

* الحمد لله والمنه *



* که فتا وادر المختار *

* شرح تنویر الابصار *

* من مصنفات قدوة الفضلاء الاعلام *

* الفقهاء العظام مولانا محمد علاء الدین *

* الحسکفی بن شیخ علی *

* رحمہما اللہ تعالیٰ *



* سعی جمیل احقر الناس *

* میر عبد القدوس بمطبع قدوسی *

* رابع محلہ سیالکوٹ من مضامین شہرکاء *

* داراخرتہ رجب المرجب *



* سنہ ۱۲۷۲ ہجری *

* مطابق سنہ ۱۸۵۶ عیسوی *

* نصابہ طبع متحلی کردین *



* فهرست كتاب در المختار *

باب الطهارة	٩	باب صلوة المسافر	١١٣
باب المياه	٢٥	باب الجمعة	١١٦
فصل في البير	٣٠	باب العيدين	١٢٢
باب التيمم	٣٢	باب الكسوف	١٢٤
باب المنح على الخفين	٣٧	باب الاستسقاء	ايضا
باب الحيض	٢١	باب صلوة الخوف	١٢٦
باب الانجاس	٢٥	باب صلوة الجنائز	١٢٧
فصل في الاستنجاء	٢٨	باب الشهيد	١٢٦
كتاب الصلوة	٤٠	باب الصلوة في النوبة	١٣٧
باب الاذان	٥٢	كتاب الزكوة	ايضا
باب شروط الصلوة	٥٧	باب السائمة	١٢٠
باب صفة الصلوة	٦٣	باب نصاب الابل	١٢١
فصل	٦٨	باب زكوة البقر	ايضا
فصل في الجهم	٧٦	باب زكوة الغنم	١٢١
باب الامامت	٧٩	باب زكوة المال	١٢٢
باب الاستخلاف	٦٨	باب العاشر	١٢٦
باب ما يغسل الصلوة وما يكره فيها	٨٩	باب الركاز	١٢٨
باب الوتر والنوافل	٩٦	باب العشر	١٢٩
باب ادراك الغريضة	١٢	باب المصرف	١٤١
باب قضاء الغوائت	١٠٢	باب صدقة الفطر	١٠٣
باب سجود السهو	١٠٦	كتاب الصوم	١١٥
باب صلوة المريض	١٠٩	باب ما يغسل الصوم وما لا يغسل	١٤٠
باب سجود التلاوة	١١١	فصل في الامانة	١٢٣

باب الاعتكاف	١٦٧	فصل في المشقة	٢٤٣
كتاب الحج	١٧٠	باب التعليق	٢٤٦
فصل	١٧٣	باب طلاق المريض	٢٥٢
باب القران	١٨٢	باب الرجعة	٢٥٥
باب التمتع	١٨٣	باب الايلاء	٢٥٩
باب الجنائيات	١٨٣	باب الخلع	٢٦٢
باب الاحصار	١٩١	باب الظهار	٢٦٦
باب الحج عن الغير	١٩٢	باب المكفارة	٢٦٨
باب الهدي	١٩٣	باب اللعان	٢٧٥
كتاب النكاح	١٩٦	باب العنين وغيره	٢٧٣
فصل	١٩٩	باب العدة	٢٧٣
باب الولي	٢٠٣	فصل في الحداد	٢٧٩
باب الكفاءة	٢٠٧	فصل في ثبوت النسب	٢٨٢
باب المهر	٢١٠	باب الحضنة	٢٨٥
باب نكاح الرقيق	٢١٨	باب النفقة	٢٨٩
باب نكاح الكافر	٢٢٢	كتاب العتق	٣٠٠
باب القسم	٢٢٣	باب عتق البعض	٣٠٣
باب الرضاع	٢٢٦	باب الحلف بالعتق	٣٠٧
باب الطلاق	٢٢٨	باب العتق على جعل	٣٠٨
باب الصريح	٢٣١	باب التدبير	٣٠٩
باب طلاق غير المدخول بها	٢٣٧	باب الاحتميل	٣١١
باب الكنايات	٢٣٩	كتاب الايمان	٣١٣
باب تعريض الطلاق	٢٤١	باب اليمين	٣٢٠
باب الزمر ما بين	٢٤٣	باب اليمين في الاكس	٣٢٣

٢٠١	كتاب الا بق	باب اليمين في الطلاق والعتاق ٣٣٢
٢٠٢	كتاب المفقود	باب اليمين في البيع والشراء الصوم
٢٠٣	كتاب الشركة	والصلوة وغيرها ٣٣٢
٢٠٩	فصل في الشركة الفاسدة	باب اليمين في الضرب والقتل وغيرها ذلك ٣٣٩
٢١١	كتاب الوقف	كتاب الحد ود ٣٣٢
٢١٩	فصل	باب الرطى ٣٣٨
٢٢٧	فصل فيما يتعلق بوفاء الاولاد	باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها ٣٣٩
٢٣١	كتاب البيوع	باب حل الشرب ٣٥١
٢٣٢	فصل فيما يكحل في البيع تبعاً وما لا يكحل	باب حل القذف ٣٥٢
٢٣٧	باب خيار الشرط	باب التعزير ٣٥٦
٢٥١	باب خيار الروية	كتاب المرقعة ٣٦١
٢٥٣	باب خيار العيب	باب كيفية القطع ٣٦٦
٢٦١	باب البيع الفاسد	باب قطع الطريق ٣٦٨
٢٧٠	فصل في الغصولي	كتاب الجهاد ٣٦٩
٢٧٣	باب الاقالة	باب الغنم وقسمته ٣٧٣
٢٧٦	باب المراجعة والنولية	فصل في كيفية القسمة ٣٧٣
	فصل في التصرف في المبيع والتمس قبل القبض	باب المستأمن ٣٧٨
٢٧٨	والزيادة والخط فيهما وتاجيل الدين	فصل ايضا
٢٨٠	فصل في القرض	باب العشر والخراج والجزية ٣٨٠
٢٨٣	باب الربوا	فصل في الجزية ٣٨٣
٢٨٦	باب الحقوق في المبيع	باب المرتد ٣٨٧
٢٨٧	باب الاستحقاق	باب البغاء ٣٩١
٢٩١	باب السلم	كتاب اللقيط ٣٩٧
٢٩٦	باب المتفرقات	كتاب اللقطة ٣٩٨

٦٠٠	باب الاستثناء وما في معناه	٥٠٧	كتاب الكفالة
٦٠٣	باب اقرار المريض	٥١٨	باب كفالة الرجلين
٦٠٧	فصل في مسائل شتى	٥١٩	كتاب الحيوالة
٦١٠	كتاب الصلح	٥٢١	كتاب القضا
٦١٣	فصل في دعوى الدين	٥٢٦	فصل في الحبس
٦١٦	فصل في التخرج	٥٣٣	باب التحكيم
٦١٧	كتاب المضاربة	٥٣٦	كتاب القاضى الى القاضى وغيره
٦٢٠	باب المضارب يضارب	٥٣٨	مسائل شتى
٦٢٣	فصل في المتفرقات	٥٣٣	كتاب الشهادات
٦٢٥	كتاب الايداع	٥٣٨	باب القبول وعدمه
٦٣٠	كتاب العارية	٥٥٦	باب الاختلاف في الشهادة
٦٣٣	كتاب الهبة	٥٥٨	باب الشهادة علي الشهادة
٦٣٨	باب الرجوع في الهبة	٥٥٩	باب الرجوع عن الشهادة
٦٣٢	فصل في مسائل متفرقة	٥٦١	كتاب الوكالة
٦٣٣	كتاب الاجارة	٥٦٣	باب الوكالة بالبيع والشراء
	باب ما يجوز من الاجارة وما يكون	٥٦٧	فصل
٦٥٠	خلافا فيها	٥٧١	باب الوكالة بالخصومة والقبض
٦٥٦	باب الاجارة الفاسدة	٥٧٣	باب عزل الوكيل
٦٦٠	باب ضمان الاجير	٥٧٦	كتاب الدعوى
٦٦٣	باب فسخ الاجارة	٥٨٣	باب التحالف
٦٧١	كتاب المكاتب	٥٨٧	فصل في دفع الدعوى
٦٧٢	باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله	٥٨٨	باب دعوى الرجلين
٦٧٥	باب كتابة العبد المشترك	٥٩٢	باب دعوى النسب
	باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى ايضا	٥٩٥	كتاب الاقرار

٧٦٠	كتاب الاشربة	٦٧٧	كتاب الولاء
٧٦٣	كتاب الصيد	٦٧٩	فصل في ولاء الموالاة
٧٦٧	كتاب الرهن	ايضا	كتاب الاكراه
٧٧١	باب ما يجوز ارتهاؤه وما لا يجوز	٦٨٣	كتاب الحجر
٧٧٥	باب الرهن يوضع على يد عدل	٦٨٥	فصل
	باب التصرف في الرهن و	٦٨٦	كتاب الماذون
٧٧٧	الجنابة عليه وجنابته	٦٩١	كتاب الغصب
٧٨١	فصل في مسائل متفرقة	٦٩٧	فصل
٧٨٢	كتاب الجناياب	٧٠١	كتاب الشفعة
٧٨٦	فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب	٧٠٢	باب طلب الشفعة
٧٩٢	باب القود فيما دون النفس	٧٠٦	باب ما تثبت هي فيه اولا
٧٩٥	فصل في الفعلين	٧٠٧	باب ما يبطلها
٧٩٨	باب الشهادة في القتل واعتبار حالته	٧١١	كتاب القسمة
٨٠٠	كتاب الديات	٧١٧	كتاب المزارعة
٨٠٢	فصل في الشجاج	٧٢٠	كتاب المساقاة
٨٠٥	فصل في الجنين	٧٢٢	كتاب الذبائح
	باب ما يحدثه الرجل في الطريق	٧٢٦	كتاب الاضحية
٨٠٧	وغيره	٧٣٢	كتاب الحظروا لباحة
٨٠٩	فصل في الحائط المائل	٧٣٥	فصل في اللبس
٨١١	باب جنابة البهيمة والجنابة عليها	٧٣٨	فصل في النظر
٨١٢	باب الجنابة المملوك والجنابة عليه	٧٤٠	باب الاستمراء وغيره
٨١٦	فصل في الجنابة علي العبد	٧٤٣	فصل في البيع
٨١٧	فصل في غصب القن وغيره	٧٥٥	كتاب احياء الموات
٨١٩	باب القسامة	٧٥٧	فصل

٨٥٠	كتاب الخنثى	٨٢٢	كتاب المعاقل
٨٥١	مسائل شتى	٨٢٦	كتاب الوصايا
٨٦١	كتاب الغرائض	٨٣٢	باب الوصية بثلاث المال
٨٦٢	فصل في العصبات	٨٣٦	باب العتق في المرض
٨٦٨	باب العول	٨٣٧	باب الوصية للإقارب وغيرهم
٨٧٠	باب توريث ذوى الارحام		باب الوصية بالخدم والسكنى
٨٧١	فصل في الغرقى والحرقى	٨٣٠	والشركة
٨٧٢	فصل فى المناسحات	٨٣٢	فصل في وصايا الذمى وغيره
ايضا	باب المخارج	٣٢٣	باب الوصى
	تمت بالحجر	٨٣٧	فصل فى شهادة الاوصياء

عزوته لقائله روما للاختصار * وما مولى من الناظر فيه ان ينظر بعين الرضا والاستبصار *
 وان يتلافى تلافيه بقدر الامكان او يصفح ليصفح عنه عالم الاسرار والاضمار * ولعمري ان
 السلامة من هذا الخطر لا مريعز على البشر ولا غرو فان النسمان من خصائص الانسابة *
 والخطاء والزلل من شعائر الادمية * واستغفر الله مستعيناً به من حسد ليس باب الانصاف *
 ويرد عن جميع الاوصاف * الا وان الحسد حسك * من تعلق به هلك * وكفى للحاسد
 ما في آخر سورة الغلق * في اضطرابه بالقلق * لله در الحسد ما اعدله * يدأ بصاحبه
 فقتله * وما انا من كيد الحسود بآمن ولا جاهل يزري ولا يتدبر *

و لله در القايل شعر

هم يحسدون و شر الناس كلهم * من عاش في الناس يوماً غير محسود * اذ لا يسود من يدون
 ودود يمدح * وحسود يقدر * لان من ذرع الاحن يحصد المحن * فالليثم يفضح *
 والكريم يصلح * لكن يا اخي بعد الوقوف على حقيقة الحال * والا طلاع على ما حرره
 المتأخرون كصاحب البحر والنهر والقيض والمصنف وجدنا المرحوم و غر موى زاده وآخى زاده
 وسعدى افندى والزليعى والآكمل والكمال وآبن الكمال مع تحقیقات سنح بها البال *
 و تلقينها عن فحول الرجال * وبابى الله العصمة لكتاب غير كتابه * والمنصف من اغتفر
 فليل خطاء المرء في كثير صوابه * ومع هذا فمن اتقن كتابى هذا فهو الفقيه الماهر * ومن
 ظفر بما فيه فيقول بملاء فيه كم ترك الاول للآخر * ومن حصله فقل حصل له الحظ الوافر *
 لانه البحر لكن بلا ساحل * ورايل القطر غير انه متواصل * لحسن عبارات ورمز اشارات
 و تنقيح معانى و تحرير مبانى وليس الخبر كالعيان * و ستقر به بعد التأمل العيان * فخذ
 ما نظرت من حسن روضة الاسما * ودع ما سمعت عن الحسن وسلمى * شعر

حل ما نظرت ودع شيئاً سمعت به * في طلعة الشمس ما يغنيك عن زحل * هذا وقد
 اصحت اعراض المصنفين اغراض سهام السنة الحساد * ونقايس تصانيفهم معرضة بايد يهم
 تنتهب فوايد ها ثم ترميها بالكساد * شعر

اذا العلم لا تعجل بعيب مصنف * ولم تتيقن زلة منه تعرف * فكم افسل الراوى كلاماً بعقله *
 وكم حرف الاقوال توم وصحفوا * وكم ناسخ اضحى لمعنى مغيرا * وجاء بشئ لم يرد *

المصنف * وما كان قصدي ان يدرج ذكرى بين المحررين من المصنفين و المؤلفين بل
القصد رياضة القريحة وحفظ الفروع الصحيحة مع رجاء الغفران ودعاء الاخوان وما طم
من اعراض الحاسدين عنه حال حماي * فسميت لقونه بالقبول ان شاء الله تعالى بعد وفاتي *
كما قيل *

شعر

تري الفتى ينكر فضل الفتى * لوماً وخبثاً فاذا ما ذهب * لح به الحر من طي نكته * يكتبها
عنه بماء الذهب * فهناك مؤلفا ومهندبا لمهمات هذا الفن * مظهر الدقائق استعملت
الفكر فيها اذاماء الليل جن * متحريرا ارجح الاقوال واوجز العبارة * معتمدا في دفع الابرار
بالطف الاشارة * فرما خالفت في حكم او دليل * فحسب من لا اطلاع له ولا فهم عد ولا عن
السبيل * وربما غيرت تبعا لما شرح المصنف رح كلمة او حرفا وما درى ان ذلك لنكتة تدق
عن نظره وتخفى وقد انشدني شخى الحبر الشامى والبحر الطامى واحد زمانه وحسنه او انه
شيخ الاسلام الشيخ خير الدين الرملى اطل الله بقاء آمين

شعر

قل لمن لم يرى الماصر شيئا * ويرى للارائل التقديما * ان ذاك القديم كان حل پنا * ويبقى
هذا الحديث قد يما * وعلى ان المراد ما انشد فيه شخى راس المحققين والنقاد * محمد افندي
المحاسنى وقد اجاد *

شعر

لكل بنى الدنيا مراد ومقصد * وان مرادى صحة وفراغ * لا بلغ في علم الشريعة مبلغا * يكون
به لى فى الجنان بلاغ * نفى مثل هذا فليتنافس اولو النهى * وحسبى من الدنيا الغرور بلاغ *
فما الفوز الا فى نعيم موبد * به العيش رغل والشراب يساغ

مقلده

حقى على من حاول العلم ان يتصوره بحده او رسمه ويعرف موضوعه واستمداة فالفقه لغته
العلم بالشى ثم خص بعلم الشريعة وفقه بالكسر فقها علم وفقه بالضم نقامة صار فقيها واصطلاحا
عند الاصوليين العلم بالاحكام الشرعية الفرعية من ادلتها التفصيلية وعند الفقهاء حفظ الفروع
واقله نلت مسائل وعند اهل الحقيقة الجمع بين العلم والعمل لقول الحسن البصرى رح
انما الفقيه المعرض عن الدنيا الزاهل فى الآخرة البصير بعيوب نفسه وموضوعه فعل المكلف
ثموتا او سلبا واستمداة من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وعائته الفوز بسعادة
الدارين واما فضله فكثير شهير ومنه ما فى الخلاصة وغيرها النظر فى كتب اصحابنا من غير

سماع افضل من قيام الليل وتعلم الفقه افضل من تعلم ما في القرآن وجميع الفقه لا بد منه
وفي الملتقط وغيره عن محمد رح لا ينبغي للرجل ان يعرف بالشعر والنحو لان آخر امره الى
المسئلة وتعليم الصبيان ولا بالحساب لان آخر امره الى مساحة الارضين ولا في التفسير
لان آخر امره الى التذكير والقصص بل يكون علمه في الحلال والحرام وما لا بد منه
من الاحكام كما قيل *

شعر
اذا ما اعتزّ ذر علم بعلم * فعلم الفقه اولى باعتزاز * فكم طيب يفوح ولا كمسك *
وكم طير يطير ولا كباز * وقد مدحه الله تعالى بتسميته خبرا بقوله ومن يوتى الحكمة
فقد اوتى خيرا كثيرا وقد فسر الحكمة زمرة ارباب التفسير بعلم الفروع الذي هو علم
الفقه ومن هنا قيل *

شعر
وخير علوم علم فقه لانه * يكون الى كل العلوم توسلا * فان فقيها واحدا متورعا * على
الف ذى زهد تغفل واعتلى * وصحا ما خوذ ان مما قيل للامام محمد رح * تفقه فان
الفقه افضل قائد * الى البر والتقوى واعدل قاصد * وكن مستفيدا كل يوم زيادة * من الفقه
واسبح في بحور الفوائد * فان فقيها واحدا متورعا * اشد على الشيطان من الف عابد *
ومن كلام علي رضي الله عنه *

شعر
ما الفضل الا لاهل العلم انهم * على الهدى لمن استهدا ادلاء * ووزن كل امرء ما كان
يحسنه * واجاهلون لاهل العلم اعداء * ففر بعلم ولا تجهل به ابداء * الناس موتى واهل
العلم احياء * وقد قيل العلم وسيلة الى كل فضيلة العلم يرفع المملوك الى مجالس الملوك * لولا
العلماء لهلك الامرء فانما العلم لاربابه ولاية ليس لها عزل ان الامير هو الذي يضحي امير عند عزله
ان زال سلطان الولاية كان في سلطان فضله واعلم ان تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر
ما يحتاج اليه وفرض كفاية وهو ما زاد عليه انتفع غيره ومنه وباهو لتبحر في الفقه وعلم
القلب وحراما وهو علم الفلسفة والشعبذة والتنجيم والرمل وعلوم الطبايعين والحجر
والكهانة ودخل في الفلسفة المنطق ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقا ومكرره واهو
اشعار المولدين من الغزل والبطالة ومباحا كما شعارهم التي لا يستخف فيها كذا في فوائده
شتم من الاشياء والنظائر ثم نقل في مسئلة ارباعيات ومحصلها ان الفقه هو ثمرة الحديث

وليس ثواب الفقيه اقل من ثواب المحدث وفيها كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله تعالى له وبه لان ارادته تعالى غيب الا الفقهاء فانهم علموا ارادته تعالى بهم بحديث الصادق المصدوق من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وفيها كل شئ يسأل عنه العبد يوم القيمة الا العلم لانه طلب من نبيه ان يطلب الزيادة منه فقال تعالى وقل رب زدني علما فكيف يسأل عنه وفيها اذا سئلنا عن مذهبنا ومن مذهب مخالفتنا وجوابا لمذهبنا صواب يحتمل الخطاء ومذهب مخالفتنا خطاء يحتمل الصواب واذا سئلنا عن معتقنا ومعتقل خصومنا قلنا وجوبا الحق مانحن عليه والباطل ما عليه خصومنا وفيها العلوم ثلاثة علم نصح وما احترق وهو علم النحو والاصول وعلم لا نصح ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نصح واحترق وهو علم الحديث والفقه وقد قالوا الفقه زرع عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وسقاه علقمة وحصد ابراهيم النخعي وداسه حماد وطحنه ابو حنيفة رح وعجنه ابو يوسف رح وخبره محمد رح وسائر الناس يا كلون من خبزة وقد نظم بعضهم فقال * شعر

الفقه زرع ابن مسعود وعلقمه * حصادة ثم ابراهيم دواس * نعمان طاحنه يعقوب عاجنه * محمد خابزه والاكل الناس *

وقد ظهر علمه بتصانيفه كالجامعين والمبسوط والزيادات وال نوادر حتى قيل انه صنف في العلوم الدينية تسعمائة وتسعة وتسعين كتابا ومن تلامذته الشافعي رح وتزوج بام الشافعي وفوض اليه كتبه وماله فبسببه صار الشافعي رح فقيها ولقد انصف الشافعي رح حيث قال من اراد الفقه فليلزم اصحاب ابي حنيفة رح فان المعانى قد تيسرت لهم والله ما صرت فقيها الا بكتب محمد بن الحسن رح وقال اسمعيل بن ابي رجا رايت محمد ارح في المنام فقلت له ما فعل الله بك قال غفر لي ثم قال لو اردت ان اعد بك ما جعلت هذا العلم فيك فقلت له فابن ابو يوسف رح قال فوقنا بدرجتين قلت فابو حنيفة قال مهمات ذاك في اطلى علمين كيف وقد صلى الفجر بوضوء العشاء اربعين سنة وحج خمسا وخمسين حجة وراعى ربه في المنام مائة مرة ولها قصة مشهورة في حجته الاخيرة استاذن حجة الكعبة بالدخول ليلا فقام بين العمودين على رجله اليمنى ووضع اليسرى على ظهرها حتى ختم نصف القرآن ثم ركع ومجد ثم قام على رجله اليسرى ووضع اليمنى على ظهرها حتى ختم القرآن فلما سلم بكى وتاجلى ربه وقال الهي ما عبدك هذا العبد الضعيف

حق عبادتك لجهن عرفك حق معرفتك فهب نقصان خدمته لكمال معرفته فهتف
ها تف من جانب البيت يا ابا حنيفة قد عرفتنا حق المعرفة وقد خد متنا فاحسنت الخدمة
وقد غفرنا لك ولمن اتبعك مهن كان على من صبك الى يوم القيمة وقيل لابي حنيفة رحيم
بلغت ما بلغت قال ما نخلت بالافادة وما استنكفت من الاستفادة وقال مسافرين
كرام من جعل ابا حنيفة بينه وبين الله رجوت ان لا يخاف وقال فيه * شعر
حسبي من الخيرات ما اعدته * يوم القيمة في رضي الرحمن * دين النبي محمد خير
الورى * ثم اعتقادي مذهب النعمان * وعنه عليه الصلوة والسلام ان آدم افتخر بي وانا
افتخر برجل من امتي اسمه نعمان وكنيته ابو حنيفة هو سراج امتي وعنه عليه السلام
ان سائر الانبياء يوم القيمة يفتخرون بي وانا افتخر بابي حنيفة * من احبه فقد احبني ومن
ايغضه فقد ابغضني كذا في التعلامة شرح مقلمة ابي الليث قال في الضياء المعنوي وقول
ابن الجوزي انه موضوع فانه تعصب لانه روى بطرق مختلفة وروى الجرجاني في مناقبه
بسند سهل بن عبد الله التستري انه قال لو كان في امة موسى وعيسى مثل ابي حنيفة
رح لما تهودوا ولما تنصروا ومناقبه اكثر من ان تحصر وصنف فيها سبط ابن الجوزي مجلدين
كبيرين وسماه الانتصار لامام ائمة الامصار وصنف غيره اكثر من ذلك والحاصل ان ابا
حنيفة النعمان * من اعظم معجزات المصطفى صلى الله عليه وسلم بعد القرآن * وحسبك
من مناقبه اشتهار مذهبه ما قال قولاً الا اخذ به امام من الائمة الاعلام * وقد جعل الله
الحكم لاصحابه واتباعه من زمانه الى هذه الايام * الى ان يحكم بمذهبه عيسى عليه
السلام * وهو كالصديق رضى الله عنه له اجره واجر من دون الفقه والفقه وفرع احكامه
على اصوله العظام * الى يوم الحشر والقيام * وهذا يدل على امر عظيم اختص به من بين
سائر العلماء العظام * كيف لا وقد اتبعه على مذهبه كثير من الاولياء الكرام * ممن
اتصف بثبات المجاهدة وركض في ميدان المشاهدة كابراهيم بن ادهر وشقيق البلخي
ومعروف الكرخي وابي يزيد البسطامي وفضيل بن عياض وداود الطائي وابي حامد اللغاق
وخلف بن ايوب وعبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح وابي بكر الوراق وغيرهم
ممن لا يحصى لهم عدة ان يستقصى فلور وجد وفيه شبهة ما اتبعوه ولا استأزبه ولا وافقوه

وقد قال الاستاذ ابو القاسم القشيري في رسالته مع صلابته في مذهبه وتقدمه في هذه الطريقة سمعت الاستاذ ابا علي الدقاق يقول انا اخذت هذه الطريقة من ابي القاسم النصر ابادي وقال ابو القاسم انا اخذتها من الشبلي وهو اخذها من السري السقطي وهو من معروف الكرخي وهو من داود الطائي وهو اخذ العلم والطريقة من ابي حنيفة رح وكل منهم اثني عليه واقر بفضلهم فعجبا لك يا اخي الم يكن لك اسوة حسنة في هؤلاء السادة الكبار اكانوا منهم في هذا الاترار والافتخار وهم ائمة هذه الطريقة وارياب الشريعة والحقيقة ومن بعدهم في هذا الامر فليهم تبع وكلما خالف ما اعتمدوه مردود ومتبدع وبالجمل فليس ابو حنيفة رح في زهده وورعه وعبادته وعلمه وفهمه بمشارك وما قال فيه ابن المبارك *

شعر

لقد زان البلاد ومن عليها * امام المسلمين ابو حنيفة * باحكام واثار ونفقه * كآيات الزبور
على الصحيحه * فمافى المشرتين له نظير * ولا في المغربين ولا بكونه * يبيت مشمرا سهر
الليالي * وصام نهاره لله خيفة * فمن كابي حنيفة في علاه * امام للخليقة والخليفة * رايت
العائبين له سفاها * خلاف الحق مع حجج ضعيفه * وكيف يحل ان يوذع فقيه * له في
الارض آثار شريفه * وقد قال ابن ادريس مقالا * صحيح النقل في حكم لطيفه * بان
الناس في فقه عيال * على فقه الامام ابي حنيفة * فلجنة ربنا اعداد رمل * على من رد
قول ابي حنيفة * وقد ثبت ان ثابتا والد الامام ادرك الامام علي ابن ابي طالب دعاله
ولذريته بالبركة وصح ان ابا حنيفة سمع الحديث من سبعة من الصحابة كما بسط في اواخر
منية المفتي وادرك بالسن نحو عشرين صحابيا كما بسط في اوائل الضياء وقد ذكر لعلامة
شمس الدين محمد ابو النصر بن عرب شاه الانصاري الحنفي في منظومته الالغية المسماة
بجواهر العقائد ودرر القلائد ثمانية من الصحابة ممن روى عنهم الامام الاعظم ابو حنيفة
رحمة الله عليه وعليهم اجمعين حيث قال *

شعر

معتقلا مذهب عظيم الشان * ابي حنيفة الفتى النعمان * التابعي سابق الائمة * بالعلم
والدين سراج الامة * جمعا من اصحاب النبي ادركا * انهم قد اقتفي وسلكا * طريقة
واضحة المنهاج * سالمة من الضلال الداجي * وقد روى عن انس وجابر * وابن ابي ارف

كذا عن عامر * اعني ابا الطفيل ذا ابن وائله * وابن انس الغني ووائله * عن ابن جزء
 قد روى الامام * وبنت عجر، هي التمام * رضي الله الكريم دائما * عنهم وعن كل
 الصحاب العظام * وتوفي ببغداد قيل في السجن ليلي الغضاء وله سبعون سنة بتاريخ خمسين
 ومائة وقيل ويوم توفي ولد الامام الشافعي فعلم من مناقبه وقد قيل الحكمة في مخالفة تلاميذه
 انه راح صبياً يلعب فن الطين فحذره من السقوط فاجابه احذر انت السقوط فان في سقوط
 العالم سقوط العالم فحيث قال لاصحابه ان توجه لكم دليل فقولوا به فكان كل يأخذ برواية عنه
 ويرجحها وهذا من غاية احتياظه وورعه وعلمه بان الاختلاف من آثار الرحمة فمهما كان
 أكثر كانت الرحمة أوفر كما قالوا رسم المفتي أعلم ان ما اتفق عليه اصحابنا في الروايات
 الظاهرة يفتى بها قطعاً واختلف فيما اختلفوا فيه والأصح كما في السراجية وغيرها ان يفتى
 بقول الامام على الاطلاق ثم بقول الثاني ثم بقول الثالث ثم بقول زفر والحسن بن زياد
 وصح في الحارثي القدسي قوة المدرك وفي وقف البحر وغيرها متى كان في المسئلة قولان
 مصححان جاز القضاء والامتناء باحدهما وفي ازل المضمرات اما العلامات للفتاء فقوله وعليه
 الفتوى وبه يفتى وبه ناخذ وعليه لاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه عمل الائمة وهو الصحيح
 او الاصح او الاظهر او الاشبه او الالوجه او المختار ونحوها مما ذكر في حاشية البرزوي انتهى *
 قال شخنا الرملي في فتاواه وبعض الالفاظ أكد من بعض فلفظ الفتوى أكد من لفظ
 الصحيح والاصح والاشبه وغيرها ولفظ به يفتى أكد من عليه الفتوى والاصح أكد من الصحيح
 والاحاط أكد من الاحتياط انتهى قلت لكن في شرح المنية للحلي عند قوله لا يجوز مس
 المصحف الا بغلافه اذا تعارض اما مان معتبر ان عبر احدهما بالصحيح والآخر بالاصح فالأجد
 بالصحيح اولى لانهما اتفقا على انه صحيح والآخر بالمنق اوفق فلم يحفظ ثم رايت في رسالة
 آداب المفتين اذا زلت رواية في كتاب معتمد بالاصح او الاولى او الاوفق ونحوها فله ان
 يفتي بها وبمخالفتها ايضاً اي شاء واذا زلت بالصحيح او المأخوذ به او به يفتى او عليه الفتوى
 لم يفت بمخالفة الا اذا كان في الهداية مثلاً هو الصحيح والكافي بمخالفة هو الصحيح
 لم يخبر ويختار الا قول عند والاليق والاصح انتهى فلم يحفظ وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم
 في تصحيحه انه لا فرق بين المفتي والقاضي الا ان المفتي مخبر عن الحكم والقاضي ملزم به

وان الحكم والعقوبات بالقول المرجوح جهل وخروج للاجماع وان الحكم الملقق باطل بالاجماع
وان الرجوع عن التعليم بعد العمل باطل اتفاقا وهو المختار في امانه وب ان الخلاف
خاص بالقاضي المجتهد واما المقلد فلا ينبغي تضارعه بخلاف مذهبه اصلا كما في القنية قلت
ولا سيما في زماننا فان السلطان يرض في منشورة على نهيه عن القضاء بالاقوال الضعيفة
فكيف بخلاف مذهبه فيكون معزولا بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه فلا ينبغي تضارعه فيه
وينقض كما بسط في قضاء الفتح والبحر والنحر وغيرها قال في البرهان وهذا صريح الحق
الذي يعرض عليه بالنوازل نعم امر الامير متى طأف فصلا مجتهدا فيه تغل امره كما في سير
التاريخانية وشرح السير الكبير فليحفظ وقد ذكرنا ان المجتهد المطلق قد فقد واما
المقلد فعلى مبع مراتب مشهورة واما نحن فعلى اتباع ما رجحناه وما صححه كالواقفوا في حيوتهم
فان قلت قد يحكون اقوالا بلا ترجيح وقد يختلفون في التصحيح قلت يعمل بمثل ما عملوا
من اعتبار تغير العرف واحوال الناس وما هو الارفق وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه
ولا يخلو الوجود عن يميز هذه الحقيقة لا ظنا وطمى من لم يميز ان يرجع لمن يميز لبراءة
ذمته فنسال الله التوفيق والقبول بحاجه الرسول كمف لا وقد يسر الله تعالى ابتداء تبيينه
في الروضة المحروسة والبقعة المانوسة تجاه وجه صاحب الرسالة وحائز الكمال والبسالة
وضجيعه الجليلين الذرغامين الكاملين رضى الله عنهما وعن سائر الصحابة اجمعين والدينا
ومقلد يهر باحسان الى يوم الدين ثم تجاه الكعبة الشريفة تحت الميزاب وفي الحطيم
والمقام والله الميسر للتمام *

* كتاب الطهارة *

قد تمت العبادات على غيرها اهتماما بشانها والصلوة تامة للايمان والطهارة مفتاحها
بالنص وشرطها مختص لازم لها في كل الاركان وما قيل قد تمت لكونها شرطا لا يسقط
اصلا ولذا فاق الطهورين يؤخر الصلوة وما اورد من ان النية كذلك مردود كل ذلك
اما النية ففي القنية وغيرها من توالت عليها الهموم تكفيه النية بلسانه واما الطهارة ففي
الظهيرية وغيرها من قطعت يداه ورجلاه وبوجهه جراحة يصلي بلا وضوء ولا تيمم ولا
يعين في الاصح واما فائد الطهورين ففي الغيظ وغيرها انه يتشبه عندهما واليه ص

رجوع الامام وعليه الفتوى قلت وبه ظهر ان تعدد الصلوة بلا طهر غير مكفر كصلوته لغير الغلبة او مع ثوب نجس وهو ظاهر المذهب كما في الخانية وفي سير الوهابية وفي كفر من صلى بغير طهارة مع التعدد خلف في الروايات يسطرثم هو مركب اضافي مبتدأ او خبر او مفعول لفعل محذوف فان اريد به التعدد ادنى على السكون وكسر تخلصا من الساكنين و اضافته لامية لاميمية وصل يتوقف حده لقبا على معرفة مفردة الراجح نعم فالكتاب مصدر بمعنى الجمع لغة جعل شرعا عنوانا لمسائل مستقبلية بمعنى المكتوب والطهارة مصدر طهر بالفتح وبالضم بمعنى النظافة لغة ولذا افردنا شرعا النظافة من حدث او خبث ومن جمع نظرا لانواعها وهي كثيرة وحكمها شهيرة وحكمها استباحة ما لا يحل بدونها * وسببها * اى سبب وجوبها * ما لا يحل * فعله فرضا كان او غيره كالصلوة ومس المصحف * الابهة * اى بالطهارة صاحب البحر قال بعد سرد الاقوال ونقل كلام الكمال الظاهر ان السبب هو الارادة فى الغرض والنفل لكن بترك ارادة النفل يسقط الوجوب ذكره الزيلعي فى الظهار وقال العلامة قاسم فى تكملته الصحيح ان سبب وجوب الطهارة وجوب الصلوة او ارادة ما لا يحل الابهة * وقيل * سببها * الحدث * فى الحكمية وهو وصف شرعي يحل فى الاعضاء يزيل الطهارة وما قيل انها مانعة شرعية قائمة بالاعضاء الى غاية استعمال المزيل فتعريف بالحكم * والخبث * فى الحقيقة وهو عين مستقلة شرعا * وقيل سببها القيام الى الصلوة * ونسبنا الى اهل الظاهر وفساد ما ظاهر واعلم ان اثر الخلاف انما يظهر فى نحو التعاليق نحو ان وجب عليك طهارة فانت طالق دون الانتم للاجماع على عدمه بالتأخير عن الحدث ذكره فى الترشيع وبه اندفع ما فى السراج من اثبات الثمرة من جهة الانتم بل وجوبها موسع بدخول الوقت كالصلوة فاذا ضاق الوقت صار الوجوب فيها مضيقا وشرائطها ثلاثة عشر على ما فى الاشباه * شرايط وجوبها تسعة وشرايط صحتها اربعة ونظامها شيخنا العلامة العلي المقدسي شارح نظم الكنز فقال * شعير

شرط الوجوب العقل والاسلام * وقدرة الماء والاحتلام * وحدث ونفي حيض وعدم * نفاسها وضيق وقت قد هجم * وشرط صحته عموم البشرة * بمائه الطهور ثم فى المرة * نقل نفاسها وحيضها وان * يزول كل مانع عن البدن * وجعلها بعضهم اربعة شرطا وجودها

الحسي وجود المنزل والمزال عنه والقدرة على الازالة وشرط وجودها الشرعي كون المنزل مشروع الاستعمال في مثله وشرط وجوبها التكليف والحدث وشرط صحتها صدور المطهر من اهل في محله مع فقد ما نعه ونظما فقال *

تعلم شروطا للوضوء مهمة * مقسمة في اربع وثمان * فشرط وجود الحس منها ثلاثة * سلامة اعضاء وقدرة امكان * لمستعمل الماء القراح وهو معا * وشرط وجود الشرع خذها بامعان * فمطلق ماء مع طهارته ومع * طهوريته ايضا ففرز ببيان * وشرط وجوب وهو اسلام بالغ * مع الحدث التمييز بالعقل بالايمان * وشرط لتصحيح الوضوء زوال ما * يبعد ايصال المياه من ادران * كشمع ورمص ثم لم يتخلل * وصفه عيان يا عظيم الشان * وزيد على هذين ايضا تقاطر * مع الغسلات ليس هذا الذي الثاني * وصفتها فرض للصلاة وواجب للطواف قبل ومس المصحف للقول بان المطهرين الملائكة وسنة للنوم ومنه وب في نيف وثلاثين موضعا ذكرتها في الخزان منها بعد كذب وغيبة وقهقهة وشعر واكل جزر وبعد كل خطيئة وللخروج من خلاف العلماء وركنها غسل ومسح وزوال نجس وآلتها ماء وتراب ونحوها ودليلها آية اذا قمت الى الصلاة وهي من نية اجماعا واجمع اهل السيران الوضوء والغسل فرضا بمكة مع فرض الصلاة بتعليم جبرئيل عليه السلام وانه عليه الصلاة والسلام لم يصل قط الا بوضوء بل هو شريعة من قبلنا يدل على هذا وضوئي ووضوء الانبياء من قبلي وقد تقرر في الاصول ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا قصده الله تعالى ورسوله من غير انكار ولم يظهر نسخه ففائدة نزول الآية تقرير الحكم الثابت وتأتى اختلاف العلماء الذي هو رحمة كيف وقد اشتملت على نيف وسبعين حكما مبسوطة في تيسر الضياء عن فوائد الهداية وعلى ثمانية امور كلها مثنى طهارتين الوضوء والغسل ومطهرين الماء والصعيد وحكمين الغسل والمسح وموجبين الحدث والجنابة ومبيحين المرض والسفر ودليكين التفصيلي في الوضوء والاجمالي في الغسل وكنايتين الغائط والملامسة وكراعتين تطهير الذنوب واتمام النعمة اى بموته شهيد الحديث من داوم على الوضوء مات شهيدا ذكره في الجوهرة وانما قال آمنوا بالغيبة دون آمنتم ليعم كل من آمن الى يوم القيمة قال في الضياء وكأنه مبني على ان في الآية التفاتا والتحقيق خلافه واتى في الوضوء باذا التحقيقية

وفي الجنابة بانها الوجوبية للاشارة الى ان الصلوة من الامور اللازمة والجنابة من الامور
العارضة وصريح ذلك الحدث في الغسل والتيمم وكون الوضوء يعلم ان الوضوء سنة
وفرض والحدث شرط للثاني لا للاول فيكون الغسل على الغسل والتيمم على التيمم عبثا
والوضوء على الوضوء نوراً طلي نور * اركان الوضوء اربعة * عبر بالاركان لانه افيد مع
سلامته عما يقال ان اريد الغرض القطعي يرد تقلير المسح بالربع وان اريد العملي يرد
المغسول وان اجيب عنه بما تحصناه في شرح الملتقى ثم الركن ما يكون فرضاً داخل الماحية
واما الشرط فما يكون خارجها فالغرض اعم منهما وهو ما قطع بلزومه حتى يكفر جاحداً كاصل
مسح الراس وقد يطلق على العملي وهو ما تقوت الصحة بفواته كالمقيد او الاجتهادي في
الغرض فلا يكفر جاحداً * غسل الوجه * اي اسالة الماء مع التقاطر ولو قطرة وفي الغيض
اقله قطرتان في الاصح * مرة * لان الامر لا يقتضي التكرار * وهو * مشتق من المواجهة
واشتقاق الثلاثي من المزيد اذا كان اشهر في المعنى شائع كاشتقاق الرعد من الارتعاد واليم
من التيمم * من مبدأ سطح جبهته * اي المتوضى بقريضة المقام * التي اسفل ذقنه * اي
منبت اسنانه السفلى * طولا * كان عليه شعرا ولا عدل عن قولهم من قصاص شعرة الجارى على
الغالب اي المطرد ليعبر الاغم والاضلع والانزع * وما بين شحمتي الاذنين عرضاً * ومحيث *
فيجب غسل * المأقي وما يظهر من الشفة عند انضمامها * وما بين العار والاذن * لك حوله
في الحد وبه يفتى * لا غسل باطن العينين * والاذن * والغم واصول شعر الحاجبين
واللحية والشارب ونير ذباب للخرج * وغسل اليدين * اسقط لفظ فرادى لعدم تقييد
الغرض بالانفراد * والرجلين * الباديتين السليمتين فان المجروحتين والمستورتين بالخيف
وظيفتهما المسح * مرة * لما مر * مع المرفقين والكعبين * على المذنب وما ذكرنا من ان
الثابت بعبارة النص غسل يد ورجل والاخرى بدلالته ومن البحث في الحديث وفي القراءتين
في ارجلكم قال في البحر لا طائل تحته بعد انعقاد الاجماع على ذلك * ومسح ربيع الراس
مرة * فوق الاذنين ولو باصابة مطر او بلل باق بعد غسل على المشهور لا بعد مسح الا ان
يتقاطر ولو لم اصبع او اصبعين لم يجز الا ان يكون مع الكف او بالابهام والصابة مع ما بينهما
او بمياه ولو ادخل راسه الاثناء او خفيه او جبهته وهو محدث اجزاه ولم يصر الماء مستعملاً

وان لوى اتفاقا على الصحيح كما فى البصر من البدائع * وغسل جميع اللحية فرض * يعنى
عمليا * ايضا * على المذهب الصحيح المفتى به المرجوع اليه وما عدا هذه الرواية مرجوع
عنه كما فى البدائع ثم لا خلاف ان المسترسل لا يجب غسله ولا مسحه بل يمسح وان الخفيفة
التي ترفع بشرتها يلزم غسل ما تحتها كذا فى النهور وفى البرهان يجب غسل بشرة لم يسترها
الشعر كما يجب وشارب وعنققة فى المختار * ولا يعاد الوضوء * بل ولا بل المحل * يحلق
رأسه ولحيته كما لا يعاد الغسل * للمحل ولا الوضوء * يحلق شاربه وحاجبه وقلم ظفيرة *
وكشط جلده * وكذا لو كان على اعضاء وضوئه قرحة * كما ان ملة * وعليه جلد * رقيقة
فتوضأ وامر الماء عليها ثم نزعها لا يلزمه اعادة الغسل على ما نحتها * وان تالم بالترزع على
الاشبه لعدم البدلية بخلاف نزع الخف نصار كما لو مسح خفه ثم حته او قشره * فروع
فى اعضائه شقاق غسله ان قد رواه لا مسحه والا تركه ولو بيد * ولا يقدر على الماء يتميم
ولو قطع من المرفق غسل محل القطع ولو خلق له يدان ورجلان فلو يبطش بهما غسلهما
ولو باحد هما فهي الاصلية فيغسلها وكذا الزائدة ان نبتت فى محل الغرض كاصبع وكف
زايد تين والافها حاذى منها محل الغرض غسله وما لا فلا لكن يندب مجتنب * وسننه *
افاد انه لا واجب للوضوء ولا للغسل والا لقدمه وجمعها لان كل سنة مستقلة بدليل
وحكم وحكمها ان يوجر على فعله ويلام على تركه وكثير ما يعرفون به لانه محط مواقع
انظارهم وعرفها الشمنى بما ثبت بقوله عليه السلام او بفعله وليس بواجب ولا مستحب
لكنه تعريف لمطلقها والشرط فى المؤكدة مواظبته مع ترك ولو حكما لكن شان الشروط
ان لا تدكر فى التعاريف واورده عليه فى البحر المباح بناء على ما هو المتصور من ان
الاصل فى الاشياء التوقف الا ان الفقهاء كثير اما يلهجون بان الاصل الاباحة فالترتيب
بناء عليه * البداية بالنية * اى نية عبادة لا تصح الا بالطهارة كوضوء او رفع حدث
او امثال امر وصرحوا بانه بدونها ليس بعبادة ويأثم بتركها وبانها فرض فى الوضوء
الماوربه وفى التوضي بسور حمار ونبيل تمر كما التيمم وبان وقتها عند غسل الوجه وفى
الاشياء ينبغي ان تكون عند غسل اليدين للرغين لينال ثواب السنن قلت لكن
فى القهستاني ومحلها قبل سائر السنن كما فى التحفة فلا تسن عندنا قبل غسل الوجه كما تفرض

عند الشافعي رح انتهى وفيها سبع سوالات مشهورة نظمها العراقي فقال * شعر
 سبع سوالات لدى الفهم اتت * تحكي لكل عالم في النية * حقيقة حكم محل وزمن *
 وشرطها والقصد والكيفية * والبداية * بالتسمية * قولاً وتحصل بكل ذكر لكن الراد
 عنه عليه الصلوة والسلام بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام * قبل الاستنجاء
 وبعد * الاحال انكشف وفي محل نجاسة فيسمى بقلبه ولو نسيها فسمى في خلاله لا تحصل
 السنة بل المندوب واما الاكل فتحصل السنة في باقيه لا فيمافات وليقل بسم الله اوله
 و آخره * والبداية * يغسل اليدين * الطاهرتين ثلاثاً قبل الاستنجاء وبعد * وتيل
 الاستيقاظ اتفاقي ولذا لم يقل قبل ادخالهما الاثناء لئلا يتوهم اختصاص السنة بوقت
 الحاجة لان مفاهيم الكتب حجة بخلاف اكثر مفاهيم النصوص كذا في النهر وفيه من
 الحجج المفهوم معتبر في الروايات اتفاقاً ومنه اقوال الصحابة رضي الله عنه قال وينبغي
 تقييد بما يدرك بالراي لا ما لم يدرك به انتهى وفي القهستاني عن حذود النهاية
 المفهوم معتبر في نص العقوبة كما في قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون واما
 اعتباره في الرواية فاكثرى لا كلى * الى الرسغين بالضم مفصل الكف بين الكوع
 والكرسوع واما البوع ففي الرجل قال * شعر

وعظم يلى الابهام كوع وما يلى * لخنصرة الكرسوع والرسغ ما وسط * وعظم يلى
 ابهام رجل ملقب * ببوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط * ثم ان لم يمكن رفع الاثناء
 ادخل اصابع يمينه مضمومة وصب على اليمنى لاجل التيامن ولو ادخل الكف ان
 اراد الغسل صار الماء مستعملاً وان اراد الاغتراف لا ولولم يمكنه الاغتراف بشئ ويداه
 نجستان تيمم وصلى ولم يعد * فهو * سنة كما ان الفاتحة واجبة * ينوب عن الغرض *
 ويسن غسلهما ايضا مع الراعين * والسواك * سنة مؤكدة كما في الجوهرة عند
 المضمضة وقيل قبلها وهو للوضوء عندنا الا اذا نسيه فيندب للصلوة كما يندب لاصفرار
 سن وتغير رائحة وقراءة قرآن واقله ثلاث في الاعالي وثلاث في الاسفل بمياه ثلاثة
 وثلاث امساكه * بيمنه * وكونه لينا مستويا بلا عقد في غلط خنصر وطول شبر ويستاك
 عرضاً لا طولاً ولا مضطجماً فانه يورث كبر الطحال ولا يقبضه فانه يورث الباسور ولا يمسه

فانه يورث العمي ثم يغسله والاف يستاك الشيطان به ولا يزاد على الشر والا فالشيطان
يركب عليه ولا يضعه بل ينصبه والاف خطر الجنون قهستاني وبكرة بموذن يحرم بذي سم
ومن منافع انه شفاء لما دون الموت ومن كثر المشاهدة عند وعذ نقله او نقل اسنانه
تقوم الحرقه الخشنه او الاصبع مقامه كما يقوم العلك مقامه للمرأة مع القدرة عليه *
وغسل الغمر * اى استيعابه ولك اعبر بالغسل وللاختصار * بمياه * ثلاثة * والاف *
ببلوغ الماء المارن * بمياه * وهما سنتان موكلتان مشتملتان على سنين خمس الترتيب
والثلاث وتجل يد الماء وفعلهما باليمنى * والمبالغة فيهما * بالغرغرة وبجائزة المارن *
لغير الصائم * لاحتمال الفساد وسن تقديهما اعتبارا باوصاف الماء لان لونه يدرك
بالبصر وطعمه بالغمر وريحه بالانف ولو عند ماء يكفى للغسل مرة معهما وثلاثا به ونهما
غسل مرة ولو اخذ ماء تفيض ببعضه واستنشق ببقية اجزائه وعكسه لا وهل يدخل
اصبعه في فيه وانقه الاولى نعم قهستاني * وتخليل اللحية * لغير المحرم بعد التثليث
ويجعل ظهر كفه الى عنقه * و * تخليل * الاصابع * اليدين بالتشبيك والرجلين
بجنصر يد اليسرى بايديا يخنصر رجله اليمنى وهذا بعد دخول الماء خلا لهما فلو منضمة
فرض * وتثليث الغسل * المستوعب ولا عبرة للغرفات ولو اكتفى بمرة اذا اعتاده
اثر والا لا ولو زاد لطمانينة القلب او لقصص الوضوء على الوضوء لا باس به وحديث
فقد تعدى محمول على الاعتقاد ولعل كراهتهم تكرره فى مجلس تنزيهية بل فى
القهستاني معزيا للجواهر الاسراف فى الماء الجارى جائز لانه غير مضيع فتأمل *
مسح كل راسه مرة * مستوعبة فلو تركه وداوم عليه اثم * واذا نيه * معار لو * بمائه *
لكن لو مسح عمامته فلا بد من ماء جد يد * والترتيب * المذكور فى النص وعند
الشافعى رح فرض وهو مطالب بالليل * والولاء * بكسر الواو وغسل المتأخر
او مسحه قبل جفاف الاول بل عن رحتى لو فنى ماؤه فمضى لطلبه لا باس به ومثله
الغسل والنيم وعند مالك رح فرض ومن السنن الد لك وترك الاسراف وترك اطم
الوجه بالماء وغسل فرجها الخارج * ومستحب * ويسمى مند وباراد با وفضيلة وهو
ما فعله عليه السلام مرة وتركه اخرى وما احبه السلف * إلتيا من * فى اليدين

والرجلين ولو مسحاً لا الاذنين والحد بين فيلغزاي عضوين لا يستحب النيا من فيهما *
ومسح الرقبة * بظهر يده * لا الحلقوم * لانه بدعة * ومن ادا به * عبر بين
لان له آداباً اخر اوصلها في الفتح الى نيف وعشرين واوصلتها في الخزان الى نيف
ومتين * استقبال القبلة وذلك اعضائه * في المرة الاولى * وادخال خنصره * المبلولة *
صاخ اذنه * عند مسحها * وتقديمه على الوقت لغير المعذور * وهذه احدى
المسائل الثلاث المستثناة من قاعدة الفرض افضل من النفل لان الوضوء قبل الوقت
مندوب وبعده فرض الثانية ابراء المعسر مندوب افضل من انظاره الواجب الثالثة
الابتداء بالسلام سنة افضل من رده وهو فرض ونظمه من قال * شعور
الفرض افضل من تطوع عابد * حتى ولو قد جاء منه بأكثر * الا التطهر قبل وقت
وابتداء * للسلام كذلك ابراء معسر * وتحريك خاتمة الواسع * ومثله القرط وكذا
الضيق ان علم وصول الماء والافرض * وعدم الاستعانة بغيره * الا لعذر واما استعانة
عليه الصلوة والسلام بالمغيرة فللتعليم الجواز * وعدم التكلم بكلام الناس * الا الحاجة
تفوته * والجلوس في مكان مرتفع * تحرزا عن الماء المستعمل وعبارة الكمال وحفظ
ثيابه من التقاط روى اشمل * والجمع بين نية القلب وفعل اللسان * هذه رتبة وسطي
بين من سن التلغظ بالنية ومن كرهه لعدم نقله عن السلف * والتسمية * كما مر * عند
غسل كل عضو * وكذلك المسوخ * والدعاء بالوارد عنده * اى عند كل عضو وقد رواه
ابن حبان وغيره عنه عليه الصلوة والسلام من طرق قال محقق الشافعية الرملي فيعمل
به في فضائل الاعمال وان انكره النورى * فائده
شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه وان يدخل تحت اصل عام وان لا يعتقل
سنية ذلك الحديث واما الموضوع فلا يجوز العمل به بحال ولا روايته الا اذا قرن ببيان
ضعفه * والصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد * اى بعد الوضوء
لكن في الزيلعي اى بعد كل عضو * وان يقول بعد * اى بعد الوضوء * اللهم
اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين وان يشرب بعد * من فضل وضوئه *
كما * زمزم * مستقبل القبلة قائماً * اوقاعاً او فيما عداهما يكره قائماً تنزيهاً وعن

ابن عمر رضي الله عنه كنا ناكل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ونحن قنمى
ونشرب ونحن قيام ورخص للمسا فرش به ماشيا ومن الآداب تعاقد موقيه وكعبيه
وعرقويه واخمصيه واطالة عزته وتجميله وغسل رجله بيساره وبلها عند ابتداء الرضوء في
الشتاء والتمسح بمنديل وعدم نقض يده وقراءة سورة القدر وصلوة ركعتين في غير وقت
كراهة * ومكروهه لطم الوجه * او غيره * بالماء * تنزيها والتغتمير * والاسراف * ومنه
الزيادة على الثلاث * فيه * تحريما لوباء النهر والمملوك له اما الموقوف على من يتطهر به
ومنه ماء الملك ارس فحرام * وتثليث المسح بماء جديد * اما بماء واحد فمندوب
او مسنون ومن منيها ته التوضي بفضل ماء المرأة او في موضع نجس لان ماء الرضوء
حرمة او في المسجد الا في اثناء او موضع اعد لذلك والقاء النخامة والامتخاط في الماء *
وينقضه خروج * كل خارج * نجس * بالفتح ويكسر * منه * اى من المتوضي الحي
معتادا او الامن السبيلين اولا * الى ما يطهر * بالبناء للمفعول اى يلحقه حكم التطهير
ثم المراد بالخروج من السبيلين مجرد الظهور وفي غيرهما عين السيلان ولو بالقوة لما
قالوا بالمسح الدم كلما يخرج ولو تركه لسا نقض والا لا كما لو سال في باطن عين او جرح
او ذكر ولم يخرج وكذا مع عرق الا عرق مد من الخمر فنقض على ما سيذكره المصنف
ولنا فيه كلام * و * خروج غير نجس * مثل ريح اودودة او حصاة من دبر لا *
خروج ذلك من جرح ولا خروج * ريح من قبل * غير مغضاة اما هي فيندوب لها
الوضوء وقيل يجب وقيل لومنة * وذكر * لانه اختلاج حتى لو خرج ريح من الدبر
وهو يعلم انه لم يكن من الاعلا فهو اختلاج فلا ينقض وانما قيد بالريح لان خروج
الدودة والحصاة منهما ناقض اجماعا كما في الجوضة * ولا * خروج * دودة من
جرح او اذن او انف * او فم * وكذا الحم سقط منه * لطهارتها وعدم السيلان فيما
عليها وهو مناط النقض * والمخرج * بعصر * والخارج * بنفسه * سمان * في حكم النقض
على المختار كما في البرازية قال لان في الاخراج خروجا وقصارا كالفصد وفي الفتح
عن الكافي انه الاصح واعتمد القهستاني وفي القنية وجامع الفتاوى انه الاشبه
ومعناه انه الاشبه بالنصوص رواية والراجح دراية وفيكون الفتوى عليه * و *

ينقضه * قى * ملاء فانه * بان يضبط بنكف * من مرة * بالكسر اى صفرا * او طلق *
اى سود او اما العلق النازل من الراس فغير ناقض * او طعاما او ماء * اذا وصل الى
معدته وان لم يستقر وهو نجس مغلظة ولو من صبي ساعة ارتضاه هو الصحيح لمخالطة
النجاسة ذكره الحلبي ولو هو فى المرتضى فلا نقض اتفاقا كفى حية او دود كثير لطهارته
فى نفسه كاه فم النائم فانه طاهر مطلقا وبه يفتى بخلاف ماء فم الميت فانه نجس كفى *
عين خمر او بول وان لم ينقض لقله لنجاسته بالاصالة لا بالمجاورة * لا * ينقضه قى *
من بلغم * على المعتدل * اصلا * الا المخلوط بطعام فيعتبر الغالب ولو استويا فكل عسل *
و * ينقضه * دم * مائع من جوف او فم * غلب على بزاق * حكما للغالب *
او سواه * احتياطا * لا * ينقضه * المغلوب بالبزاق * والقبح كالدم والاختلاط
بالمخلوط كالبزاق * وكذا * ينقضه * علقه مصت عضوا وامتلأت من الدم ومنه
القراد ان كان كبيرا * لانه حينئذ * يخرج منه دم مسفوح * سائل * والا *
تكن العلقه والقراد كل ذلك * لا * ينقض * كبعوض وذباب * كفى الخانية لعدم
الدم المسفوح وفي القهستانى لا ينقض ما لم يتجاوز الورم ولو شق بالرباط ان تغذ
الببل للخارج نقض * ويجمع متفرق القى * ويجعل كفى * راحن * لاتحاد السبب *
وهو الغثيان عند محمد رح وهو الاصح لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها الا
لما منع كما بسط فى الكافي * و * كل * ما ليس يحدث * اصلا بقرينة زيادة الباء كفى *
فليل ودم لو ترك لم يسلم * ليس بنجس * عند النانى وهو الصحيح رفقا باصحاب
القروح خلافا لمحمد رح وفى الجوهرة يفتى بقول محمد رح لو المصاب ما ثعا * او * ينقضه
حكما * نوم يزيل مسكنه * اى قوته الماسكة بحيث تزول مقعته من الارض وهو النوم
على احد جنبه او وركيه او قفاه او وجهه * والا * يزيل مسكنه * لا * ينقض
وان تعمده فى الصلوة او غير هاهنا المختار كالنوم قاعا ولو مستنكبا الى مالوازيل
لسقط على المذهب او ساجدا على الهيئة المسنونة ولو فى غير الصلوة على المذهب ذكره
الحلبي او متوركا او مكتوبا وراسه على ركبتيه او شبه المنكب او فى محمل او سرج
او اكاف ولو الدابة عريانا فان حال الهبوط نفى والا لا ولو نام قاعا ايتمايل فسقطا

بان انتهيه حين سقط فلا ينقض به يقضي كذا معنى يفهم اكثر ما قيل هناك والعنه لا ينقض كشوم
 الا نبياء عليهم الصلاة والسلام. وروي ينقض اغماؤه وهو وعندهم ظاهر كلام المبسوط
 نعم * و ينقضه * اغماؤه * ومعه الغنى * وجتئون * وسكر * يدخل في مشيه تماثل
 ولو بالكل الحشمة * وتفقهه * هي ما يسمع جيرانه * بالغ * ولو امر امرأته سوا * يقطآن *
فلا يبطل وضوء صبيته نأثم بلا صلواتهما به يفتن * يصلى * ولو حكم كالبا نى * بطهارة
صغرى * ولو تيمما * مستقلة * فلا يبطل وضوءه في ضمن الغسل لكن رجع في الثانية
 والفتح والنهر النقي عقر به له وعليه الجمهور وكان في الذخائر الاشرقية * صلوة كاملة *
ولو عند السلام عمن انا فيها تبطل الوضوء لا الصلوة خلا فالزجر رح كما حرره في الشر
نبلا لته ولو تفقه امامه او احد ث عمل اثر تفقه الموتم ولو مسبوقا فلا ينقض بخلافها
بعد كلامه عمن افى الاصح ومن مسائل الا متحان لونسى البانى المسح فققه قبل قيامه
للصلوة ان تنقض لا بعد لبطلانها بالقيام اليها * ومباشرة فاحشة * بتماس الفرجين ولو
بين المرأتين او الرجلين مع الا نتشار للجانيمن * اللباش والمباشر ولو بلا بلل على المعتد *
لا * ينقضه * مس ذكر * كن يعصل بك ذبا * وامراة وامر دكن يندب للخروج من
الخلاف لا سيما للانام لكن بشرط عدم لزوم ارتكابه مكروه مك هبه * كما * لا ينقض *
لو خرج من اذنه * ونحوها كعينه ونديه * تبع * ونحوه كصل يد وماء سرة وعين *
لا يخرج وان * خرج * به * اف يوجع * نقض * لان تسلي الجرح فك مع من يعينه رمدا
وعش ناقض فان استمر صار ذاع لرمجتي والناس عنه غافلون * كما * ينقض * لو حشى
احلمه بقطنه وابتل الطرف الظاهر * صل الواقطنة عالية از محاذية اراس الاحليل
وان مستقلة عنه لا ينقض وركن الحكم في البر والفرج الداخل * وان ابتل *
الطرف * الداخل لا * ينقض ولو سقطت فان رطبه انتقض والالا وكذا الودخل اصبعه
في صبره ولم يفيها فان غيبها او ادخلها عك الاستنجاء بطل وضوءه وصومه فروع
يستحب للرجل ان يعشي ان رأبه الشيطان ويجب ان كان لا ينقطع الا به قد رما يصلي
باسورى خرج دبره ان ادخله بيده انتقض وضوءه وان دخل بنفسه لا وكذا الوخرج
بعض الدبره فك خلت من لكر راسان فالذى لا يخرج منه البول المجاد بمنزلة

الخرج الخنثى غير المشكل فوجه الآخر كالخرج والمشكل ينتقض وضوءه بكل متكرر الوضوء هل
يكفر ان اكرر الوضوء للصلاة نعم ولغيرها لا شك في بعض وضوئه اعاد ما شك فيه لو في خلافه
ولم يكن الشك عادة له والا لا ولو علم انه لم يغسل عضو او شك في تعيينه غسل وجهه اليسرى
لانه آخر العمل ولو ايقن بالطهارة وشك بالحدث او بالعكس اخل باليقين ولو تيقنهما وشك
في السابق فهو متطهر ومثله المتيمم ولو شك في نجاسة ماء او ثوب او طلاق او عتق لم يعتبر
وتامه في الاشياء * وفرض الغسل * اراد به ما يعم العلي كما مر وبالغسل المعروف كما
في الجوهرة وظاهرة عدم شرطية غسل فمه وانفه في المسنون كذا في البحر يعني عدم
فرضيتهما فيه والا فهما شرطي تحصيل السنة * غسل * كل * فيه * ويكفي الشرب عبان
المه ليس بشرطي الاصح * وانفه * حتى ماتحت المارن * و * باقى * بدنه * لكن في
المغرب وغيره البدن من المنكب الى الالية وحينئذ فالراس والعنق واليد والرجل خارجة
لغة واخله تبعاً شرعاً * لا دلالة * لانه متمم فيكون مستحباً لا شرطاً خلا فاما لك رح *
ويجب * اى يفرض * غسل * كل ما يمكن من البدن بلا خرج مرة كاذن و * سرّة وشارب
وحاجب و * اثناء * لحية * وشعر راس ولو متلبداً ما في فاطهر وامن المبالغة *
وفرج خارج * لانه كالفم لا داخل لانه باطن ولا تدخل اصبعا في قبلها به يقنى * لا *
يجب * غسل ما فيه خرج كعين * وان اکتحل بکحل نجس * وثقب انضم وداخل
قلعة * بل يندب هو الاصح قاله الكمال وعلمه بالخرج فسقط الاشكال وفي المسعودى ان
امكن فتح القلعة بلا مشقة يجب والا لا * وكفى بل اصل ظفیرتها * اى شعر المرأة المظفورة
للخرج اما المنقوض فيفرض غسل كله اتفاقاً ولو لم يبتل اصلها يجب نقضها مطلقاً هو الصحيح
ولو ضر ما غسل راسها تركته وقيل تمسحه ولا تمنع نفسها من زوجها سمجى في التيمم *
لا * يكفى بل * ظفیرته * فينقضها وجوباً * ولو علویاً او تركياً * لا مكان حلقه * ولا يمنع *
الطهارة * ونیم * اى خروء * ذباب وبر غوث * لم يصل الماء تحته * وحناء * ولو جرّمه
به يقنى * ودرن ورومخ * عطف تقسیرى وكذا ادهن ودسومة * وتراب * وطين
ولو * في ظفر مطلقاً * اى قروياً او مدنياً في الاصح بخلاف نحو عجين * و * لا يمنع *
ما على ظفر صباغ و * لا * طعام بين اسنانه * او في سنه المجوف به يقنى وقيل ان صلباً منع

وهو الأصح * ولو * كان * بخاتمه ضيقاً فزعه أو حركه * وجوبا * كقرط ولو لم يكن
 بتقبب اذنه قرطاً من خل الماء فيه * أي الثقب * عند مروره * طين اذنه * اجزاه كسرة *
 واذن دخلها الماء * والا * يدخل * ادخله * ولو باصبعه ولا يتكلف بحشب ونحوه والمعتبر
 غلبة ظنه بالوصول فروع نسي المضمضة أو جزء من يدته فصلى ثم قد كرفل ونفلا لم يعد
 لعدم صحة شروعه عليه غسل وثمه رجال لا يدعه وان راوه والمرأة بين رجال
 او رجال ونساء توخره لا بين نساء فقط واختلف في الرجل بين رجال ونساء او نساء
 فقط كما بسطه ابن الشحنة وينبغي لها ان تقيم وتصلي لعجزها شرعا عن الماء واما
 الاستنجاء فيترك مطلقاً والفرق لا يخفى * وسننه * كسني الوضوء سوى الترتيب وآدابه
 كادابه سوى استقبال القبلة لانه يكون غالباً مع كشف عورة وقالوا لمكث في ماء جارٍ وحوض
 كبير او مطر قد رالوضوء او الغسل فقد أكمل السنة * البداءة بغسل يده وفرجه * وان
 لم يكن به خبث اتبأ بالحد يث * وخبث يدته ان كان * عليه خبث لثلاثين * ثم يتوضأ *
 اطلقه فانصرف الى الكامل فلا يؤخر قد ميه ولو في مجمع الماء لما ان المحتمل طهارة الماء
 المستعمل على انه لا يوصف بالاستعمال الا بعد انفصاله عن كل البدن لانه في الغسل
 كعضو واحد فحينئذ لا حاجة الى غسلها ثانياً الا اذا كان يدته خبث ولعل القائلين
 بتأخير غسلها انما استحبه ليكون اليد أوالختم باعضاء الوضوء وقالوا لتوضأ اولاً
 ياتي به ثانياً لانه لا يستحب وضوء ان للغسل اتفاقاً اما لتوضأ بعد الغسل واختلف
 المجلس على من هبنا او فصل بينهما بصلوة كقول الشافعية فيستحب * ثم يفيض الماء *
 على كل بدنه ثلاثاً مستوعباً من الماء المعهود في الشرع للوضوء والغسل وهو ثمانية ارطال
 وقيل المقصود عدم الاسراف وفي الجواهر لا اسراف في الماء الجاري لانه غير مضيع
 وقد تنمناه عن القهستاني * ياديا بمنكبه الايمن ثم الايسر ثم براسه ثم * طين * ببقية بدنه
 مع ذلك * ثم باوقيل يعني بالراس وقيل ييد بالراس وهو الأصح وظاهر الرواية والا حادوث
 قال في البحر يهضعف تصحيح الدرد * وصح نقل بلة عضو الى * عضو * آخر فيه * بشرط
 التقاطع * لا في الوضوء * لما مر ان البدن كله كعضو واحد * وفرض * الغسل * عند * خروج *
 منى * من العضو الا فلا يفرض اتفاقاً لانه في حكم الياطن * متفصل من مقرة *

هو صلب الرجل و نرايب المرأة و منيه ابيض و منيها اصفر فلواغتسلت فخرج منها مني ان منيها اعادت الغسل لا الصلوة والا لا * بشهوة * اى لذة ولو حكما كمحتلم ولم يترك الكرفق ليشمل مى المرأة لان الكرفق فيه غير ظاهر واما اسناده اليه ايضا في قوله تعالى خلق من ماء دافق الاية فمحمّل التغليب فالمستدل بها كالقهستاني تبعا لآخى حلبي غير مصيب تأمل ولانه ليس بشرط عند صاحب خلافا للثاني ولذا قال * وان لم يخرج * من راس الذكر * بها * وشرطه ابو يوسف رح وبقوله يفتى في ضيف خاف ريبة او استحس كما في المستصفى وفي القهستاني والتا تاريخا نية معزيا للنوازل وبقول ابي يوسف رح ناخذ لانه ايسر على المسلمين قلت ولا سيما في الشتاء والسفر وفي الخانية خرج منى بعد البول وذكره منتشر لزمه الغسل وقال في البحر ومحلّه ان وجد الشهوة وهو تقييد قولهم بعد م الغسل بخروج وجه البول * و * عند * ايلاج حشفة * هي مافوق الختان * آدمي * احتراز عن الجنبي يعني اذا لم تنزل واذا لم يظهر لها في صورة الادمي كما في البحر * او * ايلاج * قد رها من مقطوعها * ولولم يبق منه قد رها قال في الاشباه لم يتعلق به حكم ولما رة * في احد سبيلي آدمي * حي * يجامع مثله * محبى محترزه * عليهما * اى الفاعل والمفعول * لو * كانا * مكلفين * ولواحدهما مكلفا فعليه فقط دون المراهق لكن يمنع من الصلوة حتى يغتسل ويومره ابن عشتاديا * وان * وصليّة * لم ينزل * منيا بالاجماع يعني لو في دبر غيره اما في دبر نفسه فرجح في النهر عدم الوجوب الا بالانزال ولا يرد الخنثي المشكل فانه لا غسل عليه بايلاجه في قبل او دبر ولا طلى من جامع الا بالانزال لان الكلام في حشفة وسبيلين محققين * و * عند * روية مستيقظ * خرج السكران والمغمى عليه * منيا او منيا وان لم يتذكر الاحتلام * الا اذا علم انه مذى او شك انه مذى او روى او كان ذكره منتشر قبيل النوم فلا غسل عليه اتفاقا كالودى لكن في الجواهر الا اذا نام مضطجعا اتيقن انه منى او تدكر حلما فعليه الغسل والناس عنه غافلون * لا * يفرض * ان تدكر ولو مع اللذة * والانزال * ولم ير * طلى راس الذكر * بللا * اجماعا * وكذلك المرأة * مثل الرجل طلى المذهب ولو وجد بين الزوجين ماء ولا مميز ولا تدكر ولا نام قبلهما غيرهما اغتسلا * اولج حشفة *

او قد رها * ملفوفة بخرقته ان وجد لذة * الجماع * وجب * الغسل * ولا لا * على الاصح
 والاحوط الوجوب * و * عند * انقطاع حيض ونفاس * هذا وما قبله من اضافة الحكم الى
 الشرط اى يجب عند * لا به بل بوجوب الصلوة او ارادة ما لا يحل كما مر * لا * عند * متى
 وودى * بل الوضوء منه ومن البول جميعا على الظاهر * و * لا عند * ادخال اصبع
 ونحوه * كذا * كذا * غير آدمي وذكر خنثى وميت وصبي لا يشتهي وما يصنع من نحو خشب *
 فى البراءة قبل * على المختار * و * لا عند * وطئ بهيمة او ميتة او صغيرة غير مشتهية *
 بان تصير مفضاة بالوطئ وان غابت الحشفة ولا ينتقض الوضوء فلا يلزم الاغسل الذى ذكر
 قهستانى عن النظم وشيخى ان رطوبة الفرج طاهرة عند * فتنبه * بلا انزال * لقصور
 الشهوة اما به فيحال عليه * كما * لا غسل * لو اتى عذرا ولم يزل عذرتها * يضم فسكون
 البكارة فانها تمنع التقاء الختانين الا اذا حبلى لانزالها وتعين ما صلت قبل الغسل كذا
 قالوا وفيه نظر لان خروج منيها من فرجها الذى اخل شرط الوجوب الغسل على المفتى به
 ولم يوجد قاله الحلبي * ويجب * اى يفرض * على الاحياء * المسلمين * كفاية * اجماعا * ان
 يغسلوا * بالتخفيف * الميت * المسلم الا الخنثى المشكل فيتميم * كما يجب على من اسلم جنبا
 او حائضا او نفساء ولو بعد الا نقطاع على الاصح كفى الشرب ليلية عن البرهان وعمل ابن
 الكمال ببقاء الحدث الحكمى * او بلغ لابس * بل بانزال او حيض او ولدات ولم ترد
 ماء او اصاب كل بدن نجاسة او بعضه وخفى مكانها * فى الاصح * راجع للجميع وفى
 التاتارخانية معزى المعتابية والمختار وجوبه على مجنون افاق فان قلت وهو يخالف ما ياتى
 متنا الا ان يحمل انه رأى منيا وهل السكران والمغمى عليه كذا يراجع * والا * بان اسلم
 طاهرا او بلغ بالسن * فمندوب * وسن لصلوة جمعة * و * لصلوة * عيد * هو الصحيح كفى
 غرر الا ذكرا وغيره وفى الخاتمة لو اغتسل بعد صلوة الجمعة لا يعتبر اجماعا ويكفى غسل واحد
 لعيد وجمعة اجتماع جنابة كما لغرضى جنابة وحيض * و * لاجل * احرام * فى جبل *
 عرفة * بعد الزوال * ونكح لمجنون افاق * وكذا المغمى عليه كما فى غرر الا ذكرا
 وهل السكران كذا لم اره * وعند حجة وفى ليل براءة * وعرفة * وقد ر *
 اذا رآها * وعند الوقوف بمزدلفة يوم النحر * للوقوف * وعند دخول منى

يوم النحر * لرمي الجمرة وكذا البقعة الرمي * وعند دخول مكة لطواف الزيارة وصلوة
 كسوف * وخسوف * واستسقاء وفزع وظلمة وريح شديد * وكذا دخول مكة ليلة ولحضور
 مجمع الناس وأمن لبس ثوبا جديدا أو غسل ميتا أو يراد قتله ولتائب من ذنب ولقادم
 من سقر ولستحاضة انقطع دمها * ثمن ماء اغتسالها ووضعها عليه * أي الزوج * ولو غنية *
 كما في الفتح لأنه لا بد لها منه فصا رك الشرب فاجرة الحمام عليه ولو كان الاغتسال لا من
 جنابة وحيض بل لازالة الشعث والتفت قال شيخنا الظاهر أنه لا يلزمه * ويحرم * بالحدث *
 الأكبر دخول مسجد * لا مصلى عيد وجنازة ورباط ومد رسة ذكره المصنف وغيره في الحيض
 وتبيل الوتر لكن في وقف القنية المد رسة إذا لم يمنع أهلها الناس من الصلوة فيها فهي
 مسجد * ولوللعبور * خلافا للشافعي رح * الا للضرورة * بحيث لا يمكنه غيره ولو احتلم
 فيه ان خرج مسرعا يتيمم تدبيرا وان مكث لخوف فوجوبه ولا يصلى ولا يقرأ * ويحرم * به *
 تلاوة قرآن * ولودون آية على المختار * بقصده * فلو قصد الدعاء أو الثناء أو افتتاح امر
 أو التعليم ولقن كلمة حل في الأصح حتى لو قصد بالفاقة الثناء في الجنازة لم يكره الا اذا
 قرأ المصلى قاصدا للثناء فانها تجزئه لانها في محلها فلا يتغير حكمها بقصده * ومس مصحف *
 مستدرك بما بعده وهو وما قبله ساقط من نسخ الشرح وكأنه سقط لانه ذكره في الحيض * و *
 يحرم به * طواف * لوجوب الطهارة فيه * و * يحرم * به * أي بالأكبر * وبالأصغر مس
 مصحف * أي ما فيه آية كد رصود وجداد وصل مس نحو التوراة كذلك ظاهر كلامهم لا
 الا بغلاف متجاف * غير مشرر او بصرة به يفتى وحل قلبه بعود واختلغوا في مسه بغير أعضاء
 الطهارة وبما غسل منها وفي القراءة بعد المضمضة والمنع اصح * ولا يكره النظر اليه * أي القرآن *
 لجنب وحائض * ونفساء لان الجنابة لا تحل العين * كما * لا تكرر * ادعية * أي تحريما والا
 فالوضوء مطلق الذكرو من دون وتركه خلاف الاثر وهو مرجع كراهة التنزيهية * ولا *
 يكره * مس صبي لمصحف ولوح * فلا بأس بدفعه له وطلبه منه للضرورة اذا الحفظ في الصغير
 كالنقش في الحجر * و * لا تكرر * كتابة قرآن والصحيفة او اللوح علي الارض عند الثاني *
 خلافا لمحمد رح وينبغي ان يقال ان وضع علي الصحيفة ما يحول بينها وبين يد يوخذ
 يقول الثاني والا فيقول الثالث قاله الحلبي * ويكره له قراءة توراة وانجيل وزبور *

لان لكل كلام الله تعالى وما بدل غير معين وجزم العيني في شرح المجمع بالحرمه وخصها في
النهر بما لم يبدل * لا * تراة * قنوت * ولا اكله وشربه بعد غسل يد وفم ولا معاودة
اهله قبل اغتساله الا اذا احتلم لم يات اهله قال الحلبي ظاهر الاحاديث انما تغيب النذب
لانفي الجواز لمقاد من كلامه * والتفسير كصحف لا الكتب الشرعية * فانه رخص مسها باليد
لا التفسير كما في الدر عن مجمع الفتوى وفي السراج المستحب ان لا ياخل كتب الشرعية
بالكم ايضا تعظيما لكن في الاشياء من قاعلة اذا اجتمع الحلال والحرام رجع الحرام
قد جوز اصحابنا مس كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كون الاكثر تفسير او قرآنا
ولو قيل به اعتبارا للغالب كان حسنا قلت لكنه مخالف لما مر فتدبر
فروع المصحف اذا صار يحال لا يقرأ فيه يد فن كالمسلم ويمنع الكافر من مسه وجوزه محمد رح
اذا اغتسل ولا بأس بتعليمه القرآن والفقه عسى ان يهتدى ويكره وضع المصحف تحت
راسه الا للحفظ والمقلمة على الكتاب الا للكتابة ويوضع النخوت فونه التعبير ثم الكلام
ثم الفقه ثم الاخبار والمواظاة ثم التفسير يكره اذابة درهم عليه آية الا اذا كسره رقية
في غلاف متجاف لم يكره دخول الخلاء به والاحترار افضل يجوز رمي براية القلم الجديد
ولا ترمى براية القلم المستعمل لاحترامه كشميش المسجد وكناسته لا يلقي في موضع
يخل بالتعظيم ولا يجوز لف شيء في كاغل فيه فقه وفي كتب الطب يجوز ولوفيه اسم الله
تعالى والرسول صلى الله عليه وسلم فيجوز محوه ليلف فيه شيء ومحو بعض الكتابة
بالريق يجوز وقد ورد النهى في محو اسم الله تعالى بالبزاق وعنه عليه الصلوة والسلام
القرآن احب الى الله تعالى من السموات والارض ومن فيهن يجوز قربان المراءة في
بيت فيه مصحف مستور بساط او غيره كتب عليه الملك لله يكره بسطه واستعماله لا تعليقه
للزينة وينبغي ان لا يكره كلام الناس مطلقا قيل يكره مجرد الحروف والاول اوسع
وتماه في البحر وكراهية القنية قلت وظاهرة انتفاء الكراهة بمجرد تعظيمه وحفظه
علق او لازين به او لا وهل ما يكتب على المراوح وجدد الجوامع كذ لك يحذر *

* باب المياة *

جمع ماء بالمد ويقصر اصله موه قلبت الواو الفا والهاء حمزة وهو جسم لطيف سيار

به نجاسة كل نلم * يرفع الحدث * مطلقا * بماء مطلق * هو ما يتبادر عند الاطلاق *
 كماء سماء وادوية وعيون وابار وبحار وثلج مذاب * بحيث يتقاطر وبرد وجمد وتند هذا
 تقسيم باعتبار ما يشاهد والا فالكمل من السماء لقوله تعالى المرقران الله انزل من السماء
 ماء الآية والنكرة ولو مثبتة في مقام الامتنان تعم * وماء زمزم * بلا كراهة وعن احمد
 بكراهة * وبما قصد تشميسه بلا كراهة * وكراهته عند الشافعية طيبته وكراهة احمد المسخن
 بالنجاسة * * يرفع * بما ينعقد به ملح لآباء * حاصل بذربان * ملح * لبقاء الاول على
 طبيعته الاصلية وانقلاب الثاني الى طبيعة الملحمة * * لا * بعصير نبات * اى معصر من
 شجر او ثمر لانه مقيد بخلاف ما يقطر من الكرم * او الفواكه * بنفسه * فانه يرفع
 الحدث وقيل لا وهو الاظهر كافي الشر نبلا لية عن البرهان واعتمده القهستاني فقال
 والا اعتصار يعم الحقيقي والحكمى كماء الكرم وكذا ماء الدابوغة والبطيخ بلا استخراج
 وكذا انبيذ العنبر * * لا بماء مغلوب * بشئ * طاهر * الغلبة اما بكمال الامتزاج بتشرب نبات
 او بطيخ بما لا يقصد به التنظيف واما بغلبة المحالطة فلو جامد انبثخانة ما لم يزل الاسم
 كنهيز تمر ولومائعا فلو مياينا لا وصافه فمتعبر اكثرها او موافقا كمين فباحل هما او مماثلا
 كمستعمل فبالا جزاء فان المطلق اكثر من النصف جاز التطهير بالكل والا لا وهذا يعم
 الملقى والملاقي ففي الفسائي يجوز التوضي ما لم يعلم بتساوي المستعمل على ما حققه في
 البحر والنهر والمنح قلت لكن الشر نبلا لى في شر الوهبانية فرق بينهما فراجع فتأمل *
 ويجوز رفع الحدث * بما ذكر وان مات فيه * اى الماء ولو قليلا * غير دموى كزنبور وعقرب
 وبق * اى بعوض وقيل بق الخشب وفي المجتبى الاصح في غلق مص الدم انه يفسد ومنه
 يعلم حكمه بق وقراد وعلق في الوهبانية دود القز وماء وبذرة وخرقة طاهر كدودة
 متولدة من نجاسة * ومائي مولد * ولو كلب الماء او خنزيرة * كسمك و سرطان *
 وضفدع الا برياله دم سائل وهو ما لا سترة بين اصابعه فتفصل في الاصح كحبة بريئة ان
 لها دم والا لا * وكذا * الحكم * لومات * مذكر * خارجة والقي فيه * في الاصح
 فلو تفتت فيه نحو ضفدع جاز الوضوء به لا شربه لحمة لحمه * وينجس * الماء الغليل *
 بموت مائي معاش برى مولد * في الاصح * كبطراوز * وحكمه سائر المائعات كالماء

في الاصح تحتى لو وقع بوله في عصير عشر في عشر لم يفسد ولو سال دم وجعله مع العصير
 لا ينجس خلافاً لمحمد رح ذكره الثماني وغيره * وتغير * احد * اوصافه * من لون او طعم
 او ريح * ينجس * الكثير ولو جاريا اجماعاً اما القليل فينجس وان لم يتغير خلافاً للمالك
 رح * لا لو تغير بطول مكث * فلو علم نته بنجاسة لم يجز ولو شك فالاصل الطهارة والتوضي
 من الحوض افضل من النهر رغمًا للمعتزلة * وكذا يجوز بماء خالطه طاهر جامد * مطلقاً *
 كاشنان وزعفران * لكن في البحر عن الغنية ان امكن الصبغ به لم يجز كنبيل تمر * وفاكهة
 وورق شجر * وان غمر كل اوصافه * في الاصح ان بقيت رفته * اى واسمه لما مر * ويجوز بجار
 وقعت فيه نجاسة * والجاري * هو ما يعد جارياً * عرفاً وقيل ما يذهب بتبئته والاول اظهر
 والثاني اشهر * وان * وصليته * لم يكن جريانه بحد * في الاصح فلو سد النهر من فوق فتوضاً
 رجل بما يجري بلامد و جازلانه جار وكذا الوحفر نهر من حوض صغير او صب رقيقه الماء في
 طرف ميزاب وتوضاً فيه وعند طرفه الاخر اناء يجمع الماء جازتوضيه به ثانياً وثم رثم وتمامه
 في البحر ان لم ير * اى لم يعلم * اثره * فلو فيه جيقة او بال فيه رجل فتوضاً آخر من اسفله
 جازماً لم ير في اجزائه اثره * وهو * اما * طعم او لون او ريح * ظاهرة يعمر الجيقة وغيرها
 وهو ما رجحه الكمال وقال تلميذه قاسم انه المختار ووقواه في النهر واقراه المصنف وفي
 القهستاني عن المضمرات عن النصاب وعليه الفتوى وقيل ان جرد عليها نصفه فاكثر لم يجز
 وهو احوط والحقوا بالجارى حوض الحمام لو الماء نازلاً والغرف متدارك كحوض صغير يدخله
 الماء من جانب ويخرج من آخر يجوز التوضي من كل الجوانب مطلقاً به يغتنى وكعين هي خمس
 في خمس ينبع الماء منه به يغتنى قهستاني معزياً للتممة * ولذا * يجوز * براك * كثير * كذلك *
 اى وقع فيه نجس لم يراثره ولو في موضع وتوع المرئية به يغتنى بحر * والمعتبر * في مقدار الرأك *
 اكبر راي المبتلى به فيه فان غلب على ظنه عدم خلوص * اى وصول * النجاسة الى الجانب
 الاخر جازاً والا لا * هذا ظاهر الرواية عن الامام واليه رجع محمد رح وهو الاصح كافي الغاية
 وغيرها وحقق في البحر انه المنصب وبه يعمل وان التقدير بعشر في عشر لا يرجع الى اصل
 يعتمد عليه ورد ما اجاب به صدر الشريعة لكن في النهر وانت خبير بان اعتبار العشر
 اضبط ولا سيما في حق من لا رأى له من العوام فلذا افتي به المتأخرون الاعلام اى في المربع

باربعين وفي المذ و ربسته وثلاثين وفي المثلث من كل جانب خمسة عشر ورباعا وخمسا بذراع
 الكر باس ولوله طول لا عرض لكنه يبلغ عشرا في عشر جاز تيسيرا ولوا علاه عشر واسفله
 اقل جاز حتى يبلغ الاقل ولو بعكسه فوقع فيه نجس لم يجز حتى يبلغ العشر ولو جمل ماؤه
 فغقب ان الماء منفصلا عن الجمد جاز لانه كالمستقى وان متصلا لالانه كالقصة حتى لو ولغ
 فيه كلب تنجس لا لو وقع فيه فمات لتسغله ثم المخذار طهارة المتنجس بمجرد جريانه وكذلك البير
 وحوض الحمام هذا وفي القهستاني والمختار ذراع الكر باس وهو سبع قبضات فقط فيكون ثمانيا
 في ثمان بذراع زمانا ثمان قبضات وثلاث اصابع علي القول المفتي به بالعشر اى ولو حكما
 ليعمر ماله طول بلا عرض في الاصح وكذلك ابير عمقها عشرة في الاصح وحينئذ فلو ماؤها
 بقدر العشر لم ينجس كما في المانية وحينئذ فعمق خمس اصابع تقريبا ثلثة آلاف وثلثمائة
 واثنى عشر منا من الماء الصافي ويسعه غدير كل ضلع منه طول وعرضا وعمقا ذراعان وثلاثة
 ارباع ذراع ونصف اصبع تقريبا كل ذراع اربع وعشرون اصبعاً انتهى قلت وفيه كلام اذا المعتمد
 عدم اعتبار العمق وحده فتبصر * ولا يجوز بماء * بالمد * زال طبعه * وهو السيلان
 والارواء والانبات بسبب * طبع كمرق * وماء باقلا الا بما قصد به التنظيف كاشنان وصابون
 فيجوز ان بقي رقتة * او * بماء * استعمال * لاجل * قربة * اى ثواب رلومع رفع حدث او من
 مميزا وحائض لعادة عبادة او غسل ميت او يد لاكل او منه بنية السنة * او * لاجل * رفع حدث *
 ولومع قربة كوضوء محدث ولو التبرد فلو توضأ متوضئاً لتبرد او تعليم اولطين يده لم يصح
 مستعملا اتفاقا كزيادة علي الثلث بلانية قربة وكغسل نحو فخذ او ثوب طاهر او دابة توكل *
 او * لاجل * اسقاط فرض * هو الاصل في الاستعمال كما نبه عليه الكمال بان يغسل بعض
 اعضائه او يد خل يده او رجله في جب لغير اغتراف ونحوه فانه يصير مستعملا لسقوط الفرض
 اتفاقا وان لم يزل حدث عضوه او جنبته مالم يتم لعدم تجزيهما زوالا وثبوتا علي المعتمد
 قلت وينبغي ان يزداد او سنة ليعمر المضضة والاستنشاق فتأمل * اذا انفصل من عضو
 وان لم يستقر * في شيء علي المذهب وقيل اذا استقر ورجح للجرح ورد بان ما يصيب
 مند يل المتوضئ ونياه عفو اتفاقا وان كثر * وهو طاهر * ولو من جنب علي الظاهر لكن
 يكره شربه والعجل به تنزيها لا ستغنى ارو على رواية نجاسته تحر يما * و * حكمه انه *

ليس بطهور * حدث بل لخبث على الراجح فروع اختلف في محدث الشمس
 في بير لدلو أو تبرد مستنجيا بالماء ولا نجس عليه ولم ينو ولم يتدلك والاصح انه طاهر
 والماء مستعمل لا شرائط الانفصال للاستعمال والمراد ان ما اتصل باعضائه وانفصل عنها
 مستعمل لكل الماء على ما مر * وكل اصاب * ومثله المثانة والكروش قال القهستاني
 فالاولى وما * دبغ * ولو بشمس * وهو يحتملها طهر * فيصلى به ويتوضأ منه * ومالا *
 يحتملها * فلا * وعليه الفتوى * فلا يطهر جلد حية * صغيرة ذكره الزيلعي اما قميصها
 فطاهر * وفارة * كما انه لا يطهر بذكاة لتقيد ما بها يحتمله * خلا * جلد * خنزير *
 فلا يطهر وقد مره لان المقام للاهانة * وادمى * فلا يدبغ لكرامته ولو دبغ طهر وان
 حرم استعماله حتى لو طحن عظمه في دقيق لم يוכל في الاصح احتراما وافاد كلامه
 طهارة جلد كلب وقيل وهو المعتمد * وما * اى اصاب * طهر به * بدباغ * طهر بذكاة *
 على المذهب * لا * يطهر * لحمه على * قول * الاكثر ان * كان * غير ما كول
 هذا اصح ما يقتضى به وان قال في الغيض الفتوى على طهارته * وصل يشترط * لطهارة
 جلده * كون الذكاة شرعية * بان تكون عن الامل في المحل بالتسمية * قيل نعم
 وقيل لا والاول اظهر * لان ذبح المجوسى وتارك التسمية عبدا كلاذبح * وان صح
 الثانى * صححه الزاهدى فى القنينة والمجتبى واقره فى البحر فروع ما يخرج من
 دار الحرب كسجاب ان علم دبغه بطاهر فطاهر او بنجس فنجس وان شك فغسله افضل *
 وشعر الميتة * غير الخنزير على المذهب * وعظمها وعصبها * على المشهور * وحافرهما
 وقرنها * الخالية عن الدسومة وكذا كما لا تحل الحيوة حتى الانفحة واللبن على
 الراجح * وشعر الانسان * غير المنتوف * وعظمه * وسنه مطلقا على المذهب واختلف
 في اذنه ففي البدائع نجسة وفي الخانية لا وفي الاشياء المنفصل من الحي كميته الا في حق
 صاحبه فطاهر وان كثروا يفسد الماء بوقوع قدر الظفر من جلده لا بالظفر * ودم سمك
 طاهر * اعلم انه * ليس الكلب بنجس العين * عند الامام وعليه الفتوى وان رجع
 بعضهم النجاسة كما بسطه ابن الشحنة فيباع ويوجر ويضمن ويتخذ جلده مصلى ودلوا
 ولو اخرج حيا ولم يصب فيه الماء لا يفسد ماء البير ولا الثوب بانتقاضه ولا بعضه ما لم ير

ريقه ولا صلوة حاملة ولو كبير أو شرط الحلواني سد فيه ولا خلاف في نجاسة لحمه وطهارة
شعره * والمسك طاهر حلال * يوكل بكل حال * وكذا أنا فحجته * طاهرة * مطلقا على
الأصح * فتح وكذا الزباد يشبه لا استحالة الي الطيب * وبول ما كول * اللحم *
نجس * نجاسة مخففة وطهره محذوح * ولا يشرب * بوله * أصلا * لا للتداوى ولا
لغيره عند أبي حنيفة رح فروع اختلف في التداوى بالمحرم وظاهر المنع
كما في رضاع البحر لكن تقل المصنف ثمه وهنا عن الحارث وقيل يرخص إذا علم فيه
الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما رخص الخمر للعطشان وعليه الفتوى *

* فصل في البير *

إذا وقعت نجاسة * ليست بحيوان ولو مخففة أو قطرة بول أو دم أو ذنب فارة لم يشمع فلو شمع
ففيه ما في الفارة * في يبردون القدر الكثير * على ما مر ولا عبرة للعمق على المعتمد *
أومات فيها * أو خارجها والقى فيها ولو فارة يابسة على المعتمد إلا الشهيد النظيف
أو المسلم المغسول أما الكافر فينجسها مطلقا كسقط * حيوان دموى * غير مائي لما مر *
وانتفخ * أو تعط * أو تفسخ * ولو تفسخ خارجها ثم وقع فيها ذكره الوافي * ينزح
كل مائها * الذي كان فيها وقت الوقوع ذكره ابن الكمال * بعد إخراجها * إلا إذا
تعذر كخشبة أو خرتة متنجسة فينزح الماء إلى حد لا يملأ نصف الدلو يطهر الكل تبعا
ولو نزح بعضه ثم زاد في الغد نزح قدر الباقي في الصحيح خلاصه قيد بالموت لأنه لو
أخرج حيا وليس بنجس العين ولا به حدث أو خبث لم ينزح شيء إلا أن يدخل فيه
الماء فيعتبر بسوره فان نجسا نزح الكل وإلا هو الصحيح نعم يندب نزح عشرة في المشكوك
لأجل الطهورية كما في الخانية زاد في التاتارخانية وعشرين في الفارة وأربعين في سنور
ودجاجة مخلاة كادمي محدث ثم هذا إذا لم تكن الفارة صاربة من هرة ولا الهرة من كلب
ولا شاء من سبع فان كان نزح كله مطلقا كما في الجوهرة تكن في النهر عن المجتبى الفتوى على
خلافه لأن في بولها شكا * وان تعذر * نزح كلها لكونها معيناً * فبقدر ما فيها * وقت ابتداء
النزح قاله الحلبي * يؤخذ ذلك بقول رجلين * عدلين * لهما بصارة بالماء * به يفتى
وقيل ينتى بمأتين إلى ثلاثمائة وهذا الإسرو ذاك أحوط * فإلا * ج الحيوان غير منتفخ

ولا متفسخ * ولا متعيط * فان * كان * كاد مئى * وكذا سقط وسخلة وجدى وأورد كبير *
 نزع كله وان * كان * حمامة * وهرة * نزع اربعين من الدلاء وجوبا * الى ستين ندبا *
 وان كعصفور * وفارة * فعشرون * الى ثلثين كما مرو هذا يعمر المعين وغيرها بخلاف
 نحو صهر يج وجب حيث يهراق الماء كله لتخصيص الآبار بالآثار يحرق ونهر قال المصنف
 في حواشيه علي الكنز ونحوه في النطف ونقل عن القنية ان حكم الركية كالبيرو عن الفوائد
 ان الحب المطمور اكثر في الارض كالبيرو وعليه فالصهر يج والزئير الكبير ينزع منه كالبيرو
 فاعتنم هذا التحرير انتهى * بد لوروسط * وهو د لوتلك البير فان لم يكن فما يسع صاعا وغيره
 يحتسب به ويكفي ملاء اكثر الدلو ونزع ما وجد وان قل وجريان بعضه وغوران قدر الواجب
 وما بين حمامة وفارة * في الجثة * كفارة * في الحكم * كما انه ما بين دجاجة وشاة
 كل دجاجة * فالحق بطريق الدلالة بالاصغر كما ادخل الاقل في الاكثر كفارة مع هرة ونحو
 الهرتين كشاة اتفان ونحو الغارتين كفارة والثلث الى الخمس كهرة والست كشاة علي الظاهر * يحكم
 بنجاستها * مغلظة * من وقت التروع ان علم والافمذ يوم وليلة ان لم ينتفخ في حق الوضوء *
 والغسل وما عجن به فيطعم للكلاب وقيل يباع من شافعي اما في حق غيره كغسل ثوب
 حكم بنجاسته في الحال وهذا الوقت طهر من حدث او غسل من خبث والالم يلزم شئ اجماعا
 جوهر * ومنذ ثلثة ايام * بلياليها * ان انفخ او تفسخ * استحسانا وتالا من وقت العلم
 فلا يلزم شئ قبله قيل وبه يفتى فروع وجد في ثوبه منها او بولا او دما اعاد من
 آخر يوم وبوور عاف ولو وجد في جيبته فارة ميتة فان لا نقب فيها اعاد من وضع القطن
 والا فثلثة ايام منتفخة او ناشغة والا فيوم وليلة * ولا نزع * في بول فارة في الاصح
 فمض * ولا يخر حمة وعصفور * وكذا اسباع طير في الاصح اتعد رصونها عنه * و * لا *
 بتقاطر بول كروؤس انضبار نجس * للعفوعنهما * وبعرتى ابل وغنم كما * يعفى * لو وقعتا
 في محل وقت الحلب فراء * فورا قبل تفتت وتلون والتعبير بالبعرتين اتفان فما فوق
 ذلك كل ذلك ذكره في الفيم غير * و * لذ اقال * قيل القليل المعفوعنه ما يستقله
 الناظر والكثير بعكسه وعليه تمام * كما في الهداية وغيرها لان ابا حنيفة رح
 لا يقد رشيا بالرأى فروع الب من البيرو والبالوعة بقدر ما لا يظهر المنيس انر *

ويعتبر سور يمسر * اسم فاعل من اسار اى ابقى لا اختلاطه بلعابه * فسور آدمى مطلقا * ولو جنبا او كافرا او امرأة نعمة يكره سورها للرجل كعكسه للاستئذان واستعمال ريق الغير وهو لا يجوز مجتبى * وما كول لحم * ومنه القرس فى الاصح ومثله ما لادم له * طاهر الغمر * قتل للكل * طاهر * ظهور بلا كراهة * و * سور * خنزير وكلب وسباع بهائم * ومنه الهرة البرية * وشارب خمر فور شربها * لو شاربها طويلا لا يستوعبه اللسان فنجس ولو بعد زمان * وهرة فور اكل فارة نجس * مغلظ * و * سور * هرة ودجاجة مخلاة * وابل وبقر جلالة فالاحسن ترك دجاجة ليعم الابل والبقر تهستانى * وسباع طير * لم يعلم ربها طهارة متقارها * وسواكن بيوت * طاهر للضرورة * مكروه * تنزيها فى الاصح ان وجد غيره والا لم يكره اصلا كاكله لفقير * و * سور * حمار * اهلى ولو ذكر افى الاصح * وبغل * امه حمار فلو فرسا او بقرة فطاهر كمتولد من حمار وحشى وبقرة ولا عبرة لغلبة الشبهة لتصريحهم بحل اكل ذئب ولدته شاة اعتبارا للام وجواز الاكل يستلزم طهارة السور كما لا يخفى وما نقله المصنف عن الاشياء من تصحيح عدم الحل قال شيخنا غريب * مشكوك فى طهوريته لا فى طهارته * حتى لو وقع فى ماء قليل اعتبر بالاجزاء وهل يطهر النجس قولان * فيتوضأ به * او يغتسل * ويتيمم اى يجمع بينهما احتياطا فى صلوة واحدة * ان فقد ماء * مطلقا * وصح تقدير ايها شاء * فى الاصح ولو تيمم وصلى ثم اراه لزمه اعادة التيمم والصلوة احتمال طهوريته * ويقدم التيمم على نبيل التمرطلى المذهب * المصحح المفتى به لا المجتهد اذا رجع عن قول لا يجوز الاخذ به * و * حكم * العرق كسور * فعرق حمار اذا وقع فى الماء صار مشكوكا على المذهب كما فى المصنف وفى المحيط عرق البقرة عفو فى الثوب والبدن وفى الخاتمة انه طاهر على الظاهر *

* باب التيمم *

ثلث به تاسيا بالكتاب وهو من خصائص هذه الامة بارتياح * هو * لغة القصد وشرعا * قصد صحيح * شرط القصد لانه النية * مطهرة * خرج الارض المنتجسة اذا جفت فانها كالماء المستعمل * واستعماله * حقيقة او - ليعم التيمم بالحجر الاملس *

بصفة مخصوصة * هذا يفيد ان الضربين ركن وهو الاصح الا حوط * لاجل اقامة المقربة *
خرج التيمم للتعليم فانه لا يصلى به وركنه شيان الضربتان والاستيعاب وشرطه
سنة النية والمسح وكونه بثلاثة اصابع فاكثروا الصعيد وكونه مطهرا وفقد الماء وسنته ثمانية
الضرب بياطن كفيه واقبالهما وادبارهما ونفضهما وتغريج اصابعه وتسمية وترتيب وولاء
وزاد ابن وهبان في الشروط الاسلام فزادته وضمنت الى سنته الثمانية في بيت آخر
وغيرت شريطته الاول فقلت شعور والاسلام شرط عند ضرب ونية * ومسح وتعميم
صعيد مطهر * وسنته سمي وبطن وفرجن * ونفض ورتب والاقبل وتدبر * من عجز *
ميتدء خبرة تيمم * عن استعمال الماء * المطلق الكافي لطهارته لصلوة تغتفر لا الى
خلف * لبعده * ولومقيما في المصر * ميلا * اربعة آلاف ذراع وهو اربع وعشرون
اصبعا وهي ستة شعيرات ظهر البطن وهي ست شعرات بغل * او لمرض * يشد او يمتد
بغلبة ظن او قول طبيب حاذق مسلم ولو بتحريك او لم يجد من يرضيه فان وجد ولو باجر
مثل وله ذلك لا يتيمم في ظاهر المذهب كما في البحر وفيه لا يجب طي احد الزوجين
ترضى صاحبه او تعهده وفي مملوك يجب * او برد * يهلك الجنب اريضه ولو في
المصر اذا لم تكن له اجرة حمام ولا مائد فيه وما قيل انه في زماننا يتحيل بالعدة فما
لم ياذن به الشرع نعم ان كان له مال غائب يلزمه الشراء بنسيئة والا لا * او خوف عدو *
كحبة او نار على نفسه ولو من فاسق او حبس غريم او ماله ولو امانة ثم ان نشاء
الخوف بسبب وعيد عبد اعاد الصلوة والا لا لانه سماوى * او عطش * ولولكلبه
او رفيق القافلة حالا او مالا وكن العجين او ازالة نجس كما سمجى وقيل ابن
الكمال عطش دوابه بتعد وحفظ الغسالة لعدم الاناء وفي السراج للمضطر اخذ
قهر او قتاله فان قتل رب الماء فهدروا ان المضطر ضن بقود اودية * او عدم آلة *
طاهرة يستخرج بها الماء ولو شاشا وان نقص بادلائه او شقه نصفين قدر قيمة الماء
كما لو وجد من ينزل اليه باجر * تيمم * لهذه الاعذار كلها حتى لو تيمم لعدم الماء
ثم مرض مرضا يبيح التيمم لم يصل بذلك التيمم لان اختلاف اسباب الرخصة يمنع
الا احتساب بالرخصة الاولى وتصير الاولى لم يكن جامع الغصولين فليحفظ *

معتو عبا وجهه * يحتى لو ترك شعرة او قرة منخرة لم يجز * ويك يه * فينزع الخاتم
والسوار او يحرك به يفتى * مع مرفقيه * فيمسحه الاتطع * بضر بتين * ولومن غمره او ما
يقوم مقامهما كافى الخلاصة وغيرها لو حرك راسه او ادخله فى موضع الغبار بنية التيمم
جازو الشرط وجود الفعل منه * ولو جنبيا او حائضا * طهرت لعادتها * او نقسا بمظهر
من جنس الارض وان لم يكن عليه نقع * اي غبار فلو لم يك خل بين اصابعه لم يحتج الى
ضربة نالفة للتخلل وعن محارح يحتاج اليها نعم لويسم غيره يضرب لثلاث الوجوه واليمينى
واليسرى تهستا نى * وبه مطلقا * عجز عن التراب اولا لانه تراب دقيق * فلا يجوز *
بلولو ولو مسحوا لتولد من حيوان البحر ولا برجان ايضا الشبهه بالنبات لكونه اشجارا
نابتة فى قعر البحر على ما حرره المصنف ولا * بمنطبع * كفضة وزجاج * ومتروك *
بالاحتراق الارما د الحجر فيجوز كحجر مدقوق او مغسول او حائط مطين او مجصص او
وان من طين غير مد هونة وطين غير مغلوب بماء لكن لا ينبغي التيمم به قبل خوف فوت
وقت لثلاث يصير مثله بلا ضرورة ومعادن فى محالها فيجوز بتراب عليها وقيد الاسبج بى
بان يستبين ان التراب بمد يده عليه وان لم يستبين لم يجز وكذا اكل ما لا يجوز التيمم عليه
كحنطة وجوخة فليحفظ * والحكم للالغال لو اختلط تراب بغيره * كذ هب وفضة ولو
مسبوكين وارض محتركة فلو الغلبة لتراب جاز والا لا خائفة ومنه علم حكم المساوى * وجار
قبل الوقت ولا اكثر من فرض * جاز لغيره * كالنفل لانه بدل مطلق عند ثالا ضرورى *
و * جاز * لخوف فوت صلوة جنازة * اي كل تكبيراتها ولو جنبيا او حائضا ولو جئ باخرى
ان امكنه التوضى بينهما ثم زال تمكنه اعاد التيمم والا لا به يفتى * و * فوت * عين *
بقراغ امام او زوال شمس * ولو * كان يبنى * بماء * بعد شروعه متوضيا وسبق حلته *
بلا فرق بين كونه اماما ولا * فى الاصح لان المناط خوف الفوت لا الى بدل فجاز لكسوف
وسنن رواقب ولو سنة فجر خاف فوتها وحلها ولنوم وملام ورده وان لم تجز الصلوة به
قال فى البحر وكذا الكل ما لا تشترط اله الطهارة لما فى المبتغى وجاز لك خول مسجد مع
وجود الماء وللنوم فيه واقرة المصنف لكن فى النهر الظاهر ان مراد المبتغى للجنب فسقط
الد ليل قلت وفى المنية وشرحها يتيمم لك خول مسجد ومس مصحف مع وجود الماء

لمس بشئ بل هو عدم لانه لمس بعبادة يخاف فونها لكن في القهستا في عن المختار والمختار
جوازه مع الماء لسجدة التلاوة لكن سمجى تقييده بالسفر لا الحضر ثم رايت في الشريعة و
شرحها ما يويد كلام البحر قال و ظاهر الراية جوازه لتسع مع وجود الماء وان لم تجز الصلوة
به قلت بل لعشر بل لاكثر كما مر من الضابطة انه يجوز لكل ما لا يشترط الطهارة له ولو مع
وجود الماء اما ما يشترط له فيشترط نقذ الماء كتيمة لمس مصحف فلا يجوز لو اجد الماء واما
للقرأة فان محدثا فكالاول او جنبا فكالثاني وقالوا لو تيمم لدخول مسجد او لقراءة
ولو من مصحف او مسه او كتابته او تعليمه او لزيارة قبور او عيادة مريض او دفن ميت
او اذان او اقامة او سلام او رده لم تجز الصلوة به عند العامة بخلاف صلوة جنازة او سجدة
تلاوة فتاوى شيخنا خير الدين الرملي قلت والظاهر انه يجوز له فعل ذلك فتأمل * لا *
يتيمم * لغوت جمعة او وقت * ولو وقت وتر لغواتها الى بدل وقيل يتيمم لغوات الوقت
قال الحلبي فالاحوط انه يتيمم ويصلى ثم يعيد * ويجب * اى يفترض * طلبه * ولو
برسوله قدر * غلوة * نلثماية ذراع من كل جانب ذكره الحلبي وفي البدائع الاصح
طلبه قدر ما لا يضر بنفسه و برفقته بالانتظار * ان ظن * ظنا قويا * قر به * دون ميل
بامارة او اخبار عدل * والا * اى وان لم يغلب على ظنه قر به * لا * يجب بل يندب
ان رجاء والا لا ولو صلى بتيمم وثمه من يسأله ثم اخبره بالماء عاد والا لا * وشرط له *
اى للتيمم في حق جواز الصلوة به * نية * عبادة ولو صلوة جنازة او سجدة تلاوة لا شكر
في الاصح * مقصودة * خرج دخول مسجد ومس مصحف * لا تصح * اى لا تحل ليتم
قراءة القرآن للجنب * بدون طهارة * خرج السلام و رده * فلغى تيمم كافر لا وضوء *
لانه ليس باهل للنية فما يفتقر اليها لا يصح منه وصح تيمم جنب بنية الوضوء به يقتضى *
وندب لراجيه * رجاء قويا * آخر الوقت * المستحب ولو لم يورخ وتيمم صلى جازان كان
بينه وبين الماء ميل والا لا * صلى * من ليس في العمران بالتيمم * ونمي الماء في رحله *
وهو ما ينسي عادة * لا اعادة عليه * ولو ظن فناء الماء اعاد اتفاقا كما لو نسيه في عنقه او ظهره او
في مقله راكبا او موخرا سائقا او نسي ثوبه صلى عريانا او في ثوب نجس او مع نجس ومعه ما
يزيله او توضأ بما نجس او صلى محدثا ثم ذكر اعاد اجماعا * ويطلبه وجوبا * على الظاهر *

من رقيقه من هومعه فان منعه * ولود لالة بان استهلكه * تيمم * لتحقيق عجزه * وان لم يعطه
 الا بئمن مثله * او بغبن يسير * وله ذلك * فاضلا عن حاجته * لا يتيمم ولو * اعطاه *
 بالاكثر * يعني بغبن فاحش وهو ضعف قيمته في ذلك المكان * وليس له ثمن ذلك تيمم *
 واما للعطش فيجب على القادر شراء * باضعاف قيمته احياء لنفسه وانما يعتبر المثل في تسعة
 عشر موضعا مذكورة في الاشياء * وقبل طلب الماء لا يتيمم على الظاهر * اى ظاهر
 الرواية عن اصحابنا لانه مبذول عادة كافي البحر عن المبسوط وعليه الفتوى فيجب طلب
 الدلو والرشاء وكذا الانتظار لو قال له حتى استقي وان خرج الوقت ولو كان في الصلوة
 ان ظن الا عطاء قطع والا لا لكن في الفهستاني عن المحيط ان ظن اعطاء الماء والالة
 وجب الطلب والا لا * والمحصور فاقد * الماء والتراب * الطهورين * بان حبس
 في مكان نجس ولا يمكنه اخراج مطهر وكذا العاجز عنهما لمرض * يوخرها عنه * وقال
 ينشبه * بالمصلين وجوبا فيركع ويسجد ان وجد مكانا يابسا والا يومى تايمائهم يعيد كالصوم
 به يفتى * واليه صح رجوعه * اى الامام كافي الغيض وفيه ايضا * مقطوع اليدين
 والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة * ولا يتيمم * ولا يعيد على
 الاصح * وبهذا ظهر ان تعدد الصلوة بلا طهر غير مكفر فليحفظ وقد مر وسيجي في صلوة
 المريض فروع صلي المحبوس بالتيمم ان كان في المصر اعادوا الا لاصل يتيمم لسجد
 التلاوة ان كان في السفر نعم والا لا الماء المسيل في الغلاة لا يمنع التيمم ما لم يكن
 كثير اعلم انه للوضوء ايضا ويشرب ماء للوضوء الجنب اولى ببياح من حائض ومحدث
 وميت ولو لاحد هم فهو اولى ولو مشترك ينبغي صرفه للميت جاز تيمم جماعة من محل
 واحد حيلة جواز تيمم من معه ماء زمزم ولا يخاف العطش ان يخالطه بما يغلبه او يهجه
 على وجه يمنع الرجوع * وناقضه ناقص الاصل * ولو غسلا فلو تيمم للجنازة ثم احدث
 صار محدثا لا جنبا فيتوضأ وينزع خفيه ثم بعده يمسح عليه ما لم يمر بالماء فصع في عبارته
 صلا الشريعة بمعنى بعد كافي ان مع العمر يسرافاهم * وقدرة ماء * ولو ابا حة في
 الصلوة * كاف لطهارة * ولو مرة مرة * فضل عن حاجته * لعطش وعجن وغسل نجس
 ما ع ولمعة جنابة لان المشغول بالحاجة وغير الكافي كالمعدوم * لا ردة وكل * يقضه *

كل ما يمنع وجودة التيمم اذا وجد بعد * لان ما جاز بعد بطل بزواله فلو تيمم لم يضر
 يبطل ببرئه او لبرد بطل بزواله والحاصل ان كل ما يمنع وجودة التيمم نقض وجودة
 التيمم * وما لا * يمنع وجودة التيمم في الابتداء * فلا * ينقض وجودة بعد ذلك التيمم
 ولو قال وكذا زوال ما اباحه اى التيمم لكان اظهر واخصر وعليه لو تيمم لبعده ميل فسار
 فانتقض انتقض فليحفظ * ومرور ناعس * متيمم عن حدث او نائم غير متمكن متيمم
 عن جنابة * على ماء * كاف * كمستيقظ * فينقض وابقيا تيممه وهو الرواية المصححة
 عنده المختار للفتوى كالو تيمم وبقر به ماء لا يعلم به كافي البحر وغيره واقرة المصنف *
 تيمم لو * كان * اكثر * اى اكثر اعضاء الوضوء على داوى الغسل مساحة * مجروحاً *
 اوبه جدرى اعتبارا للاكثر * وبعكسه يغسل * الصحيح ويمسح الجريح * و * كذا * ان
 استويا غسل الصحيح * من اعضاء الوضوء ولا رواية في الغسل * ومسح الباقي * منها *
 وهو * الاصح لانه * احوط * فكان اولى وصحح في الفيض وغيره التيمم كما يتيمم
 لو الجرح بيديه وان وجد من يوضيه خلا فالحما * ولا يجمع بينهما * اى تيمم وغسل
 كما لا يجمع بين حيض وحبل او استحاضة او نفاس ولا بين نفاس واستحاضة او حيض
 ولا زكاة وعشرا وخراج او فطرة ولا عشر مع خراج ولا فدية وصوم او تصاص ودية
 ولا ضمان وقطع او اجر ولا جلد مع رجم او نفى ولا مهر ومثعة او حل او ضمان افضائها
 او موتها من جماعه ولا مهر مثل وتسمية ولا وصية وميراث وغيرها مما يستجى في محله
 ان شاء الله تعالى * من به وجع راس لا يستطيع معه مسح * محل ثا ولا غسله جنباً ففى
 الفيض عن غريب الرواية يتيمم واقتل تارى الهلاية انه * يسقط * عنه * فرض مسح *
 ولو عليه جبيرة ففى مسحها قولان وكذا يسقط غسله فمسحه ولو عليه جبيرة ان لم يضره
 والا سقط اصلاً وجعل عادماً لذلك العضو حكماً كافي الماعل وم حقيقة *

* باب المسح على الخفين *

اخره لثبوتها بالسنة وهو لغة امر ارا اليد على الشئ وشرعاً اصابة البلة الخف مخصوص فى
 زمن مخصوص والخف شرعاً الساتر للكعبين فاكثر من جلك ونحوه * شرط مسح * ثلاثة امور
 الاول * كونه ساتراً * محل فرض الغسل * القدم مع الكعب * او يكون نقصانه اقل

من الحرق المانع فميجوز على الزربون ولومشد ودا الا ان يظهر قد رثلة اصابع وجوز مشايخ
 سر قند ستر الكعبين باللغافة * و * الثاني * كونه مشغولاً بالرجل * ليمنع سراًية
 الحدث فلو راسعاً فمسح على الزائد ولم يقل م قد مة اليه لم يجز ولا يضر روية رجله
 من اعلاه * و * الثالث * كونه مما يمكن متابعة المشي * المعتاد * فيه * فرسخاً
 فاكثراً فلم يجز على متخذ من زجاج او خشب او حديد * وهو جائز * فالغسل افضل
 الا لتهمة فهو افضل بل ينبغي وجوبه على من ليس معه الا ما يكفيه او خاف فوت وقت
 او وقوف عرفة بحروفى القهستاني انه رخصة مسقطه للعزيمة ولهذا الوصب الماء في خفيه
 بنية الغسل ينبغي ان يصير آثماً * بسنة مشهورة * فنكره مبتدع وعلى راي الثاني
 كافر وفى التحفة نبوته بالاجماع بل بالتواتر رواية اكثر من ثمانين منهم العشرة
 قهستاني وقيل بالكتاب ورد بانه غير مغيبا بالكعبين اجماعاً فالجبر بالجوار * لحدث *
 ظاهرة عدم جوازه لمجدد الوضوء الا ان يقال لما حصل له القرية بذلك صار كانه محدث *
 لا لجنب * وحائض والمنفي لا يلزم تصوره وفيه ان النفي الشرعي يفتقر الى اثبات عقلي
 ثم ظاهرة جواز مسح مغتسل جمعة ونحوه وليس كذلك على ما في المبسوط ولا يبعد ان يجعل
 في حكمه فالاحسن لتوضيح لا للمغتسل والسنة ان يخطه * خطوطاً باصابع * يد * مفرجة *
 قليلاً * بيداً من * قبل * اصابع رجله * متوجهاً الى * اصل * الساق * ومحملة * على ظاهر
 خفيه * من رؤس اصابعه الى معقل الشراك ويستحب الجمع بين ظاهر وباطن ظاهر * او
 جرمويه * ولوفوق خف او لغافة ولا اعتبار بما في فتاوى الشاذى لانه رجل مجهول لا يقلد
 فيما خالف النقول * او جرمويه * ولومن غزل او شعر * الثخينين * بحث يمشي فرسخاً
 ويثبت على الساق بنفسه ولا يرى ما تحته ولا يغف الماء الا ان ينقل الى الخف قد والغرض
 ولو نزع جرمويه اعاد مسح خفيه ولو نزع احد هما مسح الخف والموق الباقي ولو ادخل يده
 تحتها ومسح خفيه لم يجز * والمنعلين * بسكون النون ما جعل على اسفله جلدة * والمجملين
 مرة ولو امرأه * او خنثي * ملبوسين على طهر * فلوا حدث ومسح بخفيه اولم يمسح ثلث
 جرمويه لا يمسح عليه * تام * خرج الناقص حقيقة كلمة او معني كتميم ومعد ورفاهه
 يمسح في الوقت فقط الا اذا تروأ وليس على الانقطاع مكالم صحيح * عند الحدث * فلو تخفف

المحدث ثم خاض الماء فابتلع قد ما ه ثم تمم وضوءه ثم أحدث جازان يمسح * يوماً وليلة
لمقيم وثلاثة أيام ولياليها لمسافر * وأبتداء المدة * من وقت الحدث * فقد يمسح المقيم ستاً
وقد لا يتمكن الا من اربع كمن ترضاً وتخفف قبل الفجر فلما طلع صلي فلما تشهد احدث *
لا * يجوز * على عمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين * لعدم الحرج * وفرضه * عملاً *
قد رثلة اصابع يد * اصغرهما طولا وعرضا من كل رجل لا من الخف فمنعوا فيه مد
الاصبع فلم يمسح برؤوس اصابعه وجا في اصولها لم يجز الا ان يبتل من الخف عند الوضع قد ر
الفرض قاله المصنف رح ثم قال وفي الذخيرة ان الماء يتقا طرجازو الا لا ولو قطع قد مه
ان بقي من ظهره قد ر الفرض مسح والا غسل كمن قطع من كعبه ولوله رجل واحدة
مسحها وجاز مسح خف مغصوب خلا للحنابلة كجاز غسل رجل مغصوبة اجماعاً * والخرق
الكبير * بموحدة او مثلية * وهو قد رثلة اصابع القدم الا صاغر * بكما لها ومقطوعها
يعتبر باصابع ما ثلة * يمنعه * الا ان يكون فوقه خف آخر او جرموق فيمسح عليه وهذا
لو الخرق على غير اصابعه وعقبه ويرى ما تحته فلم عليها اعتبر الثلث ولو كبراً ولو عليه اعتبر
بد وأكثره ولو لم ير القدر المانع عند المشى لصلابته لم يمنع وان كثر كالوا نفتقت الظهارة
دون البطانة * وتجمع الخروق في خف * واحد * لا فيهما * بشرط ان يقع فرضه علي
الخف نفسه لا على ما ظهر من خرق يسير * واقل خرق يجمع لمنع * المسح الحالى
والاستقبالي كما ينتقض الماضى قهستانى قلت ومران ما ينقض التيمم يمنع ويرفع كنجاسة وانكشاف
حتى انعقادها كما سيجى فلم يحفظ * ما قد خل فيه المسئلة لا ما دونه * الحاقاله بمواضع الخرز *
بخلاف نجاسة * متفرقة * وانكشاف * عورة وطيب محرم * واعلام ثوب من حرير * فانها
تجمع مطلقاً * واختلف في جمع خروق اذني اضية * وينبغي ترجيح الجمع احتياطاً *
ونا تضة ناقض وضوئه * لانه بعضه * ونزع خف * ولو واحد * ومضي المدة * وان لم
يمسح * ان لم يخش * بغلبة الظن * ذهاب رجله من برد * للضرورة فيصير كالجميرة فيستوعبه
بالمسح ولا يتوقت ولذلك اقالوا لو تمت المدة وهو في صلوته ولا ماء مضي في الاصح وقيل
تفسد ويقيم وهو الاشبه * وبعدهما * اى النزع والمضي * غسل المتوضي رجليه لا غير *
لحلول الحدث السابق قد ميه الا لمانع كبرد فيتميم حينئذ * وخروج اكثر قد مه *

من الخف الشرعي وكذا اخراجہ * نزع * في الاصح اعتبارا للاكثر ولا عبرة بخروج عقبه
 ودخوله وما روى من النقض بزوال عقبه فمقيد بما اذا كان بنية نزع الخف اما اذا لم يكن اى
 زوال عقبه بنية بل لسعة او غيرها فلا ينقض بالاجماع كما يعلم من البرجندى معزيا للنهاية
 وكذا القهستاني لكن باختصار حتى زعم بعضهم انه خرق الاجماع فتنبه * وينتقض *
 ايضا * بغسل اكثر الرجل فيه * لو ادخل الماء خفيه وصحبه غير واحد * وقيل لا * ينتقض
 وان بلغ الماء الركبة * وهو الاظهر * كما في البحر عن السراج لان استتار القدم بالخف يمنع
 سرية الحدث الى الرجل فلا يقع هذا غسلا معتبرا فلا يوجب بطلان المسح نهر لم يغسلها ثانيا
 بعد المدة او النزع كما مر وبقي من نواقض الخرق وخروج الوقت للمعدور * مسح مقيم *
 بعد حلته * فسافر قبل تمام يوم وليلة * فلو بعده نزع * مسح ثلثا ولو اقام مسافر بعد
 مضي مدة مقيم نزع والا تمها * لانه صار مقيما * وحكم * مسح جيرة * هي عيدان
 يجبر بها الكسر * وخرقة قرحة وموضع فص * وكى * ونحو ذلك * كعصابة جراحة
 ولو براسه * لغسل لما تحتها * فيكون فرضا يعنى عمليا لثبوته بظنى وهذا قولها واليه رجع
 الامام خلاصة وعليه الفتوى شرح مجمع وقد منا ان لفظ الفتوى آكد فى التصحيح من المختار
 والاصح والصحيح ثم انه يخالف مسح الخف من وجوه ذكر منها ثلثة عشر فقال * فلا يتحقق *
 لانه كالغسل حتى يوم الاصحاء ولو بدلها باخرى او سقطت العليا لم يجب اعادة المسح
 بل يندب * ويجمع * مسح جبيرة رجل * معه * اى مع غسل الاخرى لا مسح خفيها بل خفيه *
 ويجوز * اى يصح مسحها * ولو شلت بلا وضوء * وغسل دفعا للجرح * ويترك * المسح
 كالغسل * ان ضرر الا لا * يترك * وهو * اى مسحها * مشروط بالعجز عن مسح * نفس *
 الموضع فان قدر عليه فلا مسح * عليها والحاصل ان زوم غسل المحل ولو بماء حار فان ضر
 مسح فلو ضر مسحها سقط اصلا * يمسح * نحو * مفتصل وجريح على كل عصابة * مع فرجتها
 فى الاصح * ان ضررها * الماء * او حلها * ومنه ان لا يمكنه ربطها بنفسه ولا بغيرها *
 انكسر ظفره فجعل عليه دواء او وضعه على شقوق رجله اجرى الماء عليه * ان قدر والا مسح
 والا تركه * والمسح * يبطله سقوطها عن برء * والا لا * فان * سقطت * فى الصلوة
 استأنفها وكذا * الحكم لو سقط الداء او * برء موضعها ولم تسقط * مجتنبى وينبغى تقييد

بما اذا لم يضرا زنا النها فان ضره فلا بحر * والرجل والمرأة والمحدث والجنب في المسح عليهما
وعلى توابعها سواء * اتقا * ولا يشترط * في مسحها * استيعاب وتكرار في الاصح فيكفي
مسح اكثرها * مرة به يغتسل * وكل الا يشترط * فيها * نية * اتقا بخلاف الخف في قول
وما في نسخ المتن رجع عنه المصنف في شرحه *

* باب الحيض *

عنون به لكثرتة واصالته والانهي ثلثة حيض ونفاس واستحاضة * هو * لغة السملان وشرعا
علي القول بانه من الاحداث مانعية شرعية بسبب الدم المذكور وعلي القول بانه من الانجاس *
دم من رحم * خرج الاستحاضة ومنه ما تراه صغيرة وآيسة ومشكل * لالولادة * خرج
النفاس وسببه ابتداء ابتلاء الله لحواء لاكل الشجرة وركنه بروز الدم من الرحم وشرطه تقدم
نصاب الطهر ولو حكما وعدم نقصه عن اقله واوانه بعد التسع ووقت ثبوته بالبروز وترك
الصلوة ولو مبتدأة في الاصح لان الاصل الصحة والحيض دم صحة شمني * واقله ثلثة ايام
بليا ليا * الثلث فالاضافة لبيان العدد المقدر بالساعات الفلكية لا للاختصاص فلا يلزم
كونها ليا ليا تلك الايام وكذا قوله * واكثره عشرة * بعشر ليا كذا رواه الدارقطني وغيره *
والناقص * عن اقله * والزائد * طي اكثره او اكثر النفاس او علي العادة وجاوز اكثرهما *
وما تراه * صغيرة دون تسع علي المعتمد وآيسة على ظاهر المذهب * حامل * ولو قبل
خروج اكثر الولد * استحاضة واقل الطهر * بين الحيضتين او النفاس والحيض * خمسة
عشر يوما * وليا ليا اجما * ولاحد لاكثره * وان استغرق العمر * الا * عند الاحتياج *
الي * نصب * عادة ليا اذا استمر بها الدم * فيحل لاجل العدة بشهرين به يغتسل وعم
كلامه المبتدأة والمعتادة ومن نسبت عاداتها وهي المنحيرة والمضللة واضلاها اما بعد او
مكان او بهما كما بسط في البحر والحاوي وحاصله انها تحرم وتمت ترددت بين حيض
ودخول فيه وطهر تنوضا لكل صلوة وان بينهما والخروج منه تغتسل لكل صلوة وترك
بهر موكة ومسجد او جماعا وتصوم رمضان ثم تقضي عشرين يوما ان علمت بدائته
بلا والا فاثنتين وعشرين وتطوف لركن ثم تعيد بعد عشرة وتصوم ولا تعيد وتعتل لطلاق
سبعة اشهر علي المفتي به * وما تراه * من لون ككدرية وتربية * في مدته * المعتادة *

سوى بياض خالص * قيل هو شئ يشبه الحيط الا بياض * ولو * المرئي * طهر امتحلا *
 بين الدمين * فيها حيض * لان العبرة لاوله و آخره وعليه امانون فليحفظ ثم ذكر احكامه
 بقوله * يمنع صلوة مطلقا * ولو سجد شكر * وصوما * وجماعا * وتقضيه لزوما دونها *
 للحرج ولو شرعت تطوعا فيها فحاضت قضتها خلافا لما زعمه صدر الشريعة بحر وفي الغيظ
 لو نامت طاهرة وقامت حائضا حكم بحيضها من قامت وبكسه من نامت احتياطا * و *
 يمنع حل * دخول مسجد * وحل * الطواف * ولو بعد دخولها المسجد وشرعها فيه *
 وقربان ما تحت الازار * يعني ما بين سررة وركبة ولو بلا شهوة وحل ما عداه مطلقا وهل
 يحل النظر ومباشرتها له فيه تردد * وقراءة قرآن * بقصده * ومسه * ولو مكتوبا بالغارسية
 في الاصح * الا بغلقه * المفصل كامر * وكذا * يمنع * حمله * كلوح وورق فيه آية * ولا باس *
 لجنب وحائض * بقراءة ادعية ومسها وحملها وذكر الله وتسبيح * وزيارة قبور ودخول
 مصلي عيد * واكل وشرب بعد مضمضة وغسل يد * واما تبليها فيكفره لجنب لا حائض
 ما لم يخاطب بغسل ذكره الحلبي * ولا يكره * تحريرا * مس قرآن بكفر * عند
 الجمهور وتيسر او صحح في الهداية الكرامة وهو احوط * ويحل وطؤها اذا انقطع
 حيضها لاكثره * بلا غسل وجوبها بل ندبا * وان * انقطع لدون اقله تنوضا وتصلي في
 آخر الوقت وان * لاقله * فان لدون عاداتها لم يحل وتغتسل وتصلي وتصوم احتياطا
 وان لعاداتها فان كتابية حل في الحال والا * لا * يحل * حتى تغتسل * او تيمم بشرطه *
 او يمضي عليها زمن يسع الغسل * ولبس الثياب * والتحريمه * يعني من آخر وقت
 الصلوة لتعليقها بوجوبها في ذمتها حتى لو طهرت في وقت العبد لا بد ان يمضي وقت
 الظهركافي السراج وهل تعتبر التحريمه في الصوم الاصح لا وصي من الطهر مطلقا وكذا
 الغسل لولاكثره والا فمن الحيض فتقضى مطلقا ان بقي قدر الغسل والتحريمه ولو لعشرة
 فقد ر التحريمه فقط املا تزيد ايامه علي عشرة فليحفظ * و * وطئها * يكفر مستحله * كما
 جزم به غير واحد وكذا مستحل وطئ الدبر عند الجمهور ومجتبى * وقيل لا * يكفر في
 المسئلتين وهو الصحيح خلاصة * وعليه المعول * لانه حرام لغيره ولما يجي في المرقد انه
 لا يفتى بتكفير مسلم كان في كفره خلاف واوردوا رواية ضعيفة ثم هي كبيرة لو عامد اختارا

هالما بالحرمة لاجا هلا او مكرها او ناسيا فتلزمه التوبة ويندب تصدقه بل ينارها ونصفه
 مصرفه كزكوة وهل علي المرأة تصدق قال في الضياء الظاهر لا * ودم استحاضة * حكمه *
 كرعاف دائمه * وقتا كاملا * لا يمنع صوما وصلوة * ولو نفلا * وجماعا * لحد يث توضئي
 وصلي وان قطر الدم علي الحصير * والنفاس * لغة ولادة المرأة وشرعا * دم * فلو لم تراه هل
 تكون نفسا * المعتمد نعم * يخرج * من رحم فلو ولدته من سرتها ان سال الدم من
 الرحم فنفساء والافات جرح وان ثبت له احكام الولد * عقب ولد * او اكثره ولو
 متقطعا عضوا عضوا لا اقله فتتروا ان قد رت او تسم وتومي بصلوة ولا توخر فماعذر
 الصحيح القادر * و * حكمه كالحيض في كل شئ الا في سبعة ذكرتها في الخزائن وشرحي
 للملتقى معها انه * لا حد لاقله * الا اذا احتيج اليه لعدة كقول له اذا ولدت فانت طالق
 فقالت مضت عدتي فقدره الامام بخمسة وعشرين يوما مع نلت حيض والاني باحد عشر
 والثالث بساعة * واكثره اربعون يوما * كذا رواه الترمذي وغيره ولان اكثره اربعة امثال اكثر
 الحيض * والرائد * على اكثره * استحاضة * لومبتدأة اما المعتادة فتزدلعاتها وكذا الكائض
 فان انقطع علي اكثرها او قبله فالكل نفاس وكذا الحيض ان وليه طهر قام والا فعادتها
 وهي تثبت وتنقل بمرة به يفتي وتامه فيما علقناه علي الملتقي * والنفاس لام التوامين
 من الاول * هما ولدان بينهما دون نصف حول وكذا الثلثة ولويين الاول والثالث
 اكثر منه في الاصح * و * انقضاء * العدة * من الاخير وفاقا * لتعلقه بالفراغ * وسقط *
 مثلث السين اي مسقوط * ظهر بعض خلقه كيد او رجل * او اصبع او ظفرا وشعرا ولا يستبين
 خلقه الا بعل مائة وعشرين يوما * ولد * حكما * فتصبر * المرأة * به نفساء والامة ام
 ولد ويحدث به * في تعليقه * وتنقضي به العدة * فان لم يظهر له شئ فليس بشئ والامرى
 حيض ان دام ثلثا وتقدمه طهر تام والا استحاضة ولو لم يد رحاله ولا عدد ايام حملها
 ودام الدم تدع الصلوة ايام حيضها بيقين ثم تغتسل ثم تصلي كمعدور * ولا يحل اياس بدة
 بل هو ان تبلغ من السن مالا تحيض مثلها فيه * فاذا بلغته وانقطع دمها حكم باياسها *
 فماراته بعل الا تقطاع حيض * فيبطل الاعتداد بالاشهر وتفسد الانكحة * وقيل يحل
 بخمسين سنة وعليه المعول * والغتوى في زماننا مجتنب وغيره * تيسيرا * وحلة في العدة

بخمس وخمسين قال في الضياء وعليه الاعتقاد * وما رآته بعد ما * اى بعد المدة
 المذكورة * فليس يحض في ظاهر المذهب * الا اذا كان د ما خالصا فحضر حتى
 يبطل به الاعتقاد وبالا شهر لكن قبل تمامها لا بعد * حتى لا تغسل الا نكحة هو المختار
 للفتوى جوهرية وغيرها وسنحققه في العدة * وصاحب عن رمن به سلس بول *
 لا يمكنه امساكه * او استطلاق بطن او انغلات ريج او استنحاضة * او بعينه رمل او
 عمش او غرب وكذا اكل ما يخرج بوجع ولو من اذن او ثدى وسرة * ان استوعب
 عنده تمام رقت صلوة * مفروضة بان لا يجد في جميع وقتها زمنا يتوضأ ويصلى فيه
 خاليا عن الحدث * ولو حكما * لان الانقطاع اليسير ملحق بالعدم * وهذا شرط *
 العذر * في * حق * الابتداء وفي * حق * البقاء كفى وجوده في جزء من الوقت *
 ولو مرة * وفي * حق * الزوال يشترط استيعاب الانقطاع * تمام الوقت * حقيقة *
 لانه الانقطاع الكامل * وحكمه التوضؤ * لا غسل ثوبه ونحوه * لكل فرض * اللام
 للوقت كما في لدلوك الشمس * ثم يصلى فيه فرضا وتغلا * فدخل الواجب بالاولى *
 فاذا خرج الوقت بطل * اى ظهر حدثه السابق حتى لو توضأ على الانقطاع ودام الى
 خروجه لم يبطل بالخروج ما لم يطرء حدث آخر او يسئل كمسئلة منخ خفه وافاد انه
 لو توضأ بعد الطلوع ولولعيد اوضحى لم يبطل الا بخروج وقت الظهر * وان سأل على
 ثوبه * فوق درهم * جاز * له * ان لا يغسله ان كان لوغسله تنجس قبل الفراغ منها *
 اى الصلوة * والا * تنجس قبل فراغه * فلا * يجوز ترك غسله هو المختار للفتوى وكذا
 مريض لا يسط ثوبا الا تنجس فوراً تركه * و * المعذور * انما تبقى طهارته في الوقت *
 بشرطين * اذا توضأ * لعذر * ولم يطرء عليه حدث آخر اما اذا توضأ * لحدث * آخر وعذره
 منقطع ثم سأل او توضأ لعذر * ثم طرأ عليه حدث آخر بان سأل احد منخريه او جرحيه
 او قرحتيه ولو من جد رى ثم سأل الاخر * فلا * تبقى طهارته
 فروع
 يجب رد عذره او تقليله بقدر قدرته ولو بصلوته موميا وورده لا يبقى ذاعدا بخلاف
 الجائض ولا يصلى من به انغلات ريج خلف من به سلس بول لانه معه حدث ونجس *

* باب الالنجاس *

جمع نجس بقنطين وهو لغة يعم الحقيقي والكلمي وعرفنا يختص بالاول * يجوز رفع نجاسة حقيقية عن محلها * ولو اثناء او ما كولا علم محلها او لا * بماء ولو مستعملا * به يفتى * وبكل مائع طاهر قانع * للنجاسة ينعصر بالعصر * كخل وماء وزد * حتي الرقيق فتطهر اصبع وثدي بلحس ثلثا * بخلاف نحولين * كزيت لانه غير قانع وما قيل ان اللبن وبول ما يוכל من زيل فبخلاف المختار * ويطهر خف * ونحوه كتعل * تنجس بذي جرم * هو كل ما يري بعد الجفاف ولومن غير ما كحمر وبول اصابه تراب به يفتى * بذلك * يزول به اثرها * والا * جرم لها * فيغسل ويطهر صقيل * لا مسام له * كمرآة * وظفر وعظم وزجاج وآنية مدهونة او خراطي وصفايح فضة غير منقوشة * بسح يزول به اثرها * مطلقا به يفتى * * * * * وتطهر * ارض * بخلاف نحو بساط * بيبسها * اي جفافها ولو بريح * وذهاب اثرها * * * * * كلون وريح * لا * جل * صلوة * عليها * لا التيمم * به لان المشروط لها الطهارة وله الطهوية * وحكم اجر * ونحوه كلبين * مغروش وخص * بالخاء نجاسة سطح * وشجر و كلاء قائمين في ارض كذا لك * اي كارض فيطهر بجفاف وكذا كلما كان ثابتا فيها لا خلفه حكمها باتصاله بها فالمنغسل يغسل لا غير الا حبرا خشنا كرحا فكارض * ويطهر منى * * * * * اي محله * يابس بفرك * ولا يضر بقاء اثره * ان طهر راس خشقة * كان كان مستنجيا بماء وفي المجتبى اولج فنزع فانزل لم يطهر الا بغسله لتلوثه بالنجس انتهى اي برطوبة الفرج فيكون متفرعا على قولهما نجاستها اما عنده فهي ظاهرة كسائر رطوبات البدن جوهرية * والا * يكن يابسا ولا راسها طاهرا * فيغسل * كسائر النجاسات ولود ما عبيطا على المشهور * بلا فرق بين منيه * ولورقيقا لمرض به * ومنيه * ولا بين منى آدمى وغيره كما يحته الباقاني * * * * * ولا * بين * ثوب * ولو جديدا او مبطناني الاصح * وبدن على الظاهر * من المذهب ثم هل يعود نجسا ببلله بعد فركه المعتمد لا وكذا اكل ما حكم بطهارته بغير مائع وقد انهيت في الخزائن المطهرات الى نيف وثلاثين وغمرت نظم ابن وهبان فقلت شعز وغسل ومسح والجفاف مطهر * ونحت وتلب العين والحفر يندر * ودبغ وتخليل ذكاة وتخلل * وفرك وذلك والدخول المتقود * تصرفه في البعض ندف ونزحها * ونار وغلى غسل بعض

تغور * و * يطهر * زيت تنجس يجعله صابونا * به يقتل للبلوى كتنور رش بماء نجس
لا باس بالخيز فيه * كطير تنجس فجعل منه كوزا بعد جعله في النار * يطهران لم يظهر فيه
اثر النجس بعد الطبخ ذكره الحلبي * وعفا * الشارع * عن قدر درهم * وان كره تحريما
فموجب غسله وما دونه تنزيها فيمن وفوقه مبطل فيغوض والعبرة لوقت الصلوة لا لاصابة
علي الاكثر نهر * وهو مثقال * وزنه عشرون قيراطا * في * نجس * كثيف له جرم وعرض
مقعر الكف * وهو داخل مفاصل الاصابع * في رقيقه من مغلظه كقذرة * آدمي
وكل اكلها خرج منه موجب الوضوء او غسل مغلظ * وبول غير ما كول ولو من صغير لم يطعم *
الابول الخفاش وخرؤه فطاهر وكذا بول الفارة لتعد التحرز عنه وعليه الفتوى كافي
التاخر خانية وسيجيى آخر الكتاب ان خراها لا يفسد ما لم يظهر اثره وفي الاشباه بول السنور
في غير اواني الماء عفو وعليه الفتوى * ودم * مسفوح من سائر الحيوانات الا دم شهيد
مادام عليه وما بقى في لحم مهزول وعروق وكبد وطحال وقلب وما لم يسل ودم سمك
وقمل وبرغوث وبق زاد في السراج وكتان وهي كافي القاموس كرمات وهي دوية
حمراء كساعة والمستثنى اثنا عشر * وخمر * وفي باقى الاشارة روايات التغليظ والتخفيف
والطهارة رجع في البحر الاول وفي النهر الاوسط * وخرؤه * كل طير لا يزرق في الهواء
كبط اهلى و * دجاج * اما ما يزرق فيه فان ما كولا فطاهر والا فمخفف * وروث وخنثى *
اراد بهما نجاسة خر كل حيوان غير الطيور وقالا مخففة وفي الشربلية قولهما اظهر
وطهر صاحب آخر للبلوى وبه قال مالك رح * ولو اصابه * نجاسة * مغلظة و * نجاسة *
مخففة جعلت الخفيفة تبعا للتغليظة * احتياطا كافي الظهيرية ثم حيث اطلقوا النجاسة فطاهرة
التغليظ * وعفى دون ربع * جميع بدن و * ثوب * ولو كبير اهو المختار ذكره الحلبي
ورجحه في النهر على التقدير بربع المصاب كيد وكم وان قال في الحقايق وعليه الفتوى *
من * نجاسة * مخففة كبول ما كول * ومنه الغرس وطهره محمد رح * وخرؤه طير *
من السباع او غيرها * غير ما كول * وقيل طاهر وصح ثم الخفة انما تظهر في غير الماء
فليحفظ * و * عفي * عن دم سمك ولعاب بغل وحمار * والمذنب طهارتها * وبول
انتضح كرؤس ابر * وكذا اجانبها الاخر وان كثيرا صابة الماء للضرورة لكن ان وقع في ماء

قليل نجسه في الاصح لان طهارة الماء أكد جوهره وفي القنية لو اتصل وانبسط وزاد على قدر الدرم ينبغي ان يكون كالدمن النجس اذا انبسط وطمن شارع وبخار نجس وغبار سرقين ومحل كلاب وانتضاح غسالة لا يظهر مواقع قطرها في الاناء عقور * وماء * بالملح * ورد * اى جرى * على نجس نجس * اذا ورد كله او اكثره ولو اقله لا كجيفة في نهر او نجاسة على سطح لكن قد منا ان العبرة للآثر * كعكسه * اى اذا وردت النجاسة على الماء تنجس الماء اجماعا لكن لا يحكم بنجاسته اذا لاقى المتنجس ما لم ينفصل فليحفظ * لا * يكون نجسا * رماد قد ر * والا لزم نجاسة الخبز في سائر الا مصار * و * لا * ملح كان حمارا * او خنزيرا ولا قد روتع في بئر فصار طينا لا نقلاب العين به يفتى * وغسل طرف ثوب * او بدن * اصابته نجاسته محلا منه ونسي المحل * الغسل * مطهر له وان * وقع الغسل * بغير نحر * هو المختار ثم لو ظهر انها في طرف آخر هل يعيد في الخلاصة نعم وفي الظهيرية المختار انه لا يعيد الا الصلوة التي هو فيها * كالربا حمر * خصها لتغليظ بولها اتقا * على * نحو * حنطة تدوسها فقسم او غسل بعضه * او ذهب بهبة او اكل او بيع كامر * حيث يطهر الباقي * وكذا الذهب لا احتمال وقوع النجس في كل طرف كمسئلة الثوب * وكذا يطهر محل نجاسة * اما عينها فلا تقبل الطهارة * مرئية * بعد جفاف كدم * بقلعها * اى بزوال عينها وانرها ولو بمره او بما فوق ثلث في الاصح ولم يقل بغسلها ليعم نحو ذلك وفرك * ولا يضر بقاء اثر * كلون وريح * لازم * فلا يكلف في ازالته الى ماء حارا وصابون ونحوه بل يطهر ما صبغ او خضب بنجس يغسله ثلاثا والاولى غسله الى ان يصقوا الماء ولا يضر اثره من الادهن ودك ميتة لانه عين النجاسة حتى لا يدبغ به جلجل بل يستصبح به في غير مسجد * و * يطهر محل * غير ما * اى غير مرئية * بغلبة ظن غاسل * لو مكلفا والا فمستعمل * طهارة محلها * بلا عد به يفتى * وقد ر * ذلك لموسوس * بغسل وعصر ثلاثا * او سبعا * فيما ينعصر * مبالغا بحيث لا يقطر ولو كان لوعصرة غيره قطر طهر بالنسبة اليه دون ذلك الغير ولو لم يبالغ لرقته هل يطهر الاظهر نعم للضرورة * و * قد ر * بتثليث جفاف * اى انقطاع تقاطر * في غبرة * اى غير منعصر مما يتشرب النجاسة والا

فيقلعها كما مروها اكله اذا غسل في اجانة اما لو غسل في غدير او صب عليه ماء كثير او جرى عليه الماء طهر مطلقا بلا شرط عصر وتجهيف وتكرار غمس هو المختار ويظهر لهن وغسل ودبس ودمن بغلى ثلثا ولحم طبخ بخمر بغلى وتبريد ثلثا وكذا اذا جاجة ملقاة حالة غلى للنفث قبل شقها فتح وفي التنجيس حنطة طمخت في خمر لا تطهر ابد ا به يغتسل ولو انتفعت من بول نقعت وجففت ثلثا ولو عجن خبز بخمر صب فيه خل حتى يذ صب اثر ما تطهر *

* فصل في الاستنجاء *

ازالة نجس عن سبيل فلا يسن من ريح وحصاة ونوم وفصد * وهو سنة * موكلة مطلقا وما قيل من ان افتراضه انحوحيض ومجاوزة مخرج فتسامح * وازكاته * اربعة شخص * مستنجى * وشي * مستنجى به * كماء وحجر * ونجس * خارج * من احد السبيلين وكذا لو اصابه من خارج وان قام من موضعه على المعتمد * ومخرج * دبر او قبل * بنحو حجر * مما هو عين طاهرة قالة لا قيمة لها كدر * منق * لانه المقصود فيختار الا بلغ والا سلم عن التلويث ولا يتقيد باقبال وادبار شتاء وصيفا * وليس العد * ثلثا * بمسنون * فيه بل مستحب * والغسل * بالماء الى ان يقع في قلبه انه طهر ما لم يكن موسوما فيقدر ثلث كما مر * بعه * اى الحجر * بلا كشف عورة * عند احد امامه فيتركه كما مر فلو كشف له صار فاسقا لا لو كشف لا غتسال او تغوط كما بحثه ابن الشحنة * سنة * مطلقا به يغتسل سراج * ويجب * اى يقرض * غسله ان جا وزا المخرج نجس * مانع * يعتبر القدر المانع * لصلوة * فيما وراء موضع الاستنجاء * لان ما علي المخرج ساقط شرعا وان كثر ولهذا لا تكره الصلوة معه * وكرة * تحريما * بعظم وطعام وروث * يابس كعذرة يابسة وحجر استنجى به الا بحرف آخر * واجرو خذف وزجاج وشي محترم كخرقة ديباج ويمين * ولا عند ريسراه فلو مشلوله ولم يجد ماء جاريا ولا صابا ترك الماء ولو شلتا سقط الصلا كمرريض ومریضة لم يجد امن يحل جماعه * وفحم وعلف حيوان * وحق غير وكلما ينتفع به * فلو فعل اجزاء مع الكراهة * لحصول الانقاء وفيه نظر لما مر انه سنة لا غير فينبغي ان لا يكون مقيما لها بالنهي عنه * كما كره * تحريما * استقبال قبلة واستدبارها * لا * جل * بول او غائط * فلو لا استنجاء لم يكره * ولو في بنیان * لا طلاق النهي * فلو جلس

مستقبلها * غافلا * ثم ذكره انصرف نك با * لحد يث الطبراني من جلس يبول قبالة
 القبلة فذكر ما فاحرف عنها اجلا لا لها لم يقيم من مجلسه حتى يغفر له * ان امكنه والا
 فلا باس وكل ايكرو * هذه تعم التحريمية والتنزيهية * للمرأة امساك صغير لبول او غائط
 نحو القبلة * وكذلك امد رجليه اليها * واستقبال شمس وقمر لهما * اى لاجل بول او غائط *
 وبول وغائط في ماء ولو جاريا * في الاصح وفي البحرانها في الراكد تحريمية وفي الجارى
 تنزيهية * وعلى طرف نهر او نورا وحوض او عين او تحت شجرة مشرة او في زرع او في ظل *
 ينتفع بالجلوس فيه * ويجنب مسجد ومصلى عيد وفي مقابر وبين دواب وفي طريق الناس
 وفي مهب ريح وجحر فارة او حية او سمكة ونقب * زاد العيني وفي موضع يعبر عليه احد
 او يقعد عليه ويجنب طريق او قافلة او خيمة وفي اسفل الارض الى اعلاها والنكلم عليهما *
 وان يبول قائما او مضطجعا او متجردا من ثوبه بلا عذرا * يبول * في موضع يتوضأ *
 هو * او يغتسل مو فيه * لحد يث لا يبولن احدكم في مستحمه فان عامة الوسواس منه
 فروع يجب الاستبراء بشي وتنحج ونوم على شقه الا يسر ويختلف بطباع الناس
 ومع طهارة المغسول تطهر اليد ويشترط ازالة الرائحة عنها وعن المخرج الا اذا عجزوا
 الناس عنه غافلون استنجى المتوضى ان على وجه السنة بان ارخى انتقض والا لا نام
 او مشى على نجاسة ان ظهر عينها تنجس والا لا ولو وقعت في نهر فاصاب ثوبه فظهر اثرها
 تنجس والا لا لف طاهر في نجس مبتل بماء ان بحيث لو عصر قطار تنجس والا لا ولولف
 في مبتل بنحو بول ان ظهر نك او ته او انره تنجس والا لا فارة وجدت في همر فرميت فتخلل
 ان متفسخة فنجس والا لا وقع خمر في خل ان قطرة لم يحل الا بعد ساعة وان كوزا حل
 في الحال ان لم يظهر انره فارة وجدت في قمقمه ولم يد رهل ماتت فيها ام في جرة ام
 في بير يحمل على القمقمه نلث قرب من سمن وعمل ود بس اخذ من كل حصة وخلط
 فوجد فيه فارة يضعها في الشمس فان خرج منها الدهن سمن والا فان بقي بحال الجمد
 فالعسل او متلطخا نال بس يعمل بخبر الحرمة في الذبيحة وبخبر الحل في ماء او طعام يتحرى
 في ثياب اقلها طاهر واد ان اكثرها طاهر لا اقلها بل يحكم بالاغلب الا لضرورة
 شرب يحرم اكل لحم انتن لا يحوسن ولبن وشعير في بحر او روث صلب يوكل بعد غسله

وفي خثي لا مودة كل حيوان كبوله وجوته كزبله حكم العصير حكم الماء وطوبه الفرج طاهرة
خلافا لهما العبرة للطاهر من تراب وماء اختلطابه ينعى مشى فى حمام ونحوه لا نجس
مالم يعلم انه غسالة نجس لا ينبغي اخذ الماء من الانبوبة لانه يصير الماء رآكل التكبير الى
الحمام ليس من المروءة لان فيه اظهار مقلوب الكناية ثياب القسقة واهل الذمة
طاهرة ديباج اهل فارس نجس لجعلهم فيه البول لبريقه رآكل في ثوب غيره نجاسة مانعة
ان غلب على ظنه انه لواخبره ازالها رجب والا لا فالامر بالمعروف على هذا حمل العجادة
فى زماننا اولى احتياطا لما ورد اول ما يسأل عنه فى القبر الطهارة وفى الموقف الصلوة *

* كتاب الصلوة *

شروع فى المقصود بعد بيان الوسيلة ولم يجعل عنها شريعة مرسل ولما صارت قرينة بواسطة
الضعبة كانت دون الايمان لامنه بل من فروعه وهى لغة الدعاء فنقلت شرعا الى
الافعال المعلومة وهو الظاهر لوجودها بدون الدعاء فى الامي والاخرس * وهى
فرض عين على كل مكلف * بالاجماع فرضت فى الاسراء ليلة السبت سابع عشر رمضان
قبل الهجرة بسنة ونصف وكانت قبله صلوات قبل طلوع الشمس وقبل غروبها شمني *
وان وجب ضرب ابن عشر عليها بيد لا بخشبة * لعديث مر را اولادكم بالصلوة وهم
ابناء سبع واضربوهم وهم ابناء عشر قلت والصوم كالصلوة على الصحيح كما فى صوم
القهمستانى معزيا للزامدى وفى حظر الاختيار انه يومر بالصوم والصلوة وينهى عن
شرب الخمر ليالى الخمر ويترك الشر * ويكفر جامدا * لقبوتها بدليل تقضى *
وتاركها * عمد * مجانة * اى تكافلا فاسق * يحبس حتى يصلى * لانه يحبس لحق
العبد فحق الحق اوقيل يضرب حتى يسيل منه الدم وهذا الشافعى رح يقتل بصلوة
واحدة حد اوقيل كفر * ويحكم بالسلام فاعلها * بفروض اربعة ان يصلى فى الوقت * مع جماعة *
موتما متمما وكذا الاذان فى الوقت او مسجد للتلاوة او زكي السائمة صار مسلما لا اوصلى
فى غير الوقت او منفردا اراما ما او افسد ما او فعل بقية العبادات لانها لا تختص بشريعتنا
ونظمتها صاحب النهر فقال شعر وكافر فى الوقت صلى باقتداء * متمما صلواته لا مفقدا *
او اذن ايضا معلنا او زكى * سوائها كان مسجد تزكى * فمسلم لا بالصلوة منفرد *

ولا الصيام والزكوة والحج زد * وهي عبادة بدنية محضة فلا نية فيها أصلاً * أي لا بالنفس
 كما صحت في الحج ولا بالمال كما صحت في الصوم بالغدنية للفاني لأنها إنما تجوز بأذن الشرع
 ولم يوجد * سببها * ترادف النعم ثم الخطاب ثم الوقت أي * الجزء الأول * منه *
 أن اتصل به الأداء والألفا * أي جزؤ من الوقت * يتصل به * الأداء * والا * يتصل
 الأداء بجزء * فسبب هو * الجزء الأخير * ولونا قصا حتى تجب على مجنون ومغيب
 عليه أفاقا وحائض ونفساء طهرتا وصبي بلغ ومرد أسلم وإن صلياني أول الوقت * وبعد
 خروجه يضاف * السبب * إلى جملة * ليثبت الرجاء بصفة الكمال وأنه الأصل
 حتى يلزمهم القضاء في كامل هو الصحيح * وقت * صلاة * الفجر * قد مد لأنه لا خلاف
 في طرفيه وأول من صلاة آدم عليه السلام وأول الخمس وجوباً وقدم على الظهر لآذ
 أولها ظهور أو بمانا ولا يخفى توقف وجوب الأداء على العلم بالكيفية فلو لم يقصر
 نبينا عليه الصلاة والسلام الفجر صبيحة ليلة الأسرى ثم هل كان قبل البعثة متعبداً بشيء
 أحد المختار عندنا لا بل كان يعمل بما ظهر له بالكشف الصادق من شريعة إبراهيم
 عليه السلام وغيرة وصح تعبده في حراء بحر * من * أول * طلوع الفجر الثاني *
 وهو البياض المنتشر المستطير لا المستطيل * إلى * قبيل * طلوع ذكاء * بالضم غير
 منصرف اسم الشمس * ووقت الظهر من زوالها * أي ميل ذكاء عن كبد السماء
 إلى بلوغ الظل مثليه * وعند مثله وهو قولها وزفر الأئمة الثلاثة قال الأما
 الطحاوي وبه نأخذ وفي غرر الأذكار وهو المأخوذ به وفي الجرحان وهو الأظم
 لبيان جبريل عليه السلام وهو نص في الباب وفي الغيض وعليه عمل الناس اليوم و
 يفتى * سوي في * يكون للأشياء قبيل * الزوال * ويختلف باختلاف الزمان
 والمكان وأول يجد ما يغرز اعتبر بقامته وهي ستة أقدام ونصف بقدمه من طرف ابهامه
 ووقت العصر منه إلى * قبيل * الغروب * فلو غربت الشمس ثم عادت هل يعود الوقت
 الظاهر نعم وهي الوسطي على المذهب * و * وقت * المغرب منه إلى * غروب * الشا
 وهو الحرمه * عند ما وبه قالت الثلاثة وآليه رجع الإمام كافي شروح المجمع وغيره
 هو المذهب * و * وقت * العشاء والوتر * منه * إلى الصبح * لكن * لا * يصح أن

يُقدَّم عليها الوتر * الا ناسيا * لوجوب الترتيب * لانهما فرضان عند الامام * وفائد
وقتها * كبلغار فان فيه يطلع الفجر قبل غروب الشفق في اربعينية الشتاء * مكلف
بهما فيقد رلها * ولا ينوال قضاء لفقد وقت الاداء به انتهى البرهان الكبير واختاره
الكامل وتبعه ابن الشحنة في الفازة فصحه فزعم المصنف انه المذهب * وقيل لا *
يكلف بهما لعدم سببهما وبه جزم في الكنز والرد والمقتي وبه انتهى البقالي ووافقه
الحلواني والمرغيناني ورجحه الشرنبلالي والحلي واوسعاه في المقال ومنعاه ما ذكره
الكامل قلت ولا يساعد حديث الدجال لانه وان وجب اكثر من ثمانية ظهر مثلا
قبل الزوال ليس كسئلتنا لان المفقود فيه العلامة لا الزمان واما فيها فقد فقد الامران *
والمستحب * للرجل * الا بتداء * في الفجر * بالاسفار والختم به * هو المختار بحيث
يرتل اربعين آية ثم يعيده بطهارة لوفسد وقيل يخرجه الان الفساد موهوم *
الا لحاج بمزدلفة * فالغليس افضل كسراة مطلقا وفي غير الفجر الا فضلها انتظار
فراغ الجماعة * وتأخير ظهر الصبف * بحيث يمشي في الظل * مطلقا * كذا في المجمع
وغيره اى بلا اشتراط شدة حر وحرارة بل وقصد جماعة وما فى الجوهرة وغيرها من
اشتراط ذلك منظور فيه * وجمعة كظهر اصلا واستحبا * في الزمانين لانها خلفه *
و * تأخير * عصر * صيفا وشتاء توسعة للنوافل * ما لم تتغير * ذكاء بان لا تحار العين
فبها فى الاصح * و * تأخير * عشاء الى ثلث الليل * قيد فى الخانية وغيرها بالشاء
اما فى الصيف فيندب تعجيلها * فان اخرها الى ما زاد على النصف * كره لتقليل الجماعة
اما اليه فمباح * و * اخر * العصر الى اصفرار ذكاء * فلو شرع فيه قبل التغير فدل اليه
لا يكره * و * اخر * المغرب الى اشتباك النجوم * اى لكثرة نها * كره * اى التأخير
لا الفعل لانه ما مور به * تحريما * الا بعد ركسفر وكون على اكل * و * تأخير * الوتر
الى آخر الليل لوانق بالانتباه * والا فقبل النوم فان افاق فاته الا فضل * و * المستحب *
تعجيل ظهر شتاء * يلحق به الربيع وبالصيف الخريف * و * تعجيل * عصر وعشاء يوم
غيم * و * تعجيل * مغرب مطلقا * وتأخير * قن در كعتين يكره تنزيها * وتأخير غيرها فيه *
هنا فى ديار يكثر شتاؤها ويقل رعاية اوقاتها اما فى ديار نافي اعى الحكم الاول وحكم

الاذان كالصلوة تعجيلا وتأخيرا * كره * تحريما وكل ما لا يجوز مكروه * صلوة * مطلقا *
 و * لوتضاء او واجبة او نافلة او * على جنازة وسجدة تلاوة وسهو * لا شكر قنية * مع شروق *
 الا العوام فلا يمنعون من فعلها لانهم يتركونها والاداء الجائز عند البعض اولى من الترك
 اصلا كما في القنية وغيرها * واستواء * الانفل يوم الجمعة على قول الثاني المصحح المعتمد
 كذا في الاشياء ونقل الحلبي عن الحارثي ان عليه الفتوى * وغروب الا عصر يومه *
 فلا يكره فعله لادائه كاجب بخلاف الفجر والاحاديث تعارضت فتسا قطت كما بسطه
 صدر الشريعة * وينعقد نفل بشروع فيها * بكراهة التحريم * لا * ينعقد * الغرض * وما هو لمحق
 به كواجب لعينه كوتر * وسجدة تلاوة و صلوة جنازة تليت * الآية * في كامل وحضرت *
 الجنازة * قبل * لوجوبه كاملا فلا يتأدى ناقصا فلو وجبتا فيها لم يكره فعلها اى تحريما وفي
 التحفة الا فضل ان لا توخر الجنازة * وصح * مع الكراهة * تطوع بدأ به فيها وتذاداه
 فيها * وقد نذر فيها * وقضاء تطوع بدأ به فيها * فانفسه لوجوبه ناقصا ثم ظاهر الرواية
 وجوب القطع والقضاء في كامل كافي البحر وفيه عن البغية الصلوة فيها على النبي صلي
 الله عليه وسلم افضل من قراءة القرآن وكانه لانها ركن من اركان الصلوة فالاولى ترك
 ما كان ركنها * وكره نفل * قصد اولوية مسجد * وكلما كان واجبا * لالعينه بل * لغيره *
 وهو ما يتوقف وجوبه على فعله * كمنذ ورور كعتي طواف * وسجد تي سهو * والذى شرع
 فيه * في وقى مستحب او مكروه * ثم انفسه * ولوسنة فجر * بعد صلوة فجر * صلوة *
 عصر * ولو المجموعة بعرفة * لا * يكره * قضاء فائتة * ولو وتر * ولا سجدة تلاوة و صلوة جنازة
 وكذا * الحكم من كراهة نفل و واجب لغيره لان فرض و واجب لعينه * بعد طلوع فجر سوى سنته *
 لشغل الوقت به تقل يراحتى لو نوى تطوعا كان سنة الفجر بلا تعيين * وقبل * صلوة *
 مغرب * لكراهة تأخيرها الا يسيرا * وعند خروج امام * من الحجرة اوقيامه للصعود
 ان لم يكن له حجرة * لخطبة ما * وسجدي انها عشر * الى تمام صلوته بخلاف فائتة * فانها
 لا تكرر وفيلها المصنف في الجمعة بواجبة الترتيب والا فيكره وبه يحصل التوفيق بين
 كلامي النهاية والصدور * وكذا اكره تطوع عند اقامة صلوة مكتوبة * اى اقامة امام مذهبه
 لحل يث اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة * الاسنة فجر ان لم يخف فوت جماعتها *

ولو با دراك تشهد ما فان خاف تركها اصلا وما ذكر من التحيل مردود وكذا يكره غير المكتوبة
 عند ضيق الوقت * وقبل صلوة العيد ين مطلقا وبعد ما به * لا بيت * في الاصح *
 وبين صلواتي الجمع بعرنة ومزدلفة * وكذا بعد ما كما مر * وعند مداعة الاخبثين *
 او احد هما او الريح * ووقت حضور طعام ناقت نفسه اليه و * كذا كل * ما يشغل باله
 عن افعالها وبخل بنحوها * كائنا ما كان هذه نفث وثلاثون وقتا وكذا انكره في اماكن
 كفوق كعبة وفي طريق ومزبلة ومجزرة ومقبرة ومغتسل وحمام وبطن واد ومعطن ابل
 وغنم ونقر زاد في الكافي وموابط دواب واصطبل وطاحون وكنيف وسطوحها ومسيل
 واد وارض مغصوبة اول النهار او مزروعة او مكروبة وصحراء بلا سترة لما رفته ثلاثون ويكره
 النوم قبل العشاء والكلام المباح بعدها وبعد طلوع الفجر الى ادائه ثم لا لباس مشبه
 لحاجته وقيل يكره الى طلوع ذكاء وقيل الى ارتقاها فبض * ولا جمع بين نرضن
 في وقت بعد ر * سغرو مطر خلا فاللشافعي رح وما رواه محمول على الجمع فعلا لا وقتا *
 فان جمع فسد لو قدم * الغرض على وقته * وحرم لوعكس * اى اخره عنه * وان صح *
 بطريق القضاء * الا لحاج بعرنة ومزدلفة * كما سمعني ولا لباس بالتقليل عند الضرورة
 لكن يشترط ان يلتزم جميع ما يوجبه ذلك الامام لما قد منا ان الحكم الملقق باطل بالاجماع *

* باب الاذان *

* هو * لغة الاعلام وشرعا * اعلام مخصوص * لم يقل بدخول الوقت ليعم الغائبة وبين
 يدى الخطيب * على وجه مخصوص بالفاظ كذلك * اى مخصوصة * سببه ابتداء اذان
 الجبريل عليه السلام * ليلة الاسرى واثامته حين امامته عليه السلام ثم رؤيا عبد الله
 بن زيد اذان الملك النازل من السماء في السنة الاولى من الهجرة وهل هو جبريل
 عليه السلام قيل وقيل * و * سببه * بقاء دخول الوقت وهو سنة * للرجال في مكان
 عال * مؤكدة * هي كالواجب في لحوق الاثم * للغرياض * الخمس * في وقتها واوقضاء *
 لانه سنة للصلوة حتى يبرده لا للوقت * لا * يسن * لغبرها * كعيل * فيعاد اذان وقع *
 بعضه * قبله * كالا نامة خلا للثاني في الفجر * بتربيع تكبير في ابتداء * وعن الثاني
 ننتين وبفتح راء اكبر والعوام يضمونها روضة لكن في الطالبة معنى قوله عليه السلام

الإذان حزم أى مقطوع المد فلا يقول الله لأنه استفهام وأنه لحن شرعي أو مقطوع
 حركة الآخر للوقف فلا يقف بالرفع فإنه لحن لغوي فتأوى صوفية من اللباب * ولا ترجيع *
 فإنه مكروه ملتقي * ولا لحن فيه * أى تغن يغير كلماته فإنه لا يحل فعله وسماعه كالتغنى
 بالقرآن وبلا تغمير حسن وقيل لا بأس به فى الجمعيتين * ويترسل فيه * بسكتة بين كل كلمتين
 ويكره تركه وتندب اعادته * ويلتفت فيه * وكذا فيها مطلقا وقيل إن المحل متسعا *
 يميننا ويسارا * فقط لثلاثين مرة بالقبلة * بصلوة وفلاح * ولو وحده أو لمولود لأنه سنة
 الاذان مطلقا * ويستدير فى المنارة * لو متسعة ويخرج رأسه منها * ويقول * ندبا *
 بعد فلاح اذان الفجر الصلوة خير من التوم مرتين * لأنه وقت نوم * ويجعل * ندبا *
 أصبعيه فى صاخ اذنيه * فاذا نهى عنه حسن وبه احسن * والاقامة كالاذان * فيما مر *
 لكن هى * أى الاقامة وكذا الامامة * افضل منه * فتح * ولا يضع * المقيم * أصبعيه
 فى اذنيه * لأنها اخفض * ويحذر * بضم الدال أى يسرع * فيها * فلو ترسل لم يعد لها
 فى الأصح * ويزيد قد قامت الصلوة بعد فلا حها مرتين * وعند الثلاثة هى فرادى *
 ويستقبل * غير الراكب * القبلة بهما * ويكره تركه تنزيها ولو قدم فيها موخرا عاد
 ما قدم فقط * ولا يتكلم فيها * أصلا ولورد سلام فإن تكلم استأنفه * ويثوب * بين الاذان
 والاقامة فى الكل للكل بما تعارفوه * ويجلس بينهما * بقدر ما يحضر الملائمون
 مراعىا لوقت الندب * الا فى المغرب * فيسكت قائما قد رثلت آيات قصار ويكره
 الوصل اجماعا * فائى * التسليم بعد الاذان حدث فى ربيع الآخر سنة
 سبعمائة واحد وثمانين فى عشاء ليلة الاثنين ثم الجمعة ثم بعد عشرين سنين احدث
 فى الكل الا المغرب ثم فيها مرتين وهو بدعة حسنة * ويسن ان * يؤذن ويقوم
 لغائبة * رانعا صوته لو جماعة أو صحراء الا بنيتة مفردا * وكذا * يسان * لاولى
 الفرائت * لافاسدة * ويخير فيه للباقي * لوفى مجلس وفعله اولى ويقوم للكل * ولا يسن *
 ذلك * فيما تصليه النساء اداء وقضاء * ولو جماعة كجماعة صبيان وعبيد ولا يسان ايضا
 فى ظهر يوم الجمعة فى مصر ولا * فيما يقضى من الفرائت فى مسجد * لان فيه تشويشا
 وتغليظا * ويكره قضاؤها فيه * لان التأخير معصية فلا يظهرها بزازية * ويجوز *

بلا كراهة * اذان صبي مراصق وعبد * ولا يحل الا بالاذن كاجبر خاص * واعصى
 وولن زنا واعرابي * وانما يستحق ثواب المودنين اذا كان عالما بالسنة والاوقات ولو غير
 محتسب بحر * ويكره اذان جنب واقامته واقامة محدث لا اذانه * على المذنب * و*
 اذان * امرأة وخنثي وفاسق * ولو عالما لكانه اولى بامامة واذان من جاهل تقى *
 وسكران * ولو ببهاج كمعتوه وصبي لا يعقل * وقاعد الا اذا اذن لنفسه * وراكب الا
 المسافر * ويعاد اذان جنب * ند با وقيل وجوبا * لا اقامته * لمشروعية تكراره في الجمعة
 دون تكرارها * وكذلك * يعاد * اذان امرأة ومجنون ومعتوه وسكران وصبي لا يعقل *
 لا اقامتهم لما مر ويجب استقبالهما لموت مؤذن ونعشيه وخرسه وحصره ولا ملقن وذمابه
 للوضوء لسبق حدث خلاصة لكن عبر في السراج بيندب وجزم المصنف بعدم صحة اذان
 مجنون ومعتوه وصبي لا يعقل قلت وكافر فاسق لعدم قبول قوله في الدانات * وكره
 تركهما * معا * لمسافر * ولو منقودا * وكل اتركها * لا تركه لحضور الرفقة * بخلاف مصل *
 ولو جماعة * في بيته بمصر * او قرية لها مسجد فلا يكره تركهما اذان العي يكفيه * او *
 مصل * في مسجد بعد صلاة جماعة فيه * بل يكره فعلهما وتكرار الجماعة الا في مسجد
 على طريق فلا بأس بذلك جوهرة * اقام غير من اذن بغيبته * اى المؤذن * لا يكره
 مطلقا * وان لحضرة كره ان لحقه وحشة كما كره مشيه فى اقامته * ويجيب * وجوبا وقال
 الحلواني ند بار الواجب الاجابة بالقدم * من سمع الاذان * ولو جنبلا حائضا ونفسا
 وسامع خطبة ومى صلاة وجنازة وجماع ومستراح واكل وتعليم علم وتعلمه بخلافه قرآن *
 بان يقول * بلسانه * كمكانته * ان سمع المسنون منه وهو ما كان عربيا لا لحن فيه ولو
 تكررا جاب الاول * الا في العيعلتين * فمحوقل * و * فى * الصلوة خير من النوم *
 فيقول صدقت وبررت ويندب القيام عند سماع الاذان بزازيه ولم ينكر هل يستمر
 الى فراغه او يجلس ولو لم يجبه حتى فرغ لم ادره وينبغى تداركه ان قصر الفصل وينعز
 عند فراغه بالوسيلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم * ولو كان فى المسجد حين سمعه ليس
 عليه الاجابة ولو كان خارجه اجاب * بالمشي اليه * بالقدم ولو اجاب باللسان لا به
 لا يكون مجيبا * وهذا بناء * على ان الاجابة المطلوبة بقدمه * لا بلسانه كما هو قول الحلواني

وعليه الفتوى * فيقطع قراءة القرآن * ان كان يقرء لو * بمنزله ويجيب ولو بمسجد لا *
 لانه اجاب بالحضور وهذا متفرع على قول الحلواني والظاهر وجوبها بلسانه لظاهر الامر
 في حد يث اذا سمعتم الموزن فقولوا مثل ما يقول كما بسطه في البحر واقره المصنف
 وقواه في النهرنا قلا عن المحيط وغيره بانه على الاول لا يرد السلام ولا يسلم ولا يقرأ
 بل يقطعها ويجيب ولا يشتغل بغير الاجابة قال وينبغي ان لا يجيب بلسانه اتفاقا في
 الاذان بين يدي الخطيب وان يجيب بقله اتفاقا في الاذان الاول يوم الجمعة
 لوجوب السعي بالنص وفي التاتارخانية انما يجيب اذان مسجد * وسئل ظهير الدين
 عن سمعه في آن من جهات ماذا يجب عليه قال اجابة اذان مسجد * بالفعل * يجيب
 الاقامة * ثم بالاجماع * كالاذان * ويقول عند قد تامت الصلوة اقامها الله تعالى
 وادامها * وقيل لا * يجيبها وبه جزم الشنقي فروع صلي السنة بعد الاقامة وحضر
 الامام بعد هالايعيدها بزاوية وينبغي ان طال الفصل او وجد ما يعد قاطعا كاكل ان تعاد
 دخل المسجد والموزن يقيم تعد الى قيام الامام في مصلاه رئيس المحلة لا ينتظر ما لم
 يكن شريرا او الوقت متسع بكرة له ان يؤذن في مسجد ين ولاية الاذان والاقامة لباني
 المسجد مطلقا وكذلك الاقامة لو عد لا الا فضل كون الامام هو الموزن وفي الضياء
 انه عليه السلام اذن في سفر بنفسه واقام وصلى الظهر وقد حققناه في الخرائن
 * باب شروط الصلوة *

هي ثلاثة انواع شرط انعقاد كنية وتحريمه ووقت وخطبة وشرط دوام كطهارة واسترورة
 واستقبال قبله وشرط بقاء فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنة بايتاء الصلوة وهو القراءة فانه
 ركن في نفسه شرط في غيره لوجوده في كل الاركان تقدير اوله لم يجز استخلاف الامي
 نعم الشرط لغة العلامة اللازمة شرعا ما يتوقف عليه الشيء ولا يدخل فيه * هي * ستة *
 طهارة بدنه * اي جسده لدخول الاطراف في الجسد دون البدن فليحفظ * من حدث *
 بنوعيه وقد منه لانه اغلظ * وخبث * مانع كذلك * ونوبه * وكذلك اما يتحرك بحركته او يعد
 حاملا له كصبي عليه نجس ان لم يستمسك بنفسه منع والا لا كجنب وكلب ان شذ فيه في
 الاصح * ومكانه * اي موضع قدميه او احد هما ان رفع الاخرى وموضع سجوده اتفاقا

في الاصح لاموضع يد به وركبته علي الظاهر الا اذا سجل على كفه وثوبه كما سيجي * من
 الثاني * اي اخبث لقوله تعالى وثيابك فطهر فبدنه ومكانه بالاولى لانهما الزم * و
 الرابع * ستر عورته * ووجوبه عام ولو في الخلوة علي الصحيح الا لغرض صحيح وله لبس ثوب
 نجس في غيوصولة * وهي للرجل ما تحت سترته الي ما تحت ركبته * وشرط احد ستر احد
 منكبيه ايضا وعن مالك رح هي القبل والد بر فقط * وما هو عورة منه عورة من الامة *
 ولو خشي اومل برة او مكاتبة ارام ولد * مع ظهرها وبطنها واما * جنبها * فتبع لها ولو
 اعنقها مصلية ان استترت كما قد رت صحت والا لا علمت بعنته او لا على المذهب قال ان
 صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها فصلت بلا قناع ينبغي الغاء القبلية ووقوع العتق كما رجحوه
 في الطلاق الدوري * المحرة * ولو خشي * جميع بدنها * حتى شعرها النازل في الاصح *
 خلا الوجه والكفين * فظهر الكف عورة على المذهب * والقدمين * على المعتمل
 وصورتها على الراجح وذراعيها على المرجوح * وتمنع * المرأة الشابة * من كشف الوجه
 بين رجال * لالا نه عورة بل لخوف الفتنة كمسه وان امن الشهوة لانه اغلظ ولد اثبتت
 به حرمة المصاهرة كما ياتي في الحظر * ولا يجوز النظر اليه بشهوة كوجه امرء * فانه يحرم
 النظر الي وجهه ووجه الامرء اذا شك في الشهوة اما بدنها فنباح ولو جسيلا كما اعتمده
 الكمال قال فان حل النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع عدم العورة وفي السراج
 لا عورة للصغير جد اثم ما دام لم يشته فقبل ودبر ثم يتغلظ الي عشر سنين ثم كبا لغ
 وفي الاشياء يدخل على النساء الي خمسة عشرين سنة حسب * ويمنع * حتى انعقادها * كشف
 ربع عضو * قد راداء ركن بلا صنعة * من * عورة * غليظة او خفيفة * على المعتمل *
 والغليظة قبل ودبر وما حولها والخفيفة ما عدا ذلك * من الرجل والمرأة وتجمع
 بالاجزاء لو في عضو واحد والا فبالقذفان بلع ربع ادناها كاذن منع * والشرط سترها
 عن غيره * ولو حكما كما كان مظلم * لا * سترها * عن نفسه * به يغتنى فلورأها من زيقة
 لم تفسد وان كره * وعادم ساتر * لا يصف ما تحته ولا يضر اتصافه وتشكله ولو حريرا او
 طينا يبقى الي تمام صلوته او ماء كد الا صافيا ان وجد غيره وهل تكفيه الظلمة في مجمع
 الانهر بحثانعم في الاضطرار لا الاختيار * يصلى قاعدا * كما في الصلاة وقيل ما دارجليه *

موميا بر كوع وسجود وهو افضل من صلوته قائما * يركع ويسجد * وقائما * بايماء او *
 بر كوع وسجود * لان الستراهم من اداء الاركان * ولوايحه له ثوب * ولو باعارة *
 ثبتت قدرته * هو الاصح ولو وعد به ينتظر ما لم يخف فوت الوقت هو الاظهر كراجي
 ماء وثوب وطهارة مكان وهل يلزمه الشراء بثمن مثله ينبغي ذلك * ولو وجد ما * اى
 ساترا * كله نجس * لمس باصلي كجل ميته لم يدغ فانه لا يستتر به فيها اتفاقا بل خارجها
 ذكره الحلواني * اراقل من ربعه طاهر ندب صلوته فيه * وجاز الايماء كامر وحتم محل
 لبسه واستحسنه في الاسرار وبه قالت الثلاثة * ولو * كان * ربعه طاهر اصلي به حتما *
 اذ الربع كالكل وهذا اذا لم يجد ما يزيل به النجاسة او يقللها فمحتم لبس اقل ثوبه
 نجاسة واذا بطان من ابتلي بيلمتين فان تساويا خبر وان اختلفا اختار الاخف * ولو
 وجدت * الحرة البالغة * ساتر استر بدنهما مع ربع راسها ليجب سترها * ولو تركت ستر
 راسها اعادت بخلاف المراهقة لانه لما سقط بعد الرق فبعد رالصبا ارلى * ولو * كان يستر *
 اقل من ربع الراس لا * يجب بل يندب لكن قوله * ولو وجد * المكلف * ما يستر به
 بعض العورة وجب استعماله * ذكره الكمال زاد الحلبي وان قل يقتضي وجوبه مطلقا
 فتأمل * ويستر القبل والدبر * اولا * فان وجد ما يستر احدهما * قيل * يستر الدبر *
 لانه افحش في الركوع والسجود وقيل القبل حكاهما في البحر بلا ترجيح وفي النهر الظاهر
 ان الخلاف في الاولوية والتعليل يفيد انه لو صلي بالايماء تعين ستر القبل ثم فخذ ثم بطن
 المرأة وظهرها ثم الركبة ثم الباقي علي السواء * واذا لم يجد * المكلف المسافر * ما يزيل
 به النجاسة * او يقللها لبعده ميلا او لعطش * صلي معها * اوعاريا * ولا اعادة عليه
 وينبغي لزومها لو اعجز عن مزيل وساتر بفعل العباد كامر في التيمم ثم هذا للمسافر
 لان المقيم يشترط الساتر وان لم يملكه تهستاني * و * الخامس * الية * بالاجماع
 وهي الارادة * المرجحة لاحد المستاويين اى ارادة الصلوة لله تعالى علي الخلو * لا *
 مطلق * العلم * في الاصح الا ترى ان من علم الصغر لا يكفر ولو نواه يكفر * والمعتبر
 فيها عمل القلب اللازم للارادة * فلا عبرة للذكر باللسان وان خالف القلب لانه كلام
 لانية الا اذا اعجز عن احضاره لهوم اصابته فكفيه اللسان مجتنب * وهو * اى عمل

القلب * ان يعلم * عند الارادة * بداهة * بلا تأمل * اى صلوة يصلي * فلو لم يعلم
 الا بتأمل لم يجز * والتلفظ * عند الارادة بها * مستحب * هو المختار ويكون بلفظ الماضي
 ولو نارسيا لانه الاغلب في الانشاءات وتصح بالحال قهستاني * وقيل سنة * يعني احبه
 السلف ارسنة علمائنا اذ لم ينقل عن المصطفى صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة ولا التابعين
 بل قيل بدعة وفي المحيط انه يقول اللهم اني اريد صلوة كذا فيسر هالي وتغلبها مني
 وسيجي في الحج * وجاز تغلبها علي التكبيرة * ولو قبل الوقت وفي البدائع خرج
 من منزله يريد الجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم تحضره النية جاز ومفاد جواز
 تغلب نية الاقتران ايضا فلحفظ * ما لم يوجد * بينهما * قاطع من عمل غير لا ثبوت بصلوة *
 وهو كل ما يمنع البناء وشرط الشافعي رح قرانها فيندب عندنا * ولا عبرة بنية متأخرة
 عنها * علي المذهب وجوز الكرخي الى الركوع * ويكفي مطلق نية الصلوة * وان لم
 يقل لله تعالى * لنفل وسنة * راتبة * وتراويح * علي المعتمد اذ تعيينها بوقوعها وقت
 الشروع والتعيين احوط * ولا بد من التعيين عند النية * فلو جهل الفرضية لم يجز ولو علم
 ولم يميز الفرض من غيره ان نوى الفرض في الكل جاز وكذا الوام غيره فيما لا سنة قبلها *
 لفرض * انه ظهر او عصر قرنه باليوم او الوقت او الاصلح * ولو * الفرض * قضاء *
 لكنه يعين ظهر يوم كذا على المعتمد والاسهل نية اول ظهر عليه او آخر ظهر وفي القهستاني
 عن المنبة لا يشترط ذلك في الاصح وسيجي آخر الكتاب * وواجب * انه وتراوئذ
 او سجود تلاوة وكذا اشكر بخلاف سهو * دون * تعيين * عدد ركعاته * لحصولها ضمنا فلا
 يضر الخطاء في عدد ما * وينوي المقتضى المتابعة * لم يقل ايضا لانه لو نوى الاقتران
 بالامام او الشروع في صلوة الامام ولم يعين الصلوة صح في الاصح وان لم يعلم بها جعله
 نفسه تبع الصلوة الامام بخلاف ما لو نوى صلوة الامام وان انتظر تكبيرة في الاصح لعدم
 نية الاقتران الا في الجمعة وجنابة وعيد علي المختار لا اختصاصها بالجماعة * ولو نوى
 فرض الوقت * مع بقائه * جاز الا في الجمعة * لانها بدل * الا ان يكون عنده * في
 اعتقاده * انها فرض الوقت * كاهوراي البعض فتصح * ولو نوى ظهر الوقت * فلو * مع
 بقاءه * اى الوقت * جاز * ولو في الجمعة * ولو مع عدمه * بان كان قد خرج * وهو

لا يعلم لا * يصح في الاصح ومثله فرض الوقت فالاولى نية ظهر اليوم لجواز مطلقا لصحة القضاء بنية الاداء كعكسه هو المختار * ومصلى الجنارة ينوى الصلوة لله تعالى * ينوى ايضا * الدعاء للميت * لانه الواجب عليه فيقول اصلي لله تعالى داعيا للميت * وان اشبهه عليه الميت * ذكرام انى * يقول نويت اصلى مع الامام على من يصلى عليه * الامام وانادى الاشباه بحثا انه لو نوى الميت الذكر فبان انه انى او عكسه لم يجز وانه لا يضر تعيين عدد الموتى الا اذ بان انهم اكثر لعدم نية الزائد * والامام ينوى صلوته فقط ولا يشترط * لصحة الاقتداء بنية * امامة المقتدى * بل لنيل الثواب عند اقتداء احد به لا قبله كما بحثه فى الاشباه * لو ام رجالا * فلا يحنث فى لا يوم احد اما لم ينو الامامة * وان ام نساء فان اقتدت به * المرأة * محاذية لرجل فى غير صلوة جنازة فلا بد * لصحة صلوتها * من نية امامتها * لثلا يلزم الفساد بالمحاذاة بلا التزام * وان لم تقتد محاذية اختلف فيه * فقل يشترط وقيل لا كجنازة اجماعا وكجمعة وعيد على الاصح خلاصة واشباه وعليه ان لم تحاذ احد امت صلوتها والا لا * ونية استقبال القبلة ليست بشرط * مطلقا على الراجح فما قيل لو نوى بناء الكعبة او المقام او محراب مسجد لم يجز مفرع على المرجوح * كنية تعيين الامام فى صحة الاقتداء * فانها ليست بشرط فلو ايتهم به بظنه زيد فاذا هو بكر صرح الا اذا عينه باسمه فبان غيره الا اذا عرفه بمكان كالقائم فى المحراب او اشارة كهذا الامام الذى هو زيد الا اذا اشار بصفة مختصة كهذا الشاب فاذا هو شيخ فلا يصح وبعكسه يصح لان الشاب يدعى شيئا لعلمه وفى المجتبى نوى ان لا يصلى الا خلف من هو على مذهبه فاذا هو على غيره لم يجز فائله لما كان الاعتبار للنسبة عندنا لم يختص ثواب الصلوة فى مسجد عليه الصلوة والسلام بما كان فى زمنه فله حفظ * و * السادس * استقبال القبلة * حقيقة او حكما كعاجز والشرط حصوله لاطلبه وهو شرط زائد للابتناء يسقط للعجز حتى لو سجد للكعبة نفسها كفر * فللمكي * وكذا المدني لغبوت قبلتها بالوحي * اصابة عينها * يعم المعائن وغيره لكن فى البحر انه ضعيف والاصح ان من بينه وبينها حائل كالغايب واقره المصنف تأيلا فالمراد بقولي فللمكي مكي يعاين الكعبة * ولغيره * اى غير معاينها * اصابة جهتها * بان يبقى شئ من سطح الوجه مسامتا للكعبة او

هوائها بان يغرض من تلقاء وجه مستقبلها حقيقة في بعض البلاد خط على زاوية قائمة الى
الافق ما رآ على الكعبة وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين يمنة ويسرة منح قلت
فهذا معني التيامن والتياسر في عبارة الدرر فبصر وتعرف بالليل وهو في القرون والامصار
محاريب الصحابة والتابعين وفي المغارز والبحار النجوم كالقطب والافق من الاهل العالم
بها من اوصاح به سمعه * والمعتبر * في القبلة * العروة لا البناء * فهي من الارض السابعة
الى العرش * وقبلة العاجز * عنها المرض وان وجد موجهها عند الامام او خوف مال
وكن اكل من سقط عنه الاركان * جهة قدرته * او مضطجعا بايماء لخوف روية
عدو ولم يعد لان الطاعة بحسب الطاعة * ويتحرى * هو بئس المجهود لنيل المقصود *
عاجز عن معرفة القبلة * بما مر * فان ظهر خطاه لم يعد * لما مر * وان علم به
في صلواته او تحول رايه * ولو في سجود سهو * استدروى * حتى او صلى كل
ركعة بجهة جاز ولو بمكة او مسجد مظلم ولا يلزمه قرع ابواب ومس جدار ولو اعني فسواء
رجل بنى ولم يقتل الرجل به ولا بمتحر تحول ولو ايتهم بمتحر بلا تحر لم يجز ان اخطأ الامام
ولو سلم فتحول راي مسبوق ولاحق استدروى المسبوق واسنانف اللاحق ومن لم يقع تحريره
على شيء صلى كل جهة مرة احتياطا ومن تحول رايه لجهة الاولى استدروى من ذلك ترك
سجدة من الاولى اسنانف * ولو شرع بلا تحر لم يجز ان اصاب * لتركه فرض التحري الا اذا علم
اصابته بعد فراغه فلا يعيد اتفانا بخلاف مخالف جهة تحريره فانه يستأنف مطلقا كبصل على انه
محدث او ثوبه نجس او الوتت لم يدخل فبان بخلافه لم يجز * صلى جماعة عند اشتباه
القبلة * فلوم تشبه ان اصاب جاز * بالتحري * مع امام * وتبين انهم صلوا الى جهات
مختلفة فمن تيقن * منهم * مخالفة امامه في الجهة * او تيقن منه عليه * حالة الاداء *
اما بعده فلا يضر * لم تجز صلواته * لا اعتقاده خطأ امامه ولتركه فرض المقام * ومن
لم يعلم ذلك فصلواته صحيحة * كما لولم يتعين الامام بان راي رجلين يصليان فأتى بواحد
لا بعينه فروع النية عندنا شرط مطلقا ولو عقبها بمشيئة فلومما يتعلق باقوال كطلاق
وعتاق بطل والا لا ليس لنا من ينوي خلاف ما يؤدى الا على قول محمد رح في الجمعة
وهو ضعيف والمعتمد ان العباد ذوات الافعال تنسحب نيتها على كلها فتفتح حالها ثم

خالطه الرياء اعتبر السابق والرياء انه لو خلي عن الناس لا يصلي فلو معهم بحسنها وروحه
 لافله ثواب اصل الصلوة ولا يترك لخوف دخول الرياء لانه امر موصوم ولا رياء في
 الغرائض في حق مقوط الواجب قيل لشخص صل الظهر ولك دينار فصلى بهذه النية
 ينبغي ان تجزيه ولا يستحق الدينار الصلوة لارضاء الخصوم لا تفيد بل يصلى الله تعالى
 فان لم يعف خصمه اخذ من حسنة جاءه انه يؤخذ لك انق ثواب مبعمة صلوة بالجماعة
 ولو ادرك الغوم في الصلوة ولم يدرك فرض ام ترايح ينوي الغرض فانهم فيه صح والا
 تقع نفلا ولو نوى فرضين كمكتوبة وجنازة فللمكتوبة ولو مكتوبتين فائنة وروقتية فللوقتية ولو
 فائتين فللا ولي لومن اصل الترتيب والا يغافل حفظ او فائنة وروقتية فللغائبة لو الوقت
 متسعا ولو فرضا ونفلا فللغرض ولو فائتين كسنة فجر وروقتية مسجل فعنهما ولو فائنة وجنازة
 ففائلة ولا تبطل بنية القطع ما لم يكبر بنية مغائرة ولو نوى في صلوته الصوم صح *

* باب صفة الصلوة *

شروع في المشروط بعد بيان الشروط هي لغة مصد روعر فاكيفية مشتملة على فرض وواجب
 وسنة ومنه وب * من فرائضها * التي لا تصح بدونها * التحريم * قائما * وهي شرط *
 في غير جنازة على القادر به يفتى فيجوز بناء النفل على النفل وعلى الغرض وان كره لا فرض على
 فرض او نفل على الظاهر ولا اتصالها بالاركان روعي لها الشروط وقد منعه الزيلعي ثم
 رجع اليه بقوله ولئن سلم نعم في التلويح تقلد المنع على التسليم اولى لكن نقول الاحتياط
 خلافة وعبارة البرهان وانما اشترط لهما ما اشترط للصلوة لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار اتصالها
 بالقيام الذي هو ركنها * ومنها القيام * بحيث لو مد يد يه لا ينال ركبتيه ومغروضة
 وواجبه ومسنونه ومنه وبه بقدر الفراء فيه فلو كبر قائما فركع ولم يقف صح لان ما اتى
 به من القيام الى ان يبلغ الركوع يكفيه تنية * في فرض * وملحق به كنف رومنة فجر
 في الاصح * لقادر عليه * وعلى السجود فلو نذر عليه دون السجود نذر ايماءه قاعدا
 وكذا من يسيل جرحه لو سجد وقد يستحم القعود كمن يسيل جرحه اذا قام او يسلس
 بوله او يبدد ربيع عورته يضعف عن القراءة اصلا او عن صوم رمضان ولو اضعفه عن القيام
 الخروج لجماعة صلى في بيته قائما به يفتى خلافا للاشياء * و * منها * القراءة * لقادر

عليها كما سمعني وهي ركن زائد عند الأكثر لسقوطه بالاعتداء بلا خلف * ومنها *
الركوع * بحيث لو مد يده نال ركبتيه * ومنها * السجود * بجبهته وتكبيره ووضع اصبع
واحدة منها شرط وتكراره تعد ثابت بالسنة كعد الركعات * ومنها * القعود الاخير *
والذي يظهر انه شرط لانه شرع للخروج كالحرية للشروع وصح في البدائع انه ركن
زائد بحيث من حلف لا يصلي بالرفع من السجود وفي السراجية لا يكفر منكروه *
قد ر * ادنى قراءة * التشهد * الى عبده ورسوله بلا شرط مولاة وعدم فاصل لما في
الولوية صلى اربعاً وجلس لحظة فظها ثلثاً فقام ثم تكلم ثم تكلم فان كلا
الجلستين قد ر التشهد صحت والا * ومنها * الخروج به نعه * كفعله المنافي لها بعد
تمامها وان كره تحريماً والصحيح انه ليس بفرض اتفاقاً تاله الزيلعي وغيره واقره المصنف
وفي المجتبى وعليه المحققون وبقي من الفروض تمييز المفروض وترتيب القيام على الركوع
والركوع على السجود والقعود الاخير على ما قبله واتمام الصلوة والانتقال من ركن
الى آخر ومتابعته لامامه في الفروض وصحة صلوة امامه في رائه وعدم تقلده عليه
وعدم مخالفته في الجهة وعدم تكبر فائته وعدم محاذاة امرأة بشرطها وتعديل
الاركان عند الثاني والائمة الثلاثة قال العيني وهو المختار واقره المصنف وبسطناه في
الخرائن * وشرط في ادائها * اى هذه الفرائض قلت وبه بلغت نيفاً وعشرين وقد
نظم الشرنبلالي في شرح الوهبانية للحرية عشرين شرطاً وغيرها ثلثة عشر فقال شعر
شروط التحريم حظيت بجمعها * مهذبة حسناً مد الدهر تزهو * دخول الوقت واعتقاد
دخوله * وستر وطهر والقيام المحرر * ونية اتباع الامام ونطقه * وتعيين فرض او وجوب
فيذكر * بجملة ذكر خالص عن مراده * وبسمة عرباء ان هو يقدر * وعن تركها واولها
جلالة * وعن مد صموات وباء باكثر * وعن فاصل فعل كلام مبائن * وعن سبق تكبير
ومثلك يعدر * قد ونك هذى مستقيماً لقبله * لعلك تحظى بالقبول وتشكر * فجملتها
العشرون بل زيد غيرها * وناظمها يرجو الجواد فيغفر * والحقها من بعد ذاك بغيرها *
ثلثة عشر للمصلين تظهر * تيامك في المفروض مقدار آية * وتقرأ في ثنتين منه تخير *
وفي ركعات النفل والوتر فرضها * ومن كان موتاً فعن تلك يخطر * وبعد قيام فالركوع

فسجد * وثانية قد صح عنها توخر * وشرط سجود فالقرآن بجهة * وقرب تعود فصل مقرر *
 على ظهر كف او على فضل ثوبه * اذا تظاهر الارض الجواز مقرر * اداؤك افعال الصلوة بيقظة *
 وتمييز مفروض عليك مقرر * سجودك في حال فظهر مشارك * لسجدتها عند ازو حاكم
 يغفر * ويختتم افعال الصلوة تعود * وفي صنعه عند الخروج محرر * والاختيار * اي
 الاستيقاظ اما للركع او مسجد ذاهلا كل الذمول اجزاء * فان اتى بها * او باحد ما بان قام
 او قرأ او ركع او سجد او قعد الاخير * نائما لا يعتد * بما اتى * به * بل يعيد * ولو القراءة
 او القعدة على الاصح وان لم يعد * تفسد لصورة لاعتن اختيار فكان وجودة كعد منه والناس
 عنه غافلون فلواتى النائم بركعة تامة تفسد صلوته لانه زاد ركعة وهي لا تقبل الرفض ولو
 ركع او سجد فنام فيه اجزاء لحصول الرفع منه والوضع بالاختيار * ولها واجبات * لا تفسد
 بتركها وتعاد وجوباً في العمل والسهو ان لم يسجد له وان لم يعد ما يكون فاسقا آثماً وكذا اكل
 صلوة اديت مع كراهة التحريم تجب اعادتها والمختار انه جابر للاول لان الغرض لا يتكرر *
 وهي * على ما ذكره اربعة عشر * قراءة فاتحة الكتاب * فمسجد للسهو بترك اكثرها لا افلها
 لكن في المجتبى مسجد بترك آية منها وهو اولى قلت وعليه فكل آية واجب ككل تكبيرة عيد
 وتعد يل ركن واثنيان كل وترك كل كما يأتي فليحفظ * وضم * اقصر * سورة * كالكوثر او ما
 قام مقامها وهو ثلث آيات قصار نحو ثم نظرت عبس وبسر ثم ادبر واستكبر وكذا لو كانت
 الآية او الايتان تعدل ثلثا قصار اذ كره الحلبي * في الاولين من الغرض * وهل يكره
 في الاخرين المختار لا * وفي جميع ركعات النفل * لان كل شفع منه صلوة * وكل *
 الوتر * احتياطاً * وتعيين القراءة في الاولين * من الغرض على المذهب * وتقليم
 الفاتحة على * كل * السورة * وكذا ترك تكرير ما قبل سورة الاولين * ورعاية الترتيب *
 بين القراءة والركوع * فيما تكرر * اما فيما لا يتكرر ففرض كامر * في كل ركعة كالسجدة *
 او في كل الصلوة كعد ركعاتها حتى لو نسى سجدة من الاول قضاها ولو بعد السلام قبل الكلام
 لكنه يتشهد ثم يسجد للسهو ثم يتشهد لانه يبطل بالعود الى الصلابة والتلاوة اما السهوية
 خفف عن التشهد لا القعدة حتى لو سلم بمجرد رنعه منها لم تفسد بخلاف تلك السجدين *
 وتعد يل الاركان * اي تسكن الجوارح قد رتبه في الركوع والسجود وكذا اني الرفع

منهما طي ما اختاره الكمال لكن المشهور ان مكمل الغرض واجب ومكمل الواجب سنة وعند الثاني الاربعة فرض * والقعود الأول * ولو في نفل في الاصح وكذلك ترك الزيادة فيه على التشهد و اراد بالاول غير الاخير لكن يرد عليه لو اختلف مسا فسبقه الحديث مقيما فان القعود الاول فرض عليه وقد يجاب بانه عارض * والتشهد ان * ويسجد للسهو بترك بعضه ككله وكذلك في كل قعدة في الاصح اذ قد يتكرر عشر امكن ادرك الامام في تشهدى المغرب وعليه سهو فسجد معه وتشهد ثم تذكر سجدة تلاوة فسجد معه وتشهد ثم سجد للسهو وتشهد معه ثم قضى الركعتين بتشهدين ووقع له كل لك قلت ومثل التلاوية تذكر الصلابة فلو فرضنا تذكرها ايضا لهما زيد اربع اخر لما مر ولو فرضنا تعد التلاوية والصلابة لهما ايضا زيد ست ايضا ولو فرضنا ادراكه للامام ساجد اولم يسجد صما معه فمقتضى القواعد انه يقضيها فيزيد اربع اخر فتدبر ولم ارم من نيه عليه والله اعلم * ولفظ السلام * مرتين فالثاني واجب على الاصح برهان دون عليكم وتنقضى قذوة بالاول قبل عليكم على المشهور عندنا وعليه الشافعية خلافا للتكملة فلو ايتهم به بعدة قبل قوله عليكم لم يجوز صل تنقطع التحريمة بالاول ام بالثاني جزم في الجوهرة والبرهان وغيرهما بالاول وصح شارح التكملة الثاني وعليه فيصح الاعتناء قبله والمعتمد عند الشافعية انه لو اقتدى به بعد شروعه في السلام وقبل عليكم لم يصح القذوة ذكره الرملي الشافعي في باب سجود السهو * و * قراءة * قنوت الوتر * وهى مطلق الدعاء وكذلك تكبيرة قنوته وتكبيرة ركوع الثالثة زيلعي * وتكبيرات العيلين * كلها او بعضها وكذلك تكبير ركوع الركعة الثانية كلفظ التكبير في افتتاحه لكن الاشبه وجوبه في كل صلوة بحر فله حفظ * والجهر * للامام * والاسرار * لكل * فيما يجهر * فيه * ويسر * وبقي من الواجبات اتيان كل واجب او فرض في محله فلواتم القراءة فمكث متفكرا سهوا ثم ركع وتذكر السورة راكعا فاضها قائما اعد الركوع وسجد للسهو وترك تكبير ركوع وتليث سجود وترك تعود قبل ثانية او رابعة وكل زيادة تتخلل بين فرضين وانصات المقتضى ومتابعة الامام يعني في المجتهد فيه لا في المقطوع بنسخه او بعد م سنيته كقنوت فجر وانما تغسل بمخالفته في المفروض كما بسطناه في الخزان قلت فبلغت اصولها نيفا واربعين وبالبسط اكثر من مائة

الغبا إذا اخذها ينتج ٣٩٠ من ضرب خمسة تعد المضر وب يتشهد ما وترك نقص منه
 وزيادة فيه أو عليه في ٧٨ كما مر والتتابع ينفي الحصر فتبصر فيلغزاي واجب يستوجب ٣٩٠
 واجبا * ومنهها * ترك السنة لا يوجب فساد أو لا سهوا بل اسأة لو عامل غير مستخف وقالوا
 الاسأة ادون من الكراهة ثم هي على ما ذكره ثلثة وعشرون * رفع اليدين للتحريمه *
 في الخلاصة ان اعتاد تركه اثم * ونشر الاصابع * اى تركها بحالها * وان لا يبطأ طأ رأسه عند
 التكبير * فانه بدعة * وجهر الامام بالتكبير * بقدر حاجته للاعلام بالكحول والانتقال
 وكل ابا لتسميع والسلام واما الموتى والمنفرد فيسمع نفسه * والثناء والتعوذ والتسمية والتأمين *
 وكونهن * سرار وضع يمينه على يساره * وكونه * تحت السرة * للرجال لقول علي رضي الله
 عنه من السنة وضعهما تحت السرة والخوف اجتماع الدم في رؤس الاصابع * وتكبير الركوع
 و * كذا * الرفع منه * بحيث يستوى قائما * والتسبيح فيه ثلثا * والصاق كعبيه * واخذ ركبتيه
 بيديه * في الركوع * وتفريج اصابعه * للرجال ولا يندب التفريج الا من ولا الضم الا في
 السجود * وتكبير السجود * كذا انفس * الرفع منه * بحيث يستوى جالسا * و * كذا *
 تكبيرة والتسبيح فيه ثلثا ووضع يديه وركبتيه * في السجود فلا يلزم طهارة مكانهما عندنا مجمع
 الا اذا سجد على كفك كافر * وان تراش رجله اليسرى * في تشهد الرجل * والجلسة * بين
 السجدين ووضع يديه على فخذه كالشهد للتوارث وهذا اما اغفله اهل المتون والشروح
 كما في امداد الفتاح للشرنبلالي قلت ويأتي معزيا للمنية فافهم * والصلوة على النبي * صلى
 الله عليه وسلم * والسلام * في القعدة الاخيرة وفرض الشافعي رح قول اللهم صل على محمد
 صلى الله عليه وسلم ونسبوه الى الشذوذ ومخالفة الاجماع * والدعاء * بما يستحيل سؤاله من
 العباد وبقي بقية تكبيرات الانتقالات حتى تكبيرة القنوت على قول والتسميع للامام والتحميد
 لغيره وتحويل الوجه يمنة ويسرة للسلام * ولها آداب * تركه لا يوجب اسأة ولا عتابا كنترك
 سنة الزوائد لكن فعله افضل * نظره الى موضع سجوده حال قيامه والى ظهره قد فيه حال
 ركوعه والى ارنبته حال سجوده والى حجره حال تعوده والى منكبيه الايمن والايسر
 عند التسليم الاول والثانية * لتحصيل الخشوع * وامساك فمه عند الثأوب * ولو ياخذ
 شفته بسننه * فان لم يقل رغطاه * بظهر * يده * اليمنى وقيل باليمنى لوقائما والا فيسراه

مجتنب * أو كنه * لان التغطية بلا ضرورة مكروهة * واخراج كفيه من كمنه عند التكبير *
 للرجل الا لضرورة كبر * ودفع السعال ما استطاع * لانه بلا عل ومغسل فيمتجنبه * والغيام *
 لا امام وموتهم * حين قيل حى علي الفلاح * خلا لفر فرح فعند : عند حى على الصلوة ابن
 كمال * ان كان الامام بقرب المحراب والا فيقوم كل صف يستهي اليه الامام على الاظهر *
 وان دخل من قد ام قاموا حين يقع بصرهم عليه الا اذا قام الامام بنفسه في مسجد فلا يقفوا
 حتى يتم اقامته ظهرية * وشروع الامام * في الصلوة * مذ قال قد قامت الصلوة * ولو اذ
 حتى اتمها لا بأس به اجماعا وهو قول الثاني والثالثة وهو اعدل المذاهب كما في شرح
 المجمع للمصنف وفي القهستانى معزيا للخلاصة انه الاصح فرع لو لم يعلم ما في الصلوة
 من فرائض وسنن اجزاء قنية والله اعلم فصل واذا اراد الشروع فيها كبر * لو قادرا *
 للافتتاح * اى قال وجوب الله اكبر ولا يصير شارعا بالمبتدأ فقط كالله ولا باكبر فقط هو
 المختار فلو قال الله مع الامام واكبر قبله او ادرك الامام راكعا فقال الله قائما واكبر راكعا
 لم يصح فى الاصح كالمؤخر من الله قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا صفة صح عند الامام خلافا
 لمحمد رح * بالحذف * اذ مذ احدى الهزتين مغسل وتعمد كفروا كالباء فى الاصح
 ويشترط كونه * قائما * ولو وجد الامام راكعا فكبر منحنيا ان الى القيام اقرب صح ولغت نية
 تكبيرة الركوع فرع كبر غير عالم بتكبير امامه ان اكبر رايه انه كبر قبله لم يجوز ولا جاز
 محيط ولو اراد تكبيرة التعجب او متابعة المؤذن لم يصير شارعا ويجزم الراء لقوله عليه السلام
 الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم منع وقد مرفى الاذان * و * انما * يصير شارعا
 بالنية عند التكبير لا به * وحده ولا بها وحدها بل بهما * ولا يلزم العاجز عن النطق *
 كاخروس وامى * تحريك لسانه * وكذا فى حق القراءة والصحيح لنحو الواجب فلا يلزم غيره
 الا بدليل فتكفى النية لكن ينبغى ان يشترط فيها القيام وعدم تقلد بها لقيامها مقام التحريمة
 ولم اره ثم فى الاشباه فى قاعدة التابع تابع فالمتى به لزومه فى تكبيرة وتلبية لقراءة * ورمع يد به *
 قبل التكبير وقيل معه * ما ساءا بها ميه شحتى اذنيه * هو المراد بالمحاذاة لانها لا تتيقن الا
 بذلك ويستقبل بكفيه القبلة وقيل خديه * والمرأة * ولوامة كافي البحر لكن فى النهر عن السراج
 انها هنا كالرجل وفي غيره كالحر * ترفع * بحيث يكون رؤوس اصابعها * حذاء منكبيها *

وقيل كالرجل * وصح شروعه * ايضام كراهة التحريم * بتسبيح وتهليل * وتحميد *
 وسائر كرم التعظيم * الخالصة له تعالى ولوم مشتركة كرحيم وكريم في الاصح وخصه الثاني بأكبر
 وكبير منكرا ومعرفا زاد في الخلاصة والكبار مثقلا ومخففا * كما * صح * لو شرع بغير عربية *
 أي لسان كان وخصه البردعي بالفارسية لمزيتها الحد يث لسان اهل الجنة العربية والفارسية
 الدرية بتشد يد الراء تهستاني وشرطا عجزه وطن هذا الخلاف الخطبة وجميع اذكار الصلوة
 اما ما ذكر بقوله * او امن اولي او كبرا وسلم او سمى عند ذبح * او شهد عند حاكم او رد سلاما
 ولم ار لو شمت عاطسا * او قرأ بها عاجزا * فجازا جما عا قيد القراءة بالعجز لان الاصح رجوعه
 الى قولها وعليه الفتوى قلت وجعل العيني الشرع كالقراءة لاسلف له فيه ولا سند يتوهم بل
 جعله في التاتارخانية كالتلبية تجوز اتفاقا فظاهرة كالمتمن رجوعهما اليه لاهو اليهما فا حفظه
 فقل اشتبه على كثير من القاصرين حتى الشرف لالي في كتبه فتنبه * لا * يصح * ان اذن
 بها علي الاصح * وان علم انه اذان ذكره الحد ادى واعتبر الزيلعي المتعارف فروع قرأ
 بالفارسية او التوراة او الانجيل ان قصة تغسل وان ذكر الارالحق به في البحر الشاذ لكن في
 النهر الاوجه انه لا يغسل ولا يجزي كالتعجي ويجوز كتابة آية او آيتين بالفارسية لا اكثر ويكره
 كتب تفسير تحتها * ولو شرع بمشروب بحاجته كتموذ وبسملة وحوفلة و * واللهم اغفر لي
 او ذكرها عند الذبح لم يجز بخلاف اللهم * فقط فانه يجوز فيها علي الاصح كما الله * ووضع *
 الرجل * يمينه على يساره تحت سرتة اخذ ارسغها بخنصره وابهامه * هو المختار وتضع المرأة
 والخصي الكف على الكف تحت نديها * كما فرغ من التكبير * بلا ارسال في الاصح * وهو
 سنة قيام * ظاهرة ان القاع لا يضع ولم اده ثم رأيت في مجمع الانهر الماراد من القيام ما هو
 الاعم لان القاع لا يفعل كذلك * له قرار فيه ذكر مسنون فيضع حالة المناء وفي القنوت
 وتكبيرات الجنازة لا * يسن * في قيام * متخلل * بين ركوع وسجود * لعدم القرار *
 و * لا بين * تكبيرات العيد * لعدم الذكر ما لم يطل القيام فيضع مراج * وقرأ * كما كبر *
 سبحانك اللهم * تاركا وجل ثناؤك الا في الجنازة * مقتصر اعليه * فلا يضم وجهت وجهي
 الا في النافلة ولا تغسل بقوله وانا اول المسلمين في الاصح * الا اذا * شرع الامام في
 القراءة سواء * كان مسبوتا * او مذكرا * و * سواء كان * امامه يجهر بالقراءة * او لا *

فانه * لا ياتي به * لما في النهر عن الصغر اذ رك الامام في القيام يثني مالم يبدأ بالقراءة
وقيل في المخافة يثني ولو اذ ركها ركعا او ساجدا ان اكبر رأ به انه يدركه اتي به * و * كما
استفتح * تعوذ * بلغطا عوذ على المذ صب * سرا * قيل للاستفتاح ايضا فهو كالتنازع *
لقراءة * فلو تركه بعد الفاتحة تركه ولو قبل اكائها تعوذ وينبغي ان يستأنفها ذكره الحلبي ولا
يتعوذ العلمين اذا قرأ على استاذة ذخيرة اى لا يسن فلم يحفظ * فيأتي به المسبوق عند قيامه
لقضاء ما فاتته * لقراءته * لا المقتدى * لعد منها * ويؤخر * الامام التعوذ * عن تكبيرات
العيد * لقراءتها بعد ها * و * كما تعوذ * سمي * غير الماتم بلغظا البسمة لا مطلق الذكركافى
ذبحه ووضوء * فى * اول * كل ركعة * ولوجهرية * لا * تسن * بين الفاتحة والسورة
مطلقا * ولوسرية ولا تكره اتفاقا ما صححه الزاهدى من وجوبها ضعفه فى البحر * وهي
آية * واحدة * من القرآن * كله * انزلت للفصل بين السور * فمافى النمل بعض آية
اجمعا * وليست من الفاتحة ولا من كل سورة * فى الاصح فتحرم على الجنب * ولم تجز الصلوة
بها * احتياطا * ولم يكفر جاهد بالشبهة * اختلاف مالك رح * فيها * وكاسمي * قرا
المصلي لو اقام او منفردا الفاتحة * قرا بعد ها وجوبا * سورة او ثلث آيات * ولو كانت الآية
او الايتين تعدل ثلث آيات قصارا فتغت كراهة التحريم ذكره الحلبي ولا تنتفي التنزيهية الا
بالمستون * وامن * بمل او قصر واملة ولا تغسل بمل مع تشديد او حذف ياء بل بقصر مع احدهما
او بمل معهما وهذا مما تفردت بتحريه * الامام سرا كما موم ومنفرد * ولو فى السرية اذا
سمعه ولو من مثله فى نحر جمعة وعيد واما حديث اذا من الامام فامنوا فمن التعليق بمعلوم
الوجود فلا يتوقف على سماعه منه بل يحصل بتمام الفاتحة بدليل اذا قال الامام ولا الضالين
فقولوا آمين * ثم * كما فرغ * يكبر * مع الانخفاض * للركوع * ولا يكره وصل القراءة
بتكبيره ولو بقي حرف او كلمة فاتمه حالة الانحناء لا بأس به عند البعض منية المصلي * ويضع
يديه * معتملا بهما * على ركبتيه ويفرج اصابعه * للتمكن ويسن ان يلصق كعبيه وينصب
ساقيه * ويصطظهره * ويسوى راسه بعجزة * غير رافع ولا منكس راسه يسبح فيه * واقله *
ثلاثا * فلو تركه او نقصه كره تنزيها وكره تحريما طالة ركوع او قراءة لا دراك الجائي اى ان
عرفه والا فلا بأس به ولو اراد التقرب الى الله لم يكره اتفاقا لكنه نادى وتسمى مسئلة الرياء

فينفي التحرز عنها * و * اعلم ان مما يبتني على لزوم المتابعة في الاركان انه * لورفع
 الامام راسه * من الركوع او السجود * قبل ان يتم المأموم التسيحات * الثالث *
 وجب متابعتها * وكل عكسه فيعود ولا يصير ذلك ركوعين * بخلاف سلامه * او
 قيامه لثالثة * قبل اتمام الموتر التشهد * فانه لا يتابعه بل يتمه لوجوبه ولولم يتمه جاز ولو سلم
 والموتر في ادعية التشهد تابعه لانها سنة والناس عنه غافلون * ثم يرفع راسه من ركوعه مسبحا *
 في الولوجيه لو ابدل النون لاما تفسد وهل يقف يحزم او تحريك قولان * ويكتفي به الامام *
 وقال يضم التحميل سرا * و * يكتفي * بالتحميل الموتر * وافضله اللهم ربنا ولك الحمد ثم حلف الوار
 ثم حلف اللهم فقط * ويجمع بينهما لم ينفردا * على المعتمد فيسمع رافعا ويحمل مستويا * ويقوم
 مستويا * لما امره سنة او واجب او فرض * ثم يكبر * مع الانخفاض * ويسجد واضعا ركبتيه *
 او لا قربيهما عن الارض * ثم يديه * الاعتذر * ثم وجهه * مقل ما انفعه لما مر * بين كفيه *
 اعتبار الاخر الركعة باولها صا ما اصابع يديه لتوجه للقبلة * ويكس نهوضه وسجد بانفعه * اى
 على ما صلب منه * وجهته * حذرها طولاً من الصدغ الى الصدغ وعرضا من اسفل الحاجبين
 الى القحف ووضع اكثرها واجب وقيل فرض كبعضها وان قل * وكراهة اقتصاره * في السجود *
 على احد هما * ومنعها الاكتفاء بالانف بلا عد رواليه صح رجوعه وعليه الفتوى كما حررناه في
 شرح المنتقى وفيه يغترض وضع اصابع القدم ولو واحدة نحو القبلة والالم تجز والناس عنه
 غافلون * كما يكره * تنزيها * بكور عمامة * الاعتذر * وان صح * عندنا * بشرط كونه
 على وجهته * كلها * او بعضها * كامر * اما اذا كان * الكور * على راسه فقط وسجد عليه
 مقتصرا * اى ولم تصب الارض بجهته ولا انفعه على القول به * لا * يصح لعدم السجود على
 محله ويشترط طهارة المكان وان يجلس حجم الارض والناس عنه غافلون * ولو سجد على كفه او
 فاضل ثوبه صح لو كان المكان * المبسوط عليه ذلك * طاهرا * والا لالم يعد سجود * على
 طاهر فيصح اتقانا وان احكم كل متصل ولو بعضه ككفه في الاصح وفنخه ولو بعد لا ركبتيه كن
 صحح الحلبي انها كفن * وكراهة * بسط ذلك * ان لم يكن ثمه تراب او حصة * ازحراز برد لانه
 ترفع * والا * يكن ترعا فان لم ينخف اذا * لا * بأس به فيكره تنزيها وان خافه كان
 مباحا وفي الزيلعي اذا رفع التراب عن وجهه كراهة وعن عمامته لا يصح الحلبي عدم كراهة

بسط الخرقه ولوبسط القبا جعل كتفه تحت قدميه وسجد على ذيله لانه اقرب للتواضع *
وان سجد للزحام على ظهر * صل هوقيل احترازا لم اراه * فصل على صلواته * التي هو فيها *
جاز * للضرورة * وان لم يصلها * بل صلى غيرها ولم يصل اصلا او كان فرجة * لا * يصح
وشرط في الكفاية كون ركبتي الساجد على الارض وشرط في المجتنب سجد المسجد عليه
على الارض فالشروط خمسة لكن نقل القهستاني الجواز ولو الثاني على الثالث وعلى غير ظهر
المصل على ظهر كل ما كحل بل على غير الظهر كالفتن للعدر * ولو كان موضع سجوده ارفع
من موضع القدمين بمقدار لبنتين منصوبتين جاز * سجوده * وان اكثر لا * الا لزحمة كما مر
والمراد لبنة بخاري وهي ربع ذراع عرض ستة اصابع فمقدار ارتفاعها نصف ذراع ثنتي
عشرا صبعا ذكر الحلبي * ويظهر عضديه * في غير زحمة * ويباعد بطنه عن فخذيه * ليظهر
كل عضو بنفسه بخلاف الصفوف فان المقصود اتحادهم حتى كأنهم جسد واحد * ويستقبل باطراف
اصابع رجليه القبلة ويكره ان لم يفعل * ذلك كما يكره لو وضع قدما ورفع اخراى بلا عدل * ويسمح
ثلثا * كما مر * والمرأة تنخفض * فلا تبلى عضديها * وتلصق بطنها بفخذيه * لانه استرخاء حرزا
في الخزانين انها تخالف الرجل في خمسة وعشرين * ثم يرفع راسه مكبرا ويكفي فيه * مع الكراهة *
ادنى ما يطلق عليه اسم الرفع * كما صححه في المحيط ليعلق الركنية بالاولى كسائر الاركان بل لو
سجد على لوح فنزع فسجد بلا رفع اصلاح وصح في الهداية انه ان كان الى القعود اقرب صح
والا فلا وزجه في النهرو الشرنبلانية ثم السجدة الصلوتية تتم بالرفع عند محمد رح وعليه الفتوى
كال تلاوة اتفاقا مجمع * ويجلس بين السجدين مطمئنا * لما مر ويضع يده على فخذيه كالشبه
منية المصلي * وليس بينهما ذكر مسنون وكذا * ليس * بعد رفعه من الركوع * دعاء وكان
لا يأتى في ركوعه وسجوده بغير التسبيح * على المذهب * وما ورد محمول على النفل * ويكبر
ويسجد * ثانية مطمئنا * ويكبر للمنهوض * على صدره قد ميه * بلا اعتماد وقعود * استراحة ولو
فعل لا بأس ويكره تقديم احد على رجليه عند النهوض * و * الركعة * الثانية كالاولى * فيما مر *
غير انه لا ياتي بغناء وتعوذ فيها * اذ لم يشرا الامر واحدة * ولا يس * مؤكدة * رفع يده
الافى * سبع مواطن كما ورد بنا على ان الصفا والمروة واحد نظر للسعي ثلاثة في الصلوة * تكبيرة
افتتاح وقنوت وعيد * خمسة في الحج * استلام * العجر * والصفا والمروة وعرفات والجمرات *

ويجمعها على هذا الترتيب بالنظر فنعس جمع وبالنظم لابن الفصيح قوله شعر فتح قنوت
عيد استلم الصفا * مع مروءة عرفات الجمرات * والرفع حذاء اذنيه * كالتحرية * في الثلث
الاول * اما * في الاستلام و * الرمي * عند الجمرتين * الاولى والوسطى فانه * يرفع
حذاء منكبيه ويجعل باطنهما نحو * الحجر * الكعبة * واما * عند الصفا والمروة وعرفات
فيرفعهما كالدعاء * والرفع فيه وفي الاستسقاء يستحب * فيبسط يده * حذاء صدره *
نحو السماء * لانها قبله الدعاء ويكون بينهما فرجة والاشارة بمسحة لعذر كبير يكفي والمسح
بعده على وجهه سنة في الاصح شربلانية وفي وتر البحر الدعاء اربعة دعاء رغبة يفعل كما ورد دعاء
رغبة يجعل كفيه لوجهه كالمستغيث من الشيء ودعاء تضرع يعقل الخنصر والبنصر ويخلق
ويشير بمسبحته ودعاء الخفية ما يفعله في نفسه * وبعد فراغه من سجدتي الركعة الثانية يفتش
الرجل * رجله اليسرى * فيجعلها بين اليدين * ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى ويوجه
اصابعه * في المنصوبة * نحو القبلة * هو السنة في الغرض والنفل * ويضع يمينه على فخذه
اليمنى ويسرا على اليسرى ويبسط اصابعه * مفرجة قليلا * جاعلا اطرافها عند ركبتيه *
والمرأة تجلس متوركة ولا يأخذ الركبة هو الاصح لتوجهه للقبلة * ولا يشير بسبابته عند الشهادة
وعليه الفتوى * كافي الولوالجية والتجنيس وعمدة المفتي وعامة الفتاوى لكن المعتمد ما صححه
الشراح ولا سيما المتأخرون كالكمال والحلبى والبهنسى والباقانى وشيخ الاسلام الجبل وغيرهم
انه يشير لفعله عليه السلام ونسبوه بمحمد والامام روح بل في متن درر البحار وشرحه
غرد الاذكار المفتى به عندنا انه يشير باصطفا صابعه كلها وفي الشربلانية عن البرهان الصحيح انه
يشير بمسبحته وحدها ويرفعها عند النقي ويضعها عند الاثبات واحترزنا بالصحيح عما قيل لا يشير
لانه خلاف الدراية والرواية وبقولنا بالمسحة عما قيل يعقل عند الاشارة انتهى وفي العيني عن
التحفة الاصح انها مستحبة وفي المحيط سنة * ويقرأ تشهد ابن مسعود رض * وجوبا كما بحثه في
البحر لكن كلام غيره يغفل عنه به وجزم شيخ الاسلام الجبل بان الخلاف في الافضية ونحوه في مجمع
الانهر * ويقصد بالفاظ التشهد * معانيها مرادة له على وجه * الانشاء * كانه يحكي الله تعالى ويسلم
على نبيه صلى الله عليه وسلم وعلى نفسه واوليائه * لا الاخبار * عن ذلك ذكره في المجتبى وظاهره ان
ضمير علينا للحاضرين لاحكاية سلام الله وكان عليه السلام يقول فيه اني رسول الله * ولا يزيد *

في الغرض * علي التشهد في القعدة الاولى * اجماعا * فان زاد عامل آكره * فوجب الاعادة *
 او ساهما وجب عليه سجود السهو اذا قال اللهم صل على محمد * فقط * علي المذهب * المفتي
 به لا لخصوص الصلوة بل لتأخير القيام ولو فرغ الموت قبل امامه سكنت اتفاقا واما المسبوق فمترسل
 ليرفع عند سلام امامه وقيل يتم وقيل يكرر كلمة الشهادة * واكتفي المفترض فيما بعد الاولين
 بالغائبة * فانها سنة علي الظاهر ولو زاد لابس به * وهو مخير بين قراءة الغائبة * وصحح العيني
 وجوبها * وتسمي ثلثا * وسكوت قدرها وفي النهاية قد رتب سبعة فلا يكون مسيا بالسكوت *
 علي المذهب * لثبوت التخيير عن علي وابن مسعود رض وهو الصارف للمواظبة عن الوجوب *
 وينقل في القعود الثاني * الافتراش * كالاول وتشهد * ايضا * وصلي علي النبي * صلي
 الله عليه وسلم وصح زيادة في العالمين وتكرار انك حميد مجيد وعدم كرامة الترحم ولو ابتدأ
 وتذبح السيادة لان زيادة الاخبار بالواقع عين سلوك الادب فهو افضل من تركه ذكره الرملي
 الشافعي وغيره وما نقل لا تسود وفي الصلوة فكذب وقولهم لا تسيد وفي بالياء لكن ايضا
 والصواب بالراء وخص ابراهيم لسلامه علينا اولانه سمانا المسلمين اولان المطلوب صلوة يتخذ
 بها خليلا وعلي الاخير فالتشبيه ظاهر او راجع لآل محمد صلى الله عليه وسلم او المشبه به قد يكون
 ادنى مثل نوره كمشكاة * وهي فرض * عملا بالامر في شعبان ثاني الهجرة * مرة
 واحدة * اتفاقا في العمر فلو بلغ في صلواته فابت عن الغرض نهرا بحثا وفي المجتبى لا يجب علي
 النبي صلي الله عليه وسلم ان يصلي على نفسه * واختلف * الطحاوي والكرخي * في
 وجوبها * علي السامع والذاكر * كما ذكر * صلي الله عليه وسلم * والمختار * عند الطحاوي *
 تكراره * اي الوجوب * كما ذكر * ولو اتحد المجلس في الاصح لا لان الامر يقتضي التكرار
 بل لانه تعلق وجوبها بسبب متكرر وهو الذكر فينكر بتركه وتصير دينا بالترك فتقضي لانها حق
 عبد كالتشبيت بخلاف ذكره تعالى * والمذهب استحبابه * اي التكرار وعليه الغنوي والمعتدل
 من المذهب قول الطحاوي كذا ذكره الباقراني تبعا لما صححه الحلبي وغيره ورجحه في البحر
 باحاديث الوعيد كزعموا بعد وشقاء ويخل وجفاء ثم قال فتكون فرضا في العمر واجبا كما ذكر
 علي الصحيح وحراما عند فتح التاجر متاعه ونحوه وسنة في الصلوة ومستحبة في كل اوقات
 الامكان مكرهة في صلوة غير تشهد اخيرا فان استثنى في النهر من قول الطحاوي ما في تشهد

أولى وضمن صلوة عليه لثلاث متصل بل خصه في درر البحار بغير الد اكر لحد يث من ذكرت
 عنده فليحفظ وازعاج الاعضاء برفع الصوت جهل وانما هي دعاء له والدعاء يكون بين الجهر
 والمخافة كذا اعتمد الناجي في كنز العقاب وحرر انها قد ترد كلمة التوحيد مع انها اعظم
 منها وفضل لحد يث الاصمها في وغيره عن انس رح قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من صلى علي مرة واحدة فتقبلت منه محي الله عنه ذنوب ثمانين سنة فقيد المأمور بالقبول *
 ودعاء * بالعربية وحرم بغيرها فنهرو لنفسه وابويه واستاذة والمؤمنين ويحرم سؤال العافية
 من الدهر وخمير الد اربن ودفع شرها او المستحيلات العادية كنزول المائدة قبل والشرعية والحق
 حرمة الدعاء بالمغفرة للكافر لا لكل المؤمن كل ذنوبهم يحرم * بالادعية الملك كورة في القرآن
 والسنة لا بما يشبه كلام الناس * اضطرب فيه كلامهم ولا سيما المصنف والمختار كما قاله الحلبي ان
 ما هو في القرآن او في الحد يث لا يغسل وما لم يس في احد مما ان استحبال طلبه من الخلق لا يغسل
 ولا يغسل ولو قبل قبل التشهد والائتم به ما لم يتن كر سجدة فلا تغسل بسؤال المغفرة مطلقا ولو لم ي
 واكل الرزق ما لم يغسل به بال ونحوه لاستعماله في العباد مجازا * ثم يسلم عن يمينه ويساره *
 حتى يروح بياض خده ولو عكس سلم عن يمينه فقط ولو تلفاء وجهه سلم عن يساره اخرى
 ولو نسي اليسار اتى به ما لم يستد بر القبلة في الاصح وتنقطع التحريم بتسليمه واحدة برهان وفي
 التاتارخانية ما شرع في الصلوة مثنى فللواحد حكم المثنى فيحصل التحليل بسلام واحد كما تحصل
 بالمثنى وتنفيد الركعة بسجدة واحدة كما تنفد بسجدة تين * مع الامام * ان اتم التشهد كما
 ولا يخرج الموتى بنحو سلام الامام بل بقهقهته وحل ثم عمل الانتفاء حرمتها فلا يسلم ولو اتمه قبل
 امامه فتكلم جازوكرة فلو عرض مناف تغسل صلوة الامام فقط * كالتحرية * مع الامام وقال الافضل
 فيهما بعد * قائلا السلام عليكم ورحمة الله * هو السنة وصرح الحد ادى بكراهة عليكم السلام *
 و * انه * لا يقول * هنا * وبركانه * وجعله النورى بدعة وردة الحلبي وفي الحاوي انه حسن *
 وسن جعل الثاني اخفض من الاول * خصه في المنية بالامام واقرة المصنف * وينوى * الامام
 بخطابه * السلام على من في يمينه ويساره * ممن معه في صلوته ولو جئا او انسا ما سلام التشهد
 فيعلم لعمد الخطاب * والحفظة فيهما * بلانية عدد كالايمان بالانبياء عليهم السلام وتكلم بالقوم
 لان المختار ان خواص بني آدم وهم الانبياء افضل من كل الملائكة وعوام بني آدم وهم الاتقياء

افضل من عوام الملائكة والمراد بالاتقياء من اتقى الشرك فقط كالفسقة كما في المحرر عن الروضة
واقرة المصنف قلت وفي مجمع الانهر تبعا للقهستاني خواص البشر واساطه افضل من خواص الملك
واساطه عند اكثر المشائخ وهل تتغير الحفظه قولان ويغارقه كاتب السيات عند جماع وخلاء وصلوة
والمختار ان كيفية الكتابة والمكتوب فيه مما اثر الله بعلمه نعم في حاشية الاشياء تكتب في
رق بلا حرف كنبوتها في العقل وهو احد ما قيل في قوله تعالى والطور وكتاب مسطور في رق
منشور وصحح النيشابوري في تفسيره انها يكتبان كل شيء حتى انينه قلت وفي تفسير الكمياطي
يكتب المباح كاتب السيات ويحصى يوم القيمة وفي تفسير الكازروني المعروف بالآخرين الاصح
ان الكافر ايضا تكتب اعماله الا ان كاتب اليمين كالشاهد على كاتب اليسار وفي البرهان ان
ملائكة الليل غير ملائكة النهار وان ابلس مع ابن آدم بالنهار وولد بالليل وفي صحيح مسلم
ما منكم من احد الا وقد وكل الله به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة قالوا وياك يا رسول الله
صلي الله عليه وسلم قال واياي ولكن الله اعاني عليه فاسلم روى بفتح الميم وضمها *
وزيد * الموتير * السلام على امامه في التسليمة الاولى ان كان * الامام * فيها والافقى
الثانية ونراه فيهما لومحاذا يا وينوي المنفرد بالحفظه فقط * لم يقل الكتبة ليعمر المميز اذ لا كتبة
معه ولعمري لقد صار هذا كالشرعية المنسوخة لا يكاد ينوي احد شيئا الا الفقهاء وفيهم نظروا ويكره تاخير
السنة الا بقدر الله وانت السلام الخ وقال الحلواني لا بأس بالفصل بالاوراد واختاره الكمال
قال الحلبي ان اريد بالكراهة التنزيهية ارتفع الخلاف قلت وفي حفطي حمله على القليل
ويستحب ان يستغفر ثلثا ويقرأ آية الكرسي والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر ثلثا وثلثين ويهمل
تمام المائة ويدعو ويختم بسمحان ربك وفي الجوهرة يكره للامام التنفل في مكانه لا للموتير
وقيل يستحب كسر الصغوف وفي الخاتمة يستحب للامام التحول ليمين القبلة يعني يسار
المصلي لتنفل او ورد وخيرة في المنية بين تحويله يميناً وشمالاً وأماماً وخلفاً وذهابه
لبيته واستقباله الناس بوجهه ولو دون عشرة ما لم يكن يجد الله مصلياً ولو بعين علي الملك صلب *

فصل

ويجهر الامام * وجوبا بحسب الجماعة فان زاد عليه اساء فلوا يتم به بعد الفاتحة او بعضها سرا
اعادها جهرًا محررًا لكن في آخر شرح المنية ايتهم به بعد الفاتحة يجهر بالسورة ان قصد الامامة والا

فلا يلزمه الجهر * في الفجر واولى العشاءين اداء وتضاء وجمعة وعيد بين وتراويح وتربع لها *
 اى في رمضان فقط للتوارث قلت في تقييد: بعد ما نظر للجهر فيه وان لم يصل التراويح على
 الصحيح كما في مجمع الانهر نعم في القهستاني تبعاً للقاعدى لاسهوا بالمخافة في غير الغرائض كعيد و
 وتر نعم الجهر افضل * ويسرفى غيرها * وكان عليه السلام يجهر فى الكل ثم تركه فى الظهر والعصر
 لدفع اذى الكفار كما في * كمتغل بالنهار * فانه * يسر ويخبر المنفرد في الجهر * وهو افضل ويكتفى
 بادناه * ان ادنى * وفي السرية يخاف حتما على المذنب * كمتغل بالليل * منفردا فلوام
 جهر لتبعية النفل للفرض ذيلعي * ويخاف * المنفرد * حتما * اى وجوبا * ان قضى * الجهرية
 في وقت المخافة كان صلي العشاء بعد طلوع الشمس كذا ذكره المصنف بعد عد الراجبات قلت
 وهكذا ذكره ابن الكمال في شرح المنار من بحث القضاء * علي الاصح * كما في الهدى لکن تعقبه
 غير واحد ورجحوا تخييره كمن سبق بركعة من الجمعة فقام يقضيها بخير * وادنى الجهر اسماع
 غيره و * ادنى * المخافة اسماع نفسه * ومن يقربه فلو سمع رجل او رجلا ن فليس يجهر
 الجهر ان يسمع الكل خلاصة * ويجرى ذلك * المذكور * في كل ما يتعلق ينطق كتسمية طي
 ذبيحة ووجوب سجدة تلاوة وعناق وطلاق واستثناء * وغيرها فلو طلق واستثنى ولم يسمع نفسه لم
 يصح في الاصح وقيل في نحو البيع يشترط سماع المشتري * واوتركن سورة اولى العشاء * مثلاً لو عمدا *
 قرأها وجوبا * وقيل ندبا * مع الغائبة جهر اى الاخرين * لان الجمع بين جهر ومخافة في
 ركعة شنيع ولو تكرر ما في ركوعه قرأها واعد الركوع * ولو ترك الغائبة * في الاولين * لا *
 يقضيها في الاخرين للزوم تكرارها ولو تكرر ما قبل ركوعه قرأها واعد السورة * وفرض القراءة
 آية علي المذنب * هي لغة العلامة وعرفا طائفة من القرآن مترجمة اقلها ستة احرف ولو تقل يرا
 كلم يلى الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم الصحة وان كررها مرارا الا اذا حكم حاكم فيجوز ذكره القهستاني
 ولو قرأ آية طويلة في الركعتين فالاصح الصحة اتفانا لانه يزيد على قدر ثلثة قصار قاله الحلبي * و
 حفظها فرض عين * متعين على كل مكلف * وحفظ جميع القرآن فرض كفاية * وسنة عين افضل
 من النفل وتعلم الفقه افضل منهما * وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم * ويكره
 نقص شيء من الواجب * ويسن في السفر مطلقا * اى حالة قرار وقرار كذا اطلق في الجامع الصغير
 ورجحه في البحرورد ما في الهداية وغيرها من التفصيل رده في النهر وحرران ما في الهداية

افضل من عوام الملائكة والمراد بالاتقياء من اتقى الشرك فقط كالفسقة كما في البحر عن الروضة
واقرة المصنف قلت وفي مجمع الانهر تبعاً للقهستاني خواص البشر واساطه افضل من خواص الملك
واساطه عند اكثر المشائخ وهل تتغير الحفظه قولان ويغارقه كاتب السيات عند جماع وخلاء وصلوة
والمختار ان كيفية الكتابة والمكتوب فيه ما اثر الله بعلمه نعم في حاشية الاشباه تكتب في
رق بلا حرف كشبوتها في العقل وهو احد ما قيل في قوله تعالى والطور وكتاب مسطور في رق
منشور وصحح النيشابوري في تفسيره انها يكتبان كل شئ حتى انينه قلت وفي تفسير الد مياطي
يكتب المباح كاتب السيات ويمحى يوم القيمة وفي تفسير الكازروني المعروف بالاخوين الاصح
ان الكافر ايضا تكتب اعماله الا ان كاتب اليمين كالشاهد على كاتب اليسار وفي البرهان ان
ملائكة الليل غير ملائكة النهار وان ابليس مع ابن آدم بالنهار وولد بالليل وفي صحيح مسلم
ما منكم من احد الا وقد وكل الله به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة قالوا واياك يا رسول الله
صلي الله عليه وسلم قال واياي ولكن الله اعاني عليه فاسلم روى بفتح الميم وضمها *
وزيد * الموت * السلام على امامه في التسليمة الاولى ان كان * الامام * فيها والافقى
الثانية ونواه فيها لو محاذيا وينوى المنفرد بالحفظه فقط * لم يقل الكتبة ليعمر المميز اذ لا كتبة
معه ولعمري لقد صار هذا كالشريعة المنسوخة لا يكاد ينوى احد شيئا الا الفقهاء وفيهم نظرون ويكره تأخير
السنة الا بقدر اللهم انت السلام الخ وقال الحلواني لا بأس بالفصل بالاوراد واختاره الكمال
قال الحلبي ان اريد بالكراهة التنزيهية ارتفع الخلاف قلت وفي حفظي حمله على القليل
ويستحب ان يستغفروا لثلاثين ويقرأ آية الكرسي والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر ثلاثين ويهمل
تمام المائة ويدعو ويختتم بسبحان ربك وفي الجوهرة يكره للامام التنفل في مكانه لا للموت
وقيل يستحب كمر الصغوف وفي الحاشية يستحب للامام التحول ليمين القبلة يعني يسار
المصلي لتنفل اورد وخيره في المنية بين تحويله يميناً وشمالاً واماماً وخلفاً وهذا به
لبسته واستقباه الناس بوجهه ولودون عشرة سالم يكن محلاً له مصلي ولو بعين اعلى المذهب *

فصل

ويجهر الامام * وجوبا بحسب الجماعة فان زاد عليه اسماء فلو ايت به بعد الفاتحة وبعضها سرا
اعادها جهرًا لكن في آخر شرح المنية ايت به بعد الفاتحة يجهر بالسورة ان قص الامامة والا

فلا يلزمه الجهر * في الفجر واولى العشاءين اداء وقضاء وجمعة وعيد ين وتراويح وتربيعها *
 اي في رمضان فقط للتوارث قلت في تقييدها بعد ما نظر لجهره فيه وان لم يصل التراويح على
 الصحيح كما في مجمع الانهر نعم في القهستاني تبعاً للقاعدي لاسهوا بالمخافة في غير الفرائض كعيد و
 وتر نعم الجهر افضل * ويسرى غيرها * وكان عليه السلام يجهر في الكل ثم تركه في الظهر والعصر
 لدفع اذى الكفار كما في * كمتنفل بالنهار * فانه * يسرى ويخبر المنفرد في الجهر * وهو افضل ويكتفي
 باوائه * ان ادعى * وفي السرية يخاف حتماً على المذهب * كمتنفل بالليل * منفرداً فلو ام
 جهر لتبعية النفل للفرض ذيلعي * ويخاف * المنفرد * حتماً * اي وجوباً * ان قضى * الجهرية
 في وقت المخافة كان صلي العشاء بعد طلوع الشمس كذا ذكره المصنف بعد ادالوا اجبات قلت
 وهكذا اذكرة ابن الكمال في شرح المنار من بحث القضاء * علي الاصح * كما في الهداية لكن تعقبه
 غير واحد ورجحوا تخييره كمن سبق بركعة من الجمعة نقام يقضيها بخير * وادني الجهر اسما
 غيره * ادني * المخافة اسما * نفسه * ومن يقربه فلو سمع رجل او رجلان فليس يجهر
 الجهر ان يسمع الكل خلاصة * ويجزى ذلك * المذكور * في كل ما يتعلق بنطق كسمية على
 ذبحة ووجوب سجدة تلاوة وعناق وطلاق واستثناء * وغيرها فلو طلق واستثنى ولم يسمع نفسه لم
 يصح في الاصح وقيل في نحو البيع يشترط سماع المشتري * واوتركت سورة اولى العشاء * مثلاً ولو عمداً *
 قرأها وجوباً * وقيل ندباً * مع الفاتحة جهراني الاخرين * لان الجمع بين جهر ومخافة في
 ركعة شنيع ولو تكرر ما في ركوعه قرأها واعد الركوع * ولو ترك الفاتحة * في الاولين * لا *
 يقضيها في الاخرين للزوم تكرارها ولو تكرر ما قبل ركوعه قرأها واعد السورة * وفرض القراءة
 آية علي المذهب * هي لغة العلامة وعرفا طائفة من القرآن مترجمة اقلها ستة احرف ولو تقلدوا
 كالم يلد الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم الصحة وان كررها مراراً الا اذا حكم حاكم فيجوز ذكره القهستاني
 ولو قرأ آية طويلة في الركعتين فالاصح الصحة اتفاقاً لانه يزيد على قدر ثلثة قصار قاله الحلبي * و
 حفظها فرض عين * متعين على كل مكلف * وحفظ جميع القرآن فرض كفاية * ومئة عين افضل
 من النفل وتعلم الفقه افضل منهما * وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم * ويكره
 نقص شيء من الواجب * ويسن في السفر مطلقاً * اي حالة قرار وقرار كذا اطلق في الجاسع الصغير
 ورجحه في البحر ورد ما في الهداية وغيرها من التفصيل ورد في النهر وحرران ما في الهداية

هو المحرر * الفاتحة * وجوبا * وأى سورة شاء * وفى الضرورة بقدر الحال * و * يس * فى الحضر *
 لامام ومنفرد ذكره الحلبي والناس عنه غافلون * طول الفصل * من الحجرات الى آخر البروج *
 فى الفجر والظهر * منها الى آخره يكن * واوسطه فى العصر والعشاء * وباقية * تصار * فى
 المغرب * اى فى كل ركعة سورة ما ذكر ذكره الحلبي واختار فى البدائع عدم التقدير وانه يختلف
 فى الوقت والقوم والامام وفى الحجة يقرأ فى الغرض بالعرض حرقا حرقا فى التراويح بين بين وفى
 النفل لئلا له ان يسرع بعد ان يقرأ كما يفهم ويجوز بالروايات السبع لكن الاولى ان لا يقرأ بالغريبة
 عند العوام صيانة لى منهم * وقطال اولي الفجر طلى فانيتها * بقدر الثلث وقيل النصف بل باقلو
 فحش لا بأس به * فغط * وقال محمد رح اولي الكل حتى التراويح قيل وعليه الفتوى * واطالة
 الثانية على الاولى يكره * تنزيها * اجماعا ان بثلاث آيات * ان تقاربت طولاً وتقصرا ولا اعتبر
 الحروف والكلمات واعتبر الحلبي فحش الطول لاعداد الآيات واستثنى في البحر ما ورد به
 السنة واستظهر في النفل عدم الكرامة مطلقا * وان باقل لا * يكره لانه صلى الله عليه وسلم سئل
 بالمعزتين * ولا يتعين شئ من القرآن لصلوة طلى طريق الغرض * بل تعيين الفاتحة طلى وجه
 الوجوب * ويكره التعيين * كالسجدة وهل اتى لفجر كل جمعة بل يندب قراءتهما احيانا *
 والموتى لا يقرأ مطلقا * ولا الفاتحة في السرية اتفاقا وما نسب لمحمد رح ضعيف كإسطه الكمال *
 فان قرأ كره تحريما * وتصح في الاصح وفي درر البحار عن مبسوط خواصر زاده انها تغسل ويكرن فاتحة
 وهو مروي عن عدة من اصحابه فالمنع احوط * بل يستمع * اذا جهر * وينصت * اذا سرقول
 ابي هريرة رضي الله تعالى عنه كنا نقرأ خلف الامام فنزل واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا *
 وان * وصلى * فقرأ الامام آية ترغيب او ترهيب * وكل الامام لا يشتغل بغير القرآن وما ورد
 حمل على النفل منفردا كما مر * كذا الخطبة * فلا ياتي بما يفوت الاستماع ولو كتابه او رد سلام *
 وزن صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم الا اذا قرأ * آية * صلوا عليه فيصلي المستمع
 سرا * في نفسه وينصت بلسانه عملا بامر صلوا وانصتوا * والبعيد * عن الخطيب * والقريب
 سيمان * في اعتراض الانصات **فروع** يجب الاستماع للقراءة مطلقا لان العبء العام
 اللفظ لا بأس ان يقرأ سورة ويعيد ما في الثانية وان يقرأ في الاولى من محل ونبي الثانية من آخر
 ولو من سورة ان بينهما آيتان ذكر ويكره الفصل بسورة تصيره وان يقرأ منكوسا الا اذا ختم فبقر من

المذكورة في القصة قرأ في الأولى الكافرون وفي الثانية ألم تر أوتيتهم ذكركم وقيل يقطع ويبدأ ولا
يكرر في النفل شيء من ذلك وثلاث تبلغ قد راقص سورة افضل من آية طويلة وفي سورة وبعض
سورة العبرة للاكثر وبسطناه في الخرائن *

* باب الامامة *

هي صغر وكبر فالكبر استحقاق تصرف عام علي الانام وتحقيقه في علم الكلام
ونصبه اهم الواجبات فلذا قد موه على دفن صاحب المعجزات ويشترط كونه مسلما حرا
ذكرا عاقلا بالغ قادرا قرشيا لا ما شيعيا علويا معصوما ويكره تقليد الفاسق ويعزل به الا لفتنة
ويحب ان يدعي له بالصلاح وتصح سلطنة متغلب للضرورة وكذا صبي وينبغي ان يغوض
امور التقليد علي زال تابع له والسلطان في الرسم هو الولد وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة
اذنه بقضاء وجمعة كافي الاشياء عن البرازية وفيها لوبلغ السلطان والوالي يحتاج الى تقليد جديد
والصغر ربط صلوة الموم بالامام بشروط عشرة نية الموت والقتل واتحاد مكانهما وصلواتهما
وصحة صلوة امامه وعدم محاذاة امرأه وعدم تقدمه عليه بعقبه وعلمه بانتقالاته ويحاله من
اقامة وسفر ومشاركته في الاركان وكونه مثله او دونه فيها وفي الشرائط كما بسطه في البحر قبل
وتبوتها باربعوامع الراكعين ومن حكمتها نظام اللغة وتعلم الجاهل من العالم * هي افضل
من الاذان * عندنا خلافا للشافعي رح قاله العيني وقول عمر رض لولا الخلافة لاذنت اى مع
الامامة اذ الجمع افضل وقال بعضهم اخاف ان تركت الغائبة ان يعاتبني الشافعي رح او قراءتها
يعاتبني ابو حنيفة رح فاخترت الامامة * والجماعة سنة مؤكدة للرجال * قال الزاهد
اراد بالتاكيد الوجوب الا في جمعة وعيد فشرط وفي التراويح سنة كفاية وفي وتر رمضان
مستحبة على قول وفي وتر غيره وتطوع على سبيل التعاضد مكرهة وسنحقة ويكره تكرار الجماعة
باذان واقامة في مسجد محلة لا في مسجد طريق او مسجد لا امام له ولا مؤذن * واقلها اثنان *
واحد مع الامام ولو مبرزا او ملكا او جنبا في مسجد او غيره وتصح امامة اثنين اشياء * وقبل
واجبة وعليه العامة * اى عامة مشائخنا ربه جزم في التحفة وغيرها قال في البحر وهما والراجح
عند اهل المذهب * فتشأن ان يجب * ثمرة تظهر في الانم بتركها مرة * على الرجال العقلاء
البالغين الاحرار القادرين على الصلوة بالجماعة من غير حرج * ولو فاتته ندب طلبه في مسجد

آخر الا المسجد الحرام ونحوه * فلا تجب على مريض ومقعّد وزمن ومقطوع يد ورجل من خلاف * اورجل فقط ذكره الحدادي * ومفلوج وشيخ كبير عاجز واعى * وان رجل قائدا * ولا على من حال بينه وبينها مطر وطين وبرد شد يد وظلمة كفل لك * وريح ليل لانه ارا وخوف على ماله او من غريم او ظالم او من افعة احد الاخمين وارادة سفر وقيامه بمريض وحضور طعام تتوته نفسه ذكره الحدادي وكذا اشتغاله بالفقه لا بغيره كذا اجزم به الباقي تبعا للبهنسي اي الا اذا واظب تكاسلا فلا يعذر ويعزروا لو باخذ المال يعني بحبسه عنه مدة ولا تقبل شهادته الا بتاويل بدعة الامام او عدم مراعاته * والاحق بالامامة * تقلد يماثل نصبا مجمع الانهر * الا علم باحكام الصلوة * فقط صحة وفسادا بشرط اجتنابه للفواحش الظاهرة وحفظه تد رفرض وقيل واجب وقيل سنة * ثم الاحسن تلاوة * وتجويد القراءة * ثم الاورع * اي الاكثر اتقاء للشبهات والتعقوت اتقاء المحرمات * ثم الامن * اي الاقدم اسلاما فيقدم شاب على شيخ اسلم وقالوا يقدم الاقدم ورعا وفي النهر عن الراد وعليه يقاس سائر الخصال فيقال يقدم اقدمهم علما ونحوه وحينئذ نقلا يحتاج للقرعة * ثم الاحسن خلقا * بالضم الفة بالناس * ثم الاحسن وجهها * اكثرهم تهجد ازا في الراد ثم اصحهم اي امحهم وجهاتهم اكثرهم حسنا * ثم الاشرف نسباً * زاد في البرهان ثم الاحسن صوتا وفي الاشباه قبيل ثمن المثل ثم الاحسن زوجة ثم الاكثر مالا ثم الاكثر جاهاً * ثم الانظف ثوباً * ثم الاكبر رأسا والاسغر عضوا ثم المقيم على المسافر ثم الحر الاصلي على العتيق ثم المتيمم عن حدث على متيمم عن جنابة فائقة لا يقدم احد في التزام الا بمرجح ومنه السبق الي الدرس والافتاء والدعوى فان استورا في المجمع اقرع بينهم انتهت كلام الاشياء وفي الفصل الثاني والثلاثين من حظر التاثر خاتمة وفي طلبة العلم يقدم السابق فان اختلفوا وانه بينة فيها والا اقرع كمجمعتهم معا كما في الحرقي والغرقي اذا لم يعرف الازل يجعل كنهم مائة معا انتهت وفي محاسن القراء لابن وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ معلوم جازان يقدم من شاء * ثم شائنا على تقلد يما السابق واول من سنه ابن كثير * فان استورا يقرع * بين المستويين والخييار الي القوم * فلوا اختلفوا اعتبر اكثرهم ولو قد موا غير الاولى اسوا بلائهم * و * اعلم اي صاحب البيت * ومثله امام المسجد الراتب * اولى بالامامة من غيره * مطلقا * ان يكون معه سلطان ارقاض فيقدم عليه * لعموم ولا يتهم اصرح الحدادي بتقديم الراتب راتب * راتب

والمعتصم والمستأجر احق من المالك * لما مر * ولوام قوما وهم له كارهون ان * الكراهة *
 لفساد فيه اولانهم احق بالامامة منه كره * له ذلك تحريما لحديث ابي داود لا يقبل الله صلوة
 من تقلد قوما وهم له كارهون * وان موافق لا * والكراهة عليهم * ويكره * تنزيها * امامة
 عبد * ولو معتقنا تهستا نبي عن الخلاصة والعلامة ما قد مناه من تقلد يمين الحو الاصلي اذا الكراهة تنزيها
 قنية * واعرابي * ومثله تركان واكراد وعامي * وفاسق واعبي * ونحوه الاعمش نهر * الا ان
 يكون * اى غير الفاسق * اعلم القوم * فهو اولى * ومبتدع * اى صاحب بدعة وهي اعتقاد
 خلاف المعروف عن الرسول صلى الله عليه وسلم لا بعائنة بل بنوع شبهة وكل من كان من قبلتنا *
 لا يكفر بها * حتى الخوارج الذين يستحلون دماءنا واموالنا وسب اصحاب الرسول صلى الله عليه
 وسلم وينكرون صفاته تعالى وجوازه وبيته لكونه عن تاويل وشبهة بل ليل قبول شهادة تهمه الا
 الخطابية ومنام كفرهم * وان اكثر بعض ما علم من الدين * ضرورة * كفر بها * كقوله ان الله
 تعالى جسم كالاجسام وانكاره صحبة الصديق رضى الله عنه * فلا يصح الاقتداء به اصلا * فلم يحفظ *
 وولد الرثا * هذا ان وجد غيرهم والافلا كراهة بحريثا وفي النهر عن المحيط صلى خلف فاسق
 او مبتدع ثل فضل الجماعة واكل اكره خلف امرود وسفيه ومفلوج وابصر شاع برصه وشارب خمر
 وآكل ربوا ونمام ومرائى ومتصنع ومن ام باجرة تهستا نى زادا بن ملك ومخالف كشاعي لكن
 في وترا البحران تيقن المراعاة لم يكره اوعى مهالم يصح وان شك كره * و * يكره تحريما * تطويل
 الصلوة * على القوم زائد اعلى قد رالسنة في قراءة واذكار رضى القوم والا لاطلاق الامر بالتخفيف
 نهر وفي الشربلانية ظاهر حديث معاذ انه لا يزيد على صلوة اضعفهم مطلقا ولذا قال الكمال الا
 لضرورة وصح انه عليه السلام قرأ بالمعوذتين في الفجر حين سمع بكاء صبي * و * يكره تحريما *
 جماعة النساء * ولو في التراويح * في غير صلوة جنازة * لانها لم تشرع مكررة فلواتغردن تغوتهن
 بفراغ احد ثهن ولو امت فيها رجالا لا تعاد لسقوط الغرض بصلواتها الا اذا استخلفها الامام وخلفه
 رجال ونساء فتفسد صلوة الكل * فان فعلن تقف الامام وسطهن * فلو تقلدت اثمت الا الخنثى
 فيتقلد مهن * كالعراة * فيتوسطهم الامام وتكره جماعة تحريما فتح * ويكره حضورهن الجماعة *
 ولو لجمعة وعيد ووعظ * مطلقا * ولو عجزوا الملا * على المذهب * المفتى به لفساد الزمان و
 استثنى الكمال بحث العجائز المتغانية * كما تكره امامة الرجل لهن في بيت ليس معهن رجل

غمرة ولا محرم منه * كاخته * اوروجته اوامته اما اذا كان معهم واحد ممن ذكر او امهين في
 المسجد لا * يكره بحر * ويقف الواحد * ولو صبيا اما الواحد فتتأخر * محاذيا * اى مساويا *
 ليمين امامه * على المذهب ولا عبوة بالرأس بل بالقدم فلو صغيرا فالاصح ما لم يتقدم اكثر قدم الموتى
 لا تغسل * فلو وقف عن يساره كره * اتفاقا * كونا * يكره * خلفه على الاصح * لمخالفة السنة *
 والزائد يقف خلفه * فلو توسط اثنين كره تنزيها وتحريما لو اكثر ولو قام واحد بجانب الامام
 وخلفه صف كره اجماعا * ويصف * اى يصفهم الامام بان يا مرمره بذكر لك قال الشمني
 وينبغي ان يا مرمره بان يتراصروا ويسوا الخل ويسوا مناكبهم ويقف وسطا وخير صفوف
 الرجال اولها في غير جنازة نمر وثمر ولو صلى على رفرف المسجد ان وجد في صحته مكانا كره
 كقيامه في صف خلف صف فيه فرجة قلت وبالكراهة ايضا صرح الشافعية وقال السيوطي في بسط
 الكف في اتمام الصف وهذا الفعل مفوت لفضيلة الجماعة الذى هو التضعيف لاصل بركة الجماعة
 فتضعيفها غير بركتها وبركتها هي عود بركة الكامل منهم على الناقص انتهى ولو وجد فرجة في
 الاول لا الثاني له خرق الثاني لتقصيرهم وفي الحد يث من سد فرجة غفر له وصح خياركم انيكنم
 مناكب في الصلوة وبهذا يعلم جهل من يستمسك عند دخول داخل بجانبه في الصف ويظن انه
 ربا كما بسط في البحر لكن نقل المصنف وغيره عن القنية وغيرهما ما يخالفه ثم نقل تصحيح عدم الفساد
 في مسألة من جذب من الصف فتأخر فهل ثمة فرق فليحرز * الرجال * ظاهرة يعم العبيد *
 ثم الصبيان * ظاهرة تعدوهم فلو واحد دخل في الصف * ثم الخنثى ثم النساء * قالوا الصغوف
 الممكنة اثنا عشر لكن لا يلزم صحة كلها لمعاملة الخنثى بالاضر * واذا احاذته * ولو بعضوا حل
 وخصه الزيلعي بالساق والكعب * امرأة * ولوامة * مشتهاة * حالا كبنت تسع مطلقا وان
 وسبع لو ضخمة او ماضيا كحوز * ولا حائل بينهما * اقله قد رذراع في غلظ اصبع او فرجة تسع
 رجلا * في صلوة * وان لم تتحد كنيتها ظهرا بمصلي عصر على الصحيح سراج فانه يصح بفلا على
 المذهب بحرو سميجي * مطلقة * خرج الجنازة * مشتركة * فحاذاة المصلية لمصل ليس في
 صلواتها مكره لا مفسد فتح * تحريم * وان سبقت ببعضها * واداء * ولو حكما بملاحقين بعد
 فراغ الامام بخلاف المسبوقين والمحاذاة في الطريق * والحدت الجهة * فلوا ختلفت كما في جوف
 الكعبة وليلة مظلمة فلا فساد * فسدت صلواته * لو مكلفا لا لا * ان * نوى الامام وقت

شروطه لا بد * * * امامتها * * * وان لم تكن حاضرة على الظاهر ولو نوى امرأة معينة او النساء الاصله
 عملت نيته * * * والا * * * ينوها * * * فسدت صلواتها * * * قالوا اشار اليها بالتأخير فلم تعأخر لتركها فرض
 المقام فتح وشروطا كونها عاقلة وكونها في مكان واحد في ركن كامل فالشروط عشرة * * * ومما اذا
 الامر والصحيح * * * المشتبه * * * لا يفسد ما على المذهب * * * تضعيف لما في جامع المحبوبي ودرر البحار
 من الفساد لانه في المرأة غير معلول بالشهوة بل يترك فرض القيام كالحققة ابن الهمام * *
 ولا يصح اقتل ارجل بامرأة * * * وخنثى * * * وصبي مطلقا * * * ولو في جنازة وقيل على الاصح * * * وكذا
 لا يصح الاقتل اء بمجنون مطبق او منقطع في غير حالة افاقته او سكران * * * او معتوه ذكره الحلبي * * * ولا
 طاهر بمعذرة * * * هذا * * * ان قارن الوضوء الحدث او طرا عليه * * * بعد * * * وصح لو توضأ على الانقطاع
 وصلي كذلك * * * كقتل اء بمقتصد امن خروج الدم وكقتل اء امرأة بمثلها او صبي بمثله ومعذرة بمثله
 وذى عذرين بنى على عذرا لا عكسه كذا في انقلا بنى على سلس لان مع الامام حدث ونجاسة وما في
 المجتبى الاقتل اء بالمماثل صحيح الاثثة الخنثى المشكل والضالة والمستحاضة اى لاحتمال الحيض
 فلوا تنفل صح * * * و * * * لا * * * حافظ آية من القرآن بغير حافظها * * * وهو الامي والامي باخرس لقدره
 الامي على التحريم فصحه عكسه * * * و * * * لا * * * مستور عورة بعار * * * فلوام العارى عريانا ولا يسين
 فصلوة الامام ومما ثله جائزة اتفاقا وكن اذ جرح بمثله وبصحيح * * * و * * * لا * * * قاد رطبي ركوع
 وسجود بعاجز عنهما * * * لبناء القوى على الضعيف * * * و * * * لا * * * مفترض بمتنفل وبمفترض فرضا
 آخر * * * لان اتحاد الصلوتين شرط عندنا وصح ان معاذ رض كان يصلي مع النبي صلى الله عليه
 وسلم نفلا وبقومه فرضا * * * و * * * لا * * * ناذر * * * بمتنفل ولا بمفترض ولا بناذر * * * لان كلا منهما
 كمفترض فرضا آخر * * * الا اذا نذر احد هما عين من ذر والاخر * * * للاتحاد * * * و * * * لا * * * ناذر بحالف * *
 لان المنذور اقوى فصحه عكسه وبحالف وبمتنفل ومصليا ركعتي طواف كذا ذرين ولو اشتركا في
 نافلة فانفسدا صح الاقتل اء الا ان انفدا منفردين ولو صليا الظهر ونوى كل امامة الاخر
 صحت لان نويا بالاقتل اء والفرق لا يخفى * * * و * * * لا * * * لاحق * * * و * * * لا * * * مسبوق بمثلها * * * لما تقرر ان
 الاقتل اء في موضع الانفراد مغسل كعكسه * * * و * * * لا * * * مسافر بمقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر * *
 كالمظهر سواء احرم المقيم بعد الوقت اذ فيه فخرج فاقتل على المسافر * * * بل * * * ان احرم * * * في الوقت * *
 فخرج صح * * * واتم * * * تبعا لامامه اما بعد الوقت فلا يتغير فرضه فيكون اقتل اء بمتنفل في حق

تعد أو قراءه باقتداء في شفع أول أو ثان * ولا * نازل برآكب * ولا راكب برآكب دابة
أخرى فلو معه صح * ولا * غير الرفع به * أي بالرفع * على الأصح * كافي البحر من المجتهد
وحرر الحلبي وابن الشحنة أنه بعد بدل جهده دائما حتما كالامي فلا يؤم الأمثلة ولا تصح
صلوته إن أمكنه الاقتداء بمن يحسنه أو ترك جهده أو وجد قد رالفرض مما لا لرفع فيه هذا
هو الصحيح المختار في حكم الالغ وكل آمن لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف أو لا يقدر
على إخراج الفاء إلا بتكرار * ولا * أعلم أنه * إذا فسد الاقتداء * بأق وجه كان * لا يصح
شروعه في صلاة نفسه * لأنه قصد المشاركة وهي غير صلاة الانفراد * على * الصحيح ميسر وأدعى
في البحر أنه * المذكور * قال المصنف رح لكن كلام الخلاصة يفيد أن هذا قول محمد رح
خاصة قلت وقد ادعى فيما مر بعد تصحيح السراج بخلافه أن المذكور انقلابها انقلابا مل
وحينئذ فالاشبه ما في الزيلعي أنه متى فسد لفقد شرط كطاهر بعد ور لم تنعقد أصلا وإن
لاختلاف الصلوتين فتنعقد تغلا غير مضرون وثمرته الانتقاض بالحقبة * ويمنع من الاقتداء *
صف من النساء بلا حائل قدر ذراع أو ارتفاعهن قدر قامة الرجل مفتاح السعادة از * طريق
تمر فيه عجلة * آلة يجرها الثور * أو نهر تجري فيه السفن * ولو زورقا ولو في المسجد * أو خلا *
أي نضاء * في الصحراء * أو في مسجد كبير جد أو مسجد القدس * يسع صفين * فأكثر إلا إذا اتصلت
الصفوف فيصح مطلقا كان قام في الطريق ثلثة وكل اثنان عند الثاني لا واحد تغافا لأنه كراهة
صلوته صار وجوده كعدمه في حق من خلفه * والحائل لا يمنع * الاقتداء * أن لم يشبهه حائل
أما * بسماع * أو رؤية ولو من باب مشبك يمنع الوصول في الأصح * ولم يختلف المكان *
حقيقة كمسجد وبيت في الأصح قنية ولا حكا عند اتصال صفوف ولو اقتتل على من سطح دار
المتصلة بالمسجد لم يجز لاختلاف المكان درو ويجوز غيرهما وإقره المصنف لكن تعقبه في الشرع بلا نية
ونقل عن البرهان وغيره أن الصحيح اعتبار الاشتباه فقط قلت وفي الأشياء وزواجر الجواهر ومفتاح
السعادة ومجمع الفتاوى والنصاب والخانية أنه الأصح وفي النهر عن الزاد أنه اختيار جماعة
من المتأخرين * وصح اقتداء متروك * لا ماء معه * يستقيم * وأومع توضي بسور حمار مجتنب *
وغاسل بياض * ولو طين جبيرة * وقائم بقاعد * يركع ويسجد لأنه عليه السلام صلى آخر صلوته
تأعد أو هم قيام وأبو بكر رضي الله عنه يبلغهم تكبيره وبه علم جواز رفع المؤذنين أصواتهم

في جمعة وغيره يعني اصل الرقع اماماتعارفوه في زماننا فلا يبعد انه مغسل اذا الصياح ملحق بالكلام
فتح * وقائم باحد ب * وان بلغ حد به الركوع على المعتمد وكل اباخرج وغيره اولى * وموم
بمثله * الا ان يومي الامام مضطجعا والموتم قاعدا او قائما هو المختار * ومتنغل بمفترض في غير
الغراويح في الصحيح * خائفة وكأنه لانها سنة على هيئة مخصوصة فيه اعني وصفها الخاص للخروج
عن العهد فروع صح اقتل اء متنغل بمتنغل ومن يرى التوتر واجبا بمن يراه سنة ومن
اقتل في العصر وهو مقيم بعد الغروب بمن احرم قبله للاتحاد * واذا ظهر حدث امامه * وكذا
كل مغسل في رأى مقتل * بطلت فيلزم اعادتها * لتضمنها صلوة الموتى صحة وفسادا * كما يلزم
الامام اخبار القوم اذا امهم وهو محدث او جنب * او فاق شرط اركان وهل عليهم اعادة ان عد
لاهم والاند بت وقيل لالفقه باعترافه ولو زعم انه كاف لم يقبل منه لان الصلوة دليل الاسلام واجبر
عليه * بالقتل الممكن * بلسانه * او بكتاب او رسول على الاصح * لومعنيين والا لا يلزمه بحر
عن المعراج وصح في مجمع الفتاوى عد منه مطلقا لكونه عن خطأ معفو عنه لكن الشروح
مرجحة على الفتاوى * واذا اقتل على امي وقارئ بامي * تغسل صلوة الكل المقردة على القراءة
بالاقتل اء بالقارئ سواء علم به ولا نواه او لا على المنصب * او استخلف الامام اميا في الآخرين *
ولو في التشهد اء بعد فتصح لخروجه بصنعه * تغسل صلواتهم * لان كل ركعة صلوة فلا تخلو عن القراءة
ولو تقيرا * وصحت لو صلى كل من الامي والقارئ وحده * في الصحيح * بخلاف حضور الامي
بعد افتتاح القارئ اذا لم يقتل به وصلى منفرد فانها تغسل في الاصح * لما مر * واهل ان *
المنرك من صلاها كاملة مع الامام واللاحق من فاتته * الركعات * كلها وبعضها * لكن بعد
اقتل اء بعد ركعة وزحمة وسبق حدث وصلوة خوف ومقيم ايتهم بمسافر وكل ابلا عذر بان سبق
امامه في ركوع وسجود انه يقضي ركعة وحكمه كموتهم فلا يأت بقراءة ولا سهوا ولا يتغير فرضه بنية
اقامة ويبدل أبقضاء ما فاتته عكس المسبوق ثم يتابع امامه ان امكنه ادراكه والا تابعه ثم صلى ما نام
فيه بلا قراءة ثم ما سبق به بها ان كان مسبوقا ايضا ولو عكس صح وان لم يترك الترتيب * والمسبوق
من سبقه الامام بها او ببعضها وهو منفرد * حتى يشئ ويتعوذ ويقرأ وان قرأ مع الامام لعدم الاعتداد
بها لكرامتها مفتاح السعادة * فيما يغضيه * اى بعد متابعتها لامامه فلو قبلها لظاهر الفساد
ويقضي اول صلواته في حق قراءة وآخرها في حق تشهد فمدرك ركعة من غير فجر يأتى

بركعتين بغائبة وسورة وتشهد بينهما وبرابعة الرباعى بغائبة فقط ولا يقبل قبلها * الا
فى اربع * فكمقتل احدها * لا يجوز الا قتله به * وان صح استخلافه فى حل ذاته لاحالة
القضاء فلا استثناء اصلا كما زعم فى الاشياء نعم لو نسي احد المسبوقين نقض ملاحظ الاخر بلا اقتداء
صح * و * ثانیها * یأتى بتكبيرات التشريق اجماعا * و * ثالثها * لو كبر بنوى استيناف صلوته
وقطعها يصير مستأنفا وقاطعا * للاولى بخلاف المنفرد كما صحیح * و * رابعها * لو قام الى قضاء
ما سبق به وعلى الامام سجدة تاسهو * ولو قبل اقتل الله * فعليه ان يعود * وينبغي ان يصبر حتى
يفهم انه لا سهو على الامام ولو قام قبل السلام هل يعتد بادلته ان قبل تعود الامام قبل التشهد لا وان
بعد نعم وكراهة تحريما الا لعذر كخوف حدث وخروج وقت فجر وجمعة وعيد ومعذور تمام مد
مسح و مرور ما وبين يديه فان فرغ قبل سلام امامه ثم تابعه فيه صحت * ولو لم يعد كان عليه ان
يسجد * للسهو * فى آخر صلوته * استحسانا قيل بالسهولان الامام لو تكبر سجدة صلبية او تلاوة
فرضت المتابعة وهذا كله قبل تقييد ما قام اليه بسجدة اما بعده فتغسل فى صلبية مطلقة وكل
فى تلاوة وسهوان تابع والا لا ولو سلم ساهيا ان يعد امامه لزومه السهو والا لا ولو قام الامام خامسة
فتابعه ان يعد القعود تغسل والا لا حتى تقبل الخامسة بسجدة ولو ظن الامام السهو فسجد له فدابعه
فبان ان لا سهو فالاشبه الفساد لا قتله فى موضع الانفراد والله اعلم *

* باب الاستخلاف *

اعلم ان لجواز البناء ثلاثة عشر شرطا كون الحدث سائرا ومن بدنه غير موجب لغسل ولا نادر وجود
ولم يؤدركنا مع حدث او مشى ولم يفعل منافيا او فعلا له منه بد ولم يتراخ بلا عذر كزحمة ولم يظهر
حل له السابق كمضي مدة مسحه ولم يتنكر فائتة وهو ذو ترتيب ولم يتم الموتى في غير مكانه
لم يستخلف الامام غير صالح لها * سبق الامام حدث * ساهى لا اختيار للمعد فيه ولا في سببه
كسفر جلة من شجرة وكحلته من نحو عطاس على الصحيح * غير مانع للبناء * كما قد سناه * ولو بعد
التشهد * لياتى بالسلام * استخلف * اى جاز له ذلك ولو في جنازة باشارة ارجح لحراب ولو
لمسوق ويشير باصبع لبقاء ركعة وباصبعين لركعتين ويضع يده على ركبته لترك ركوع وعلى
جهته لسجود وعلى فمه لقراءة وعلى جبهته ولسانه لسجود تلاوة او صلاوة لسهو * ما لم يجاوز الزمان
لوفى الصحراء * ما لم يتقدم فحل السترة او موضع السجود على المعتمد كالمنفرد * وما لم يتخرج

من المسجد * والجباة اوالك ارك * لو كان يصلى فيه * لانه على امامته ما لم يجاوز من الحد و
لم يتقدم احد ولو بنفسه مقامه ناويا الامامة وان لم يجاوزه حتى لو تكبر فائتة او تكلم لم تفسد
صلوة القوم لانه صار مقتديا ولو كان الماء في المسجد لم يحتج للاستخلاف * واستينافه افضل *
تحرزا عن الخلاف * ويتعين * الاستيناف ما لم يكن تشهد * لجنون او حدث عمدا * وخروجه
من مسجد بظن حدث * او احتلام * بنوم او تفكر او نظر او مس بشهوة * او اغماؤا وقهقهة *
لندرتها * وكذا * يجوز له * ان يستخلف اذا حصر عن قراءة قدر المقروض * لحدث اي
بكر الصديق رضي الله عنه فانه لما احس بالنبي صلى الله عليه وسلم حصر عن القراءة فتأخر فتقدم
النبي صلى الله عليه وسلم واتم الصلاة فلم يكن جائزا لما فعله بدائع وقال لا تفسد وبكس
الخلاف لو حصر ببول او غائط ولو عجز عن ركوع وسجود هل يستخلف كالقراءة لم اراه * لحجل *
اي لاجل خجل او خوف اعتراء * لا * يستخلف اجماعا * لو نسي القراءة اصلا * لانه صار
اميا * او اصابه * عطف على المنفي * بول كثير * اي نجس مانع من غير سبق حدثه فلم
منه فقط بنى * او كشف عورته في الاستنجاء * او المرأة ذراعها للوضوء * اذا لم يضطر له *
فلو اضطر لم تفسد * اذ قرأ في حالة الذهاب او الرجوع * لادائه ركنا مع حدث او مشي بخلاف
تسبح في الاصح * او طلب الماء بالاشارة او شراء بالمعاطة * للمنافي او جاوز ماء الى آخر الا قد رصفين
اولنسيان او زحمة او كونه بثر الان الاستقاء يمنع البناء على المختار * او مكث قد راداء ركن * وان
لم ينو الاداء * بعد سبق الحدث * الالعد ركوم ورفاف * واذا اساغ له البناء توفيا * نوراً بكل
سنة * وبنى على ما مضى * بلا كراهة * ويتم صلوته ثم * وهو اولى قليلا للمشي * او يعود الى
مكانه * لينحل مكانها * كمنفرد * فانه مخبر وهذا * ان فرغ خليفته والاعاد الى مكانه * حتمالو
بينهما ما يمنع الاقتداء * والمقتدى اذا سبقه الحدث * اعلم انه * ان تعمد عملاينا فيها بعد
جلوسه قد رالتشهد * ولو بعد سبق حدثه * تمت * لتبام فرائضها نعم تعاد لترك واجب السلام *
ولو * وجد المنافي * بلا صناعه * قبل القعود بطلت اتفاقا ولو * بعد * بطلت * في المسائل الاثنى
عشرية عند وقالوا صحت ورجحه الكمال وفي الشرنبلالية والظاهر قولهما بالاصحة في الاثنى عشرية
وهي ما ذكره بقوله * كما تبطل * لو فرع بالغاء كما في الدرر لكان اولى * بقدر المتوهم على الماء *
واما مسألة رؤية المتوضى الموثم بمتيهم الماء فغيرها خلاف زفر رح فقط وتنقلب نفلا * ومضى مة

مسح ان وجلي ماء * ولم يحف تلف رجله من برد والافمضى * على الاصح * كما مر في بابه *
 وتعلم امي آية * اى تذكرة او حفظه بلا صنع * ولو كان * الامي * مقتديا بقارى على ما عليه
 الاكثر * لكن في الظهيرية صح الصحة قال الفقيه وبه تأخذ * ووجود العارى ساترا * تصح
 الصلوة به ومثله او صلى بنجاسة فوجد ما يزيلها او اعتقت الامة ولم تتقنع فوراً * ونزع الماسح خفيه *
 الواحد * بعمل يسير * فلو بكثير تم اتفاقا * وقدرة موم على الاركان وقد كر فائنة عليه او على
 امامه وهو صاحب ترتيب * والوقت متسع * وتقديم القارى امياً مطلقاً وقيل لافساد لو كان *
 استحلانه * بعد التشهد بالاجماع وهو الاصح * كما في الكافي لانه عمل كثير * وطلوع الشمس
 في الفجر * وزوالها في العيد ودخول وقت من الثلاثة على مصلى القضاء * ودخول وقت
 العصر * بان بقي في فعلته الى ان صار الظل مثليه * في الجمعة * بخلاف الظهر فانها لا تبطل *
 وزوال عن المعذور * بان لم يعد في الوقت الثاني وكذا خروج رفته * وسقوط جبهته عن برء *
 اعلم انه * لا تنقلب الصلوة في هذه المواضع * العشرين * نقلاً اذا بطلت الا * في ثلث * بما اذا تذكر
 فائنة او طلعت الشمس اخرج وقت الظهر في الجمعة * كاني الجوهرة زاد في الحاوي والموسى اذ قد
 على الاركان ويزاد مسئلة الموتهم بمنهم كما قد منا والظاهر ان زوالها في العيد ودخول الاوقات
 المكروهة في القضاء كل ذلك ولم اره * ولو استخلف الامام مسبوقاً * او لاحقاً ومقيماً وهو مسافر * صح *
 والمذكر اوله ولو جهل الكمية تعد في كل ركعة احتياطاً ولو مسبوقاً بركعتين فرضت الفعلة من
 ولو اشار له انه لم يقرأ في الاوليين فرضت القراءة في الرابع * فلواتم * المسبوق * صلوة الامام *
 قد م من ركع للسلام * فلواتى بما يناسبها * كضحك * تفسد صلوته دون القيام المذكر من *
 لتام اركانها * وكذا تفسد صلوة من حاله كحاله * للمنافى خلالها * وكذا * تفسد * صلوة
 الامام * الاول * احد ث ان لم يغزغ فان فرغ * بان توضأ ولم يغتسل * لا * تفسد في الاصح
 لما مر انه كحوتهم * وتفسد صلوة مسبوق * عند الامام * بغيره امامه وحلته العمل في *
 بعد * تعودة قد راكن شهيد * الا اذا قيل ركعتيه بعجل لتاكل انفراد * واوتكلم * اماله *
 خرج من مسجد * لا * تفسد اتفاقا لانها منهيان لا مفسدان وان ايلزم المذكرين السلام ويغفرون
 في القهقهة بلا سلام * بخلاف المذكر * فانه كلام امام اتفاقا * ولو لاحقاً في فساد صلوته نص *
 صح في السراج الفساد في الظهيرية عدمه وظاهر البحر والنهر تأييد الاول * ولو حدث الامام *

لا خصوصية له في هذا المقام * في ركوعه أو سجوده توضع يديا * في البناء على سبيل
 الغرض * ما لم يرفع رأسه منهما يريد الأداء أو إذا رفع رأسه * يريد الأداء * ركن فلا *
 يبنى بل تغسل ولولم يرد الأداء فورا يبان كافي الكافي وفي المجتبي ويتأخر محل رد بالولا يرفع مستويا
 فتغسل * ولو تكبر * المصلي * في ركوعه أو سجوده * أنه ترك * سجدة * صلبية أو تلاوية
 فانحط من ركوعه بلا رفع أو رفع من سجوده * فسجد * عقب التذكر * أعادها * أي الركوع
 والسجود * قد با * لسقوطه بالنسيان وسجد للسجود ولو أخرها لأخر صلوته تضامها فقط * ولو لم
 واحد * فقط * فحدث الامام * أي وخرج من المسجد والافهوطى امامته كأمير * تعيين
 المأموم للإمامة لو صلح لها * أي لإمامة الامام * بلانية * لعدم المزاحم * والا * يصلح كصبي *
 فصل صلاة المقتدى * اتفاقا * دون الامام على الأصح * لبقاء الامام اماما والموت بلا امام *
 هذا إذا لم يكن * يستخلفه فان استخلفه فصلوة الامام والمستخلف * كليهما * باطل * اتفاقا *
 ولو لم * رجل * رجلا واحدا وخرجا من المسجد تمت صلاة الامام وبنى على صلوته فسدت صلاة
 المقتدى * لما مر * اخذ رعا فيمكث الى انقطاعه ثم يتوضأ ويبنى * لما مر والله اعلم *
 * باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها *

عقب العارض الاضطراب بالاختيارى * يفعلها التكلم * هو انطلق بحرفين او حرف مفهم
 (كع) (واق) امرأوا استعطف كلبا او هرة او ساق حمارا لا تغسل لانه صوت لا هجاء له * عمل *
 وسهوه قبل قعوده قل والتشهد سيان * وسواء كان ناسيا او نائما ارجاه لا او مخطيا او مكرها هو المختار
 وحديث رفع الخطاء محمول على رفع الاثر وحديث ذى اليدين منسوخ بحديث مسلم ان
 صلواتنا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس * الا السلام * ساهيا * للتحليل أي * للخروج من
 الصلوة قبل ان تمامها على ظن اكملها * فلا تغسل * بخلاف السلام على انسان * التحية او على ظن
 انها تروية مثلا او سلم قائما في غير جنازة * فانه يفسد * مطلقا وان لم يقل عليكم * ولو ساهيا *
 فسلام التحية مفسد مطلقا و سلام التحليل ان عمل * ورد السلام * واوسها * بلسانه * لا يبيده
 بل يكره على المعتمد نعم لو صافح بنية السلام قالوا تغسل لانه عمل كثير وفي النهر عن صدر الدين
 الغزالي فقال شععر سلامك مكروه على من ستمسح * ومن بعد ما ابدى يسر ويشرع * مصل
 وتال ذكر ومحدث * خطيب ومن يصغي اليهم ويسمع * مكر رفقه جالس لقضائه * ومن يحثوا

في الفقه دعههم لينفروا * مؤذن ايضا ومقيم مدرس * كذا الاجنبيات الغيبات امنع * ولعاب
 شطرنج وشبه يخلفهم * ومن مومع اصل له يتمتع * ودع كافرا ايضا ومكشوف عورة * ومن موني حال
 التغوط اشنع * ودع اكلا الا اذا كنت جائعا * وتعلم منه انه لمس يمنع * وقد زدت عليه المتفقه
 على استاذة كافي القنية والمغنى ومطير الحمام والحقة نقلت * كذلك استاذ مغن مطير * فهذا اختتام
 والزياة تنفع * وصرح في الضياء بوجوب الرد في بعضها وبعد في قوله سلام عليكم بحزم
 المير * والتكسح * يحرفين * بلا عذر * اما به بان نشأ من طبعه فلا * او * بلا * غرض
 صحيح * فلو لتحسين صوته او لمهتدى امامه او لاعلام انه في الصلوة فلا فساد على الصحيح * والدعاء بما
 يشبه كلامنا * خلافا لما شاعى رح * والاذين * توله امها القصر * والتاوه * قوله آه بالمد * والتأليف *
 أف ارتف * والبكاء بصوت * يحصل به حروف * لوجع او مصيبة * قيد للاربعة الالمريض لا يملك
 نفسه عن انين وتاوه لانه حينئذ كعطاس وسعال وجشاء وتثاوب وان حصل حروف للضرورة *
 لالكر الجنة والادار * فلوا عجبته قراءة الامام فجعل يبكي ويقول بلى ارنعم او ارى لا تغسل سراجية
 لد لالتة على الخشوع * و * يغسل ما * تشميت عطاس * لغيرة * بهرحمك الله ولو من اعطاس
 لنفسه لا * وبعبكسه التامين بعد التشميت * وجواب خبر * موه * بالاسترجاع على المذهب *
 لانه بقصد الجواب صار كلام الناس * وكذا * يغسل ما * كلما قصد به الجواب * كان قيل امع
 الله اله فقال لا اله الا الله او ما مالك فقال اخيل والبغال والحمير او من اين جئت فقال وبشر بعطسه
 وقصر مشيد * او الخطاب * كقوله لمن اسمه يحيى او موسى * يا يحيى خذ الكتاب بقوة * او *
 وما تلك بيمينك يا موسى مخاطبا لمن اسمه ذلك * اولن بالباب ومن دخله كان اسنا **فروع**
 سمع اسم الله فقال جل جلاله او النبي صلى الله عليه وسلم فصلى عليه او قرأ الامام فقال صدق
 الله ورسوله تغسل ان قصد جوابه ولو سمع ذكر الشيطان فلعنه تغسل وقيل لا ولو حوّل لرفع الوسوسة
 ان لامور الدنيا تغسل لالامور الآخرة ولو سقط شيء من السطح فبسل او دعا لاحد او عليه فقال آمين
 تغسل ولا تغسل في الكل عند الثاني والصحيح قولها ما عمل بقصد المتكلم حتى لو امتثل امر غيره
 فقبل له تغسل ثم تغسل ثم اودخل فرجة الصف احد فوسع له فسلت بل يكث ساعة ثم يتقدم برأيه
 قهستاني معزيا للروايدى ومروياتي تنية وقيل بقصد الجواب لانه لو لم يرد جوابه بل ابداه علامه
 بانه في الصلوة لا تغسل اتفاقا بين ملك وملتقى * وفتح على غير امامه * الا اذا اراد التلاوة

وكلمة لا أصل إلا إذا تكرر فتلا قبل تمام الغمغ * بخلاف فتحه على إمامه * فإنه لا يغسل * مطلقا *
 لغايته وأصل بكل حال إلا إذا سمعه الموتى من غير مصلى ففتح به تبطل صلوة الكل وينوي الغمغ لا
 القراء * ولو جرد على لسانه نعر * أو أرحل * أن كان يعتادها في كلامه تغسل * لأنه من
 كلامه * والالا * لأنه قرآن * وأكله وشربه مطلقا * ولو سمي ناسيا * إلا إذا كان بين أسنانه
 ما كره * دون الحصة كافي الصوم والصحيح قاله الباقي * فابتلعه * أما المضغ فمغسل كسكر
 في فيه يبتلع ذروبه * و * يغسلها * انتقاله من صلوة إلى مغايرتها * ولو من وجهه حتى لو كان
 منكروا فكبير ينوي الاقتداء أو عكسه صار مستأنفا بخلاف نية الظهر بعد ركعة الظهر إلا
 إذا تلفظ بالنية فيصير مستأنفا مطلقا * وقواء * ته من مصحف * أي ما فيه قرآن * مطلقا *
 لأنه تعلم إذا كان حافظا لما قرأه وقرأ بلا حمل وقيل لا تغسل إلا بآية واستظهره الحلبي وجوز
 الشافعي رح بلا كرامة وما بها للتشبه بأهل الكتاب أي أن قصده أن التشبه بهم لا يكره في
 كل شيء بل في المذموم وفيما يقصد به التشبه كما في البحر * و * يغسلها * كل عمل كثير * لبس
 من أعمالها ولا لأصلا حيا وفيه أقوال خمسة أصحها * ما لا يشك * بسببه * الساطر * من بعيل *
 في فاعله أنه ليس فيها * وإن شك أنه فيها لم لا يقلل لكنه يشكل بالأس والتقبيل تتأمل *
 فلا تغسل برفع يديه في تكبيرات الزوائد على المذهب * وما روى من الفساد فشاذا * و *
 يغسلها * سجدة على نجس * وإن أعاده على طاهر في الأصح بخلاف يديه وركبتيه على الظاهر *
 و * يغسلها * أداء ركن * حقيقة اتفاقا * أو تمكينه * منه بسنة وهو قد نلت تسبيحات * مع
 كشف عورة أو نجاسة * مانعة أو وقوع لزومة في صف نساء أو إمام أو إمام * عند الثاني * وهو المختار
 في الكل لأنه أحرم قاله الحلبي * وصلوته على مصلى مضرب بنجس البطانة * بخلاف غير
 مضرب ومبسوط على نجس إن لم يظهر لون أو ريح * وتحويل صدره عن القبلة * اتفاقا * بغير
 عذر * فلو طعن حديثه فاستدل بالقبلة ثم علم عدمه أن قبل خروجه من المسجد لا تغسل وبعده
 فسدت فروع مشي مستقبل القبلة هل تغسل إن تد رصف ثم وقف قد ركن ثم مشى
 ووقف كذلك وهكذا لا تغسل وإن كثر ما لم يختلف المكان وقيل لا تغسل حالة العذر ما لم يستدبر
 القبلة استحسانا ذكره القهستاني وهل يشترط في المغسل الاختيار في الجنائزية نعم وقال الحلبي
 لأن من دفع أو جل بته الدابة خطوات أو وضع عليها أو أخرج من مكان الصلوة أو مص

ثم يهاثلنا اومرة ونزل لبنا اومسها بشهرة او قبلها بدونها فسدت لالو قبله ولم يشتمها والفرق
 ان في تقبيله معنى الجماع معه حجر فرمى به طائر الم تغسل ولو انسا نأ تغسل كضرب ولو مرة لانه
 مخاصمة او تاديب او ملاعبة وهو عمل كثير ذكره الحلبي بقي من المغسلات ارتداد بقلبه
 وموت وجنون واغماء وكل موجب لوضوء وغسل وترك ركن بلا قضاء وشرط بلا عدل ومساوقة
 الموتى بركن لم يشاركه فيه امامه كان ركع ورفع رأسه قبل امامه ولم يعد معه او بعدة وسلمه مع
 الامام ومتابعة المسبوق امامه في سجود السهو بعد تأكل افرادة اما قبله فتجب متابعتة وعدم
 اعاده الجلوس الاخير بعد اداء سجدة صلبية او تلاوية تذكرها بعد الجلوس وعدم اعاده
 ركن اداء نائما وقهقهة امام المسبوق بعد الجلوس بالاخير ومنها مد الهزة في الكبير كما مر
 ومنها القراءة بالالكان ان غير المعنى والا لا في حرف مدولين ان فحش والا لا بزيادة وسها
 زلة القارح ولو في اعراب او تخفيف مشد او عكسه از بزيادة حرف فاكثرت نحو الصراط الذي بن ابراهيم
 حرف بكلمة نحو اياك نعبد او بوقف وابتداء لم تغسل وان غير المعنى به يفتى بزيادة الا تشكك
 رب العالمين واياك نعبد فبتركه تغسل ولو زاد كلمة او نقص كلمة او نقص حرفا ونسبه او بدل
 باخر نحو من ثمره اذا اثمر واستحصل تعالى جد ربنا انقرجت بدل انفجرت اذاب بدل اواب
 لم تغسل ما لم يتغير المعنى الا ما يشق تمييزه كاضاد والظاء فاكثرت لم يغسلها وكن الورك ذكوة وصحيح
 الباقاني الفساد ان غير المعنى نحو رب رب العالمين للاضافة كالو بدل كلمة بكلمة وغير المعنى نحو ان
 الفجار لغى جنات وتامه في المطولات * ولا يغسلها نظرة الى مكتوب وفيه * ولو مسننها
 وان كره * ومرور مار في الصحراء او مسجد كبير بموضع سجود * في الاصح * او * مروره * بين
 يديه * الى حائط القبلة * في * بيت * مسجد صغير * فانه كبقرة واحدة * سطلعا * و
 امراء او كلبا * او * مروره * اسفل من الدكان امام المصلى لو كان يصلي عليها *
 الدكان * بشرط محاذاه * بعض اعضاء * المار * بعض اعضائه * وكذا سطح وسرير وكل مرتفع *
 دون قامة المار وقيل دون السترة كما في غرر الاذكار * وان اثم المار حديث الجزار او يعلم المار
 ما اذا عليه من الوزر لوقف اربعين خريفا * في ذلك * المرور لو بلا حائل ولو ستارة ترفع اذا
 سجد وتعود اذا قام ولو كان نرجة مللك اخل ان يمر على رقبة من لم يسلمها الا انه اسقط حرمة
 نفسه قنية * ريغرز * تد باب ائع * الامام * وكن المنفرد * في الصحراء * ونحوها * مروره

بقدر ذراع * طولاً * وغلظ اصبع * بعد والنظر * بقربه * دون ثلاثة اذرع * طين *
حذاء * احد حاجبيه * لايمن عينه والايمن افضل * ولا يلقى الوضع ولا الخط * وقيل يلقى
فمخط طولاً وقيل كالحراب * ويدفعه * مورخصة فتركه افضل بدائع قال الباقي فلو ضرب به
فبات لا شيء عليه عند الشافعي رح خلافاً لنا على ما يفهم من كتبنا * بتسبيح * اوجه بقراءة *
اشارة * ولايزاد عليها عندنا قهستاني * لايها * فانه يكره والمرأة تصفق لا بطن على بطن
ولو صفق او سمعت لم اده وقد تركا السنة تا قارخانية * ركعت سترة الامام * لكل * ولو عدم
المرور والطريق جاز تركها * فعلها اولى * وكره * هذه نعم التنزيهية التي مرجعها خلاف الاولى
فالفرق الدليل فان نهما ظني الثبوت ولا صارف فتحريرية والافتنزيهية * سدل * تحريماً للنهي *
ثوبه * اى ارساله بلابيس معتاد وكذا القبا بكم الى وراء ذكره الحلبي كشد ومنديل يرسله من
كتفيه فلو من احد صالم يكره كحالة عن در خارج صلوة فى الاصح وفى الخلاصة اذا لم يدخل اليد
فى كم الفرجية المختار انه لا يكره وهل يرسل الكم او يمسك خلاف والاحوط الثانى قهستاني *
وكره * كفه * اى رفعه ولو لترات كمشر كمر او ذيل * وعبثه به * اى بثوبه * ويجسد *
للهي الاحاجة ولا بأس به خارج الصلوة * وصلوته في ثياب بدلة * يلبسها في بيته *
ومهنة * اى خدمة ان له غيره والا لا * واخذ درهم * ونحوه * في فيه لم يمنعه من القراءة *
فلو منعه نفس * وصلوته حرام * اى كاشفاً * راسه للتكاسل * ولا بأس به * للتدلل *
واما اللامانة بها فكفر ولو سقطت قلنسوة فاعادتها افضل الا اذا احتاجت لتكوير او عمل كثير *
وصلوته مع مدافعة الاخبثين * او احدهما * او الريح * للنهي * وعقص شعرة * للنهي
عن كفه ولو جمعه او ادخل اطرافه في اصوله قبل الصلوة اما فيها فمفسد * وقلب الحصى *
للهي * الاجودة * التام في رخص * مرة * وتركها اولى * وفرقة الا صابع *
وتشبيكها ولو منتظر الصلوة او ماشياً اليها للنهي ولا يكره خارجها لحاجة * والتخصر * وضع اليد
على الخصرة للنهي يكره خارجها تنزيهاً * والالتفات بوجهه * كله * او بعضه * للنهي وببصره
يكره تنزيهاً وبصدرة تفسد كامر * وقيل * قائله قاضي خان * تفسد بتجويله والمعتدل لا واقعاً *
كالكلب للنهي * وانتراش * الرجل * ذراعيه * للنهي * وصلوته الى وجه انسان * ككرامة
استقباله فالاستقبال لو من المصلي فالكرامة عليه والا فلي المستقبل ولو بعيد ولا حائل * ورد

السلام بيده * أو برأسه كما روي في خروج لا بأس به بحكم المصلي وأجابته برأسه كما لو طلب منه شيء
 أو رأه قد درهما وقيل أجميد فأرغمي بنعم أو لا أو قيل كمر صليتم فأشار بيده أنهم صلوا ركعتين أما لو قيل
 له تقدم فتقدم أو دخل أحد الصف فوسع له فورا فسدت ذكره الحلبي وغيره خلافا لما روي عن البحر *
 و * كره * التربع * تنزيها للترك الجلسة المستوفى * بغير عذر * ولا يكره خارجها لأنه عليه السلام
 كان جل جلوده مع أصحابه التربع وكذلك أمر رضي الله تعالى عنه * والتشاؤب * ولو خارجها ذكره
 مسكين لأنه من الشيطان والأنبياء محفوظون منه * وتغميض عينيه * للنهي عن التكامل المشعور *
 وقيام الإمام في المحراب لا سجود فيه * قد ما خارجة لأن العبرة للقدم * مطلقا * وإن لم يشبه
 حال الإمام أن علل بالتشبيه وإن بالاشتباه ولا اشتباه فلا اشتباه في نهي الكرامة * وانفراد الإمام
 على ذلك كان * للنهي وقد زال ارتفاعه بذرعه ولا بأس به بمادونه وقيل ما يقع به الامتياز وهو الوجه
 ذكره الكمال وغيره * و * كره * عكسه * في الأصح وعند آكله * عند عدم العذر * كجمعة وعيد
 فلو قاموا على الرفرف والإمام على الأرض أو في المحراب لضيق المكان لم يكره كما لو كان معه بعض القوم
 في الأصح وبه جرت العادة في جوامع المسلمين ومن العذر إرادة التعليم أو التبليغ كما بسط في البحر
 وقد سنا كرامة القيام في صف خلف صف فيه فرجة للنهي أو كذا القيام منفردا وإن لم يجد فرجة بل
 يجذب أحد من الصف ذكره ابن الكمال لكن قالوا في زماننا تركه أولى فلك قال في البحر يكره
 وحده إلا إذا لم يجد فرجة * ولبس ثوب به تماثيل * ذي روح * وإن يكون فوق رأسه أربعين يده أو
 يعلل أنه * يمينه أو يسرة أو محل سجود * تمثال * ولو في وسادة منصوبة لا مفروشة * واختلف
 فيما إذا كان * التمثال * خلقه ولا يظهر الكرامة ولا * يكره * لو كانت تحت قدميه * أو محل
 جلوسه لأنها مهانة * أو في يده * عبارة الشمني بدنه لأنها مستورة بثيابه * أو على خاتمه * بنقش
 غير مستبين قال في البحر ومغادرة كرامة المستبين لا المعتبر بكيس أو صرة أو ثوب آخر وراية المصنف *
 أو كانت صغيرة * لا تتبين تفاصيل أعضائها للناظر قائما وهي على الأرض ذكره الحلبي * أو مقطوعة
 الرأس أو الوجه * أو محصورة عضو لا تعيش بدنه * أو غير ذي روح لا * يكره * لأنها لا تعبد وخبر
 جبريل عليه السلام مخصوص بغير المهانة كما بسطه الكمال واختلف المحذون في امتناع ملائكة
 الرحمة بما على النقلين فنفاه عياض وأثبتته النووي * و * كره تنزيها * على الأي و سور السج
 باليد في الصلوة مثلنا * وأو نه فلا ما خارجها فلا يكره كعهة بقلبه أو بغيره أنا مله وعاليه يعمل

ما جاء من صلوة التسيح فرغ لا بأس بانحاذ مسحة لغيره كما بسط في البحر * لا * يكره *
 قتل حية او عقرب * ان خاف الاذن اذا الامر للاباحة لانه منفعة لنا فالاولى ترك الحية البيضاء
 لخوف الاذن * مطلقا * ولو بعمل كثير علي الاظهر لكن صحح الحلبي الفساد * و *
 لا يكره * صلوة الى ظهر قاعد * او قائم ولو * يتحد ث * الا اذا خيف الغلط بعد يده *
 و * لا الى * مصحف او سيف مطلقا او شع او سراج * او نار توقد لان المجوس انما تعبد الجمر
 لا النار الموقدة قنية * او طي بساط فيه تماثيل ان لم يسجد عليها * لما مر فروع يكره اشتغال الصاء
 والاعتجار والثلثم والتختم وكل عمل قليل بلا عذر كتعرض لقملة قبل الاذن وترك كل سنة او مستحب
 وحمل الطفل وما ورد نسخ حديث ان في الصلوة لشغلا وبياح قطعها لنحو قتل حية وندابة
 وفور قد روضياع ما قيمته درهم له او لغيره ويستحب لمدا فعة الاخبثين وللخروج من الخلاف
 ان لم يخف فوت وقت ارجماعة ويجب لا غانة ملهوف وغريق وحريق لا لنداء احد ابويه بلا
 استغاثة الا في النفل فان علم ان يصلي لا بأس ان لا يجيبه وان لم يعلم اجابه * ويكره * تحريما *
 استقبال القبلة بالفرج * ولو * في الخلا * بالمد بيت التغوط * وكل استد بارها * في الاصح *
 كاكراه * لباليغ * امساك صبي * ليبول * فحرمها * كاكراه * من رجله في نوم او غيره اليها * امي
 عمل الا انه اساءه ادب قاله ملا باكير * او الى مصحف او شيء من الكتب الشرعية الا ان تكون
 على موضع مرتفع عن المحاذاة * فلا يكره قاله الكمال * و * كاكراه * غلق باب المسجد * الا لخوف
 طي متاعه به يقتل * و * كراهية تحريما * الوطني فوته والبول والتغوط * لانه مسجد الى عنان السماء *
 وانحاذه طريقا بغير عذر * وصرح في القنية بفسقه باعتياده * وادخال نجاسة فيه * وعليه * فلا
 يجوز الاستصباح به من نجس فيه * ولا تطينه بنجس * ولا البول * والفصل * فيه * ولو كان *
 في اثناء * ويحرم ادخال صبيان ومجانين حيث غلب تنجيسهم والافيكراه وينبغي له اخذه تعامد
 نعله وخفاه وصلوته فيها افضل * لا * يكره ما ذكر * فوق بيت * جعل * فيه مسجد * بل *
 ولا فيه * لانه ليس بمسجد شرعا * واما المختل لصلوة جنازة او عي * فهو * مسجد في حق جواز
 الاقتداء * وان انفصل الصغوف ونقا بالناس * لا في حق غيره * به يغتنى نهاية * فحل دخوله
 لجنب وحائض * كفناء مسجد ورباط ومدرسة ومساجد حماض واسواق لا قوارع * ولا بأس بنقشه
 خلا مسجرا به * فانه يكره لانه يلهم المصلي ويكره التكلف بدقائق النقوش ونحوها خصوصا في جدار

القبلة قاله الحلبي وفي حظر المجتبى وقيل يكره في المحراب دون السقف والمؤخر انتهى وظاهره
 ان المراد بالمحراب جدار القبلة فلم يفظ * يحسن وماء ذهب * لو * بماله * الحلال * لامن مال
 الوقف * تانه حرام * وضمن متوليه لوفعل * النقش او البياض الا اذا خيف طمع الظلمة فلا
 بأس به كافي والا اذا كان لاحكام البناء او الواقف فعل مثله لقولهم انه يعبر الوقف كما كان
 وتسامه في البحر فروع افضل المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قبائم
 الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب ومسجد استاذة لدروسة او لسماع الاخبار افضل اتفاقا ومسجد حدية
 افضل من الجامع والصحيح ان ما الحق بمسجد المدينة ملحق به في الفضيلة نعم تحرى الاول
 اولى وهو مائة في مائة ذراع ذكره ملا على في شرح لباب المناسك ويحرم فيه السؤال ويكره
 الاعطاء وقيل ان تخطا وانشا فضالة وشعر الا ما فيه ذكر ورفع صوت بذكر الا للمتفقه والوضوء
 الانما اعد لذلك وغرس الاشجار الا لنفع كتقليل نزويكون للمسجد واكل ونوم الا لمعتكف وغريب
 ودخول نحو آكل ثوم ويمنع منه وكذا اكل موز ولو بلسانه وكل عقل الا لمعتكف بشرطه والكلام المباح
 وقيد في الظهيرية بان يجلس لاجله لكن في النهر الاطلاق اوجه وتخصيص مكان لنفسه وليس
 له ازعاج غيره منه ولو مدرسا واذا ضاق فللمصلى ازعاج القاع ولو مشغلا بقراءة او درس بل
 ولاهل المحلة منع من ليس منهم عن الصلوة فيه ولهم نصب متول وجعل المسجد بين واحد وعكسه
 لصلوة لا لدرس اذ ذكر في المسجد عظة وقرآن فاستماع العظة أولى ولا ينبغي الكتابة على جدران
 ولا بأس برمي عش خفاش وحمام لتعقيته *

* باب الوتر والحوافل *

كل سنة نافلة ولا عكس * هو فرض عملا وواجب اعتقادا وسنة ثبوتا * بهذا او نقول بين الروايات
 وعليه * فلا يكره * بضم فسكون اى لا ينسب الى الكفر * جاحله وتذكره في الفجر مفسد له لعكسه *
 بشرطه خلا فالهما * و * لكنه * يقضي * ولا يصح قاعا ولا راكبا اتفاقا * وهو ثلث ركعات بتسليمه *
 كالمغرب حتى لو نسي القعود لا يعود ولو عا دينبغي الفساد كما سمع * و * لكنه * يقرأ في كل ركعة
 منه فاتحة الكتاب وسورة * احتياطا والسنة السور الثلث وزيادة المعوذتين لم يثبتها الجمهور *
 وكبر قبل ركوع ثالثة رافعا يد به * كما مر ثم يعتمد وقيل كالداعي * وقت فيه * ريس الدعاء المشهور
 ويصلى علي النبي صلى الله عليه وسلم به يفتى وصح الجدل بالكسر بمعنى الحق وملحق بمعنى لاحق

ونحو ذلك الهملة نسرع فان قرأ بمعجمة فسدت خاتمة لانه كلمة مهملة * مخافة على الاصح
 مطلقا * ولو اما ما لم يثبت خبر الدعاء الخفى * وصح الاعتقاد فيه * ففي غيره اول ان
 لا يعحقق منه ما يفصل ما في اعتقاده في الاصح كالبسط في البحر * بشافعي * مثلاً * لم يفصله
 بسلام * لا ان فصله * على الاصح * فهما للاتحاد وان اختلف الاعتقاد * و * لذ *
 ينوي الوتر لا الوتر الواجب كافي الغيلين * للاختلاف * وياتي المأموم بقنوت الوتر * ولو
 بشافعي يقنت بعد الركوع لانه مجتهد فيه * لا الفجر * لانه منسوخ * بل يقف ساكن على الاظهر *
 من سلايل به * ولونسيه * اي القنوت * ثم قد كره في الركوع لا يقنت فيه * لغوات محله *
 ولا يعود الى القيام * في الاصح لان فيه رفض الفرض للواجب * فان عاد اليه رقت ولم يعد
 الركوع لم تفسد صلوته * لكون ركوعه بعد قراءة تامة * وسجل السهو * قنت او لا لزواله عن
 محله * ركع الامام قبل فراغ المقتدى * من القنوت قطعه * وتابعه * ولو لم يقرأ منه شيئاً تركه
 ان خاف فوت الركوع معه بخلاف قراءة التشهد لان المخالفة فيما هو من الاركان او الشرائط مفسدة
 لاقى غيرها درر * قنت في اول الوتر اثنائه سهوا لم يقنت في ثالثه * اما الوشك انه في ثانيته
 او ثالثته كرهه مع القعود في الاصح والفرق ان السامى قنت على انه موضع القنوت فلا يتكرر بخلاف
 الشاك ورجح الحلبى تكراره لهما واما المسبوق فيقنت مع امامه فقط ويصير من ركاب ادراك ركوع
 الثالثة * ولا يقنت لغيره * الا لئلا فيقنت الامام في الجهرية وتميل في الكل فائقة
 خمسة يتبع فيها الامام قنوت وقعود اول وتكبير عيل وسجدة تلاوة وسهوا ربعة لا يتبع زيادة تكبير
 عيل وجنازة وركن وقيام لخامسة وثمانية تفعل مطلقا الرفع لتحريمه والثناء وتكبير انتقال وتسميع
 وتسبيح وقراءة تشهد وسلام وتكبير تشريق * وسن * مؤكدا * اربع قبل الظهر * اربع قبل الجمعة *
 اربع * بعد ما بتسليمة * فلو بتسليمتين لم تنب عن السنة وكل الوند رها لا يخرج عنه بتسليمتين
 وبكسه يخرج * وركعتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب والعشاء * شرعت البعدية لجبر النقصان
 والقبلية لقطع طمع الشيطان * ويستحب اربع قبل العصر وقبل العشاء وبعد ما بتسليمة * وان شاء
 ركعتين وكل بعد الظهر احد يثبت الترمذى من حافظ على اربع قبل الظهر واربع بعد ما حرمه الله
 علي النار * وست بعد المغرب * ليكتب من الاوابين * بتسليمة * او ثنتين او ثلث والاول اذوم
 واشق وهل تحسب المؤكدة من المستحب ويؤدى الكل بتسليمة واحدة اختار الكمال نعم وحرر

ابلحة ركعتين خفيفتين قبل المغرب واقراء في المغرب والمصنف * و * السنن * آكل ما سنة الفجر *
 اتفاقا ثم الاربع قبل الظهر في الاصح الحديث من تركها لم تنله شفاعتي ثم الكل سواء * وقبل
 بوجوبها فلا تجوز صلواتها قاعدا * ولا رابعا اتفاقا * بلا عذر على الاصح ولا يجوز تركها العالم صار
 مرجعا في الفتاوى بخلاف باقي السنن * فله تركها لحاجة الناس الى فتواه * ويخشى الكفر على
 منكرها وتقضى * اذا فاتت معه بخلاف الباقي * ولو صلى ركعتين تطوعا مع ظن ان الفجر لم يطلع
 فاذا هو طالع * او صلى اربع فوقع ركعتان بعد طلوعه * لا تجزيه عن ركعتيها على الاصح * نجيب
 لان السنة ما واظب عليها الرسول صلى الله عليه وسلم بتحريرة مبتدأة * وتكره الزيادة على اربع
 في نقل النهار وعلى ثمان ليلا بتسليمه * لانه لم يزد * والافضل فيها الرباع بتسليمه * وقالاني
 الليل المثنى افضل قيل وبه يغتنى * ولا يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى
 في الاربع قبل الظهر والجمعة وبعدها * ولو صلى ناسيا فعليه السهو وقيل لا كذا قال الشمني *
 ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة منها * لانها لئلا تاكلها اشبهت الغريضة * وفي البواقي من ذوات
 الاربع يصلى * على النبي * ويستفتح * ويتعوذ ولونذ والآن كل شفيع صلوة * وقيل لا * يأتي في كل
 وصحة في القنية * وكثرة الركوع والسجود احب من طول القيام * كافي المجتبى ورجحه في البحر
 لكن نظريه في النهر من ثلثة اوجه ونقل عن المعراج ان هذا قول محمد بن روح وان مذهب الامام
 محمد بن ابي القاسم في الصلاة في البدائع قلت وممكن ان يمتنع المجتبى معزي بالمحمد بن محمد بن
 فتنبه وهل طول قيام الاخر من افضل كالمقارن لم اراه * ريسن تحية * رب * المسجد وهي ركعتان
 واداء الغرض * او غير ذلك ادخوله بنية فرض او اتقيا * ينوب عنها * بلانية وتكفيه اكل يوم *
 ولا تسقط بالجلوس عندنا بحر قلت وفي الضياء عن القوت من لم يتمكن منها حدث او غصه يقول
 قد باكمات التسبيح الاربع اربعا * ولو تكلم بين السنة والغرض لا يسقطها ولكن يقصربها *
 وقيل تسقط * وكل اكل عمل ينافي التحريم على الاصح * قنية وفي الخلاصة واشتغل بسم او
 شرا او اكل اعادها وبلقمة او شربة لا يبطل ولو جئ بطعام ان خاف ذهاب حلاوته او بعضها
 تناولته ثم سنن الا اذا خاف فوت الوقت ولو اخرها الاخر الوقت لا تكون سنة وقيل تكون
 فروع الاسفار بسنة الفجر افضل وقيل لا تدرك السنن واتم بالمند وزعموا السنة وقيل لا
 العوافل يند رهايم يصليها وقيل لا ترك السنن ان رآها حقا ثم والاكفر الافضل في النوافل غير

التراويح المنزل الاحرف شغل عنها والاصح افضلية ما كان اخشع واخلص * وندب ركعتان
بعد الوضوء * يعنى قبل الجفاف كفى الشرب ليلية عن المواصب * و * ندب * اربع فصاعدا
فى الضحى * من بعد الطلوع الى الزوال ووقتها المختار بعد ربع النهار وفى المنيمة اقلها
ركعتان واكثرها اثنتى عشر واوسطها ثمان وهو افضلها كما فى الزخائر الاشرفية لغيرته
بفعله وقوله عليه السلام واما اكثرها فبقوله فقط وهذا الوصلى الاكثر بسلام واحد ما لو فصل
فكلما زاد افضل كما افاده ابن حجر فى شرح البخارى ومن المندوبات ركعتا السفر والقدر منه
وصلوة الليل واقلها على ما فى الجوهرة ثمان ولو جعله اثلاثا فالاوسط افضل ولو انصافا فالاخير
افضل راحيا ليلتى العيدين والنصف من شعبان والعشر الاخير من رمضان والاول من ذى الحجة
ويكون اكل عبادة تعم الليل او اكثره ومنهار ركعتا الاستخارة واربع صلوة التسبيح بثلاثائة تسبيحة
وفضلها عظيم واربع صلوة الحاجة وقيل ركعتان وفى الحارثى انها اثنتى عشر بسلام واحد وبسطناه فى
الخزائن * وتفرض القراءة * عملا * فى ركعتى الغرض * مطلقا اما تعيين الاولين فواجب
على المشهور * وكل النفل * للمنفرد لان كل شفع صلوة لكنه لا يعم الرباعية المؤكدة فتأمل * و *
كل * الوتر * احتما * ولزم نفل شرع فيه * بتكبيرة الاحرام او بقيام لثالثة شروعا صحيحا * قصدا *
الاذا شمع متغلا خلف مفترض ثم قطعه واقبل على ناول يا ذلك الغرض بعد تذكره او تطوعا آخرا وفى
صلوة طان ازامى او امرأة او محدث يعنى وافسه فى الحال اما لو اختار المضى ثم افسده لزمه القضاء *
ولو عند غروب وطلوع واستواء * على الظاهر * فان افسده * حرم لقوله تعالى ولا تبطلوا اصنامكم الا
بعذر روى * وجب قضاؤه * او فساد بغير فعله كميتهم راعى ماء ومصلية او صائمة حاضت واعلم ان ما يجب
على العبد بالتزامه نوعان ما يجب بالقول وهو النذر وسيجى وما يجب بالفعل وهو الشروع فى النوافل
ويجمعها قوله * من النوافل سبع قلزم اشرع * اخذ ذلك مما قاله الشارع * صوم صلوة طواف حجة
رابع * عكوفة عمرة احرامه السابع * وقضى ركعتين لونوى اربعا * غير مؤكدة على اختيار الحلبي وغيره *
ونقض فى * خلال * الشفع الاول او الثانى * اى وتشهد للاول والا يفسد الكل اتفاقا والاصل ان كل شفع
صلوة لا يعارض اقتداء او نذر او ترك قعود اول * كما * يقضى ركعتين * لو ترك القراءة فى شفعيه او تركها
فى الاول * فقط * او اثنتى او احدى * ركعتى * الثانى او احدى * ركعتى * الاول او الاول او احدى
الثانى لا غير * لان الاول لا يطل لم يصح بناء الثانى عليه فهذه تسع صور للزوم ركعتين * و * قضى *

اربعاً * في ست صور * لو ترك القراءة في احد على كل شفع او في الثاني واحد على الاول * وبصورة
 القراءة في الكل تبلغ ستة عشر لكن بقي ما اذا لم يقعد او قعد ولم يقم لثالثة او قام ولم يقبل ما بسجدة
 او قعد ما فتنبه وميز المتدخل وحكم موته ولو في تشهد كإمام * ولا قضاء لو * نوع اربعاً *
 قعد قبل التشهد ثم نقض * لانه لم يشرع في الثاني * او شرع * في فرض * طائفاً عليه *
 قل كراداه * انقلب نفلاً غير مضنون لانه شرع مسقطاً لا ملتزماً * او * صلى اربعاً فاكفر * ولم
 يقعد بينهما * استحساناً لانه بقيامه جعلها صلوة واحدة فتبقى واجبة والحاجة هي الغريضة
 وفي التشريع صلى الف ركعة ولم يقعد الا في آخرها صح خلافاً للمحمد رح ويسجد للسجود ولا يثنى
 ولا يتعوذ في الحفظ * ويتنفل مع قدرته على القيام قاعداً * لا مضطجعا لا بعد ر * ابتداء *
 كان * بناء * بعد الشروع بلا كراهة في الاصح كعكسه لحرور فيه أجر غير النبي صلى الله عليه
 وسلم على النصف الا بعد ر * ولا يصلى بعد صلوة * مغروضة * مثلها * في القراءة او الجماعة
 او لاتعاد عند توهم الفساد للنهي وما نقل ان الامام قضى صلوة عمره فان صح فنقول ان يصلى
 المغرب والوتر اربعاً بثلاث قعات * ويقعد * في كل نغله * كما في التشهد على المختار *
 ويتنفل المقيم * راكباً خارج المصر * محل القصر * مؤمياً * فلو سجد اعتبر ايما لانها
 انما شرعت بالاياء * الى اى جهة توجهت دابته * ولو ابتدل عندنا او على موجه
 نجس كثير عند الاكثر ولو سيرها بعمل قليل لا بأس به * ولو افتتح * النفل * راكباً نزل
 بنى وفي عكسه لا * لان الاول ادعى اكل ما وجب والثاني بعكسه * ولو افتتحه خارج المصر
 ثم دخل المصر اتم على الدابة * بايما * وقيل لا * بل ينزل وعليه الاكثر ناله الحلبي وقبل يتم
 راكباً ما لم يبلغ منزله فهستاني ويبقى قائماً الى القبلة او قاعد الوركب تفسد لانه عمل كثير
 بخلاف النزول * ولو صلى على دابة في * شق * محمل وهو يقدر على النزول * بنفسه * لا تجوز
 الصلوة عليها اذا كانت واقفة الا ان تكون ميدان المحمل على الارض * بان ركز تحته خشبة *
 واما الصلوة على العجلة ان كان طرف العجلة على الدابة وهي تسير او لا * تسير * فهي صلوة
 على الدابة فيجوز في حالة العذر * المذكور في التيمم * لا في غيرها * ومن العذر المطر
 وطين يغيب فيه الوجه وذهاب الرفقاء ودابة لا تركب الا بعناء او بعمى او محرم لان قدره
 الغير لا تعتبر حتى لو كان مع امه مثلاً في شقى محمل واذا نزل لم تقدر تركب وحدها جازله

ايضا كذا فاداه في البحر المحفوظ * وان لم يكن طرف العجلة على الدابة جاز * لو واقفة لتعليمهم
بأنها كالسرير * هذا * كله * في الغرض * والواجب بأنواعه وسنة الفجر بشرط ايقانها للقبلة ان امكنه
والا فبقدر الامكان لثلاث يختلف بسيرها المكاني * واما في النفل فمخووز علي المحمل والعجلة مطلقا *
فرا دعي لاجتماعه الاعلى دابة واحدة * ولو جمع بين نية فرض ونفل * ولو نية * رجح الغرض *
لقوته وابطلها بمحذ رح والائمة الثالثة * ولو نذر ركعتين بغمر طهر لزماه به عنده * اي ايي يوسف
رح كالونذري بغمر قراءة او عريانا او ركعة وكذا نصف ركعة عند ايي يوسف رح وهو المختار * واهدرة
الثالث * اي محذ رح * او * نذر عبادة * في مكان كذا فاداه في اقل من شره جاز * لان
المقصود القرية خلافا لفر رح والثالثة * ولو نذرت عبادة * كصوم وصلوة * في غد فحاضت فيه
يلزمها قضاءها * لانه يمنع الاداء لا الوجوب * ولو * نذر رقتها * يوم حيضها لا * لانه نذر
بمعصية * والترابيح سنة * مؤكدة لمواظبة الخلفاء الراشدين * للرجال والنساء * اجماعا *
ورقتها بعد * صلوة * العشاء * الى الفجر * قبل الترتوبعد * في الاصح فلوفاته بعضها
وقام الامام للوتر وترمه ثم صلى ما فاتته * ويستحب تأخيرها الى ثلث الليل * او نصفه ولا تكره
بعد * في الاصح * ولا تقضي اذا فاتت اصلا * ولا راحة في الاصح * فان قضاها كان نفلا مستحبا
وليس بترابيح * كسنة مغرب وعشاء * والجماعة فيها سنة علي الكفاية * في الاصح فلو
تركها اهل مسجد اثموا لوترك بعضهم وكما شرع بجماعة فالمسجد فيه افضل قاله الحلبي * وهي
عشرون ركعة * حكمته مساواة المكلل للمكمل * بعشر تسليمات * فلو فعلها بتسليمية فان تعد اكل
شفع صحت بكرامة والانايت عن شفع واحد به يغتنى * يجلس * نذبا * بين كل اربعة بقدرها
وكذا بين الخامسة والوتر * ولخيريون بين تسبيح وقراءة وسكوت وصلوة فراد على نعم تكره صلوة
ركعتين بعد كل ركعتين * والختم مرة * سنة ومرتين فضيلة وثلاثا افضل * ولا يترك الختم تكسل
القوم * لكن في الاختيار لا فضل في زماننا قد رما لا يثقل عليهم واقرة المصنف وغيره وفي
المجتبى عن الامام لو قرأ ثلاثا قصارا او آية طويلة في الغرض فقد احسن ولم يسمى فما ظنك بالترابيح
وفي فضائل رمضان للراصدى انتهى ابو الفضل الكرمانى والوبرى انه اذا قرأ في الترابيح
الغائبة وآية او آيتين لا يكره ومن لم يكن عالما باهل زمانه فهو جاهل * ويأتي الامام و
القوم بالغناء في كل شفع ويزيد * الامام * علي التشهد الا ان يمل القوم فيأتي بالصلوات *

ويكتفى باللهم صل على محمد صلى الله عليه وسلم لانه الغرض عند الشافعي رح * ويعزك الدعوات *
 ويجتنب المنكرات * ومن رته القراءة وترك تعوذ وتسمية وطما فينة وتسبيح واستراحة *
 وتكره قاعدا * لزيادة تأكيد ما احتى قيل لا تصح * مع * لقدرة علي القيام * كما كره تأخير القيام
 الى ركوع الامام للتشبيه بالمنافقين * ولو تركوا الجماعة في الغرض لم يصلوا التراويح بجماعة *
 لانها تتبع فمصلية وحده يصلها معه * ولولم يصلها * اى التراويح * بالامام * او صلاها مع غيره *
 له ان يصلي الترت * معه بقي لو تركها الكل هل يصلون الترت بجماعة فليراجع * ولا يصلى الترت *
 لا * التطوع بجماعة خارج رمضان * اى يكره ذلك على سبيل التداوى بان يقتدى اربعة بواحد
 كافي الدرر ولا خلاف في صحة الاقتداء اذ لا مانع نهر وفى الاشياء عن البرازية يكره الاقتداء في
 صلوة رغائب وبراءة وقد رالا اذا قل ندرت كل اركعة بهذا الامام بالجماعة انتهى قلت وتمة عبارة
 البرازية من الامامة ولا ينبغي ان يتكلف كل هذا التكليف لامر مكروه وفى التاتارخانية لولم
 ينوالامامة لا كراهة على الامام فلم يحفظ * وفيه * اى رمضان * يصلي الترت وقيامه بها * وهل
 الافضل فى الترت الجماعة ام المنزل تصحيحا لكن نقل شارح الوصانية ما يقتضي ان المذهب

الثاني واقره المصنف وغيره *

* باب ادراك الفريضة *

* شرع فيها اداء * خرج النافلة والمنذورة والقضاء فانه لا يقطعها * منفردا ثم اقيمت * اى شرع
 فى الفريضة فى مصلا لا اقامة المؤذن ولا الشرع فى مكان وموفى غيره * يقطعها * لعذر احرار
 الجماعة كالوندت دابته او فارقد رها او خاف ضياع درهم من مال او كان فى النفل فجئى بجسارة
 وخاف فوتها قطعه لا مكان قضائه ويجب القطع لنحو انجاء غريق او حريق ولودعاء احد ابيه
 فى الغرض لا يجيبه الا ان يستغث به وفى النفل ان علم انه فى الصلوة فلا يجيبه والا
 اجابه * قائما * لان القعود مشروط للتحلل وهذا قطع لا تحلل ويكتفى * بتسليمه واحدة *
 هو الاصح غاية * ويقتدى بالامام * وهذا * ان لم يقيد الركعة * الاولى * بسجدة او قيل ما
 بها * فى غير رباعية او فيها * لكن * ضم اليها * ركعة * اخرى * وجوباً ثم احرار النفل
 والجماعة * وان صلى ثلاثا منها * اى الرباعية * اتم * منفردا * ثم اقتدى * بالامام *
 متذقلا ويترك * بذلك * فضيلة الجماعة * هاوى * الانى العصر * فلا يقتدى كراهة النفل

بعد * والشارع في نفل لا يقطع مطلقا * ويتمه ركعتين * وكذا سنة الظهر * سنة * الجمعة
إذا أقيمت أو خطب الإمام * يتمها اربعاً * على * القول * الراجح * لأنها صلوة واحدة وليس
القطع للأكل بل للإبطال خلافاً لما رجحه الكمال * وكره * تحريم اللهي * خروج من لم يصل من
مسجد اذن فيه * جرى على الغالب والمراد دخول الوقت اذن فيه أولاً * الامن ينتظم به امر
جماعة اخرى * او كان الخروج مسجد حيه ولم يصلوا فيه او لاستاذة لد رسه او لسماع الوعظ او
لحاجة ومن عزمه ان يعود نهر * و * الا * لمن صلى الظهر والعشاء * وحده * مرة * فلا يكره
خروجه بل تركه للجماعة * لا عند * الشروع * في * الاقامة * فيكره * لمخالفته الجماعة بلا عذر
بل يقتل * متنفل بالامر * و * الا * لمن صلى الفجر والعصر والمغرب مرة * فيخرج مطلقا * وان
أقيمت * لكراهة النفل بعد الاربعين وفي المغرب احد المحظورين البتيراء * او مخالفة الامام بالاتمام
وفي النهر ينبغي ان يجب خروجه لان كراهة مكثه بلا صلوة اشد قلت افاد القهستاني ان كراهة النفل
بالثلث تنزيهية وفي المضمرات لو اقتدى فيه لاساء * واذا خاف فوت * ركعتي * الفجر لا شغاله
بسننها تركها * لكون الجماعة اكمل * والا * بان رجا ادراك ركعة في ظاهر المذهب وقيل التشهد
واعتمد * المصنف والشرنبلالي تبعاً للبحر اكن ضعفه في النهر * لا * يتركها بل يصلها عند باب
المسجد ان وجد مكاناً والا تركها لان ترك المكروه مقدم على فعل السنة ثم ما قيل يشرع فيها ثم
يكبر للفرصة او ثم يقطعها ويقضيها مردود بان درأ المفسد مقدم على جلب المصلحة * ولا يقضيها
الا بطريق التبعية لقضاء * فرضها قبل الزوال لا بعد * في الاصح * لورود الخبر بقضائها في
الوقت المهمل بخلاف القياس فغيره عليه لا يقاس * بخلاف سنة الظهر * وكذا الجمعة * فانه *
ان خاف فوت ركعة يتركها ويقتل * ثم * يأتي بها * على انها سنة * في وقته * اي الظهر * قبل شفعه *
عند محارح وبه يغتنى جوهره * واما قبل العشاء فمندوب لا يقضى اصلاً * ولا يكون مصلياً
بجماعة * اتفاقاً * من ادرك ركعة من ذات الاربع * لانه منفرد ببعضها * لكن ادرك
فضلها * ولو بادراك التشهد اتفاقاً لكن ثوابه دون المدرك لفوات التكبير الاولى واللاحق
كالمذكور كونه مؤمناً حكماً * وكذا المدرك الثلث * لا يكون مصلياً بجماعة * على الاظهر *
وقال السرخسي للاكثر حكم الكل وضعفه في البحر * واذا امن فوت الوقت تطوع * ما شاء * قبل
الغرض والا * بل يحرم التطوع لتعوية الغرض * ويأتي بالسنة * مطلقاً * ولو صلى منفرد اعلى

الاصح * لكونها مكملات واما في حقه عليه الصلوة والسلام فلزيادة الدرجات ثم قول الدررزان فاته الجماعة مشكل بما مر فتدبر * ولو اقتدى بامام رآه فوقف حتى رفع الامام رأسه لم يدرك الموتر الركعة * لان المشاركة في جزء من الركن شرط لم توجد فيكون مسبوقا فيما نبي بها بعد فراغ الامام بخلاف ما لو ادركه في القيام ولم يركع معه فانه يصير مذكرا لها فيكون لاحقا فيما نبي بها قبل الفراغ وممن لم يدرك الركوع منه تجب المأبغة في المسجد تين وان لم يحتسب اليه ولا تغسل بتركها فلم يدرك الركعة ولم يتابعه لكونه لما سلم الامام قام واتى بركعة فصلوته تامة قد ترك واجبا نهى عن التجنيس * ولو ركع * قبل الامام * فلحقه امامه فيه صح * ركوعه وكراهية تحريما ان قرأ الامام قد الغرض والا لا يجزيه ولو سجل الموتى مرتين والامام في الاراء لم يجزه سجلته عن الثانية وتامه في الخلاصة *

* باب قضاء الفوائت *

لم يقل المتروكات طنا بالمسلم خيرا اذ التأخير بلا عذر كبير لا تنزل بالقضاء بل بالتوبة او الحج من العذر العذر وخوف الغالبة موت الولد لانه عليه السلام اخرها يوم الخندق ثم الاداء فعل الواجب في وقتها وبها التحريم فقط بالوقت يكون اداء عند ثاوير ركعة عند الشافعي رح والاعادة فعل مثله في وقتها لخلل غير الفساد لقولهم كل صلوة اديت مع كراهة التحريم تعاد اى وجوبها في الوقت واما بعد فندى وانقضاء فعل الواجب وبعد وقته واطلاقه على غير الواجب كالتي قبل الظهر مجازا * الترتيب بين الغروض الخمسة والوتر اداء وقضاء لازم * يغتفر الجواز بغوته للخبر المشهور من نام عن صلوة ربه يثبت الغرض العملى * وقضاء الغرض والواجب والسنة فرض وواجب وسنة * لفد ونشر مراتب وجميع اوقات العمر وقت للقضاء الا الثلاثة المنهية كما مر * فلم يجز * تغريم على المزوم * فجر من ذكر انه لم يوتر * لوجوبه عند * الا * استثناء من اللزوم فلا يلزم الترتيب * اذا ضاق الوقت * المستحب حقيقة اذ ليس من الحكمة تغويز الوقتية لتدرك الغائبة ولو لم يسع الوقت كل الغوائت فالاصح جواز الوقتية مجتبى وفيه ظن من عليه العشاء ضيق وقت الفجر فصلا فيه سعة يكرها الى الطلوع وفرضه الاخير * انسميت * الغائبة لانه عذر * ارفات مت * اعتقادية لدخولها في حد التكرار المقتضى للجرح * بخروج وقت السادسة * على الاصح ولو متغرة وقد يمة على المعتمد لانه متى اختلف الترجيح رجح اطلاق المتون بحر * او ظنا معتبرا * اى يسقط

لزوم الترتيب ايضا بالظن المعتبر كمن صلى الظهر ذكرا لتركه الفجر فسد ظهره فاذا قضى الفجر ثم صلى العصر ذكرا للظهر جاز العصر اذا لافائة عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد فيه وفي المجتبي من جهل فرضية الترتيب يلحق بالناسي واختاره جماعة من ائمة بخارط وعليه يخرج ما في القنية صبي بلغ وقت الفجر وصلى الظهر مع تذكره جاز ولا يلزم الترتيب بهذا القدر * ولا يعود * لزوم * الترتيب بعد سقوطه بكثرتها * اى الفوائت * يعود الفوائت الى القلة بسبب * القضاء * لبعضها على المعتمد لان الساقط لا يعود * وكل الا يعود * الترتيب * بعد سقوطه بياقى المسقطات * السابقة من النسيان والضيق لكن في النهر السراج عن الدراية لوسقط للنسيان والضيق ثم تذكر اواسع الوقت يعود اتفاقا ونحوه في الاشياء في بيان الساقط لا يعود فليحذر حتى لو خرج الوقت في خلال الوقتة لا تنفس وهو مؤد هو الاصح مجتبي * ونسأد * اصل * الصلوة بترك الترتيب موقوف * عند ابي حنيفة رح سواء ظن وجوب الترتيب او لا * فان كثرت وصارت الفوائت مع الغائبة ستاظهر صحتها * بخروج وقت الخامسة التي هي سادسة الفوائت لان دخول وقت السادسة غير شرط لانه لو ترك فجر يوم واحد باقى صلواته انقلبت صحيحة بعد طلوع الشمس * والا * بان لم تصر ستا * لا * يظهر صحتها بل تصير تقلا وفيها يقال صلوة تصح خمسا واخرى تغسل خمسا * ولومات وعليه صلوات فائتة واوصى بالكفارة يعطى لكل صلوة نصف صاع من بر * كالغطرة * وكان * حكم * التور * والصوم وانما يعطى * من ثلث ماله * ولولم يترك ما لا يستقرض وارثه نصف صاع مثلا ويل فعه لفقير ثم يد فعه الفقير للوارث ثم وثم حتى يتم * ولو قضى ورثته بامر لم تجز * لانها عبادة بدنية * بخلاف الحج * لانه يقبل النيابة ولو ادى الفقير اقل من نصف صاع لم يجز ولو اعطاه الكل جاز ولو ادى عن صلواته في مرضه لا يصح بخلاف الصوم * ويجوز تاخير الفوائت * وان وجبت على الفور * بعد السعي على العمال وفي الحوائج على الاصح * وسجل التلاوة والنذر المطلق وقضاء رمضان مومع وضيق الحلواني كذا في المجتبي * ويعذر بالجهل حربي اسلم ثمه ومكث مدة فلا قضاء عليه * لان الخطاب انما يلزم بالعلم او بدليله ولم يوجد * كالا يقضي مرتد ما فاته منها * ولا ما قبلها الا الحج لانه بالرودة يصير كالكان الا صلي * و * لذ * يلزم باعادة فرض * اداء ثم * ارتد عقبه وقاب * اى اسلم * في الوقت * لانه حبط بالرودة قال الله تعالى ومن يكفر

بالإيمان فقد حبط عمله وخالف الشافعي رحمه الله تعالى وهو كافر قلنا أفادت عملين
وجزائين احباط العمل والخلود في النار فالاحباط بالردة والخلود بالموت عليها فلم يحفظ
فروع صبي احتلم بعد صلاة العشاء واستيقظ بعد الفجر لزمه قضاء ما صلى في مرضه
بالتيمم والإيماء ما فات في صحته صح ولا يعمل لو صح كثرة الفوائت نوى اول ظهر عليه أو آخره وكذا
الصوم لو من رمضان والأصح وينبغي ان لا يطالع غيره على قضاائه لان التأخير معصية فلا يظهرها *

* باب سجود السهو *

من اضافة الحكم الى سببه واولاء بالفوائت لانه لا صلاح ما فات وهو الشك والنسيان واحد عند
الفقهاء والظن الطرف الراجح والوهم الطرف المرجح * يجب له بعد سلام واحد * عن يمينه
نقط لانه المعهود وبه يحصل التحليل وهو الاصح بحر عن المجتنب وعليه لو اتى بتسليمتين سقط عنه
السجود ولو سجد قبل السلام جاز وكرة تنزيها وعند مالك رحمه الله في القصاص وبعد في الزيادة
فيعتبر القاف بالقاف والال بالال * سجدتان و * يجب ايضا * تشهد وسلام *
لان سجود السهو يرفع التشهد دون القعدة لقوتها بخلاف الصلوية فانها ترفعها وكل التلازمة
على المختار ويأتي بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والاداء في القعود الاخير في المختار
وقيل فيهما احتياطا * اذا كان الوقت صالحا * فلو طلعت الشمس في الفجر او احمرت في القضاء
او وجد منه ما يقطع البناء بعد السلام سقط عنه فتح وفي القنية لو بنى النفل على فرض سهو به
لم يسجد * بتورك * متعلق بيجب * واجب * مما مر في صفة الصلوة * سهوا * فلا يسجد في العمل
قيل الا في اربع تركه القعدة الاولى وصلوته فيه علي النبي صلى الله عليه وسلم ونفكره عند حسن
شغله عن ركن وتاخير احدى سجدتي الركعة الاولى الى آخر الصلوة نهر * وان تكرر * لان
تكراره غير مشروع * كر كوع * متعلق بتورك واجب * قبل قراءة الواجب * لوجوب ثقل يمينها
ثم انما يتحقق التورك بالسجود فلو تذكر ولو بعد الرفع من الركوع عاذه ثم اعاد الركوع الا انه في تذكر
الفاتحة يعيد السورة ايضا * وتأخير قيام الى الثالثة بزيادة علي التشهد بقدر ركن * وقال
يحر ف وفي الزيلعي الاصح وجوبه باللهم صل على محمد صلى الله عليه وسلم * والجمهور فيها
بختانت * للامام * وعكسه * لكل مصل في الاصح والاصح تقديره * بقدر ما يجوز به الصلوة
في الفصلين وقيل * قائله قاضخان * يجب * السهو * بهما * اي بالجهر والخافضة * مطلقا *

اى قل او كثر * وهو ظاهر الرواية * واعتمد الحلواني * على منفرد * متعلق بيجب * ومقتد
 بسهو امامه ان سجد امامه * لوجوب المتابعة * لابسره * اصلا * والمسبوق يسجد مع امامه
 مطلقا * سواء كان السهو قبل الاقتداء او بعده * ثم يقضي ما فاتته * ولوسها فيه سجد ثانيا * وكذا
 اللاحق * لكنه يسجد فى آخر صلوته ولو سجد مع امامه اعاده والمقيم خلف المسا فركا لمسبوق وقيل
 كاللاحق * سها عن القعود الاول من الغرض * ولو عمليا اما النفل فيعود ما لم يقبل بالسجدة * ثم
 تدكره عاد اليه * وتشهد ولاسهو عليه فى الاصح * ما لم يستقم قائما * فى ظاهر المنصب وهو الاصح
 فتح * والا * اى وان استقام قائما * لا * يعود لاشتغاله بغرض القيام * وسجد للسهو * لترك
 الواجب * فلو عاد الى القعود * بعد ذلك * تفسد صلوته * لرفض الغرض لما ليس بغرض
 وصحة الزيلعي * وقيل لا * تفسد لكنه يكون مسيا ويسجد لتأخير الواجب * وهو
 الاشبه * كما حققه الكمال وهو الحق بحر وهذا فى غير الموت اما الموت فيعود حتما وان
 خاف فوت الركعة لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة سراج وظاهره انه لو لم يعد يطلت
 بحرقلت وفيه كلام والظاهر انها واجبة فى الواجب فرض فى الغرض نهرو لنا فيها رسالة حافلة
 فراجعها * ولوسها عن القعود الاخير * كله او بعضه * عاد * وبكفى كون كلا الجلستين قدر
 التشهد * ما لم يقبلها بسجدة * لان مادون الركعة محل الرفض * وسجد للسهو * لتأخير
 القعود * وان قيل ما بسجدة * عاملا او ناسيا * تحول فرضه نفلا يرفعه * الجبهة عند محل
 رح وبه يفتى لان تمام الشئ باخرا فلو سبقه الحدث قبل دفعه ترضأ وبنى خلا فالابى يوسف
 رح حتى قال رح صلوة فسدت اصلحها الحدث والعبرة للامام حتى لو عاد ولم يعلم به القوم
 حتى سجد ولم تفسد صلوتهم ما لم يتعمد والسجود وبها يلغى مصل ترك القعود الاخير وقيل
 الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه * وضم سادسة * ولو فى العصر والفجر * ان شاء * لاخصاص
 الكراهة والانام بالقصد * ولا يسجد للسهو على الاصح * لان النقصان بالفساد لا يجبر * وان قيل
 فى الرابعة * مثلا قد را التشهد * ثم نام عاد وسلم * ولوسلم قائما صح ثم الاصح ان القوم ينتظرونه
 فان عاد تبعوه * وان سجد للخامسة * سلموا لانه * ثم فرضه * اذ لم يبق عليه الا السلام * وضم
 اليها سادسة * ولو فى العصر وخامسة فى المغرب ورابعة فى الفجر به يفتى * لتصير الركعتان
 له نفلا * والضم هنا آكل ولا عهد لوتقطع ولا باس بانامه فى وقت كراهة على المعتمد * وسجد

للسهولة * في الصورتين لنقصان فرضه بتأخير السلام في الأول وتركه في الثانية * و * الركعتان *
 لا ينوبان عن السنة الراتبة * في الأصح لأن المواظبة عليهما إنما كانت بتحريمه مبعداً ولو أقبل على
 به فيهما صلاحاً أيضاً وإن أفعل قضاهما به يغني تقاية * ولو ترك القعود الأول في النفل فهو
 سجدة ولم تفسد استحيانا * لأنه كما شرع ركعتين شرع أربعاً أيضاً وقد قلنا أنه يعود ما لم يقبل
 الثالثة بسجدة وقيل لا * وإذا صلى ركعتين * فرضاً أو نفلاً * وسها فيهما فسجد له بعد السلام ثم
 أراد بناء شفع عليه لم يكن له ذلك * البناء أي يكره تحريماً لثلاث بطل سجود بلا ضرورة *
 بخلاف المسافر * إذا نوى الإقامة لأنه لو لم ييسر بطلت * ولو فعل ما ليس له * من البناء *
 صح * بناؤه * لبقاء التحريمه ويعيد * هو والمسافر * سجود السهو على المختار * لطلانه وقوعه
 في حلال الصلوة * سلام من عليه سجود السهو يخرج * من الصلوة خروجاً * موقوفاً * إن سجد
 عاد إليها والاولى هذا * فيصح الاقتداء به ويبطل وضوؤه بالتحقق ويصير فرضه أربعاً بمنه
 الإقامة إن سجد * للسهو في المسائل الثلاث * والا * يسجد * لا * تثبت الأحكام المذكورة كان
 في غاية البيان وهو غلط في الأخيرتين والصواب أنه لا يبطل وضوؤه ولا يتغير فرضه سجد أو لا
 لسقوط السجود بالتحقق وكذلك بالنية لثلايقع في خلال الصلوة وتامه في البحر والنهر * ويصح
 للسهو ولو مع سلامه * نادياً * للقطع * لأن نية تغيير المشرع لغو * ما لم يتحول عن القبلة أو يتكلم *
 لبطلان التحريمه ولو نسي السهو وسجد صلبية أو تلاوة يلزمه ذلك مادام في المسجد نتج * سلم
 مصلي الظهر * مثلاً * على * رأس * الركعتين توصاً * اتمامها * اتمامها * أربعاً * وسجد للسهو *
 لأن السلام ساهياً لا يبطل لأنه دعاء من وجه * بخلاف ما لو سلم على ظن * أن فرض الظهر
 ركعتان بان ظن * أنه مسافر أو أنها الجمعة أو كان قريب عهد بالسلام فظن أن * فرض *
 الظهر ركعتان أو كان في صلوة العشاء فظن أنها العراويع فسلم * أو سلم ذكراً أن عليه ركناً حيث
 تبطل لأنه سلام عمد أو قيل لا تبطل حتى يقصد به خطاب آدمي * والسهو في صلوة العمل
 والجمعة والمكتوبة والتطوع سواء * والمختار عند المتأخرين عدمه في الألبين مع
 الفتنة كما في جمعة البحر وأقره المصنف وبه جزم في الدرر * وإذا شك * في صلوته * من لم
 يكن ذلك * أي الشك * عادة له * وقيل من لم يشك في صلوة قط بعد بلوغه وعليه كراهية المناسخ
 بحر عن الخلاصة * كم صلي استأنف * بعمل منافٍ وبالسلام قاعداً الأولي لأنه المحلل * وإن

كثير * شكه * عمل بغالب ظنه ان كان * له ظن للحرج * والا اخذ بالاقل * اتيقنه * وتعد في كل موضع تومعه موضع تَعُدُّه * ولو واجبا ثلثا يصير تاركاً فرض القعود واجبه * و * اعلم انه * اذا شغله ذلك * الشك فتفكر * قد راداه ركن ولم يشتغل حالة الشك بقراءة ولا تسبيح * ذكره في الذخير * وجب عليه سجود السهوي * جميع * صور الشك * سواء عمل بالتحريم او بنيل على الاقل فتح لتأخير الركن لكن في السراج انه يسجد للسهوي اخذ الاقل مطلقا وفي غلبة الظن ان تفكر قد ركن فروع اخبره عدل بانه ماضى الظهر اربعا وشك في صدقه وكذا به اعادة احتياطا ولو اختلف الامام والقوم فلوالامام على يقين لم يعد والا اعادة بقولهم شك انها ثانية التورام ثالثته قنت وتعد ثم صلى اخرى وقنت ايضا في الاصح شك هل كبر للافتتاح اولا او احدث اولا او اصابه نجاسة اولا او مسح رأسه اولا استقبل ان كان اول مرة والا لا واختلف لو شك في اركان الحج وظاهر الرواية البناء على الاقل وعليك بالاشباه في قاعدة اليقين لا يزول بالشك والله اعلم *

• باب صلوة المريض •

من اضافة الفعل لفاعله او محله ومناسبة كونه عارضا سارا يفتأ آخر سجود التلاوة ضرورة * من تعدر عليه القيام * اى كله * لمرض * حقيقي وحده ان يلحقه بالقيام ضرره يفتى * قبلها او فيها * اى الغريضة * او * حكمى * بان خاف زيادته او بطور برئه بقيامه او دوران رأسه او وجد لقيامه المأش يد * او ان لو صلى قائما سلس بوله او تعدر عليه الصوم كامر * صلى قاعا * ولو مستندا الى وسادة او انسان فانه يلزمه ذلك على المختار * كيف شاء * على المذهب لان المرض اسقط عنه الاركان فالهيات الاولى وقال زفر رح كالتشهد قيل وبه يفتى * بركوع وسجود وان قدر * على بعض القيام ولو متكئا على عصي او حائط * قام * لزوما بقدر ما يقدر ولو قد رآية او تكبيره على المذهب لان البعض معتبر بالكل * وان تعدر * ليس تعدره ما شرطاً بل تعدر السجود كإيف * لا لقيامه او ما * بالهزة * قاعدا * وهو افضل من الايماء قائما لقربه للارض * ويجعل سجوده اخفض من ركوعه لزوما ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه * فانه يكره تحريمه * فان فعل * بالبناء للمجهول ذكره العيني * وهو يخفض رأسه لسجوده أكثر من ركوعه صح * على انه ايماء لا سجود الا ان يجعل حجم قوة الارض * والا * يخفض * لا * يصح لعدم الايماء *

وان تعذر القعود * ولو حكما * او ما مستلقيا * على ظهره * ورجلاه نحو القبلة * غير انه ينصب
ركبتيه لكرامة من الرجل الى القبلة ويرفع رأسه يسيرا يصير وجهه اليها * او على جنبه *
الايمن او الايسر ووجهه اليها * والاول افضل * على المعتمد * وان تعذر الايماء * برأسه *
وكثرت القوائت * بان زادت على يوم وليلة * سقط القضاء عنه * وان كان يفهم في ظاهر
الرواية * عليه الفتوى * كافي الظهيرية لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب وانما بسقوط
الاركان سقوط الشرائط عند العجز بالاولى ولا يعيد في ظاهر الرواية بدائع * ولو اشتبه على مريض
اعداد الركعات والسجدات لنعاس يلحقه لا يلزم الاداء * لو اداها بتلقين غيره ينبغي ان
تجزئه كذا في القنية * ولم يؤم بعينه وقلبه وحاجبه * خلا فالزفر روح * ولو عرض له مرض في صلواته
يتم بما قدر * على المعتمد * ولو صلى قاعدا بركوع وسجود فصح بنى ولو كان يصلي *
بالايماء * فصح * لا * يبني الا اذا صح قبل ان يؤمى بالركوع والسجود * كما لو كان يؤمى
مضطجعا ثم قدر على القعود ولم يقدر على الركوع والسجود * فانه يستأنف * على المختار *
لان حالة القعود اقوى فلم يجز بناؤه على الضعيف * وللمتطوع الاثكاء على شيء * كعصى
وجدار * مع الاعياء * اى التعب بلاكراهة وبدونه يكره * و * له * القعود * بلاكراهة
مطلقا هو الاصح ذكره الكمال وغيره * صلى الغرض في فلك * جار * تاخذ ابلا عن رصع * لغله
العجز * واساء * وقال لا يصح الا بعد روهو الاظهر برهان * والمربوطة في الشط كالشط *
في الاصح * والمربوطة بلجة البحر ان كان الريح يحركها شديد افاكسايرة والافكالواقفه *
ويلزم استقبال القبلة عند الافتتاح وكما دارت ولو ام قوما في فلكين مربوطين صح والا *
ومن جن او اغمى عليه * ولو بغزع من سبع او آدمى * يوما وليلة قضى الخمس وان راد وفسد
صلوة * سادسة * لا * للخرج فلو افاق في المدة فان لافاته وقت معلوم قضى والا لا * ر ر
عقله بينج او خمر اردوا * لزمه القضاء وان طال * لانه بصنع العباد كالنوم * ولو قطعت يد
ورجله من المرفق والكعب وبوجهه جراحة صلى بغير طهارة * ولا يتيمم ولا يعيد هو الاصح
وقد مر في التيمم وقيل لاصلوة عليه وقيل يلزمه غسل موضع القطع **فروع** اسكن الغرابة
الصلوة بالايماء بلا عمل كثير لزمه الاداء والا لا امره الطبيب بالاستلقاء لنزع الماء من عين
صلى بالايماء لان حرمة الاعضاء كحرمة النفس مريض تحته ثياب نجسة وكلما

شيئ تنجس من ساعته صلى على حاله وكذا الولد يتنجس الا انه يلحقه مشقة بتحريكه *

* باب سجود الخلاوة *

من اضافة الحكم الى سببه * تجب بسبب تلاوة آية * اى اكثرها مع حرف السجدة * من اربع عشرة آية * اربع فى النصف الاول وعشر فى الثانى * منها اول الحج * اما ثانيته فصلوتية لا قترانها بالركوع * وصح * خلافا للشافعي واحمد رح ونفى ما كرج سجود المفصل * بشرط سماعها * فالسبب التلاوة وان لم يوجد السماع كتلاوة الاصح والسمع شرط فى حق غير التالى ولو بالفارسية اذا اخبر * او * بشرط * الايتام * اى الاقتداء * بمن تلاها * فانه سبب لوجوبها ايضا وان لم يسمعها ولم يحضرها للمتابعة * ولو تلا الموتى لم يسجد * المصلى * اصلا * لافى الصلوة ولا بعدها * بخلاف الخارج * لان الحجر ثبت لمعنيين فلا يعد وهم حتى لو دخل معهم سقطت ولا تجب على من تلا فى ركوعه او سجوده او تشهد له للحجر فيها عن القراءة * بشروط الصلوة * المتقدمة * خلا التحريم * ونية التعيين * يفصلها ما يفصلها وركنهما السجود اريد له كركوع مصلى وايماء مريض وراكب * وهي سجدة بين تكبيرتين * مسنونتين جهرا وبين قيامين مستحبين * بلارفع يد وتشهد وسلام و * فيها * تسبيح السجود * فى الاصح * على من كان * متعلق بتجب * اصلا لوجوب الصلوة * لانها من اجزائها * اداء * كالاصم اذا تلاها * او قضاء * كالجنب والسكران والنائم * فلا تجب على كافر وصبي ومجنون وحائض ونفساء قررا او سمعوا * لانهم ليسوا باهلها * وتجب بتلاوتهم * يعنى المذكورين * خلا المجنون المطبق * فلا تجب بتلاوته لعدم اهليته ولو قصر جنونه فكان يوما وليلة او اقل تلزمه تلا او سمع وان كثر لا تلزمه بل تلزم من سمعه على ما حرره خسر ولكن جزم الشرنبلالى باختلاف الرواية ونقل الوجوب باستماع من المجنون عن الفتاوى الصغرى والجمهورية قلت وبه جزم القهستاني * لا * تجب * بسماعه من الصداة او الطير * او من كل تال حرفا ولا بالتهجى اشباه * ولا * من * الموتى * لو كان السامع * فى صلوته * اى صلوة الموتى بخلاف الخارج كامر * وهي على التراخي * على المختار ويكره تاخيرها تنزيها وكفبه ان يسجد عدد ما عليه بلا تعيين ويكون مؤديا وتسقط بالحض والردة * ان لم تكن صلوتية فعلى الفور * لصيرورتها جزءا منها فائتم بتاخيرها ويقضى ما دام فى حرمة الصلوة ولو بعد السلام فتح ثم هذه النسبة هي الصواب وقولهم صلوتية خطأ قاله المصنف لكون فى العناية انه خطأ مستعمل وهو

عند الفقهاء خمسون صواب نادر * ومن معها من امام * ولو باقتل الله به * فليتم به قبل ان يسجد *
 الامام لها * سجد معه * ولو ايتهم بعد * لا يسجد اصلا كذا اطلق في الكنز تبعاً للاصل * فان لم
 يقتل به * اصلا * سجد ما * وكذا لو اقتل على به في ركعة اخرى على ما اختاره البزدي
 وغيره وهو ظاهر الهداية * ولو تلاها في الصلوة سجد ما فيها لا خارجها * لما مر في البدائع و
 اذام يسجد اثم فتلزمه التوبة * الا اذا فسدت الصلوة بغير الحيض * فلو به تسقط عنها السجدة
 ذكره في الخلاصة * فيسجد ما خارجها * لانها لما فسدت لم يبق الا مجرد تلاوة فلم تكن صلوة توبة
 ولو بعد ما سجد ما لم يعد ما ذكره في القنية ويخالفه ما في الحانية تلاها في نفل فافسد قضاءه دون
 السجدة الا ان يحل على ما اذا كان بعد سجودها * وتؤدي بركوع وسجود * غير ركوع
 الصلوة وسجودها * في الصلوة * وكذا في خارجها ينوب عنها الركوع في ظاهر المروى
 بوازيه * لها * اي للتلاوة * وتؤدي * بركوع صلوة * اذا كان الركوع * على الفور من
 قراءة آية * او آيتين وكذا الثلث على الظاهر كما في البحر * ان نواه * اي كون الركوع بسجود
 التلاوة على الراجح * وتؤدي * بسجودها كذلك * اي على الفور * وان لم ينو *
 بالاجماع ولو نواه في ركوعه ولم ينو ما الموت لم يجزه ويسجد اذا سلم الامام ويعيد القعدة ولو تركها
 فسدت صلوته كذلك في القنية وينبغي حملها على الجهرية نعم لو ركع وسجد لها فوراً نائب بلائمة
 ولو سجد لها فظن القوم انه ركع فس ركع رفضه وسجد لها من ركع وسجد سجدة اجزأته
 عنها ومن ركع وسجد سجدتين فسدت صلوته لانه انقرد بركعة تامة * ولو مع المصلي * السجدة
 من غيره لم يسجد فيها * لانها غير صلوية * بل * يسجد * بعد ما * لسماعها من غير محذور *
 ولو سجد فيها لم تجزه * لانها ناقصة للنهي فلا يتأدى بها الكامل * واعادة * اي السجود لما مر الا
 اذا تلاها المصلي غير الموت ولو بعد صاعها مراج * دونها * اي الصلوة لان زيادة ما دون
 الركعة لا تغسل الا اذا تابع المصلي التالي فتفصل لما تبعته غير امامه ولا تجزيه عما سمع تجنيس
 وغيره * وان تلاها في غير الصلوة فسجد ما ثم دخل في الصلوة فتلاها * فيها * سجد اخرى *
 ولو لم يسجد اولاً كفته واحد * لان الصلوة اقوى تمتنع غيرها وان اختلف المجلس ولو لم
 يسجد في الصلوة سقط في الاصح واثم كافر * ولو كررها في مجلسين تكررت وفي مجلس *
 واحد * لا * تكرر بل كفته واحد * وفعلها بعد الاولى الاولى قنية وفي البحر التأخير احرم

والأصل أن مبناها على التداخل وفعلا الخروج بشرط اتحاد الآية والمجلس * وهو قد اخل في السبب *
 بأن يجعل الكل كتلاوة واحد * فتكون الواحدة سببا والباقي تبعاتها وهو الابق بالعبادة لان
 تركها مع وجود سببها شنيع * لا * قد اخل * في الحكم * بأن يجعل كل تلاوة سببا للسجدة فتد اخلت
 السجدة فاكفى بواحدة لانه الابق بالعقوبة لانها للزجر وهو ينزجر بواحدة فمحصل المقصود
 والكريم يعفو مع قيام سبب العقوبة به وافاد الفرق بقوله * فتنبو الواحدة * في تد اخل السبب *
 عما قبلها * عما * بعد * ها * ولا تنوب في تد اخل الحكم الأعما قبلها حتى لو زني فحد ثم زني
 في المجلس حد ثانيا * واسداء الثوب * ذاهبا وآيبا * وانتقاله من غصن * شجرة * الى *
 غصن * آخر وسببه في نهر اوحوض تبديل للمجلس * او الآية * فتجب * سجدة او سجدة *
 اخرى * بخلاف زوايا مسجد وبيت وسغينة سائرة وفعل قليل ككل لقمتهن وقيام ورد سلام
 وكان اداة يصلى عليها لان الصلوة تجمع الاماكن ولولم يصل تتكرر * كما * تتكرر * لو تبدل
 مجلس سامع دون قال * حتى لو كردها راكبا يصلي وعلامة يمشي يتكرر على الغلام لا الركاب *
 لا * تتكرر * في حكمه * وهو تبدل مجلس التالى دون السامع على المغتنى به وهذا يفيد ترجيح
 سببية السماع واما الصلوة على الرسول صلى الله عليه وسلم فكذلك عند المتقدمين وتال المتأخرون
 تتكرر اذ لا تد اخل في حقوق العباد واما العطاس فالاصح انه ان زاد على الثلث لا يشتمه خلاصة *
 وكثرة ترك آية سجدة وقراءة باقي السورة * لان فيه قطع نظم القرآن وتغيير تاليقه واتباع
 النظام والتأليف ما صور به بدائع ومفاد ان الكراهة تحريرية * لا * يكره * عكسه * لكن *
 ان مبضم آية او آيتين اليها * قبلها او بعد ما لنوع وهم التفضيل اذ الكل من حيث انه كلام الله
 في رتبة وان كان لبعضها زيادة فضيلة با شتماله على صفاته تعالى واستحسن اخفاؤها عن سامع
 غير متتهى للسجود واختلاف التصحيح في وجوبها على متشاغل يهمل ولا يسمعهما والراجع الوجوب
 زجراته عن تشاغله عن كلام الله فنزل سامعا لانه بعرضية ان يسمع * ولو سمع آية سجدة من *
 قوم من * كل واحد منهم حرفا لم يسجد * لانه لم يسمع * من تال خائفة فلو اذ ان اتحاد التالى شرط
 مهمة لكل مهمة في الكافي قبل من قرأ أى السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها كما دعا الله تعالى ما
 اصره وثايرة ان يقرأها اولا ثم يسجد ويتحمل ان يسجد لكل بعد قراءتها وهو غير مكروه كما
 مر وسجد - الشكر مستحبة به يفتى امكنها تكرة بعد الصلوة لان الجهلة يعتقدونها سنة او واجبة

وكل مباح يؤدي اليه فمكروه ويكره للامام ان يقرأها في مخاضة ونحو جمعة وعيد الا ان تكون بحيث تؤدي بركوع الصلوة او سجودها ولو تلا على المنبر سجد وسجد السامعون *

*** باب صلوة المسافر ***

من اضافة الشيء الى الشرط او محله ولا يخفى ان التلاوة عارض صعب عارض مباح الا بعارض فلان الاخر وصح به لانه يسفر عن اخلاق الرجال * من خرج من عبارة موضع اقامته * من جانب خروجه وان لم يجاوز من الجانب الاخر في الثانية ان كان بين الغناء والمصراقل من غلوة وليس بينهما مزرعة يشترط مجاوزته والا فلا * قاصدا * ولو كان راو من طاف الدنيا بلا قصد لم يقصر * مسيرة ثلاثة ايام ولياليها * من اقصر ايام السنة ولا يشترط سفر كل يوم الى الليل الى الزوال ولا يعتبر بالغراسخ على المذهب * بالسير الوسيط مع الاستراحات المعتادة * حتى لو اسرع فوصل في يومين قصر ولو لموضع طريقا ان احد صامدة السفر والاخر اقل قصر في الاول لا الثاني * صلى الغرض الرباعي ركعتين * وجوب القول ابن عباس رضي الله عنهما على لسان نبيكم صلواته المقيم اربعاً والمسافر ركعتين وذلك اعدل المصنف عن قولهم قصر لان الركعتين ليستا قصر حقيقة عندنا بل هما تمام فرضه والاكمال ليس رخصة في حقه بل اساءة قلت وفي شرح البخاري ان الصلوة فرضت ليلة الاسراء ركعتين سفر او حضر الا المغرب فلما هاجر عليه الصلوة والسلام واطمان بالمدينة زيدت الا الفجر اطول القراءة فيها والمغرب لانها وتر النهار فلما استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول قوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة وكان قصرها في السد الرابعة من الهجرة وبهذا تجتمع الادلة انتهى كلامهم فلم يحفظ * ولو * كان * عاصيا اسفر * لان القبح المجاوز لا يعد لمشروعيته * حتى يدخل * من موضع * مقامه * ان سار من السفر والانتهم بمجردنية العود لعدم استحكام السفر * او ينوي * ولو في الصلوة اذ لم يخرج وقتها ولم يك لاحقا * اقامة نصف شهر * حقيقة او حكما لما في البرازية وغيرها لو دخل الحاج الشام وعلم انه لا يخرج الا مع القافلة في نصف شوال اتم لانه كناوى الإقامة * به موضع * واحد * صالح لها * من مصر او قرية او صحراء او نازح من اهل الاخبية * فيقصر ان نوى * الإقامة * في اقل منه * اى من نصف شهر * او * نوى * فيه لكن * في غير صالح * كبحر او جزيرة او * نوى فيه لكن * بموضعين مستقلين * كمكة زمينى فلو دخل الحاج مكة ايام العشر لم تصح نيته لانه يخرج الى منى وعرفة فصار

كنمة الإقامة في غير موضعها وبعد عودته من منى تصح كالونوى بمبته باحد مما وكان احدهما
 تبعاً للآخر بحيث تجب الجمعة على ساكنها للاتحاد حكماً * اولم يكن مستقلاً برأيه * كعب
 وامراً * او دخل بلد ولم ينوها * اى مدة الإقامة * بل ترقب السفر * غدا او بعد *
 ولو بقى * على ذلك * سنين * الا ان يعلم تأخر القافلة نصف شهر كامر * وكن * يصلى
 ركعتين * عسكر و دخل ارض حرب او حاصر حصانيتها * بخلاف من دخلها بامان فانه يتم * او *
 حاصر * اهل البغي في دارنا في غير مصر معنية الإقامة مدتها * للترودين القرار والفرار *
 بخلاف اهل اخبية * كعرب وتركمان * نوروها * في المغازاة فانها تصح * في الاصح * وبه يفتى
 اذا كان عند هم من الماء والكلاما يكفيهم مدتها لان الإقامة اصل الا اذا قصد واموضعاً بينهما
 مدة السفر فيقصرون ان نوا سفر او الا لا ولو نوى غيرهم الإقامة معهم لم يصح في الاصح
 والحاصل ان شروط الاتمام ستة النية والمدة واستقلال الرأي وترك السير واتحاد الموضع
 وصلاحيته قهستاني * فلواتم مسافران قعد في القعدة * الاولى تم فرضه * لكنه * اساء *
 لوعامل التاخير السلام وترك واجب القصر وواجب تكبيرة افتتاح النفل وخطا النفل
 بالفرض وهذا لا يحل كاحرره القهستاني بعد ان نسر اساء يأثم واستحق النار * وما زاد نفل *
 كمصلى الفجر اربعاً * وان لم يقعد بطل فرضه * وصار الكل نفلاً لترك القعدة المفروضة الا اذا
 نوى الإقامة قبل ان يقيد الثالثة بسجدة لكنه يعمل القيام والركوع لوقوعه نفلاً فلا ينوب عن
 الفرض ولو نوى في السجدة صار نفلاً * وصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعد فاذا قام *
 المقيم * الى الاتمام لا يقرأ * ولا يسجد للسهر * في الاصح * لانه كاللاحق والقعدان فرض
 عليه وقيل لا قنيه * وندب للامام * هذا يخالف الخانية وغيرها ان العلم بحال الامام شرط
 لكن في حاشية الهداية للهندي الشرط العلم بحاله في الجملة لا في حال الابتداء وفي شرح
 الارشاد ينبغي ان يخبرهم قبل شروعه والافبع سلامه * ان يقول * بعل التسليمتين في
 الاصح * اتواصلوكم فاني مسافر * لدفع توهم انه سها ولو نوى الإقامة لا لتحقيقها بل ليعلم
 صلوة المقيمين لم يصرم قوماً واما اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت ويتم لا بعد فيما يتغير لانه
 اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة لواقته في الايام والقراءة لو في الاخيرتين *
 ويأتى * المسافر بالسنة * ان كان * في حال امن وقرار والا * بان كان في خوف وفرار *

لا * يأتي بها والمختار لانه ترك لعدو نجديس قيل الاثنية الفجر * والمعتبر في تعمير الغرض
 آخر الوقت * وهو قنر ما ينسج التخريمة * فان كان * المكلف * في آخره مسافرا وجب
 ركعتان والا فاربعة * لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء قبله * الوطن الاصلى * وهو موطن
 ولادته او تامله او توطنه * يبطل بمثله * اذ لم يبق له بالاول اهل فلو بقي لم يبطل بل يتم
 فيها * لا غير * يبطل * وطن الإقامة بمثله * بالوطن * الاصلى * و * بانشاء * السفر *
 والاصل ان الشيء يبطل بمثله وبما فوقه لا بما دونه ولم ينكر وطن السكنى وهو ما نزل به الى
 من نصف شهر لعدم فائده وما صورده الزيلعي رده في البصر * والمعتبر في المتبوع * لا
 الاصل * لا التابع * امرأة * وفاء المهرها المعجل * وعبد * غمر مكاتب * و * و *
 من الامير او بيت المال * واجير * واسير وغريم وتلميذ * مع زوج ومولى * وسير *
 لف ونشر مرتب قلت نفيل المعية ملاحظ في تحقيق التبعية مع ملاحظة شرطه *
 وهو الارتزاق في مسئلة الجندی ووفاء المهر في المرأة وعدم كتابة العبد وبه بان جازية
 جزيرة كريد سنة ثمانين والى * ولا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى المتبوع
 ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم على الاصح * كذا في المحيط وغيره دفعا للضرورة كذا في
 عبد مسافر ام مولا فنوى الاول الاقامة ان اتم صلاتهما والاولى بنى على غير الاصح فلو
 يحكى * اى يشابه * الاداء سفر او حضرا لانه بعد ما تقر لا بتغير غير ان ما يشابه
 الصحة في مرضه بما قدر فروع سفر السلطان تصير تزوج المسافر بالدار *
 ظهرت النائضة وبقي لمقصدها يومان تتم في الصبح كذا في بلغ اختلاف *
 بن مقم ومساfran تها ثيا نصري نوبة المسافر والاي مرض عليه الفعود الاول *
 بمقيم اهلا وهو مما يلغز قال لنسائه من لم يدركه ركعة فرض يوم وليلة في *
 اهل ثمن عشرون والثانية سبعة عشر والثالثة خمسة عشر والرابعة احدى عشر لم يصاب
 ثمن الاولى فمت الزور والثانية تركته والثالثة ليوم الجمعة والرابعة للمساء والاولى

باب سبعة الاحكام

دها ميتا اليه وسكون * في فرض عين * كقوله اول ساعة لنبوته اياك ليل القضاة *
 وهي فرض مستقل آكد من * رابعا * لا عند كذا حرة اليه اياي *
 وهي فرض مستقل آكد من * رابعا * لا عند كذا حرة اليه اياي *
 وهي فرض مستقل آكد من * رابعا * لا عند كذا حرة اليه اياي *

وفى البحر وقد اُفتيت مرارا بعد مصلوة الاربع بعد ما بينية آخر ظهر خوف اعتقاد عدم فرضية الجمعة وهو الاحتياط فى زماننا واما من لا يخاف عليه مفسد منها فالاولى ان تكون فى بيته خفية * ويشترط لصحتها * سبعة اشياء الاول * المصر وهو ما لا يسع أكبر مساجد اصله المكلفين بها * وعليه فتوى اكثر الفقهاء رح مجتبى لظهور التواني فى الاحكام وظاهر المذهب انه كل موضع له امير وقاض يقدر على اقامة الحد وكما حررناه فيما علقناه على الملتقى وفى القهستاني اذن الحاكم ببناء الجامع فى الرستاق اذن بالجمعة اتفاقا على ما قاله السرخسي واذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه فليحفظ * او فناءه * بكسر الفاء * وهو ما حوله * اتصل به او لا كما حرره ابن الكمال وغيره * لاجل مصالحه * كدفن الموتى وركض الخيل والمختار للفتوى تقول يره بغرسه ذكره الولوالجي * والثاني * السلطان * ولو متغلبا او امرأة فيجوز امرها باقامتها لا اقامتها * او ما مورده باقامتها * ولو عبد اولى عمل ناحية وان لم تجز انكحته واقضيته * واختلف فى الخطيب المقرر من جهة الامام الاعظم او * من جهة * نائبه هل يملك الاستنابة فى الخطبة فقول لا مطلقا * اى لضرورة او لا الا ان يفرض اليه ذلك * وقيل ان لضرورة جاز * والا لا * وقيل نعم * يجوز * مطلقا * بلا ضرورة لانه على شرف القوائم لتوقته فكان الامر به اذنا بالاستخلاف دلالة ولائك لك القضاء * وهو الظاهر * من عباراتهم ففى البدائع كل من ملك الجمعة ملك اقامة غيره وفى التحفة فى تعدد الجمعة لابن جرباش انما يشترط الاذن لاقامتها عند بناء المسجد ثم لا يشترط بعد ذلك بل الاذن مستحب لكل خطيب وتماه فى البحر وما قيد الزيلعى لا دليل له وما ذكره ملا خسرو وغيره رده ابن الكمال فى رسالة خاصة برهن فيها على الجواز بلا شرط واطنب فيها وابدع ولكن كثير من القوائد اودع وفى مجمع الانهر انه جائز مطلقا فى زماننا لانه وقع فى تاريخ خمس واربعين وتسعمائة اذن عام وعليه الفتوى وفى السراجية لو صلى احد بغير اذن الخطيب لا يجوز الا اذا اذن له من له ولاية الجمعة يؤيد ذلك انه يلزم اداء النفل بجماعة واقرة شيخ الاسلام * مات والى مصر فجمع خليفته او صاحب الشرط * بفتحيتين حاكم السياسة * او القاضى الماذون له فى ذلك جاز * لان تفويض امر العامة اليهم اذن بذلك دلالة فلقاضى القضاء بالشام ان يقيمها وان يولى الخطباء بلا اذن صريح ولا تقرير البانا وقالوا يقيمها امير البلد ثم الشرطى ثم القاضى . من ولاية قاضى القضاء * ونصب العامة الخطيب غير معتبر مع وجود من ذكر * امام مع عدم مهم

فيجوز للضرورة * وجازت الجمعة بمنى في الموسم * فقط * لوجود الخليفة وامير الحجاز * او
 العراق او مكة ووجود الاسواق والسكك وكل اكل ابدية نزل بها الخليفة وعدم التعميم بمنى
 للتخفيف * لا * تجوز * لامير الموسم * لقصور ولايته على امور الحج حتى لو اذن له جاز *
 ولا عرفات * لانها مغارة * وتؤدي في مصر واحد بمواضع كثيرة * مطلقا على المذهب وعليه
 الفتوى شرح المجمع للعيني وامامة فتح القدير فعلا للحرج وعليه المرجوح فالجمعة لمن سبق تحريره
 وتغسل بالمعينة والاشتباه فيصلي بعد ما آخر ظهر وكل ذلك خلاف المذهب فلا يعول عليه كاحريره
 في البحر وفي مجمع الانهر معزى للمطلب والاحوط نية آخر ظهر ادركت وقته لان وجوبه عليه باخر
 الوقت فتنبه * و * الثالث * وقت الظهر فتبطل * الجمعة * بخروجه * مطلقا ولا حقا بعد
 نوم او زحمة علي المذهب لان الوقت شرط الاداء لا شرط الافتتاح * و * الرابع * الخطبة فيه *
 فلو خطب قبله وصلى فيه لم تصح * و * الخامس * كونها قبلها * لان شرط الشيء سابق عليه *
 بحضرة جماعة تنعقد بهم ولو كانوا * صا او نيا ما فلو خطب واحد لم يجز على الاصح *
 كما في البحر عن الظهيرية لان الامر بالسعي المذكور ليس الا لامتاعه والمأمور جمع وجزم
 في الخلاصة بانه يكفي حضور واحد * وكفت تحميدة او تهليلة او تسبيحة * للخطبة المفروضة
 مع الكراهة وقال الابد من ذكر طويل واقله قد راى التشهد الواجب * بنيتها فلو حمل لعطاسه *
 او تعجبا * لم ينب عنها على المذهب * كما في التسمية على الذبيحة لكنه ذكر في 'الذبايح'
 انه ينوب فتأمل * ويسن خطبتان * خفيفتان وتكره زيادتهما على قد روى عن طول
 المفصل * يجلس بينهما * بقدر ثلث آيات علي المذهب وقار كها مسعى علي الاصح كتركه قراءه
 قد رثلت آيات ويجهز بالثانية لا كالاولى ويبدأ بالتعوذ سرا ويندب ذكر الخلفاء الراشدين والعلماء
 لا الدعاة للسلطان وجوزة القهستاني ويكره تحريمه وصفه بما ليس فيه ويكره تكلمه فيها الا لامر
 به معروف لانه منها ومن السنة جلوسه في محل عنه عن يمين المنبر وليس السواد وترك السلام
 من خروجه الى دخوله في الصلوة وقال الشافعي رح اذا استوحى علي المنبر سلم مجتنب * وطهارة *
 وسعة عورة * قائما * وهل هي قائمة مقام ركعتين الاصح لا ذكره الزيلعي بل كشرها في 'المواهب'
 ولو خطب جنبائهم اغتسل وصلى جازوا وفصل باجنبي فان طال بان رجع لبيته فتغسل
 او جامع واغتسل استقبل خلاصة اى لزوما بطلان الخطبة سراج لكن سيجي 'انه لا يشترع اتحاد

الامام والخطيب * و * السادس * الجماعة واقبلها ثلاثة رجال * ولو غمر الغلظة الذين حضروا
 الخطبة * سوى الامام * بالنص لانه لا بد من ذلك اكرهوا الخطيب وثلاثة سواء بنص فاسعوا الى
 ذكر الله * فان نفروا قبل سجوده * وقالوا قبل التحريمة * بطلت وان بقي ثلاثة * رجال ولذا اتى
 بالناء * او * نفروا * بعد سجوده * او عادوا وادركوه راكعا او نفروا بعد الخطبة وصلى باخرين * لا *
 تبطل راتمها جمعة * و * السابع * الاذن العام * من الامام وهو يحصل بفتح ابواب الجامع
 للواردين كافي فلا يضر غلق باب القلعة لعدوا ولعادة فديمة لان الاذن العام مقرر لاهله وغلقه لمنع
 العد ولا المصلى نعم لو لم يغلق لكان احسن كافي مجمع الانهر معز بالشرح عيون المذاصب قال وهذا
 اولى مافى البحر والمنح فليحفظ * فلو دخل امير حصنا او قصره واغلق بابه وصلى باصحابه لم تنعقد *
 ولو فتحه واذن للناس بالك خول جاز وكره فالامام فى دينه ودنياه الى العامة محتاج فسيحان
 من تنزه عن الاحتياج * وشرط لافتراضها * تسعة تختص بها * اقامته بمصر * واما المنفصل عنه
 فان كان يسمع النداء تجب عليه عند محمد رح وبه يغتنى كل افي الملتقى وقلمنا عن الولوالجية
 تقل يره بقرسخ ورجح فى البحر اعتبار عوده لبيته بلا كلفة * وصحة * والحق بالمريض الممرض
 والشيخ الغاني * وحرية * والاصح وجوبها على مكاتب واجير ومبعض ويسقط من الاجر بحسابه
 لو بعيد والا لولو اذن له مولاه وجبت وقيل بخير جوهره ورجح فى البحر التخيير * وذكرورة *
 محققة * وبلوغ وعقل * ذكرهما الزيلعي وغيره وليسا خاصين * ووجود بصر * فتجب على
 الاعور * وقد رته على المشى * جزم فى البحر بان سلامة احد هما كاف للوجوب لكن قال
 الشننى وغيره لا يجب على مغلوج الرجل ولا مقطوعها * وعدم حبس * وعدم * خوف *
 عدم * مطرشد يد * ودخل ونلج ونحوها * وفاقها * اى هذه الشروط او بعضها ان اختار العزيمة
 * وصلاها وهو مكلف * بالغ عاقل * وتمت فرضا * عن الوقت لثلا يعود على موضوعه بالنقض
 وفى البحر فى افضل الالمرأة * ويصلح للامامة فيها من صلح اما ما لغيرها فجازت لمسا فرو عبد
 ومريض وتنعقد * الجمعة * بهم * اى بحضورهم بالطريق الاولى * وحرمان لمن لا عد له
 صلاة الظهر قبلها * اما بعد ما فلا يكره غاية * فى يومها بمصر * لكونه سببا لتفويت الجمعة
 وهو حرام * فان فعلتم * ندم * سعى * عبر به اتبا عالاية ولو كان فى المسجد لم تبطل الا
 بالشروع قيل بقوله * اليها * لانه لو خرج لحاجة او مع فراغ الامام او لم يقمها اصلا لم تبطل نى

الاصح فالبطالان به مقيد بامكان ادراكها * بان انفصل عن * باب * دارة * والامام فيها واو
 لم يدركها بعد المسافة فالاصح انه لا يبطل سراج * بطل * ظهره لا اصل الصلوة ولا ظهر من اقتل على به
 ولم يسع * ادركها اولا * بلافق بين معن وروغيره علي المنصب * وكرة * تحريما * لمعن ورو
 ومسجون * ومسافر * اداه ظهر لجماعة في مصر * قبل الجمعة وبعد ما لتقليل الجماعة وصورة
 المعارضة وافاد ان المساجد تغلق يوم الجمعة الا الجامع * وكذا اصل مصر فاتهم الجمعة * ذابهم
 يصلون الظهر بغير اذان ولا اقامة ولا جماعة ويستحب للمريض تاخيرها الى فراغ الامام وكرة ان
 لم يؤخرها الى حين * ومن ادركها في تشهد او سجود سهو * علي القول به فيها * يتمها جمعة *
 خلا فالمحمد رح * كما * يتم * في العيد * اتفاقا كما في عيد الفتح لكن في السراج انه عند محمد
 رح لم يصرم ركاله * وينوي جمعة لا ظهرا * اتفاقا فلونوي الظهر لم يصح اقتل او ذمة الظاهر
 انه لا فرق بين المسافر وغيره نهر بحثا * واذا اخرج الامام * من الحجرة ان كان والانقياء للصعود
 شرح المجمع * فلا صلوة ولا كلام الى تمامها * وان كان فيها ذكر الظلمة في الاصح * خلاصا
 فائنة لم يسقط الترتيب بينها وبين الوقتية * فانها لا تكره سراج وغيره لضرورة صحة الجمعة
 والا لا ولو خرج وهو في السنة او بعد قيامه لثلاثة النفل يتم في الاصح وينتفخ المقرء *
 وكلما حرم في الصلوة حرم فيها * اى في الخطبة خلاصة وغيرها فيحرم اكل شرب وكلام واد
 تسبعا اورد سلام او امر بمعروف بل يجب عليه ان يستمع ويسكت * بلافق : من قريب وبعد *
 في الاصح محيط ولا يرد تحذير من خيف هلاكه لانه يجب لحق آدمي وهو محتاج اليه والاصوات
 لحق الله تعالى ومبناه على المسامحة وكان ابو يوسف رح ينظر في كتابه ويصححه والاصح *
 لا بأس بان يشير برأسه اويده عند رؤية منكر والصواب انه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 عند سماع اسمه في نفسه ولا يجب تسميت ولا رد سلام به يقتضى وكذا يجب الاستماع سائر
 الخطب كخطبة نكاح وختم وعيد على المعتمدين والابأس بالكلام قبل الخطبة وبعد ما واذ جلس
 عند الثاني والخلاف في كلام يتعلق بالآخرة اما غيره فيكره اجماعا وطى هذه الترفية المتعارضة
 زمانا تكره عند : لا عند ما واماما يفعل المودون حال الخطبة من الترضي ونحوه فيكره
 اتفاقا وتامه في البحر والمعجب من المرقى ينهى عن الامر بالمعروف بمقتضى حد *
 يقول انصتوا رحمكم الله قات الا ان يحمل على قولها ما فتنبه * ووجب سعى اليها وترك بيع *

ولومع السعي وفي المسجد اعظم وزرا * بالاذان الاول * في الاصح وان لم يكن في زمن
الرسول صلي الله عليه وسلم بل في زمن عثمان رضي الله عنه وافاد في البحر صحة اطلاق الحرمة
علي المأكورة بحريها * ويؤذن * ثانيا * بين يديه * اي الخطيب افاد بوحدة الفعل ان المؤذن
ان كان اكثر من واحد اذ نوا واحد بعد واحد ولا يجتمعون كما في الجلالى والتمر تاشي ذكره
القهستاني * اذا جلس علي المنبر * فاذا اتم اقيمت ويكره الفصل بامر الدنيا ذكره العيني * لا ينبغي
ان يصلي بالقوم غير الخطيب * لانها كشي واحد * فان فعل بان خطب صبي بامر السلطان
وصلى بالغ جاز * هو المختار * ولا بأس بالسفر يومها اذا خرج من عمر ان المصر قبل خروج وقت
الظهر * كذا في الخانية لكن عبارة الظهيرية وغيرها بلفظ دخول بدل خروج وقال في شرح المنية
والصحيح انه يكره السفر بعد الزوال قبل ان يصلها ولا يكره قبل الزوال * القروى اذا دخل المصر
يومها ان نوى الملك ثمة ذلك اليوم لزمته الجمعة وان نوى الخروج من ذلك اليوم قبل وقتها او
بعده لا تلزمه * لكن في النهر ان نوى الخروج بعده لزمته والا لا وفي شرح المنية ان نوى الملك
الى وقتها لزمته وقيل لا * كما * لا تلزم * لو قدم مسافر يومها * على عزم ان لا يخرج يومها * ولم
ينوا الاقامة * نصف شهر * بخطب * الامام * بسيف في بلدة فتجب به * كمكة * والا لا *
كالمدينة وفي الحاروي القدسي اذا فرغ المؤذن قام الامام والسيف بيمارة وهو متكئ عليه وفي
الخلاصة ويكره ان يتكئ على توس او عصي فروع سمع النداء وهو ياكل تركه ان خاف
فوت الجمعة او مكتوبة لاجتماع رستاقى سعى يريد الجمعة وحوادثه ان معظم مقصودة الجمعة نال
ثواب السعي اليها وبهذا يعلم ان من شرك في عبادته فالعبادة للاغلب الافضل حلق الشعر وقلم
الظفر بعد ما لا بأس بالتخيطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة ولم يؤذ احد الا ان لا يجزى الا فرجة
امامه فيتخطى اليها للضرورة ويكره التخيطي للسؤال بكل حال وسئل عليه السلام عن ساعة
الاجابة فقال ما بين جلوس الامام الى ان يتم الصلوة وهو الصحيح وقيل وقت العصر واليه ذهب المشائخ
كما في التارخانية وفيها سئل بعض المشائخ ليلة الجمعة افضل ام يومها فقال يومها وذكر في احكام
الاشباه ما اختص به يومها قراءة الكهف فيه ومن فهم عطفه على قوله ويكره افراد بالصوم وافراد
ليلته بالقيام فقد وهم وفيه تجتمع الارواح وتزاد القبور ويا من الميت من عذاب القبر ومن مات
فيه اوفى ليلته امن من عذاب القبر ولا تسجر فيه جهنم وفيه يزور اهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى *

* باب العيدين *

سمي به لان الله فيه عوائد الاحسان والعودة بالسرو وغالبا ارتقا ولا يستعمل في كل يوم فيه مسرة ولذا قيل * عيد وعيد وعيد صرن مجتمعة * وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة * فلما اجتمعوا لم يلزم الا صلاة احد هما وقيل الاولى صلاة الجمعة وقيل صلاة العيد كل افي القهستاني عن التمر تاشي قلت قد راجعت التمر تاشي فرائته حكاة عن الغير وبصيغة التمر يض قتنبه وشرع في الاولى من الهجرة * يجب صلواتها * في الاصح * على من يجب عليه الجمعة بشرائطها * المتقدمة * سوى الخطبة * فانها سنة بعد ما وفي القنية صلاة العيد في القرى تكره * وربما اى لانه اشتغال بما لا يصح لان المصير شرط الصحة * وتقدم * صلواتها * على صلاة الجنازة اذا اجتمعتا * لانه واجب عينا والجنازة كفاية * و * تقدم * صلاة الجنازة على الخطبة * وعلى سنة المغرب وغيرها والعيد على الكسوف لكن في البحر قبيل الاذان عن الحلبي الفتوى على تأخير الجنازة عن السنة واقرة المصنف راجح * الحاقا لها بالصلاة لكن في آخر احكام دين الاشياء ينبغي تقدم الجنازة والكسوف حتى على الغرض ما لم يضق وتنه فتأمل * ونذ ب يوم الفطركاه * حملوا وتراروا وقرويا * قيل * * * * * وجه الى * صلواتها واستياكه واغتساله وتطيبه * بماله ريح لالون * ولبسه احسن ثيابا * * * * * واوغر ابيض * واداء فطرته * صح عطفه على اكله لان الكلام كله قبل الخروج ومن ثم اتى بكلمة * ثم خروجه * ليفيد تراخيه عن جميع مامر * ما شيئا الى الجبانة * وهي المصلي العام والواجب مطلق التوجه * والخروج اليها * اى الجبانة لصاوة العيد * سنة وان وسعهم المسجد اتباع * هو الصحيح * ولا بأس باخراج منبر اليها * لكن في الخلاصة لا بأس ببنائه دون اخراجه ولا بأس بعوده راكبا ونكبا كونه من طريق آخر واظهار البشاشة واكثار الصدقة والتشتم والتهنية. بتقبلاته منا ومنكم لا ينكر * ولا يكبر في طريقها ولا يتنفل قبلها سلقا * يتعلق بالتكبير والتنفل كل احده المصنف تبع البحر لكن تعقبه في النهج ورجح تقييده بالجمهور زاد في البرهان وقال لا يجهريه سنة كالاصحى وهو رواية ووجهها ظاهر وقوله تعالى ولتكموا العدة وتكبروا الله على ما همل لكم وجه الاول ان رفع الصوت بالذكرة بدعة فيقتصر على مورد الشرع انتهى * * * * * ولا يتنفل * * * * * في مصلحتها * فانه مذكور عند العامة * وان * تنفل بعد ما * في البيت جاز * بل يندب تنفل باربع وهذا للخواص واما العوام فلا يمعنون من تكبير ولا تنفل اصلا لقلة رغبتهم في الشيرات

وفي ما شيعه بخط ثقة وكذا أصولة وغائب وبراءة وقد رلان عليارضى الله عنه رأى رجلاً يصلى
بعد العيد فقبل اما تمنعه يا امير المؤمنين فقال اخاف ان ادخل تحت الوعيد قال الله تعالى
ارأيت الذي ينهى عبداً اذا صلى * ووقتها من الارتفاع * قد ررمح فلا تصح قبله بل تكون ثغلاً
محرمًا * الى الزوال * باسقاط الغاية * فلوزالت الشمس وهو في اثنائها فسدت * كافي الجمعة
كذ انى السراج وقد مناه في الاثني عشرة * ويصلي بهم الامام ركعتين مثنياً قبل الزوايد وصى
ثلث تكبيرات في كل ركعة * ولوزاد تابعه الى ستة عشر لانه ما ثور الا ان يسمع من المكبرين
فيأتي بالكل * ويوالى * ذبا * بين القراءتين * ويقراً كالجمعة * ولوادرك * الموتى *
الامام في القيام * بعد ما كبر كبر في المال برأى نفسه لانه مسبوق واوسق بركعة يقرأ ثم
يكبر ثملا يتوالى التكبيرات * فلوم يكبر حتى ركع الامام قبل ان يكبر * الموتى * لا يكبر *
في القيام * * لكن * يركع ويكبر في الركوع * علي الصحيح لان الركوع حكم القيام فالقيام
بالواجب اولى من المسنون * كالركع الامام قبل ان يكبر فان الامام يكبر في الركوع ولا يعود
الى القيام ليكبر * في ظاهر الرواية فلو عاد ينبغي الفساد * ويرفع يده في الزوائد * وان لم ير
امامه ذلك * الا اذا كبر ركعاً * كما مر فلا يرفع يده على المختار لان اخذ الركبتين سنة في محله *
وليس بين تكبيراته ذكر مسنون * ولد ايرسل يده * ويسكت بين كل تكبيرتين مقلد ان ثلث
تعبهات * هذا يختلف بكثرة الزحام وقتله * ويخطب بعدها خطبتين * رهامة * فلو خطب
قبلها صح واساء * لترك السنة وما يس في الجمعة ويكره يس فيها ويكره * والخطب ثمان بل عشر *
ويبدأ بالتحميد في * ثلث * خطبة جمعة واستسقاء ونكاح * وينبغي ان تكون خطبة الكسوف وختم
القرآن كذلك ولم اره * * ويدأ * بالتكبير في * خمس * خطبة العيدين * وثلث خطب
الحج الا ان التي بيكة وعرة يبدأ فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كذا في خزائن ابي الليث *
ويستحب ان يستفتح الاولى بتسع تكبيرات تترا * اى متتابعات * والثانية بسبع * هو السنة *
و * ان * يكبر قبل نزوله من المنبر اربع عشرة * واذا صعد عليه لا يجلس عند نامعراج * ويعلم
الناس فيها احكام * صدقة * الغطر * ليؤديها من لم يؤديها وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها
ليخرجوها في محالها ولم اره * هكذا اكل حكم احتيج اليه لان الخطبة شرعت للتعليم * ولا
يصليها وحده ان فانت مع الامام * ولو بالافساد اتفاقاً في الاصح كافي تيمم البحر وفيها يلغز اى

رجل افسد صلوة واجبة عليه ولا قضاء عليه * و لو امكنه الذهاب الى امام آخر فعل لانها *
 تؤدى بمصر * واحد * بمراضع * كثيرة * اتفاقا * فان عجز صلى اربعا كالصحة * وتؤخر بعد *
 كمطر * الى الزوال من الغد فقط * فوقيتها من الثانى كالاول وتكون قضاء لا اداء كما سمعنى فى
 الاضحية وحكى القهستاني قولين * واحكامها احكام الاضحية لكن هنا يجوز تاخيرها الى ثالث
 ايام النحر بلا عدل مع الكراهة وبه * اى بالعدول * بدونها * فالعدل هنا لنفى الكراهة وفى الفطر
 للصحة * ويكبر جهرا * اتفاقا * فى الطريق * قبل وفى المصلى وعليه عمل الناس اليوم لافى
 البيت * ويندب تاخير اكله عنها * وان لم يضح فى الاصح ولو اكل لم يكره اى تحريما * ويعلم
 الاضحية وتكبير الشريق * فى الخطبة * ووقوف الناس يوم عرفة فى غير التشبيه بالرافقين ليس
 بشئ * هو كراهة فى موضع النفى فتعم انواع العبادة من فرض وواجب ومستحب فيفيد الاباحة
 وقيل يستحب ذلك كل افي مسكين وقال الباقر لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم لسمع
 الوعظ بلا وقوف وكشف رأس جاز بلا كراهة اتفاقا * ويجب تكبير الشريق * فى الاصح
 للامربه * مرة * وان زاد عليها يكون فضلا قاله العيني صفته * الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
 والله اكبر الله اكبر والله الحمد * هو المأثور عن الخليل والمختار ان الذبيح اسماعيل وفى
 القاموس انه الاصح قال ومعناه مطيع الله * عقب كل فرض * عيني بلا فصل يمنع البناء *
 ادى لجماعة * او قضى فيها منها من عامه لقيام وقته كالاضحية * مستحبة * حرج جماعة
 النساء والعراة لا العبد فى الاصح جوهره اوله * من فجر عرفة * وآخرة * الى عصر العبد *
 بادخال الغاية فهى ثمان صلوات ووجوبه * على امام مقيم * بمصر * وعلى * مقتل مسافر
 او قروى او امرأة * بالتبعية لكن المرأة تخافت ويجب على مقيم اقتل على مسافر * ونحو لا بوجوبه
 فوركى فرض مطلقا * ولو منفردا او مسافرا او امرأة لانه تبع للمكتوبة * الى * عصر يوم
 الخامس * آخر ايام التشريق وعليه الاعتماد * والعمل والفتوى فى عامة الاصاير وبه
 الا عصار ولا بأس به عقب العيد لان المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه المشهور ولا
 يمنع العامة من التكبير فى الاسواق فى ايام العشر وبه تأخذ نحر ومجتهب وغيره * وروى
 الموت به * وجوبا * وان تركه امامه * لادائه بعد الصلوة قال ابو يوسف رح صليت بهم
 المغرب يوم عرفة فسهوت ان اكبر فكبر بهم ابو حنيفة رح * والمسبوق بكبر * وجوبا دلا على حق

لكن * عقب القضاء * لما ناته ولو كبر مع الامام لا تغسل ولولم يفسدت * ويد الامام
بمسجود السهو * لوجوبها في تحريمها * ثم بالتكبير * لوجوبه في حرمتها * ثم بالتلبية ولو
محرم * لقد مهما خلاصة وفي الولو الجية لوبدأ بالتلبية سقط السجود والتكبير *

* باب الكسوف *

مناسبتة امام من حيث الاتحاد والتضاد ثم الجمهور على انه بالكاف والحاء للشمس والقمر * يصلى
بالناس من يملك اقامة الجمعة * بيان للمستحب وما في السراج لابد من شرائط الجمعة الا الخطبة
ردة في البحر * عند الكسوف ركعتين * بيان لا قلها وان شاء اربعا واكثر كل ركعتين بتسليمه
او كل اربع * مجتبي وصفتها * كالنفل * اى بر كوع واحد في وقت غير مكروه * بلا اذان و *
لا * اقامة و * لا * جهرو * لا * خطبة * وينادى الصلوة جامعة ليجمعوا * ويطيل فيهما
الركوع والسجود والقراءة * والادعية والاذكار الذى هو من خصائص النافلة * ثم يدعو *
بعد ما جالس مستقبل القبلة اوقا ثم مستقبل الناس والقوم يؤمنون * حتى تنجلي الشمس *
كلها * وان لم يحضر الامام * للجمعة * صلى الناس فرادى * في منازلهم تحرزا من الفتنة *
كالشكوف * للقمر * والرياح * الشديدة * والظلمة * القوية نهارا والضرى القوية ليلا *
والغزع * الغالب ونحو ذلك من الايات المخوفة كالزلازل والصواعق والثلج والمطر الدائم
وعوم الامراض ومنه الداء برفع الطاعون وقول ابن حجر بدعة اى حسنة وكل وباء طاعون
ولا عكس وتما منه في الاشياء وفي العينى صلوة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها
وصلوة الشكوف حسنة وكل البقية وفي الفتح واختلف في استئذان صلوة الاستسقاء فلذا اخر *

* باب الاستسقاء *

هو دعاء واستغفار * فانه السبب لارسال الامطار * بلا جماعة * مسنونة بل هي جائزة * و *
بلا * خطبة * وقال يفعل كالعيد وصل يكبر الزوائد خلاف * و * بلا * قلب رداء * خلافا
لمحمد رح * و * بلا * حضور ذمى * وان كان الرجاء ان دعاء الكافر قد يستجاب استدراجا
واما قوله تعالى وما دعاء الكافرين الا في ضلال ففي الاخرة شروح مجمع * وان صلوا فرادى جاز *
فهى مشروعة للمنفرد وقول التحفة وغيرها ظاهر والرواية لاصلوة اى بجماعة * ويخرجون ثلثة
ايام * لانه لم ينقل اكثر منها * متتابعات * ويستحب للامام ان يأمهم بصيام ثلثة ايام قبل

الخروج وبالتوبة ثم يخرج بهم في الرابع * مثناة في ثياب غسيلة او مرتقة متدللين متواضعين
 خاشعين لله ناكسي رؤسهم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ويحذرون التوبة
 ويستغفرون للمسلمين ويستسقون بالضعفة والشيوخ * والعجائز والصبيان ويبعدون
 الاطفال عن امهاتهم ويستحب اخراج الدواب والاولاد خروج الامام معهم وان
 خرجوا باذنه او بغير اذنه جاز * ويجتمعون في المسجد بمكة وببيت المقدس * ولم يذكر
 المدينة كانه لضيقه وان دام المطر حتى اخرفلا بأس بالاعاء بحبسه وصرفه حيث ينفع وان
 سقوا قبل خروجهم ندب ان يخرجوا شكر الله تعالى *

* باب صلاة الخوف *

من امانة الشئ الى شرطه * هي جائزة بعد عليه السلام عندهما * اي عند ابي حنيفة ومحمد
 رح خلافا للثاني * بشرط حضور عدو * يقيناً فلو صلوا على ظنه فبان خلافه اعدوا * اوسع *
 ارحية عظيمة ونحوها وخاف خروج الروت كافي مجمع الانهر ولم اراه لغيره فلا يفتقد ثم رأيت
 في شرح البخاري للعيني انه ليس بشرط الاعداء البعض حال التحام الحرب * فيجعل الاسلام طائفة
 بازاء العدو * ارضا باله * ويصلي باخرى ركعة في الغنائى * ومنه الجمعة والعيد * وركعتين في
 غيره * لزوما * وذهبت اليه وجاءت الاخرى فصلى بهم ما بقي وسلم وحده وذهبت اليه *
 ندب * وجاءت الطائفة الاولى اتوا صلواتهم بلا قراءة * لانهم لاحقون * وسلموا ثم جاءت
 الطائفة * الاخرى واتوا صلواتهم بقراءة * لانهم مسبقون هذا ان تنازعوا في الصلوة خلف
 واحد والا فالافضل ان يصلي بكل طائفة امام * وان اشتد خوفهم * وعجزوا عن النزول *
 صلوا ركبا نفرادى * الا اذا كان رد يغاللام فيصح الاقتداء * بالايماء الى جهة قد رايهم *
 للضرورة * وفدت بمشي * بغير اصطفا وسبق حدث * وركوب * مطلقا * وتقال كثير
 لا بغليل كرمية سهم * السابح في البحر ان يمكنه ان يرمي اعضائه ساعة صلى بالايماء والا لا *
 تصح كصلوة الماشي والسائق وهو يضرب بالسيف فروع الركاب ان كان مطلوباً تصح صلواته
 وان كان طالبا لا لعدو مخوفه شرعاً ثم ذهب العدو ولم يجز انحرافهم وبكسه جاز لا شرع صلواته
 الخوف للعاصي في سفره كافي الظهيرية وعليه فلا تصح من البغاة صح انه عليه الصلوة والسلام سلاما
 في اربع ذات الرقاع وبطن نخل وعسقان وذى قرد *

* باب صلوة الجنائز *

من اضافة الشيء الى مبيه وهي بالفتح الميت وبالكسر السرير وقيل لغتان والموت صفة وجودية خلقت
 ضد الحياة وقيل عدمية * يوجه المختصر * وعلامته استرخاء قدميه واعوجاج منخره وانخساف
 صدغيه * القبلة * على يمينه هو السنة * وجاز الاستلقاء * على ظهره * وقد ماها اليها * وهو
 المعتاد في زماننا * و * لكن * يرفع ارسه تليلا * ليتوجه للقبلة * وقيل يوضع كما تيسر على الاصح *
 صححه في المبتغى * وان شق عليه ترك على حاله * والمرجوم لا يوجه معراج * ويلقن * نذبا
 وقيل وجوبا * بذكر الشهادتين * لان الارلى لا تغبل بل ون الثانية * عنه * قبل الغرغرة
 واختلف في قبول تواتر البأس والمختار قبول توبته لا ايمانه والفرق في البرازية وغيرها * من غير
 امره بهما * ثلاثا يضرر اذا قالها مرة كفاه ولا يكرر عليه ما لم يتكلم ليكون آخر كلامه لا آله الا الله
 ويندب قراءة يس والرعد * ولا يلقن بعد التحيد * وان فعل لا ينهي عنه وفي الجوهر انه
 مشروع عند اهل السنة ويكفى قول يا فلان يا ابن فلان اذكر ما كنت عليه وقل رضيت بالله رباً وبالاسلام
 ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً قيل يا رسول الله وان لم يعرف اسمه قال ينسب الى حوا ومن
 لا يسأل ينبغي ان لا يلقن والاصح ان الانبياء عليهم السلام لا يسألون ولا اطفال المؤمنين وتوقف
 الامام في اطفال المشركين وقيل هم خدام اهل الجنة ويكره تمنى الموت وتمامه في النهر وسيجي في
 الحظر * وما ظهر منه من كلمات كفرية يستغفر في حقه ويعامل معاملة موتى المسلمين * حملا
 على انه في حال زوال عقله ولذا اختار بعضهم زوال عقله قبل موته ذكره الكمال * واذا مات
 تشد لحياه وتغمض عيناه * تحسينا له ويقول مغمضه بسم الله وعلى مله رسول الله اللهم يسر عليه
 امره وسهل عليه ما بعد واسعد بلقائك واجعل ما خرج اليه خيراً مما خرج عنه ثم يد اعضاه
 ويوضع على بطنه سيف او حديد ثلاثا ينتفخ ويحضر عنه الطيب ويخرج من عنه الحائض والنفساء
 والجنب ويعلم به جيرانه واقرباؤه ويسرع في جهازه ويقراء عنه القرآن الى ان يرفع الى الغسل
 كما في القهستاني معزيا للنتف قلت وليس في النتف الى الغسل بل الى ان يرفع فقط ونسره في البحر
 برفع الروح وعبارة الزيلعي وغيره تكره القراءة عند حتى يغسل وعلمه الشرابي في امداد
 الفتاح تنزيها للقرآن عن نجاسة الميت لتنجسه بالموت قيل نجاسته خبيث وقيل حدث وعليه فينبغي
 جوازها كقراءة المحدث * ويوضع * كمات * كما تيسر * في الاصح * على سرير مغمور ترا *

الى سبع نقاط فتح * ككفنه * وعند موته نهى ثلث لا خلفه ولا في القبر * وكرة قراء القرآن عند
الى تمام غسله * عبارة الزيلعي حتى يعمل وعبارة النهر قبل غسله * وتستمر عورته الغليظة فقط
على الظاهر * من الرواية * وقيل مطلقا * الغليظة والخفيفة * وصح * صححه الزيلعي وغيره *
ويغسلها تحت خرقه * المسترة * بعد لف * خرقه * مثلها على يديه * لحرمه المس كالنظر *
ويجرد * من ثيابه * كما مات * وغسله عليه السلام في قميصه من خواصه * ويرضي * من يوم
بالصلوة * بلا مضمضة واستنشاق * للحرج وقيل يفعلان خرقه وعليه العمل اليوم ولو كان جنباً
او حائضاً ونفساء فعلاً اتفاقاً تنمياً للطهارة كما في امداد الفتح مستند من شرح المقدسي ويبدأ
بوجهه ويمسح رأسه * ويصب عليه ماء مغلي بسدر * ورق النبق * او حوض * بضم فسكون
الاشنان * ان تيسر والافاء خالص * مغلي * ويغسل رأسه وسميته بالخطمي * نيت بالعرفاق *
ان وجد والافاء لصابون ونحوه * هذا الوجه ما شعر حتى لو كان امردا واجر ولا يفعل * والجميع
على يساره * ليبدأ أيمنه * فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي التخت منه امر على يمينه كل من
ثم يجلس مستنداً * بالبناء للمفعول * اليه ويمسح بطنه رقيقاً وما خرج منه يغسله امر *
بعد اقعاده * يضعه على شقه الايسر ويغسله ومنه * غسلة * ثالثة * ليحصل المسحون *
ويصب عليه الماء عند كل اضجاع ثلث مرات * لما مر * وان زاد عليها او نقص جاز * اذ
الواجب مرة * ولا يعاد غسله ولا وضوءه بالخارج منه * لان غسله ما وجب لرفع الحدث
ليقائه بالموت بل لتنجسه بالموت كسائر الحيوانات الدموية الا ان المسلم يطهر بالغسل كرسا
له وقد حصل شرح مجمع * وينشف في توب ويجعل التلويح * وهو بفتح الحاء *
الغبار المركب من الاشياء الطيبة غير زعفران وورس * لكراهتهم للرجال وجعلها في
الكفن جهل * على رأسه وحيته * ذبا * والكافور على مساجده * كبرائه * ولا يسرح
شعره * اى يكره ذلك تحريماً * ولا يقص ظفروه * الا المكسور * ولا * شعرة * ولا يستن
ولا بأس بجعل القطن على وجهه وفي منارقه كل بر وقيل واذن ونم يوضع على اذنيه في جانيهما
لا على صدره لانه من عمل الكفار ابن ملك * ويمنع زوجها من غسلها ومسها الا من اشرف
اليها على الاصح * عنيه وقالت الائمة الثلاثة يجوز لان علياً رضى الله عنه غسل فائمة رضى
الله عنها قلنا هذا محمول على بقاء الزوجية لقوله عليه السلام كل سبب ينقطع بالمرتب

الاممبي ونسبي مع ان بعض الصحابة رضي الله عنه انكر عليه شرح المجمع للعيني * وهي لا تمنع
 من ذلك * ولو ذممة بشرط بقاء الزوجية * بخلاف ام الولد * والمكاتبه فلا يغسلنه ولا
 يغسلهن على المشهور مجتبي * والمعتبر * في الزوجية * صلاحيتها لغسله حالة الغسل لا * حالة *
 الموت فتمنع من غسله لو * بانث قبل موته او * ارتدت بعنه * ثم اسلمت * او مست ابنه بشهوة *
 لزال النكاح * وجازلها * غسله * لو اسلم * زوج المجوسية * فمات فاسلمت * بعد * يحل
 مسها حيثئذ اعتبارا بحالة الحيوة * وجد وارأس آدمي * او احد شقيه * لا يغسل ولا يصلى
 عليه * بل يدفن الا ان يوجد اكثر من نصفه ولو بلا رأس * والا فضل ان يغسل * الميت * مجانا
 فان ابتغى الغاسل الاجر جاز ان كان ثمة غيره والا لا * لتعينه عليه وينبغي ان يكون حكم
 الحمال والكفار كذلك سراج * ولو غسل * الميت * بغيرنية اجزا * اى لطهارته لا لاسقاط
 الغرض عن ذمة المكلفين * و * لذا قالوا * لو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله ثلثا * لانا
 امرنا بالغسل فحركه في الماء بنية الغسل ثلثا فتح وتعليله يغفل انهم لو صلوا عليه بلا اعادة غسله صح
 وان لم يسقط وجوبه عنهم فتدبره وفي الاختيار الاصل فيه تغسيل الملائكة لادم عليه السلام وقالوا
 لولد هذه سنة موتاكم فروع لو لم يد راسا لمسلم ام كافر ولا علامة فان في دارنا غسل وصلى عليه والا
 لا اختلط موتانا بكفار ولا علامة اعتبر الاكثر فان استورا غسلوا واختلف في الصلوة عليهم ومحل الدفن
 كل فن ذممة حبل من مسلم قالوا والاحوط دفنها على حدة ويجعل ظهرها الى القبلة لان وجه
 الولد لظهرها ماتت بين رجال او صبيين نساء ييممه المحرم فان لم يكن فالاجنبي بخرقة وييمم الخنثى
 المشكل لومرا هقا والافكغيرة فيغسله الرجال والنساء ييمم لفقد ماء وصلى عليه ثم وجد وغسلوه
 وصلوا ثانيا وقيل لا * ويسن في الكفن له ازار وقميص ولغافة وتكره العمامة * للميت * في
 الاصح * مجتبي واستحسنها المتأخرون للعلماء والاشراف والاباس بالزيادة على الثلثة وتحسن
 الكفن لحديث حسنوا اكفان الموتى فانهم يتزاورون فيما بينهم ويتغاضون بحسن اكفانهم ظهرية *
 ولها درع * اى قميص * وازار وخمار ولغافة وخرقة تربطها ذباها * وبطنها * وكفاية له
 ازار ولغافة * في الاصح * ولها ثوبان وخمار * ويكره اقل من ذلك * وكفن الضرورة لهما ما يوجد *
 واقله ما يعم البدن وعند الشافعي رح ما يسترا العورة كالحي * تبسط اللغافة * اولا * ثم يبسط
 الازار عليها ويقمص ويوضع على الازار ويلف يساره ثم يمينه ثم اللغافة كذلك * ليكون الايمن

على الايسر * وهى تلبس الدرع ويجعل شعرها ظفيرتين على صدرها موقه * اى الدرع *
والخمار فوقه * اى الشعر * تحت اللقاة * ثم يفعل كامر * ويعقل الكفن ان خيف انتشاره وخشيت
مشكل كمرأه فيه * اى الكفن والمحرم كالحلال والمراحم كالبالغ ومن لم يراحم ان كفن فى واحد
جاز والسقط يلف ولا يكفن كالعضو من الميت * و * آدمى * منبوش طرى * لم يتفسخ * يكفن
كالى لم يدفن مرة * بعد اخره * وان تفسخ كفن فى ثوب واحد * والى هنا صار المكفون
احد عشر والثانى عشر الشهيد ذكرها فى المجتبى * ولا بأس فى الكفن ببرد وكثان وفى النساء
بحرير ومزغفر ومعصر * لجواز به كل ما يجوز لبسه حال الحيوة واحبه البياض او ما كان يصلح
فيه * وكفن من لا مال له على من يجب عليه نفقته * فان تعددوا فعلى تدرج مراتبهم * واختلف
فى الزوج والفتوى على وجوب كفنها عليه * عند الثانى * وان تركت مالا * خاينه وزوجه
فى البحر بانه الظاهر لانه كسوتها * وان لم يكن ثمة من يجب عليه نفقته ففى بيت المال ان
لم يكن * بيت المال معمورا او منتظما * فعلى المسلمين تكفينه * فان لم يقلدوا سائر الناس له او با
فان فضل شئ رد للمتصدق ان علم والا كفن به مثله والا تصدق به مجتبى وظاهره انه لا يجب
عليهم الاسوال كفن الضرورة لا الكفاية ولو كان فى مكان ايسر فيه الا واحد وذلك الواحد ايسر له
الا ثوب لا يلزمه تكفينه به ولا يخرج الكفن عن ملك المتبرع * والصلوة عليه * صحتها * فرض
كفاية * بالاجماع فيكفر منكروها لانه انكر الاجماع قتيه * كدفنه * وغسله * وتجهيزه فانها فرض كفاية *
وشروطها * ستة * اسلام الميت وطهارته * ما لم يهل عليه التراب فيصلح على قبره بلا غسل وان
صلح عليه اولا استحسانا وفى القنية الطهارة من النجاسة فى ثوب وبن ومكان وستر العورة شرط
فى حق الميت والامام جميعا فلوام بلا طهارة والقوم بها اعيدت وبكسها لا كالمواست امرأه ولو انة
لسقوط فرضها بواحد وبقي من الشروط بلوغ الامام تأمل وشروطها ايضا حضوره * ووجعه * وكونه هوار
اكثره * امام المصلي * وكونه للقبلة فلا تصح على غائب ومحمول على نحو دابة وموضوع خلفه
لانه كالا امام من وجه دون وجه لصحتها على الصبى وصلوة النبى صلى الله عليه وسلم على
النجاشى لقوته او خصوصيته وصحت لو وضعوا الرأس موضع الرجلين واساوا ان تعدد ولو
اخطاوا القبلة صحت ان تحرروا والا لمفتاح السعادة * وركبها * شيان * الكبيرات * الاربع
غالاولى ركن ايضا لا شرط فللمحجز بناء اخر على غيرها * والقيام * فلم تجز قاعد ابلا عذر *

وسننها * ثلاثة * التحميد والثناء والدعاء فيها * ذكره الزاهد وغيره وما فهمه الكمال من
 ان الدعاء ركن والتكبير الاولى شرط رده في البحر لتصر بحمهم بخلافه * وهي فرض على كل مسلم
 مات خلا اربع بغاة وقطاع طريق * فلا يغسلوا ولا يصلى عليهم * اذا قتلوا في الحرب * ولو بعد
 صلى عليهم لانه حد او قصاص * وكذا * اهل عصبة * ومكابري مصر لئلا بسلاح وخناق *
 خنق غيره مرة فحكمهم كالغاة * من قتل نفسه * ولو * عمد اغسل ويصلى عليه * به يفتى وان
 كان اعظم وزرا من قاتل غيره ورجح الكمال قول الثاني بما في مسلم انه عليه السلام اتى برجل
 قتل نفسه فلم يصل عليه * لا * يصلى على * قاتل احد ابويه * اهانة له والحقة في النهر بالغاة *
 وهي اربع تكبيرات * كل تكبيرة قائمة مقام ركعة * يرفع يده في الاولى فقط * وقال ائمة
 بلخ في كلها * وينشئ * بعد ما وهو سبحانه اللهم بحمدك وتبارك اسمك الخ * ويصلي على
 النبي * صلى الله عليه وسلم كافي التشهد * بعد الثانية * لان تقل يمها سنة الدعاء * ويدعو
 بعد الثالثة * بامور الآخرة والمأثور الاولى وقد م فيه الاسلام مع انه الايمان لانه منبى عن
 الانقياد مكانه دعاء في حال الحيوية بالايمان والانقياد وما في حال الوفاة فالانقياد هو العمل
 غير موجود * ويسلم * بلاد دعاء * بعد الرابعة * بتسليمتين ناويا الميت مع القوم ويسر الكل
 الا التكبير يلعى وغيره لكن في البدائع العمل في زماننا على الجهر بالنسليم وفي جواهر
 الفناوى يجهر بواحدة * ولا قراءة ولا تشهد فيها * وعين الشافعى رح الفاتحة في الاولى
 وعندنا يجوز بنية الدعاء ويكره بنية القراءة لعدم ثبوتها فيها عنه عليه السلام وافضل صفونها
 آخرها اظهار اللتواضع * ولو كبر امامه خمسا لم ينبع * لانه منسوخ * فيمكنك * الموتى * حتى
 يسلم معه اذا سلم * به يفتى هذا اذا سمع من الامام ولو من المبلغ تابعه وينوى الافتتاح بكل
 تكبيرة وكذا في العيد * ولا يستغفر فيه الاصبى ومجنون * ومعتوه لعدم تكليفهم * بل يقول
 بعد دعاء البالغين اللهم اجعله لنا فرطا * بفتحيتين اى سابقا الى الحوض ليصلى الماء وهو دعاء
 له ايضا بتقل منه في الخير لاسيما وقد قالوا احسنات الاصبى له لا لابي له بل لهما ثواب التعليم *
 واجعله ذخرا * بضم الذال المعجمة ذخيرة * ونافعنا مشغعا * مقبول الشفاعة * ويقوم
 الامام * ند * بعد الصلوة مطلقا * للرجل والمرأة لانه محل الايمان والشفاعة لاجله *
 واسبق * ببعض التكبيرات لا يكبر في الحال * بل ينتظر * تكبير * الامام ليكبر معه *

للافتتاح لما مر ان كل تكبيرة كركعة والمسبوق لا يبدأ بما فاتة وقال ابو يوسف ر ح * لا * ينتظر
 كما لا ينتظر * الحاضر في حال التحريمة * بل يكبر اتفاقا للتحريمة لانه كالمركب ثم يكبر ان
 ما فاتهما بعد الفراغ نسقا بلا دعاء ان خشيا رفع الميت على الا عناق وما في المجتبى من ان
 المتركب يكبر الكل للحال شاذ نهر * فلو جاء * المسبوق * بعد تكبيرة الامام الرابعة فاتته
 الصلوة * لتعد رالد خول في تكبيرة الامام وعند ابي يوسف ر ح يد خل لبقاء التحريمة فاذا
 سلم الامام كبر ثلثا كافي الحاضر وعليه الفتوى ذكره الحلبي وغيره * واذا اجتمعت الجنائز
 فافراد الصلوة * على كل واحد * اولى * من الجمع * وتقديم الافضل * افضل * وان جمع
 جاز ثم * ان شاء * جعل الجنائز صفا * واحد اوقام عند افضلهم وان شاء جعلها صفا *
 مما يلي القبلة * واحد اخلف واحد * بحيث يكون صد ركل * جنازة * مما يلي الاسام *
 ليقوم بحذاء صد رالكل وان جعلها درجا فحسن لحصول المقصود * وراعى الترتيب * المأمور
 خلفه حال الحيوة فيقرب منه الافضل فالافضل الرجل مما يليه فالصبي فالشئى فالبالغة المراهقة
 والصبي الحر يقدم على العبد والعبد على المرأة واما ترتيبهم في قبر واحد للضرورة فبعكس هذا
 فيجعل الافضل مما يلي القبلة فتح * ويقدم في الصلوة عليه السلطان * ان حضر * وذائبه *
 وهو امير مصر * ثم القاضي * ثم صاحب الشرط ثم خليفته ثم خليفة القاضي * ثم امام السبي *
 فيه ايها وذلك ان تقديم الولاية واجب وتقديم امام الحي مندوب فقط بشرط ان يكون متصل
 من الولي والا فالولي اولى كافي المجتبى وشرح المجمع لمصنفه وفي الدراية امام المسكين الساج
 اولى من امام الحي اى مسجد محلته نهر * ثم الولي * بترتيب عصبية الانكاح الا ان يتقدم
 على الابن اتفاقا الا ان يكون عالما والاب جاهلا وان لم يكن ولي فالزوج ثم الجيران وسوى لعبد
 اولى من ابنه الحر لبقاء ملكه والفتوى على بطلان الوصية بغسله والصلوة عليه * وله * اى المولى
 ومثله كل من تقدم عليه من باب اولى * الاذن لغيره فيها * لانه حقه نيم ملك ابطاله * الا *
 انه * ان كان هناك من يساويه فله * اى لذلك المساوى ولو اصغر سنا * المانع * لمشاركته فى الحق اما
 البعيد فليس له المانع * فان صلى غيره * اى الولي * ممن ليس له حق التقدم * على الولي *
 ولم يتابعه * الولي * اعاد الولي * ولو على قبره ان شاء لاجل حقه لا لاسقاط الغرض وان اقتضا
 ليس لمن صلى عليها ان يعيد مع الولي لان تكرارها غير مشروع * والا * اى وان صلى من له

حق التقدم كقاضٍ أو نائبه أو امام حتى أو من ليس له حق التقدم وتابعه الولي * لا * يعيد
 لانهم اولى بالصلوة منه * وان طلى هو * اى الولي * بحق * بان لم يحضر من يقدم عليه *
 لا يصلى غيره بعده * وان حضر من له التقدم لكونها بحق اما لو صلى الولي بحضرة السلطان
 مثلا اعد السلطان كما فى المجتمع وغيره وفيه حكم صلوة من لا ولاية له كعدم الصلوة اصلا فيصلى
 على قبره ما لم يتمرق * وان دفن * واصل عليه التراب * بغير صلوة * او بها بلا غسل او ممن
 لا ولاية له * صلى على قبره * استحسانا * ما لم يغلب على الظن نفيحه * من غير تقديره و
 الاصح وظاهره انه لو شك فى نفيحه صلى عليه لكن فى النهر عن محدرج لا كانه تقبل بما للمانع *
 ولم تجز * الصلوة * عليها ركبا * ولا قاعدا * بغير عذر * استحسانا * وكروى تحريما * وقيل
 تنزيها * فى مسجد جماعة هو * اى الميت * فيه * رحله او مع القوم * واختلف فى الخارج *
 عن المسجد وحده او مع بعض القوم * والمختار الكراهة * مطلقا خلاصة بناء على ان المسجد انما
 بني للمكتوبة وتوابعها كنافلة وذكر وتدريس عالم وهو الموافق لاطلاق حديث ابي داود من صلى
 على ميت فى المسجد فلا صلوة له * ومن ولد فمات يغسل ويصلى عليه * وبورث وبورث ويسمى *
 ان استهل * بالبناء للفاعل اى وجد منه ما يدل على حيوته بعد خروجه اكثره حتى لو خرج رأسه
 فقط وهو يصح نذحه رجل فعليه الغرة وان قطع اذنه فخرج حيا فمات فعليه الدية * والا *
 اى وان لم يستهل * غسل وسمي * عند الثاني وهو الاصح فيفتى به على خلاف ظاهر الرواية
 اكراما لبني آدم كما فى ملتقى البحار وفى النهر عن الظهيرية وان استبان بعض خلقه غسل وحفر
 هو المختار * وادرج فى خرقه ودفن ولم يصل عليه * وكذا الايراث اذا انفصل بنفسه * كصبي
 سبى مع احد ابويه * لا يصلى عليه لانه تبع له فى احكام الدنيا لا العقبى لما مرانهم خدام اهل
 الجنة * ولو سبى بدونه * فهو مسلم تبعا للدار والسبي * اوبه فاسلم هو او * اسلم * الصبي
 وهو عاقل * اى ابن سبع * صلى عليه * لصيرورته مسلما قالوا ولا ينبغي ان يسأل العامي عن
 الاسلام بل يذكر عنده حقيقته وما يجب الايمان به ثم يقال له هل انت مصدق بهذا فاذا قال
 نعم اكتبى به ولا يضرتوقفه فى جواب ما الايمان ما الاسلام فتح * ويغسل المسلم ويكفن ويدفن
 قريبا * كحال * الكافر الاصلى * اما المرتد فيلقى فى حفرة كالكلب * عند الاحتياج * فلو
 له قريب فالاولى تركه لهم * من غير مراعاة السنة * فيغسله غسل الثوب النجس ويلغفه فى خرقه

ويلقيه في حفرة وليس للكافر غسل قربه المسلم * فاذا حمل الجنازة وضع * ثوبا * مقل منها *
 بكسر الهمزة وتفتح وكذا الموحر * على يمينه * عشر خطوات لئلا يث من حمل جنازة اربعين
 خطوة كفرت عنه اربعين كبيرة * ثم * وضع * موخرها * على يمينه كذا لك * ثم مقل منها على
 يساره ثم موخرها * كذا لك فيقع الفراغ خلف الجنازة فيمشي خلفها وضح انه عليه السلام حمل
 جنازة سعد بن معاذ ويكره عندنا حمله بين عمودى السريز بل يرفع كل رجل قائمة باليد لا على
 العنق كالامتعة ولذا كره حمله على ظهر ودابة * والصبي الرضيع او العظيم او فوق ذلك قليلا يحمله
 الواحد على يديه * ولورا كبا * وان * كان * كبير احمل على الجنازة ويسرع بها بلا خيب *
 اى عد وسريع ولوبه كره * وكره تاخير صلواته ودننه ليصلى عليه جمع عظيم بعد صلوة الجمعة *
 الا اذا خيف فوتها بسبب دونه قنيه * كما كره * لمتبعها * جلوس قبل وضعها * وقيام بعد *
 ولا يقوم من فى المصلى * لها * اذا رآها * قبل وضعها ولا من مرت عليه هو المحدث وما ورد به
 منسوخ زيلعي * ونادى بالمشي خلفها * لانها متبرعة الا ان يكون خلفها نساء فامشي امامها
 احسن اختيار ويكره خروجهن تحريما وتزجر النائبة ولا يترك اتباعها لاجلها ولا يمشي عن يمينها
 ويسارها * ولم يمش امامها جاز * وفيه فضيلة ايضا * ولكن * ان تباعد عنه او تقلم النكل *
 او ركب امامها * كره * كما كره فيها رفع صوت بكرا وقرأة فاتح * وحفر قبره * في غير دار * يغلر
 نصف قامة * فان زاد فحسن * ويلحد ولا يشق * الا في ارض رخوة * ولا * ليجوز * ان يوضع فيه
 مضربة ومخدرة * وما روى عن علي رضي الله عنه فغير مشهور ولا يدخل به ظهيرة * ولا بأس
 بانحاذ تابوت * ولو من حجر او حديد * له عند الحاجة * كرخاوة الارض * و * يسكن * ان *
 يغرش فيه التراب مات في سفينة غسل وكفن وصلى عليه والقي فى البحر ان لم يكن قريبا
 من البر * فنج * ولا * ينبغى * ان يدفن * الميت * فى اطلال او ولو * كان * صغيرا *
 لاختصاص هذه السنة بالانبياء عليهم السلام واقعات * و * يستحب * ان * يدفن * فى
 من قبل القبلة * بان يوضع من جهتها ثم يحمل فيلحد * و * ان * يقول واضعه بسم الله * وبالله *
 وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويوجه اليها * وجوبا وينبغى كونه على شقه اليمين
 ولا ينش لموجه اليها * وتحل العقلة * للاستغناء عنها * ويسوى اللبن عليه والقصب لا الاجر *
 المطبوخ * والخشب * لو حول الميت اما فقه فلا يكره ابن ملك فائقة عدد ابناات

لحمل النبي عليه السلام تسع بهنسي * وجاز * ذلك حوله * بأرض رخوة * كالنابوت *
 ويسجي * أي يغطي * قبرها * ولو خشي * لا قبره * الالعد زكطار * ويهاال التراب عليه
 وتكره الزيادة على ما خرج منه * من التراب لانه بمنزلة البناء ويستحب حثيه من قبل رأسه
 ثلثا وجلس ساعة بعد دفنه لدعاء وقراءة بقدر ما ينحرج وروى يفرق لحمه * ولا بأس برش
 الماء عليه * حفظ الترابه عن الاند راس * ولا يربع * للنهي عنه * ويسنم * تد با وفي
 الظهيرة وجوبا قد رشر * ولا يخصص * للنهي عنه * ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وقيل
 لا بأس به وهو المختار * كافي كراهة السراجية وفي جنازها لا بأس بالكتابة ان احتيج اليها حتى
 لا ينصب الاثر ولا يمتحن * ولا يخرج منه * بعد اهالة التراب * الا * لحق آدمي * كان
 تكون الارض مغسوبة او اخذت بشقعة * ويخير المالك بين اخراجه ومساراته بالارض كما جاز
 زرعه والبناء عليه اذ ابلى وصار ترابا زيلعي * حامل ماتت وولدها حي * يضطرب * شق
 بطنها * من الايسر * ويخرج ولدها * ولو بالعكس وخيف على الام قطع واخرج لوميتا
 والا لا كافي كراهة الاختيار ولو ابتلع مال غيره ومات هل يشق فيه قولان والاولى نعم فتح
 فروع الاتباع افضل من النوافل لو لقرابة ازجوار او فيه صلاح معروف يندب دفنه في
 جهة موته وتجيئه وستر موضع غسله فلا يراه الا غاسله ومن يعينه وان رأى ما يكره لم يجز ذكره
 لحديث اذكر وامحاسن موتاكم وكفوا عن مساويهم لا بأس بنقله قبل دفنه وبالاعلام بموته
 وبارئاته بشعرا وغيره لكن يكره الافراط في منحه ولا سيما عند جنازته لحديث من تعزى بعزا
 الجاهلية وتبغرية اهله وترغبهم في الصبر وباتخاذ طعام لهم وبالجلوس لها في غير مسجد ثلاثة
 ايام واولها افضل وتكره بعد ما الاغائب وتكره التعزية ثانيا وعند القبر وعند باب الدار و
 يقول عظم الله اجرک واحسن عزاک وغفر لمتک وزيارة القبور ولو للنساء لحديث كنت
 نهيتكم عن زيارة القبور الا فزروها ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانّا ان شاء الله بكم
 لاحقون ويقرأ يس وفي الحديث من قرأ الا خلاص احد عشرة مرة ثم وهب اجرها للاثموات
 اعطى من الاجر بعدد الاثموات ويحفر قبر النفس وقيل يكره والذي ينبغي انه لا يكره تهية نحو
 الكفن بخلاف القبر يكره المشي في طريق ظن انه محدث حتى اذا لم يصل الى قبره الا بوطى
 قبر تركه لا يكره الدفن ليلا ولا اجلاس القارئ عند القبر وهو المختار عظم الذي محترم

انما يعتب الميت ببكاء اهله اذا اوصى بل لك كتب على جهة الميت او عمامته او كفته عهد نامة
يرجى ان يغفر الله للميت اوصى بعضهم ان يكتب في جبهته وصلة بسم الله الرحمن الرحيم
ففعّل ثم رأى في المنام فسئل فقال لما رُضعت في القبر جاء تني ملائكة العذاب فلما رأوا مكتوبا
على جبهتي بسم الله قالوا امنت من عذاب الله تعالى *

* باب الشهيد *

فعليل بمعنى مفعول لانه مشهود له بالجنة او فاعل لانه حي عند ربه فهو شاهد * هو كل مكلف مسلم
ظاهر * فالحائض ان رأت ثلثة ايام غسلت والا لاعدم كونها حائضا ولم يعد عليه الصلوة والسلام
غسل حنظله لحصوله بفعل الملائكة بل ليل تضة آدم * تم تل ظلما * بغير حق * بجارحة * اى
بما يوجب القصاص * ولم يجب بنفس القتل مال * بل قصاص حتى لو وجب المال بعارض
كالصلح او قتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة * ولم يرث * فلوارث غسل كما سيجي * وكذا * يكون
شهيدا * لو قتله باغ او حربي او قاطع طريق * ولو تسببا * او بغير آلة جارحة * فان مقتولهم
شهيد باى آلة تملوه لان الاصل فيه شهود احد ولم يكن كلهم قتل سلاح * او وجد جرحا سياتى
معركتهم * المراد بالجراحة علامة القتل كخروج الدم من عينه او اذنه او حلقه صافيا لا من انفه
او ذكره اذ برة او حلقه جامدا * فينزعه عنه ما لا يصلح للكفن ويزاد * ان نقص ما عليه عن كفن
السنة * وينقص * ان زاد * لاجل * ان يتم كفته * المسنون * ويصلى عليه بلا غسل ويدفن
بل مة وثيابه * لحد يث زملوصم بكلومهم * ويغسل من وجد قتيل في مصر * اوقية * فيما * اى
موضع * تجب فيه الدية * ولو في بيت المال كالمقتول في جامع وشارع * ولم يعلم قاتله * او علم ولم يجب
القصاص فان وجب كان شهيدا كمن قتله للصوم ليلا في المصر فانه لا قسامة ولا دية فيه للعلم بانه قتله
للصوم غاية الامر ان عينه لم تعلم فليحفظ فان الناس عنه غافلون * او قتل لحد او قصاص *
اى يغسل وكذا يعتزير او افتراس سبع * او جرح وارث * وذلك * بان اكل او شرب او نام او
تد اوى * ولو قليلا * او اوى خيمة او مضى عليه وقت صلوة وهو يعقل * ويقدر على ادائها *
او نقل من المعركة * وهو يعقل سواء وصل حيا او مات على الايدى وكذا الوقام من مكانه الى
مكان آخر بدائع * لا لخوف وطى الخيل او اوصى بامور الدنيا وان بامور الآخرة لا *
يصير مريثا * عند محل رح وهو الاصح * جوهره لانه من احكام الاموات * ارباع او اشترى

او تكلم بكلام كثر * والافلا وهذا اكله اذا كان * بعد انقضاء الحرب ولو فيها * اى فى الحرب * لا * يصير مرتثا بشئ مما ذكر وكل ذلك فى الشهيد الكامل والا فالمرتث شهيد الآخرة وكذا الجنب ونحوه ومن قصد العدو فاصاب نفسه والغريق والحريق والغريب والمهدوم عليه والمبطون والمطعون والنفساء والميت ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن مات وهو يطلب العلم وقد عد صمد السيوطى نحو الثلثين *

* باب الصلوة فى الكعبة *

فى الباب زيادة على الترجمة وهو حسن * يصح فرض ونفل فيها وفوقها * ولو بلا سترة لان القلبية عندنا هى العرصة والهواء الى عنان السماء * وان كره الثانى * للنهى وترك التعظيم * منفردا او جماعة وان * وصلىة * اختلفت وجوههم * فى التوجه الى الكعبة * الا اذا جعل تغاه الى وجه امامه * فلا يصح اقتداءه * لتقدمه عليه * ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حائل ولو لجنبه لم يكره فهى اربع * وتصح لو تحلقوا حولها ولو كان بعضهم اقرب اليها من امامه ان لم يكن فى جانبه * لتأخره حكما ولو وقف مستامنا لركن فى جانب الامام وكان اقرب لم اراه ويتبعى الفساد احتياطا لترجيح جهة الامام وهذه صورته * وكذا الواقتل من خارجها بامام فيها والباب مفتوح

امام مقنن

صح * لانه كقيامه فى المحراب * كتاب الزكوة *

قرانها بالصلوة فى اثنين وثمانين موضعاً فى التنزيل دليل على كمال الاتصال بينهما وفرضت فى السنة الثانية قبل فرض رمضان ولا تجب على الانبياء اجماعا * مى * لغة الطهارة والنماء وشرعا * تملك * خرج الاباحة فلو اعلم يتيماننا وبها الزكوة لا تجزيه الا اذا دفع اليه المطعوم كما وكساه بشرط ان يعقل القبض الا اذا حكم عليه بنفقتهم مضمورات خلافا للثاني بزازية * جر مال * خرج المنفعة فلو اسكن فقير ادارة سنة ناويا لا تجزيه * عينه الشارع * وهو ربح عشر نصاب حولي خرج النافلة والغطرة * من مسلم فقير * ولو معتوصا * غيرها شمسى ولا مولا * اى معتقه وهذا معنى قول الكثر تملك المال اى المعهود اخراجه شرعا * مع قطع المنفعة عن الملك من كل وجه * فلا يدفع لاصله وفرعه * لله تعالى * يمان لا اشتراط النية * وشرط افتراضها

عقل وبلوغ و اسلام وحرية * والعلم به ولو حكما ككونه في دارنا * وسببها * اى سبب افتراضها *
 ملك نصاب حولى * نسبة للحول لحواله عليه * تام * بالرفع صفة ملك خرج مال المكاتب
 اقول انه خرج باشتراط الحرية على ان المطلق ينصرف الى الكامل ودخل ما ملك بسبب
 خبيث كمغصوب خلطه اذا كان له غيره منفصل عنه يوفي دينه * فارغ عن دين له مطالب
 من جهة العباد * سواء كان لله كزكاة وخراج او للعبد ولو كقالة او موجلا ولو صدق زوجته
 الموجل للفراق او ثقة لزمته بقضاء ارضاء بخلاف دين نذر وكفارة وحج لعدم المطالب ولا
 يمنع الدين وجوب عشر وخراج وكفارة * و * فارغ عن * حاجته الاصلية * لان المشغول
 بها كالمعدوم * و * فسر * ابن ملك بما يدفع عنه الهلاك تحقيقا كثيابه او تقديرا كدينه *
 تام ولو تقديرا * بالقدرة على الاستمناء ولو بنائبه ثم فرح على سببه بقوله * فلا زكاة على
 مكاتب * لعدم الملك العام ولا في كسب ماذون ولا في مرصون بعل قبضه ولا فيما اشتراه لتجارة
 قبل قبضه * ومن يول للعبد بقدر دينه * فيزكي الزائد ان بلغ نصابا وعروض الدين كالهلاك
 عند محله ورجحه في البحر ولوله نصب صرف الدين لا يسرها قضاء ولو اجناسا صرف لا قلها
 زكاة فان استويا كاربعين شاة وخميس ابل خمر * ولا في ثياب الدين * المحتاج اليها يدفع
 الحر والبرد ابن ملك * واثاث المنزل ودار السكنى ونحوها * وكل الكتب وان لم تكن لاهلها
 اذا لم ينو التجارة غير ان الاهل له اخذ الزكاة وان سارت نصبا الا ان تكون غير فقه وحديث
 وتفسير او تزيد على نسختين منها هو المختار وكذلك آلات المحترفين الا ما يبقى اثر عيه
 كالغصن لبغ الجمل ففيه الزكاة بخلاف ما لا يبقى كصابون يساوى نصابا وان حال الحول
 وفي الاشباه الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فتباع له * ولا في مال
 مفقود * وجله بعل سنين * وساقط في بحر * استخرجه بعلها * ومغصوب لا بينة عليه *
 فلوله بينة تجب لما مضى الا في غصب السائمة فلا تجب وان كان الغاصب مقرا كما في الخانية *
 ومن فون بيرية نسي مكانه * ثم تذكره وكان الوديعة عند غير معارفه بخلاف المدفون في حرز
 واختلف في المدفون في كرم وارض مملوكة * ودين * كان * جعله الملك يرون سنين * ولا بينة
 عليه * ثم * صارت له بان * اقربعلها عند قوم * وتيمه في مصرف الخانية بما اذا حلف عليه
 عند القاضي اما بقوله فتجب لما مضى * وما اخل مصادرة * اى ظلما * ثم وصل اليه بعل سنين *

لعدم النور والاصل فيه حديث على رضي الله عنه لا زكوة في مال الضار وهو ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء الملك * ولو كان الدين على مقر ملي * او على مقر * معسر او مفلس * اى محكم بافلامه * او * على * جاحل عليه بينة * وعن محمد بن حريز لا زكوة وهو الصحيح ذكره ابن ملك وغيره لان البينة قد لا تقبل * او علم به قاض فوصل الى ملكه * سمع ان المفتي به عدم القضاء بعلم القاضي * لزوم زكوة مامضى * وسنغصل الدين في زكوة المال * وسبب لزوم ادائها توجه الخطاب * يعنى قوله تعالى آتوا الزكوة * وشروطه * اى شرط افتراض ادائها * حولان الحول * وهو فى ملكه * وثمنية المال كالدراهم والدينارين * لتعينهما للتجارة باصل الخلقة فتلزم الزكوة كغيرهما امسكهما ولو للنفقة * او السوائم * بقيد هالآتي * اونية التجارة * فى العروض اما صريحا ولا بد من مقارنتها بعقل التجارة كما سمعنى او دلالة بان يشتري عينا بعرض التجارة او يوجرداره التى للتجارة بعرض فتصير للتجارة بلانية صريحا واستثنوا من اشتراط النية ما يشتريه المضارب فانه يكون للتجارة مطلقا لانه لا يملك بما لها غير هالآتي نية التجارة فيما خرج من ارضه العشرية او الخراجية او المستاجرة او المستعارة لثلا يجتمع الحقان * وشروط صحة ادائها نية مقارنته له * اى للاداء * ولو كانت المقارنة حكما * كالودفع الوكيل بلانية ثم نوى والمال قائم فى يد الفقير او نوى عند الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلانية او دفعها للذمي ليدفعها للفقراء جاز لان الاعتبارية الامر ولد الوقاى هذا تطوع اوعن كفارتي ثم نواه عن الزكوة قبل دفع الوكيل صح ولو خلط زكوة موكمه ضمن وكان متبرعا الا اذا وكله الفقراء وللوكيل ان يدفع لولد الفقير وزوجته لانفسه الا اذا قال ربها ضمها حيث شئت ولو تصدق بدراهم نفسه اجزا ان كان على نية الرجوع وكانت دراهم الموكل قائمة * او * مقارنة * بعزل ما وجب كله او بعضه ولا يخرج عن العهد بالاعزل بل بالاداء للفقراء * او تصدق بكنه * الا اذا نوى ان ياروا اجبا آخر فيصح ويضمن الزكوة ولو تصدق ببعضه لا تسقط حصته عند الثاني خلافا للثالث واطلقه نعم العين والدين حتى لو ابرأ الفقير عن النصاب صح وتسقط عنه واعلم ان اداء الدين عن الدين والعين عن العين وعن الدين يجوز واداء الدين عن العين وعن دين سيقبض لا يجوز وحيالة الجواز ان يعطى مديونه الفقير زكوته ثم ياخذها عن دينه ولو امتنع المديون مديده واخذها لكونه ظفر بجنس حقه فان مانعه رفعه للقاضي وحيالة التكفين بها التصديق على فقير ثم هو يكفن فيكون الثواب له ما ركن فى تعمير المسجد وتمامه

في حيل الاشياء * وانقضها عمري * اى على العراخي صححه البا قاني وغيمره * وقيل فورى
وعليه الغنوى * كافي شرح الوهبانية * فيائم بتأخيرها * بلا عذر * وترد شهادته * لان الامر
بالصرف الى الفقير معه قريته الغور وهي انه لدفع حاجته وهي معجلة فمتى لم تجب على الغور
لم يحصل المقصود من الايجاب على وجه التمام وتامه في الفتح * لا يبق للجار ما * اى عبد مثلاً *
اشترى لها فنوى * بعد ذلك * خذ منه ثم * ما نواه للخدمة * لا يصير للتجارة وان نواه لها ما
لم يبعه * بجنس ما فيه الزكاة والفرق ان التجارة عمل فلا يتم بمجرد النية بخلاف الاول فانه ترك
العمل فيتم بها * وما اشترى لها * اى للتجارة * كان لها * لمقارنته النية لعقل التجارة * لا ما وردته
ونواه لها * لعدم العقل الا اذا تصرف فيه اى ناولا فتجب الزكاة لا قتران النية بالعمل * الا الذ صلب
والفضة * والسائمة لما فى الخافية لو وريث سائمة لزمت زكوتها بعد حول نوى اولاً * وما ملكه
بصنعه كهبة او وصية او نكاح او خلع او صلح عن قود * قيل بالقود لان العبد للتجارة اذا ابتله عبد
خطاء ودفع به كان المدفوع للتجارة خافية وكذا اكل ما عوض به مال التجارة فانه يكون لها بلا نية
كأمر * ونواه لها كان لها عند الثاني والاصح * انه لا يكون لها بحد من البدائع وفي اول الاشياء
ولو قارنت النية ما ليس بدل مال بمال لا تصح على الصحيح * لا زكاة فى اللالى والجواهر *
وان ساوت الغا اتفاقاً * الا ان تكون للتجارة * والاصل ان ما عدل الحجرين والسوائم انما يزكى
بنية التجارة بشرط عدم المانع المودى الى الثنى وشرط مقارنتها بعقل التجارة وهو كسب المال بالمال
بعقل شراء او اجارة او استقراض فلو نوى التجارة بعد العقل واشترى شيئاً لنفسه ناولاً انه ان وجد ربحاً
باعد لا زكاة عليه كالمودى التجارة فيما خرج من ارضه كما مودى الواشترى ارضاً خراجية ناولاً
التجارة او عشرية وزرعها او بذراً للتجارة وزرعه لا يكون للتجارة لقيام المانع *

* باب السائمة *

هي * لغة الراعية وشرعاً * المكتفية بالرعي المباح * ذكره الشمني * فى اكثر العام لقصد الدر
والنسل * ذكره الزيلعي وزاد فى المحيط * والزيادة والسمن * ليعم الذكور فقط لكن فى البدائع
لو اسامها للحمل لا زكاة فيها كالمودى اسامها للحمل والركوب ولو للتجارة ففيها زكاة التجارة ولعلمهم تركوا
ذلك لتصريحهم بالحكمين * فلو علمها نصفه لا تكون سائمة * فلا زكاة فيها للشك فى الموجب *
ويبطل حول زكاة التجارة بجعلها للسوم * لان زكاة السوائم وزكاة التجارة مختلفان قد راوينا

فلا يبنى حول احد مما على الآخر * فلو اشتراها لها * اى للتجارة * ثم جعلها سائمة اعتبارا لاول
الحول من وقت الجعل * للسوم كالباع السائمة فى وسط الحول او قبله بيوم * جنسها او بغير جنسها
او ينقل ولا نقل عند او يعروض ونوى بها التجارة فانه يستقبل حول لا يخرجوه * وفيها ليس فى سوائهم
الوقف والخيل المسجلة زكوة لعدم المالك ولا فى المواشي العمى ولا مقطوعة القوائم لانها ليست بسائمة *

* باب نصاب الابل *

بكسر الباء وتسكن مونه لا را حلا لها من لفظها والنسبة اليها ايلي بفتح الباء سميت به لانها تبول
على افخاذها * هو خمس فيوخذ من كل خمس * منها * الى خمس وعشرين تحت * جمع
يجتي وهو مال ه سنامان منسوب الى تحت نصر لانه اول من جمع بين العربي والعجمي فولد منهما
ولد فسمي تحتيا * او عراب شاة * وما بين النصابين عفو * وفيها * اى الخمس والعشرين * بنت
مخاض وهي التي طعنت فى * السنة * الثانية * سميت به لان امها غالبا تكون مخاضاى
حاملا باخرى * وفي * ست وثلاثين * الى خمس واربعين * بنت لبون وهي التي طعنت
فى الثالثة * لان امها تكون ذات لبن لاخرى غالبا * وفي ست واربعين * الى ستين * حقة *
بالكسر * وهي التي طعنت فى الرابعة * وحق ركوبها * وفي احدى وستين * الى خمس وسبعين *
جلعة * بفتح الدال المعجمة * وهي التي طعنت فى الخامسة * لانها تجل ع اى تطلع اسنان
اللبس * وفي ست وسبعين * الى تسعين * بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة
وعشرين * كل اكتب النبي عليه السلام الى ابي بكر رضي الله عنه * ثم تستانف الغريضة *
عندنا * فيوخذ في كل خمس شاة * مع الحقتين * ثم فى كل مائة وخمس واربعين بنت مخاض
وحقتان ثم فى كل مائة وخمسين ثلث حقا * ثم تستانف الغريضة * بعد المائة والخمسين * ففي
كل خمس شاة * مع ثلث حقا * ثم فى كل خمس وعشرين بنت مخاض * مع الحقا * ثم
فى ست وثلاثين بنت لبون * معهن * ثم فى مائة وست وتسعين اربع حقا الى مائتين ثم تستانف
الغريضة * بعد المائتين * ابد كما تستانف فى الخمسين التى بعد المائة والخمسين * حتى يجب
فى كل خمسين حقة ولا تجزى ذكورا لابل الا بالقيمة لانا لا نخلاف البقر والغنم فان المالك يحير *

* باب زكوة البقر *

من البقر بالسكون وهو الشق سمي به لانه يشق الارض كالثور لانه يثير الارض ومفردة بقره والباء

للوحدة * نصاب البقر والجاموس * ولو متولد امن وحشى واملية بخلاف عكسه ووحش يقرر
 غنم وغيرهما فانه لا يعد فى النصاب * ثلثون مائة * غير مشتركة * وفيها تباع * لانه يتبع
 امه * ذر سنة * كاملة * او تبعة * اثناء * وفي اربعين مسن ذوسنتين او مسنة وفيما زاد *
 على الاربعين * بحسبه * في ظاهر الرواية عن الامام وعنه لاشئ فيما زاد * الى ستين ففيها
 ضعف ما فى ثلثين * وهو قولهما والثلثة وعليه الفتوى يحرم عن البنايع وتصح القل ورى * ثم
 فى كل ثلثين تباع وفى كل اربعين مسنة * الا اذا قل اخلاصة وعشرين فيخبر بين اربعة اتبعة
 وثلاث مسنات وهكذا *

* باب زكوة الغنم *

مشتق من الغنم لانه ليس له آلة الدفاع فكانت غنيمة لكل طالب * نصاب الغنم نصاب الامور *
 لانها سواء فى تكميل النصاب والاضحية والبالا فى اداء الواجب والايان * ارامون *
 شاة * فعم الذكور والانثى * وفي مائة واحد وعشرين شاة وفى مائتين واحد *
 وفى اربعة اربع شياء وما بينهما عفو ثم * بعد بلوغها اربعة اربع *
 غير نهاية * ويؤخذ فى زكوتها * اى الغنم * النسل من الضأن * والمعز * وهو من امت
 سنة لا الجذع * الا بالغيمة * وهو ما انى عليه اكثر ما ع * على الظاهر وعنه جواز الجذع من
 الضأن وهو قولهما والدليل رجحه ذكره الكمال والنسب من البقر ابن سن ومن
 ابن خمس والجذع من البقر ابن سنة ومن الابل ابن اربع * ولا شئ فى حيل *
 عند ما وعليه الفتوى خالية وغيره انم عند الامام هل لها نصاب سقار الاحصاء لابل من
 بالنقل * ولا فى * بغال وحمر * سائمة اجماعا * امست *
 من العروض * ولا فى * عوامل وعلوة * ما لم تكن العلوة للجار * ولا فى *
 حمل * بفكتين * والشاء * وفصيل * ولد الباقة * وعجول * اورن * سور *
 البقرة * صورته ان يموت كل الكبار ويتم الحول على اولادها الصغار * الا انهم *
 ولو واحد او يجب ذلك الواحد ما لم يكن جيد فيلزم الوسط وملاكه سقطه ولو
 الواجب وجب الكبار فقط ولا يكمل من الصغار خلا للثانى * ولا فى * عمو وهو
 نصاب * فى كل الاموال مخصاة بالسوائ * ولا فى * هالك ابل وحوي *
 *
 *
 *

الساعي في الاصح لتعلقها بالعين لا بالذمة وان هلك بعضه سقط حفظه ويصرف الهالك الى
 العفو ولا ثم الى نصاب يليه ثم و ثم * بخلاف المستهلك * بعد الحول لوجود النعدي ومنه
 مالو حبسها عن العلف او الماء حتى هلك فيضمن بدائع والتوى بعد القرض والاعارة
 واستبدل مال التجارة بمال التجارة يعد هلاكاً وبغير مال التجارة والسائمة بالسائمة استهلكا *
 وجاز دفع القيمة في زكاة وعشر وخراج وفطرة ونذر وكفارة غير الاعتاق * وتعتبر
 القيمة يوم الوجوب وقالوا يوم الاداء وفي السوائيم يوم الاداء اجماعاً هو الاصح
 ويقوم في البلد الذي فيه المال ولو في مفاضة ففي اقرب الامصار اليه فتح * والمصدق لا يأخذ
 الا الوسط * وهو اعلى الادنى وادنى الاعلى ولو كله جيد انجيد * وان لم يبيد * المصدق
 وكل ان وجد فالقيل اتفاقي * ما رجب من ذوات * سن دفع * المالك * الادنى مع
 الفضل * جبر اعلى الساعي لانه دفع بالقيمة * او * دفع * الاعلى ورد الغضل * بلا جبر
 لانه شراء فيشترط الرضاء هو الصحيح سراج * او دفع القيمة * ولو دفع ثلث شيئا هسان عن اربع
 وسط جاز * والمستغاد * ولو من هبة اوارث * وسط الحول يضم الى نصاب من جنسه * فيزكيه
 نحول الاصل ولو ادعى زكاة نقد ثم اشترى به سائمة لا يضم ولوله نصاباً ان مالم يضم احد هما
 كن من سائمة مركبة والف درهم وورث الفاضل الى اقربهما حولا وبيع كل يضم الى اصله * اخذ
 البغاة والسلاطين الجائرة زكاة الاموال * الظاهرة * كالسوائيم والعشر والخراج لاعادة ملك
 اربابها ان صرف * المأخوذ * في محله الاتي * ذكره * والا * يصرف فيه * فعليهم *
 فيما بينهم وبين الله * اعادة غير الخراج * لانهم مصارفه واختلف في الاموال الباطنة ففي
 القول الجمة شرح الوهبانية المغنى به عدم الاجزاء وفي المبسوط الاصح الصفة اذا نوى بالدفع
 لظلمة زماننا الصدقة عليهم لانهم بما عليهم من التبعات فقراء حتى افنى اعير بلع بالصيام الكفارة
 عن يمينه ولما اخذها الساعي جبر لم تقع زكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجبر بالحبس ايودي بنفسه
 لان الاكراد لا ينفون الا خنيا ركن في التجنيس المغنى به سقوطها في الاموال الظاهرة لا الباطنة *
 ولو خلط المملطان المال المنصوب بماله ملكه فتجب الزكاة فيه ويورث عنه * لان الخطا استهلاك
 ذالم يمكن تمييزه عند اي حنيقة رح وقوله ارفق اذ قلما يخلو مال عن غصب وهل اذا كان له
 مال غير ما استهلكه بالخطا منفصل عنه يوفي دينه والا فلا زكاة كمالو كان الكل خبيثا ففي النهر

عن الحواشي السعدية وفي شرح الوهبانية عن البرازية إنما يكفر إذا تصدق بالحرام القطعي
 أما إذا اخل من انسان مائة ومن آخر مائة واخلطهما ثم تصدق لا يكفر لأنه ليس بحرام لعينه
 بالقطع لاستحلاله بالخلط * ولو عجل ذر نصاب * زكوته * لسنين أو لنصب صح * لوجود
 السبب وكذا الوعجل عشر زرعه أو ثمره بعد الخروج قبل الإدراك واختلف فيه قبل النبات
 وطلوع الفسرة والأظهر الجواز وكذا الوعجل خراج رأسه وتمامه في النهر * وإن * وصليته *
 أيسر الفقير قبل تمام الحول أو مات أو ارتد * وذلك * لأن المعتبر كونه مصرفاً وقت الصرف
 إليه * لا بعده ولو غرس في أرض الخراج كرماً فالمرء يثمر الكرم كان عليه خراج الزرع مجمع
 الغنائم * ولا شيء في مال صبي وتغلبى * بفتح اللام وتكسر نسبة لبنى تغلب بكسرها قوم
 من نصارى العرب * وعلى المرأة ما على الرجل منهم * لأن الصلح وقع منهم كذلك * ويؤخذ *
 في زكاة السائمة * الوسط * لا الهزم ولا الكرائم * ولا تأخذ من تركته بغير وصية * لفقد
 شرطها وهو النية * وإن أوصى بها اعتبرت من الثلث * إلا أن تميز الردة * وحولها * أي
 الزكاة * قمرى * بحر عن القنية * لشمسي * وسجى الفرق في العنين * شك أنه أدب
 الزكاة أو لا يؤديها * لأن وقتها العمر أشباه *

* باب زكاة المال *

آلى فيه للعهد في حديثها تواربع عشراً والكم فان الماراد به غير السائمة لأن زكوتها غير
 مقدرة به * نصاب الذهب عشرون مثقالاً والفضة مائتا درهم * كل عشرة دراهم * وزن سبعة
 مثاقيل * والدينار عشرون قيراطاً والدرهم أربعة عشر قيراطاً والقيراط خمس شعيرات فيكون
 الدرهم الشرعى سبعين شعيرة والمثقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة أسباع درهم وقيل يفتى في
 كل بلد بوزنهم * والمعتبر فيهما أداء وجوباً * لا قيمتهما * واللازم مبتدأ * في مضروب كل *
 منهما * ومعموله ولو تبرأ أو حلماً مطلقاً * مباح الاستعمال أو لا ولو للتجمل والنفقة لانهما
 خلقا ثماناً فيزكيهما كيف كانا * و * في * عرض تجارة قيمته نصاب * الجملة صفة عرض
 وهو هنا ما ليس بنقل وما عدم صحة النية في نحو الأرض الخراجية فلقيام المانع كما قد منال لأن
 الأرض ليست من العروض قنية * من ذهب أو ورق * أي فضة مضروبة فافاد ان التقويم
 يكون بالمتكوك عملاً بالعرف * مقوماً بالحدس * ان استويا للمراحد بهما روح تعم

التقويم به ولو بلغ باحد همانصا با دون الآخر تعين ما يبلغ ولو بلغ باحد لهما نصا با وخمساربا الآخر
 اقل قومهما بالانفع للفقير سراج * ربع عشر * خبر قوله اللازم * وفي كل خمس * بضم الخاء *
 بحسابه * ففي كل اربعين درهما درهم وفي كل اربعة مثاقيل قيرطان ومابين الخمس الى الخمس
 عفوقا لاما زاد بحسابه وهي مسئلة الكسور * وغالب الفضة والذهب فضة وذهب وما غلب
 غشه منها يقوم * كالعروض ويشترط فيه النية الا اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصا با او اقل وعنده
 ما يتم به او كانت اثما نارائجة وبلغت نصا با من ادنى نقل تجب زكوته فتجب والافلا * واختلف
 في * الغش * المساوى والمختار لزومها احتياطا * خانية ولد الاتباع الاوزنا واما الذهب
 المخلوط بفضة فان غلب الذهب فذهب والا فان بلغ الذهب او لفضة نصا با وجبت * وشرط
 كمال النصاب * ولو سائمة * في طرفي الحول * في الابتداء لانعقاد وفي الانتهاء للوجوب *
 فلا يضر نقصانه بينهما * فلو ملك كله بطل الحول واما الدين فلا يقطع الحول ولو مستغرقا *
 وقيمة العرض * للتجارة * تضم الى الثمنين * لان الكل للتجارة وضعا وجعلا * ويضم الذهب
 الى الفضة * وعكسه يجمع الثمنية * قيمة * وقالابا لاجزاء فلوله مائة درهم وعشرة دنانير
 قيمتهما مائة واربعون تجب مئة عنده وخمسة عند هما فانهم * ولا تجب * الزكاة عندنا * في
 نصاب مشترك من سائمة * وما ن تجارة * ان صحت الخلطة فيه * باتحاد اسباب الاسامة
 التسعة التي يجمعها ارض من يشفع وبيانها في شرح المجمع وان تعد والنصاب تجب اجماعا ويتراجعان
 بالحصص وبيانها في الحاوي فان بلغ نصيب احد همانصا با زكاة دون الآخر ولو بينه وبين ثمانين
 رجلا ثمانون شاة لاشق عليه لانه ما لا يقسم خلافا للثاني سراج واعلم ان الديون عند الامام
 ثلاثة قوى ومتوسط وضعيف * فتجب * زكوتها اذا تم نصا با وحال الحول لكن لا نورابل * عند
 قبض اربعين درهما من الدين * القوى كقرض * وبدل مال تجارة * فكلما قبض اربعين درهما
 يلزمه درهم * و * عند قبض * مائتين غيرها * اى من بدل ماله لغير تجارة وهو المتوسط
 كثمان سائمة وعبيد خد مئة ونحوها مما هو مشغول بخواججه الاصلية كطعام وشراب واملاك ويعتبر
 ما مضى من الحول قبل القبض في الاصح ومثله مال الورث ديناطى رجل * و * عند قبض *
 مائتين مع حولان الحول بعد * اى بعد القبض من دين ضعيف وهو * بدل غير مال *
 كهرودية وبدل كتابه وخلع الا اذا كان عنده ما يضم الى الضعيف كما مر ولو ابرأ رب الدين

المدينون بعد الحول فلا زكوة سواء كان الدين قوتاً ولا خانية وقيل في المحيط بالمعسر واما الموسر فهو استهلاك فليحفظ بحرقال في النهرو هذا ظاهر في انه تقيد للاطلاق وهو غير صحيح في الضعيف كالاخفى * ونجب عليها * اي المرأة * زكوة نصف مهر * من نقد * مردود بعد * مضى * الحول من الف * كانت * قبضته مهراً * ثم ردت النصف * لطلاق قبل الدخول * فنزكي الكل لما مر ان النقود لا تتعين في الفسوخ والعقود * وتسقط * الزكوة * عن موهوب له * في نصاب * مرجوع * فيه * مطلقاً * سواء رجع بقضاء او غيره * بعد الحول * لورود الاستحقاق على عين الموهوب وان الارجوع بعد هلاكه قيد به لانه لازكوة على الواهب اتفاقاً لعدم الملك وهي من الحيل ومنها ان يهبه لطفله قبل التمام بيوم *

* باب العاشر *

قيل هذا من تسمية الشيء باسم بعض احواله ولا حاجة اليه بل العشر علم لما يأخذ العاشر مطلقاً ذكره سعدى اي علم جنس * هو حر مسلم * بهذا يعلم حرمة تولية اليهود على الاعمال * غير هاشمي * لما فيه من شبهة الزكوة * قادر على الحماية * من اللصوص والقطاع لان الجباية بالحماية * نصبه الامام على الطريق * للمساكين خرج الساعى فانه الذي يسعى في القبائل ليأخذ صدقة المواشي في اماكنها * ليأخذ الصدقات * تغليباً للعبادة على غيرها * من التجار * بوزن فجار * المارين باموالهم * الظاهرة والباطنة * عليه * وما ورد من ذم العشارين مسمول على الاخذ ظلماً * فمن اكرت اموال الحول او قال * لم انزل التجارة او * على دين محيط * او منقص للنصاب لان ما يأخذ زكوة معراج وهو الحق بحروك اطلقه المصنف * او * قال * اديت الى عاشر آخر * وكان عاشر آخر محققاً * او * قال * اديت انا الى الفقراء في المصر * لا بعد الخروج لما يأتي * وحلف صدق * في الكل بلا اخراج براءة في الاصح لاشبهاء الخطا حتى لو اتى به اعلى خلاف اسم ذلك العاشر وحلف صدق وعدت عد ما ولو ظم ركب به بعد سنين اخذت عنه * الا في السوائم والاموال الباطنة بعد اخراجها من الملك * لانها بالاخراج انتحقت بالاموال الظاهرة فكان الاخذ فيها للامام فيكون هو الزكوة والاول ينقلب تغلاً ويأخذ ما منه بقوله يقول عمر رضي الله عنه لا تنبشوا على الناس متاعهم لكنه لم يخلفه اذا اتهم * وكما صدق فيه مسلم * مما امر * صدق فيه ذمي * لان لهم مالنا * لانني قوله اديت انا الى الفقير * لعدم ولايته ذلك * لا *

يصدق * حربي * في شيء * الأفي أم ولد * قوله لغلام يولد مثله لأمه مثل أولدى * لعقب المالمة
فان لم يولد عتق عليه وعشر لانه اقر بالعتق فلا يصدق في حق غيره * و * الأفي * قوله اديت
الى عاشر آخر وثمه عاشر * آخر لثلاث يردى الى استيصال المال جزم به لاملأ خسر و ذكره
الزيلعي تبعا للسروجي بلفظ ينبغي كذا نقله المصنف عن البحر لكن جزم في العناية والغاية
بعد تصديق وجهه في الشهر * واخذ من أربع عشر ومن الدمي ضعفه ومن الحربي عشر *
بن لك امر عمر رضي الله تعالى عنه * بشرط كون المال * لكل واحد * نصابا * لان
ما دونه عفو * و * بشرط * جهلنا * بقدر * ما أخذ و امانا فان علم اخذ مثله * مجازاة الا اذا
أخذ والكل * فلا تأخذ * بل نترك له ما يبلغه مامنه ابقاء للامان * ولا تأخذ منهم شيئا
اذا لم يبلغ ما لهم نصابا * وان اخذ و امانا في الاصح لانه ظلم ولا متابعة عليه * اولم يأخذ و
منا * ليستمر و عليه ولا تا احق بالمكرم * ولا يؤخذ * العشر * من مال صبي حربي
الا ان يكونوا يأخذون من اموال صبياننا * شيئا كما في الحاكم * اخذ من الحربي مرة
لا يؤخذ منه نانيا في تلك السنة الا اذا عاد الى دار الحرب * لعدم جواز الاخذ بلا تجديد
حول او عهد * ولو من الحربي بعاشر ولم يعلم به * العاشر * حتى دخل * دار الحرب *
ثم خرج * نانيا * لم يعشه لما مضى * لسقوطه بانقطاع الولاية * بخلاف المسلم والد مي *
لعدم المسقط ذكره الزيلعي * ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر * و جلود ميتة * كما مر *
كل اقره المصنف في شرحه * لو للتجارة * وبلغ نصابا * و * يؤخذ * عشر القيمة من
حربي * بلانية تجارة ولا يؤخذ من المسلم شيء اتفاقا * لا * يؤخذ * من خنزيرة *
مطلقا لانه تيمى فاخذ قيمته كعينه بخلاف الشعنة لانه لو لم يأخذ الشفيع بقيمة الخنزير يطل
حقه اصلا فيتضرر ومواقع الضرورة مستثناة ذكره معلى * و * لا يؤخذ ايضا من * مال في
بيته * مطلقا * و * لا من مال * بضاعة * الا ان تكون لحربي * و * لا من مال * مضاربة *
الا ان يربح المضارب فيعشر نصيبه ان بلغ نصابا * و * لا من * كسب ما ذون مد يون *
بد ين * محيط * به الى ورقبته * او * ما ذون غير مد يون لكن * ليس معه مولاة * على
الصحيح في الثلاثة لعدم ملكهم ولذا لا يؤخذ العشر من الوصي اذا قال هذا مال اليتيم ولا من
عبد و مكاتب * مرطى عاشر الخوارج فعشروه ثم مرطى عاشر اصل العدل اخذ منه نانيا *

لتقصيرة بمروءة بهم بخلاف ما لو غلبوا على بلد فخرج من ينصاب رطاب للتجارة كبطيخ و
نحوه لا عشرة عند الامام الا اذا كان عند العاشر فقراء فيأخذ ليدفع لهم نهر يحثا *

* باب الركاز *

الحق بالزكاة لكونه من الوظائف المالية * هو لغة من الركز اي الاثبات بمعنى المركز
وشرعا مال * مركز * تحت ارض * اعم * من * كون رآكز الخالق او المخلوق فلذا قال *
معدن خلقى * خلقه الله تعالى * و * من * كنز * اي مال * مدنون * دفنه الكفار لانه
الذي بخمس * وجد مسلم او ذمي * ولو قنا صغيرا او انثى * معدن نقل ونحو حد يد * وهو
كل جامد ينطبع بالنار ومنه الزبيق فخرج المائع كقطر وقار وغير المطيع كعادن الاحجار * في
ارض خراجية او عشرية * خرج الدار لا المغازة لدخولها بالاولى * خمس * ميغفا اي اخذ
خمس لحد يث وفي الركاز الخمس وهو يعم المعدن كامن * وباقية لما لكها ان ملكك والا *
كجبل ومغازة * فللواجد والمعدن لاشي فيه ان وجد في دارة * وحانوته * وارضه * في رواية
الاصل واختارها في الكنز * ولاشي في ياقوت وزمردونير * زج * ونحوها * وجدت في جبل *
اي في معادنها * ولو * وجدت * دفين الجاهلية * اي كنزا * خمس * لكونه غنيمة
والحاصل ان الكنز بخمس كيف كان والمعدن ان كان ينطبع * و * لافي * لو لو * هو مطر
الربيع * وعنبر * حشيش في البحر او خثى دابة * وكل اجميع ما يستخرج من البحر من حلية *
ولو ذهب كان كنزا في تعرب البحر لانه لا يرد عليه القهر فلم يكن غنيمة * وما عليه سمة الاسلام
من الكنوز * نقل اذ غيره * فلقطة * سيجي حكمها * وما عليه سمة الكفر خمس وباقية
للمالك اول الفتح * ولوارثه لو حيا والافليت المال على الوجه وهذا * ان ملكك ارضه
والافللواجد * ولو ذميا قنا صغيرا انثى لانهم من اهل الغنيمة * خلا حربي مستأمن * داه
يسترد منه ما اخذ * الا اذا عمل * في المغازة * باذن الامام على شرطه فله المشروط *
ولو عمل رجلان في طلب الركاز فم للواجد وان كان اجيرين فهو للمستأجر * وان خلا عنها *
اي العلامة * او اشتبه الضرب فهو جاهلي على * ظاهر * المذهب * ذكره الزيلعي لانه
الغالب وقيل كاللقطة * ولا بخمس ركاز * معدنا كان او كنزا * وجد في * صحراء * دار
الحرب * بل كله للواجد ولو مستأمن لانه كالمتلصص * و * لذ * لو دخل جماعة ذو منعة

وظهر وأبشئ من كنوزهم * ومعدل نهم * خمس * لكونه غنمة * وإن وجد * * أي الركاز *
 مستأمن في أرض مملوكة * لبعضهم * رده إلى مالكه * تحرر عن الغدر * * فإن لم يرد
 فأخرجه منها ملكه ملكاً خبيثاً * فسيمله التصديق به فلو باعه صح لقيام ملكه لكن لا يطيب
 للمشتري * ولورجده * * أي الركاز * * غيره * * أي غير مستأمن * * فيها * * أي في أرض مملوكة
 لهم حل له * فلا يرد ولا يخمس * * لما مر بلفرق بين متاع وغيره وما في النقاية من أن ركاز متاع
 أرض لم تملك بخمس سهواً إلا أن يحمل على متاعهم الموجود في أرضنا فروع للواجد صرف
 الخمس لنفسه وأصله وفرعه واجنبي بشرط فقرهم *

* باب العشر *

يجب * العشر * في عسل * وإن قل * * أرض غير الخراج * * ولو غير عشيرة كجبل ومغارة بخلاف
 الخراجية لثلاثي جمع العشر والخراج * * وكذا يجب العشر * * في ثمره جبل أو مغارة إن حماه
 الإمام * * لأنه مال مقصود إلا أن لم يحمله لأنه كالصيد * * ويجب * * في مسقي سماء * * أي
 مطر * * أوسح * * كنهر * * بلا شرط نصاب * * راجع لكل * * وبلا شرط * * بقاء * * وحولان حول
 لأن فيه معني المونة ولذا كان للإمام أخذ جبراً ويؤخذ من التركة ويجب مع الدين وفي أرض
 صغير ومجنون ومكاتب ومأذون ووقف وتسمية زكوة مجاز * * الأفي * * ما لا يقصد به استغلال
 الأرض * * نحو حطب وقصب * * فارسي * * وحشيش * * وتبن * * وسعف وصمغ وقطران وخطمي
 وأشنان وشجر قطن وباذنجان وبذر بطيخ وقنار وادوية كحلية وشونيز حتى لو شغل أرضه بها
 يجب العشر * * ويجب * * نصفه في مسقي غرب * * أي دلو كبير * * ودالية * * أي دولا بكثر
 المونة وفي كتب الشافعية أوسقاه بماء اشتراه وقواعد فالأتاباه ولو سقي سحاً وبألة اعتبر الغالب
 ولو استويا فنصفه وقيل ثلثه أرباعه * * بلا رفع مؤن * * أي كلف * * الزرع * * وبلا إخراج البذر
 لتصير يحم بالعشر في كل الخارج * * ويجب * * ضعفه في أرض عشيرة لتغلبى مطلقاً * * وإن كان
 طفلاً أو أنثى أو * * أسلم أو ابتاعها من مسلم أو ابتاعها منه مسلم أو ذمي * * لأن التضعيف كالخراج
 فلا يتبدل * * وأخذ الخراج من ذمي * * غير تغلبى * * اشتري * * أرضاً * * عشيرة من مسلم *
 وقبضها منه للتنافي * * وأخذ * * العشر من مسلم أخذ صامته * * من الذمي * * بشقعة *
 لتحول الصفقة إليه * * أوردت عليه بفساد البيع * * أو بخمار الشرط أو الروية مطلقاً وعيب بقضاء

وأوبغيرة بقيت خراجية لأنه أقاله لافسح * وأخذ خراج من دا وجعلت بستانا * أومزرعة * أن *
 كنت * لذ مي * مطلقا * أولمسلم * وقد * سقامها بئانه * لرضا به * و * أخذ * عشران
سقاما * المسلم * بئانه * أوبها لانه اليق به * ولاشي في دار ومقبرة * ولولك مي *
ولأفي عمن قير * أى زفت * ونقط * دمن يغلو الماء * مطلقا * أى فى ارض عشر وأخراج *
 و * لكن * فى حريمها الصالح للزراعة من ارض الخراج خراج * لأنها تتعلق الخراج بالتمكن
من الزراعة * وأما العشر فيجب فى حريمها العشرى أن زرعه والا لا تعلقه بالخارج * ويؤخذ
العشر * عند الامام * عند ظهور الثمرة * وبد وصلاحها برهان وشرط فى النهر من نساها *
ولا يحل لصاحب ارض * خراجية اكل * غلتها قبل اداء خراجها * ولا يأكل من طعام العشر
حتى يؤدى العشر وان اكل ضمن عشرة مجمع الفتاوى وللأمام حبس الخارج للخراج ومن منع
الخراج سنين لا يؤخذ لما مضى عند ابى حنيفة رح خانية وفيها * من عليه عشر وأخراج إذا
مات أخذ من تركته وفى رواية لا * بل يسقط بالموت والاول ظاهر الرواية فروع تمكن
ولم يزرع وجب الخراج دون العشر يسقطان بهلاك الخارج والخراج على الغاصب أى زرعها
وكان جاحدا ولا بينة لربها والخراج فى بيع الوفاء على البائع أن بقى فى يده ولو باع الزرع أن
قبل أدراكه فالعشر على المشتري ولو بعد فعلى البائع والعشر على المورج كخراج موظف وقالا
على المستأجر كمستعير مسلم وفى المزارعة أن كان البذ رمن رب الارض فعليه راومن العامل فعليها
بالحصة ومن له حظ فى بيت المال وظفر بها هو موجه له أخذ ديانة وللمودع صرف ودبعة مات
ربها ولا وارث لنفسه أو غيره من المصارف ودفع النائة والظلم عن نفسه ولى الا اذا تحمل حصة
بأقربهم وتصح الكفالة بها ويؤجر من قام بتوزيعها بالعدل وان كان الأخذ باطلا وهذا يعرف
ولا يعرف كفالة الظلم يجوز ترك الخراج للمالك لا العشر وسيجب تمامه مع بيان بيوت المان
ومصارفها فى الجهاد ونظمها ابن الشحنة نقال * بيوت المال اربعة لكل * مصارف بينهم
العالمون * فالولها الغنائم والكنوز * ركاز بعد ما المتصدقون * ونالها خراج سبع عشور *
وجالية يليها العاملون * ورابعها الضرائع مثل مالا * يكون له اناس وارثون *
فمصرف الاولين اتى بنص * ونالها حواء مقاتلون * ورابعها فمصرفه حيات *
تساوى النفع فيها المسلمون *

* باب المصروف *

أي مصروف الزكوة والعشروا ما خمس المعدن فمصروفه كالغنائم * هو فقير وهو من له ادنى
شيء * أي دون نصاب وقد رنصاب غير نام مستغرق في الحاجة * ومسكين من لا شيء
له * على المذنب لقواته تعالى أو مسكينا إذا متربة وآية السفينة للترحم * وعامل * يعم الساعي
والعاشر * فيعطى * ولو غنيا لاها شيئا لأنه فرغ نفسه لهذا العمل فيحتاج إلى الكفاية والغنى
لا يمنع من تناولها عند الحاجة كما بين السبيل يحرم عن البدائع وبهذه التعليل يقوى ما نسب للروايات
من أن طالب العلم يجوز له اخذ الزكوة ولو غنيا إذا فرغ نفسه لافادة العلم واستفادته لعجزه عن
الكسب والحاجة داعية إلى ما لا بد منه كذا ذكره المصنف * بقدر عمله * ما يكفيه وأعوانه بالوسط
لكن لا يزداد على نصف ما يقبضه * ومكاتب * غير هاشمي ولو عجز حل لمولاه ولو غنيا كفقير استغنى
وابن سبيل وصل لما له سكت عن المؤلفة قلوبهم لسقوطهم أما بزوال العلة أو نسخ بقوله عليه السلام
لمعاذ في آخر الأمر خذها من اغنيا ثم ورد ما إلى فقرائهم * وصديون لا يملك نصا با فاضلا
عن دينه * وفي الظهيرية الدفع للمديون أولى من الفقير * وفي سبيل الله وهو منقطع
الغزاة * وقيل الحاج وقيل طلبة العلم ونسره في البدائع بجميع القرب وثمرة الخلاف في نحو
الأوقاف * وابن السبيل وهو * كل * من له مال لا معه * ومنه ما لو كان ماله مؤجلا أو طي
غائب أو معسرا أو جاحدا ولوله يمينه في الأصح * يصرف * المزكي * إلى كلهم أو إلى بعضهم *
ولو واحد أمن أي صنف كان لأن آل الجنسية تبطل الجمعية وشرط الشافعي رح ثلاثة من كل
صنف ويشترط أن يكون الصرف * تملكا * لا إباحة كأم * لا * يصرف * إلى بناء * نحو *
مسجد * لا إلى * كفن ميت وقضاء دينه * أما دين الحي الفقير فيجوز له بأمره وأواذن فمات
فالعلاق الكتاب يغيب عدم الجواز وهو الأوجه نهر * ولا إلى * ثمن ما * أي فن * يعتق *
لعدم التملك وهو الركن وقد ما أن الحيلة أن يتصدق على الفقير ثم يأمره بفعل هذه الأشياء
وهل له أن يخالف أمره ولم أره والظاهر نعم * ولا إلى * من بينهما ولاد * ولو مملوكا لفقير *
أو * بينهما * زوجية * ولو مبانة وقالاندفع هي لزوجها * ولا إلى * مملوك المزكي *
ولو مكاتباً أو مديرا * ولا إلى * عبد اعتق المزكي بعضه * سواء كان كله له أو بيه ويمن وابنه
فاعتق الأب حظه معسر الأيد دفع له لأنه مكاتبه أو مكاتب ابنه وأما المشترك بينه وبين اجنبى

فحكاه علم مما مر لانه اما مكاتب نفسه او غيره وقالا يجوز مطلقا لانه حر كله او حر مد يون فانهم *
 و* لا الى * غني * يملك قدر نصاب نارغ عن حاجته الاصلية من اى مال كان كمن له نصاب
 سائمة لا تسارى ما نعى درهم كاجزم به فى البحر والنهر واقرة المصنف قائلا وبه يظهر ضعف
 ما فى الوهبانية وشرحها من انه تحل له الزكوة وتلزمه الزكوة انتهى لكن اعتمد فى الشرح لانية ما فى
 الوهبانية وحرر وجزم بان ما فى البحر درهم * و* لا الى * مملوكه * اى الغني ولو مد يرا او زمنا
 ليس فى عيال مولاه او كان مولاه غائبا على الملك صب لان المانع وقوع الملك لمولاه * غير المكاتب *
 والمأذون والمديون بحيط فيجوز * و* لا الى * طفله * بخلاف ولده الكبير ورايه وامراته
 الفقيرة او طفل الغنية فيجوز لا انتفاء المانع * و* لا الى * بنى هاشم * الامن ابطال النص قرابته
 وهم بنو لهب فتحل لمن اسلم منهم كما تحل لبنى المطالب ثم ظاهر الملك صب اطلاق المانع وقول العيني
 والهاشمى يجوز له دفع زكوة لمثله صوابه لا يجوز نهر * و* لا الى * موالهم * اى عتقائهم فاقاربهم
 اولى لحديث مولى القوم منهم وهل كانت تحل لسائر الانبياء خلاف راعتمد فى النهر حلها لاقربائهم
 لالهم * وجازت التطوعات من الصدقات و* غلة * الارواق لهم * اى لبنى هاشم سواء
 ساهم الواقف او لا على ما هو الحق كما حققه فى الفتح لكن فى السراج وغيره ان ساهم جاز
 والا لا قلت وجعله محشى الاشياء محمل القولين ثم نقل عن البحر عن المبسوط وهل تحل الصدقة
 لسائر الانبياء قبل نعم وهذه خصوصية لنبينا صلى الله عليه وسلم وقيل لا بل تحل لاقربائهم فهى
 خصوصية لقراة نبينا صلى الله عليه وسلم اكراما واطهارا لفضيلته صلى الله عليه وسلم فليحفظ *
 ولا * تدفع * الى ذمي * لحديث معاذ * وراز * دفع * غيرها وغير العشر * والخراج *
 اليه * اى الذمي ولو راجبا كندرو كفارة وفطرة خلا فاللثانى وبقره يفتى حاروى الفل سى
 واما الحربى ولو مستأمناف جميع الصدقات لا تجوز له اتقا بحر عن الغاية وغيرها لكن جزم الزيدى
 بجواز التطوع له * دفع بتحر * لمن يظنه مصرفا * فبان انه عيلة او مكاتبه او حربى ولو مستأمناف
 اعادها * لما مر * وان بان غناه او كونه ذميا او انه ابوه او ابنه او امراته او هاشمى لا * يعيد
 لانه اتى بما فى وسعه حتى لو دفع بلا تحريم يجزان اخطا * وكراه اعطاء فقير نصابا * او اكثر *
 الا اذا كان * الملك فوع اليه * مديونا او * كان * صاحب عيال * بحيث * لو فرقه عليهم
 لا يخص كلا * او لا يفضل بعد دينه * نصاب * فلا يكره فتح * و* كره * نقلها الا الى قرابته *

بل في الظهيرة لا تقبل صدقة الرجل وقربته مما ويح حتى يبدأ بهم نيسد حاجتهم * او اخرج *
او اصلح او اوردع او انفع للمسلمين * او من دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب علم *
 وفي المعراج التصديق على العالم الفقير افضل * او الى الزهاد او كانت معجلة * قبل تمام الحول
 فلا يكره خلاصة * ولا يجوز دفعها لاهل البدع * كالكرامية لانهم مشبهة في ذات الله تعالى
 وكل المشبهة في الصفات * في المختار * لان مفوت المعرفة من جهة الصفات يلحق بمفوت
 المعرفة من جهة الذات مجمع الفتاوى * كما لا يجوز دفع زكاة الزاني لولد منه * اي من الزنا
 وكل الذي نفاه احتياطاً * الا اذا كان * الولد * من ذات زوج معروف * نصولين والكل
 في الاشباه * ولا * يحل * ان يسأل * شيئاً من القوت * من له قوت يومه * بالفعل وبالقوة
 كالصحيح المكتسب ويأثم معطيه ان علم بحاله لاعانته على المحرم * ولو سأل الكسوة * او
 لاشتغاله عن الكسب بالجهاد او طلب العلم * جاز * لو محتاجاً فروع * يندب دفع
 ما يغنيه يومه عن السؤال واعتبار حاله من حاجة وعيال والمعتبر في الزكاة فقراء مكان المال
 وفي الوصية مكان الموصى وفي الفطرة مكان المودى عند محمد رح وهو الاصح لان رؤسهم تبع
 لرأسه دفع الزكاة الى صبيان اقربائه برسم عيال او الى مبشر او مهمل الباكوة جاز الا اذا نص
 على التعريض ولو دفعها لاخته ولها على زوجها مهر يبلغ نصاباً وهو ملي مقر ولو طلبت لم يمنع
 عن الاداء لا يجوز ولا جاز ولو دفعها للمعلم اخليفته ان كان بحيث يعمل له لو لم يعطه صح والا لا
 ولو وضعها على كفه فانتهبها الفتراء جاز ولو سقط مال فرغه فقير فرضي به جاز ان كان يعرفه
 والمال قائم خلاصة *

* باب صدقة الفطر *

من اضافة الحكم لشرطه والفطر لفظ اسلامي والفطرة مولد بل قيل لحن وامر بها في السنة التي
 فرض فيها رمضان قبل الزكاة وان عليه السلام يحط بقبل الفطر بيومين يأمر باخراجها ذكره
 الشمني * يجب * وحديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر معناه قد رللاجماع
 على ان منكرها لا يكفر * موسعا في العمر * عند اصحابنا وهو الصحيح بحر عن البدائع معلل بان
 الامر بادائها مطلق * كزكاة * على قول كافر ولو مات فاداء وارثه جاز * وقيل مضيقا في وم
 الفطر عينا * فبعد * يكون قضاء واختياره الكمال في تحريره * على كل حر مسلم * ولو صغيرا او

مخرجها ولما وجب الاداء بعد البلوغ * ذي نصاب فاضل عن حاجته
 الاصلية * كذا ينه وحوادث عياله * وان لم ينه * كافر * وبه * اي بهن النصاب * تحرم
 الصدقة * كافر ويجب الاضحية ونفقة المحارم وانما لم يشترط النولان * وجوبها بقدر إمكانية *
 هي ما يجب بمجرد التمكن من الفعل فلا يشترط بقاءها لبقاء الوجوب لانها شرط محض * لا بقدر
 ميسرة * هي ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر فغيرته من العسر الى اليسر فيشترط بقاءها لانها شرط
 في معمي العلة وقد حررناه في ما علقناه علي المنار ثم فرع عليه * فلا تسقط * الفطرة وكل
 الحجج * بهلاك المال بعد الوجوب * كما لا يبطل النكاح بموت الشهود * بخلاف الزكوة *
 والعشر والخراج لا يشترط بقاء الميسرة * عن نفسه * متعلق بمجب وان لم يصم لعذر * وطاعته
 الفقير * والكبير المجنون ولوتعد الاباء فعلى كل فطرة ولوزوج طفله الصالحة لخمسة الزوج
 فلا فطرة والجل كالاب عند نقد او فقر كما اختاره في الاختيار * وعبد لخدمته * ولو مملوك
 او مستأجر او موهونا اذا كان عنده وفاء بالدين واما الموصى لخدمته لو اخل وبرقته لآخر
 ففطرت على مالك وقيمته كالعبد العارية والوديعه والجانبي وقول الزيلعي لا تجب سبق فله فسخ *
 ومدة بره وام ولد ولو كان * عبده * كافرا * لتحقيق السبب وهو رأس يموته ويولي عليه *
 لاعن زوجته * وولد الكبير العاقل ولو ادعى عنهما بلا اذن اجزا استحسانا للاذن عاديا
 لو في عياله والا لا قهستاني * وعبد الا ببق * والماسور * والمغصوب المصحود * ان لم يكن
 عليه بينة خلاصة * الابعد عوده فمجب لما مضى و * لاعن * مكاتبه ولا تجب * عليه لان
 في يده مولاه * وعبد مشترك * الا اذا كان عبد بين اثنين وتهايا ووجد الوقت في يده
 اخل هما فتجب في قول * وتوقف * الوجوب * لو كان المملوك * سبيعا اختيار * اذا
 مريوم الفطر والخيار باق تلزم من يصيراه * نصف صاع * فاعل يجب * من بر او دبقه او سونه
 او زبيب * وجعله كالتمر وهو رواية عن الامام وصحها البهسي وغيره وفي الشقاق
 والشرنبلالية عن البرهان وبها يفتى * اوصاع من تمر او شعير * ولو رد يا مال ينص عبده
 كدرة وخبز يعتبر فيه الغيمة * وهو * الصاع المعتبر * ما يوسع الفخار بعين درهمين ما شرب
 عدس * انما قل ربهما التساويهما كالا ووزنا * ودفع القيمة * اي الى راسم * افضل من دفع
 العمن علي المذهب * المفتى به جوهره ونحوه عن الظهيرية وهذا في السعة وما في الشدة فرفع

العين افضل كما لا يخفى * بطلوع فجر الفطر * متعلق بمجب * فمن مات قبله * اى الفجر *
او ولد بعده او اسلم لا تجب عليه ويستحب اخراجها قبل الخروج الى المصلى بعد طلوع فجر الفطر *
عملا بامره وفعله عليه الصلوة والسلام * وصح اداؤها اذا قدمه على يوم الفطر واخره * اعتبارا
بالزكاة والسبب موجود اذ هو الرأس * بشرط دخول رمضان فى الاول * اى مسألة التقديم
هو الصحيح * وبه يغتنى * جوهره ونحوه عن الظهيرية لكن عامة المتون والشروح على صحة التقديم
مطلقا وصحة غير واحد ورجحه فى النهر ونقل عن الولوالجية انه ظاهر الرواية قلت فكان هو
المذهب * وجازدفع كل شخص فطرته الى * مسكين او * مساكين على * ما عليه الاكثر وبه
جزم فى الولوالجية والخانية والبداية والمحيط وتبعهم الزبلي فى الظاهر من غير ذكر خلاف
وصحة فى البرهان فكان هو * المذهب * كتفريق الزكاة والامرى حديث اغنوهم للمذهب
فيغيد الاولوية ولذا قال فى الظهيرية لا يكره التأخير اى تحريما * كما جازدفع صدقة جماعة الى
مسكين واحد بلا خلاف * يعتد به * خلطت امرأة * امرها زوجها باداء فطرته * حنطته
لحنطتها بغير اذن الزوج ودفعت الى فقير جاز عنها لا عنه * لما مران الاختلاط عند الامام
استهلاك يقطع حق صاحبه وعند ما لا يقطع فيجوز ان اجاز الزوج ظهيرية ولو بالعكس قال
فى النهر لم اره ومقتضى ما مرجوازه عنهما بلا اجازتها * ولا يبعث الامام على صدقة الفطر
ساعيا * لانه عليه السلام لم يفعل به بدائع * وصدقة الفطر كزكاة فى المصارف * فى كل حال *
الافى * جواز * الدفع الى ذمى * وعدم سقوطها بهلاك المال وقد مر * ولودفع صدقة
فطرته الى زوجة عبد جاز * وان كانت نفقتها عليه عمدة الفتارى للشهيد خاتمها واجبات
الاسلام سبعة الفطرة ونفقة ذى رحم ووتر وصحية وعمرة وخدمة ابويه والمرأة الزوجية احدى *
* كتاب الصوم *

قيل لو قال الصيام لكان اولى لما فى الظهيرية ولو قال الله على صوم لزمه يوم ولو قال صيام لزمه ثلاثة
ايام كما فى قوله تعالى فغلية من صيام وتعقب بان الصوم له انواع على ان ال تبطل معنى الجمع
والاصح انه لا يكره قول رمضان وفرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لعشرى شعبان بعد الهجرة
بسنة ونصف * هو * لغة امساك مطلقا شرعا * امساك عن المفطرات * الاتية * حقيقة
او حكما * كمن اكل ناسيا فانه ممسك حكما * فى وقت مخصوص * وهو اليوم * من شخص

مخصوص * مسلم كايين في دارنا او عالم بالجوب والمصر عن حيفض ونفاس * مع النية * المعهود
 واما البلوغ الا فاته فليس من شرط الصحة لصحة صوم الصبي ومن جن او غصى عليه بعد النية وانما
 لم يصح صومها في اليوم الثاني لعدم النية وحكمه نيل الثواب ولو منهيها عنه كافي الصلوة في ارض
 مغصوبة * وسبب صوم * المنك ورائك رولد الوعين شهر او صام شهر اقبله عنه اجزا لوجود
 السبب ويلغوا التعيين والكفارات الحنث والقتل * رمضان شهر وجزء من الشهر * من ليل او نهار
 على المختار كافي الجنازية واختار فخر الاسلام وغيره انه الجزء الذي يمكن اشاء الصوم فيه
 من كل يوم حتى لو افاق المجنون في ليلة او في آخر ايامه بعد الزوال لا تصاء عليه وعليه العتوى
 كافي المجتبي والنهر عن الدراية وصحة غير واحد وهو الحق كافي الغاية * وهو * اقسام
 ثمانية * فرض * وهو نوعان معين * كصوم رمضان اداء * وغير معين كصومه * قضاء * و
 صوم * الكفارات * لكنه فرض عملا لا اعتقاد اولئك الا يكفر جاحدا قاله البهمنسي نبي لابن اكمال *
 وواجب * وهو نوعان معين * رولد والمعين * وغير معين كالنذر * المعلق * رانه قوله
 تعالى وايوفوا نذرهم فلعله الخصوص لولد ربه نصية فلم يبق قطعها وقيل * المعلق * لانه لا دليل
 وغيره واعتمد الشراييل وتعبه السعدى بالخرق فان المنذر لا تؤدى بعد صلوة العصر بخلاف
 الغائبة * هو فرض على الاظهر * كالكفارات يعنى عملا لان سطلق الاجماع لا يغفل التعرض
 القطعي كما بسطه خسرو * ونقل كثيرهما * يعم السنة كصوم عاشوراء مع التاسع والاثني عشر
 البيض من كل شهر ويوم الجمعة ولو من غير اذعرة والواجب لم يضعفه المكي * نذر ياكله المدين
 وتنزيها كعاشوراء وحل * وسبت وحل * ونذر ورمضان ان تعمل وصوم دهري وصوم صبت وصال
 وان افطر الايام الخمسة وهذا عند ابن يوسف رح كافي المحيط فبهى خمسة عشر واثنا عشر
 سبعة متتابعة رمضان وكفارة ظهار وقتل ويمين افطار رمضان وثلث رمعين واعتكاف واجب وسنة
 يحجر فيها نفل وقضاء رمضان وصوم متعة وفدية حلف وجزاء صيد ونذر مطلق اذا نذر به *
 فبصح * اداء * صوم رمضان والنذر والمعين والنفل بنية من الليل * فلا تصح قبل الغروب
 ولا عند * الى الضحوة الكبرى * لا بعد ما * ولا عند ما * اعتبارا لاكثر اليوم * وبه مطلق لنية *
 اى نية الصوم قال بدل عن المضاف اليه * ونية نفل * لعدم المراحم * * * * *
 كنية واجب آخر * في اداء رمضان * فقط لتعينه بتعيين الشارع * الا * اذا تمت النية *

من مريض أو مسافر * حيث يحتاج إلى التعيين لعدم تعيينه في حقهما فلا يقع عن رمضان *
 بل يقع عما نوى * من نفل أو واجب * على ما عليه الأكثر * تحرره هو الأصح سراج وقيل بأنه
 ظاهر الرواية فلذا اختاره المصنف تبعاً للدرر لكن في أوائل الأشباه الصحيح وقوع النكاح عن
 رمضان سوى مسافر نوى واجبا آخر واختاره ابن الكمال وفي الشرنبلالية عن البرهان
 أنه الأصح * والنذر والمعين * لا يصح بنية واجب آخر بل يقع * عن واجب نواه * مطلقاً فرقاً
 بين تعيين الشارع والعبد * ولو صام مقيم عن غير رمضان ولو جهله به * أي رمضان * فهو
 عنه * لا عما نوى لحد يث إذا اجاء رمضان فلا صوم إلا عن رمضان * واحتاج صوم كل يوم
 من رمضان إلى نية * ولو صححاً مقيماً تمييزاً للعبادة عن العادة وقال زفر ومالك رح تكفى
 نية واحدة كالصلوة قلنا فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلوة * والشرط للباقي * من
 الصيام قرآن النية للفجر ولو حكما وهو * تبين نية * للضرورة * وتعيينها * لعدم تعيين الوقت
 والشرط فيها أن يعلم بقلبه أي صوم يصومه قال الحدادي والسنة أن يتلفظ بها ولا تبطل بالمشيئة
 بل بالرجوع عنها بأن يعزم ليلا على الفطرونية الصائم الفطر لغرونية الصوم في الصلوة صحيحة
 ولا تغسلها بلا تلفظ ولو نوى القضاء نها را صار تغلاً فيقضيه لو نسيه لأن الجهل في دارنا غير معتبر
 فلم يكن كالمظنون بحر * ولا يصام يوم الشك * وهو يوم الثلاثين من شعبان وإن لم يكن علة أي
 القول بعدم اختلاف المطالع لجواز تحقق الرؤية في بلدة أخرى وأما على مقابله فليس بشك
 ولا يصام أصلاً شرح الجمع للعيني عن الزايد * لا تطوعاً * ويكره غيره * ولو صامه لواجب
 أخر كره * تنزيهاً ولو جزم أن يكون عن رمضان كره تحريماً * ويقع عنه في الأصح أن لم يظهر
 رمضان نيته والآن * بان ظهرت * فعنه * لو مقيماً * والتغفل فيه أحب * أي أفضل اتفاقاً * أن
 وافق صوما يعتاده * أو صام من آخر شعبان ثلاثة ذكراً لا يقل لحد يث لا تقل مواري رمضان بصوم
 يوم أو يومين وأما حد يث من صام يوم الشك فقد عصى أباً القاسم لا أصل له * ولا يصومه
 الخواص ويفطر غيرهم بعد الزوال * به يفتى تقياً للتهمة النهي * وكل من علم كفاية صوم الشك
 فهو من الخواص والأفمن العوام والنية * المعتبرة هنا * أن ينوى التطوع * على سبيل الجزم *
 من لا يعتاد صوم ذلك اليوم * أما المعتاد فحكمه حر * ولا يخطئ به إليه أنه إن كان من رمضان فعنه *
 ذكره أخيه زاده * وليس بصائم * لورد في أصل النية * كان نوى أن يصوم غداً إن كان

من رمضان والافلا * اصوم لعدم الجزم * كما * انه ليس بصائم * لو نوى انه ان لم يجد غدا
 فهو صائم ولا يفطر ويصير صائما مع الكراهة * لورد في وصفها * بان نوى ان كان من
 رمضان فعنه والافن واجب آخر وكذا * يكره * لو قال انا صائم ان كان من رمضان والافن
 نفل * للتردد بين مكروهين او مكروه وغير مكروه * فان ظهر رمضانيته فعنه والافن نفل فيهما *
 اي الواجب والنفل * غير مضمون بالقضاء * لعدم التنفل قصد اكل المتلوم ناسيا قبل النية
 كأكله بعد ما هو الصحيح شرح وهبانية * راعى * مكلف * هلال رمضان او الفطر ورد قوله *
 بدليل شرعي * صام * مطلقا وجوبا وقيل لا * فان افطر تضييقا * فيهما شبهة الرد *
 واختلف * المناشئ لعدم الرواية عن المنقلبين * فيما اذا افطر قبل الرد * لشهادته * والراجح
 عدم الكفارة * وصححه غير واحد ان ما رآه يحتمل ان يكون خيالا لا هلالا راما بعد قبوله
 فتجب الكفارة ولونا سقاني الاصح * وقيل بلاد عوى * بلا * لفظ اشهد * وبلا حكم ومجاس
 قضاء لانه خبر لا شهادة * للصوم مع علة كغيم * وغبار * خبر عدل * او مستور على صاحبه
 البرازي على خلاف ظاهر الرواية لانه لا يناسق اتفاقا وهل ان يشهد مع علمه بفسقه قال البرازي
 نعم لان القاضي ربما قبله * ولو * كان العدل * قنا او انثنى او محمد وداني قد فتاب *
 بين كيفية الرؤية او الاعلى المذهب وتقبل شهادة واحد على آخر كعدل وانثنى ولو على مثلهم ما
 ويجب على الجارية المخدرة ان تخرج في ليلتها بلا اذن مولها وتشهد كافي الحائض * وشرطا
 للفطر * مع العلة والعدالة * نصاب الشهادة ولفظ اشهد * وعدم الحد في قذف لعل
 تقع العبد لكن * لا * تشترط * الدعوى * كالاتشترط في عتق الامه وطلاق الحرة * واثبتوا
 ببلدة لاحاكم فيها صواب قول نقة وافتروا باخبار عدلين * مع العلة * للضرورة * ولو رآه
 الحاكم وحده خير في الصوم بين نصب شاهد وبين امرهم بالصوم بخلاف العبد كافي الجمهور
 والاعبرة بقول الموقنين ولو عدل ولا على المذهب قال في الوهبانية * وقول اولى التوفيت ليس
 بموجب * وقيل نعم والبعض ان كان يكثر * وقيل * بلا علة جمع عظيم بقع العلم * الشرعي
 وهو غلبة الظن * بخبرهم وهو منقوض الى رأى الامام من غير نقل يبعد * على المذهب
 وعن الامام انه يكتفي بشاهدين واختاره في المحذور صحح في الاقضية الكفاية بواحد ان جاء
 من خارج البلد او كان على مكان مرتفع واختاره ظهير الدين وقالوا وطريق اثبات رمضان

والعيد ان يدعى وكالة معلقة بدخوله بقبض دين على الحاضر فيقر بالدين والوكالة وينكر
 الدخول فيشهد الشهود بروية الهلال فيقضي عليه به ويثبت دخول الشهر ضمنا لعدم دخوله
 تحت الحكم * شهد وان شهد عند قاضي مصر كذا شاهد ان بروية الهلال * في ليلة كذا *
 وقضى القاضي به ووجد استجماع شرائط الدعوى قضى * اى جاراهن القاضي ان يحكم *
 بشهادتهما * لان قضاء القاضي حجة وقد شهد وابنه لا لو شهد وبرؤية غيرهم لانه حكاية نعم
 لو استغاض الخبر فى البلدة الاخرى لزعمهم على الصحيح من المذهب مجتبى وغيره * وبعد
 صوم ثلثين بقول عدلين حل الفطر * الباء متعلقة بصوم وبعد متعلقة بحل لوجود نصاب
 الشهادة * ولو * صاموا * بقول عدل * حيث يجوز غم هلال الفطر * لا * يحل على المذهب
 خلافا لمحمد رح كذا ذكره المصنف لكن نقل ابن الكمال عن الذخيرة انه ان غم هلال
 الفطر حل اتفاقا وفى الزيلعي الاشبه ان غم حل والا لا * و * هلال * الاصحى * وبقية الاشهر
 التسعة * كالغطر * على المذهب ورؤيته بالنهار ليلة الالية مطلقا على المذهب ذكره الحدادى *
 واختلاف المطالع غير معتبر على * ظاهر * المذهب * وعليه اكثر المشائخ وعليه الفتوى بحر
 عن الخلاصة * فيلزم اهل المشرق بروية اهل المغرب * اذا ثبت عندهم روية اولئك بطريق
 موجب كما مر قال الزيلعي الاشبه انه يعتبر لكن قال الكمال الاخف بظاهر الرواية احوط
 فرع اذا رأى الهلال يكره ان يشير اليه لانه من عمل الجاهلة كفى السراجية
 وكراهة البزازية *

* باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده *

الفساد والبطلان فى العبادات سببان * اذا اكل الصائم او شرب او جامع * حال كونه * ناسيا *
 فى الغرض والنفل قبل النية او بعد ما على الصحيح بحر عن القنية الا ان يذكر فلم يتذكر وينكره
 لو تويا والا لا وليس عند رافى حقوق العباد * او دخل حلقه غبار او ذباب او دخان * ولو
 ذكر استحسننا لعدم امكان التحرز عنه ومغادره انه لو ادخل حلقه الدخان افطراى دخان
 كان ولو عود او عنبر الوذاكر الامكان التحرز عنه فاي تنبيه له كالمسط الشربة لالى * او ادهن
 او اكل حل او احتجم * وان وجد طعمه فى حلقه * او قبل * ولم ينزل * او احتلم او انزل
 بنظر * ولو الى فرجها مرارا او تفكر وان طال مجمع * او بقى بلل فيه بعد المضمضة

وابتلعه مع الريق * كطعم ادوية . مص اهليلج بخلاف نحو سكر * اودخل الماء في اذنه وان
 كان بفعله * على المختار كالوحدك اذنه يعود ثم اخرجته وعليه درن ثم اذخله ولو مرارا *
 اواطلع ما بين اسنانه وهو دون الحمصة * لانه تبع لريقه ولو قد رها فطر كما سيجي * او خرج
 الدم من بين اسنانه ودخل حلقه * يعنى ولم يصل الى جوفه اما اذا وصل فان غلب الدم
 او تساوى فسد والا لا اذا وجد طعمه بزازية واستحسنه المصنف وهو ما عليه الاكثر . سيجي *
 او طعن برمح فوصل الى جوفه * وان بقى في جوفه كالوالقى حجر في البجائفة او نزل السهم
 من الجانب الاخر ولو بقى النصل في جوفه فسد * اراد دخل عودا * او نحوه * في سقعه نه
 وطرفه خارج * وان غيبه فسد وكذا الوابتلع خشبة او خيطا ولو فيه لقمة مربوطة الا ان ينفصل
 منه شيء ومقادة ان استقر اذ اخل في البوف شرط للغساق اذ اخل اصبغ الياسنة
 فيه * اى دبره او فرجها ولو مبتلة فسد ولو اذخل قطنه ان غابت فسد وان بقى طرفها في
 فرجها الخارج لا ولو بالغ في الاستنجاء حتى بلغ موضع الحقنة فسد وهذا قلما يكون ولو كان
 فيورث داء عظيما * او نزاع المحامع * حال كونه * ناسيا في الحال عند ذكره * وكذا عند
 طلوع الفجر وان امنى بعد النزاع لانه كالاحتلام ولو مكث حتى امنى ولم يتحرك مضى وغط
 وان حرك نفسه قضى وكفر كالونزع ثم اولج * او رمى اللقمة من فيه * عند ذكره او طلوع
 الفجر ولو ابتلعها ان قبل اخراجها كفر وبعد لا * او جامع فيما دون الفرج ولم ينزل * يعنى في
 غير السيلمين كسرة وفخذ وكذا الاستمنا بالكف وان كره تحريما لحد يثنا كح اليد ملعون
 ولو خاف الزنا يرجح ان لا وبال عليه * او اذخل في بهيمة * او ميتة * من غير انزل *
 او مس فرج بهيمة او قبلها فانزل * او اقطر في اهليله * ماء او دهن او ان وصل الى المناثة على
 المذنب واما في قبلها فمفسد اجماعا لانه كالحقنة * او اصبغ جنبا * وان بقى كل اليوم *
 او اغتاب * من الغيبة * او دخل انفه مخاط فاستشمه فادخل حلقه * وان نزل لرأس انفه
 كالوتر طب شفته بالبزاق عند الكلام ونحوه فابتلعه او سال ريقه الى ذقنه كالخيط ولم يقطع
 فاستنشقه * ولو عمدا * خلافا للشافعي رح في القادر على مج التخماة فينبغي الاحتياط في
 ذاق شيئا بغمه * وان كره * لم يفطر * جواب الشرط وكذا لو نزل الخيط ببزاق مرارا وان
 بقى فيه عقد البزاق الا ان يكون مصبوغا وظهر لونه في ريقه وابتلعه ذاكر او نظم ابن الشحنة

فقال * مكرربل الحيط بالريق ما تلا * بادخاله في فيه لا يتضرر * وعن بعضهم ان يبلغ الريق
 بعد ذا * يضر كصبغ لونه فيه يظهر * وان افطر خذاء * كان تمضمض فسبقه الماء او شرب نائماً
 او تسحرا وجامع على ظن عدم الفجر * او * او جر * مكرها * او نائماً واما حد يث رفع الخطاء
 فالمراد رفع الاثم وفي التحرير المواخلة بالخطا جائرة عندنا خلافا للمعتزلة * او اكل * او جامع *
 ناسيا * او احتلم او انزل بنظر او ذرعه القى * فظن انه افطر فاكل عمدا * للشبهة ولو علم عدم
 نظره لزمنه الكفارة الا في مسألة المتن فلا كفارة مطلقا على المذهب لشبهة خلاف مالك رح خلافا
 لهما كما في المجمع وشروحه نقيض الظن انما هو لبيان الاتفاق * او احتقن او استعط * في انقه
 شيا * او اقطر في اذنه دهنا او داء على جائفة اوامة * ان وصل الدواء حقيقة في جوفه ودماغه *
 او ابتلع حصة * ونحوها مما لا يأكله الانسان او يعاناه او يستغفره ونظم ابن الشحنة فقال *
 ومستغفره مع غير ما كول مثلنا * ففي اكله التكة ريلغي ويهجر * او لم ينوفي رمضان كله صوما
 ولا فطرا * مع الامساك لشبهة خلاف زفر رح * او اصبح غيرنا وللصوم فاكل عمدا * ولو بعد
 النية قبل الزوال لشبهة خلاف الشافعي رح ومفاده ان الصوم بمطلق النية كذلك * اردخل
 حلقه مطرا رلج * بنفسه لا مكان التحرز عنه بضم فيه بخلاف نحو الغبار والقطرتين من دموعه
 او عرقه واما في الاكثرفان وجد الملوحة في جميع فيه واجتمع شيء كثير وابتلعه افطروا لا
 خلاصة * او وطئ امرأة ميتة او صغيرة * لا تشهي نهر * او بهيمة او فحشا او بطنا او قبل *
 ولو قبله فاحشة بان يد غدغ او يهص شفتيها * او لمس * ولو بجائل لا يمنع الحرارة او استمنى
 بكفه او بمباشرة فاحشة واوبين المراتين * وانزل * قيد للكل حتى لو لم ينزل لم يفطر كما مر * او
 انسل غير صوم رمضان اداء * لاختصاصها بهتك رمضان * او طئت نائمة او مجنونة * بان
 اصبحت صائمة فجئت * او تسحرا افطر بظان اليوم * اى الوقت الذى اكل فيه * ليل او *
 الحال ان * العجرت طالع والشمس لم تغرب * لف ونشر ويكفي الشك في الاول دون الثاني عملا
 بالاصل فيها ولو لم يتبين الحال لم يقض في ظاهر الرواية والمسئلة تنفرع الى ستة وثلاثين محلها
 المطولات * قضى * في الصور كلها * نقط * كالمشهد على الغروب واخران على عدمه فافطر
 مظهر عدله ولو كان ذلك في طلوع الفجر قضى وكفى لان شهادة النفى لا تعارض شهادة الاثبات
 واعلم ان كل ما انتفى فيه آكفارة محله ما اذ لم يقع منه ذلك مرة بعد اخرى لاجل قصر المعصية

فان فعله وجبت زجره في ذلك انجلى ائمة الامصار وعليه الفتوى قيمة وهذا احسن نهر *
 والاخير ان يسكن بقية يومها وجوبا على الاصح * لان الغطر قبيح وترك القبيح شرعا واجب *
 كسافر اقام وحائض ونفساء طهرتا ومجنون افاق ومريض صح * مقطوع ولو مكرها او خطأ *
 وصبي بلغ زكافرا سلم وكلهم يقضون * ما فاتهم * الا الاخيرين * وان افطار احد ماله ليهما
 في الجزء الاول من اليوم وهو السبب في الصوم لكن لو نوبا قبل الزوال كان تغلا فيقضي بالافساد
 كافي لشرب ليلية عن الخافية ولو نوى المسافر والمجنون والمريض قبل الزوال صح عن الغرض
 ولو نوى الحائض والنفساء لم يصح اصلا للمنافي اول الوقت وهو لا يتجزى ويومر الصبي بالصوم
 اذا اطاقه ويضرب عليه ابن عشر كالصلوة في الاصح * وان جامع * المكلف آدميا مستهين *
 في رمضان اداء * لما مر * او جومع * وتوارت الحشفة * في احد السبيلين * انزل اول *
 او اكل او شرب غداء * بكسر الغين وبالدال المعجمتين والماء ما يتغذى به * اوداء * ما يتدلى
 به والضابط وصول ما فيه صلاح بدنه لجوفه ومنه ريق حبيبته فيكفر لوجود معنى صلاح البدن
 فيه دراية وغيزها وما نقله الشرنبلالي عن السيد ادى رده في النهر * عمد * راجع لكل *
 او احتجم * اى فعل ما لا يظن الغطر به كقص وكحل ولمس وجماع بهيمة بلا انزال او ادخال
 اصبع في دبر ونحو ذلك * فظن فطره به فاكل عمد اقضى * في الصور كلها * وكفر * لانه شئ
 في غير محله حتى لو افناه مفت يعتمد عليه اوسع حل يثا ولم يعلم تاويله لم يكفر للشبهة وان اخطأ
 المفتي ولم يثبت الاثر الا في الادهان وكان الغيبة عند العامة زيلعى لكن جعلها في الملتقى كاستحسان
 ودرجته في البحر للشبهة * ككفارة المظاهر * الثابتة بالكتاب واما هذه فبالسنة ومن ثم شبهوها
 بها ثم انما يكفر ان نوى ليلا ولم يكن مكرها ولم يطرأ مسقط كمرض وحيض واختلف فيما لو مرض
 بجرح نفسه او سوفر به مكرها والمعتمد لزومها وفي المعتاد حمي وحيض والمتقن قتال عد ولو
 انظر ولم يحصل العدو والمعتمد سقوطها ولو تكررت فطره ولم يكفر للاول تكفيه واحد ولو في
 رمضان عند محمد رح وعليه الاعتماد بزازية ومجتبى وغيرهما واختار بعضهم للفتوى ان الغطر
 بغير الجماع تاكل والا لاولا كل عمد اشهره بلا عدو يقتل وتماه في شرح الوهبانية * واودعه
 القى وخرج * ولم يعد * لا يفطر مطلقا * ملا * اول * فان عاد * بلا صناعه * ولو * هو * سلا *
 الغم مع تذكره للصوم لا يفسد * خلافا للثاني * وان عاد * او قل رحمة منه فاكثر حل ادى *

افطر اجماعا * ولا كفارة * ان ملاء الفم والا لا * هو المختار * وان استقاء * اي طلب النقي *
عاملا * اي متذكرا الصوم * ان كان ملاء الفم فسد بالاجماع * مطلقا * وان قل لا * عند
الثاني وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية اقول محذرح انه يغسل كفى الفتح عن الكافي * فان عاد
بنفسه لم يفطر وان اعاده نفيه روايتان * اصحهما لا يغسل محيط * وهذا اكله في طعام او ماء
او مرة * اردم * فان كان بلغيا فغير مفسد * مطلقا خلا للثاني واستحسنه الكمال وغيره *
ولو كل لحما بين اسنانه * ان * مثل حمصة * فاكثر * قضى فقط وفي اقل منها لا * يفطر *
الا اذا اخرج * من فيه * فاكله * ولا كفارة لان النفس تعانه * واكل مثل سمسة * من
خارج * يفطر * ويكفر في الاصح * الا اذا مضغ بحيث تلاشت في فيه * الا ان يجد الطعم
في حلقه كأمرو استحسنه الكمال قائلًا وهو الاصل في كل شيء مضغه * وكره ذوق شيء * كذا *
مضغه بلا عل * قيل فيهما قاله العيني ككون زوجها اوسيد هاسي الخلق ذاقته وفي كراهة
الذوق عند الشراء قولان ووفق في النهي بانه ان وجد به او لم يخف غيبا كره والا لا وهذا في
الغرض لا النفل كذا قالوا وفيه كلام لحرمة الفطر فيه بلا عل وعلى المذهب فتبقي الكراهة * و
كره * مضغ علك * ابيض مضوغ ملتئم والا في فطر ويكره للمفطرين الا في الخلوة بعد روقيل
يباح ويستحب للنساء لانه سوا كهن فتح * وكره * قبلة * ومس ومعانقة ومباشرة ناحشة *
ان لم يأمن * بالمفسد وان امن لا باس * لا * يكره * دهن شارب * ولا * كحل * اذا
لم يقص الرينة او تطويل اللحية اذا كانت بقدر المسنون وهو القبضة وصرح في النهاية بجوب
قطع ما زاد على القبضة بالضم ومقتضاه الا ثم بتوكله الا ان يعمل الوجوب على الثبوت واما
الاخذ منها وهي دون ذلك كما يفعله بعض المغاربة ومحنة الرجال فلم يحكم احد واخذ كلها
فعل اليهود والهنود ومجوس الاعاجم فتح وحديث التوسعة على العمال يوم عاشوراء صحيح
واحاديث الاكتحال فيه ضعيفة لا موضوعة كما زعم ابن عبد العزيز * ولا سواك ولو عشيا * ازرطبا
بالماء على المذهب وكرهه الشافعي رح بعد الزوال وكن الايكره حجامة وتلغف بثوب مبتل
ومضمضة واستنشاق واغتسال للتبرد عند الثاني وبه يغتني شربلا لية عن البرهان ويستحب
السحور وتاخير وتعجيل الفطر لحديث ثلاث من اخلاق المرسلين تعجيل الا فطار وتاخير السحور
والسواك فروع لا يجوز ان يعمل عملا يصل به الى الضعف فيخبز نصف النهار ويستريح

الباقى فان قال لا يكفيني كذب باتصرايام الشتاء فان اجهل الحر نفسه بالعمل حتى مرض فافطر نفى كفارته قولان قنية وفى البرازية لوصام عجز عن القيام صام وصلى قاع اجمعين العبادتين

* فصل فى العوارض *

المبيحة لعدم الصوم وقد ذكر المصنف منها خمسة وبقي الاكراه وخوف هلاك او نقصان عقل
 ولو بعطش او جوع شديد او اسعة حية * لمسافر * مغر اشردى ولو بعصية * او حامل او مرضع *
 اما كانت او ظمرا على الظاهر * خافت * بغلبة الظن * على نفسه او اولادها * وقيد به الهنسى
 تبعه الابن الكمال بما اذا تعينت للارضاع * او مريض خاف الزيادة لمرضه * وصحيح خاف المرض
 وخادمة خافت الضعف بغلبة الظن بامارة او تجربة او اخبار طبيب حاذق مسلم مستور واذا
 فى انهم جواز التطيب بالكافر فيما ليس فيه ابطال عبادة قلت وفيه كلام لان عندهم تصحيح المسلم
 كفر فائى يتطيب بهم وفى البحر عن الظاهرية اللامة ان تمتنع من امتثال امر المولى اذا كان يعجزه
 عن اقامة الفرائض لانها مبقاة على اصل الحرية فى الفرائض * الغطر * يوم العذر الا الصغير
 كما سمجى * وقضوا * لزوما * ما قد رواه بلادىة و * بلا * ولا * لانه على التراخي وان
 جاز التطوع قبله بخلاف قضاء الصلوة * ولوجاء * رمضان * الثانى فدم الاداء على القضاء *
 ولا فدية لما مر خلافا للشافعي رح * ويندب لمسافر الصوم * لاية وان تصوموا خير لكم والشيخ
 بمعنى البر لا فعل تفضيل * ان لم يضره * فان شق عليه او طعن رفقته فالفطر افضل لما وافقه
 الجماعة * فان ماتوا فيه * اى فى ذلك العذر * فلا تجب * عليهم * الوصية بالغدية *
 لعدم ادراكهم علة من ايام اخر * ولو ماتوا بعد زوال العذر وجبت الوصية * بقدر دركهم
 علة من ايام اخر ما من افطر عمل فوجوبها عليه بالاولى * وقد على * لزوما * عنه * اى
 عن الميت * وليه * الذى يتصرف فى ماله * كلفطرة * قد را * بعد قدرته عليه * اى
 على قضاء الصوم * وفوته * اى فوت القضاء بالموت فلو فاته عشرة ايام فقل ر على خمسة فدا
 فقط * بوصية من الثلث * متعلق بغل ٦ * وان * لم يوص * تبرع وليه به جاز * ان شاء
 الله تعالى ويكون الثواب للمولى * وان صام او صلى عنه * المولى * لا * ليدل النساءى
 لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد * و * اكن يطعم * كذا * يجوز * وتبرع
 عنه * وليه * بكفارة يمين او قتل * باطعام او كسوة * بغير الاعتاق * لما فيه من الزام الولاء

(٢) فى نسخة هذا الوجه واثره فى الاقسام الكل *

للبيت بلا رضاء * وفدية كل صلاة ولو تراء * كما رفي قضاء الغائت * كصوم يوم * على المذهب وكذا
 الفطرة والاعتكاف الواجب يطعم عنه لكل يوم كالقطرة والواجبة والحاصل ان ما كان عبادة بدنية
 فان الوصى يطعم عنه بعد موته عن كل واجب كالقطرة والمالية كالزكاة يخرج عنه القدر الواجب
 والمركب كالحيج يبيع عنه رجلا عن مال الميت * وللشيخ الفاتى العاجز عن الصوم للفطر ويغدى *
 وجوبا ولو في اول الشهر وبلا تعبد ففطر كالقطرة لوموسرا والافى يستغفر الله هذا اذا كان الصوم اصلا
 بنفسه وخطوب بادائه حتى لو لزمه الصوم لكفارة يمين او تعبد ثم عجز لم تجز الفدية لان الصوم هنا
 بدل عن غيره ولو كان مسافرا فمات قبل الانا مة لم يجب الايصاء ومضى قبل رضى لان استمرار العجز
 بشرط الخليفة وهل تكفي الاباحة في الفدية قولان المشهور نعم واحتمله الكمال * ولزم نفل شرع
 فيه نصد * كما رفي الصلوة فلو شرع ظنا ففطر نور بلا قضاء اما لو مضى ساعة لزمه القضاء لانه
 بمضيها صركاته نوى المضى عليه في هذه الساعة تجنيس ومجتمعا * اداء وقضاء * اى يجب
 اتا مه فان نفل ولو بعروض حيض في الاصح وجب القضاء * الا في العيدين وايام التشريق *
 فلا يلزم لصيرورته صا ابا بنفس الشرع فيصير تركها للمني اما الصلوة فلا يكون مصليا ما لم يسجد
 بدليل مسألة اليمين * ولا يفطر * الشارع في نفل * بلا حد رفي رواية * وهو الصحيح وفي
 اخرى محل بشرط ان يكون من نية القضاء واختارها الكمال وقاج الشريعة وصل رها في الوقاية
 وشرحها * والضمانة عن * للضيف والمضيف * ان كان صاحبها من لا يرضى بمجرد حضوره
 ويتاذى بترك الافطار * فيفطر * والا لا * هو الصحيح من المذهب ظهيرية * واوحلف *
 رجل على الصائم * بطلاق امراته ان لم يفطر افطوره * لو كان صائما * قضى * ولا يحنثه * على
 المعتل في برائة وفي النهى عن الذخيرة هذا اذا كان قبل الزوال اما بعد فلا الا احد ابويه الى
 العصر لا بعد وفي الاشهاد دعاء احد اخوانه لا يكره فطره لو صائما غير قضاء رمضان ولا تصوم المرأة
 فلا الابا ذن الزوج الا عند علم الضرر به ولو فطرها وجب القضاء باذنه او بعد اليمنونة واوصام
 العبد وما في حكمه بلا اذن المولى لم يحرر وان فطره قضى باذنه او بعد العتق * ولو نوى مسافر
 الفطر * اول من نوى فاقام ونوى الصوم في رقتها * قبل الزوال * صح * مطلعا * ويجب عليه *
 الصوم * لو كان في رمضان * لزوال المرحص * كيجب على مقدم اتمام * صوم * يوم
 منه * اى رمضان * ان فيه * اى في ذلك اليوم * ولكن * لا كفارة لو افطر فيها *

للشبهة في اوله وآخره الا اذا دخل مصر؛ لشيء نسيه فافطرنه يكفر * ولو نوى الصائم الفطر
 لم يكن مفطرا * كما مر * كما لو نوى التكلم في صلوته وام يكلم * شرح الوهمانية قال وفيه
 خلاف الشافعي رح * وقضي ايام اغماؤه واو * كان الاغماء * مستغرا للشهر * لنذرة امتداد *
 سوى يوم حدث الاغماء فيه او في لياليه * فلا * يقضيه الا اذا علم انه لم ينو * وفي الجنون ان
 لم يستوعب * الشهر * قضى * ماضى * وان استوعب * لجميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه على
 ما مر * لا * يفضى مطلقا للخرج * ولو نذر الصوم في الايام المنهية * او صوم هذه * السنة
 صح * مطلقا على المختار وفرتوا بن النذر والشروع فيها بان نفس الشروع معصية ونفس النذر
 طاعة فصح * و * لكن * افطر * الايام المنهية وجوبها تحاميا عن المعصية * وتظاهرها * اسقاطا
 للواجب * وان صامها خرج عن العهد * مع الكراهة وهذا اذا نذر قبل الايام المنهية فلو بعد ما
 لم يقض شيئا وانما يلزمه باقى السنة على ما هو الصواب وكذا الحكم او نكر السنة وشرط التتابع فيغطرها
 لكنه يقضيها هنا متتابعة يعيد لو افطروا يوما بخلاف المعينة ولو لم يشترط التتابع يقضي خمسة والمؤمن
 ولا يجزئه صوم الخمسة في هذه الصورة واعلم ان صيغة النذر يحتمل اليمين فلذا كانت ست صور
 ذكرها بقوله * فان لم ينو * بنذره الصوم * شيئا او نوى النذر فقط * دون اليمين * او *
 نوى * النذر * نوى * ان لا يكون يميننا كان * في هذه * الثلث الصور * نذر فقط * اجماعا
 عملا بالصيغة * وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان * في هذه * الصور * يمين * فقط
 اجماعا عملا بيمينه * وعليه كفارة * يمين * ان افطر * لحشته * وان نواه ما او * نوى *
 اليمين * بلا نفي النذر * هن * في صورتين * نذر او يميننا حتى لو افطر يجب القضاء للنذر
 والكفارة لليمين * عملا بعموم المجاز خلافا للثاني * ونذر ب تعريق صوم الست من شوال *
 ولا يكره التتابع على المختار خلافا للثاني حاوى والاتباع المكروه ان يصوم الفطر وخمسة بعد ما
 افطر الفطر لم يكره بل يستحب ويسن ابن الكمال * ولو نذر صوم شهر غير معين متتابع افطر
 يوما * واومن الايام المنهية * استقبل * لانه اخل بالوصف مع خلوشه عن الايام المنهية
 نهر بخلاف السنة * لا * يستقبل * في * نذر شهر * معين * لئلا يقع كله في غير الوقت *
 والنذر * من اعتكاف او حج او صلوة او غيرها * غير المعلق لا يختص بزمان ومكان ودرهم *
 وفقير فلو نذر التصديق يوم الجمعة بمكة بهذا الدرع على فلان فخالف جازوك الوعد قبل

فلو عين شهر الاعتكاف او للصوم فجعل قبله عنه صح وكذا لو نذر ان يصوم سنة كل افصح سنة قبلها
صح او صلوة في يوم كل افصلا قبله لانه تعجيل بعد وجود السبب وهو النذر في اغنى التعيين
شرب لائمة فليحفظ * بخلاف * النذر * المعلق * فانه لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط كما في نجى
فى الايمان * ولو قال مريض لله على ان اصوم شهر افادت قبل ان يصح لاشي عليه وان صح *
ولو * يوما * ولم يصمه * لزمه الوصية لجميعه * على الصحيح كالصحيح اذا نذر ذلك ومات قبل
تمام الشهر لزمه الوصية للجميع بالاجماع كفى الاجازية بخلاف القضاء فان سببه ادراك العلة
فروع قال والله اصوم لاصوم عليه بل ان صام حنث كما سمى فى الايمان نذر الصوم رجب
قد خل وهو مريض افطر وقضى كرمضان او صوم الابد فضعف للاشتغال بالاميشة افطر وكفر كما مر
او يوم يقدر فلان فقد م بعد الاكل او الزوال او حيضها قضى عند الثاني بخلاف الثالث ولو قد م
فى رمضان فلا قضاء اتقا ولو عني به اليهين كفر فقط الا اذا قد م قبل نية فتواه عنه برى بالنية
ورقع عن رمضان ولو نذر شهرا لزمه كاملا او الشهر فبقية اوجعة فالاسبوع الا ان ينوى اليوم
ولو نذر يوم السبت ثمانية ايام صام سبتين ولو قال سبعة فسبعة اسبت والفرق ان السبت لا يتكرر
فى السبعة فحبل على العلة بخلاف الاول واعلم ان النذر الذى يقع للاموات من اكثر العوام
وما يوخن من الذرهم والشمع والزيت ونحوها الى ضرائح الاولياء الكرام تقربا اليهم فهو بالاجماع
باطل وحرام ما لم يقصد واصرفها لفقراء الانام وقد ابتلى الناس بتلك ولا سيما فى هذه الاعصار
وتد بسطه العلامة قاسم فى شرح درر البحار ولذا قال الامام محمد لو كان العوام عبيد لاعتقتهم
واسقطت ولائى وذلك لانهم لا يهتدون فالكمل بهم يتغيرون *

* باب الاعتكاف *

وجه المناسبة له والتاخير اشتراط الصوم فى بعضه والطلب الاك فى العشر الاخير * هو * لغة
اللبث شرعا * لبث * بفتح اللام وتضم المكىث * ذكر * ولو ميزا * فى مسجد جماعة *
هو ما له امام ومؤذن اديت فيه الخمس او لا وعن الامام اشتراط اداء الخمس فيه وصحة
بعضهم وقال يصح فى كل مسجد وصحة السروجى واما الجامع فيصح فيه مطلقا اتقا * او *
لبث * امراء * فى مسجد بيتها * ويكره فى المسجد ولا يصح فى غير موضع صلواتها من بيتها كما اذا
لم يكن فيه مسجد ولا تخرج من بيتها اذا اعتكفت فيه وهل يصح من الخنثى فى بيته لم اره والظاهر

لا احتمال ذكوره * بنية * فاللبث هو الركن والكون في المسجد والنية من مسلم عاقل طاهر
 عن جنابة وحيض وتغاسل شرطان * وهو * ثلاثة اقسام * واجب بالنذر * بلسانه وبالشروع
 وبالتعليق ذكره ابن الكمال * وستة مؤكدة في المشر الاخير من رمضان * اى سنة كفاية
 كما في البرهان وغيره لاقتراحها بعدم الانكار طى من لم يفعله من الصحابة * ومستحب في غيره
 من الازمنة * هو بمعنى غير المؤكدة * وشرط صوم * لصحة * الاول * اتفاقا * فقط *
 على المذهب * فلو نذر اعتكاف ليلة لم يصح * وان نوى معها اليوم لعدم محليتها للصوم اسا
 لو نوى بها اليوم صح والفرق لا يخفى * بخلاف ما لو نال * في نذره * ليلا ونهارا * فانه يصح
 وان لم يكن الليل محلا للصوم لانه يدخل تبعا * و * اعلم * ان الشرط * في الصوم مراعاة *
 وجودة الاجادة * للمشر وطقدا * فلو نذر اعتكاف شهر رمضان لزمه واجزاه * صوم رمضان *
 عن يوم الاعتكاف * لكن قالوا لو صام تطوعا ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يصح لان اعتكافه من اوله
 تطوعا فتعذر جعله واجبا * وان لم يعتكف * رمضان المعين * فضلى شهر اخر بصوم مقصود *
 لعود شرطه الى الكمال الاصلى فلم يجز في رمضان آخر لا في واجب سوى قضاء رمضان الاول
 وانما يفقه في الاصول في بحث الامر * واقله نقله ساعة * من اهل زمانه ارعدت بحكم روحه وظاهر
 الرواية عن الامام لبنائه النفل على المسامحة به يفتى في الساعة في عرف الفقهاء اجزاه من الزمان
 لاجزاه من اربع وعشرين كما يقول المنجمون كل افي غرر الاذكار وغيره * بلو شرع في نفيه امر
 قطعه لا يلزمه قضاؤه * لانه لا يشترط له الصوم * على الظاهر * من المذهب وما في بعض
 المعتبرات انه يلزم بالشروع مفزع على الضعيف قاله المصنف روح وغيره * وحرم عليه *
 على المعتكف اعتكافا واجبا اما النفل فله الخروج لانه منه له لا مبطل كما مر * الخروج الحاجة *
 الانسان * طبيعية * كيول وغائطا وغسل او احتلم ولا يمكنه الاغتسال في المسجد كل في النهار *
 او شرعية * كعيال واذان لو مؤذنا وباب المنارة خارج المسجد * او الجمعة من وقت الزوال
 ومن بعل منزله * اى معكفه * خرج في وقت يدركها * مع سنتها لحكم في ذلك رأيه ويسن
 يعد لها اربعا وستا على الخلاف ولو مكث اكثر لم يفسد لانه محل له ذكره تنزيها للغة ما التزمه
 فلا ضرورة * فان خرج * ولو ناسيا * ساعة * زمانية لارهاية كما مر * بلا عذر فسد * فيقضيه لا
 اذا فسد * بالردة واعتبر اكثر النهار قالوا واصلوا استحسان وبحث فيه الكمال * وان * خرج *

بعد يغلب وقوعه * وهو ما مر لا غير * لا * يفسد واما ما لا يغلب كالتجاء غير يقي وانهل ام مسجد
 فسقط الائم لا للبطلان والالكان النسيان اولى لعدم الفساد كما حققه الكمال خلافا لما فصله
 الزيلعي وغيره لكن في النهر وغيره جعل عدم الفساد لانهل امه وبطلان جماعته واخر اجه
 كرها استحسانا وفي العا تارخانية عن الحجة لوشروط وقت التد ران يخرج لعيادة مريض وصلوة
 جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فليحفظ * وخص * المعتكف * باكل وبوم وشرب وعقد احتاج
 اليه * لنفسه اوعيا له فلو تجا ره كره * كبيع ونكاح ورجعة * فلو خرج لاجلها فسد عدم الضرورة *
 وكره * اى تحريما لانها محل اطلاقهم بحر * احضار مبيع فيه * كما كره فيه مبايعة غير المعتكف
 مطلقا للنهي وكذلك اكله ونومه الا لغريب اشباه وقد ما قهبل الوتر لكن قال ابن الكمال لا يكره
 الاكل والشرب والنوم فيه مطلقا ونحوه في المجتبى * و * يكره تحريما * صمت * ان اعتقده
 قربة والا لاحت يث من صمتا ويجاب اى الصمت كما في غير الاذكار عن شرحه يت رحمه الله
 امرأتكلم فغنم او سكت فسلم * وتكلم الا غير * وهو ما لا اثم فيه ومنه المباح عند الحاجة اليه
 لا عند عدمه وهو محتمل ما في الفتح انه مكره في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب
 كما حققه في النهر * كقراءة قرآن وحديث وعلم * وقد ريس في سير الرسول صلى الله عليه
 وسلم وتخص الانبياء عم وحكايات الصالحين رضى الله عنهم وكتابة امور الدين * وبطل يوطى
 في فرج * انزل ام لا * ولو * كان وطئه خارج المسجد * ليلا او نهارا مالا او ناسيا * في
 الاصح لان حالته منكورة * و * بطل * بانزال بقبلة او لمس * او تعجيف ولو لم ينزل لم يبطل
 وان حرم الكل لعدم الخروج ولا يبطل بانزال بذكرا ونظروا لا بسكرا ليلا ولا باكل ناسيا البقاء الصوم
 بخلاف اكله عمد او رده وكن اغماؤه وجنونه ان داما اياما بان دام جنونه سنة قضاء استحسانا *
 ولزمه الى بنى رة * بلسانه * اعتكف ايام ولا * اى متتابعة وان لم يشترط التتابع * كعكسه *
 لان ذكر احد العد دين بلفظ الجمع وك! التثنية يتناول الاخر * فلو نوى في * نذر * الايام
 لنهار خاصة صحت نيته * لنية الحقيقة * وان نوى بها * اى بالايام * الليالى لا * بل يلزمه
 كلاهما * كما لو نذر اعتكاف شهر ونوى النهار خاصة او * نوى * عكسه * اى الليل خاصة
 فانه لا تصح نيته لان الشهر اسم المقدري يشمل الايام والليالى فلا يحتمل مادونه الا ان يستثنى الليالى
 فيختص بالنهار ولو استثنى الايام صح ولاشئ عليه لما مر واعلم ان الليالى تابعة للايام الاليلة عرفة

وليا الى النحر فتتبع المنهاري الماضية رفقا بالناس كما في اضية الولوالجية منذ ليلة القدر اثره في رمضان اتفاقا الا انها تنقل مروتنا اخر خلافا لها وثبوته فيمن قال بعد ليلة منه انت حر وانت طالع ليلة القدر فعند لا يقع حتى ينسلخ شهر رمضان الاتي لجواز كونها في الاول في الاول وفي الاتي في الاخير وقال لا يقع اذا مضى مثل تلك الليلة في الاتي ولا خلاف انه لو قال قبل دخول رمضان وقع بمضيه قال في المحيط والفتوح على قول الامام لكن قيد بكون الحالف فقيها يعرف الاختلاف والافهي ليلة السابع والعشرين *

* كتاب الحج *

هو بفتح الحاء وكسر ما لغة القصد الى معظم لامطلق القصد كما ائنه بمضهم وشرعا * زيارة * اي طواف ووقوف * مكان مخصوص * اي الكعبة وعرفة * في زمن مخصوص * في الطواف من طلوع فجر النحر الى آخر العمر وفي الوقوف من زوال شمس عرفة الى فجر النحر * بفعل مخصوص * بان يكون محرما بنية الحج سابقا كما سمى لم يقل لاداء ركن من اركان الحج اعم حج النفل * فرض * سنته تسع واما اخره عليه الصلوة والسلام لعشر لعل رجع علمه ببقاء حرمته ليكمل التبليغ * مرة * لان سببه البيت وهو واحد والزيادة تطوع وقد يجب كما اذا جاز المذاهب بلا احرام فانه كما يجب عليه احد النسكين فان اختار الحج اتصف بالوجوب وقد يتصف بالحرمة كالحج بمال حرام وبالكراهة كالحج بلا اذن من يجب استئنه وفي الموازل وان الابن صبيكا فللاب منه حتى يلتحق * على الغور * في العام الاول عند الثاني واصلح الرايتين عن الامام وهما لك واحد فيفسق وترد شهادته بتاخير اى سنينا لان تاخير صغير وباركاه مرة لا يفسق الا بالاصرار بحرر وجهه ان الغورية غنية لان دليل الاحتياط ظني ولك الجمع انه لو تراخى كان اداء وان اثم بموته قبله وقالوا لو لم يحج حتى تلف ماله وسعه ان يستقرض ويحج ولو غير قاد على وفائه ويرجى ان لا يواخذ الله بك اى لو ناولا وفاءه اذا قل زكاته في الظهيرة * على مسلم * لان الكافر غير مخاطب بفروع الايمان في حق الاداء وقد حققنا فيما علقنا على المنار * حر مكلف * عالم بفرضيته اما بالكون بد ارنا او باخبار اهل المستورين * صحيح * البدن * بصير * غير محبوس وخائف من سلطان يمنع منه * ذي زاد * يصح به بل نه المعتقد للحج ونحوه اذا قل على خبر وجهه لا يعل قادرا * وراحلة * مختصة به وهو المسمى

بالمقنن ان قد روي الا في شرط القدر على المحارة للافاقى لا للمكى يستطيع المشى لشبهه بالسعى
للجمعة وافاد انه لو قد روى غير الزاحلة من بغل او حمار لم يجب قال فى البحر ولم اره صريحا
وانما صرحوا بالكراهة وفى السراجية الحج رآكيا افضل منه ما شيا به يفتى والمقنن افضل من
المحارة ونفى اجارة الخلاصة حمل الجمل اثنتان واربعون مئاة والحمار مائة وخمسون وظاهره
ان البغل كالحمار ولو وهب الاب لابنه ما لا يحج به لم يجب قبوله لان شرائط الوجوب لا يجب
تحصيلها من امنها باتفاق الغمها خلافا للاصوليين * فضلا عما لا بد منه * كما مر فى الزكوة
ومنه المسكن ومرمته ولو كبير ايمكه الاستغناء ببعضه والحج بالفاضل فانه لا يلزمه بيع الزائل نعم
هو الافضل وعلم به عدم لزوم بيع الكل والاكتفاء بسكنى الاجارة بالاولى وكفى لو كان عنده
ما لو اشترى به مسكنا زخادما لا يبقى بعد ما يكفى للحج لا يلزمه خلاصة وحرر فى النهران يشترط
بقاء رأس مال لحرثته ان احتاجت لذلك والا لا وفى الاشياء معه الف وخاف العزوة ان كان
قبل خروج اهل بلد فله التزوج ولو رتبته لزومه الحج * و * فضلا * عن نفقة عياله * ممن
لزمه نفقته لتقدم حق العبد * الى * حين * عوده * وقيل بعده بيوم وقيل بشهر * مع امن
الطريق * بغلبة السلامة ولو بالرشوة على ما حققه الكمال وسيبقى آخر الكتاب ان قتل بعض
الحجاج عن ربه ما يؤخذ فى الطريق من المكس والحقارة عن قولان والمعتمد لا كفى القنية
والمجتبى عليه الفتوى محتسب فى الفاضل عما لا بد منه القدر الى المكس ونحوه كافي مناسك
الطرابلسى * ومع زوج او محرم * ولو عبد او ذميا او برصاع * بالغ * قيل لهما كما فى النهر
يحنأ * عاقل والمرأه كالبغ * جوهره * غير مجوسى ولا فاسق * لعدم حفظهما * مع وجوب
النفقة * لمحرمها * عليها * لانه محبوس عليها * لامرأة * حرة ولو عجوزا * فى سفر * وهل
يلزمها التزوج قولان وايس عبد ها بمحرم لها وليس لزوجها منعها عن حجة الاسلام ولو حجت
بلا محرم جازع الكراهة * * مع * عدم عدها عليها مطلقا * اية عده كانت ابن ملك * والعبرة
لوجوبها * اى للعد المانعة من سفرها * وقت خروج اهل بلد ها * وكذا سائر الشروط *
فلو احرم صبى عاقل * او احرم عنه ابوه صار محرم ما وينبغى ان يجرد قبله ويلبسه ازارا ورده
مبسوطا وظاهره ان احرامه عنه مع عقله صحيح فمع عدمه اولى * فبلغ اربعين نفق * قيل
الوقوف * فمضى * كل على احرامه * لم يسقط فرضها * لان عقاده نفلا * فلو وجد الصبى

الاحرام قبل وقوفه بعرفة ونوى حجة الاملام اجزاه ولو فعل * العبد * المعتق ذلك * التحليل
 الملكور * لم يجزه * لان عقاده لازما بخلاف الصبي والكافر والمجنون * و * الحج * فرضه *
 ثلثة * الاحرام * وهو شرط ابتداء * وله حكم الركن انتهاء حتى لم تجز لغائث الحج استدالته
 ليقضى به من قابل * والوقوف بعرفة * في آرائه سميت به لان آدم وحواء عليهما السلام تعارفا
 فيها * و * معظم * طواف الزيارة * وهما ركنان * وواجبه * نفث وعشرون * وقوف جمع *
 وهو المزدلفة سميت بذلك لان آدم عليه السلام اجتمع نحووا وزدلف اليها اي . ثامنها * والسعي *
 وعند الائمة الثلاثة هو ركن * بين الصفا * سمي به لانه جلس عليه آدم صغرة الله * والمرور *
 لانه جلس عليها امرأة وهى حواء والاثنت * ورمى الجمار * لكل من حج * وطواف الصدر *
 اي الرداع * للافاقى * غير الشائض * والخلق او التقصير وانشاء الاحرام من المنقبات
 وعد الوقوف بعرفة الى الغروب * ان وقف نهارا * والبداءة بالطواف من الحجر الاسود *
 على الاشبه لما عليه عليه السلام وقيل فرض وقيل سنة * والعياء من فيه * اي في الطواف في
 الاصح * والمشي فيه لمن ليس له عذر * يمنعه منه ولو نذر طوافا زحفا لزمه ماشيا ولو شرع سفعلا
 زحفا فمشيه افضل * والطهارة فيه * من النجاسة التحكية على المذنب تيل والحققة من نوب
 وبدن ومكان طواف والاكثر طين انه سنة مؤكدة كافي شرح لباب المناسك * وسائر العود *
 فيه وبكشف روع العضوف اكثر كافي الصلوة بسبب الدم * وبداية السعي بين الصفا والمرور *
 الصفا * لو بدأ بالمرور لا يعتد بالشوط الاول في الاصح * والمشي فيه * في السعي * لمن ليس
 له عذر * كما مر * وذبح الشاة للمقارن او الممتنع وصلوة ركعتين لكل اسبوع * من اي طواف كان
 فلو تركها هل عليه دم قيل نعم فيوصى به * والترتيب * الآتي بيه * بين الرمي والخلق والذبح
 يوم النحر * واما الترتيب بين الطواف وبين الرمي والخلق فسنة فلو طاف قبل الرمي والخلق
 لاشي عليه ويكره لباب وسحقى ان المفرد لا ذبح عليه وسحقه * وفعل طواف الاذاعة * اي
 الزيارة * في * يوم من * ايام النحر * ومن الواجبات كون الطواف وراء الحطيم وكون السعي
 بعد طواف معتد به وتوقيت الخلق بالمكان والزمان وترك المحظور كالجماع بعد الوقوف ولبس
 المخيط وتغطية الرأس والوجه والضابط ان كلما يجب بتركه دم فهو واجب صرح به في المتقن
 في متصفح في الجنابات * وغير هاسن وآداب * كان يتوسع في الذمقة وبخافظ علي الطهارة

وعلى صون لسانه ويستأذن أبويه ودائنه وكفيله ويودع المسجد بركعتين ومعارفه ويستحلهم
ويلتمس دعاءهم ويتصدق بشئ عند خروجه ويخرج يوم الخميس ففيه خرج عليه السلام
في حجة الوداع أو الاثنين أو الجمعة بعد التوبة والاستخارة أي في أنه هل يشتري أو يكتري
وهل يسافر برا أو بحرا وهل يرافق فلانا أو لانا الاستخارة في الواجب والمكروه لا محل لها
وتأمة في النهر * وأشهره شوال وذو القعدة * بفتح القاف وتكسر * وعشر ذي الحجة *
بكسر الحاء وتفتح عند الشافعي رح ليس منها يوم النحر وعند مالك رح ذو الحجة كله عملا بالآية
قلنا اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد وفائدة التاقيت أنه لو فعل شيئا من أفعال الحج خارجها
لا يجزيه * و * أنه * يكره الأحرار له قبلها * وإن أمن على نفسه من المحذور لشبهه بالركن
كما مر وأطلاقتها في التحريم * والعمره * في العمره * سنة مؤكدة * علي المذهب وصح في
الجوهرة وجوبها قلنا ما سوره في الآية الاتمام وذلك بعد الشروع وبه نقول * وصى أحرار
وطواف وسعى * وحلق وتقصير فالأحرار شرط ومعظم الطواف ركن وغيرهما واجب هو المختار
ويفعل فيها كفعلي الحاج * وجازت في كل السنة * وإن بت في رمضان * وكرويت * تحريما *
يوم عرفة وأربعة بعد ما * أي كره أنشاؤها بالأحرار حتى يلزمه دم وإن رفضها لادائها فيها بأحرار
سابق لقارن فاته الحج فاعتمر فيها لم يكره سراج وعليه فاستثناء الخاتمة القارن منقطع فلا يختص
بיום عرفة كما توهمه في البحر * والمواقيت * أي المواضع التي لا يجاوزها مريد مكة إلا محرما
خمسة * ذو الحليفة * بضم ففتح مكان على ستة أميال من المدينة وعشر مراحل من مكة تسميها
العوام أبا رضى الله عنه يزعمون أنه قاتل الجن في بعضها وهو كذب * وذات عرق *
بكسر فسكون على مرحلتين من مكة * وجحفة * على ثلث مراحل بقرب رابع * وقرن * على
مرحلتين وفتح الراء خطأ ونسبه أويس إليه خطأ آخر * ويللم * جبل على مرحلتين أيضا *
للمدني والعراقي والشامي * الغير المار بالمدينة بقرينة ما يأتي * والنجدى واليماني * لف
ونشر مرتب وجمعها قوله * عرق العراق يللم اليماني * وبذى الحليفة يحرم المدني * للشام
جحفة إن مرت بها * ولاهل نجد قرن فاستبين * وكذا هي لمن مر بها من غير أهلها * كالشامي
يمربمقات أهل المدينة فهرميقاته قاله النووي الشافعي وغيره وقالوا لو مر بمقاتين فأحرامه
من الأبعد أفضل ولو أخره إلى الثاني لأشئ عليه على المذهب ولو لم يمر بها تحرى وأحرم إذا

حاذى احد هما وابتعد هما افضل فان لم يكن بحيث يحاذى فعلى موحلتين * وحرم تاخير
 الاحرام عنها كلها لمن * اى لا فاقى * قصد دخول مكة * يعنى الحرم * ولولا حاجة * غير
 الحج اما لو قصد موصعا من الحل كخليص وجد له مجاوزته بلا احرام فاذا حل به التحق
 باصله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لمن يريد ذلك الا لما مورى بالحج لمخالفته * لا * يحرم *
 التقديم * للاحرام * عليها * بل هو الافضل ان في اشهر الحج وامن على نفسه * وحل
 لاهل داخلها * يعنى لكل من وجد في داخل المواقيت * دخول مكة غير محرم * ما لم يرد
 نسكا للحرج كالرجاء وزها خطا بوا د مكة فهذا * ميقاته الحل * بين المواقيت * و * الحرم
 الميقات * لمن بمكة * يعنى من يد اخل الحرم * للحج الحرم * وللعمرة الحل * ليتحقق نوع
 سفر والتنعم افضل ونظام حد ود الحرم ابن الملقن نقال * وللحرم التحديد من ارض طيبة *
 ثلثة اميال اذا رمت اتقائه * وسبعة اميال عراق وطائف * وحده عشر ثم تسع جمراته *

فصل

في الاحرام وصغة المفرد بالحج * ومن شاء الاحرام * وهو شرط صحة النسك ككبير
 الافتتاح للصلوة فالصلوة والحج لهما تحريم وتحليل بخلاف الصوم والزكاة ثم الحج اقوى من وجهين
 الاول يقضى مطلقا ولو مظنونا بخلاف الصلوة اثنائي انه اذا اتم الاحرام للحج او عمرة لا يشرح
 عنه الا بعمل ما احرم به زمان افسله الا في الغرات فيعمل العمرة والا الاحصار فيذبح الهدي *
 تروا وغسله احب وهو للنظافة * لا للطهارة * فيحب * نساء مهمله * في حق حائض ونفساء *
 وصبي * والتيمم له عند العجز * عن الماء * ليس بمشروع * لانه ملوث بخلاف جمعة وعين
 ذكره الزيلعي وغيره لكن سوغ في الكافي بينهما وبين الاحرام ورجحه في النهي وشرطه لنيل السنة
 ان يحرم وهو على طهارته * وكل استحب * لمريد الاحرام * ازالة ظفره * وشاربه وعانده
 وحلق راسه ان اعتاده والا يشرجه * وجماع زوجته او جاريته لو معه ولا مانع منه * كحيض *
 وابس ازار * من السرة للركبة * ورداء * على ظهرة ويسن ان يدخله تحت يمينه ويلقيه على
 كتفه الا يرفان ذرره او خلله او عقده اساء ولادم عليه * جد يد ين او غسيلين ظاهرين *
 ابيضين ككفن الكفاية وهذا بيان السنة والافستر العورة كاف * وطيب بدنه * ان كان عند
 لا يؤبه بما تبقى عينه هو الاصح * وصلى * ند بابعد ذلك * شفعا * يعنى ركعتين في غير وقت مكرره

وتجزئه المكتوبة * وقال المفرد بالحج * بلسانه مطابقا لجناحه * اللهم انى اريد الحج فيسره لى *
لمشقة وطول مدته * وتقبله منى * لقول ابراهيم واسماعيل عليهما السلام وكذا المعتمر والقارن
بخلاف الصلوة لان مدتها يسيرة كذا فى الهداية وقيل يقول كذلك فى الصلوة وعمه الزيلعي فى
كل عبادة وما فى الهداية اولى * ثم لبى وبر صلوته ناويا بها * بالتلبية * الحج * بيان للاكمل
والافصح الحج بمطلق النية ولو بقلبه لكن بشرط مقارنتها بذكر يقصد به التعظيم كتسيب و تهليل
ولو بالفارسية وان احسن العربية * والتلبية على المذهب * هى لبيك اللهم لبيك لبيك
لا شريك لك لبيك ان الحمد * بكسر الهمزة وتفتح * والنعمة لك * بالفتح او مبتدأ او خبر *
والملك لا شريك لك وزاد * ذبا * فيها * اى عليها لافى خلالها * ولا ينقص منها * فانه
مكروه اى تحريما لقولهم انها مرة شرط والزيادة سنة ويكون مسيا بتركها وبترك رفع الصوت بها *
واذا لبى ناويا نسكا واساق الهدى او قل * اى ربطا قلادة على عنق * بدنة ذل او جزاء صيد *
قتله فى الحرم او فى احرام سابق * ونحوه * كجناية ونذر ومعة وقران * وتوجه معها *
والحال انه * يرد الحج * وهل العمرة كذلك ينبغى نعم * او بعثها ثم توجه ولحقها * قبل الميقات
فلو بعد * لزمه الاحرام بالتلبية من الميقات * او بعثها للمعة * او قران وكان التقليد والتوجه *
فى اشهره * والالم يصرح بما حتى يلحقها * وتوجه بنية الاحرام وان لم يلحقها * استحسانا *
فقد احرم * لان الاجابة كما تكون بكل ذكر تعظيمى تكون بكل فعل مختص بالاحرام ثم صحة
الاحرام لا تتوقف على نية النسك لانه لو ابرهم الاحرام حتى طاف شوطا واحدا صرف للعمرة
ولو اطلق نية الحج صرف للفرض ولوعين تغلا فنقل وان لم يكن حج الفرض شربلا لية عن الفتح *
ولو اشعرها * نجرح سنامها الايسر * او جللها * بوضع الجبل * او بعثها للمعة * وقران *
ولم يلحقها * كما مر * او قل شاة لا * يكون محرما لعدم اختصاصه بالنسك * وبعد * اى
الاحرام بلامهمله * يتقي الرفث * اى جماع النساء وذكره بحضرة النساء * والغسوق * اى
الخروج عن طاعة الله تعالى * والجبال * فانه من المحرم اشنع * وقتل صيد البر * لا البحر *
والاشارة اليه * فى الحاضر * والدلالة عليه * فى الغائب ومحل تحريمها ما اذا لم يعلم المحرم
اما اذا علم فلاننى الاصح * والتطيب * وان لم يقصد ويكره ثمه * وقلم الظفر وستر الوجه *
كله او بعضه كغفه وذقنه نعم فى الخانية لابأس بوضع يد على انفه * والرأس * بخلاف الميت

وبقية البدن ولو حمل على رأسه ثيابا كان تغطية لاجمل عدل وطبق ما لم يمتد يوما وليلة
 فتلزمه صدقة وقالوا لودخل تحت ستر الكعبة فاصاب رأسه او وجهه كره والا فلا بأس به * وغسل
 رأسه ولحيته بخرق * لانه طيب او يقتل الهوام بخلاف صابون ودلوك واشنان اتفاقا زاد
 في الجوهرة اوسد وهو مشكل * وقصها * اى اللحية * وحلق رأسه و * اذالة * شعر بدنه *
 الا الشعر النابت في العين فلا شيء فيه عندنا * ولبس قميص وسراويل * اى كل معمول على
 قد ربد نه او بعضه كزردية وبرنس * وقباء * ولولم يدخل يد فيه في كفيه جازا ان يزرعه
 او يغسله ويجوز ان يرتدى بقميص اوجبة ويلتحف به في نوم وغيره اتفاقا * وعامة * وتلبسوه *
 وخفمن الا ان يجد نعلين فيقطعهما اسفل من الكعبين * عند معقل الشراك فيجوز لبس الزمزمة
 لا الجوربين * وثوب صمغ بماله طيب كورس * وهو الكركم * وعصفر * وهو زهر القرم *
 الابل زواله * بحيث لا يفوح في الاصح * لا * يتقي * الاستحمام * لعل يثالبه يقى انه
 عليه الصلوة والسلام دخل الحمام في الخفة * والاستئلال ببيت ومحمل لم يصب رأسه او
 وجهه فلواصاب احد مما كره * كامر * وشنهميان * بكسر الهاء * في وسطه ومنطفة وسبف
 وسلاح وتختم * زيلعي لعدم التغطية واللبس * واكتحال بغير مطيب * فلواكتحل بمطيب مرة
 او مرتين فعليه صدقة ولو كثير فعليه دم سراجية * ولا * ينقي * خثانا وفصل او حمامة وقلع
 ضرره وجبر كسر وحك رأسه وبدنه * لكن يرنق ان خاف سقوط شعره او قملة فان الواحد
 يتصدق بشيء وفي الثلث كف من طعام غررا الاذكار * واكثر * المحرم * التلبية * ان *
 متى صلي * ولو تغلا * او على شرفا او مضطوا ديا او لقي ركبا * جمع راكب او جمعا مشاء
 وكذا الولقي بعضهم بعضا * او اسحر * اى دخل في السحراذ التلبية في الاحرام كالنكبير في
 الصلوة * رانعا * استننا * صوته بها * بلا جهل كما يفعله العوام * واذا دخل مكة بدأ بالمسجد *
 الاحرام بعد ما يامن على امتعته داخل من باب السلام بها راند باملبيا متوضعا خاشعا ملاحظا
 جلالة البقعة ويسن الغسل لدخولها وهو للنظافة فيجب لحائض ونفماء * وحين شاهد البيت
 كبر * ثلثا ومعناه الله اكبر من الكعبة * وهلل * لثلايقع نوع شرك * ثم * اجتد بالطواف
 لانه تحية البيت ما لم يخف فوت مكتوبة او جماعتها او التواتر سنة راتبة فسا سقبل الحجر مكبرا
 مهلا رافعا يديه * كالصلوة * واستلمه * يكفيه وقبله بلا صوت وهلل يسجد عليه قيل نعم *

بلا يناء * لانه سنة وترك الاذى واجب فان لم يقل رخصهما ثم يقبلهما واحد صا * والا *
 يمكنه ذلك * يمس * بالحجر * شيئا في يده * ولوعصى * ثم قبله * اى الشي * وان عجز
 عنها * اى الاستلام والامساك * استقبله * مشيرا اليه بباطن كفيه كانه واضعهما عليه *
 وكبر وهلل وحمد الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم * ثم يقبل كفيه وفي بقية
 الرفع فى الحج يجعل كفيه للسما * الا عند الجمرتين فللكعبة * وطاف بالبيت طواف القدوم
 ويس * هذا الطواف * للفاقي * لانه القادم * واخذ الطائف عن يمينه مما يلي الباب *
 فتصير الكعبة عن يساره لان الطائف كالموتم بها والواحد يقف عن يمين الامام ولوعكس اعاد
 مادام بكفة فلورجع فعليه دم وكن الوايتد أمن غير الحجر الاسود كما مر قالا واو يمر بجميع بدن نه على
 جميع الحجر * جاعلا * قبل شروعه * رداءه تحت ابطنه اليمين ملقيا طرفه على كتفه الايسر *
 استنانا * وراء الحطيم * وجوبا لان منه ستة اذرع من البيت فلو طاف من الفرحة لم يجز كاستقباله
 احتياطا وبه قبر اسمعيل وهاجر * سبعة اشواط * فقط * فلو طاف نامناع عليه به * فالصحيح
 انه * يلزمه اتمام الاسبوع للشروع * اى لانه شرع فيه ملتزما بخلاف ما لو ظن انه سابع لشروعه
 مسقطا لملتزم ما بخلاف الحج واعلم ان مكان الطواف داخل المسجد ولوراء زمزم لا خارجه
 لصيرورته طائفا بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه او من السعي الى جنازة او مكتوبة او تجديد
 وضوء ثم عاد بني وجاز فيها اكل وبيع واقتناء وقرءة لكن الذكر افضل منها وفي منسك النورى
 الذكر المأثور افضل واما في غير المأثور فالقران افضل فليراجع * رمل * اى مشي بسرعة مع
 تقارب الخطأ وهز كتفيه * فى الثلاثة الاول * استنانا * فقط * فلو تركه او نسيه ولو فى الثلاثة
 لم يرمل فى الباقي ولو زحمه الناس وقف حتى يجز فرجة فيرمل بخلاف الاستلام لان له بدلا *
 من الحجر الى الحجر * فى كل شوط * وكلما مر بالحجر فعل ما ذكر * من الاستلام * واستلم الركن
 اليماني وهو مندوب * لكن بلا تقبيل وقال محمد رح هو سنة ويقبله والد لا ثل تؤيده و
 يكره استلام غيره صا * وختم الطواف باستلام الحجر استنانا ثم صلى شفعاء * فى وقت مباح *
 يجب * بالجيم على الصحيح * بعد كل اسبوع عند المقام * حجارة ظهر فيها اثر قد مى الخامل *
 او غيره من المسجد * وهل يتعين المسجد قولان * ثم التزم * الملتزم وشرب من زمزم *
 وعاد * ان اراد السعي * واستلم الحجر وكبر وهلل وخرج * من باب الصغانيك * فصعد الصفا *

بحيث يرى الكعبة من الباب * واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على النبي صلى الله عليه
 وسلم * بصوت مرتفع خائفة * ورفع يده * نحو السماء * ودعا * للحجج العباد * بما شاء *
 لان محمد ارحم لم يعين شيئاً لانه يذهب رقة القلب وان يترك بالماثور فحسن * ثم مشى نحو المروة
 ساعياً بين الميلىين * الا خضريين المنحوتين في جد ارا المسجل * وصعد عليها وفعل ما فعله على
 الصفا يفعل هكذا سباعييداً بالصفا ويختم * الشوط السابع * بالمروة * فلو بدأ بالمروة لم يعتد
 بالاول هو الاصح وقد بختمه بركعتين في المسجل كختم الطواف * ثم سكن بمكة محرماً * بالحج
 لا يجوز فسح الحج بالعمرة عدت * وطاف بالبيت تفلماً ما شاء * بلارمل وسعي وهو افضل من الصلوة
 نافلة للافاتي وقلبه للمكي وفي البحر ينبغي تقيده بزمان الموسم والافى الطواف افضل من
 الصلوة مطلقاً * وخطب الامام * اولى خطب الحج الثالث * سابع ذى الحجة بعد الزوال *
 بعد * صلوة الظهر * وكرة قبله * وعلم فيها المناسك فاذا صلى بمكة الفجر * يوم التروية *
 ثامن الشهر خرج الى منى * قرية من الحرم على فرسخ من مكة * ومكث بها الى فجر عرفة ثم *
 بعد طلوع الشمس * راح الى عرفات * على طريق ضب * وعرفات * كلها موقوف الابلطن
 عرفة * بفتح الراء وضما واد من الحرم غربي مسجد عرفة * فيعد الزوال قبل * صلوة *
 الظهر خطب الامام * في المسجل * خطبتين كالجمعة وعلم فيها المناسك * وبعد الخطبة *
 صلى بهم الظهر والعصر باذان واقامتين * وقراءة سرية ولم يصل بينهما شيئاً على المذهب *
 وشرط * لصحة هذا الجمع * الامام * الاعظم او نائبه والاصلوا وحده انا * والاحرام * بالسج *
 فيهما * اى الصلوتين * فلا يجوز العصر للمنفرد في احد بهما * فلو صلى الظهر وحده لم يصل
 العصر مع الامام * ولا * يجوز العصر لمن صلى الظهر بجماعة * قبل احرام الحج * ثم احرم
 الانبي وقته * وقال لا يشترط لصحة العصر الا احرام وبه قالت الثلاثة وهو الاظهر شربلاية
 عن اليرمان * ثم ذهب الى الموقف بغسل سن ووقف الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة *
 عند الصخور الكبار * مستقبلاً * القبلة * والقيام والنية فيه * اى الوقوف * ليست
 بشرط ولا واجب فلو كان جالساً جاز حجه * ذلك لان الشرط * الكينونة فيه * فصيح وقوف
 مجتاز وهارب وطالب غريم ونائم ومجنون وسكران * ودعا جهراً * بجهده * وعلم المناسك
 ووقف الناس خلفه * بقربه * مستقيليين القبلة سامعين لقوله * خاشعين باكيين وهو من مواضع

الاجابة وهي بركة خمسة عشر نظهما صاحب النهر فقال * دعا البرايا يستجاب بكعبته * وملتزم
 والموقفين كذا الحجر * طواف وسعى مروتين وزمزم * مقام وميزاب جئنا ذلك تعثر * زادني
 اللهاب عند روية الكعبة وعند السدرة والركن الماني وفي الحجر وفي منى في نصف ليلة البدر *
 واذا غربت الشمس اتى * على طريق الما زمون * مزد لغة * وجدها من مازمي عرفة الى
 مازمي محسر * ويستحب ان ياتهما ماشيا وان يكبر ويهلل ويحمد ويلبي ساعة فساعة و *
 المزد لغة * كلها موقف الا وادي محسر * هو وادي بين منى ومزد لغة فلو وقف به او بيطن عرفة
 لم يجز على المشهور * ونزل عند جبل قزح * بضم ففتح لا ينصرف للعلمية والعدل من قازح
 بمعنى مرتفع والاصح انه المشعر الحرام وعليه ميقلة قبل كانون آدم * وصلي العشائين باذان
 واقامة * لان العشاء في وقتها فلم يحتج للاعلام كالا احتياج هنا للامام * ولوصلي المغرب في
 الطريق او في عرفة اعادة * لحديث الصلوة اما ملك فتوقتا بالزمان والمكان والوقت فالزمان
 ليلة النحر والمكان مزد لغة والوقت وقت العشاء حتى لو وصل الى مزد لغة قبل العشاء لم يصل
 المغرب حتى يدخل وقت العشاء فيصلح لغزا من وجوه * ما لم يطلع الفجر * فيعود الى الجواز
 وهذا اذا لم يخف طلوع الفجر في الطريق فان خافه صلاهما * ولوصلي العشاء قبل المغرب بمزد لغة
 صلى المغرب ثم اعاد العشاء فان لم يعد ما احتج ظهر الفجر عادا العشاء الى الجواز * وينوي
 المغرب اداء ويترك سنتها ويحييها فانها اشرف من ليلة القدر كما اتى به صاحب النهر وغيره
 وجزم شراح البخاري سيما القسطلاني بان عرذى الحجة افضل من العشر الاخير من رمضان *
 وصلي الفجر بغلس * لاجل الوقوف * ثم وقف * بمزد لغة ووقته من طلوع الفجر الى طلوع
 الشمس ولو مارا كفى عرفة لكن لو تركه بعد ركز حمة لاشي عليه * وكبر وهلل ولبى وصلى * على
 المصطفى صلى الله عليه وسلم * ودعا واذا اسفر * جل ا * اتى منى * مهلا مصليا فاذا بلغ
 بطن محسر اسرع فدر رمية حجر لانه موقف النصارى * ورمى جمرة العقبة من بطن الوادي *
 ويكره تنزيها من فوق * سباعا خلفا * بمعجمتين اي برؤس الاصابع ويكون بينهما خمسة اذرع
 ولو وقعت على ظهر رجل ارجل ان وقعت بنفسها بقرب الجمرة جاز ولا وثلاثة اذرع بعين
 وما دونه قريب جوهرة * وكبر بكل * اى مع كل * منها وقطع تلبيته بارلها فلورمى باكثر
 منها * اى السبع * جاز لالو * رمى * بالاكل * فالتقييد بالسبع لمنع انقص الاربادة *

وجاز الرمي بكل ما كان من جنس الارض كالشجر والمدر * والطين والمغرة * و * كل * ما يجوز
 التيمم به ولو كفى من تراب * فيقوم مقام حصاة واحدة * لا * يجوز * بحشب وعنبر ولو لو *
 كبار * وجواهر * لانه اعترازا لاهانة وقيل يجوز * وذهب وفضة * لانه يسمى نثارا لارميا *
 وبعر * لانه ليس من جنس الارض وما في فروق الاشياء من جوازه بالبعر كلام بعض المتقشفة
 لانهم يقولون ان رمى بالبعرة اجزاء لان المقصود اهانة الشيطان وهو بالبعر يحصل ولسنا نقول
 به منع * ويكره الاخذ من عند الجمرة * تنزيها لانه حصل من لم يقبل حجه فان من قبلت
 خلاف المذهب * وكره * اخذها * عند الجمرة * لانها مردودة لحديث من قبلت حجة
 رفعت جمرته * ويكره ان يلتقط حجرا واحدا فيكسره سبعين حجرا صغيرا * وان يرمى
 بمتنجسة بيقين ووقته من الفجر الى الفجر ويسن من طلوع ذكاء لزالها ويباح لغروبها ويكره
 للفجر * ثم * بعد الرمي * ذبح ان شاء * لانه مفرد * ثم قصر * بان ياخذ من كل شعرة قدر
 الانملة وجوبا وتقصير الكل مندوب والربع واجب ويجب اجراء المولى على الاقرع ان اسكن
 (ن) ومتى تعد واحد مما يعارض تعيين الآخر فلوليدة بهيغ بحيث تعد والتقصير تعيين الخلق
 وحلقه * الكل * افضل * ولو ازاله بنحو نورة جاز * وحل له كل شيء الا النساء * قيل والطيب
 والصيد * ثم طاف للزيارة يوما من ايام النحر * الثلاثة بيان لوقته الواجب * سبعة * بيان
 للاكل والافالركن اربعة * بلارمل و * لا * سعى ان كان سعى قبل * هذا الطواف * والا
 فعلهما * لان تكراره ما لم يشرع * و * طواف * الزيارة اول وقته بعد طلوع الفجر يوم النحر
 وهو فيه * اى الطواف في يوم النحر الاول * افضل * ويمتد وقته الى آخر العمر * وحل له
 النساء * بالخلق السابق حتى لو طاف قبل الخلق لم يحل له شيء فلو قلم ظفره مثلا كان جناية
 لانه لا يخرج من الاحرام الا بالخلق * فان اخبر عنها * اى ايام النحر وليا لهما منها * كره *
 تحريما * ووجب دم * لترك الواجب وهذا عند الامكان فلو طهرت الحائض ان قدرت
 على اربعة اشواط لم تفعل لزم دم والا لا * ثم اتى منى * فبیت بها للرمي * وبعد زوال
 ثانى النحر رمى الجمار الثلاث بيد * استنانا * مما يلي مسجد الخيف ثم بما يليه * الوسطى *
 ثم بالعقب سبعا سبعا ووقف * حامدا مهللا مكبرا مصليا قد قرأ آية البقرة * بعد * تمام كل *
 رمي بعد رمي * فلا يقف بعد الثالث * ولا بعد * رمي * يوم النحر * لانه ليس بعد رمي *

ودعا * لنفسه وغيره رانعا كفيه نحو السماء والقبلة * ثم رمي غدا كذا لك ثم بعد * كذا لك ان
 مكث وهو احب وان قدم الرمي فيه * اى فى اليوم الرابع * على الزوال جاز * فان وقت
 الرمي فيه من الفجر الى الغروب وامانى الثانى والثالث فمن الزوال الى طلوع ذكاه * وله النفر من
 منى قبل طلوع فجر الرابع لابل * لك خول وقت الرمي * وجاز الرمي * كله * راكبا * لكنه *
 فى الاوليين * الاول والوسطى * ماشيا افضل * لانه يقف * لافى الاخرة * اى العقبة لانه ينصرف
 والراكب اقل رعليه واطلق افضلية المشي فى الظهيرية ورجحه اكمال وغيره * ولو قدم نقله *
 بفتحيتين متاعه وخدمه * الى مكة واقام بمنى * او ذهب لعرفة * كره * ان لم يامن لا ان
 امن وكذا يكره المصلي جعل نحو نعله خلفه لشغل قلبه * واذا نفر * الحاج * الى مكة نزل *
 استنانا ولوساعة * بالخصب * بضم ففتحيتين الابطح وليست المقبرة منه * ثم * اذا اراد السفر *
 طاف للصدرة * اى للرداع * سبعة اشواط بلا رمل وسعي وهو واجب الاعلى اهل مكة *
 ومن فى حكمهم فلا يجب بل يندب كمن مكث بعد * ثم النية * للطواف شرط فلوطافه اربا
 او طابا لم يجز تكن يكفي اصلها فلوطاف بعد اردة السفر نوى التطوع اجزاه عن الصدركا لوطاف
 بنية التطوع في ايام النحر وقع عن الغرض * ثم * بعد ركعتيه * شرب من ماء زمزم وقبل
 العتبة * تغايما للكعبة * ووضع صدره ووجهه على الملتزم وتشبث بالاستار ساعة * كالمستشفع
 بها . لو لم ينلها يضع يديه على راسه مبسوطين علي الجبل ارقاؤمتين والتصق بالجدار * دعا
 مجتهدا وبكى * او يتباكى * ويرجع القهقري * اى الى خلف * حتى يخرج من المسجد *
 وبصره ملاحظا للبيت * وسعة طواف القلزم عن وقف بعرفة ساعة * عرفية وهو اليسير ومن
 الزمن وهو المحمل عند اطلاق الغتهاء * قبل دخول مكة ولا شئ عليه بتركه ومن وقف بعرفة
 ساعة من زوال يومها * اى عرفة * الى طلوع فجر يوم النحر واجتاز * مسرعا * اوناثا ومغني
 عليه * كذا * لو اهل عنه رفيقه * وكل اغير رفيقه فتح * به * اى بالحج مع احرامه عن نفسه فاذا
 انتمه اذ اتى بافعال الحج جاز ولو بقى الاغماء ان الاغماء بعد احرامه طيف به المناسك
 وان احرموا عنه اكتفي بمباشرتهم ولم ازموا وجن فاحرموا عنه وطافوا به المناسك وكلام الفتح يغيد
 الجواز * اوجهل انها عرفة صح * حجة لان الشرط الكينونة لا النية * ومن لم يقف فيها فات
 حجة * لحد يث الحج عرفة * فطاف وسعى وتيمم * اى بافعال العمرة * وقضي * ولو حجه

نذرا او تطوعا * من قابل * ولادم عليه * والمرأة * فيما مر * كالرجل * لعموم الخطاب
 ما لم يقر دليل الخصوص * لكنها تكشف وجهها لاراسها ولوسد لت شيا عليه وجائته عنه جاز * بل
 ندب * ولا تلبي جهرا * بل تسمع نفسها د فعالمغتنة وما قيل انه عورة ضعيف * ولا ترمل *
 ولا تضبط * ولا تسعي بين الميئين ولا تحلق بل تقصر * من ربح شعرها كامر * وتلبس المحيط *
 والخفين والحلي * ولا تقرب الحجر * في الزحام لمنعها من مماسة الرجال * والخشى المشكل
 كالمرأة فيما ذكر * احيتا طا * وحيضها لا يمنع نسكا الا الطواف وهو بعد حصول ركنيه يسقط
 طواف الصدر * ومثله النفاس * والبدن * جمع بدنة * من ابل وبقر والهدى منهما
 ومن الغنم * كما سيجي *

* باب القران *

هو افضل * لحد يث اثاني آت من ربي وانا بالعقيق فقال يا آل محمد اهلوا بحجة وعمره معا ولانه
 اشق والصواب انه عليه الصلوة والسلام احرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة لبيان الجواز فصار
 قارنا * ثم التمتع ثم الافراد والقران * لغة الجمع بين شيئين وشرعا * ان يهل * ان يرفع
 صوته بالتلبية * بحجة وعمره * معا حقيقة او حكما بان يحرم بالعمرة او لا ثم بالحج قبل ان يطوف
 لها اربعة اشواط وعكسه بان يدخل احرام العمرة على الحج قبل ان يطوف للقدوم وان ساء
 اوبعد وان ازمه دم * من الميقات * اذا القارن لا يكون الا فاقيا * او بميله في اشهر الحج
 او قبلها ويقول * اما بالنصب والمراد به النية او مستأنف والمراد به بيان السنة اذ النية بقلبه
 تكفى كالصلوة مجتنب * بعد الصلوة اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني *
 ويستحب تقليم العمرة في الذكركر لتقل منها في الفعل * وطاف للعمرة * ولا حتى لو نوا * للحج
 لا يقع الا لها * سبعة اشواط يرمل في الثلاثة الاول ويسعى بلا حلق * فلو حلق لم يحل من عمرته
 ولزمه دمان * ثم يحج كامر * فيطوف للقدوم ويسعى بعد ان شاء * فان اتى بطوافين *
 متواليين * ثم سعين لهما جازا ساء * ولادم عليه * وذبح للقران * وهو دم للشكر فبالكل
 منه * بل رمى يوم النحر * لوجوب الترتيب * وان عجز صام ثلاثة ايام * ولو متفرقة *
 آخرها يوم عرفة * نذ بار جاء القدرة على الاصل * وسبعة بعد تمام حجة * فرضا او واجبا
 وهو مضى ايام التشريق * ان شاء * لكن ايام التشريق لا يجزيه لقوله تعالى وسبعة اذ رجعتهم

اي معنى * فان فاتت الثلثة تعين الدم * فلم يقد رتحل وعليه دمان ولو قد رعليه في ايام
النحر قبل الحلق بطل صومه * فان وقف * القارن بعرفة * قبل * أكثر طواف * العمرة بطلت *
عمرته فلواتي بأربعة اشواط ولو بقصد القدر او التطوع لم تبطل ويتمها يوم النحر والاصل ان
الماتى به من جنس ما هو متلبس به في وقت يصلح له ينصرف للمتلبس به * وقضيت * لشرعه
فيها * ووجب دم الرض * للعمرة * وسقط دم القران * لانه لم يوفق للنسكين انتهى *

* باب التمتع *

هو * لغة من المتاع او المتعة وشرعا * ان يفعل العمرة اذاكثر اشواطها في اشهر الحج * فلو طاف
الانل في رمضان مثلا ثم طاف الباقي في شوال ثم حج من عامه كان متمتعاً فتح قال المصنف فليغير
النسخ الى هذا التعريف * ويطوف ويسعي * كامر * ويحلق او يقصر * ان شاء * ويقطع
الغلبية في اول طوافه * للعمرة واقام بمكة حلالا * ثم يحرم بالحج * في سفر واحد حقيقة او
حكما بان يلم باصله الما ما غير صحيح * يوم التروية وقبله افضل ويحج كالمفرد * لكنه يرمل في طواف
الزيارة ويسعى بعده ان لم يكن قد مها بعد الاحرام * وذبح * كالقارن * ولم تنب الاضحية
عنه فان عجز * عن دم * صام كلقارن وجاز صوم الثلثة بعد احرامها * اي العمرة لكن في
اشهر الحج * لا قبله * اي الاحرام * وتأخيرها افضل * رجاء وجود الهدي كامر * وان اراد *
التمتع * السوق * للهدي * وهو افضل احرم ثم ساق هديه معه وهو ولي من قوده الا اذا
كانت لاتساق * فيقودها * وقل بدنته وهو ولي من التحليل وكرة الاشعار وهو شق سنامها
الايسر * او الايمن لان كل واحد لا يحسنه فاما من احسنه فان قطع الجبل فقط فلا بأس به *
واعتمر لا يتحلل منها * حتى ينحر * ثم احرم للحج كامر * فممن لم يسق * وحلق يوم النحر *
اذا حلق * حل من احراميه * على الظاهر * والمكي ومن في حكمه يفرد فقط * ولو قرن
او تمتع جازوا ساء وعليه دم جبر ولا يجزيه الصوم ولو معسرا * ومن اعتمر بلا سوق * هدي *
ثم * بعد عمرته * عاد الى بلده * وحلق * فقل الم * الما ما صحيحا فبطل تمتعه * ومع
سوقه تمتع * كالقارن * وان طاف لها اقل من اربعة قبل اشهر الحج واتمها فيها وحج فقل تمتع
ولو طاف اربعة قبلها لا * اعتبار الاكثر * كوفي * اي افاقي * حل من عمرته فيها * اي
الاشهر * وسكن بمكة * اي داخل المواقيت * او بصرة * غير بل * وحج * من عامه *

متمتع * لبقاء سفره * ولو افسد ما ورجع من البصرة * الى مكة * وقضاها وحي لا يكون متمتعاً *
 لانه كالمكي * الا اذا لم ياهله * ثم رجع * واتى بهما * لانه سفر آخر ولا يضركون العمرة قضاء
 عما افسده * وادى * النسيك * افسده * المتمتع * اتم بلام * للتمتع بل الفساد والله اعلم *

* باب الجذائيات *

الجنائيات هنا تكون حرمة بسبب الاحرام او الحرم وقد يجب بها دمان اودم او صوم او
 صدقة ففصلها بقوله * الواجب دم على محرم بالغ * فلا شيء على الصبي خلا للشانعي رح *
 واوناصيا * اوجاهلا او مكرها فيجب على نائم غطى رأسه * ان طيب عضوا كاملا * ولو فدا
 باكل طيب كثير او ما يبلغ عضو اوجمع والبدن كله كعضو واحد ان اتحد المجلس والاملل
 طيب كفارة واوديح ولم يزل له لزمه دم آخر اتركه واسا الثوب المطيب اكثره فيشترط للزوم
 الدم درام لبسه يوما * او خضب رأسه بخناء * رقيق اسا التلبيل فغيبه دمان * او ادهن
 بزيت او حل * بفتح المهملة الشيرج * ولو كانا * خالصين * لانهما اصل الطيب بخلاف
 بعبه الادهان * فلو اكله * واستعنته * ازداد على به جراحة * او شقوق رجله او فطر
 في اذنه لا يجب دم ولا صدقة * اتفاقا * بخلاف المسك والعنبر والمغلية والكافور ونحوها *
 مما هو طيب بنفسه * فانه يلزمه الجزاء بالاستعمال ولو على وجه التداوى * واوجعله في عام
 تد طبع فلا شيء فيه وان لم يطبخ وكان مغلوبا كره اكله كشم طيب وتغاح * او لبس سخيلا * لبسا
 معتادا فلوا تزر به او وضعه على كتفيه لا شيء عليه * او ستر رأسه * بمعتاد او يحمل اجانته او
 عدل فلا شيء عليه * يوما كاملا * اوليلة كاملة وفي الاقل صدقة * والزائد * على اليوم *
 كاليوم * وان نزع ليل او اعادة نهارا ولو جميع ما يلبس * ما لم يعزم على الترك * للبه *
 عند النزح فان عزم عليه * اى الترك * ثم لبس تعدد الجزاء كقر للاول او لا وكذا * يتعد
 الاجزاء * لبس او ما فارق دعا * للبه * ثم دام على ابيه يوما آخر فعليه الجزاء * ايضا لانه
 سخيلا وكان له رامة حكم الابطال * ودوام اللبس بعد ما احرم وهو لا يسهل فثابته بعد
 ومكرها او نائما ولو تعدد بسبب اللبس تعدد الجزاء واواضطر الى قميص فلبس قميصين
 او الى قلسنوه فلم يساهم عمامة لزمه دم واثم ولو تمقن زوال الضرورة فاستمر كغير اخرى و
 نغلية ربح الرأس او الوجه كاكل ولا بأس بتغطية اذنيه ونفاه ووضع يديه على انفه بلا ثوب *

او خلق * اى ازال * ربع رأسه * اربع الحية * او * حلق * محاجمه * يعنى واحتج
 والانصقة كفى البحر عن الفتح * او * حلق * احد من ابطيه او مائه او رقبته * كلها * او قص
 اظفار يده او رجليه * او الكل * في مجلس واحد * فلو تعدد المجلس تعدد الدم الا اذا اتى المحل
 كحلق ابطيه في مجلسين او رأسه في اربعة * او بئ او رجل * اذ الربع كالكل * او طاف للقدوم *
 لوجوبه بالشروع * او للصد رجبا * او حائضا * او للغرض محلثا * ولو جنبا فبدنه ان لم يعد
 والاصح وجوبها في الجنابة ونحوها في المحلث وان المعتبر الاول والثاني جابله فلا يجب اعاده
 السعي جوهرا وفي الفتح لو طاف للعمرة جنبا او محلثا فعليه دم وكذا لو ترك من طوافها شوطا
 لانه لا مدخل للصدقة في العمرة * او افاض من عرفة * لو بئ بعمره * قبل الامام * والغروب
 ويسقط الدم بالعود واوبعه في الاصح غاية * او ترك اقل من سبع الغرض * يعنى ولم يطف
 غيره حتى لو طاف المصدرا وانتقل للغرض ما يكمله ثم ان بقي اقل الصد وفصلته والافهم * وبترك
 اكثره بقي محرما * ابل في حق النساء * حتى يطوفه * فكلما اجامع لزمه دم اذا تعدد المجلس
 الا ان يقصد الرنض فتح * او * ترك * طواف الصد راو اربعة منه * ولا يتحقق الترك الا
 باخروج من مكة * او ترك * السعي * واكثره او ركب فيه بلا عذر * او الوتوف يجمع * يعنى
 مزدلفة * او الرمي كله او في يوم واحد او * الرمي * الاول واكثره * اى اكثر رمي يوم *
 او حلق في حل * يحج * في ايام النحر فلو بعد ما ند ما ن * او عمرة * لاختصاص الحلق بالحرم *
 لا * دم * في معتمر * خرج * ثم رجع من حل * الى الحرم * ثم قصر * وكذا الحاج ان رجع
 في ايام النحر والافهم للتأخير * او قبل * عطف على حلق * او لمس بشهوة انزل * او لا * في
 الاصح او استمنى بكفه او جامع بهيمة وانزل * او اخر * الحاج * الحلق او طواف الغرض عن
 ايام النحر * لتوقيتها بها * او قدم نسكا على آخر * فيجب في يوم النحر اربعة اشياء الرمي
 ثم الذبح لغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لا شيء على من طاف قبل الرمي والحلق نعم يكره
 لباب وقد تقدم كالا شيء على المفرد والا اذا حلق قبل الرمي لان ذبحه لا يجب * ويجب دمان
 على قارن حلق قبل ذبحه * دم التأخير ودم للقران علي المذبح كما حرره المصنف قال وبه
 اندفع ما توهمه بعضهم من جعل الدمين للجنابة * وابن طيب * جوابه قوله الاتي تصدق *
 اقل من عضو او سر رأسه او لبس اقل من يوم * في الخزانة في الساعة نصف صاع وفيما دونها

تبضة وظاهرة ان الساعة فلكية * او حلق * شاربه * او اقل من ربع رأسه * او لحيته او بعض
رقبته * او قص اقل من خمسة اظافر او خمسة * الى ستة عشر * متفرقة * من كل عضو اربعة
وتد استقران لكل ظفر نصف صاع الا ان يبلغ دما فينقص ما شاء * او طاف للقلوم او للصدر
محل ثا وترك ثلاثة من سبع الصدر * ويجب لكل شوط منه ومن السعي نصف صاع * او احد على
جمار الثلث * ويجب لكل حصة صدقة الا ان يبلغ دما فكما مر واذا الحل ادى انه ينقص
نصف صاع * او حلق رأس * محرم او حلال * غيره * او رقبته او قلم ظفره بشلاف ما لو يلج
عضو غيره او البسه مخيطا فانه لا شيء عليه اجماعا ظهيرية * تصدق بنصف صاع من بر *
كاغطرة * وان طيب او حلق * او لبس * بعد ر * خير ان شاء * ذبح * في الحرم * او تصدق
بثلاثة اصوع طي ستة مساكين * اين شاء * او صام ثلاثة ايام * ولو منفردة * ووطؤه في احد
السبيلين * من آدمي * ولو ناسيا * او مكرها او نائمة او صبيا او مجنونا ذكره الحل ادى لكن
لا دم عليه * قبل وقوف فرض يغسل حجه * وكان الواستد خلت ذكر حمار او ذكر امقطوعا فسد
حجها اجماعا * ويمضي * وجوبا في فاسد كجائزه * ويذبح ويقضي * ولو نعل او فسد
القضاء هل يجب قضاؤه لم اره والد يظهر ان المراد بالقضاء الاعادة * ولم يتفرقا * وجوبا
بل ندبا ان خاف الوقاع * و * وطؤه * بعد وقوفه لم يغسل * وتجب بدنة ويعد الحلق * قبل
الطواف شاة لخفة الجناية * و * وطؤه * في عمرته قبل طوافه اربعة مغسل له افضى وذبح وقضى *
وجوبا * و * وطؤه * بعد اربعة ذبح ولم تغسل * خلافا للشافعي رح * فان قتل محرم صيد *
او حيوانا برياً متوحشا باصل خلقته * او دل عليه قاتله * مصد قاله غير عال لم واتصل القتل
بالدلالة او الاشارة والد ال والمشير باق على احرامه واخذه قبل ان ينقلب عن مكانه * بدأ
او عودا او سهوا او عمدا * مباحا او مملوكا * فعليه جزاؤه ولو سبيعا غير عائل او مستانسا او
حما * ولو * مسرولا * بفتح او او ما في رجله ريش كالسراويل * او هو مضطرا الى اكله *
كالمزومة القصاص لو قتل انسانا واكل لحمه ويقدم الميتة على الصيد والصيد على مال الغير ولحم
الانسان قيل والخنزير ولو الميت نبيا لم يحل بحال كالاياكل طعام مضطرا آخر في البرازية المصيد
المذبح اولى اتغا قاشبا * و * الجزاء * هو ما قومه عدلان * وقيل الواحد او القاتل
يكفي * في مقتله او في اقرب مكان منه * ان لم يكن في مقتله قيمة فاللتنويع لا المتخير * و

الجزء * في سبع * اى حيوان لا يرمى ولو خنزيرا او فيلا * لا يزاد على * قيمة * شاة وان
كان * السبع * اكبر منها * لان الفساد في غير المأكول ليس الا باراقة الدم فلا يجب
فيه الا دم وكذا القتل معلما ضمنه لحق الله تعالى غير معلم ولما لکه معلما * ثم له * اى للقاتل *
ان يشتري به هل ياولد يحمه بمكة او طعما ويتصدق * اى ينشأ * على مسكين * ولو ذميا *
نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير * كالغطرة * لا * يجزيه * اقل * او اكثر * منه *
بل يكون تطوعا * او صام عن طعام كل مسكين يوما وان فضل عن طعام مسكين * او كان
الواجب ابتداء اقل منه * تصدق به او صام يوما * بدله * ولا يجوز ان يفرق نصف صاع
على مساكين * قال المصنف تبعا للبحر مكن اذ كره هنا وقد م فى الغطرة الجواز فينبغي كذلك
هنا وتكفي الاباحة هنا كفع القيمة * ولا * ان * يدفع * كل الطعام * الى مسكين واحد
هنا * بخلاف الغطرة لان العد منصوص عليه * كما لا يجوز ذمعه * اى الجزء * الى * من
لا تقبل شهادته له كاصله وان علا وفرعه وان سفل وزوجته وزوجها * هذا * هو الحكم في كل
صدقة واجبة * كما مر فى المصنف * ووجب بجرحه وبتف شعره وقطع عضوه ما نقص * ان لم يقصد
الاصلاح فان قصه كتحلص حمام من سنور او شبكة فلا شئ عليه وان ماتت * و * وجب *
بنتف ريشه وقطع قوائمه * حتى يخرج من حيز الامتناع * وكسر بيضه * غير المذر * وخروج
فرخ ميت به * اى بالكسر * وذبح حلال صيد الحرم وحلبه * لبنه * وقطع حشيشه وشجرة *
حال كونه * غير مملوك * يعنى النابت بنفسه سواء كان مملوكا او لا حتى قالوا لو نبت في ملكه
ام غيلان فقطعها انسان فعليه قيمته لما لكها واخرى لحق الشرع بناء على قولهما المفتى به من
تملك ارض الحرم * ولا منبت * اى لمس من جنس ما ينبتة الناس فلو من جنسه فلا شئ عليه
كمقلوع وردق لم يضرب بالشجر ولد احل قطع الشجر المثمر لان اثمارة اقيم مقام الانبات *
قيمته * في كل ما ذكر * الا ما جف * او انكسر لعدم النماء او ذهب بحفر كانون او ضرب
تسطا لعدم امكان الاحتراز عنه لانه تبع * والعبرة للاصل بالغصنه وبعضه * اى الاصل * كهو *
ترجيحا للحرم * والعبرة لمكان الطير فان كان * على غصن بحيث * لو وقع * الصيد * وقع فى
الحرم فهو صيد الحرم والا لو كان قوائم الصيد * القائم * فى الحرم ورأسه فى الحل فالعبرة لقوائمه *
وبعضها ككلها * لا لرأسه * وهذا فى القائم فلو نائما فالعبرة لرأسه لسقوط اعتبار قوائمه

حيثئذ فاجتمع المباح والمحرم والعبرة بحالة الرمي الا اذا رماه من الحبل ومر السهم في المحرم
 يجب الجزاء استكما فانه ائع * ولو شوى بيضا او جرادا * او حلب لبن صيد * فضمنه
 لم يحرم اكله * وجاز بيعه ويكره ويجعل ثمنه في الغداء ان شاء لعدم الذكاة بخلاف
 ذبح المحرم او صيد المحرم فانه ميتة * ولا يرعى حشيشه * بداية * ولا يقطع * بمنجل * الا
 الاذخر ولا بأس باخذ كفاة * لانها كالجاف * وبقتل قملة * من بدنه او الغائيا او القاء ثوبه
 في الشمس لموت * تصدق بما شاء كجراد * ويجب الجزاء فيها * اى القملة * بالذلالة كما
 في الصيد * ويجب * في الكثير منه نصف صاع * والكثير * هو الزائد على ثلاثة * و
 الجراد كلفعل بحر * ولا شئ يقتل الغراب * الا العقق على الظاهر ظهيرة وتعميم البحر و
 في النهر * وحل أه * بكسر ففتحين وجوز البرجندى فتح الحاء * وذئب رحية وعقرب وفأرة *
 بالهمزة وجوز البرجندى التسهيل * وكلاب عقور * اى وحش اما غيره فليس بصيد
 اصلا * وبعوض ونمل * لكن لا يحل قتل ما لا يؤذى وان اقالوا لم يحل قتل الكلب اذ لم ي
 اذا لم يؤذ والامر بقتل الكلاب منسوخ كما في الفتح اى اذا لم تضر * وبرغوث وقواد وسليخة *
 بضم ففتح فسكون * وفراش * وذباب ووزغ وزنبور وتنقل وصرصر وصياح ليل وابن عرس
 وام حنين وام اربعة واربعين وكل اجمع هوام الارض لانها ليست بصيود ولا متولد
 من الجن * وسبع * اى حيوان * ما صائل * لا يمكن دفعه الا بالقتل فلو اسكن غيره
 فقتله لم يضمنه الجزاء كما تلزمه قيمته او مملوكا * وله ذبح شاة ولو اوبوها ظبيا * لان الام هي الاصل *
 وبقر وعير ودجاج ويط اهلي واكل ما صاده حلال * ولو لم يحرم * وذبيحة في الحبل بلادالة
 محرم ولا امر به * ولا اعانته فلو وجد احد ما حل للحلال لا للمحرم على المختار * وتجب
 قيمته ان يحل صيد المحرم وتصدق بها ولا يجزيه الصوم * لانها غرامة لا كفارة حتى
 لو كان الذابح محرما اجزاء الصوم وقيل بالذبح لانه لا شئ في دلالة الا الاثم * ومن دخل
 احرم * ولو حلالا * او احرم * ولو في الحبل * وفي يد حقيقة * يعنى الجارحة * صيد
 وجب ارساله * (اى اطارته او ارساله للحل ودبعة قهستاني) * على وجه غير مضيع له *
 لان تسبيب الذابة حرام بحر وفي كراهية جامع الفتاوى شرطا عاصيا من الصياد وراعاة قها
 جازان قال من اخذها فبهي له ولا يخرج من ملكه باعته وقالا لا لانه تضييع للمال انتهى

قلت وحينئذ فتقيد الاطارة بالاباحة تمام وفي كراهة مختارات النوازل سيب دابة فالحذ ما
 آخر واصحابها فلا سبيل للمالك عليها ان قال عند سببها هي ان اخذها وان قال لا حاجة لي
 بها فله اخذها والقول له بيمينه انتهى * لا * يجب * ان كان * الصيد * في بيته * لجريان
 العادة الفاشية بذلك وهي من احد على الحجج * او قصه * ولو القاص في يد بدليل اخذ
 المصحف بغلافه للمحدث * ولا يخرج * الصيد * عن ملكه بهذا الارسال فله امساكه
 في الحل و * له * اخذ * من انسان اخذ منه * لانه لم يرسله عن اختيار * فلو كان جا رحا
 كبا زفقتل حمام الحرم فلا شيء عليه * لفعله ما وجب عليه * فلو باعه رد المبيع ان بقي والا
 فعليه الجزاء * لان حرمة الحرم والاحرام تمنع بيع الصيد * ولو اخذ حلال صيد افا حرم ضمن
 مرسله * من يده الحكمة اتفاقا ومن الحقيقة عند خلافهما وقولهما استحسان كافي البرهان *
 ولو اخذ * محرم لا * يضمن مرسله اتفاقا لان المحرم لم يملكه وحينئذ لا يأخذ * ممن اخذ *
 والصيد لا يملكه * المحرم * بسبب اختياري * كشراء وهبة * بل * بسبب * جبري * والسبب
 الجبري في احد على عشر مسئلة مبسطة في الاشياء فلن اقال تبعا للبحر عن المحيط * كالارث *
 وجعله في الاشياء بالاتفاق لكن في الشهر عن السراج انه لا يملكه بالميراث وهو الظاهر * فان
 قتله محرم آخر * بالغ مسلم * ضمنا * جزائين الاخذ بالاخذ والقاتل بالقتل * ورجع آخذ *
 على قاتله * لانه قرر عليه ما كان بمعرض السقوط وهذا * ان كفر بما ل وان يصوم فلا * على
 ما اختاره الكمال لانه لم يغرم شيئا * ولو كان القاتل * بهيمة لم يرجع على ربها * ولو صبيا او
 نصرانيا فلا جزاء عليه * الله تعالى * و * لكن * رجع الاخذ عليه بالقيمة * لانه يلزمه حقوق
 العباد دون حقوق الله تعالى * وكل ما على المفرد به دم بسبب جنايته على احرامه * يعني
 بفعل شيء من محظوراته لا مطلقا اذ لو ترك واجبا من الحج او قطع نبات الحرم لم يتعد
 الجزاء لانه ليس جناية على الاحرام * فعلى القارن * ومثله متمتع ساق الهدى * ومان
 وكل الحكم في الصدقة * فتشني ايضا لجنايته على احراميه * الا لمجاوزة الميقات غير محرم *
 استثناء منقطع * فعليه دم واحد * لانه حينئذ ليس بقارن * ولو قتل محرمان صيد اتعد
 الجزاء * لتعد الفعل * ولو حل لان * صيد الحرم * لا * لاتحاد المحل * وبطلان بيع محرم
 صيد * وان اكل تصرف * وشراؤه * ان اصطاده وهو محرم والا فالبيع فاسد * فلو قبض *

المشترى * فعطب في يد فعليه وعلى البائع الجزاء * وفي الغاسل يضمن قيمته ايضاً كما مر *
ولدت ظبية * بعد ما * اخرجت من الحرم وما تغرمها وان ادخل جزاها * اي الام * ثم
ولدت لم يجز * اي الولد لعدم سريته الامن حينئذ وهل يجب رد ما بهل اداء الجزاء الظاهر
نعم * افاقي * مسلم بالغ * يريد الحج * ولو غفلاً * او العمرة * فلم يرد واحد منهما الا يجب
عليه دم بمجاوزة الميقات وان وجب حج او عمرة ان اراد دخول مكة او الحرم على ملبسأتي
في المتن قريباً * وجاوز وقته * ظاهر ما في النهر عن البدائع اعتبار الارادة عند المجاوزة *
ثم احرم لزمه دم * كما اذا لم يحرم * فان عاد * الى ميقات * ثم احرم او عاد اليه * حال
كونه * محرماً لم يشرع في نسكه * صفة محرماً كطواف ولوشو ظا وانما قال * وليس * لان
الشرط عند الامام تجل يد التلبية عند الميقات بعد العود اليه خلا فاليها سقط دمه * والافضل
عوده الا ان اخاف فوت الحج * والا * اي وان لم يعد او عاد بعد شروعه * لا * يسقط
الدم * كما في يريد الحج ومتمتع فرغ من عمرته * وصار ملكياً * وخرجاً من الحرم واحراماً *
بالحج من الحل فان عليه ما دم لمجاوزة ميقات الملكى بلا احرام وكن الواحراما بعمرة من الحرم
وبالعود كما يسقط الدم * دخل كوفى * اي افاقي * البستان * اي مكاناً من الليل
داخل الميقات * الحاجة * فصلها ولو عند المجاوزة على ما مر ونية مدة الإقامة ليست بشروط
على الملك صلب * له دخول مكة غير محرم ووقته البستان ولا شئ عليه * لانه التحقيق : هل
كامل وهدى حيلة لافاقي يريد دخول مكة بلا احرام * و * يجب * على من دخل مكة بلا
احرام * لكل مرة * حجة او عمرة * فلو عاد فاحرم بنسك اجزائه عن آخر دخوله وتماعه في
الفتح * وصح منه * اي اجزائه عما لزمه بالدخول * لو احرم عما عليه * من حجة الاسلام او
نف راعمة من ذرة لكن * في عامه ذلك * لئلا يتركه المتروك في وقته * لا بعد * لصيرورته
ديناً بتحويل السنة * جاوز الميقات بلا احرام فاحرم بعمرة ثم افسد ما مضى وقضى ولا دم
عليه لترك الوقت * لجمرة الاحرام منه في القضاء * مكى * ومن في حكمه * طاف لعمرة
ولوشو طافا حرم بالحج رنضه * وجوباً بالخلق لنهي المكي عن الجمع بينهما * وعليه دم *
لاجل الرنض * وحج وعمره * لانه كفاية السج حتى لو حج في سنته سقطت العمرة ولو رنضها
قضاها فقط * فلواتمها صح * واساء * وذبح * وهو دم جبروفى الافاقي دم شكر * ومن احرم

يحج * وحج * ثم * احرم * يوم النحر بأحرفان * كان قد * خلق للاول لزمه الآخر * في
العام الغايل * بلا دم * لانتهاء الاول * والا * يخلق للاول * فمع دم قصر * عبر به
ليعبر المرأة * اولا * لجنايته على احرامه بالنقص او بالتأخير * ومن اتى بعمره الا الحلق
فاحرم باخرى ذبح * الاصل ان الجمع بين احرامين لعمرتين مكروه تحريرا فيلزم الدم
لا يجتمعن في ظاهر الرواية فلا يلزم * افاقي احرم يحج ثم * احرم * بعمره لزمه * وصار ارفا
مسيا كما مر * و * لذا * بطلت * عمرته * بالوقوف قبل افعالها * لانها لم تشرع مرتبة على
الحج * لا بالتوجه * الى عرفة * فان طاف له * طواف القدوم * ثم احرم بها فمضى عليها
ذبح * وهو دم جبر * وندب برفضها * لتأكده بطوانه * فان رفض قضى * لصحة الشروع فيها *
واراق دما * لرفضها * حج فاصل بعمره يوم النحر او في ثلاثة ايام بعد لزمته * بالشروع لكن
مع كراهة التحرير * ورفضت * وجوبا تخلصا من الاثم * وقضيت مع دم * لرفض *
وان مضى * عليها * صح وعليه دم * لارتكاب الكراهة فهو دم جبر * فأنت الحج اذا
احرم به او بها وجب الرفض * لان الجمع بين احرامين لحجتين او لعمرتين غير مشروع *
و * لما فات الحج بقي في احرامه فيلزمه * ان يحلل * عن احرام الحج * بافعال العمره ثم *
بعد * يقضي * ما احرم به لصحة الشروع * ويدبح * للتحلل قيل اوانه بالرفض *
باب الاحصار *

هو لغة المنع وشرعا منع عن ركن * اذا احصر بعل وامرض * او موت محرم او هلاك ثغرة
حل له التحلل فحينئذ * بعث المفرد دما * او قيمته فان لم يجد بقي محرم ما حتى يجد او يتحلل
بطواف وعن الثاني انه يقوم الدم بالطعام ويتصدق به فان لم يجد صام عن كل نصف
صاع يوما * والقارن دمين * فلو بعث واحد لم يتحلل عنه * وعين يوم الذبح * ليعلم
متى يتحلل وينحج * في الحرم ولو قبل يوم النحر * خلافا لها * ولو لم يفعل ورجع الى
اهله غير تحلل او صبر * محرم * حتى زال الخوف جازا فان ادرك الحج فيها * وتعمت *
والا تحلل بالعمره * لان التحلل بالذبح انما هو للضرورة حتى لا يمتد احرامه فيشق عليه
زيلي * وبن يحج يحل * ولو * بلا حلق وتقصير * هذا افائدة التعيين فلو ظن ذبحه ففعّل
كما لحلل فظهر انه لم ينحج او ذبح في حل لزمه جزاء ما جنى * و * يجب * عليه ان حل

من حجة * ولو نفلا * حجة * بالشروع * وعمره * للتحلل ان لم يخرج من عامه * وعلى
المعتمر عمره * و * طى * القارن حجة وعمرتان * احد بهما للتحلل * فان بعث ثم زال
الاحصار وقد رطى * ادراك * الهدى والحج * معا * توجه * وجوبا * والا * يقل وعليهما *
لا * يلزمه التوجه وهي ربا عية * ولا احصار بعد ما وقف بعرفة * للامن من الغوات *
والممنوع * ولو * بمكة عن الركنين محصرا * طى الاصح * والقادر طى احد هما لا * اما على
الوقوف فلتتمام حجه به واما على الطواف فلتحلله به كما مر *

* باب الحج عن الغير *

الاصل ان كل من اتى بعبادة مالية جعل ثوابها لغيره وان نواها عند الفعل لنفسه لظاهر
الالة واما قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى اى الا اذا وصبه له كما حققه الكمال
او اللام بمعنى طى كما في قوله تعالى ولهم اللعنة ولقد افصح الزاهد عن اعتزاله هنا والله الموفق *
العبادة المالية * كزكاة وكفارة * تقبل النيابة * عن المكلف * مطلقا * عند القدرة
والعجز ولو النائب ذميا لان العبرة لنية الموكل ولو عند دفع الوكيل * والبدنية * كصلوة و
صوم * لا * تقبلها * مطلقا والمركبة منهما * كحج الغرض * تقبل النيابة عند العجز فقط *
لكن * بشرط دوام العجز الى الموت * لانه فرض العمر حتى تلزم الاعادة بزوال العذر *
و * بشرط * نية الحج عنه * اى عن الامر فيقول احرمت عن فلان ولييت عن فلان ويوسى
اسمه فنوى عن الامر صريح وتكفي نيت القلب * هذا * اى اشتراط دوام العجز الى الموت *
اذا كان * العجز كالجنون * والمرضى الذى يرجى زواله وان لم يكن كذلك كالعمي
والزمانة سقط الغرض * بحج الغير * عنه * فلا اعادة مطلقا سواء * استمر ذلك لعل ربه
ام لا * ولو ارجح وهو صحيح ثم عجز واستمر لم يجزه لفقد شرطه * وبشرط الامر به * اى بالحج
عنه * فلا يجوز حج الفرع بغير اذنه الا اذا حج * او ارجح * الوارث عن مورثه * لوجود
الامر دلالة وبقي من الشرائط النفقة من مال الامر كلها واكثرها وحج المأمور بنفسه و
تعيينه ان عينه فلو قال حج عني فلان لا غير لم يجز حج غيره ولو لم يقل لا غيره جاز واصلا فنى
الملياب الى عشرين شرطا منها عدم اشتراط الاجرة فلو استأجر رجلا بان قال استأجرتك على
ان تحج عني بكل الم يجز حجه وانما يقول امرتك ان تحج عني بلا ذكر اجارة واوانفق من

مال نفسه او خلط النفقة بماله وحج وانفق كله واكثره جا زوبرى من الضمان * وشرط العجز *
 المذكور * للحج الفرض لا النفل * لاتساع بابه * ويقع الحج * المقروض * عن الامر على
 الظاهر * من المذكور وقيل عن المأثور نفلا وللأمر ثواب النفقة كحج النفل * لكنه تشرط *
 لصحة النيابة * اهلية المأثور لصحة الافعال * ثم فرع عليه او لا بقوله * فجاز حج الضرورة *
 بمهلة من لم يحج * والمرأة * ولوامة * والعبد وغيره * كالمراصق وغيرهم اولى لعدم الخلاف *
 ولو امرؤ ميا * او مجنون * لا * يصح * واذا عرض المأثور * بالحج * في الطريق ليس له
 دفع المال الى غيره للحج * ذلك الغير * عن الميت الا اذا اذن له * بذلك * بان قيل له
 وقت الدفع اصنع ما شئت فميجوز له * ذلك * مرض او لا * لانه صار وكيل مطلقا * خرج *
 المكلف * الى الحج ومات في الطريق واوصى بالحج عنه * انما تجب الوصية به اذا اخله
 بعد وجوبه اما لو حج من عامه فلا * فان نسر المال * او المكان * فالامر عليه * اى على ما فسر *
 والافحج * عنه * من بلد * قيا سالا استحسانا فليحفظ فلوا حج عنه الوصي من غيره لم يصح *
 ان وفى به * اى بالحج * من بلد * ثلثه * وان لم يف به فمن حيث يبلغ استحسانا ولو وصى
 الميت او وارثه ان يسترد المال من المأثور ما لم يحرم ثم ان رده لخيانة منه فنفقة الرجوع في
 ماله والافقي مال الميت * اوصى بحج فتطوع عنه رجل لم يجزه * وان امره الميت لانه لم يحصل
 مقصود * وهو ثواب الاتفاق لكن لو حج عنه ابنه ليرجع في التركة جاز ان لم يقل من مالى وكذا
 لو اوصى لا ليرجع كالميت بن اذا قضاه من مال نفسه * ومن حج عن * كل من * امر به وقع عنه
 ضمن مالهما * لانه خالفهما * ولا يقدر على جعله عن احدهما * لعدم الاولوية وينبغي صحة
 التعيين لو اطلق الاحرام ولو ابهمه فان عين احد هما قبل الطواف والوقوف جاز * بخلاف
 ما لو اهل بحج عن ابويه او غيرهما * من الجانب حال كونه * متبرعا فعين * بعد ذلك
 جاز لانه متبرع بالثواب فله جعله لاحد هما ولهما وفي الحد يث من حج عن ابويه فقد قضى
 عنه حجته وكان له فضل عشر حجج وبعث من الابرار * ودم الاحصار * لا غير * على الامر
 في ماله ولوميتا * قيل من الثلث وقيل من الكل ثم ان فاته لتقصير منه ضمن وان باقة سماوية
 لا * ودم القران * والتمتع * والجنايات على الحاج * ان اذن له الامر بالقران والتمتع
 والافصير مخالفا فيضمن * وضمن النفقة ان جامع قبل وقوفه * فيعيد بمال نفسه * وان بعد

فلا * لحصول المقصود * وان مات * المأمور * اوسرت نفقته في الطريق * قبل وقوفه *
 حنح من منزل آمره بثلاث ما بقي * من ماله فان لم يف فمن حيث يبلغ فان مات اوسرق ثانيا
 حنح من ثلث الباقي بعد ما هلك امره بعد اخره الى ان لا يبقى من ثلثه ما يبلغ الحنح فتبطل
 الوصية قلت وظاهره انه لا رجوع في تركه المأمور فليراجع * لامن حيث مات * خلا فالحما
 وتولها استحسانا فروع يصير مخالفا بالقران او التمتع كما مر بالا لتاخير عن السنة الاولى
 وان عينت لانه للاستعجال لا للتقييد والافضل ان يعود اليه وعليه رد ما فضل من النفقة وان
 شرط له فالشرط باطل الا ان يوكفه بهبة الفضل من نفسه او يوصى الميتم به لمعين ولوارثه ان يسترد
 المال من المأمور ما لم يحرم وكذا ان احرم وقد دفع اليه لحنح عنه وصية فاحرم ثم مات الامر
 وللوصي ان يحنح بنفسه الا ان يأمره بالدفع او يكون وارثا ولم تجز البقية ولو قال منعت وكذب
 لم يصدق الا ان يكون امرا ظاهرا ولو قال حنحت وكذب صدق بيمينه الا اذا كان مديون
 الميتم وقد امر بالاتفاق ولا تقبل بنيتهم انه كان يوم النحر بالبلد الا اذا برهنوا على اقراره انه لم يحنح *

* باب الهدى *

* هو * في اللغة والشرع * ما يهدى الى الحرم * من النعم * ليتقرب به * فيه * اذ *
 شاة وهو ابل * ابن خمس سنين * وبقر * ابن سنتين * وغنم * ابن سنة * ولا يجب تعريفه *
 بل يندب في دم الشكر * ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا * كما سيجي فيصح اشتراك
 سية في بدنة شريت لقربة وان اختلفت اجناسها * وتجوز الشاة * في الحج * في كل شئ الا
 في طواف الركن * جنبا وحائضا * ووطئ بعد الوقوف * قبل الحلق كما مر * ويجوز اكله *
 بل يندب كما في الاضحية * من هدى التطوع * اذا بلغ الحرم * والمتعة والقران فقط * ولو
 اكل من غير ما ضمن ما اكل * ويتعين يوم النحر * اى وقته وهو الايام الثلاثة * الذابح المسعد
 والقران فقط * فلم يجز قبله بل بعده وعليه دم * ويتعين * الحرم * لا منى * لا اكل للفقير *
 لكنه افضل * وبصدق لجلاله وخطاه * اى زمامه * ولم يعط اجرا لجزاره * اى الذابح *
 منه * فان اعطاه ضمنه اما لو صدق عليه جار * ولا يركبه * مطلقا * بلا ضرورة * وان
 اضطر الى الركوب ضمن ما نقص بركوبه وحمل متاعه وتصدق به على الفقراء شربلا ليه فان
 اطعم منه غنيا ضمن قيمته مبسوط * ولا يحلبه ويضخ ضرعها بالماء البارد * لو اذنيه قريبا ولا يحلبه

وتصدق به * ويقوم بدل * صلى * واجب عطف او تعيب * بما يمنع الاصلية * وصنع
 بما لم يعيب ما شاء ولو * كان المعيب * تطوعا نحره وصبيغ قلادة بدنه وضرب به صفحة سنامه *
 ليعلم انه صلى للفقراء * ولا * يطعم * منه غنيا * لعدم بلوغه محله * ويقلد * ندبا *
 بدنة التطوع * ومنه النذر * والمتعة والقران فقط * لان الاشتها ربا للعبادة الحق والستر
 بغيرها احق * شهدا * بعد الوقوف * بوقوفهم بعد رفته لا تقبل * شهادتهم والوقوف صحيح
 استحسانا حتى الشهود للجرح الشايد * وقبله * اى قبل وقته * قبلت ان امكن النذر *
 ليلا مع اكثرهم والا لا * رمى فى اليوم الثانى * او الثالث او الرابع * الوسطى وثلاثة ولم يرم
 الاولى فعند القضاء ان رمى الكل * بالترتيب * حسن وان قضى الاثرل جاز * لسنية الترتيب *
 نذر * المكلف * حجا ما شيا * مشى من منزله وجوبا فى الاصح * حتى يطوف الغرض *
 لانتهاء الاركان ولو ركب في كله او اكثره لزمه دم وفي اقله بحسابه ولو نذر المشى الى المسجد الحرام
 او مسجد المدينة او غيرها لاشى عليه * اشترى محترمة * ولو * بالاذن انه ان يحلها * بلا كراهة
 لعدم خلف وعده * بقص شعرها او بقلم ظفرها * او بمس طيب * ثم يجامع وهو اولى من التحليل
 بجماع * وكذا لو نكح حرة محرمة بنفل بخلاف الغرض ان لها محرم والا فهي محصورة فلا تحلل
 الا بالهدى ولو اذن لامرأته بنفل ليس له الرجوع فيه لملكها منافعتها وكذا المكاتبه بخلاف
 الامة الا اذا اذن لامته فليس لزوجها سعتها **فروع** حج الغني افضل من حج الفقير حج
 الغرض اولى من طاعة الوالد بن بخلاف النفل بناء الرباط افضل من حج النفل واختلاف فى
 الصدقة ورجح فى البزازية افضلية الحج لمشقته فى المال والبدن جميعا قال وبه افتى
 ابو حنيفة رح حين حج وعرف المشقة لوقفه الجمعة مزيد سبعين حجة ويغفر فيها لكل
 فرد بلا واسطة ضاق وقت العشاء والوقوف يدع الصلوة وينهب لعنة للخرج هل الحج
 يكفر الكبائر قيل نعم كحربي اسلم وقيل غدر المتعلقة بالادمي كدمي اسلم قال عياض اجمع
 اهل السنة ان الكبائر لا يكفرها الا التوبة ولا فائى بسقوط الدين ولو حقا لله تعالى كدين صلوة
 وزكوة نعم اثم المثل وتأخير الصلوة ونحوها يسقط وهذا معنى التكفير على القول به وحديث
 ابن ماجة انه عليه الصلوة والسلام استحباب له حتى فى الدماء والمظالم ضعيف يندب دخول
 البيت اذا لم يشتمل على اذى نفسه او غيره وما يقوله العوام من العزرة الوثقى والمسار الى

في وسطه انه سره لك نيا لا اصل له ولا يجوز شراء العسوة من بنى شبة بل من الامام او نائبه وله لبسها ولوجنها وحائضا لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه بغير الاستنجاء بماء زمزم لا الاغتسال لا حرم للمدينة عندنا ومكة افضل منها على الراجح الا ما خصم اعضاؤه الشريفة صلى الله عليه وسلم فانه افضل مطلقا حتى من الكعبة والعرش والكرسي وزيارة قبره الشريف مندوبة بل تمل واجبة لمن له سعة ويبدأ بالحج لو فرضا ويحير لو نفلا ما لم يمر به عليه الصلوة والسلام فيبدأ بزيارته صلى الله عليه وسلم لا محالة ولينوى معه زيارة مسجد الشريف فقد اخبر ان الصلوة فيه خير من الف في غيره الا المسجد الحرام وكل بقية القرب ولا تكروه المجاوزة بالمدينة وكل ابكة لمن يشق بنفسه *

* كتاب النكاح *

ليس لنا عبادة شرعت من عهد آدم عليه السلام الى الان ثم تستمر في الجنة الا النكاح والايان هو * عند الفقهاء * عقد يفيد ملك المتعة * اى حل استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من نكاحها ما نفع شرعي فخرج الذكر والنخشي المشكل لجواز ذكره وبيته والمحام والمجنة وانسان الماء لا اختلاف الجنس واجاز السن نكاح الجنية بشهود قنية * تصد * خرج ما يفيد الحل ضمنا كشرء امة للتسرى وعند اهل الاصول والمغة * هو حقيقة في الوطى مجاز في العقل * فحيث جاء في الكتاب والسنة مجردا عن القرائن يراد به الوطى كما في ولا تنكحوا ما نكح ابائكم فتحرر من زنية الاب علي الابن بشلاف حتى تنكح زوجها الاسناد اليها والمقصود منها العقل لا الوطى الا مجازا * يكون واجبا عند الترقان * فان تبين الزنا الا به فرض نهاية وهذا اذا ملك المهر والنفقة والا فلا انم بتركه بدائع * ويكون سنة * موكة في الاصح فنام بتركه ويثاب ان نوعي تحصينا واداء * حال الاعتدال * اى القدر على وطى وسهر ونفقة ورجح في النهى وجوبه للمواظبة عليه والا نكار طل من رغب عنه * ومكروه بالشوف الجور * فان تبينه حرم وندب اعلانه وتقل يم خطبته وكونه في مسجد يوم الجمعة يعاقب رشيد وشهد عدول والاستدانة له والنظر اليها قبله وكونها دون سن وحسب او عزا وما لا وفوته ادبا وخلقا وورعا وجمالا وهل يكره الزفاف المختار الا اذا لم يشتمل على مفسدة دينية * وينعقل * ملتبسا * بايجاب * من احد هما * وقبول * من الاخر * وضع المضي * لان الماضي ادل على التحقيق *

كزوجة * نفسي او بنتي او مولكتي منك * ويقول * الآخر * تزوجت و * ينعقد ايضا *
بما * اى بلفظين * وضع احد هماله * للمضى * والآخر للاستقبال * او للحال فالاول
الامر * كزوجني * او زوجيني نفسك او كوني امرأتي فانه ليس بايجاب بل هو توكيل ضمنى *
فاذا قال * فى المجلس * زوجت * او قبلت او بالسمع والطاعة بزيادة قام مقام الطرفين وقيل
هو ايجاب ورجحه فى البحر والثاني المضارع المبدؤ بهزة او نون او تاء كزوجني نفسك اذا لم ينو
الاستقبال وكذا انما تزوجك او جئتكم خاطبا لعدم جريان المساومة فى النكاح او هل اعطينيها
ان المجلس للنكاح وان للوعد فوعد ولو قال لها يا عرسي نقالت لبيك انعقد على المذهب * فلا
ينعقد * بقبوله بالفعل كقبض مهر ولا بتماط ولا بكتابة حاضر بل غايب بشرط اعلام الشهود كافي
الكتاب ما لم يكن بلفظ الامر فتتولى الطرفين فتح ولا * بالاقرار على المختار * خلاصة كقوله هي
امرأتى لان الاقرار اظهر للمهور ثابت وليس بانشاء * وقيل ان * كان * بمحضر من الشهود صح *
كما يصح بلفظ الجعل * وجعل * الاقرار * انشاء هو الاصح * ذخيرة * ولا ينعقد بتزوجة نصفك
فى الاصح * احتياط خانبة بل لا بد ان يضيغه الى كلها او ما يعبر به عن الكل ومنه الظاهر والباطن على
الاشبه ذخيرة ورجحوا فى الطلاق خلافه فيحتاج للفرق * واذا وصل الايجاب بالتسمية للمهر *
كان من تمامه * اى الايجاب * فلو قبل الآخر قبله لم يصح * لتوقف ازل الكلام على آخره لوفيه
ما يغير اوله ومن شرائط الايجاب والقبول اتحاد المجلس لو حاضرين وان طال كخبرة وان
لا يحالف الايجاب للقبول كقبلت النكاح لا المهر نعم يصح الخط كزيادة قبلها فى المجلس وان
لا يكون مضافا ولا متعلقا كما صحح ولا المنكوحة مجهولة ولا يشترط العلم بمعنى الايجاب والقبول
فيما يستوى فيه الجدل والهزل اذا لم يحجج لنية ربه يفتى * وانما يصح بلفظ تزويج ونكاح *
لانهما صريح * وما عداهما كناية وهو كل لفظ * وضع لتمليك عين * كاملة فلا يصح بالشركة *
فى الحال * خرج الوصية غير المقيدة بالحال * كهبة وتمليك وصقة * وقرض وصلاح وصرف
وعطية وسلم واستجارة وكل ما تملك به الرقاب بشرط نية او قرينة وفهم الشهود المقصود * لا *
يصح * بلفظ اجارة * براء او زاء * واعارة ووصية * ورهن ووديعة ونحوها مما لا يفيد الملك
لكن تثبت به الشبهة فلا يحل ولها الاقل من المسمى ومهر المثل زكك تثبت بكل لفظ لا ينعقد
به النكاح فليحفظ * والفاظ مصحفة كزوجت * لصدره لا عن قصد صحيح بل عن تحريف

وتصحيح فلم يكن حقيقة ولا مجاز لعدم العلاقة بل غلطا فلا اعتبار به اصلا تلويح نعم لو اتفق
 قوم على النطق بهذه الغلطة وصدرت عن قصد كان ذلك وضعا جديا ان يصح به ائتمن المرحوم
 ابوالمسعود واما الطلاق فيقع بها قضاء كافي او ائتمن الاشياء * ولا بتعاط * احتراما للفروج *
 وشرط سماع كل من العاقدين لفظ الآخر * ليتحقق رضاها * و * شرط * حضور * شاهدين *
 حريين * او حرو حرتين * مكلفين سامعين معاقوا لهما * على الاصح * فاحسن * انه نكاح
 على المذهب بحر * مسلمين لنكاح مسلمة ولو فاسقين او محددين في قذف او اعسيين او ابني
 الزوجين او ابني احد هما وان لم يثبت النكاح بهما * اى بالابنين * ان ادعى القريب كما
 صح نكاح مسلم ذمية عند ذميين * ولو مخالفتين لدينهما * وان لم يثبت النكاح بهما مع النكاح *
 الاصل عندنا ان كل من ملك قبول النكاح بولاية نفسه انعقد بحضرة * امر * الاب * رجلا
 ان يزوج صغيرته فزوجها عند رجل او امرتين و * الحال ان * الاب حاضر صح * لا
 يجعل عاقد احكما * والا لاولو زوج ابنته البالغة * العاقلة * بحضور شاهد واحد جاز ان *
 كانت ابنته * حاضرة * لانها تجعل عاقلة * والا لا * الاصل ان الامر متى حصر جعل * شر
 ثم انما تقبل شهادة المأمور اذ الم ينكر انه عقله لئلا يشهد على فعل نفسه ولو زوج المولى عبد
 البالغ بحضرة و واحد لم يجز على الظاهر ولو اذن له فعقد بحضرة المولى و رجل صح والفرق
 لا يخفى * ولو قال * رجل * لاخر زوجتني ابنتك فقال * الاخر * زوجت ابنتك *
 مجيبا له * لم يكن نكاحا ما لم يقل المجيب * بعده * قبلت * لان زوجتني استشهدا وليس
 بعقد بخلاف زوجني لانه توكل * غلطا وكيلها بالنكاح في اسم ابها بغير حضورها لم يصح *
 للجهالة وكذا لو غلط في اسم بنته الا اذا كانت حاضرة و اشار اليها فيصح ولو له بنتان اراد
 تزويج الكبرى فغلط فساها باسم الصغرى صح للصغرى خائيه * ولو بعث * سريل النكاح *
 اقواما للخطبة فزوجها الاب * او الولي * بحضورتهم صح * فيجعل المتكلم فقط خاذا بها و اتي
 شهودا به يفتى فتح فروع قال زوجني ابنتك على ان امرها بيدك لم يكن له الامر لانه
 تغويض قبل النكاح وكله بان يزوجه فلا فائدة بكذا ان زاد الوكيل في المهر لم ينفذ فلو لم يعلم حتى
 دخل بقى الخيارين اجازته وفسخه ولها الاقل من المسمى ومهر المثل لان الموقوف كالمثل
 تزوج بشهادة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لم يجز بل قيل يكفر *

* فصل *

في المحرمات اسباب التحريم انواع ثمانية مصاهرة رضاع جمع ملك شرك ادخال امة على حرة فهي سبعة ذكرها المصنف بهذا الترتيب وبقي التطبيق لئلا وتعلق حق الغير بنكاح او عدّة ذكرها في الرجعة * حرم * على المتزوج ذكر اركان اوائلي نكاح * اصله وفرعه * علا او نزل * وبنت اخيه واخوته وبنتها * ولومن زنا * وعمته وخالته * فهذه السبعة مذكورة في آية حرمت عليكم امهاتكم ويدخل عمّة جدّة وجدته وخالتهما الاشقاء وغيرهن واما عمّة امة وخالّة خالة ابيه فحلّال كبنّت عمه وعمته وخاله وخالته لقوله تعالى واحلّ لكم ما وراء ذلكم * و* حرم بالمصاهرة * بنت زوجته الموطوءة وام زوجته * وجداتها مطلقا بمجرد العقل الصحيح * وان لم توطأ * الزوجة لما تقرران وطأ الامهات يحرم البنات ونكاح البنات يحرم الامهات ويدخل بنات الربيبة والريّيب وفي اكلشاف واللمس ونحوه كالدخول عند ابي حنيفة رح واقرة المصنف * وزوجة اصله وفرعه مطلقا * ولو بعيد ادخل بها او لا واما بنت زوجة ابيه او ابنه فحلّال * و* حرم * الكل * مما مرّ تحريمه نسبا ومصاهرة * رضاعا * الا ما استثنى في بابه **فروع** يقع مغلظة فيقال طلق امرأته طلقتهين ولها منه لبن فاعتدت فنكحت صغيرا فارضعتته فحرمت عليه فنكحت آخر فدخل بها فابانها فهل تعود للاول بواحدة ام بثلاث الجواب لا تعود اليه ابد الصيرورتها حليلة ابنه رضاعا شرعى اية لا تحل له ان علم انه وطئها تزوج بكرافوجد ما ثيبا وقالت ابوك فضني ان صدقها بانّت بلا مهر والا لاشمني * و* حرم ايضا بالصهرية * اصل من نيتته * اراد بالزنا الوطأ الحرام * و* اصل * ممسوسته بشهوة * ولو بشعر على الرأس يحائل لا يمنع الحرارة * و* اصل * ماسته وناظرة الى ذكره والمنظور الى فرجها * المدور * الداخل ولو * نظره * من زجاج او ماء هي فيه وفروعهن * مطلقا والعبرة للشهوة عند اللمس والنظر لا بعد صا وحدها فيها تحرك آلتها او زيادته به يغتنى وفي امرأة ونحو شيخ تحرك قلبه او زيادته وفي الجوهر لا يشترط في النظر المخرج تحريك آلتها به يغتنى هذا اذا لم ينزل فلوا نزل مع مس او نظر فلا حرمة به يغتنى ابن كمال وغيره وفي الخلاصة وطؤ اخت امرأته لا تحرم عليه امرأته * لا * تحرم * المنظور الى فرجها الداخل * اذا رآه * من امرأة او ماء * لان المرئي مثاله * بالانعكاس لا * هو * هذا اذا كانت حية مشتهاة * ولو ما ضيا *

الخمس * و * صحيح نكاح * اربع من الحرائر والاماء فقط للحرة * لا أكثر * وله التسرى بما شاء
من الاماء * فلوله اربع والفسرية واراد شراء اخرى فلامه رجل خفيف عليه الكفر ولو اراد
التسرى فقالت له امرأتك اقتل نفسي لا يمتنع لانه مشروع لكن لو ترك لثلاث يغيبها بوجر لحد يث
من رق لامتي رق الله له بزازية * ونصفها للعبد * ولو مد برا * ويمتنع عليه غير ذلك *
فلا يحل له التسرى اصلا لانه لا يملك الا الطلاق * و * صحيح نكاح * حبلى من رثالا * حبلى *
من غمرة * اى الزنا لثبوت نسبه ولو من حربي اوسيد ما المقر به * وان حرم وطوها * ودواعيه *
حتى تضع * متضل بالمسئلة الاولى لثلاث يسقى ماء ذرع غمرة اذ الشعر ينبت منه فروع
لو نكحها الزاني حل له وطوها اتعاقا والولد له ولزمه النفقة ولو زوج امته او ام ولد الحامل بعد
علمه قبل اقراره به جاز وكان نفيا نهر عن التوشيح * و * صحيح نكاح * الموطوءة بملك * يمس
ولا يستبرؤ هازوجها بل سيدها وجوبا على الصحيح ذخيرة * او * الموطوءة * بزنا * اى جاز
نكاح الزانية وان رآها تزني وله وطوها بلا استبراء واما قوله تعالى الزانية لا ينكحها الا زمان
فمنسوخ بآية فانكحوا ما تاب لكم وفي آخر حظر المجتبى لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة ولا
عليها تسريح الفاجر الا اذا خافا ان لا يقيما حل ود الله فلا بأس ان يتفرقا فاما فى الوصاية ضعيف
كما بسطة المصنف * و * صحيح نكاح * المضمومة الى محرمة والمسمى * كاه * لها * ولود حل بالمحرمة
فلها مهر المثل * وبطل نكاح متعة وموفت * وان جهلت المدة او طال في الاصح ولبس منه
ما لو نكحها على ان يطلقها بعد شهر او ثوى مكنته معها مدة معينة ولا بأس بتزوج النهاريات عيني
و * يحل * له وطو امرأة ادعت عليه * عند قاض * انه تزوجها * بنكاح صحيح * وهي *
اى والحال انها * محل للانشاء * اى لانتفاء النكاح عليه خالية عن الموانع * وقضى *
القاضي * بنكاحها ببينة * اقامتها * ولم يكن * في نفس الامر * تزوجها وكان * حل له * او ادعى
نكاحها * خلافا لهما وفى الشرنبلالية عن المواهب وبقولها ما يغنى * ولو قضى بطلاقها بشهادة
الزور مع علمها * بذلك تغل * حل لها العزج باخر بعد العدة و * حل * للشاهد * زورا * تزوجها
وحرمت على الاول * وعند الثاني لا تحل لها وعند محمد رح تحل الاول ما لم يدخل الثانى وهو من
فروع القضاء بشهادة الزور كما سمعنى * والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط * كتزويجك ان رضى ابى
لم يعقل النكاح لتعليقه بالخطر كفى العمادية وغيرها وما فى الدرر فيه نظر * ولا اضافته الى المستقبل *

كتر زوجتك تعد او بعد غد لم يصح * ولكن لا يبطل * النكاح * بالشرط الفاسد و * انما * يبطل
 الشرط و نه * يعني لو عقق مع شرط فاسد لم يبطل النكاح بل الشرط بخلاف ما لو علقه بالشرط *
 الا ان يعلقه بشرط * ماض * كائن * لامحالة * فيكون تحقيقا * فينعقد للحال كان خطب
 بنتا لابنه فقال ابوها زوجها قبلك من فلان فكذلك به فقال ان لم يكن زوجها فلان فقد زوجها
 لابنك فقبل ثم علم كذا به انعقد لتعليقه بوجود وكذا اذا رجل المعلق عليه في المجلس ذكره
 عمري زاده وعينه المصنف بحثا لكن في النهر قبيل كتاب الصرف في مسألة النعاق برضا الاب
 والحق الاطلاق فليأمل المفتي *

* باب الولي *

هو لغة خلاف العد و يعرف العارف بالله تعالى و شرعا * البالغ العاقل الوارث * ولو باسقاطي
 المذنب ما لم يكن متهنكا و خرج نحو صبي و وصي مطلقا على المذنب * والولاية تنفيل القول
 على الغير * تثبت بأربع قرابة و ملك و ولاء و امامة * شاء اباي * وهي منها نوعان ولاية تدب
 على المكلفه ولو بكر او ولاية اجبار على الصغيرة ولو ثيبا و معتومة و مرقوفة كما مده بقوله *
 وهو * اي الولي * شرط * صحة * نكاح صغير و مجنون و رقيق * لا مكلفه * فنقل نكاح حرة
 مكلفه بلا * رضى * ولي * والاصل ان كل من تصرف في ماله تصرف في نفسه و ما لا فلا *
 وله * اي الولي * اذا كان عصبه * و او غير محرم كابن عم في الاصح خاتمة و خرج ذر
 الارحام والام والقاضي * الاعتراض في غير الكفو * فيفسخه القاضي و يتجدد بنجد د
 النكاح * ما لم * يسكت حتى * تلك منه * لئلا يضيع الولد وينبغي الحاق الحمل الظاهر *
 ويفتق * في غير الكفو * بعد مجوارده اصلا * وهو المختار للفتوى * لفساد الزمان * فلا تحل
 مطلقة فلنا نكحت غير كفو بلا رضى ولي بعد معرفته اياه فليحفظ * و * بناء * على الاول *
 وهو ظاهر الرواية * فرضي البعض * من الاولياء قبل العقد او بعده * كالكل * لثبوته لكل
 كمالا كولاية امان وقود و سنخفه في الوقف * ولو اسنوراني الدرجة والا فلا قرب * منهم
 حق * الفسخ وان لم يكن لها ولي فهو * اي العقل * صحيح * نافذ * مدلقا * انفاقا *
 وقبضه * اي ولي له حق الاعتراض * المهر ونحوه * ما يدل على الرضى * رضا * دلالة
 ان كان عدم الكفاءة ثابتا عند القاضي قبل خاصته والام لم يكن رضاعا * لا يكون * سكوت *

رضا ما لم تكد واما تصد يقه بانه كفوف فلا يسقط حق الباقي مبسوط * ولا تجبر البالغة البكر
 على النكاح * لانقطاع الولاية بالبلوغ * فان استأذنها هو * اى الولي وهو السنة * او وكيله
 او رسوله او زوجها * وليها واخبرها رسوله او فضولي عدل * فسكتت * عن رده منبارة *
 او ضحكت غير مستهزئة او تبسمت او بهكت بلا صوت * فلو بصوت لم يكن اذنا ولا رد احتل
 لورضيت بعده ان عقد معراج وغيره فما فى الوقاية والملتقى فيه نظر * فهو اذن * اى توكيل
 فى الاول ان اتحد الولي فلو تعدد المزوج لم يكن سكوتها اذنا جازة فى الثاني ان بقي النكاح
 لالو بطل بموته ولو قالت بعد موته زوجني ابي بامري وانكرت الورثة فالقول لها فنرث رعتك
 ولو قالت بغير امرى لكنه بلغني فرضيت فالقول لهم وقولها غيره اولى منه رد قبل العقل لا بعد *
 ولو زوجها لنفسه فسكوتها رد بعد العقل لافله ولو استاذنها في معين فردت ثم زوجها منه فسكتت
 صح فى الاصح بخلاف ما لو بلغها فردت ثم نالت رضيت لم يجز لبطلانه بالرد * استحسنوا التجيز
 عد الزفاف لان الغالب اظهار النقرة عند فجأة السماء ولو استاذنها فسكتت فوكل من يزورها
 ممن سماه جازان عرف الزوج والمهر كفى القنية واستشكله فى المحرمانه ايس للموكل ان يوكل
 بلا اذن فمقتضاه عدم الجواز وانها مستثناة * ان علمت بالزوج * انه من هو اظهر الرغبة
 فيه او عنه ولو فى ضمن العام كجيرانى او بني عمى لو يحصرون والا لامالم تفرض الامر * لا *
 العلم * بالمهر * وقيل يشترط وهو قول المتأخرين يحرم عن الذخيرة واقرة المصنف وما صدقه
 فى الدرر عن الكافي رده الكمال * وكذا اذا زوجها * الزلى * عندها * اى يحضرتها *
 فسكتت * صح فى الاصح ان علمه كامر والسكوت كالنطق فى سبع وثلاثين مسألة من كوزة فى الاشياء *
 فان استاذنها غير الاقرب * كاجنبي او ولي بعين * فلا * عبرة اسكوتها بل * لانك من الغول
 كالثيب * البالغة لا فرق بينهما الا فى السكوت لان رضاها يكون بالذلة كما ذكره بقوله *
 او ما هو فى معناه * من نعل يدل على الرضا * كطلب مهرها * ونققتها * وتمكنها
 من الوطئ * ودخوله بها رضاها ظهيرة وقبول التهنية والضحك سرورا * وذلك بخلاف خلافه
 او قبول هديته * من رأت بكارتها بوثيقة * اى ندوة * او * درور * حيض او * حصول *
 جراحة او تعيس * اى كبر * بكر حقيقة * كتفريق يجب اذنة او طلاق او موت بعد خلوة
 قبل وطئ * او ذنا * وهذه فقط * بكر حكما * ان لم ينكر ولم تيجل به والا نشيب كنبوءة

بشبهة أو فكاح فاسد * قال * الزوج للبكر البالغة * بلغك النكاح فسكتت وقالت بل ردت *
 النكاح * ولا بينة لهما * على ذلك * ولم يكن دخل بها طوعا * فى الأصح * فالقول قولها *
 بمحضها على المفتى به وتقبل بنيتها على سكوتها لانه وجودى بضم الشفتين ولو برضا فبينتها أولى
 الا ان يبرهن على رضاها أو اجازتها * كالزوجها ابوها * مثلاً زاعماً عدم بلوغها * فقات
 انا بالغة والنكاح لم يصح وهي مراصة وقال الاب * او الزوج * بل هي صغيرة * فان القول
 لها ان ثبت ان سنّها تسع وكذا الوادى المرافق بلوغه ولو برضا فبينتها البلوغ أولى * على الأصح *
 بخلاف قول الصغيرة ردت حين بلغت وكذا بها الزوج فالقول له لا نكاحه زوال ملكه لاختلاف
 بعد زمان البلوغ ولو حالة البلوغ فالقول لها شرح زهانية فلم يحفظ * وللولى * الا ترى بيانه *
 النكاح الصغير والصغيرة * جبراً * ولو ثبها * كعتوه ومينون شهراً * ولزم * النكاح * ولو بغبن
 فاحش * بنقص مهرها وزيادة مهره * او * زوجها * بغير كفؤ ان كان الرلى * المزوج
 بنفسه بغبن * ابا ارجل * وكان المولى وابن المجنونة * لم يعرف منهما سوء الاختيار * مجانة
 ونسقا * وان عرف لا * يصح النكاح اتفاقاً كذا لو كان سكران فزوجها من فاسق او شرير او فقير او ذى
 حرفة دنية لظهور سوء اختياره فلا يعارضه بفقته المظنونة نحر * وان كان المزوج غيرهما * اى غير
 الاب وابيه ولو الام او القاضى او كمل الاب لكن فى النهر بحال بعين لو كمل القدر صح * لا يصح *
 النكاح * من غير كفؤ او بغبن فاحش اصلاً * وما فى حد الشريعة صح * لهما فسخه وهم *
 وان كان من كفؤ وبمهر المثل صح * تكن * لهما * اى لصغير وصغيرة وملحق بهما * خيار الفسخ *
 ولو بعد الدخول * بالبلوغ او العلم بالنكاح بعده * لقصور الشفقة ويعني عنه خيار العتق
 ولو بلغت وهو صغير فرق بحضرة ابيه ووصيه * بشرط القضاء * للفسخ * فيتوارثان فيه * ويلزم
 كل المهر ثم الفرقة ان من قبلها ففسخ لا ينقص عد والطلاق ولا يلحقها طلاق الا فى الردة وان من
 قبله فطلاق الاب ملك او ردّة او خيار عتق وليس لنا فرقة منه ولا مير عليه الا اذا اختار نفسه بخيار
 عتق وشرط لكل الغضاء الاثمانية ونظمه صاحب النهر فقال * فرق النكاح اتك جمعاً نافعاً *
 فسخ طلاق وهذا الذى يحكيها * تباً بن الكاظم نقصان مهر كذا * فساد عتق وفقد الكفؤ ينفعها *
 تقبل سمي واسلام المحارب الى * وضاع صوتهما فسد واقفيها * خيار عتق باو غردة وكذا *
 ملك لبعض وتلك الفسخ يحصنها * اما لطلاق فحجب عنه وكذا * ايلاء ولعان ذاك يملوها *

قضا قاض اتى شرط الجميع خلا * عتق وملك واسلام اتى فيها * تقبيل سبي مع الايلاء يا املي *
 تبائن مع فساد العقد يد فيها * وبطل خيال البكر بالسكوت * لو مختارة * عالمة باصل *
 النكاح * ولو سألت عن قد والمهر قبل الخلوة او عن الزوج او سلمت على الشهود لم يبطل خيارها
 نهو حثا * ولا يمتد الى آخر المجلس * لانه كالشفعة ولو اجتمعت معه تقول اطلب المحقين ثم تبدأ
 بخمار البلوغ لانه ديني وتشهد قائلة بلغت الان ضرورة احياء الحق * وان جهلت به * لتفرغها
 للعلم * بخلاف * خيار * المعتقة * فانه يمتد لشغلها بالمولى * وخيار الصغير والتميب اذا بلغا
 لا يبطل * بالسكوت * بلا صريح رضا * ارد لانه * علمه * كقبلة ولمس * ودفع مهر * ولا *
 يبطل * بقيامها عن المجلس * لان وقته العمر فيبقى حتى يوجد الرضا ولو ادعت التمكين
 كرها صدقت ومفاده ان القول لمدعي الاكراه ولو نفى حبس الوالي فلم يحفظ * الوالي في النكاح *
 لا المال * العصبه بنفسه * وهو من يتصل بالاميت حتى المعتقة * بلا توسط انثى * بيان لما قبله *
 على ترتيب الارث والحجب * فيقدم ابن المجنونة على ابائها لانه يحجب حجب نقصان * بشرط
 حرية وتكليف واسلام في حق مسلمة * تريد التزوج * ووال مسلم * لعدم الولاية * وكذا
 لا ولاية * في نكاح ولا مال * مسلم على كافرة الا * بالسبب العام * بان يكون * المسلم *
 سيد امة كافرة او سلطانا * او نائبه او شاهدا * وللكافر ولاية على * كافر * مثله * اتفاقا *
 فان لم يكن عصبه فالولاية للام * ثم لام الاب وفي القنية عكسه ثم للبننت ثم لبننت الابن ثم
 لبننت البننت ثم لبننت ابن الابن ثم لبننت بنت البننت وهكذا ثم للجد الفاسد * ثم للاخت لاب
 وام ثم * الاخت * لاب ثم لولد الام * الذكور والانثى مواء ثم لاولادهم * ثم لوصى الارحام *
 العمام ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام وبهذه الترتيب اولادهم ثم شمني ثم مولى
 المولات * ثم للسلطان ثم لقاض نص له عليه في منشورة * ثم انوابه ان فوض له ذلك والا *
 وليس للوصي * من حيث هو وصى * ان يزوج * اليتيم * مطلقا * وان اوصى اليه الاب
 بذلك على المذهب نعم لو كان تريبا او حاكما يملكه بالولاية كما لا يخفى فروع ليس للقاضي
 تزويج الصغير من نفسه ولا ممن لا تقبل شهادته له كما في معين الاحكام واقره المصنف وبه علم
 ان فعله حكم وان عرف عن الدعي صغيرا زوجت نفسه او لولي ولا حاكم ثمه توقف ونفذ باجازتها
 بعد بلوغها لان له مجيزا وهو السلطان ولو زوجها وایان مستويان قدم السابق فان لم يد راووقعا

معا بطلا * وتسولي * الابدل التزويج بغية الاقرب * فلو تزوج الابدل حال تمام الاقرب توقف على
اجازته ولو تحولت الولاية اليه لم يجز الا باجازه بعد التحول قهستاني وظهرية * مسافة القصر *
واختار في الملتقى ما لم ينظر الكفو المخاطب جوابه واعتمد الباقاني ونقل ابن كمال ان الفتوى عليه
وثمة الخلاف فيمن اختفى في المدينة هل تكون غيبة منقطة * ولو تزوجها الاقرب حيث هو جاز *
النكاح * على الظاهر * ظهورية * ويثبت للابدل * من اولاء النسب شرح ومبانية لكن في
القهستاني عن الغياث لو لم يزوج الاقرب زوج القاضي عند فوت الكفو * التزويج بغض
الاقرب * اى بامتناعه عن التزويج اجماعا خلاصه * ولا يطل تزويجه * السابق * يعود
الاقرب * لحصوله بولاية تامة * وولى المجنونة * والمجنون ولو عارضا * فى النكاح * اما
التصرف فى المال فلا بد اتفاقا * ابنتها * وان سفل * دون ابنتها * كامر والاولى ان يامر
الاب به ليصح اتقا * ولو اقر ولى صغيرا وصغيرة او * اقر * وكيل رجل او امرأة او مولى
العبد بالنكاح لم ينفل * لانه اقر اذ على الغير بخلاف مولى الامة حيث ينفل اجماعا لان منافع
بصنعها ملكه * الا ان يشهد الشهود على النكاح * بان ينصب القاضي خصما عن الصغير حتى
ينكر فقيام البينة عليه * او يدرك الصغير او الصغيرة فيصدقه * اى الولى المقر * او يصدق
الموكل او العبد * عند ابي حنيفة رح وقال يصدق في ذلك وهذه المسئلة مخرجة من قولهم من
ملك الانشاء ملك الاقرار به ولها نظائر فرح هل لولي مجنون ومعتوه تزويجه اكثر من
واحدة لم اراه ومنعه الشافعي رح وجوزة فى الصبي للحاجة *

* باب الكفاءة *

من كافاه اذا ساواه والمراد هنا مساواة مخصوصة او كون المرأة ادنى * الكفاءة معتبرة * فى
ابتداء النكاح للزومه وصحته * من جانبه * اى الرجل لان الشريفة تأبى ان تكون فراشا
للدني ولد * لا * تعتبر * من جانبها * لان الزوج مستقرش فلا يغيظه دناءة الفراش وهذا
عند الظن في الصحيح كما فى الجنازة لكن فى الظهيرية وغيرها من ائمة وعند هاتين فى
جانبيها ايضا * و * الكفاءة * هي حق الولى لاحقها * فلو نكحت رجلا ولم تعلم حاله فاذا
موجب لا خيار لها بل للاولياء ولو زوجوا مبراها لم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا الاخير لا احد
الاذا شرطوا الكفاءة ازا خبرهم به اوقت العقل فزوجوها على ذلك ثم ظهر انه غير كفو كان لهم

الخمار ولو بالجمية فلم يحفظ * وتعتبر * الكفاءة للزوم النكاح خلافا لما للكرح * نسبنا نفرض *
 بعضهم * أكفاء * بعض * و * بقية * العرب * بعضهم * أكفاء * بعض * واستثنى في المتن
 نباله اية بني باصلة لخستهم والحق الاطلاق قاله المصنف كما لبحر والنهر والفتح والشر نبلاية
 ويعتقد اطلاق المصنف كالكنز والدرر وهذا في العرب * و * اما * في العجم * فتعتبر *
 حرية واسلاما * فمسلم بنفسه او معتق غير كفو لمن ابوه مسلم او حر او معتق وامها خرة الاصل
 ومن ابوه مسلم او حر غير كفو لذات ابوين * ابوان فيهما كالاباء * لتام النسب بالجد وفي
 الفتح ولا يبع مكالفة مسلم بنفسه لمعتق بنفسه واما معتق الوضيع فلا يكافي معتقه الشريف
 واما مرتد اسلم فكفو لمن لم يرتد واما الكفاءة بين الذميين فلا تعتبر الا لغته * و * تعتبر
 في العرب والعجم * ديانة * اهل تقوى فليس فاسق كفو لصالحة او فاسقة بنت صالح معلنا كان او لا
 على الظاهر نهر * وما لا * بان يقل رطل المعجل ونعقة شهر ولو غير محترف والا فان يكسب كل يوم
 كفايتها لتطبيق الجماع * وحرقة * فمثل حائك غير كفو لمثل خياط ولا خياط لبراز و تاجر ولا صا
 لغالم وقاض واما اتباع الظلمة فاحس من الكل واما الوظائف فمن الحرف فصاحبها كفو للتاجر
 لو غير دنية كرواية وذو ريس او نظير كفو ابنت الامير بمصر بحر * و * الكفاءة * اعتبارها
 عند * ابد * العقل فلا يضرز والها بعل * فلو كان وفته كفو اثم فجر لم يفسح واما لو كان دباغا
 ثم صار تاجرا بان بقي عاريا لم يكن كفو او لا لانهر بحثا * العجمي لا يكون كفو للعربية ولو *
 كان العجمي * عالما * او سلطانا * وهو الاصح * فتح عن الينا بيع وادعى في البحر انه ظاهر الرواية
 واقرة المصنف لكن في النهران فسر الحسب بذي النسب والجاه فغير كفو للعلوية يبايع وان
 بالعلم فكفو لان شرف العلم فوق شرف النسب والمال كما جزم به البرازية وارتضاء الكمان
 وغيره والوجه فيه ظاهر ولد اقبل ان عائشة رضى الله عنها افضل من فاطمة رضى الله عنها
 قهستاني والحنفي كفو لبنت الشافعي ومتى يسألتنا عن مذهبه اجبتا بمن مينا كما بسطه المصنف
 معزيا الجواهر الفتاوى * القروى كفو للمدني * فلا عبرة بالبلد كما لا عبرة بالجمال خانية ولا
 بالعقل ولا بعيوب يفسخ بها البيع خلافا للشافعي رح لكن في النحر عن المرغيناني المجنون
 ليس بكفو للعاقلة * وكذلك الصبي كفو بغناء ابيه * او امه او جده نهر عن المحيط * بالنسبة
 الى المهر * يعني المعجل كافر * لا * بالنسبة الى * النعقة * لان العادة ان الاء يتحملون

من الابناء المهر لا النفقة ذخير * ولو نكحت باقل من مهرها فللولي * العصبه * الاعتراض
 حتى يتم * مهر مثلها * او يفرق * القاضي بينهما د فعلا للعار * ولو طلقها * الزوج * قبل
 تفريق الولي قبل الد خول فلها نصف المسمى * ولو فرق الولي بينهما قبل الد خول فلا مهر لها
 وان بعده فلها المسمى وكذا الومات احد صا قبل التفريق فليس للولي المطالبة بالاتمام
 لانتهاء النكاح بالموت جوازا للفتاوى * امره بتزويج امرأة فزوجه امة جاز * وقال لا يصح
 وهو استحسن ملتقى بعلله اية وفي شرح الطحاوي قولهما احسن للفتوى واختاره ابو الليث
 واقره المصنف واجمعوا انه لو تزوجه بنته الصغيرة او موايته لم يجز كما امره بمعيته او بحرة او
 امة فخالف او امراته بتزويجها ولم تعين فزوجه غير كفؤ لم يجز اتفاقا * و لو تزوجه المأمور
 بنكاح امرأة * امرأتين في عقد واحد لا * ينعقد للمخالفة وله ان يجيزهما او احدتهما و
 لو في عقد ين لزم الاول وتوقف الثاني ولو امره بامراتين في عقد فزوجه واحدة او اثنتين
 في عقد ين جاز الا اذا قال لا تزوجني الا امرأتين في عقد او عقدتين لم يجز للمخالفة *
 ولا يتوقف الايجاب على قبول غائب عن المجلس في سائر العقود * من نكاح وبيع وغيرهما
 بل يبطل الايجاب ولا المحقه الا جازة اتفاقا * ويتولى طرفي النكاح واحد * بايجاب يقوم
 مقام القبول في خمس صور كان وليا او وكيلًا من الجانبين او اصيلا من جانب ووكيلا من
 آخر او وليا من آخر او وليا من جانب ووكيلا من آخر كزوجه بنتي من موكل * ليس *
 ذلك الواحد * بغضولي * ولو * من جانب * وان تكلم بكلامين على الراجح اذ قبوله غير
 معتبر شرعا اما تقريره ان الايجاب لا يتوقف على قبول غائب * ونكاح عبد وامة بغير اذن
 السيد موقوف * على الاجازة * كنكاح الغضولي * وسيجي في البيوع توقف عقود
 كلها ان لها مميزات حالة العقد والاتبطل * ولا بن العم ان يزوجه بنت عمه الصغيرة * فلو
 كبيرة فلا بد من الاستين ان حتى لو تزوجه ابلا استين ان فسكت او افصحت بالرضاء لا يجوز
 عند ما قال ابو يوسف رح يجوز وكل المولى المعتق والحاكم والسلطان جوهرية يني
 بخلاف الصغيرة كما مر فبحرز * من نفسه * فيكون اصيلا من جانب وليا من آخر * كالوكيل
 الذي وكلته ان يزوجه من نفسه فان * له ذلك * فيكون اصيلا من جانب ووكيلا من
 آخر * بخلاف ما لو وكلته بتزويجها من رجل فزوجه من نفسه * لانها نصيبه من زوجه

لأمتزاجاً * أو وكنته ان يتصرف في امرها أو قالت له زوج نفسي ممن شئت * لم يصح تزويجها
من نفسه كافي الخاتمة والأصل ان الوكيل معرفة بالخطاب فلا يدخل تحت النكحة * ولو
أجاز * من له الإجازة * نكاح الفضولي بعد موته صح * لان الشرط قيام المعقود له واحد
العاقدين فقط * بخلاف إجازة بيعه * فانه يشترط قيام أربعة أشياء كما سيأتي فروع
الفضولي قبل الإجازة لا يملك نقض النكاح بخلاف البيع يشترط للزوم عقد الوكيل موافقة

في المهر المسمى وحكم رسول كوكيل *

* باب المهر *

ومن أسائه الصداق والصدقة والخلة والعطية والعقرون في استبدال الجوهرة العقر في الحرائر
مهر المثل وفي الأما عشر قيمة البكر ونصف عشيرة الثيب * أقله عشرة دراهم * ليس بث
البيهي وغيره لا مهر أقل من عشرة دراهم ورواية الأقل تحمل علي المعجل * فضة وزن سبعة *
مما قيل كافي الزكوة * مضروبة ثمانت أولاً * ولودينا أو عرضا قيمته عشرة رقت المثل أما
في ضمانها بطلاق قبل وطئ يوم القبض * وتجب * العشرة * ان سماها أو ذنها * يجب *
الأكثر منها ان سمي * الأكثر ويتأكل * عند وطئ أو خلوة صحت * من الزوج * أو موت
أحدهما * أو تزوج ثانياً في العدة أو أزاله بكارتها بنحو حجر * خلاف إذا انتهت به فانه يجب
النصف بطلاق قبل وطئ ولو ادفع من اجنبي فعلى الاجنبي ايضاً نصف مهر مندها ان ماتت
قبل الدخول والا فكله نهر يثا * * يجب * نصفه بطلاق قبل وطئ أو خلوة * * ولو كان
نكحها على ما قيمته خمسة كان لها نصفه أو درهما ونصف * وعاد النصف الى ملك الزوج
بمجرد الطلاق اذا لم يكن مسلماتها وان كان * مسلماتها * لم يبطل ملكها منه بل * توقف *
عوده الى ملكه * على القضاء أو الرضاء * فلها * لانقاذ اعتده * اي الزوج * قبل المهر
بعد طلاقها قبله * اي قبل القضاء ونحوه * لعن ملكه قبله * وتنفذ تصرف المرأة قبله في الكل
لبقاء ملكها * وعليه نصف قيمة الأصل يوم القبض لان زيادة المهر المنغضلة تنصف قبل
لقبض لا بعده * * ويجب مهر المثل في الشغار * وهو ان يزوجه بنته أو اخته على ان يزوجه
الأخر بنته أو اخته مثلاً معاوضة بالعتقين وهو منهى عنه لخلوه عن المهر فأوجبنا فيه مهر
المثل فلم يثبت شغاراً * * وفي * خلة زوج حر * سنة * إلا لمهار * لحرارة المرأة لان

فيه قلب الموضوع كذا قالوا ومفاده صحة تزوجها طي ان نخل م سيد ها او وليها لقصة شغب
مع موسى عليه السلام كصحته على خد مة عبده او امته او عبد الغير برضا مولاه او حر آخر
برضا * وفي * تعليم القرآن للنص * بالا بتغاء بالمال وباء زواجك بما معك من القرآن
للسببية او للتعليل تكن في النهر ينبغي ان يصح على قول المتأخرين * ولها خد مته لو * كان
الزوج * عبدا * مأذونا في ذلك اما الحر فخذ مته لها حرام لما فيه من الاهانة والاذلال
وكن الاستحلال منه نهر عن البذل ائع * و * كان * يجب * مهر المثل * فيما اذا لم يسم * مهرا *
او نفى ان وطئ * الزوج * او مات احد هما اذا لم يتراضيا على شيء * يصلح مهرا *
والا فلانك * الشيء * هو الواجب اسمى خمر او خنزير او هن الخيل وهو خمر او هن العبد
وهو حر * لتدل والتسليم * اودابة * او نوبا او دارا * ولم يبين جنسها * لغش الجهالة * و *
يجب * منعة المغرصة * هي من زوجت بلا مهر * طلقت قبل الوطئ وهي درع وخمار وملحفة
لا تزيد على نصفه * اى نصف مهر المثل لو الزوج غنيا * ولا تنقص عن خمسة دراهم * لو فقيرا *
وتعتبر * المدة * بحالها * كالنقطة به يغفل * وتستحب المدة لمن سواها * اى المغرصة * الامن سمي
لها مهر وطلقت قبل وطئ * فلا تستحب لها بل المهر * سمي لها مهرا او لا فاما طلقات اربع *
وما فرض * بتراضيهما او بفرض قاض مهر المثل * بعد العقل * الخالي عن المهر * اوزيد *
على ما سمي فانها تلزمه بشرط تبرأها في المجلس او قبول ولي الصغيرة ومعرفة قلرها
وبغائه الزوجة علي الظاهر نهر في الحما في جل والنكاح بزيادة الف لزمه الالفان
علي الظاهر نهر وفي الثانية لو وهبته مهرها ثم اقر بكنان من المهر وقبلت صح ويحمل
على الزيادة وفي البرازية الاشبه ان لا يصح بلا قصد الزيادة * لا ينصف * لا اختصاص
البنصف بالمغرصة في العقل بالنص بل يجب المنة في الاول ونصف الاصل في الثاني * وصح
حملها * نهره او بعضه * عنه * قبل او لا ويرتد بالرد بسر * والخلوة * مبنية خبره فوله الاتي
كالوطئ * بلا ما حدى * كعرض الاحل هو الامنع الوطئ * وطبعى * كوجوه ثالث عاتل ذكره ابن
الكامل وجعله في الاثر من السى وعليه وليس للطبعى مثال مستقل * وشرعى * كاحرام
لفرض او نفل * و * من الحسى * رتق * بختستين التلاحم * وقرن * بالسكون عظم * وعغل *
* يستثنى عن * وصغير * ولو بزواج * لا يطلق * مع الجماعة * ولا * وجود ثالث معها * ولو نائما

او اعمى * الا ان يكون * الثالث * صغير لا يعقل * بان لا يعبر عما يكون بينهما * او مجنوناً او
 مغمى عليه * لكن في البرازية ان في الليل صحت لا في النهار وكذا الاعمى في الاصح * او جارية
 احدهما * فلا تمنع به يفتى منتقى * والكلب يمنع ان * كان * عقوراً * مطلقاً وفي الفتح وعندى ان كلبه
 لا يمنع مطلقاً * او * كان * للزوجة والا * يكن عقوراً * كان له * لا * يمنع وبقي عدم صلاحية المكان
 كمسجد وطريق وصحراء وسطح وبیت بابه مفتوح وما اذا لم يعرفها * وصوم التطوع والمنذور و
 الكفارات والقضاء غير مانع لصحتها * في الاصح اذ لا كفارة بلا نساد ومفاد انه لو اكل
 ناسياً فامسك فخلى بها ان تصح وكذا كلما اسقط الكفارة نهر * بل المانع صوم رمضان *
 اداء وصلاة الغرض فقط * كالوطى * فيما يجيى * ولو * كان الزوج * مجبوراً وعنيماً او
 خصياً * او خنثى ان ظهر حاله والا فنكاحه موقوف وما في البحر والاشباه ليس على ظاهره
 كما بسطه في النهر وفيه عن شرح الوهبانية ان العنة قد تكون لمرض او ضعف خلقة او كبر سن *
 في ثبوت النسب * ولو من المجرب * وفي * في * تأكد المهر * المسمى ومهر المأهل بلا تسمية *
 والنفقة والسكنى والعدة وحرمة نكاح اختها واربع سواها * في عدتها * وحرمة نكاح الامة ومراعاة
 وقت الطلاق في حقها * وكذا في وقوع طلاق بائن آخر على المختار * لا * يكون كالوطى *
 في حق * بقية الاحكام كالغسل و * الاحصان وحرمة البنات وحلها للاول والرجعة والميراث *
 وتزويجها كالابكار على المختار وغير ذلك كما نظمه صاحب النهر فقال * وخلوة الزوج مثل
 الوطى في صور * وغيره وبهذا العقد تحصيل * تكميل مهر واعداد ذلك انسب * اتفاق سكنى
 ومنع الاخت مقبول * واربع وكذا قالوا الاما وقد * راعوا زمان فراق فيه ترحيل * و
 اوقعوا فيه تطليقا اذ الحقا * وقيل لا والصواب الاول القيل * اما المغاير فالاحصان يا املي *
 ورجعة وكذا النور يث معقول * سقوط وطى واحلال لها وكذا * تحریم بنت نكاح البكر مبذول *
 كذلك الفحى والكفيرة ما فسدت * عبادة وكذا بالغسل تكفيل * ولو اتمرت قافلات بعد
 الدخول وقال الزوج قبل الدخول نالقول لها * لانكارها سقم نصف المهر وان انكرت
 الوطأ ولو لم تمكنه في الخلوة فان بكر اصحت والا لان البكر انما توطأ كرها كما بحثه الطرطوسي
 واقره المصنف * ولو قال ان خاوت بك فانت طالق فخلها طلقت * بائناً لوجود الشرط *
 ووجب نصف المهر * ولا عدة عليها برأية * ونجب العدة في الكل * اى كل انواع الخلوة

ولو فاسدة * احتياطاً * اى استحساناً التوهم الشغل * وقيل * قائله القدرى واختاره
التمر تاشى وقاضى خان * ان كان المانع شرعياً * كصوم * نجس * العدة * وان * كان *
حقيقياً * كصغر ومرض مد نف * لا * نجس * والمذهب الاول لانه نص محمد رح قاله المصنف
وفى المجتبى الموت ايضا كالوطى فى حق العدة والمهر فقط حتى لو ماتت الام قبل دخوله
بها حلت بنتها * قبضت الف المهر فوهبته له وطلقت قبل وطى رجع * عليها * بنصفه *
لعدم تعيين النقود فى العقود * وان لم تقبضه او قبضت نصفه فوهبت الكل * فى الصورة
الاولى * او ما بقى * وهو النصف فى الثانية * او * وهبت * عرض المهر * كثوب معين
ارفى الزمة * قبل القبض او بعده * لا * رجوع لحصول المقصود * نكحها بالف على ان لا
يخرجها * من البلد * او لا يتزوج عليها او * نكحها * على الف ان اقام بها وعلى الغين ان
اخرجها فان وفى * بما شرطه فى الصورة الاولى * واقام * بها فى الثانية * فلها الف *
لرضاها بها فهنا صورتان الاولى كمية المهر مع ذكر شرط ينفعها والثانية تسمية المهر على تقدير
وغيره على تقدير * والا * يوفى ولم يقم * فمهر المثل * لفقد رضاها بغوت النفع لكن *
لايزاد * المهر فى الصورة الثانية ذات التقديرين * على الغين ولا ينقص عن الف * لاتفاقها على
ذلك ولو طلقها قبل الدخول تنصف المسمى فى المسئلتين لسقوط الشرط وقال الشرحان *
بخلاف ما اذا تزوجها على الف ان كانت قبحة وعلى الغين ان كانت جميلة فانه يصح الشرطان *
اتفاقاً فى الاصح لقلة الجهالة بخلاف ما لو رد فى المهر بين القلة والكثرة للثبوتة والبراءة فانها
ان ثبب الزمة الاقل والا فمهر المثل لا يزداد على الاكثر ولا ينقص عن الاقل فتح ولو شرط البكارة
فوجد ما ثبب الزمة الكل درر ورجحه فى البرازية * ولو تزوجها على هذا العبد او على هذا
الف * او الف * او على هذا العبد او على هذا العبد * او على احد هذين * واحد مما وكس
حكم * القاضى * مهر المثل * فان مثل الارتفاع او فوقه فلها الارتفاع او مثل الاوكس او دونه فلها
الاوكس * والا فمهر المثل * وفى الطلاق قبل الدخول تحكم متعة المثل * لانها الاصل حتى لو كان
نصف الاوكس اقل من المتعة وجبت المتعة فتح * ولو تزوجها على فرس * او على اوثوب هروى
او فراش بيت او عدد معلوم من نحو ابل * فالواجب * فى كل جنس له وسط * الوسط او
قيمته * وكل عالم يجوز السلم فيه فالخيار للزوج والا فللمرأة * وكذا الحكم * وهو لازم الوسط *

فى كل حيوان ذكر جنسه * هو عند الفقهاء المقول على كثيرين مختلفين فى الاحكام *
 دون نوعه * هو المقول على كثيرين متفقين فيها بخلاف مجهول الجنس كقوب ودابة
 لانه لا وسط له ووسط العبد فى زماننا الحبشي * وان امهرها العبدين و * الحال ان *
 احد هما حر فبهرها العبد * عند الامام * ان سار على اقله * اى عشرة دراهم * والاكمل
 لها العشرة * لان وجوب المسمى وان قل يمنع مهر المثل وعند الثاني لها قيمة الحر لو عدا
 ورجحه الكمال كما لو استحق احد هما * ويجب مهر المثل في نكاح فاسد * وهو الذى فقد
 شرطاً من شرائط الصحة كشهود * بالوطى * فى القبل * لا بغيرة * كالخلوة لحرمة وطئها * ولم
 يزد * مهر المثل * على المسمى * لرضائها بالخط ولو كان دون المسمى لزم مهر المثل لفساد
 التسمية بفساد العقد ولو لم يسم او جهل لزم بالغاما بلغ * و * يثبت * لكل واحد منهما فسخه
 ولو بغير محضر من صاحبه دخل بها اولا * فى الاصح خروجا من المعصية فلا ينافي وجوبه بل
 يجب على القاضى التفريق بينهما * وتجب العدة * بعد الوطى لا الخلوة للطلاق للموت *
 من وقت التفريق * او متاركة الزوج وان لم تعلم المرأة بالمتاركة فى الاصح * ويثبت
 السب * احتياطاً بلا دعوى * وتعتبر مدته * وهي سنة اشهر * من الوطى فان كانت
 منه الى الوضع اقل مدة الحمل * يعنى ستة اشهر فاكثر * يثبت * النسب * والا * بان
 ولدته لاقل من ستة اشهر * لا * يثبت وهذا قول محمد رح وبه يفتى وقالوا ابتداء المدّة
 من وقت العقد كالصحيح ورجحه فى النهر بانه احوط وذكر من التصرفات الفاسدة احدى
 وعشرين ونظم منها العشرة التى فى الخلاصة نقال * وفاسد من العقود عشر * اجازة وحكم
 هذا الاجر * وجوب مهر المثل او مسمى * او كله مع فقدك المسمى * والواجب الاكثر
 فى الكتابة * من الذى سماه او من قيمة * وفى النكاح المثل ان يكن دخل * وخارج
 البذر لمالك اجل * والصلح والقرض لكل نقضه * امانة او كالصحيح حكمه * ثم الهبة مضمونة
 يوم قبض * وصح بيعه لعبد اقترض * مضاربة وحكمها الامانة * والمثل في البيع والا
 القيمة * و * الحرة * مهر مثلها * الشرعي * مهر مثلها * اللغوى اى مهر امرأة تماثلها *
 من قوم ابائها * لا امها ان لم تكن من قومه كبنات عمه ونى الخلاصة ويعتبر باخواتها وعماتها
 فان لم تكن فبنات الشقيقة وبنات العم انتهى ومغادة اعتبار الترتيب فليحفظ وتعتبر المماندة نى

الا وضاف * وقت العقد سنا وجمالا وما لا يملك او عصر او عقلا ودينا وبكارة وثموبة وعفة
 وعلماء وادبا وكال خلق * وعدم ولد ويعتبر حال الزوج ايضا ذكره الكمال قال ومهر
 الامة بقدر الرغبة فيها * ويشترط فيه * اى في ثبوت مهر المثل بما ذكر * اخبار رجلين
 او رجل وامرأتين ولفظ الشهادة * فان لم توجد شهود عدول فالقول للزوج بيمينه وما فى
 المحيط من ان للقاضي فرض المهر حمليه فى النهر على ما اذا رضى ابن لك * فان لم يوجد من
 قبيلة ابيها فمن الاجانب * اى فمن قبيلة تماثل قبيلة ابيها * فان لم يوجد فالقول له * اى
 للزوج في ذلك بيمينه كامر * وصح ضمان الولي مهرها ولو * المرأة * صغيرة * ولو عاقد ا
 لانه صغير لكن بشرط صحته فلو في مرض موته وهو وارثه لم يصح والاصح من الثلث وقبول
 المرأة او غيرها في مجلس الضمان * وتطالب ايا شاءت * من زوجها البالغ او الولي
 الضامن * وان ادعى رجوع على الزوج ان امر * كاهو حكم الكفالة * ولا يطالب الاب
 بمهر ابنه الصغير الفقير * اما الغني فيطالب ابوه بالدفع من مال ابنه لا من مال نفسه *
 اذا تزوجه امرأة الا اذا ضمنه * على المعتمد * كافي النفقة * فانه لا يبرأ اخذ بها الا اذا ضمن
 ولا رجوع للاب الا اذا شهد علي الرجوع عند الاداء * لها منعه من الوطى * ودواعيه
 شرح مجمع * والسفر بها ولو بعد وطى او خلوة رضيتها * لان كل وطأة معقود عليها فتسليم
 البعض لا يوجب تسليم الباقي * لا اخذ ما بين تعجيله * من المهر كلا او بعضا * او * اخذ *
 قد رما يعجل لمثلها عرفا * به يفتى لان المعروف كالمشروط * ان لم يوجله * او يعجل * كله *
 فكما شرط لان الصريح يفوق الدلالة الا اذا جهل الاجل جهالة فاحشة فيجب حالا غاية
 الا التاجيل لطلاق او موت فيصح للعرف بزانية وعن الثاني لها منعه ان اجل كله وبه يفتى
 استحسانا ولو الجية وفى النهر لو تزوجها على مائة على حكم الحلول على ان يعجل اربعين
 لها منعه حتى يقبضه * و * لها * النفقة * بعد المنع * و * لها * السفر والخروج من
 بيت زوجها للحاجة * و * لها * زيارة اهلها بلا اذنه ما لم يقبضه * اى المعجل فلا تخرج
 الا لحق لها او عليها او لزيارة ابويها كل جمعة مرة او المحارم كل سنة او لكونها قابلة
 او غاسلة لا فيما عد ذلك وان اذن كانا عاصيين والمعتمد جواز الحمام بلا تزيين اشياء
 وسيجى في النفقة * ويسافر بها من اداء كله * مؤجلا او معجلا * اذا كان مأمونا عليها والا *

يؤد كله ولم يكن مأموماً * لا * يسافر بها وبه يفتى كافي شروح المجمع واختاره في ملتقى البحار
مجمع الفتاوى واعتمده المصنف وبه افتى شيخنا الرملي لكن في النهر والذى عليه العمل
في ديارنا انه لا يسافر بها جبراً عليها وجزم به البرازي وغيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي
الفصول يفتى بما يقع عند من المصلحة * وينقلها فيما دون ذلك * اى السفر * من المصير
الى القرية وبالعكس * ومن قرية لقربه لانه ليس بغربة وقيل في التاخر خانية بقرية يمكنه
الرجوع قبل الليل الى وطنه واطلقه في الكافي قائلًا وعليه الفتوى * وان اختلفا في المهر ففي
اصله * حلف منكر التسمية فان نكل ثبت وان حلف * يجب مهر المثل * وفي المهر يسلط *
اجماعاً * ان اختلفا * في قدره حال تمام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل * بيمينه *
واى اقام بينة قبلت * سواء * شهد له مهر المثل * اولها * اولاً وان اقاماً * البينة *
فبينتها * مقل مة * ان شهد له مهر المثل وبينته * مقل مة * ان شهد * مهر المثل * لها * لان
البينات لا ثبات خلاف الظاهر * وان كان * مهر المثل * بينهما تحالفاً فان حلغا وبرهنا
قضى به وان برهن احد هما قبل برهانه * لانه نورد دعواه * وفي الطلاق قبل الوطى حكم
متعة المثل * لو المسمى ديناً وان عيناً كمسئلة العبد والجارية فلها المتعة بلا تحكيم الا ان يرضى
الزوج بنصف الجارية * واى اقام بينة قبلت فان اقاماً فبينتها * اولى * ان شهدت
له * المتعة * وبينته ان شهدت لها وان كانت * المتعة * بينهما تحالفاً وان حلغا وجب
متعة المثل وموت احد هما كحياتها في الحكم * اصلاً وقد راعى سقوطه بموت
احدهما * وبعد موتهما نفى القول لورثته * في الاختلاف * في اصله * القول
لمنكر التسمية * لم يقض بشئ * ما لم يبرهن على التسمية * وقال لا يقضى بمهر المثل * كحال
الحياة وبه يفتى * وهذا * كله * اذ لم تسلم نفسها فان سلمت ووقع الاختلاف في التالين *
الحياة وبعد ما * لا يحكم بمهر المثل * لانها لا تسلم نفسها الا بعد تعجيل شئ عادة *
بل يقال لها * لا بد * ان تقر بما تعجلت والا قضينا عليك بالمتعارف * تعجيله * ثم يعمل
في الباقي كما ذكرنا * وهذا اذا ادعى الزوج ايصال شئ اليها بحر * ولو بعث الى امرأته
شئاً ولم ين كرجهة عند الدفع غير * جهة * المهر * فلزكرجهة كقوله اشع او حناء ثم
قال انه من المهر لم يقبل تنبيهه لوقوعه هدية فلا ينقلب مهراً * فقالت هو * اى المبعوث *

هدية وقال هو من المهر * او من الكسوة او عارية * فالقول له * بيمينه والبينة لها فان
حلف والمبعوث قائم فلها ان ترده وترجع بياقي المهر ذكره ابن اكمال ولو عوضته ثم ادعاه
عارية فلها ان تسترد العوض من جنسه زيلعي * في غير المهر للاكل * كثياب وشاة حية
وسن وعسل وما يبقى شهر اذ كره اخي زاده * و * القول * لها * بيمينها * في المهر له *
كخبز ولحم مشوي لان الظاهر يكل به ولد ا قال الفقيه المختار انه يصدق فيما لا يجب
عليه كخف وملافة لا فيما يجب كخمار وودع يعني ما لم يدع انه كسوة لان الظاهر معه *
خطب بنت رجل وبعث اليها اشياء ولم يزوجه ابوها فما بعث للمهر يسترد عينه قائما *
فقط وان تغير بالاستعمال * او قيمته ما لكا * لانه معاوضة ولم تتم فجاز الاسترداد * وكذا *
يسترد * ما بعث هدية وهو قائم دون الهيا لك والمستهلك * لان فيه معنى الهبة * ولو
ادعت انه * اى المبعوث * من المهر وقال هو رد يعة فان كان من جنس المهر فالقول
لها وان كان من خلافه فالقول له * بشهادة الظاهر * انفق * رجل * على معتل * الغمر بشرط
ان يتزوجها * بعد علتها * ان تزوجه لا رجوع مطلقا وان ابت نله الرجوع ان كان دفع
لها وان اكلت معه فلا مطلقا * بحر عن العمادية وفيه عن المبتغى * جهزا بنته بجهاز وسلمها
ذلك ليس له الاسترداد منها * ولا لورثته بعد * ان سلمها ذلك في صحته بل تختص به *
وبه يفتى * وكذا لو اشتراه لها في ضرعها ولو الجبة والحيلة ان يشهد عند التسليم اليها انه
انما سلمه عارية والاحوط ان يشتريه منها ثم تبرئه در * اخذ اهل المرأة شيئا عند التسليم
فللزواج ان يسترده * لانه رشوة * جهزا بنته ثم ادعى ان ما دفعه اليها عارية وقالت
هو تملك او قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال الاب * او ورثته بعد موته *
عارية فالعتمد ان * القول للزوج ولها اذا كان العرف مستمرا ان الاب يدفع مثله جهزا
لا عارية * اما * ان كان مشتركا * كمصر والشام * فالقول للاب * كالموكان اكثرهما
يجهز به مثلها * والام كالاب في تجهيزها * وكان اولى الصغيرة شرح وصباية واستحسن
في النهي رتبة القاضي خان ان الاب ان كان من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية * ولو
دفعت في تجهيزها لابنتها اشياء من امتعة الاب بحضرته وعلمه وكان سائلا وزفت الى الزوج
فليس للاب ان يسترد ذلك من ابنته * لجران العرف به * وكذا لو انفقت الام

في جها زها ما هو معتاد والاب ساكت لا تضمن * الام وهما من المسائل السبع والثلاثين
 بل الثمان واربعين على ما في زواجر الجوامر التي السكوت فيها كالنطق فروع لو زنت
 اليه بلا جها زيليق به فله مطالبة الاب بالنقل قنية زاد في البحر عن المبتغى الا اذا سكنت
 طويلا فلا خصومة له لكن في النهر عن البرازية الصحيح انه لا يرجع على الاب بشئ لان المال في
 النكاح غير مقصود * نكح ذمي * او مستأمن * ذمية او حربي حربية ثمة بميمته او بلا مهر بان سكتنا
 عنه او نفماه * الحال ان * اذا جاز عند هم فوطئت او طلقت قبله او مات * عنها * فلا مهر
 لها * ولو اسلما وترا فعلا لينا لانا امرنا بتركههم وما يد ينون * وتثبت * بقية * احكام النكاح في
 حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ووقوع الطلاق ونحوهما * كعدة ونسب وخيار بلوغ
 وتوارث بنكاح صحيح وحرمة مطلقة ثلاثا ونكاح محارم * وان نكحها بخمر او خنزير عين *
 اى مشار اليه * ثم اسلم او اسلم احدهما * قبل القبض * فلها ذلك * فتخلل الخمر وتسبب
 الخنزير ولو طلقها قبل الدخول فلها نصفه * ولها * في غير عين قيمة الخمر ومهر المثل
 في الخنزير * اذا خذ قيمة القيمي كاخذ عينه فروع الوطوني دار الاسلام لا يخلو
 عن حد او مهر الا في مسئلتين صبي نكح بلا اذن وطاوعته ونائعامة وطئها قبل تسليم ويسقط من
 الثمن ما قابل البكارة والا فلا تد افعت جارية مع اخرى فا زالت بكارتها لزمها مهر المثل
 لابل الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان تحملت الرجل قال البرازي ولا يعتبر
 السن فلوسلها فهربت لم يلزمه طلبها خذ ع امرأة واخذها حبس الى ان يأتى بها او يعلم
 موتها المهر مهر السر وقيل العلانية المؤجل الى الطلاق ويتعجل بالرجعي ولا يتأجل
 برأجعتها ولو وهبته المهر على ان يتزوجها فابى فالمهر باق نكحها او لا ولو وهبته المهر
 لاحد ووكلته بقبضه صح ولو احوالت به انسانا ثم وهبته للزوج لم يصح وهذه حيلة من
 يريد ان يهب ولا تصح *

* باب نكاح الرقيق *

هو المملوك كلا او بعضا والقن المملوك كلا * توقف نكاح قن وامة ومكاتب ومم بر وام
 ولد على اجازة المولى فان اجازته وان رد بطل * فلا مهر ما لم يدخل في طالب بمهر
 المثل بعد عتقه ثم المراد بالمولى من له ولاية تزويج الامة كاب وجد وقاض ووصى و

مكاتب ومفاوض ومتول وأما العبد فلا يملك تزويجه إلا من يملك اعتاقه درر * فان
 نكحوا بالاذن فالمهر والنفقة عليهم * أى على القن وغيره لوجود سبب الوجوب منه *
 ويسقطان بموتهم * نفقات محل الاستيفاء * وبيع قن فهما لا * يباع * غیره * كمد بر بل
 يسعى ولو مات مولاه لزمه جملة ان قد رنهر عن القنية * لكنه يباع في النفقة مرارا *
 ان تجد دت * وفى المهر مرة * ويطالب بالباقى بعد عتقه الا اذا باعه منها خانية * ولو
 زوج * المولى * امته من عبده لا يجب المهر * فى الاصح ولو الجية قال اليزازى بل
 بسقط ومحل الخلاف اذا لم تكن الامة مأذونة مد يونه فان كانت بيع ايضا لانه يثبت لها
 ثم ينتقل للمولى نهر * فلو باعه سيده بعد ما زوجه امرأة فالمهر برقبته يد ورمعه اينما
 دار كل بين الاستهلاك * لكن للمرأة فسخ البيع لو المهر عليه لانه دين فكانت كالغرماء
 منح * وقوله لعبد طلقها رجعية اجازة * للنكاح الموقوف * لاطلقها او فارقها * لانه
يستعمل للمتاركة حتى لو اجازة بعد ذلك لا ينفذ بخلاف الغصوى * واذنه لعبد فى
النكاح ينتظم جائزه وفاسده فيباع العبد لمهر من نكاحها فاسد ابل اذنه فوطئها *
 خلا فالحما ولو نوى المولى الصحيح فقط تقيد به كالونض عليه ولونض على الفاسد صح وصح
 الصحيح ايضا نهر * ولو نكحها ثانيا * صححا * او * نكح * اخرى بعد ما صححا توقف على
 الاجازة * لا انتهاء الا ذن بمره وان نوى مرارا ولو مرتين صح لانها كل نكاح العبد
 وكذا التوكيل بالنكاح * بخلاف التوكيل به * فانه لا يتناول الفاسد فلا ينتهى به به يغتى
 والوكيل بنكاح فاسد لا يملك الا الصحيح بخلاف البيع ابن ملك وفي الاشباه في قاعدة
 الاصل في كلام الحقيقة الاذن في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد
 وبالنكاح لا واليمين على نكاح وصلاة وصوم وحج وبيع ان كانت على الماضي تناوله
 وان على المستقبل لا * ولو زوج عبد الله ما ذرونا مد يونا صح وسأوت * المرأة * غرماء
فى مهر مثلها * والاقل * والزائد * عليه * تطالب به * بعد استيفاء الغرماء * كدين
الصحة مع دين * المرض * الا اذا باعه منها كامر * ولو زوج بنته مكانه ثم مات
 لا يغسل النكاح * لانها لم تملك المكاتب بموت ابها * الا اذا عجز فرد فى الرق *
 فحينئذ يغسل للتنافي * زوج امته * ارام ولد * لا يجب عليه تبويتها * وان شرط فى

العقد اموال شرط الحر حرية اولادها فيه صح وعق كل من ولدته في هذا النكاح لان
قبول المولى الشرط والتزويج على اعتبارها وهو معنى تعليق الحرية بالولادة فيصح فتح
ومفاده انه لو باعها او مات عنها قبل الوضع فلا حرية ولو ادعى الزوج الشرط ولا بينة
له حلف المولى نهر * لكن لا نفقة ولا سكنى لها الا بها * بان يدفعها اليه ولا يستحل منها *
وتحل م المولى ويطأ الزوج ان ظفر بها * فارغة عن خدمة المولى ويكفي في تسليمها قوله
مثلي ظفرت بها وطئتها نهر * فان بواها ثم رجع * عنها * صح * رجوعه لبقاء حقه *
وسقطت * النفقة * ولو حل منه * اى السيل بعد النبوية * فلا يستحل امه * او
استحل منها نهارا او اعادة البيت الزوج لئلا * لا * تسقط لبقاء النبوية * وله * اى المولى *
السفر بها * اى بامته * وان ائبل الزوج * ظهريه * وله اجبار فنه وامته * ولو ام ولد
ولا يلزمه الاستبراء بل يدب فلورلدات لاقل من نصف حول فهو من المولى والنكاح فاسد
بحر من الاستملاء ونبوت النسب * على النكاح * وان لم يرضيا لا مكاتبه ومكاتبته بل
يتوقف على اجازتهما ولو صغيرين الحانابا لبا لغ فلو اديا فعتقا عاد موقوما على اجازة
المولى لا على اجازتهما لعدم اهليتهما ان لم يكن عصبة غيره ولو عجز اتوقف نكاح المكاتب على
رضى المولى فانما يعود مؤن النكاح عليه وبطل نكاح المكاتبه لانه طره حل بات على موقف
فا بطله والد ائبل بعمل العجائب وبحث الكمال ههنا غير صائب * ولو قتل * المولى * امه
فبطل الوطى * ولو خطأ فصح * وهو مكلف * فلو صبي لم يسقط على الراجح ذكره المصنف * سقط
المهر * لمنعه المبدل كحرارة ارتدت ولو صغيرة * لا لوفعات ذلك * القتل * امرأه * ولو امه
على الصحيح خانية * بنفسها * او قتلها وارثها او ارتدت الامة او قبلت ابن زوجها كما
رجحه في النهر اذ لا تفويت من المولى * او فعله بعد * اى الوطى لتعمره به ولو فعله
بعينه او مكاتبته او مأذونته الميونة لم يسقط تغا * والاذن في العزل * وهو الابرال
خارج الفرج * لمولى الامة لاله * لان الولد حقه وهو يغيى التقييد بالبالغة وكان الحرة
نهر * ويعزل عن الحرة * وكل المكاتبه نهر يحنا * باذنها * لكن في الخانية انه يباح في زماننا
لفساده قال الكمال فليعتبر عزل وامسقطا لاذنها وقالوا يباح اسقاط الولد قبل اربعة اشهر ولو اولا
اذن زوج * وعن امته بغير اذنها * بلا كراهة فان ظفر بها حبل حل نفيه ان لم يعد نيل

موله * وخيرت امة * ولوام ولد * ومكاتبة * واوحكيا كمعتقة بعض * عتقت تحت حرا وعبد
 ولو كان النكاح برضاها * وفعالزيادة الملك عليها بطلقة ثلاثة فان اختارت نفسها فلا مهر لها
 اوزوجها فالمهر لسيدها ولو صغيرة تأخر لبلوغها وليس لها خيار بلوغ في الاصح * او كانت *
 الامة * عند النكاح حرة ثم صارت امة * بان ارتدت او لحقها بالحر ثم سبها معا فاعتقت
 خيرت عند الثاني خلا للثالث مبسوط * والجهل بهذا الخيار * خيار العتق * عذر * فلوم
 تعلم به حتى ارتدت او لحقا فعلمت ففسخت صح الا اذا قضى بالحاق وليس هذا يحكم بل فتوى
 كافي * ولا يتوقف على القضاء * ولا يبطل بسكوت ولا يثبت لغلالم ويقتصر على مجلس كخيار
 مخيرة بخلاف خيار البلوغ في الكل خانية * نكح عبد بلا اذن فعتق * او باعه فاجاز المشتري *
 نفل * لزوال الموانع * وكذا حكم * الامة * ولا خيار * لها لكون النفل بعد العتق فلم
 تتحقق زيادة الملك وكذا المواتر بان زوجها فضولي واعتقها فضولي واجازها المولى وكذا
 من برة عتقت بموته وكذا ام الولد ان دخل بها الزوج والام لم ينفل لان عدتها من المولى تمنع
 نفاذ النكاح * فلوطى * الزوج الامة * قبله * اى العتق * فالمهر * المسمى له * اى للمولى *
 او بعده فلها * لمقابله بمنفعة ملكها * ومن وطى قنة ابنه فولدت * فلوم تلد لزم عقرها وانكح
 محرما ولا يحل قاذفه * فادعاه * الاب وهو حر مسلم عاقل * ثبت نسبه * بشرط بقاء ملك ابنه
 من وقت الوطى الى الدعوى وبيعها لاخيه مثلا لا يضر نهر بحثا * وصارت ام ولد * لاستناد
 الملك لوقت العلوق * وعليه قيمتها * ولو فقيرا القصور حاجة بقاء نسله عن بقاء نفسه ولد يحل
 له عند الحاجة الطعام لا الوطى ويجبر على نفقة ابيه لا على دفع جارية للمتسرى * لا عقرها
 قيمة ولدها * ما لم تكن مشتركة فتجب حصه الشريك وهذا اذا ادعاه وحده فلومع الابن
 فان شريكين قدم الاب والابن ولو ادعى ولد ام ولد المنفكي او ولد برة او مكاتبة شرط
 تصديق الابن * وجد صحيح كاب بعد زوال ولايته بموت وكفر وجنون ورق فيه * اى فى
 الحكم المذكور * لا * يكون كالاب * قبله * اى قبل الزوال المزبور ويشترط ثبوت ولايته
 من حين الوطى الى الدعوى * ولو تزوجها * ولو فاسدا * ابوه * ولو بالولاية * فولدت لم
 تصرام ولد * لتولد من نكاح * ويجب المهر لا القيمة وولدها حر * ملك اخيه له ومن أحمل
 ان يملك امته لطفله ثم يتزوجها * ولو وطى جارية امرأته او والد او جد فولدت فادعاه

لا يثبت النسب الا بتصديق المولى * فلو كذب به ثم ملك الجارية وقتما ثبت النسب وسمي في
الاستيلاء * حرة * متزوجة برقيق * قالت لمولى زوجها * الحر المكلف * اعتقه عني بالفسخ *
او زادت ورطل من خمر اذ الفاسد هنا كالصحيح * ففعل فسد النكاح * لتقديم الملك اقتضاء
كانه قال بعته منك واعتقته عنك لكن لو قال كذا لك وقع العتق عن المأمور لعدم القبول كما
في الحواشي السعدية ومفاده انه لو قال قبلت وقع عن الامر * والولاء لها * ولزمها الالف
وسقط المهر * ويقع * العتق * عن كفارتها ان نوته * عنها * ولو لم تقل بالفسخ لا * يغسل لعدم
الملك * والولاء له * لانه المعتق *

* باب نكاح الكافر *

يشمل المشرك والكتابي وهما ثلاثة اصول الاول ان * كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح
بين اهل الكفر * خلافا لما لك روح ويرده قوله تعالى وامرأتهم حلاله لخطب وقوله عليه الصلوة
والسلام ولدت من نكاح لا من سفاح * والثاني ان * كل نكاح حرم بين المسلمين لغقد
شرطه * لعدم شهود * يجوز في حقهم اذا اعتقدوه * عند الامام * ويقرؤون عليه بعد الاسلام *
الثالث ان * كل نكاح حرم لحرمة المحل * كمحارم * يقع جائزا وقال مشايخ العراق لا * بل فاسد او
الاول اصح وعليه فتجب النفقة ويحل قاذفه واجمعوا انهم لا يتوارثون لان الارث ثبت بالنص على
خلاف القياس في النكاح الصحيح مطلقا فيقتصر عليه ابن ملك * اسلم المتزوجان بلا * اسما *
شهود او في عدة كافرين معتقدين ذلك اقرا عليه * لانا امرنا بتركهم وما يعتقون ولو كانا *
اي المتزوجان اللذان اسلما * محرمين او اسلم احدهما * او ترافعا اليها وهما على الكفر فرق *
القاضي او الذي حكمه * بينهما * لعدم المحلية * وبمراجعة احدهما لا * يفرق لبقاء حق الآخر
بخلاف اسلامه لان الاسلام يعلم ولا يعلم * الا اذا اطلقها ثلثا وطلبت التعريق فانه يفرق بينهما *
اجماعا * كالوخالعها ثم اقام معها من غير عقد او تزوج كتابية في عدة مسلم * او تزوجها قبل
زوج آخر وقد طلقها ثلثا فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مراجعة بحر عن المحيط خلافا للمزيلي
والحاوي من اشتراط المراجعة * واذا اسلم احد الزوجين المجوسيين او امرأة الكتابي عرض الاسلام
على الاخر فان اسلم * فيها * والا * بان ائلا او سكت * فرق بينهما او لو كان * الزوج * صبي اممير *
انفا على الاصح * والصبي كالصبي * فيما ذكر والاصل ان كل من صح منه الاسلام اذا اتى به

صح منه الاباء اذ عرض عليه * وينتظر عقل * اى تمييز * غير المميز ولو * كان * مجنوناً * لا ينتظر
 لعدم نهايته بل * يعرض * الاسلام * على ابويه * فايهما اسلم تبعه فيبقى النكاح فان لم يكن له اب
 نصب القاضي عنه وصيا فيقضى عليه بالفرقة باقاني عن البهمنسى عن روضة العلماء للزاهدى *
 ولو اسلم الزوج وهي مجوسية فتهودت او تنصرت بقى نكاحها كالوكانت في الابتداء كذلك * لانها
 كتابية مالا * والتفريق * بينهما * طلاق * ينقص العد * لو ابى لاوابت * لان الطلاق لا يكون من
 النساء * واباء المميز واحد ابوى المجنون طلاق * في الاصح وهي من اغرب المسائل حيث يقع الطلاق
 من صغير ومجنون ذيلعى وفيه نظر اذ الطلاق من القاضي وهو عليهم ما لامنها فليس باهل للايقاع بل
 للوقوع كالورث قربة ولو قال ان جنت فانت طالق فجن لم يقع بخلاف ما اذا قال ان دخلت الدار
 فدخلها مجنوناً وقع * ولو اسلم احدهما * اى احد المجوسيين او امرأة الكتابى * ثمه * اى فى
 دار الحرب وملحق بها كالحرم الملح * لم تبين حتى تحيض ثلثا * او تمضى ثلثة اشهر * قبل اسلام
 الآخر * اقامة لشرط الفرقة مقام السبب وليست بعدة لك خول غير اهل خول بها * ولو اسلم زوج
 الكتابية * ولو مالا كما مر * فهي له و * المرأة * تبين بتباين الدارين * حقيقة وحكما * لا بالسبب
 فلو خرج * احد هما * اليها مسلماً * او ذمياً * اسلم ارضا منه فى دارنا * او اخرج مسبياً * وادخل
 دارنا * بانت * بتباين الدار اذ اهل الحرب كالموتى ولا نكاح بين حى وميت * وان سبياً * او اخرجها
 اليها * معان * ذميين او مسلمين او ثم اسلم او صار اذ ميين * لا * تبين لعدم التباين حتى لو كانت
 المسيية منكوحة مسلم او ذمى لم تبين ولو نكحها ثمة ثم خرج قبلها بانت وان خرجت قبله لا وما فى
 الفتح عن المحيط تحريف نهر * ومن هاجر اليها * مسلمة او ذمىة * حاملاً بانت بلا علة * فيحل
 تزوجها اما الحامل فتمتلى تصنع على الاظهر لا للعد بل لشغل الرحم بحق الغير * وارتداد احد هما *
 اى الزوجين * فسخ * فلا ينقص عد الطلاق * عاجل * بلا قضاء * فلم وطوء * ولو حكما *
 كل مهرها * لتأكله به * ولغيرها النصف * لو مسمى والمتعة * لو ارتدت * وعليه نفقة العدة *
 ولا شئ * من المهر والنفقة سوى السكنى به يغتنى * لو ارتدت * لمجى الفرقة منها قبل تأكله ولو
 ماتت فى العدة ورثها زوجها المسلم استحسننا وصرحوا بتعزيرها خمسة وسبعين ويجبر على الاسلام وطى
 تجل ين النكاح زجر اله ابهر به ورك ينار وعليه الغنوى ولو الحية وافتى مشائخ بلخ بعدم الفرقة بردها
 زجرا وتيسر الاسماء التى تقع فى المكفر ثم تنكر قال فى النهر والافتاء بهن الاول من الافتاء بما فى

النواد ر لكن قال المصنف ومن تصفح احوال نساء زماننا وما يقع فيهن من موجبات الردة مكر رافى
كل يوم لم يتوقف في الافتاء برواية النوادر اقول وقد بسطت في القنية والمجتهى والفتح والبحر و
حاصلها انها بالردة تسترق وتكون نيا للمسلمين عند ابى حنيفة رح ويشترى بها الزوج من الامام او
يصرفها اليه لو مصر فاولوا استولى عليها الزوج بعد الردة ملكها وله بيعها ما لم تكن ولدت منه فتكون كام
الولد ونقل عن المصنف في كتاب الغصب ان عمر رضي الله عنه هجم على نائجة فضر بها بالرد حتى
سقط خمارها فقبل له يا امير المؤمنين قد سقط خمارها فقال انها لا حرمة لها ومن هنا قال الفقيه
ابوبكر البلخي حين مر بنساء على شطنهم كاشغات الرؤس والد راع فقيل له كيف تمر فقال لا حرمة
لهن انما الشك في ايمانهم كانهن حريات * وبقي النكاح ان اردت امعا * بان لم يعلم السبق فيجعل
كما لعرقى * ثم اسلما كذا لك * استحسانا * وفسد ان اسلم احدهما قبل الآخر * ولا مهر قبل الدخول
لوا المتأخر هي ولو هوفنصفه او متعة * والولد يتبع خيرا لابيوين ديننا * ان اتحدت الدار ولو حكما
بان كان الصغير في دارنا والاب ثمة بخلاف العكس * والمجوسي ومثله * كوني وسائر اهل
الشرك * شر من الكتابي * والنصراني شر من اليهودي في الدارين لانه لا ذبيحة له بل يخنق
كمجوسي وفي الاخرة اشد عذابا وفي جامع الفصولين لوقال النصرانية خير من اليهودية اذ
من المجوسية كفر لا ثباته الخير لما قبح بالقطعي لكن ورد في السنة ان المجوسي اسعد حالة من
المعتزلة لاثبات المجوسي خالقين فقط وهو لا خالقا لاعد له برازية * ولو تمجس ابو صغير
نصرانية تحت مسلم * بان بلا مهر * ولو كان * قد ماتت الام نصرانية * مثلا وكل اعكسه *
لم تبين * لتناهي التبعية بموت احد هما ذميا او مسلما او مرتدا فلم تبطل بكفر الآخر وفي المحيط
لو ارتد الم تبين ما لم يلحقا ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم جنت فارتد الم تبين مطلقة مسلم تحت نصرانية
فتمجسا او تنصرا بان * ولا * يصح * ان ينكح مرتدا او مرتدة احد * من الناس مطلقا *
اسلم * الكافر * وتحت خمسة نسوة فصاعد او اختان او ام وبناتها بطل نكاحهن ان تزوجهن
بعقل واحد فان رتب فالآخر * باطل وخير * محل والشافعي رح يحل يث فيروز قلنا كان تميم
في التزوج بعد العرقه * بلغت المسامة المنكوحة ولم تصف الاسلام بان * ولا مهر قبل
الدخول وينبغي ان يذكر الله تعالى بجميع صفاته عند ما تقترب لك كافي الكافي *

بفتح الغاف القسمة وبالكسر النصيب * يجب * فظاهر الآية انه فرض نهر * ان يعدل * اى
ان لا يجوز * فيه * اى فى القسم بالتسوية فى البيتوتة * وفى الملبوس والمأكول * والصحية *
لا فى المجامعة * كالمحبة بل يستحب ويسقط حقها مرة ويجب ديانة احيانا ولا يبلغ مدة الايلاء الا
برضاها ويوم المرتبة بصحتها احيانا وقد رده الطحاوى بيوم وليلة من كل اربع لحره وسبع الامة
ولو تضررت من كثرة جماعه لم تجز الزيادة طلقا قدر طاعتها والرأى فى تعيين المقدار
للقاضى فقصى بما يظن طاقتها نهر بحثا * بلا فرق بين نخل وخصى وعنين ومحبوب ومريض
وصحيح * وصلى دخل بامرأته وبالغ لم يدخل بحر بحثا واقرة المصنف ومريضة وصحيحة *
رحائض وذات بغاس ومجنونة لا تخاف ورتقاء وفرناء * وصغيرة يمكن وطوها محرمة ومظاهرة
ومول منها ومقابلاتهن وكل ام مطلقة رجعية ان قصد رجعتها والا لا بحر * ولو اقام عند واحدة
شهر افي غير سفر تم خاصته الاخرى * فى ذلك * يوم بالعدل بينهما فى المستقبل وهذا
مضى وان اثم به لان القسمة تكون بعد الطلب * وان عاد الى الجور بعد نهى القاضى عزر *
بغير حبس جوهره لتقويته الحق وهذا اذا لم يقل انما فعلت ذلك لان خيار الدورلى فحينئذ
يقضى القاضى بقدره نهر بحثا * واليكروا الثيب والجل يد والقليمة والمسلمة واكتابية سواء *
لاطلاق الآية * ولامة والمكاتبه وام الولد والمكبرة * والمبعضة * نصف ما للحره * اى من
البيتوتة والسكنى معها اما النفقة بمحالهما * ولا قسم فى السفر * دفعا للخرج * فله السفر بمن شاء
منهن والقرعة احب * تطيب القلوبهن * ولو تركت قسمتها * بالكسر اى نوبتها * لضرتها صح ولها
الرجوع فى ذلك * فى المستقبل لانه ما وجب فماسقط ولو جعلته لمعينه هل له جعله لغيرها ذكر
الشافعي رح لا وفى البحر بحثا نعم ونازعه فى النهر * ويقيم عند كل واحدة منهن يوما وليلة * لكن
انما تلزمه التسوية فى الليل حتى لو جاء للاولى بعد الغروب وللثانية بعد العشاء فقل ترك القسم
ولا يجامعها فى غير نوبتها وكل الايدخل عليها بالليل الاعيادتها ولو اشتهى ففي الجوهره لا بأس ان
يقيم عندها حتى تشفى او تموت انتهى يعنى اذا لم يكن عندها من يونسها ولومرض هو فى بيته
دعي كلافى نوبتها لانه لو كان صحيحا او اراد ذلك ينبغي ان يقبل منه نهر * وان شاء نلما *
اى ثلثة ايام وليا ايها * ولا يقيم عند احد هما اكثر الا باذن الاخرى * خلاصة زاد فى الخانية *
والرأى فى البلاء * فى القسم * اليه * وكذا فى مقدار الدور هذه اية وتبين وتيله فى الفتح

لكتابها الايلاء ارجعة وعمه في البحر فنظر فيه في النهر قال المصنف وظاهر بحثهما انهما لم يطلعا على ما في الخلاصة من التقييد بثلاثة ايام كما هو لنا عليه في المختصر والله اعلم فروع لو كان عمله ليلا كالبحارس ذكر الشافعية انه يقسم نهارا ووصحس وحقه عليها ان قطيعه في كل مباح يأمرها به وله منعها من الغزل ومن اكل ما يتاذى من رائحته بل ومن الحناء والنقش ان تاذى من رائحته نهر وتامه فيما علقته على الملتقى *

* باب الرضاع *

* هو لغة بفتح وكسر مص الثدي وشرعا * مص من ثدي آدمية * ولو بكر او ميتة او آيسة والحق بالمص الوجور والسعوط * في وقت مخصوص * هو * حولان ونصف عنده وحولان * فقط * عند صا وهو الاصح * فتح وبه يفتى كافي تصحيح القدوري عن العيون لكن في الجوهرة انه في الحولين ونصف ولو بعد الغطام محرم وعليه الفتوى واستدلوا بقول الامام بقوله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهرا اي مدة كل منهما ثلثون غير ان النقص في الاول تام بقول عائشة رض لا يبقى الولد اكثر من سنتين ومثله لا يعرف الاسما عا والآية مأولة لتوزيعهم الاجل على الاقل والاكثر فلم تكن دلائلها قطعية على ان الواجب على المقلد العمل بقول المجتهد وان لم يظهر دليله كما افاده في رسم المفتي لكن في آخر الحواشي فان خالفنا قيل يخبر المفتي والاصح ان العبرة بقوة الدليل ثم الخلاف في التحريم اما لزوم اجر الرضاع للمطلقة فمقدري الحولين بالاجماع * ويثبت التحريم في المدة * فقط ولو * بعد الغطام والاستغناء با لطعام على * ظاهر * المذهب * وعليه الفتوى فتح وغيره قال المصنف كالحرف في الزيلعي خلاف المعتمد لان الفتوى متى اختلفت زجج ظاهر الرواية * ولم يبح الارضاع بعد مدته * لانه جزؤ آدمي والانتفاع به لغیر ضرورة حرام على الصحيح شرح الوهبانية وفي البحر لا يجوز التداءى بالمحرم في ظاهر المذهب اصله بول المأكول كما مر * وللاب اجبار امته على فطام ولد ما منه قبل الحولين ان لم يضره * اي الولد * الغطام كما له * ايضا * اجبارها * اي امته * على الارضاع وليس له ذلك * يعني الاجبار بنوعيه * مع زوجته الحرة * ولو * قبلها * لان حق التربية لها جوهرة * ويثبت به * ولو بين الحريين بزانية * وان قل * ان علم وصوله بحرفه من فمه او انفعه لا غير فلو التقم الحلمة ولم يد رادخل اللبن في حلقه ام لالم يحرم لان في المانع شكاو لو الحمية ولو ارضعها اكثر اهل قرية ثم لم يد راداد احد هم تزوجها

و* لا لبن * شاة * وغيره العدم الكرامة * ولو ارضعت الكبيرة * ولو مبانة * ضررتها * الصغيرة
وكذا الواجزة رجل في فيها * حرمتا * ابدان دخل بالام واللبن منه والا جاز تزوج الصغيرة
ثانيا * ولا مهر للكبيرة ان لم توطأ * لمجي الغرة منها * وللصغيرة نصفه * لعدم الدخول * ورجع *
الزوج * به على الكبيرة * وكل اعلى المؤجر * ان تعملت الفساد * بان تكون عاقلة طائفة
مستيقظة عامة بالنكاح وبافساد الرضاع ولم تقصد دفع جوع او هلاك والا لان النسب يشترط
فيه التغلبي والقول لها ان لم يظهر منها تعمل الفساد معراج * طلق ذات لبن فاعتدت وتزوجت
بآخر فحبلت وارضعت فحكمه من الاول * لانه منه بيقين فلا يزول بالشك ويكون ربيبا للثاني *
حتى تلد * فيكون اللبن من الثاني والوطؤ بشبهة كالحلال قيل وكذا الزنا والوجه لا نتج * قال *
لزوجته * هذه رضيعتي ثم رجع * عن قوله * صدق * لان الرضاع مما يشغى فلا يمنع التناقض
فيه * ولو ثبت عليه بان قال * يعد * هو حق كالت ونحوه * هكذا افسروا الثبات في الهداية
وغيرها * فرق بينهما وان اقرت * المرأة بذلك * ثم آكلت بنفسها ونالت اخطأت وتزوجها
جاز كما لو تزوجها قبل ان تاكل بنفسها * وان اصررت عليه لان الحرمة ليست اليها قالوا به يغني
في جميع الوجوه بزيادة ومقادة انها لو اقرت بالثلث من رجل حل لها تزوجه * او اقربا بذلك
جميعا ثم آكلت با نفسها * وقالوا اخطأنا ثم تزوجها * جاز * وكذلك الاقرار * في النسب ليس
يلزمه الا ما ثبت عليه فلو قال هذه اختى او امي وليس نسبها معرفا ثم قال وهمت صدق وان
ثبت عليه فرق بينهما * الرضاع * حجة المال * وهو شهادة عدلين او عدل وعدلين
لكن لا يقع الغرة الا بتفريق القاضي لتضمنها حق العبد * وهل يتوقف ثبوته على دعوى
المرأة الظاهر لا * لتضمنها حرمة الفرج وهو من حقوقه تعالى * كفاي الشهادة بطلاقها * وارشد
عند ما عدلان علي الرضاع بينهما او طلاقها نكاحا وهو يجل ثم ما تا او غابا قبل الشهادة عند
القاضي لا يسعها المقام معه ولا قبله به يفتي ولا التزوج باخر وقيل لها التزوج ديانته شرح وهبانية
فروع قضى القاضي بالتفريق برضاع بشهادة امرأة لم ينفل مص رجل ثدي زوجته لم تدرم تزوج
صغيرتين فارضعت كلا امرأة ولبنهما من رجل لم تضمنوا وان تعملت الفساد لعروضه بالاختية قبل
الابن زوجة ابيه وقال تعملت الفساد غرم المهر ولو وطئها وقال ذلك لا لزوم الحد فلم يلزم المهر *

* كتاب الطلاق *

* هو لغة رفع القيد لكن جعلوه في المرافة طلاقا وفي غيرها اطلاقا فاند كان انت مطلقه بالسكون
 كناية وشرعا * رفع قيد النكاح في الحال * بالبائن * او المال * بالرجعي * بلفظ مخصوص *
 هو ما اشتمل على الطلاق فخرج الفسوخ كخيار عتق وبلوغ وردة فانه فسخ لا طلاق وبهذا اعلم
 ان عبارة الكنز والمحقق منقوضة طردا وعكسا بحر * وايقاعه مباح * عند العامة لا طلاق الايات
 اكمل * وقيل * قائله اكمال * الاصح حظره * اى منعه * الا الحاجة * كرية وكبر والمذهب
 الاول كافي البحر وقولهم الاصل فيه الحظر معناه ان الشارع ترك هذا الاصل فاباحه بل يستحب
 لومؤذية او تاركة صلوة غاية ومفادها ان لا اثم بمعاشرة من لا تصلي ويجب لو فات الامساك بالمعروف
 ويحرم لو بدعيا ومن محاسبه التخلص به من المكارة وبه يعلم ان طلاق الدور ونحوه ان طلقته
 فانت طالق قبله ثلثا واقع اجماعا كما حرره المصنف معزيا لجاوهر الفتاوى حتى لو حكم بصحة الدور
 حاكم لا ينفذ اصلا * واقسامه ثلاثة حسن واحسن وبدعي * ياثم به * والفاظه صريح * وملحق
 به * وكناية ومحل المنكوحة * واهله زوج عاقل بالغ مستيقظ وركنه لفظ مخصوص خال عن
 الاستثناء * طلقة * رجعية * نقطاني طهر لا وطى فيه * وتركها حتى تمضي عدتها * احسن *
 بالنسبة الى البعض الآخر * وطلقة لغير موطوءة وثو في حيض ولموطوءة تفريق الثلث في * ثلثة *
 اطهار لا وطى فيها * ولا في حيض قبلها ولا طلاق فيه * ميمن تحيض * ثلثة * اشهر في * حق *
 غيرها حسن وسنى * فعلم ان الاول سنى بالاولى * وحل طلاقهن * اى الايسة والصغيرة
 والكامل * عقب وطى * لان الكراهة فيمن تحيض لتوهم الحبل وهو مفقود هنا * والبدعي
 ثلث * متفرقة * او ثنتان بمرة او مرتين في طهر * واحد * لارجعة فيه او واحدة في طهر
 وطئت فيه او * واحدة في * حيض موطوءة * لو قال والبدعي ما خالفهما كان اوجزا وفورا *
 ويجب رجعتها * على الاصح * فيه * اى في الحيض دفعا للمعصية * فاذا اطهرت طلقها ان شاء *
 او امسكها قيد بالطلاق لان التخيير والاخييار والخلع في الحيض لا يكره مجتبي والنفاس
 كالحيض جوهرية * قال لموطوءته وهي * حال كونها * ممن تحيض انت طالق ثلثا * او ثنتين *
 للسنة وقع عند كل طهر طلقة * وتقع اولاني طهر لاوطانيه بلوغ غير موطوءة او لا تحيض تقع واحدة
 للحال ثم كلما نكحها او مضى شهر يقع * وان نوى ان تقع الثلث الساعة او * ان تقع * عند * رأس *
 كل شهر واحدة صحت نيته * لانه محتمل كلامه * ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل * ولو تقديرا

بدائع ليدخل السكران * ولو عبد أو مكرها * فانه طلاقه صحيح لا قراره بالطلاق وقد نظم
 في النهر ما يصح مع الاكراه فقال * طلاق وايلاء وظهار ورجعة * نكاح مع استيلاء عفوة عن العمل *
 رضاع وايمان وفيه ونذره * قبول لايداع كذا الصلح عن عمل * طلاق على جعل يمين به انت * كذا
 العتق والاسلام تدبير للعبد * وايجاب احسان وعتق فهذه * تصح مع الاكراه عشرين في العدد *
 أو هازلا * لا يقصد حقيقة كلامه * أو غيها * خفيف العقل * أو سكران * ولو بنيد أو حشيش
 أو فم أو بنج زجرا به يغتلى تصحيح القدوري واختلف التصحيح فبين سكر مكرها أو مضطر انعم
 لو زال عقله بالصداع أو بمباح لم يقع وفي القهستاني معزيا للزاهدي انه لو لم يميز ما يقوم به
 الخطاب كان تصرفه باطلا انتهى واستثنى في الاشياء من تصرفات السكران سبع مسائل منها
 الوكيل بالطلاق صاحبا لكن قيمه البزازی بكونه على مال والاوقع مطلقا ولم يوقع الشائبي رح
 طلاق السكران واختاره الطحاوي والكرخي وفي التاتارخانية عن التفريق والفتوى عليه *
 أو آخرس * ولو طاريا ان دام للموت به يغتلى ويتفرع عليه فتصرفاته موقوفة واستحسن الكمال
 اشتراط كتابته * بأشارته * المعهودة فانها يكون كعبارة الناطق استحسانا * أو مخطئا * بان اراد
 التكلم فجرح على لسانه الطلاق أو تلفظ به غير عالم بمعناه أو غافلا أو ساهيا أو بالغاظ مصدقة يقع
 قضاء فقط بخلاف الهازل واللاعب فانه يقع قضاء وديانته لان الشارع جعل هزله به جد انفتح *
 أو مريضا أو كافرا * لوجود التكليف وأما طلاق الغضولي والاجازة قولاً وفعلاً فكان النكاح بزانية *
 بناء على اعتبار الزوج المذكور * لا يقع طلاق المولى على امرأة عبده * لحيث ابن ماجة
 الطلاق لمن اخذ بالساق الا اذا شرط في العقل فقال زوجته منك على ان امرها بيدى اطلقها كلها
 شئت فقال العبد قبلت وكان اذا قال العبد اذا تزوجتها فامرها بيدى كابد كان كل لك خانية *
 والمجنون * الا اذا علق عاقلا ثم جن فوجد الشرط او كان عنيما او مجبورا ارسلت وهو أفر واين
 ابوه الاسلام وقع الطلاق اشياء * والصبي * ولو مراهقا او اجازة بعن البلوغ اما لو قال ارقتته وقع
 لانه ابتدأ ايقاع وجوزة الامام احمد * والمتبر * من العتق وهو اختلال في العقل * والمبرسم *
 من البرسام بالكسر علة كالمجنون * والمغمى عليه * هو لغة المغشى * والمكشوش * فتح ونفى القامز
 دهنش تحمرو دهنش بنيا للمفعول في يومه موش وادهشه الله * والنائم * لا تنفاه الارادة ولذا
 لا يتصف بصدق ولا كذب ولا خبر ولا انشاء وأوقال اجزته او اوقته لا يقع لانه اعاد الضمير الى

غير معتبر جوهره ولو قال ارقعت ذلك الطلاق او جعلته طلاقا وقع بحر* واذا ملك احدهما الآخر*
 كله* او بعضه بطل النكاح ولو قال حررتة حين ملكته فطلقها في العدة او خرجت الحربية* اليينا*
 مسلمة ثم* خرج* زوجها كذلك* مسلما* فطلقها في العدة الغاء الثاني* في المسئلتين* ووقعه
 الثالث* فيهما* واعتبار عدو بالنساء* وعند الشافعي رح بالرجال* فطلاق حرمة ثلاث و
 طلاق امة ثنتان* مطلقا* ويقع الطلاق بلفظ العتق* بنية او دلالة حال* لا عكسه* لان ازالة
 الملك اقوى من ازالة القيد فروع كتب الطلاق ان مستبينا على تحول ووقع ان نوى وقيل
 مطلقا ولو على نحو الماه فلا مطلقا ولو كتب على وجه الرسالة والخطاب كان يكتب يا فلانة اذا اتاك كتابي
 هذا فانك طالق طلقت بوصول الكتاب جوهره وفي البحر كتب لامرأته كل امرأة لي غيرك وغير فلانة
 طالق ثم مجيء اسم الأخيرة وبعثه لم تطلق وهل حيلة عجيبة وسيجيء ما لو استثنى بالكتابة والله اعلم*

* باب الصريح *

صريحه ما لم يستعمل اللفظ* ولو بالغا رسمية* كطلقتك وانت طالق ومطلقة* بالتشديد قيد
 بخطابها لانه لو قال ان خرجت يقع الطلاق او لا تخرجي الا باذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت
 لم يقع لتركه الاضافة اليها* ويقع بها* اي بهذه الالفاظ وما بمعناها من الصريح ويدخل نحو طلاغ
 وتلاغ وطلاك وتلاك او طالق باش بلا فرق بين عالم وجاهل وان قال تعدتة تخويغالم
 يصدق قضاء الا اذا شهد عليه قبله به يفتى ولو قيل له طلقت امرأتك فقال نعم او بلى بالهجاء
 طلقت بحر* واحدة رجعية وان نوى خلافها* من البائن او أكثر خلافا للشافعي رح* او لم ينو
 شيئا* ولو نوى به الطلاق عن وثاق دين ان لم يقرنه بعد ولو مكرها صدق قضاء ايضا كما لو صرح
 بالوثاق او القيد وكذا لو نوى طلاقها من زوجها الاول على الصحيح خانية ولو نوى عن العمل
 لم يصدق اصلا ولو صرح به دين فقط* وفي انت الطلاق* او طلاق* وانت طالق الطلاق او
 انت طالق طلاقا يقع واحدة رجعية ان لم ينو شيئا او نوى* يعني بالمصد رلانه لو نوى بطالق واحدة
 وبالطلاق اخرى وقعتا رجعتين لو مدخولها كقوله انت طالق انت طالق زيلعي* واحدة او
 ثنتين* لانه صريح مصدر لا يحتمل العد* فان نوى ثلثا فثلث* لانه فرد حكمي* و* لذ
 كان* الثنتان في الامة* وكذا في حرية تغل معها واحدة جوهره لكن جزم في البحر انه سهو*
 بمنزلة الثلث في الحرية* ومن الالفاظ المستعملة في الطلاق يلزم مني والحرام يلزم مني وعلى الطلاق

وعلى الحرام فيقع بلانية للعرف ولولم تكن له امرأة يكون يمينا فيكفر بالحنث تصحيح القدرى
وكان على الطلاق من ذراعى بحر ولو قال طلاقك على لم يقع ولو زاد واجب او لازم او ثابت
او فرض هل يقع قال البرزلى المختار لا وقال الخاسي المختار نعم ولو قال طلاقك الله هل يفتقر
لنية قال الكمال الحق نعم ولو قال لها كوني طالقا او اطلقى او يا مطلقة بالتشديد وقع وكذا ايا طال
بكسر اللام وضربها لانه ترخيم او انت طال بالكسر والا توقف على النية كالتوجهى به او العتق وفي
النهر عن تصحيح القدرى الصحيح عدم الوقوع بموهبتك طلاقك ونحوه * واذا اضاف الطلاق
اليها * كانت طالق * او الى ما يعبر به عنها كالرقة والعنق والروح واليد والجسد * لان
الاطراف داخلية في الجسد دون البدن * والفرج والوجه والرأس * وكان الاستدراك دون البضع
والدبر والدم على المختار خلاصة * او * اضافته * الى جزء شائع منها * كنصفها وثلاثها * وقع *
لعدم تجزئه ولو قال نصفك الاعلى طالق واحدة ونصفك الاسفل ثنتين وتعتبخارى فانفى
بعضهم بطلقة وبعضهم بثلاث عملا بالاضافتين خلاصة * واذا قال الرقة منك او الوجه او
وضع يده على الرأس او العنق * او الوجه * وقال هذا العضو طالق لم يقع فى الاصح * لانه
لم يجعله عبارة عن الكل بل عن البعض حتى لو لم يضع يده بل قال هذا الرأس طالق واشار الى
رأسها وقع فى الاصح ولو نوى تخصيص العضو ينبغي ان يدل بين فتح * كما * لا يقع * لو اضافته الى
اليدين * الابنية المجاز * والرجل والدبر والشعر والانف والساقي والفخذ والظهر والبطن
واللسان والاذن والغم والصدر والذقن والسن والريق والعرق * وكان القدرى والدم
جوهره لانه لا يعبر به عن الجملة فلو عبر قوم به عنها وقع وكان كل ما كان من اسباب الحرمة
لا الحبل اتفاقا * وجزء الطلقة * ولو من الف جزء * تطليقة * لعدم التجزئ ولو زاد الا
جزاء وقع اخرى وهكذا اما لم يقل نصف طلقة وثلاث طلقة وسدس طلقة فيقع الثلاث ولو بلا واو واحدة
ولو قال طلقة ونصفها فثنتان على المختار جوهره * وكان لو كان مكان السدس ربعا فثنتان على المختار
وقيل واحدة قهستانى وسمجى ان استثناء بعض التطليق لغو بخلاف ايقاعه * و * يقع بقوله *
من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة * و * بقوله من واحدة او ما بين
واحدة * الى ثلاث ثنتان * الاصل فيما اصله الحظر دخول الغاية الاولى فقط عند الامام
وفيما مرجعه الاباحة كخلف من مالى من مائة الى الف الغايتين اتفاقا * و * يقع * بثلاثة انصاف

طلقتين ثلثة * وقيل ثنتان * وبثلثة انصاف طلقة * او نصفى طلقتين * طلقتان وقيل يقع
ثلث * والاول اصح * وبواحدة في ثنتين واحدة ان لم ينو او نوى الضرب * لانه يكسر الاجزاء
 لا الافراد * وان نوى واحدة وثنتين ثلث * لومد خولا بها * وفي غير الموطوءة واحدة * كقوله لها *
واحدة وثنتين * لانه لم يبق للثنتين محل * وان نوى مع الثنتين ثلث * مطلقا * و * يقع *
بثنتين * في ثنتين ولو * بنية الضرب ثنتان * لما مر ولو نوى معنى الواو او مع فكما مر * و *
 بقوله * من هنا الى الشام واحدة رجعية * ما لم يصفها بطول او كبر فبائنة * و * انت طالق *
بمكة او في مكة او في الدار او الظل او الشمس او ثوب كذا تنجيز * يقع للحال * كقوله انت طالق مريضة
 او مصلية * او انت مريضة او انت تصلين * ويصدق * في الكل * ديانة * لا قضاء * لو قال
عنيت اذا * دخلت الدار اذا * لبست او اذا مرضت * ونحو ذلك فيتعلم به كقوله الى
 سنة او الى رأس الشهر او الى الشتاء * واذا دخلت مكة تعليق * وكذا في دخولك الدار وفي لبسك
 ثوب كذا او في صلواتك ونحو ذلك لان الظرف يشبه الشرط ولو قال لدخولك او لحيضك
 تنجيز ولو بالباء تعليق وفي حيضك وهي حائض فحتى تحيض اخرى وفي حيضتك فحتى
 تحيض وتطهر وفي ثلثة ايام تنجيز وفي مجيء ثلثة ايام تعليق بمجيء الثالث سوى يوم حلفه
 لان الشروط تعتبر في المستقبل ويوم القيمة لغز وقبله تنجيز وفي طالق تطليقة حسنة في دخولك
 الدار ان رفع حسنة تنجيز وان نصبها تعليق وسأل الكسائي محمد ارح عن قال لامرأته
 شعرا * فان ترفقي ياهند فالرفق ايمن * وان تحرقي ياهند فالحرق اشام * فانت طلاق والطلاق
 عزيمة * ثلث ومن يخرق اعق واظلم * كم يقع فقال ان رفع ثلثا فواحدة وان نصبها ثلث
 وتماه في المفتى وفيما علقناه على الملتقى * و * بقوله * انت طالق غدا او في غد يقع عند * طلوع *
 الصبح وصح في الثاني نية العصر * اى آخر النهار * قضاء وصدق فيهما ديانة * ومثله انت
 طالق شعبان وفي شعبان * وفي انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم اعتبر * اللفظ * الاول * ولو
 عطف بالواو يقع في الاول واحدة وفي الثاني ثنتان كقوله انت طالق بالليل والنهار او اول النهار
 وآخرة وعكسه او اليوم ورأس الشهر والاصل انه متى اضاف الطلاق لوقتتين كائن ومستقبل بحرف
 عطف فان بدأ بالكائن اتحد او بالمستقبل تعدد وفي انت طالق اليوم واذا جاء غدا او انت طالق
 لا بل غدا طلقت واحدة للحال واخرى في الغد * انت طالق واحدة او لا او مع موتى او مع مرتك

لغو * اما الاول فلحرف الشك واما الثاني فلاضافته لحالة منافية للايقاع اوللوقوع * كذا انت طالق
 قبل ان تزوجك او امس * قد * نكحها اليوم * ولو نكحها قبل امس وقع الآن لان الانشاء في
 الماضي انشاء في الحال ولو قال امس واليوم تعدد ويعكسه التحذ وقيل بعكسه * او انت طالق قبل ان
 اخلق او قبل ان تخلقني او طلقتك وانا صبي او نائم * او مجنون وكان معه ودا كان لغوا * بخلاف *
 قوله * انت حر قبل ان اشتريك او انت حرامس وقد اشتراه اليوم فانه يعتق كما * يعتق * لو اقر
 بعبد ثم اشتراه * لا قراره بحريته * انت طالق قبل موتي بشهرين او اكثر ومات قبل مضي شهرين
 لم تطلق * لانتهاء الشرط * وان مات بعده طلقت مستند * لاول المدة لا عند الموت * و * دائمه
 انه * لا ميراث لها * لان العدة قد انقضت بشهرين بثلاث حمض * قال لها انت طالق كل يوم *
 او كل جمعة او رأس كل شهر * ولانمة له تقع واحدة * فان نواه كل يوم او قال في كل يوم ارمع او
 عند او كل ماضى يوم يقع ثلث في ايام ثلث والاصل انه متى ترك كلمة الظرف التحذ والاعتداد
 وفي الخلاصة انت طالق مع كل يوم تطليقة وقع ثلث للحال * قال اطلوكماءمرا طالق الان لا تطلق
 حتى تموت احد نه ما تطلق الاخرى * لوجود شرطه حينئذ * قال انت طالق قبل قدوم زيد بشهر
 فقدم بعد شهر وقع الطلاق مقتضرا * اعلم ان طريق ثبوت الاحكام اربعة الانقلاب والاقتصار
 والاستناد والتبيين فالانقلاب صيرورة ما ليس بعلة علة كالتعليق والاقتصار ثبوت الحكم في الحال
 والاستناد ثبوت في الحال مستند الى ما قبله بشرط بقاء المحل كل المدة كزوم الزكاة حين
 الحلول مستند الوجوب النصاب والتبيين ان يظهر في الحال تقدم الحكم كقوله ان كان زيد في
 الدار فانت طالق وتبين في الغد وجوده فيها تطلق من حين القول فتعتمد منه * انت طالق
 ما لم اطلقك او متى اطلقك او متى لم اطلقك وسكت طلقت * للحال بسكوته * وفي ان لم اطلقك لا *
 تطلق بالسكوت بل يمتد النكاح * حتى يموت احد هما قبله * اى قبل تطليقه فتطلق
 قبيل الموت لتحقيق الشرط ويكون فارا * واذا ما واذا بلاية مثل ان عنده * و * منزل * متى
 عندهما * وقد مر حكمهما * وان نوى الوقت او الشرط اعتبرت * بيمته اتفاقا ما لم تقم قرينة
 الغرر فعلى الغرر * و * في قوله * انت طالق ما لم اطلقك انت طالق مع الرصد * بقوله ما لم
 اطلقك * طلقت * بالمنجزة * الاخيرة * فقط استحسانا فر ع قال ان لم اطلقك اليوم لمغا
 فانت طالق ثلثا نحيلته ان يطلقها على الف ولا تقبل المرأة فان مضى اليوم لا تطلق به يفتى

خافية لان التطليق المقيد يدخل تحت المطلق * انت طالق يوم اتزوجك فنكحها ليلا عنك
 بخلاف الامر باليد * اى امرك بيدك يوم يقدم زيد فقدم ليلا لم تخمير ولونها ابقى للغروب والاصل
 ان اليوم متى قرن بفعل يستوعب المدة يراد به النهار كالا مر باليد فانه يصح جعله بيد ها يوما
 ارشهر او متى قرن بفعل لا يستوعبها يراد به مطلق الوقت كايقاع الطلاق فانه لو قال طلقك شهرا
 كان ذكر المدة لغوا وتطلق للحال * انا منك طالق * او برعى * ليس بشئ ولو نوى * به الطلاق
 وتبين في البائن والحرام * اى انا منك بائن او انا عليك حرام * ان نوى * لان الابانة لازالة
 الوصلة والتحريم لازالة الحل وهما مشتركان فتصح الاضافة اليه حتى لو لم يقل منك او عليك
 لم يقع بخلاف انت بائن او حرام حيث يقع اذا نوى وان لم يقل منى نعم لو جعل امرها بيد ها شرط
 قولها بائن منى ويقع بابرأتك عن الزوجية بلا نية * انت طالق ثنتين مع عتق مولاك اياك
 فاعتق * سئل ها طلقت ثنتين و * له الرجعة * لوجود التطليق بعد الاعتاق لانه شرط ونقل
 ابن الكمال ان كلمة مع اذا اقتصم بين جنسين مختلفين يحل محل الشرط * ولو علق *
 بالبناء للمجهول * عتقها وطلاقها بمجئ الغل فجاء * الغل * لا * رجعة له لتعلقها بشرط
 واحد * وعدتها * فى المسئلتين * ثلث حيض * احتياطا * ولو * كان الزوج * مريضا
 لا ترث منه * لوقوعه وهى امة فلا ترث مبسوط * انت طالق هكنا امشيرا بالا صابع *
 المنشورة * وقع بعد ها * بخلاف مثل هذا فانه ان نوى ثلثا وتعن والا فواحدة لان الكاف
 للتشبيه فى الدات ومثل للتشبيه فى الصفات ولذا قال ابو حنيفة رح ايمانى كايما جبريل
 لا مثل ايمان جبريل بحر * وتعتبر المنشورة * لا المضمومة الا ديانة ككف والمعتمد فى الاشارة فى
 الكف نشر كل الاصابع ونقل القهستانى انه يصدق قضاء بنية الاشارة بالكف وهى واحدة ولو لم
 يقل هكنا ايوقع واحدة لغفل التشبيه ولو قال انت هكنا امشيرا ولم يقل طالق لم اره * ولو اشار
 بظهره صافا لمضمومة * للعرف ولو كان رؤسها نحو المخطب فان نشر اعن ضمنا لعبارة المنشوران ضمنا عن
 نشر فالضم ابن كمال * و * يقع * بسقوله * انت طالق بائن او البتة * وقال الشافعى رح يقع رجعا
 لو موطوءة * او افحش الطلاق او طلاق الشيطان او البدة او اشر الطلاق او كالجبيل او كالف او ملاء
 البيب او تطليقة شد يد او عريضة او طويلة او اسرة او اشد او اخبثه * او اخشنه * او اكبره
 او اعرضه او اطوله او اغلظه او اعظمه واحدة بائنة * فى الكل لانه وصف الطلاق بما يحتمله *

ان لم يمتثلنا * في الحرة وثنتين في الامة فيصح لما مر كألو نوى بطلاق واحد * وبنحو بائن اخره
 فيقع ثنتان بائنتان ولو عطف فقال وبائن او ثم بائن ولم ينوشياً فرجعية ولو بالغاء فبائنة ذخير *
كما * يقع البائن * لو قال انت طالق طلقة تملكى بها نفسك * لانها لا تملك نفسها الا بالبائن
 ولو قال انت طالق طلقى ان لا رجعة لي عليك له الرجعة وقيل لا جوهره ورجح في البحر الثاني
 وخطاً من افتى بالرجعي في التعاليق وقول الموثقين تكون طالقا طلقة تملك بها نفسها ألخ
 لكن في البرازية وغيرها لو قال للمدخولة ان طلقك واحدة فهي بائنة او ثلث ثم طلقها يقع
 رجعي لان الوصف لا يسبق الموصوف وكذا لو قال ان دخلت الدار فكذلك اثم قبل دخولها الدار
 قال جعلته بائنا او ثلثا لا يصح لعدم وقوع الطلاق عليها انتهم ومغاده وقوع الطلاق الرجعي
 في متي تزوجت عليك فانت طالق طلقة تملكى بها نفسك اذ غايتها مساواته لا انت بائن و
 الوصف لا يسبق الموصوف كذا احرره المصنف هنا وفي الكنايات * بخلاف * انت طالق *
 اكثره * اى الطلاق * بالباء المثناة من فوق فانه يقع به الثلث ولا يدين في * ارادة *
 الواحد * كما لو قال اكثر الطلاق او انت طالق مرارا او لو قال اولا قليل ولا كثير فثلث هو المختار
 كما في الجوهره ولو قال اقل الطلاق فواحدة او قال عامة الطلاق او اجله او لونه
 منه او اكثر الثلث او كبير الطلاق فثنتان وكان الاكثر ولا قليل علي الاشبه مضمرات وفي القنية
 طلقك آخر الثلث تطليقات فثلث وطالق آخر ثلث تطليقات فواحدة والفرق دقيق حسن
 فروع يقع بانك طالق كل التطليقة واحدة وكل تطليقة ثلث وعدد التراب واحدة وعدد
 الرمل ثلث وعدد شعرا بليس وعدد شعر بطن كفى واحدة وعدد شعر ظهر كفى ارساقي اوساقي
 او فرجك او عد ما في هذا الحوض من السمك وقع بعده ان وجد والا لا لست لك بزواج
 اولست لي بامرأة او قالت له لست لي بزواج فقال صدقت طلاق ان نواه خلافا لهما ولو أكد
 بالقسم او سئل آلك امرأة فقال لا لا تطلق اتفاقا وان نوى لان اليمين والسؤال قرينتا ارادة النفي
 فيها وفي الخلاصة قيل له الست طلقته تطلق بيلى لا بنعم وفي الفتح ينبغي عدم الفرق للعرف
 وفي البرازية قالت له انا امرأتك فقال لها انت طالق كان اقرارا بالنكاح وتطلق لاقتضاء الطلاق
 النكاح وضعا علم انه حلف ولم يدرب طلاق او غيره لغا كما لو شك اطلق ام لا ولو شك اطلق واحدة واكثر
 بني على الأقل وفي الجوهره طلق المنكوحه ناسد انثاله تزوجها بلا محلل ولم يحك خلافا والله اعلم *

* باب طلاق غير المدخول بها *

قال لزوجته غير مدخول بها انت طالق * يازانية * ثلثا * فلا حد ولا لعان لوقوع الثلث عليها
وهي زوجته ثم بانت بعده وكذا انت طالق ثلثا يازانية ان شاء الله تعالى تعلق الاستثناء بالوصف
بزازية * وقعن * لما تقرر انه متى ذكر العد كان الوقوع به وما قيل انه لا يقع لنزول الآية في
الموطوءة باطل محض منشاء الغفلة عما تقرر ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وحمله في
غرر الاذكار على كونها متفرقة فلا يقع الا الاولى فقط * وان فرق * بوصف او خبر او جمل بعطف
او غيره * بانت بالالى * لا الى عدة * و * لذ * لم يقع الثانية * بخلاف الموطوءة حيث يقع الكل
وعم التفریق قوله * وكذا انت طالق ثلثا متفرقات * او ثنتين مع طلاقي اياك فطلقها واحدة
يقع * واحدة * كما لو قال نصفها وواحدة على الصحيح جوهره ولو قال واحدة ونصفا فثنتان اتفقتا
لانه جملة واحدة ولو قال واحدة وعشرين او ثلثين فثلث لما مر * والطلاق يقع بعد دقن به
لابه * نفسه عند ذكر العد وعند عدله الوقوع بالصيغة * فلو ماتت * يعم الموطوءة وغيرها *
بعد الايقاع قبل * تمام * العد دلغا * لما تقرر * ولو مات * الزوج او اخذ احد فيه قبل ذكر
العد * وقع واحدة * عملا بالصيغة لان الوقوع بلغظه لا يقصد * ولو قال * لغير الموطوءة * انت
طالق واحدة وواحدة * بالعطف * او قبل واحدة او بعد واحدة يقع واحدة * بائنة ولا تلحقها
الثانية لعدم العدة * وفي * انت طالق واحدة * بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او
معها واحدة ثنتان * الاصل انه متى وقع بالاول لغا الثاني او بالثاني اقترنا لان الايقاع في
الماضي ايقاع في الحال * ويقع بسانت طالق واحدة وواحدة ان دخلت الى اثنتان
لو دخلت * لتعلقهما بالشرط دفعة * ويقع * واحدة ان قدم الشرط * لان المعلق كالمنجز * و *
يقع * في الموطوءة ثنتان في كلها * لوجود العدة ومن مسائل قبل وبعد ما قيل * وما يقول
الغقيه ايد الله * ولا زال عنده الاحسان * في فتى علق الطلاق بشهر * قبل ما بعد قبله
رمضان * ينشد على ثمانية اوجه فيقع بمحض قبل في ذي الحجة ومحض بعد في جمادى
الآخرة وقبل او لا او وسطا او آخر في شوال وبيع كذا في شعبان لا لغا الطرفين
فيبقى قبله او بعد رمضان * ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان او ثلث تطلق واحدة *
منهن * وله خيار التعيين * اتفاقا واما تصحيح الزيلعي فانما هو في غير الصريح كما رأيت حرام

كما حرره المصنف وسيجي في الايلاء * قال لنسائه الاربع بينكن تطليقة طلقت كل واحدة
تطليقة وكل الوقال بينكن تطليقتان او ثلث او اربع الا ان ينوى قسمة كل واحدة بينهما فتطلق
كلواحدة نلتا ولو قال بينكن خمس تطليقات يقع علي كل واحدة طلاقان هكذا الى ثمان
تطليقات فان زاد عليها طلقت كلواحدة ثلثا * ومثله قوله اشركنكن في تطليقة خانيه وفيها *
قال لامرأتين لم يدخل بواحدة منهما امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال اردت واحدة
منهما لا يصدق ولو مد خولتيه فله ايقاع الطلاق على احد هما * لصحة تعريف الطلاق على
المدخولة لا على غيرها * قال امرأته طالق ولم يسم وله امرأة * معروفة * طلقت امرأته *
استحسانا فان قال لى امرأة اخرى واياها عنيت لا يقبل قوله الا بيينة ولو * كان * له امرأتان كلتا هما
معروفة له صرفه الى ايتيها شاء * خانية ولم يحك خلافا فروع كقولها طلاق وقع الكل
فان نوى التاكيد دين كان اسمها طالق او حرة فناداها ان نوى الطلاق او العتاق وقعا والا لا
قال لامرأته هذه الكلبة طالق طلقت او لعبد هذه الحمار حرعتك قال انت طالق او انت
حر وعنى به الاخبار كذا بوقع قضاء الا اذا شهد علي ذلك وكل المظلوم اذا شهد عند استخلاف
الظالم بالطلاق الثالث انه يحلف كاذبا صدق قضاء وديانة شرح وهبانية وفي النهري قال
فلا تطلق واسمها كذا لك وقال عنيت غيرها دين ولو غيره صدق قضاء وعلى هذا لو حلف
لداثنه بطلاق امرأته فلا تطلق واسمها غيره لم تطلق وقد كثر في زماننا قول الرجل انت طالق
على اربعة من اصحاب قال المصنف وينبغي الجزم بوقوعه قضاء وديانة ولو قال انت طالق في قول
الفقيه او فلان القاضي او المفتي دين قال نساء الدنيا ونساء العالم طواق لم تطلق امرأته بخلاف
نساء المحلة والد او البيت وفي نساء القرية والبلدة خلاف الثاني وكل العتق قالت لزوجها
طلقني فقال فعلت طلقت فان قالت زدني فقال فعلت طلقت اخرجه ولو قالت طلقني طلقني
فقال طلقت فواحد ان لم ينو الثالث ولو عطقت بالواو فثلث ولو قالت طلقت نفسي فاجاز
طلقت اعتبارا بالانشاء كذا بنت نفسي اذا نوى ولو ثلثا بخلاف الاول وفي اختبرت لا يقع
لانه لم يوضع الاجوابا وفي البرازية قال بين اصحابه من كانت امرأته عليه حراما فليفعل
هذا الا مرفعه واحد منهم فهو اقرا منه بحرمتها وقيل لا انتهى وسئل ابو الليث عمن قال
لجماعة كل من له امرأة مطلقة فليصغق بيده فصغقوا فقال طلقن وقيل ليس هو باقرار جماعة

يُتحدّثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا امرأة طالق ثم تكلم الحالف
طلقت امرأته لان كلمة من للتعميم والحالف لا يخرج نفسه عن اليمين فيحدث *

* باب الكنايات *

كنايته * عند الفقهاء * ما لم يوضع له * اى الطلاق * واحتمله وغيره * فالكنايات * لا تطلق
بها * قضاء * الابنية اود لالة الحال * وهي حالة من اكرة الطلاق او الغضب فالحالات ثلث
رضا وغضب ومن اكرة والكنايات ثلث ما يحتمل الرد او يصلح السب او لا * فنحو اخرجي و
اذهي وقومي * تقنعى تحمري استبرى انتقلى انطلقى اغربي اعزبي من الغربة او العزوبة *
يحتمل رد او نحوه خلية بوية حرام بائن * ومراد فيها كبتة بتلة * يصلح سبا ونحو اعتدى واستبرى
رحمك انت واحدة انت حرة اختارى امرى بيدك فارتك لا يحتمل الرد والسب ففي حالة
الرضا * اى غير الغضب والمذكرة * تتوقف الاقسام * الثلاثة تأثيرا * على نية * للاحتمال و
القول له بيمينه فى عدم النية ويكفي تحليفها له في منزله فان ابنى رفعته للحاكم فان كل فرق
بينهما مجتبى * وفى الغضب * توقف * الاولان * ان نوع وقع والا لا * وفى مذكرة
الطلاق * يتوقف * الاول فقط * ويقع بالاخيرين وان لم ينولان مع الدلالة لا يصدق قضاء
فى نفي النية لانها اقوى لكونها ظاهرة والنية باطنة ولك اتقيل بينها على الدلالة لا على النية
الا ان يقام على اقراره بما دية ثم فى كل موضع يشترط النية فلوالسؤال بهل يقع بقول نعم
ان نوع ولو بكم يقع بقول واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية بزيادة فلم يحفظ * وتقع رجعية بقوله
اعتدى واستبرى رحمك وانت واحدة * وان نوع اكثر ولا عبرة باعراب واحدة فى الاصح
* * يقع * بباقيها * اى باقى الفاظ الكنايات المدكورة فلا يرد وقوع الرجعى ببعض
الكنايات ايضا نحو ان ابرئى من طلاقك وخليت سبيل طلاقك وانت مطلقة بالتخفيف وانت
اطلق من امرأة فلان وهي مطلقة وانت طالق وغير ذلك مما صرحوا به * خلا اختارى *
طلقها واحدة فجعلها ثلثا ونوع بالاول طلاقا والباقي حيضا صدق وان لم ينوشأ
فثلث فان نية الثلث لا تصح فيه ايضا ولا يقع به ولا بامر كبيدك ما لم تطلق المرأة نفسها
كما يأتى * البائن ان نواها او الثنتين * لما تقرران الطلاق مصدرا لا يحتمل محض
العد * ثلث ان نواه * للواحدة الجنسية ولد اصح فى الامة نية الثنتين * قال اعتدى ثلثا ونوع

بالاول طلاقا وبالباقي حيضا صدق * قضاء لنية حقيقة كلامه * وان لم ينوبه * اى بالباقي *
 شيئا فقلت * لدلالة الحال بنية الاول حتى لو نوى بالثاني فقط فننتان او بالثالث فواحدة ولو لم
 ينوب لكل يقع واقسامها اربعة وعشرون ذكرها الكمال ويزاد لو نوى بالكل واحدة فواحدة ديانة
 وثلاث قضاء ولو قال انت طالق اعتدى او عطف بواو او فاء فان نوى واحدة فواحدة او اثنتين
 وتعدا وان لم ينوب في الواو اثنتان وفي الفاء واحدة وقيل ثنتان * طلقها واحدة * بعد الدخول *
 فجعلها ثلاثا صح كالمطلقها رجعيًا فجعله * قبل الرجعة * بائنا * او ثلاثا وكذا لو قال في العدة الزمت
 امرأته ثلاث تطليقات بذلك النطليقة او الزمتها تطليقتين بتلك التطليقة فهو كما قال ولو قال ان
 طلقتك فهي بائن او ثلاث ثم طلقها يقع رجعيًا لان الوصف لا يسبق الموصوف كما مر فتذكر * الصريح
 يلحق الصريح * يلحق * البائن * بشرط العدد * والباين يلحق الصريح * الصريح مالا يحتاج
 الى نية بائنا كان الواقع به ارجعيًا فتح منه الطلاق الثالث فيلحقها وكذلك الطلاق على مال فيلحق
 الرجعي ويجب المال والباين يقع ولا يلزم المال كما في الخلاصة فالمعتبر فيه اللفظ لا المعنى على
 المشهور * لا * يلحق البائن * البائن * اذا امكن جعله اخبارا عن الاول كانت بائن او ابنتك بتطليقة
 فلا يقع لانه اخبار فلا ضرورة في جعله انشاء بخلاف ابنتك باخرى او انت طالق بائن او قال
 نويت البينونة الكبرى لتعد رحله على الاخبار فيجعل انشاء ولد او وقع المعلق كما قال * الا
 اذا كان * البائن * معلقا بشرط * او مضافا * قبل * ايجاد * المنجز البائن * كقوله ان دخلت الدار
 فانت بائن ناويا الطلاق ثم ابانها ثم دخلت بانت باخرى لانه لا يصلح اخبارا ومثله المضاف
 كانت بائن غدا ثم ابانها ثم جاء الغد يقع اخرى وفي البحر عن الوصاية انت بائن كناية معلقا
 كان او منجزا فيغفر الى النية ولو قال ان دخلت الدار فانت بائن ثم قال ان كلمت زيد اذ انت
 بائن ثم دخلت الدار فانت ثم كلمت يقع اخرى ذخيره وفي البرازية ان فعلت كذا فحلل الله
 على حرام ثم قال كذا لك لامر آخر ففعل احد صوابات وكذا الوعد الثاني على الاشبه فليحفظ قيد
 بالقبلية لانه او ابانها او لا ثم اضاف البائن او علقه لم يصح كتنجيذ به ائع ويستثنى ما في البرازية
 قال كل امرأة له طالق لم يقع على المختلعة وروى ان فعلت كذا فامرأته كذا لم يقع على معتدة
 البائن ويضبط الكل ما قيل * الحق آخر لا بائنا مع مثله * الا اذا علقته من قبله * الا بكل امرأه
 وقد خلع * والحق الصريح بعد لم يقع * كل فرقة هي نسخ من كل وجه * كاسلام وردة مع لحاق

وخمار بلوغ وعق * لا يقع الطلاق في عدتها * مطلقا * وكل فرقة هي طلاق يقع * الطلاق * في عدتها * متى نحو ما بينا * فروع * انما يلحق الطلاق لمعتدة الطلاق اما المعتدة للوطى فلا يلحقها خلاصة وفي الغنية زوج امرأته من غيره لم يكن طلاقا ثم رقم ان نوى طلقت اذ هي وتزوجي تقع واحدة بلانية اذ هي الى جهنم يقع ان نوى خلاصة وكذلك اذ هي عني وانلحي وفسخت الزكاح وانت على كالميتة او كلحم الخنزير او حرام بالماء لانه تشبيه بالسرعة ولا يقع باربعة طرق عليك معتوحة وان نوى ما لم يقل خدي اى طريق شئت والله سبحانه وتعالى اعلم *

* باب تفويض الطلاق *

لما ذكر ما يوقعه بنفسه بنوعيه ذكر ما يوقعه غيره باذنه وانواعه ثلاثة تفويض وتوكيل ورسالة والفاظ التفويض ثلاثة تخيير وامر بيد ومشية * قال لها اختارى او امرك بيدك ينوى * تفويض * الطلاق * لانها كناية فلا يعملان بلانية * او طلقي نفسك فلها ان تطلق في مجلس علمها به * مشاهمة او اخبارا * وان طال * يوما او اكثر ما لم يوقته ويمضى الوقت قبل علمها * ما لم تقم * لنبدل مجلسها حقيقة * او * حكما بان * تعمل ما يقطع * مما يدل على اعراض لانه تمليك فيتوقف على قبولها في المجلس لا توكيل فلم يصح رجوعه حتى لو خيرها ثم حلف ان لا يطلقها فطلقت لم يحث في الاصح * لا * تطلق * بعد * اى المجلس * الا اذا زاد * على قوله طلقي نفسك و اخواته * متى شئت او متى ما شئت او اذا شئت * فلا يتقيد بالمجلس * ولم يصح رجوعه * لما مر * و * اما * في طلقي ضررتك * قوله لاجنبي * طلق امرأتى فيصح رجوعه * عنه * ولم يقيد بالمجلس * لانه توكيل محض وفي طلقى نفسك وضررتك كان تمليكا في حقها توكيلا في حق ضررتها جوهره * الا اذا علقه بالمشية * فيصير تمليكا لا توكيلا والفرق بينهما في خمسة احكام نفى التمليك لا يرجع ولا يعزل ولا يبطل بجنون الزوج ويتقيد بمجلس لا بعقل فيصح تفويضه لجنون وصبي لا يعقل بخلاف التوكيل بحرنعم لوجن بعد التفويض لم يقع فيها تسومح ابتداء لا بقاء عكس القاعدة فليحفظ * وجلس القائمة واتكأ القاعدة وقعود المتكئة ودعاء الاب * وغيره * للمشورة * بفتح ضم المشاورة * و * دعاء * الشهود للاشهاد * على اختيارها الطلاق اذا لم يكن عند ما من يدعوهن سواء تحولت عن مكانها او لا في الاصح خلاصه * وايقاف دابة هي راكبتها لا يقطع * المجلس ولو اقامها او جامعها مكرمة بطل لتمكنها من الاختيار * والغلك لها كالبيت وسير

وابتها كسيرا * حتى لا يتبدل المجلس بحرى الغلك ويتبدل بسمير ال اية لا ضافته اليها الا ان
 تجب مع سكوته او يكونا فى محمل يقودهما الجمال فانه كالسغمينة * وفي اختارى نفسك لا تصح
 نية الثالث * لعل م تنوع الاختيار بخلاف انت بائن او امرك بملك * بل تبين * بواحدة *
 ان قالت اخترت * نفسى * او * انا * اختار نفسي * استحسانا بخلاف قوله طلقى نفسك
 فقالت انا طالق انا اطلق نفسى لم يقع لانه وعد جوهرة ما لم يتعارف او تنوى الانشاء * وذكر
 النفس او الاختيار فى احد كلاميهما شرط * صحة الوقوع بالاجماع * ويشترط ذكرها متصلا
 فان كان منفصلا فان فى المجلس صح * لانها تملك فيه الانشاء * والا لا * الا ان يتصا دقا
 على اختيار النفس فيصح وان خلا كلاهما عن ذكر النفس درر وناجيه واقرة البهني والبا قانى
 لكن رده الكمال ونقله الاكمل بقليل فالحق ضعفه نهر * فلو قال اختارى اختيارة او طلقه *
 او امك * وقع لو قالت اخترت * فان ذكر الاختيار كذا النفس اذ التاء فيه للوحد * و
 كذا ذكر التطليقة وتكرار لفظ اختارى وقولها اخترت ابي او امي او اهلي او الازواج يقوم
 مقام ذكر النفس والشرط ذكر ذلك فى كلام احد هما كما مثلنا فلم يختص اختياره بكلام الزوج
 كما ظن ولو قالت اخترت نفسي وزوجي او نفسي لا بل زوجي وقع وما فى الاختيار من عدم
 الوقوع سهو ونعم لو عكست لم يقع اعتبارا للمقدم وبطل امرها كالموعظته بارا وشارها لتختارها
 فاختارته او قالت الحققت نفسي باهلى * ولو كررها * اى لفظه اختياري * لنا * بعطف
 او غيره * فقالت * اخترت او * اخترت اختيارة او اخترت الاولى والوسطى او الاخيرة
 يقع ثلثا بلانية * من الزوج لدلالة التكرار لنا وقال لا يقع فى اخترت الاولى الى واحدة بائنة
 واختاره الطحاوى بحرواقرة المقدمي وفى الحاوى القدسي وبه تأخذ انتهى فقد افاد ان
 قولهما هو المغنى به لان قولهم وبه تأخذ من الالفاظ المعلم بها على الافتاء كذا بخط الشرف الغزى
 محشي الاشياء * ولو قالت * فى جواب التخيير المذكور * طلق نفسي او اخترت نفسي بتطليقة *
 از اخترت الطلقة الاولى * بانث بواحدة فى الاصح * لتفويضه بالباين فلا تملك غيره * امرك
 بيدك فى تطليقة او اختارى تطليقة فاخترت نفسها طلق رجعية * لتفويضه اليها بالصريح و
 المغيد للبينونة اذا قرن بالصريح صار رجعيا كعكسه قيد بغيري ومثلها الباء بخلاف لتطلقى نفسك
 او حتى تطلقى فهى بائنة كما لو جعل امرها بيد ما لم تصل نفقتي ايك فطلقى نفسك متى شئت

فلم تصل فطلقت كان بائناً لان لفظه الطلاق لم تكن في نفس الامر فروع قال لرجل خمر امرأتي فلا خيار لها ما لم يخبرها بخلاف اخبرها بالخيار لا قراره به قال لها انت طالق ان شئت واختاري فقالت شئت واخترت وقع ثنتان قال اختاري اليوم وغدا التحل ولو قال واختاري غدا تعد وقال اختاري اليوم وامرك بيدك هذا الشهر خيرت في بقيتها وان قال يوما او شهرا فمن ساعة تكلم الى مثلها من الغد والى تمام ثلثين يوما ولو جعله لها رأس الشهر خيرت في الليلة الاولى ويومها ولا يبطل الموقت بالاعراض بل بمضي الوقت علمت او لا *

* باب الامر باليد *

هو كالاختيار الا في نية الثلث لا غير * اذا قال لها * ولو صغيرة لانه كالتعليق بزانية * امرك بيدك * اربشمالك او فمك او لسانك * ينوي ثلثا * اى من تغويضها * فقالت * في مجلسها * اخترت نفسي بواحدة * او قبلت نفسي او اخترت امرى او انت طلى حرام او منى بائن او انا منك بائن او طالق * وقعن * وكذا لو قال ابوها قبلتها خلاصه وينبغي ان يقيد بالصغيرة * واعرتك طلاقك * وامرك بيد الله ويدك وامرى بيدك علي المختار خلاصه * كأمرك بيدك * وذكر اسم الله تعالى للتبرك وان لم ينو ثلثا فواحدة ولو طلقت ثلثا فقال نويت واحدة ولا دلالة لحلف وقبل بينتها علي الدلالة كأمرك * واتحاد المجلس وعلمها * وذكر النفس او ما يقوم مقامها * شرط فلو جعل امرها بيد ما لم تعلم * بذ لك * وطلقت نفسها لم تطلق * لعدم شرطه خانية * وكل لفظ يصلح للايقاع منه يصلح للجواب ومنها وما لا يصلح للايقاع منه * فلا يصلح للجواب منها فلو قالت انا طالق او طلقت نفسي وقع بخلاف نحو طلقك لان المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اختيار * الالفاظ الاختصاص خاصة * فانه ليس من الفاظ الطلاق ويصلح جوابا منها بل ائع تكن برد عليه صحته بقبولها وقبول ابوها كأمرك بر * وفي * قولها في جوابه * طلقت نفسي واحدة او اخترت نفسي بتطبيقه بانته بواحدة * لما مر ان المعتبر تغويض الزوج لا يقاعها * ولا يدخل الليل في * قوله * امرك بيدك اليوم وبعد غد * لانها تمليكان * فان ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم فكان امرها بيد ما بعد غد * ولو طلقت ليلا لم يصح ولا تطلق الامرة * ويدخل * الليل * في امرك بيدك اليوم وغدا وان ردت في يومها لم يبق في الغد * لانه تغويض واحد * ولو قال امرك بيدك اليوم وامرك بيدك غدا فهما امران * خائبة ولم يذكر خلافا ولا يدخل الليل كما

لا يخفى تنبيه ظاهر فأمراً به يرتد بردها لكن في العمادية انه يرتد قبل قبوله لا بعده كالابراء وانه
في المتحد لا يبقى في الغد لكن في الولوالجية امره يترك الى رأس الشهر فقلت اخترت زوجي
بطل خيارها في اليوم ولها ان تختار نفسها في الغد عند الامام ووجهه في الدراية انه متى ذكر
الوقت اعتبر تعليقاً والافتمليكا بقي لو طلقها باثنا هل يبطل امرها ان كان التفويض منجزاً نعم
وان كان معلقاً كان دخلت الدار او موقفاً لعمادية لكن في البحر عن القنية ظاهر الرواية ان
المعلق كالمنجز * فروع نكحها متى ان امرها بيد صاحبه ولو ادعت جعله امرها بيد مالم تسمع
الا اذا طلقت نفسها بحكم الامر ثم ادعته فتسمع قالت طلقت في المجلس بلا تبدل وانكر فالقول
لها جعل امرها بيد مالم يضر بها بغير جنابة فضر بها ثم اختلفا فالقول له لانه منكر وتقبل بينها
على الشرط المنفى كما سمع طلب اولياءها طلاقها فقال الزوج لايها ما تريد مني افعل ما تريد
وخرج فطلقها ابوها لم تطلق ان لم يرد الزوج التفويض والقول له فيه خلاصة لا يدخل نكاح
الغضولي مالم يقل ان دخلت امرأة في نكاحي جعل امرها بين رجلين فطلقها احد مالم يقع *

* فصل في المشيئة *

قال لها طلقي نفسك ولم ينو او نوع واحدة * او ننتين في الحرية * فطلعت وقعت رجعية وان
طلعت ثلثاً ونوا وقعن * فيل يخطا بها لانه لو قال طلقي اى نساى شئت لم تدخل تحت عموم
خطابه * وبقولها * في جوابه * ابنت نفسي طلقت * رجعية ان اجازة لانه كناية * لا باخترت *
نفسى وان اجازة لان الاختيار ليس بصريح ولا كناية * ولا يملك * الزوج * الرجوع عنه *
اى عن التفويض با نواعه الثلاثة لما فيه من معنى التعليق * وتقيد بالمجلس * لانه تملك * الا
اذا زاد متى شئت * ونحوه مما يغيد عموم الوقت فتطلق مطلقاً * ولو قال لرجل ذلك * ان قال
لها طلقي ضرتك * لم يتقيد بالمجلس * لانه توكليل فله الرجوع * الا اذا زاد * وكلما عزلتك
فانت وكيل * الا اذا زاد ان شئت * فيتقيد به * ولا يرجع * لصيرورته تملكاً وفي الثانية طلقها
ان شئت لم يصروك ولا مالم تشأ فاذا شاءت في مجلس علمها طلقها في مجلسه لا غير والوكلاء عنه
غانلون * قال لها طلقي نفسك ثلثاً * او ننتين * وطلقت واحدة وقعت * لانها بعض ما فوضه و
كذلك الوكيل مالم يقل باللف * لا * يقع شيء * في عكسه * وقالوا واحدة * طلقي نفسك ثلثاً ان
شئت فطلقت واحدة * وكذا * عكسه لا * يقع فيهما الا شرط الموافقة لغضالما في تعليق الخانية

امرها بعشر فطلقت ثلثا او بواحدة فطلقت نصفاً لم يقع * امرها ببائين او رجعي فعكست في الجواب
 وقع ما امر * الزوج * به * ويلغوص فيها * والاصل ان المخالفة في الوصف لا تبطل بخلاف الاصل
 وهذا اذا لم يكن معلقاً بمشيئتها فان علقه بمشيئتها انعكست لم يقع شيء لانها ما اتت بمشيئة
 ما فوض اليها خانية بحر * قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت * انت * فقال
 شئت ينوي الطلاق او قالت شئت ان كنت المعلنوم * اي ام يوجد بعد كان شاء ابي
 او ان جاء الليل وهي في النهار * بطل * الامر لفقد الشرط * وان قالت شئت ان كنت
 الامر قد مضى * اراد بالماضي المحقق وجوده كان كان ابي في الدار وهو فيها او ان كان هذا
 ليلا وهي فيه مثلاً * طلقت * لانه تنجز * قال لها انت طالق متى شئت او متى ماشئت او اذا
 شئت او اذا ماشئت فردت الامر لا يرتد ولا يتقيد بالمجلس ولا تطلق نفسها * الا واحدة *
 لانها تعم الا زمان لا الافعال فتملك التطليق في كل زمان لا تطليق بعد تطليق * ولها تفريق
 الثلث في كلما شئت ولا تجمع * ولا تمنى لانها العموم الافراد * ولو طلقت بعد زوج آخر لا يقع * ان
 كانت طلقت نفسها ثلثاً متفرقة والا فلها تفريقها بعد زوج آخر وهي مسئلة الهدم الآتية * انت طالق
 حيث شئت اراين شئت لا تطلق الا اذا شاءت في المجلس وان قامت من مجلسها * قبل مشيئتها *
 لا * مشيئة لها لانها للمكان ولا تعلق للطلاق به فجعل مجازاً عن ان لانها ام الباب * وفي كيف شئت
 يقع * في الحال * رجعية فان شاءت بائنة ازلثا وقع * ماشاءته * مع نيته * والافرجعية لو موطوءة
 والابانت وبطل الامر وقول الزيلعي والعيني قبل الدخول صوابه بعله فتنبه * وفي كم شئت او ما
 شئت لها ان تطلق ماشاءت * في مجلسها ولم يكن بدعياً للضرورة * وان ردت * اوتت بما يفيد
 الاعراض * ارتد * لانه تمليك في الحال فجوابه كذلك * قال لها طلقي * نفسك * من ثلث
 ماشئت تطلق ما دون الثلث ومثله اختارى من الثلث ماشئت * لان من تبعية وقال ايمانية فتطلق
 الثلث والاول اظهر فروع قال انت طالق ان شئت وان لم تشائي طلقت المحال ولو قال ان كنت
 تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت تبغضينه فانت طالق لم تطلق لانه يجوز ان لا تحب ولا تبغض
 ولا يجوز ان تشاء ولا تشاء ولو قال لها اشدك حباً للطلاق او اشدك بغضاً له طالق فقال كل انا اشد حباً له
 لم يقع لدعوى كل ان صاحبها اقل حباً منها فلم يتم الشرط ثم التعليق بالمشيئة او الارادة او الرضاء او
 الهوى او المحبة يكون تمليكا فيه معنى التعليق فيتقيد بالمجلس كما مركب بيدك بخلاف التعليق بغيرها *

* باب التعليق *

هو * من علقه تعليقا جعله معلقا واصطلاحا * ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة
 أخرى * ويسمى بيما مجازا وشرطا صحته كون الشرط معد وما طرأ خطر الوجود فالمتحقق كان كان
 السماء فوقنا تنجيز والمستحيل كان دخل الجمل في سم الخياط لغو وكونه متصلا بالعدوان لا يقصد
 به المجازاة فلو قالت يا سغلة فقال ان كنت كاتلت فانت كذا انجيز كان كذا او لا وذكر المشروط
 فنحو انت طالق ان لغوبه يفتى ووجود رابط حيث تاخر الجزاء كايأتى * شرطه الملك * حقيقة
 كقوله لئنه ان فعلت كذا فانت حر او حكما * كقوله لمنكوحته * او معتلته * ان ذهبت فانت طالق
 او الاضافة اليه * اى الملك الحقيقى عاما او خاصا كان ملكك عبد او ان ملكتك لمعين فكذا او
 الحكمي كذا لك * كان * نكحت امرأه او ان * نكحتك فانت طالق * وكان اكل امرأة ويكفي معنى الشرط
 الا فى المعينة باسم او نسب او اشارة فلو قال المرأة التي اتزوجها طالق تطلق بتزوجها ولو قال هذه الخ
 لا تعرفها بالاشارة فلغا الوصف * فلغا قوله لاجنبية ان زرت * زيد * فانت طالق فنكحها فزرت *
 وكذا اكل امرأة اجتمع معها في فراش فهي طالق فزوج لم تطلق ومثله كل جارية اطوها حرة
 فاشترى جارية فوطئها لم تعتق لعدم الملك والاضافة اليه وانا فى البحر ان زيارة المرأة فى عرفنا
 لا تكون الا بطعام معها يطبخ عند المزور فليحفظ * فالغا يقاعه * الطلاق * مقارنا لثبوت ملك *
 كانت طالق مع نكاحك ويصح مع تزوجي اياك لتام انكلام بغاعله ومفعوله * او زواله * كعم
 موتى او موتك فائالة فى المجتبى عن محمد رح فى المضافة لا يقع وبه افتى آئمة خوارج انتهى
 وهو قول الشافعي رح وللحنفي تقليد * بفسخ قاض شافعي بل محكم بل افتاء عدل وبفتويين فى
 حادثين وهذا يعلم ولا يفتى به بزازية * ويبطل تنجيز الثلث * للحرة واثنين للامة * تعليقه *
 للثلاث ومادونها الا المضافة الى الملك كامر * لا * تنجيز * مادونها * اعلم ان التعليق يبطل
 بزوال المحل لا بزوال الملك فلو علق الثلث ارمادونها بدخول الدار ثم نجز الثلث ثم نكحها بعد
 التحاليل * ان التعليق فلا يقع بدخولها شى ولو كان نكح مادونها لم يبطل فيقع المعلق كله ووقع محمد
 بقية الاول وهى مسألة الهدم الآتية وثمرته فيمن علق واحدا ثم نجز اثنين ثم نكحها بعد زوج
 آخر فنكحت له رجعتها خلافا لمحمد رح وكذا يبطل بلحاظه مرتد ابدار الحرب خلافا لها و
 يغوت محل البركان كلمة فلا ناود خات هذه الدار فمات او جعلت بستانا كما بسطنا فيما

حلقناه على الملتقى ونسجى مسئلة الكوز بقروها فروع قال لزوجه الامه ان دخلت الدار
 فانت طالق ثلاثا فعثقت قد خلت له رجعتها قنية * والفاظ الشرط * اى علامات وجود الجزاء *
 ان * المكسورة ولو فتحها وقع للحال ما لم ينو التعليق فيدين وكذا الحذف الغاء من الجواب في
 نحو طلبية واسمية ويجامد وبما وقد وبلن وبالنغيس كما لخصناه فى شرح الملتقى * واذا واذا
 ما وكل * لم تسمع * كلاً * الامنصوبة ولو مبتدأ لاضافتها المبني * ومتى ومتى * ونحو ذلك كلوكا نت
 طالق لو دخلت الدار تعلق بدخولها ومن نحو من دخل منكن الدار فهي طالق فلو دخلت واحدة
 مرارا طلقت بكل مرة لان الدخول اضعف الى جماعة فازداد عمومها كذا فى الغاية وهي غريبة
 وجعله فى البحر احد القولين * وفيها * كلاً * تنحل * اى تبطل * اليمين * بطلان التعليق *
 اذا وجد الشرط مرة الا فى كلما فانه ينحل بعد الثالث * لاقتضاؤها عموم الافعال كاقضاء كل عموم
 الاسماء * فلا يفع ان نكحها بعد زوج آخر الا اذا دخلت كذا على الزوج نحو كلما تزوجتك فانت كل *
 لدخولها على سبب الملك وهو غير متناه ومن لطيف مسائلها لو قال لموطوءة كلما طلقتك فانت طالق
 فطلقها واحدة تقع ثنتان وفي كلما وقع عليك طلاقى يقع ثلث لتكرار الوقوع لكنه لا يزيد
 على الثلث * وزوال الملك * من نكاح ايمين * لا يبطل اليمين * فلوا بائنا ارباعه ثم نكحها
 او اشتراه فوجد الشرط طلقت وعق لبقاء التعليق ببقاء محله * وتنحل * اليمين * بعد *
 وجود * الشرط مطلقاً * لكنه ان وجد فى الملك طلقت وعثقت والا فحيلة من علق الثلث
 بدخول الدار ان يطلقها واحدة ثم بعد العدة تدخل فتنحل اليمين فتنكحها * فان اختلفا فى وجود
 الشرط * اى ثبوته ليعم العد مي * فالقول له مع اليمين * لا نكاه الطلاق ومغاده انه لو علق طلاقها
 بعد موصول نفقتها ايا ما فادعي الوصول وانكرت ان القول له وبه جزم فى القنية لكن صحح
 فى الخلاصة والبرازية ان القول لها واقره فى البحر والنهر وهو يقتضى تخصيص المتون لكن قال
 المصنف وجزم شخنا فى فتواه بما تفيد المتون والشروح لانها الموضوع لنفل المذهب كما لا يخفى *
 الا اذا ارسمت * فان البينة تقبل على الشرط وان كان نفيها كان لم تجزى صهرتي الليلة فامرأتى كان
 فشهدا بها لم تجزه قبلت وطلقت فتح وفي التبيين ان لم اجامعك فى حيضك فانت طالق للسنة ثم
 قال جامعك ان حائضاً فالقول له لانه يملك الانشاء والا لا انتهى قلت فالمسئلة السا بقة والائمة
 ليست اعلى اطلاقها * وما لا يعلم * وجوده * الا منها صدقت فى حق نفسها خاصة * استحسانا

بلا يملن نهر بحثا ومراصة كبا لغة واحتلام كحيض في الاصح * كقوله ان حضت فانت طالق وفلانة
 ا وان كنت تحبين عذاب الله فانت كذا اربعه حرفلو قالت حضت * والحيض قائم فان انقطع
 لم يقبل قولها زيلعي وحل ادى * او احب طلقت هي فقط * ان كذبها الزوج فان صدقها وعلم
 وجود الحيض منها طلقتا جميعا حل ادى * وفي ان حضت لا يقع بروية الدم * لا حتمال
 الاستحاضة * فان استمر ثلثا وقع من حين رأت * وكان بدعيًا فلو غير من خولة فتزوجت باخر
 في ثلثة ايام صح فلومات فيها فارتها للزوج الاول دون الثاني وتصدق في حقها دون ضررتها *
 وفي * ان حضت حيضة * او نصفها او ثلثها او سدسها لعد من تنزيها * لا يقع حتى تطهر منها *
 لان الحيضة اسم للكمال ثم انما يقبل قولها ما لم تر حيضة اخر على جوهره * وفي * ان صمت يوما
 فانت طالق تطلق حين غربت الشمس من يوم صومها بخلاف ان صمت * فانه يصدق بساعة *
 قال لها ان ولدت غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق ثنتين فولدتها
 وامر يرا الاول تلزمه طلقة واحدة قضاء وثنتان تنزها * اي احتياطا لا حتمال تقدم الجارية *
 ومضت العدة * بالتعاني فلذ لم يقع به شيء لان الطلاق المقارن لانقضاء العدة لا يقع فان علم الاول
 فلا كلام وان اختلفا فالقول للزوج لانه منكر وان تحقق ولادتهما معا وقع الثلث وتعتد بالاقراء *
 وان ولدت غلاما وجاريتين ولا يردى الاول يقع ثنتان قضاء وثلث تنزيها * وان ولدت غلامين
 وجارية فواحدة قضاء وثلث تنزيها * وهذا بخلاف ما * لو قال ان كان حملك غلاما فانت طالق
 واحدة وان كان حارية فثنتين فولدت غلاما وجارية لم تطلق * لان الحمل اسم لكل فما لم يكن
 الكل غلاما ارجارية لم تطلق * وكذلك * لو قال * ان كان ما في بطنك غلاما * والمسئلة بحالها العموم ما *
 بخلاف ان كان في بطنك * والمسئلة بحالها * فانه يقع الثلث * لعدم اللفظ العام فروع لعلق
 طلاقها بحالها لم تطلق حتى تلد لاكثر من سنتين من وقت اليمين قال ان ولدت ولد فانت طالق
 او حرة فولدت ولدا ميتا طلقت وعتقت قال لام ولده ان ولدت فانت حرة تنقضي به لعدق جوهره *
 * علق * العتاق والطلاق ولو * الثلث بشيئين * حقيقة بتكرار الشرط او لا كان جاء زيد وبكر
 فانت كذا * يقع * المعلق * ان وجد * الشرط * الثاني في الملك والا لا * لا اشتراط املك حالة
 الحنث والمسئلة رابعة * علق الثلث او العتق * لامته * بالوطى حنث * بالتقاء الختانين *
 ولم يجب عليه العقر * في المسئلتين * بالليث * بعد الايلاج لان الليث ليس بوطى * وذا *

لم يصربه مراجعاً في * الطلاق * الرجعي الا اذا خرج ثم اولى ثانياً * حقيقة او حكماً بان حرك
 نفسه فيصير مراجعاً بالحركة الثانية ويجب العقر لا الحد لا اتحاد المجلس * لا تطلق * الجدي * في *
 قوله للقل يمة * ان نكحتها * اى فلانة * عليك فهي طالق اذا نكح * فلانة * عليها في عدة البائن *
 لان الشرط مشاركتها في القسم ولم يوجد * ولو * نكح * في عدة الرجعي * او لم يقل عليك * طلق *
 الجدي * ذكره مسكين وقيل * في النهر بحثاً بما اذا اراد رجعتها والاملا قسم لها كما مر * قال لها
 انت طالق ان شاء الله متصلاً * الالتئقس او سعال او حبس او عطاس او نقل لسان او امساك فم او
 فاصل مغيل لتاكيد او تكميل او نداء كانت طالق يا زانية او يا طالق ان شاء الله صح الاستثناء خانية
 بخلاف الفاصل اللغو كانت طالق رجعيان شاء الله وقع وبائناً لا يقع ولو قال رجعي او بائناً يقع بنية
 البائن لا الرجعي قنية وقواه في النهر * مسموعاً * بحيث لو ترب شخص اذنه الى فيه يسمع فصيح
 استثناء في الاصح الخانية * لا يقع * للشك * وان ماتت قبل قوله ان شاء الله * وان مات يقع *
 ولا يشترط * فيه * القصد ولا التلفظ * بهما فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولاً او عكس
 او ازال الاستثناء بعد الكناية لم يقع عمادية * ولا العلم بمعناه * حتى لو اتى بالمشيئة من غير
 قصد جاصل لم يقع خلافاً للشافعي رده وانتي الشيخ الرملي الشافعي فيمن حلف على شيء بالطلاق
 فاستثنى له الغير طناً صحته بعد الوقوع انتهى قلت ولم اره لاحد من علماءنا والله اعلم ولو شهد ابها
 وهو لا يدكرها ان كان يحال لا يدري ما يجري على لسانه لغضب جازله الاعتماد عليهما والا لا
 حر * ويقبل قوله ان ادعاه * وانكرته * في ظاهر المروى * عن صاحب المذهب * وقيل لا يقبل *
 الابينة * وعليه الاعتماد * والفتوى احتياطاً لغلبة الفساد خانية وقيل ان عرف بالصلاح
 فالقول له * وحكم من لم يوقف على مشيئة * فيما ذكر * كالانس والجن * والملا نكة والجدارو
 الحمار * كل لك * ولو شرك كان شاء الله وشاء زيد لم يقع اصلاً ومثل ان لا وان لم راذا ما وما لم ر
 من الاستثناء انت طالق لولا ابوك او لولا حسنك او لولا ابي احبك فلا يقع خانية ومنه سيجان
 الله ذكره ابن الهمام في فتاواه * قال انت طالق نلتا ونلتا ان شاء الله وانت حر حر ان شاء
 الله طلقت نلتا وعق العبد * عند الامام لان اللفظ الثاني لغو ولا وجه لكونه تركيزاً للفصل
 بالواو بخلاف قوله حر حر احر وعقيق لانه تركيز وعطف تفسير فيصح الاستثناء * وكل * يقع
 الطلاق بقوله * ان شاء الله انت طالق * فانه تطليق عندهما تعليق عند ابي يوسف رده

لا تصال المبطل بالاجاب فلا يقع كما لو اخر وصحه البرازى وفى الخاتمة على قول ابي
يوسف رح الغتوى وقيل الخلاف بالعكس وعلى كل فالمعنى به عدم الوثوق اذ اقدم المشيئة
ولم يات بالغاء فان اتى بها لم يقع اتفاناً كما فى البحر والشرى لانية والقهستانى وغيرها وثمرته
فيمى حلف لا يحلف بالطلاق وقاله حنث على التعليق لا الابطال * وبانت طالق بمشيئة الله
او بارادته او بحبته او برضا * لا * تطلق لان الباء للالصاق فكان كالصاق الجزاء بالشرط * وان
اضافه * اى الملك كور من المشيئة وغيرها * الى العبد كان * ذلك * تمليكا فيقتصر على المجلس *
كامر * وان قال بامره او بحكمه او بقضائه او باذنه او بعمله او بقرنه يقع فى الحال اضيف اليه تعالى
او الى العبد * اذ يراد بمثله التنجيز عرفا * كقوله * انت طالق * يحكم القاضي وان * قال
ذلك * باللام يقع فى الوجوه كلها * لانه للتعليل * وان * كان ذلك * بحرف فى ان اضافته الى
الله تعالى لا يقع فى الوجوه كلها * لان فى معنى الشرط * الا فى العلم فانه يقع فى الحال * وكذا
القدرة ان نوى بها ضد العجز لوجود قدرة الله تعالى قطعاً كالعلم * وان اضاف الى العبد كان
تمليكا فى الاربع الاول * وما بمعناها كالموى والروية * تعليقا فى غيرها * وهى ستة ثم العشرة اما
ان تضاف لله او للعبد والعشرون اما ان تكون بيا ارام او فى فهمي ستون وفى البرازية كتب الطلاق
واستثنى بالكتابة صح وعلى ما مر عن العمد دية فهمي مائة وثمانون وفى كيف شاء الله تطلق رجعية *
انت طالق ثلثا الا واحد يقع ثنتان وفى الاثنتين يقع واحد وفى الاثلاثا يقع * ثلث * لان
استثناء الكل باطل ان كان بلفظ الصد او مساوية وان غيرهما كنسائي طوائق الاهو لاه او الازينب
وعمرة وهند وعبيدى احرار الاهو لاه او الاسالم او غانما وراشد وهو الكل صح كما سيجى فى
الاقرار * ويعتبر * فى المستثنى * وانه كذا بعضا من جملة الكلام الذى يحكم بصحته * وهو الثلث
ففى انت طالق عشر الا تسع يقع واحد والاثنان يقع ثلث والسبع يقع ثلث ومتى تعد
الاستثناء بلا و كان كله اسقاطا مما يليه فيقع ثنتان بان طالق عشر الا تسع الاثنان الا سبعة و
يلزمه خمسة بانه على عشرة الا ٩ الا ٨ الا ٧ الا ٦ الا ٥ الا ٤ الا ٣ الا ٢ الا واحد وتقرىبه ان
تاخذ العد الاول يمينك والثانى بيسارك والثالث بيمينك والرابع بيسارك وهكنا ثم تسقط
ما بيسارك مما يمينك فما بقي فهو الواقع * اخرج بعض المطلق لغو خلاف ايقاعه فلوقال
انت طالق ثلثا الا نصف تطليقة وقع الثلث فى المختار * وعن الثانى ثنتان فتح وفى السراجة

انت طالق الا واحدة يقع ثنتان انتهى فكانه استثنى من ثلث مقدر * سالت المرأة الطلاق فقال
 انت طالق خمسين طلقة فقالت المرأة ثلث تكفيني فقال ثلث لك والبواقي لصواحبك وله ثلث
 نسوة غير ما تطلق المخاطبة ثلثا لا غير ما اصلا * هو المختار لصيرورة الباقي لغوا فلم يقع بصرفه
 لصواحبها شيء فروع في ايمان الفتح ما غلظه وقد عرف في الطلاق انه لو قال ان دخلت
 الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق وقع الثلث واقره
 المصنف ثم ان سكنت هذه البلدة فامرأته طالق وخرج فورا فخلع امرأته ثم سكنها قبل العدة
 لم تطلق بخلاف فانت طالق فليحفظ ان تزوجتك وان تزوجتك فانت كذا لم يقع حتى يتزوجها
 مرتين بخلاف ما لو اخرا الجزاء فليحفظ ان غبت عنك اربعة اشهر فامرك بيدك ثم طلقها فاعتدت
 فتزوجت ثم عادت للاول ثم غاب اربعة اشهر فلها ان تطلق نفسها ولو اختلعت لانه تنجز و
 الاول تعليق دعائها للوقوع فابتن فقال متى يكون فقالت غدا فقال ان لم تعلمي هذا
 المراد غدا فانت كذا ثم نسيها حتى مضى الغد لا يقع حلف لا ياتيها فاستلقي فجأت فجامعت
 ان مستيقظا حنث ان لم اشبعك من الجماع فعلى انزالها ان لم اجامعك الف مرة فكن افعل
 المبالغة لا العدد وان وطئت ففعل جماع الفرج وان نوى الدوس بالقدم حنث به ايضا له
 امرأة جنب وحائض ونفساء فقال اخبرتك طالق طلقت النفساء وفي افحشكن فعلى الحائض
 قال لي اليك حاجة فقال امرأته طالق ان لم اقضها فقال هي ان تطلق امرأته فله ان لا يصدها
 قال لاصحابه ان لم اذهب بكم الليلة الى منزلي فامرأته كذا فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم
 العسس فحبسهم لا يحنث ان خرجت من الدار الا باذني فخرجت لحريقها لا يحنث حلف
 لا يرجع ثم رجع لشيء نسيه لا يحنث حلف لم يخرج من ساكن داره اليوم والساكن ظالم فان لم يمكنه
 اخراجه فالميمن على التلفظ باللسان ان لم تجئ بفلان ازان لم تردى ثوبي الساعة فانت طالق
 فجاء فلان من جانب آخر بنفسه واخذ الثوب قبل دفعها لا يحنث كذا ان لم ادفع اليك الدينار
 الذي على الى راس الشهر فكذا فابراًته قبل الشهر بطل اليمين بقي ما يكتب في التعاليق مبتد
 نقلها او تزوج عليها وابتراًته من كذا او من باقي صداقها فلودفع لها الكل هل تبطل الظاهر لا
 لتصريحهم بصحة براءة الاسقاط والرجوع بما دفعه حلف بالله انه لا يدخل هذه الدار اليوم ثم
 قال عبد حران لم يكن دخل لا كفارة ولا يعتق عبداً اما لصدقه او لانها غموس ولا مدخل

للقضاء في اليمين بالله حتى لو كانت يمينه الاول بعق او طلاق حنث في اليمين لدخولها في
 القضاء اخذت من ماله درهما فاشتريت به لحما وخلطه باللحم بد راحمه وقال زوجها ان لم
 ترد به اليوم فانت كذا فحملت ان تاخذ كمس اللحم وتسلمه للزوج ولوضاع من اللحم فما لم
 يعلم انه اذيب او سقط في البحر لا يحنث حلف ان لم يكن اليوم في العالم او في هذه الدنيا
 فكذلك الحبس ولو في بيت حتى يمضي اليوم ولو حلف ان لم يخرب بيت فلان غدا افقيد ومنع
 حتى مضى الغد حنث كذا ان لم يخرج من هذا المنزل فكذلك افقيد وان لم اذهب بك الى
 منزلي فاخذ ما فهربت منه او ان لم تحضري الليلة منزلي فكذلك افمنعها ابوها حنث في المختار
 بخلاف لا اسكن فاغلق الباب او قيد لا يحنث في المختار قلت قال ابن الشحنة والاصل انه متى
 عجز عن شرط الحنث حنث في العدم لا الوجودي قال في النهر ومغادة الحنث فيمن حلف
 ليودين اليوم دينه فعجز لفقره وفقد من يقرضه خلا لما بحثه في البحر فتدبر والله سبحانه اعلم *

* باب طلاق المريض *

عنون به لا صالته ويقال له الغار لغرارة من ارثها فيرد عليه تصد الى تمام عدتها وقد يكون
 الغرار منها كما سيجي * من غالب حاله الهلاك بمرض او غيره بان اضناه مرض عجز به عن
 اقامة مصالحه خارج البيت * هو الاصح كعجز الفقيه عن الاتيان الى المسجد وعجز السوقي عن
 الاتيان الى دكانه وفي حقها ان تعجز عن مصالحها داخله كما في البرازية ومغادة انها لو قدرت
 على نحو الطبخ دون صعود السطح لم تكن مريضة قال في النهر وهو الظاهر قلت وفي آخر وصايا
 المجتبي المرض المعتبر المضمن المبيح لصلوته قاعد والمقعد والمفلوج والمسلول اذا تناول ولم يقعد
 في الفراش كالصحيح ثم رمز شيخ حد التطاول سنة انتهى وفي الغنية المفلوج والمسلول والمقعد
 مادام يزداد كالمريض * او بارز رجلا * اتوى منه * او قدم ليقتل من قصاص او رجم * او بقى
 على لوح من السفينة او فترسه سبع وبقى في فيه * فار بالطلاق * خبر من * ولا يصح تبرعه الا
 من الثلث فلوا بانها * وهي من اهل الميراث علم باهليتها ام لا كان اسلمت او عتقت ولم يعلم *
 طائعا * بلارضاهما فلوا كره او رضيت لم ترث ولوا كرهت على رضاها او جاعها ابنه مكروهة ورثت *
 وهو ان لك * بذ لك الحال * ومات * فيه فلو صح ثم مات في عدتها لم ترث * بذ لك
 السبب * موته * او بغيره * كان يقتل المريض او يموت بجهة اخرى * في العد * للممخوطة *

ورثت * هي منه لاهومنها الرضا * باسقاطه حقه وعند احمد رح ترث بعد العدة ما لم تنزوج
 باخر * وكل * ترث * طالبة رجعية * او طلاق فقط * طلقت * بائنا او * ثلثا * لان الرجعي
 لا يزيل النكاح حتى حل وطؤها ويتوارثان في العدة مطلقا وتكفي اهليتها للارث وقت الموت
 بخلاف البائن * وكل * ترث * مباينة قبلت * او طارعت * ابن زوجها * لمجيى الحرمة
 بيمينوته * ومن لاعنها نى مرضه او آلى منها مريضا كن لك * اى ترث كامر * وان آلى في صحته
 وبانت به * بالايلاء * في مرضه او ابانها في مرضه فصحت فمات او ابانها فارتدت فاسلمت *
 فمات * لا * ترثه لانه لا بد ان يكون الممرض الذى طلقها فيه مرض الموت فاذا صح تبين انه
 لم يكن مرض الموت لابن في البائن ان تستمر اهليتها للارث من وقت الطلاق الى وقت الموت
 حتى لو كانت كتابية او مملوكة وقت الطلاق ثم اسلمت او اعتقت لم ترث * كما * لا ترث * لو طلقها
 رجعيًا * او لم يطلقها * فطارعت * او قبلت ابنه لمجيى القرعة منها * او ابانها بامرها * قيد به
 لانها لو ابانت نفسها فاجاز ورثت عملا باجازته قنية * او اختلعت منه او اختارت نفسها * ولو
 ببلوغ وعتق وجب وعنة * لم ترث * لرضاها * ولو * كان الزوج * محصورا * بحبس *
 او فى صف القتال * ومثله حال فشوا الطاعون اشباه * او فائما مصالحه خارج البيت مشتكيا *
 من الم * او محموم او محبوسا بقصاص او رجم لا * ترث لغلبة السلامة * والحامل لا تكون
 فارة الا بتلبسها بالمخاض * وهو الطلاق لانها حينئذ كالمریضة وعند مالك رح اذا تم لها ستة اشهر *
 اذا علق * المريض * طلاقها * البائن * بفعل اجنبى * اى غير زوجين ولو ولدها منه * او
 بمجيى الوقت * الحال * ان التعليق والشرط في مرضه او * علق طلاقها * بفعل نفسه وهما
 فى المرض او الشرط فقط فيه او * علق * بفعلها ولا بد لها منه * طبعًا او شرعا ككل وكلام
 ابوين * وهما فى المرض او الشرط * فيه فقط * ورثت * لغراره ومنه ما فى البد ايع ان لم
 اطلقك وان لم اتزوج عليك فانت طالق ثلثا فلم يفعل حتى مات ورثته ولو ماتت هي لم يرثها *
 وفي غيرها لا * ترث وهما اذا كانا فى الصحة او التعليق فقط او بفعلها ولها منه بد وحاصلها ستة
 عشر لان التعليق اما بمجيى وقت او بفعل اجنبى او بفعله او بفعلها وكل وجه على اربعة لان
 التعليق والشرط اما فى الصحة او المرض او احدهما وقد علم حكمها * قال لها فى صحته ان شئت
 انا وفلان فانت طالق ثلثا ثم مرض فشاء الزوج والا جنبي الطلاق معا وشاء الزوج ثم الاجنبى

ثم مات الزوج لا ترث وإن شاء الاجنبي أو لا ثم الزوج ورثت * كذا في الخانية والفرق لا يخفى اذ
 بمشيئة الاجنبي أو لا صار الطلاق معلقا على فعله فقط * تصادقا * أي المريض مرض الموت والزوجة *
 على ثلاثة في الصحة * متى * مضى العدة ثم اقر لها بد ين * أو عين * أو وصي لها بشي فلها الاقل
 منه * أي ما اقر أو وصى * ومن الميراث * للتمتع وتعتل من وقت اقراره به يفتى ولو مات بعد
 مضيتها فلها جميع ما اقر أو وصى عما دية ولو لم يكن بمرض موته صح اقراره ووصيته ولو كان بته لم
 يصح اقراره شرح مجمع وفي الفصولين ادعت عليه مريضا انه اباها فحلف وحلفه القاضي فحلف
 ثم صدقته ومات ترثه لو صدقته قبل موته لا لوبعده * كمن طلق نكاحا بامرها في مرضه ثم اوصى
 لها أو اقر * فان لها الاقل * قال صحيح لامراتيه احد كاطلق ثم بين * الطلاق * في مرضه *
 الذي مات فيه * في احد هما صار فارا بالبيان فترث منه * كافي ومفاده انه لو حلف صحيحا
 وحنث مريضا فبينه في احد بهما صار فارا ولم اره نهر * ولا يشترط عليه * أي الزوج *
 باهليتها * أي المرأة * بالميراث فلو طلقها باثنا في مرضه وقد كان سيدا اعتقها قبله * أو كانت
 كناية فاسلمت * ولم يعلم به كان فارا * فترثه ظهيرية * بخلاف ما لو قال لامته انت حرة غدا
 وقال الزوج انت طالق ثلثا بعد غدا ان علم بكلام المولى كان فارا والا * يعلم * لا * ترث
 خانية ولو علقه بعقدها او بمرضه او وكله به وهو صحيح فوقعه حال مرضه قادر على عزله كان فارا *
 ولو باشرت * المرأة * بسبب الفرقة وهي * أي والحال انها * مريضة وماتت قبل انقضاء
 عدتها ورثها * الزوج * كما اذا وقعت الفرقة * بينهما * باختيارها نفسها في خيال البلوغ والعنق
 او بتقبيلها * او مطاوعتها * ابن زوجها * وهي مريضة لانها من قبلها ولد الم يكن طلاقا *
 بخلاف وقوع الفرقة * بينهما * بالجنب والعنة واللعان * فانه لا يرثها * على * ما في الخانية
 والفتح عن الجامع وجرم به في الكافي قال في البحر فكان هو * المذنب * لانها طلاق فكانت مضافة
 اليه * وقيل * قائله الزيلعي * هو كالأول * فيرثها * ولو ارتدت ثم ماتت او لحقت بد ار الحرب
 فان كانت الردة في المرض ورثها زوجها * استحسانا * والا * بان ارتدت في الصحة * لا * يرثها
 بخلاف ردته فانها في معني مرض موته فترثه مطلقا ولو ارتدت امعافا نكحت في مرضه ورثته والا لخنانية *
 قال اخو امرأة تزوجها طالق ثلثا فنكح امرأة ثم اخري ثم مات الزوج طلق * الاخرى *
 عند الزوج ولا يصير فارا * خلافا لهما لان الموت معرق واتصافه بالآخرية من وقت الشرط

فثبت مستند اد رفر وع ابانها في مرضه ثم قال لها اذا تزوجتك فانت طالق ثلثا فتزوجها في العدة ومات في مرضه لم ترث لانها في عدة مستقبلة وقد حصل الزوج بفعلها فلم يكن فاراخلا فالمحمد رح خانية كذا بها الورثة بعد موته في الطلاق في مرضه فاقول لها كقولها طلقني وهو نائم وقالوا في اليقظة والولوالجدة طلقها في المرض ومات بعد العدة فامشكل من متاع البيت لو ارث الزوج لصير ورثتها اجنبية بخلافه في العدة جامع الفصولين *

* باب الرجعة *

بالفتح وتكسر يتعدى ولا يتعدى * هي استدامة الملك القائم * بلا عوض ماد امت * في العدة *
 اي علة المدخول بها حقيقة اذ لا رجعة في علة الخلوة ابن اكمال وفي البرازية ادعي
 الوطأ بعد الدخول وانكرت فله الرجعة لان في عكسه وتصح مع اكراه وهزل ولعب وخطاء * بنحو *
 متعلق باستدامة * راجعتك * ورد ذلك ومسكتك بلا نية لانه صريح * و * بالفعل مع
 الكراهة * بكل ما يوجب حرمة المصاهرة * كس ولومنها احتلاما او نائما او مكرها او مجنونا
 او معتوها ان صل قها هو او ورثته بعد موته جوهره ورجعة المجنون بالفعل بزازية * و * تصح *
 بتزويجها في العدة * به يغني جوهره * ووطؤها في الدبر علي المعتمد * لانه لا يخلو عن
 مس بشهوة * ان لم يطلق بائنا * فان ابانها فلا * وان ابنت * وقال ابطلت رجعتي
 او لا رجعة لي فله الرجعة بلا عوض ولو سمي هل يجعل زيادة في المهر قولان ويتمتع الموجل
 بالرجعي ولا يتأجل برجعته خلاصه وفي الصيرفية لا يكون حاحا لا حتى تنقضي العدة * وندب
 اعلا مها بها * لثلاث تنكح غيره بعد العدة فان تكحت فرق بينهما وان دخل شمني * و *
 ندب * الا شهد * لعدين ولو بعد الرجعة بالفعل * و * ندب * عدم دخوله بلا اذنها عليها *
 لتأهب وان قصد رجعتها كراهتها بالفعل كما مر * ادعاها بعد العدة فيها * بان قال كنت
 راجعتك في علة تلك * فصل قته صح * بالمصادقة * والا لا يصح * و * لذ * لو اقام بينة
 بعد العدة انه قال في علة قها قد راجعتها او انه قال قد جاء معتها * وتقدم قبولها على
 نفس المس والتقبيل فليحفظ * كان رجعة * لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعاينة وهذا من
 اعجب المسائل حيث لا يثبت اقراره باقراره بل بالبينة * كما لو قال فيها كنت راجعتك امس *
 فانها تصح * وان كل بته * لمنكح الانشاء في الحال * بخلاف * قوله لها * راجعتك * يريد الانشاء *

فقالت مجيبة له قل مضت عدتي * فانها لا تصح عند الامام لمقارنتها لانقضاء العد * حتى
 لو سكنت ثم اجابت صحت اتفاقا كما لو نكحت عن اليمين عن مضى العد * قال زوج الامة
 بعد ما * اى العد * راجعتها فيها فصلقه السيد وكنى به * الامة ولا بينة * وقالت مضت
 عدتي وانكر * الزوج والمولى * فالقول لها * عند الامام لانها امانة * فلو كذب به المولى و
 صدقته الامة فالقول له * اى للمولى على الصحيح لظهور ملكه فى البضع فلا يمكنها بطلاله *
 قالت انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض كان له الرجعة * لاخبارها بكنى بها فى حق عليها شمى
 ثم انما تعتبر المدة ولو بالحيض لا بالسقط وله تحليفها انه مستبين الخلق ولو بالولادة لم تقبل الا
 ببينة ولو حرة فتح * وتنقطع * العد * اذا طهرت من الحيض الاخير * يعم الامة * لعشرة *
 ايام مطلقا * وان لم تغتسل او بمضى وقت صلو ولا قل لا * تنقطع * حتى تغتسل * ولو بسور حمار
 مع وجود الماء المطلق لكن لا تصلي ولا تزوج احتياطا * او بمضى * جميع * وقت صلو *
 فتصير دينا فى ذمتها ولو عاودها ولم يجاوز العشرة فله الرجعة * او * حتى * تنيم * عند عدم
 الماء * وتصلى * ولو تغلا صلو تامة فى الاصح وفي الكتابية بمجرد الانقطاع ملتقى لعدم خطاها
 قلت ومفادها ان المجنونة والمعتوهة كذللك * ولو اغتسلت ونسيت اقل من عضو تنقطع * لتسارع
 الجفاف فلو تيقنت عدم الوصول او تركته عمد لا تنقطع * ولو * نسيت * عضوا لا * تنقطع و
 كواحد من الماضضة والاستنشاقي كالاقول لانها عضو واحد على الصحيح * طلق حاملا منكر
 وطأها فراجعها * قبل الوضع * فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر فصاعدا * من وقت النكاح *
 صحت * رجعتة السابقة وتوقف ظهور صحتها على الوضع لا ينافي صحتها قبله فلا مسامحة فى
 كلام الوقاية * كما * صحت * لو طلق من ولدت قبل الطلاق * فلورأت بعد * فلا رجعة لمضى
 العد * منكر وطأها * لان الشرع كذب به يجعل الولد للغراش فيبطل زعمه حيث لم يتعلق باقراره
 حق الغير * ولو خلا بها ثم اكره * اى الوطأ * ثم طلقها لا * يملك الرجعة لان الشرع لم يكن به
 ولو اقربته وانكرته فله الرجعة ولو لم يخل بها فلا رجعة له لان الظاهر شاهد لها ولو الرجعية * فان
 طلقها فراجعها * والمثلة بحالها * فجاءت بولد لاقل من حواين * من حين الطلاق * صحت *
 رجعتة السابقة لصيرورته مكن بائنا * واو قال ان ولدت فانت طالق فولدت * فطلقت
 باعدت * ثم * ولدت * آخر ببطنين * يعنى بعد ستة اشهر واو لاكثر من عشر سنين ما لم تقر

بانقضاء العدة لان امتداد الطهر لا غاية له الا الاياس * فهو * اى الولد الثاني * رجعة *
 اذ يجعل العلوق بوطى حادث في العدة بخلاف ما لو كان يبطن واحد * وفي كلما ولدت *
 فانت طالق * فولدت ثلثة يبطنون تقع الثلث والولد الثاني رجعة * في الطلاق الاول كما مر
 وتطلق به ثانيا * كما لو * الثالث * فانه رجعة في الثاني وتطلق به ثلثا عملا بكما * وتعتد *
 للطلاق الثالث * بالحيض * لانها من ذوات الاقراء ما لم تدخل في سن الاياس فبالاشهر
 ولو كانوا يبطن يقع ثنتان بالاولين لا بالثالث لانقضاء العدة به فتح * والمطلقة الرجعية تنزى *
 ويحرم ذلك في البائن والوفات * لزوجها * الحاضر لا الغائب لفقد العلة * اذ كانت الرجعة
 مرجوة * والا فلا تفعل ذكره مسكين * ولا يخرجها من بيتها * ولو ما دون سفر للنهي المطلق *
 ما لم يشهد على رجعتها * فبطل العدة وهذا اذا صرح بعدم رجعتها فلولم يصرح كان السفر رجعة
 دلالة فتح بحثا واقره المصنف * والطلاق الرجعي لا يحرم الوطأ * خلافا للشافعي رح * فلو وطئ
 لا عقر عليه * لانه مباح * لكن تكره الخلوة بها * تنزيها * ان لم يكن من قصد المراجعة والا لا *
 يكره * ويثبت القسم لها ان كان من قصد المراجعة والا لا * قسم لها بحر عن البهائم قال وصرحوا
 بان له ضرب امرأتها على ترك الزينة وهو شامل للمطلقة رجعيها * وينكح مبانة بما دون الثلث
 في العدة وبعد ما بالاجماع * ومنع غيره فيها لا شتبا به النسب * لا * ينكح * مطلقة * من نكاح
 صحيح نافذ كما سنحققه * بها * اى بالثلث * لوحدة وتنتين لامة * ولو قبل الدخول وما في المشكلات
 باطل او ما دل كما مر * حتى يطأها غيره ولو * الغير * مراصقا * يجامع مثله وقد رده شمس الاسلام
 بعشر سنين او خصيا او مجبوبا او ذميا لذمية * بنكاح نافذ * خرج الفاسد والموقوف فلو نكحها
 عبد بلا اذن سيده ووطئها قبل الاجازة لا تحلها حتى يطأها بعد ما ومن لطيف الحيل ان تزوج
 لمملوك مراصقا بشاهدين فاذا اولج يملكه لها فيبطل النكاح ثم تبعته لبلد آخر فلا يظهر امرها لكن على
 رواية الحسن المفتى بها انه لا يحلها لعدم الكفاءة ان لها وليا ولا فيحلها اتعاقا كما مر * تمضى عدته * اى
 الثاني * لا يملك يمين * لا بشرط الزوج بالنص فلا يحلها وطأ المولى ولا ملك امة بعد تطليقتين
 او حرة بعد ثلث وردة وسبي نظيره من فرق بينهما بظهار او لعان ثم ارتدت وسبيت ثم ملكها
 لم تحل له ابدا * والشرط التيقن بوقوع الوطئ في المحل * المتيقن به فلو كانت صغيرة لا يوطأ
 مثلها لم تحل للاول والاحلت وان افضاها بزانية * فلو مفضاة لا تحل الا اذا حبست * ليعلم ان

الوطأ كان في قبلها * كالوتزوجت بمحبوب * فانها لا تحل حتى تكمل اوجود الدخول حكما
حتى يثبت النسب فتح فالاعتصار على الوطئ قصور الا ان يعمم بالحقيقي والحكمي * والايلاج
في محل البكارة يحلها والموت عنها لا * كافي القنية واستشكه المصنف وفي النهر وكانه ضعيف لما
في التبيين يشترط ان يكون الايلاج موجبا للغسل وهو التقاء الختانين بلا حائل يمنع الحرارة
وكونه عن قوة نفسه فلا يحلها من لا يقدر عليه الا بمساعدة اليد الا اذا اتعش وعمل ولو في
حيض ونعاس واحرام وان كان حراما وان لم ينزل لان الشرط الذوق لا الشبع قلت وفي المجتبى
الصواب حلها بدخول الحشفة مطلقا لكن في شرح المشارق لابن ملك لو وطئها وهي فائمة لا يحلها
للال لعدم ذوق العميلة وينبغي ان يكون الوطئ في حالة الاغماء كذا لك * وكره * الزوج
الثاني * تحريرا * لعن الله المحلل والمحلل له * بشرط التحليل * كتزوجتك على ان
احملك * وان حللت للاول * لصحة النكاح وبطلان الشرط فلا يجبر على الطلاق كما حققه الكمال
خلا لما زعمه المزازي ومن لطيف التحيل قوله ان تزوجتك وجامعتك او امسكنك فوق ثلث
مثلا فانت بائن ولو خافت ان لا يطلقها تقول زوجتك نفسي على ان امرى بيدى زيلعي وتماه
في العمادية * اما اذا اضمرد ذلك لا * يكره * وكان * الرجل * ما جورا * لقصد الاصلاح و
تاويل اللعن اذا شرط الاجر ذكره المزازي ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول حتى لو كان
بلاولى بل بعبارة المرأة او بلفظها او بحضرة فاسقين ثم طلقها ثلثا واراد حلها بلا زوج يرفع
الامر لشافعي فيقضى به وببطلان النكاح اى في القائم والان لا في المقضي بزازيه وفيها قال
الزوج الثاني كان النكاح فاسدا او لم ادخل بها وكذا بتة فالقول لها ولو قال الزوج الاول ذلك
فالقول له * والزوج الثاني يهدم بالدخول * فلولم يدخل لم يهدم اتفاقا قنيه * مادون
الثلث ايضا * كما يهدم الثلث اجماعا لانه اذا هدم الثلث فما دونها اولى خلافا لمحمد رح فمن
طلقت دونها وعادت اليه بعد آخر عادت بثلث لوحرة وبثنتين لوامة وعند محمد رح وباقي
الائمة بما بقى وهو الحق فتح واقره المصنف وغيره * ولو اخبرت مطلقة الثلث بمضي عدته
وعده الزوج الثاني * بعد دخوله * والمدة تحتمله له * اى الاول * ان يصدقها ان غلب على
ظنه صدقها * واقل مدة عدة عندة بحض شهران ولا مدة اربعون يوما ما لم تدع السقط كما مر
ولو تزوجت بعد مدة تحتمله ثم قالت لم تنقض عدتي او ما تزوجت بآخر لم تصدق لان اقدامها

على الزوج دليل الحل ومن السرخسي لا يحل تزوجها حتى يستغسرها وفي البزازية قالت طلقني
 ثلاثاً ثم ارادت تزوج نفسها منه لميس لها ذلك اصرت عليه ام كذب نفسها * سمعت من زوجها
 انه طلقها ولا تقدر على منعه من نفسها * الا بقتله * لها قتله * بدوا اخوف الغصاص ولا تقتل
 نفسها وقال الا وزجندى ترفع الامر للقاضي فان حلف ولا يبتة فالانتم عليه وان قتله فلا شيء
 عليها والباثن كالثالث بزازية وفيها شهد انه طلقها ثلاثاً لها العزج باخر التحليل ولو غاب
 انتهى قلت يعني ديانة والصحيح عدم الجواز قنية وفيها لو لم يقدره وان يتخلص عنها ولو غاب
 سحرته وردته اليها لا يحل له قتلها ويبعد عنها جهده * وقيل لا * تقتله قائلة الاسبيجاني *
 وبه يغتنى * كما في التاتارخانية وشرح الوهبانية عن المتقط والانتم عليه كما مر * قال بعده *
 اى بعد طلاقه ثلاثاً * كان قبلها طلقت واحدة وانقضت عدتها وصلته * المرأة * في ذلك
 لا يصدقان على المذهب * المفتى به كما لو لم تصدقه هي وقيل يصدقان ولو طلقها اثنتين قبل
 الدخول ثم قال كنت طلقها قبلها واحدة اخذ بالثالث والله اعلم *

* باب الايلاء *

مناسبتة اليمين مالا * هو * لغة اليمين وشرعا * الحلف على ترك قربانها مدة * ولو ذميا *
 والمولى هو الذى لا يمكنه قربان امرأته الابشع * مشق * يلزمه * الا لما منع كفر وركنها الحلف *
 وشرطه محلية المرأة بكونها منكوحه وقت تنجيز الايلاء * ومنه ان تزوجتك فوالله لا اقربك ولو زاد
 وانت طالق ثم تزوجها لزمه كفارة بالقربان ووقع بائن بتركه * واصلية الزوج للطلاق * وعندهما
 للكفارة * فصم ايلاء الذمي * بغير ماصورة وفائده وقوع الطلاق ومن شرائطه عدم النقص
 عن المدة * وحكمه وقوع طلاقه بائنة ان بر * فلم يطاق * والكفارة والجزاء * المعلق * ان حنث *
 بالقربان * و * المدة * اقلها للحرة اربعة اشهر وللامة شهران * ولاحد لاكثرها فلا ايلاء بحلفه
 على اقل من الاقلين وسببه كالسبب فى الرجعي والفاظه صريح وكناية فمن الصريح * لو قال
 والله * وكل ما ينقل به اليمين * لا اقربك * لغير حائض ذكره سعدى لعدم اضافة المانع الى اليمين *
 او * والله * لا اقربك * لا اجامعك لا اطأك لا اغتسل منك من جنابة * اربعة اشهر * ولو
 لحائض لتعين المدة * وان قربتك فعلى حج او نحوه * مما يشق بخلاف فعلى صلوة ركعتين
 فليس بمول لعدم مشقتها بخلاف فعلى مائة ركعة وقياسه ان يكون موأيا بمائة ختمة او اتباع

مائة جنازة ولم اره * او فانت طالق ارجع * حر * ومن الكناية لا امسكك لانه لا اغشاك
لا اقرب فراشك لا ادخل عليك ومن الموبد نحو حتى تخرج الدابة او الدجال او تطلع
الشمس من مغربها * فان قربها في المدة * ولو مجنونا * حنث * وحينئذ * نقي الحلف بالله
وجبت الكفارة وفي غمرة وجب الجزاء وسقط الايلاء * لانتهاء اليمين * والا * يقربها * بان
بواحد * بمضيها ولو ادعاه بعد مضيه لم يقبل قوله الا ببينة * وسقط الحلف لو كان * موقتا * و
لو بدل تمين اذ مضى الثانية تبين بثانية وسقط الايلاء * لا لو كان * موبدا * وكانت طاهرة كما مر وفرع
عليه * فلو نكحها ثانيا والثاومضت المدة * بلا في * اي قربان * بانتهى باخر يمين * والمدة من وقت
النزول * فان نكحها بعد زوج آخر لم تطلق * لانتهاء هذا الملك بخلاف ما لو بانتهى بالايلاء دون
ثالث او ابانها بتنجيز الطلاق ثم عادت بثالث يقع بالايلاء خلافا لمحمد رح كما مر في مسألة
الهدم * وان وطئها * بعد زوج آخر كفر * لبقاء اليمين * للحنث * والله لا اقربك شهرين وشهرين
بعد هذا الشهرين ايلاء * لتحقيق المدة * ولو مكث يوما * اراد به مطلق الزمان اذ الساعة كذلك
بحر * ثم قال والله لا اقربك شهرين * لم يكن موليا قال * بعد الشهرين الاولين * او لا
لنقض المدة لكن ان قاله اتخذت الكفارة لا تعددت * او قال والله لا اقربك سنة الا يوما *
لم يكن موليا للحال بل ان قربها وبقي من سنته اربعة اشهر فاكثر صار موليا والا لا ولو حذف
سنة لم يكن موليا حتى يقربها فيصير موليا ولو زاد الا يوما اقربك فيه لم يكن موليا ابد الا انه استثنى
كل يوم يقربها فيه فلم يتصور منعه ابد * او قال وهو بالبصرة والله لا ادخل مكة وهي بها لا *
يكون موليا لانه يمكنه ان يخرجها منها فيطأها * آلى من المطلقة رجعييا صح * لبقاء الزوجية
ويبطل بمضي العدة * ولو * آلى * من مبانة او من اجنبية نكاحا بعد * اي بعد الايلاء
لم يضره للملك كما مر * لا * يصح لغوات محله ولو وطئها كفر لبقاء اليمين ولو آلى فابانها ان
مضت مدته وهي في العدة بانتهى باخرى والا لا خانية * عجز * عجزا حقيقيا لا حكيما كما حرام
لكونه باختيار * عن وطئها لمرض باحد هما او صغرها او رتقها * اوجبة او عنة * او بمسافة
لا يقدر على قطعها في مدة الايلاء او حبسه * اذا لم يقدر على وطئها في السجن كما في البتر عن
الغاية وقوله * لا يحق * لم اره لغيره فليراجع وكل احبسها ونشوزها فقبوه * نحو قوله * نلسانه *
فتت اليها * او راجعتك او ابطلت الايلاء او رجعت عما قلت ونحوه لانه اذاها بالمنع فيرضيها

بالوعد * فان قدر على الجماع في المدة فقيمه الطوط في الفرج * لانه الاصل * فان وطئ في
 غيره * كدبر * لا * يكون فيثا ومغاده اشتراط دام العجز من وقت الايلاء الى مضي مدته وبه
 صرح في الملتقى وفي الحاوي آلى وهو صحيح ثم مرض لم يكن فيوه الا الجماع وبقي شرط ثالث
 ذكره في البدائع وهو قيام النكاح وقت الغنى باللسان فلو اباها ثم فاء بلسانه بقى الايلاء * قال
 لامراته انت على حرام * ونحو ذلك كانت معى في الحرام * ايلاء ان نوى التحريم او لم ينوشياً
 وظهار ان نواه وهذان نوى الكذب * وذا ديانة واما قضاء فايلاء قهستاني * وتطبيقه بآئنة
 ان نوى الطلاق وثلاث ان نواها ويغنى بانه طلاق بائن وان لم ينوه * لغلبة العرف ولد لا يخلف
 به الا الرجال ولولم يكن له امرأة او حلفت به المرأة كان يميناً كالمومات او بانث لا الى عدة
 ثم وجد الشرط لم تطلق امرأته المتزوجة به يغنى لصيرورتها يميناً فلا ينقلب طلاقاً ومثله انت معى
 في الحرام والحرام يلزمنى وحرمتك على وانت محرمه او حرام علي او لم يقل على وانا عليك
 حرام او محرم او حرمت نفسي عليك او انت على كالحمر او الخنزير بزازية * ولو كان له اربعة
 نسوة * والمسئلة بحالها * وقع على كل واحد منهن طلقة * واحدة بائنة * وقيل تطلق واحدة
 منهن * واليه البيان كما مر في الصريح * وهو الاظهر * والاشبه ذكره الزيلعي والبرزازي وغيرهما
 وقال الكمال الاشبه عندى الاول وبه جزم صاحب البحر في فتاواه وصححه في جواهر الفتاوى
 واقره المصنف في شرحه لكن في النكاح ان يكون معنى قول الزيلعي والمسئلة بحالها يعني
 التحريم لا يقيد انت علي حرام مخاطباً لواحدة كما في المتن بل يجب فيه ان لا يقع الاعلى المخاطبة
 انتهى قلت يعني بخلاف حلال الله او حلال المسلمين فانه يعم وبه يحصل التوفيق فلم يحفظ
 فروع انت علي حرام الف مرة يقع واحدة طلقها واحدة ثم قال لها انت حرام نازياً ثنتين
 وقع واحدة كرهه مرتين ونوى بالاول طلاقاً والثاني يميناً صح قال ثلث مرات حلال الله علي
 حرام ان فعلت كذا او وجد الشرط وقع الثلث قال لهما انتما علي حرام ونوى في احد هما ثلثاً
 وفي الاخرى واحدة فكما نوى به يغني وتامه في البرزازية قال انتما علي حرام حنث بوطئ
 كل ولو قال والله لا اقربكما لم يحنث الا بوطئهما والفرق لا يخفى وفي الجوهر كرهه والله لا اقربك
 ثلثاً في مجلس ان نوى التكرار احدى والا فالا يلاء واحد واليمين ثلث وان تعدد المجلس تعدد
 الايلاء واليمين والله اعلم *

* باب الخلع *

هو لغة الازالة واستعمل في ازالة الزوجية بالضم وفي غيره بالفتح وشرعا كما في البحر * ازالة ملك النكاح * خرج به الخلع في النكاح الفاسد وبعد البينونة والردة فانه لغو كما في الفصول * المتوقعة على قبولها * خرج ما لو قال خلعتك ناويا الطلاق فانه يقع بائنا غير مسقط للحقوق لعدم توقفه عليه بخلاف خالعتك بلفظ المفاعلة او اختلعي بالامر ولم يسم شيئا فقبلت فانه خلع مسقط حتى لو كانت قبضت البدل رده خانية * بلفظ الخلع * خرج الطلاق على مال فانه غير مسقط فتح وزاد قوله * او ما في معناه * ليدخل اغظا لمباراة فانه مسقط كما يجي ولغظ البيع والشراء فانه كذل كما في الصغرى خلافا للخانية واناد التعريف صحة خلع المطلقة رجعيا * ولا باس به عند الحاجة * للشقاق لعدم الوفاق * بما يصلح للمهر * بغير عكس كلى لصحة الخلع بدون العشرة وبما في يد هاربطن غنمها ورجوز العيني انعكاسها * وشرطه كالطلاق وصغته ما ذكره بقوله * هو بمن في جانبه * لانه تعليق الطلاق بقبول المال * فلا يصح رجوعه * عنه * قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس * اى مجلسه ويقتصر قبولها على مجلس علمها * وفي جانبها معاوضة * بمال * يصح رجوعها * قبل قبوله * و * صح * شرط الخيارها * ولو اكثر من ثلاثة ايام بحر * ويقتصر على المجلس * كالبيع فائلا يشترط في قبولها علمها بمعناه لانه معاوضة بخلاف طلاق وعتاق وقد يبرلانه اسقاط والاسقاط يصح مع الجهل * وطرف العبد في الاعتاق على مال كطرفها في الطلاق * الخلع * يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والمباراة * كبعت نفسك او طلاقك او طلقتك على كل او بارأتك اى فارتكت وقبلت المرأة * و * حكمه ان * الواقع به * ولو بلا مال * ولو بالطلاق * الصريح * على مال طلاق بائن * وثمرته فيما لو بطل البدل كما سيجي * و * الخلع * هو من الكنايات فيعتبر فيه ما يعبر فيها * من ترائن الطلاق لكن لو قضي بكونه فسحا نفل لانه مجتهد فيه وقيل لا * خلعتها ثم قال لم انوبه الطلاق فان ذكر بدل لم يصدق * قضاء في الصور الاربع * والا صدق * فيما اذا وقع بلفظ * الخلع والمباراة * لانهما كنايةتان ولا قرينة بخلاف لفظ بيع وطلاق وفيه اشارة الى اشتراط النية وهو ظاهر الرواية الا ان المشائخ قالوا لا يشترط النية هنا لانه يحكم غلبة الاستعمال صار كالصريح كفى القهستاني عن متفرقات طلاق المحيط * وكره له * تحريما * اخذ شى * ويلحق

به الا براء عما لها عليه * ان نشزوان نشزت لا * ولو منه نشوز ايضا ولو باكثر مما اعطاها على
 الا وجه فتح وصحح الشمنى كراهية الزيادة وتعبير الملتقى لا باس به يغيد انها تنزيهية وبه
 يحصل التوفيق * اكرهها * الزوج * عليه تطلق بلا مال * لان الرضا شرط للزوم الما ل و
 سقوطه * ولو هلك بدل له في يدها * قبل الدفع * او استحق فعلها قيمته لو * البدل * قيميا
 ومثله لو مثليا * لان الخلع لا يقبل الغسخ * خلعا او طلقها بخمر او خنزير او ميتة او نحوها *
 مما ليس بمال * وقع * الطلاق * بائن في الخلع رجعى في غيره * وقوعا * مجانا * فيها
 لبطلان البدل وهو الثمرة كامر واوسمت حلا لا كهذا الخل فاذا هو خمر رجوع بالمهر ان لم يعلم
 ولا شىء * كذا لعنى طى ما فى يدى * اى الحسية * ولا شىء في يدها * لعنم التسمية و
 كذا عكسه لكن لو كان في يده جوهره لها فقبلت فهي له علمت او لا لاضرارها نفسها بقبولها *
 وان زادت من مال او دراهم ردت * عليه في الاولى * مهرها * ان قبضته والا لا شىء
 عليها جوهره * او ثلثة دراهم * فى الثانية ولو فى يدها اقل كملتها ولو سمت دراهم فبان
 دنانير لم اده * والبيت والصندوق ويطن الجارية * اذ لم تكد لاقل المدة * * * بطن * الغنم *
 وثمره الشجر * كالين * فن كر الين مثال كافى البحر قال وقيل في الخلاصة وغيرها بعد العلم
 فقال لو علم انه لامتناع فى البيت او انه لا مهر لها عليه فى خلعا بمهرها لا يلزمها شىء لانها
 لم تطامعه فلم يصرمغروا ولو ظن ان عليه المهر ثم تدكر عد مه ردت المهر * خالعت طى
 عبد ابق لها على براءتها من ضمانه لم تبرأ * وعليها تسليمه ان قدرت والا فقيمه لانه يبطل
 بالشرط الفاسد كالنكاح * قالت طلقنى ثلثا بالالف او على الف فطلقها واحدة وقع في الاول
 بائنة بثلثه * اى بثلث الالف ان طلقها فى مجلسه والافمجانا فتح وفى الثانية لو كان طلقها
 ننتين فله كل الالف * وفى الثانية رجعية مجانا * لان على الشرط وقال كالباء * قال لها طلقني
 نفسك ثلثا بالالف او على الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع شىء * لانه لم يرض بالبينونة الا بكل
 الالف بخلاف ما مر ارضاها بها بالف فبعضها اولى * وقوله لها انت طالق بالالف او على الف
 فقبلت * في مجلسها * لزم * ان لم تكن مكروهة كامر ولا سفیهة ولا مريضة كما يجيى * الالف * لانه
 تفويض او تعليق وفي البحر عن التاتارخانية قال لامراتيه احدكما طالق بالف درهم والاخرى بمائة
 دينار فقبلتا طلقتا بغير شىء * اذ تطلق عليك الف اذ انت حر وعليك الف طلق وعق مجانا *

وان لم يقبل لان قوله وعليك الف جملة قامة وقال ان قبلا صح ولزم المال عملا بان الواو
للحال وفي الحاوي ويقولهما يقتضى * قال طلقتك على الف فلم تقبلى وقالت قبلت فالقول
له يمينه بخلاف قوله بعثك طلاقك امس على الف فلم تقبلى وقالت قبلت فالقول لها *
وكذا لو قال لعبد كذا لك * كقوله * لغيرة * بعث منك هذا العبد بالف امس فلم تقبل وقال
المشتري قبلت * فان القول للمشتري والفرق ان الطلاق بمال يمين من جانبه وهى تدعى
حنثه وهوينكر اما البيع فاقراره به اقرار بالقبول فانكاره رجوع فلا يسمع ولو برهنا اخذ بيمينتها
تأثر خاينة * ولو ادعى الخلع على مال وهى تنكر يقع الطلاق * باقراره * والدعوى في المال
بحالها * فيكون القول لها لانها تنكر * وعكسه لا * كيف ما كان بزانية فروع انكر الخلع
او ادعى شرط او استثنى او ان ما قبضه من دينه او اختلغا في الطوع وانكره فالقول له ولو قالت
كان بغير بدل فالقول لها ادعت المهر ونفقة العدة وانه طلقها وادعى الخلع ولا بينة فالقول لها
في المهر وله في النفقة خلع امرأته على عبد قسمت قيمته على سميتها ما خالعتك على عبدى وقف
على قبولها ولم يجب شئ بحر * ويسقط الخلع * في نكاح صحيح ولو بلغ طبيع وشراء كما اعتمدت العمادى
وغیره * والمباراة * اى البراء من الجانبيين * كل حق * ثابت وقتها * لكل منهما على الآخر
مما يتلق به * لك * النكاح * حثى لو ابانها ثم نكحها نأيا بمهر آخر فاختلعت منه على مهرها برئ
عن الثاني لا الاول ومثله المتعة بزانية وفيها اختلعت على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى
ان له كذا من القطن صح لا اختصاص البراءة بحقوق النكاح * الا نفقة العدة * وسكنها فلا
يسقطان * الا اذا نص عليها * فتسقط النفقة لا السكنى لانها حق الشرع الا اذا ابرأتها عن مؤنة
السكنى فيصح فتح وهو مستغنى عنه بما ذكرنا اذ النفقة والسكنى لم يجبار قتهما بل بعد هما * وقيل
الطلاق على مال * مسقط للمهر * كالخلع والمعتدل لا * ذكره البرازي ولا يبرأ ببراءك الله ذكره
ابن هني * شرط البراءة من نفقة الولد ان وتما * وقتا كسنة * صح ولزم والا لا * بحر وفيه عن الملتقى
وغیره لو كان الولد رضيعا صح وان لم يوقت وترضعه حواين بخلاف العظيم ولو تزوجها اوهربت او
ماتت او مات الولد رجع به بقية نفقة الوالد والعدا الا اذا شرطت براءتها ولم مطالبتها بكسوة الصبي الا
اذا اختلعت عليها ايضا ولو فطما فيصح كالظئر * ولو خالعت على نفقة ولد * شهرا * مثلا * وهى معسرة
فطالبت بالنفقة يجبر عليها * وعليه الاعتماد فتح وفيه لو اختلعت على ان تمسكه الى البلوغ

صح في الاثني لا الغلام ولو تزوجت فللزواج اخذ الولد وان اتفقا على تركه لانه حق الولد
وينظر الي مثل امساكه لتلك المدة فيرجع به عليها * خلع الاب صغيرته بما لها او مهرها طلقت *
في الاصح كما لو قبلت هي وهي مميزة * ولم يلزم * المال لانه تبرع وكذا الكبيرة الا اذا قبلت
فيلزمها المال ولا يصح من الام ما لم تلزم البذل ولا على صغير اصلا * كالو خالعت * المرأة *
بذل المك * اى بما لها او بمهرها * وهي غير رشيدة * فانها تطلق ولا يلزم حتى لو كان بلفظ الطلاق
يقع رجعيها فيها شرح وهبانية * فان خالعتها * الاب على مال * ضامنا له * اى ملتزما
لا كفيلا لعدم وجوب المال عليها * صح والمال عليه * كالخلع من الاجنبي فالاب
اولى * بلا سقوط مهر * لانه لم يدخل تحت ولاية الاب ومن حيل سقوطه ان يجعل بدل
الخلع على اجنبي بقدر المهر ثم يحيل به الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه بزانية *
وان شرطه * اى الزوج الضمان * عليها * اى الصغيرة * فان قبلت وهي من اهله *
بان كانت تعقل ان النكاح جالب والخلع سالب * طلقت بلا شيء * لعدم اهلية الغرامة وان
لم تقبل اولم تعفل لم تطلق وان قبل الاب في الاصح زيلعى وان بلغت واجازت جاز فتح *
فال * لزج * خالعتك نقبلت * المرأة ولم يدكر اما لا * طلقت * لوجود الايجاب والقبول * ونرى
عن * المهر * الموجل لو * كان * عليه * والا * يكن عليه من الموجل شيء * ردت * عليه * ما ساق
اليها من * المهر * المعجل * لما مر انه معارضة فتعتبر بقدر الامكان * خلع المريضة يعتبر من الثلث *
لانه تبرع فله الاقل من الارث وبدل الخلع ان خرج من الثلث والا لاقل من ارثه والثلث
ان ماتت في العدة او بعدها ولو قبل الدخول فله البذل ان خرج من الثلث وتامه في
الفصولين * اختلعت المكاتب لزمتها المال بعد العتق ولو باذن المولى * لحجرها عن التبرع *
والامة وام الولد ان ياذن المولى لزمتها البذل للحال * فتباع الامة وتسعى ام الولد والمكاتب
ولو بلا اذن نبعث العتق * خلع الامة مولاها على رقبتهما ان زوجها حرا صح الخلع مجانا وان *
زوجها ثمة مكاتب او عبد او مملوك وصارت امة للسيد * فلا يبطل النكاح واما الحر فلو ملكها ابطل
النكاح يبطل الخلع فكان في تصحيحه ابطالا له اختصارا في رفع قال خالعتك على الف قاه
ثلثا فقبلت طلقت بثلاثة الاف لتعليقه بقبولها في الملتقى انت طالق اربعاء الف فقبلت ثلثا
وان قبلت الثلث لم تطلق لتعليقه بقبولها بازاء الاربع انت طالق على دخولك الدار توقف علي

القبول وعلي ان تدخلي الدار توقفي علي الدخول قلت فيطلب الفرقان أن والفعل
بمعني المصدرفي قال خالعتك واحدة بالفرقات انما سالتك الثلث فلك ثلثها فالقول
لها خالعتها على ان صدقتها الولد لها ولا جنبي او على ان يمسك الولد عند صدق الخلع وبطل
الشرط قلت اختلعت منك فقال طلقتك بانت وقيل رجعي ولا رواية لو قالت ابرءك من
المهر بشرط الطلاق الرجعي فطالقتها رجعيًا لكن في الزيادة انت طالق اليوم رجعيًا وغدا
اخرى رجعيًا بالبدل لها وما هو ما بائنتان لكن يقع غدا بغير شيء ان لم يعد ملكه وفي الظهيرة
قال لصغيرة ان غبت عنك اربعة اشهر فامرك بيلك بعد ان تبريني من المهر فوجد الشرط
فابراته طلقت نعمها لا يسقط المهر ويقع الرجعي وفي البرازية اختلعت بمهرها على ان يعطيها
عشرين درهماً وكن امنًا من الارزوح ولا يشترط مكان الايغاء لان الخلع اوسع من البيع قلت و
مفاده صحة الجواب بدل الخلع عليه فليحفظ وفي القنية اختلعت بشرط الصك او بشرط ان يرد اليها
اقمشتها فقبل لم تحرم ويشترط كتابة الصك ورد الاقمشة في المجلس والله اعلم

* باب الظهار *

هو لغة مصدر ظاهر من امرأته اذا قال لها انت علي كظهر امي وشرعا * تشبيهه المسلم * فلاظهار
لذمي * زوجته * ولو كتابية او صغيرة او مجنونة * او * تشبيهه * ما يعبر به عنها * من
اعضاؤها * او * تشبيهه * جزء شائع منها بحرم عليه تاييد * بوصف لا يمكن زواله فخرج
تشبيهه باخت امرأته او بمطلقة ثلاثا وكل ابحرسية لجواز اسلامها وقوله بحرم صفة
لشخص المتناول للذكر والانثى فلو شبهها بفرج ابيه او قريبه كان مظاهرا قاله المصنف تبعا
للبحرورده في النهر بما في البدائع من شرائط الظهار ككون المظاهر به من جنس النساء
حتى لو شبهها بظهر ابيه او ابنه لم يصح لانه انما عرف بالشرع والشرع ورد في النساء نعم يرد ما
في الحائية انت علي كالدّم والخنزير والخمر والغيبة والنميمة والزنا والربا والرشوة وقتل
المسلم ان نوى طلاقها او ظهارا فكما نوى على الصحيح كانت علي كامي فان التشبيه بالام تشبيه
بظهارها وزيادة ذكره القهستاني معزيا للمحيط * وصح اضافته الى ملك وسببه * كان نكحتك
فكذلك لو قال ان تزوجتك فانت علي كظهر امي مائة مرة فعليه لكل مرة كفارة تارة خانيه *
وظهارها منه لغو * فلا حرمة ولا كفارة به يغتفر جوهره ورجح ابن الشحنة الجواب كفارة يمين *

وذات * اى الظهار * كانت على كظهر امي * او امك وكن الوحدف على كما فى النهر * او
 راستك * كظهر امي * ونحوه * كالرقبة مما يعبر به عن الكل * او نصفك * ونحوه من الجزء
 الشائع * كظهر امي او كبطنها او كفخذها او كفرجها او كظهر اختي او عمتي او فرج امي او فرج
 بنتي * كذا فى نسخ الشرح ولا يخفى ما فيه من التكرار والذى فى نسخ المتن او فرج ابى
 بالباء او قريبى وقد علمت رده * يصير به مظاهرا * بلا نية لانه صريح * فيحرم وطواها عليه
 ودواعيه * الممنوع عن التماس الشامل للكل وكن ايحرم عليها تمكينه لا يحرم النظر وعن محمد رح
 لو قدم من سفر له تقبيلها المشقة * حتى يكفر * وان عادت اليه بملك يمين او بعد زوج آخر
 لبقاء حكم الظهار وكن اللعان * فان وطئ قبله * قاب * واستغفر وكفر لظاهرا فقط * وقيل عليه
 اخرى * ولا يعود * او وطئها نائيا * قبلها * قبل الكفارة * وعوده * المذكور فى الآية * عزمه * عزما
 موكد انلوعزم ثم بداله لا كفارة عليه * على * استباحة * وطئها * اى يرجعون عما قالوا
 فيريدون الوطأ قال الغداه العود الرجوع واللام بمعنى عن * وللمرأة ان تطالبه بالوطئ *
 لتعلق حقها به * وعليها ان تمنعه من الاستمتاع حتى يكفر وعلي القاضي الزامه به * بالتكفير
 وفعال للضرر عنها بحبس او ضرب على ان يكفر او يطلق فان قال كفرت صدق ما لم يعرف بالكذب
 ولو قيد به وقت سقط بمضيه وتعليقه بمشيئة الله تعالى تبطله بخلاف مشيئة فلان * وان تولى
 بانته على مثل امي * او كامي وكن الوحدف على خانيه * برا او ظهارا او طلاقا صحت نيته *
 ووقع مانواه لانه كناية * والا * ينوشيا او حدف الكاف * لغا * وتعين الادنى اى المر يعنى
 الكرامة ويكره قوله انت امي ويا بنتى ويا اختي ونحوه * وبانت على حرام كامي صح مانواه
 من ظهار وطلاق * وتمنع ارادة الكرامة لزيادة لفظ التحريم وان لم ينو ثبت الادنى وهو الظهار فى
 الاصح * وبانت على حرام كظهر امي ثبت الظهار لا غير * لانه صريح * ولاظهار * صحيح * من
 امته ولا من نكحها بلا امرها ثم ظاهر منها ثم اجازت * لعنم زوجية * انهن على كظهر امي ظهار
 منهن * اجماعا * وكفر لكل * وقال مالك رح واحد يكفيه كفارة واحدة كالايلاء * ظاهر
 من امرأته مراراً فى مجلس او مجالس وعليه لكل ظهار كفارة فان عني التكرار * والتاكيد *
 فان بمجلس صدق قضاء والا لا * على المعتمد وكن الوعلقه بنكاحها كما مر عن التاتارخانية
 فروع انت على كظهر امي كل يوم اتحد ولواتى بغى تجد داله قربانها لئلا ولو قال كظهر

امي اليوم كلما جاء يوم فكما جاء يوم صار مظاهرا وظاهرا آخر مع بقاء الاول زمتمى حلق بشرط متكرر تكرر
ولو قال كظمي وامي رمضان كله ورجب كله اتحد استحسانا ويصح تكفيره في رجب لا في شعبان كمن
ظاهر واستثنى يوم الجمعة مثلا ان كفر في يوم الاستغناء لم يجز والا جازا تارة خائيه بحر *

* باب الكفارة *

اختلف في سببها والجمهور على انه الظهار والعود * هي * لغة من كفر الله عنه الذنب محاه
وشرعا * تحرير رقبة * قبل الوطى اى اعتاقها بنية الكفارة فلو ورث اباها نوبا الكفارة لم يجز *
ولو صغيرا * رضيعا * او كافرا * او مباح الدم او مروه نونا او مديونا او ابقا علمت حبائته او مرتدة
وفى المرتد وخرى على سبيله خلاف * او اصم * ان صح به يسمع والا لا * او خصيا او مجنونا *
او رتقا او ترنا * او مقطوع الاذنين * او ذاهب الحاجبين او شعر لحيته وراس او مقطوع انف
او شفتين ان قد رعى الكل والا لا * او عور * او اعشى * او مقطوع احدى يديه واحد
رجليه من خلاف او مكاتب لم يود شيئا * واعتقه مولا لا الوارث * وكذا * يقع عنها * شراء قريبه
بنية الكفارة * لانه بصنعه بخلاف الارث * واعتاق نصف عبد ثم باقيه * عنها استسنا بخلاف
المشرك كما يجزى لا يجزى * فانت جنس المنفعة * لانه مالك حكما * كالا عبي والمجنون الذى
لا يعقل * فمن يغيب يجوز فى حال افايته * ومريض * لا يرجى برؤه وساقط الاسنان *
والمقطوع يداه او ابهاماه * ارثلث اصابع من كل يد * او رجلاه او يد ورجل من جانب * ومعتوه
ومغلوب كافي * ولا * يجزى * مد بروام ولد ومكاتب ادى بعض يد له * ولم يجز نفسه فان
عجز فحرره جازوهي حيلة الجواز بعد ادائه شيئا * واعتاق نصف عبد * مشترك * ثم باقيه
بعد ضمانه * لتمكن النقصان * نصف عبد * عن تكفيره ثم باقيه ثم بعد وطى من ظاهر
منها * للامر به قبل التماس * فان لم يجد * المظاهر * ما يعتق * وان احتاجه لحد منه
اول قضاء دينه لانه واحد حقيقته بل ايع فما في الجوهر له عبد للحد مة لم يجز الصوم الا ان يكون
زما انتهى يعنى العبد ايوافق كلامهم ويحتمل رجوعه للمولى لكنه يحتاج الى نقل ولا يعتبر
مسكنه ولوله مال وعليه دين مثله ان ادى الدين اجزاه الصوم لا فقولا ولوله مال غائب
انتظره ولوله عليه كفارتان وفي ملكه رقبة فصام عن احد هاتين اعتق عن الاخرى لم يجز وبكسه
جاز * صام شهرين * ولو ثمانية وخمسين يوما بالليل والافية من يوما ولو قد رعى التحريم

آخر الاخير لزمه العتق واتم يومه نذ با ولا قضاء لو افطروا نذ صارت غلًا * متبا بعين قبل المسيس
ليس فيها رمضان وايا م نهى عن صومها * وكذا اكل صوم شرط فيه التتابع * فان افطر بعد *
كسفر ونفاس بخلاف حيض الا اذا نسيت * او بغيرة او وطئها * اى المظاهر منها اما لو وطئ
غيرها وطئها غير مقطر لم يضرها اتفاقا كالوطئ في كفارة القتل * فيها * اى الشهرين * مطلقا *
ليلا وانها راعا مائة وناسيا كافي المختار وغيره وتقييد ابن ملك الليل بالعد غلطا بحركته في
القهرستاني ما يخالفه فتنبه * استأنف الصوم لا الاطعام ان وطئها في خلاله * لا اطلاق النص
في الاطعام وتقييد * في تحرير وصيام * والعبد * ولو مكاتب او مستسعى * كذا الجرا المجبور عليه
بالفسه علي المعتمد * لا يجزيه الا الصوم * المدكور ولم ينتصف لما فيها من معنى العبادة وليس
للسيد منعه منه * ولو * وصلى * اعتق * سيد * عنه او اطعم * ولو بامر له عدم اهلية التملك
الا في الاحصار فيطعم عنه المولى قبل نذ با وقيل وجوبا * فان عجز عن الصوم * لمرض لا برجي
برو * او كبر * اطعم * اى ملك * ستين مسكينا * ولو حكما ولا يجزى غير المرافق بدائع *
كالغطاة * قد راو مصرفا * او قيمة ذلك * من غير المذصوص اذ العطف للمغايرة * وان *
اراد الاباحة * غداهم وعشاءهم * او غداهم واعطاهم قيمة العشاء وعكسه او اطعمهم غداثنين
او عشاءتين او عشاء وسحورا وشبعهم * جار * بشرط ادام في خبز شعير وزرة لا بر * كما *
جاز * لو اطعم واحد استين يوما * لتجد الحاجة * ولو اباحه كل الطعام في يوم واحد
اجزأ عن يومه ذلك فقط * اتفاقا * وكذا اذا ملكه الطعام نذ نعات في يوم واحد علي
الاصح * ذكره الزيلعي لفقد التعدد حقيقة وحكما * امر غيره ان يطعم عنه عن ظهارة نفعل *
ذلك الغير * صح * وهل يرجع ان قال علي ان ترجع رجوع وان سكت نفى الدين يرجع
اتفاقا وفي الكفارة والزكاة لا يرجع على المذهب * كما صحت الاباحة * بشرط الشبع * في طعام
الكفارات * سوى القتل * وفي * الغدبة * لصوم وجناية حج وجاز الجمع بين اباحة و
تمليك * دون الصدقات والعشر * والضابطان ما شرع بلفظ اطعام وطعام جاز فيه الاباحة
وما شرع بلفظ ايتاء راداء شرط فيه التملك * حرر عبد بن عن ظهارين * من امرأة او امرأتين *
ولم يعين * واحد * صح عنهما ومنله * في الصحة * المصيام * اربعة اشهر * والاطعام *
مائة وعشرين فقير الاتحاد الجسم بخلاف اختلافه الا ان ينوى بكل كلا فيصح * وان حرر

عنهما رقة * واحدة * اوصام * عنهما * شهرين صح عن واحد * بعينه وله وطو العبي
 كفر عنهما دون الاخرى * وعن ظهار و قتل لا * يصح لما مر ما لم يحرك كفره فتصح عن الظهار
 استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل * اطعم ستين مسكينا كلا صاعا * بدفعة واحدة * عن ظهارين *
 كما مر * صح عن واحد * كذا في نسخ الشرح ونسخ المتن لم يصح ان عنهما خلافا لمحمد رح
 ورجحه الكمال * وعن افتار و ظهار صح * عنهما اتقا قارا الاصل ان نية التعيين في الجنس
 المتحد سببه لغو وفي المختلف سببه مفيد فروع المعتبر في اليسار والا عسار وقت التكفير اطعم
 مائة وعشرين في يوم لم يجز الا عن نصف الاطعام فيعين على ستين منهم غدا وعشيا ولو في يوم
 آخر للزوم العدد مع المقدار ولم يجز اطعام فطيم ولا شعبان *

* باب اللعان *

هو لغة مصد ر لاعتل من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به لا بالغضب اللعنة نفسه قبلها
 والسبق من اسباب الترجيح وشرعا * شهادات * اربع كشهود الزنا * موكلات بالايان
 مقرونة * بشهاداته * باللعن * وشهاداتها بالغضب لانهم يكثرون اللعن فكان الغضب
 ارفع لها * قائمة * شهاداته * مقام حد القذف في حقه * وشهاداتها * مقام حد الزنا في حقها *
 اي اذا تلاعننا سقط عنه حد القذف وعنهما حد الزنا لان الاستشهاد بالله مهلك بالحد بل اشد *
 شرطه قيام الزوجية وكون النكاح صحيحا * لافساد * وسببه قذف الرجل زوجته قلنا يوجب الحد
 في الاجنبية * خصت بذلك لانها هي المقترفة فتم لها شروط الاحصان * وركنه شهادات موكلات
 باليمين واللعن وحكمه حرمة الوطى والاستمتاع بعد التلاعن ولو قبل التفريق بينهما * لحد يث
 المتلاعنان لا يجتمعان ابل * واهله من هو اهل للشهادة * على المسلم * فمن قذف * بصريح
 الزنا في دار الاسلام * زوجته * الحية بنكاح صحيح ولو في عدة الرجعي * العفيفة عن * فعل *
 الزنا * وتهمته بان لم توطأ حراما ولو مرة بشبهة ولا بنكاح فاسد ولا لها ولد بلا اب * وصحاح الاداء
 الشهادة * على المسلم فخرج نحوتن وصغير ودخل الاعمى والغاسق لانهما من اهل الاداء *
 او * من * نفى نسب الولد * منه او من غيره * وطالبته * او طالبه الولد المنفى * به * اي بموجب
 القذف وهو الحد عند القاضي ولو بعد العفو والتقدم فان تقدم الزمان لا يبطل الحق
 في قذف وقصاص وحقوق عباد جوهرية والافضل لها الستر وللحاكم ان يامرها به * لاعتن *

خبر لمن اى ان اقرب قل نه او ثبت قل نه بالبينة فلو انكر ولا بيينة لها لم يستحلف وسقط اللعان * فان
 ابنى حبس حتى يلاعن او يكذب نفسه فيكذب * للقل ف * فان لاعن لاعنت * بعد * لانه المدعي
 فلو بى ابلعائها اعدت فلو فرق قبل الاعادة صح لحصول المقصود * والا حبست حتى تلاعن او
 تصدقه * فيندفع به اللعان ولا تحل وان صدقته اربعاً لانه ليس باقرار قصدا ولا ينتفى النسب
 لانه حق الولد فلا يصح قان في ابطاله فلو امتنع احبسا وحمله في البحر علي ما اذالم تعف
 المرأة واستشكل في النهر حبسها بعد امتناعه بعد م وجوبه عليها حينئذ * واذا لم يصلح *
 الزوج * شاهد * لرقه او كفره * وكان اصلا للقل ف * اى بالغاعا قلانا طقا * حد * الاصل
 ان اللعان اذا سقط معنى من جهته فلو القا ذف صحيحا حد والا فلا حد ولا لعان * وان صلح *
 شاهد * و * الحال انها * هي * لم تصلح او * ممن لا يحل قاذفها فلا حد * عليه كما لو قذفها
 اجنبى * ولا لعان * لانه خلفه لكنه يغرز حتما لهذا الباب وهذا التصريح بما فهم * ويعتبر الاحصان
 عند القذف فلو قذفها وهي امة او كافرة ثم اسلمت او عتقت فلا حد ولا لعان * زيلعى * ويسقط *
 اللعان بعد وجوبه * بالطلاق البائن ثم لا يعود بتزويجها بعد * لان الساقط لا يعود * وكذا *
 يسقط * بزناها ووطئها بشبهة وبردتها ولا يعود لو اسلمت بعد * و * يسقط * بموت شاهد القذف
 وغيبته لا * يسقط * لو عمي * الشاهد * اوفسق او ارتد ولو نال * لزوجته * زنت وانت
 صبية او مجنونة وهو * اى الجنون * معهود فلا لعان * لا سناد لغير محله * بخلاف * زنت *
 وانت ذمية او امة او منك اربعين سنة وعمرها اقل * حيث يتلاعنان لا تقتصاره فتح * وصفته
 ما تطلق النص * الشرعي * به * من كتاب وسنة * فان التعنا * ولو اكثره * باذنت بتفريق الحاكم *
 نيتوارثان قبل تفريقه * الذى وقع اللعان عنده * ويفرق * وان لم يرضيا * بالفرقة شمني
 ولو زالت اهلية اللعان فان بما يرجى زواله كجنون فرق والا لا ولو تلاعنا فغاب احد همار
 وكل بالتفريق فرق تا تاريخا نية ومفاده انه اذا لم يوكل ينتظر * فلو لم يفرق * الحاكم * حتى
 عزل او مات استقبله الحاكم الثاني * خلا فالحمد رح اختيار * ولو اخطأ الحاكم ففرق
 بينهما بعد وجود الاكثر من كل منهما صح ولو بعد الاقل * اى مرة او مرتين * لا * ولو فرق بعد
 لعانه قبل لعانها نقل لانه مجتهد فيه تا تاريخا نية وقيد * فى البحر بغير القاضى الحنفى اما هو
 فلا ينقل * وحرم وطؤها بعد اللعان قبل التفريق * لما مر ولها نفقة العدة * وان قل ف *

الزوج * بولك * حي * نفى * الحاكم * نسبه * عن ابيه * والحقه بامه * بشرط صحة النكاح
 وكون العلوق في حال يجري فيه اللعان حتى لو علق وهي امة او كتابية فعتقت واسلمت لا
 ينتفي لعدم التلاعن واما شروط النفي فستة مبسوطة مذكورة في البدائع * وان
 اكد ب نفسه * ولود لالة بان مات الولد المنفي عن مال فادعي نسبه * حل * للقل ف *
 وله * بعد ما كذب نفسه * ان ينكحها * حل اولاً * وكذا ان قل ف غير هاتحل او * صدقته
 او * زنت * وان لم تجل لزوال العفة والحاصل ان له تزوجها اذا خرجا من احد هاتين
 اللعان * ولا لعان او كانا اخرسين او احدهما زكناً الوطأ ذلك * الخرس * بعد * اي اللعان *
 قبل التفريق فلا تفريق ولا حل * لد رثه بالشبهة مع فقد الركن وهو لفظا شهن وكان الاطلاع
 بالكتابية * كالا لعان بنفي الحمل * لعدم تيقنه عند القل ف ولو تيقناه بولادتها لا قل المد *
 يصير كانه قال ان كنت حاملاً فكن او القل ف لا يرجع تعليقه بالشرط * وتلاعنا بقوله * زنت *
 هذا الحمل منه * للقل ف الصريح * ولم ينف * الحاكم * الحمل * لعدم الحكم عليه قبل ولادته
 ونفيه عليه الصلوة والسلام ولو هلال لعنه بالوحي * نفى الولد * الحي * عند التهنئة * ومدتها
 سبعة ايام عادة * وعند * ابتياح آلة الولادة صح * بعد * لا * لا قراره به دلالة واوغائبا
 فحالة عليه كحالة ولادتها * ولا عن فمهما * فيما اذا صح ازالوجود القل ف فقد تحقق اللعان
 بنفي الولد ولم يثبت النسب فبقوله فيما مر ونفى نسبه ليس على اطلاقه * نفى اول التوأمين وافر
 بالثاني حل * ان لم يرجع لتكذيبه نفسه * وان عكس لاعتن * ان لم يرجع لقل فها بنفيه * والنسب
 ثابت فمهما * لانهما من ماء واحد * ولو جاءت بنتان في بطن واحد فنفي * الثاني وافر بالاول
 والثالث لاعتن وهم بنوه ولو نفى الاول * والثالث وافر بالثاني بحل وهم بنوه * كموت
 احد هم شمعي * مات ولد اللعان وله وان فادعاه الملا عن ان ولد اللعان ذكر يثبت نسبه *
 اجماعا * وان * كان * اثني لا * لاستغنائها بنسب ابيه خلا فاليهما ابن ملك فروع
 الاقرار بالوالد الذي ليس منه حرام كالسكوت لاستلحاق نسب من ليس منه بحر وفيه متى
 سقط اللعان بوجه ما اوثبت النسب بالاقرار بطريق الحكم لم ينتف نسبه ابل افلوعاه ولم يلاعن
 حتى قل فها اجنبي بالولد فحل فقد ثبت نسب الولد ولا ينتفي بعد ذلك نفى نسب التوأمين
 ثم مات احد هما عن تومعه وامه واخ لام فالارث اثلاثا فزاد رد الام السدس والاخوين الثالث

والباقى يرد عليهم وبه علم ان نفعه يخرج من كونه عصبه قال وصريحوا ببقاء نسبه بعد القطع في كل الاحكام لقيام فراشها الا في حكمين الارث والنفقة فقط حتى لا تصح دعوة غير النافي وان صدقته الولد انتهى قلت قال البهنسى الا ان يكون ممن يولد مثله لمثله او ادعاه بعد موت الملا عن فلم يحفظ *

* باب العنين وخيرة *

هو * لغة من لا يقدر على الجماع فعيل بمعنى مفعول وجمعه عنن وشرعا * من لا يقدر على جماع زوجته * يعني لما منع منه كبر سن او سحر اذ الرتقاء لا خيار لها للمانع منها خانية * اذا وجدت المرأة زوجها مجبورا * او مقطوع الذكركر فقط او صغيرة جد اكالذر ولو قصير لا يمكنه ادخاله داخل الفرج فليس لها الفرقة بحروفي بعض النسخ وفيه نظروفيه المجبوب كالعنين الا في مسئلتين التاجيل ومجئ الولد * فرق * الحاكم بطلبها لو حرة بالغة غير رتقاء وقرناء وغير المالة بحاله قبل النكاح وغير راضية به بعد * بينهما في الحال * ولو المجبوب صغير العدم فائدة التأخير * فلو يجب بعد وصوله اليها * مرة * او صار عنيينا بعد * اى الوصول * لا * يفرق للحصول حقها بالوطى مرة * جاءت امرأة المجبوب بولد * ولم تعلم بحبه فادعاه ثبت نسبه ثم علمت فلها الفرقة تارخانية ولو ولدت * بعد التفريق الى سنتين ثبت نسبه * لانزاله بالسحق * والتفريق * باق * بحاله * لبقاء جبه * ولو * كان * عنيينا بطل التفريق * لزوال عنته بثبوت نسبه كما يبطل التفريق باليمينه على اقرارها بالوصول قبل التفريق لا بعد * للتهمة فسقط نظر الزيلعي * ولو وجدته عنيينا * هو من لا يصل الى النساء لمرض او كبر او سحر ويسمى المعقود وهبانية * او خصبا * لا ينتشر ذكره فان انتشر لم تخير بحر وعليه فهو من عطف الخاص على العام لغفائه وان كان بار لان الفقهاء يتسامحون في ذلك نهر * اجل سنة * لاشتمالها على الفصول الاربعة ولا عبرة بتاجيل غير قاضى البلدة * بمرته * بالاهلة على المذهب وهي ثلثمائة واربعة وخمسون يوما وبعض يوم وقيل شمسية بالايام وهي ازيد باحد عشر يوما قيل وبه يفتى ولو اجل في اثناء الشهر فبالايام اجماعا * ورمضان وايام حيضها منها * وكذا حجه وغيبته * لاملة * حجبها وغيبتها * مرضه ومرضها * مطلقا به يفتى ولو الحجية ويوجل من وقت الخصومة ما لم يكن صبيبا او مريضا او محرما فبعد بلوغه وصحته واحرامه ولو مظاهرا لا يقدر على العتق اجل سنة وشهرين * فان وطى * مرة فيها * والابانت بالتفريق * من القاضي ان ابنى طلاقها * بطلبها * يتعلق بالجميع

فيهم امرؤ المحبوب كما مر ولو مجنونة بطلب وإيها ام من نصبه القاضي * ولوامة فالخيار لمولاهما *
 لان الولد له * وهو * اى الخيار * على التراخي * لا الفور * فلو وجدته عنيما * او مجبوبا *
 ولم تخاصم زمانا لم يبطل حقها * وكذا الواصمة ثم تركته مدة فلها المطالبة ولو ضاعته تلك
 الايام خانية * كالورفعته الى قاض فاجله سنة ومضت * السنة * ولم تخاصم زمانا * زيلة *
 ولو ادعى الوطأ وانكرته فان قالت امرأة ثقة * والثلثان احوط * هي بكر * بان تبول على
 جد ارديد خل في فرجها مع بيضة * خيرت * في مجلسها * وان قالت هي ثيب * او كانت
ثيبا * صدق بحلفه * فان نكل في الابتلاء اجل وفي الانتهاء خيرت * كما * يصدق * لو وجدت
ثيبا وزعمت زوال عد رتها بسبب آخر غير وطئه كاصبعه مثلا * لانه ظاهر والاصل عدم اسباب
 آخر معراج * وان اختارت * ولو دلالة * بطل حقها كما لو * وجد منها دليل اعراض بان * قامت
 من مجلسها او اقامها اعوان القاضي * او اقام القاضي * قبل ان تختار شيئا * به يغتنى واقعات
 لامكانه مع القيام فان اختارت طلق او فرق القاضي * تزوج * الاول او امرأة * اخرى عالمه
 بحاله لا خيار لها على المذهب * المقتضى به يحرم المحيط خلا لتصحيح الخانية * ولا يتخير *
 احد الزوجين * بعب الآخر * ولو فاحشا كجنون و جن ام وبرص ورتق وقرن وخالف
الاثمة الثلاثة في الخمس لو بالزوج ولو قضى بالرد صح فتح * ولو تراضيا * اى العنين وزوجته *
 علي النكاح * ثانيا * بعد التفريق صح * وله شق رتق امته وكن ازوجته وهل تجبر الظاهر
 نعم لان التسليم الواجب عليها لا يمكن بدونه نهر قلت وافاد البهني انها لو تزوجته على
 انه حر او سني او قادر على المهر و النفقة فبان بخلافه او على انه فلان بن فلان فاذا هو لقيط
 او ابن زنا كان لها الخيار فليحفظ *

* باب العدة *

هي * لغة بالكسر الاحصاء وبالضم الاستعداد للامور شرعا تربص يلزم المرأة از الرجل عند
 وجود سببه ومواضع تربصه خمسة وعشرون مذكورة في الحزانة حاصلها يرجع الى ان من
 امتنع نكاحها عليه لما منع لا بد من زواله كنكاح اختها واربع سواها اصطلاحا * تربص يلزم
 المرأة * او ولى الصغيرة * عند زوال النكاح * فلا عدة لزنا * او شبهة * كنكاح فاسد و مزفونة
لغير زوجها وينبغي زيادة او شبهه ليشمل عد ام الولد * وسبب وجوبها عقد النكاح

لما كد بالتسليم وما جرى مجراه * من موت او خلوة اى صحبة فلا عد * بخلوة الرقاء *
 وشرطها الفرقة وركنها حرمان ثابتة بها * كحرمة تزوج وخروج * وصحة الطلاق فيها *
 اى فى العدة وحكمها حرمة نكاح اختها وانواعها حيض واشهر ووضع حمل كما افاده بقوله * وهى
 فى * حق * حرمة * ولو كانت بية تحت مسلم * تحيض لطلاق * ولورجعيا * اوفسغ * بجميع اسبابه
 ومنه الفرقة بتقبيل ابن الزوج نهر * بعد الدخول حقيقة او حكما * اسقطه فى الشرح وجزم
 بان قوله الاتي ان وطئت راجع للجميع * ثلث حيض كوامل * لعدم تجزى الحيضة فالاولى
 لتعرف براءة الرحم والثانية لحرمة النكاح والثالثة لفصيلة الحرية * كذا * عدة * ام ولد مات
 مولها او اعتقها * لان لها فراشا كالحرة ما لم تكن حاملا او آيسة او محرمة عليه ولو مات مولها
 وزوجها ولم يد راول تعتد باربعة اشهر وعشرا باعد الاجلين بحر ولا ترث من زوجها
 لعدم تحقق حرمتها يوم موته ولا عدة على امة ومد برة كان يطأها لعدم الفراش جوهرية * و *
 كذا * موطوءة بشبهة * كمن فوفته لغير علمها * او نكاح فاسد * كموت * فى الموت والفرقة * يتعلق
 بالصورتين معا * و * العدة * فى * حق * من لم تحض * حرمة ام ولد * لصغر * بان لم تبلغ تسعا *
 او كبر * بان بلغت سن الاياس * او بلغت * بالسن * وخرج بقوله * ولم تحض * الشابة الممتدة الطهر بان
 حاضت ثم امتد طهرها فتعتد بالحيض الى ان تبلغ حد الاياس جوهرية وغيرها وما فى شرح الوهبانية
 من انقضاءها بتسعة اشهر غريب مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به كيف وفى نكاح الخلاصة
 لو قيل لحنفى ما مذهب الامام الشافعى رح فى كذا اوجب ان يقول قال ابو حنيفة رح كذا انعم
 لو قضى ما لكى بن لك نفل كما فى البحر والنهر وقد نظمه شيخنا الخير الرملى سالما من النقص
 فقال * لمتدة طهر بتسعة اشهر * وقاعدة ان ما لكى يقرر * ومن بعدة لوجه للنقص هكذا *
 يقال بلا نفل عليه ينظر * واما ممتدة الحيض فالمغني به كما فى حيض الفتح تقل طهرها بشهرين
 فستة اشهر للاطهار وثلاث حيض بشهر احتياطا * ثلثة اشهر * بالاهلة لوفى الغرة والانسبا لايام *
 بحر وغيره * ان وطئت * فى الكل ولو حكما كالخلوة ولو فاسدة كما مر ولو رضيعا تجت العدة لا المهر
 قنية * و * العدة * للموت اربعة اشهر * بالاهلة لوفى الغرة كما مر * وعشرا * من الايام بشرط
 بقاء النكاح صحى الى الموت * مطلقا * وطئت او لا ولو صغيرة او كتابية تحت مسلم ولو عبد
 فلم يخرج عنها الا الحامل قلت وعم كلامه ممتدة الطهر كالموضع وهى واقعة الفتوى ولم ارها

الآن فراجعته * وفي * حق * أمة تحض * لطلاق اوفسخ * حيضان * اعدم التجزى * و *
في * أمة لم تحض * لطلاق اوفسخ * اومات عنها زوجها نصف ما للحر * لغبول التعصيف *
وفي * حق * الحامل * مطلقا * ولوامة * اوكتاية او من زنا بان تزوج حبل من زنا قل خل
بها ثم مات او طلقها تعتد بالوضع جواهر الفتاوى * وضع * جميع * حملها * لان الحمل
اسم لجميع ما في البطن وفي البحر خروج اكثر الولد كاكل في كل الاحكام الا في حملها للزواج
احتياط ولا عبرة بخروج الراس ولومع الاقل فلا قصاص بقطعه ولا يثبت نسبه من المبانة لولا قل
من سنتين ثم باتيه لاكثر * ولو * كان * زوجها * الميت * صغيرا * غير مراقب وولد لاقل
من نصف حول من موته في الاصح لعموم آية واولات الاحمال * وفيمن حملت بعد موت
الصبي * بان ولدت لنصف حول فاكثرت * عدة الموت * اجماعا لعدم الحمل حين الموت *
ولا نسب في حاله * اذ لاماء للصبي نعم ينبغي ثبوته من المراقب احتياطاً فتح ولو مات في
بطنها ينبغي بقاء عدتها الى ان ينزل او تبلغ حد الاياس نهر * وفي * حق * امرأة الغار من *
الطلاق * البائن * ان مات وهي في العدة * ابعدا الاجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق *
احتياطاً بان تبرص اربعة اشهر وعشرا من وقت الموت منها ثلث حيض من وقت الطلاق
شمسي وفيه قصور لانها لو لم ترفيها حيضا تعتد بعد ما ثلث حيض حتى لو امتد طهرها تبقي عدتها
حتى تبلغ الاياس فتح * و * قيد بالبائن لان * المطلقة الرجعي ما للموت * اجماعا * و *
العدة * فيمن اعتقت في عدة رجعي لا عدة البائن * لا * الموت * ان تتم * كعدة حره ولو *
اعتقت * في احد هما * اي البائن او الموت * فكعدة الامة * لبقاء النكاح في الرجعي دون
الاخيرين وقد تنتقل العدة ستاكامة صغيرة منكوحة طلقت رجعيًا فتعتد بشهر ونصف فحاضت
تصير حيضتين فاعتقت تصير ثلثا فامتد طهرها للاياس تصير بالاشهر فعاد منها تصير بالحيض
فمات زوجها تصير اربعة اشهر وعشرا * آيسة اعتدت بالاشهر ثم عاد منها * على جاري عاداتها
او حملت من زوج آخر بطالت عدتها وفسد نكاحها * استأنفت بالحيض * لان شرط الخلقة
تحقق الاياس عن الاصل وذلك بالعجز الدائم الى الموت وهو ظاهر الرواية كما في الغاية واختاره
في الهلالية نتعين المصير اليه قاله في البحر بعد حكاية ستة اقوال * صحيحة واقرة المصنف رح
لكن اختار البهنسي ما اختاره الشهيدي انها ان رأتها قبل تمام الاشهر استأنفت لا بعد ما

قلت وهو ما اختاره صدق الشريعة وملا خسروا الباقي واقرة المصنف في باب الحيض وعليه
 فالنكاح جائز وتعتد في المستقبل بالحيض كما صححه في الخلاصة وغيرها وفي الجوهرية والمجتبى
 انه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القل ودعى هذا التصحيح اولى من تصحيح الهداية
 وفي النهر انه اعدل الروايات وتماهه فيما علق علي الملتقى * والصغيرة * لو حاضت بعد تمام
 الاشهر * لا * تستأنف * الا اذا حاضت في اثنائها * فتستأنف بالحيض * كما تستأنف *
 العدة * بالشهور من حاضت حيضة * او اثنتين * ثم آتت * تحرزا عن الجمع بين الاصل و
 البدل * و * الاياس * سنة * للرومية وغيرها * خمس وخمسون * عند الجمهور وعليه
 الفتوى وقيل الفتوى علي خمسين نهروني البحر عن الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة ولم تحض
 حكم باياسها * وعدة المنكوحة نكاحا فاسدا * فلا عدة في باطل وكذا اموقوف قبل الاجازة اختيار
 لكن اصواب ثبوت العدة والنسب بحر * والموطوءة بشبهة * ومنه تزوج امرأة الغير غير عالم
 بحالها كما سمجى وللموطوءة بشبهة ان تقيم مع زوجها الاول وتخرج باذنه في العدة لقيام
 النكاح بينهما انما حرم الوطوء حتى تلزمه نفقتها وكسوتها بحر يعني اذالم تكن عالمة راضية كما
 سمجى * وام الولد * فلا عدة علي مدبرة ومعتقة * غير اليسة والحامل * فان عدت بها بالاشهر
 والوضع * الحيض للموت * اي موت الواطئ * وغيره * كغرفة او متاركة لان عدة هو لاء
 لتعرف براءة الرحم وهو بالحيض ولم يكتف بحیضة احتياطاً * ولا اعتد اد يحيض طلقت فيه *
 اجماعاً * واذا وطئت المعتدة بشبهة * او من المطلق * وجب عدة اخرى * لتجد السبب *
 وقد اخلتا والمرئي * من الحيض * منهما * عليهما ان * اتم * العدة * الثمانية ان تمت
 الاولى * وكذا لو بالاشهر او بهما لو معتدة وفات فلوحذف قوله والمرئي منهما لعمهما وعم
 الحامل لو حبلت فعدها الوضع الا معتدة الوفات فلا تتغير بالحمل كما مر صححه في البدائع *
 ومبدأ العدة بعد الطلاق و * بعد * الموت * علي الفور * وتنقضى العدة وان جهلت *
 المرأة * بهما * اي بالطلاق والموت لانها اجل فلا يشترط العلم بمضيه سواء اعترف بالطلاق
 او انكر * فلو طلق امرأته ثم انكره واقیمت عليه بينة وقضى القاضي بالفرقة * كان ادعته عليه في
 شوال وقضى به في المحرم * فالعدة من وقت الطلاق لا من القضاء * بزازية وفي الطلاق المبهم
 من وقت البيان ولو شهد ابطالها ثم بعد ايام عد لا فنقض بالفرقة فالعدة من وقت الشهادة

لا القضاء * بخلاف ما لو اقر بطلاقها منذ زمان * ماض فان الغتوى انها من وقت الاقرار
 مطلقا نفيا للتهمة المواقعة لكن * ان كل بنت * في الاسناد اوقالت لا ادرى * وجبت * العدة *
 من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته فكل لك غير انه * ان وطئها الزمه مهرثان
 اختيارو * لا نفقة * ولا كسوة * ولا سكنى * لها لقبول قولها على نفسها خاوية وفيها ابانها ثم
 اقام معها زمانا ان مقر اطلاقها تنقضي عدتها لا ان منكر اذنى اول طلاق جواهر الفتاوى
 ابانها و اقام معها فان اشتهر طلاقها فيما بين الناس تنقضي والا لا وكل الوخا لهما فان بين الناس
 واشهد على ذلك تنقضي والا لا هو الصحيح وكل الوكتم طلاقها لم تنقض زجرا انتهى وحينئذ
 فمبطل وها من وقت الثبوت والظهور * و * مبطل وها * في النكاح الفاسد بعد التفريق * من انقاضي
 بينهما ثم لو وطئها حل جوهره وغيره اقول * في البحر بحثا بكونه بعد العدة لعدم الحل بوطئ المعتد
 * او * المتاركة اى * اظهار العزم * من الزوج * على ترك وطئها * بان يقول بلسانه تركتك ونحوه
 ومنه الطلاق وانكار النكاح لو حضرتها والا لا بمجرد العزم لومد خولة والانيكى تفريق الابن ان
 والخولة في النكاح الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا تنقص عدة الطلاق لانه فسخ جوهره ولا تعد
 في بيت الزوج بزازية * قالت مضت عدتي والمدة تحتمله وكذا بها الزوج قبل قولها مع حلفها
 والا * تحتمله المدة * لا * لان الامين انما يصدق فيما لا يخالفه الظاهر ثم لو بالشهور فالمقدر
 المنكور ولو بالحض فاعلمها الحرة ستون يوما ولامة اربعون مالم تدع السقط كما مر في الرجعة
 ومالم يكن طلاقها معلقا بولادتها فيضم لذلك خمسة وعشرين للنفاس كما مر في الحيض * نكح *
 نكاحا صحيحا * معدته * ولو من فاسد * وطلقها قبل الوطئ * ولو حكما * وجب عليه مهر
 تام * وعليها * عدة مبدئية * لانها مقبوضة في يد * بالوطئ الاول لبقاء اثره وهو العدة وهذه
 احدى المسائل العشرة المبينة على ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني وفول زفر
 رح لا عد * عليها فتحل للزواج ابطله المصنف رح بما يطول وجزم بان القاضي المقلد اذا
 خالف مشهور مذهبه لا ينفذ حكمه في الاصح كما لو ارشى الا ان ينص السلطان على العمل
 بغير المشهور فيسوغ فيصير حنفيا زفريا وهذا الم يقع بل الواقع خلافه فليحفظ * ذممة غير
 حامل طلقها ذميا او مات عنها لم تعتد * عند ابي حنيفة رح * اذا اعتقد واذلك * لانا امرنا
 بتركهم وما يعتقون * ولو * كانت الذممة * حاملا تعتد بوضعها * اتفاقا وقيل الولوالجى بما

إذا اعتقلوها * و * الذمية * لو طلقها مسلم * أو مات عنها * فتعتل * اتفقا * مطلقا *
 لأن المسلم يعتقله * وكذا لا تعتل مسبية افتقرت بتعابين الدارين * لأن العدة حيث وجبت
 حقاً للعباد والحربي ملحق بالجماد * إلا الحامل * فلا يصح تزوجها لأنها معتدة بل لأنني
 بطنها ولد ثابت النسب * كحريية خرجت اليها مسلمة أو ذمية أو مستأمنة ثم أسلمت أو صارت
 ذمية * لما مر أنه ملحق بالجماد * إلا الحامل * لما مر * وكذا الأعداء لو تزوج امرأة الغير * و
 وطئها * عالماً بذلك * وفي نسخ المتن * ودخل بها * ولا بد منه وبه يغني ولهن الحد بالحرمة
 مع العلم لأنه زنا والمزني بها لا تحرم على زوجها وفي شرح الوهبانية لو زنت المرأة لا يقر بها
 زوجها حتى تحيض لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسقى ماؤه زرع غيره فليحفظ لغيره *
 بخلاف ما إذا لم يعلم * حيث تحرم على الأول إلى أن تنقضي العدة ولا نفقة لعدتها على الأول
 لأنها صارت ناشئة خائفة قلت يعني لو عالة راضية كما مر فتدبر فروع ادخلت منية في
 فرجها هل تعتد في المحر بحثاً نعم لاحتياجها التعرف براءة الرحم وفي النهر بحثاً ان ظهر حملها
 نعم والألا في القنية ولدت ثم طلقها ومضى سبعة أشهر فنكحت آخر لم يصح إذا لم تحض فيها
 ثلث حيض وان لم تكن حاضت قبل الولادة لأن من لا تحيض لا تحبل وفيها طلقها ثلثاً ويقول
 كنت طلقها واحدة ومضت عدتها فلم مضىها معلوما عند الناس لم تقع الثلث والاعتق ولوحكم
 عليه بوقوع الثلث بالبينه بعد انكاره فلو برهن أنه طلقها قبل ذلك بمدة طلاقه لم تقبل بحرو
 فيه عن الجوهرة أخبرها ثقة ان زوجها الغائب مات أو طلقها ثلثاً أو اتاها منه كتاب على يد ثقة
 بالطلاق ان أكبر رائها انه حق فلا بأس ان تعتد وتزوج وكذا وقالت امرأة لرجل طلقني
 زوجي وانقضت عدتها لا بأس ان ينكحها وفيه عن الحاكم لو شككت في وقت موته تعتد من
 وقت تستيقن به احتياطاً وفيه عن المحيط كذبته في مدته تحمله لم تسقط نفقتها وله نكاح اختها
 عملاً بخبرها بقدر الامكان ولو ولدت لأكثر من نصف حول ثبت نسبه ولم يفسد نكاح
 اختها في الأصح فترثه لو مات دون المعتدة *

* فصل في الحداد *

جاء من باب اعد ومن وفرو قد روى بالجيم وهولغة كما في القاموس ترك الزينة للعدة
 وشرعاً ترك الزينة ونحوها للمعتدة بآين أو موت * تحل * بضم الحاء وكسر ها كما مر * مكلفة

مسلمة ولوامة منكوحة * بنكاح صحيح ودخل بها بدليل قوله * اذا كانت معتدة بت او موت *
وان امرها المطلق او الميت بتركه لانه حق الشرع اظهار التأسف على فوات نعمة النكاح *
بترك الزينة * بحلي او حرير او امتشاط بضيق الاسنان * والطيب * وان لم يكن لها كسب
الا فيه * والدهن * ولو بلا طيب كزيت خالص * والكحل والحناء ولبس المعصفر والمزعفر *
ومصبوغ بمغرة او ورس * الا بعذر * راجع للجمع اذا ضرورات تبيح المحضورات والاباس
باسود وازرق ومعصفر خلق لاراحة له * و * لاحد اد على سبعة كافرة وصغيرة ومجنونة و * معتدة
عتق * كموته عن ام ولد * و * معتدة * نكاح فاسد * او وطئ بشبهة او طلاق رجعي وبياح
الحل اد على قرابة ثلاثة ايام فقط وللزوج منعها لان الزينة حقه فتح وينبغي حل الزيادة
على الثلث اذا رضى الزوج او لم تكن مزوجة نهروفي التاتارخانية ولا تعد رفي لبس السواد
وهي آئمة الا الزوجة في حق زوجها فتعذر الى ثلاثة ايام قال في المحرر و ظاهره منعها من السواد تاسفا
على موت زوجها فوق الثلث وفي النهروني بلغت في العدة لزمه الحل اد فيما بقي * والمعتدة * اى
معتدة كانت عينى فتعم معتدة عتق ونكاح فاسد واما الخالية فتخطب اذا لم يخطبها غيره
وترضى به فلو سكنت فقولان * تحرم خطبتها * بالكسر وتضم * وصح التعريض * كريد الزوج *
لو معتدة الوفات * لا المطلقة اجماعا لانها الى عداوة المطلق ومغادرة جوازها لمعتدة عتق
ونكاح فاسد ووطئ بشبهة نهروفي القهستاني عن المضمرات ان بناء التعريض على الشروع *
ولا تخرج معتدة رجعي وبائن * باى فرقة كانت على ما في الظهيرية ولو مختلفة على نعمة عدتها
في الاصح اختصارا وعلي السكني فيلزمها ان تكتري بيت الزوج معراج * لوحرة * اوامة او
مبوة ولو من فاسد * مكلفة من بيتها اصلا * لاليل ولا نهارا ولا الى صحن دار فيها منازل
لغيره واو باذنه لانه حق الله تعالى بخلاف نحوامة لتقدم حق العبد * ومعتدة موت تخرج
في الجديين وتبيت * اكثر الليل * في منزلها * لان نفقتها عليها فتحتاج للخروج حتى
او كان عند ما كفايتها صارت كالمطلقة فلا يحل لها الخروج فتح وجوز في القنية خروجها
لاصلاح ما لا بد لها منه كزراعة ولا وكميل لها * طلقت * او مات وهي زائرة * في غير مسكنها
عادت اليه فوراً * لوجوبه عليها * وتعتد ان * اى معتدة طلاق وموت * في بيت وجبت فيه *
ولا تخرج ان منه * الا ان تخرج او ينهمم المنزل او يناف * انهم امه * او تلف مالها اولا

تجد اولا كراء البيت * ونحو ذلك من الضرورات فتخرج لا قرب موضع اليه وفي الطلاق الى حيث شاء الزوج واولم يكفها نصيبها من الدار اشترت من الا جانب مجتبي وظاهرة وجوب الشراء لو قادرة او الكراء بحر واقرة اخوة المصنف قلت لكن الذي رأيت به بنسخة المجتبي استترت من الاستئثار فليحرز * ولا بد من سترة بينهما في البايين * لئلا يختلي بالاجنبية ومفادها ان الحائل يمنع الخلوة المحرمة * وان ضاق المنزل عليهما وكان الزوج فاسقا فخرج وجه اولي * لان مكثها واجب لا مكثه ومفادها وجوب الحكم به ذكره الكمال * وحسن ان يجعل * الغاضي * بينهما امرأة * نفقة تزق من بيت المال يحرم تلخيص الجامع * قادرة علي الحيلولة بينهما * وفي المجتبي الافضل الحيلولة بستره ولو فاسقا فبأمرأة قال ولهما ان يسكنا بعد الثلث في بيت واحد اذ لم يلتقيا التقاء الا زواج ولم يكن فيه خوف فتنة انتهى وسئل شيخ الاسلام عن زوجين افترقا وكل منهما ستون سنة وبينهما اولاد تتعل رعليهما مفارقتهم فيسكنان في بيتهم ولا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان التقاء الا زواج هل لهم ذلك قال نعم واقرة المصنف * ابانها او مات عنها في سفر * ولو في مصر * وليس بينهما وبين مصرها مدة سفر رجعت * ولو بين مصرها وبين مقصد ما اقل مضت * وان كانت تلك * اى مدة السفر * من كل جانب * منها ولا يعتبر ما في ميمنة وميسرة فان كانت في مغارة * خيرت * بين رجوع ومضي * معها ولي اولا * في الصورتين * والعود احم * لتعتل في منزل الزوج * و * نكن * ان * مرت بما يصلح للاقامة كما في البحر وغيره زاد في النهر وبينه وبين مقصد ما سفر او * كانت في مصر * او قرية تصلح للاقامة * تعتل ثمة * ان لم تجد محرما اتغا وكذا ان رجعت عند الامام * ثم نخرج بحرم * ان كان * وتنتقل المعتدة * المطلقة بالبادية فتح * مع اهل الكلاء * في محقة او خيمة مع زوجها * ان تضررت بالملك في المكان * الذي طلقها به فله ان يتحول بها والا لا وليس للزوج المسافرة بالمعتدة ولو عن رجعي بحر * ومطلقة الرجعي كالبائن * فيما مر * غير انها تمتنع من مفارقة زوجها في مدة سفر * لقيام الزوجية بخلاف المباينة كما مر فروع طلب من الغاضي ان يسكنها بجوارها لا يجيبه وانما تعتل في مسكن المفارقة ظميره قبلت ابن زوجها فلها السكنى لا النفقة تارخانية لا تمنع معدة نكاح فاسد من الخروج مجتبي قلت مر عن البرازية خلافه لكن في البدل ابع له منعها التحسين مائه ككتابية ومجنونة وام والاعتقها فلم يحفظ *

* فصل في ثبوت النسب *

أكثر مدة الحمل سنتان * لخبر عائشة رضي الله عنها كما مر في الرضاع وعند الأئمة الثلث أربع سنين * أقلها ستة أشهر * أجماعا * فيثبت نسب * ولد * معتدة الرجعي * ولو بالاشهر لا يأسها بدائع وفاسد النكاح في ذلك كصححة قهستاني * فإن ولدت لأكثر من سنتين * ولو بعشرين سنة فأكثر لاحتمال امتداد طهرها وعلوقها في العدة * ما لم تقرب بمضي العدة * والمدة تحتمله * وكانت * الولادة * رجعة * لو * في الأكثر منهما * ولتأماها العلوقها في العدة * لأنى الأقل * للشك * وإن ثبت نسبه * كما * يثبت بلاد عوة احتياطا * في مبنوته جاءت به لأقل منهما * من وقت الطلاق لجواز وجوده وقته * ولم تقرب بمضيها * كما مر * وإن لتأماها لا * يثبت النسب وقيل يثبت لتصورا للعلوق في حال الطلاق وزعم في الجوهرة أنه الصواب * إلا بدعوته * لأنه التعزمه وهي شبهة عقل أيضا وإلا إذا ولدت توأمين أحدهما لأقل من سنتين والآخر لأكثر وإلا إذا ملكها فيثبت أن ولدت لأقل من ستة أشهر من يوم الشراء ولو لأكثر من سنتين من وقت الطلاق وكالطلاق سائر أسباب الغرقة بدائع أكن في القهستاني عن شرح الطحاوي أن الدعوى مشروطة في الولادة لأكثر منهما * وإن لم تصدقه * المرأة * في رواية * وهي الأوجه فتح * ويثبت نسب ولد * المطلقة ولورجعيها * المرافقة المدخول بها * وكذا غير المدخولة إن ولدت لأقل من الأقل * غير المقررة بانقضاء عدتها * وكذا المقررة إن ولدت كذلك من وقت الإقرار * إذا لم تدع حبلا * فلوادعت فكبالة * لأقل من تسعة أشهر * منطلقها تكون العلوق في العدة * وإلا لا * تكونه بعد ما لأنها لصغرها يجعل سكوتها كإقرار بهمضي عدتها * فلوادعت حبلا فهي ككبيرة * في بعض الأحكام * لا عتافها بالبلوغ * ويثبت نسب ولد معتدة * الموت لأقل منهما من وقته * أي الموت * إذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها * أما الصغيرة فإن ولدت لأقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبتت وإلا ولو أقرت بمضيها بعد أربعة أشهر وعشر فولدت لستة أشهر لم يثبت وأما الأيسة فكحائض لأن مدة الموت بالاشهر للميل إلى الحمل زيلعي * وإن ولدت لأكثر منهما * من وقته * لا * يثبت بدائع ولولهما فكأكثر بحر بحثا * وكذا * المقررة بمضيها * لو * لأنل مدته من وقت الإقرار * ولأقل من أكثرها من وقت البت للتيقن بكذبها * وإلا لا * يثبت لاحتمال حمل وثه بعد الإقرار * و *

يثبت نسب ولد * المعتقة * بموت او طلاق * ان جعلت ولادتها بحجة تامة * واكتفيا بالقابلة
 قيل وبرجل * او حبل ظاهر * وهل تكفى الشهادة بكونه ظاهراً فى البحر بحنانهم * او اقرار *
 الزوج * به * اى بالحبل ولو انكر تعيينه تكفى شهادة القابلة اجماعاً كما تكفى في مدق رجعية
 ولدت لاكثر من سنتين لا اقل * او تصد يق * بعض * الورثة * فيثبت في حق المقرين *
 و * انما * يثبت النسب في حق غيرهم * حتى الناس كافة * ان تم نصاب الشهادة بهم * بان
 شهد مع المقرر رجل آخر وكذا الوصدق المقر عليه الورثة وهم من اهل التصديق فيثبت النسب ولا
 ينفع الرجوع * والا * يعم نصابها * فلا * يشارك امكن بين وهل يشترط لفظ الشهادة ومجلس الحكم
 الاصح لانظر الشبهة الاقرار وشرطوا العدد ونظر الشبهة الشهادة ونقل المصنف عن الزيلعي ما يغفل
 اشتراط العدالة ثم قال فقول شيخنا وينبغي ان لا تشترط العدالة مما لا ينبغي قلت وفيه انه كيف
 تشترط العدالة في المقر اللهم الا ان يقال لاجل السراية فتأمل وليراجع * واولدت فاختلفا *
 في المدة * فقالت * المرأة * نكحتني منذ نصف حول وادعى الاقل فالقول لها بلا يمين * وقال
 تحلف وبه يغنى كما سمع في الدعوى * وهو * اى الولد * ابنه * لشهادة الظاهر لها بالولادة من
 نكاح حملها على الصلاح * قال ان نكحتها نهي طالق فنكحها فولدت لنصف حول من نكحها لزمه
 نسبه * احتياطاً لتصور الوطى حالة العقد ولو ولدته لا قل منه لم يثبت وكذا الاكثر ولو يوم يكن
 بحث فيه في الفتح واقرة في البحر * و * لزمه * مهرها * ليجعله واطناً حكماً ولا يكون به محصناً
 نهايه * علق طلاقها بولادتها لم تطلق بشهادة امرأة * بل بحجة تامة خلافاً لها كما مر * ولواقر *
 المعلق * مع ذلك بالحبل * او كان ظاهراً * طلقت * بالولادة * بلا شهادة * لاقراره بذلك واما
 النسب ولو ازمه كامومية الولد فلا يثبت بدون شهادة القابلة اتفاقا بحر * قال لامته ان كان في
 بطنك ولد * وكان بها حبل * فهو مني فشهدت امرأة * ظاهراً وعم غير القابلة * بالولادة فهي ام
 ولد * اجماعاً * ان جاءت به لاقل من نصف حول من وقت مقالته وان لاكثر منه لا * لا احتمال
 علوقه بعد مقالته قيل بالتعليق لانه لو قال هذه حامل مني ثبت نسبه الى سنتين حتى ينقيه غاية *
 قال لسلام هو ابني ومات * المقرر * فقالت امه * المعروفة بحرية الاصل والاسلام وبها ام الغلام *
 انا امرأته وهو ابنه يرثانه * استحساناً * فان جهلت حريتها * او امو ميتها لم ترث وقوله *
 فقال وارثه انت ام وال ابي * قيل اتفاقي اذ الحكم كذلك لو لم يقل شيئاً او كان صغيراً كما في البحر *

أو كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم أسلامها * وقته * أو قال * وارثه * كانت زوجة له وهي
 أمه لا * توث في الصور المذكورة وهل إلهامها مهر المثل قيل نعم * زوج أمته من عبده فجاءت
 بولد فادعاه المولى يثبت نسبه * للزوم فسخ النكاح وهو لا يقبل الفسخ * وعق * الولد * وتصير *
 الامة * أم ولد * لا قرارة بينوته وأمومتها * ولدت أمته الموطوءة له ولد اتوقف ثبوت نسبه
 على دعوته * لضعف فرائدها * كامة مشتركة بين اثنين استولدها واحد * عبارة الدردر
 استولد إياها * ثم جاءت بولد لا يثبت النسب بدونها * لحرمة وطئها كام ولد كاتبة أمولاها وسمي
 في الاستيلاء من الغراش على أربع مراتب وقد اختلفوا بقيام الغراش بلا دخول كثر زوج المغربي
 بمشرقية بينهما مسافة سنة فولدت لستة أشهر من تزوجها التصورة كرامة واستحل ما فتح لكن في النهر
 الاقتصار على الثاني أولى لأن طياً المسافة ليس من الكرامة عندنا قلت لكن في عقائد التقنازاني
 جزم بالاول تبعاً لما في الثقليين النسفي بل سئل عما يحكي أن الكعبة كانت تزور واحد من الأولياء
 هل يجوز القول به فقال خرق العادة على سبيل الكرامة لأهل الولاية جائز عند أهل السنة ولكن
 ليس بالمعجزة لأنهم ائردعوى الرسالة قوباً دعائها يكفر فوراً فلا كرامة وتمايه في شرح الوصاية من
 السير عند قوله * ومن لولي نال طي مسافة * يجوز جهول ثم بعض يكفر * وإثباتها في كل ما كان
 خارقاً * عن النسفي النجم يروي وينصر * أي ينصر هذا القول بنص محمد رح أنا من بكرامات
 الأولياء * غاب عن امرأته فتزوجت بأخر فولدت أولاداً * ثم جاء الزوج الاول * فالاول والثاني
 على الملك هب * الذي رجع إليه الإمام وعليه الفتوى كما في الخانية والجوهرة والكافي وغيرها وفي
 حاشية شرح المنار لابن الحنبلي وعليه الفتوى أن احتمله الحال لكن في آخر دعوى المجمع حكى
 أربعة أقوال ثم أفتى بما اعتمد المصنف وعلمه ابن ملك بأنه المستغفرش حقيقة فالولد للغراش
 الحقيقي وإن كان فاسداً وتمايه فيه فراجعه **فروع** نكح أمة فطلقها فشرها فولدت لقل من
 نصف حول من شرها لزمه والا لا المطلقة قبل الدخول والمبانة بنتين فمذ طلقها لكن في
 الثانية سنتين فقل وفي الرجعي لا أكثر مطلقاً بعد أن يكون لقل من نصف حول من شرها
 في المسئلتين وكذلك الواعقها بعد الشراء ولو باعها فولدت لا أكثر من لقل من باعها فادعاه هل
 يغتفر لتصل يق المشتري قولان مات عن أم ولد أو اعقها فولدت لقل من سنتين لزمه ولا أكثر إلا
 أن يل عليه ولو تزوجت في العدة فولدت لسنتين من عتقه أو موته ولنصف حول فكثر من تزوجت

وإدعياء معان للمولى اتفاقا تكونها معتد بخلاف مالو تزوجت أم الولد بلا اذنه فإنه للزوج اتفاقا ولو تزوجت معتد بائن فولدت لاقل من سنتين مذ بانت ولا قل من الاقل مذ تزوجت فالولد للاول لغساد نكاح الاخر ولو لاكثر منهما مذ بانت ولنصف حول مذ تزوجت فالولد للثاني ولو لاقل من نصفه لم يلزم الاول ولا الثاني والنكاح صحيح ولو لاقل منهما ولنصفه ففي عقد البحر بحثنا انه للاول لكنه نقل هنا عن البه ثع انه للثاني معللا بان اقل امها طلق الزوج دليل انقضاء عدتها حتى لو علم بالعدّة قال لنكاح فاسد وولدها للاول ان امك اثباته منه بان قل لاقل من سنتين مذ طلق او مات ولو نكح امرأة فجأت بسقط مستبين الخلق فان لاربعة اشهر فنسبه للثاني وان لاربعة الا يوما فنسبه للاول ونفس النكاح الكل من البحر قلت وفي مجمع الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت النسب منه ولا تجب العدة لانه نكاح باطل والله تعالى اعلم *

* باب الحضانة *

بفتح الحاء وكسرها تربية الولد * تثبت للام * النسبية ولو كانت بية او مجوسية * ولو بعد الفقرة الا ان تكون مرتدة * فحتي تسلم لانها تحبس * او فاجرة * فجورا يضيع الولد به كزنا وغنا وسرقة ونياحة كما في البحر بحثنا قال المصنف والذي يظهر العمل باطلاقهم كما هو من صب الشافعي رح ان الفاسقة بترك الصلوة لاحضانة لها وفي القنية الام احق بالولد ولو سيئة اليسرة معروفة بالفجور الم يعقل ذلك * او غير مأمونة * ذكوة في المجتبي بان تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا * او * تكون * امة او ام ولد او مبررة او مكاتبه وولدت ذلك الولد قبل الكتابة * لاشتغالهن بخدمة المولى لكن ان كان الولد رقما كن احق به لانه للمولى مجتبي * او متزوجة بغير محرم * الصغيرة * او ابنت ان تربيته مجانا * الحال ان * الاب معسر والعمة تقبل ذلك * اي تربيته مجانا ولا تمنعه عن الام قيل للام اما ان تمسكه مجانا او تدفعه للعمّة * علي المنصب * وهل يرجع العم او العمّة على الاب اذا يسر قيل نعم مجتبي والعمة ليست بغير نية يظهر وفي المنية تزوجت ام صغير توفي ابوه وارادت تربيته بلا نفقة مقدره واراد وصية تربية بها دفع اليها لا اليه ابقاء لما له وفي الحاوي تزوجت باجنبي وطلبت تربيته بنفقة والتزمه ابن عمه مجانا ولا حاضنة له فله ذلك * ولا تجبر * من لها الحضانة * عليها الا اذا تعينت لها * بان لم ياخذ ندى غيرها ولم يكن للاب ولا للصغير مال به يغني خاوية وسمجي في النفقة واذا

أسقطت الام حقه ما رت كميته او متزوجة فتنتقل للجدة بحر * ولا تغدر الحاضنة على ابطال
حق الصغير فيها * حتى لو اختلعت على ان تترك ولد ما عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط
لانه حق الولد فليس لها ان تبطله بالشرط وان لم يوجد غيرها اجبرت بلا خلاف فتح و
هذا يعمر ما لو وجد و امتنع من القبول بحر و حينئذ فلا اجرة لها جوهره * وتستحق *
الحاضنة * اجرة الحضانة اذا لم تكن منكوحة ولا معتدة * لا ييه وهي غير اجرة ارضاعه و
نفقته كما في البحر عن السراجية خلا فالما نقله المصنف عن جواهر الفتاوى وفي
شرح النقاية للباقاني عن البحر المحيط سئل ابو حفص عن لها امساك الولد وليس لها
مسكن مع الولد فقال علي الاب سكنها ما جميعا وقال نجم الائمة المختار ان عليه السكني
في الحضانة وكذا ان احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به وفي كتب الشافعية رح مؤنة
الحضانة في مال المحضون لوله مالي والا فعلى من تلزمه نفقته قال شيخنا وقواعدنا تغضيه
فيغني به ثم حرران الحضانة كالرضاع والله تعالى اعلم * ثم * اى بعد الام بان ماتت اولم
تقبل او اسقطت حقه او تزوجت باجنبي * ام الام * وان علت عند عدم اهلية القربي *
ثم ام الاب وان علت * بالشرط المذكور واما ام اب الام فتوخر عن ام الاب بل عن الخالة
ايضا بحر * ثم الاخت لاب وام ثم لام * لان هذا الحق لقراة الام * ثم * الاخت * لاب *
ثم بنت الاخت لا بويين ثم لام ثم لاب * ثم الخالات كذا لك * اى لا بويين ثم لام ثم لاب ثم بنت
الاخت لاب ثم بنات الاخ هكذا * ثم العمات كذا لك * ثم خالة الام كذا لك ثم خالة الاب
كذا لك ثم عمات الامهات والا باء بهذا الترتيب ثم العصباء بترتيب الارث فيقدم الاب
ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم لاب ثم بنوه كذا لك ثم العم ثم بنوه واذا اجتمعوا فالاولى ثم الاسن
اختيار سوى فاسق ومعتوه وابن عم لمشتهاه وه وغير مأمون ثم اذا لم تكن عصبة فلذى الارحام
فتدفع للاخ لام ثم لابنه ثم للعم لام ثم للخال لا بويين ثم لام برهان وعينى وبحرفان تساوا
فاصلحهم ثم اورعهم ثم اكبرهم ولا حق لولد عم وعمه وخال وخالة لعدم المحرمية * والحاضنة *
الذمية * ولو مجوسية * كمسلمة مالم يعقل دينا * ينبغي تغل يره بسبع سنين لصحة اسلامه
حينئذ نهر * و * الى ان * يخاف ان يالف الكفر * فينزع منها وان لم يعقل دينا بحر * و *
الحاضنة * يسقط حقه بنكاح غير محرمة * اى الصغير وكذا يسكنها عند المبعوض له لما في القنية

لو تزوجت الام باخوفا مسكنه ام الام في بيت الرب فللاب اخذ وفي البحر قد ترددت فيها
 لو امسكت الخالة ونحوها في بيت اجنبي عارية والظاهر السقوط قيا ساطع ما مر لكن في النهر
 والظاهر عدله للفرق بين زوج الام والاجنبي قال والرحم فقط كابن العم كالاجنبي *
 وتعود * الحضنة * بالفرقة * البائنة لزوال المانع والقول لها في نفى الزوج وكذا في
 تطليقه ان ابهته لان عينته * والحاضنة * اما او غيرها * احق به * بالغلام * حتى يستغنى *
 عن النساء وقد ربيع وبه يغني لانه الغالب ولو اختلفا في سنه فان اكل وشرب ولبس و
 استنجد وحده دفع اليه ولو جبر الا لا * والام والجد * لام اولاب * احق بها * بالصغيرة *
 حتى تحيض * اى تبلغ في ظاهر الرواية ولو اختلفا في حيضها فالقول للام بحرثا واقول
 ينبغي ان يحكم بسنها ويعمل بالغالب وعند مالك رح حتى يحتلم الغلام وتزوج الصغيرة و
 يدخل بها الزوج عتي * وغيرها ما احق بها حتى تشتهي * وقد ربيع وبه يغني وبنت احد
 عشر مشتهاة اتفاقا زيلعي * وعن محمد رح ان الحكم في الام والجد كذا لك وبه يغني * لكنرة
 الفساد زيلعي واذا دانه لا تسقط الحضنة بتزوجها مادامت لا تصلح للرجال الا في رواية عن
 الثاني اذا كان يستانس بها كافي القنية وفي الظهيرية امرأة قالت هذا ابنيك من بنتي وقد ماتت
 امه فاعطني نفقته فقال صدقت لكن امه لم تمت وهي في منزلي واراد اخذ الصبي يمنع
 حتى يعلم القاضي امه وتحضره فتأخذ لانه اقربا منها جدته وحاضنته ثم ادعى حقية غيرها
 وذا محتمل فان * احضر الاب امرأة فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها وقالت الجد لا *
 ما هذا ابنتي * وقد ماتت ابنتي ام هذا الولد فالقول للرجل والمرأة التي معه ويدفع الصبي
 اليهما * لان الفراش لهما فيكون الولد لهما * كزوجين بينهما ولد فادعي * الزوج * انه
 ابنه لامنها * بل من غيرها * وعكست * فقالت هو ابني لامنه * حكم بكونه ابنا لهما * لما قلنا
 وكذا لو قالت الجد هذا ابنيك من بنتي الميتة فقال بل من غيرها فالقول له وياخذ الصبي منها
 وكذا لو احضر امرأة وقال ابني من هذه لا من بنتك وكذا بنه الجد وصدقتها المرأة فالاب اولى
 به لانه لما قال هذا ابني من هذه المرأة فنقد انكر كونها جدة فيكون منكر الحق حضانتها وهي
 اقرب له بالحق انتهى ملخصا * لا خيار للولد عندنا مطلقا * ذكر اوانثى خلا فاللشافعي رح
 قلت وهذا قبل البلوغ اما بعد * فيخير بين ابويه وان اراد الانفراد له ذلك مويد زاده

معزيا للمنية واذا بقوله * بلغت الجارية مبلغ النساء ان بكر اصبها الاب الى نفسه * الا اذا
دخلت في السن واجتمع لها رأى فتسكن حيث احبت حيث لا خوف عليها * وان ثيبا لا *
يضمها * الا اذا لم تكن ما مونة على نفسها * فلاب والجل ولاية الضم لا لغيرهما كافي الا بتداء
بحر عن الظهيرية * والغلام اذا عقل واستغنى برأيه ليس للاب ضمه الى نفسه * الا اذا لم
يكن ما مونا على نفسه فله ضمه لدفع فتنة او عار وتاديبه اذا وقع منه بشىء ولا نفقة عليه الا ان
يتبرع بحر * والجل بمنزلة الاب فيه * فيما ذكر * وان لم يكن لها اب ولا جد * لكن * لها اخ او عم
فله ضمها ان لم يكن مفسدا وان كان * مفسدا * لا * يمكن من ذلك * وكذا الحكم في كل عصة
ذى رحم محرم منها فان لم يكن لها اب ولا جد ولا غيرهما من العصبات او كان لها عصة
مفسد فالنظر فيها الى الحاكم فان * كانت * ما مونة خلاها تتفرد بالسكنى والوضعها عند *
امراة * امينة قادرة على الحفظ بلا فرق في ذلك بين بكر وثيب * لانه جعل ناظر المسلمين ذكره
العينى وغيره واذا بلغ الذكور حل انكسب ينفعهم الاب الى عمل ليكتبوا او يوجروهم وينفق
عليهم من اجرتهم بخلاف الاناث ولوالاب مبدئ زائد فحسب الابن الى امين كافي سائر الاملاك
مؤيد زاده معزيا للخلاصة * ليس للمطلقة * باثنا بعن عدتها * الخروج بالولد من بلد الى
اخرى بينهما تفاوت * فلو بينهما تفاوت بحيث يمكنه ان يبصر ولد * ثم يرجع في نهاره لم يمنع
مطلقا لانه كالاتقال من محلة الى اخرى شمني * الا اذا انتقلت من القرية الى المصروفي
عكسه لا * لضرر الولد بتخلفه باخلاق اهل السواد * الا اذا كان * ما انتقلت اليه * وطنها *
قد * نكحها ثم * اى عقد عليها في وطنها ولو قرية في الاصح الادار الحرب الا ان يكون
مستامين * وهذا * الحكم * في الام * المطلقة نقط * ما غيرها * كجدة وام ولد اعتقت *
فلا تقل رطل نقله * لعدم العقل بينهما * الا باذنه * كما يمنع الاب من اخراجه من بلد امه
بلا رضاها ما بقيت حضانتها * فلواخذ المطلق ولد * منها لتزوجها * جاز * له ان يسافر به
الى ان يعود حق امه * كما مر في السراجية وقيل * المصنف في شرحه بما اذا لم يكن له من ينتقل
الحق اليه بعن ها وهو ظاهر وفي الحاوى له اخراجه الى مكان يمكنها ان تبصر ولد ها كل يوم
كما في جانبها فليحفظ قلت وفي السراجية اذا سقطت حضانة الام واخذ الاب لا يجبر على ان
يرسله لها بل هي اذا ارادت ان تراه لا تمنع من ذلك وانتي شيخنا الرملي بانه يسافر بعن

تمام حضانتها وبان غير الاب من العصابات كالاب وعزاه للخلاصة والتاثير خانية فرج
 خرج بالولد ثم طلقها فطالبته برده ان اخرجها باذنها لا يلزمه رده وان بغير اذنها يلزمه
 لو خرج به مع امه ثم ردها ثم طلقها فعليه رده بحر والله تعالى اعلم *

باب النفقة

هي لغة ما ينقعه الانسان على عياله وشرعا * هي الطعام والكسوة والسكنى * وعرفا هي
 الطعام * ونفقة الغير تجب على الغير بسباب ثلثة زوجية وقرابة وملك * بدأ بالاول لمناسبة ما
 مراولانها اصل الولد * فتجب للزوجة * بنكاح صحيح فلو بان فساد او بطلانه رجع بما اخذته
 من النفقة بحر * على زوجها * لانها جزاء الاحتباس فكل محبوس لمنفعة غيره تلزمه نفقته
 كمغت وقاض ووصي زيلعى وعامل ومقاتلة قاصدا فاعل العد ومضارب سافر بما مضاربة
 ولا يرد الرهن لحبسه لمنفعتها * ولو صغيرا * جد افى ماله لا على ابيه الا اذا كان ضمنها كما مر
 فى المهر * لا يقدر على الوطى * لان المانع من قبله * او فقير او لو * كانت * مسلمة او كافرة
 او كبيرة او صغيرة تطيق الوطى * او تشتهى للوطى فيما دون الفرج حتى لو لم تكن كذلك
 كان المانع منها فلا نفقة كالوكان صغيرين * فقيرة او غنية موطوءة او لا * كان كان الزوج صغيرا
 او كانت رتقاء او قرناء او معتومة او كبيرة لا توطأ وكذا صغيرة تصلح للخدمة او للاستيناس ان
 امسكها فى بيته عند الثاني واختاره فى التحفة * ولو منعت نفسها للمهر * دخل بها او لا ولو
 كله موجلا عند الثاني وعليه الفتوى كما فى البحر والنهر وارتضاه مكشي الاشباة لانه منع بحق
 فتستحق النفقة * بقول رجالهما * به يغتني ويخاطب بقدر وسعته والباقي دين لميسرة ولو موسرا
 وهى فقيرة لا يلزمه ان يطعمها مما ياكل بل يندب * ولو هي فى بيت ابيها * اذ امر يطا بها
 الزوج بالنفقة به يغتني وكذا اذا طلبها ولم تمتنع او امتنعت للمهر * او مرضت فى بيت
 الزوج * فان لها النفقة استحسانا لقيام الاحتباس وكذا لو مرضت ثم اليه نقلت او فى منزلها
 بغيت ولنفسها ما منعت وعليه الفتوى كما حرره فى الفتح وفى الخانية مرضت عند الزوج فان نقلت
 لدار ابيها ان لم يكن نقلها بمحفة ونحوها فلها النفقة والا لا كما لا يلزمه مد اوتها * لا * نفقة
 لاحدى عشر مرتلة ومقبلة ابنه ومعتق وموت ومنكوحة فاسد وعدته وامه لم تبو وصغيرة لا
 توطأ * والخارجة من بيته بغير حق * وهى الناشئة حتى تعود ولو بعد سفر خلافا للشافعي رح

والقول لها في عدم النشوز بيمينها وتسقط به المفروضة لا المستدانة في الاصح كالموت قيل
 بالخروج لانها لو ما نعتته من الوطى لم تكن ناشرة وشمل الخروج الحكمي كان كان المنزل
 لها فمنعته من الدخول عليها فهي كالخارجة ما لم تكن سائلة النقلة ولو كان فيه شبهة
 كبيت السلطان فامتنعت منه فهي ناشرة لعدم اعتبار الشبهة في زماننا بخلاف ما لو
 خرجت من بيت الغصب وابت الدهاب اليه او السفر معه او مع اجنبي بعثه لينقلها فلها النفقة
 وكذا لو آجرت نفسها لارضاع صبي وزوجها شريف ولم تخرج وقيل تكون ناشرة
 ولو سلمت نفسها بالليل دون النهار وعكسه فلا نفقة لنقض التسليم قال في المجتبى وبه عرف
 جواب واقعة في زماننا بانه لو تزوج من المحترفات التي تكون بالنهار في مصالحها
 وبالليل عندة فلا نفقة لها انتهى قال في النهر وفيه نظر * ومحبوسة * ولو ظلما الا
 اذا حبسها مهربين له فلها النفقة في الاصح جوهرية وكذا لو قدر علي الوصول اليها في الحبس
 صيرفية كحبسه مطلقا لكن في تصحيح القدرى لو حبس في سجن السلطان فاصح سقوطها
 وفي البحر عن مال الفتاوى لو خيف عليها الفساد تحبس معه عند المتأخرين * ومربضة لم تزف *
 اى لا يمكنها الا انعقال معه اصلا فلا نفقة لها وان لم تمنع نفسها لعدم التسليم تقدر البحر *
 ومغضوبة * كرها * وحاجة * ولو غفلا * لا معه ولو بمحرم * لغوات الاحتباس * ولو معه فعليه
 نفقة الحضر خاصة * لا نفقة السفر ولا الكراء * امتنعت * المرأة * من الطحن والخبز ان كانت
 ممن لا تخدم * او كان بها علة * فعليه ان ياتيها بطعام مهما والا * بان كانت ممن تخدم نفسها
 وتقدر على ذلك * لا * يجب عليه ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك لوجوبه عليها ديانة
 ولو شريفة لانه عليه الصلوة والسلام قسم الاعمال بين علي وفاطمة رضى الله عنهما فجعل اعمال
 الخارج على علي رضى الله عنه والد اخل على فاطمة رضى الله عنهما فانهما سيدة نساء العالمين
 بحر * ويجب عليه آلة طحن وآنية شراب وطبخ ككوز وجرة وقد رومغرفة * وكذا اسائر ادوات
 البيت كحصير ولبد وطنفسة وما تنطف به وتزيل الوسخ كمشط واشنان وما يمنع الصنان و
 مداس رجلها وتمامه في الجوهرية والبحر وفيه اجرة القابلة على من استاجرهما من زوج او
 زوجة ولو جاءت بلا استئجار قيل عليه وقيل عليها * وتقرض لها الكسوة في كل نصف حول
 مرة * لتجد الحاجة حرا وبردا * وللزوج الانفاق عليها بنفسه * ولو بعد فرض القاضي خلاصة *

الا ان يظهر للقاضي عدم اتفاقه فيفرض * اى يقدر * لها * بطلبها مع عضرته ويأمره ليعطيها
ان شكت مطله ولم يكن صاحب مائد * لان لها ان تاكل من طعامه وتختل ثوبها من كرباسه بلا اذنه
فان لم يعط حبسه ولا تسقط عنه النفقة خلاصة وغيرها وقوله * في كل شهر * اى كل مدة تناسبه
كموم للمحترف وسنة لك هقان وله الدفع كل يوم كالحا للطلب كل يوم عند المساء لليوم الاتي
ولها اخذ كفيل بنفقة شهر فاكثر خوفا من غيبته عند الثاني وبه يفتى نتج وقس عليه سائر
الديون وبه يفتى بعضهم جواهر الفتاوى من كغالة الباب الاول ولو كفيل له كل شهر كذا ابد
وقع على الابد وكذا لو لم يقل ابد عند الثاني وبه يفتى بحر وفيه عليها دين لزوجها لم يلتقيا
قصاها الا برضاها لسقوطه بالموت بخلاف سائر الديون وفيه اجرت دارها من زوجها وصا يسكنان
فيه لا اجر عليه ولو دخل بهافي منزل كانت فيه باجر فتولبت به بعد سنة فقالت له اخبرتك بان
المنزل بالكرام عليك الاجر فهو عليها لانها العاقبة بزازية ومفهومه انها لو سكنت بغير اجازة
في وقف او مال يتيم او معد للاستغلال فالاجرة عليه فليحفظ * ونقد رها بقدر الغلاء والرخص
ولا تقدر ربهاهم * ودناهم كما في الاختيار وعزاه المصنف لشرح المجمع لكن للمصنف في البحر
عن المحيط ثم المجتبى ان شاء القاضي فرضها اصنافا او قومها بالدراهم ثم يقدر بالدرهم وفيه
لو فترت على نفسها فله ان يرفعها للقاضي لتاكل بما فرض لها خوفا عليها من الهزال فانه يضره
كأله ان يرفعها للقاضي للبس الثوب لان الزينة حقه * وتزاد في الشتاء جبة * وسروالا وما يدفع
به اذى حر وبرد * ولحافا وفراشا * وحدها لانها ربما تعتزل عنه ايام حيضها ومرضها *
ان طلبته ويختلف ذلك يسارا واعسارا وحالا وبلدا * اختياري وليس عليه حقها بل حق
امتها مجتبى وفي البحر قد استغنى من هذا انه لو كان لها امتعة من ثرى ونحوها لا يسقط عن
الزوج ذلك بل يجب عليه وقد راينا من يامرها بغرش امتعتها له ولا ضيافة جبراع عليها و
ذلك حرام كمنع كسوتها انتهى لكن قد منافي المهر عنه عن المجتبى لو زنت اليه بلا جها زيليق
به فله مطالبة الاب بالنقد الا اذا سكنت انتهى وعليه فلو زنت به اليه لا يحرم عليه الانتفاع
به وفي عرفنا يلتزمون كثرة المهر لكثرة الجهاز وقلته لقلته ولا شك ان المعروف كالمشروط
فينبغي العمل بما مر ذكره في النهرو وفيه عن قضاء البحر هل تقدر القاضي للنفقة حكم منه
قلت نعم لان طلب الانتقد ير شرط دعوى فلا تسقط بمضى المدة ولو فرض لها كل يوم او كل شهر

هل يكون قضاء ما دام النكاح قلت نعم الا لما منع ولذا قالوا لا يبرأ قبل الغرض باطل وبعده
يصح مما مضى ومن شهر مستقبل حتى لو شرط في العقل ان النفقة تموين من غير تقدر يرو
الكسوة كسوة الشتاء والصيف لم يلزم فلها بعد ذلك طلب التقدر فيهما ولو حكم بموجب
العقد ما لكي يرى ذلك فللحنفي تقدر ما لعدم الدعوى والحادثة بقى لو
حكم الحنفى رح بغرضها دراهم هل للشافعي رح بعد ان يحكم بالتموين قال
الشيخ قاسم في موجبات الاحكام لا وعليه فلو حكم الشافعي رح بالتموين ليس للحنفي الحكم
بخلافه فليحفظ نعم لو اتفقا بعد الغرض على ان تاكل معه تمويننا بطل الغرض السابق
لرضاها بذلك وفي السراجية قد ركسوتها دراهم ورضيت وقضى به هل لها ان ترجع وتطلب
كسوة قماش اجاب نعم وقالوا ما بقى من النفقة لها فيقضى باخرى بخلاف اسراف وسرقة وهلاك
ونفقة محرم وكسوة الا اذا تخرقت بالاستعمال المعتاد او استعملت معها اخرى فيغرض اخرى
* ويجب * لخادمها المملوك * لها على الظاهر ملكا تاما ولا شغل له غير خد متها بالفعل
فلو لم يكن في ملكها او لم يخل معها لا نفقة له لان نفقة الخادم بازاء الخدمه ولو جازها بخادم لم يقبل
منه الا برضاها فلا يملك اخراج خادمها بل ما زاد عليه بحر بحثنا * لو * حرة لامة جوهره لعدم
ملكها * موسرا * لا معسر في الاصح والقول له في العسار ولو برهننا فبينتها اولى خانية * ولوله
اولاد لا يكفيه خادم واحد فرض عليه لخادمين او اكسر اتعاقا * فتح وعن الثاني غنية زفت اليه
يخدم كثير استحققت نفقة الجمع ذكره المصنف ثم قال وفي البحر عن الغاية وبه ناخذ قال وفي
السراجية ويفرض عليه نفقة خادمها وان كانت من الاشراف فرض نفقة خادمين وعليه الفتوى *
ولا يفرق بينهما العجزة عنها * بانواعها الثلاثة * ولا بعد ما يغائه * لو غائبا * حقها ولو موسرا *
وجوزه الشافعي رح باعسار الزوج ويتضررها بغيبته ولو قضى به حنفي لم ينفل نعم لو امر
شافعيما نقضى به نفل اذا لم يرتش الامر والمأمور بحر * و * بعد الغرض * يا مرها القاضي
بالاستدانة * لتحيل * عليه * وان ابي الزوج اما بل من الامر فيرجع عليها وهي عليه ان صرحت
بانها عليه اونوت ولو انكر نيتها فالقول له مجتبى وتجب الادانة على من تجب عليه نفقتها ونفقة الصغار
ولو لا الزوج كاخ وعم ويحبس الاخ ونحوه اذا امتنع لان هذا من المعروف زيلعى واختيار
وسيتضح * قضى بنفقة الاعسار ثم ايسر فخاصته تم * نفقة يساره في المستقبل * او بالعكس

وجب الوسط * كأم * صالحت زوجها على نفقة كل شهر على د راهم ثم قالت * لا تكفيني زيت *
 ولو قال الزوج لا أطيق ذلك فهو لازم * فلا النفقات إلى مقالته بكل حال * إلا إذا تغير سعر الطعام
 وعلم * القاضي * أن ما دون ذلك * المصالح عليه * يكفيتها * فحينئذ يفرض كفائتها نقله المصنف
 عن الخانية وفي البحر عن ابن خيرة إلا أن يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فيوجب
 بقدر طاقته وفي الظهيرية صالحتها عن نفقة كل شهر على مائة درهم والزوج محتاج لم يلزمه إلا نفقة
 مثلها * والنفقة لا تصير دينا إلا بالقضاء والرضاء * أي اصطلاحهما علي قد رمعين أصنافا ارد راهم
 فقبل ذلك لا يلزمه شيء وبعد ترجع بما انفق ولو من مال نفسها بلا امر قاض ولو اختلفا في المدق
 فالقول له والبينة لها ولو انكرت انفاقه فالقول لها يمينها ذخيرة * وبموت أحدهما اطلاقها *
 ولو رجعا كما في الظهيرية والخانية واعتمد في البحر بحثا عدم سقوطها بالطلاق لكن اعتمد
 المصنف ما في جواهر الفتاوى والفتوى على عدم سقوطها بالرجعي كيلا يتخذ الناس ذلك حيلة
 واستحسنه محشي الاشباه وبالأول افتى شيخنا لكن صحح الشرنبلاني في شرحه للوصفانية ما بحثه
 في البحر من عدم السقوط ولو بائنا قال وهو الأصح ورد ما ذكره ابن الشحنة فتأمل عند الفتوى *
 سقط المغروض * لأنه صلة * إلا إذا استد انت بامر قاض * فلا تسقط بموت أو طلاق في الصحيح
 لما مر أنها كاستد انت بنفسه وعبارة ابن الكمال إلا إذا استد انت بعد فرض قاض ولو بلا امره
 فليكرز * ولا ترد * النفقة والكسوة * المعجلة * بموت أو طلاق عجلها الزوج أو ابوه ولو قائمة
 به يفتى * يباع القن * ويسعى من بر ومكاتب لم يعجز * الماذون بالنكاح * وبدونه يطالب بعد
 عتقه * في نفقة زوجته * المغروضة إذا اجتمع عليه ما يعجز عن أدائه ولم يغله ذخيره ولو
 بنت المولى لا أمته ولا نفقة ولد ولو زوجته حرة بل نفقته على أمه ولو مكاتبه لتعينه للام ولو
 مكاتبين سعى لأمه ونفقته على أبيه جوهر * مرة بعد أخرى * أي لو اجتمع عليه نفقة أخرى
 بعد ما اشتراه من علم به أو لم يعلم ثم علم فرضي بيع ثانيا وكذا المشتري الثالث وهلم جرا لأنه
 دين حادث قاله الكمال وابن الكمال فما في الد رتبة للصدر سهو * وتسقط بموته وقتله *
 في الأصح * ويبيع في دين غيرها مرة * لعدم التجدد وسيجي في الماذون ان للغرماء استسعاء
 ومفادها ان لها استسعاء ولو نفقة كل يوم بحر وقال وهل يباع في كفنها ينبغي على قول
 الثاني المفتى به نعم كما يباع في كسوتها * ونفقة الأمة المنكوحة * ولو من برة أو أم ولد أما المكاتب

فكالحره * انما تجب * على الزوج ولو عبد * بالتبوية * بان يدفعها اليه ولا يستحل منها * فلو
استحل منها المولى * اواهله * بعد ما ابرأها بعد الطلاق * لاجل * انقضاء العدة لا قبله * اى
ولم يكن بواها قبل الطلاق * سقطت * بخلاف حره نشرت فطلقت فعادت وفى البحر يحنا
موضعها قبل التبوية باطل ونفقات الزوجات المختلفة مختلفة بجالهما * وكذا تجب لها السكنى
فى بيت خال عن اهلها * سوى طفله الذى لا يفهم الجماع وامته وام ولد * واهلها * ولو
ولد لها من غيره * بقدر حالهما * كطعام وكسوة * وبيت منفرد من دار له غلق * زادنى الاختيار
والعيني ومراق ومفاده لزوم كنيف ومطبخ وينبغي الافتاء به بحر * كفى لها * لحصول المقصود
هداية وفى البحر يشترط ان لا يكون فى الدار احد من احماء الزوج يؤذيها ونقل المصنف عن
الملتقط كفايته مع الاحماء لامع الضرائر فلكل من زوجته مطالبته ببيت من دار علي حدة * ولا
يلزمه اتيانها بمونس * ويأمره باسكانها بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش سراجية ومفاده
ان البيت بلا جيران ليس مسكنا شرعيا بحر وفى النهر وظاهره وجوبها لو البيت خاليا عن
الجيران لاسيما اذا خشيت علي عقلها من سعة قلت لكن نظريه الشربلاني بما مر ان مالا
جيران له غير مسكن شرعي فتنبه * ولا يمنعها من الخروج الى الوالد ين * فى كل جمعة ان
لم يقدر على اتيانها على ما اختاره فى الاختيار ولو ابوها زمنا مثلا واحتاجها فعليها تعاضد ولو
كافرا وان ابى الزوج فتح * ولا يمنعها من الدخول عليها فى كل جمعة وفى غيرها من المحارم
فى كل سنة * لها الخروج ولهم الدخول زيلعي * ويمنعهم من الكينونة * وفى نسخة من البيوتوة
لكن عبارة ملا مسكين من القرار * عندها * به يغتنى خانية ويمنعها من زيارة الاجانب وعيادتهم و
الوليمة وان اذن كانا عاصيين كما مر فى باب المهر وفى البحر له منعها من الغزل وكل عمل ولو تبرعا
لا جنبي ولو قابلة او مغسلة لتقدم حقها على فرض الكفاية ومن مجلس العلم الا لنازلة امتنع
زوجها من سوالها ومن الحمام الا لفساء وان جاز بلا تزين وكشف عورة عند احد قال الباقر
وعليه الفتوى فلا خلاف فى منعها للعلم بكشف بعضهن وكذا فى الشربلانية معزي الكمال *
وتغرض * النفقة بانواعها * لزوجة الغائب * مدة سفر صيرفية واستحسنه فى البحر ولو مفقودا *
وطفله * ومثله كبير زمن وانثى مطلقا * وابويه * فقط فلا تغرض لمملوكه واخيه ولا يقضى عنه
دينه لانه قضاء على الغائب * فى مال له من جنس حقهم * كتبر وطعام اما خلافه فيفتقر للبيع

ولا يباع مال الغائب اتفاقاً * عند هم * او على * من يقر به * عند الامانة وعلى المديون ويبدأ
بالاول ولوا نفقا بلا فرض ضمنابلا رجوع ويقبل قول المودع في الدفع للنفقة لالمديون الابينة
او اقراها بحر وسجي * وبالزوجة * بقرابة * الولاد وكذا * الحكم ثابت * اذا علم قاض
بذلك * اى بمال وزوجة ونسب ولو علم باحدهما احتج للاقرار بالآخر ولا يمين ولا بينة
هنا لعدم الخصم * وكفلها * اى اخذ منها كفيل بما اخذته وجوباً في الاصح * وحلفها معه *
اى مع الكفيل احتياطاً وكذا اكل اخذ نفقة فلز ذكر الضمير كابن الكمال لكن اولى * ان الغائب
لم يعطها النفقة * ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها فان حضر الزوج وبرهن انه اوفاها
النفقة طوبت هي او كفيلها بردها ما اخذت وكذا الولم يبرهن ونكاحها وطوبت فقط * لا * تفرض
على غائب * باقامة * الزوجة * بينة على النكاح * او السبب * ولا * تفرض ايضا * ان لم يخلف
مالاً فقامت بينة يغرض عليه ويامرها بالاستئذان ولا يقضي به * لانه قضاء على الغائب * وقال
زفره يقضي بها * اى بالنفقة * لا به * اى بالنكاح * وعمل القضاة اليوم على هذه الحاجة
فيغتنى به * وهذا من الست التي يغتنى بها يقول زفره وعليه فلو غاب وله زوجة وصغار تقبل
بينتها على النكاح ان لم يكن عالماً به ثم يغرض لهم ويامرها بالاتفاق والاستئذان ليرجع بحر *
و * يجب * لمطلقة الرجعي والبائن والمفرقة بلا معصية كخيار عتق وبلوغ وتغريق بعد مكفائه
النفقة والسكنى والكسوة * ان طال المدة ولا تسقط النفقة المفروضة بمضي العقد على المختار بزيادة
ولو ادعت امتداد الطهر فلها النفقة ما لم يحكم بانقضاءها ما لم تدع الحبل فلها النفقة الى
سنتين من طلقها فلو مضتا ثم تبين ان لا حبل فلا رجوع عليها وان شرطه لانه شرطاً بطل بحر
ولو صالحها من نفقة العدة ان بالاشهر صح وان بالحيز لا للجهالة * لا * يجب النفقة بانواعها *
لمعتدة مطلقاً * ولو حاملاً * الا اذا كانت ام ولد وهي حامل * من مولاهما فلها النفقة
من كل المال جوهرية * وتجب السكنى * فقط * لمعتدة فرقة بمعصيتها * الا اذا خرجت من بيته
فلا سكنى لها في هذه الفرقة قهستانى وكفاية * كرده * وتقبل ابنه * لا غيرها * من طعام
وكسوة والفرق ان السكنى حق الله تعالى فلا تسقط بحال والنفقة حقها فتسقط بالفرقة بمعصيتها *
وتسقط النفقة بردها بعد البت * اى ان خرجت من بيته والا فواجبة قهستانى * لا يمكن
ابنه * لعنم حبسها بخلاف المرتدة حتى لو لم تحبس فلها النفقة الا اذا لحقت بالدار الحرب

ثم عادت وتابت لسقوط العدة بالحاق لانه كالموت بحر وهو يشير الى انه قد حكم بلحاظها
والافتعود نفقتها بعودها فلم يحفظ * و * يجب النفقة بانواعها علي الحر * لطفله *
يعم الانثى والجمع * الفقير * الحر فان نفقة المملوك على مالكه والغنى في ماله الحاضر فلو
غائباً فعلى الاب ثم يرجع ان اشهد لا ان نوى الاديانة ولو كانا فقيرين فالاب يكتسب او
تكفف وينفق عليهم ولو لم يتيسر اتفق عليهم القريب ورجع علي الاب اذا ايسر ذخيره
ولو خاصته الام في نفقتهم فرضها القاضي وامره بدفعها للام مالم تثبت خيانتها في دفع لها
صباحاً ومساءً اوياً من ينفق عليهم وصح صلحها عن نفقتهم ولو بزيادة يسيرة قد خل تحت
التمكيد وان لم تدخل طرحت ولو على مالا يكفيهم زينت بحر ولو ضاعت رجعت بنفقتهم
دون حصتها بحر وفي المنية اب معسر وام موسرة توام بالانفاق ويكون ديناً على الاب و
هي اولى من الجمل الموسر وفيها لا نفقة على الحر ولا ولادة من الامة ولا على العبد ولا ولادة ولو
من حرة وعلي الكافر نفقة ولد * المسلم كما سيجي بحر * وكذا * يجب * لولد * الكبير العاجز عن
الكسب * كانه ثلث مطلقاً وزمن ومن يلحقه العار بالتكسب وطالب علم لا يتفرغ لذلك كذا في
الزيلي والعيني وفتى ابو حامد بعد مهال لطلبة العلم في زماننا كما بسطه في الغنية وكذا قيل
في الخلاصة بنى رفعة * لا يشاركه * اي الاب ولو فقيراً * احد في ذلك كنفقة ابويه و
عرسه * به يقتضى مالم يكن معسراً فيلحق بالميت فتجب على غيره بلا رجوع عليه على الصحيح
من المذهب الا لام موسرة بحر قال وعليه فلا بد من اصلاح المتون جوهره فروع لو لم
يقدر الا على نفقة احد ابويه فالام احق ولوله اب وطفل فالطفل احق وقيل يقسمها بينهما
وعليه نفقة زوجة ابيه وام ولد بل وتزويجه وتسريه ولوله زوجات فعليه نفقة واحدين فعها
للأب ليوزعها عليهن وفي المختار والمتقى ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيراً فقيراً
او زمناً وفي واقعات المغتربين لقد وري افتدى ويجبر الاب على نفقة امرأة ابنه الغائب و
ولدها وكذا الام على نفقة الولد لترجع بها على الاب وكذا الابن على نفقة الام ليرجع على
زوج امه وكذا الاخ على نفقة اولاد اخيه ليرجع بها على الاب وكذا الابن اذا غاب الاقرب
انتهى وفي الفصولين من الرابع والثلاثين اجنبي اتفق على بعض الورثة فقال انفقت بامر
الوصي واقربه الوصي ولا يعلم ذلك الا بقول الوصي بعن ما انفق يقبل قول الوصي لو المنفق

عليه صغير انتهى وفيه قال انفق على اولى اولى ففعل قيل يرجع بلا شرطه
وقيل لا ولو تضي دينه بامر رجوع بلا شرطه وكذا كل ما كان مطالبة من جهة العباد كجناية
وموّن مالية ثم ذكر ان الاسير ومن اخذ السلطان ليصادره لو قال لرجل خلصني ففعل
المأمور ما لا فخلصه قيل يرجع وقيل لا في الصحيح به يفتى * وليس على امه ارضاعه * قضاء
بل ديانة * الا اذا تعينت * فتجبر كما مر في الحضانة وكذا الظير تجبر على ابقاء الاجارة
بزانية * ويستاجر الاب من ترضعه عند ما * لان الحضانة لها النفقة عليه ولا يلزم الظير
المكث عند الامام ما لم يشترط في العقد * لا * يستاجر الاب * امه لو منكوحة * ولو من مال
الصغير خلا لثا خيرة والمجتهب * او معتد رجعي * وجاز في البائن في الاصح جوهره كاستيجار
منكوحته لولده من غيرها * وهي احق * بارضاع ولد صاعد العدة * اذا لم تطالب زيادة علي
ما تاكله الاجنبية * ولودون اجر المثل بل الاجنبية المتبرعة احق منها زيلعي اى في الارضاع
اما اجرة الحضانة فلام كما مر وللرضيع النفقة والكسوة وللأم اجرا الارضاع بلا عقد اجارة وحكم
الصلح كالا استيجار وفي كل موضع جاز الاستيجار ووجبت النفقة لا تسقط بموت الزوج بل تكون
اسوة للغرماء لانها اجرة لا نفقة * و * تجب * علي موسر * ولو صغيرا * يسار الفطرة * علي
الارحح ورجح الزيلعي والكمال اتفاق فاضل كسبه وفي الخلاصة المختار ان الكسوة يدخل
ابويه في نفقة وفي المبتغى للفقير ان يسرق من ابنه الموسر ما يكفيه ان ابى ولا قاضي ثمه
ولا اثم * النفقة لاصوله * ولو اب امه ذخير * القراء * ولو قادربن علي الكسب والقول
لمنكر اليسار واليمين لم عليه * بالسوية * بين الابن والبنت وقيل كالارث وبه قال الشافعي
رح * والمعتبر فيه القرب والجزئية * فلوله بنت وابن ابن او بنت بنت واخ النفقة علي البنت او
بنتها لانه * لا * يعتبر * الارث * الا اذا استويا كجد وابن ابن فكارثهما الا لمرجح كوالد وولد
فعلي ولده اترجحه بانت ومالك لا يملك وفي الخانية له ام واب اب فكارثهما وفي القنية له ام
واب ام فعلي الام واوله عم واب ام فعلي اب الام واستشكله في البحر بقولهم له ام وعم فكارثهما
قال ولوله ام وعم واب ام هل تلزم للام نقطام كالارث احتمال * و * تجب ايضا * لكل ذى
رحم محرم صغيرا وانثى * مطلقا * ولو كانت الانثى * بالغة * صحيحة * او * كان الذكر
* بالغا * لكن * عاجزا * عن الكسب * بنحو زمانة * كعمي وعنة ونلج زاد في الماتقى والمختار او

لا يحسن الكسب لحرقة أو لكونه من ذوى البيوت أو طالب علم * فقير * حال من المجموع بحيث
تحل له الصدقة ولوله منزل وخدام علي الصواب بدائع * بقدر الارث * لقوله تعالى وطى الوارث
مثل ذلك * و * لذ * يجبر عليه * ثم فرع علي اعتبار الارث بقوله * نفقة من * اى فقير * له
اخوات متفرقات * موسرات * عليهن اخماسا * ولو اخوة متفرقين فسد سها علي الاخ لام والباقي
علي الشقيق * كآرته * وكذا لو كان معهم ابن معسر لانه يجعل كالميت ليصير وارثه ولو كان
مكانه بنت نفقة الاب علي الاشقاء فقط لارثهم معها وعند النعل ويعتبر المعسر بن احياء
فيما يلزم الموسرين ثم يلزمهم الكل كذا فى ام واخوات متفرقات والام والشقيقة موسرتان
فالنفقة عليهما ارباعا * والمعتبر فيه * اى الرحم المحرم * اهلية الارث لاحقيقته * اذ لا يتحقق
الابعد الموت نفقة من له خال وابن عم على الخال لانه محرم ولو استويا فى المحرمية كعم وخال
زوجه الوارث للخال مالم يكن معسرا فيجعل كالميت وفى القنية يجبر الأبعد اذا غاب الاقرب وفى
السراج معسر له زوجة ولزوجه اخ موسر اجبر اخوها على نفقتها ويرجع به على الزوج اذا ايسر انتهى
وفيه النفقة انما هي على من له رحمه كامل ولد اقال الغهستاني قولهم وابن العم فيه نظر لانه ليس
بمحرم والكلام في ذى الرحم المحرم فانهم * ولا نفقة * بواجبة * مع الاختلاف دينا للزوجة
والاصول والغروع * علوا وسفلوا * الذميين * لا الحريين ولومستامين لانقطاع الارث *
يبيع الاب * لان له ولاية التصرف * لا الام * والبقية اقراره ولا القاضي اجماعا * عرض
ابنه * الكبير الغائب لا الحاضر اجماعا * لاعقاره * فيبيع عقار صغير مجنون اتفاقا * للنفقة *
له ولزوجه واطفاله كافي النهر بحثا بقدر حاجته لا فوقها * ولا في دين له سواها * لمخالفة
قوين النفقة لساثر الديون * ضمن * قضاء لا ديانة * مودع الابن * كمد يونه * لو انفق
الوديعة على ابويه * وزوجه واطفاله * بغير امر * مالك * اوقاض * ان كان والا فلا ضمان
استحسانا كما لا رجوع وكما لو انحصر ارثه في المذموم اليه لانه وصل اليه عين حقه * و *
الابوان * لو اتفقا ما عندهما * للغائب * من ماله على انفسهما وهو جنسه * اى جنس
النفقة * لا * يضمنان لو جوب نفقة الاولاد والزوجة قبل القضاء حتى اوظف بجنس حقه فله
اخذ * ولد افترض في مال الغائب بخلاف بقية الاقارب ولو قال الابن انفقته وانت موسر وكذا به
الأدب حكم الحال يوم الخصومة واوبره نافذة الابن خلاصة * قضى بنفقة غير زوجة * زاد

الزيلعي والصغير * ومضت مدة شهر * اى شهر فاكثر * سقطت * لحصول الاستغناء فيما مضى
 واما مادون الشهر ونفقة الزوجة والصغير فيصير دينا بالقضاء * الا ان يستل بين * غير الزوجة *
 بامر قاض * فلو لم يستلن بالفعل فلا رجوع بل فى الذخيرة لو اكل اطفاله من مسئلة الناس
 فلا رجوع لامهم ولو اعطوا شيئا واستل انت شيئا او انفقت من مالها رجعت بما زاد من خانية *
 وينفق منها * عزاء فى البحر للمبسوط لكن نظريه فى النهر بانه لا اثر لاتفاقه مما استل انه حتى
 لو استل ان وانفق من غيره ووفى مما استل انه لم يسقط ايضا انتهى * فلو مات الاب * او من
 عليه النفقة * بعد ما * اى الاستدانة المذكورة * فهي * اى النفقة * دين * ثابت * في
 تركته فى الصحيح * بحر ثم نقل عن البرازية تصحيح ما يخالفه ونقله المصنف عن الخلاصة قائلا
 ولو لم ترجع حتى مات لم تاخذ ما من تركته هو الصحيح انتهى ملخصا فتأمل وفي البدائع الممتنع
 من نفقة القريب المحرم يضرب ولا يحبس اغواها بمضى الزمان فيستدرك بالضرب وقيل: فى
 النهر بحثا بما فوق الشهر لعدم سقوط مادونه كما مر ولا يصح الامر بالاستدانة ليرجع عليه بعد
 بلوغه * و * تجب النفقة بانواعها * لملوكة * منفعة وان لم يملكه رقبة كموصي بخن منه
 وفي القنية نفقة المبيع على البائع مادام في يده هو الصحيح واستشكله فى البحر بانه لا ملك رقبة
 ولا منفعة فينبغى ان نلزم المشتري * فان امتنع فهي فى كسبه * ان قدر بان كان صحيحا ولو غير
 عارف بصناعة فيوجر نفسه كمعين البناء بحر * والا * ككونه زمنا او جارية لا يوجر مثلها * امره
 الغاصى ببيعه * وقال البيهقي القاضي وبه يفتى * ان محله * والاكمل بروام ولد الزم بالاتفاق
 لا غير * عبد لا ينفق عليه مولاة اكل * او اخذ * من مال مولاة * قد ركعهايته * بلارضاه ان
 عاجز عن الكسب * او لم ياذن له فيه * والا لا * ياكل كما لو تتر عليه مولاة لا ياكل منه بل
 يكتسب ان قدر محتجبا وفيه تنازعان على ابدية فى ايل يهما يجبر ان على نفقته * نفقة العبد
 المغصوب على الغاصب الى ان يرد الى مالكه فان طلب * الغاصب * من القاضى الامر بالنفقة
 او البيع لا يجيبه * لانه مضمون عليه * و * لكن * ان خاف * القاضى * على العبد الضياع باعه
 القاضى الغاصب وامسك * القاضى * نمته لما لكه طلب المودع * واخذ الا بقا او احد شريكي
 عبد غاب احد هما * من القاضى الامر بالنفقة على عبد الودعية * ونحوها * لا يجيبه * لئلا تاكله
 النفقة * بل يوجره وينفق منه اربيعه ويحفظ ثمنه لمولاة * دفعا للضرر والنفقة على الآجر والراهن

والمستعير واما كسوته فعلى المعير وتسقط بعته ولو زنا وتلزم بيت المال خلاصة * دابة مشتركة
بين اثنين امتنع احدهما من الانفاق اجبره القاضي * لئلا يتضرر شريكه جوهره وفيها * ويومر *
اما بالبيع واما * بالانفاق على بهائمه ديانة لا قضاء على * ظاهر * المذهب * للنهي عن تعذيب
الحيوان واضاعة المال وعن الثاني يجبر ورجحه الطحاوى والكمال وبه قالت الاثمة الثلاثة ولا
يجبر في غير الحيوان وان كره تضييع المال ما لم يكن له شريك كما مر قلت وفي الجوهره فان كان العبد
مشتركا فامتنع احدهما انفق ورجع عليه ونقل المصنف رح تبعا للبحر عن الخلاصة انفق الشريك
على العبد في غيبة شريكه بلا اذن الشريك او القاضي فهو متطوع وكذا النخل والزرع والوديعة
واللقطة والدار المشتركة اذا استرمت والله اعلم *

* كتاب العتق *

ميزت الإسقاطات باسماء اختصارا فاسقاط الحق عن القصاص عفو وعمافي الذمة ابراء وعن البضع
طلاق وعن الرق عتق وعنون به لا بالاعتاق ليعم نحو استيلاء وملك قريب * هو * لغة الخروج
عن المملوكية من باب ضرب ومصدره عتق وعتاق وشرعا * عبارة عن اسقاط المولى حقه
عن مملوك بوجه * مخصوص * يصير المملوك به * اى بالاسقاط المذكور * من الاحرار *
وركنه اللفظ الى ال عليه او ما يقوم مقامه كملك قريب ودخول حربي اشترى مسلما دار الحرب
وصفته واجب كفارة ومباح بلا نية لانه ليس بعبادة حتى يصح من الكافر ومنه وب اوجه الله تعالى
لحد يث عتق الاعضاء وهل يحصل ذلك بتدبير وشراء قريب الظاهر نعم ومكروه لغلان وحرام
بل كفر للشيطان * ويصح من حر مكلف * ولو سكران او مكرها او مخطيا او مريضا ولا يعلم
بانه مملوك كقول الغاصب للمالك او البائع للمشتري اعتق عبدي هذا واشار الى المبيع عتق
لا من صبي ومعتوه ومدهوش ومبرسم ومغمى عليه ومجنون ونائم كالا يصح طلاقهم ولو اسند
لجالة مما ذكر اقال وانا حربي في دار الحرب وقد علم ذلك فالقول له * في ملكه * ولورقبة
كمكاتب وخرج عتق الحمل اذا ولد له لسته اشهر فاكثر ولو لا قل صح * ولو باضافته اليه * كان
ملكته والى سببه كان اشتريتك فانت حر بخلاف ان مات مورثي فانت حر لا يصح لان الموت
ليس سببا للملك ومن لطايف التعليق قوله لامته ان مات ابي فانت حرة فباعها لابيها ثم
نكحها فقال ان مات ابي فانت طالق فنتين فمات الاب لم تطلق ولم تعتق ظهيرية وكأنه لان

الملك ثبت مقارنا لهما بالموت فتامل * بصريحه بلانية * سواء وصفه به * كانت حر * او عتق
 او * عتيق او معتق او محرر * ولو ذكر الخبر فقط كان كناية * او * اخبر نحو * حررتك او
 اعتقتك او اعتقك الله * في الاصح ظهيرية * او هذا مولاي او * نادى نحو * يا مولاي * او
 يا مولاتي بخلاف انا عبدك في الاصح * او يا حرا ويا عتيق * ولو قال اردت الكذب او
 حرية من العمل دين * الا اذا سماه به * واشهد وقت تسميته خانية فلا يعتق ما لم يرد الانشاء
 وكذا في الطلاق * ثم * بعد تسميته بالحر * اذا ناداه * بمراده * بالعجمية * كما
 آزاد * او عكس * بان سماه يا آزاد وفاداه بالعربية بياحر * عتق * لعنم العلمية * وكذا
 رأسك حر ووجهك حر ونحوهما مما يعبر به عن البدن * كما مر في الطلاق ولو اضاف
 جزء شائع كثلثه عتق ذلك القدر لتجزئه عند الامام كما سيأتي ومن الصريح
 قوله لعبدك انت حر ولا مته انت حرة خانية ومنه وهبتك او بعتك نفسك فيعتق مطلقا
 ولو زاد بك اتوقف على القبول فتح ومنه المصل ونحو العتاق عليك وعتقك علي فيعتق بلانية
 ولو زاد واوجب لم يعتق لجواز وجوبه لكفارة ظهيرية وفي البدن ائع قيل له اعتقت عبدك فاعلم
 برأسه ان نعم لم يعتق ولو زاد من هذا العمل عتق قضاء ولو قال ايا سالم فاجابه غانم فقال انت
 حر ولا نية له عتق المجيب ولو قال عنيت سالما عتقا قضاء وفي الجوهر قال ما لا يحسن العربية
 قل لعبدك انت حر فقال له عتق قضاء ولو قال رأسك رأس حر بالاضافة لا يعتق وبالنوين عتق
 لانه وصف لا تشبيه * وبكنايته ان نوى * للاحتمال * كلامك لي عليك او لاسميل او لارق وخرجت
 من ملكي او خلعت سبيلك * وكقوله * لامته قد اطلقتك * وانت اعتق اول زوجته انت اطلق
 من فلا توهى مطلقة تعتق وتطلق ان نوى كتمجيهما وفي الخلاصة قال لعبدك انت غير مملوك
 لا يعتق بل تثبت له احكام الاحرار حتى يقربا انه مملوكه ويصدق فيه مملكته وكذا ليس هذا بعبد
 لا يعتق وقاس عليه في البحر لا ملك لي عليك لكن نازعه في النهر * و * يصح ايضا * بهذا
 ابني * او بنتي * للاصغر * سنامن المالك * والاكبر * كذا * هذا الي * او جدي * او *
 هذه * امي وان لم * يصلحوا ذلك ولم * ينو * العتق لانها صرائح لا كناية ولك اجاء بالباء واخرها
 لتفصيلها فان صلحوا او جهل نسبهم في مولد هم وليس للقائل اب معروف ثبت النسب ايضا
 ما لم يقل ابني من الزنا فيعتق فقط وصل بشرط اتصال يقه فيما سوى دعوة البهنة قولان ولا تصير امه

ام ولد ولو قال لعبد هذه بنتي او لامته هذا ابني افتقر للنية وفي هذا خالي او عمتي
 عتق واخى لامام ينوم من النسب * لا يعتق * بيا ابني واخى * واياي واخى * ولا سلطان لي
 عليك ولا بالفاظ لطلاق * صريحة * وكناية * بخلاف عكسه كما مر * وان نوى * قيل للاخيرة لتوقعه
 في الدنيا على النية كما نقله ابن الكمال وكذا نفى السلطان كما رجحه الكمال واقره في البحر *
 و * كذا * انت مثل الحر * يعتق بالنية ذكره ابن الكمال وغيره * الا في قوله * اطلقتك
 ولو لعبد فتح * امرك بيدك او اختياري فانه عتق مع النية * فهو من كنايات العتق ايضا ولا يدع
 بدائع ويتوقف على القبول في المجلس وكذا اختر العتق او امر عتقك بيدك وان لم يستج للنية
 لانه تمليك كالطلاق ولا عتق بنحو انت على حرام وان نوى لكن يكفر بوطئها * و * يصح ايضا *
 بقوله عبدى او حمارى * اوجد ارى * حر * كالوجع بين امرأته وبهيئته او حجر وقال
 احد كاطالق طلقت امرأته لا لوجع بين امرأته او امته الحية والميتة جوهره وزيلعي * و *
 يصح ايضا * بملك ذى رحم محرم * اى قريب حرم نكاحه ابد او لشقصا يعتق بقدره عنده
 او حملا كسواء زوجة ابيه الحامل منه * ولو * المالك * صبي او مجنون او كافرا * فى دارنا
 حتى لو اعتق المسلم او الحربي عبده فى دار الحرب لا يعتق بعتقه بل بالنخلة فلا ولاء له خلافا
 للثاني ولو عبده مسلما او ذميا عتق بالاتفاق لعدم محلته للاسترقاق زيلعي * و * يصح ايضا *
 بتحرير لوجه الله * تعالى * والشيطان والصنم * وان اثم * وكفر به * اى بالاعتاق للصنم *
 المسلم عند قصد التعظيم * لان تعظيم الصنم كفر وعبارة الجوهره لوقال للشيطان او للصنم كفر *
 و * يصح ايضا * بكراهى * اى اكراه ولو غير ملجئ * وسكر بسبب محذور * سيجى ان كل مسكر
 حرام فلا يخرج الا شرب المضطر فانه كالاغماء * و * يصح ايضا مع * هزل * هو عدم قصه
 حقيقة ولا مجازا * وان علق العتق بشرط * كدخول دار * صح * رعتق اذا دخل * والنعليق
 بامر كائن تنجز فلوقال * لعبد وهو فى ملكه * ان ملكتك فانت حر عتق للحال بخلاف قوله
 ملكا تب ان انت عبدى فانت حرا * يعتق لقصور الاضافة ظهيرة وفيها تصبح حر اتعليق وتقوم
 حرا وتقع حر تنجز قال ان سقيت حمارى ثلثا من الماء ولم يشرب عتق لان المراد عرض
 الماء عليه قال عبدى الذى هو قد يم الصحبة حر عتق من صحبة سنة هو المختار ولو قال انت
 عتق ونوى فى الملك دين ولو زاد فى السن لا يعتق * وعتق بما انت الاحر * لا بما انت الامثل

العروان نوى ولا بكل مالى حر ولا بكل عبد فى الارض او كل عبيد الدنيا او اهل بلخ حر عند الغاني وبه يفتى بخلاف هذه السكة او الدار بحر * حر رحاملا متقا * اصالة وتصل * اذ اولدته بعد عتقها لا قل من نصف حول * ولولا كثر عتق تبعها وثمرته انجرار وولائه * ولو حرره * ولو بلغظ حلقة او مضغة او ان حملت بولك فهو حر * عتق فقط * ولم يجز بيع الام وجاهتها ولود برة لم تجز هبتها فى الاصح لانه كمشاع وبطل شرط الما ل عليه وكذا على امه لكن يشترط قبولها للعتق وفي الظهيرية قال ما فى بطنك متى ادى الى الغاتعليق وفيها اوصى به ومات فاعتقه الورثة جازو ضمنوه يوم الولادة ولو قال اكبر ولد فى بطنك حر فولدت ولد ين فالولد حار وجاه اكبر * والولد * ما دام جنينا * يتبع الام * ولو بهيمة فيكون لصاحب الانثى ويوكل ويضحي به لو امه كذا لك * فى الملك * بسائر اسبابه * والرق * الاول المغرور وصورة الرق بلا ملك كالتكفار فى دار الحرب فان كلهم ارقاء غير مملوكين لاحد فالاول ما يدخل الاسير يوصف بالرق لا المملوكية حتى يحرز بن ارقا فاذا اخذت ومعها ولد يتبعها فى الرق قهستاني * والحرية والعتق وفروعه * ككتابة وتكبير مطلق واستيلاء واذا لم يشترط الزوج حرية الولد كما مروى فى رهن ودين وحق اضمية واسترداد بيع سر يان ملك نهى اثنا عشر ولا يتبعها فى كفالة واجارة وجناية وحل وقود وزكوة وسائمة ورجوع فى هبة وايصاء بخد متها ولا يتنكى بن كوة امه نهى تسع كما بسطه فى بيع الاشباه وزاد فى البحر ولا فى نسب حتى لو نكحها شمسى امه فولد لها شمسى كابيها رقيق كامه ولا يتبعها بعد الولادة الا فى المسئلتين اذا استحققت الام بيينة واذا بيعت البهيمة ومعها ولد لها وقته * وولد الامة من زوجها ملك لسيدها * تبعها * وولدها من مولاه حر * وقد يكون حرا من رقيقين بلا تحرير كان نكح عبد امه ابية فولد حر لانه ولد لول المولى ظهيرية وعليه فولد لها من سيدها ومن ابنه او ابية حر فر ع حملت امه كافرة لكافر من كافر فاسلم هل يؤمر مالكا الكافر ببيعها لاسلامه تبعها قال فى الاشباه لم اره قلت الظاهر انه لا يجبر لانه قبل الوضع موهوم وبه لا يسقط حق المالك والله سبحانه اعلم *

* باب عتق البعض *

اعتق بعض عبده * ولو مبهما * صح * ولزمه بيانه * وسعى فيما بقى * وان شاء حرره * وهو * اى معتق البعض * كمكاتب * حتى يردى الا فى الثلث * بل اورد الى الرق لو عجز * ولو جمع بينه

وبين قن في البيع بطل فيهما ولو قتل ولم يترك وفاء فلا قود بخلاف المكاتب * وقالوا * من اعتق
بعضه * عتق كله * والصحيح قول الامام قهستانى عن المضمرات والخلاف مبنى على ان الاعتاق
يوجب زوال الملك عنه وهو متجز وعندهما زوال الرق وهو غير متجز وعلى هذا الخلاف
التكبير والاستيلاء ولا خلاف في عدم تجزى العتق والرق ومن الغريب ما فى البدائع من تجزئتهما
عند الامام لان الامام لو ظهر على جماعة من الكفرة وضرب الرق على انصافهم ومن على
الانصاف جاز يكون حكمهم بقاء كالمبعض * ولو اعتق نصيبه فلشريكه * ست خيارات بل مبيع * اما
ان يحرر * نصيبه منجز او مضافا لمكة الاستسعاء فتح * او * يصلح او يكاتب لا على اكثر
من قيمته لو من النقل ين ولو عجز استسعاء فان امتنع اجبره جبرا او * يدبر * وتلزمه السعاية
للحال فلومات المولى فلا سعاية ان خرج من الثالث * او يستسعى * العبد كما مر * والولاء لهما *
لانهما المعتقان * او يضمن * المعتق * لوموسرا * وقد اعتق بلا اذنه فلو به استسعاء على المذهب *
ويرجع * بما ضمن * على العبد والولاء * كانه * له * لصداق العتق كله من جهته حيث ملكه
بالضمان وهل يجوز الجمع بين السعاية والضمان ان تعد الشراكة نعم والا لا ومتى اختار امرأتين
الا لسعاية فله الاعتاق ولو باعه او وهبه نصيبه لم يجز لانه كمكاتب * ويساره بكونه مالك قد رقيمة
نصيب الآخر * يوم الاعتاق سولى ملبوسه وقوت يومه فى الاصح مجتبى ولو اختلفا فى قيمته ان
قائم قوم للحال والا فالقول للمعتق لانكاره الزيادة وكذا لو اختلفا فى يساره واعساره * ولو شهدا *
اى اخبر العبد م قبولهما وان تعدوا لجزءهم مغنما بدائع * كل من الشريكين بعتق الآخر * حظه
فانكر كل * سعى لهما * ما لم يحلفهما القاضى فحينئذ يسترى او يسعى * فى حظهما * ولو نكل
احدهما صار معترا فلا سعاية ولومات قبل ان يتفقا فلبيت المال بحر * مطلقا * ولوموسرين
او مختلفين * والولاء لهما * وقال يسعى المعسرين لا للموسرين * ولو تخالفا يسارا سعى للموسر
لا لزيد * وهو المعسر والولاء موقوف فى الكل حتى يتصادقا كذا فى البحر والملتقى وعامة الكتب قلت
ففى المتن خلطا لا يخفى فتنبه ثم رأيت شيخنا الرملى عليه السلام ذلك كذا لك فله الحمد فر ع قال
احل شريكين للآخر بعت منك نصيبى وان لم اكن بعتك منك فهو حر وقال الآخر ما اشتريته منك
وان كنت اشتريته منك فهو حر فالقول لمنكر الشراء بيمينه فان حلف ولا بينة للبائع عتق بلا
سعاية لدعى البيع بل للآخر فى حظه بكل حال وكذا عند مالوا البائع معسرا ولوموسرا لم يسع

لاحد في الاصح * واوعلق احد هما عتقه بفعل غدا * مثلا كان دخل فلان الدار غدا فانت
 حر * وعكس * الشريك * الآخر * فقال ان لم يدخل فمضى الغد * وجهل شوطه * ادخل
 ام لا * عتق نصفه * لحنت احد هما يمينين * وسعى في نصفه لهما * مطلقا والولاء لهما * ولا
 عتق * والمسئلة بحالها * لو حلف على عبد ين كل واحد منهما لاحد هما * لتفاحش الجهالة حتى
 لو اتحد المالك كان اشتراهما من علم يحلفهما عتق عليه احد هما وامر بالبيان فتح او الحالف
 بان قال * عبد حران لم يكن فلان دخل هذه الدار اليوم ثم قال امرا * انه طالق ان كان دخل
اليوم عتق وطلقت * لانه بكل يمين زعم الحنث في الاخرى بخلاف ما لو كانت الاولى بالله اذا
 الغموس لا تدخل تحت الحكم ليكون به في الاخرى * ومن ملك قريبا بسبب ما * مع * رجل *
 آخر عتق حظه بلا ضمان علم * الشريك * بقرايته اولا * على الظاهر لان الحكم يدور على السبب *
 ولشريكه ان يعتق او يستسعى * اما لو ملك مستولا ته بالنكاح مع الآخر فيضمن حظ شريكه لكونه
 ضمان تملك * وان اشترى نصفه اجنبي ثم القريب باقيه فله ان يضمن المشتري * موسرا * او
 يستسعى * العبد هذه ساقطة من نسخ الشرح * وان اشترى نصف قريبا ممن يملكه * كله * لا يضمن
 لبائعه مطلقا * ما شاركته في العلة وقيل بتملكه لانه * لو اشتراه من احد الشريكين لزمه
 الضمان * اجماعا * للشريك الذي لم يبيع لو * المشتري * موسرا * بين ثلثة دبره واحد
 وبعده اعتقه آخر وهما موسران ضمن الساكت * الذي لم يدبر ولم يحسر * مدبره *
 ان شاء ثلث قيمته تناورجعه بها على العبد * لا معتقه * لان التدبير ضمان معاوضة وهو الاصل *
 و * ضمن * المالك بر معتقه ثلثة مدبر الا ما ضمنه * المالك بر من ثلثة قنا لنقصه بتدبيره و
 سيجي ان قيمة المالك بر ثلثا قيمته قنا * والولاء بين المعتق والمالك بر ثلثا ثلثا للمدبر وما بقي
للمعتق * لعتقه هكذا على ملكهما * ولو قال هي ام ولد شريكي وانكر * شريكه ولا يمينه * نخلده
يوما وتوقف * بلا خدعة * يوما * عملا بقاراه ونفقتها في كسبها والا على المنكر وجنايتها
 موقوفه * ولا يمينه لام ولد * الضرورة اسلام ولد النصراني وقومها بثلث قيمته قنة *
 فلا يضمن غني اعتقها مشتركة * بان ولدت فادعياء وصارت ام ولد هما واعتقها احد هما
 لم يضمن وكل الوولد فادعاها احد هما ثبت نسبه ولا ضمان ولا سعاية خلا فلهما * و * انما *
 تضمن بالجناية * اجماعا * فلو قربها الى سبع ففترسها ضمن * لانه ضمان جناية لا غصب ولذا

يضمن الصبي الحر مثله زيلعي * وأوقال لعبد ين عند من ثلاثة عبد له احد كما حر فخرج
واحدا ودخل اخر فاعاد * قوله احد كما حر فاعاد * و * ان * مات بلا بيان عتق
ممن ثبت ثلاثة اربعة * نصفه بالاول ونصف نصفه بالثاني * و * عتق * من كل من
غيره نصفه * لثبوته بطريق التوزيع والضرورة فلم يعتق * وان صد ذلك * المذكور * منه
في مرضه * وضاق الثلث عنهم * ولم يجزه الورثة * وقيمتهم سواء * قسم الثلث بينهم كما مر * بان
جعل كل عبد سبعة * اسهم * كسهم العتق * لاحتياجا بنا الى مخرج له نصف وربع واقله اربعة
فنقول لسبعة هي ثلث المال * وعتق ممن ثبت ثلاثة * من سبعة وسعى في اربعة * و * عتق *
من كل من غيره سهمان * ويسعى في خمسة فبلغ سهام السعاية اربعة عشر وسهام الوصايا
سبعة لنفاذها من الثلث * وان طلق * نسوته الثلث * كذل * ومهرهن سواء * قبل وطى *
ليغفل البينونة * سقط ربع مهر من خرجت والمثلة اثمان من ثبتت وثمن من دخلت * لان
بالايجاب الاول سقط نصف مهر الواحدة منصفين الخارجة والثابتة فسقط ربع كل ثم بالايجاب
الثاني سقط الربع منصفين الثابتة والد اخلته * واما الميراث * لهن من ربع او ثمن *
فللد اخلته نصفه * لانه لايزاحمها الا الثابتة * والنصف الاخر بين الخارجة والثابتة نصفان *
لعدم المرجح * وطى كل منهن علق الوفاة احتياطا * لا الطلاق لعدم الدخول * والوطؤ والموت
بيان في طلاق * بائن * مبهم * كقوله لامرأته احد كما بائن فوطى احد لهما وماتت كان
بيانا للاخرى قيل وكذا التقبيل لا الطلاق وهل التهديد بالطلاق كالطلاق والعرض علي
البيع كالبيع لم اره * كبيع * ولو فاسد * وموت * ولو يقتل العبد نفسه * وتحرير * ولو معلقا *
وتدبير * ولو مقيد * واستملا * وكذا اكل تصرف لا يصح الا في الملك ككتابة واجارة وايعاء
وتزويج ورهن * وهبة وصدقة * ولو غير * مسلمتين * ابن الكمال لان المساومة بيان فهذه
اولى بلا قبض بدائع * في * حق * عتق مبهم * كقوله احد كما حر ففعل ما ذكر تعيين الاخر ولو
قيل له ايها نويت فقال لم اعن هذا عتق الاخر ثم ان قال لم اعن هذا عتق الاول ايضا وكذا
الطلاق بخلاف الاقرار واختيار ولو جنى احد هما تعين الجاني وعليه الدية دفعا للضرر و
لواجبة * لا * يكون * الوطؤ * ودواعيه بيانا * فيه * وقالاهويان حبلى ولا وعليه الفتوى
لعدم حله الا في الملك * وكذا الموت لا يكون بيانا في الاخبار * اتفاقا * فلو قال لغلامين

احد كما ابني او قال لجاريتين احد لكما ام ولدى فمات احد هما لا يتعين الباقي للعتق ولا
 للاستيلاء * لان الاخبار يصح في الحي والميت بخلاف الانشاء * قال لامته ان كان اول
 ولد تلك ينفه ذكر افانت حرة فولدت ذكرا وانثى ولم يد راول راق الذكر * بكل حال * و
 عتق نصف الام والانثى * لعتقهما بتقديم الذكر ورقهما بعكسه فيعتق نصفهما ويسعيان في نصف
 قيمتهما * شهد ابعث احد مملوكيه * ولو اتميته * لغت * عند البكيفة رح تكونها طي عتق
 مبهم * الا ان يكون * شهدتهما * في وصية * ومنها التدبير في الصحة والعتق في المرض *
 او طلاق مبهم * فتقبل اجماعا والا صل ان الطلاق المبهم يحرم الفرج اجماعا قلا يشترط له
 الد عوى بخلاف العتق المبهم فلا يحرم عند لكن لم يجز ان يفتى به فليحفظ * كما * تقبل *
 لو شهد ابعث موته انه * اى المولى * قال في صحته * لقنيه * احد كما حرم على الاصح * لشروع
 العتق فيهما بالموت فصا وكل خصما متعينا وصحة ابن الكمال وغيره فروع شهد ابعثه
 سالما ولا يعرفونه عتق ولوله عبد ان كل اسمه سالم ورجل فلا عتق كشهادتهما بعتقه لمعينة سماها
 فنسبها اسمها او بطلاق احدى زوجتيه وسماها فنسبها لم تقبل للجهالة فتح والله اعلم *

* باب الكلف بالعتق *

قال ان دخلت الد اربك مملوك في يومئذ حر عتق من له حين دخوله * واو لا سواء * ملكه
 بعد حلفه او قبله * لان المعنى يوم اذ دخلت فاعتبر ملكه وقت دخوله * و * ان * لو لم يقل
 يومئذ عتق من له وقت حلفه فقط كقول كل عبد في او املكه حر بعد غد * او بعد شهرا اعتبر
 وقت حلفه لان في او املكه للحال فلا يتناول الاستقبال حتى لو لم يملك شيئا يوم حلفه لغايينه *
 ود بر كل عبد في او املكه حر بعد موتي من * كان * له * مملوك * يوم قال * هذا القول *
 لا * يكون مدبرا مطلقا بل مقيدا * من ملكه بعد * و * لكن * ان مات عتقا من الثلث *
 لتعليقه بالموت فيصير وصية * المملوك لا يتناول الحمل * لانه تبع لامه * فلا يعتق حمل جارية
 من قال كل مملوك في ذكره فهو حر * ولو لم يقل ذكر الد خل الحامل فيعتق الحمل تبعا * وكذا *
 لفظ المملوك والعبد لا يتناول * المكاتب * والمشتري ويتناول المدبر والمروء والمأذون على
 الصواب ولو نوى الذكرا ولم ينو المدبر دين وفي ماله يني كلهم احرار لم يدين لرفع احتمال التخصيص
 بالتاكيد فروع حلف لا يعتق عبد * فكاتب او اشترى قريبا او اشترى العبد نفسه حدث ان

بعتك فانت حر فباعه فاسد اعتق وصحح لا ان دخلت دار فلان فانت حر فشهد فلان وآخراته
دخل عتق وفي ان كلمته لا لانها طي فعل نفسه ولو شهد ابن فلان انه كلم اباها جازت ان جعل
وكذا ان ادعاه عند محمد رح وابطلها الثاني *

* باب العتق على جعل *

بالضم ويفتح المال * اعتق عبده على مال * صحيح معلوم الجنس والقد ر * فقبل * العبد
كل المال * في المجلس * يعم مجلس علمه لو غائبا * عتق * وان لم يؤد لانه معلق على القبول
لا الاداء حتى لو رد او اعرض بطل * واما * لو علقه با دائه * كان اديت فانت حر * صار
ما ذرونا له * دلالة وهل يصح حجرة تردد فيه في البحر * لا مكانيا * لا نه صريح في تعليق العتق
بالاداء وهو مخالف المكاتب في عشرين مسألة ذكر منها تسعة فقال * فلا يتوقف * عتقه * على
قبوله ولا يبطل برده وللمولى بيعه قبل رجود شرطه * وهو الاداء لو باعه ثم اشتراه هل يجب
قبول ما يأتى به خلاف * وعتق بالتخلية * بحيث لو مديد للمال اخذه * ولو ادعى عنه غيره
تبرعا * او امر غيره بالاداء فادى * لا * يعتق لان الشرط اداء * ولم يوجد * كما * لا يعتق *
لو قيل * بد را هم فادى دنانير او كيمس ابيض فك فع في كيس اسود او بهل الشهران فك فع في
غيره * او حط عنه البعض بطلبه وادى الباقي * وكذا الوابرة * او مات المولى واداه الى الورثة *
لعدم الشرط بل العبد با كسا به للورثة كالمومات العبد قبل الاداء فتركته لمولاه بل له اخذ ما
ظفر به او ما فضل عنه من كسبه ولو ادعى من كسبه قبل التعليق عتق ويرجع السيد بمثله عليه * وتعلق
اداءه بالمجلس * ان علق بان وبان لا ولا يتبعه اولاده بخلاف المكاتب في الكل * وهو * اى
المال * دين صحيح التكفيل به بخلاف بدل الكتابة * فانه لا تصح الكفالة به وهذه الموقبة
عشرون ويزاد ما في الذخيرة لو علقه بالف فاستقرضها ودفعها للمولاه عتق ويرجع الغريم علي المولى
لان غرماء الماذون احق بما له حتى يتم ديونهم ولو استقرض الغيب فك فع احل صماز اكل الاخرى
فللغريم مطالبة المولى بهما لمنعه بعته من بيعه بد ينه * ولو قال انت حر بعد موتى بالف ان قبل
بعد * اى موته * واعتقه * مع ذلك * وارث او وصي او قاض عند امتناع الوارث * هو الاصح لان
الميت ليس باهل للاعتاق * عتق * بالالف والولاء للميت * والا * يوجد كلا الامرين * لا *
يعتق بذ لك * ولو حرره على خله منته حولا * لا * كاعتقته على ان تخلص منى سنة * فقبل عتق في

الحال * وفي أن حل متني سنة فانت حر لا يعتق إلا بشرط فلو خذ منه أقل منها أو عوضه عنها أو قال
 أن حل متني وأولادي فمات بعض أولاده لا يعتق لأن إن للتعليق وطلى للمعاوضة * وخذ منه *
 الخدمة المعروفة بين الناس * مدته * أي كانت * فإن * جهلت أو * مات هو * ولو حكما
 كعمي * أو مولاه قبلها * ولو خذ م بعضها فبحسابه * تجب قيمته * فتؤخذ منه للورثة أو من
 تركته للمولى وعند محل رح تجب قيمة خذ منه وبه ناخذ حاوي وهل نفقة عياله لو نفير اطلى
 مولاه في المدة كالموصى له بالخدمة أو يكتسب للأنفاق حتى يستغنى ثم يحل م كالمعسر بحث في
 البحر الثاني والمصنف رح الأول * كبيع عبد منه بعين * كبعثك نفسك بهاء العين * فهلكت *
 أو استحققت * تجب قيمته * وعند محل رح قيمتها * ولو قال * رجل لمولى أمة * اعتق أمتك
 باللف طلى أن تزوجنيها أن فعل * العتق * وابت * النكاح * عتقت مجانا ولا شيء له طلى
 أمره * أصح اشتراط البذل طلى الغير في الطلاق لا في العتاق * ولو زاد * لفظ * عني قسم
 الألف طلى قيمتها ومهرها * أي مهر مثلها لتضمنه الشراء اقتضاء * ولن تجب حصة * ما سلم
 أي * القيمة * وتسقط حصة المهر * فلو نكحت * القائل * فحصة مهر مثلها * من الألف *
مهرها * فيكون لها * في وجهيه * ضم عني وتركه * وما أصاب قيمتها * في الأولى هل ر *
 وفي الثانية لمولاه * باعتبار تضمن الشراء وعلم منه * اعتق * المولى * أمة على أن تزوجه نفسها
 فزوجته فلها مهر مثلها * وجوزة الثاني اقتداء بفعله عليه الصلوة والسلام في صغية قلنا كان
 عليه الصلوة والسلام مخصوصا بالنكاح بلا مهر * فإن ابت فعلها * السعاية في * قيمته * اتفاقا
وكذا الوا عتقت المرأة عبد أعلى أن ينكحها فإن فعل فلها مهرها وإن ابت فعله قيمته * ولو كانت *
 المعتقة على ذلك * أم ولد * فقبلت عتقت * فإن ابت * نكاحه * فلا شيء * عليها خانية
 لعدم تقوم أم الولد فروع قال اعتق عني عبد أو أنت حر فاعتق عبد أجيل لا يعتق وفي
 اد إلى يعتق لأنه ادخال في ملكه فيكون راضيا بالزيادة وأما العتق أخراج لأن كسبه ملك للمولى *

* باب العتق بغير *

هو * لغة الاعتاق عن دبر وهو ما بع الموت وشرعا * تعليق العتق بمطلق موته * وإومعنى كان
 مت إلى مائة سنة وخرج بقبيل الإطلاق العتق بمر المقيّد كاستحيى وبموته تعليقه بموت غيره فانه
 ليس بعت بغير أصلا بل تعليق بشرط * كاذبا * أومتى أوان * مت * أوهلك أو حدث بي حادث

* فانت حر * او عتيق او معتق * او انت حر عن دبر مني او انت مدبر اود برك * زاد بعد موتى
 اولا * او انت حر يوم اموت * اريد به مطلق الوقت لقراءة بما لا يمتل فان نوى النهار صح وكان
 مقيد * او ان مت الى مائة سنة * مثلاً * وغلب موته قبلها * هو المختار لانه كالنكاح لا محالة
 وافاد بالكاف عدم الحصر حتى لو اوصى لعبد * بسهم من ماله عتق بموته ولو بجزء لا والفرق لا يخفى
 وذكرناه في شرح الملتقى * دبر عبد * ثم ذهب عقله فالتدبير على حاله * لما مر انه تعليق وهو
 لا يبطل بجنون ولا رجوع * بخلاف الوصية * برقبته لانسان ثم جن ثم مات بطلت * ولا يقبل *
 التدبير * الرجوع * عنه * ويصح مع الاكراه بخلافها * فالتدبير كوصية الا في هذه الثلاثة اشباه
 ويزاد مدبر السفينة ومدبر قتل سيد * فلا يباع المدبر * المطلق خلافا للشانعي رح فلو قضى
 بصحة بيعه نفذ وهل يبطل التدبير قيل نعم لو قضى ببطلان بيعه صار كالحر * ولا يوصى ولا
 يرهن * فشرط واقف الكتب الرهن باطل لان الوقف في يد مستعير * امانة فلا يتأتى الايفاء و
 الاستيفاء بالرهن به بحر * ولا يخرج من الملك الا بالاعتاق والكتابة * تعجيلا للحرية وسيتضح
 في بابها والحيلة لمريد التدبير على وجه يملك بيعه ان يدبر مقيد اكان مت و انت في ملكي
 وان بقيت بعد موتى فانت حر * ويستخلم * المدبر * ويستاجر * وينكح * والامة توطأ وتنكح *
 جبراً * والمولى احق بكسبه وارثه ومهر المدبرة * لبقاء ملكه في الجملة * وبموته * ولو حكما
 كالحاقه مرتداً * عتق * في آخر جزء من حيوة المولى * من ثلثه * اى ثلث ماله يوم موته الا
 اذا قال في صحته انت حراً ومدبر ومات مجهلاً فيعتق نصفه من الكل ونصفه من الثلث حاوياً *
 وسعى * بحسابه ان لم يخرج من الثلث * وفي ثلثيه * لان عتقه من الثلث * ان لم يترك غيره *
 وله وارث لم يجز * اى التدبير * فان لم يكن * وارت * او كان واجازة عتق كله * لانه وصية
 ولد الوقتل سيد * سعى في قيمته كمدبر السفينة ولو قتلته ام الولد لاشى عليها كالبسط في الجورة *
 وسعى في كله * اى كل قيمته مدبراً مجتبىً وهو حينئذ كمدبر و قال لا حرمد يون * لو * المولى *
 مدبراً * بمحض ولود بر احد الشر يمين فللاخر خيارا * العتق فان ضمن شريكه فمات سعى
 في نصفه مختار * وولد المدبرة * تدبيراً مطلقاً * مدبر * اما المقيد فلا يتبعها وذكر المصنف
 رح في البيع الفاسد ان ولد المدبرة كايه فقال واما تدبير الحمل فكتعه * ولو ولدت المدبرة
 من سيد ما فهي ام ولد * وبطل التدبير * لانه من الثلث والاستيلاده من الكل فكان اقوى * وبيع *

وذهب ورهن الملك برالمقيد * كان قال له ان مت من سفرى او مرضى * هذا * او الى عشرين
سنة * مثلاما يقع غالباً او ان مت وغسلت او كفنت او ان مت او قتلت خلافا لفررح ورجحه
الكمال او انت حر بعد موتى وموت فلان مالم يميت فلان قبله فيصير مطلقا * او انت حر بعد
موت فلان * كافى الكرد والكنز وردة في البحر بما فى المبسوط وغيره من انه ليس تد بمر ابل
تعليقا حتى لو مات فلان والمولى حي عتق من كل المال ولومات المولى او لا بطل التعليق * ويعتق *
المقيد * ان وجد الشرط * بان مات من سفره او مرضه ذلك * كعتق المد بر * من الثلث لوجود
الاضافة للموت * قال ان مت من مرضى هذا فهو حر فقتل لا يعتق بخلاف * مالم قال * فى
مرضى * ففرق بين من وفى ولوله حمى فتحول صا اعا او بعكسه قال محمد رح هو مرض واحد
مجتبى * وقيمة المد بر * المطلق * ثلثا قيمته قنا * به يفتى * و * المد بر * المقيد يقوم قنا *
درر عن الخانية وفيها عنها صحيح قال لعبد * انت حر قبل موتى بشهر فمات بعد شهر عتق
من كل ماله زاد فى المجتبى ولمولا يبعه فى الاصح فرح قال مريض اعتقوا غلامى بعد
موتى ان شاء الله صح الا يصاء وفي هو حر بعد موتى انشا الله لم يصح لان الاول امر والاستثناء
فيه باطل والثاني ايجاب فصح الاستثناء *

* باب الاستيلاء *

هو * لغة طلب الولد من زوجة او امة وخصه الغفها * بالثاني * اذا ولدت * ولو سقطا *
الامة * ولوم برة * من سيدها * ولو باسدت خال منيه فرجها * باقراره * وينبغى ان يشهد
لثلاث استرق ولد بعد موته * ولو حاملا * كقوله حملها او ماني بطنها منى كما مر فى ثبوت النسب
وهذا قضاء اما ديانته فيثبت بلاد عوة كاستيلاء معتوه ومجنون وهبانية * او * ولدت * من زوج *
ولو فاسد الكوطى بشبهة فولدت * فاشترها الزوج * امى ملكها كلا او بعضا * فهى ام ولد *
من حين الملك فلو ملك ولدها من غيره فله بيعه وكذا لو استولكها بملك ثم استحققت
او لحقت ثم ملكها فان عتق ام الولد يتكرر بتكرار الملك كالحارم بخلاف المد برة * والمستولة *
كالمد برة * وقد مر * الا * فى ثلثة عشر من كورة فى فروق الاشباة والبيع الغاسل من البحر منها *
انها تعتق بموته من كل ماله * والمد برة من ثلثه * من غير سعاية * والمد برة تسعى ولو قضى
يجوز اذ بيعها لم ينغل بل يتوقف على قضاء آخر امضاء وابطالا ذخيرة وينغل فى المد برة

كما مر * وان ولدت بعد ذلك أثبت نسبه بلاد عوة * اذ الم تحرم عليه بنحو نكاح او كتابة او وطي
 ابنه او المولى امها فحينئذ لو ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يثبت الابد عوته الا في المزوجة فلا
 يثبت بل يعتق عليه بد عوته ولو لا قل من ستة اشهر ثبت بلاد عوة وفسد النكاح لئلا
 الاستبراء بها قبله بحر وقد مناه في نكاح الرقيق وثبوت النسب * لكنه ينتفى بنفيه من غير توقف
 على لعان * لان الفراش اربعة ضعيف للامة ومتوسط لام الولد وعلم حكمها وقوى للمنكوحة
 فلا ينتفى الا باللعان واقوى للمعتقة فلا ينتفى اصلا لعدم اللعان * الا اذا قضى به قاض * غير
 حنفى يرى ذلك فيلزمه بالقضاء * او تطاول الزمان * وهو ساكت كما مر في اللعان لانه دليل الرضاء
 بحر * فلا * ينتفى بنفيه في هاتين الصورتين * اذا اسلمت ام ولد الذمي * يعني الكافر او
 مدبرة مسكين * عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي له والاسعت * نظار اللجانين لان خصومة
 الذمي والذابة يوم القيمة اشد من خصومة المسلم * في * ثلث * قيمتها * قنة * وعنت
 بعد ادائها * اى القيمة التى قد رها القاضى * وهى مكاتبة فى حال سعايتها * الا فى صورتين
 * بلا رد الى الرق لو عجزت * اذ لو ردت لا عيدات * ولومات تبيل سعايتها * ولها ولد ولدت
 فى سعايتها يسعى فيما عليها * والا عنت مجانا * لانها ام ولد وكذا حكم المدبر فيسعى فى
 ثلثي قيمته * ولو اسلم قن الذمي عرض الاسلام عليه فان اسلم فيها والا امر ببيعه * تخلصا من
 يد الكافر ذكره مسكين * فان ادعى ولد امة مشتركة * ولومع ابيه * ثبت نسبه منه * ولو كافرا
 او مريضا او مكاتبه ان عجز فله بيعها * وهى ام ولد * وضمن * يوم العلوق * نصف قيمتها
 ونصف عقرها * ولو معسرا * لاقية ولدها * لانه علق حر الاصل * فان ادعاه معا * ارجه
 السابق * وقد استويا * وقت الد عوة لا العلوق * فى الارصاف فهوا بينهما * فلوم يستويا قدم
 من العلوق فى ملكه ولو بنكاح واب ومسلم وحر وذمي وكتابي على ابن وذمي وعبد ومرد و
 مجوسي ثم لا يثبت نسب ولد ثان بلاد عوة لحرمة الوطى كما مر * وهى ام ولدها * ان حبلى
 فى ملكها لا لو اشترىها حبلى لانها د عوة عتق فولاها لهما وباء عاءا اجل هما يضمن نصف
 قيمة الولد لا العقر * وعلى كل نصف عقرها وتقاصا الا اذا كان نصيب احد هما اكثر فياخذ
 منه الزيادة * لان المهر بقدر الملك * بخلاف البنوة والارث والولاء فان ذلك لهما سوية و
 ان كان احد هما اكثر نصيبا من الاخر * لعدم تجزى النسب فيكون سوية لعدم الاووية

ويتبعه الارث والولاء * وورث * الابن * من كل ارث ابن * كامل * وورثا منه ارث اب *
 واحد وكذا الحكم عند الامام لو كثروا ولونساء وتماه في البحر وفيه لومات احدها واعتقها
 هتقت بلا شيء قلت فالعنعق انما يتجزئ في القنة لافي ام الولد بل يعتق بعضها يعتق كلها اتفاقا
 مجتبي فليحفظ * جارية بين رجلين ولدت فادعاه احد هما واعتقه الاخر وخرج الكلامان *
 منهما * معا فالدعوى الاولى * لاستنادها للعلوق خانية * ادعى ولد امة مكاتبه وصدقه المكاتب
 لزوم النسب * بتصادقهما كدعوى ولده جارية الاجنبي اما ولد مكاتبته فلا يشترط تصديقها
 كما سيجي * * لزوم المدعى * العقر وقيمة الولد * يوم ولد * وسقط الحد * عنه * للشبهة
 ولم تصر ام ولد * * لعدم ملكه * وان كذب * المكاتب * لم يثبت النسب * للحجرة على نفسه
 بالعقل * ولدت منه جارية غيره وقال احلها لي مولاها والولد ولد مدعى فصلته المولى في
 الاحلال وكذب به في الولد لم يثبت * نسبه * فان صدقه فيهما * جميعا * يثبت * والا لا وقال
 الزيلعي ولو صدقه في الولد يثبت اى مع تصديقه في الاحلال فلا مخالفة كما لا يخفى * ولو
 ملكها * او ملكه * بعد تكذيبه * اى المولى ولو مكاتبه * يوما * من الدهر * ثبت النسب *
 وتصبر ام ولد * اذا ملكها لبقاء اقراره * ولو استولد جارية احد ابويه * او جد * او امرأته
 وقال ظننت حلها لي فلا حد * للشبهة * ولا نسب * الا ان يصدق فيهما * وان ملكه يوما اعتق
 عليه * وان ملك امة لا تصير ام ولد لعدم ثبوت نسبه كذا ذكره المصنف تبعا للزعلي لكنه نقل هنا
 وفي تكاح الرقيق عن الدرر والخانية انه لو ملكها بعد تكذيبه يوم ائبت النسب لبقاء
 الا فرقت برنعم في الخانية زنى اامة فولدت فملكها لم تصر ام ولد وان ملك الولد اعتق وفي الاشياء
 لو ملك اخته لامه من الزنا اعتقت ولو اخته لابيها لا فرع اراد وطا ائته ولا تصبر ام ولد *
 يملكها الطعله ثم يتزوجها اقربا موميتها في مرضه ان هناك ولد او حبل تعنق من الكل والافمن
 الثلث وما في يد مال للمولى الا اذا اوصى لها به نعم في المجتبى استحس محمدا ان يترك
 لها ملحفة وتميص ومقنعة ولا شيء للمدبر والله سبحانه اعلم

* كتاب الايمان *

مناسبتة عدم تاثير الهزل والاكرام وقدم الاعتاق لمشاركته للطلاق في الاسقاط والسراية *
 المن * لغة القوة وشرعا * عبارة عن عقل قوى به عزم الحالف على الفعل او الترك * فخل

التعليق فانه يمين شرعا الا في خمس مذكورة في الاشياء فلو حلف لا يحلف حنث بطلاق وعتاق
وشرطها الاسلام والتكليف وامكان البر وحكمها البر او الكفارة وركنها اللفظ المستعمل فيها وهل
يكره الحلف بغير الله تعالى قيل نعم للنهي وعامتهم لا وبه افتوا لاسيما في زماننا وحملوا النهي
على الحلف بغير الله لا على وجه الوثيقة كقولهم يا بئك ولعمرك ونحو ذلك عيني * وهي *
اي اليمين بالله لعدم تصور الغموس واللغو في غيره تعالى فيقع بها الطلاق ونحوه عيني فليحفظ
ولا يرد نحو هو يهودى لانه كناية عن اليمين بالله وان لم يعقل وجه الكناية بدائع * غموس *
يغمسه في الاثم ثم في النار وهي كبيرة مطلقا لكن اثم الكبائر متفاوت نهر * ان حلف على كذب
عند * ولو غمير فعل او ترك كوالله انه حجر الآن في ماض * كوالله ما فعلت * كذا * عالما
يفعله او * حال * كوالله ماله على الف عالما بخلافه ووالله انه بكر عالما بانه غيره * وتقييم هم
بالفعل والماضي اتفاهي واكثرى * ويأثم بها * فتلزمه التوبة * و * ثانيها * لغو * لا يواخذ
فيها الا في ثلث طلاق وعتاق ونذر اشياء فيقع الطلاق على غالب الظن اذا تبين خلافه وقد
اشتهر عن الشافعية رح خلافه * ان حلف كاذبا يظنه صادقا * في ماض او حال فالغارق بين
الغموس واللغو تعم الكذب واما في المستقبل فالمنعقد وخصه الشافعي رج بما جرى على اللسان
بلا قصد مثل لا والله وبلي والله ولولات فلن اقال * ويرجى عفو * او تواضعا او تادبا وكالغو
حلفه على ماض صادقا كوالله اني لقاتم الان في حال قيامه * و * ثالثها * منعقد وهي حلفه
على * مستقبل * آت * يمكنه فنحو والله لاموت ولا تطلع الشمس من الغموس * و * هذا
القسم * فيه الكفارة * لاية واحفظوا ايمانكم ولا يتصور حفظه الا في مستقبل * فقط * وعند
الشافعي رح يكفر في الغموس ايضا * ان حنث وهي * اي اكفارة * ترفع الاثم وان لم توجد *
منه * التوبة * عنها * معها * اي مع الكفارة سراجية * ولو * التحالف * مكرها * او
مخطئا او ذاملا او ساهيا * او ناسيا * بان حلف ان لا يحلف ثم نسي فحلف فيكفر مرتين مرة لحنثه
واخرى اذا فعل المحلوف عليه عيني لحد يث ثلث مرتين جد منها اليمين * في اليمين او في الحنث *
فمحنت بفعل المحلوف عليه مكرها خلا فالشافعي رح * وكل * يحنث * لو نعله وهو مغمى عليه
او مجنون * فيكفر بالحنث كيف كان * والقسم بالله تعالى * ولو برغ الهاء او نصبها او حذفتها
كما يستعمله الاثراك وكل او اسم الله كحلف النصراني وكذا بسم الله عند محمد رح ووجهه في

البحر بخلاف بله بكسر اللام الا اذا كسر الهاء وقصد اليمين * او باسم * آخر * من اسمائه *
 ولو مشتركاً تعرف الحلف به اولا على المذهب * كالرحمن الرحيم * والعليم والعلم ومالك يوم
 الدين والطالب الغالب * والحق * معرنا لامنكر ا كما سمعني وفي المجتبى لو نوى لغير الله غير
 اليمين دين * او بصفة يحلف بها * عرفنا * من صفاته تعالى * صفة ذات لا يوصف بصلها *
 كعزة الله وجلاله وكبريائه * وملكوته وجبروته * وعظمته وقدرته * او صفة فعل يوصف بها
 وبصلها كالغضب والرضا فان الايمان مبنية على العرف فما تعرف الحلف به فيمين وما لا
 فلا * لا * يقسم * بغير الله تعالى كالنبي والقرآن والكعبة * قال الكمال ولا يخفى ان الحلف
 بالقرآن الآن متعارف فيكون يميناً واما الحلف بكلام الله فيدور مع العرف وقال العيني و
 عندى ان المصحف يمين لا سيما في زماننا وعند الثلاثة المصحف والقرآن وكلام الله يمين
 زاد احمد والنبي ايضا ولو تبرأ من احد هما فيمين اجماعا الا من المصحف الا ان يتبرأ مما
 فيه بل لو تبرأ من دفتر فيه بسملة كان يميناً ولو تبرأ من كل آية فيه او من الكتب الاربعة فيمين
 واحدة ولو كره البراءة فإيمان بعد دها وبرئى من الله وبرئى من رسوله يمينان ولو زاد والله
 ورسوله بريثان منه فاربع وبرئى من الله الف مرة يمين واحدة وبرئى من الاسلام او صوم
 رمضان او الصلوة او من المؤمنين او اعدى الصليب يمين لانه كفر وتعليق الكفر بالشرط يمين
 وسميى انه ان اعتقل الكفر به يكفر والا لا يكفر وفي البحر عن الخلاصة والتجريد وتعد الكفارة
 لتعدد اليمين والمجلس والمجالس سواء ولو قال عنيت بالثاني الاول ففي حلفه بالله لا يقبل
 وبهجة او عمرة يقبل وفيه معزيا لا صل هو يهودى هو نصراني يمينان وكذا الله والله او
 والله والرحمن فى الاصح واتفقوا ان والله والرحمن يمينان وبلا عطف واحدة وفيه
 معزيا للفتح قال الرازى اخاف طي من قال بحياتى وحياتك وحيات رأسك انه يكفروا ان
 اعتقل وجوب البر فيه يكفروا لولا ان العامة يقولونه ولا يعملونه لقلت انه مشرك وعن ابن
 مسعود رضى الله عنه لان احلف بالله كاذبا احب الى من ان احلف بغيره صادقا * لا * يقسم
 ايضا * بصفة لم يتعارف الحلف بها من صفاته تعالى كرحمته وعلمه ورضاه وغضبه ومخطئه و
 عذابه * ولعنته وشريعته ودينه وحل وده وصفته وسمكان الله ونحو ذلك لعدم العرف * و *
 القسم ايضا * بقوله لعمر الله * اى بقاءه * وايم الله * اى يمين الله * وعهد الله * ووجه الله وسدعان

الله ان نولى قد رته * وميثاقه * وذمته * والقسم ايضا بقوله * اقسم او احلف او اعزم او اشهد *
 بلغظ المضارع وكذا الماضي بالاولى كما قسمت وحلفت وعزمت وآليت وشهدت * وان لم يقبل
 بالله * اذا علقه بشرط * وعلي نذر * فان نولى بلغظ النذر قرينة لزمته والالزمتة الكفارة وسيتضح *
 وعلى * يمين او عهد وان لم يصفه الى الله * اذا علقه بشرط مجتبي * والقسم ايضا بقوله *
 ان فعل كذا فهو يهودى * او نصرانى او فاشهد واعلى بالنصرانية او شريك للكفار * او كافر * فيكفر
 بحسنه لو فى المستقبل اما الماضي عالما بخلافه فغموس واختلف في كفرة * والاصح * ان * الحالف *
 لم يكفر * سواء * علقه بماض او آت ان كان عنده * فى اعتقاده * انه يمين وان كان * جاهلا * وعنده
 انه يكفر فى الحلف * بالغموس او بمباشرة فى المستقبل * يكفر فيهما * لرضاه بالكفر بخلاف الكافر
 فلا يصير مسلما بالتعليق لانه ترك كاسطه المصنف رح فى فتاواه وهل يكفر بقول الله يعلم اذ يعلم
 الله انه فعل كذا او لم يفعل كذا كاذبا قال الزاهدى الاكثر نعم وقال الشمني الاصح لانه فصل ترويح
 التكب دون الكفر وكذا الوطى المصحف قائلا ذلك لانه امر وبع كذب به لاهانة المصحف مجتبي وفيه
 اشهد الله لا افعل يستغفر الله ولا كفارة وكذا اشهدك واشهد ملائكتك لعدم العرف وفى الذخيرة
 ان فعلت كذا افلا له فى السموات يكون يميننا ولا يكفر وفى فتاوى من الشفاعة ليس يمين لان
 منكرها مبتدع لا كافر وكذا فصلونى وصيامي لهذا الكافر واما نصومى لليهود فيمين ان اراد به
 القرينة لان اراد به العواپ * وقوله * مبتدع اخبره قوله الاتي لاو * حقا * الا اذا اراد به اسم الله تعالى *
 وحق الله * واختار فى الاختيار انه يمين للعرف ولو بالباء فيمين اتفاقا بحر * وحرمة *
 وحرمة شهر الله وحرمة لا آله الا الله وبحق رسول الله صلى الله عليه وسلم والايمان والصلوة * وعذابه
 ونوابه ورضاه ولعنة الله واما نته * لكن فى الخانية امانة الله يمين وفى النهر ان نوى
 العبادات فليس بيمين * وان فعله فعليه غضبه او سخطه او لعنة الله او هوزان او سارق
 او شارب خمر او اكل ربوا * يكون قسما لعدم التعارف فلو تعارف هل يكون يميننا ظاهر
 كلامهم نعم وظاهر كلام الكمال لا وتامه فى النهر وفى البحر ما يباح للضرورة لا يكفر مستحله
 كدم وخنزير * الا اذا اراد * الحالف بقوله * حق اسم الله تعالى فيمين على المذهب *
 كما صححه فى الخانية * ومن * حروفه الواو والباء والتاء * ولام القسم وحرف التنبيه
 وهمزة الاستفهام وقطع الف الوصل والميم المنكسورة والمضمومة كقوله الله وما الله * وقد

تفسير * حروفه الجاز ان يخصص اسم الله بالحركات الثلاث وغيره بغير الجوز والتزم رفع ايسر
ولعمري الله * كقوله الله * بنصبه بنزع الخافض وجرة الكوفيين مسكين * لا فعلن كذا * افاد
ان اضمار حرف التاكيد في المقسم عليه لا يجوز ثم صرح به بقوله * الحلف * بالعربية * في
الاثبات لا يكون الا بحرف التاكيد وهو اللام والنون كقوله والله لا فعلن كذا * والله لقد فعلت
كذا امقروا بكلمة التوكيد وفي النفي بحرف النفي حتى لو قال والله افعل كذا اليوم كانت يمينه
على النفي وتكون لامضرة كانه قال لا افعل كذا لا امتناع حذف حرف التوكيد في الاثبات
لاضمار العرب في الكلام الكلمة لا بعض الكلمة من البحر عن المحيط * وكفارتها * هذه اضافة
للشرط لان السبب عندنا الحنث * تحرير رقة او اطعام عشر مساكين * مر * في الظهار
او كسوتهم بما * يصلح الاوساط وينتج به فرق ثلثة اشهر * ويسترعامة البدن * فام تجز السراويل
الا باعتبار قيمة الاطعام * ولو ادى الكل * امة او مرتبا ولم ينوال بعد تمامها المزوم النية
لصحة التكفير * وقع منها واحد هو اعلاها قيمة ولو ترك الكل عوقب بواحد هو ادناها قيمة *
لسقوط الفرض بالاداء * وان عجز عنها * كلها * وقت الاداء * عندنا حتى لو ذهب ماله
سلمه ثم صام ثم رجع به في اجزاه الصوم مجتبي قلت وهذا يستثنى من قولهم الرجوع نى الهية فسبح
من الاصل * صام ثلثة ايام ولا * ويبطل بالحيض بخلاف كفارة الغط وجوز الشافعي رح
التفريق اعتبار العجز عند الحنث مسكين * والشرط استمرار العجز الى الفراغ من الصوم فلو
صام المعسر يومين ثم * قبل فراغه ولو بسادة * ايسر * ولو بهوت مورثه موسرا * لا يجوز له
الصوم * ويستأنف بالمال خانية ولو صام ناسيا للمال لم يجز علي الصحيح مجتبي ولو نسي كيف
حلف بالله او بطلاق او بصوم لا شئ عليه الا ان يتذكر خانية * ولم يجز * التكفير ولو بالمال
خلافا لشافعي رح * قبل حنث * ولا يسترد من الفقير لوقوعه صدقة * ومصرفها مصرف
الزكاة * فما لا قبل الا لدمى خلافا لشافعي رح وبقوله يفتى كما مر في بابها *
ولا كفارة بيمين كازوان حنث مسلما * بآية انهم لا ايمان لهم واما وان نكثوا ايمانهم
في معنى الصوري كتلف الحاكم * وهو * اى الكفر * يبطلها * اذا عرض بها *
فلوحلف مسلما ثم ارتد * والعياذ بالله * ثم اسلم ثم حنث فلا كفارة * اصلا لها تقرران
الاوصاف الرجعة الى المحل يسوى فيها الا بتداه والبقاء كالحرمية في النكاح وكذا الوذر

الكافر بما هو قربة لا يلزمه شيء * ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع ابويه او قتل
 فلان * وانما قال * اليوم * لان وجوب الحنث لا يتأتى الا في اليمين الموقته اما المطلقة فحنثه في آخر
 حياته فيوصي بالكفارة بموت الحالف ويكفر عن يمينه بهلاك المحلوف عليه غاية * وجب الحنث
 والتكفير * لانه اهون الامرين وحاصله ان المحلوف عليه ما فعل او ترك وكل منهما ما معصية
 وهي مسئلة المتن او واجب كحلفه ليصلين الظهر اليوم وبره فرض او هو اولى من غيره او غيره
 اولى منه كحلفه على ترك زوجته شهرا ونحوه وحنثه اولى او مستويان كحلفه لا يأكل هذا الخبز
 مثلا وبره اولى وآية واحفظوا ايمانكم تقيده وجوبه فتح فهي عشرة * ومن حرم * اى على
 نفسه لانه لو قال ان اكلت هذا الطعام فهو على حرام فاكله لا كفارة خلاصة واستشكله المصنف
 رح * شيئا * زلوحرا اما او ملك غيره كقوله الخمر او مال فلان على حرام فيمين مالم يرد الاخبار
 حانية * ثم فعله * باكل او نفقة ولو تصدق او هب لم يحنث بحكم العرف زيلعي * كفر *
 ليمينه لما تقرران تحريم التحلل يمين ومنه قولها لزوجها انت على حرام او حرمتك على نفسي
 فلو طارعت في الجماع او اكرهها كفرت مجتنب وفيه قال لقوم كلامكم على حرام او كلام الفقهاء
 او اهل بغداد او اكل هذا الرغيف على حرام حنث بالبعض وفي والله لا كلمكم او لا اكله لا يحنث
 الا بالكل زاد في الاشباه الا اذا لم يكن اكله في مجلس واحد او حلف لا يكلم فلانا وفلانا ونوى
 احدهما او لا يكلم اخوة فلان وله اخ واحد وتما مه فيها قلت وبه عرف جواب حادثة حلف
 بالطلاق ان اولاد زوجته لا يطلعون بيته فطلع واحد منهم لا يحنث * كل حل * او حلال
 الله او حلال المسلمين * على حرام * زاد الكمال او الحرام يلزم مني ونحوه * فهو على الطعام
 والشراب * ولكن * الفتوى * في زماننا * على انه تبين امرأته * بتطبيقه ولوله اكثرين
 جميعا * بلانية * وان نوى ثلثا فثلث وان قال لم انو طلاقا لم يصدق قضاء لغلبة الاستعمال
 ولن لا يحنث به الا الرجال ظهيرية * وان لم يكن له امرأة * وقت اليمين سواء نكح بعدها
 او لا * فيمين * فيكفر باكله او شر به لو يمينه على آت ولو بالله على ما مضى فغموس او لغو ولوله
 امرأة وقتها فبانت بلا عدة فاكل فلا كفارة لا نصر انها للطلاق وقد مر في الايلاء * ومن نذر
 نذرا مطلقا او معلقا بشرط وكان من جنسه واجب * اى فرض كما سيصرح به تبعا للبحر والدردر *
 وهو عبادة مقصودة * خرج الوضوء وتكفين الميت * ووجد الشرط * المعلق به * لزوم النذر *

لحد يث من نذر وسمى فعلية الوفاء بما سمي * كصوم وصلوة وصلة * ووقف * واعتكاف *
 واعتاق رقبة وحج ولو ما شيا فائها عبادات مقصودة ومن جنسها واجب لوجوب العتق في
 الكفارة والمشى للحج على القادر من اهل مكة والقعدة الاخيرة في الصلوة وهي لبث
 كالاكتكاف ووقف مسجد للمسلمين واجب على الامام من بيت المال والافعلي المسلمين فتح *
 ولم يلزم * الناذر * ما ليس من جنسه فرض كعبادة مريض وتشجيع جنازة ودخول مسجد *
 ولو مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم او الاقصى لانه ليس من جنسها فرض مقصود وهذا
 هو الضابط كافي الدرد في البحر شرائطه خمس فزاد ان لا يكون معصية لذاته فصيح نذر
 صوم يوم النحر لانه لغيره وان لا يكون واجبا عليه قبل النذر فلو نذر حجة الاسلام لم يلزمه
 شيء غيرها وان لا يكون ما التزمه اكثر مما يمكنه او ملكا لغيره فلو نذر التصديق بالف ولا يملك
 الامانة لزمه المائة فقط خلاصة انتهى قلت ويزاد ما في زواهر الجواهر وان لا يكون مستحيل
 الكون فلو نذر صوم امس او اعتكافه لم يصح نذره وفي القنية نذر التصديق على الاغنياء لم يصح
 ما لم ينو ابناء السبيل ولو نذر التسبيحات دبر الصلوة لم تلزمه ولو نذر ان يصلي على النبي
 صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا الزمة وقيل لا * ثم * ان المعلق فيه تفصيل * فسان علقه بشرط
 يريد ان كان قد غائب * او شغل مريض * يوفي * وجوبا * ان وجد * الشرط * وان *
 علقه * بما لم يرد * كان زنيته بغلانة * مثلاً فحنث * وفي * بنذره * او كفر * ليمينه * على
 الملك ص * لانه نذر بظاهرة يمين بمعناه فمخير ضرورة * نذر * مكلف * بعقد رقبة في ملكه
 وفي به والا * اى ان لم يف * اتم * بالترك * ولا بدخل تحت الحكم * فلا يجبره القاضي *
 نذر ان يذبح ولده فعلية شاء * لقصة الخليل على نبينا وعليه الصلوة والسلام والغاة الثاني و
 الشافعي رح كذره بقتله * ولغالو كان بذبح نفسه او عبده * واوجب محمداً رح الشاة * و *
 لو بذبح * ابيه او جداه او امه * لغا جماعاً لانهم ليسوا كسبه * ولو قال ان برئت من مرضي
 هذا اذ نحت شاء او على شاء اذ يحها فبرئ لا يلزمه شيء * لان الذبح ليس من جنسه فرض بل
 واجب كالا ضحية فلا يصح * الا اذا زاد واتصدق بلحمها * فيلزمه لان الصدقة من جنسها
 فرض وهي الزكاة فتح بحرف في متن الدرر تناقض منه * ولو قال الله علي ان اذبح جزورا و
 اتصدق بلحمه فذبح مكانه سبع شياه جاز * كذا في مجموع النوازل ووجهه لا يخفى وفي القنية

ان ذممت هذه العلة فعلى كذا ان ذممت ثم عادت لا يلزمه شيء * ثم ذم فقراء مكة جازا والصرف
الى فقراء غير ما * كما تقرر في كتاب الصوم ان الذم رغم المعلق لا يختص بشيء * ثم ذم ان يتصدق
بعشرة دراهم من الخبز فتصدق بغيره جازا ساوى العشرة * كذا تصدقه بثمنه * ثم ذم رسوم
شهر معين لزمه متعا بعالمكن ان افطر فيه يوما تضا * وحده وان قال متعا بعا * لزم
استقبال * لانه معين ولو ذم رسوم الابد فائس لذم رذى * ثم ذم ان يتصدق بالف من ماله
وهو يملك ونها لزمه * ما يملك نها * فقط مرا المختار لانه فيما لم يملك لم يوجب الذم رذى
الملك ولا منادى الى سببه فلا يصح * قالوا قال الى نبي المساكين صدقة ولا مال له لم يصح * اتفاقا *
ثم ذم ان يتصدق بهذه المائة يوم كذا على زيد فتصدق بمائة اخرى قبله * اى قبل ذلك اليوم *
ما نفيقر آخر جاز * لما تقرر فيما مر * قال على ثم ذم روم يزد عليه ولا نية له فعليه كفارة يمين *
ولو نوى صياما بلا عد لزمه ثلاثة ايام ولو صدقة فاطعام عشرة مساكين كاللغطة ولو ذم رثلثين
حجة لزمه بقدر عمره * وصل يحلفه ان شاء الله بطل * يمينه * وكذا يبطل به * اى بالاستثناء
المتصل * كل ما تعلق بالقول عبادة او معاملة * لو بصيغة الاخبار ولو بالامراء والنهي كاعتقوا
عبدى بعد موتى ان شاء الله لم يصح وبع عبدى هذا ان شاء الله تعالى لم يصح الاستثناء *
بخلاف المتعلق بالقلب كالنية * كما مر في الصوم والله اعلم *

* باب اليمين *

في الدخول والخروج والسكنى والايان * والركوب وغير ذلك الاصل ان الايمان مبنية عند
الشافعية على الحقيقة اللغوية وعند مالك ربح على الاستعمال القرانى وعند احمد على النية
وعندنا على العرف ما لم ينوما محتمله اللفظ فلا حنث في لايهدم بيتا ببيت المذكور الا بالنية
فتح * الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاخبار فلو * اختلفنا على غيره * حلف ان لا يشتري
له شيئا بفلس فاشترى له بد درهم * او اكثر * شيئا لم يحنث كمن حلف لا يخرج من الباب
او لا يضر به اسواط او ليغلينه اليوم بالف فخرج من السطح وذرب بعض اوغدى رغيف * اشترى
بالف اشياء * لم يحنث * لان العبرة لغوم اللفظ الا في مسائل حلف لا يشترطه بعشرة حنث
بأحد عشر بخلاف البيع اشياء * لا يحنث بد دخول الكعبة والمسجد والبيعة * النصارى
والكنيسة * للهمود * والدهليز والظلة * التي على الباب اذا لم يصلحا للبيتوتة بحر * في حلفه

لا يدخل بيتا * لانها لم تعد للبيتوتة * و * لذ * بحث في الصفة * والا يوان * على المذ صب *
 لانه يبات فيه صيفا وان لم يكن مستقفا فتح * وفي * لا يدخل * دارا * لم بحث * بد خولها
 خربة * لابناء فيها اصلا * وفي هذه الدار بحث وان * صارت * صحرا * او بنمت دار اخرى
 بعد الانهدام * لان الدار اسم للعروة والبناء وصف والصفة انما تعتبر في المنكر لا للمعين الا
 اذا كانت شرطا او داعية للمعين كحلفه على هذا الرطب فيتقيد بالوصف * وان جعلت * بعد
 الانهدام * بستانا او مسجدا او حاما ما او بيتا او غلب عليها الماء فصارت نهرالا * بحث وان
 بنيت دارا بعد ذلك * كهن البيت * وكذا بيتا بالاولى * فهدم او بني * بيتا * آخر * ولو بنقض
 الاول لزوال اسم البيت * ولو هدم السقف دون الحيطان قد خله حدث في المعين * لانه
 كالصفة * لاني المنكر * لان الصفة تعتبر فيه كأمرو عزاء في البحر للبدائع لكن نظره في النهر
 بانه لا فرق حيث صلح للبيتوتة تيم بهذه الدار لانه لو اشار ولم يسم بان قال هذه حنت بد خولها
 على اى صفة كانت كهدم المسجد فحرب لبقائه مسجد الى يوم القيامة به يفتى ولوزيد فيه حصه
 قد خلت لم بحث مالم يقل مسجد بني فلان فبحث وكن لك الدار لانه عقد يمينه على الاضافة
 وذلك موجود في الزيادة بدائع وبحر * ولو حلف لا يجلس الى هذه الاسطوانة او الى
 هذا الحائط فهدم ما ثم بنيا * ولو * بنقضهما * او لا يركب هذه السفينة فنقضت ثم اعيدت
 بخشبها * لم بحث كما لو حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم برأه فكتب به * لان غير المبرى
 لا يسمى قلما بل انبوا فاذا كسره نقل زال الاسم ومعنى زال بطلت اليمين * والواقف على
 السطح داخل * عند المتقدمين خلافا للمتأخرين ووافق الكمال يحمل البحث على سطح له
 سا تر وهدمه على مقابله وقال ابن الكمال ان الحالف من بلاد العجم لا بحث قال مسكين
 وعليه الفتوى وفي البحر وافاد انه لو ارتقى شجرة او حائطا حنثا وعلى قول المتأخرين لا
 والظاهر قول المتأخرين في الكل لانه لا يسمى داخل عر فا كما لو حفر سردابا او قناة لا ينتفع
 بها اهل الدار قال وعم اطلاقه المسجد فلو فوقه مسكن قد خله لم بحث لانه ليس بمسجد
 بدائع ولو قيد الدخول بالباب حنت بالحادث ولو نقبا الا اذا عينه بالاشارة بدائع * و *
 الواقف بقلميه * في طاق الباب * اى عتبه التي * بحيث لو اغلق الباب كان خارجا لا *
 بحث * وان كان بعكسه * بحيث لو اغلق كان داخل * حنت * في حلفه لا يدخل * ولو

كان المحلوف عليه الخروج انعكس الحكم * لكن في المحيط حلف لا يخرج فرتى شجرة فصار حال
 لوسقط سقط في الطريق لم يحنث لان الشجرة كبناء الدار * وهذا * الحكم المذكور * اذا كان *
 الحالف * واقفا بقل ميمه في طاق الباب فلو وقف باحدى رجله على العتبة وادخل الاخرى
 فان استوى الجانبان او كان الجانب الخارج اسفل لم يحنث وان كان الجانب الداخل اسفل
 حنث * زيلعي * وقيل لا يحنث مطلقا هو الصحيح * ظهريه لان الانفصال التام لا يكون
 الا بالقدمين * ودوام الركوب واللبس والسكنى كالانشاء * فحنث بمكثه ساعة * لادوام
 الدخول والخروج والتزوج والتطهر * والضابط ان ما يمتد فله واما حكم الابدان والا فلا
 وهذا لو ايمى حال الدوام اما قبله فلا فلو قال كلما ركبت فانت طالق او فعلي درهم ثم ركب
 ودوام لزمه طلقه ودرهم لو كان راكبا لزمه في كل ساعة يمكنه النزول طلقه ودرهم قلت في عرفنا
 لا يحنث الا بابتداء الفعل في الفصول كلها وان لم ينو اليه مال استاذنا مجتبي * حلف
 لا يسكن هذه الدار او البيت او المحلة * يعنى التجارة * فخرج وبقي متاعه واهله * حتى لو بقي
 وتد * حنث * واعتبر محل رح نقل ما يقوم به السكنى وهو ارفق وعليه الفتوى قاله العيني ولو
 الى مكة او مسجد على الوجه قاله الكمال واقره في النهر وهذا اليمينه بالعربية ولو بالفارسية
 برئ بوجه بنفسه كما لو كان سكناه تبعا وكما لو ابنت المرأة النقلة وغلبته او لم يمكنه الخروج ولو
 بدخول ليل او غلق باب او اشتغل بطلب دار اخرى او دابة وان بقى اياما او كان له امتعة كثيرة
 فاشتغل بنقلها بنفسه وان امكنه ان يستكرى دابة لم يحنث ولو نوى التحول ببذنه دين وعند
 الشافعي رح يكفى خروجه بنية الانتقال * بخلاف المص * والبلد * والقرية * فانه يبى بنفسه نقط
 قرح حلف لا يسكن فلا ناساكنه في عرصة دار او هذا في حجره وهذا في حجره حنث الا ان
 تكون دارا كبيرة ولو تقاسمها بحائط بينهما ان عين الدار في يمينه حنث وان تكورها لاولد خلها
 فلان غصبا ان اقام معه حنث علم اولادها ان انتقل فور الاكاما لو نزل ضعيفا وكنل الوسايف فسكن
 فلان مع اهله به يفتى لانه لم يساكنه حقيقة ولو قيل المساكنة بشهر حنث بساعة لعدم امتدادها
 بخلاف الاقامة تحرروا في خزائن الفتاوى حلف لا يضربها فضر بها من غير قصد لا يحنث * وحنث
 في لا يخرج * من المسجد * ان حمل واخرج * مختار * بامر وبذنه * بان حمل مكرها *
 لا يحنث * ولو راضيا بالخروج * في الاصح * ومثله لا يدخل اقساما واحكاما * واذا لم يحنث

بد خوله بلا امره لو بزلق او عثر او هبوب ريح او جمع دابة علي الصحيح ظهيرة * لا تنحل
 يمينه * لعلم فعله * على المذهب * الصحيح فتح وغيره وفي البحر عن الظهيرة به يفتى لكنه
 خالف في فتاؤه فافتى بانحلالها اخذ بقول ابي شجاع لانه ارفق لكنك علمت المعتمد
 * ولا يحنث في قوله لا يخرج الا الى جنازة ان خرج اليها * قاصدا عند انفصاله من باب
 داره مشى معها ام لا لما في البلد ائع ان خرجت الا الى المسجد فانت طالق فخرجت تريد
 المسجد ثم بد الهازب هبت لغير المسجد لم تطلق * ثم اتى الى امر آخر * لان الشرط في الخروج
 والذهاب والروح والعبادة والزيارة النية عند الانفصال لا الوصول الا في الايتان فلو *
 حلف لا يخرج ولا يذهب * او لا يروح بحر بحثا * الى مكة فخرج يريد هائم رجع * عنها قصد
 غيرها ام لا نهى * حنث اذا جا وزعمران مصره علي قصد ما * ان بينه وبينها مدق سفر والا حنث
 بمجرد انفصاله فتح بحثا وفيه حلف ليخرجن مع فلان العالم الى مكة فخرج معه حتى جاوز
 البيوت بروفي لا يخرج من بغل اد فخرج مع جنازة والمقابر خارج بغل اد حنث * وفي
 لا ياتيها لا * يحنث الا بالوصول كما مر والفرق لا يخفى * كما * لا يحنث * لو حلف ان لا تاتي
 امرأته عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثمة حتى مضى * العرس لانها ما انت العرس
 بل العرس اتاها ذخيرة * حلف ليا تينه * فهو ان ياتي منزله او حانوته لقيه ام لا * و * لو *
 لم ياته حتى مات * احد هما * حنث في آخر حياته * وكل اكل يمين مطلقة اما الموقته فيعتبر
 آخره فان مات قبل مضيه فلا حنث وقوله حنث يغيد انه لو ارتد ولحق لا يحنث لبطلان
 يمينه بالله بمجرد الرد كما مر فتدبر حلف * ليا تينه * غدا * ان استطاع نهي * استطاعة الصحة
 لانه التعارف فتقع * على دفع الموانع * كمرض او سلطان وكذا اجنود او نسيان بحر بحثا * وان
 نوى * بها * القدرة * الحقيقية المقارنة للفعل * صدق ديانته * لا قضاء على الاوجه فتح لانه
 خلاف الظاهر وقد اظهر الزاهدى اعتزاله هنا في المجتبى كما اظهره في الغنية في موضعين
 من الفاظ التكفير * لا تخرجى * بغير اذنى او * الا باذني * او بامرئ او بعلمي او برضائي * شرط *
 للمبر * لكل خروج اذن * الا لغرق او حرق او فرقة ولو نوى الاذن مرة دين وتنحل يمينه بخروجها
 مرة بلا اذن ولو قال كلما خرجت فقد اذنت لك سقط اذنه ولو نهاها بعد ذلك صح عند محمد رح
 وعليه الغتوى ولو الجية وفي الصيرفية حلف بالطلاق لا ينقل اهله لبلد كذا فرغ الامر للحاكم

او مشمشالم يحنت بخلاف حلفه لا ياكل ثمرا فاكل حيسا فانه يحنت لانه تمر مفتت وان ضم اليه
شي من السن او غيره بحر وفيه الاصل فيما اذا حلف لا ياكل معينا فاكل بعضه ان كل شيء ياكله
الرجل في مجلس او يشر به في شربة فالحلف على كله والا فعلى بعضه * وكذا * لا يحنت
لو حلف * لا ياكل بسرا فاكل رطبا او لا ياكل عنبافا كل زيبا * بخلاف نحر جوز ولوز فان الاسم
يتناول الرطت ايضا * ولو حلف لا ياكل رطبا او بسرا او لا ياكل رطبا ولا بسرا حنت باكل المذنب *
بكسر النون لاكله المحلوف عليه وزيادة * ولا حنت بشراء كباسة * بكسر الكاف اى عرجون ويقال
عنقود * بسرفيها رطب في حلفه لا يشتري رطبا * لان الشراء يقع على الجملة والمغلوب تابع
بخلاف حلفه على الاكل لوقوعه شيئا فشيئا * ولا حنت * في * اكله * لا ياكل لحما باكل *
مروقة او * سمك * الا اذا نواهما * ولا * في لا يركب دابة فركب كافر او لا يجلس على
وقد يجلس على جبل * مع تسميتها في القران لحما ودابة واوتاد العرف وما في التبيين من حنه
في لا يركب حيوانا يركوب الانسان رده في النهر بان العرف العملي مخصوص عند ناك العرف
القولى * ولحم الانسان والكبد والكوش * والرية والقلب والطحال * والخنزير لحم * هذا
في عرف اهل الكوفة امانى عرفنا فلا كما في النهر عن الخلاصة وغيرها ومنه علم ان العجمي يعتبر
عرفه قطعا وفي الخانية الراس والاكارع لحم في يمين الاكل لاني يمين الشراء وفي لا ياكل من
هذا الحمار يقع على كرائه ومن هذا الكلب يقع على صيده ولا يعم البقر الجاموس ولا يحنت باكل
النبي هو الاصح * ولا * يحنت * بشحم الظهر * وهو اللحم السمين * في * حلفه * لا ياكل شحما *
خلافا لما بل شحم البطن والامعاء اتغافا لا بما في العظم اتغاقتح * واليمين على شراء الشحم *
وبيعه * كهي على اكله * حكما وخلافا زيلعى * ولا * يحنت * بالية في * حلفه * لا ياكل *
او لا يشتري * شحما ولحما * لانها نوع ثالث * ولا * يحنت * بخبز او دقيق او سويق في *
حلفه لا ياكل * هذا البر الا بالقضم من عينها * لو مقلية كالبلية في عرفنا اما لو قضمها نية فلا
حنت الا بالنية فتح وفي النهر عن الكشف المسئلة على ثلثة اوجه احدها ان يقول هذه الحنطة
ويشير لصبرة وهى مسئلة المختصر الثانية ان يقول هذه بلا ذكر حنطة فيحنت باكلها كيف كان
ولونية او خبزا الثالثة ان يقول حنطة فيحنت باكلها ولونية لا بنحو الخبز ولوزعه لم يحنت
بالخارج * وفي هذا الدقيق حنت بما يتخذ منه كالخبز ونحوه * كعصيدة وحلوى * لا يسعه *

في الأصح كما مر في اكل عين النخلة * والخبز ما اعتاده اهل بلد الحالف * فالشامي بالبر
 واليمنى بالذرة والطبرى بخبز الارز وبعض اهل القرى بالشعير فلو دخل بلد البر واستمر
 لا ياكل الا الشعير لم يحنت الا بالشعير لان العرف الخاص معتبر فتح * حلف لا ياكل من خبز
 فلانة انصرف الى الخابزة التي تضربه في التنور لالمن عجنته وهيئته للضرب * ظهيرية ومنه
 الرقاق لا الغطائر والثريد اربع مادقه اوفته لانه لا يسمى خبز او حنت في لا ياكل طعاما من
 طعام فلان ياكل خله او زيتته او ملحها ولو بطعام نفسه لالواخذ من نبيذه او مائه فاكل به خبزا
 وفي لا ياكل سمنافاكل سويقا ولا نية له ان يحنت او عصر لسال السمن حنت والا لا جوهرية وفي
 البوائع لا ياكل طعاما فاضطر لميته فاكل لم يحنت * والشواء والطبخ * يقعان * على اللحم *
 المشوى والمطبوخ بالماء هذا في عرفهم اما في عرفنا فاسم الطبخ يقع على كل مطبوخ بالماء ولو بودك
 او زيت او سمن كما نقله المصنف رح عن المجتبى وفي النهر الطعام يعم مايوكل على وجه التطعم
 كخبين وفاكهة لكن في عرفنا لا * والراس ما يباع في مصر * اى مصر الحالف اعتبار للعرف *
 والفاكهة التفاح والبطيخ والشمش * ونحوها * لا العنب والرمان والرطب * خلا فاهل ما خلا
 عصر والعبرة للعرف فيحنت باكل ما يعد فاكهة عرفا ذكره الشمنى واقرة المصنف * والحلوى
 ما ليس من جنسه حامض فيحنت باكل خبيص وعسل وسكر * لكن المرجع فيه الى عادات الناس
 ففي بلادنا لا حنت في فانيل وعسل وسكر كما نقله المصنف رح عن الظهيرية * والادام ما يصطنع
 به الخبز * اذا اختلط به * كخل وزيت وملح * الذوبه في الغم * لا اللحم والبيض والخبين وقال
 محمد رح هو مايوكل مع الخبز غالبا * به يغتنى كما في البحر عن التهذيب وفيه فاما يوكل وحده غالبا
 كتمر وزبيب وجوز وعنب وبطيخ وبقل وسائر الفواكه ليس ادا ما الا في موضع يوكل تبعا للخبز
 غالبا اعتبار للعرف وفي البوائع الجوز رطبة فاكهة ويابسة ادا ما فروع حلف لا ياكل لحما
 والاخر بصلا والاخر فلغلا فطبخ حشويه كل ذلك فاكلوا لم يحنتوا الا صاحب الغفل لانه لا يوكل الا
 كذا وهذا ان وجد طعمه ويزاد في زعفران روية عينه وفي لا ياكل لبنافطبخه بارزا ولا ينظر الى
 فلان فنظر الى يده او رجليه او اعلى راسه لم يحنت والى راسه وظهره وبطنه حنت وفي المس
 فعنت بمس اليد والرجل عرض عليه اليمين فقال نعم كان حالف في الصحيح كذا في الصيرفية
 وغير ما قال المصنف رح هذا هو المشهور لكن في فوائد شيخنا عن التاتار خانية انه بنعم لا يصير

خالفا هو الصحيح ثم فرع ان ما يقع من التعاليق في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج تعليقا
 فيقول نعم لا يصح على الصحيح * التغدى الاكل المترادف الذي يقصد به الشبع * وكذا التعشى
 ولا بد ان يأكل اكثر من نصف الشبع في غداء وعشاء وسحور * في وقت خاص وهو ما بعد طلوع
 الفجر * وفي البحر عن الخلاصة عند طلوع الشمس قال وينبغي اعتماده للعرف زاد في النهر
 واهل مصر يسمونه فطورا الى ارتفاع الضحى الاكبر فيدخل وقت الغداء فيعمل بعرفهم قلت
 وكذلك اهل الشام * الى زوال الشمس * ثم لا بد ان يكون * مما يتغدى به * اهل بلدة *
 عادة وغدا اكل بلدة ما تعارفه اهلها * حتى لو شبع بشرب اللبن بحثت البدوى لا الحضري
 زيلعي * والتعشى منه * اى الزوال وفي البحر عن الاسبيج بي وفي عرفنا وقت العشاء بعد
 صلاة العصر قلت وهو عرف مصر والشام * الى نصف الليل والسحور هو الاكل بعد نصف الليل
 الى طلوع الفجر قال ان اكلت او * قال ان * شربت او لبست * او نكحت ونحو ذلك فعبدى
 حر * ونوى معين * اى خبرنا اولبنا او قطننا مثلاً * لم يصدق اصلاً * فبحثت باى شئ اكل او شرب
 وقيل يد ين كل نوع كل الاطعمة او كل مياه العالم حتى لا تبحث اصلاً لنية محتلم كلامه *
 ولو ضم * لان اكلت * طعاماً او * شربت * شراباً او * لبست * ثوباً دين * اذا قال عنيت شيئاً
 دون شئ لانه ذكر اللفظ العام القابل للتخصيص لانه نكرة في سياق الشرط فتعم كالنكرة في النفي
 والاصل ان النية انما تصح في الملقوظ الا في ثلث فيدين في فعل الخروج والمساكنة وتخصيص
 الجنس كحبشية او عربية لا الصفة ككوفية او بصرية فتح * نية تخصيص العام نصح ديانة * اجماعاً
 فلو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بلد كذا * لا * يصدق * قضاء * وكذا
 من غصب دراهم انسان فلما حلفه الخصم عما نوى خاصاً * به يفتى * خلافاً للخصاف وفي الولوالجية
 متى حلفه ظالم واخذ بقول الخصاف فلا باس به وقالوا النية للحالف لو بطلاق او عتاق
 وكذا بالله لو مظلوماً وان ظالماً فلم يستحلف ولا تعلق للقضاء في اليمين بالله حلف * لا يشرب
 من * شئ يمكن فيه الكرع نحو * دجلة * فيمينه * على الكرع * منه حتى لو شرب من نهر
 اخذ منه لم يحنث وفي البحر عن الظهيرية الكرع لا يكون الا بعد الخوض في الماء لكن في
 القهستاني عن الكشف انه ليس بشرط * بخلاف ماء دجلة * فيحنث بغير الكرع ايضا * وفيما
 لا يأتى فيه الكرع كالبر والجب يحنث بالشرب بالاناء مطلقاً * سواء قال من البر او من ماء

البر لعين المجاز * ولو تكلف * انكرع * فيما لا يتأتى فيه ذلك * اى الكرع * لا يحنث * فى
 الاصح لعدم العرف * امكان البر فى المستقبل شرط انعقاد اليمين * ولو بطلاق * وبقاء ما * اذ
 لا بد من تصور الاصل لتعقل فى حق الحلف وهو انكفارة ثم فرع عليه * ففى * حلفه * لا شرب
 ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او كان فيه ماء وصب * ولو بفعله او بنفسه * فى يومه * قبل
 الليل * او اطلق * يمينه عن الوقت * ولا ماء فيه لا يحنث * سواء علم وقت الحلف ان فيه ماء او لا
 فى الاصح لعدم امكان البر * وان * اطلق * كان * فيه ماء * فصب حنث * لوجوب البر فى
 المطلقة كما فرغ وقد فات بصبه اما الموقته ففى آخر الوقت وهذا الاصل فروعه كثيرة منها ان لم
 تصل الصبح غدا فانت كذا لا يحنث بحضها بكرة فى الاصح ومنها ان لم تردى الدينار الذى
 اخذته من كيسى فانت طالق فاذا الدينار فى كيسه لم تطلق لعدم تصور البر ومنها ان لم تهبى
 صداقك اليوم فانت طالق وقال ابوها ان وصيته فامك طالق فالحيلة ان تشتري منه بمهرها
 ثوبا ملغوا وتقبضه فاذا مضى اليوم لم يحنث ابوها لعدم الهبة ولا الزوج لعجزها عن الهبة عند
 الغروب لسقوط المهر بالبيع ثم اذا ارادت الرجوع ردت به بخيار الروية * وفى * حلفه والله *
 ليصعدن الى السماء اوليقلبن هذا الحجر ذهبا حنث للحال * لا مكان البر حقيقة ثم يحنث
 للعجز عاده ولو وقت اليمين لم يحنث ما لم يمض ذلك الوقت وفى حيرة الفقهاء قال لا مرأته
 ان لم اعرج الى السماء فى هذه الليلة فانت كذا ينصب سلامهم يعرج الى سماء البيت لقوله تعالى
 فليمدد بسبب الى السماء اى سماء البيت قال الباقلاني والظاهر خروجها عن قاعدة مبنى
 الايمان * وكذا * الحكم لو حلف * ليقتلن فلانا لما بموته * اذ يمكن قتله بعد احياء
 الله تعالى فحنث * وان لم يكن عالما * بموته * فلا * يحنث لانه عقل يمينه على حيوة
 كانت فيه ولا يتصور كمسئلة الكوز وكقوله ان تركت مسى السماء فعبد حر لان الترك لا يتصور
 فى غير المقدور * حلف لا يكلمه فناداه وونائمه فايقظه * فلو لم يوقظه لم يحنث هو المختار ولو
 مستيقظا حنث لو بحيث يسمع بشرط انفصاله عن اليمين فلو قال موصولا ان كلمتك فانت طالق
 فاذهبى او اذهبى لا تطلق ما لم يرد الاستيناف ولو قال اذهبى طلقت لانه مستأنف ولو
 قال يا حائط اسمع او اصنع كذا او كذا او قص اسماع المحلوف عليه لم يحنث زيعلي وفى
 السراجبة سال محمد بن رح حال صغرة ابا حنيغفه رح فيه من قال لا خير والله لا اكلمك ثلث مرات

فقال ابو حنيفة رح ثم ما ذا فتبسم محمد رح وقال انظر حسنا يا شيخ فنكس ابو حنيفة رح ثم قال
 حنث مرتين فقال محمد رح احسنت فقال ابو حنيفة رح لا ادري اى الكلمتين اوجع لى قوله حسنا
 او احسنت * او * حلف لا يكلمه * الا باذنه فاذن له ولم يعلم * با لا ذن فكلمه * حنث *
 لا اشتقاق الاذن من الاذن فيشترط العلم بخلاف لا يكلمه الا برضاه فرضى ولم يعلم لان رضاه
 من اعمال القلب فيتم به * الكلام * والتحدث * لا يكون الا باللسان * فلا يحث بالشارة
 وكتابة كما في التنف وفي الحانية لا اقول له كذا فكتب اليه حنث ففرق بين القول والكلام لكن
 نقل المصنف رح بعد مسئلة شم الرميحان عن الجامع انه كاللزام خلا فالابن ساعة * والاخبار
 والاقرار والبخارة تكون بالكتابة لا بالاشارة والاياء والاطهار والانشاء والاعلام يكون *
 بالكتابة * بالاشارة ايضا * ولو قال لم انزل اشارة دين وفي لا يدعوه او لا يبشره
 يحث بالكتابة * ان اخبرتني * او علمتني * ان فلا ناقد م ونحوه يحث بالصدق والكذب
 ولو بقلومه ونحوه فعلى الصدق خاصة * لا فادتها الصاق الخبر بنفس القدر وم كاحققناه
 فى بحث الباء من الاصول وكذا ان كتبت بقدر م فلان كما سمعني في الباب الاتي وسأل الرشيد
 محمد رح عن حلف لا يكتب الى فلان نادمى بالكتابة هل يحث فقال نعم يا امير المؤمنين ان
 كان مثلك * لا يكلمه شهر ان من حين حلفه * ولو عرفه فعلى باقيه * بخلاف لا اعتكفن * او لا صوم *
 شهر فان التعمين اليه * والفرق ان ذكر الوقت فيما يتناول الابد لاخراج ما ورده وفيما لا يتناول له للبد
 اليه زعلي * حلف لا يتكلم فقرأ القرآن او سمع في الصلوة لا يحث * اتفاقا * وان فعل ذلك خارجها
 حث على الظاهر * كارجحه في البحر ورجح في الفتح عدمه مطلقا للعرف وعليه الدرر
 والمحقق بل في البحر عن التهذيب انه لا يحث بقراءة الكتب في عرفنا انتهى وقواه في
 الشربلانية قائل ولا عليك من كثرة التصحيح له مع مخالفة العرف ويقاس عليه القاء درس ما
 تكن يعكر عليه ما في الفتح واما الشعر فمحث به لا نه كلام منظوم انتهى فغير المنظوم اولى
 فتأمل * حلف لا يقرأ القرآن اليوم يحث بالقراءة في الصلوة او خارجها ولو قرأ لبسلة فان نوى
 ما في النمل حث والا لا * لا نهم لا يريدون به القرآن ولو حلف لا يقرأ سورة كذا
 او كتاب فلان لا يحث بالنظر فيه وفهمه به يغنى واقعات * حلف لا يكلم فلانا اليوم فعلى
 الجدل بين * لقرانه اليوم بفعل لا يمتد نعم * فان نوى النهار صدق * لانه الحقيقة * ولو قال

ليلة اكلم فلانا * فكذلك * فهو على الليل خاصة * لعدم استعماله مفردا في مطلق الوقت قال *
 ان كلمته * اى عمرا * الا ان يقدم زيد او حتى او الا ان يا ذن او حتى يا ذن فكذلك اكلمه
 قبل قدومه او * قبل * اذ نه حنث ولو بعد صلا لا يحنث * لجعل القدوم والا ذن غاية لعدم الكلام
 * وان مات زيد * قبلهما * سقط الحلف * قيل بتأخير الجزاء لانه لو قد منه فقال امراته طالق الا
 ان يقدم زيد لم تكن للغاية بل للشرط لان الطلاق مما لا يحتمل التاقبت فلا تطلق بقدرومه
 بل بموته * كالموت * لغيره * والله لا اكلمك حتى يا ذن لى فلان او قال لغريمه والله لا افارقك
 حتى تقضى حقى * او حلف ليوفيه اليوم * فمات فلان قبل الاذن او برى من الدين *
 فاليمين ساقطة والاصل ان الحالف اذا جعل ليمينه غاية وفاتت الغاية بطل اليمين خلافا
 للناني * كلمة مازال وما دام وما كان غاية تنتهي اليمين بها * فلو حلف لا يفعل كذا ما دام بمخاري
 فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحنث لانتهاء اليمين وكذا الاياكل هذا الطعام ما دام فى ملك
 فلان فباع فلان بعضه لا يحنث باكل باقيه لانتهاء اليمين ببيع البعض وكذا الا افارقك
 حتى تعطينى حقى اليوم او حتى اقدمك الى السلطان اليوم لا يحنث بمضى المدة بل
 بمفارقتة بعده ولو قدم اليوم لا يحنث ولو فارقه بعده يحرك الحلف ان يجره الى باب
 القاضى ويحلفه فاعترف الخصم او ظهر شهود سقط اليمين لتقييمه من جهة المعين بحال انكره
 كما سيجى فى باب اليمين فى الضرب * وفي * حلفه * لا يكلم عبدا * اى عبد فلان * او عرسه
 او صد يقه او لا يدخل داره * او لا يلبس ثوبه او لا ياكل طعامه او لا يركب دابته * ان زالت
 اضافته * ببيع او طلاق او عداوة * وكلمه لم يحنث فى العبد * ونحوه مما يملك كالدابة * اشار
 اليه * بهذا * اولا * على المذهب لان العبد ساقط الاعتبار عند الاحرار فكان كالثوب والدابة *
 وفي غيره * اى فى تكلم غير العبد من العرس والصديق لالدابة لانها لا تكلم فتكون الدابة
 مسكوت عنها للعلم بانها كالعبد بالطريق الاولى فتنبه * ان اشار * بهذا * الوعين * حنث * لان الحر يهجر
 لذاته * والا * يشير ولم يعين * لا * يحنث * وحنث بالمتجدد * بان اشترى عبد او تزوج
 بعد اليمين * لا يكلم صاحب هذا الطيلسان * مثلا * فكلمه بعد ما باعه حنث * لان الاضافة
 للتعريف ولد الوكلم المشتري لم يحنث * الزمان واليمين ومنكرهما ستة اشهر * من حين حلفه
 لانه الوسط * وبها * اى بالنية * ما نوى * فيها على الصحيح بدائع * وغرة الشهر ورأس الشهر

اول ليلة * منه * ويومها واوله الى ما دون النصف وآخره اذا مضى خمسة عشر يوما *
 فلو حلف ان يصوم اول يوم من آخر الشهر وآخر يوم من اول الشهر صام الخامس عشر
 والسادس عشر والصيف من حين القاء الحشو الى لبسه ضد الشتاء بدائع * وفي حلفه
 لا يكاه * الدمر والابن هو العمر * اى مدة حموة الحالف عند عدم النية * ودمر * منكرو *
 لم يدرو قالوا هو كالحين * وغير خاف انه اذا لم يرد عن الامام شئ في مسئلة وجب الافتاء
 بقولهما نهر وفي السراج وتوقف الامام في اربعة عشر مسئلة ونقل لا ادرى عن الائمة
 الاربعة بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جبريل ايضا * الايام وايام كثيرة والشهور
 والسنون * والجمع والازمنة والاحائين والدهور * عشرة * من كل صنف لانه اكثر ما يذكر
 بلفظ الجمع ففي لا يكاه الازمنة خمس سنين * ومنكرها ثلثة * لانه اقل الجمع ما لم توصف
 بالكثرة كما مر حلف * لا يكاه عبيد او صبي فلان ولا يركب دوابه ولا يلبس ثيابا به ففعل بثلثة منها
 حنث وان كان له * اى لفلان * اكثر من ثلثة * من كل صنف * والا * بان كلف من ثلثة * لا *
 يحنث وتصح نية الكل * ولو كانت يمينه على زوجاته او اصل قائمه او اخوته لا يحنث ما لم يكاه الكل *
 مما سمي لان المنع لمعنى في هو لا فتعلقت اليمين باعيانهم ولو لم يكن له الا اخ واحد فان كان
 يعلم به حنث والا لا كما فى الواقعات والحق فى النهر الاصل قائم والزوجات قلت وهى من
 المسائل الاربع التى يكون فيها الجمع لواحد كافي الاشباه واما الاطعمة والثياب والنساء فيقع
 على الواحد اجماعا لا نصراف المعروف للعهد ان امكن والا فللجنس ولو نوى الكل صح والله اعلم
 * باب اليمين فى الطلاق والعناق *

الاصل فيه ان الولد الميت ولد في حق غيره لافى حق نفسه وان الاول اسم لغرد سابق والآخر
 لغرد لاحق والوسط لغرد بين العددين المتساويين وان المتصف باحد هالا يتصف
 بالآخرى للتنافى ولا كذا لك الفعل لعدمه لان الفعل الثانى غير الاول فلو قال اخر تزوج
 اتزوج فالتى اتزوجها طالق طلقت المتزوجة مرتين لانه جعل الاخر وصفا للفعل وهو العقل
 وعقد هاهو الآخر * اول عبد اشترىه حرنا شترى عبد اعتق * لما مر ان الاول اسم لغرد
 سابق وقد وجد * ولو اشترى عبد بين معاتم آخر فلا * عتق * اصلا * لعدم الفردية * فان
 زاد * كلمة * وحده * او اسود او بالذنا نير * عتق الثالث * عملا بالوصف * ولو قال اول

عبد اشتريه واحد افاشترى عبد ين ثم اشترى واحد الا يعتق الثالث * و اشار الى الفرق
بقوله * للاحتمال * اى لان قوله واحد المحتمل ان يكون حالاً من العبد او المولى فلا يعتق
بالشك وجوز في البحر جره صفة للعبد فهو كواحد وجوز في النهر الرفع خبر المبتدأ * عند وف
فهو كواحد * ولو قال اول عبد املكه فهو حر فملك عبد او نصف عبد عتق الكامل * وكن
التياب بخلاف المكيلات والموزونات للمزاحمة زيلعى * قال اخر عبد املكه فهو حر فملك
عبد اتمات الحالف لم يعتق * اذ لابد للاخر من الاول بخلاف العكس كالبعد لابد له من
قبل بخلاف القبل * فلو اشترى * الحالف المذكور * عبد اثم عبد اثم مات * الحالف * عتق *
الثانى * مستند الى وقت الشراء * فيعتبر من كل المال لو الشراء في الصحة والا فمن الثلث و
عليه فلا يصير فار الوعلق البائن بالاخر خلا فالحما واما الوسط ففي البدائع انه لا يكون الا
في طرفنا في الثلاثة وسط وكن اثلث الخمسة وهكذا * ان ولدت فانت كذا احنت بالميت *
ولو سقطا مستبين الخلق والا لا * بخلاف فهو حر فولدت ميتاً ثم آخر حيا عتق الحي وحده *
لبطلان الرق بالموت بخلاف الولد او الولادة * البشارة عرف اسم لخبر سار * خرج الضار
فليس ببشارة عرفا بل لغة ومنه فبشرهم بعد اب اليم * صدق * خرج الكذب فلا يعتبر *
ليس الممبشر به علم * فيكون من الاول دون الباقيين * فلو قال كل عبد بشرني بكن فهو
حر فبشره ثلثة متفرقون عتق الاول * فقط كما قلنا وتكون بكتابه ورسالة ما لم ينو المشاهدة
فيكون كالحد يث ولو ارسل بعض عبده عبد آخر ان ذكر الرسالة عتق المرسل والا الرسول *
وان بشره معا عتقوا * لتحققها من الكل بل ليل فبشره بغلام عليم * و * البشارة * لا فرق فيها
بين * ذكر * الباء وعلمها بخلاف الخبر * فانه يختص بالصدق مع الباء كما مر في الباب قبله *
والكتابة كالخبر * فيما ذكر * والاعلام * لابد فيه من الصدق ولو بلا باء * كالبشارة * لان
الاعلام اثبات العلم والكنب لا يفيد بدائع قأ على * النية اذا قارنت
علة العتق * الاختيارية كالشراء مثلاً بخلاف الارث لانه جبري * و * الحال * ان رق المعتق
كامل صح التكفير والا * بان لم تقارن العلة او قارنتها والرق غير كامل الولد * لا * يصح
التكفير ثم فرع عليها بقوله * فصح شراء ابية للكفارة * للمقارنة * لا شراء من حلف بعقده *
لعن منها * ولا شراء مستولى * بنكاح علق عتقها عن كفارته بشرائها * لنقصان رقبها * بخلاف

ما اذا قال لقنة ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يميني فاشترها * حيث تجزيه عنها للمقارنة
 كاتهاب ووصية نارية عند القبول بخلاف ارث لما مرزيلي * وعق بقله ان اشتريت امة
 فهي حرة من تسراها وهي ملكه ايضا حينئذ * اى حين حلفه لمصادقتها الملك * لا * يعتق *
 من اشترها فاسرها * وينبت التسرى بالتحصين والوطى وشرط الثاني عدم العزل فتح * ولو
 قال ان تسريت امة فانت طالق او عبدى حر فتسرى بمن في ملكه او من اشترها بعد التعليق
 طلق وعق * وافاد الفرق بقوله * لوجود الشرط * بلامانع لصحة تعليق طلاق المنكوحة باى
 شرط كان فليحفظ * كل مملوك لى حرعتق عبده ومدبره * ويدين في نية الذكور لا
 الاناث * وامهات اولاده * لملكهم يد اورقة * ومعنى البعض كالمكاتب * لعدم الملك يد ا
 وفي الفتح ينبغي في كل مرقوق لي حر ان يعتق المكاتب لام الولد الابالية * هذه طالق او
 هذه وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاوليين وكذا العتق والاقرار * لان اولاء احد المذكورين
 وقد ادخلها بين الاوليين وعطف الثلث على الواقع منهما فكان كاحد كما طالق وهذه لا يصح
 عطف هذه على هذه الثانية للزوم الاخبار عن المثنى بالفرد وهذا اذا لم يذكركم الثاني والثالث
 خبر * فان * ذكر بان * قال هذه طالق او هذه وهذه طالق او قال هذا حرا وهذا
 وهذا حرا ان * فانه * لا يعتق * احد * ولا تطلق * بل يخير * ان اختار الاجاب الاول
 عتق * الاول * وحده وطلقت * الاولى * وحدها فان اختار الاجاب الثاني عتق الاخير ان
 وطلقت الاخيرتان * حلف لا يساكن فلانا فاسافر الحالف فساكن مع اهل الحالف حنت عنده
 لا عند الثاني وبه يفتى قال لعبد ان لم تات الليلة حتى اضربك فأتى فلم يضربه حنت عند
 الثاني لا عند الثالث وبه يفتى اختلف في لحاق الشرط باليمين المعقود بعد السكوت وصحة
 الثاني وابطله الثالث وبه يفتى فلا حنت في ان كان كذا فكذا او سكنت ثم قال ولا كذا ثم
 ظهر انه كان كذا اخانية انتهى والله اعلم *

* باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلوة وغيرها *

الاصل فيه ان كل فعل يتعلق حقوقه بالمباشرة كبيع واجارة لا حنت بفعل ما مورده وكل ما يتعلق
 حقوقه بالامر كشكاح وصدقة وما لا حقوق له كاعارة وبراء لا حنت بفعل وكيله ايضا لانه سفير
 ومعبى * لا حنت بالمباشرة * بنفسه * لا بالامر اذا كان ممن يباشر بنفسه في البيع * ومنه الهبة

يعوض ظهريه * والشراء * ومنه السلم والاقالة قيل والتعاطي شرح وهبانية * والاجارة
 والاستيجار * فلو حلف لا يوجرو له مستغلات آجرتها امرأته واعطته الاجرة لم يحنث لتركها
 في ايدي الساكنين وكأخذ اجرة شهر قد سكنوا فيه بخلاف شهر لم يسكنوا فيه ذخيرة *
 والصلح عن مال * وقيل بقوله * مع الاقرار * لانه مع الانكار سفير * والقسمة والخصومة
 وضرب الولد * اى الكبير لان الصغير يملك ضربه فيملك التفويض فيحنث بوكيله كالقاضي *
 وان كان * الحالف * ذا سلطان * كقاض وشريف * لا يباشر * هذه الاشياء * بنفسه
 حنث * بالمباشرة * وبالامر ايضا * لتقييد اليمين بالعرف وبمقصود الحالف * وان كان يباشر
 مرة ويعوض اخرى اعتبر الاغلب * وقيل يعتبر السلعة ولو مما يشتريها بنفسه لشرفها لا يحنث
 بوكيله والا حنث * ويحنث بفعله وفعل مأموره * لم يقل وكيله لان من هذا النوع الاستقراض
 والتوكيل به غير صحيح * فى النكاح * لا للأنكاح * والطلاق والعناق * الواقعين بكلام وجد
 بعن اليمين لا قبله كتعليق بدخول دار زيلعي * والخلع والكتابة والصلح عن دم عبد *
 وانكار كما مر * والهبة * ولو فاسدة او بعوض * والصدقة والقرض والاستقراض *
 وان لم يقبل * وضرب العبد * قيل والزوجة * والبناء والخيطة * وان لم يحسن ذلك
 خايفة * والذبح والاستيلاء والايدياع * وكذا * الاعارة والاستعارة * ان اخرج الوكيل
 الكلام مخرج الرسالة والا فلا حنث تاتارخانية * وقضاء الدين وقبضه والكسوة * وليس
 منها التكفين الا اذا اراد الاستردون التملك سراجية * والحمل * وذكر منها في البحر
 نيفا واربعين وفي النهر عن شارح الوهبانية نظم والذى مالا حنث فيه بفعل الوكيل لانه
 الاقل مشير الى حنثه فيما بقى فقال * بفعل وكيل ليس يحنث حالف * ببيع شراء
 صلح مال خصومة * اجارة استيجار الضرب لابنه * كذا قسمة والحنث في غيرها اثبت *
 ولا م دخل * مبتدأ خبره اقتضى الآتى * على فعل * اراد بدخولها عليه قريها منه ابن
 كمال * تجرى فيه النيابة * للغير * كبيع وشراء واجارة وخیطة وصباغة وبناء اقتضى *
 اى اللام * اسره * اى توكيله * لم يخصه به * اى بالمحلف عليه اذ اللام للاختصاص ولا يتحقق
 الا بامره المفيد للتوكيل * فلم يحنث في ان بعثك ثوبان باعه بلا امر * لانتفاع التوكيل
 سواء * ملكه * اى المخاطب ذلك الثوب * اولا * بخلاف ما لو قال ثوبالك فانه يقتضى كونه

ملك له كما سيجي * فان دخل اللام على عين * اى ذات * او * على * فعل لا يقع * ذلك
 الفعل * عن غيره * اى لا يقبل النيابة * كاكل وشرب ودخول وضرب الولد * بخلاف العبد
 فانه يقبل النيابة * اقتضى * دخول اللام * ملكه * اى ملك المخاطب للمحلف عليه لانه كال
 الاختصاص * فحنث في ان بعث ثوبالك ان باع ثوبه بلا امره * هذا نظير الدخول على العين
 وهو الثوب لان ثوبه ان بعث ثوباً هو مملوك لك واما نظير دخوله على فعل لا يقع عن غيره
 فذكره بقوله * وكذلك * اى مثل ما مر من اشتراط كون المحلف عليه ملك المخاطب قوله * ان
 اكلت لك طعاماً وشربت لك شراباً اقتضى ان يكون الطعام * والشراب * ملك المخاطب * كما
 ان في اكلت طعاماً لك لان اللام هنا اقرب الى الاسم من الفعل والقرب من اسباب الترجيع
 واما ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل يراد الاختصاص * وان نوى غيره * اى مامر *
 صدق فيما فيه * تشديد * عليه * قضاء وديانة ودين فيما له ثم الفرق بين الديانة والقضاء
 لايتأني في اليمين بالله لان الكفارة لمطالب لها كما مر * قال ان بعته او ابتعته فهو حر فعقل *
 عليه بيعاً * بالخيار لنفسه حنث * لوجود الشرط ولو بالخيار لغيره لا وان اجيز بعد ذلك نى
 الاصح كما لو قال ان ملكته فهو حر لعدم ملكه عند الامام قيد بالخيار لانه * لو قال ان بعته
 فهو حر فباعه بيعاً صحيحاً بلا خيار لا يعتق * لزوال ملكه وتدخل اليمين لتحقيق الشرط زيلعي *
 ويحنث * الحالف في المسئلتين بالبيع والشراء * الفاسد والموقوف لا بالباطل * لعدم الملك
 وان قبضه ولو اشترى مدبراً او مكاتباً لم يحنث الا باجازه قاض ومكاتب فروع قال لامته
 ان بعث منك شيئاً فانت حرة فباع نصفها من زوج ولدت منه او من ابوها لم يقع عتق المولى ولو
 من اجنبي وقع والفرق في الظهيرة * و * انما قيد بالبيع لانه * في حلقه لا ينزج * امرأة
 او * هذه المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد * في الصحيح * وكذلك الحلف لا يصلي او لا
 يصوم * او لا يمسح لان المقصود منها الثواب ومن النكاح الحل ولا يثبت بالفاسد فلا تنحل به
 اليمين بخلاف البيع لان المقصود منه الملك وانه يثبت بالفاسد والهبة والاجارة كبيع * ولو كان *
 ذلك كله * في الماضي * كان تزوجت او صيت * فهو عليهما * اى الصحيح والفاسد لانه
 اخبار * فان عني به الصحيح صدق * لانه النكاح المعنوي بدائع * وان لم ابع هذا الرقيق فكذا
 فاعتق * المولى * او دبر رقيقه * تدبيراً * مطلقاً * فلا يحنث بالمقيدين فتح * واستولى الامة حنث *

لتحقق الشرط بغوات محلية البيع حتى لو قال ان لم ابعك فانت حر قد برا واستولد عتق ولا
 يعتبر تكرار الرق بالردة لانه موهوم * قالت له * امرأته * تزوجت على فقال كل امرأة لي
 طالق طلقت المحلقة * بكسر اللام وعن الثاني لا وصححه السرخي رح وفي جامع قاضي خان
 وبه اخذ مشائخنا وفي الذخيرة ان في حال غضب طلقت والا لا * ولوقيل له الك امرأة غمر
 هذه المرأة فقال كل امرأة لي فهي كذا لا تطلق هذه المرأة * لان قوله غير هذه المرأة لا يحتمل
 هذه المرأة فلم تدخل تحت كل بخلاف الاول فروع يتفرع على الحنث لغوات المحل نحو
 ان لم تصبى هذا في هذا الصحن فانت كذا فكسرتة وان لم تد هبى فتأتى بهذا الحمام فانت كذا
 فطار الحمام طلقت قال لمحرمة ان تزوجتك فعبدى حر فتزوجها حنث لان يمينه ينصرف الى
 ما يتصور حلف لا يتزوج بالكونة عقد خارجها لا لان المعتبر مكان العقد ان تزوجت ثيبا فهي
 كذا فطلق امرأته ثم تزوجها ثانيا لا تطلق اعتبار للغرض وقيل تطلق حلف لا يتزوج من بنات
 فلان وليس لفلان بنت لا يحنث بمن ولدت له بحر * النكرة تدخل تحت النكرة والمعرفة لا *
 تدخل تحت النكرة فلو قال ان دخل هذه الدار احد فكن اوالدار له او لغيره فدخلها الحالف
 حنث لتكثيره ولو قال دارى اودارك لا حنث بالحالف لتعريفه وكذا لو قال ان مس هذا الرأس
 احد و اشار الى رأسه لا يحنث بالحالف بمسه لانه متصل به خلقة فكان معرفة اقوى من المعرفة
 بالاضافة بحر وذكره المصنف رح قبيل باب اليمين في الطلاق معزيا للاشياء * الآ * بالنية * وفي
 العلم * كان كلم غلام محمد بن احمد احد فكن ادخل الحالف لوهو كذا لك لجواز استعمال العلم
 في موضع النكرة فلم يخرج الحالف من عموم النكرة بحر * قلت * وفي الاشياء المعرفة لا تدخل
 تحت النكرة الا المعرفة في الجزاء اى فتدخل في النكرة التي هي في موضع الشرط كان دخل
 دارى هذه احد فانت طالق فدخلت هي طلقت ولود خلمها ولم يحنث لان المعرفة لا تدخل
 تحت النكرة وتماهه في القسم الثالث من ايمان الظهيرة * ويجب حج او عمرة ماشيا *
 من بلد * فى قوله علي المشي الى بيت الله تعالى او الكعبة او اراق دما ان ركب *
 لا دخاله النقص ولو اراد بيت بعض المساجد لم يلزمه شىء * ولا شىء بعلي الخروج والذهاب
 الى بيت الله او المشي الى الحرم او * الي * المسجد الحرام * او باب الكعبة او ميزابها *
 او الصفا والمروة * او مزدلفة او عرفة لعدم العرف * لا يعتق عبد قيل له ان لم احج العام

فانت حر * ثم قال حججت وانكر العبد واتى بشاهدين * فشهد ابنجره * لا ضحية * بكونته *
لم تقبل لقيامها على نفي الحج اذ التضحية لا تدخل تحت القضاء وقال محمد رح يعتق ورجحه
انكامل * حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة بنية * وان افطر لوجود شرطه * ولو قال * لا اصوم *
صوما او يوما حنث بيوم * لانه مطلق فيصرف للكامل * حلف لمصوم من هذا اليوم وكان بعد اكله او
بعد الزوال صحت * اليمين * وحنث للحال * لان اليمين لا يعتمد الصحة بل التصور كتصوره
في الناس وهو * كما لو قال لا مرأته ان لم تصل اليوم فانت كذا افحاضت من ساعتها او بعد ما صلت
ركعة * فان اليمين تصح وتطلق في الحال لان مرور الدم لا يمنع كافي الاستحاضة بخلاف
مسئلة الكوز لان محل الفعل وهو الماء غير قائم اصلا فلا يتصور بوجه * وحنث في لا يصلي
بركعة * بنفس السجود بخلاف ان صليت ركعة فانت حر لا يعتق الا بالاول شفع لتحقيق الركعة *
وفي * لا يصلي * صلوة بشفع * وان لم يفعل بخلاف لا يصلي الظهر مثلا فانه يشترط التشهد *
و * حنث * في لا يوم * احل ابا قتداء قوم به بعد شروعه وان * وصلية * قصد ان لا يوم
احل * لانه امهم * وصدق ديانة * فقط * ان نواه * اى لا يوم احدا * وان اشهد قبل
شروعه * انه لا يوم احدا * لا يحنث مطلقا * لا ديانة ولا قضاء وصح الا قتداء ولو في الجمعة
استحسانا * كما * لا حنث * لو امهم في صلوة الجنائز او مسجد التلابة * لعنم كمالها * بخلاف
النافلة * فانه يحنث وان كانت الامامة في النوافل منها فافرو ع ان صليت فانت
حر فقال صليت وانكر المولى لم يعتق لا مكان الوقوف عليها بلا حرج قال ان تركت الصلوة
فطالق فصلتها قضاء طلقت علي الاظهر ظهيرية حلف ما اخر صلوة عن وقتها وقد نام نقضاها
استظهر الباقي عدم حنثه لحد يث فان ذلك وقتها اجتمع حد ثان فالطهارة منها حلف
ليصلين هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة ويجمع امرأته ولا يغتسل يصلي الفجر والظهر
والعصر بجماعة ثم يجامعها ثم يغتسل كما غربت الشمس ويصلي المغرب والعشاء بجماعة فلا
يحنث * حلف لا يحج فعلى الصحيح منه * فلا يحنث بالفاسد * ولا يحنث حتى يقف بعرفة
عن الثالث * اى محمد رح * او حتى يطوف أكثر الطواف * المفروض * عن الثاني * وبه
جزم في المنهاج للعلامة عمرو بن محمد العقيلي الانصارى كان من كبار فقهاء بخارى ومات
بها سنة سبعين وخمسائة ولا يحنث في العمرة حتى يطوف أكثرها * ان لبست من مغزولك

فهو هدى * اتصدق به بمكة * فملك * الزوج * قطننا * بعد الحلف * فغزلته * ونسج * وليس
 فهو هدى * عند الامام وله التصديق بقيمته بمكة لا غير وشرطا ملكه يوم حلف و يفتى
 بقولهما في ديارنا لانها انما تغزل من كتان نفسها او قطنها وبقوله في الديار الرومية لغزلهما من
 كتان الزوج نهر * حلف لا يلبس من غزلهما فلبس ثكة منه لا يحنت * عند الثاني و به يفتى
 لانه لا يسمى لا بساعر فا * كلا يلبس ثوبا من نسج فلان فلبس من نسج غلامه * لا يحنت *
 اذا كان فلان يعمل بده والاحنت * لتعيين المجاز * كاحنت بلبس خاتم ذهب * ولو رجلا
 بلا فص * او عقد لواء او زبرجد او زمرد * ولو غير مرصع عندهما و به يفتى * في حلفه
 لا يلبس حليا * للعرف * لا * يحنت * بخاتم فضة * بل ليل حليه للرجال * الا اذا كان مصبوغا
 على صياغة خاتم النساء بان كان له فص * فيحنت هو الصحيح ذيلعى ولو كان مصوبا بل هب ينبغي
 حنثه به نهر كخلخال وسوار * حلف لا يجلس على الارض فجلس على * حائل منفصل كحبت
 او جلد او * بساط او حصير او * حلف * لا ينাম على هذا الفراش فجعل فوقه آخر فنام عليه
 او لا يجلس على هذا السرير فجعل فوقه آخر لا يحنت * في الصور الثلاثة كالمواخرج الحشوم
 الفراش للعرف ولو انكر الاخيرين حنت مطلقا للعموم وما في القدرى من تكثير السرير
 حملة في الجوهرة على المعرف * بخلاف ما لو حلف لا ينام على الواح هذا السرير او الواح
 هذه السفينة فغرض على ذلك فراش لم يحنت * لانه لم ينم على الواح يحركها في نسخ الشرح
 لكن ينبغي التعبير بأداة التشبيه نحو كالموا الى آخر الكلام او تاخير عن مقالة الغرام لبعث المرام
 كما لا يخفى على ذوى الافهام وكما هو الموجود في غالب نسخ المتن بل يارناد مشق الشام فتنبه *
 ولو جعل على الفراش قرام * بانكسر الملاة * او * جعل * على السرير بساط او حصير حنت *
 لانه يعد نائما وجالسا عليها بخلاف ما مر * بخلاف ما لو حلف لا ينام على الواح هذه السفينة
 او الواح هذا السرير فغرض على ذلك فراش * فانه لا يحنت لانه لم ينم على الواح * حلف
 لا يمشي على الارض فمشى عليها بنعل او خف * او مشى على احجار * حنت * وان مشى على
 بساط لا يحنت فر ع ان نمت على ثوبك او فراشك فكذلك اعتبر اكثر بدنه والله اعلم *

* باب اليمين في الضرب والقيل وغير ذلك *

مما يناسب ان يترجم بمسائل شئ من الغسل والكسوة الاصل هنا ان * ما شارك الميت فيه

الحى يقع اليمن فيه على الحالين * الموت والحيوة * وما اختص بحالة الحيوة * وهو كل فعل
يلك ويولم ويغرم ويسركشتم وتقيل * تقيد بها * ثم نزع عليه * فلو قال ان ضربتك او كسوتك
او كامتك او دخلت عليك او قبلتك تقيد * كل منها * بالحيوة * حتى لو علق بها طلاقا او عتقا
لم يحنث بفعلها في ميت * بخلاف الغسل والحمل والمس والباس الثوب * كحلقه لا يغسله
او لا يحمله لا يتقيد بالحيوة * يحنث في حلقه * ولو بالغارسية * لا يضرب زوجته فمل شعرها
او خنقها او عضها * او قرصها ولو ما زحاحا خلا فالما صححه في الخلاصة * والقصل ليس بشرط
فيه * اى في الضرب * وقيل شرط على الاظهر * والاشبه بحروبه جزم في الحانية والسراجية
واما الايلام بشرط به يغتفر ويكفى جمعها بشرط اصابة كل سوط واما قوله تعالى وخذ بيدك ضغثا
اى حزمت ربحان فخصوصية لرحمة زوجة ايوب عليه الصلوة والسلام فتح * حلف ليضربن *
او ليقتلن * فلا نال فمرة فهو على الكثرة * والمبالغة كحلقه ليضرب بنه حتى يموت او حتى
يقتله او حتى لا يتركه لاحيا ولا ميتا ولو قال حتى يغشي عليه او حتى يستغيث او حتى يبكى
فعلى الحقيقة * ان لم اقتل زيد افكك او هو * اى زيد * ميت ان علم * الحالف * بموته
حنث والا لا * وقد قل منها عند ايصع ان السماء * حلف لا يقتل فلانا بالكوفة فضر به بالسواد
ومات بها حنث * كحلقه لا يقتله يوم الجمعة فجرحه يوم الخميس ومات يوم الجمعة حنث *
بعكسه * اى ضر به بكوفة وموته بالسواد * لا * يحنث لان المعتبر زمان الموت ومكانه بشرط
كون الضرب والجرح بعد اليمين ظهيرة وفيها ان لم تأتني حتى اضربك فهو على الا نيان
ضر به او لا ان رأيتنه لاضر به فعلى التراخى مالم ينوال فوران رأيتك فلم اضربك فرآه الحالف
وهو مريض لا يقل رطل الضرب حنث ان لقيتك فلم اضربك فرآه من قل رميل لم يحنث بحر *
الشهر وما فوقه * ولو الى الموت * بعيد ومادونه قريب * فيعتبر ذلك في ليقضين دينه او لا
يكلمه الى بعيد او الى قريب * و * لفظ * العاجل والسريع كالقريب والاجل كالبعيد * وهذا
بلا نية * وان نوى * بقريب او بعيد * مدة * معينة * فيها فعلى ما نوى * ويدين فيما فيه
تخفيف بحر * حلف لا يكلمه ميلا او طويلا ان نوى شيئا فذاك والا فعلى شهر ويوم * كذا فى
البحر عن الظهيرة وفى النهر عن السراج على شهر وكذا كذا اي يوما احدى عشر ولو واحد
وعشرون بضعة عشر ثلاثة عشر * يبر في حلقه ليقضين دينه اليوم لو قضى نهر جة * ما يرد

التجار * اوزيونا * ما يرد به بيت المال * او مستحقة * للغير ويعتق المكاتب بل نفعها * لا * يبر *
لوقضاة رصاصا او ستوقه * وسطها غش لانها ليسا من جنس الدراهم ولكل التجوز بها في
صرف وسلم لم يجز ونقل مسكين ان النبهرجه اذا غلب غشها لم تأخذ واما الستوقه فاخذها حرام
لانها نحاس انتهت وهذه احدى المسائل الخمس التي جعلوا الزيف فيها كالجهاد * يبر *
المديون * في حلفه * لرب الدين * لا قضيين مالك اليوم * فجاءه فلم يجد * ودفع للقاضي
ولو في موضع لا قاضي له حنث به يفتى منية المفتى وكذا ايبر * لو * وجد فاعطاه فلم يقبل
فوضعه بحيث تناله يده لو اراد * قبضه * والا * يمكن كذ لك * لا * يبر ظهيرة وفيها حلف
لمجهدين في قضاء ما عليه لفلان باع مال للقاضي بعه لورفع الامر اليه * وكذا ايبر بالبيع * ونحوه
ما يحصل المقاصة فيه * به * اى بالدين لان الدين تقضى بامثالها * وهبة * الدائن * الدين
منه * اى من المديون * ليس بقضاء * لان الهبة اسقاط لامقاصة * و * حينئذ فلا * يحنث
لو كانت اليدين موقته * لعدم امكان البر مع هبة الدين وامكان البر شرط البقاء * كما * هو شرط
البقاء كما مر في مسألة الكوز وعليه * لو حلف ليقض دينه غدا فقضاء اليوم او حلف ليقض بلانا
غدا فبات اليوم او * حلف * لما اكل من هذا الرغيب غدا فاكله اليوم لم يحنث * زيلعي *
حلف ليقض دين فلان فامر غيره بالاداء او احواله فقبض برون قضى عنه متبرع لا يبر *
ظهيرة وفيه حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ففعل بحيث يراه او يحفظه فليس بمفارق ولو
نام او غفل او اشغله انسان بالكلام او منعه عن الملازمة حتى ضرب غريمه لم يحنث ولو حلف
بظلاتها ان يعطيها كل يوم درهما فربما يدفع اليها عند الغروب او عند العشاء قال اذا لم يخل
يوما وليلة عن دفع درهم لم يحنث * حلف لا يقبض دينه من غريمه درهما دون درهم فقبض
بعضه لا يحنث حتى يقبض كله * قبضا * متفرقا * لوجود شرط الحنث وهو قبض الكل بصيغة
التفريق * لا * يحنث * اذا قبضه بتفريق ضروري * كان يقبضه كله بوزنين لانه لا يعد تفريقا
عرفا مادام في عمل الوزن * لا يأخذ ماله على فلان الاجملة او الاجمعا فترك منه درهما ثم اخذ
الباقى كيف شاء لا يحنث * ظهيرة وهو الحيلة في عدم حنثه في المسئلة الاولى * كما لا يحنث
من قال ان كان لى المائة او غير اوسوى * مائة * فكذلك املكها * اى المائة * وبعضها * لان
غرضه نفي الزيادة على المائة وحنث بالزيادة لومافيه الزكوة والا لا حنث لو قال * امرأته كذا

ان كان له مال وله عرّوض * وضياح * ودور لغير التجارة لم يحنث * خزائنه اكمل * حلف
 لا يفعل كذا تركه على الابد * لان الفعل يقتضى مصدر امتكرا والنكرة فى النفى نعم * فلو فعل
 المحلوف عليه * مرة * حنث * وانحلت يمينه * وما فى شرح المجمع من عدم سهر * فلو فعله
 مرة اخرى لا يحنث * الا فى كلما * ولوقيد ما بوقت * كوالله لا افعل اليوم * فمضى * اليوم *
 قبل الفعل بر * لوجود ترك الفعل فى اليوم كله * وكذا ان هلك الحالف والمحلوف عليه بر *
 لتحقيق العدم واوجن الحالف فى يومه حنث عندنا خلافا لاحمد فتح * ولو حلف ليفعلن بر
 بمرة * لان النكرة فى الاثبات تخص والواحد هو المتيقن ولوقيد ما بوقت فمضى قبل الفعل
 حنث ان بقى الامكان والابان وقع الياس بموته او بغت المحل بطلت يمينه كما مر فى مسألة الكوز
 زيلعي * حلفه وال ليعلمنه بكل داعر * بهملتين اى مقس * دخل البلاء * تقيى حلفه *
 بقيام ولايته * بيان لكون اليمين المطلقة تصير مقيدة بدلالة الحال وينبغي تقييد يمينه بغور
 علمه واذا سقطت لا تعود ولو ترقى بلا عزل الى منصب اطل فاليمين باقية لزيادة تمكنه فتح
 من هذا الجنس مسائل منها ما ذكره بقوله * كما لو حلف رب الدين غريمه او الكفيل بامر
 المكفول عنه ان لا يخرج من البلد الا باذنه تقيى بالخروج حال قيام الدين بالكفالة * لان
 الاذن انما يصح ممن له ولاية المنع حال قيامه * ومنها * لو حلف لا يخرج امرأته الا باذنه تقيى
 بحال قيام الزوجية * بخلاف لا يخرج امرأته من الدار لعدم دلالة التقييد زيلعي * حلف
 ليهبن فلانا فوصبه له فلم يقبل بر * وكذا كل عقد تبرع كعارية ووصية وقرار * بخلاف
 البيع * ونحوه حيث لا يبر بلا قبول وكذا فى طرف النفي والاصل ان عقود التبرعات بازاء
 الايجاب فقط والمعاوضات بازاء الايجاب والقبول معا * وحضرة الموهوب له شرط فى الحنث *
 فلو وصب الحالف لغائب لم يحنث اتفاقا بين ملك فليحفظ * لا يحنث فى حلفه لا يشم ريحانا
 بشم وردو ياسمين * والمعلول عليه العرف فتح * و * يمين * الشم يقع على * الشم * المقصود
 فلا يحنث لو حلف لا يشم طيبا فوجد ريحه وان دخلت الرائحة الى دماغه * فتح * ويحنث فى
 حلفه لا يشتري بنفسجا او وردا بشراء ورقه ما لا دهنهما * للعرف * حلف لا يتزوج فزوجه
 فضولى فاجاز بالقول حنث وبا لفعل * منه الكتابة خلافا لابن سامة * لا * يحنث به يفتى
 خانية * واو زوجه فضولى ثم حلف لا يتزوج لا يحنث بالقول ايضا * اتفاقا لاستنادها لوقت

العقل * كل امرأة تدخل في نكاحي * او تصير حلالا لى * فكذلك افاجا زكاح فضولى باللفعل
لا يحسن * بخلاف كل عبد يدخل في ملكي فهو حر فاجازة باللفعل حنث اتقا كالكثره اسباب
الملك عما دية وفيها حلف لا يطلق فاجاز طلاق فضولى قولاً او فعلاً فهو كالنكاح غير ان سرق
المهر ليس باجازة لوجوبه قبل الطلاق قال لامرأة الغيران دخلت دار فلان فالت طالق
فاجاز الزوج قد خلت طلقت * ومثله * في عدم حنثه باجازة فعلاً ما يكتبه الموثقون في
التعليق من نحوه * ان تزوجت امرأة بنفسى او بوكيل او فضولى * ودخلت في نكاحي
بوجه ما تكون زوجته طالق لان قوله او بفضولى الخ عطف على قوله بنفسى وعامله تزوجت و
هو خاص بالقول وانما ينسد باب الفضولى لوزاد او اخبرت نكاح فضولى ولو بالفعل فلا
مخلص له الا اذا كان المعلق طلاق المتزوجة فيرفع الامر الى شافعى لتفسخ اليمين المضافة
وقد منى في التعليق ان الا فتاء كاف في ذلك بحر * حلف لا يدخل دار فلان انتظم المملوكة
المستأجرة والمستعارة * لان المراد به المسكن عرفاً ولا بد ان تكون سكناه لا بطريق
التبعية فلو حلف لا يدخل دار فلانة قد دخل دارها وزوجها ساكن بها لم يحسن لان
الدار انما تنسب الى الساكن وهو الزوج نهى عن الواقعات * لا يحسن في * حلفه *
انه لا مال له وله دين على مفلس * بتشديد اللام اى محكوم بافلاسه * او * على * ملى *
غنى لان الدين ليس بمال بل وصف فى الذمة لا يتصور قبضه حقيقة فروع قال لغيره
والله لتفعلن كذا فهو حالف فان لم يفعله المخاطب حنث ما لم ينو الا ستخلاف قال لغيره
اقسمت عليك بالله او لم يقل عليك لتفعلن كذا افا الحالف هو المبتدئ ما لم ينو الاستفهام ولو
قال عليك عهد الله ان فعلت كذا ان قال نعم فالحالف المجبب لا يدخل فلان داره فيمينه
على النهي ان لم يملك منعه والافعلى النهى والمنع جميعاً آجر داره ثم حلف انه لا يتركه
فيها بر بقوله اخرج لا يدع ماله اليوم على غريمه نقله للقاضى وحلفه بر قيل له ان كنت
فعلت كذا افا امرأتك طالق فقال نعم وقد كان فعل طلقت وفي الاشباه القاعد الحادية عشر
السؤال معاد في الجواب قال امرأة زيد طالق او عبد حر او عليه المشى لبيت الله ان فعل
كذا او قال زيد نعم كان حالفاً الخ ادعى عليه فحلف بالطلاق ماله عليه شيء فبرهن بالمال حنث
به يغنى حلف ان فلانا ثقیل وهو عند الناس غير ثقیل لم يحسن الا ان ينوى ما عند الناس

لا يعمل معه في القصاره مثلاً فعل مع شريكه حنث ومع عبده الماذون لا لايزرع ارض
فلان فزرع ارضا بينه وبين غيره حنث لان نصف الارض يسمى ارضا بخلاف لا دخل
دار فلان فدخل المشتركة اذالم يكن ساكناً والله سبحانه وتعالى اعلم *

* كتاب الحد ود *

هو لغة المنع وشرعا * عقوبة مقدرة وجبت حق الله * تعالى * زجرا * فلا تجوز الشفاعة فيه
بعد الوصول للحاكم وليس مطهرا عند ثابل المطهر التوبة واجمعوا انها لا تسقط الحد في الدنيا *
فلا تعزير * حد لعدم تقريره * ولا قصاص حد * لانه حق الولي * والزنا * الموجب للحد * وطى *
وهو ادخال قد وحشة من ذكر قوله مكلف خرج الصبي والمعتوه فلو وطى الصبي والمعتوه امرأة
عاقلة بالغة لم تحل المرأة ايضا لان هذا لم يسم زنا يوجب الحد وصرح هذه المسئلة في آخر الباب
الاتي لكاتبه * مكلف * خرج الصبي والمعتوه * ناطق * خرج وطى الاخرس فلا حد عليه
مطلقا للشبهة واما الا عمى فيحد للزنا بالانثى لا بالبرهان شرح وهبانية * طائع في قبل
مشتهاة * حالا او ماضيا خرج المكره الدبر ونحو الصغيرة * خال عن ملكه * اى ملك الواطى *
وشبهته * اى في المحل لا في الفعل ذكره ابن الكمال وزاد الكمال * في دار الاسلام * لانه
لا حد بالزنا في دار حرب * او تمكينه من ذلك * بان استلقى ففعلت على ذكره فانها حد ان
لوجود التمكين * او تمكينها * فان فعلها ليس وطأ بل تمكين فتم التعريف وزاد في المحيط
العلم بالتحريم فلو لم يعلم لم يحد للشبهة وردة في الفتح بحرمة في كل ملة * ويثبت بشهادة
اربعة * رجال * في مجلس واحد * فلو متفرقين حدوا * بلفظ الزنا لا * مجرد اللفظ *
الوطى او الجماع * وظاهر الدوران ما يفيد معنى الزنا يقوم مقامه * ولو * كان * الزوج
احد هم اذالم يكن * الزوج * قد فيها * ولو شهد بزنا ما بولده للتهمة لانه يدفع اللعان عن
نفسه في الاول ويسقط نصف المهر لو قبل الدخول او نفقة العدة لو بعد * في النائية ظهيرية *
فسألهم الامام عنه ما هو * اى عن ذاته وهو الايلاج عينى * وكيف هو واين هو ومتى زنى
وبمن زنى * لجواز كونه مكرها وبدا الحرب او في صباه او بامة ابنة فيستقصى القاضي
احتمالا للرد * فان بينوه وقالوا رأينا وطئها في فرجها كالميل في المكحلة * هو زيادة بيان
احتمالا للرد * وعد لو اسرا وعلنا * اذالم يعلم بحالهم * حكم به * وجوبا وترك الشهادة

به اولى ما لم يتهتك فالشهادة اولى نهر * ويثبت * ايضا * باقراره * صريحا صاحيا ولم يكن به
 الآخر والاظهر كذبه بجبهه اور تقها ولا اقرب زناه بخرساء او هي باخر من لجواز ابد اما يسقط
 الحد ولو اقرب به او بسرقة في حال سكره لاحد ولو سرق او زنى حل لان الانشاء لا يحتمل
 التكذيب والاقرار يحتمله نهر * اربعافي مجالسه * اى المقر * الاربعة كلما اقر مرة *
 بحيث لا يراه * وسأله كما مر * حتى عن المزنى بها لجواز يمانه با معية ابنه نهر * فان بينه *
 كما يحق * حد * فلا يثبت بعلم القاضي ولا بالبينة علي الاقرار ولو قضى بالبينة فاقر مرة
 لم يعد عند الثاني وهو الاصح ولو اقر رابعا بطلت الشهادة اجماعا سراج * ويخلى سبيله
 ان يرجع عن اقراره قبل الحد او في وسطه ولو * رجوعه * بالفعل كهر وبه * بخلاف
 الشهادة * وانكار الاقرار رجوع كان انكار الردة توبة * كما سمع * وكذا يصح الرجوع عن
 الاقرار بالاحصان * لانه لما صار شرطا للحد صار حقا لله تعالى فصح الرجوع عنه لعدم
 المكذب بحر * وكذا عن * سائر الحدود الخالصة لله * كحد شرب وسرقة وان ضمن
 المال * ونذب تلقينه * الرجوع * بعلك قبلت او لمست او وطئت بشبهة * الحد يث ما عر *
 ادعى الزاني انها زوجته سقط الحد عنه وان * كانت * زوجة للغير * بلا بينة * ولو تزوجها
 بعد * اى بعد زناه * واشترأها الا * يسقط في الاصح لعدم الشبهة وقت الفعل بحر * ويرجم
 محصن في قضاء حتى يموت * ويصطفون كصغوف الصلوة لرجمه كما رجم قوم تنجوا ورجم
 آخرون * فلورقتله شخص او فقامينه بعد القضاء به فهدر * وينبغي ان يعزرا لافتياته على الامام
نهر * و * لو * قبله * اى قبل القضاء به * يجب القصاص في العمل والدية في الخطاء *
 لان الشهادة قبل الحكم بها لا حكم لها * والشرط براءة الشهود به * ولو حصة صغيرة الا لحد ر
 كمرض فيرجم القاضي بحضرتهم * فان ابوا او ماتوا او غابوا * او قطعوا بعد الشهادة * او بعضهم
 سقط * الرجم لغوات الشرط ولا يحدون في الاصح * قالو خرج بعضهم عن الاهلية * للشهادة *
 بفسق او عى او خرس * او قذف ولو بعد القضاء لان الامضاء من القضاء في الحد ود وهو لو
 محصنا ما غيره فيحد في الموت والغيبة كافي الحاكم * ثم الامام * صد اليس حتما كيف و
 حضوره ليس بلازم قاله ابن الكمال وما نقله المصنف عن الكمال تعقبه في النهر * ثم الناس *
 افاد في النهر ان حضورهم ليس بشرط فرمهم كذ لك فلوا امتنعوا لم يسقط * ويبدأ الامام لو

مقراً * مقتضاه أنه لو امتنع لم يحل للقوم رجسه وإن أمرهم لغوت شرطه فتح تكن سيجي أنه لو
قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجم وسعك رجسه وإن لم تعين الحجة ويكره للمحرم الرجم
وإن فعل لا يحرم الميراث * وغسل وكفن وصلى عليه * وصح أنه عليه الصلوة والسلام صلى
على الغامدية * وغمر المحسن بجلد مائة جلدة إن حرأ ونصفها للعبد * بدلالة النص والمراد
بالمحصنات في الآية الحرائر ذكراً البيضاوى وغيره وذكر الزيلعي أنه غلب الإناث على الذكور
لكنه عكس القاعدة * و * العبد * لا يسله سيد * بغير إذن الإمام * ولو فعله هل يكفى الظاهر
للقولهم ركنه إقامة الإمام نهر * بسوط لا عقدة له * في الصحاح نهر * السباط عقد أطرافه *
متوسطاً * بين الجراح وغير المولم * ونزع ثيابه خلا أزار * لستر عورته * وفرق * جلد *
على بدنه خلا رأسه ووجهه وفرجه * قيل وصله وبطنه ولو جلد في يوم خمسين متوالمة
ومثلها في اليوم الثاني أجزاء على الأصح جوهره * و * قال على رضي الله عنه * يضرب الرجل
قائماً * والمرأة قاعداً * في الحد * والتعازير * غير ممدود * على الأرض كما يفعل في
زماننا فإنه لا يجوز نهر وكذا لا يمد السوط لان المشترك في النفي يعم ابن كمال * ولا ينزع ثيابها
إلا الفرو والكشور وتضرب جالسة * لما روينا * ويحفر لها * إلى صدرها * في الرجم * وجاز تركه
لسترها بنيا بها ولا يجوز الحفر له ذكره الشمني ولا يربط ولا يمسك ولو ضرب فان مقراً لا يتبع
ولا يتبع حتى يموت كما مر * ولا يجمع بين جلد ورجم * في المحسن * ولا بين جلد ونفي *
إلى تغريب في البكر ونفسه في النهاية بالحبس وهو أحسن واسكن للفتنة من التغريب لأنه يعود
على موضعه بالنقض * السياسة * وتعزير فيغرض الإمام وكذا في كل جناية نهر * ويرجم مريض زنى
ولا يجلد * حتى يبرأ إلا أن يقع اليأس من برئه فيقام عليه بحر * ويقام على الحامل بعد وضعها *
لأقبله أصلاً بل تحبس لوزنها ببينة * فان كان حلها الرجم رجمت حين وضعت * إلا إذا لم يكن
للموادر من يربيه فحتى يستغنى ولو أذعت الحمل يربها النساء فان قلن نعم حبسها سنتين ثم
رجمها اختيار * وإن كان الجلد فيعدل النفاس * لأنه مرض * و * شرائط * احصان الرجم *
سبعة * الحرية والتكليف * عقل وبلوغ * والإسلام والوطى * وكونه * بنكاح صحيح * حال
الدخول * و * كونها * بصغة الاحصان * المذكورة وقت الوطى فاحصان كل منهما شرط
لصيرورة الآخر به محصناً فلو نكح أمة أو الحرة عبد إلا احصان إلا أن يطأها بعد العتق فيحصل

لاحصان به لا بما قبله حتى لو زنى ذمي بمسلمة ثم اسلم لا يرجم بل يجلد ويبقى شرط آخر ذكره ابن
 كل وهو ان لا يبطل احصانها بالارتداد فلوارتداد اثم اسلم لم يعد الا بالادخول بعد ولو بطل
 بجنون او عنة عاد بالافاقة وقيل بالوطى بعد * و * اعلم * انه لا يجب بقاء النكاح لبقائه *
 اى الاحصان فلونكح في عمره مرة ثم طلق وبقي مجرد اوزنى يرجم ونظم بعضهم الشروط
 فقال * شروط الاحصان ائت ستة * فخذها عن النص مستفهما * بلوغ وعقل وحرية *
 ورابعها كونه مسلما * وعقد صحيح ووطى مباح * متى اختلف شرط فلا يرجما *

* باب الوطى *

الذى يوجب الحد والذى لا يوجب * لقيام الشبهة لحد يث ادراك الحد ودبا لشبهات
 ما استطعتم * الشبهة ما يشبهه * الشئ * الثابت وليس بثابت * فى نفس الامر * وهى
 ثلاثة انواع شبهة * حكمية * فى المحل وشبهة فى * اشتباه * الفعل وشبهة فى العقل * والتحقيق
 ودخول هذه فى الاوليين وسنحققه * فان ادعاهما * اى الشبهة * وبرهن قبل * برهانه *
 وسقط الحد وكذا يسقط * ايضا * بمجرد دعواها الا فى دعوى الاكراه * خاصة * فلا بد
 من البرهان * لانه دعوى بفعل الغير فيلزم ثبوته بحر * لا * حد بلازم * شبهة المحل * اى
 الملك وتسمى شبهة حكمية اى الثابت حكم الشرع بحله * وان ظن حرمة كوطى امة ولد
 وولد ولد * وان سفل ولوراءه حيا فتح لحد يث انت ومالك لا ييك * ومعتقد الكنايات *
 ولو خلاها خلا عن مال وان نوى بها ثلثا نهر لقول عمر رضى الله تعالى عنه الكنايات رواج * و *
 ووطى * البائع * الامة * المبيعة الزوج * الامة * المسهورة قبل تسليمها * لمشترو زوجة وكذا بعد
 فى الغاسل * ووطى الشريك * اى احد الشريكين * التجارية المشتركة * ووطى * جارية
 مكاتبه وعبد الماذون له وعليه دين محيط بماله ورقبته * زيلعى * ووطى جارية من الغنيمة
 بعد الاحراز * بل ارنا * اوقبله * ووطى جاريته قبل الاستبراء والنهي فيها خيال للمشتري والنهي
 هي اخته رضا عا وزوجة حرمت بردها ومطاعتها لابنه او جماعة لامها او بنتها لان من الامة
 من لم يحرم به وغير ذلك كما لا يخفى على المتتبع فدعوى الحصر فى ستة مواضع ممنوع * ولا *
 حد ايضا * شبهة الفعل * وسمى شبهة اشتباه اى شبهة فى حق من حصل له اشتباه * ان ظن
 حله * العبرة لدعوى الظن وان لم يحصل له الظن ولوادعاه احد هما فقط لم يحد احتى يفر

جميعا بعلمها بالحرمة نهر * كوطي امة ابويه * وان عليا شمني * ومعتدة الثلث * ولوجملة *
 وامة امرأته وامة سيد * ووطي * المرتهن * الامة * المراهونة * في رواية كتاب الحدود
 وهي المختار زيلعي وفي الهداية المستعير للرهن كالمرتهن وسيجي حكم المستاجرة والمغصوبة
 وينبغي ان الموقوفة عليه كالمراهونة نهر * و * معتدة * الطلاق على مال * وكل المختلعة
 على الصحيح بدائع * و * معتدة * الاعتاق * والحال انها * هي ام ولد * والواطي * ان
 ادعى النسب ثبت في الاولى * شبهة المحل * لاني الثانية * اى شبهة الفعل لمحضنة زنا *
 لاني المطلقة ثلثا بشرطه * بان تلك لا قل من سنتين لا اكثر الا بدعوى كما مر في بابه وكل المختلعة
 والمطلقة بعوض بالاولى نهايه والافي * ووطي امرأه زفت * اليه * وقال النساء هي زوجتك
 ولم تكن كذلك * معتدل * خبر من فيثبت نسبه بالبدعوى بحر * و * لاحد ايضا * بشبهة العقل *
 اى عقد النكاح * عند * اى عند الامام كوطي محرم نكاحها وقال ان علم بالحرمة حدو
 عليه الفتوى خلاصه تكن المرجح في جميع الشروح قول الامام فكان الفتوى عليه اولى قاله قاسم
 في تصحيحه لكن في القهستاني عن المضمرة الفتوى على قولهما في المتون وحرر في الفتح
 انها من شبهة المحل وفيها يثبت النسب كما مر * و * ووطي * في نكاح بغير شهود * لاحد فيه شبهة
 العقل وفي المجتبى تزوج بمحرمة او منكوحة الغير او معتدته ووطئها ظانا الحل لا يحل ويعزر
 وان ظانا الحرمة فكذلك عند * خلافا لهما فظهر ان تقسيمها لثلاثة اقسام قول الامام * وحل
 بوطي امة اخيه وعمه * وسائر محارمه سوى الولاد لعدم البسوة * و * ووطي * امرأة
 وجدته علي نراشه * فظنها زوجته * ولوهو اعمى * للتمييز بالسؤال الا اذا ادعاهما فاجابته
 قائلة انا زوجتك وانا فلانة باسم زوجته فواقعها لان الاخبار دليل شرعي حتى لو اجابته بالفعل
 او بنعم حل * وذمية * عطف على ضمير حل و جاز للفصل * زنى بها حربي * مستامن *
 و * حل * ذمي زنى بحربية * مستامنة * لا * يحل * الحربي * في الاولى * والحربية *
 في الثانية والاصل عند الامام ان الحل ودكها لا تقام على مستامن من الاحل القذف *
 ولا * يحل * بوطي بهيمة * بل يعزر وقد يحرق ويكره الانتفاع بها حية وميتة مجتبى
 وفي النهر الظاهر انه يطالب بالقرولهم تضمن بالقيمة * ولا * يحل * بوطي اجنبية زفت
 اليه * وقيل خبر الواحد كاف في كل ما يعمل فيه بقول النساء يحرم * هي عرسك وعليه

مهرها * بن لك قضى عمر رضي الله تعالى عنه وبالعلة * أو * بوطي * دبر * وقال ان
 فعل في الجانب حد وان في عبده او امته او زوجته فلا يحل اجبا عا بل يعز ر قال في
 الد ر ر نحر الا حراق بالنار او صدم الجدار والتنكيس من محمل مرتفع با تباع الاحجار
 وفي الحاروي والجلد اصح وفي الفتح يعز ر ويسجن حتى يموت او يتوب ولو اعتاد اللواطه
 قتله الامام سياسة قلت وفي النهر معز يالبحر التقييد بالامام يفهم ان القاضي ليس له الحكم
 بالسياسة فرع وفي الجوهره الاستمناء حرام وفيه التعزير ولو ممكن امراته او امته من البعث
 بن كره فانزل كره ولا شيء عليه * ولا تكون * اللواطه * في الجنة على الصحيح * لانه تعالى
 استعجبها وسماها خبيثة والجنة منزلة عنها فتح وفي الاشباه حرمتها عقلية فلا وجود لها في الجنة
 وقيل سمعية فتوجد وقيل يخلق الله تعالى طائفة نصفهم الا على كالد كور والاسفل كالاناث
 والصحيح الاول وفي البحر حرمتها اشد من الزنا لحرمتها عقلا وشرعا وطبعيا والزنا ليس بحرام
 طبعيا وتزول حرمة بتزوج وشراء بخلافها وعدم الحد عنده لا لحفتها بل للتغليظ لانه مطهر
 على قول وفي المجتبى يكفر مستحلها عند الجمهور * او زنى في دار الحرب او البغي * الا اذا
 زنى في عسكر لاميره ولاية الاقامة هداية * ولا * حد * بزنا غير مكلف بمكفة مطلقا * لاعليه
 ولا عليها * وفي عكسه حد * فقط * ولا * حد * بالزنا بالمستاجرة له * اى للزنا والحق
 وجوب الحد كالمستاجرة للخدمة فتح * ولا بالزنا باكره ولا باقراره ان انكره الآخر * للشبهة
 وكذا وقال اشتريتها ولو حرة مجتبى * وفي قتل امه بزناها الحد * بالزنا * والقيمة * بالقتل
 ولو اذهب عينها الزمه قيمتها ويسقط الحد لتملكه الجثة العميا فاورث شبهة هداية وتفصيل مالو
 افضاها في الشرح * ولو غصبها ثم زنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه * اتفانا * بخلاف مالو
 زنى بها ثم غصبها ثم ضمن قيمتها كما وزنى بحرة ثم نكحها * لا يسقط الحد انفاقا فتح * والخليفة *
 الذي لا والى فوقه * يوخى بالقصاص والاموال * لانها من حقوق العباد فيستوفيه ولى الحق
 اما بتمكينه او بمنعة المسلمين وبه علم ان القضاء ليس بشرط لاستيفاء القصاص والاموال بل
 للتمكين فتح * ولا يحد * ولولقد ف لغلبة حق الله تعالى واقامته اليه ولا ولاية لاحد عليه *

بخلاف امير البلد * فانه يحس بامر الامام والله سبحانه وتعالى اعلم *

* باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها *

شهد واحد متقادم بلا عذر * كمرض او بعد مسافة او خوف طريق * لم تقبل * للتهمة * الا
في حد القذف * اذا فيه حق العبد * ويضمن الما مال المسروق * لانه حق العبد فلا يسقط
بالتقادم * ولو اقرب به * اى بالحد * مع التقادم حد * لا انتفاء التهمة * الا فى الشرب *
كاسمجي * وتقادمه بزوال الريح ولغيره بمضى شهر * هو الاصح * ولو شهد وابننا متقادم
حد الشهود عند البعض وقيل لا * كذا فى النجانية * شهد واطى زناه بغائبة حد ولو طلى سرقة
من غائب لا * لشرطية الد عوى فى السرقة دون الزنا * اقرب الزنا بمجهولة حد وان شهد وا
عليه بذ لك لا * لاحتمال انها امراته او امته * كاختلافهم في طوعها ارفى البلد ولو كان طى
كل زنا اربعة * لكذب احد الغريقين يعني ان ذكر واوتعا واحد اوتبا عد المكان والاقبلت
فتح * واو اختلفوا فى * زاويتي * بيت واحد صغير حد * اى الرجل والمرأة استحسانا لا مكان
التوفيق * ولو شهد وا على زناها * لكن * هي بكر * او رتقاء او قرناء * او هم فسقة او شهد وا
على شهادة اربعة وان * وصلية * شهد الاصول * بعد ذلك * لم يحل احد * وكذا لو شهد وا
على زناه فوجد مجبوا * ولو شهد وا * بالزنا * و * لكن * هم عريان او محد ودون في قذف
او ثلاثة او احد هم محد ود او عبد او رجل احد هم كذا لك بعد اقامة الحد حد وا * للقذف ان
طلبه المقلوف * وارش جلده * وان مات منه * حد ر * خلا فالحما * ودية رجمه في بيت
الما * اتفاقا * ويحد من رجع من الاربعة بعد الرجم نقطا * لانقلاب شهادته بالرجوع قذفا *
وغرم ربع الدية * ان رجع * قبله * اى الرجم * حد وا * للقذف * ولا رجم * لان
الامضاء من القضاء في باب الحدود * ولاشئ على خامس * رجع بعد الرجم * فان رجع آخر
حد او غرم اربع الدية * ولو رجع الثالث ضمن الربع ولو رجع الخمسة ضمنوها اخصا سا حوى *
ضمن المزكي دية المرجوم ان ظهر وا * غير اهل الشهادة * عبيد او كفارا * وهذا اذا اخبر
المزكي بحرية الشهود واسلامهم ثم رجع قائلا تعدت الكذب والا فالدية في بيت الما اتفاقا
ولا يحد ون للقذف لانه لا يورث بحر * كما لو قتل من امر برجمه * بعد التزكية * فظهر وا
كذلك * غير اهل فان القاتل ضمن الدية استحسانا لشبهة صحة القضاء فلو قتله قبل الامر
او بعد قبل التزكية اقتص منه كما يقتص بقتل المقضى بقتله قصا صاظهر الشهود عبيد او لا
لان الاستيفاء للوالي زيلعي من الردة * وان رجم ولم ترك * الشهود * فوجد وا عبيد اذ يته

في بيت المال * لا مثاله امر الامام فنقل فعله اليه * وان قال الشهود للزنا تعملنا النظر
قبلت * لا باحته لتحمل الشهادة * الا اذا قالوا * تعملناه * للملك فلا * تقبل لغسقهم
فتح * وان انكر الاحصان فشهد عليه رجل وامراً فان اوولت زوجته منه * قبل الزنا نهر *
رجم ولو خلا بها ثم طلقها وقال وطئتها وانكرت فهو محصن * باقراره * دونها * لما تقى ران
الا قرار حجة قاصرة * كما لو قالت بعد الطلاق كنت نصرانية وقال كانت مسلمة * فيرجم
المحصن ويجلد غيره وبه استغنى عما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله * اذا كان احد الزانيين
محصنا يحل كل منهما حل * فتأمل * تزوج بلا ولي فدخل بها لا يكون محصنا عند الثاني *

لشبهة الخلاف نهر والله اعلم *

* باب حل الشرب *

المحرم * يحل مسلم * فلوارتد فسكر فاسلم لا يحل لانه لا يقيم على الكفار ظهيرة لكن في منية
المفتي سكر الذمى من المحرم حل في الاصح لحرمة السكر في كل ملة * ناطق * فلا يحل اخرس
للشبهة * مكلف * طائع غير مضطر * لشرب الخمر ولو قطرة * بلا قيد سكر * او سكر من
نبيل * ما به يغتنى * طوعا * عالما بالحرمة حقيقة او حكما بكونه في دارنا لما قالوا لو دخل
حربى دارنا فاسلم فشرب الخمر جاهلا بالحرمة لا يحل بخلاف الزنا لحرمة في كل ملة
قلت يرد عليه حرمة السكر ايضا في كل ملة فتأمل * بعن الافاقه * فلو حل قبلها فظاهره انه
يعاد عيني * اذا حل الشارب وريح ما شرب * من خمر او نبيل فتح فمن قصر الرائحة علي
الخمر فقد قصر * موجودة * خبير الريح وهو مونث مما عي غاية * الا ان تنقطع * الرائحة *
لبعد المسامة * وحينئذ فلا بد ان يشهد بالشرب طائعا ويقولا اخذناه وريحها موجودة *
ولا يثبت * الشرب * بها * بالرائحة * ولا بتقيئها بل بشهادة رجلين يسألها الامام عن
ماهيتها وكيف شرب * لا احتمال الاكراه * ومتى شرب * لاحتمال التقادم * واين شرب *
لاحتمال شربه في دار الحرب فاذا بينوا ذلك حبسه حتى يسأل عن عد التهم ولا يقضى بظاهرها
في حل ما خائية ولو اختلفا في الزمان او شهد احد هما بسكرة من الخمر والاخر من
السكر لم يحل ظهيرة * او * يثبت * باقراره مرة واحدة صا حيا ثمانين سوطا * متعلق بحل * للحر
ونصفها للبعد وفرق على بل نه كحل الزنا كما مر فلوارتد سكران او شهد وابعد زوال ريحها *

لا يبعد مسافة * او اتركك لك اودرجع عن اقراره * لا يحل لانه خالص حق الله تعالى
 فيعمل الرجوع فيه ثم ثبوته باجماع الصحابة ولا اجماع الا برأى عمرو ابن مسعود رضي
 الله تعالى عنهم اجمعين وهما شرط اقيام الرائحة * والسكران من لا يفرق بين * الرجل
 والمرأة * والسما والارض وقالا من يخلط كلامه * غالبا فلو نصفه مستقيما فليس بسكران
بحر * ويختار للفتوى * لضعف دليل الامام فتح * ولو ارتد السكران * لم يصح * فلا تحرم
 عرسه * وهذه احدى المسائل السبع المستثناة من انه كالصالحى كما بسطه المصنف معزيا
 للاشياء وغيرها ونقل فى الا شربة عن الجوهرة حرمة اكل بنج وحشيشة وافيون لكن دون
 حرمة الخمر ولو مكر باكلها لا يحل بل يعزرائنها وفي النهر التحقيق ما فى العناية ان البنج
 مباح لانه حشيش اما السكر منه فحرام * اقيم عليه بعض الحد فهرب * ثم اخذ بعد التقادم
 لا يحل لما مر ان الامضاء من القضاء فى باب الحد ود * و لو شرب * او زنى * ثانيا
يستأنف الحد * لن ادخل المتحد كما سيجئ فروع سكران او صاح جمع به فرسه فصل م انسانا
فمات ان قادرا على منعه ضمن والا لالا نه ليس بمسير له فلا يضاف سيره اليه فلا يضمن مصنف
 عمادية والله سبحانه اعلم *

* باب حد القذف *

هولغة الرمى وشرعا الرمى بالزنا وهو من الكبائر بالاجماع فتح لكن فى النهر قذف غير المحصن
 كصغيرة ومملوكة وحرمة متهمكة من الصغائر * هو كحد الشرب كميته وثبوتا * فيثبت برجلين
 يسألها الامام عن ماهيته وكيفيته الا اذا شهد بقوله يا زانى ثم يحبسها ليسأل عنها كما يحبس
 لشهود يمكن احضارهم فى ثلاثة ايام والا لظهيرية ولا يكفله خلا فاللثاني نهر * يحد الحر
والعبد * ولو ذميا او امرأة * قاذنا المسلم الحر * الثابتة حرته والافقية التعزير * البالغ
العاقل العفيف * عن فعل الزنا فينقص عن احصان الرجم بشيئين النكاح والدخول وبقي
من الشروط ان لا يكون ولد او ولد ولد حرا او خرسا او مجنونا او خصيا او وطي بنكاح او ملك
فاسد او هي ارتقاء او قرناء وان يوجد الا حصان وقت الحد حتى لو ارتد سقط حد القاذف
ولو اسلم بعد ذلك فتح * بصريح الزنا * ومنه انت ازننى من فلان او منى على ما فى الظهيرية
ومثله انيك كما نقله المصنف في شرح النار ولو قال يا زانى بالهمزة لم يحل شرح تكمله * او *

بقوله * ذنات في الجبل * بالهمزة فانه مشترك بين الفاحشة والصعود وحالة الغضب
تعين الفاحشة * اولست لا بيبك * ولوزاد ولست لامك اوقال لست لا بويك فلا حد *
اولست بابن فلان لا بيه * المعروف به * والحال * ان امه محصنة * لانها المقلد وفة في
الصورتين اذ الاعتبار احصان المقلد ولا الطالب شمنى * في غضب * يتعلق بالصورة الثالث *
بطلب المقلد وف * المحصن لانه حقه * ولو * المقلد وف * غائبا * عن مجلس القاذف *
حال القذف * وان لم يسمعه احد نهى بل وان امره المقلد وف بذلك شرح تكمله * وينزع
الفر والحق فقط * اظهار التخفيف باحتمال صدقه بخلاف حد شرب وزنا * لا * يحل *
بلست بابن فلان جده * لصدقه * ونسبته اليه والى خاله او عمه او رابه * بتشديد الباء
مرييه ولو غير زوج امه زيلعي لانهم اباه مجازا * ولا بقوله يا ابن ماء السماء * فيه نظر ابن
الكمال * ولا * بقوله * يا نبطي لعربي * في النهر متى نسبه لغير قبيلته او نفاه عنها عزرو فيه
يا فرخ الزنا يا بيض الزنا يا سحل الزنا قذف بخلاف ياكش الزنا او يا حرام زاده
قنية وفيها لو حمل ابوه نسبه فلا حد * ولا * حد * بقوله لامرأته زنت ببعمر او بثور او بحمار
او بفرس * لانه ليس بزنا شرعا * بخلاف زنت ببقرة او شاة * او بناقة او بحمار * او بقوب او
بد راسم * فانه يحل لاهلها لا تصلح للايلاج فيراد زنت واخذت البدل ولو قيل هذا الرجل فلا
حد لعدم العرف باخذة للمال * و * انما * يطلبه بقذف الميتم من يقع القذف في نسبه بسبب
قذفه * اى الميتم * وهم الاصول والغروع وان علوا وسفلوا ولو كان الطالب * محجوبا * او
محرورا * من الميراث * بقتل اوراق او كفر * او ولد بنت * ولو مع وجود الاقرب او عفو او
تصل يقه للحقوقهم العار بسبب الجزئية قيل بالميت لعدم مطالبتهم في الغائب اجواز تصل يقه اذا
حضر * قال يا ابن الزانيين وقد مات ابواه فعليه حد واحد * للبدل اخل الآتي ثم موت ابويه
ليس بقتل بل فائدته في المطالبة ذكر في آخر المبسوط ان معنوة قالت لرجل يا ابن الزانيين
فجاء بها الى ابن ابي ليلى فاعترفت فحدها حدين في المسجد فبلغ ابا حنيقة رح فقال اخطأني
سبع مواضع بنى الحكم على اقرار المعنوة والزنها الحد وحدها حدين واقامها معا وفي المسجد
وقائمة وبلا حضرة ولها قال في الدردوم يعرف ان ابويه حيان فتكون الخصومة لهما او ميتان
فتكون للابن * اجتمعت عليه اجناس مختلفة * بان قذف وشرب وسرق وزنى غير محصن *

يُقام عليه الكل * بخلاف المتحد * ولا يوالى بينها * خيفة الهلاك بل يحبس حتى يبرأ *
ويبدأ بحد القذف * لحق العبد * ثم هو * أى الامام * يخبر ان شاء * بدأ بحد الزنا ولو شاء
بالقطع لثبوتها بالكتاب * ويؤخر حد الشرب * لثبوتها بالصحابة رض ولو نقأ أيضاً بدأ
بالغفائه بالقذف ثم يجرم لو محصناً ولغايرها بحر وفى الحامى القدر سى ولو قتل ضرب للحد ف
ضمن للسرقة ثم قتل وترك ما بقى ويؤخذ ما سرقة من تركته لعدم قطعه نهر * ولا يطالب
ولد * أى فرع وان سفل * وعبد أباه * أى أصله وان علا * وسيد * لف ونشر مرتب *
بقذف أمه الحرة المسلمة * المحصنة * فلو كان لها ابن من غيره * أو اب أو نحوه * ملك
الطلب * فى النهر واذا سقط عنه الحد عزربل بشتم ولده يعزر * ولا ارث * فيه خلافا
لشاعبي رح * ولا رجوع * بعد اقرار * ولا اعتياض * أى اخذ عوض * ولا صلح ولا عفوية
وعنه * نعم لو عفا المقتول فلاحد لا لصحة العفو بل لترك الطلب حتى لو عاد وطلب حد شمني
ولد الا يتم الحد الا بحضوره * قال لا خريازانى فقال الآخر * لا * بل انت حد * لغلبة حق الله
تعالى فيه * بخلاف ما لو قال له من لا يا خبيث فقال بل انت * لم يعزرا لانه حقه ما وقد تساوى
فتكافيا * بخلاف ما سمعنى او تشا تما بين يدي القاضي او تضاربتم يتكافيا لهماك مجلس الشرع
واتفاوت الضرب * ولو قاله لعرسه * وهو من اهل الشهادة * فردت به حدت ولا لعان * الاصل
ان الحدين اذا اجتماعا وفي تقديم احدهما اسقاط الاخر وجب تغل يمه احتمالا لمد رء واللعان
في معنى الحد ولد اقالو وقال لها يا زانية بنت الزانية بدأ بالحد لينتفى اللعان * ولو قالت *
في جوابه * زنيتم بك * او معك * حد * أى الحد واللعان للشك قيد بالخطاب لانها لو
اجابته بان انت ازنى منى حد وحده خانية * ولو كان ذلك مع اجنبية حدث دونه * اتصل يقها *
اقرب ولد ثم نفاه يلاعن وان عكس حد * للقذف * والولد له فيها * لا قراره * ولو قال ليس بابنى
ولا بابنك فهدر * لانه انكر الولادة * قال لامرأة يا زانى حد * اتفاقا لان الهاء تحذف للترخيم *
ولرجل يا زانية لا * وقال محمد رح يحد لان الهاء قد دخل للمبالغة كعلامة قلنا الاصل فى الكلام التذكير *
ولا حد بقذف من لها ولد لا اب له * معروف فى بلد القذف * ازم من لا عنت بولد * لانه اماراة
الزنا * او * بقذف * رجل وطئ فى غير ملكه بكل وجه * كامة ابنه * او بوجه * كامة مشتركة *
أو فى ملكه المحرم ابل كامة هى اخته رضاعا * فى الاصح لغوات العفة * او * بقذف * من زنت فى

كفرها * لسقوط الاحصان * أو * بقتل ف * مكاتب مات عن وفاء * لا اختلاف في احكامه في حرمة
 وارث شبهة * وحد قاذف من وطئ عرسه حائضا او امة مجوسية ومكاتبه ومسلم تكح محرمة في
 كفره * لثبوت ملكه فيهن وفي الاخير خلا فهما * حد مستامن قتل ف مسلما * لانه التزام ايفاء
 حقوق العباد * بخلاف حد الزنا والسرقه * لانهما من حد ود الله تعالى المحضة كحد الخمر
 واما الذي في حد في اكل الا لخير غاية تكن قتل منا عن المنية نصحيح حد به لسكر ايضا وفي
 السراجية اذا اعتقد واحرمه الخمر كانوا كالمسلمين وفيها لو سرق الذي في اوزني ناسلم ان ثبت
 باقراره او شهادة المسلمين حد وان بشهادة اهل الذمة لا * اقر القاذف بالقتل فان
 اقام اربعة على زناه * ولو في كفره لسقوط احصائه كافر * واقر بالزنا * اربعا * كافر * عبارة الدرر
 او اقراره بالزنا فيكون معناه او اقام بينة على اقراره بالزنا وقد حرر في البحران البينة على
 ذلك لا تعتبر اصلا ولا يعول عليها لانه ان كان منكرا فقد رجع فتلغو البينة وان كان مقرا لا تسمع
 مع الاقرار الا في سبع مذكورة في الاشياء ليست هذه منها فلذلك اغمر المصنف العبارة فتنبيه *
 حد المقتول * يعني اذا لم تكن الشهادة بحل متقادم كالا يخفى * وان عجز * عن البينة
 للحال * واستأجل لاحضار شهوده في المصير يؤجل الى قيام المجلس فان عجز حد ولا يكفل
 لين صب لطلبهم بل يحبس ويقال ابعث اليهم * من يحضرهم ولو اقام اربعة فسا قاتلهم كما قال
 درأ الحد عن القاذف والمقتول والشهود ملتقط * يكتفي بحل واحد لجنايات التحل جنسها
 بخلاف ما اختلف * جنسها كما بيناه وعم اطلاقه ما اذا التحل المقتول وف ام تعدد بكلمة ام كلمات
 في يوم ام ايام طلب كلهم ام بعضهم وما اذا التحل للقتل ف الاسواط ثم توف آخر في المجلس فانه
 يتم الاول ولا شيء للثاني للتداخل وما اذا قتل ف فعتق بقتل ف اخر حد حد العبد فان اخل * الثاني
 كمل له ثمانون لوقوع الاربعين لها فتح وفي سرقة الزيلعي قتل ف فحل ثم قتل ف لم يحل ثانيا لان
 المقصود وهو اظها ركن به ودفع العار حصل بالاول انتهى ومغاده انه لو قال له يا ابن الزانية
 وامه ميتة فخاصمه حد ثانيا كما لا يخفى واناد تقييده بالحل ان التعزير يتعدد بتعدد الغاظه لانه
 حق العبد فرع عاين القاضي رجلا يزني او يشرب لم يحل * استحسانا وعن محم رح
 يجد قياسا على حد القتل والقود قلنا الاستيفاء للقاضي وهو مندوب للدرء بالخبر
 منه التهمة حواشي السعدية *

* باب التعزير *

هو لغة التأديب مطلقا وقول القاموس انه يطلق على ضرب دون الحد غلط نهر وشرعا *
 قاديب دون الحد اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلاثة * لو بالضرب وجعله في الدرد على
 اربع مراتب وكله مبنى على عدم تفويضه للحاكم مع انها ليست على اطلاقها فان من كان
 من اشراف الاشراف لو ضرب غيموه فادماه لا يكفي تعزيره بالاعلام وارى انه بالضرب صواب
 نهر * ولا يفرق الضرب فيه * وقيل يفرق ووفق بانه ان بلغ اقصاه يفرق والا لشرح وهبانية *
 ويكون به وبالحبس وبالصفع * علي العنق * وفرك الاذن وبالكلام العنيف وينظر القاضي
 له بوجه عبوس وبشتم غير القذف * مجتنب وفيه عن السرخسي لا يباح بالصفع لانه من اعلى
 ما يكون من الاستخفاف فيصان عنه اهل القبلة * لا باخل مال في المذهب * بحر وفيه رواية
 عن المزانية وقيل يجوز ومعناه انه يمسكه مدة لينزجر ثم يعيده له فان ايس من توبته صرفه
 الى ما يرى وفي المجتبى انه كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ * و * التعزير * ليس فيه تقدير
 بل هو مفوض الى راي القاضي * وعليه مشائخنا زيلعي لان المقصود منه الزجر واحوال الناس
 فيه مختلفة بحر * ويكون * التعزير * بالقتل كمن وجد رجلا مع امرأة لا تحل له * ولو اكرهها
 فله قتله ودمه من ركب الغلام وهبانية * ان كان يعلم انه لا ينزجر بصياح وضرب بمادون السلاح
 والا * بان علم انه ينزجر بما ذكر * لا * يكون بالقتل * وان كانت المرأة مطاوعة قتلها * كذا
 عزاه الزيلعي للهند واني ثم قال وفي منية المفتي * لو كان مع امرأته وهو يزني بها ازمع محرمه
 وهما مطاوعان قتلها جميعا * انتهى واقتره في الدرر قال في البحر ومفاده الفرق بين
 الاجنبية والزوجة والمحرم فمع الاجنبية لا يحل القتل الا بالشرط المذكور من عدم الانزجار
 المذكور وفي غيرها يحل * مطلقا * انتهى ورده في النهر بما في البرازية وغيرها من التسوية بين
 الاجنبية وغيرها ويدل عليه تنكير الهند واني للمرأة نعم ما في المنية مطلق فيحمل على المقيد
 ليتفق كلامهم ولك اجزم في الوهبانية بالشرط المذكور مطلقا وهو الحق بلا شرط احسان لانه ليس من
 الحد بل من الامر بالمعروف وفي المجتبى الاصل ان كل شخص راى مسلما ان يزني يحل له قتله
 وانما يمتنع خوفا من ان لا يصدق انه زنى * وعلى هذا * القياس * المكابر بالظلم وقطاع
 الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة با دنى شئ له قيمة * وجميع الكبائر والاعونة والسعاة

يباح قتل الكل ويثاب قاتلهم انتهى وافتى الناصحى بوجوب قتل كل موذى في شرح الوهبانية و
يكون بالنفي من البلد وبالحجوم على بيت المفسدين وبالاخراج من الدار ويهد مها وكسر
دنان الخمر وان ملحوها ولم ينقل احراق بيته * وبقيمة كل مسلم حال مباشرة المعصية *
قنية * و * اما * بعد ما فليس ذلك لغیر الحاكم * والزوج والمولى كما سيجي فرع من
عليه التعزير لو قال لرجل اقم على التعزير ففعله ثم رفع للحاكم فانه يحتسب به قنية واقرة المصنف
ومثله في دعوى الخانية تكن في الفتح ما يجب حق اللعبد لا يقيمه الا الامام لتوقفه على الدعوى
الا ان يحكما فيه فليحفظ * ضرب غيره بغير حق وضر به المضروب * ايضا * يعزر ان * كما لو
تشاتما بين يدى القاضي ولم يتكافيا كما مر * ويبدأ باقامة التعزير باليادى منهما * لانه اظلم
قنية وفي مجمع الفتاوى جاز المجازاة بمثله في غير موجب حل اللاذن به ولمن انصر بعد ظلمه
فاولئك ما عليهم من سبيل والعفو افضل فمن عفى واصلىح فاجره على الله * وصح حبسه * ولو
في بيته بان يمنعه من الخروج منه نهى * مع ضربه * اذا احتجج لزيادة التاديب * وضر به
اشل * لانه خفف حد الا لا يخفف وصفا * ثم حل الزنا به لثبوته بالكتاب * ثم حل الشرب *
لثبوته باجماع الصحابة لا بالقياس لانه لا يجري في الحل ود * ثم القذف * لضعف سببه باحتمال
صدق القاذف * وعزر كل مرتكب منكرا وموذى مسلم بغير حق بقول او فعل * الا اذا كان
انكذب ظاهرا كياكلن بحر * ولو بغير العين * او اشارة اليه لانه غيبة كما يجي في الحظر
فمر تكبه مرتكب محرم وكل مرتكب معصية لاحل فيها التعزير اشباه * فيعزر * بشتن ولده
وقذفه * وبقذف موارك * ولوام ولده * وكذا بقذف كافر * وكل من ليس بمحصن * بزنا *
ويبلغ به غايته كما لو اصاب من اجنبية محرما غير جماع او اخل السارق بعد جمعه للمتاع قبل
اخرجه وفيما عداه لا يبلغ غاية * وبقذف * اى شتم * مسلم * ما * بيا فاسق الا ان يكون
معلوم الفسق * كمكاس مثلا او علم القاضي بفسقه لان الشين قد الحقه هو بنفسه قبل قول
القاتل فتح * فان اراد * القاذف * اثباته * بالبينة * مجردا * بلا بيان سببه * لا يسمع
ولو قال يازاني واراد اثباته سمع * لثبوت الحل بخلاف الاول حتى لو بينوا فسقه بما فيه حق الله
تعالى او للعبد قبلت وكذا في جرح الشاهد وينبغي ان يسأل القاضي عن سبب فسقه فان بين
سببا شرعيا كتكبير اجنبية وكذا اعنائها وخلوته بها اطلب بيته ليعززه ولو قال هو ترك واجب

سأل القاضي المشتوم عما يجب عليه فعله من الغرائض فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في المجتبى
من ترك الاشتغال بالغة لا تقبل شهادته والمراد ما يجب عليه فعله منه نهر * وعزر * الشام *
بيما كافر * وهل يكفران اعتقل المسلم كافر انعم والالابه يفتى شرح وهبانية ولو اجابة بلبيك
كفر خلاصة وفي التارخانية قيل لا يعزرمالم يقل يا كافر بالله لانه كافر بالطاغوت فيكون
محملا * يا خبيث يا سارق يا فاجر يا مخنث يا خائن * يا سفيه يا بليد يا احمق يا مباحي يا عواني *
يا لوطي * وقيل يسأل فان عني انه من قوم لوط عليه الصلوة والسلام لا يعزروان اراد به ان
يعمل عملهم عزز عند * وحل عند هما والصحيح تعزير * لوني غضب او هزل فتح * يا زنديق *
يا منافق يا رافضي يا مبتدع يا يهودي يا نصراني يا ابن النصراني نهر * يا لص * الا ان
يكون لصا لصدق القائل كما مر والنداء ليس بغير اذا الاخبار كانت او فلان فاسق ونحوه كذلك ما لم
يخرج مخرج الدعوى قنية * يا ديوث * هو من لا يغار على امرأته ارمحرمه * يا قريظان *
مراد فديوث بمعنى مغرض * يا شارب الخمر يا آكل الربوا يا ابن القحبة * فيه ايماء الى
انه اذا شتم اصله عزز بطلب الولد كما ابن الفاسق يا ابن الكافر وانه يعزز بقوله يا قحبة
لا يقال القحبة عرفنا فحش من الزانية لكونها تجاهر به بالاجرة لانا نقول لذلك المعنى لم يكن
فان الزنا بالاجرة يسقط الحد عند * خلا فاليها ابن الكمال لكن صرح في المضمرات بوجوب
الحد فيه قال المصنف وهو ظاهر * يا ابن الفاجرة انت ماوى اللصوص انت ماوى الزواني
يا من يلعب بالصبيان يا حرام زاده * معناه المتولد من وطئ الحرام فيعم حالة الحيض
لا يقال في العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لانا نقول كثير ما يراد به الحد اع
اللئيم فانه لا يحد فرع اقر على نفسه بالذباثة او عرف بها لا يقتل ما لم يستحل ويبالغ
في تعزيره او بلا عن جواهر فتاوى وفيها فاسق تاب وقال ان رجعت الى ذلك فاشهد واعليه
انه رافضي فرجع لا يكون رافضيا بل عاصيا ولو قال ان رجعت فهو كافر فرجع تلزمه كفارة
يمين * لا * يعزر * بيا حمار ويا خنزير يا كلب يا تمس يا قرد * يا ثور يا بقرة يا حية لظهور
كل به واستحسن في الهداية التعزير لولا مخاطب من الاشراف وتبعه الزيلعي وغيره *
يا حجام يا ابله يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك * واوجب الزيلعي التعزير بيا ابن الحجام *
يا مواجر * لانه عرفنا بمعنى الماوجر * يا بغا * هو المايون بالفارسية وفي الملتقط في عرفنا

يعزرفيهما وفي ولد الحرام نهر والضابط انه متى نسبته الى فعل اختياري محرم شرعا وبعد
 عار عر ما يعزروا الا ابن كمال * يا ضحكة * بسكون الحاء من يضحك عليه الناس اما بفتحها من
 يضحك علي الناس وكذا * يا سخرة * واختار في الغاية التعزير فيهما وفي يا سا حريا مقامه
 وفي الملتقى واستحسنوا التعزير لو المقول له فقها او علويا * ادعى سرقة * علي شخص *
 وعجز عن اثباتها لا يعزروا لو ادعى علي آخر بد عوى توجب تكفيرة وعجز * المدعي * عن
 اثبات ما ادعاه * فانه لا شيء عليه اذ اصل الكلام علي وجه الدعوى عند حاكم شرعي اما
 اذ اصل ر علي وجه السب والانتقاص فانه يعزروا لو ادعى قارئ البهية * خلاف دعوى
 الزنا * فانه اذ لم يثبت بعد لما مر * وهو * اى التعزير * حق العبد * غالبا فيه * فنجوز
 فيه الابراء والعفو * والتكفيل زيلعي * واليمين * ويحلف بالله ماله عليك هذا الحق الذي
 يدعى لا بالله ما قلت خلاصه * والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين * كافي
 حقوق العباد ويكون ايضا حقا لله تعالى فلا عفوفيه الا اذ اعلم الامام ان زجرا الناعل ولا يمين
 كالمواد على عليه انه قبل اخته مثلا ويجوز اثباته ببدع شهيد به فيكون مد عياشا هذا لو معه
 آخر وما في القنية وغيرها لو كان المدعى عليه ذامرة وكان اول ما فعل يوعظ استحسانا و
 لا يعزروا ان يكون في حقوق الله تعالى فان حقوق العباد ليس للقاضي اسقاطها فتح ومافى
 كراهة الظيرية رجل يصلي ويضر الناس بيد ولسانه فلا بأس باعلام السلطان به لينزجر فيعيد انه
 من باب الاخبار وان اعلام القاضي بذلك يكفي لتعزيره نهر قلت وفيه من الكفالة معزى البحر
 غمرة للقاضي تعزير المتهم وان لم يثبت عليه وكل تعزير لله تعالى يكفي فيه خبر العدل لانه
 في حقوقه تعالى يقضى فيها بعلمه اتفاقا ويقبل فيها الجرح المجرى كالمرد عليه فما يكتب من
 المحاضر في حق انسان يعمل به في حقوق الله تعالى ومن افتى بتعزير الكاتب فقد اخطأ انتهى
 ملخصا وفي كفاية العيني عن الثاني من يجمع الخمر ويشربه ويترك الصلوة احبسه وادبه ثم
 اخرجته ومن يتهم بالقتل والسرقه وضرب الناس احبسه واخذه في السجن حتى يتوب لان
 شر هذا على الناس وشر الاول علي نفسه * شتم مسلم ذميا عزز * لانه ارتكب معصية فتعقيل
 مسائل الشتم بالمسلم اتفاتي فتح وفي القنية قال ليهودي او مجوسي يا كافر يا ثم ان شق عليه و
 مقتضاه انه يعزروا لا ارتكاب الاثم بحر واقراء المصنف تكن نظره في النهر قلت ولعل وجهه مامر

في يافاسق فتأمل * يعزرا المولى عبده والزوجة زوجته * ولو صغيرا كما سمع * على تركها
 الزينة * الشرعية مع تدريسها عليها * وتركها * غسل الجنابة * علي * الخروج من المنزل *
 لو غير حق * وترك الاجابة الى الفراش * لو طاهرة من نحو حمض وملح بل لك ما لو ضربت
 ولدها الصغير عند بكائه او ضربت جارية غيره ولا تتعظ بوعظه او شتمته او بنحو يا حمار
 او ادعت عليه او مزقت ثيابه او كاسته ليسمعها اجنبى او كشف وجهها لغير محرم او كلمته او شتمته
 او اعطت ما لم تجر العادة به بلا اذنه والهابط كل معصية لاحد فيها فللزوجة والمولى التعزير
 وليس منه ما لو طلبت ثقتها او كسوتها والخت لان لصاحب الحق مقالا لغيره * ولا علي ترك
 الصلوة * لان المنفعة لا تعود اليه بل اليها كذا اعتمد المصنف نبالا لدفعه على خلاف ما
 في الكنز والمحقق واستظهره في حظر المجتبى * وللاب تعزير الابن عليه * وقد منا ان للمولى
 ضرب ابن سبع علي الصلوة ويلحق به الزوج ونهر وفي القنية له اكره طفله علي تعلم قرآن
 وادب وعلم لغرضه على الوالد ين وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولده * الصغير لا يمنع وجوب
 التعزير * فيجرى بين الصبيان وهذا لو حق عبد * اما لو كان حق الله * تعالى بان زنى او
 سرق * منع * الصغير منه مجتبى * من حد او عزر فذلك فله من هذا امرأه عزرها زوجها *
 بمثل ما مر * فماتت * لان قادييه مباح فيتعقيل بشرط السلامة قال المصنف وبهذا اظهر انه
 لا يجب علي الزوج ضرب زوجته اصلا * ادعت علي زوجها ضربا فاحشا ونبت ذلك عليه
 عزرا او ضرب المعلم الصبي ضربا فاحشا * فانه يعزرو ويضمنه لومات شمنى وعن الثاني لو زاد
 القاضي على مائة فمات فنصف الدية في بيت المال لقتله بفعل ما ذون فيه وغير ما ذون
 فمتنصف زيلعى فروع ارتدت لتفارق زوجها تجبر على الاسلام وتعزرها خمسة وسبعين
 سوطا ولا تتزوج بغيره به يعنى ملتقطا لتحل الى من هب الشافعى يعزرها سراجيه قتل بالتعريض
 يعزرها ويؤذى زنى بامرأة ميتة يعزرها اختيارا دعوى على آخر انه وطئ امته فحبلت فنقصت فان
 برهن فله قيمة النقصان وان حلف خصمه فله تعزير المولى على منية وفي الاشياء خلع امرأة
 انسان واخرجهما وزوجها بغيره حتى يتوب او يموت لسعيه في الارض بالفساد من له
 دعوى على آخر فلم يجد فامسك امله للظلمة فحبسوه وعزموهم عزروا ويعزروا على الورع
 البا رد كنزى فلو ثمة التعزير لا يسقط بالتوبة كالحكم ثم قال واستثنى الشافعى روح ذوى

الهيئات قلت قد قلنا لا أصحابنا عن الغنية وغيرها وزاد الناطقي في اجناسه ما لم يتكرر
 فيضرب التعزير وفي الحد يث تجا فرائع عقوبة ذوى المروة الا في الحد وفي شرح الجامع الصغير
 للمناوى الشافعي في حديث اتق الله لا تأتي يوم القيمة بغير تحمله على رقبتك له رغاء او بقرة
 لها خوار او شاة لها ثواج قال يؤخذ منه تجريس السارق ونحوه فليحفظ *

* كتاب السرقة *

هى * لغة اخذ الشيء من الغير خفية وتسمية المسروق سرقة مجازا وشرعا باعتبار الحرمة
 اخذه كذا لك بغير حق نصا باكان ام لا و باعتبار القطع * اخذ مكلف * ولو انشئ او عبد ا
 او كافرا او مجنونا حال افاقته * ناطق بصير * فلا يقطع اخرس لا حتمال نطقه بشبهة ولا
 اعمى لجهله بمال غيره * عشرة دراهم * لم يقل مضروبة لما في المغرب الد دراهم اسم للمضروبة *
 جيا دا ومقدارها * فلا قطع بنقرة وزنها عشرة لا تساوى عشرة مضروبة ولا بد ينار قيمته دون
 عشرة وتعتبر القيمة وقت السرقة ووقت القطع ومكانه بتقويم عدلين لهما معرفة بالقيمة ولا قطع
 عند اختلاف المقومين ظهيرة * مقصودة * بالاخذ فلا قطع بثوب قيمته دون عشرة وفيه
 دينار او دراهم مضروبة الا اذا كان وعاء لها عادة تجنيس * ظاهرة الاخراج * فلوا بتلع
 دينار في الحرز وخرج لم يقطع ولا ينتظر تغوطه بل يضمن مثله لانه استهلكه وهو سبب الضمان
 للحال * خفية * ابتداء وانتهاء لو الاخذ نهارا ومنه ما بين العشائين وابتداء فقط لوليل واهل
 العبرة لزعم السارق ام لزعم احد ما خلاف * من صاحب يد صحيحة * فلا يقطع السارق
 من السارق فتيه * مما لا ينسارع اليه الفساد * كلحم وفواكه مجتبى ولا بد من كون المسروق
 متقوما مطلقا فلا قطع بسرقة خمر مسلم مسلما كان السارق او ذميا وكذا الدمي اذا سرق من
 ذمي خمر او خنزير او ميتة لم يقطع لعدم تقومها عند نذكر الباقى ولو عبد اشترط حضرة
 مولاه ولا تقبل على اقراره ولو بحضرته * في دار العدل * فلا يقطع بسرقة في دار حرب
 او بغي بدائع * من حرز * بمره واحدا تحل مالكه ام تعدد * لا شبهة ولا تاويل فيه * وثبت
 ذلك عند الامام كاسيتضح * فيقطع ان اقر بها مرة * واليه رجع الثانى * طائعا * واقارارها
 مكرها باطل ومن المتأخرين من افتى بصحته ظهيرة زاد القهستاني معزيا لخزانة المفتين
 ويحل ضربه ليقر وسنحققه * او شهد رجلان وسألهما الامام كيف هى وابن هى وكفى هى *

زاد في الدرد وما هي ومتى هي ومن سرق * وبيننا ما * احتيا لا للذكر او يحبس حتى يسأل عن
 الشهود لعدم الكفالة في الحد ويسأل المقر عن الكل الا الزمان وما في الفتح الا المكان تحريف
 نهر * وصح رجوعه عن اقراره بها * وان ضمن المال وكذا الورج احدهم او قال هو مالي
 او شهد اعلى اقراره بها وهو يحد او سكت فلا قطع شرح وصباية * فان اقربها ثم هرب فان في
 فوره لا يتبع بخلاف الشهادة * كذا نقله المصنف عن الظهيرية ونقله شارح الوصاية بلائق
 الغورية * ولا قطع بنكول واقرار مولى على عبده بها وان لزم المال * لا اقراره على نفسه بها * و
 السارق * لا يفتى بعقوبته * لانه جور تجنيس وعزاه القهستاني للوقائع معللا بانه خلاف
 الشرع ومثله في السراجية ونقل عن التجنيس عن عصام انه سئل عن سارق منكر فقال
 عليه اليمين فقال الامير سارق ويمين ما قوا بالسوط فما ضربوه عشرة حتى اقر فأتى بالسرقه
 فقال سبحان الله ما رايت جورا شبه بالعدل من هذا في اكراه البرازية من المشائخ من
 افتى بصحة اقراره بها مكرها وعن الحسن بحد ضربه حتى يقر ما لم يظهر العظم ونقل المصنف
 عن ابن العز الحنفى صح انه عليه الصلوة والسلام امر الزبير بن العوام بتعذيب بعض المعاصدين
 حين كنتم كنزحي بن اخطب ففعل قد لهم علي المال قال وهو الذي يسع الناس وعليه العمل
 والا فالشهادة على السرقات اندر الامور ثم نقل عن الزيلعي في آخر باب قطع الطريق
 جواز ذلك سياسة واقره المصنف تبعا للبحر وابن الكمال زاد في النهر وينبغي التعويل
 عليه في زماننا لغلبة الفساد ويحمل ما في التجنيس على زمانهم ثم نقل المصنف قبله عن القنية
 لو كسر سنه او دله ضمن الشاكي ارشه كالمال لا لو حصل ذلك بسودة الجدار او مات
 بالضرب لندوره وعن الذخيرة لو صعد السطح ليفرخوف التعذيب فسقط فمات ثم
 ظهرت السرقة على يد آخر كان للورثة اخذ الشاكي بديته ابيهم وبما غرمه للسلطان لتعذيبه
 في هذا السبب وسيجي في الغصب * قضى بالقطع بيمينه او اقراره فقال المسروق منه هذا امتاعه
 لم يسرقه مني * وانما كنت اودعته * او قال شهد شهودى بزورا واقره هو بيا طل او ما
 شبه ذلك فلا قطع * وندب تلقينه كيلا يقر بالسرقه * كما * لا يقطع * لو شهد كافران على
 كافر ومسلم بها في حقهما * اى الكافر والمسلم ظهيرية * تشارك جمع واصاب كلا قدر نصاب
 قطعوا وان اخذ المال بعضهم * استحسانا سد الباب الفساد ولو فيههم صغير او مجنون او معتوه

ارمحرم لم يقطع احد * وشرط للقطع حضور شاهد بها وقته * وقت القطع * كحضور المدعي *
 بنفسه * حتى لو غابا او ماتا لا قطع * وهذا في كل حد مولى رجم وقود بحر قلت لكن نقل المصنف
 في الباب الآتي تصحيح خلافه فتنبه * ويقطع بساج وقنار ابنوس * بفتح الباء * وعود ومسك
 وادهان وورس وزعفران وصندل وعنبر ونصوص خضر * اى زمرود * وياقوت وزبرجد و
 لؤلؤ ولعل وفير وزج وانا وباب * غير مركب ولو متخذ من * من خشب وكذا اكل ما هو من
 اعز الاموال وانفسها ولا يوجد في دار العدل مباح الاصل غير مرغوب فيه * هذا هو الاصل *
 لا * يقطع * بتأفة * اى حقير * يوجد مباحا في دارنا كخشب * لا يحرق عادة * وحشيش
 وقصب وسك * ولو ملحا * وغير * ولو بطا اورد جاجا في الاصح غاية * وصيد وزرنيخ ومغرة
 ونورة * زاد في المجتبى واشنان وفحم وملح خزف وزجاج لسرعة كسره * ولا بما يتسارع
 فساد كالبخس * ولو قد اكل مهيأ لا اكل كخبز وفي ايام تحط لا قطع طعام مطلقا شمني *
 وفاكهة رطبة وثمر على شجر وبطيخ * وكل ما لا يبقى حولا * وزرع لم يحصل * لعدم الاحراز *
 واشربة مطربة * ولو الاثناء ذهبا * وآلات لهو * ولو طبل الغزاة في الاصح لان صلاحية للهو
 صارت شبهة غاية * وصليب ذهب اوفضة وشطرنج ونرد * لتأويل الكسر نهيا عن المنكر * وباب
 مسجل * ود ارلانه حرز لا محرز * ومصحف وصبي حر * ولو * مكليين * لان الحلية تبع * وعند
 كبير * يعبر عن نفسه ولو نائما او مجنونا او اعمى لانه اما غصب او خداع * ود فاتر * غير الحساب
 لانها لو شرعية كتبت تفسير وحديث وفقه فكمصحف والا فكطنبور * بخلاف * العبد * الصغير
 ود فاتر الحساب * الماضي حسابها لان المقصود ورتها فيقطع ان بلغ نصابا اما المعمول بها
 فالمقصود علم ما فيها وهو ليس بما لا قطع بلافق بين دفاتر تجار وديوان ووقوف نهر *
 وكلب وفهد ولو عليه طوق من ذهب علم * السارق * به اولا * لانه تبع * لا * بخيانة *
 في ودیعة * ونهب * اى اخذ قهرا * واختلاس * اى اختطاف لا انتفاء الركن * نبش *
 لغبور * ولو كان القبر في بيت مقفل * في الاصح * او * كان * النوب غير الكفن * وكذا الوسرق
 من بيت فيه قبر او ميت لتأوله بزيارة القبر او التجهيز والاذن بدخوله عادة ولو اعتاده قطع
 سيانته * ومال عامة او مشترك * وحصير مسجل واستار كعبة ومال وقف لعدم المالك بحر *
 ومثل دينه ولو * دينه * مؤجلا * اوزيل عليه او اجود لصيرورته شربكا * اذا كان من جنسه

ولو حكمًا * بان كان له دراهم فسرق دنانير وبعكسه هو الأصح لان النقل ين من جنس واحد
 بخلاف العرض ومنه الحلى فيقطع به ما لم يقل اخذته رهنا وقضاء واطلق الشافعي رح اخذ
 خلاف الجنس للمجانسة في المالمية قال في المجتبى وهو واسع فيعمل به عند الضرورة * بخلاف
 سرقته من غريم ابيه او غريم ولده الكبير او غريم مكاتبه او غريم عبده الماذون المديون *
 فانه يقطع لان حق الاخذ لغيره * ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا كسرقته شيء يقطع فيه
 ولم يتغيرا * ما لو تبدل العين او السبب كالبيع قطع على ما في المجتبى * او من ذى رحم محرم
 لا برضاع * فلو محرميته برضاع قطع كابن عمه هو اخ رضاعا فانه رحمه نسبا محرم رضاعا عيني
 فسقط كلام الزيلعي * ولو * المسروق * مال غيره * اى غير ذى الرحم * بخلاف ماله
 اذا سرق من بيت غيره * فانه يقطع اعتبارا للحرز وعدمه * وبخلاف مرضعته * صوابه
 مرضعه بلاتاء ابن كمال * مطلقا * سواء سرق من بيتها او بيت غيرها فانه يقطع لما مر * و
 لا بسرقه * من زوجته * وان تزوجها بعد القضاء بالقطع جوهره * وزجها ولو كان * المسروق *
 من حرز خاص له ولا عبد من سيده او عرسه او زوج سيدنه * للاذن بالدخول عادة * ولا *
 من مكاتبه وختنه وصهره ومن مغنم * وان لم يكن له حق فيه لانه مباح الاصل فصا شبهة غاية
 بحثنا * وحمام * في وقت جرت العادة بدخوله كذا احوال التجار والخانات مجتبى *
 وبيت اذن في دخوله * ولو اذن المخصوصين فدخل غيرهم وسرق ينبغي ان يقطع او علم انه
 لا يعتبر الحرز بالحفاظ مع وجود الحرز بالمكان لانه اقوى فلا يعتبر الحافظى الحمام لانه حرز
 ويعتبر فى المسجد لانه ليس بحرزه يفتى شمنى * وكما كان حرز النوع فهو حرز للانواع كلها *
 فيقطع بسرقة لو لم يكن اصطبل * على المذهب * وقيل حرز كل شيء معتبر بحرز مثله والاول
 هو المذهب عندنا مجتبى لكن جزم القهستاني بان الثاني هو المذهب فتنبه * ولا يقطع قفاف *
 هو من يسرق الدراهم بين اصابعه * وفشاش * بالغاء وهو من همى لغلق الباب ما يفتحه *
 اذا فشى * حائوتا او باب دار * نهرا او خلا البيت من احد * فلو فيه احد وهو لا يعلم قطع
 شمنى * ويقطع لو سرق من السطح * نصابا لانه حرز شرح وهبانية * او من المسجد * اراد به
 كل مكان ليس بحرز فعم الطريق والصحراء * او رب المتاع عنده * اى بحيث يراه * ولو *
 الحافظ * ناثما * فى الاصح * لا * يقطع * لو سرق ضعيف ممن اضافه * ولو من بعض بيوت

الدار من صندوق مقفل لا اختلال الحرز * أو سرق شيئاً ولم يخرج منه من الدار * لشبهة عدم
 الاخذ بخلاف الغصب * وان اخرج منه من حجرة الدار * المتعة جد الى صحنها * او اعاد من
 اصل الحجرة على حجرة * اخرى لان كل حجرة حرز * او نقب قد خل او القى * كذا رأيت في
 نسخ المتن والشرح باووصوابه بالواركان في الكنز * شيئاً في الطريق * يبلغ نصاباً * ثم اخذ *
 قطع لان الرمي حيلة يعتاده السارق فاعتبر اكل فعلاً واحداً ولو لم يأخذ واخذ غيره فهو مضيع
 لا سارق * او حملة على دابة فساقه واخرجه * او علق رسنه في عنق كلب وزجره لان سيره
 يضاف اليه * او القاه في الماء فاخرجه بتحريك السارق * لما مر * او لا بتحريكه بل * اخرجته *
 قوة جرية على الاصح * لانه اخرجته بسببه زبلي * قطع * قطع في الكل لما ذكرنا ويشكل على
 الاخير ما قالوا لوعلقه على طائر فطار الى منزل السارق لم يقطع فكذلك الله اعلم جزم الحد ادى
 وغيره بعدم القطع * وان * نهب ثم * ناوله آخر من خارج * الدار * او ادخل يد في بيت
 واخذ * ويسمى اللص الظريف ولو وضعه في النقب ثم خرج واخذ لم يقطع في الصحيح شمنى *
 او طر * اى شق * صرة خارجة من * نفس * الكم * لافلور داخله قطع وفي الحل بعكسه * او
 سرق * من مرعى او * من قطار * بفتح القاف الابل على نسق واحد * بعيراً او حملاً * عليه *
 لا * يقطع لان السائق والقائد والراعى لم يقصد والحفظ * وان * كان معها حانظ * او شق
 الحمل فسرق منه او سرق جوالقا * بضم الجيم * فيه متاع ورثه يحفظ او نائم عليه * او بقر به *
 او ادخل يد في صندوق الغير او * في * جيبه او كفه فاخذ المال قطع * في الكل والاصل ان
 الحرز ان امكن دخوله فهتكه بدخوله والافساد خاله اليد فيه والاخذ منه فروع سرق قسطاً
 منصوباً لم يقطع ولو ملقوا عند من يحفظه او في قسطاً آخر قطع فتح اخرج من حرز شاة لا تبلغ
 نصاباً فتبعها اخرى لم يقطع سرق ما لا من حرز قد دخل آخر وحمل السارق بما معه قطع المحمول
 فقط سراج * قال اناس سارق هذا الثوب قطع ان اضاف * لكونه اقراراً بالسرقه * وان نوته *
 ونصب الثوب * لا * يقطع لكونه علة لا قراراً في ردت وتوضيحه اذا قيل هذا قاتل زيد معناه انه
 قتله واذا قيل قاتل زيد معناه انه يقتله والمضارع يحتمل الحال والاستقبال فلا يقطع بالشك
 قلت وفي شرح الوهبانية ينبغي الفرق بين العالم والجاهل لان العوام لا يفرقون الا ان يقال
 يجعل شبهة لداه الحد وفيه بعد * للامام قتل السارق سياسة * لسعيه في الارض بالفساد ودر

وهذا ان عاد واما قتله ابتداء فليس من السياسة في شيء نهر قلت وقد مناعنه مغزيا للمحر في باب الوطني الموجب للحل ان التعقيب بالامام يفهم انه ليس للقاضي الحكم بالسياسة فليحفظ *

* باب كيفية القطع *

واثباته تقطع يمين السارق من زنه * هو مفصل الرسغ * وتحسم * وجوبا وعند الشافعي * قد بافتح * الافني حر وبرد شديد بن * فلا يقطع لان الحل راجر لامتلف ويحبس ليتوسط الامر * وثمن زيت وموئنه * كاجرة حد اد وكلفة حسم * على السارق * عند فالتسببه بخلاف اجرة المحضر للخصوم ففي بيت المال وقيل على المتهم شرح وهبانية قلت وفي قضاء الخانية هو الصحيح تكن في قضاء البزازية قيل على المدعي وهو الاصح كالسارق * ورجله اليسرى من الكعب ان عاد فان عاد * نال الاو * حبس * وعز را ايضا بالضرب * حتى يتوب * اي تظهر اما رات التوبة شرح وهبانية وما روى يقطع ثالثا ورابعا ان صح حمل على السياسة او نسخ * كمن سرق وابهامه اليسرى مقطوعة او شلا او اصبعان منهما سواها * سوى الابهام * او رجله اليمنى مقطوعة او شلاء * لم يقطع لانه اهلاك بل يحبس ليتوب * ولا يضمن قاطع * اليدين * اليسرى * ولو عمل افني الصحيح نهر * اذا امر بخلانه * لانه اتلف واخلف من جنسه ما هو خير منه وكذا لو قطعه غير الحل اد في الاصح * ولو قطعه احد قبل الامر وجب القصاص في العمد والدية في الخطا وسقط القطع عن السارق * سواء قطع يمينه او يساره * وقضاء القاضي بالقطع كالامر * على الصحيح * فلا ضمان * كافي وفي السراج سرق فلم يؤخذ بها حتى قطعت يمينه قصا صا قطعت رجله اليسرى * وطلب المسروق منه * المال لا القطع على الظاهر بحر * شرط القطع مطلقا في اقرار وشهادة على المدعي لان الخصومة شرط لظهور السرقه * وكذا حضوره * اي المسروق منه * عند الاداء * للشهادة * * وعند * القطع * لا احتمال ان يقوله بالمالك في سقط القطع لا حضور الشهود على الصحيح شرح المنظومة واقراء المصنف قلت لكنه مخالف لما قد مه متنا وشرحا لم يحرروا قد حرره في الشرنبلانية بما يفيد ترجيح الاولى فتأمل ثم فرع على قوله وطلب المسروق الح نقال * فلو اقرانه سرق مال الغائب يوقف القطع على حضوره ومخاصمته * وكذا * لو قال سرت هذه الدراهم ولا ادري لمن هي اولا اخبرك من صاحبها لا قطع * لانه يلزم من جهالة عن مطلبه * * كل * من له يد صحيحة ملك الخصومة * ثم فرع

عليه بقوله * كمودع ونحاصب * و مرتهن ومتول راب و رضى وقابض طى سوم شراء *
وصاحب ربوا * بان باع درهمين وربعهما فسرقا منه لان الشراء فاسد بمنزلة المغصوب
يخلاف معطي الربوا لانه بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد شئ ولا قطع بسرقة اللقطة خانيه *
ومن لا يد له صحبة * فلا * يملك الخصومة كسارق سرق منه بعد القطع لم تقطع بخصومة
احد ولو مالكا لان يد غير صحبة كما يأتى آنفا * ويقطع بطلب المالك * ايضا * لو سرق منهم *
اى من الغلة وكذا بطلب الراهن مع غيبة المارتهن علي الظاهر لانه هو المالك * لا بطلب
المالك * للعين المسروقة * او * بطلب * السارق لو سرق من سارق بعد القطع * لسقوط عصمته *
يخلاف ما اذا سرق * الثاني من السارق الاول * قبل القطع * او بعد ما دعى بشبهة *
فان له ولرب المال القطع * لان سقوط النقوم ضرورة للقطع ولم يوجد فصا وكالغاصب ثم بعد
القطع هل الاول استرد اده روايتان واختار الكمال رده للمالك * سرق شيئا ورده قبل
الخصومة * عند القاضي * الى مالكه * ولو حكما كاصوله واوفى غير عياله * او ملكه * اى
المسروق * بعد القضاء * بالقطع ولو بهبة مع قبض * او ادعى انه ملكه * وان لم يبرهن للشبهة *
او نقصت قيمته من النصاب * بنقصان السعر في بلد الخصومة * لم يقطع * في المسائل الاربع *
اقرا بسرقة نصاب تم ادعى احد هما شبهة * مسقطه للقطع * لم يقطعا * قيل باقرارهما لانه
لو اقر انه سرق وفلان وانكر فلان قطع المقر كقوله قتلت انا وفلان * ولو سرقا وغاب احدهما
وشهدا * اى شهد اثنان * على سرقتهما قطع الحاضر * لان شبهة الشبهة لا تعتبر * ولو
اقر عبد * مكلف * بسرقة قطع ورد السرقة الى المسروق منه * لو قاتمة * كما لو قامت عليه
بينته بملك * لكن * بشرط حضرة مولاه عند اقامتها * خلافا للثاني لا عند اقراره بحسب اتفاقا *
ولا عزم علي السارق بعد ما قطعت يمينه * هذا لفظ الحديث درر وغيره ورواه الكمال بعد
قطع يمينه * وترد العين لو قاتمة * وان باعها وروىها البقائها على ملك مالكها * ولا فرق *
في عدم الضمان * بين ملك العين واستهلاكها في الظاهر * من الرواية لكنه يفتى باداء
قيمتها ديانة مواء كان الاستهلاك * قبل القطع او بعد * * مجيب وفيه لو استهلكه المشتري
منه او الموهوب له فللمالك تضمينه * ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن شيئا * وقالا يضمن
ماله يقطع فيه * سرق ثوبا فاشقه نصفين ثم اخرجه قطع ان بلغت قيمته نصا با بعد شقه ماله

يكن اتلافاً * بان ينقص أكثر من نصف القيمة فله تضمين القيمة فيملكه مستند إلى وقت الأخذ
فلا قطع زيلعي وهل يضمن نقصان الشق مع القطع صحيح الخبازي لا وقال اكمال الحق نعم
ومتى اختار تضمين القيمة يسقط القطع لما مر * ولو سرق شاه قد يحها فاخرجها لا * لما مر انه
لا قطع في اللحم * وان بلغ لحمها نصاباً * بل يضمن قيمتها * ولو فعل ما سرق من الحجرين
وهو قد رنصاب * وقت الأخذ * دراهم اوردنا فير * ارانية * قطع وردت * قال لا يورد
لتقوم الصنعة عند ما خلا فاله واما نحو الكحاس لوجعله اراني فان كان يباع وزناً فذلك لك
وان عد دافهي للسارق اتفاقا اختياراً * ولو صبغه احمر او طحن الحنطة * اولت السويق *
فقطع لا رد ولا ضمان * وكذا لو صبغه بعد القطع بحر خلا فالما في الاختيار * ولو صبغه *
اسودرده * لان السواد نقصان خلا فاللثاني وهو اختلاف زمان لا برهان * سرق في ولاية
سلطان ليس لسلطان آخر قطعه * اذ لا ولاية على من ليس تحت يده فليحفظ هذا الاصل *
اذا كان للسارق كغان في معصم واحد * قيل يقطعان وقيل * ان تميزت الاصلية وامكن
الاقتصار على قطعها لم يقطع الزائد * لانه غير مستحق للقطع * والا * تكن متميزة * قطعاً *
هو المختار لانه لا يتمكن من اقامة الواجب الا بذلك سراج والله سبحانه وتعالى اعلم *

* باب قطع الطريق *

وهو السرقة الكبرى * من قصد * ولو في المصر ليلاً به يفتى * وهو معصوم على * شخص *
معصوم * ولو ذمياً فلو على المستأمنين فلا حد * واخذ قبل اخذ شئ وقتل * نفس * حبس *
وهو المراد بالنفي في الآية وظاهر ان المراد توزيع الاجزية على الاحوال كما تقر في الاصول *
بعد التعزير * لم يشرته منكر التخويف * حتى يتوب * لا بالقول بل بظهور سيماه الصلحاء
او يموت * وان اخذ ما لا معصوماً * بان يكون لمسلم او ذمياً كما مر * واصاب كلا نصاب قطع
يده ورجله من خلاف ان كان صحيح الاطراف * لثلاث تغوت نفسه وهذه حالة ثانية * وان قتل *
معصوماً * ولم يأخذ * مالا * قتل * هذه حالة ثالثة * حد * لا قصاصاً فذلك * لا يعفو ولي
ولا يشترط ان يكون * القتل * موجباً للقصاص * لوجوبه جزاء المحاربة لله تعالى بمخالفة امره وبهذه
الحل يستغنى عن تغلير مضاف كما لا يخفى * والحالة الرابعة * ان قتل واخذ * المال خير
الامام بين ستة احوال ان شاء * قطع * من خلاف * ثم قتل * او قطع * ثم صلب * او فعل

الثلاثة * أو قتل * و صلب * أو قتل فقط أو صلب فقط * كل انفصله الزيلعي ويصلب * حياً *
 في الأصح وكيفيته في الجوهرة * ويبعج * بطنه * برمح * تشهيرا له ويخصضه فيه * حتى
 يموت ويترك ثلاثة أيام * من موته ثم يخلي بينه وبين أهله لين فنوه * لا أكثر منها * علي
 الظاهر وعن الثاني يترك حتى ينقطع * وبعد إقامة الحن عليه لا يضمن ما فعل * من اخذ
 مال وقطع وجرح زيلعي * وتجرى الأحكام * المذكورة * علي الكل بمباشرة بعضهم * الاخذ
 والقتل والاخافة * وحجر وعصى لهم كسيف * والحالة الخامسة * ان انضم الي الجرح اخذ
 قطع * من خلاف * وحد جرحه * لعدم اجتماع قطع وضمان * وان جرح فقط * اى لم
 يقتل ولم ياخذ نصابا قال الزيلعي ولو كان مع هذا الاخذ قتل فلا حد ايضا لان المقصود هنا
 المال وهى من الغرائب * أو قتل عمد * واخذ المال * فتأب * قبل مسكه ومن تمام توبته
 رد المال ولو لم يرد قيل لاحد * او كان منهم غير مكاف * او اخرج * او كان ذارحم محرم من *
 احد * المارة * او شريك مغاوض * او قطع بعض المارة على بعض او قطع * شخص * الطريق
 ليلا او نهارا في مصر او بين مصرين * وعن الثاني ان قصده ليلا مطلقا او نهارا
 فهو قاطع وعليه الفتوى بحرود رواقه المصنف * فلا حد * جواب للمسائل الست *
 وللولى القود * فى العمل * والارش * فى غير * او العفو * فيهما * العبد فى حكم قطع
 الطريق كغيره وكذا المرأة فى ظاهر الرواية * فتح تكنها لا تصلب مجتنب وفي السراجية والدرر
 فيهم امرأة فباشرت الاخذ والقتل قتل الرجال دونها هو المخنث عشرة نسوة قطع واخذ
 وقتل قتلن وضمن المال * ويجوز ان يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصابا ويقتل من يقتله
 عليه * لا طلاق الحد يث من قتل دون ماله فهو شهيد فتح * ومن تكرر الخنق * بكسر
 النون منه * في المصر * اى خنق مرارا ذكره مسكين * قتل به * سياسة لسعيه بالفساد
 وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل * والا * بان خنق مرة * لا * لانه كالقتل بالمثل فيه
 القود عند غير ابي حنيفة رحمه الله تعالى *

* كتاب الجهاد *

اوردته بعد الحد ولا تحاد المقصود ووجه الترقى غير خفى وهولعة مصد رجاءه في سبيل
 الله وشرعا الدعاة الى الدين الحق وقاتل من لم يقبله شمنى وعرفه ابن الكمال بانه بدل

الوسع في القتال في سبيل الله مباشرة او معاونة يمال او راى او تكثير سواد وغير ذلك انتهى
ومن توابعه الرباط وهو الإقامة في مكان ليس ورآه اسلام هو المختار وصح ان صلوة المراتب الخمسة
ودرسه بسبعمائة وان مات فيه اجر على علمه وعمله ورزقه وامن الفتان وبعث شهيداً منا من
الفرع الأكبر وتسامه في الفتح * هو فرض كفاية * كل ما فرض لغيره فهو فرض كفاية اذا حصل المقصود
بالبعض والا ففرض عين ولعله قد م الكفاية لكثرة * ابتداء * وان لم يبد ونا وما قوله تعالى
فان قاتلوكم فاقتلوهم وتحریمه في الاشهر الحرام فمنسوخ بالعمومات كقتلوا المشركين حيث
وجدتموه * ان قام به البعض * ولو عبيد او نساء * سغط عن الكل والا * يقم به احد في زمن ما *
انما بتركه * اى انهم الكل من المكلفين واياك ان تتوهم ان فريضته تسقط عن اهل الهند بقيام
اهل الروم مثلاً بل يفرض على الاقرب فالاقرب من العد والى ان يقع الكفاية فلولم تقع الا بكل
الناس فرض عيناً كصلوة وصوم ومثله الجنارة والتجهيز وتما في الدرر * لا * يفرض * على
صبي * وبالغ له ابوان او احد هما لان طاعتهما فرض عين وقال صلى الله عليه وسلم للعباس بن
مرداس لما اراد الجهاد الزم امك فان الجنة عند رجل امك سراج وفيه لا يحل سفر فيه خطر الا
باذنهم ما رما لا خطر فيه يحل بلا اذن ومنه السفر في طلب العلم * وعبد وامرأة * لحق المولى والزوج
ومغادرة وجوبه لو امرها الزوج به فتح وطى غير المروجة نهر قلت تعليل الشمني لضعف بنيتها يغيث خلافه
وفي البحر انما يلزمها امره فيما يرجع الى النكاح وتوابعه * واعمل ومقتل * اى اعرج فتح *
واقطع * لعجزهم * ومد يون بغير اذن غريمه * بل وكفيله ايضا لو بامر تجنيس ولو بالنفس
نهر وهذا في الحال اما الموجل فله الخروج ان علم برجوعه قبل حلوله ذخيره * وعالم ليس
في البلدة افقه منه * فليس له الغزو وخوف ضياعهم وعمم في البزازية السفر ولا يخفى ان
المقيد يغيث غيره بالاولى * وفرض عين اذا هجم العد فمخرج الكل ولو بلا اذن * وباتم الزوج
نحوه بالمنع ذخيره * ولا بد * لغرضيته * من * قيد آخر وهو * الاستطاعة فلا يخرج المريض
المدنف * اما من يقدر على الخروج دون الدفع ينبغي ان يخرج لتكثير السواد ارضا بفتح وني
السراج وشرط لوجوبه القدرة على السلاح لا من الطريق فان علم انه اذا حارب قتل وان لم
يحارب اسلم يلزمه القتال * ويقبل خبر المستنفر ومنادى السلطان ولو * كان كل منهما *
فاسقاً * والا لانه خير يشتهر في الحال ذخيره * كره الجعل * اى اخذ المال من الناس لاجل

الجهاد * مع الفقى * اى مع وجود شىء فى بيت المال درر وصد والشرية ومفاده ان الفقى هنا
 يعنى الغنيمه فليحفظ * والا لا * لدفع الضرر الا لاطل بالادنى * فان حاصرناهم دعوناهم الى
 الاسلام فان اسلموا * نبها * والا فالى الجزية * لو محلا لها كما سمى * فان قتلوا ذلك ظلمهم مالنا *
 من الانصاف * وعليهم ما علينا * من الانتصاف فخرج العبادات اذ لا يخاطبون بها عندنا يؤيد
 قول على رضى الله عنه انما بلوا الجزية ليكون دماؤهم كد مائنا واموالهم كاموالنا * ولا *
 يحل لنا ان * نقاتل من لا تبلغه الدعوة * بفتح الدال * الى الاسلام * وهو وان اشتهر في زماننا
 شرقا وغربا لكن لا شك ان في بلاد الله من لا شعور له بذلك بقى لوبلغه الاسلام لا الجزية ففى
 التاتار خانية لا ينبغي قتلهم حتى يدعواهم الى الجزية نهر خلا لما نقله المصنف * وقد عرفت بان
 بلغته الا اذا تضمن ذلك ضررا * ولو بغلبته الظن كان يستعادون او يتحصنون فلا يفعل فتح * والا *
 يقبلوا الجزية * نستعين بالله ونحاربهم بنصب المناجيق وحرقتهم وغرقهم وقطع اشجارهم * ولو
 مثمرة * وافساد زروعهم * الا اذا غلب على الظن ظفرا فيكرة فتح * ورميهم * بنبل ونحوه *
 وان تترسوا ببعضنا * ولوترسوا بيني سئل ذلك النبي * ونقص هم * اى الكفار * وما اصاب
 منهم * اى من المسلمين * لادية فيه ولا كفارة * لان الغروض لا نفرن بالغرامات * ولو فتح
 الامام بلدة وفيها مسلم او ذمي لا يحل قتل واحد منهم اصلا ولو اخرج واحد * ما * حل *
 حينئذ * قتل الباقي * لجواز كون المخرج وهو ذاك فتح * ونهينا عن اخراج ما يجب تعظيمه ويحرم
 الاستخفاف به كما صحف وكتب فقه وحديث وامرأة * ولو عجز المداوة هو الاصح ذخيرة واراد
 بالنهي ما في مسلم لا تسافر وابالقرآن في عرض العدو * الا في جيش يومن عليه * فلا كراهة
 لكن اخراج العجائز والاماء اولى * واذا دخل مسلم اليهم بامان جاز حمل المصحف معه اذا
 كانوا يوفون بالعهد * لان الظاهر عدم تعرضهم هداية * و * نهينا * عن غدر وغلول * وعن *
 مثله * بعد الظفر بهم اما قبله فلا باس بها اختيار * و * عن * قتل امرأة وغير مكلف وشيخ *
 حر * فان * لاصياح ولا نسل له فلا تقتل ولا اذا ارتد * واعمل ومقعد * وزمن ومعتوه وراصب
 واصل كنائس لم يخاطبوا الناس * الا ان يكون احد هم ملكا * او مقاتلا * او ذارأى * او مال *
 فى الحرب ولو قتل من لا يحل قتله * ممن ذكر * فعليه التوبة والا ستغفار فقط * كسائر المعاصي
 لان دم الكافر لا يتقوم الا بالامان ولم يوجد ثم لا يتركونهم في دار الحرب بل يحملونهم تكثيرا للفقى

وتأمله في السراج وسيجي فرحان الاول لا بأس بحمل رأس المشرك لو فيه غيظهم او فراغ
قلبنا وقد حمل ابن مسعود رضى يوم بدر رأس ابي جهل والقاهابيين يد يه عليه الصلوة والسلام
فقال النبي صلى الله عليه وسلم الله اكبر هذا فرعونى وفرعون امتي كان شره على و طي امتي
اعظم من شر فرعون على موسى و امته ظهيرة الثاني لا بأس نبش قبورهم طلبا للمال تا تاريخانية
وعبارة الخانية قبور الكفرة نعمت الذمي * ولا * يحل للفرع * ان يبدأ أصله المشرك بقتل *
كما لا يبدأ قريبه الباغي * ويمتنع الفرع عن قتله * بل يشغله * لاجل ان يقتله غيره * فان فقد
قتله * ولو قتله فهدر * لعدم العاصم * ولو قصد الاصل قتله ولا يمكن دفعه الا بقتله * قتله
لجواز الدفع مطلقا * ويجوز الصلح * على ترك الجهاد * معهم بما لا * منهم او منا * لو خيرا *
لقوله تعالى وان جنحو للسلم فاجنح لها * تنبذ * اى تعلمهم بنقض الصلح تحرز عن الغد والمحرّم
لو خيرا * لفعله عليه الصلوة والسلام باهل مكة * ونقا تلهم بلا نبذ مع خيانة ملكهم * ولو بقتال
ذى منعة باذنه ولو ببلد منه انتقض حقهم فقط * و * نصالح * المرتد ين اذا غلبوا على بلدة و
صارت دارهم دار حرب * لو خيرا * بلا مال والا * يغلبوا على بلدة * لا * لان فيه تقرير المرتد
على الردة وذلك لا يجوز فتح * وان اخذ * المال * منهم لم يرد * لانه غير معصوم بخلاف
اخذ من بغاة فانه يرد بعد وضع الحرب اوزارها فتح * ولم يتبع * فى الزيلعي يحرم ان يبيع *
منهم ما فيه تقويتهم على الحرب * كحل يد وعبيد وخيل * ولا نحمله اليهم ولو بعد صلح * لانه
عليه الصلوة والسلام نهى عن ذلك وامر بالميرة وهى الطعام والقماش فجاز استحسانا * ولا نقتل
من امنه حرا وحره ولو فاسقا * واعمل اوفانيا اوصيبا اوعب اذن لهما في القتال * باى لغة
كان * الامان * وان كانوا لا يعرفونها بعد معرفة المسلمين * ذلك * بشرط ما عهدهم ذلك من
المسلمين فلا امان لو كان بالبعد منهم * ويصح بالصرح كامننت او لا بأس عليكم ولو بالكناية كتعال
اذا ظنه امانا وبلاشارة بالاصبع الى السماء ولونادى المشرك بالامان صح لو امتنعوا وصح طلبه
لذرائيه لاهل بلدة ويدخل فى الاولاد اولاد الابناء لا اولاد البنات لو غار عليهم عسكر آخر
ثم بعد القسمة علموا بالامان فعلى القتال الدية وعلى الواطى المهر والولد حر مسلم تبعه لا يبيّه
وترد النساء والاموال الى اصلها يعني بعد ثلث حيض * وينقض الامام * الامان * لو * بقاؤه *
شرا * ومباشرة بلا مصلحة يؤدب * وبطل امان ذمي * الا اذا امر به مسلم شمنى * واسيرو

تاجر وصبي وعبد مخجورين عن القتال * وصحح محمد رح امان العبد وفي الخانية خدمة المسلم مولاه
الحربي امان له * ومجنون وشخص اسلم ثمة ولم يجر اليها * لانهم لا يملكون القتال والله اعلم *

* باب المغنم وقسمته *

في المغرب الغنيمة ما نيل من الكفار عنوة والحرب قائمة فتخمس وباقها للغانمين والفقي ما نيل
منهم بعد كخراج وهو كفاة المسلمين * اذا فتح الامام بلاء صلحا جرى على موجبته وكذا من بعد *
من الامراء * وارضها تبقى مملوكة لهم ولو فتحها عنوة * بالفتح اى قهرا * قسمها بين
الجيش * ان شاء * واقر اهلها عليها بجزية * على رؤسهم * خراج * على اراضيهم والاول
اولى عند الغانمين * واخرجهم منها وانزل بها قوما غيرهم ووضع عليهم الخراج * والجزية *
لو * كانوا * كفارا * فلو مسلمين وضع العشر لا غير * وقتل الاسارى * ان شاء ان لم يسلموا *
واسترقهم او تركهم احرار اذمة لنا * الامشركي العرب والمرتكبين كاسبجى * وحرم منهم *
اى اطلاقهم مجانا ولو بعد اسلامهم ابن كمال لتعلق حق الغانمين وجوزة الشافعي رح لقوله تعالى
فاما منا بعد واما فداء قلنا نسخ بقوله تعالى واقتلوهم حيث وجدتموهم شرح مجمع * و
حرم * فداء * بعد تمام الحرب اما قبله فميجوز بالمال لا بالاسير المسلم درر وصد الشريعة
وقال يجوز وهو اظهر الرايات عن الامام شمني واتفقوا انه لا يفادى بنساء وصبيان وخيل وسلاح
الا لضرورة ولا باسير اسلم بمسلم اسير الا اذا امن على اسلامه * وحرم * ردهم الى دارهم *
نابت في نسخ الشرح تبعاً للردون المتبعين لابن الكمال للعلم به من منع المن بالاولى *
وحرم * عقربا شق نقلها الى دارنا فتدبح وتحرق * بعد اذ لا يعذب بالنار الاربابا *
كما تحرق اسلحة وامتعة تعد ونقلها وما لا يحرق منها * كحل يد * يد فن بموضع خفي * وتكسر
اورانهم وتراق ادهانهم مغايظة لهم * ويترك نساء وصبيان منهم شق اخراجها بارض خربة حتى
يموتوا جوعا * وعطشا للنهي عن قتلهم ولا وجه الى بقائهم * وجد المسلمون حية او عقرب في
رحالهم ثمة * اى في دار الحرب * ينزعون ذنب العقرب وانياب الحية * قطعاً للضرر عنا *
بلا قتل * ابقاء للنسل تا تاريخانية وفيها مات نساء مسلمات ثمة واهل الحرب يجامعون الاموات
تحرقن بالنار * ولا تقسم غنيمة ثمة * الا اذا قسم عن اجتهاد او حاجة الغزاة فتصح * او لا يداع *
فتحل اذا لم يكن للامام حمولة فان ابواهل يجبرهم باجر المقل روايتان فاذا تعد فان الحال

لو قسمها قد ركل على حمله قسم بينهم والا فهو مما شق نقله وسبق حكمه * ولم تبع * الغنيمة * قبلها *
 لا للامام ولا لغيره يعني للمتمول اموال الباع شيئاً بطعام جاز جوهره * ورد * البيع * لوقوع * دفعا للفساد
 فان لم يكن رد ثمنه للغنيمة خائفة * ومن دلحقهم ثمة كمقاتل لاسوقي * وحربي ومردك اسلم ثمة *
 بلا قتال * فان قاتلوا شاركهم * ولا من مات ثمة قبل قسمة او بيع ولو * مات * بعد احد صائمه او بقسمة
 او بعد الاحراز بل ارنا يورث نصيبه * لتأكل ملكه تا تاريخا نية فيها ادعى رجل شهود الواقعة وروى
 وقد قسمت لم تنقض استحسانا وبغوض بقل رحظه من بيت المال وما في البحر من قياس الوقف على
 الغنيمة رده في النهر وحررنا في الوقف * ولهم * اى للغانمين لا غير * الانتفاع فيها * اى في دار
 الحرب * بعلف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا قسمة * اطلق الكل تبع الكنز وقيد في الوقاية السلاح
 بالحاجة وهو الحق وقيد الكل في الظهيرية بعدم نهى الامام عن اكله فان نهى لم يبح فينبغى تقييد
 المتون به * و * بلا * بيع وتمول * فلو باع رد ثمنه فان قسمت تصدق به لو غير فقير ومن وجد
 ما لا يملكه اهل الحرب كصين وعسل فهو مشترك فيتوقف بيعه على اجازة الامير فان هلك
 او اضمن انفع اجازة والارادة للغنيمة بحر * وبعد الخروج منها لا * الا برضاهم * ومن اسلم
 منهم * قبل مسكه * عصم نفسه وطفله وكل ما معه * فان كانوا اخذوا احرز نفسه فقط * او
 اودعه معصوما * ولو ذميا فلو عند حربي فغنى كالموا اسلم ثم خرج الميناثم ظهرنا على الدار فماله ثمة
 في سوى طفله لتبعيته * لا ولد * اكبير وزوجته وحملها وعقارة وعبد * المقاتل * وامته
 المقاتلة وحملها لانه جزء الام * حربي دخل دارنا بغير امان * فاخذ * احدنا * فهو * وما
 معه * فغنى * لكل المسلمين سواء * اخذ قبل الاسلام او بعد * وقال لا اخذ خاصة وفي
 الخمس روايتان قنية وفيها استأجرة لخدمة سفره فغرا بغرس المستأجر وسلاحه فسيمة
 بينهما الا اذا شرط في العقد انه للمستأجر *

* فصل في كيفية القسمة *

المعتبر في الاستحقاق * لسهم فارس وراجل * وقت المجازة * اى الانفصال من دارنا وعند
 الشانعي وقت القتال * فلو دخل دار الحرب فارسا فنفق * اى مات * فرسه استحق سهمين
 ومن دخل راجلا فشرى فرسا استحق سهما ولا سهم لغير فرس واحد * صحيح كبير * صالح لقتال *
 فلو مر بضا ان صح قبل الغنيمة استحقه استحسانا لا لومهر فكبر تا تاريخا نية وكان الفرق حصول

الارهاب بكبير مريض لا بالمهر ولو غصب فرسه قبل دخوله او ركبته آخر او نغزو دخل
 راجلنا ثم اخذ فله سهمان لا لوباعه ولو بعد تمام القتال فانه يسقط في الاصح لانه ظهران
 قصد التجارة فتح واقرة المصنف لكن نقل في الشر نبلانية عن الجوهره والتبيين ما يخالفه
 وفي القهستانى لوباعه في وقت القتال فراجل على الاصح وبعد القتال فارس بالاتفاق انتهى
 فتنبه ولتحفظ هذه القيود وخوف الخطأ في الافتاء والقضاء ولا يسهم * لعبد وصبي
 وامرأة وذمي * ومجنون ومعتوه ومكاتب * ورضخ لهم * قبل اخراج الخمس عندنا *
 اذا باشر والقتال او كانت المرأة تقوم بمصالح المريض * او تد اوى الجرحاء * او دل الذمي
 على الطريق * ومقاده جواز الاستعانة بالكافر عند الحاجة وقد استعان عليه الصلوة والسلام
 باليهود علي اليهود وارضخ لهم * ولا يبلغ به السهم الا في الذمي اذا دل * فيزاد على السهم
 لانه كالاجرة * والبراذين * خيل العجم * والعناق * بكسر العين جمع عتيق كرام خيل
 العرب والهجين الذي ابوه عربي وامه عجمية والمقر في عكسه قاموس * سواء لا يسهم *
 للراحلة والبغل * والحصار لعدم الارهاب * والخمس * الباقي يقسم اثلاثا عندنا *
 لليتيم والمسكين وابن السبيل * وجاز صرفه بصنف واحد فتح وفي المنية لو صرفه للغانمين
 لحاجتهم جاز وقد حققته في شرح الملتقى * وقد م نقرأ ذوى القربى * من بني هاشم *
 منهم * اى من الاصناف الثلاثة * عليهم * لجواز الصدقات لغيرهم لا لهم * ولا حق
 لا غنيائهم * عندنا وما نقله المصنف عن البحر من ان الحارث يغيب ترجيح الصرف لا غنيائهم
 نظرفيه في النهر * وذكره تعالى للتبرك * باسمه في ابتداء الكلام اذا اكل الله * وسهمه
 عليه الصلوة والسلام سقط بموته * لانه حكم علق ومشتق وهو الرسالة * كالصغى * الذي
 كان عليه الصلوة والسلام يصطفيه لنفسه * ومن دخل دارهم باذن * الامام * او منعة *
 اى قوة * فاغار خمس * ما اخذ والا لانه غنيمة * والا لا * لانه اختلاس وفي المنية لو دخل
 اربعة خمس ولو ثلثة لا قال الامام ما اصبتم لا خمس فلو لهم منعة لم يجوزوا الا جاز * وندب
 للامام ان ينفل وقت القتال حثا * وتحريصا فيقول * من قتل قتيلا فله سلبه * سماء قتيلا
 لقربه منه * او يقول من اخذ شيئا فهو له * وقد يكون بدفع مال او ترغيب مال فالتحريض
 نفسه واجب الامر به واختيار الادعى للمقصود مندوب ولا يخالفه تعبير القدرى فلا بأس

لانه ليس مطرد الماتركه اولى بل يستعمل في المنك وب ايضا قاله المصنف ولذا عبر في المبسوط
 بالاستحباب * ويستحق الامام لوقا من قتل قتيلاً فله سلبه * اذا قتل * هو استحسانا * بخلاف
 ما لوقا منكم او من قتلته انا فلي سلبه * فلا يستحقه الا اذا اعمى بعه ظهيرة ويستحقه مستحق
 سهم او رضح نعم الذي وغيره * وذ * اي التنفيل * انما يكون في مباح القتل فلا يستحقه
 يقتل امرأة ومجنون ونحوهما ممن لم يقاتل وسماح القاتل مقالة الامام ليس بشرط في استحقاقه *
 ما نقله اذ ليس في الوسع اسماح الكل ويعم كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا وان مات الوالى او عزل ما لم
 يمنع الثاني نهر وكذا اعم كل قتيل لانه نكرة في سياق الشرط وهو من بخلاف ان قتلت قتيلاً ولوقا
 ان قتلت ذلك الفارس فلك كل الم يصح وان قطعت راس او لك القتل فلك كل اصح * ولو نقل
 السرية * هي قطعة من الجيش من اربعة الى اربعمائة مأخوذة من السرى وهو المشى ليلادرد * الربع
 وسمع العسكر دونها فلهم النفل * استحسانا ظهيرة وجاز التنفيل بالكل او بقدر منه لسرية
 لا لعسكر والفرق في الدرد * ولا ينقل بعد الاحراز هنا * اي بد ارنا * الا من الخمس *
 لجوازة لصنف واحد كما مر * وسلبه ما معه من مركبه وثيابه وسلاحه * وكذا ما على مركبه لا ما
 على دابة اخرى * و * التنفيل * حكمه قطع حق الباقين لا الملك قبل الاحراز ان ار
 الاسلام فلو قال الامام من اصاب جارية فهي له فاصابها مسلم فاستبرأها لم يحل له وطوها
 ولا بيعها * كالأخذ والمتلصص ثم واستبرأها لم يحل له اجماعا * والسلب للكل ان لم ينقل *
 لحد يث ليس لك من سلب قتيلك الا ما طابت به نفس اما مك فحملنا حد يث السلب على
 التنفيل قلت وفي معروضات المفتي ابي السعد هل يحل وطئ الامام المشتراة من الغزاة الآن
 حيث وقع الاشتباه في قسمتهم بالوجه المشروع فاجاب لا توجد في زماننا قسمة شرعية لكن في سنة
 ٩٤٨ وقع التنفيل الكلي فبعد اعطاء الخمس لا يبقى شبهة ابد انتهى فلم يحفظ والله اعلم *

*** باب اسعيلاء الكفار بعضهم بعضا او على اموالنا ***

اذا سبي كافر كافرا آخر بدار الحرب واخذ ماله يملكه * لاستيلائه على مباح * ولو سبي اهل
 الحرب اهل الذمة من دارنا لا * يملكونهم لانهم احرار * وملكنا ما نجل * من ذلك * السبي
 للكافر * ان غلبنا عليهم * اعتبارا بسائر ملاكهم * وان غلبوا على اموالنا * ولو عبد اموالنا *
 وحرزوها بدارهم ملكوها * لا للاستيلاء على مباح لما ان الصحيح من مذهب اهل السنة ان

الأصل في الأشياء التوقف والاباحة رأى المعتزلة بل لان العصمة من جملة الاحكام المشروعة وهم لم
 يخاطبوا بها فبقى في حقهم ما لا غير معصوم فيمكنونه كما حققه صاحب المجمع في شرحه ويفترض علينا
 اتباعهم فان اسلموا تقرر ملكهم * وان غلبنا عليهم * اى بعد ما احرزوها بدارهم اما قبله فهي لما لكانها
 مجانا مطلقا * فمن وجد ملكه قبل القسمة * بين المسلمين لا يمين انكفار كما حققه في الدرر * فهو له
 مجانا بلا شئ * وان وجد بعد ما فهو له بالقيمة * جبر للضررين بالقدر الممكن * ولو كان ملكه *
 مثليا فلا سبيل له عليه بعد ما * اذ لو اخذ اخذ بمنله فلا يغير ولو قبلها اخذ مجانا كما مر * بالثمن *
 الذى اشتراه به * لو اشتراه منهم تاجر * اى من العذر واخرجه الى دارنا وبقيمة العرض لو اشتراه به و
 بالقيمة لو اتهم به منهم زاد فى الدرر او ملكه بعقل فاسد لكن فى البحر شراء بخمر او خنزير ليس لما لكانه
 اخذ باتفاق الروايات وكذا لو اشتراه بمثله نسمة او بمثله قدر او صفا بعقد صحيح او فاسد لعدم الغائى *
 فلو بافل قدر او اراد او صفا فله اخذ لانه يغير وليس يربوا لانه فداء * وان * وصلىة * نقاعينه * او
 قطع يد * واخذ * مشتريه * ارشه * او نقأها المشتري فبأخذ يكل الثمن ان شاء لان الاوصاف لا يقابلها
 شئ منه * والقول للمشتري في مقدره * اى الثمن * بيمينه عند عدم البرهان * لان البينة مبينة
 ولو برهننا ببينة المالك ايضا خلا فاللثاني نهر * وان تكرر الاسر والشراء * بان اسر ثانيا وشرأ آخر * اخذ *
 المشتري * الاول من الثاني * بيمينه * جبر الورود الاسر على ملكه فكان الاخذ له * ثم يأخذ * المالك *
 القديم بالثمنين ان شاء * لقيامه عليه بهما وقيل الاخذ الاول لا يأخذ القديم كيلا يضيع الثمن *
 ولا يملكون حرنا ومن برنا وام ولدنا ومكاتبنا * لحريتهم من وجه فبأخذ ما لكانه مجانا لكن بعد القسمة
 تؤدى قيمته من بيت المال * وتملك عليهم جميع ذلك بالغلبة * لعدم العصمة * ولو نال اليهم دابة
 ملكوها * لتحقيق الاستيلاء اذ لا يد للعجماء * وان ابق اليهم قن مسلم فآخذوه * قهر * لا * خلا فالحما
 لظهور يد على نفسه بالخروج من دارنا فلم يبق محلا للملك * بخلاف ما اذا ابق اليهم بعد ارتداد
 فآخذوه * ملكوه * اتفقا * ولو ابق ومعه فرس او متاع فاشترى رجل * ذلك * كله منهم اخذ * المالك *
 العبد مجانا * لما مر انهم لا يملكونه * و * اخذ * غيره * بالثمن * لانهم ملكوه * وعتق عبد مسلم * او
 ذمي لانه يجبر على بيعه ايضا زيلعي * شراء مستأمنه من دارنا وادخله دارهم * اقامة لتبائن الدارين مقام
 الاعتاق كالواستولوا عليه وادخلوه دارهم فابق الميناقيد بالمستأمن لانه اوشرأ حربي لا يعتق عليه
 اتفقا لما منع حق استرداده نهر * كعبد لهم اسلم ثمه مجانا * الى دارنا او الى عسكرنا ثمه او اشتراه مسلم

او ذمي او حربي ثمة او عرضة على البيع وان لم يقبل المشتري بحر * او ظهر ناعليهم * ففي هذه التسع
الصور يعتق العبد بلا اعتاق ولا ولاء لا حد عليه لان هذا اعتق حكمي در روفي الزيلعي لو قال الحربي
لعبد آخذ ابيد انت حر لا يعتق عند ابي حنيفة رح لانه معتق ببيانه مسترق ببيانه *

* باب المستأمن *

اي الطالب للامان * هو من يدخل دار غيره بامان * مسلما كان او حربيا * دخل مسلم دار الحرب
بامان حرم تعرضه لشيء * من دم و مال وفرج * منهم * اذا المسلمون عند شر وطهم * فلو اخرج *
اليان * شيئا ملكه * ملكا * حراما * للغدر * فيتصدق به * وجوبا قيد بالاجرا لانه لو غصب منهم
شيئا رده عليهم وجوبا * بخلاف الاسير * فيباح تعرضه * وان اطلقوه طوعا * لانه غير مستأمن فهو
كاملتصص * فانه يجوز له اخذ المال وقتل النفس دون استباحة الفرج * لانه لا يباح الا بالملك اذا
وجد امراته الماسورة او ام ولد او من برته * لانهم ماملوكوهن بخلاف الامة * ولم يطاقهن من اهل الحرب *
اذ لو وطئهن تجب العدة المشبهة * فان ادانه حربي * دينا ببيع او قرض * او بعكسه او غصب احد هما
صاحبه وخرجا اليانم نقض لا حد بشيء * لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى بل فيما يستقبل *
ويقتى المسلم بردا لمغصوب * زيلعي راد الكمال * ويورد الدين * ايضا * ديانة * لا قضاء لانه غدر *
وكذا الحكم * يجري * في حربيين فعلا ذلك * اي الادانة والغصب * ثم استامنا * ما بيننا * خرج
حربي مع مسلم الى العسكر فادعى المسلم انه اسيره وقال * الحربي * كنت مستأمنا فالقول للحربي
الا اذا قامت قرينة * ككونه مكتوبا ومغولا عملا بالظاهر بحر * وان خرجا * اي الحربيان * مسلمين *
وتحكما * قضي بينهما بالدين * لوقوعه * محال المتراضي * زاما الغصب * فلا * لما مر انه ملكه * قتل
احد * المسلمين * المستأمنين صاحبه * عمدا او خطأ * تجب الدية * لسقوط القود ثمة كالحل * في
ماله * فيهما لتعد الصيانة على العاقلة مع تبائن الدارين * والكفارة * ايضا * في الخطاء * لاطلاق
النص * وفي * قتل احد * الاسيرين * الآخرين * كفر فقط * لما مر بلا دية في الخطاء ولا شيء في
العمل اصلا لانه بالاسر صار تبعاهم فسقطت عصمة المقومة لا الموثمة فلذا يكفر في الخطاء * كقتل مسلم
اسيرا ومن اسلم ثمة * واوورثه مسلمون * ثمة فيكفر في الخطاء فقط لعدم الاحراز بل ارنا والله سبحانه عالم

فصل

في استيمان الكافر لا يمان حربي مستأمن فيه اسنة * لا بصبر عينا لهم وعونا علينا * وقيل انه * من يمان

لامام * ان اقتص سنة * قيل اتفاقي لجواز توقيت ما دونها كشهري وشهريين د رركن ينبغي ان لا يلحقه
 سر ربتقصير الملة جل انتح * وضعنا عليك الجزية فان مكث سنة * بعد قوله * فهو ذمي * ظاهر المتون
 ن قول الامام له ذلك شرط لكونه ذميا فلما قام سنة از سنتين قبل القول فليس بذمي وبه صرح العتابي
 قيل نعم وبه جزم في الدرر قال في الفتح والاول الاوجه * ولا جزية عليه في حول المكث الا بشرط
 اخذها منه فيه * واذا صار ذميا * يجرى القصاص ببنه وبين المسلم ويضمن المسلم قيمة خمرة وخنزيرة
 اذا تلغه وتجب الدية عليه اذا قتله خطأ ويجب كف الاذى عنه وتحريم غيبته كالمسلم * فتح وفيه
 لومات المستأمن في دارنا ورثته ثمة وقف ماله لهم وياخذوه بيينة واومن اهل الذمة فبكفيل ولا يقبل
 كتاب ملكهم * واذا اراد الرجوع الى دار الحرب بعد الحول * واولتجارة ارضه حاجة كما يغيد الاطلاق
 نهر * منع * لان عقل الذمة لا ينقض ومغادره منع الذي ايضا * كما * يمنع * لو وضع عليه الخراج *
 بان الزم به واخذ منه عند حلول وقته لان خراج الارض كخراج الراس * اوصار لها * اى المستأمنة
 الكتابية * زوج مسلم او ذمي * لتبعيته اليه وان لم يدخل بها * لا عكسه * لا مكان طلاقه اولو نكحها هنا
 فطالبت به بمهرها فلها معه من الرجوع تا تارخانية فلم يغفره حتى مضى حول ينبغي صير ورثته ذميا على
 ما مر عن الد ررو منه علم حكم الدين الحادث في دارنا * فان رجع * المستأمن * اليهم * ولو غير
 دارة * حل دمه * لا بطلان امانه * فان ترك ودیعة عند معصوم * مسلم او ذمي * اوديا * عليهم ما *
 ناسر او ظهر * بالبناء للمجهول بمعنى غلب * عليهم فاخذوه وقتلوه سقط دينه * وتسلمه وما غصب
 منه واجرة عين اجرها يسبق يد * وصار ماله * كوديعة وما عند شريكه ومضاربه وما في بيته في
 دارنا * فيا * واختلف في الرهن ورجح في النهر انه للمرتبه بل ينفذ في السراج لو بعث من ياخذ
 الوديعة والقرض وجب التسليم اليه انتهى وعليه فيوفي منه دينه هنا ولو صارت وديعته فيا * وان
 قتل او مات فقط * بلا غلبة عليهم * فدينه ووديعته وقرضه اورثته * لان نفسه لم تصر مغنومة فكذا
 ماله كالو ظهر عليه فهو رب فماله له * حربي هناله تمه عرس واولاد ووديعة مع معصوم او غير فاسلم * هنا
 اوصار ذميا * ثم ظهر ناعليهم نكله في * لعلم يد * ولايته ولوسبي طفله الينا فموقن مسلم * وان اسلم
 دمه فجاءها فظهر عليهم فطفله حر مسلم * لاتحاد الد ار * ووديعة مع معصوم له * لان يد كيد
 محترمة * وعيره في * ولو عينا غصبها مسلم لعلم النياية فتح * وللامام حق اخذ دية مسلم لاولى
 له * اصلا * ودية * مستأمن اسلمها من عاقلة قاتله خطأ * لقتله نفسا معصومة * وفي العمل له

القتل * قصاصا * والدية * صلحا * لا العفو * نظر الحق العامة * حربي او مرتد ازم من وجب عليه
 قود التجا بالحرم لا يقتل بل يحبس عنه الغنل يخرج فيقتل * لان من دخله فهو آمن بالنص وسهجي
 في الجنایات * لا تصير دار الاسلام دار الحرب الا * بامور ثلثة * باجراء احكام اهل الشرك وباتصالها
 بدار الحرب وبان لا يبقى فيها مسلم او ذمی آمنابا لامن الاول * على نفسه * ودار الحرب
 تصير دار الاسلام باجراء احكام اهل الاسلام فيها * كجمعة وعید * وان بقي فيها كافرا صلى وان
 لم تتصل بدار الاسلام * درر وهذا ثبت في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح فكأنه تركه بحجي
 بعضه ووضح باقيه انتهى *

* باب العشر والخراج والجزية *

ارض العرب * هي من حد الشام والكونة الى اقصى اليمن * وما سلم اهله طوعا او فتح
 عنوة وقسم بين جيشنا والبصرة * ايضا باجماع الصحابة رضى الله عنهم * عشرية * لانه اليق
 بالمسلم وكذا ابستان مسلم او كرمه كان في داره درر ومرفى باب العاشر شى من هذا وحررناه في شرح
 الملتقى * وواد * قرى * العراق وحده العذيب * بضم نفتح قرية من قرى الكوفة * الى عقبة حلوان *
 بن عمران بضم فسكون قرية بين بغداد وهمل ان * عرضا ومن العلت * بفتح فسكون فمثلة
 قرية شرقى دجلة موقوفة على العلوية وما قيل من الثعلبية بفتح فسكون غلط المصنف عن المغرب *
 الى عبادان * بالشد يد حصن صغمر بشط البحر في المثل ليس وراء عبادان قرية مستصفى *
 طور لا * وبالا يام اثنان وعشرون يوما نصف وعرضه عشرة ايام سراج * وما فتح عنوة * لم يقسم
 بين جيشنا الى مكة سواء * اقرا هله عليه * او نقل اليه كفارا * او فتح صلحا خراجية * لانه
 اليق بالانكا فر * وارض السواد مملوكة لا هله يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها * هداية وعند
 الائمة الثلاثة هي موقوفة على المسلمين فلم يجز بيعهم فتح * ويجب الخراج في ارض الوقف *
 الا المشتراة من بيت المال اذا وقفها مشتر بها فلا عشر فيها ولا خراج شربلا نية معزيا للبحر
 وكذا الولم يوقفها كما ذكرته في شرح الملتقى * والصبي والمجنون لو * كانت الارض * خراجية
 والعشر لعشرية * درر ومرفى الزكوة وقالوا اراضى الشام ومصر خراجية وفي الفتح الما خروزالان
 من اراضى مصر اجرة لا خراج الا قرعها انها ليست مملوكة للزراع كانه ماوت المالكين شيأ فشيأ بلا
 وارث فصارت لبيت المال على هذا فلا يصح بيع الامام ولا شراؤه من وكيل بيت المال لشي منها لانه

كولى اليتيم فلا يجوز الاضرورة والعياذ بالله زاد فى البحر اورد غيب فى العقار بضعف قيمته على قول
 للتأخرين المفتي به قلت وسمي في باب الوصي جواز بيع عقار الصبي في سبع مسائل وانتى مفتي
 دمشق فضل الله الرضى بان غالب اراضنا سلطانية لا نقر ارض ملاكها قالت لبيت المال فتكون في
 يد زراعتها كالعارية انتهى وفي النهر عن الواقعات لو اراد السلطان شراءها لنفسه يأمر غيره ببيعها ثم
 يشتريها منه لنفسه انتهى واذا لم يعرف الحال في الشراء من بيت المال فالاصل الصحة وبه عرف صحة
 وقف المشتراة من بيت المال وان شروط الواقفين صحيحة وانه لا خراج على اراضيها * وموات احياء ذمى
 باذن الامام * اوضح انه كامر * خراجي ولو احياء مسلم اعتبر قربه * ما قارب الشئ يعطى حكمه *
 وكل منهما * اى العشرية والخراجية * ان سقي بماء العشر اخذ منه العشر الا ارض كافر تسقى *
 بماء العشر اذا كافر لا يبدأ بالعشر * وان سقي بماء الخراج اخذ منه * الخراج لان النماء بالماء *
 وهو * اى الخراج * نوعان خراج مقاسمة ان كان الواجب بعض الخراج كالخمس ونحوه وخراج
 وظيفة ان كان الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتمكين من الانتفاع بالارض * وضع عمر
 رضى الله تعالى عنه على السواد لكل جريب * هوستون ذراعا في ستين بذراع كسر على سبع
 قبضات وقيل المعتبر في كل بلد عرفهم وعرف مصر التقدير بالغدان فتح وعلى الاول المعول
 بحر * يبلغه الماء صاعا من براوشعير ودورها * عطف على صاع من اجود النقود زيلعى * ولجرب
 الرطبة خمسة دراهم ولجريب الكرم او النخل متصلة * قيد فيها * ضعفها ولما سواه * ما ليس فيه
 توظيف عمر رضى الله عنه * كزعفران وبستان * هو كل ارض يحوطها حائط وفيها اشجار متفرقة ويمكن
 الزرع تحتها فلها ملتفة اى متصلة لا يمكن زراعة ارضها فهو كرم * طاقة * وغاية الطاقة نصف الخراج
 لان * التنصيف عين الانصاف فلا يزداد عليه * في خراج المقاسمة ولا في الموظف على مقلار ما وظفه
 عمر رضى الله تعالى عنه وان طاقت على الصحيح كافي * وينقص مما وظف * عليها * ان لم تطق *
 بان لم يبلغ الخراج ضعف الخراج الموظف فينقص الى نصف الخراج وجوبا وجوازا عند الاطاعة
 ويغنى ان لا يزداد على النصف ولا ينقص من الخمس حدا دى وفيه لو غرس بارض الخراج كرم
 او شجر فعليه خراج الارض الى ان يطعم وكذا الوقاع الكرم وزرع الحب فعليه خراج الكرم واذا اطعم
 فعليه قدر ما يطيق ولا يزيد على عشرة دراهم ولا ينقص عما كان وكما يمكن الزرع تحت شجرة
 فيه ان وما لا يمكن فكرم واما الاشجار التى على المسناة فلا شئ فيها انتهى وفي زكوة الخافية قوم شروا

ضيعة فيها كرم وارض فشرى احدهما الكرم وآخر الاراضى واراد واتسم الخراج فلو معلوما فكما كان
 قبل الشراء والا كان جملة فان لم تعرف الكرم الا كروما قسم بقدر الحصص قرية خراجهم متفاوت
 فطلبوا السوية ان لم يعلم قدره ابتداء ترك على ما كان * ولا خراج ان غلب الماء على ارضه وانقطع *
 الماء * او اصاب الزرع آفة سماوية كغرق وحرق وشدة برد * الا اذا بقى من السنة ما يمكن الزرع فيه
 تانيا * اما اذا كانت الافة غير سماوية * ويمكن الاحتراز عنها * كاكل قردة وسباع ونحوهما * كانعام و
 فار ودودة بحر * او هلك * الخارج * بعل الحصاد لا * يسقط وقبله يسقط ولو هلك بعضه ان فضل عما
 انفق شئ اخذ منه مقدار ما بينا مصنف سراج وتسامه في الشرنبلانية معزيا للبحر قال وكذا حكم
 الاجارة في الارض المستاجرة * فان عطلها صاحبها وكان خراجها موطئا او اسلم * صاحبها * او
 اشترى مسلم * من ذمى * ارض خراج يجب * الخراج * ولو منعه انسان من الزراعة او كان الخراج خراج
 مقاسمة لا * يجب شئ سراج وقد علمت ان المأخوذ من اراضي مصر اجرة لا خراج فما يفعل الآن من
 الاخذ من الفلاح وان لم يزرع ويسمى ذلك فلاحه واجبار على السكنى في بلد متعينة يعمر دارة ويزرع
 الاراضي حرام بلا شبهة نهر ونحوه في الشرنبلانية معزيا للبحر حيث قال تقدم ان مصر الآن ليست
 خراجية بل بالاجرة فلا شئ على من لم يزرع ولم يكن مستأجرا ولا جبر عليه بسببها فما يفعله الظلمة من
 الاضرار به حرام خصوصا اذا اراد الاشتغال بالعلم وقالوا الوزرع الاخس قادر على الاعلى كزعفران
 فعليه خراج الاعلى وهذا يعلم ولا يفتى به كيلا يتجرى الظلمة * باع ارضا خراجية ان بقى من السنة
 مقدار ما يتمكن المشتري من الزراعة فعليه الخراج والافعلى البائع * عناية * ولا يؤخذ العشر من
 الخارج من ارض الخراج * لانهما لا يجتمعان خلافا للشافعى رح * ولا يتكرر الخراج بتكرار الخراج في
 سنة لو موطئا والا * بان كان خراج مقاسمة * تكرر * لتعلقه بالخراج حقيقة * كالعشر * فانه يتكرر * ترك
 السلطان * او نائبه * الخراج لرب الارض * ارضه له ولو بشقاعة * جاز * عند الثاني وحل له لو مصر فا
 والاتصلق به به يفتى وما فى الحاروى من ترجيح حله لغير المصروف خلاف المشهور * ولو ترك
 العشر لا * يجوز اجماعا ويخرجه بنفسه للعقرا سراج خلافا لما فى قواعد تصرف الامام منوط بالمصلحة من
 الاشياء معزيا للبرازية فتنبه ومى النهر يعلم من قول الثانى حكم الاقطاعات من اراضى بيت المال
 اذ حاصلها ان الرقبة لبيت المال والخراج له وحينئذ فلا يصح بيعه ولا هبته ولا رقبته نعم له اجارته تخريجا
 على اجارة المستأجر من الحوادث لو اقطعها السلطان له ولا ولاده ونسله وعقبه على ان من مات منهم

انتقل نصيبه الى اخيه ثم مات السلطان وانتقل من اقطع له في زمان سلطان آخر هل يكون لاولاده
 لم اره ومقتضى قواعدهم الغاء التعليق بموت المعلق فتدبره ولو اقطع السلطان ارضا مواتا او
 ملكها السلطان ثم اقطعها له جاز وقفه لها والارصاد من السلطان ليس بايقاف البتة وفي الاشباه
 قبيل القول في الدين ائتمى العلامة قاسم بصحة اجارة المقطع وان للامام ان يخرج ممتى شاء وقيد
 ابن نجيم بغير الموات اما الموات فليس للامام اخراجه عنه لانه تملكه بالاحياء فليحفظ *

* فصل في الجزية *

هي لغة الجزاء لانها جزت عن القتل والجمع جزى كلحية ولحي وهي نوعان * الموضوع من الجزية يصلح
 لا يقل رولا يغير * تحرز عن الغدر * وما وضع بعد ما قهر واواقر واعلى املاكهم يقلد في كل سنة على
 فقير معتمل * يقلد رعلى تحصيل النقدين باى وجه كان ينابيع وتكفي صحته في اكثر السنة هداية *
 اثنا عشر درهما * في كل شهر درهم * وعلى وسط الحال ضعفه * في كل شهر درهمان * وعلى المكثرون
 ضعفه * في كل شهر اربعة دراهم وهذا للتسهيل للبيان الوجوب لانه باول الحول بناية * ومن ملك
 عشرة الاف درهم فصاعد اغنى ومن ملك مائتي درهم فصاعد متوسط ومن ملك مائتي درهم
 المائتين او لا يملك شيئا فقير * قاله الكرخى وهو احسن الاقوال وعليه الاعتماد بحروا اعتبر ابو جعفر
 المعروف وهو الاصح تاتار خانية ويعتبر وجود هذه الصفات في آخر السنة فتح لانه وقت وجوب الاداء
 نهر * وتوضع على كتابى * يدخل في اليهود السامرة لانهم يدعون بشريعة موسى عليه السلام وفي
 النصراني الفرنج والارمن واما الصابية ففي الخانية تؤخذ منهم عند خلافتهما * ومجوسي * ولو
 عربا لوضع عليه الصلوة والسلام على مجوس هجر * ووثني عجمي * لجواز استرقاقه فجاز ضرب الجزية
 عليه * لا * على وثني * عربي * لان المعجزة في حقه اظهر فلم يعد * ومرتك * فلا يقبل منهما الا
 الاسلام والسيف ولو ظهرنا عليهم فنسأروهم وصبيانهم في * وصبي وامراة * وعبد ومكاتب ومذبح
 وابن ام ولد * وزمن * من زمن يزمن زمانة نقص بعض اعضائه او تعطل قواه فدخل المغلوج
 والشيخ العاجز * واعمل وفقير غير معتمل وراهب لا يخالط * لانه لا يقتل والجزية لا سقاطه وجزم
 الحد ادى بوجوبها ونقل ابن الكمال انه القياس ومغادة ان الاستحسان بخلافه فتأمل * والعبرة
 في الاصلية * للجزية * وعد مهاوكت الوضع * فمن افاق واعتق او بلغ ابرا بعد وضع الامام لم توضع
 عليه * بخلاف الفقير اذا ايسر بعد الوضع حيث توضع عليه * لان سقوطها المعجزة وقد زال

اختيار * وهي * اى الجزية ليست رضا منا بكفرهم كما طعن الملحد بل انما هي * عقوبة * لهم على
 اقامتهم * على الكفر * فاذا اجازاها لهم للاستدعاء الى الايمان بدونها فيها اولى وقال الله تعالى
 حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون واخذها عليه الصلوة والسلام من مجوس هجر ونصارى
 نجران واقهرهم على دينهم ثم فرع عليه بقوله * فتسقط بالاسلام * ولو بعد تمام السنة ويسقط المعجل
 لسنة لالستين فيرد عليه سنة خلاصة * والموت والتكرار * للتدخل كما سيجى * والعمرى و
 الزمانه وصيرورته فقير او مقعد او شيخا كبيرا لا يستطيع العمل * ثم بين التكرار فقال * واذا اجتمع
 عليه حولان تدخلت والاصح سقوط جزية السنة الاولى بدخول * السنة * الثانية * زيلعي لان
 الوجوب بادل حول بعكس خراج الارض * ويسقط الخراج * بالموت فى الاصح حاوى * وبالتدخل *
 كجزية * وقيل لا * يسقط كالعشر وينبغي ترجيح الاول لان الخراج عقوبة بخلاف العشر
 قال المصنف وعزاه فى الخاتمة لصاحب المذهب فكان هو المذهب وفيها لا يحل اكل الغلة
 حتى يؤدى الخراج * ولا تقبل من الذى لو بعثها على يد نائبه * فى الاصح * بل يكلف ان
 يأتى بنفسه فيعطىها قائما والقابض منه قاعد * هـ اية ويقول اعطيا عدو الله ويصفعه في
 عنقه لا ياكافروا ثم القائل ان اذا داه به تنية * ولا يجوز ان يحل نوايعة ولا كنيسة ولا صومعة
 ولا بيت نار ولا مقبرة * ولا صنما حاوى * في دار الاسلام * ولو قرية فى المختار فتح * وبعا للمسلم *
 اى ما هدمه الامام لانهم اشباه فى آخر الكعاب رفع الطاعون * من غير زيادة على البناء
 الاول * ولا يعدل عن النقص الاول ان كفى وتماه فى شرح الوهبانية واما القليلة فتترك مسكنا
 فى الغتحة ومعبد افي الصلحية بحر خلافا لما فى القهستانى فتنبه * ويميز ذلك فى عنا في زيه *
 بالكسر فى لباسه وهياكله * ومركبه وسرجه وسلاحه فلا يركب خيلا * الا اذا استعان بهم الامام
 لمحاربة وذبح عناذ خيره وجاز بغل كحمارتا تاريخانية وفى الغتحة من عند المتقدمين واختار
 المتأخرون انه لا يركب اصلا الا لضرورة وفى الاشياء والمعتمد ان لا يركبوا مطلقا ولا يلبسوا
 العمام وان ركب الحمار لضرورة نزل في المجامع * ويركب سرجا كالاكف * كالبردة
 فى مقدمه شبه الزمانه * ولا يعمل بسلاح ويظهر الكسبيج * فارسي معرب الزمان
 صوف او شعروهل يلزم تمييزهم بكل العلامات خلافا لاشياء والصحيح ان فتحها عنوة
 فله ذلك والا فعلى الشرط تاريخانية * ويمنع عن لبس العمامة * ولو زرقا او صفرا على الصواب

نهرو نحوه في البحر واعتمده في الاشياء كما قد مناه وانما تكون طويلة سوداء * أو * من * زنار
 الابريسم والثياب الفاخرة والمختصة باهل العلم والشرف * كصوف مريع وجوخ رفيع و براد
 رقيقة ومن استكتابة ومباشرة يكون بها معظما عند المسلمين وتماه في الفتح وفي الحاوي ينبغي *
 ان يلزم * الصغار فيما يكون بينه وبين المسلمين في كل شيء وعليه فيمنع من القعود حال قيام
 المسلم عنه بحر ويحرم تعظيمه وتكره مصافحته ولا يبدأ بسلام الا الحاجة ولا يزداد في الجواب على
 وعليك ويضيق عليه في المرور ويجعل على دارة علامة وتماه في الاشياء من احكام الذمي
 وفي شرح الوهبانية للشرنبلاني ويمنعون من استيطان مكة والمدينة لانهما من ارض العرب قال
 عليه الصلوة والسلام لا يجتمع في ارض العرب دينان ولودخل للتجارة جاز ولا يطيل اما دخوله
 المسجد الحرام فذكره في السير الكبير المنع وفي الجامع الصغير عنه والسير الكبير آخر تصنيف
 محمد رحمه الله تعالى فالظاهر انه اورد فيه ما استقر عليه الحال انتهى وفي الخانية تميز نسائهم لا
 عبيل هم بالكسبيج * والذمي اذا اشترى دارا * امي اراد شراها * في المصر لا ينبغي ان يباع منه
 وفلوا اشترى يجبر على بيعها من المسلم * وقيل لا يجبر الا اذا كثرت ردقلت وفي معروضات المفتي ابي
 السعود من كتاب الصلوة سئل عن مسجد لم يبق في اطرافه بيت احد من المسلمين واحاط به انكفرة
 فكان الامام والموزن فقط لاجل وظيفتهما يذنان اليه فيو ذنان ويصايمان به فهل تحل لهما
 الوظيفة فاجاب تلك البيوت ياخذها المسلمون بقيمتها جبر على الفور وقد ورد الامر الشريف
 السلطاني بذلك ايضا فالحاكم لا يؤخر هذا الاصل انتهى فليحفظ وفيها من الجهاد وبعد ان ورد
 الامر الشريف السلطاني بعدم استئجار الذميين للعبيد والجواري لو استئجر من ذمي عبد اوجارية
 ما ذيلزمه فاجاب يلزمه التعزير الشديد والحبس ففي الخانية ويومرون بما كان استخفا فالهم وكذا
 تميز دورهم عن دورنا انتهى فليحفظ ذلك * واذا اتكروا اهل الذمة دورا فيما بين المسلمين
 ليسكنوا فيها * في المصر * جاز * لعود نفعه اليها وليرواتعاملنا فيسلموا * بشرط عدم تقليل
 الجماعات بسكنائهم * شرطه الامام الحلواني * فان لزم ذلك من سكنائهم امر واما الاعتزال
 عنهم والسكنى بناحية ليس فيها مسلمون * وهو محفوظ عن ابي يوسف رح بحر عن الذخيرة وفي
 الاشياء واختلف في سكنائهم بيننا في المصر والمعتمد الجواز في محلة خاصة انتهى واقرة المصنف
 وغيره لكن ردة شيخ الاسلام خواهر زادة وجزم بانه فهم خطأ فكانه فهم من الناحية المحلة

ولمس كذا لك نقد صرح التمر تاشى في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي رح انهم
يؤمرون ببيع دودهم فى امصار المسلمين والخروج عنها وبالسكنى خارجها لئلا يكون لهم
محلة خاصة نقلا عن النسفى والمرادى بالمنع المذكور عن الامصار ان يكون لهم فى المصر محلة
خاصة يسكنونها ولهم فيها منعة عارضة كمنعة المسلمين فاما سكنناهم بينهم وهم مقهورون فلا
كذلك كذا فى فتاوى الاسكوتى فليحفظ * وينتقض عهدهم بالغلبة على موضع للحراب
او بالحق بداد الحرب * زاد فى الفتح اربا لا متناع من قبول الجزية * او يجعل نفسه
طليعة للمشركين * بان يبعث ايطالع على اخبار العد وقلوم يبعثوا ذلك لم ينتقض عهدهم
وعليه يحمل كلام المحيط * وصار * الذى فى هذه الاربع الصور * كالمرد * فى كل
احكامه * لانه * لو اسر * يسترق * والمرد يقتل * ولا يجبر على قبول الذمة * والمرد
يجبر على الاسلام * لا * ينتقض عهد * بقوله نقضت العهد * زيلعى * بخلاف
الامان * للحربى فانه ينتقض بالقول بحر * ولا بالاباء عن * اداء * الجزية * بل عن
قبولها كما مروى نقل العيني عن الواقعات قتله بالاباء عن الاداء قال وهو قول الثلاثة لكن
ضعفه فى البحر * ولا بالزنا بمسلمة وقتل مسلم * واقتتان مسلم عن دينه وقطع الطريق *
وسب النبي صلى الله عليه وسلم * لان كفره المقارن له لا يمنعه فالطارى لا يرفع قلوب من
مسلم قتل كاسمى * ويؤدب الذمى ويعاقب على سبه الاسلام او القرآن او النبي * صلى الله
عليه وسلم حادى وغيره قال العيني واختيارى فى السب ان يقتل انتهى وتبعه ابن الهمام
قلت وبه انتهى شيخنا الخير الرملى وهو قول الشافعى رح ثم رأيت فى معروضات المفتى ابنى
السعود انه ورد امر سلطانى بالعمل بقول ائمتنا القائلين بقتله اذا ظهر انه معتاده وبه انتهى
ثم انتهى فى بكر اليهودى قال لبشر النصرانى نبيكم عيسى ولد زنا بانه يقتل لسبه الانبياء
عليهم الصلوة والسلام انتهى قلت ويؤيد ان ابن كمال باشا فى احاديثه الاربعينية فى
الحديث الرابع والثلاثون يا عايشة لا تكونى فاحشة مألوفة والحق انه يقتل عندنا اذا اعلن
بشتمه عليه الصلوة والسلام صرح به فى سير الك خيرة حيث قال واستدل محمد رح لبيان قتل
المرأة اذا اعلنت بشتم الرسول صلى الله عليه وسلم بما روى عن عمر بن عبدى لما سمع عصما
بنى مروان يؤذى الرسول فقتلها لئلا مدحه صلى الله عليه وسلم على ذلك انتهى فليحفظ *

ويؤخذ مال بالغ تغلبي وتغلبية * لامن طفلم الا الخراج * ضعف زكوتنا * باحكامها * مما
تجب فيه الزكاة * المعهود : بيننا لان الصلح وقع كذا لك * ويؤخذ * من مولا * اى معتق
التغلي * في الجزية والخراج كمولى القرشي * وحديث مولى القوم منهم مخصوص بالاجماع *
ومصرف الجزية والخراج ومال التغلبي وهما يتهم للامام * انما يقبلها اذا وقع عندهم ان
قتالنا لان لا للذنيا جوهر * وما اخذ منهم بلا حرب * ومنه تركة ذمي وما اخذ عاشر
منهم ظهيرة * مصالحنا * خبر مصرف * كسد ثغورنا وبناء قنطرة وجسر وكفاية العلماء *
والمتعلمين تجنيس وبه يدخل طالبة العلم فتح * والقضاة والعمال * ككتبة قضاة وشهود وقسمة
ورقباة سوا حل * ورزق المقاتلة ووزاريتهم * اى زراى كل من ذكر مسكين واعتمده * في
البحر قائلان وهل يعطون بعد موت آباؤهم حالة الصغر لم ارده والى هنا تمت مصارف بيت المال
ثلاثة فهذه مصرف جزية وخراج ومصرف زكاة وعشر مرفى الزكاة ومصرف خمس وركاز مرفى
السير وبقي رابع وهو لقطه وتركه بلا وارث ودية مقتول بلا ولى ومصرفها لقيط فقير وفقير بلا
ولى وعلى الامام ان يجعل لكل نوع بيتا يخصه وله ان يستقرض من احد ما ليصرفها للآخر
ويعطى بقدر الحاجة والغنى والفضل فان قصر كان الله عليه حسيبا زيلعي وفى الجارى المراد
بالحافظ فى حديث لحافظ القرآن مائتا دينار هو المفتى اليوم ولا شئ لذمي فى بيت المال الا
ان يهلك لضعفه فيعطيه ما يسد جوعته * ومن مات * ممن ذكر فى * نصف الحول حرم من
العطاء * لانه صلة فلا تملك الا بالقبض واهل العطاء فى زماننا القاضى والمفتى والمدرس
صد الشريعة * لو * مات * فى آخره * او بعد تمامه كما صححه اخي زاده * يستحب الصرف الى
قريبه * لانه اوفى تعب فيه ندى الوفاء له ومن تعجله ثم مات او عزل قبل الحول قبل يجب رد
ما بقي وقيل لا كالنفقة المعجلة زيلعي * والموذن والامام اذا كان له ما وقف ولم يستوفيا حتى
مات فانه يسقط * لانه كالصلة * وكذلك القاضى وقيل لا * يسقط لانه كالاجرة وهذا ثابت فى نسبه
الشرح ساقط من نسخ المتن هنا وتامه فى الدرر وقول لخصناه فى الوقف *

* باب الامر تلى *

هو لغة الراجع مطلقا وشرعا * الراجع عن دين الاسلام وركنها اجراء كلمة الكفر على اللسان
يعمل الايمان * وهو متصل بيق محمد صاى الله عليه وسلم فى جميع ما جاء به عن الله تعالى مما علم

مجيبه ضرورة وهل هو فقط وهو مع الاقرار قولان واكثر الخفية على الثاني والمحققون على
الاول والاقرار شرط الاجزاء الاحكام الدينية بعد الاتفاق على انه يعتقد متى طرأ به اثنى به
فان طرأ به فلم يقره وكفر عناد قال المصنف وفي الفتح من هزل بلفظ كفر ارتد وان لم يعتقد
للاستحقاق في وكفر العناد والكفر لغة الستر وشرع تكذب به صلى الله عليه وسلم في شيء مما جاء
به من الدين ضرورة والغاية تعرف في الفتاوى بل افردت بالتأليف مع انه لا يفتى بالكفر بشيء منها
الا فيما اتفق المشايخ عليه كما سيأتي قال في البحر وقد الرمت نفسي ان لا افتى بشيء منها * وشرائط
صحتها العقل * والصحة * والطوع * فلا تصح ردة مجنون ومعتوه وموسوس وصبي لا يعقل و
سكران ومكره عليها واما البلوغ والذكورة فليس بشروط بل ائع وفي الاشياء لا تصح ردة سكران
الا الردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى عنه * من ارتد عرض * التاكم *
عليه الاسلام استحسانا * علي المذهب لبلوغه الدعوة * وتكشف شبهته * بيان لشبهة العرض *
وتحبس * وجوبا وقيل ندبا * ثلاثة ايام * يعرض عليه الاسلام في كل يوم منها خانية * ان
استهمل * اى طلب المهلة والاقبله من ساعته الا اذا رجي اسلامه بل ائع وكذا الوارث ثانيا لكنه
يغرب وفي الثالثة يحبس ايضا حتى تظهر عليه التوبة فان عاد فكذلك تارخانية قلت تكن نقل
في الزواهد عن آخر حد ود الخانية معزيا للبلخي ما يغيب قتله بلا توبة قنية * فان اسلم * فيها *
والاقتل * حديث من بدل دينه فاقتلوه * واسلامه ان يتبرأ عن الاديان * سوى الاسلام * اذ عن
ما انتقل اليه * بعد نطقه بالشهادتين وتماحه في الفتح ولو اتى بهما على وجه العادة لم ينفعه ما لم يتبرأ
بزانية * وكرة * تنزيها لما * قتله قبل العرض بلا ضمان * لان الكفر مبيع للدم قيل باسلام المرتد
لان الكفار اصاب خمسة من ينكر الصانع كالدهرية ومن ينكر الوحدانية كالثنوية ومن يغربها لكن
ينكر بعثة الرسل كالغلاسة ومن ينكر الكل كالوثنية ومن يقرأ كل لكن ينكر عموم رسالة المصطفى
صلى الله عليه وسلم كالعيسوية فيكتفى في الاولين بقول لا اله الا الله وفي الثالث بقول محمد رسول
الله وفي الرابع باحد هما وفي الخامس بهما مع التبري عن كل دين يخالف عن دين الاسلام
بل ائع وآخر كراهية الدين وروحيته فيستغفر من جهل حاله بل عم في الراجح اشتراط التبري
في كل يهودى ونصراني ومثله في فتاوى المصنف وابن نجيم وغيرهما وفي رهن قارئ الهداية
كذا افتى علماؤنا والذى افتى به صحتة بالشهادتين بلا تبري لان التلغظ بهما صار علامة على

الاسلام فيقتل ان رجع ما لم يعد * و * اعلم انه * لا يقتل بتكفير مسلم امكن حمل كلامه على محمل
 حسن اركان في كفره خلاف ولو * كان ذلك * رواية ضعيفة * كاحررة في البحر وعزاه في الاشباه
 الى الصغر وفي الدردر وغيرها اذا كان في المسئلة وجوه توجب الكفر وواحد يمنعه فعلى المفتي
 الميل لما يمنعه ثم لو نيت ذلك فمسلم والا لم ينفعه محمل المفتي خلافة وينبغي التعمد بهذا الدعاء
 صبا حاروه ساء فانه سبب العصمة من الكفر بوعن الصادق الامين صلي الله عليه وسلم اللهم
 اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفرك لما لا اعلم انك انت علام
 الغيوب وتوبة البأس مقبولة دون ايمان البأس درر * وكل مسلم ارتد فتوبته مقبولة *
 الاجماع من تكررت ردة على ما مر * والكافر بسب نبي * من الانبياء فانه يقتل حدا ولا تقبل
 توبته مطلقا واسب الله تعالى تبلى لانه حق الله تعالى والاول حق العبد لا يزول بالتوبة ومن
 شك في حد ابيه وكفره وكفره في الدردر في فصل الجزية معزيا للبرازية وكذا ابو بغضه
 بالقلب فتح واشباه وفي فتاوى المصنف ويجب الحاق الاستهزاء والاستخفاف به لتعلق حقه ايضا
 وفيها سئل عن قال لشریف ابن الله والدك والدي الذين خلفوك فاجاب الجمع المضاف
 يعم ما لم يتحقق عهد خلافا لابي هاشم وامام الحرمين كان في جمع الجوامع وحينئذ فيعم حضرة
 الرسالة فينبغي القول بكفره واذا كفره بسبه لا توبة له على ما ذكره البرازي وتوارد الشارحون نعم
 لولا حظ قول هشام وامام الحرمين باحتمال العهد فلا كفر وهو اللائق بمن هبنا لتصريحهم بالميل
 الى ما لا يكفر وفيها من نقص مقام الرسالة بقوله بان يسمه صلى الله عليه وسلم او بفعله بان يبغضه
 بقلبه قتل حدا كما مر التصريح به لكن صرح في آخر الشفاء بان حكمه كالمرتد ومفاده قبول التوبة
 كما لا يخفى زاد المصنف في شرحه وقد سمعت من مفتي الحنفية بمصر شيخ الاسلام ابن عبد العال
 ان الكمال وغيره تبعوا البرازية والبرازي تبع صاحب السيف المسلول وعزاه اليه ولم يغيره
 لاحد من علماء الحنفية وقد صرح في التنقيح ومعين الاحكام وشرح الطحاوي وحاوي الزاوي
 وغيرها بان حكمه كالمرتد ولغظ التنقيح من سب الرسول صلى الله عليه وسلم فانه مرتد وحكمه
 حكم المرتد ويفعل به ما يفعل بالمرتد انتهى وهو ظاهر في قبول توبته كما مر من الشفاء انتهى
 فليست غلط قلت وظاهر الشفاء ان قوله يا ابن الف خنزير ايا ابن مائة كلب وان قوله لها شمي لعن
 الله بني هاشم كذلك وان شتم الملائكة كالانبياء عم ومن حوادث الفتوح ما اوحكم حنفي بكفرة

بسبب نبي هل للشافعي رح ان يحكم بقبول توبته الظاهر نعم لانها احادنة اخرى وان حكم بموجبه نهر
 نلت ثم رأيت في معروضات المفتي ابي السعود سوا الاملخصة ان طالب علم ذكر عند حديث من
 احاديث النبي صلى الله عليه وسلم فقال اكل احاديث النبي صلى الله عليه وسلم صدق يعمل بها
 فاجاب بانه يكفر او لا بسبب استغفامه الاكاري وثانيا بالحاقه الشين للنبي صلى الله عليه وسلم ففي
 كفره الاول عن اعتقاده يوم يرتجل في الايمان فلا يقتل والثاني يغفل الزلزلة فبعد اخذه لا تقبل
 توبته اتقا فيقتل وقبله اختلف في قبول توبته فعند ابي حنيفة تقبل فلا يقتل وعند بقية الامة
 لا تقبل ويقتل حد اقل لك ورد امر سلطان في سنة ٩٤٤ لغضاه المالك المحمية برعاية رأي الجانبين
 بانه ان ظهر صلاحه وحسن تربته واسلامه لا يقبل ويكتفى بتعزيره وحجسه عملا بقول الامام
 الاعظم وان لم يكن من اناس يفهم خبرهم يقتل عملا لقول الامة ثم في سنة ٩٥٥ تقرر هذا الامر بامر
 آخر فينظر القائل من امي الغريقين هو فيعمل مقتضاه انتهى فليحفظ وليكن التوفيق * او * الكافر
 بسبب * الشيخين او * بسبب * احدهما * في البحر عن الجوهرة معز بالشهيد من سب الشيخين
 او طعن فيهما كفر ولا تقبل توبته وبه اخذ الدبوسي وابو الليث وهو المختار للفتوى انتهى وحزم
 به في الاشباه واقره المصنف قائلا وهذا يقوى القول بعدم قبول توبة من سب الرسول صلى الله
 عليه وسلم وهذا الذي يلزم التحويل عليه في الافتاء والقضاء رعاية لجانب حضرة المصطفى
 صلى الله عليه وسلم انتهى لكن في النهر وهذا الوجود له في اصل الجوهرة وانما وجد على
 هامش بعض النسخ فالحق بالاصل مع انه لا ارتباط له بما قبله انتهى قلت ويكفي ما مر من الامر
 فتدبر وفي المعروضات المزبورة ما معناه ان من قال عن فصوص الحكم للشيخ محي الدين العربي
 انه خارج عن الشريعة وقد صنعه لاضلال الخلق ومن طالعه ملحد ما ذا يلزمه اجاب نعم فيه
 كلمات تبائن الشريعة وتكلف بعض المحققين لارجاعها الى الشريعة لكننا يتقنا ان بعض اليهود
 افتراها علي الشيخ قدس سره فيجب الاحتياط بتبرك مطالعة تلك الكلمات وقد صدر امر سلطاني
 بالنهاي فيجب الاجتناب من كل وجه انتهى فليحفظ وقد اثنى صاحب القاموس عليه فكتب اللهم
 انطقنا بما فيه رضاك الذي اعتقده وادين الله به انه كان رضي الله تعالى عنه شيخ الطريقة حالوا
 علما وامام الحقيقة حقيقة ورسم ومسمى رسوم المعارف فعلا واسما واذا تقلقل فكر المرأفي طرف
 من علمه عرفت فيه خواطره عباب لا تكدره الدلا وسحاب تتقاص عنه الا اذا كانت دعوته تحرق

السبع الطباق تفرق بركا ته فتملاً الافاق والى اين اصغه وهو يقينا فوق ما وصفته وناطق بما كتبه
وغالب ظني انى ما نصفته * وما على اذ اما قلت معتقدى * دع الجهول يظن الجهل عد وانا *
والله والله والله العظيم ومن * اقامه حجة الله برهانا * ان الذى قلت بعضا من مناقبه * ما زدت الا
لعلى زدت نقصانا * الى ان قال ومن خواص كتبه ان من واظب على مطالعتها انشرح صدره
لغك المعضلات وحل المشكلات وقد اثنى عليه العارف عبد الوهاب الشعرانى سيما في كتابه
تنبيه الاغنياء علي قطرة من بحر علوم الاولياء فعليك به وبالله التوفيق * والكافر بسبب
اعتقاده * السحر * لا توبة له * ولو امرأة * فى الاصح لسعيها فى الارض بالفساد ذكره الزيلعى
ثم قال * والكافر بسبب * الزندقة * لا توبة له وجعله فى الفتح ظاهر الملك ص كن فى
حظر الخانية الفتوى على انه * اذا اخذ * السا حرا الزندى المعروف الداعي * قبل توبته *
ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل ولو اخذ بعد ما قبلت وافاد فى السراج ان الخناق كالسا حر
لا توبة له وفى الشمني الكاهن قيل كالسا حر وفى حاشية البيضاوى للاخسر والداعى الى
الاتحاد والاباحى كالزندى وفى الفتح المناق الذى يبطن الكفر ويظهر الاسلام كالزندى
الذى لا يتدين بدين وكذا من علم انه ينكر فى الباطن بعض الضروريات كحرمة الخمر و
يظهر اعتقاده حرمة وتماه فيه وفيه يكفر السا حر بتعلمه وفعله اعتقد تحريره اولا ويقتل
انتهى لكن فى حظر الخانية لو استعمله للتجربة والامتحان ولا يعتقه لا يكفر وحينئذ فالمستثنى احد
عشر * واعلم ان * كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب الا * جماعة * المرأة والخنى ومن اسلامه
تبعوا والصبي اذا اسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا * زاد فى
الاشباه ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين انتهى ولو شهد نصرانيان على نصرانى انه اسلم
وهو ينكر لم تقبل شهادتهما وقيل تقبل ولو على نصرانية قبلت اتعاقا وتماه فى آخر كراهية الدرر
ويلحق بالصبي ومن ولدته المرتدة بيننا اذ ابلغ مرتد او السكران اذا اسلم وكذا اللقيط لان
اسلامه حكمى لا حقيقى وقيد فى الخانية وغيرها المكره بالحربي اما الذمي والمستأمن فلا يصح
اسلامه انتهى لكن حمله المصنف فى كتاب الاكراد على جواب القياس وفى الاستحسان يصح
فليحفظ وحينئذ فالمستثنى اربعة عشر * شهد واعلم مسلم بالردة وهو منكر لا يتعرض له * لا
لتكذب الشهود العادل بل * لان انكاره توبة ورجوع * يعنى فيمتنع القتل فقط ويثبت بقية

احكام المرتد كحبط عمل وبطلان وقف ريونوة زوجة لوفيمما تقبل توبته والاقتل كالردة بسببه عليه الصلوة والسلام كما مر اشباه زاد في البحر وقد رأيت من يغلط في هذا المحل واقرة المصنف وحينئذ المستثنى اربعة عشر وفي شرح الوهبانية للشرنبلاني ما يكون كفرا اتفاقا يبطل العمل والنكاح فاولاده اولاد زنا ومافيه خلاف يؤمر بالاستغفار والتوبة وتجد يد النكاح * ولا يترك * المرتد * على رده باعطاء الجزية ولا بامان موت ولا بامان مؤبد ولا يجوز استرقاقه بعد اللحاق * بد ارا الحرب بخلاف المرتد خانية * والكفر * كله * ملة واحدة * خلا فالشافعي رح * فلو تنصر يهودى او عكسه ترك على حاله * ولم يجبر على العود * وبزول ملك المرتد عن ماله زوالا موقوفا فان اسلم عاد ملكه وان مات او قتل على رده * او حكم بلحاظه * ورث كسب اسلامه وارثه المسلم * ولو زوجته بشرط العدة زياحي * بعد قضاء دين اسلامه وكسب رده نفي بعد قضاء دين رده * وقال اميراث ايضا ككسب المرتد * وان حكم * القاضى * بلحاظه عتق مملوكه * من ثلث ماله * وام ولد * من كل ماله * وحل دينه * وقسم ماله ويؤدى مكاتبه الى الورثة والاولاد للمرتد لانه المعتقد بد ائع وينبغي ان لا يصح القضاء به الا فى ضمن دعوى حق العبد نهر * و * اعلم ان تصرفات المرتد على اربعة اقسام * فينفذ منه * اتفاقا مالا يعتمد تمامه ولا ية وهى خمس * الاستيلاء والطلاق وقبول الهدية وتسليم الشفعة والحجر على عبد * المأذون * وبطلان منه * اتفاقا ما يعتمد الملة وهى خمس * النكاح والى بيعة والصيد والشهادة والارث ويتوقف منه * اتفاقا ما يعتمد المساواة وهو * المغاوضة * او ولاية متعدي * و * هو * التصرف على ولد الصغير * يتوقف منه عند الامام وينفذ عند ممالك ما كان مبادلة مال بمال او عقد تبرع * كالمبايعة * والصرف والسلم * والعتق والتدبير والكتابة و الهبة * والرهن * والاجارة * والصلح عن اقرار وقبض الدين لانه مبادلة حكمية * والرصية * وبقي امانه وعقله ولا شك في بطلانها واما ايداعه واستيلائه والتقاطه ولقنطه فينبغي عدم جوازها نهر * ان اسلم نفذ وان هلك * بموت او قتل * او لحق بد ارا الحرب وحكم * بلحاظه بطل ذلك كله * فان جاء مسلما قبله * اى قبل الحكم * فكانه لم يرتد * ولو عاد بعد الموت الحقيقي زيلعى * وان جاء * مساميا * بعد ماله مع وارثه اخذ * بقضاء اورضاء ولو فى بيت المال لانه فى النهر * وان هلك * ماله * ازاله * الوارث * عن

ملكه لا * ياخذ * ولو قاتل الصحة القضاء وله ولا مدبرة وام ولد * ومكاتبه له * ان لم يؤد وان
عجز عا درقيقاله بدائع * ويقضي ما ترك من عباد في الاسلام * لان ترك الصلوة والصيام معصية
والمعصية تبقى بعد الردة * وما ادعى منها فيه يبطل ولا يقضي * من العبادات * الا الحج *
لانه بالردة صار كافرا اصلي فاذا اسلم وهو غني فعليه الحج فقط * مسلم اصاب مالا او شيئا يجب
به القصاص او حد السرقة * يعنى المال المسروق لا الحد خانية واصله انه يؤخذ بحق العبد
واما غيره ففيه التفصيل * اولد ية ثم ارتد او اصابه وهو مرتد فى دار الاسلام ثم لحق * و حاربنا
زمانا * ثم جاء مسلما يؤاخذ به كله واو اصابه بعد ما لحق مرتدا فاسلم * لا يؤاخذ بشئ من
ذلك لان الحربي لا يؤاخذ بعد الاسلام بما كان اصابه حال كونه محاربا لنا * اخبرت بارتداد
زوجها فلها الزوج باخر بعد العدة * استحسانا * كما فى الاخبار * من ثقة * بموته او تطليقه *
لنا وكذا الولم يكن نفقة فاتاها بكتاب طلاقها واكبر رأيا انها حق لا بأس بان تعتد وتزوج
مبسوط * والمرتدة * واوصغيرة او خنثى بحر * تحبس * ابد او لا تجالس ولا تواكل حقائق * حتى
تسلم ولا تقتل * خلافا للمشافى رح * وان قتلها احد لا يضمن * شيئا ولوامة فى الاصح وتحبس
هذه مولاها لخل منته سوى الوطى سواء طلب ذلك ام لا فى الاصح ويتولى ضربها جماعة بين الحقين
وليس للمرتدة الزوج بغير زوجها به يغتنى وعن الامام تسترق ولو فى دار الاسلام ولو افتى به
حسبا لقصد ما السعى لا بأس به وتكون قنة للزوج بالاستيلاء مجتنب وفى الفتح انها فى المسلمين
فيشترىها من الامام او يهبها له لو مصرفا * و * صح * تصرفها * لانها لا تقتل * واكتسابها *
مطلقا * لورثتها * ويرثها زوجها المسلم لو مريضة وماتت فى العدة كما مر فى طلاق المريض
قلت وفى الزواهر انه لا يرثها لو صحيحة لانها لا تقتل فلم تكن فارة فعامل * ولدت امته فادعاه
فهو ابنه حر يرثه فى * امته * المسلمة مطلقا * ولدت له لا تمل من نصف حول او اكثر لا سلامه
تبعالا * والمسلم يرث المرتد * ان مات * المرتد * او لحق بدارهم وكذا فى * امته *
النصرانية * اى الكتابية * الا اذا جاءت لاكثر من نصف حول منذ ارتد * وكذا النصفه لعلوته
من ماء المرتد فيتبعه لغربه للاسلام بالبحر عليه والمرتد لا يرث المرتد * وان لحق بماله * اى
مع ماله * ظهر عليه فهو * اى ماله * فى لا * نفسه لان المرتد لا يسترى * فان رجع * اى بعد
ما لحق بدارهم سواء قضى بالحاقه او لا فى ظاهر رواية وهو الوجه فتح * فلحق * زانيا * بماله و

ظهر عليه فهو لوارثه * لانه بالحاق انتقل لوارثه فكان ملكا قد يما حكمه ما مر انه له * قبل
 قسمته بلاشئ وبعدها بقيته * ان شاء ولا يأخذ لو مثليا لعدم الفائدة * وان قضى بعبد *
 شخص * مرتد لحق * بدل ارمهم * لابنه فكاتبه * الابن * فجاء * المرتد * مسلما فبذلها والولاء *
 كلاهما * للاب * الذي عاد مسلما لجعل الابن كالوكيل * مرتد قتل رجلا خطاء فلحق ارتقتل نديته
 في كسب الاسلام * ان كان والا ففي كسب الردة بحر عن الخانية وكذا الواقع بغصب اما لو كان الغصب
 بالمعائنة اربا بالبينة فانه في الكسبين اتفقا ظاهريه واعلم ان جناية العبد والامة والمكاتب والمذبر
 كجنايتهم في غير الردة * قطعت يده عمد افارتد والعياذ بالله تعالى ومات منه ارتد لحق * فحكم
 به * فجاء مسلما فمات منه ضمن القاطع نصف الدية في ماله لوارثه * في المسئلتين لان السراية
 حلت محلا غير معصوم فاهل رت قيد بالعبد لانه في الخطاء على العاقلة * وقيدنا بالحكم
 بلحاظه لانه * ان * عاد قبله او * اسلم ههنا * ولم يلحق * فمات منه * بالسراية * ضمن *
 الدية * كلها * لكونه معصوما وتم السراية ايضا ارتد الغاطع فقتل او مات ثم سرع الى النفس
 فهو رد لو عمد الفوات محل القود ولو خطاء فالدية على العاقلة في ثلث سنين من يوم القضاء
 عليهم خانية ولا عاقلة لمرتد * ولوارثه مكاتب ولحق * واكتسب مالا * واخذ بماله * ولم
 يسلم * فقتل فبذل مكاتبه ما ولاه وما بقي * من ماله * لوارثه * لان الردة لا تؤثر في الكتابة *
 زوجان ارتدا ولحقا فوات * المرتدة * ولد او ولد له * اى لذلك المولود * ولد فظهر عليهم *
 جميعا * فالولد ان فنى * كاصلهما * والولد * الاول يجبر * بالضرب * علي الاسلام * وان
 حبلى به ثم لم تبعيته لا بويه * لالنا في * لعدم تبعيته الجدل على الظاهر فحكمه كحربي * و *
 قيد برد تهما لانه * اومات مسلم عن امراه حامل فارتدت ولحققت فوات هناك ثم ظهر عليهم *
 اى على اهل تلك الدار * فانه لا يسترى ويرث اباه * لانه مسلم * ولو لم تكن ولدته حتى سميت
 ثم ولدته في دار الاسلام فهو مسلم * تبعا لابييه * مرتوق * تبعا لامه * فلا يرث اباه * لانه
 بدائع * واذا ارتد صبي عاقل صح * خلا للثاني ولا خلاف في تخليده في النار لعدم العفو
 عن الكفر تلويح * كاسلامه * فانه يصح اتفقا * فلا يرث ابويه الكافرين * تفريع على الثاني *
 ويجبر عليه * بالضرب تفريع على الاول * فالعاقل والامير * وهو ابن سبع فاكثر مجتنب ومراجبة *
 وقيل الذي يعقل ان الاسلام سبب النجاة يميز الخبيث من الطيب والحاو من المر * قائله

الطرسوسي في انفع الوسائل قائلًا ولم ار من قدره بالسن قلت وقد رايت نقله ويؤيد انه عليه
 الصلوة والسلام عرض الاسلام على رضى الله تعالى عنه وسنه سبع وكان يفتخر به حتى قال *
 "بقتكم الى الاسلام طرا * غلاما ما بلغت ازان حلمي * سبقتكم الى الاسلام قهرا * بصارم همتي
 وعنان عزمي * ثم هل يقع فرضا قبل البلوغ ظاهر كلامهم نعم اتفاقا وفي التجريد المختار
 عند الماتريدي انه مخاطب باداء الايمان كالبالغ حتى لو مات بعد بلا ايمان خلد في النار
 فهو في شرح الوهبانية * بدرويش درويشان كافر بعضهم * وصحيح ان لا كفر وهو المحرر *
 كذا قول شئ لله قيل بكفرة * ويا حاضر يا ناظر ليس يكفر * ومن يستحل الرقص قالوا بكفرة
 ولا سيما بالدف يلهو يزمر * ومن لولى قال طي مسافة * يجوز جهول ثم بعض يكفر *
 واثباتها في كل ما جاء خارقا * عن النسفي النجم يروى وينصر *

* باب البغاة *

البلغى لغة الطلب ومنه ذلك ما كنا نبغى وعرفا طلب ما لا يحل من جور وظلم فتح وشرعا *
 هم الخارجون عن طاعة * الامام * الحق * بغير حق * فلو بحق فليسوا ببغاة وتامه في
 جامع الفصولين ثم الخارجون عن طاعة الامام ثلاثة قطع طريق وعلم حكمهم وبغاة ويحجب
 حكمهم وخوارج وهم قوم لهم منعة خرجوا عليه بتاويل يرون انه على باطل كفر او معصية توجب قتاله
 بتاويلهم يستحلون دماؤنا واموالنا ويسبون نساءنا ويكفرون اصحاب نبينا عليه الصلوة والسلام
 وحكمهم حكم البغاة باجماع الفقهاء كحقيقته في الفتح وانما لم تكفرهم لكونه عن تاويل وان كان
 باطلا بخلاف المستحل بلا تاويل كما مر في باب الامامة * والامام يصير اماما * بامر من * بالمباينة من
 الاشراف والاعيان وبان ينقل حكمه في رعيته خوفا من قهره وجبروته فان بائع الناس *
 الامام * ولم ينقل حكمه فيهم لعجزه * عن قهرهم * لا يصير اماما فاذا صار اماما فجار لا يعزل
 ان * كان * قهر وغلبة * لعوده بالقهر فلا يغفل * ولا يعزل به * لانه مفيد خاتمة وتامه
 في كتب الكلام * فاذا خرج جماعة مسلمون عن طاعته * او طاعة نائبه الذي الناس به في
 امان در * وغلبوا على بلد دعاهم اليه * اى الى طاعته * وكشف شبهتهم * استحسانا *
 فان تحيزوا مجتمعين حل لنا قتالهم بداه حتى تفرق جمعهم * اذا الحكم يد ار على دايه
 وهو الاجتماع والامتناع * ومن دعاه الامام الى ذلك * اى قتلهم * افترض عليه اجابته *

لان طاعة الامام فيما ليس بمعصية فرض فكيف فيما هو طاعة بدائع * لو قادرا * والا لزم
 بيته درروفي المبتغي لو بغوا لاجل ظلم السلطان ولا يمتنع عنه لا ينبغي للناس معارضة السلطان
 ولا معاوتهم * ولو طلبوا الموادعة اجبوا اليها * ان خير المسلمين * كافي اهل الحرب *
 والا لا * يجابوا بحر * ولا يؤخذ منهم شيء فلو اخذ منهم رهونا واخذوا رهونا ثم غدروا
 بنا وقتلوا رهونا لا تقتل رهونهم ولكنهم يحبسون الى ان يهلك اهل البغي او يتوبوا وكن لك
 اهل الشرك * اذا فعلوا برهونا ذلك لا تفعل برهونهم * و * تكن * يجبرونهم على الاسلام
 او يصيروا ذمة * لنا * ولولهم فئة اجبر على جرحهم * اى اتم قتله * واقبع مواليهم والا لا *
 لعدم الخوف * والامام بالخيار في اسيرهم ان شاء قتله وان شاء حبسه * حتى يتوب اهل البغي
 فان تابوا حبسه ايضا حتى يحدث توبة سراج * ونقاتلهم بالانجيق والاغراق وغير ذلك كاهل
 الحرب وما لا يجوز قتله من اهل الحرب * كنساء وشيوخ * لا يجوز قتله منهم * ما لم يقاتلوا ولا
 يقتل عادل محرمة مباشرة ما لم يرد قتله * ولم تسب لهم ذرية ونحبس اموالهم الى ظهور
 توبتهم * فيرد عليهم وبيع الكراع اولى لانه انفع فتح ويقاس عليه العبيد نهر * ونقاتلهم بسلاحهم
 وخيلهم عند الحاجة ولا ينتفع بغيرهما من اموالهم مطلقا * ولو عند الحاجة سراج * ولو قال
 الباغي تبت والقي السلاح * من يده * كف عنه ولو قال كف عني لا نظار في امرى اعلى
 اقرب والقي السلاح كف عنه ولو قال انا اعلى دينك ومعه السلاح لا * لان وجود السلاح
 معه قرينة بقاء بغية فتى القاه كف عنه والا لافتح * ولو قتل باغ مثله وظهر عليهم فلا شيء فيه *
 لكونه مباح القتل فتح فلا اثم عليه ايضا وقتلنا شهداء ولا يصلح على بغاة بل يكفنون ويدفنون
 بدائع * ويكره نقل روسهم الى الافاق * وكذلك رؤس اهل الحرب لانها مثله وجوز بعض
 المشائخ لوفيه كسر شوكتهم او فراغ قلبنا فتح ومر في الجهاد * ولو غلبوا على مصر فقتل مصرى
 مثله عمد انظر على المصر قتل به ان لم يجر على اهله * اى المصر * احكامهم * وان جرى
 لا لا نقطاع ولاية الامام عنهم * وان قتل عادل باغيا ورثه * مطلقا * وبالعكس اذا قال * الباغي وقت
 قتله * انا اعلى باطل لا * يزنه اتقا لعدم الشبهة * وان قال انا اعلى حق * في الخروج على الامام واصر
 على دعواه * ورثه * اما لو رجع تبطل ديانته فلا يرثه ابن كمال وفي الفتح او دخل باغ بامان فقتله عادل
 عمد الزمه الدية كافي المستأمن لبقاء شبهة الاباحة * ويكره * تحريما * بيع السلاح من اهل

الفتنة ان علم * لانه اعانة على المعصية * وبيع ما يتخذ منه كالحديد * ونحوه يكره لاهل الحرب * لا *
 لاهل البغي لعدم تغرضهم لعمله سلاحا يقرب زوالهم بخلاف اهل الحرب فيلبي قلت وافاد كلامهم
 ان ما قامت المعصية بعينه يكره بيعه تحريرا والافتن بينهما فهو في الفتح ينقل حكم قاضيهم لوعاد لا والا
 لا لو كتب قاضيهم الى قاضيها كتابا فان علم انه قضى بشهادة عدلين نقل والا لا والله سبحانه اعلم *

* كتاب المقيط *

عقبه مع اللقطة بالجهاد لعرضيتهم الغوات النفس المال وذنم المقيط المتعلقة بالنفس وهي مقيدة
 على المال * هو * امة ما يلقط فعيل بمعنى مفعول ثم غلب على الوال المنبوء باعتبار المال وشرعا *
 اسم ابي مواد طرحه اهل خوف من العيلة او فرارا من تهمة الرية * مضيعة آثم ومحرزه غانم *
 النقطة فرض كفاية ان غلب على ظنه هلاكه لو لم يدرعه * ولو لم يعلم به غيره فغرض عين ومثله
 رؤية اعمى يقع في بشر شمني * والا فمئل وب * لما فيه من الشنقة والاحياء * رهوحر * مسلم
 تبع لال ارب * الا بحجة رقه * على خصم وهو الملتقط لسبق يده * وما يحتاج اليه * من نفقة وكسوة
 وسكنى ودواء ومهر اذ اوجه السلطان * في بيت المال * ان يرون على النقطة * ان كان
 له مال * او قرابة * ففي ماله * او على قرابته * وارثه * ولديه * في بيت المال كجنايته * لان
 الغرم بالغنم * وليس لاحد اخذ * عنه قهرانا * وهل للامام الاعظام اخذ * بالولاية العامة في
 الفتح لا واقره المصنف تبعا للبحر وحرر في النهر نعم لكن لا ينبغي اخذ * الا بموجب * فلوا اخذ *
 احد وخاصة الاول رد اليه * الا اذا دفعه باختياره لانه ابطال حقه * وهذا اذا انحل
 الملتقط فلواتعد وترجع احد هما * كالزوج * مسلم وكافر فتنازعا قضى به للمسلم * لانه اذفع
 للقيط خانية ولو استويا فالرأى للقاضي بحر بحثا * وثبت نسبه من واحد * بحر دعواء ولو
 غير الملتقط استحسانا لو حيا والا فبالبينة خانية * ومن اثنين * مستويين كولد امة مشتركة
 وصباره المنية ادعاه اكثر من اثنين فعن الامام انه الى خمسة ظاهرة في عدم قبول دعوى
 الزائد ولا يشترط اتحاد الامام نهر لكن في التهستاني عن النظم ما يفيد ثبوته من الاكثر
 فلمحرز * ولو ادعته امرأة * واحد * ذات زوج فان صدقها زوجها وشهدت له القابلة او
 اقامت بيته * واورجلا وامرأتين علي الولادة * صحت * دعوتها * والا * لما فيه من تحميل
 النسب علي الغير * وان لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين ولو ادعته امرأتان واقامت

احد لهما البينة فهي اولى به وان اقامتا جميعا فهو بينهما * خلا فالحماكل من الخانية * وان *
ادعاءه خارجان * ووصف احدهما علامة به * اى بجسد لا يثوبه * ووافق فهو احق * اذ لم
يعارضها اقوى منها كبنية الآخر وحرية وسبقه واسلامه وسنه ان ارخافان اشتبه فبينهما ولواد على
احدهما انه ابنه والاخر انه ابنته فاذا هو خنثى فلم مشكلا قضى لهما والا فلهم ان ادعى انه ابنه و
لوشهد المسلم ذميان وللك ذمي مسلم ان قضى به للمسلم تاتار خانية * و * يثبت نسبه * من ذمي *
لكن * هو مسلم * استحسانا فينزاع من يد قبيل عقل الاديان ما لم يبرهن بمسلمين انه ابنه
فيكون كافرا نهر * ان لم يكن * اى يوجد * فى مكان اهل الذمة * كقريةهم اربعة او كنيسة والمسئلة
رباعية لانه اما ان يجد مسلم فى مكانا فمسلم او كافر فى مكانهم فكافر او كافر فى مكاننا او
عكسه فظاهر الرواية اعتبار المكان كسبقة اختيار * و * يثبت * من عبد وهو حر * وان ادعى
انه ابنه من زوجته الامة عند محمد رح وكلام الزيلعي ظاهر فى اختياره * ولوادعاء حران احدهما
انه ابنه من هذه الحرة والاخر من هذه الامة فالذى يدعيه من الحرة اولى * لثبوته من جانبين
ريلعي * وان وجد معه مال فهو له * عملا بالظاهر ولو فوته او تحته اودابة هو عليها الا ما كان بقربه *
فيصرفه الواجب * او غيره * اليه بامر القاضي * في ظاهر الرواية لانه مال ضائع * واوثر القاضي
ولاة للملتقط صح * ظهيرة لانه قضاء فى فصل مجتهد فيه نعم له بعد بلوغه ان يوالي من شاء ما لم
يعقل عنه بيت المال خانية * ويدفعه فى حرفة ويقبض هبته * وصلته * وليس له ختنة * ولو
فعل فملك ضمن واوعلم الختان انه ملتقط ضمن ذخيرة * وله نقله حيث شاء * وينبغي منعه من
مصر الى قرية بحر * ولا ينفذ للملتقط عليه نكاح وبيع * كذا * اجارة * فى الاصح لان الولاية
عليه في ماله ونفسه للسلطان لحد يث السلطان ولى من لا ولى له فهو ع لوباع او كحل او
دبر او كاتب او اعتق او وهب او تصدق وسلم ثم اقراه عبد لزيد لا يصدق فى ابطال شى من
ذلك لانه متهم وتماه فى الخانية ومجهول نسب كلقيط والله اعلم *

* كتاب الملقطة *

هى * بالفتح وتسكن اسم وضع للمال الملتقط عيني وشرعا ما يوجد ضائعا ابن كل فى التاتار خانية
من المضمرات مال يوجد ولا يعرف مالكة وليس به مباح كمال الحربى ونفي المحيط * دفع
شى ضائع للمحفظ على الغير لا للتملك * وهذا يعم ما علم مالكة كالواقع من السكران ونبيه انه

امانة لا لقطعة لانه لا يعرف بل يدفع لما لكه * ثدب رفعها لصاحبها * ان امن على نفسه تعريضها
 والا فالترك اولى وفي البدائع وان اخذها لنفسه حرم لانه كالغصب * وزجب * اى فرض
 فتح وغيره * عند خوف ضياعها * كما مر لان مال المسلم حرمة كالنفسه فلو تركها حتى ضاعت
 اثم وصل يضمن ظاهر كلام النهر لا و ظاهر كلام المصنف نعم لما في الصيرفية حمار ياكل حنطة
 انسان فلم يمنعه حتى اكل قال في البدائع الصحيح انه يضمن انتهى؛ في الفتح وغيره لو رفعها
 ثم ردها لمكانها لم يضمن في ظاهر الرواية وصح التقاط صبي وعبد لا مجنون ومدهوش ومعتوه
 وسكران لعدم الحفظ منهم * فان اشهد عليه * بان اخذه ليرده على ربه ويكفيه ان يقول
 من سمعتموه ينشد لقطعة فد لوه علي * وعرف * اى نادى عليها حيث وجدها وفي الجامع
 الصغير * الى ان علم ان صاحبها لا يطلبها وانها تفسد ان بقيت كالاطعمة * والثمار * كانت
 امانة * لم تضمن بلا تعد فلزم يشهد مع التمكن منه او لم يعرفها ضمن ان انكر ردها اخذه للرد
 وقيل الثاني قوله بيمينه وبه تأخذ حاروى واقرة المصنف وغيره * ولو من الحرم او قليلة او
 كثيرة * فلا فرق بين مكان ومكان ولقطعة ولقطعة * فينتفع * الرافع * بها لو فعير او الا تصدق
 بها على فقير ولو على اصله وفرعه وعرضه الا اذا عرف انها لمى فانها توضع في بيت المال *
 تاتارخانية وفي القنية لو رجع وجود المالك وجب الايضاء * فان جاء مالها * بعد التصديق *
 خير بين اجازة فعله ولو بعد هلاكها * وله ثوابها * او تضمينه * والظاهر انه ليس للوصى
 والاب اجازتها نهر وفي الوهبانية الصبي كبالغ فيضمن ان لم يشهد ثم لايه او وصيه التصديق
 وضمانها في مالها لمال الصغير * ولو تصدق به بامر القاضي * في الاصح * كما * له ان * يضمن
 القاضي * او الامام * لو فعل ذلك * لانه تصدق بمال الغير بغير اذنه ذخير * او * يضمن
 المسكين وايضا ضمن لا يرجع به على صاحبه * ولو العيين قائمة اخذها من الفقير * ولا شيء للملتقط *
 لمال او بهيمة ارضال * من اجل اصل * الا بالشرط كمن رده فله كذا فله اجر مثله تاتارخانية
 كاجارة فاسد * وندب التقاطه البهيمة الضالة وتعريضها مال يخف ضياعها * فيجب وكراهة لومعها
 ماتدفع به عن نفسها كقرن لبقر وكدم لابل تاتارخانية * ولو * كان التقاطه * في الصحراء * ان
 ظن انها ضالة حاروى * وهو في الانفاق على اللقيط واللقطة متبرع * اقصور ولايته * الا اذا قال
 له قاض انفق لترجع * فلزم بذلك الرجوع لم يكن ديناً في الاصح * او يصرفه اللقيط بعد بلوغه *

كل في المجمع أي يصل ته على أن القاضي قال له ذلك لا ما زعمه ابن ملك نهر ثم المليونون بالنفقة
 رب اللقطة وأبو اللقيط أو سيل ه أو هو يعد بلوغه * وإن كان لها نفع آجرها * باذن الحاكم *
 وافق عليها * منه كالضال بخلاف الابق وسجى في بابه * وإن لم يكن نفع باعها * القاضي
 وحفظ ثمنها ولو الاتفاق أصلح أمر به لأن ولايته نظرية اختيار فلولا يمكن أنه نظر لم يغفل أمر به
 فتح بحثا * وله منعها من ربها أي أخذ النفقة * فان هلكت بعد حبسه سقطت وقبله لا * ولا
 ينفعها إلى مل غيرها * جبر عليه * بلا بينة فان بين علامة حل الدفع * بلا جبر * وكل أن
 يحل * أن صدقه مطلقا * بين أولاه أخذ كغبل الأملح البينة في الأصح نهاية * التقط لقطعة
 فصاعت منه ثم وجب لها في يد غيره فلا خصومة بينهم ما بخلاف الوديه * معتبرا * ونوازل كن في
 السراج الصحيح أن له الخصومة لأن يد ه أحق * عليه ديون ومظالم جهل أربابها وأيس *
 من عليه ذلك * من معرفتهم فعليه التصديق بقول رها من ماله وإن استغرقت جميع ماله *
 هذا من صواب أصحابنا لا نعلم بينهم خلافا كمن في يد ه عروض لم يعلم مستحقها اعتبار اللليون
 بالأعيان ومتى فعل ذلك * سقط عنه المطالبة * من أصحاب اللليون * في العقيل * مجتنب
 وفي العمل * وجب لقطعة وعرفها ولم يرد بها فان نفع بها الغتر * ثم أيسر يجب عليه أن يتصدق بمثلها *
 مات في البادية جازل رفيقه يبيع متاعه ومركبه وحمل نمته إلى أهله حطب وجب في الماء أن
 له قيمة بلقطة * لا فحلل لاخذ * كسائر المباحات الأصلية درر وفي الحاروي غريب مات في
 بيت إنسان ولم يعرف وارثه فتركته كقطعة ما لم يكن كثير إذا بيت المال بعد التفحص عن ورثته
 سنين فان لم يجد هم له لو مصر فا * محضة * أي برج * حمام اختلط بها أصلي لغيره * لا
 ينبغي له أن يأخذ * وإن أخذ * طلب صاحبه ليرده عليه * لأنه كاللقطة * فان فرخ عند * فإن
 كنت * الأم غريبة لا يتعرض لغربها * لأنه ملك الغير * وإن الأم لصاحب المحضة والغريب ذكر
 والفرخ له * ولو لم يعلم أن يرجه غريبا لا شيء عليه إن شاء الله تعالى قلت وإذا لم يملك الفرخ فان
 فقير أكله وإن غنيا تصدق به ثم اشترا * هكذا كان يفعل الإمام الحاروني ظهيرية وفي الوهبانية
 مر بثمار تحت أشجار وفي غير أمصار لا بأس بالتناول ما لم يعلم النهي صريحا أو دلالة وعليه
 الاعتماد وفيها * نظم * وأخذ ك * تغا حامن النهر جاريا * يجوز وك * ترعى في الجوز ينكر *

* كتاب الأبق *

مناسبتة عرضية التلف والزوال والاباق انطلاق الرقيق تمر داكن اعرفه ابن الكمال ليدخل
 الهارب من مؤجرة ومستعمرة ومودعه ووصيه * اخذ * فرض ان خاف ضياعه ويحرم * اخذه *
 نفسه ويندب * اخذه * ان قوى عليه * والافلان دب لما في البدائع حكم اخذ * كعقطة * فان
 ادعاه * آخر * دفعه اليه ان برهن واستوثق * منه * بكفيل * ان شاء لجواز ان يدعيه آخر *
 ويحلفه * الحاكم ايضا * بالله ما اخرجته عن ملكه بوجه وان لم يبرهن * عطف على ان برهن *
 واقر * العبد * انه عبده * اذكر * المولى * علامة وحلية دفع اليه بكفيل فان انكر المولى اباقة *
 مخافة جعله * حلف * ان لا يبرهن على اباقة او على اقرار المولى بذلك زيلعى * فان طالت
 المدقة * اى مدة مجئ المولى * باعه القاضى ولو علم مكانه * لثلايتنصر المولى بكثرة النفقة * وحفظ
 ثمنه لصاحبه وامسك من ثمنه ما انفق عليه منه وان جاء * المولى * بعد * وبرهن * او علم *
 دفع باقى الثمن اليه ولا يملك المولى نقض بيعه * اى بيع القاضى لانه بامر الشرع كحكمه لا ينقض
 قلت تكن رأيت فى معروضات المرحوم ابي السعود مفتى الروم انه صدر امر السلطان بمنع
 القضاة عن اعطاء الاذن ببيع عبيد العسكرية وحينئذ فلا يصح بيع عبيد الساهية فلهم اخذها
 من مشتريها ويرجع المشتري بثمنه على البائع قال واما فى عبيد الرعايا فكذلك اذ اكن بغين
 فاحش والا فللرعايا الثمن بهذا الامر ايضا انتهى بالمعنى فليحفظ فانه مهم * ولوزعم *
 المولى * تدبيره او كما به * واستيلادها * لم يصح فى نقضه * الا ان يكون عنده ولد منها
 او يبرهن على ذلك نهر * واختلف فى الضال * قيل اخذ * افضل وقيل تركه ولو عرف بيته
 فايصاله اليه اولى * ابق عبد فجاء به رجل فقال لم اجل معه شياً * من المال * صدق * ولا
 شئ عليه * ولن رده * خبر لقوله الاتى اربعون درهما * اليه من مدق سفر * فاكتر * وهو *
 اى والحال ان الراد ولو صبيا او عبد الكن جعل لمولا * ممن يستحق الجعل * قيل به لانه
 لا جعل لسلطان وشحنة وخفير ووصى يتم وعائلة ومن استعان به كان وجدته نخل * فقال
 نعم او كان فى عياله وابن واحد الزوجين مطلقا زيلعى وشريك نتف ووهبانية والواجبة للمستثنى
 احد عشر * اربعون درهما * فبطل صلحه فيما زاد عليها * ولو بلا شرط * استحسانا ولو رد
 امة ولها ولد يعقل الا باق فجعلان نهر نكحنا * وان لم يعد لها * عند الثاني لثبوته بالنص

فلك اقول عليه ارباب المتون * ان اشهد انه اخذ ليرده * والا لاشي له * و * ليراده *
 من اقل منها بقسطه وقيل يرضخ له برأى الحاكم * او يقل ربا صلاهما * به يفتي * تاتارخانية
 بحر * ولومن المصر * فيرضخ له او بقسطه كما مر * وام ولد رمد بر * وما ذون * كقن *
 في الجعل * وان مات المولى قبل وصوله * اى الا بق * وهو ولد بر او ام ولد فلا جعل له *
 لعتقهما بموته * وان ابق منه بعد اشهاد * المتقلم * لم يضمن * لانه امانة حتى لو استعمله
 في حاجة نفسه ثم ابق ضمن ابن ملك عن القنية وفي الوهبانية لو انكر المولى اباقه قبل قوله
 بيمينه ويلزم مريد الرد قيمته ما لم يبين اباقه * وضمن لو ابق * او مات * قبله * مع تمكنه
 منه لانه غاصب * ولا جعل له في الوجهين * خلا فالتلاني في الثاني لان الاشهاد عند ايس
 بشرط فيه وفي اللقطة * ولا جعل لبرد مكاتب * لحرية يد * وجعل عبد الرهن على المرتهن
 لو قيمته مساوية للدين او اقل ولو اكثر من الدين فعليه بقردينه والباقي على الراهن * لان
 حقه بالقردين المضمون منه * وجعل عبد اوصى برقبته لانيسان يخل منه لاخر على صاحب الخدم *
 في الحال لان المنفعة له * فاذا انقضت * الخدم * رجع صاحبها على صاحب الرتبة او بيع
 العبد فيه * اى في الجعل * وجعل ما ذون مديون على من يستقر له الملك * فان بيع بدأ بالجعل
 والباقي للغرماء * كما يجب جعل * آبق جنى خطاء لاني يد الاخذ على من سيصير له * وغصب
 على غاصبه وموهب على موهوب له وان رجع الواهب * بعد الرد لان زوال ملكه بالرجوع
 بتقصير منه وهو ترك التصرف * وجعل * عبد صبي في ماله * والابق * نفقته كنفقة لقطعة *
 كما مر * وله حبسه * لدين نفقته ولا يؤجره القاضي خشية اباقه ثانيا * و * لكن * يحبس تعزيرا
 له * وتيل يؤجره للنفقة وبه جزم في الهداية الكافي * بخلاف اللقطة والضال * وقد رفي
 التاتارخانية مدق حبسه بستم اشهر ونفقته فيهما من بيت المال ثم بعد ما يبيعه القاضي كما مر
 فرع ابق بعد البيع قبل القبض للمشتري رفع الاثر للقاضي ليفسخ والله سبحانه اعلم *

*** كتاب المفقود ***

هو * لغة المعلن وم شرعا * غائب لم يد راحي هو فيتوقع * قدومه * ام ميت اودع اللحل
 البلقع * القفر جمعه بلاقع فدخل الاسير ومر تد لم يد الحق ام لا * وهو في حق نفسه حتى *
 بالاستصحاب هل هو الاصل فيه * فلا تنكح عرسه غيره ولا يسم ماله * قلت وفي معروضات المفتي

ابي السعد انه ليس لامين بيت المال نزع من يد من بيل ممن امنه عليه قبل ذهابه لما سيجي
 معزي الخزانة المفتين * ولا تفسخ اجارته ونصب القاضي مر * اى وكلا * ياخذ حقه * كفلاته
 ود يونه المقر بها * ويحفظ ماله ويقوم عليه * عند الحاجة فلولة وكيل فله حقه ماله لا تعمير
 داره الا باذن الحاكم لانه لعله مات ولا يكون وصيا تجنيس * لكنه * اى من الوكيل المنسوب *
 ليس يخصم فيما يد عي على المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار او رقيق ونحوه * لانه
 ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة بلا
 خلاف ولو قضى بخصومته لم ينفذ زاد الزيلعي في القضاء وتبعه الكمال الابتغى قاض آخر لكن
 في الخلاصة الفتوى على النفاذ يعني لو القاضي مجهول انهر * ولا يبيع * القاضي * ما لا يخاف
 فساد في نفقة ولا في غيرها بخلاف ما يخاف فساد * فانه يبيعه القاضي ويحفظ ثمنه قلت لكن في
 معروضات المفتى ابي السعد ان القضاة وامناء بيت المال في زماننا مأمورون بالبيع مطلقا وان لم
 يخف فساد فان ظهر حيا فله الثمن لان القضاة غير مأمورين بفسخه نعم اذا بيع بغبن فاحش له
 فسخه انتهى فليحفظ * وينفق على عرسه وقريبه ولاداء * وهم اصوله وفروع * ولا يغرق بينه و
 بينها ولو بعل مضى اربع سنين * خلافا لما لك رح * وميت في حق غيره فلا يرث من غيره *
 حتى لو مات رجل عن بنتين وابن مفقود وللمفقود بنتان وابن والتركه في يد البنتين والكل
 مقرون بفقد الابن واختصموا للقاضي لا ينبغي له ان يحرك المال عن موضعه اى لا ينزعه من
 يد البنتين خزانة المفتين * ولا يستحق ما اوصى له اذا مات الموصى بل يوقف قسطه الى موت اقرانه
 في بلد على المذهب * لانه الغالب واختار الزيلعي تفويضه للامام وطريق قبول البينة ان
 يجعل القاضي من في يد المال خصما عنه او ينصب عليه فيما تقبل عليه البينة نهر قلت وفي
 واقعات المفتى لعل رعى اقتضى معزيا للقنية انه انما يحكم بموته بقضاء لانه امر محتمل فما لم ينضم
 اليه القضاء لا يكون حجة * فان ظهر قبله * قبل موت اقرانه * حيا فله ذلك * القسط * وبعده
 يحكم بموته في حق ماله يوم علم ذلك * اى موت اقرانه * فتعتل * منه * عرسه للموت ويقسم
 ماله بين من يرثه الان * ويحكم بموته في حق * مال غيره من حين فقده فيرد الموقوف له الى
 من يرث مورثه عند موته * لما تقرر ان الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة دافعة لانه بنته * ولو
 كان مع المفقود وارث يستحب به لم يعط * الوارث * شيئا وان انتقض حقه * به * اعطى انل

النصيبين * ويوقف الباقي * كالحمل * ومحملة الفرائض ولذا اختلف فيه القدرى وغيره فروع
ليس للقاضى تزويج امة غائب ومجنون وعبد هما وله ان يكاتبهما ويبيعهما والله اعلم *

* كتاب الشركة *

لا يخفى مناسبتها للمفقود من حيث الامانة بل قد يتحقق فى ماله عند موت مورثه * هى *
يكسر فسكون فى المعروف لغة الخاط سعى بها العقل لانها بسببه شرعا * عبارة عن عقد
بين المتشاركين فى الاصل والربح * جوهره * وركنها فى شركة العين اختلاطهما وفى العقد
اللفظ المفيد له * وشرط جوازها كون الواحد قابلا للشركة * وهى ضربان شركة ملك وهى ان
يملك * متعلد اى اثنان فاكثر * عينا * او حفظا كثوب هبته الربح في دارهما فانهما شريكان
فى الحفظ قهستانى * اودينا * على ما هو الحق فلو دفع المديون لاحدهما فلا خراج الرجوع
بنصف ما اخذ نتج وسيجى متنا فى الصلح وان من حيل اختصاصه بما اخذه ان يهبه المديون
قد رخصته ويهبه رب الدين حصته وهبانية * بارث اربيع او غيرهما * باى سبب كان جبريا
او اختياريا ولو متعا قبالا لو اشترى شيئا ثم اشرك فيه آخر منية * وكل * من شركاء الملك * اجنبى
فى * الامتناع عن تصرف مضر فى * مال صاحبه * لعدم تضمنها الوكالة * نصحه له بيع حصته
ولو من غير شريكه بلا اذن الا فى صورة الخلط * لمالهما بفعلهما كحطنة بشعير وكبناء وشجر وزرع
مشترك قهستانى وتما مة فى فصل الثلثين من العمدية ونحوه فى فتاوى ابن نجيم وفيها بعد
ورقتين ان المطبخة كل لك لكن فيها بعد ورقتين آخرين جواز بيع البناء والغرس المشترك
فى الارض المحتكرة ولولا اجنبى فتنبه بجوز بيعه من شريكه لا من اجنبى الا باذنه ولو كانت
الدار مشتركة بينهما باع احدهما بيت معين او نصيبه من بيت معين من الدار فلا خراج ان يطل
البيع وفى الواثعات دار بين رجلين باع احدهما نصيبه لاخر لم يجز لانه لا يخلو امان ناعه بشرط
الترك او بشرط القلع او الهدم اما الاول فلا يجوز لانه شرط منفعة للمشتري سوى البيع نصار
كشرط اجارة فى البيع ولا يجوز بشرط الهدم والقلع لان فيه ضررا بالشريك الذى لم يبيع وفى الفتوى
شجرة بين قوم باع احدهم نصيبه متاعا والا شجار قد انتهت آوان القطع حتى لا يضربها القطع
جاز الشراء والمشتري ان يقطع لانه ليس فى القسمة ضرر وفى النوازل باع نصيبه من الشجرة
بلا عرض بلا اذن شريكه ان بلغت اوان قطعها جاز البيع لانه لا يتضرر المشتري بالقسمة

وان لم تبلغ فسد لتضرره بها وفيها باع بناء بلا عرضه على ان يترك المشتري البناء فالبيع فاسد
 عما ديه من الفصل الثلثين من مسائل الشيوع * والاختلاط * بلا صنع من احد هما فلا يجوز
 بيعه الا باذنه لعدم شيوع الشركة في كل حبة منها بخلاف نحو حمام وطاحون وعبد ودابة
 حيث يصح بيع حصته اتفاقا كما بسطه المصنف في فتاواه ثم الظاهر ان البيع ليس ببيع بل المراد
 الاخراج عن الملك والهبه او وصية وتمامه في الرسالة المباركة في الاشياء المشتركة وهي
 نافعة لمن ابتلى بالافتاء وزاد الوافي محشي الدرر الشفعة ايضا فراجعها واما الانتفاع به بغيبة
 شريكه نفى بيت وخادم وارض ينتفع بالكل ان كانت الارض ينفعها الزرع والا لا يحتر بخلاف
 الدابة ونحوها وتمامه في الفصل الثالث والثلثين من الفصولين * وشركة عقد * اى واقعة
 بسبب عقد قابلة للوكالة * وركنهما * اى ماهيتها * الاجاب والقبول * ولو معني كما لو دفع
 له الغا وقال اخرج مثلها واشتر والربح بيننا * وشرطها * اى شركة العقد * كون المعقود
 عليه قابلا للوكالة * فلا تصح في مباح كاحتطاب * وعدم ما يقطعها كشرط درهم مسماة من
 الربح لاحد هما * لانه قد لا يربح غير المسمى وحكمها شركة في الربح * وهي * اربعة مغاوضة و
 عنان وتقبل ووجوه وكل من الاخيرين يكون مغاوضة وعنانا كما سيجيى * اما مغاوضة * من
 التفويض بمعنى المساواة في كل شئ * ان تضمنت وكالة وكفالة * لصحة الوكالة بالجهول
 ضمنا لا قصدا * وتساويا مالا * تصح به الشركة وكذا ربحا كما حققه الوافي * وتصرفا ودينا *
 لا يخفى ان التساوى في التصرف يستلزم التساوى في الدين واجازها ابو يوسف مع اختلاف
 الملة مع انكراهة * فلا تصح * مغاوضة وان صحت عنانا * بين حر وعبد * ولو مكاتبا او مأذونا *
 وصبي وبالغ ومسلم وكافر * لعدم المساواة وافاد انها لا تصح بين صبيين لعدم اهليتهما لكفالة
 ولا مأذونين لتفاوتهما قيمة * وكل موضع لم تصح المغاوضة لغقد شرطها ولا يشترط ذلك
 في العنان كان عنانا * كما مر * لاستجماع شرايطه * كما سيتضح * وتصح * المغاوضة * بين حنفي
 وشافعي * وان تفاوتا تصرفا في متروكة التسمية لتساويهما ملة ولا لزام بالحجة
 نابتة * ولا تصح الا بلفظ المغاوضة * وان لم يعرفا معناها سراج * اوبيان * جميع * مفتضياتها *
 ان لم ين كر لفظها اذ العبرة للمعنى لا للمبني واذا صحت * فما اشتراه احد هما يقع مشتركا
 الا طعام اهله وكسوتهم * استحسانا لان المعلوم بدلالة الحال كالمشروط بالمقال واراد بالاستثنى

ما كان من حوائجه ولو جارية للوطي باذن شريكه كما سمجى * وللبيع مطالبة ايها شاء بشئها *
 اى الطعام والكسوة * ويرجع الآخر * بما ادعى * على المشتري بقدر حصته * ان ادعى
 من مال الشركة * وكل دين لازم احدهما بتجارة * واستقراض * وغصب * واستهلاك *
 وكفالة بمال بامر لازم الآخر ولو * لزومه * باقراره * الا اذا اقر لمن لا تقبل شهادته له ولو معتد به
 فيلزمه خاصة كمهر وخلع وجناية * وكل * ما لا تصح الشركة فيه وفائده للزوم انه * اذا ادعى
 على احد هما فله تحليف الآخر * ولو ادعى على الغائب فله تحليف الحاضر على علمه ثم اذا قدم
 له تحليفه البتة ولو الجيه * وبطلت ان وهب لاحدهما او ورث ما تصح فيه الشركة * مما يجزى و
 وصل ليدء ولو بصدقه او ايصاء لغوات المساواة بقاء وهي شرط كالابتداء * لا * تبطل بقبض * ما لا
 تصح فيه * الشركة * كعرض وعقار * واذا بطلت بما ذكره صارت عنانا * اى تنقلب اليها * ولا
 تصح مغاوضة وعنان * ذكر فيهما المال والا فلهما تقبل ووجوه * بغير النفل بين والغلوس النافقة
 والتبر والنقرة * اى فضة وذهب لم يضر با * ان جرى * مجرى النقرة * التعامل بهما * والا
 فكعروض * وصحت بعرض هو * المتاع غير النقلين ويحرك قاموس * ان باع كل منهما نصف
 عرضه بنصف عرض الآخر ثم عقلاهما * مغاوضة او عنانا وهذه حيلة لصحتها بالعروض وهذا
 ان تساويا قيمة وان تغايرتا باع صاحب الاقل بقدر ما تثبت به الشركة ابن كمال فقوله بنصف
 عرض الآخر اتفاقي * ولا تصح بمال غائب او دين مغاوضة كانت او عنانا * لتعذر المضي على
 موجب الشركة * واما عنان * بالكسر وتفتح * ان تضمنت وكالة فقط * بيان لشرطها * فتصح
 من اهل التوكيل * كصبي ومعتوه يعقل البيع * وان لم يكن اهلا للوكالة * لكونها لا تقتضى انكفالة
 بل الوكالة * وكذا * تصح * عاما وخصوصا مطلقا وموقتا * ومع التفاضل في المال دون الربح وعكسه
 وبيع بعض المال دون بعض وبخلاف الجنس كدنانير * من احدهما * ودراهم * من الآخر *
 و * بخلاف * الوصف كبيض وسود وان تغايرت قيمتهما الربح على ما شرطوا * مع * عدم
 الخلط * لاستناد الشركة في الربح الى العقد لا المال فلم يشترط مساواة واتحاد خلط * وبطالبا
 المشتري بالثمن فقط * لعدم تضمن الكفالة * ويرجع على شريكه بحصته منه ان ادعى من مال
 نفسه * اى مع بقاء مال الشركة والا فالشراء له خاصة لثلا يصير مستدينا على مال الشركة بلا اذن
 بحر * وتبطل الشركة بهلاك المالكين او احدهما قبل الشراء * والهلاك على ما كنه قبل الخلط

وعليهما بعد * وان اشترى احدهما بماله وملك * بعد * مال الآخر * قبل ان يشتري به
شيئا * فالمشترى * بالفتح * بينهما * شركة عقد على ما شرطا * ورجع على شريكه بحصته منه *
اي من الثمن لقيام الشركة وقت الشراء * وان ملك * مال احدهما * ثم اشترى الآخر بماله
فان صرحا بالوكالة في عقد الشركة * بان قال على ان ما اشتراه كل منهما بماله هذا يكون مشتركا
نهر وصد ر الشريعة * فالمشترى مشترك بينهما على ما شرطا * في اصل المال لا الربح لصيرورتها *
شركة ملك لبقاء الوكالة * المصرح بها ويرجع بحصة ثمنه * والا * اي وان ذكر امجرد الشركة
ولم يتصادق على الوكالة فيها ابن كمال * فهو بلن اشتراء خاصة * لان الشركة لما بطلت بطل ما في
ضمنها من الوكالة * وتفصل باشتراط دراهم مسماة من الربح لاحدهما * لقطع الشركة كامر لا لانه
شرط لعدم فسادها بالشروط فظاهره بطلان الشرط لا الشركة بحر ومصنف قلت صرح صد ر الشريعة
وابن النكاح بفساد الشركة ويكون الربح على قدر المال * وكل من شريكي العنان والمفاوضة ان
يستاجر * من يتجرله او يحفظ المال * ويضع * اي يدفع المال بضاعة بان يشترط الربح لرب
المال * ويودع * ويعير * يضارب * لانهادون الشركة فتضمنتها * ويوكل اجنبيا * ببيع وشراء
ولونها المفاوض الاخر صح نهيه بحر * ويبيع * بما عزوهان خلاصه * وبنقل ونسبة * بزازية *
ويسافر * بالمال له حمل اولاه والصحيح خلافا للاشياء وقيل ان له حمل يضمن والا لظاهرية
ومونة السفر وانكراء من رأس المال ان لم يربح خلاصه * لا * يملك الشريك * الشركة * الا
باذن شريكه جوهره * و * لا * الرهن * الا باذنه او يكون هو العاقد في موجب الدين و
حينئذ فيصح اقراره بالرهن والارتهان سراج * و * لا * الكتابة * والاذن بالتجارة * وتزويج
الامة * وهذا كله * لو عانا * اما المفاوض فله كل ذلك ولو فاض ان يأذن شريكه جازوا لا
تنعقد عانا بحر * ولا يجوز لهما * في عنان ومفاوضة * تزويج العبد ولا الاعتاق ولو على
مال * لا * الهبة * اي لثوب ونحوه فلم يجز في حصة شريكه وجاز في نحولهم وخبر وفاكهة *
و * لا * القرض * الا باذن شريكه اذا صار يحافيه سراج وفيه اذا قال له اعمل برأيك فله كل
تجارة الا القرض والهبة * وكذا كل ما كان اتلا فالل مال * او كان * تمليكا * للمال * بغير عوض *
لان الشركة ونمعت للاسترباح وتوابعه وما ليس كذلك لا ينتظمه عقد ما * وصح بيع * شريك *
مفاوض ممن ترد شهادته له * كابنه وابيه وينغل على المفاوضة اجماعا * لا * يصح * اقراره

بد ين * فلا ينقل على المغاوضة عند بزازية وفي الخلاصة اقر شريك العنان بجارية لم يجز في
 حصة شريكه ولو باع احد هما ليس للاخر اخل ثمنه ولا الخصومة فيما باعه او ادانه * وهو *
 اى الشريك * امين في المال فيقبل قوله * اى يمينه * في * مقل اذ الربح والخسران و
 الضياع * والدفع لشريكه ولو * ادعاه * بعد موته * كفى البحر مستدلا بما في وكالة الولوالجية
 كل من حكى امر الا يملك استينافه ان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه نفي
 الضمان عن نفسه صدق انتهى فليحفظ هذا الضابط * ويضمن بالتعدى * وهذا حكم الامانات و
 فى الخانية التقييد بالمكان صحيح فالوقال لا تجاوز خوارزم فجاوز ضمن حصة شريكه وفى الاشباه
 نهى احد هما شريكه عن الخروج وعن بيع النسبة جاز * كما يضمن الشريك * عنانا او مغاوضة
 بحر * بموته مجهلا نصيب صاحبه * على المذهب والقول بخلافه غلط كما في وقف الخانية وسيجيى
 فى الودية خلافا للاشباه فروع في المحيط قد وقع حادثان الاولى نهائه عن البيع نسبة
 فباعه فاجبت بنفاذه في حصته وتوقفه في حصة شريكه فان اجاز فالربح لهما الثانية نهائه
 عن الاخراج فخرج ثم ربح فاجبت انه غاصب حصة شريكه بالاخراج فينبغي ان لا يكون
 الربح على الشرط انتهى ومقتضاه فساد الشركة نهرو فيه وتفرع على كونه امانة ما سئل قارى
 الهداية ممن طلب محاسبة شريكه فاجاب لا يلزمه بالتفصيل ومثله المضارب والوصي
 والمتولى نهرو قال وقضاة زماننا ليس لهم قصد بالمحاسبة الا الوصول الى سحت المحصول *
 * اما * تقبل * وتسمى شركة صنائع واعمال وايدان * ان اتفق * صانعان * خياطان او
 خياط وصباغ * فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان * على ان يتقبلا الاعمال * التى يمكن استحقاقها
 ومنه تعليم كتابة وقرآن وفقه على المغتنى به بخلاف شركة دالين ومغنين وشهود ومحاكم وقرأ
 مجالس ولعان ووعاظ وسؤال لان التوكيل بسؤال لا يصح قنية واشباه * ويكون الكسب
 بينهما * على ما شرطنا مطلقا فى الاصح لانه ليس بربح بل بدل عمل فصح تقويمه * وكل ما
 تقبله احد هما يلزمهما * وعلى هذا الاصل * فيطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالب * كل
 منهما * يا لاجر ويبرأ * دافعها * بالدفع اليه * اى الى احدهما * والحاصل من * اجر عمل *
 احدهما بينهما على الشرط * ولو الاخر مريضا او مسافرا او امتنع عمل ابلا عن رلان الشرط مطلق
 العمل لا القابل الا ترى ان القصار لو استعان بغيره او استأجره استحق الاجر بزازية * واما *

وجوه * هن اربع وجوه شركة العقل * ان عقل احدها * بلا مال * على ان يشتريا * نوعا او انواعا *
 بوجوهها * اى بسبب وجاهتهما * ويبيعا * فما حصل بالبيع يدنعان منه ثمن ما اشتريا * بالنسيئة *
 وما بقي بينهما * ويكون كل منهما * من التقبل والوجوه * عنانا ومفاوضة * ايضا * بشرطه *
 السابق واذا اطلقت كانت عنانا * وتتضمن * شركة كل من التقبل والوجوه * الوكالة * لاعتبارها
 في جميع انواع الشركة * والكفالة ايضا اذا كانت مفاوضة * بشرطها * والربح * فيها * على ما شرطنا
 من مناصفة المشتري * بفتح الراء * او مثالثته * ليكون الربح بقدر الملك لثلا يودى الى ربح مالهم
 يضمن بخلاف العنان كما مر في الدرر لا يستحق الربح الا باحدى ثلث بمال او عمل او تقبل والله اعلم
 * فصل في الشركة الفاسدة *

لا تصح شركة في احتطاب واحتشاش واصطياد واستقاء وسائر المباحات * كما جتناه ثمار من
 جبال وطلب معدن من كنز وطبخ اجر من طين مباح لتضمنها الوكالة والتوكيل في اخذ المباح
 لا يصح * وما حصله احد هما فله * ما حصله معا فلهما * نصفين ان لم يعلم ما اكل * ما حصله
 احد هما باعانة صاحبه فله ولصاحبه اجر مثله بالغاما بلغ عند محمد رح * وعند ابي يوسف رح
 لا يجاوز به نصف ثمن ذلك * قيل نقل بهم قول محمد رح يؤذن باختياره نهر وعنايه * والربح
 في الشركة الفاسدة بقدر المال ولا عبوة بشرط الفضل * فلو كل المال لاحد هما فلا خراج مثله
 كالودع دابته لرجل امو جرها والاجر بينهما فالشركة فاسدة والربح للمالك وللآخر اجر مثله
 وكذا لك السفينة والبيت ولوليبيع عليها البر فالربح لرب البر وللآخر اجر مثل الدابة ولو
 لاحدهما بغل وللآخر بعير فالاجر بينهما على مثل اجر البغل والبعير نهر * وتبطل الشركة *
 اى شركة العقل * بمرور احد هما * علم الآخر اولا لانه عزل حكمى * ولو حكما * بان قضى
 بلحاظه مرتين * وتبطل ايضا * بانكارها * وبقوله لا اعمل معك فتح * ويفسخ احد هما *
 ولو المال عروضا بخلاف المضاربة هو المختار بزيادة خلا فاللزيعي وبتوقف على علم الآخر لانه
 عزل قصدى * ويجزونه مطبقا * فالربح بعد ذلك للعامل لكنه يتصدق بربح مال المجنون
 تاثر خانية * ولم يترك احد هما مال الآخر بغير اذنه فان اذن كل فاديا معا * او جهل * ضمن كل
 نصيب صاحبه * وتقاصا ورجع بالزيادة * وان اديا متعاقبا كان الضمان على الثاني علم باداء
 صاحبه اولا كما مورب اداء الزكاة * والكفارة * اذا دفع للفقير بعد ادائه الامر بنفسه * لان فعل

الأمر عزل حكيم وفيه لا يشترط العلم خلافا لهما * اشترى أحد المتفاوضين أمة باذن الآخر *
 صريحا فلا يكفى سكوته * ليطأها فهي له * لا للشركة * بلا شيء * لتضمن الاذن بالشراء للوطى الهبة
 اذا لطريق لحله الالبها الحرمه ووطى المشتركة وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة وقال يلزمه نصف الثمن *
 وللبيع * والمستحق * اخذ كل بئمنها * وعقرها لتضمن المفاوضة للكفالة * ومن اشترى عبد *
 مثلا * فقال له آخر اشركنى فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان بعد صح وزمه نصف الثمن
 وان لم يعلم بالثمن خسر عند العلم به ولو قال اشركنى فيه فقال نعم ثم لقيه اخر وقال مثله واجيب
 بنعم فان * كان القائل * عالما بمشاركة الاول فله ربه وان لم يعلم فله نصفه * تكون مطلوبه شركته
 في كامله * و * حينئذ * خرج العبد من ملك الاول * ما اشترى اليوم من انواع التجارة
 فهو بيني وبينك فقال نعم جازا شيا وفيها تقبل ثلاثة عملا بلا عقد شركة فعمله احد هم فله ثلث
 الاجر ولا شيء للآخرين فروع القول مانكر الشركة برهن الورثة على المفاوضة لم يقبل حتى
 يبرهنوا انه كان مع الحي في حيرة اميت برهنوا على الارث والحي على المفاوضة قضى له بنصفه فتح
 تصرف احد الشريكين في البلد والاخر في السفر واراد القسمة فقال ذواليد قد استغضت الفا
 فالقول له ان المال في يدك شروا كرماء فباعوا اثرته ودفعوا لاحد هم ليحفظه فله سهم في التراب ولم يجز
 حلف فقط دفع لاخر ما لا اقرضه نصفه وعقد الشركة في اكل فشرى امتعة فطلب رب المال حصته
 ان لم يصرنصفه اخذ المناع بقيمة الوقت بينهما متاع على دابة في الطريق سقطت فاكترى
 احدهما دابة بغيبة الاخر خوفا من هلاك المتاع ونقصه رجع بحصته قنيه دابة مشتركة قال
 البيطارون لابد من كيمافكواها الحاضر فملكتم يضمن داربين انذين سكن احدهما وخربت
 ان خربت بالسكني ضمن طاحونة مشتركة قال احدهما لصاحبه عمرها فقال هن العماره تكفيني
 لا ارضى بعمارتك فعمرها لم يرجع جواهر الفتاوى وفي السراجية طاحونة مشتركة انفق احدهما
 في عمارتها فليس بمتطوع ولو انفق على عبد مشترك او ادنى خراج كرم مشترك فهو متطوع
 الكل من منح المصنف قلت والضابط ان كل من اجبر ان يفعل مع شريكه اذا فعله احدهما بلا
 اذن فهو متطوع والا لا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلث وصي وناظر ضرورة تعد رقسمته
 ككرى نهرومرمة قناة وبشرودولاب وسغينة معيبة وحائط لا يقسم اساسه فان كان الحائط يحتمل
 القسمة ويبني كل واحد في نصيبه المستر * لا يجبر والا اجبر وكنى اكل ما لا يقسم كحمام وخان و

طاحون وتماه في متفرقات قضاء البحر والعيني والاشياء وفي غصب المجتبى زرع بلا اذن
 شريكه فلا نفع له شريكه نصف البذر ليكون الزرع بينهما قبل النبات لم يجز وبعده جاز وان اراد
 فلهه يقاسمه فيقلعه من نصيبه ويضمن الزرع نقصان الارض بالقلع والصواب نقصان الزرع
 وفي تسمية الاشياء المشتركة اذا اهدم فابى احد هما العماره فان احتمل القسمة لا جبر وقسم
 الابنى ثم اجرة ليرجع وتماه في شركة المنظومة المجيبة وفيها * باع شريك شقصه لآخر * ولو
 بلا اذن شريك ناظر * فيما عدا الخلط والاختلاط * جوز ذاك البيع والتعاطي * ثم الشريك
 ههنا لو باع * حصته من فرس وابتاع * ذلك منه الاجنبي وهلك * وكان ذا بغير اذن الشريك *
 فان يشاروا ضمنوا الشريك او * من اشترى على ما قد رزوا * وان يكون كل شريك آجرا *
 حصته حمام له من آخر * وكان شخص منهما قد اذنا * لذلك في تعميرها وبالبنا * فلا رجوع
 صاح للمستاجر * في ذا البناء على الشريك الآخر * لو واحد من الشريكين سكن * في الدار مدة
 مضت من الزمن * فليس للشريك ان يطالبه * باجرة السكنى ولا المطالبة * بانه يسكن مثل
 الاول * لكنه ان كان في المستقبل * يطالب ان يهاجى الشريك * بنجابه فانهم ودع التشكيكا *
 * كتاب الوقف *

مناسبتة للشركة اذ خال غيره معه في ماله غير ان ملكه باق فيها لانيه * هو * لغة الحبس
 وشرعا * حبس العين على * حكم * ملك الواقف والتصدق بالمنفعة * ولو في الجملة في
 الاصح انه * عند * جائز غير لازم كالعارية * وعند هاهو حبسها * على حكم * ملك الله
 تعالى وصرف منفعتها على كل من احب * ولو غنيا فيلزم فلا يجوز له ابطاله ولا يورث عنه وعليه
 الفتوى ابن الكمال وابن الشحنة * وسببه ارادة محبوب النفس * في الدنيا بين الاحباب
 وفي الاخرة بالثواب يعني بالبيعة من اهلها لانه مباح بل ليل صحته من الكافر وقد يكون واجبا
 بالنذر في تصدق بها او بثمانها ولو رفقها على من لا تجوز له الزكاة جاز في الحكم وبقي نذره
 وبهذا عرف صفته وحكمه ما مر في تعريفه * ومحل المال المتقوم وركنه الالفاظ الخاصة كارضى *
 هذه * صدقة موقوفة مؤبدة على المساكين ونحوه * من الالفاظ كموقوفة لله تعالى او على
 وجه الخير او البر واكتفى ابو يوسف بلفظ موقوفة فقط قال الشهيد ونحن نفتي به للعرف *
 وشرطه شرط سائر التبرعات * كحرية وتكليف * وان يكون * قربة في ذاته معلوما * منجرا *

لا معلقا إلا بكائن ولا مضافا ولا موقتا ولا بغير شرط ولا ذكر معه اشتراط بيعه وصرف ثمنه لحاج
 فان ذكره بطل وقعه بزانية وفي الفتح لو وقف المرتد فقتل او مات او ارتد المسلم بطا
 وقعه ولا يصح وقف مسلم او ذمي على بيعة او حربي قيل از مجوسي وجاز على ذمي لانه قر
 حتى لو قال على ان من اسلم من ولد او انتقل الى غير النصرانية فلا شيء له لزم شرطه على المذهب
 والملك يزول * عن الموقوف باحد امور الاربعة بافراز مسجل كما سيجي * وبقضاء القاضي * لا ذ
 مجتهد فيه وصورته ان يسلمه الى المتولي ثم يظهر الرجوع معين المفتي معزيا للفتح * المتولي من
 ا السلطان * لا المحكم وسمي ان البيعة تقبل بلا دعوى ثم هل القضاء بالوقف قضاء على الكفا
 فلا تسمع فيه دعوى ملك آخر ووقف آخر لا تسمع انتهى ابو السعود مفتي الروم بالاول
 وبه جزم في المنظومة المجيبة ورجحه المصنف صونا عن التحيل لا بطلاله لكنه نقل بعد عن البحران
 المعتمد الثاني وصححه في الفواكه البدرية وبه انتهى المصنف * او الموت اذا علق به في اي بموته
 كاذمات فقد وقفت دارى على كذا الفصحى انه كوصيته تلزم من الثلث بالموت لا قبله قلت ولو
 لوارثه وان رده لكنه يقسم كالثلثين فنقول البزازية انه ارث اى حكما فلا خلل في عبارته
 فاعتبروا الوارث بالنظر للعلة والوسية وان ردوا بالنظر للغير ان لم تنغل لوارثه لانها لم تنمحض
 له بل لغيره بعد فانهم * او بقوله وتفتها في حياتي وبعد وفاتي مؤبد * فانه جائز عند هم
 لكن عند الامام ما دام حيا هو رد بالتصدق بالعلة فعليه الوفاء وله الرجوع ولو لم يرجع
 حتى مات جاز من الثلث قلت نفى هذا الامر بين له الرجوع ما دام حيا غنيا او فقيرا بامر
 قاض او غيره شربلاية فنقول الكرد لو انتقر يفسخه القاضي لو غير مسجل منظور فيه * ولا
 يتم الوقف حتى يقبض * لم يقل للمتولي لان تسليم كل شيء بما يليق به ففي المسجل بالافراز
 وفي غيره بنصب المتولي وتسليمه اياه ابن كمال * ويفرز * فلا يجوز وقف مشاع يقسم خلافا
 للثاني * يجعل آخره لجهته * قربة * لا تنقطع * هذا بيان شرائطه الخاصة على قول محمد لانه
 كالصدقة وجعله ابو يوسف كالاعتاق واختلف الترجيح والاخذ بقول الثاني احوط واسهل بحر
 وفي الكرد وصدد الشريعة وبه يفتى واقرة المصنف * واذا وقته * بشهرا وسنة * بطل * اتفاقا
 درر وعليه فلو وقف على رجل بعينه عاد بعد موته لورثة الواقف به يفتى خانية وفتح قلت
 وجزم في الخانية بصحة الوقف مطلقا فتنبيه واقرة الشر بلا نى * فاذا تم ولزم لا يملك ولا يملك

ولا يعار ولا يرهن * فيبطل شرط واقف ان كتب الرهن كما مر في التذبير ولو سكنه المشتري او المرتهن
ثم بان انه وقف او لصغير لزم اجر المثل قنية * ولا يقسم * بل يتهايون * الا عند هاهنا فيقسم
المشاع وبه افتى قارئ الهداية وغيره * اذا كانت * القسمة * بين الواقف * وشريكه * المالك *
او الواقف الاخر او ناظره ان اختلف جهة وقفهما فارى الهداية ولو وقف نصف عقار كله له فالقاضي
يقسمه مع الواقف صلح الشريعة وابن الكمال وبعد موته لورثته ذلك فيغزو القاضي الوقف من
المالك ولهم بيعه به افتى قارئ الهداية واعتمده في المنظومة المحيية * لا الموقوف عليهم * فلا
يقسم الوقف بين مستحقه اجماعا درر وكافي وخلاصة وغيرها لان حقهم ليس في العين وبه
جزم ابن نجيم في فتاواه وفي فتاوى قارئ الهداية هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك ولو سكن
بعضهم ولم يجز الاخر موضعاً يكف به فليس له اجره ولا له ان يقول انا استعملنا بقول ما استعملته
لان المهاييات انما تكون بعد الخصومة قنية نعم لو استعمله كله احلهم بالغلبة بلا اذن الاخر
لزمه اجر حصه شريكه ولو وقع على سكتها بخلاف الملك المشترك او مع الاجارة قنية قلت
واو بعضه ملك وبعضه وقف يأتي في الغصب * ويزول ملكه عن المسجد والمصلى * بالفعل *
ويقوله جعلته مسجداً * عند الباني * وشرط محمد رح * والامام * الصلوة فيه * بجماعة وقيل
يكفى واحد وجعله في الخانية ظاهر الرواية فروع اراد اهل المحلة نقض المسجد وبناءه احكم من
الاول ان كان الباني من اهل المحلة لهم ذلك والا بزيادة * وان جعل تحته سردابا لمصالحه *
امى المسجد * جاز * كمسجد القدس * ولو جعل لغيرها * جعل * فوته بيتا وجعل باب المسجد الى
طريق وعزله عن ملكه لا * يكون مسجد * وله بيعه ويورث عنه * خلافا لهما * كما لو جعل وسطا داره
مسجدا واذن للصلوة فيه * حيث لا يكون مسجد الا اذا شرط الطريق زيلعى فروع لو بنى فوته بيتا
للامام لا يضر لانه من المصالح اما لو تمت المسجد به ثم اراد البناء منع واوقال عنيت ذلك لم يصدق
تأثيرا خانية فاذا كان هذا في الواقف فكيف بغيره فوجب هدمه ولو على جدار المسجد ولا يجوز اخذ
الاجر منه ولا ان يجعل شيئا منه مستغلا ولا سكنى بزيادة * واو خرب حوله واستغنى عنه يبقى
مسجد عند الامام والثاني * ابل الى قيام الساعة * وبه يقتل * حاوى القاسي * وعادالى
الملك * اى ملك الباني او ورثته * عند محمد رح * وعن الثاني ينقل الى مسجد آخر باذن
القاضي * ومثله * في الخلاف المذكور * حشيش المسجد وحصيرة مع الاستغناء عنها ما ركن الرباط

والبئر اذا لم ينتفع بهما فيصرف وقف المسجد والرباط والبئر * والحوض * الى اقرب مسجد او رباط او بئر * او حوض * اليه * تغريب على قولهما ذررونها وقف ضيعة على الفقراء وسلمها للمتولي ثم قال لوصيه اعط من غلتها فلانا كذا الم يصح لخروجه عن ملكه بالتجديد فلو قبله صح قلت لكن سمعني معزياً لفتاوى مهيد زاده ان للواقف الرجوع في الشروط لو مسجلاً * انحل الواقف والجهة وقال مرسوم بعض الموقوف عليه * بسبب خراب وقف احدهما جاز للحاكم ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانهما حينئذ كشي واحد * وان اختلف احدهما * بان بنى رجلاً من مسجد بين اورجل مسجد او مدرسة ووقف عليهما اوقافاً * لا يجوز * له ذلك * ولو وقف العقار بقرة واكرته * بفتحتين عبدة الحراثون * صح * استحسانا تبعاً للعقار وجاز وقف القن على مصالح الرباط خلاصه ونفقتة وجناتيه في مال الوقف ولو تمل عمل الا تود فيه بزيادة بل تجب قيمته ليشتري بهما بله * كاصح * وقف مشاع * قضى بجوازه * لانه مجتهد فيه فللحنفي المقلد ان يحكم بصحة وقف المشاع وبطلانه لاختلاف الترجيح واذا كان في المسئلة قولان مصححان جاز الافتاء والقضاء باحد هما بحر ومصنف * وكاصح ايضا وقف كل * منقول * قصد * فيه تعامل للناس كفاس وقنوم * بل * ودراهم رد نانير * قلت بل ورد الامر للقضاء بالحكم به كافي معروضات المفتي ابي السعود ومكيل وموزون فيباع ويدفع ثمنه مضاربة او بضاعة فعلي هذا الوقف كذا على شرط ان يقرضه لمن لا بد له ليزرع لنفسه فاذا ادرك اخذ مقداره ثم اقرضه لغيره وهكذا جاز خلاصه وفيها وقف بقرة على ان ما خرج من لبنها وسمنها للفقراء ان اعتادوا ذلك رجوت ان يجوز * وقد روجنازة * وثيا بها وصحف وكتب لان التعامل يترك به القياس لحديث ماراه المسلمون حسناً وعند الله حسن بخلاف ما لا تعامل فيه كثياب ومتاع وهذا قول محمد رح وعليه الفتوى اختياراً والحق في البحر السغينة بالمتاع وفي البرازية جاز وقف الاكسية على الفقراء فيلحق اليهم شتاء ثم يردونها بعد وفي الدرر وقف مصحفاً على اهل مسجد للقراءة ان يحصون جاز وان وقف على المسجد جاز ويقرأ فيه ولا يكون محصوراً على من المسجد وبه عرف حكم نقل كتب الاوقاف من محالها للانتفاع بها والفقهاء بذلها مبتلون فان وقفها على مستحقي وقفه لم يجز نقلها وان على طلبة العلم وجعل مقرها في خزائنه التي في مكان كذا ففي جواز النقل تردد نهر * ويبدأ من غلته بعمارة * ثم ما هو اقرب لعمارة

كامام مسجد و مدرس مدرسة يعطون بقدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذللك الى آخر المصالح
 وتامه في البحر * وان لم يشترطه الواقف * لثبوته اقتضاء وتقطع الجهات للعمارة ان لم يخف
 ضرر بين فتح فان خيف كامام وخطيب و فراش قد موافيعطوا المشرط لهم واما الناظر وال كاتب
 والجابي فان عملوا زمن العمارة فلهم اجر عملهم لا المشرط بحرقا في النهر وهو الحق خلافا
 لما في الاشياء وفيها عن الذخيرة لو صرف الناظر لهم مع الحاجة الى التعمير من وصل يرجع عليهم
 الظاهر لا لتعديده بالدفع وما قطع العمارة يسقط رأسا وفيها الوشرط الواقف تقديم العمارة تم
 الغاضل الفقراء او للمستحقين لزم الناظر امساك قد العمارة كل سنة وان لم يستجبه الآن لجواز ان
 يحدث حدث ولا غلة بخلاف ما اذ لم يشترط فليحفظ الفرق بين الشرط وعدمه وفي الوهبانية
 لو زاد المتولى دافعا على اجر المثل ضمن الكل لوقوع الاجارة له وفي شرحها للشربلاني عند
 قوله * زيد خل في وقف المصالح قيم * امام خطيب والموزن يعبر * الشعائر التي تقدم شرط ام
 لم يشترط بعد العمارة هي امام وخطيب ومدرس وراقدا وفراش وموزن وناظر وثمان زيت و
 قناديل وحصير وماء وضوء وكلفة نقله للميضاة فليس مباشر وشاهد وشاد وجاب وخازن وكتب
 من الشعائر فتقل قيمهم في دفتر المحاسبات ليس بترمي ويقع الاشتباه في ابواب ومزملاتي قاله
 في البحر قلت ولا تردد في تقل قيم ابواب ومزملاتي وخادم مطهرة انتهى قلت انما يكون
 المدرس من الشعائر لو مدرس المدرسة اما مدرس الحاسع فلا لانه لا يتعطل لغيبته بخلاف المدرسة
 حيث تفعل اصلا وهل يأخذ ايام البطالة كعين ورمضان لم اره وينبغي الحاقه ببطالة القاضي
 واختلغوا فيها والاصح انه يأخذ لانها للاستراحة اشباه من قاعة العادة محكمة وسجى مالوغاب
 فليحفظ * ولو كان الموقوف * دارا فعمارته على من له السكنى * ولو متعديدا من ماله لامن
 الغلبة اذ الغرم بالغنم درر * ولم يزدد في الاصح * يعني انما تجب العمارة عليه بقدر الصفة
 التي وقفها الواقف * ولو ائيل * من له السكنى * او عجز * لفقره * عمر الحاكم * اى اجرها
 الحاكم منه او من غيره وعمرها * باجرتها * كعمارة الواقف ولم يزدد في الاصح الا برضاء
 من له السكنى زيلعى ولا يجبر الابي على العمارة ولا تصح اجارة من له السكنى بل المتولى والقاضي *
 ثم ردها * بعد التعمير * الى من له السكنى * رعاية للحقين فلا عمارة على من له الاستقلال
 لانه لا سكنى له فلو سكن هل تلزمه الاجرة الظاهرة لالعدم الفائدة الا اذا احتيج الى العمارة

فمأخذها المتولى ليعمر بها ولو هو المتولى ينبغي ان يجبره القاضي على عمارتها ما عليه من
 الاجر فان لم يفعل نصب متوليا ليعمرها ولو شرط الواقف غلتماله وموئنتها عليه صحا وهل يجبر
 على عمارتها الظاهر لا نهر وفي الفتح لو لم يجد القاضي من يستأجرها لم اره وخطري انه
 يخبره بين ان يعمرها او يرد مال الورثة الواقف قلت نلو كان هو الوارث لم اره وفي فتاوى قارى
 الهداية ما يغفل استبدل له اورد ثمنه للوارث او للمفقراء * او صرف * الحاكم او المتولى حاروى *
 نفقه * او ثمنه ان تعد راعادة عينه * الى عمارته ان احتاج والا حفظه لاحتاج * الا اذا
 خاف ضياعه فيبيعه ويمسك ثمنه لاحتاج حاروى * ولا يقسم * النقض او ثمنه * بين
 مستحقي الوقف * لان حقهم في المنافع لا العين * جعل شيئا * اى جعل البانى شيئا * من
 الطريق مسجد * الضيقة ولم يضربا لما رين * جاز * لانها للمسلمين * كعكسه * اى كجواز
 عكسه وهو ما اذا جعل في المسجد ممر لتعارف اهل الامصار في الجوامع وجاز لكل احد ان
 يمر فيه حتى الكافر الا الجنب والحائض والدواب زيلعي * كالوجعل * الامام * الطريق
 مسجد الا عكسه * لجواز الصلوة في الطريق لا المرور في المسجد * تؤخذ ارض * ودارو
 حانوت * بجانب مسجد ضاق على الناس بالقيمة كرها * درر وعما دية * جعل * الواقف *
 الولاية لنفسه جاز * بالاجماع وكذا لو لم يشترطها لاحد فالولاية له عند المائث وهو ظاهر
 المذهب نهر خلا لما نقله المصنف ثم اوصيه ان كان والا فللحاكم فتاوى ابن نجيم وقارى الهداية
 وسيجيى * وينزع * وجوب بزازية * لو * الواقف درر فقير اولى * غير مأمون * او عاجزا
 او ظهريه فسق كشر ب خمر ونحوه فتح او كان يصرف ماله في الكيمياء ربحا * وان شرط عدم
 نزعه * اى لا ينزعه قاض ولا سلطان لمخالفته لحكم الشرع فيبطل كاوصي فلو ما مونا لم تصح تولية
 غيره اشباه * رجاز جعل غلة الوقف * الولاية * لنفسه عند الثانى * وعليه الفتوى * و
 جاز * شرط الاستبدال به * ارضا اخرى حينئذ * او * شرط * بيعه ويشترى بثمنه ارضا اخرى
 اذا شاء فاذا فعل صارت الثانية كالاولى في شرائطها وان لم يذكرها ثم لا يستبدل لها * بثلاثة
 لانه حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى لا الثانية * واما * الاستبدال ولو للمساكين *
 بدون الشرط فلا يملكه الا القاضي * درر وشرط في البحر خروجه عن الانتفاع بالكية وكون
 البدل عقارا والم... تبدل قاضي اللجنة المفسر بنى العلم والعمل وفي النهر ان المستبدل قاضي اللجنة

فالنفس به مطمئنة فلا يخشى ضياعه ولو بالذراعهم والد ثانيه وكذا لو شرط عدل مه وهي احد من
المسائل السبع التي يخالف فيها شرط الواقف كما بسطه في الاشباه وزاد ان المصنف في زواجره
ثامنه وهي اذ انص الواقف وراى الحاكم فثم مشارف جاز كالوصي وعزاها لانفع الوسائل و
فيها لا يجوز استبدال العامر الا في اربع قلت لكن في معروضات المفتي ابي السعود انه في سنة
احدى وخمسين وتسعمائة ورد الامر الشريف بمنع استبدال امران يصير باذن السلطان
تبعاً لترجيح صد الشريعة انتهى فليحفظ وفيها ايضا لو شرط الواقف العزل والنصب وسائر التصرفات
لمن يتولى من اولاده ولا يد اخلهم احد من القضاة والامراء وان داخلوهم فعليهم لعنة الله
هل يمكن من اخلتهم فاجاب بانه في سنة اربع واربعين وتسعمائة وحررت هذه التوقيعات
المشروطة هكذا فاما المتولون او من الامراء يعرضون للولاية العلية على مقتضى الشرع ومن دونهم
رتبته تعرض باراتهم مع قضاة البلاد على المشروخ من المراد لا يخالف القضاة المتولين ولا
المتولون القضاة بهذا الاورد الامر الشريف فالواقفون لو ارادوا ان يفسد صد ريبصد رواذا
داخلهم القضاة والامراء فعليهم اللعنة فهم الملعونون لما تقرر ان الشرائط المخالفة للشرع جميعها
لعرو باطل انتهى فليحفظ * بنى على ارض ثم وقف اليها * قصدا * بد ونها ان الارض مملوكة لا يصح *
وقبل صح وعليه الفتوى سئل قارئ الهداية عن وقف البناء والغراش بلا ارض فاجاب الفتوى على
صحة ذلك ورجحه شارح الوهبانية واقره المصنف معللاً بانه منقول فيه تعامل فيتعين به الافتاء * وان
موقوفة على ما عين البناء له جاز * تبعاً * اجماعاً وان * الارض * لجهة اخرى فمختلف فيه *
الصحة كما في المنظومة المجيبة وسئل ابن نجيم عن وقف الاشجار بلا ارض فاجاب يصح لو الارض
وقفها ولو لغير الواقف وسئل ايضا عن البناء والغراش في الارض المحتكرة هل يجوز بيعه ووقفه وهل
يجوز وقف العين المرهونة او المستأجرة فاجاب نعم وفي البرازية لا يجوز وقف البناء في ارض
عارية او اجارة واما حكم الزيادة في الارض المحتكرة ففي المنية حانوت لرجل في ارض وقف فابى
صاحبه ان يستأجر الارض باجر المثل ان العمارة لو رفعت تستأجر باكثر مما يستأجره امره برفع
العمارة ويؤجره لغيره والا تترك في يدك المالك الاجر ومثله في البحر وفيه لوزيل عليه ان اجارته
مشاهدة تفسخ عند راس الشهر ثم ان ضرر رفع البناء لم يرفع وان لم يضر رفع او يملكه القيم برضاء
المستأجر فان لم يرض تبقى الى ان يخلص منك محيط يبقى لو اجارته مسانحة ازم من طويلة و

الظاهر انه لا تقبل الزيادة دفعا للمضر وعليه ولا ضرر على الوقف لان الزيادة انما كانت بسبب البناء لا الزيادة في نفس الارض انتهى اما وقف الاقطاعات ففي النهر لا يجوز الا اذا كانت الارض مواتا او ملكا للامام فاقطعها رجلا قال واغلب اوقاف الامراء بمصر انما هو اقطاعات يجعلونها مشتركة صورة من وكيل بيت المال وفي الوهبانية * واوقف السلطان من بيت مالنا * لمصلحة عمت يجوز زيوجر * قلت وفي شرحها للشرنبلاني وكذا يصح اذنه بذلك ان فتحت عنوة لاصلاح ابقاء ملك ما لكها قبل الفتح * اطلق * القاضي * بيع الوقف غير المسجل لوارث الواقف فباع صح * وكان حكما يبطلان الوقف لعدم تسجيله حتى لو باعه الواقف او بعضه او رجع عنه ووقفه لجهة اخرى وحكم بالثاني قبل الحكم بلزوم الاول صح الثاني لوقوعه في محل الاجتهاد كما حققه المصنف وافتى به تبع الشنخه وقارئ الهداية والملايبي السعود قلت لكن حمله في النهر على القاضي المجتهد فراجع * واو * اطلق القاضي البيهقي * لغيره * اي غير الوارث * لا * يصح بيعه لانه اذا بطل عاد الى ملك الوارث وبيع مال الغير لا يجوز درر يعني بغير طريق شرعي لما في العمادية باع القيم الوقف بامر القاضي ورأيه جاز قلت واما المسجل لو انقطع ثبوته واراد اولاد الواقف ابطاله فقال المفتي ابو السعود في معروضاته قد منع القضاء من استماع هذه الدعوى فليحفظ * الوقف في مرض موته كهبة فيه * من الثلث مع القبض * فان خرج * الوقف * من الثلث واجازه الوارث نقل في الكل والابطال في الزائد على الثلث * ولو اجاز البعض جاز بقدره وبطل وقف راهن معسر ومريض ومديون بمحيط بخلاف صحيح لو قبل الحجر فان شرط فاء دينه من غلته صح وان لم يشترط يوفي من الغاضل عن كفايته بلا سرف ولو وقفه على غيره فغلته لمن جعله له خاصة فتاوى ابن نجيم قلت قيد بمحيط لان غير المحيط يجوز في ثلث ما بقي بعد الدين لوله ورثة والانفي كله فلو باعها القاضي ثم ظهر مال شرعى به ارض بد لها وتامه في الاسعاف في باب وقف المريض وفي الوهبانية * فان وقف المرهون فافكه بحر * فان مات عن عين بقي لا يغير * اي والا فيبطل او للغلة يهمل فليتا مل قلت لكن في معروضات المفتي ابي السعود سئل عن وقف على اولاده وصرب من الديون هل يصح فاجاب لا يصح ولا يلزم والقضاة ممنوعون من الحكم وتسجيل الوقف بمقدار ما شغل بالدين انتهى فليحفظ * الوقف * على ثلاثة اوجه * اما للفقراء او للاغنياء

ثم للفقراء أو يستوى فيه الغريقان كروبا و خان و مقابر و سقايات و قناطر و نحو ذلك * كما جلد
 و طوا حيمين و طست لا احتياج الكل لذلك بخلاف الادوية فلم يجز نعتي بلا تعميم او تنصيص
 فيدخل الاغنياء تبعا للفقراء قنية فروع اقرب وقف صحيح بانه اخبره من يده و وارثه يعلم
 خلافه جازا للوقف ولا تسمع دعوى وارثه قضاء در در وفي الوهبانية * و يهطل ارفاف امره
 بارتداد * فحال ارتداد منه لا وقف اجدر *

* فصل *

يراعى شرط الواقف في اجارته * فلم يزد القيم بل القاضي لانه له ولاية النظر لفقير و غائب
 و ميت * فلو اهل الواقف ملتها قيل تطلق * الزيادة للقيم * وقيل تقييد بسنة * مطالقا *
 وبها * اى بالسنة * يغني في الدار و بثلث سنين في الارض * الا اذا كانت اصلحة بخلاف
 ذلك و هذا مما يختلف زمانا و موقعا و في البرازية لو احتج لك يعقد عقودا فيكون العقد
 الاول لازما لانه باجر والثاني لا لانه مضاف قلت لكن قال ابو جعفر الفتوى على ابطال الاجارة
 الطويلة ولو بعقد ذكره انكره اني في الباب التاسع عشر و اقروا القدر و رى افندي و سيجي في
 الاجارة * و يجوز * باجر * المثل * و لا * يجوز * بالاقل * و لو هو المستحق قارئ الهداية الا
 بنقصان يسيرا اذا لم يرغب فيه الا بالاقل اشباه * فلو رخص اجرة * بعد العقد * لا يفسخ العقد *
 للزوم الضرر * و لو زاد * اجرة * على اجر مثله قيل يعقل ثانيا به على الاصح * في الاشياء و لو زاد اجر
 مثله في نفسه بلا زيادة * احل فللمتولي فسخها به يغني و ما لم يفسخ فله المسمى * وقيل لا * يعقد
 به ثانيا * كزيادة * و احل * تعينا * فانها لا تعتبر و سيجي في الاجارة * والمستاجر الاول
 اولى من غيره اذا قبل الزيادة و الموقوف عليه * الغلة او السكنى * لا يملك الاجارة * ولا
 الدعوى لو غصب منه الوقف * الا بتولية * و اذن القاضي ولو الوقف على رجل معين على
 ما عليه الفتوى عمادية لان حقه في الغلة لا العين و هل يملك السكنى من يستحق الربع في
 الوهبانية لا وفي شرحها للشربلاني و التحرير نعم * و الموقوف * اذا آجره المتولى بدون اجر
 المثل لزم المستاجر * لا المتولى كما غلط فيه بعضهم * تمامه * اى تمام اجر المثل * كاب * وكذا
 وصى خانية * اجر منزل صغيرة بدونه * فانه يلزم المستاجر تمامه اذ ليس لكل منهما ولاية
 الحظر الا سقاط وفي الاشياء عن القنية ان القاضي بامره بالاستيجار باجر المثل وعليه تسليم

زود السنين الماضية ولو كان القيم ساكناً مع قدرته علي الرفع للقاضي لا غرامه عليه وانما هي
 علي المستاجر واذا اظفر الناظر بما ل الساكن فله اخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه قضاء
 وديانة انتهى فليحفظ قلت وقيد باجارة المتولي لما في غصب الاشياء لو آجر الغاصب ما منفعه
 مضمونة من مال وقف او يتيم او معد للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لا اجر المثل وعلى الغاصب
 رد ما قبضه لا غير لتاويل العقد انتهى فليحفظ * يفتى بال ضمان في غصب عقار الوقف
 وغصب منفعه * اولا فلها كالموسكن بلا اذن او اسكنه المتولي بلا اجر كان علي الساكن اجر
 المثل ولو غير معد للاستغلال به يفتى صيانة للوقف وكذا منافع مال اليتيم دور * وكذا * يفتى
 بكل ما هو نفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه * حاوى القل سى ومتى قضى بالقيمة شري بها
 عقار آخر فيكون وقفاً بل الاول * والذى * تقبل فيه الشهادة * حسبة * بدون الد عوى *
 اربعة عشر منها الوقف على ما في الاشياء لان حكمه التصديق بالغلة وهو حق الله تعالى بقى
 لو الوقف على معينين هل تقبل بلا دعوى في الخانية ينبغي لا اتفاقا وفي شرح الوهبانية للشيخ
 حسن وهذا التفصيل هو المختار وفي التاتارخانية ان هو حق الله تقبل والا لا بال دعوى
 فليحفظ قلت تكن بحث فيه ابن الشحنة ووافق المصنف بقبولها مطلقا لثبوت اصل الوقف لماله
 للمفقر او باشتراط الد عوى لثبوت الاستحقاق لما في الخانية لو كان ثمه مستحق ولم يدع
 لم يدع له شيء من الغلة وتصرف كلها للمفقر قلت ومفاده انه لو ادعى استحقاق مع انها لا تسمع
 منه على المفتى به الا بتولية كما مر فتدبر وفي الاشياء لنا شاهد حسبة في اربعة عشر وليس
 لنا مدعى حسبة الا في دعوى الموقوف عليه اصل الوقف فانها تسمع عند البعض والمفتى به لا الا
 بتولية فاذا لم تسمع دعواه فلا جنبى اولى وقد مر فتنبه * ويشترط * في دعوى الوقف * بيان
 الواقف * ولو الوقف قد يما * في الصحيح * بزيادة لئلا يكون اثباتا للمجهول وفي العمادية يقبل * و
 تقبل فيه * الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال والشهادة بالشهر لا تبات اصله وان
 صرحوا به * اى بالسماع في المختار ولو الوقف على معينين حفظ الاركان القديمة عن استهلاك
 بخلاف غيره * لا * تقبل بالشهرة * لا تبات شرائطه في الاصح * درر وغيره ما لكن في المجهول
 المختار قبوله على شرائطه ايضا واعتمده في المعراج واقره الشرنبلاني وقواه في الفتح بقولهم
 يسلك به منقطع الثبوت المجهولة شرائطه ومصارفه ما كان عليه في دراوين القضاة انتهى وجوابه

ان ذلك للضرورة والمدعي عام بحجر * وبيان المصروف * كقولهم على مسجد كذا * من اصله *
لتوقف صحة الوقف عليه فتقبل بالتسامع * وبعض مستحقه * وكذا بعض الورثة ولا ثالث
لهما كما في الاشباه قلت وكذا الوثبت اعساره في وجه احد الغرماء كما سيجيئ فتأمل وقالوا تقبل
بيننا الافلاس بغيبة المدعي وكذا اعتراض بعض الاولياء المتساوين يثبت الاعتراض لكل كمالا
وكذا الامان والقود ولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق المسلمين والتتبع يقتضي
عدم الحصر ثم انما ينتصب احد الورثة خصما عن الكل لوفى دعوى دين لادين ما لم يكن
بينه فليحفظ * ينتصب خصما عن الكل * اى اذا كان وقف بين جماعة وواقفه واحد فلو احدى
منهم او وكيله الدعوى على واحد منهم او وكيله * وقيل لا * ينتصب فلا يصح القضاء الا بقل ر
ما في يد الحاضرين * وهذا * اى انتصاب بعضهم * اذا كان اصل الوقف ثابتا والافلا * ينتصب
احد المستحقين خصما وتماه في شرح الوهبانية * اشترى المتولى بمال الوقف دارا * للوقف *
لا تلحق بالمنازل الموقوفة ويجوز بيعها في الاصح * لان للزومها كالاكثر اذ لم يوجد ههنا *
مات الموذن والامام ولم يستوفيا وظيفتهما من الوقف سقط * لانه كالصلة * كالقاضي وقيل
لا * يسقط لانه كالاجرة كذا في الد ر قبل باب المرتد وغيرها قال المصنف ثمه ظاهرة ترجع
الاول لحكاية الثاني يقبل قلت قد جزم في البغية تلخيص القنية بانه يورث بخلاف رزق القاضي
كذا في وقف الاشباه ومغرم النهر ولوعلي الامام دار وقف فلم يستوف الاجرة حتى مات
ان آجرها المتولى سقط وان آجرها الامام لاعمادية اخذ الامام الغلة وقت الادراك و
ذهب قبل تمام السنة لا تسترد منه غلة باقى السنة فصا رك الجزية وموت القاضي قبل التحول
يحل للامام غلة باقى السنة لو فقير او كذا الحكم في طلبه العلم في المد ارس درر ونظم ابن
الشحنة الغيبة المسقط للمعلوم المقتضية للعزل ومنه * وما ليس به منه اذ لم يزد على * ثلث
شهور فهو يعطي ويغفر * وقد اطبقوا لا يأخذ السهم مطلقا * لما قد مضى والحكم في الشرع
يسفر * قلت وهذا كاله في سكان المدرسة وفي غير فرض الحج وصلة الرحم اما فيهما فلا يستحق
العزل وسقوط المعلوم كما في شرح الوهبانية للشرنبلاني وفي المنظومة المجيبة * كذا حكم سائر
الارباب * ولم يكن عند رفق امن باب * لا تجز استنابة الفقيه لا * ولا الملك رس بعن رحصلا *
والمتولي لو الواقف اجزا * لكنه في صكه ما ذكرنا * من اى جهة تولي الوقفا * ما جوزوا

ذلك حيث يلغي * ومثله الوصي اذ يختلف * حكمها في ذالمن ما يعرف * بحسب التقليل
والنص فقس * كل التصرفات كيلا تلبس * قلت لكن السيموطى رساله سماها الضيائه في جواز
الاستنابة ونقل الاجماع على ذلك فليحفظ * ولاية نصب القيم الى الواقف ثم لوصيه * لقيامه
مقامه ولو جعله على امر الوقف فقط كان وصيا في كل شئ خلا فاللثاني ولو جعل النظر لرجل
ثم جعل آخر وصيا كانا ناظرين ما لم يخص وصيا في الاسعاف فلو وجب كتابا وقف في كل
اسم متول وقار يخ الثاني متأخر اشتركا بحر فر ع طالب التولية لا يولى الا المشروط له النظر
لانه مولى فيريد التنفيذ نهر * ثم * اذا مات المشروط له بعد موت الواقف لم يوص الى احد
فولاية النصب * للقاضي * اذ لا ولاية للمستحق الا بتولية كامر * وما دام يصلح احد للتولية
من اقارب الواقف لا يجعل المتولى من الاجانب * لانه اشفق ومن قصده نسبة الوقف اليهم *
ازاد المتولى اقامة غيره مقامه في حياته * وصحته * ان كان التفويض له * بالشرط * عاما
صح * ولا يملك عزله الا ان كان الواقف جعل له التفويض والعزل * والا * فان فوض في
صحته * لا * يصح وان في مرض موته صح وينبغي ان يكون له العزل * والتفويض * الى غيره
كالايضا اسباه قال وسئلت عن ناظر معين بالشرط ثم من بعده للحاكم فهل اذا فوض النظر بغيره ثم
مات ينتقل الحاكم فاجبت ان فوض في صحته فنعم وان في مرض موته لا مادام المفوض له بانها
لقيامه مقامه وعن واقف شرط مرتبا لرجل معين ثم من بعده للفقره فخرج عنه لغيره ثم مات
هل ينتقل للعقراء فاجبت بالانتقال وفيها للواقف عزل الناظر مطالقاه يفتى ولم ارحكم عزله
لمدرس و امام ولاهما ولو لم يجعل ناظرا فنصب القاضي لم يملك الواقف اخراجه ولو عزل
الناظر نفسه ان علم الواقف ان القاضي صح والا لا * باع دارا * ثم باعها المشتري من آخر * ثم
ادعى انى كنت وقعتها اوفال وقف على لم تصح * فلا يملك المشتري * واذا اقام بينة * او
ابرز حجة شرعية * قبلت * فيبطل البيع ويلزم اجرا المثل فيه لافى الملك لو استحق على المعتمد
بازية وغيرها وليس للمشتري حبسه بالنمن منه من الاستحقاق وهى احدى المسائل السبع
المستتناة من قولهم من سعى في نقض ماتم من جهته نسعيه مردودا عليه واعتمد في الفتح وفي
البحر انه اذا ادعى وقعا محكما بلز مه قبل والا لار هو تفصيل حسن اعتمده الاصنف في باب
الاستحقاق لكن اعتمد الاول آخر الكتاب تبعه الكنز وغيره وفي العمادية لا تقبل عند الامام

وهو المختار وصوبه الزيلعى قال وهو احوط وفى دعوى المنظومة المجيبة وهذا فى وقف هو
حق الله تعالى اما لو كان على العباد لم يجز قلت وقد منا قبولها مطلقا لثبوت اصله لما له للفقراء
فذل بروفى فتاوى ابن نجيم نعم تسمع دعواه وبينته ويبطل البيع * البانى * للمسجد * اولى *
من القوم * بنصب الامام والمودن فى المختار الا اذا عين القوم اصلح ممن عينه * البانى *
مع الوقف قبل وجود الموقوف عليه * فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له او على مكان هيا
لبناء مسجد او مدرسة صح * فى الاصح * وتصرف لليلة للفقراء الى ان يولد لزيد او يبنى
المسجد عمادية * زاد * فى النهر وينبغى انه لو وقفه على مدرسة يد رس فيها المد رس مع
طلبة فذ رس في غيرها التعذر التدريس فيها ان تصرف العلوفة له لا للفقراء كما يقع في الروم
فروع مهمة حدثت للفتوى ارسل الامام ارضا على ساقية ليصرف خراجها لكلفتها فاستغنى
عنها لخراب البلد فنقلها وكيل الامام لساقية هى ملك هل يصح اجاب بعض الشافعية بان
الارصاد على الملك ارصاد على المالك يعنى فيصح فحينئذ يلزم المرصد عليه ادارتها كما
كانت لما فى الحاروى الحوض اذا خرب صرفت اوقافه فى حوض آخر فذل برد اركبير فيها
بيوت وقف بيتا منها على عتيقة فلان والباقى على ذريته وعقبه ثم على عتقائه قال الوقف
على العتقاء هل يدخل من خصه بالبيت في الثاني اختلف الفتاوى اختلف من خلاف مذكورة
فى الذخيرة لكن فى الخانية ارصى لرجل بمال وللفقراء مال والموصى له محتاج هل
يعطى من نصيب الفقراء اختلفوا والاصح نعم استأجروا موقوفة فيها اشجار مشرفة هل له
الاكل منها الظاهر انه اذا لم يعلم شرط الواقف لم يأكل لما فى الحاروى غرس فى المسجد اشجارا
مهمرة ان غرس للسبيل فلكل مسلم الاكل والافتباع لمصالح المسجد حبة قولهم شرط الواقف
كنص الشارع اى فى المفهوم والدلالة وجوب العمل به فيجب عليه خدمة وتلبيغ او تركها
لمن يعمل والا اثم لا سيما فيما يلزم بتركها تعطيل الكل من النهر وفى الاشياء الجامكية فى
الارواق لها شبه الاجرة اى فى زمن المباشرة والحل للاغنياء وشبه الصلة فلومات او عزل
لا تعزى المعجلة وشبه الصدقة لتصحيح اصل الوقف فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء وتمامه
فيها يكره اعطاء نصاب لفقير من وقف الفقراء الا اذا وقف على فقراء قرابته اختيارا ومنه
يعلم حكم المرتب الكثير من وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء فلم يحفظ ليس للقاضى ان يقرر

وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ الا النظر على الوقف باجر مثله قنية
يجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكتفيه وكان عالما تقيا ثم قال بعد ورتبين
والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعة قلت واعتمده في المنظومة المجيبة ونقل عن المبسوط
ان السلطان يجوز له مخالفة الشرط اذا كان غالب جهات الوقف قرط ومزارع فيعمل بامر
وان غاثر شرط الواقف لان اصلها البيت المال بصح تعليق التقرير في الوظائف فلو قال القاضي ان
مات فلان او شعرت وظيفة كذا نقلت قرارك فيها صح ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية
المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا الوصى الناظر اذا آجرا ناسا ناهرب وما للوقف عليه
لم يضمن ولو فرط في خشب الوقف حتى ضاع ضمن لا يجوز الاستدانة على الوقف الا اذا احتج
اليها مصلحة الوقف كتمير وشراء بن ربيع وز بشرطين الاول اذن القاضي فلو بيع منه يستدين
بنفسه الثاني ان لا تيسر اجارة العين والصرف من اجارتها والاستدانة للمتولى والقرض والشراء نسبة
وهل للمتولى شراء متاع فوق قيمته ثم بيعه للعمارة ويكون الربح على الوقف الجواب نعم اقر
بارض في يد غيره انها وقف فكذلك به ثم ملكها صارت وقفنا يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان
خالفت كتاب الوقف لكن في حق المقر خاصة فلواقر المشروط له الربع والنظر انه يستحقه فلان دونه
صح ولو جعله لغيره لا رسمجي في آخر الاقرار ولا يكفي صرف الناظر لغيره استحقاقه بل لا بد
من اثبات نسبه رسمجي في باب دعوى ثبوت النسب متى ذكر الواقف شرطين متعارضين
يعمل بالمتأخر منهما عند تالانه ناسخ للاول الوصف بعد الحمل يرجع الى الاخير عند تالائه
الجميع عند الشافعية لو بالوارث ولو بتم فالى الاخير اتفاقا انكل من وقف الاشياء وتماه في القاعة
التاسعة متى وقف حال صحته وقال على الفريضة الشرعية قسم علي ذكورهم وانا ثمهم بالسوية
هو المختار المنقول عن الاخيار كما حققه مفتي الدمشق يحيى بن المنقاري في الرسالة المرضية على
الفريضة الشرعية ونحوه في فتاوى المصنف وفيها متى ثبت بطريق شرعي وقفية مكان وجب
نقض البيع ولا اثم على البائع مع عدم علمه وللمتولى اجر مثله ولو بنى المشتري او غرس فذلك
لهما فيسلك معهما بالانفع للوقف وفي البرازية معزيا للجامع انما يرجع بقيمة البناء بعد نقضه ان
سلمه المشتري للبائع وان امسكه لم يرجع بشئ بخلاف مالواستحق المبيع لو انقطع ثبوته فما كان
في دواوين القضاة والافرن برهن على شئ حكم له به والاصرف للفقراء ما لم يظهر وجه بطلانه

بطريق شرعي فيعود للملك واقفه او وارثه او لبني المال فلو وقفه السلطان عاماً جاز ولو لجهة خاصة فظاهر كلامهم لا يصح لو شهد المتولي مع آخر بوقف مكان كذا على المسجد فظاهر كلامهم قبولها لا تلزم المحاسبة في كل عام ويكتفي القاضي منه بالاجمال لو معروف بالامانة ولو متهماً يجبره على التعمين شيئاً فشيئاً ولا يحبس بل يهدده ولو اتهمه بحلقة قنية قلت وقد منافي الشركة ان الشريك والمضارب والوصي والمتولي لا يلزم بالتفصيل وان عرض قضاتنا ليس الا الوصول لسحت المحصول ولو ادعى المتولي الدفع قبل قوله بلا يمين لكن افتى الملا ابو السعود انه ان ادعى الدفع من غلة الوقف في وقفه كاولاده واولاده قبل قوله وان ادعى الدفع الى الامام بالجامع والبواب ونحوهما لا يقبل قوله كاولاستأجر شخصاً للبناء في الجامع باجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه لا يقبل قوله قال المصنف وهو تفصيل في غاية الحسن فيعمل به واعتمد ابنه في حاشية الاشباه قلت وسيجي في العارية معزياً لاخى زاده لو آجر القيم ثم عزل فقبض الاجرة للمنصوب في الاصح هل يملك المعزول مصادقة المستأجر على التعمير قيل نعم قال المصنف والدعي ترجع عنده لا ليس للمتولي اخذ زيادة على ما قرره الواقف اصلاً ويجب صرف جميع ما يحصل من ماء وعوايد شرعية وعرفية لمصارف الوقف الشرعية ويجب على الحاكم امر المرتضى برد الرشوة على الراشي غلب الدعوى الشرعية الكل من فتاوى المصنف قلت لكن سيجي في الرصايا ومرايضان للمتولي اجر مثل عمله فتنبه ولو وقف لفقره قرابته لم يستحق مدعيها ولو ولما لصغير الابنية على فقره وقرابته مع بيان جهتها فاذا قضى له استحقه من حين الوقف عليه فتاوى ابن نجيم وفيها سئل عن شرط السكنى لزوجته فلانة بعد وفاته مادامت عزباء مات وتزوجت وطلقت هل ينقطع حقها بالتزويج اجاب نعم قلت كذا لو وقف على امهات اولاده الامن تزوج او على بني فلان الامن خرج فخرج بعضهم ثم عاد او على بني فلان ممن يتعلم العلم فترك بعضهم ثم اشتغل به فلا شيء له الا ان شرط انه لو عاد فله نكاح حفظ خزانة المغتربين وفي الوهبانية قضى بدخول ولد البنت بعد مضي سنين فله غلة الا في الماضي لو مستهلكة وقف على بنيه وله ولد واحد فله النصف والباقي للفقره او على ولد له الكل لانه مفرد مضاف فيعم للمتولي الاقالة لو خير اجر بعرض معين صح وخصاه بالنقود للمستأجر غرس الشجر بلا اذن الناظر اذا لم يضر بالارض وليس له الحضر الا باذنه وبأذن لو خير او الا لا وما بناه مستأجر او

غرسه فله ما لم ينوه للوقف والمتولي بناء وغرسه للوقف ما لم يشهد أنه أنفسه قبله ولو أجر لابنه لم
 يجوز خلافا لهما كعبين: اتفاقا وهذا هو باشر بنفسه فلو القاضي صح وكذا الوصي بخلاف الوكيل
 وقف على أصحاب الحد يث لا يدخل فيه الشافعي إذا لم يكن في طلب الحد يث ويدخل
 الحنفي كان في طلبه أو لا بزانية أي لكونه يعمل بالمرسل ويقدم خبر الواحد على القياس
 وجاز على حفر القبور والأكفان لأعلى الصوفية والعميان هو الأصح. لو شرط النظر للارشاد
 فالارشاد من أولاده فاستويا اشتراكه افتى الملا أبو السعود معللا بأن الفعل التفضيل ينتظم
 الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفي النهر عن الأسعاف شرطه لأفضل أولاده فاستويا فلا سنهم ولو
 أحدهما أودع والآخر أعلم بأمور الوقف فهو أولى إذا لم من خيانتة انتهت جوهره وكذا
 لو شرطه لارشادهم كافي أنفع الوسائل ولو ضم القاضي للقيم ثقة أي ناظر حسبة هل للأصيل أن
 يستقل بالتصرف لم أره وافتي الشيخ الأخ أنه ان ضم إليه لخبانة لم يستقل والأفله ذلك وهو
 حسن نهر وفي فتوى مويد زاده معز بالسخانية وغيره ليس المشرف بالتصرف بل الحفظ ليس
 للمتولي أن يسد بن على الوقف للعمارة إلا باذن القاضي مات المتولي والجباة يد عون تسليم
 الغلة إليه في حياته ولا بينة لهم صدقوا بيمينهم لا نكارهم الضمان لا يجوز الرجوع عن الوقف
 إذا كان مسجلا ولكن يجوز الرجوع عن المتوفى عليه المشروط كالموذن والامام والمعلم وإن
 كانوا أصالح انتهت جوهره وفي جواهر الفتاوى شرطه لنفسه مادام حيا ثم لولده فلان ما عاش
 ثم من بعده للأحفاد من أولاده فاتها تصرف للابن لا للواقف لأن الكناية تنصرف
 لأقرب المكنيات بمقتضى الوضع وكذا لك مسائل ثلاثة وقف على زيد وعمرو ونسله فانهما عمرو
 فقط ووقف على ولدي وولدي ولد كور فالد كور راجع لولد الولد فحسب وعكسه ونفت
 على بنى زيد وعمرو ولم يدخل بنى عمرو ولانهم أقرب إلى زيد فينصرف إليه هو الأصح
 وقد منان الوصف بعد متعاطفين للأخير عندنا وفي الزيلعي من باب المحرمات وقولهم
 ينصرف الشرط إليهما وهو الأصل قلنا ذلك في الشرط المصرح به والاستثناء بمشيئة الله تعالى
 وأما في الصفة المذكورة في آخر الكلام فننصرف إلى ما يليه نحو جاء زيد وعمرو والعالم إلى
 آخره فله حفظ وفي المنظومة المجيبة قال * والوصف بعد حمل إذا أتى * يرجع للجميع فها
 ثبتا * عن الامام الشافعي في * ان كان ذا العطف أو أراء * ان كان ذا العطف بنم وقعا *

الى الآخر باتفاق رجعا * ولو على البنين وقفا يجعل * ان في ذاك البنات تدخل * وولد
 الابن كذلك البنت * يدخل في ذرية يثبت * لو وقف الواقف على الذرية * من غير ترتيب
 فيها السوية * يقسم بين من علاه والاسفل * من غير تفصيل لبعض فاقبل * وتنقض القسمة
 في كل سنة * ويقسم الباقي علي من عينه * ولو على اولاده ثم على * لاد اولاده قد جعل *
 وقفا نقا او ليس في ذيل خل * اولاد بنته على ما ينقل * بنى اولادى كذلك اقاربى * واخوتى
 لفظ ابائى احسب * بشارك الا ذك والذكور * فيه وذاك واضح مسطر * ومما يكثر وقوعه
 ما لو وقف على ذريته مرتبا ، جعل من شرطه ان من مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه
 لو كان حيا فهل له حظا فيه ام كان حيا ويشارك الطبقة الا ، الى اى اى السبكي بالمشاركة و
 خالفه السيوطى وهذا المخالفة واجبة كإفادة ابن نجيم في الاشباه من القاعدة التاسعة لكنه
 ذكر بعد ورقتين ان بعضهم يعبر بين الطبقات بضم بعضهم باء او باءا واز يشترك بخلاف ثم
 فراجعه متاملا مع شرح الوهبانية فانه نقل عن سبكي واقعتين آخرتين يحتاج اليهما ولم يزل
 العلماء متحيرين في فهم شروط الواقفين الا من رحم الله وتوافقت فيمن وقف على اولاد
 الظهور دون الاناث فماتت مستحقة عن ولد ين ابوها من اولاد الظهور بانه ينتقل نصيبها
 اليها الصديق كونها من اولاد الظهور باعتبار اسمها كما يعلم من الاسعاف وغيره وفي الاسعاف
 والعتا تاريخانية لو وقف على عقبه يكون لولد وولد ولد ابد اما تنا سلوا من اولاد الذكور
 دون الاناث الا ان يكون ازواجهن من ولد ولد الذكور كل من يرجع نسبه الى الواقف
 بالاباء فهو من عقبه وكل من كان ابوه من غير الذكور من ولد الواقف فليس من عقبه انتهى
 وسمي في الوصايا انه لو اوصى لاله او جنسه دخل كل من ينسب اليه من قبل آباءه ولا يدخل اولاد
 البنات وانها لو اوصت الى اهل بيتها او لجنسها لا يدخل ولدها الا ان يكون ابوه من قومها لان
 الولد انما ينسب لآبيه لا لامه قالت وبه علم جواب حادثة لو وقف على اولاد الظهور دون اولاد
 البطلون فماتت مستحقة عن ولد ين ابوها من اولاد الظهور هل ينتقل نصيبها اليها فانجبت نعم ينتقل
 نصيبها اليها الصديق كونها من اولاد الظهور باعتبار والها المذكور اليه والله تعالى اعلم *

* فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد *

من الدرر وغيرها عبارة الواجب في الوقف على نفسه وولده وعقبه جعل ربعة نفقة

ايام حيوته ثم وثم جاز عند الثاني وبه يغتنى كجعله لوان ؛ وتكن يختص بالصلي ويعم الاثنى مالم
 بقيد بالذكور ويستقل به الواحد فان انتفى الصلي فللفقراء دون ولد الولد الا ان لا يكون حين
 الوقف صلي فمختص بولد الابن ولوانثى دون من دونه من البطون ودون ولد البنت في
 الصحيح ولو زاد ولد لى فقط اقتصر عليهما ولو زاد البطن الثالث عم نسله ويستوى الاقرب
 والا بعد الا ان ينكر ما يدل على الترتيب كالوئال ابتداء على اولادى بلفظ الجمع او على
 ولدى واولاد اولادى ولوقال على اولادى وتكن سماهم فمات احد هم صرف نصيبه للفقراء
 ولو على امرأته واولادها ثم ماتت لم يختص ابنها بنصيبها اذ لم يشترط رد نصيب من مات منهم
 الى ولد ولوقال على بنى او على اخوتى دخل الاثنا على الوجه وعلى بناتى لايدخل البنون
 ولوقال على بنى وله بنات فقط او قال على بناتى وله بنون فالغلة للمساكين ويكون وقفا منقطعا
 فان حدث ما ذكر عاد اليه ويدخل في قسمة الغلة من ولد لدون نصف حول من طلوع الغلة
 الا لاكثر الا اذا ولدت مبانته او ام وان ؛ المنة لدون سنتين لنبت نسبه بلا حل واعيها لم يدخل
 فلا لاحتمال علوقه بعد طلوع الغلة ونقسم بينهم بالسوية ان لم يرتب البطون وان قال للذكر
 كائنين فكما قال فلورصيبه فرض ذكر مع الاناث واثنى مع الذكور ويرجع سهمه للورثة لعدم
 صحة الوصية للمعدوم فلا بد من فرضه ليحل ما يرجع للورثة واولاد على ولدى ونسلي ابد
 اوكلما مات واحد منهم كان نصيبه لنسله فالغلة لجميع ولده ونسله جميعهم وبعيتهم بالسوية ونصيب
 الميت لولد ؛ ايضا بالارث عملا بالشرط ولوان وكل من مات منهم من غير نسل كان نصيبه لمن
 فوقه ولم يكن فوقه احد او سكت عنه يكون راجعا لاصل اللمة لا للفقراء ما دام نسله باقيا والنسل
 اسم للولد وولده ابد او لوانثى والعقب للولد وولده من الذكور اى دون الاناث الا ان يكون
 ازواجهن من ولد ولد الذكور وآله وجنسه واصل بيته كل من يناسبه الى اقصى اب له في
 الاسلام وهو الذى ادرك الاسلام اسلم اولا وقرابته وارحامه وانسابه كل من يناسبه الى اقصى
 اب له في الاسلام من قبل ابويه سوى ابويه وولد ؛ لصلبه فانهم لا يسمون قرابة اتقا واكن
 من علامتهم اوسفل عند ما خلا فالمحمد رح فعل هم منها وان قيل ؛ بفقراتهم يعتبر الفقروقت
 وجود الغلة وهو المجوز لا خذل الزكاة فلوتا خرفها سنين لعارض فافتقر الغنى واستغنى الفقير
 ؛ ارك المغتروقت القسمة الفقير وقت وجود الغلة لان اصلات انما نملك حقيقة بالقبض

وطر والغني والموت لا يبطل ما استحقه وامان ولد منهم لدون نصف حول بعد مجي الغلة
فلا حظ له لعدم احتياجه فكان بمنزلة الغني وقبل يستحق لان الفقير من لا شيء له والحمل
لا شيء له ولو قيد بصلحائهم او بالاقرب فالاقرب او فالأحوج او بمن جاوزة منهم او بمن سكن
مصر تقييد الاستحقاق به عملا بشرطه وتامه في الاسعاف ومن أحوجه حوادث زمانه الى
ما خفى من مسائل الاوقاف فليُنظر في كتاب الاسعاف المخصوص بمسكاهم الاوقاف
الملخص من كتابي هلال والخصاف كذا في البرهان شرح مواهب الرحمن للشيخ
ابراهيم بن موسى بن ابي بكر الطرابلسي الحنفى نزيل القاهرة بعد دمشق المتوفى في اوائل
القرن العاشر سنة اثنين وعشرين وتسعمائة وهو ايضا صاحب الاسعاف الله اعلم بالصواب *

قول الاشياء اختلاف الشاهد بين مانع الا في احد على واربعين * قال في زواهر الجواهر حاشيتها
للشيخ صالح بن المصنف قد ذكر في الشرح المحال عليه مسائل لا يضر فيها اختلاف الشاهد بين
وانا اذكرها سر دانا قول الاول شهادتهما ان عليه الف درهم وشهد الآخر انه
اقر بالف درهم تقبل الثانية ادعى كرحنطة جيدة فشهد احد هما بالجودة والآخر بالردية
تقبل بالردية يقضى بالاقول الثالثة ادعى مائة دينار فقال احد هما نيسابورية والآخر بخارية
واما على يد عي نيسابورية وهى اجود يقضى بالبخارية بخلاف الرابعة لو اختلفا في الهبة
والعطية الخامسة لو اختلفا في لفظ النكاح والتزويج السادسة شهد احد هما انه جعلها صدقة
موقوفة ابد على ان لزيد ثلث غلتها وشهد آخر ان لزيد نصفها تقبل على الثالث السابعة انه باع
بيع الوفاء فشهد احد هما به والآخر ان المشتري اقرب لك تقبل الثامنة شهد احد هما انها
جاريته والآخر انها كانت له تقبل التاسعة ادعى الغامط لقا فشهد احد هما على اقراره بالف
قرض والآخر بالف ودعة تقبل العاشرة ادعى الابرأ فشهد احد هما به والآخر انه وهبه
او تصدق عليه او حله جاز الحادية عشر ادعى الهبة فشهد احد هما بالبراءة والآخر بالتصدق
او انه حله جاز الثانية عشر ادعى الكفيل الهبة فشهد احد هما بها والآخر بالابراء ثبت الابرأ
الثالثة عشر شهد احد هما على اقراره انه اخذ منه العبد والآخر على اقراره بانه اودعه منه
هذه العبد تقبل الرابعة عشر شهد احد هما انه غصبه منه والآخر ان فلانا اودع منه هذا العبد
يقضى للمدعي الخامسة عشر شهد احد هما انها ولدت منه والآخر انها حبلت منه تقبل السادسة

عشر شهد احدهما انها ولدت منه ذكر او الآخر اثني تقبل السابعة عشر شهد احدهما انه اقران
الدار له والآخر انه سكن فيها تقبل الثامنة عشر انكر اذن عبده فشهد احدهما على اذنه في
الثياب والآخر في الطعام تقبل التاسعة عشر اختلف شاهد الاقرار بالمال في كونه اقر بالعربية او
بالغارسية تقبل بخلافه في الطلاق العشرون شهد احدهما انه قال لعبده انت حر والآخر انه
قال آزادى تقبل الحادية والعشرون قال لامرأته ان كلمت فلانا فانت طالق فكلمته فشهد
احدهما انها كلمته غداً والآخر عشية طلقت الثانية والعشرون ان طلقك فعبدي حر فقال
احدهما طلقها اليوم والآخر انه طلقها امس يقع الطلاق والعناق الثالثة والعشرون شهد
احدهما انه طلقها ثلث اليتمة والآخر انه طلقها اثنتين اليتمة يقضى بطلقتين ويملك الرجعة
الرابعة والعشرون شهد احدهما انه اعتق بالعربية وشهد الآخر بالغارسية تقبل الخامسة
والعشرون اختلفا في مقل المهر يقضى بالاقل السادسة والعشرون شهد احدهما انه وكله
بخصومة مع فلان في دار سماه وشهد الآخر انه وكله بخصومة فيه وفي شيء آخر تقبل في دار اجتماعا
عليه السابعة والعشرون شهد احدهما انه وقفه في صحته والآخر بانه وقفه في مرضه قبل الثامنة
والعشرون ولو شهد انه اوصى اليه يوم الخميس وآخر يوم الجمعة جازت التاسعة والعشرون
ادعى مالا فشهد احدهما ان المحتال عليه احوال غريمه بهن المال وشهد الآخر انه كفل
عن غريمه بهن المال تقبل الثلثون شهد احدهما انه باع كل الى شهر وشهد الآخر بالبيع
ولم يذكر الاجل تقبل الحادية والثلاثون شهد احدهما انه باعه بشرط الخيار ثلاثة ايام وشهد
الآخر بالبيع ولم يذكر الخيار تقبل الثانية والثلاثون شهد واحد انه وكله بالخصومة في هذه
الدار عند قاضي الكوفة وآخر عند قاضي البصرة جازت شهدا دتهما الثالثة والثلاثون شهد
احدهما انه وكله بالقبض والآخر انه آجره تقبل الرابعة والثلاثون شهد احدهما انه وكله
بالقبض والآخر انه سلطه على قبضه تقبل الخامسة والثلاثون شهد احدهما انه وكله بقبضه
والآخر انه اوصى له بقبضه في حيوته تقبل السادسة والثلاثون شهد احدهما انه وكله بطلب
دينه والآخر بتقاضيه تقبل السابعة والثلاثون شهد احدهما انه وكله بقبضه والآخر بطلبه تقبل
الثامنة والثلاثون شهد احدهما انه وكله بقبضه والآخر بانه امره باخذه او ارسله لياخذ تقبل
التاسعة والثلاثون اختلفا في زمن اقراره في الوقف تقبل الاربعون اختلفا في مكان اقراره

به تقبل الحادية والاربعون اختلغا في رقبته في صحته اوفي مرضه تقبل الثانية والاربعون شهد
 احدهما بوقفه على زيد والآخر على عمرو وتقبل وتكون وقفا على الفقراء انتهى قلت وزدت
 بفضل الله على ما ذكره المصنف مسائل منها لو اختلفا في تاريخ الرهن بان شهد احدهما
 انه رهن يوم الخميس والآخر انه رهن يوم الجمعة تسمع عندهما خلافا لمحمد رح جواهر
 الفتاوى ومنها لو اتفق الشاهدان على الاقرار من واحد بما ل واختلفا فقال احدهما كنا
 جميعا في مكان كذا وقال الآخر كنا في مكان كذا اتقبل ومنها لو قال احدهما والمسئلة بحالها
 كان ذلك بالعدة وقال الآخر كان ذلك بالعشي تقبل ومنها في الولو الجية ومنها شهد اعلی
 رجل انه طلق امرأته واحدهما يقول انه عين منكوحة بنت فلان والآخر يقول ما عينها انی اعلم
 واشهد ان المرأة التي كانت له سوى ابنة فلان قد طلقها واخرجها من داره قبل هذا التطليق
 قال فخر الدين اذ شهد اعلی الطلاق الا انه عين احدهما المرأة وذكرها باسمها لم يعين الآخر
 التي هي في نكاحه وليس في نكاحه ذير امرأة واحدة تصح الشهادة وهي في جواهر الفتاوى
 ومنها ادعى ملك داره فشهد له احدهما انها له او قال ملكه وشهد الآخر انها كانت ملكه تقبل
 منية المفتي ومنها ادعى الغين او الفار وخمسائة فشهد احدهما له بالف والآخر بالف و
 خمسائة تضي له بالالف اجماعا منية ومنها لو شهد ان له طلي هذا الرجل الف درهم وشهد
 احدهما انه فل قضاء المطلوب منها خمسائة والطالب ينكر ذلك فان شهدا تهما على الالف
 مقبولة ولو الجية ومنها ادعى جارية في يد رجل وجاء بشاهدين فشهد احدهما انها جاريته غصبها
 منه هذا وشهد الآخر انها جاريته ولم يقل غصبها منه قبلت الشهادة مجمع الفتاوى ومنها شهد
 بسرقة بقرة واختلفا في لو انها تقبل عنده خلافا لهما جامع الفصولين ومنها شهد احدهما بكفالة و
 الآخر بحوالة تقبل في الكفالة لانها اقل جامع الفصولين ومنها شهد احدهما انه وكله بطلاقها
 وحدها وشهد الآخر انه وكله بطلاقها وطلاق فلانة الاخرى فهو وكيل في طلاق التي اتفقا عليها
 وهي فيه ايضا ومنها شهد ابوكالة وزاد احدهما انه عزله تقبل في الوكالة لاني العزل وهي منه
 ايضا ومنها ادعت ارضا شهد احدهما انها ملكها بالاذن لان زوجها دفعها اليها عوضا من الاستيمان
 وشهد الآخر انها تملكها لان زوجها اقراها ملكها تقبل لان كل بائع مقر بالملك لمشتريه فكانها
 شهد انه ملكها وقيل ترد لانه لما شهد احدهما انه دفعها عوضا وشهد بالعقد وشهد الآخر

باقراره بالملك فاختلف المشهود به اما لو شهد احدهما ان زوجها دفعها عوضا والاخر باقراره
 انه دفعها عوضا تقبل لا تغاقيهما كالمشهد احدهما بالبيع والاخر باقراره به وهي في جامع
 الفصولين انتهى كلام الشيخ صالح بن الشيخ محمد بن عبد الله الغزني في الاشباه السكوت كالنطق
 الا في مسائل عد منها سبعة وثلاثين قلت وزاد في تنوير البصائر مسألتين الاولى مسألة السكوت
 في الاجارة قبول ورضاء كقوله لساكن داره اسكن بكذا او الا فانقل فسكت لزومه المسمى وذكره
 المؤلف في الاجارة الثانية سكوت المودع قبول دلالة قال المؤلف في بحره سكوته عند وضعه
 بين يديه فانه قبول دلالة انتهى وزاد عليها في زواهر الجواهر مسائل منها عند قوله الرابعة
 والعشرون سكوته عند بيع زوجته فقال وكذا سكوتها عند بيع زوجها لما في البرازية الفتوى
 على عدم سماع الدعوى في القريب والزوجة انتهى وصحح قاضي خان انها تسمع فليتأمل
 عند الفتوى قلت ويزاد ما في متفرقات التنوير من سكوت الجار عند تصرف المشتري فيه فراغا
 وبناء وغير بناء للبرازية وهكذا ذكره في تنوير البصائر معزيا اليها فالعجب من صاحب الجواهر
 الزواهر كيف ذكر صدركلام البرازية وترك الآخر ومنها لو تزوجت من غير كفو فسكت الولي حتى
 ولدت كان سكوته رضا يلعي ومنها ما في المحيط رجل زوجه رجلا بخير امره فهناه القوم وقبل التهنئة
 فهو رضا لان قبول التهنئة دليل الاجازة ومنها ان الوكالة كانت ثبت بالصريح ثبتت بالسكوت ولد
 قال في الظهيرية لو قال ابن العم لكبيرة اني اريد ان ازوجك من نفسي فسكت فزوجها جاز ذكره
 المؤلف في بحره من بحث الارباب ومنها سكوت اهل العلم والصلاح في التعديل كما في شهادات
 البحر قال ويكتفي بالسكوت من اهل العلم والصلاح فيكون سكوته تركية للشاهد لما في الملتقط وكان
 الليث بن مساور قاضيا فاحتاج الى تعديل وكان المركي مريضا فعاده القاضي وسئل عن الشاهد
 فسكت المعدل ثم ساله فسكت فقال اسئلك ولا تجيبني فقال المعدل اما يكفيك من مثلي السكوت
 قلت قد عد هذه في الاشباه معزيا للشهادات شرحه فكيف تكون زائدة اذ هي فيه نعم زاد
 تعيينه بكونه من اهل العلم والصلاح فعدها من الزوائد منها لو ان العبد خرج اصلوة الجمعة
 فراه مولا فسكت حل له الخروج اليها لان السكوت بمنزلة الرضاء كما في جمعة البحر ومنها
 ما في القنية بعد ان رقم بعلامة (لوعت) ولو زفت اليه بلاجهاز فله ان يطالب بما بعث اليه
 من الدنانير وان كان الجهاز قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث له في عرفهم حينئذ يعني

انه ان لم يجهز بما يليق فله استرداد ما بعث. والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولو سكنت
بعد الزفاف زمانا يعرف بذ لك رضا لم يكن له ان يخاصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شيء
ومنها اذا ابرأه فسكت صح ولا يحتاج الى القبول هكذا ذكره البرهان في الاختيار في كتاب
الاقرار ومنها سكوت الراهن عند بيع المرتبهين الرهن يكون مبطلا في احدي الروايتين ذكره
الزيلعي وغيره وهي تعلم من الاشياء اول القاعدة الحمد لله العزيز الوهاب وهو اعلم بالصواب
قول الاشياء لا يحلف الماكر في احدى وثلاثين مسئلة بينها في الشرح قال الشيخ شرف الدين
في حاشيته عليها المسماة بتنوير البصائر على الاشياء والنظائر اقول قال في شرحه لمحال
عليه ثم اعلم ان المصنف اقتصر على عدم الاستحلاف عند: على الاشياء السبعة وفي الحاشية
انه لا يستحلف في احدى وثلاثين خصلة بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه قد كرر سردا
اختصار السبعة وفي تزويج البنت صغيرة او كبيرة وعندهما لا يستحلف الاب في الصغيرة وفي
تزويج المولى امته خلافا لهما وفي دعوى الدائن الايصاء فانكره لا يحلف وفي دعوى الدائن
على الوصى وفي الدعوى على الوكيل في المسئلتين كايوصى وفيما اذا كان في يد رجل شيء
فادعاه رجلان كل اشترى منه فاقربه لا حد هما وانكر الاخر لا يحلفه وكذا لو انكرهما فحلف
لاحد هما فنكل له وقضى عليه لم يحلف الاخر وفيما اذا ادعى الهبة مع التسليم من ذي اليد فاقر
لاحد هما لا يحلف الآخر وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه فاقربه لا حد هما او حلف
لاحد هما فنكل لا يحلف الآخر وفيما اذا ادعى احد هما الرهن والتسليم والاخر الشراء فاقر
بالرهن وانكر البيع لا يحلف للمشتري ولو ادعى احد هذين الاجارة والاخر الشراء فاقربهما
وانكره لا يحلف لمن عيه ويقال لمن عيه ان شئت فانظر انقضاء المدق او ملك الرهن وان شئت
فانسخ وفيما اذا ادعى احد هما الصدقة والقبض والاخر الشراء فاقر لا حد هما لا يحلف وفيما
اذا ادعى كل منهما الاجارة فاقر لا حد هما او نكل لا يحلف بخلاف ما لو ادعى كل منهما على ذي
اليدين الغصب منه فاقر لا حد هما او حلف لا حد هما فنكل يحلف للثاني كما لو ادعى كل منهما
الايداع فاقر لا حد هما يحلف للثاني وكذا الاعارة ويحلف ماله عليك كذا ولا قيمة وهي كذا او
كذا وفيما اذا ادعى البائع رضى الموكل بالعييب لم يحلف وكيله وفيما اذا انكر توكيله له في النكاح
وفيما اذا اختلف الصانع والمستصنع في المأمور به لا يمين على واحد منهما وكذا لو ادعى الصانع

على رجل انه استصنع في كذا فانكر لا يحلف الحادية والثلاثون لو ادعى انه وكيل عن الغائب
 بقبض دينه وبالنقصومة فانكر لا يستحلف المدعيون على قوله خلا فالحامد كبر بعضهم وقال
 الحلواني يستحلف في قولهم جميعا انتهى وبه علم ان ما في الخلاصة تساهل وقصور حيث قال
 كل موضع لو اقر ازمه فاذا انكره يستحلف الا في ثلث منها لو وكيل بالشراء اذا وجد
 بالمشتري عيبا فاراد ان يردّه بالعيب لا يحلف فاذا اقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل حق الرد الثانية
 لو ادعى على الامر رضا لا يحلف وان اقر لزمه الثالثة لو وكيل بقبض الدين اذا ادعى المدعيون ان
 الموكل ابراه عن الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر لزمه انتهى وزدت
 على الواحد والثلثين السابقة البائع اذا انكر قيام العيب للحال لا يحلف عند الامام
 ولو اقر به لزمه كما مر في خيايا العيب والشاهد اذا انكر رجوعه لا يستحلف ولو اقر به ضمن ما
 تلف بها والسارق اذا انكرها لا يستحلف ولا الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا
 الممتثل للمسجد والاقواف الا اذا ادعى عليهم العقد فمحلفون حينئذ انتهى قلت وزدت على ما
 ذكره مسائل الاولى لو ادعى على رجل شيئا واراد استحلافه فقال المدعى عليه هو لا بني الصغير
 فلا يحلف وفي فتاوى الفضلي عليه ايهين في قولهم جميعا فاذا استحلف فبطل والمدعى ارضا
 يقضي بالارض للمدعى ثم ينتظر بلوغ الصبي ان صدقه المدعى كان كما قال وان كذب ضمن
 الوالد قيمة الارض ويؤخذ الارض من المدعى وقد فع للصبي وهذا بمنزلة مال الوارث الغائب
 لم يظهر جحوده ولا تصد يقه لا تسقط عنه اليمين فكذلك هنا قلت وعلي الاول رجوع هذه الى
 قول القن ولا يستحلف الاب في مال الصبي لانه لما اقر بها للصبي ظهر انها من ماله وفيه تأمل
 الثانية لو اشترى دارا فحضر الشفع فانكر المشتري الشراء قال في النوازل ولوان رجلا اشترى
 دارا فحضر الشفع فانكر المشتري الشراء اقر ان الدار لابنه الصغير ولا بنته فلا يمين
 على المشتري لانه قد لزمه الاقرار لابنه فلا يجوز الاقرار لغيره بعد ذلك الثالثة لو كان في
 يد رجل غلام او جارية او ثوب ادعاه رجلان فقل ما ادى الى القاضي ثم اراد الآخر تحلفه فان
 ادعى ملكا مرسلا او شراء من جهته لم يكن له ان يحلفه فان ادعى عليه الغصب فله تحليفه لانه
 لو اقر بالغصب يجب عليه الضمان كذا في النوازل الرابعة لو اشترى الاب لابنه الصغير دارا
 ثم اختلف مع الشفع في مقل اراهم فاقول الاب بلا يمين كافي كثير من المان صلب الخامسة

لو ادعى السارق انه استهلك المسروق ورب المسروق انه قائم عند فاقول للسارق ولا يمين عليه قال ابو الليث في النوازل وسئل ابو القاسم عن السارق اذا استهلك المسروق بعد ما قطعت يده هل يضمن قال لا ويستوى حكمه فيما استهلكه قبل القطع وبعد القطع له فان قال السارق قد هلك وقال صاحب المال لم تستهلكه وهو عندك قائم هل يحلف قال يجب ان يكون القول قول السارق ولا يمين عليه السادسة اذا رهب لرجل شيئاً واراد الرجوع فادعي الموهوب له هلاك الموهوب فاقول قوله ولا يمين عليه كافي الخانية وغيرها السابعة ادعى عليه انك رصي فلان الميت فانكر لا يحلف الثامنة ادعى عليه انك وكيل فلان فانكر انه وكيل فلان لا يحلف وهما في البرازية التاسعة قال الواهب اشترط العوض وقال الموهوب له لم يشترطه فاقول له بلا يمين العاشرة اشترى العبد شيئاً فقال البائع انت محجور فقال العبد انا مأذون فاقول له بون اليمين الحادية عشر اذا اشترى عبد من عبد فقال احدهما انا محجور فقال الآخر انا وانت مأذون لنا فاقول له بلا يمين الثانية عشر باع القاضي مال اليتيم فرد المبتري عليه يعيب فقال ابرأ تني منه فاقول له بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض اليتيم واراد تحليفه لم يحلفه لان قوله على وجه الحكم وكذا في كل شيء يدعي عليه الثالثة عشر لو طالب ابو الزوجة زوجها بالمهر فله ذلك لو صغيرة او كبيرة بكر او ولو اختلف الاب والزوج في بكارتها ولا بينة للزوج والتمس من القاضي تحليفه على العلم بذلك عن ابي يوسف رح انه يحلف وذكر الخصاص انه لا يحلف كالوكيل بقبض الدين اذا ادعى المدينون ان صاحب الدين ابرأه وانكر الوكيل لا يحلف الوكيل وكذلك هناك في الظهيرة الرابعة عشر اشترى امه فادعى ان لها زوجاً فقال البائع لها زوج عبدى فطلقها قبل البيع او مات فاقول له بلا يمين كذا في السراجية والله اعلم هذا التحرير من خواص هذا الكتاب كذا في حاشية الاشباه للشرف الغزى ايضا قلت وفي حاشيتها للشيخ صالح زاد سبعة اخر فنقول الخامسة عشر لو طعن المدعى عليه في الشاهد وقال هو ادعى هذا الذي ادعاه قبل شهادته فانكره فاراد تحليفه لا يحلف مجمع الفتاوى السادسة عشر اذا كانت التركة مستغرقة بديون جماعة باعيانهم فجاء غريم آخر وادعى ديناً لنفسه على الميت فالخصم هو الوارث لكنه لا يحلف لانه حينئذ لو اقر له لم يقبل فلم يحلف مجمع الفتاوى السابعة عشر رجل له على رجل الف درهم فاقربها ثم انكر اقراره هل يحلف بالله ما اقرت

قال الد بوسى نعم وقال الصغار لا وإنما يحلف على نفس الحق مجمع الفتاوى والثامنة عشر دفع
 لأخر ما لا ثم اختلفا فقال قبضت ودعة وقال الد افع بل لنفسك لا يحلف الملك على عبده قال
 القاضى القول لرب المال لأنه اقرب بسبب الضمان وهو قبض مال الغير مجمع الفتاوى التاسعة
 عشر رجل قدم رجلا للقاضى وقال ان فلان ابن فلان توفى ولم يترك وارثا غيرى وله على هذا
 كذا اركل امن المال فانكر الملك على عليه دعواه فقال الابن استخلفه ما لم يعلم انى ابنه وانته سات
 لم يحلف بل يبرهن الابن عليهم ما ثم يحلف على ما يدعى لابييه من المال وقيل يستحلف على
 العلم الاول قول الاسام والثاني قولهما وقال الحلواني الصحيح قول الثاني انه يحلف ولو الجية
 ومنها العشرون لو ادعى عليه الف درهم فقال المدعى عليه للقاضى انه قد كان ادعى علي
 هذه الدعوى عند قاضى بلد كذا ثم خرج من دعواه ذلك فابرأني من هذه الدعوى فحلفه
 انه لم يبرأني منها فان حلف حلفت له ما له علي شئ اختلف فيه والصحيح انه يستحلف على
 دعواه ولو الجية ومنها انه لو ان رجلا ادعى على رجل انه خرق ثوبه واحضر الثوب معه للقاضى
 واراد استحلافه علي السبب لا يحلفه علي السبب فائالة قلت وبهذه مع ما قبلها انين و
 خمسين مسئلة فليحفظ وقد افاد الامام الحلواني ان الجهالة كما تمنع قبول البينة تمنع الاستحلاف
 ايضا الا اذا اتهم القاضى وصي اليتيم او قيم الوقف ولا يدعى عليه شئ معلوما فانه يحلف نظرا
 للوقف واليتيم والله تعالى اعلم * قول الاشباة * القاضى اذا قضى فى مجتهده فيه نفل قضاؤه
 الا فى مسائل الى آخره اى فينقض فيها حكم الحاكم قال ابن المصنف الشيخ صالح بن محمد بن
 عبد الله فى حاشيته عليها المسماة بزواهر الجواهر فى التفسير على الاشباة والنظائر قد ظفرت
 بمسائل آخر قرررتها تميميا للغائبة وقسمتها على ثلاثة اقسام الاول ما لا يختلف فيه مشائخنا
 والثاني ما اختلفوا فيه والثالث ما لا نص فيه عن الامام واختلف اصحابنا فيه وتعارضت فيه
 تصانيفهم فمن قسم الاول اذا باع دارا تبضعها المشتري واستحققت منه رطل للبائع ردها
 فقضى على البائع للمشتري بداز مثلها فى المواضع والحنطة والزرع والبناء كقول عثمان السبتي
 ثم رفع لقاض آخر ابطله والزم برد الثمن فقط الا ان يكون احد ثبناء او غرس فيلزمه بقيمته
 ذلك مع الثمن ومنه حاكم قضى ببطلان شفعة الشريك ثم رفع لقاض آخر فانه ينقضه ويثبت
 الشفعة للشريك لمخالفته لنص الحل يث ومنه الميلى ود فى قل ف اذا قضى بشئ بعد ثبوته ثم رفع

الحكم لقاض لا يراه ابطله ومنه ما لو حكم اجس ثم رفع لمن لم يرد نقضه لانه ليس من اهل الشهادة والقضاء فوقها ومنه اذا حكم بشهادة الصبيان ثم رفع لآخر نقضه لانه كالمجنون وكذا اما اذا نأثم في نومه ومنه الحكم بشهادة النساء وحدهن في شجاج الحمام ورفع لآخر لا يمضيه ومنه الحكم باجارة المديون في دينه لا ينفذ ومنه القضاء بخط شهود اموات لا ينفذ ومنه القضاء بجواز بيع الدراهم بالدينار نسيئة ومنه القضاء بشهادة اهل الذمة في الاسفار في الوصية ثم رفع لمن لا يراه نقضه ومنه اذا قضى بشيء فرفع لآخر فنقضه ولم يبين وجه النقص امضي النقص ومنه اذا باع رجل من آخر عبد او امانة ومضى علي ذلك مدق ثم ظهر فيه عيب لم يقر البائع به ولم تقم به بينة بانه كان موجودا عند فرده القاضي على البائع ثم رفع حكمه لآخر فانه يبطل الرد ويعيد للمشتري ومنه اذا حكم بتعريم بنت المرأة التي لم يخل بها ثم رفع لحاكم آخر بطل حكم الاول لمخالفته النص وربائبكم اللاتي في حجوركم الآية ومن القسم الثاني اذا اختلف على قولين ثم اخذ الناس باحد قوليهما وتركوا الآخر فحكم القاضي بالمتروك لم ينقض عند خلاف الثاني ومنه اذا حكم بوطي امرأته وحكم ببقاء النكاح ثم رفع لآخر يرى خلافه لم يبطله ثم ان الزوج جاهلا فهو في سعة وان عالما لا يحل ولا يحرم خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر الحاكم في المنتقى رجل وطئ ام امرأته فنقض ان ذلك لا يحرمها ثم رفع لآخر فرق بينهما ما ذكر ذلك لا يحرمها مطلقا فالظاهر ان ذلك من جهة او قول الامام لمخالفته النص ولا تنكحوا وهو الوطئ ومنه اذا قضى بخلاف من جهة غلط او وافق قول مجتهد ثم رفع لآخر امضاه عند الامام وقال لا ينقضه لانه غلط والغلط ليس بمجتهد ومنه المديون اذا حبس لا يكون حبسه حجر اعليه قال القاسم بن معن حجر لمو حكم به ثم رفع لآخر نقضه وقال لا ينفذ فلو حكم الثاني نفذ ولم ينتقض ومن القسم الثالث اذا حكم بالشاهد واليمين في الاصول ثم رفع لحاكم يرى خلافه نقضه عند الثاني وعن الامام لا لا خلاف الاثا ومنه اذا قضى القاضي بشهادة الاب لابنه او لجد ثم رفع لآخر لا يراه امضاه عند الثاني وينقضه عند محمد ومنه اذا تزوج الزاني بابنته من الزنا وحكم الحاكم بحل ذلك ثم رفع ان لا يراه ابطله لانه مما يستشعنه الناس ذكر في شرح الطحاوي ومنه رجل اعتق عبد اثم مات المعتق ولا وارث له ثم قضى القاضي بميراثه للمعتق ثم رفع لحاكم آخر نقضه وجعل ماله لبيت المال عبد ابي يوسف رح وهو صحيح اقواله عليه الصلوة والسلام انما الولاء لمن اعتق ولا يلزم مولى المولات لانه مستحق بالعقد وهو تائم بهما

فاستويا كالزوجة فاغتنم هذا المقام فانه

من جواهر هذا الكتاب والله

سبحانه اعلم

بالصواب *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* كتاب البيوع *

لما فرغ من حقوق الله العبادات والعقوبات شرع في حقوق العباد المعاملات ومناسبتها للوقوف ازالة الملك لكن لا الى مالك وهنا اليه فكانا كسيط ومركب وجمع لكونه باعتبار كل من البيع والمبيع والتمن انواعا اربعة نافذ موقوف فاسد باطل ومقايضة صرف سلم بيع مطلق ومرابحة تولية وضعية مساومة * هو * لغة مقابلة شئ بشئ مالا او لا بدليل وشروء بتمن الجنس وهو من الاصل اذ ويستعمل متعديا وبمن للتاكيد او باللام يقال بعثك الشئ وبعت لك فهي زائدة قاله ابن القطاع وباع عليه القاضي اى بلا رضا وشرعا * مبادلة شئ مرغوب فيه بمثل * خرج غير المرغوب كتراب وميتة ودم * على وجه * مغيل * مخصوص * اى بايجاب او تعاط فخرج التبرع من الجانبين والهبة بشرط العوض وخرج بمغيل مالا يغيل فلا يصح بيع درهم بدراهم استويا وزنا وصفة ولا مقايضة احد الشريكين حصه دارة حصه الآخر صيرفية ولا اجارة السكنى بالسكنى اشباه * ويكون بقول وفعل اما القول فالايجاب والقبول * وهما ركنه وشرطه اصلية المتعاقدين ومحلله المال وحكمه ثبوت الملك وحكمته نظام بقاء المعاش والعالم وصفته مباح مكروه حرام واجب وثبوته بالكتاب والسنة والاجماع والقياس * فالايجاب * هو * ما ينكر او لا من كلام احد المتعاقدين فالقبول ما ينكر ثانيا * من الآخر سواء كان بعثا واشترى * الدال على التراضي * قيد به اقتداء بالآية وبينا للبيع الشرعى ولدالم يلزم بيع المكروه وان تعقد ولم ينعقد مع الهزل لعدم

الرضاء بحكمه معه هذا ويرد علي التعريفين ما في التا قارخانه لوخر جامعاصح البيع تكن في
 القهستاني لو كانا معالمنعقد كما قالوا في السلام وعلى الاول ما في الاشباه تكرار الايجاب
 مبطل للاول الا في عتق وطلاق على ما في سمي في الصلح وفي المنظومة المجيبة * وكل عقد
 بعد عقد جد دا * فابطل الثاني لانه سدى * فالصلح بعد الصلح اضحى باطلا * كذا النكاح
 ما عدى مسائل * منها الشراء بعد الشراء صحوا * كذا كفالة على ما صرحوا * اذا المراد صاح في
 المحقق * منها اذا زيادة التوثق * وهما عبارة عن كل لفظين ينيمان عن معنى التملك والتملك
 ماضيين * كبعت واشتريت * او حاليين * كمضارعين لم يقر باسوف والسين كايبيعك فيقول
 اشتريته او احدهما ماض والاخر حال * ولكن لا يحتاج الاول الى نية بخلاف الثاني *
 فان نوى به الايجاب للحال صح * على الاصح والا لا * الا اذا استعملوا للحال كاهل خوارزم
 فكما ماضي وكايبيعك الآن لتمحضه للحال واما التمحض للاستقبال فكلا امر لا يصح اصلا الا الامر
 اذا دل على الحال كخذ بكذا فقال اخذت او رضيت صح بطريق الاقتضاء فليحفظ * وتصح
 اضافته الى عضو يصح اضافة العتق اليه * كوجه وفرج * والا لا * كظهر وبطن * وكل *
 ما دل على معنى بيعت واشتريت * نحو قد فعلت ونعم وهات الثمن * وهولك او عبدك او
 فدك او خذ * قبول * لكن في الاول الاجبة ان بدأ البائع فقبل المشتري بنعم لم ينعقد لانه
 ليس بتحقيق وبعكسه صح لانه جواب وفي القنية نعم بعد الاستفهام كهل بيعت منى بكذا بيع
 ان نقل الثمن لان النقل دليل التحقيق ولو قال بعته فبلغه غيره جاز فليحفظ * ولا يتوقف
 شرط العقد فيه * اى البيع * على قبول غائب * فلو قال بعته فلانا الغائب فبلغه فقبل لم
 ينعقد * اتفاقا * الا اذا كان بكتابة او رسالة فيعتبر مجلس بلوغها * كما * لا يتوقف في
 النكاح علي الاظهر * خلا للثاني فله الرجوع لانه عقد معاوضة بخلاف الخلع واعتق على
 مال حيث يتوقف اتفاقا فلا رجوع لانه يمين نهائية * واما الفعل في التعاطي * وهو التناول
 قاموس * في خسيس ونفيس * خلا للكرخي * ولو * التعاطي * من احدى الجانبين علي
 الاصح * فتح وبه يقتضي فيض * اذا لم يصرح معه * مع التعاطي * بعدم الرضاء * فلو دفع الدارهم
 واخذ البطاطيخ والبائع يقول لا اعليها بهما لم ينعقد لو كان بعد عقد فاسد خلاصة وبرزازية
 وصرح في له عزبان الايجاب والقبول بعد عقد فاسد لا ينعقد بهما البيع قبل متاركة الفاسد

ففي بيع التعاطى بالاولى وعليه فيحمل ما في الخلاصة وغير ما على ذلك وتامه في الاشياء
من الفوائد اذا بطل المتضمن بطل المتضمن والمبنى على الفاسد فاسد * ونيل لا بد * في
التعاطى * من الاعطاء من الجانبين وعليه الاكثر * قاله الطرسوسى واختاره البرازى
وافعى به الحلوانى واكتفى الكرماني بتسليم المبيع مع بيان الثمن فتحرر ثلثة اقوال وقد
علمت المفتى به وحررنا في شرح الملتقى صحة الاقالة والاجارة والصرف بالتعاطى فلم يحفظ
فروع ما يستجره الانسان من البياح اذا احاسبه على اثباتها بعد استهلاكها جازا استحسانا
بيع البراءة التي يكتبها الديوان على العمال لا يصح بخلاف بيع خطوط الائمة لان مال الوقف
قائم ثمه ولا كل لك منا اشياء وقنية ومفاد انه يجوز للمستحق بيع خبز قبل قبضه من
المشرف بخلاف الجندى بحر وتعقبه في النهر واقتى المصنف ببطلان بيع الجامكية كما في
الاشياء بيع الدين انما يجوز من المديون وفيها وفي الاشياء لا يجوز الا عتياض عن الحقوق
المحررة كحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز الا عتياض عن الوظائف بالاقواف وفيها في آخر
بحث تعارض العرف مع اللغة المذهب عدم اعتبار العرف الخاص لكن انتهى كثير باعتبار
وعليه فيفتى بجواز النزول عن الوظائف بمال وبلزوم خلوا الحيثية فليس لرب الحانوت
اخراج ولا اخار تها الغير ولو وقع انتهي ملخصا وفي معين المفتى للمصنف معزيا
للوالدية عماره في ارض بيعت فان بناء او اشجار اجاز وان كرا بار او كرى انهار او نحوه
مما لم يكن ذلك بمال ولا بمعنى ما لم يجز انتهي قلت ومفاده ان بيع المسكنة لا يجوز
وكذا رهنها ولذا جعلوه الآن فراغا كالوظائف فلمحرز انتهي وسند كره في بيع الوفاء * وينعقد *
ايضا * بلغظ واحد كما في بيع القاصي * والوصى * والاب من طفله وشرائه منه * فانه
لوفور شفقتة جعلت عبارته كعبارتين وتامه في الدرر * واذا اوجب واحد قبل الآخر *
بائعا كان او مشتريا * في المجلس * لان خيار القبول مقيد به * كل المبيع بكل الثمن او ترك *
لثلا يلزم تفريق الصفقة * الا اذا عاد * الايجاب والقبول او رضي الآخر وكان الثمن منقسما
على المبيع بالاجزاء كمكمل وموزون * والا لا * وان رضي الآخر لم يجز البيع بالحصصة ابتداء
كما حرره الوافي * اوبين ثمن كل * كقوله بعتهما كل واحد بمائة وان لم يكرر لفظ بعث عند
ابي يوسف ومحمد رحم وهو المختار كما في الشر بن لانية عن البرهان * او ما لم يقبل بطل

الا يجب ان رجع الموجب * قبل القبول * او قام احد هما * وان لم يذهب * عن
 مجلسه * على الرجوع فهو ابن النكاح فانه كمجاس خمار المخمرة وكذا اسائر التملكات فتح *
 واذا وجد الزم البيع * بلا خيار الا بعيب او روية خلافا للشافعي وحديثه محمول على تفرق
 الاقوال اذا احوال ثلث قبل قبولا هما ربيع وبعدهما واطلاق المتبايعين في الاول
 مجاز الاول وفي الثاني مجاز الكون وفي الثالثة حقيقة فيحمل عليه * بشرط اصحته معرفة قدر *
 مبيع وثن * ووصف ثمن * كمصري اود مشقي * غير مشار اليه * لا يشترط ذلك * في
 مشار اليه * لنفي الجهالة بالاشارة ما لم يكن ربوا قوبل بجنسه او سلما اتفقا ورأس مال
 سلم لومكلا او موزونا خلافا لهما كما سيحكي فروع لو كان الثمن في صبرة ولم يعرف ما فيها من
 خارج خير ويسمى خيار الكمية لا خيار الروية لعدم ثبوته في النقود فتح * وصح بثن حال *
 وهو الاصل * وموئل الى معلوم * لثلا يفضى الى النزاع ولو باع مؤجلا صرف لشهر به
 يغتنى ولو اختلفا في الاجل فالقول لنا فيه الا في السلم ولو في قدره فلمدعي الاقل والبينة
 فيها للمشتري ولو في مضيه فالقول والبينة للمشتري ويبطل الاجل بموت المديون لا الدائن
 فروع باع بحال ثم اجله اجلا معلوما او مجهولا كنير وزو حصا د صار مؤجلا منية له الف
 من ثمن مبيع فقال اعط كل شهر مائة فليس بتاجيل بزيادة عليه الف ثمن جعله ربه نحو ما ان
 اجل بنجم حل الباقي فالامر كما شرط املة قط وهي كثيرة التوسع قلت ومما يكثر وقوعه ما لو شرى
 بقطع رائجة فكسدت يضرب جد يدك يجب قيمتها يوم البيع من الذهب لا غير اذا لم يكن للحكام
 الحكم بمثلها لمنع السلطان منها ولا يدفع قيمتها من الغضة الجد يدك لا نها ما لم يغلب غشها
 فحينها وورد بثمنها سواء اجماعا اما ما غلب غشه ففيه الخلاف كما سيحكي في فصل القرض فتنبه
 وبه اجاب سعدى افندي * وهذا اذا بيع * بثن دين فربيعين فسد فتح او * بخلاف جنسه
 ولم يسمها قدر * لما فيه من ربا النساء اى التاجيل كما سيحكي في باب * و * الاجل * ابتداء
 من وقت التسليم * ولو فيه خيار فمن سقوط الخيار عند خافية * والمشتري * بثن مؤجل
 الى سنة منكورة * اجل سنة امانية * من تسليم * لمنع البائع السلعة * عن المشتري * سنة الاجل *
 المنكورة تحصيلها لغاثة التاجيل فلو معينة او لم يمنع البائع من التسليم لا اتفقا لان التقصير منه * و *
 الثمن المسمى قدره لا وصفه * ينصرف مطلقه الى غالب نقل الاجل * بلد العقل مجمع الفتاوى

لانه المتعارف * وان اختلف النقص والقيمة * كذا صوب شريفي وبندي * فصل العقل مع الاستواء
 في رواجها الا اذا بين * في المجلس لزوال الجهالة * وصح بيع الطعام * وفي عرف المتقدمين
 اسم للحنطة ودقيقها * كميلا وجزافا * مثلث الجيم معرب كزاف المجازفة * اذا كان بخلاف
 جنسه ولم يكن راس مال سلم * لشرطية معرفته كما سيجي * او كن لجنسه وهو دون نصف
 صاع * اذا لاربوا فيه كما سيجي * و * من المجازفة البيع * باناء وحجر لا يعرف قدره * قيد
 فيها والمشتري الخيار فيها نهروها * اذا لم يحتمل * الا اناء النقصان * و * العجر *
 التفتت * فان احتملها لم يجز كبيعها قد رما يملأ هذا البيت ولو قد رما يملأ هذا الطست
 لجاز سراج * و * صح * في ما * سمي * صاع في بيع صبر كل صاع بكذا * مع الخيار للمشتري
 لتفرق الصفة عليه ويسمى خيار التكشف * و * صح * في الكل ان كملت في المجلس * لزوال
 المفسد قبل تقريره * او سمي جملة بغير انها * بلا خيار ولو عند العقد وبه لو بعد * في
 المجلس او بعد * عند صا وبه يفتى فان رضي هل يلزم البيع بلا رضي البائع الظاهر
 نعم نهرو * وفسد في الكل في بيع ثلاثة * بفتح فتشيد قطع الغنم * وثوب كل شاة وزراع * لف
 ونشر * بكذا * وان علم عدد الغنم في المجلس لم ينقلب صححا عند * على الاصح ولورضا
 انعكس بالتعاطي ونظيره البيع بالرقم سراج * وكذا * الحكم * في كل معدود متفاوت * كابل
 وعبيد وبطيخ وكذا كل ما في تبعيضه ضرر كمصنوع او ان بدائع ولو سمي عدد الغنم والذراع
 او جملة الثمن صح اتفاقا واضابطا لكافة كل ان الافراد ان لم تعلم نهايتها فان لم ترد للجهالة
 فلا ستغراق كيمين وتعليق والاذان لم تعلم في المجلس فعلي الواحد اتفاقا كجارة وكافة واقرار الا فان
 تغارقت الافراد كالغنم لم يصح في شيء عنده والاصح في واحد عنده كالصبرة وصحاح فيها في
 الكل يور في النهر عن العيون والشر نبلا لية عن البرهان والقهستاني عن المحيط وغيره
 بقواهما يفتى تيسيرا * وان باع صبرة على انها مائة تغير بمائة درهم وهي اقل واكثر اخذ *
 المشتري * لاقل بخصته * ان شاء * اوفسخ * لتفرق الصفة وكذا كل مكمل وموزون ليس في
 بيعه ضرر * وما زاد للبائع * لو توع العقد على قدر معين * وان باع المذروع مثله * على
 انه مائة ذراع مثلا * اخذ * المشتري * الاقل بكل الثمن او ترك * الا اذا تبض المبيع او شاهد
 فلا خيار له لا انتفاء لغرور نهرو * ز * اخذ * الاكثر بلا خيار للبائع * لان الذرع وصف لتعيينه

بالتبعض ضد القدر والوصف لا يقابله شيء من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول كما افاده بقوله *
وان قال * في بيع المذروع * كل ذراع بدرهم اخذ الاقل بحصته * لصيرورته اصلا بافراده
بدكر الثمن * او ترك * لتفريق الصفقة * وكذا * اخذ * الاكثر كل ذراع بدرهم او فسح * لدفع
ضرر التزام الزائد * وفسد بيع عشرة اذرع من ذراع من دار * او حمام وصحاه وان لم يسم
جملتها على الصحيح لان ازالها بيد صاحبه لا * يفسد * بيع عشرة اسهم من مائة سهم * اتفاقا
لشروع السهم لا الك راع بقى لو تراصيا على تعيين الا ذرع في مكان لم يره وينبغي انقلابه
صحيا لو في المجلس ولم يعد به فبيع بالتعاطى نهر * اشترى عددا من قيمي * ثيابا او غنما
جوهرة * على انه كذا فنقص او زاد فسد * للجهالة ولو اشترى ارضا على ان فيها كذا انخلا
مثمرا فاذا واحدا فيها لا تثمر فسد بعر * كالمو باع عدلا * من الثياب * او غنما واستثنى واحد
بغير عينه فسد ولو بعينه جاز * البيع خانية * ولو بين ثمن كل من القيمي * بان قال كل ثوب
منه بكذا * ونقص * ثوب * صح * البيع * بقره * لعدم الجهالة * وخير * لتفريق الصفقة *
وان زاد * ثوبا * فسد * للجهالة المزيد ولورد الزائد او عزله هل يحل له الباقي خلاف
مذكور في الشرح والنهر * اشترى ثوبا * تتفاوت جوانبه فلو لم تتفاوت ككر باس لم يحل له
الزيادة ان لم يضره القطع وجاز بيع ذراع منه نهر * على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم
اخذ بعشرة في عشرة وزيادة نصف بلا خيار * لانه انفع * و * اخذ * بتسعة في تسعة ونصف
بخيار * لتفريق الصفقة وقال محمد رح ياخذ في الاول بعشرة ونصف بالخيار وفي الثاني
بتسعة ونصف به وهو اعدل الاقوال بحرواقرة المصنف وغيره قلت لكن صح القهستاني و
غيره قول الامام وعليه المتون فعليه الفتوى انتهى والله اعلم *

* فصل فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل *

الاصل ان مسائل هذا الفصل مبينة على قاعدتين احدهما ما افاده بقوله * كل مكان
في الدار من البناء * يعني كل ما هو متناول اسم المبيع عرفا يدخل بلا ذكر وذكر الغانية
بقوله او * متصلا به تبعا لها دخل في بيعها * يعني ان كل مكان متصلا بالمبيع اتصال قرار
وهو ما وضعه لا لان يفصله البشر دخل تبعا وما لا فلا وما لم يكن من القسمين فان
من حقوقه ومرافقه دخل بذكرها والا لا * فيدخل البناء والمغاتيح * المتصلة اغلاقتها كضبة

وكيلون ولومن فضة لا القفل لعدم اتصاله * اولسلم المتصل والسرير والد رج المتصلة *
والرحن لو اسفلها مبنيما والبكرة لا الد لو والحبل ما لم يقل بمرافقها * في بيعها * اى
الد اركن ابستانها كما سمجى في باب الاستحقاق ويدخل في بيع الحمام القدر ولا
القصاص وفي الحمار اكانه ان شراه من المرارعين واصل القرى لا لومن الصيرئين وقد دخل
قلادته عرفا ويدخل البقرة الرضيع وفي الاتان لا رضيعا ولا به يفتى وقد دخل ثياب عبد و
جارية اى كسوة مثلها يعطيها هذه او غيرها لاجلها الا ان سلمها او قبضها وسكت وتامه في
الصيرفية * ويدخل الشجر في بيع الارض بلا ذكر * قيل في المستثلين فبالذكر او لا * منه *
كانت اولا * صغيرة او كبيرة لا البايسة لانها على شرف القلع فتح * اذا كانت موضوعة فيها *
كالبناء * للقرار * فلو فيها صغار تنقلع زمن الربيع ان من اصلها تدخل وان من وجه الارض لا
الا بالشرط وتامه في شرح الوهبانية وفي القنية شري كرماد دخل التونايد المنصوبة في الارض
وكذا الاعمة المدقوقة في الارض التي عليها اغصان الكرم المسماة بارض الخليل بركائز الكرم
وفي النهر كما دخل تبعالا يقابله شئ من الثمن لكونها كأوصف وذكر المصنف في باب
الاستحقاق قبيل السلم * لا يدخل الزرع في بيع الارض بلا تسمية * الا اذا ثبتت ولا قيمة له
فيلدخلى في الاصح شرح مجمع * ولا الثمر في بيع الشجر دون الثمرة * عبر هنا بالشرط وثمة
بالتسمية ليفيد ان لا فرق وان هذا الشرط غير مفيد وخصه بالثمر اتباعا لقوله صلى الله عليه
وسلم الثمرة للبائع الا ان يشترط المبتاع * ويومر البائع بقطعها * الزرع والثمر * وتسليم المبيع *
الارض والشجر عند وجوب تسليمها فلو لم ينقد الثمن لم يؤمر به خافية * وان لم يظهر صلاحه *
لان ملك المشتري مشغول بملك البائع فيجب على تسليمه فارغا * كالمواصلى بنخل لرجل
وعليه بسر حيث يجبر الورثة على قطع البسر هو المختار * من الرواية ولو الجية وما في
الفصولين باع ارضا بها دون الزرع فهو للبائع باجر مثلها محمول على ما اذا رضى المشتري
نهر * ومن باع ثمرة باخرة * اما قبل الظهر فلا يصح اتفاقا * ظهر صلاحها ولا يصح * في الاصح *
ولو برز بعضها دون بعض لا * يصح * في ظاهر المذهب * وصحة السرخسي وانتي الحلو في الجواز
لو اخرج اكثر زيلعي * ويقطعها المشتري في الحال * جبر عليه * وان شرط تركها على الاشجار
فسد البيع * كشرط القطع على البائع حاوي * وقيل * قائله محذوح * لا * يفسد * اذا

تناهت * الثمرة للتعريف فكان شرطاً يقتضيه العقل * وبه يغتنى * بحر من الاسرار لكن في
 القهستاني عن المضمرات انه على قوله الغنوم فتنبه قيل باشتراط الترك لانه لو شرها مطلقاً
 ويتركها باذن البائع طاب له الزيادة وان بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما تناهت
 لم يتصدق بشيء وان استأجر الشجر الى وقت الادراك بعلمت الاجارة وطابت الزيادة لبقاء
 الاذن ولو استأجر الارض لترك الزرع فسدت لجهالة الملق ولم تطلب الزيادة ملتقى الا بحر
 لعساد الاذن بفساد الاجارة بخلاف الباطل كما حررناه في شرحه والحيلة ان يأخذ الشجر
 * معلومة على ان له جزءاً من الف جزء وان يشتري اصول الرطبة كالباذنجان واشجار البطيخ والخيار
 ليكون الحادث للمشتري وفي الزرع الحشيش يشتري الموجود ببعض الثمن ويستأجر الارض
 مدق * معلومة يعلم فيها الادراك بباقي الثمن وفي الاشجار الموجودة ويحل له للبائع ما يوجد فان
 حاف ان يرجع يقول على اني متى رجعت في الاذن تكون مأذوناً في الترك شمنى ملخصاً *
 ما جاز ايراد العقل عليه بانفراده صح استثنائه منه * الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون
 استثنائها اشباه ثم فرع على هذه الغاعدة بقوله * فصح استثنائه * قفيز من صبرة وشاة معينة
 من قلع * وارطال معلومة من بيع ثمر نخلة * لصحة ايراد العقل عليها ولو الشرط * ووس النخل
 على الظاهر * كصحته * بيع بر في سنبلة * بغير سنبل البر لا حتمال الربوا * وباقي وارض
 ومسم في قشرها وجوز ولوز وفسق في قشرها الاول * وهو الا على وعلى البائع اخراجه الا
 اذا باع بما فيه وهل له خيار روية الوجه نعم فتح وانما يبطل بيع ما في ثمر قطن وصرع من
 نوع وحب ولبن لانه معد ومعرفا * واجرة كيل وعد ووزن وذرع على بائع * لانه من تمام
 التسليم * واجرة وزن ثمن ونقله * وقطع ثمر واخراج طعام من سفينة * على المشتري *
 الا اذا قبض البائع الثمن ثم جاءه يرد به عيب الزيادة فرع ظهر بعد نفل الصراف ان
 الداهم زيوف رد الاجرة وان وجد البعض فبقدره نهر عن اجارة البرازية واما الدلال
 فان باع العين بنفسه باذن ربه فاجرته على البائع وان سعى بينهما وباع المالك بنفسه يعتبر
 العرف وتامه في شرح الوهبانية * ويسلم الثمن اولاً في بيع سلعة بل نأير داهم * ان احضر
 البائع السلعة * وفي بيع سلعة بمثلها * او ثمن بمثلها * سلماً معاً * ما لم يكن احدهما ادينا كسلم
 وثمان مؤجل ثم التسليم يكون بالتخلية على وجه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل وشرط

في الاجناس شرطاً ثالثاً ان يقول خلعت بينك وبين المبيع فلوم يقله او كان بعيد الم يصر قابضاً
والناس عنه غفلون فانهم يشترون قرية ويقرون بالتسليم والقبض وصولاً يصح به القبض
على الصحيح وكذلك الهبة والصدقة حامية وتماه فيما عاقداه على الملتقى * وجد * اي البائع
التمن * زيوفا ليس له استرداد السلعة وحبسها به * لسقوط حقه بالتسليم وقال زفر له ذلك
لو وجد هارصاً ارستوتة او مستحقاً ومارتهن منية * قبض بدل * دراهمه * الجياد * التي
كانت له على زيد * زيوفا * على ظن انها جياد * ثم علم بانها زيوف يرد هارسترد الجياد ان
كانت * قائمة والا فلا * يرد ولا يسترد كالمو علم بذلك عند القبض وقال ابو يوسف يرد هار
الزيوف ويرجع بالجياد كالمو كانت رصاصاً ارستوتة * اشترى شيئاً وقبضه ومات مغلماً قبل نقد
التمن فالبايع اسوة للغرماء * وعند الشافعي هو احق به كما * ولم يفرضه * المشتري * فان البائع
احق به * اتفاقالنا قوله عليه الصلوة والسلام اذا مات المشتري مغلماً فوجد البائع متاعه
بعينه فهو اسوة للغرماء شرح مجمع المعيني فروع باع نصف الزرع بلا ارض ان باعه الاكربول
الارض جاز وبكسه لا الا اذا كان البن رمن الاكار فينبغي ان يجوز خانية باع شجراً او كرماً
مثمر الا يدخل الثمر وحينئذ فيعبر الشجر الى الادراك فلو ابي المشتري اعارته خير البائع
ان شاء ابطال البيع انقطع الثمر جامع الفصولين قال في النهر ولا فرق يظهر بين المشتري والبائع

* باب خیار الشرط *

وجه تقل يمه مع بيان تقسيمه مبين في الدرر ثم الخيارات بلغت سبعة عشر والثلاثة المبوب لها
وخيار تعيين وغبن ونقد وكمية واستحقاق وتعزيز ونعلي وكشف حال وخيانة ومراصة وتولية
وفوات وصف مرغوب فيه وتفريق صفقة بهلاك بعض مبيع واجارة عقد الفضولي وظهور
المبيع مستأجراً او موهوناً اشباه من احكام القسوخ قال ويفسخ باقاله وتخالف فبلغت تسعة
عشر سبباً واغلبها ذكرها المصنف يعرفه من مارس الكتاب * صح شرطه للمتبايعين * معاً *
ولا حد هـ * ولو وصيا * ولغيرهما * ولو بعد العقل لا قبله تاتار خانية * في مبيع كله او بعضه *
كثله او ربعه لو فاسد او لو اختلفا في اشتراطه فالقول لنا فيه على المذهب * ثلثة ايام او اقل *
وفسد عند اطلاق او تاييد * لا اكثر * فيفسد فكل نسخة خلافاً لهما * غير انه يجوز ان اجاز *
من له الخيار * في الثلثة * فينقلب صحيحاً على الظاهر * وصح * شرطه ايضا * في لازم *

يحتمل الفسخ * كزراعة ومعاملة واجارة وقسمة وصلاح عن مال * ولو بغير عينه * وكتابة و
خلع * ورهن * وعتق على مال * لو شرط لزوجة وراهن وقن * فحوا * ككفالة وحوالة و
ابراء وتسليم شفعة بعد الطلبين ووقف عند الثاني اشباه واقالة بزازية فهي ستة عشر لا في
نكاح وطلاق ويمن ونكاح ووصف وسلم واقرار الا الاقرار بعقد يقبله اشباه ووكالة ووصية نهر
فهي تسعة وقد كنت غيرت ما نظمه في النهر فقلت * يا تي خيار الشرط في الاجارة * والبيع
والابراء والكفالة * والرهن والعتق وترك الشفعة * والصلح والخلع كذا والقسمة * والوقف
والحوالة والاقالة * لا الصرف والاقرار والوكالة * ولا النكاح والطلاق والسلم * نذ روايان
فهذا يغتنم * فان اشترى * شخص شيئا * على انه * اى المشتري * ان لم ينقد ثمنه الى
ثلاثة ايام فلا بيع صح استحسانا * خلا فالزفر فلم ينقد في الثلاثة فسد فنقد عتقه بعد ماله في
يده فليحفظ * وان اشترى * ذلك * الى اربعة ايام * لا يصح * خلا فالمحمد رح * فان
نقد في الثلاثة جاز * اتفقا لان خيار النقد ملحق بخيار الشرط فلترك التفرع لكان اولى *
ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره * فقط اتفقا * فيهلك على المشتري بقيمته * اى
بدله ليعمر المثل * اذا قبضه باذن البائع * يوم قبضه كالمقبوض على سوم الشراء فانه بعد
بيان الثمن مضمون بالقيمة بالغ ما بلغت نهر ولو شرط المشتري عدم ضمانه بزازية ولو فى يد الوكيل
ضمنه من ماله بلار جوع الا بامره بالسوم خانية واما على سوم النظر فغير مضمون مطلقا وعلى
سوم الرهن بالاكل من قيمته ومن الدين وعلى سوم القرض بقرض ساومه به وعلى سوم
النكاح لامة بقيمتها نهر * ويخرج عن ملكه * اى البائع * مع خيار المشتري * فقط * فيهلك
فى يده بالثمن كتعبه * فيها بعيب لا يرتفع كقطع يد فيلزمه قيمته فى المسئلة الاولى وللبيع
فسخ البيع واخذ نقصان القيمة لا المثل لشبهة الربو احد ادى وثمانه فى الثانية ولو يرتفع
كمعرض فان زال فى المدة فهو على خياره والا لزمه العقد لتعد الرد ابن كمال * ولا يملك
المشتري خلا فالحما * لثلا يصير سائبة قلنا السائبة هي التي لا ملك فيها لاحد ولا تعلق ملك
والثاني موجود هنا ويلزمه حكم اجتماع البدلين والعود على موضوعه بالنقض بشراء
تعبه * ولا يخرج شئ منهما * اى من مبيع وثمان من ملك بائع او مشتر * عن مالكه *
اتفقا * اذا كان الخيار لهما * وايهما نسخ فى المدة انسخ البيع وايهما اجاز بطل خياره فقط *

* وهذا الخلاف * تظاهر نمرته * في عشر مسائل جمعها العيني في قوله * اسحق عزك نعم *
 الالف من الامة لو شراها بخيار روى زوجته بقي الذكاح والسين من الاستبراء فخصها في
 الملك لا يعتبر استبراء من المحرم فلا يعتق محرم ق من قربان لمنكوحه المشتريه
 فله رد ما الا اذا انقصها به ع من الوديعه عند بائنه فيملك على البائع لا ارتفاع القبض
 بالرد لعن م الملك زمن الزوجه المشتريه لو ولدت في الملك في يد البائع لم تصرام ولد ولو
 في يد المشتري لزمه العقد لان الولاد عيب در ذراين كمال وفي البحر عن الخانيه اذا
 ولدت بطل خياره وان كان الولد ميتا لم تنقصها الولاد لا يبطل خياره واقرو المصنف *
 ك من الكسب المعبى في الملك فهو للبائع بعد الفسخ ف من الفسخ ابيع الامة فلا استبراء
 على البائع خ من الخمر فلو شراه ذي من مثله بالخيار فاسلم احد هما فهو للبائع عيني وتبعه
 المصنف لكن عبارة ابن كمال اسلم المشتري م من الما ذون او ابراء البائع عن الثمن
 صح استحسانا وبقي خياره لا نه يلي ع م التملك كل ذل عند خلا فالحما قلت وزين على
 ذلك مسائل منها التعليق كان ملكه فهو حر فشراه بخياره لم يعتق وتراستل امة السكينة
 با جارة اوعارة ليس باختياره وصيد شره بخياره فاحرم بطل البيع ذ الزوائد
 الحادثة في الملك بعد الفسخ للبائع والعصير في بيع مسلمين لو تخمر في الملك فسد خلا فالحما
 فينبغي ان يرمز بها لفظ تنصدد ويضم لرمز الرمز ولم اره لاحد فليحفظ * اجاز من له الخيار *
 ولو اجنبا * صح ولو مع جهل صاحبه * اجماعا الا ان يكون الخيار لهما وفسخ احد هما فليس
 للاخر الا جارة لان المفسوخ لا تلحقه الاجارة * فان فسخ * بالقول * لا * يصح * الا اذا علم
 الآخر * في الملك فلم يعلم لزم العقل والحيلة ان يستوثق بكفيل مشافه الغيبة اذ يرفع الامر الى
 الحاكم اينصب من يرد عليه عيني قيد بالقول لصحته بالفعل بلا علمه اتفاقا فاذا بقوله *
 وتم العقد بموته * ولا يخلفه الوارث كخيار رزية وتقريره نقل لان الاوصاف لا تورث واما
 خيار العيب والتعيين وفوات الوصف المرغوب فيه فيخلفه الوارث فيها لانه يرث خياره درر
 فليحفظ * ومضي الملك * وان لم يعلم لمرض او غماء * والاعتاق * ولو لبعضه * وتوابه * وكذا
 كل تصرف لا ينقل او لا يحل الا في الملك با جارة ولو بلا تسليم في الاصح * ونظر الى نرج *
 داخل في شهوة والقول لمذكر الشهوة نتج ومفاده انه لو شراها بالخيار على انها بكر فدلها يعلم

انها بكرام لا كان اجازة ولو وجد ما ثبتا ولم يلبث ثلثه ارد بهن العيب نهرو سمجى نى بابه
ولو فعل البائع ذلك كان فسخا * وطلب الشفعة * وان لم يأخذ ما معراج * بها * اى بد او
فيها خيارا لشرط بخلاف خيار روية وعيب معراج * من المشتري اذا كان الخيار له * لانه
دليل الاجازة * ولو شرط المشتري * او البائع كما يفيد كلام الدرويه جزم البهني * الخيار
لغيره * عاقل اكان او غيره بهني * صح * استحسانا وثبت الخيار لهما * فان اجاز احد هما *
من النائب والمستنيب * ونقض صح * ان وافقه الآخر * فان اجاز احد هما وعكس الآخر
فالا سبق اولى * لعدم المزاحم * ولو كانا معا فالفسخ * احق في الاصح زيلعى لان الاجازة يمنع
والفسوخ لا تجاز واعترض بانه يجاز لما في المبسوط او تفاسخا ثم * تراصيا على فسخ الفسخ * على *
اعادة العقد بينهما اجازة * اذ نسخ الفسخ اجازة واجيب بمنع كونه اجازة بل بيع ابتداء . باع عيدين
على انه يا الخيار في احد هما ان فصل من كل واحد منهما رعين * الذى فيه الخيار * صح *
البيع للعلم بالبيع والتمن * والا * يعين ولا يفصل او عين نقطة او فصل نقط * لا * يصح لهما
البيع والتمن او احد هما * وكذا الوين الخيار للمشتري * فتاتي ايضا انواع الاربعة فروع
وكله بيع بشرط الخيار فباعه بلا شرط لم يجز واو كاه با اشراء وانحالة هذه تغل على الوكيل والفرق
ان الشراء متى لم ينغل على الامر لم ينغل على المي المور بخلاف البيع فتح وسمجى فى الغضولى والوكالة
فلمحفظ * وصح خيار التعيين * في القيميات لاني المليات لعدم تغاوتها ولولالبائع نى لاصح
كافى لانه قد يرث قيميا ويقبضه وكيله ولا يعرفه فيبيعه بهن الشرط فمست الحاجة امه نهرو *
فيما دون الاربعة * لاند ناع الحاجة بالثلاثة لوجود جيد وردى ووسط ومن ته كخيار الشرط ولا
يشترط معه خيار شرط في الاصح فتح * ولو اشترى شيئا على انها * بالخيار فرضي احد هما *
بالبيع صريحا او دلالته * لا يرد الاخر * بل يبطل خياره خلافا لهما وكذا الخلاف في خيار
الرؤية والعيب فليس لاحدهما الرد بعد رؤية الآخر ورضاه بالعيب خلافا لما لضرر البائع
بعيب الشركة * كما يلزم البيع لو اشترى رجل * عبد ابن رجلين صغرة * واحدة * على ان الخمار
لها * للبايعين * فرضي احد هما دون الآخر * فليس لاحدهما الا نفرا داجازة او داخلافا
لها * مجمع * اشترى عبد بشرط خبزه او كتبه * اى حر فته كذا لك * نظهر بخلافه * بان لم
يوجد معه ادنى ما يطلق عليه اسم الكتابة والخبز * اخذ به بكل الثمن * ان شاء * او تركه *

لهذا الوصف المرغوب فيه واودع المشتري انه ليس كذلك لم يجبر على القبض حتى يعلم ذلك وكن اسائر الحرف اختيار ولو امتنع الرد بسبب ما يقوم كاتباً وغير كاتب ورجع بالتفاوت في الاصح * بخلاف شرائه شاة على انها حامل او تحلب كذا رطلا * او تحبز كذا صاعاً او يكتب كذا قد رافد لانه شرط ماسد لا وصف حتى لو شرط انها حلوب او لبون جاز لانه وصف والقول للمنكر * لو اختلفا * في * شرط * الخيار * علي الظاهر * كافي دعوى الاجل المضي * والا جازة والزيادة * اشترى جارية بالخيار فرد غيرها * بداهة * قايلاً بانها الماشترى فقال * البائع * ايست هي * ولا بينة له * فالقول للمشتري * بيمينه * وجاز للمائع * ولو * ما * درر انعقد بيعاً بالتعاطي فتح وكذا الرد في الوديعة فلم يحفظ * واو قال البائع عند رده كان يحسن ذلك لكنه نسي عندك فالقول للمشتري * لان اصل عدم الخيار والكتابة وكان الظاهر شاهد له * واو اشتراه من غير اشتراط كتبه وخبره وكان يحسن ذلك فسميه في يد البائع رده عليه * لتغير المبيع قبل تبضه زيلعي قال واو اختاره اخذه بكل الثمن لما مر ان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن فروع باع داره بما فيها من الجنوع والابواب والخشب والنخل فاذا ليس فيها شيء من ذلك لا خيار للمشتري شرعي داراً على ان بناءها حجري فاذا هو لبن او ارضاً على ان شجرها كلها مثمرة فاذا واحد منها لا ثمر او ثوباً على انه مصبوغ بعصفر فاذا هو بزعفران فسد لو على انها بغلة مثلاً فاذا هو بغل جاز وخبره بعكسه جاز بلا خيار لكونه على صفة خير من المشروط مجتبي فلم يحفظ الضابط المبيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثمانين موضعاً من كورة في الاشياء شرط انها مغنية ان للتبري لا يفسد وان للرغبة فسد بدائع ولو شرط حملها ان الشرط من المشتري فسد وان من المائع جاز لان حملها عيب فلكره للبراءة منه حتى لو كان في بلد يرغبون في شراء الآماء والاولاد فسد خانية ولو شرط انها ذات لبن جاز على الاكثر قلت والضابط للوصاف ان كل وصف لا غرر فيه فاشترطه جائز لا ما فيه غرر الا ان يرغب فيه وفي الخانية في فصل الشروط المفسدة متى عاين ما يعرف بالعيان انتفى الغرر *

* باب اخبار الرواية *

من اضافة المسبب الى السبب وما قيل من اضافة الشيء الى شرطه غير ظاهر لما مضى ان له الرد قبل الرواية * هو ينبت * في اربعة مواضع * الشراء * للاعيان * والاجارة والقسمة

والصالح عن دعوى المال على شيء بعينه * لان كلامها معاوضة فليس في ديون ونقود وعقود
لا تفسخ بالفسخ خيار الرؤية فتح * صح الشراء والبيع لما لم يرباه والاشارة اليه * اي
المبيع * او الى مكانه شرط الجواز * فلولا يشترط لك لم يجز اجماعا فتح وبحروفي حاشية
اخي زاده الاصح الجواز * وله * اي للمشتري * ان يرد اذا رآه * الا اذا حمله
البائع لبیت المشتري فلا يرد اذا رآه الا اذا عاد الى البائع اشباه * وان رضي *
بالقول * قبله * اي قبل ان يراه لان خياره معاق بالرؤية بالنص ولا وجود للمعلق قبل
الشرط * ولو نسخ قبلها * قبل الرؤية * صح * نسخه * في الاصح * يحل عدم لزوم البيع
بسبب جهالة المبيع فلم يقع متبر ما * ونبت الشار * للرؤية * مطلقا غير موقت * بل *
هو الاصح عناية لاطلاق النص ما لم يوجد مبطله وهو مبطل خيار الشرط مطلقا ومفيد الرضا
بعدم الرؤية لا يعلم ادركه الاخل بالشفعة ثم رد الاول بالرؤية در من خيار الشرط فلا يحفظ *
ويشترط لنسخه علم البائع * بالفسخ خوف الغرر * ولا خيار لبائع ما لم يره * في الاصح *
وكفى رؤية ما يؤذن بالمقصود كوجه صبرة رقيق و * وجه * دابة * تركب * وكفلها *
ايضا في الاصح * و * رؤية * ظاهر ثوب مطوي * وقال زفر لا بد من نشر كاه وهو المختار
كافي اكثر المعتبرات و * له المصنف ارجح * رد اخل دار * وقال زفر لا بد من رؤية داخل البوب
وهو الصحيح وعليه الفتوى جوهرية وهذا الاختلاف زمان لا برهان ومثله الكرم والبستان *
و * كفى * جس شاة لحم ونظر * جميع جسد شاة ننية للدر والنسل مع ضررها ظهيرية و
ضرع بقر حلوب وناقلة لانه المقصود جوهره * و * كفى * ذوق مطعوم * شم مشوم * لا خارج
دار وصحتها * على المفتي به كامر * ر * يه دهن في زجاج * لوجود الحائل * وكفى رؤية
وكيل قبض و * وكيل * شراء لرؤية رسول * المشتري ويأبى في الدر * و * صح عند الاعلى *
ولولغيره وهو كالبصر الا في اثني عشر مسألة مذكورة في الاشباه * وسقط خار * جس مبع
وشه ذر نه * فيما يعرف بذكر * ووصف عقار * وشجر وعبد وكذا كل ما لا يعرف بحس
وشم وذوق حادى اربنذار وكلمه ولو ابصر بعد ذلك فلا خيار له وان اكله * اذا ارجلت *
الملك كورات كشم الاعلى ذكر رؤية البصير وجه الصبره ونحوها نهر * قبل شرائه ولو بعد
ثبت له الخيار بها * اي الملك كورات لانها مسقطه كما غلط فيه بعضهم * فيمتد * خياره في جميع

حمز على الصحيح * ما لم يوجن منه ما يدل على الرضاء من قول أو فعل * أو بتعيب أو بهلك
 بعضه عند * ولو قبل الروية ولو اذن للكاران يزرعها قبل الروية فزرعها بطل لان فعله
 بامره كفعله عيني ولو شرى فافجة مسك فخرج المسك منها لم يرد بخيار روية ولا عيب لان
 الاخراج يدخل عليه عيبا ظاهرا نهرا * ومن رأى احد ثوبين فاشترى احدهما ثم رأى الآخر فله
 رد ما * ان شاء * لا رد الاخر وحده * لتفريق الصفقة * ولو اشترى ما رأى * حال كونه *
 قاصد الشرائه * عند رويته فلوراه لا لقصد شراء ثم شراء فقل له الخيار ظهيرية ووجهه ظاهر
 لانه لا يعامل التامل المغفل بحرقا المصنف ولغوت مدركه عولاه عليه * عالما بانه مرئية * السابق *
 وقت الشراء * فلو لم يعلم به خمر لعلم الرضاء * درر * فلا خيار له الا اذا تغير * فمتخير * رأى
 ثوبا فرفع البائع بعضها ثم اشترى الباقي ولا يعرفه فله الخيار * وكذا لو كانا ملفوفين وثنهما
 متفاوت لانه ربما يكون الاردي بالاكثير * ولو سمى لكل واحد * من الثياب * عشرة لا خيار له *
 لان الثمن لما لم يختلف استويا في الاوصاف بحر * فالقول للبائع * بيمينه * اذا اختلفا *
 في التغير * هذا لو المدة قريبة وان بعيدة فالقول للمشتري * عملا بالظاهر وفي الظهيرية
 الشهر فافوته بعيد وفي الفتح الشهر في مثل الدابة والملوك قليل * كما * ان القول للمشتري
 بيمينه * لو اختلفا في * اصل * الروية * لانه ينكر الروية وكذا لو انكر البائع كون المرود
 مبيعاً في بيع بات وفيه خيار شرط او روية فالقول للمشتري ولو فيه خيار عيب فالقول للبائع
 والفرق ان المشتري ينفرد بالغسل في الاول لا لا خمر * اشترى على لا * من متاع ولم يره *
 وباع * اوليس نهرا * منه ثوبا * بعد القبض * او وهب وسلم رده بخيار عيب * لا بخيار * روية
 او شرط * الاصل ان رد البعض يوجب تفريق الصفقة وهو بعد التمام جائز لا قبله فخير الشرط
 الروية يمنعان تمامها وخيار العيب يمنعه قبل القبض لا بعده وهل يعود خيار الروية بعد
 سقوطه عن الثاني لا خيار شرط وصحة قاضحان وغيره فروع شرعية لم يره ليس للبائع
 مطالبة بالثمن قبل الروية ولو تباعا عينا بعين فلهما الخيار مجتمعا شرعية جارية بعد والف
 فتقاضيهم رد بائع الجارية العبد بخيار روية لم يبطل البيع في الجارية بحصة الالف ظهيرية
 لما مر انه لا خيار في الدين اراد بيع ضيعته ولا يكون للمشتري خيار روية فالحيلة ان يقر بثوب
 لانيان ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم المقر له يستحق الثوب المقر به فيبطل خيار المشتري

المزوم تفريق الصفة وهو لا يجوز الا في الشفعة ولو الجمة شرط شيئين باحد مما عيب
ان قبضه باله رد المعيب والا لا بالماهر *

* باب خيار العيب *

مؤلفه ما يخلو عنه اصل الفطرة السليمة وشرعا ما افاد بقوله * من وجد بمشتراة ما ينقص
التمن * ولو سيرا جوهره * عند التجار * المراد بهم ارباب المعرفة بكل تجارة وصناعة قاله
المصنف * اخذ * بكل الثمن اورد * * ما لم يتعين امساكه كحلالين فاحرما وواحدهما وفي
المحيط وصى اوكيل او عبد مأذون شري شيا بالف وقيمته ثلثة آلاف لم يرد بعيب بخلاف
خمار الشرط والروية اشباهه وللأضرار بعتيم وموكل ومولى وفي النهر وينبغي الرجوع بالنقصان
كوارث شرط من التركة كغنا ووجد به عيبا ولو تبرع بالكفن اجنبى لا يرجع وهذه احد على ستة
مسائل لا رجوع فيها بالنقصان مذكورة في البزازية وذكرنا في شرحنا للملتقى معزيا للقيمة
انه قد يرد بالعيب ولا يرجع بالتمن * كالأباق * الا اذا ابق من المشتري الى البائع في البلاء
ولم يختلف عنه فانه ليس بعيب واختلف في الثور والاحسن انه عيب وليس للمشتري مطالبة
البائع بالتمن قبل عوده من الاباق ابن ملك قنية * والبول في الفراش والسرقة * الا اذا سرق
شيا للاكل من المولى او سيرا كغلس وفلسين ولو سرق عند المشتري ايضا فقطع رجوع ربع الثمن
لقطعه بالسرقتين جميعا واورضى البائع يأخذ يرجع بثلاثة ارباع ثمنه عيني * وكلها تختلف
صغرا * اى مع التمييز وقد روه بخمس سنين اوان يأكل ويلبس وحده وتماهه في الجوهره
فلو لم يأكل ولم يلبس وحده لم يكن عيبا ابن ملك * وكبرا * لانها في الصغر لقصور عقل
وضعف مثانة عيب وفي الكبر لسوء اختيار ودا * باطن عيب آخر فعند اتحاد الحالة بان ثبت
ابا قه عند بائعه ثم اشتريه كلاهما في صغره او كبره له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف
لا يكونه عيبا حاد ثا كعجل حم عند بائعه ثم حم عند مشتريه ان من نوعه له رده والا لا عيني
بقى لو وجد عيب حتى رجع بالنقصان ثم بلغ هل للبائع ان يسترد النقصان لزال
ذلك العيب بالبلوغ ينبغي نعم فتح * والجنون * هو اخلال القوة التي بها ادراك الكليات
قلوبه وبه علم تعريف العقل انه القوة المذكورة ومحل نه القلب وشعاعه في الدماغ ودره *
وهو يختلف بهما * لاتحاد سببه بخلاف ما سرق قبل يشاف عيني زله فله فوق يوم وامليه

ولا يك من معارضة عند المشتري في الاصح ولا فلا زل في ثلث زنا الجارية والقول من الزنا والولادة
فتح قلت لكن في الميزانية الولادة ليست بعيب إلا ان توجب نقصا ناعليها لغتوعل واعتبه في
النهر وفيه السجل عيب في بنات آدم لافي البهائم والجن لم والبوص والعمي والعور والحول والصنم
والخرس والقروح والامراض عيوب وكذلك الالادة وهو انتفاخ الانثمين والعينين والخصي عيب
واذا اشترى على انه خصي فوجد فحلا فلا خمار له جوهره * واليخر * نتن * الفم * واللب * فر *
نتن الا بطوكل انتن الانف بزازية * والزنا والتول منه * كلها عيب * فيها * لا فيه ولو امرد
في الاصح خلاصة * الا ان يفحش الا ولان فيه * بحيث يمنع القرب من المولى * او يكون
الزنا عادة له * بان يتكرر اكثر من مرتين واللوالة بها عيب مطلقا وبه ان مجانا لانه دليل
الابنية وان باجر لا قنية وفيها شرى حمارا تلوه الحمر لن طاروع فعيب والا لا واما التخنث يلين
صوت وتكسر مشي فان كثر رد لا ان قل بزازية * والكفر * باقسامه وكن الرفض والاعتزال
بحر بحثا عيب فيها ولو المشتري ذميا سراج * وعدم الحوض * لبنيت سبعة عشر عند هها خمسة
عشر ويعرف بقولها اذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض وبعد * هو الصحيح يلتقى ولا تسمع
في اقل من ثلاثة اشهر عند الثاني * والاستحاضة والسعال القل ينهم * لا المعتاد * واليد ينهم *
الذي يطالب به في الحال لا المؤجل لعنقه فانه ليس بعيب كما نقله مسكين عن الذ خيرة تكن عيب
انكسار وعلة بنقصان ولائه وميرانه * والشعر والماء في العين وكذا كل مرض فيها * فهو عيب
معراج كسبل وحوض كثيرة دمع * والثورول * بمنثلة كنز نور بشر صغار صلب مستدير على صور
شتمي جمعه ثا ليل قاموس وقيد * بالكثرة بعض شراح الهداية * وكذا الكبي عيب لو عن داء
والالا * وقطع الاصبع عيب والاصبعان عيبان والاصابع مع الكف عيب واحد والمسير وهو
من يعمل ببساره فقط الا ان يعمل باليمين ايضا كعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه والشعب
وشرب خمر جرأوقها ران على عيب او عديم ختانها الوكبيرين مولودين وعد منهنق حمار وقله اكل
دواب ونكاح وكن بونمية وترك صلوة لكن في القنية تركها في العبد لا يوجب الرد وفيها بوطهران
الاد مشومة ينبغي ان يتمكن من الرد لان الناس لا يرغبون فيها وفي المنظومة المجيبة والحال
عيب لو على البقن او الشفة لا الخد والعيوب كثيرة برانا الله منها * حدث عيب آخر عند
المشتري * بغير فعل البائع فلو به بعد القبض رجع بحصته في الثمن ووجب الارش واما قبله

فله اخذ؛ أورد؛ بكل الثمن مطلقاً ولو برهن البائع على حد وثقه والمشتري على قدره فأقول
للبيع والمجنبة للمشتري ولا يرد جبراً ماله حمل وموثة الأنثى بلك العقل بحر * رجع بنقصانه *
الأنثى استثنى ومنه ما لو شراه تولية أو خاطه لطفله ذيلعى أو رضى به البائع جهره * وله
الرد برضى البائع * إلا لما نفع عيب أو زيادة كان * أشترى ثوباً فقطعه فأطلع على عيب *
قد يرد * رجع به * أى بنقصانه لتعد الرد بالقطع * فإن قبله البائع كذا لك له ذلك * لأنه
اسقط حقه * ولو اشترى بغير فخره فوجد امعاء فاسد إلا * يرجع لأن ساد ما ليته * كما لا
يرجع * لو باع المشتري الثوب كله أو بعضه أو رصبه * بعد القطع * لجواز رده مقطوعاً
مخيطاً كما فاده بقوله * فلو قطعه * أى الثوب المشتري * وخاطه أو صبغه * بأى صبغ كان
عيني * أولت السويق بسمين * أو خبز الدقيق أو غرس أو بنى * ثم أطلع على عيب رجع
بنقصانه * لا ممتناع الرد بسبب الزيادة لحق الشرع لحصول الربو احتى لو تراخى ما علي الرد
لا يقضي القاضي به در رواين كال * كما يرجع * لو باعه * أى الممتنع رده * في هذه الصور
بعد رؤية العيب * قبل الرضا به صريحاً أو لالة * أو مات العبد * المراد صلاى المبيع عند
المشتري * أو اعتقه * أو دبر أو استولى أو أوقف قبل علمه بعيبه * أو كان المبيع * طعاماً فأكله
أو بعضه * أو أطعمه عبه * أو مل به * أو ام ولله * أو لبس الثوب حتى تحرق فانه يرجع بالنقصان
استحساناً عند ما وعليه الفتوى بحره * عنه ما يرد ما بقى ويرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى
اختياراً وقهستانى ولو كان في وعائين فله رد الباقي بحصته من الثمن اتفاقاً ابن كمال وابن
ملك وسجى قلت فعلى ما في الاختيار والقهستانى بترجح القياس فتنبه * ولو اعتقه على
مال * أو كاتبه * أو قتله * أو أبق أو أطعمه طفله أو امرأته أو مكاتبه أو ضيفه مجتبى بعد اطلاعه
على عيب كذا ذكره المصنف تبعاً للعيني في الرموز كذا ذكره في المجمع في الجميع قبل الرؤية
واقره شراحه حتى العيني فيغيد البعدية بالأولية فتنبه * لا يرجع بشئ لا ممتناع الرد بفعله
والأصل أن كل موضع للبائع اخذ معيباً لا يرجع باخراجه عن ملكه والارجع اختياراً وفيه الفتوى
على قولهما في الأكل واقره القهستانى * وشرى نحو بيض أو بطيخ * كجوز وقتاء * نكسره فوجد
فاسداً يستفعبه * ولو علغ لال واب * فله * أن لم يتناول منه شيئاً بعد علمه بعيبه * نقصانه * إلا
إذا رضى البائع به ولو علم بعيبه قبل كسره فله رده * وإن لم ينتفع به أصلاً فله كل الثمن *

لبطلان البيع ولو وجد أكثره فاسد اجاز بحصته عندهما فهو وفي المجتبى لو كان ما ذاكها
فأكله ثم اقربا ثعه بوقوع فارة فيه رجع بنقصان العيب عندهما وبه يغتنى * باع ما اشتراه فرد *
المشتري الثاني * عليه بعيب رده * متى باثعه لورد عليه بقضاء * لانه فسخ ما لم يحدث به عيب
آخر عند * فمرجع بالنقصان وهذا الر * بعد قبضه * فلو قبله رده * مطلقا في غير العقار كالرد
بهما روية او شرط درر وهذا اذا باعه قبل اطلاقه علي العيب فلو بعد * فلا رد مطلقا بحر
وهذا في غير النقل بين لعدم تعيينهما فله الرد مطلقا شرح مجمع * ولو * رده * برضا *
بلا قضاء * لا * وان لم يحدث مثله في الاصح لانه اقاله * ادعى عيبا * موجب الفسخ او حط
ثمن * بعد قبضه المبيع لم يجبر * المشتري * متى دفع الثمن * للبائع * بل يبرهن * المشتري
لا ثبات العيب * او يحلف باثعه * متى نفيه ويدفع الثمن ان لم يكن شهود * وان ادعى غيبة
شهود * دفع * الثمن * ان حلف باثعه * ولو قال احضرهم الى ثلاثة ايام اجله ولو قال لا بينة
لي فحلفه ثم اتى بها تقبل خلا فالحما فتح * ولزم العيب بنكوله * اى البائع عن الحلف *
ادعى * المشتري * اباقا * ونحوه مما يشترط لرد * وجود العيب عندهما كبول وسرقة و
جنون * لم يحلف باثعه * اذا انكر تيامه للحال * حتى يبرهن المشتري انه * قد * ابق عنده
فان برهن حلف باثعه * عندهما * بالله ما ابق * وما سرق وما جن * قط * وفي الكبير بالله ما
ابق منذ بلغ مبلغ الرجال لا اختلافه صغرا وكبرا او اعلم ان العيوب انواع خفى كاياق وعلم
حكمه وظاهر كعود وصم واصبع زائفة او ناقصة فيقضى بالرد بلا يمين للتعين به اذا لم يدع الرضى
به وما لا يعرفه الا الاطباء ككبد فيكفي قول عدل ولا ثباته عند باثعه قول عدلين وما لا يعرفه
الا النساء كرتق فيكفي قول الواحد * ثم يحلف البائع عيني قلت وبقي خامس ما لا ينظره
الرجال والنساء ففي شرح قاضى خان شرى جارية وادعى انها خنثى حلف البائع * استحق
بعض المبيع فان * كان استحقاقه * قبل القبض * لكل * خير فى الكل * لتفرق الصفقة *
وان بعد * خير فى القيمي لا فى غيره * لان تبعض القيمي عيب لا المثلى كما سمجى * وان
اشترى شيئين فقبض احدهما دون الآخر فحكمه حكم ما قبل قبضهما * فلوا استحق او تعيب
احدهما خير * وهو * اى خما والعيب بعد روية العيب * علي التراخي * على المعتدل
وما فى الكاوى غريب يحرق * فلو خاصم ثم ترك ثم عاد وخاصم فله الرد * ما لم يوجد مبطله

كد ليل الرضى فتح وفى الخلاصة لو لم يوجد البائع حتى هلك رجع بالنقصان * واللبس و
 الركوب والمداواة * له وبه عيني * رضى بالعيب * الذى يد اوبه فقط ما لم ينقصه برجلى
 وكذا كل مفيد رضا بعد العلم بالعيب يمنع الرد والارش ومنه العرض على البيع الا الدراهم
 اذا وجد هازيونا فعرضها على البيع فليس برضا كعرض ثوب على خياط لينظر آيكفيه ام لا
 او عرضه على المقومين ليقوم ولو قال له البائع اتبيعه قال نعم لزم ولو قال لا لان نعم عرض
 على البائع ولا تقرير للمكسبة بزيادة * لا * يكون رضا * الركوب للرد * على البائع * او
 شراء العلف لها واللسقى * والاحمال ان المشتري * لا بل له منه * اى الركوب بعجز او صعوبة
 وهل هو قيد للاخيرين او للثلاثة استظهر البرجلى الثانى واعتمد المصنف تبعاً للرد
 والبحر والشمى وغيرهم الاول واو قال البائع ركبتهما لحاجتك وقال المشتري لا بل لاردها
 فالقول للمشتري بحروفي الفتح وجد بها عيبا فى السفر فحملها فهو عدل * اختلغا بعد التقابض
 فى عد المبيع * او احد ام متعد دامتوزع الثمن على نقد يرالرد * ونفى * عد د * المقبوض
 فالقول للمشتري * لانه قابض والقول للمقبض مطلقا قد را اوصفة او تعيينا فليرد *
 بخيار شرط او روية فقال البائع ليس هو المبيع فالقول للمشتري فى تعيينه واوجاء ليرده بخيار
 عيب فالقول للبائع كالمواختلغا فى طول المبيع وعرضه فتح * اشترط عدلين * او شيئ من ينتفع
 باحد هما واحد * صفة واحدة * وقبض احدهما ووجد * به او * بالآخر عيبا * لم يعلم
 به الا بعد القبض * اخذ هما اورد هما واو قبضهما ردا معيب * بحصته سالما * وحده * لجواز
 التفريق بعد التمام * كالمقبوض كليا او جزئيا * وزوجي خف ونحوه كزجى ثور ثم الف احدهما
 الاخر بحيث لا يميل بدونه * ووجد ببعضه عيبا فان له رد كله واخذ * بهيمه لانه كشى
 واحد ولو فني وعامين على الاظهر عناية وهو الاصح برهان * اشترى جارية فوطئها او قبلها
 او مسحها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد لها مطلقا * ولو ثيبا خلافا للشافعي واحمد ولنا انه
 استوفى ما هو وجزوها ولو اوطئ زوجها ان ثيبا ردها وان بكر الا بكر * ورجع بالنقصان *
 لا متناع الرد وفى المنظومة المجيبة لو شرط بكارتها فبانت ثيبا لم يرد لها بل يرجع باربعين
 درهما نقصان هذا العيب وفى التامى والملتقط الثبوت ليمت بعيب الا اذا شرط البكارة
 فغيره ما لعدم المشروط * الا اذا قبلها البائع * لان الامتناع لحقه فاذا رضى زال الامتناع

* ويعود الرد بالعيب القلبي بعد زوال * العيب * الحادث * لعود الممنوع بزوال المانع
 و رد فيرد المبيع مع النقصان على الراجع نهر * ظهر عيب بمشترى * البائع * الغائب * واثبته *
 عند القاضي فوضعه عند عدل * فاذا هلك * هلك على المشتري الا اذا قضى * القاضي *
 بالرد على بائعه * لان القضاء على الغائب بلا خصم يغفل على الاظهر رد * قتل * العبد *
 المقبوض او قطع بسبب * كان * عند البائع * كقتل او ردة * رد المقتطوع * او امسكه ورجع بنصف
 ثمنه مجمع * واخذ ثمنهما * اي ثمن المقتطوع والمقتول ولو تد ازلته الا يدى فقطع عند
 الاخير او قتل رجع الباعة بعضهم على بعض وان علموا بذلك لكونه كالا * تحقيقا لا كالعيب
 خلافا لما * وصح البيع بشرط البراءة عن كل عيب وان لم يسم * خلافا للمشافعي لان البراءة
 عن الحقوق المجبلة لا تصح عند * وتصح عند نال عدم انضائه الى المنازعة * ويدخل فيه
 الموجود الحادث * بعد العقد * قبل القبض فلا يرد بعيب * وخصه محل رح وما لك
 بالموجود كقوله عن كل عيب به ولو قال ما حدث صح عند الثاني وفسد عند الثالث
 نهر * ابراه من كل داء فهو على * المرض وقيل على * مافى الباطن * واعتمد المصنف
 تبعالا لاختياره والجمهرة لانه المعروف في العادة * وما سواه * في العرف * مرض * و
 لو ابراه من كل غائلة فهي السرقة والابق والزنا * اشترى عبد افقال لمن سارمه اياه
 اشترى * فلا عيب به فلم يتفق * بينهما * البيع فوجد * مشتريه * به عيبا * فله * رد على بائعه *
 بشرطه * ولا يمنعه * من الرد عليه * اقراره السابق * بعدم العيب لانه مجاز عن التعريض *
 ولو عينه * اي العيب يقال لا عوربه ولا شلل * لا * يرد به لاحاطة العلم به الا ان لا يحدث مثله
 كلاصبع به زائفا ثم وجد ما فله رده للتيقن بكنه به * قال * لاخر * عيب من * هذا * آبق
 فاشترى مني فاشترى وباع * من آخر * فوجد * المشتري * الثاني آبقا لا يرد به ما سبق من
 اقرار البائع * الاول ما لم يبرهن انه آبق عند * لان اقرار البائع الاول ليس بحجة على
 البائع الثاني الماوجود منه السكوت * اشترى جارية لها لبن فارضعت صبياله ثم وجد بها عيبا
 كان له ان يرد بها * لانه استخداها بخلاف الشاة المصراة فلا يرد هاهنا لبعثها او صاع تمر بل يرجع
 بالنقصان على المختار شروع مجمع وحررناه فيما علمناه على المنا ركنا واستخدمها في غير
 ذلك ففي المصروف الاستخدا بعد العلم بالعيب ليس برضا * متحسنا لان الناصر يتوسعون

فيه وهو للاختيار وفي البرازية الصحيح انه رضا في المرة الثانية الا اذا كان في نوع آخر وفي
 الصغر على انه مرة ليس برضا الاعلى كره من القن بحر * قال المشتري ليس به * بالبيع *
 اصبح زائلا او نحوها * مما لا يحدث مثله في تلك المدة * ثم وجد به ذلك كان له الرد * بلا يمن
 لما مر * باع عبدا * وقال للمشتري * برئت اليك من كل عيب به الا الاباق فوجده آبقا فله الرد
 ولو قال الا اياقه لا * لانه في الاول لم يصف الا باق للعبد ولا وصفه به فلم يكن اقرارا بابا قه للحال
 وفي الثاني اضافته اليه فكان اخبارا بانه آبق فيكون راضيا به قبل الشراء خانية وفيها الوابر
 من كل حق له قبله دخل العيب لا الدرك * مشتر * لعبدا وامة * قال اعتق البائع * العبد *
 اود براواستولك * الامة * او هو حرا الاصل وانكر البائع حلف * لعجز المشتري عن الانبات *
 فان حلف قضى على المشتري بما قاله * من العتق ونحوه لا قراره بذلك * ورجع بالعيب ان
 علم به * لان المبطل للرجوع اذ الته عن ملكه الى غيره باثباته او اقراره ولم يوجب * حتى
 لو قال باعه وهو ملك فلان وصدقه * فلان * واخذ له لا يرجع * بالنقصان لزالته باقراره
 كانه وهبه * وجد المشتري لغنيمة محرزة * بدارنا او غير محرزة لوالبيع * من الامام او امينه *
 بحر قال المصنف نقيض محرزة غير لازم * عيبا لا يرد عليها * لان الامين لا ينتصب خصما
 بل ينصب له الامام خصما فيرد على * منصوب الامام ولا يحلفه * لان فائدة الحلف النكول
 ولا يصح نكوله واقراره * فاذا رد عليه * المعب * بعد تبوته يباع ويدفع الثمن اليه * يرد
 النقص والغضل الى محله * لان الغرم بالغنم درر * وجد * المشتري * بمشتره عيبا واراد
 الرد به فاصطحا على ان يدفع البائع الى المشتري ولا يرد عليه جاز * يجعله حطما
 من الثمن * وعلي العكس * وهو ان يصطحا ان يدفع المشتري الى را هم الى البائع ويورد
 عليه * لا يصح * لانه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز وفي الصغر اداء على عيبا فصالحه على
 مال ثم براواظهر ان لا عيب فللبائع ان يرجع بما ادعى ولو زال بمعالجة المشتري لا قنية *
 رضى الوكيل بالعيب لزم الموكل ان كان المبيع مع العيب * الذي به * يساوي الثمن * المسمى *
 والا * يساوه * لا * يلزم الموكل فروع لا يحل كتمان العيب في مبيع او ثمن لان الغش حرام
 الا في مسئلتين الاولى الاسير لو شري شيئا ثم ودفع الثمن مغشوشا جاز ان كان حرا لا عبدا
 الثانية يجوز اعطاء الزبوف والناقص في الجماليات اشباه وفيها رد المبيع بعيب بقضاء فسخ في

حق الكل الا في مسثلتين احدهما الواحل اليافع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة الثانية لو راعه بعد الرد بعيب بقضاء عن غير المشتري وكان منقولاً لم يجز قبل قبضه ولو كان فسخاً جاز في البرازية شرط عيب افضمن انه رجل عيوبه فاطلع على عيب ورده لم يضمن لانه ضمان العهد وضمنه الثاني لانه ضمان العيوب وان ضمن السرقة او الحرية او الجنون او العمى فوجد كلك ضمن الثمن وفي جواهر الفتوى شرط ثمره كرم ولا يمكن قطاً فيها الغلبة الزنا بيران بعد القبض لم يرد وان قبله فان انتقص المبيع بتناول الزنا بيران فله الفسخ ليعرف الصفة عليه *

* باب البيع الفاسد *

المراد بالفاسد الممنوع مجازاً عرفياً فيعني الباطل والمكروه وقد يذكر فيه بعض الصحيح تبعاً وكل ما اوردت خلافاً في ركن البيع فهو مبطل وما اوردته في غيره فمفسد * بطل بيع ما ليس بمال * المال ما يميل اليه الطبع ويجري فيه البذل والمنع درر فخرج التراب ونحوه * كالم * المسفوح فجاز بيع كبد وطحال * والامية * سوى سمك وجراد ولا فرق في حق المسلم بين التي ماتت حتف انفها او تخنق ونحوه * والحر والبيع به * اى جعله ثمناً با دخال الباء عليه لان ركن البيع مبادلة المال بالمال ولم يوجد * والمعدوم كبيع حق التعلی * اى علو سقط لانه معدوم ومنه بيع ما اصله غائب كجزر وفجل او بعضه معدوم كورد وياسمين وورق فرصاد وجوزه ما لك لتعامل الناس وبه افتى بعض مشائخنا عملاً بالاستحسان وهذا اذا ثبت ولم يعلم وجوده فاذا علم جازوله خيار الرؤية وتكفي رؤية البعض عندهما وعليه الفتوى شرح مجمع * والمضامين * ما في ظهور الآباء من المني * والملاقيح * جمع ملقوحة ما في البطن من الجنين * والنتاج * بكسر النون حبل الحبلية اى نتاج النتاج لداية او ادمي * وبيع امة تبين انه * ذكر الضمير لتذكير الخبر * عيب وعكسه * بخلاف البهائم والاصل ان الذكرو الانثى من بني آدم جنسان حكماً فيبطل وفي سائر الحيوانات جنس واحد فيصح ويتخير لغوات الوصف * ومتروك التسمية عمد * ولو من كافر برازية وكل ما ضم اليه لان حرمة بالنص * وبيع الكراب وكري الانهار * لانه ليس بمال متقوم بخلاف بناء وشجر فيصح اذا لم يشترط تركها ولو الهبة * وما في حكمه * اى حكم ما ليس بمال * كام الولد والمكاتب والمملوك المطلق * نان بيعه ولا باطل اى بقاء فلم يملكوا بالقبض لا ابتداء نصح بيعهم من

انفسهم وبيع قن ضم الهمم درز و قول ابن كل بيع هولا باطل موقوف ضعفه في البحران
 المرجح اشترط رضا المكاتب قبل البيع وعدم نفاذ القضاء ببيع ام الولد وصح في الفتح نفاذه
 قلت الا وجه توقفه على قضاء آخر امضاء اورد اعيني ونهر فليكن التوفيق وفي السراج ولد هولا
 كهم وبيع معتق البعض كحر * و * بطل * بيع مال غير متقوم * اى غير مباح الانتفاع به ابن
 كمال فليحفظ * كخمر وخنزير وميتة لم تمت حتف انقها * بل بالحنق ونحوه فانها مال عند
 الذمى كخمر وخنزير وهذا ان بيعت * بالثمن * اى بالدين كدراهم ودنانير ومكيل و
 موزون بطل في الكل وان بيعت بعين كعرض بطل في الخمر وفسد في العرض فيملكه بالقبض
 بقيمته ابن كمال * و * بطل * بيع قن ضم الى حر و ذكية ضمت الى ميتة ماتت حتف انقها *
 قيل به لكونه كالحر * وان سمي ثمن كل * اى فصل الثمن خلا فلهما ومبني الخلاف ان
 الصفة لا تعد بمجرد تفصيل الثمن بل لابد من تكرار لفظ العقد عند خلا فلهما وظاهر
 النهاية يغير انه فاسد * بخلاف بيع قن ضم الى مدبر * ونحوه * او قن غيره وملك ضم الى
 وقف * غير المسجد العامر فانه كالحر بخلاف الغامر بالمعجمة الخراب فكمل برأيه من قاعده
 اذا اجتمع الحرام والحلال * ولو محكوما به * فى الاصح خلافا لما افتى به الملا ابو السعود فيصح
 بحصته في القن وعبد * والمملك لانها مال فى الجملة ولو باع قرية ولم يستثن المساجد والمقابر
 لم يصح عنى * كابطال بيع صبي لا يعقل ومجنون * شيئا وبول * ورجيع آدمى لم يغلب عليه
 تراب * فلو مغلوبا به جاز كسرقين وبعير ويكتفى في البحر بمجرد خلطه بتراب * وشعر انسان *
 نكرامة آدمى ولو كان ذكره المصنف وغيره في بحث شعر الخنزير * وبيع ما ليس في ملكه *
 لبطان بيع المعدوم وماله خطر العدم * لا بطريق السلم * فانه صحيح لانه عليه الصلوة
 والسلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورخص في السلم * و * بطل * بيع صرح
 بنفي الثمن فيه * لا نعلم الركن وهو المال * و * البيع الباطل * حكمه عدم
 ملك المشتري اياه * اذا قبضه فلا ضمان لو ملك المبيع عند لانه امانة وصح في
 القنية ضمانه قيل وعليه الفتوى وفيها بيع الحر بي اياه وابنه قيل باطل وقيل فاسد وفي
 وصاياها بيع الوصى مال اليتيم بغبن فاحش باطل وقيل فاسد ورجح وفي التنف بيع
 المضطرو وشراره فاسد * وفسد * بيع * ما سكت * اى وقع السكوت * فيه * عن * الثمن *

كبيعه بقيمته * وفسد * بيع عرض * هو المتاع القيمي ابن كمال * يخمر وعكسه * فيمنعقل في
العرض لا الخمر كما مر * ففسد * بيعه * اى العرض * بام الولد والمكاتب والمكاتب حتى لو تقابضا
مالك المشتري * للعرض * العرض * لما مر انهم مال في الجملة * وفسد * بيع سمك
لم يصد * لو بالعرض والافباطل لعدم الملك صدرا الشريعة * اوصيد ثم القى في مكان لا يؤخذ
منه الا بحيلة * للعجز عن التسليم * وان اخذ بدونها صح * وله خيار الرجوع * الا اذا دخل
بنفسه ولم يمسك من خله * فلوسد * ملكه ولم يجز اجارة بركة ليصاد منها السمك بحر * وبيع *
طير في الهوى لا يرجع * بعد ارساله من يد * اما قبل صيد * اصلا فباطل لعدم الملك * وان *
كان * يطير ويرجع * كالحمام * صح * وقيل لا ورجحه في النهر * وبيع * الحمل * اى
الجنين وجزم في البحر ببطلانه كالتاج * وامة الا حملها * لغساده بالشرط بخلاف هبة ووصية *
ولبن في ضرع * وجزم البرجندى ببطلانه * ولو لو في صدق * للغرر * وصوف على ظهر
غنم * وجوزه الثاني ومالك وفي السراج لوسلم الصوف واللبن بعد العقد لم ينقلب صحيحا وكذا
كل ما اتصا له خلقى كجمل حيوان ونوى تمر وبزر بطيخ لما مر انه معدوم عرفا وانما صححوا بيع
الكراث وشجر الصفصاف واوراق التوت باغصانها للتعامل وفي القنية باع اوراق توت لم
تقطع قبله بسنة جاز وبسنتين لالانه يشتبه موضع قطعه عرفا * وجذع * معين * في سقف *
اما غير المعين فلا ينقلب صحيحا ابن كمال * وذراع من ثوب يضره التبعض * فاو قطع
وسلم قبل فسخ المشتري عاد صحيحا ولو لم يضره القطع ككراس جاز لا نتفاء المانع *
وضربة القانص * بقاف زنون الصائد * والغائص * بغين معجمة الغواص والبيع فيهما
باطل للغرر بحر ونهر وابن كمال والمصنف وقد نظمه ملا خسر وفي سلك الفاسد
فتبعه في المختصر ويجب ان يراد به الباطل لانه مما ليس في ملكه كما مر * والمزابنة *
هي بيع الرطب على النخل بتمر مقطوع مثل كيله تقدر اشروح مجمع ومثله العنب بالزبيب
عناية للنهي وشبهة الربوا قال المصنف فلوم يكن رطبا جازلا لاختلاف الجنس * والملازمة *
للسلعة * والمناينة * اى نبتها للمشتري * والقاء الحجر * عليها وهي من بيع الجاهلية
فنهى عنها كلها عيني لوجود القمار فكانت فاسدة ان سبق ذكر الثمن بحر * وبيع * ثوب
من ثوبين * او عبد من عبد ين ليهما له المبيع فلو قبضهما وملكهما معا ضمن نصف قيمة كل

اذا الفاسد معتبر بالصحيح ولو مرتين فقيمة الاول لتعد ردة والقول للضا من هذا اذا لم يشترط
 خيار التعيين فلو شرط اخذ ايها شاء جاز لما مر * والمراعى * اى الكلاء * واجارتهما * اما
 بطلان بيعها فلعدم الملك لحد يث الناس شركاء في ثلث في الماء والكلاء والنار واما بطلان
 اجارتهما فلا نهى على استهلاك عين ابن كل هذا اذا ثبت بنفسه وان انبت يسقي وتربية ملكه
 وجاز بيعه عيني وقيل لا قال وبيع الفصيل والرطوبة على ثلثة اوجه ان ليقطعه او ليرسل دابته
 فتأكله جاز وان لم يتركه لم يجز حيلته ان يستأجر الارض لضرب فسطاطه او لا يغاف دوابه
 او لمنفعة اخرى كمقيل ومراح وتمايه في وقف الاشياء * وبيع دود القز * اى الابرسم *
 وبيضة * اى بزر وهو بزر الغليق الذى فيه الدود * والنحل * المحرز وهو دود العسل وهذا عند
 محمد رح وبه قالت الثلثة وبه يفتى عيني وابن ملك وخلاصة وغيرها وجوز ابو الليث بيع العلق
 وبه يفتى للحاجة مجتبى * بخلاف غيرهما من الهوام * فلا يجوز تغافا كحيات وضب وما في
 بحر كسرطان الا السمك وما جاز الانتفاع بجلده او عظامه والحاصل ان جواز البيع يدور
 مع حل الانتفاع مجتبى واعتمد المصنف وسيجي في المتفرقات فرع انما تجوز الشركة
 في القز اذا كان البيض منها والعمل منها وهو بينهما انصافا لا اثلا فلا بدفع بزر القز وبقرة
 او دجاجة لا خر بالعلف مناصفة فالخارج كله للمالك لحد وثه من ملكه وعليه قيمة العلف
 واجر المنزل للعامل عيني ملخصا ومثله دفع البيض كما لا يخفى * والابق * ولو لطفله او ليتيم
 في حجره ولو وهبه له ما صح عيني وما في الاشياء تحريف نهر * الامن يزعم انه * اى الابق *
 عند * فحينئذ يجوز لعدم المانع وهو هل يصير قابضا ان قبضه لنفسه او قبضه ولم يشهد نعم
 وان اشهد لا لانه قبض امانة فلا ينوب عن قبض الضمان لانه اقوى عناية والا اذا بقى من
 الغاصب نباعه المالك منه فانه يصح لعدم لزوم التسليم ذخيرة * ولو باعه ثم عاد * وسلمه *
 يتم البيع * على القول بفساد * ورجحه انكسار * وقيل لا * يتم * على * القول ببطلانه وهو *
 الاظهر * من الرواية واختاره في الهداية وغيرها وبه يفتى البخى وغيره وابن كمال *
 ولبن امرأة * ولو * فى وعاء * ولو امانة * على الاظهر لانه جزء آدمى والرق مختص بالحي ولا
 حيوة فى اللبن فلا يحله الرق * وشعر الخنزير * لنجاسة عينه فيبطل بيعه ابن كمال * وان
 جاز لا انتفاع به * لضرورة الخرز حتى لو لم يوجد بلائس جاز الشراء للضرورة وكراه البيع فلا

ع ج

يطيب ثمنه ويفسد الماء على الصحيح خلافاً للمحمد قيل هذا في المنتوف اما المجذ وذفاها رعاية
وعن ابي يوسف يكره الخرز به لانه نجس ولد الم يلبس السلف مثل هذا الخف ذكره القهستاني
واحد هذا في زمانه واما في زماننا فلا حاجة اليه كما لا يخفى * وجلد ميتة قبل الد بع *
لو بالعرض ولو بالثمن فباطل ولم يفصله ههنا اعتماداً على ما سبق قاله الروافى فليحفظ * وبعد *
اي الد بع * يباع * الاجلد انسان وخنزير وحية * وينتفع به * لطهارته حينئذ * لغير الاكل *
ولو جلد ما كول على الصحيح سراج لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا اجزؤه ما وفي المجمع
ويجوز بيع الد من المتنجس والانتفاع به في غير الاكل بخلاف الودك * كما ينتفع بما لا *
تحله حيوة منها كعصبتها وصفونها كما مرفى الطهارة * * فسد * شراء ما باع بنفسه او بوكيله *
من الد ي اشتراه ولو حكما كوارثه * بالاكل * من قد رالثمن الاول * قبل نقل * كل *
الثمن * الاول صورته باع شيئاً بعشرة ولم يقبض الثمن ثم شراه بخمسة لم يجوز ان رخص
السعر للربوا خلافاً للشافعى * وشراه من لا تجوز له شهادته * كابنه وابيه * كشرائه بنفسه *
فلا يجوز ايضا خلافاً لهما في غير عبده ومكاتبه * ولا بد * لعدم الجواز * من اتحاد جنس
الثمن * وكون المبيع بحاله * فان اختلف * جنس الثمن او تعيب المبيع * جاز مطلقاً * كالوشراه
بازيد او بعد النقل * والد راسهم والد نانير من جنس واحد * في ثمان مسائل منها * ههنا *
وفي قضاء دين وشفعة واكره ومضاربة ابتداء وانتهاء وبقاء وامتناع مرايحة ويزاد زكوة و
شركات وقيم متلفات وارش جنایات كما بسطه المصنف معزياً للعمادة وفي الخلاصة كل
عوض ملك بعقل فيفسخ بهلاكه قبل قبضه لم يجوز التصرف فيه قبل قبضه * وصح * البيع *
فيما ضم اليه * كان باع بعشرة ولم يقبضها ثم شراه ما شى آخر بعشرة فسد في الاول وجاز في
الآخر فينقسم الثمن على تيممها ولا يشيع الفساد لانه طارى ومكان الاجتهاد * وبيع *
* زيت على ان يزنه بظرفه ويطرح عنه بكل ظرف كذا رطلا * لان مقتضى العقل طرح مقدار
وزنه كما افاده بقوله * بخلاف شرط طرح وزن الظرف * فانه يجوز كما لو عرف قد وزنه *
ولو اختلفا في نفس الظرف وقد رة فالقول للمشتري * يمينه لانه قابض او منكر * وصح
بيع الطريق * وفي الشربلانية عن الخانية لا يصح ومن قسمة الوهبانية وليس لهم قال الامام
تقاسم بد رب ولم ينفذ كذا البيع يذكروا في معاياتها وارتضاه في الغاز الاشياء * شعر * وما لك

ارض ليس يملك بيعها * لغير شريك ثم او منه ينظر * حد * اى بين له طول وعرض * اولا
 وهبته * واذا لم يبين بقدر عرض باب الدار العظمى * لا بيع معمل الماء وهبته * لجهالة
 اذ لا يدعى قد رما يشغله من الماء * وصح بيع حق المرورتبعا * للارض * بلا خلاف *
 ومقصودا * وحد : في رواية * وبه اخذ عامة المشائخ شمني وفي اخرى لا وصححه ابوالبث
 * وكذا * بيع * الثوب * وظاهر الرواية نساده الاتباعا خانية وشرح وهبانية وسنحقة في
 احياء الموات * لا يصح بيع حق التسميل وهبته * سواء كان على الارض لجهالة محله كما
 مر ا على السطح لانه حق التعلو وقد مر بطلانه * ولا * البيع * بمن مؤجل * الى النيروز *
 هو ازل يوم من الربيع تحل فيه الشمس برج الحمل وهذا نيروز السلطان ونيروز المجوس
 يوم تحل في الحوت وعد : البرجندى سبعة فاذا لم يبيننا فالعقل فاسد ابن كمال * والمهرجان *
 هو اول يوم من الخريف تحل فيه الشمس برج الميزان * وصوم النصارى * وفطرهم *
 وفطر اليهود * وصومهم فاكتمفى بذكر احد هما سراج * اذ لم يد والمتعاقد ان * النيروز ما بعد :
 فلو عرفا جاز * بخلاف فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم * للعلم به وهو خمسون يوما *
 ولا الى قدوم الحاج والحصاد * للزراع * والدياس * للحب * والقطاف * للعنب لانها
 تنقسم وتتاخر * ولوباغ مطلقا عنها * اى عن هذه الآجال * ثم اجل الثمن * الدين اما
 تاجيل المبيع والثمن العين فمفسد ولو الى معلوم شمنى * اليها صح * التاجيل * كما لو كفل
 الى هذه الاوقات * لان الجهالة الميسرة محتملة في الدين والكفالة الا الفاحشة * واسقط *
 المشتري * الاجل * في الصور المذكورة * قبل حلوله * وقبل نسخه * وتبيل * الافتراق *
 حتى لو تفرقا قبل الاسقاط تاكد الفساد * ولا ينقلب * جائزا اتفاقا ابن كمال وابن ملك كجهالة
 فاحشة كهبوب الريح ومجئ المطر فلا ينقلب جائزا وان ابطل الاجل عيني * او امر المسلم
 ببيع خمر او خنزير او شرائهما * اى وكل المسلم * ذميا او امر المحرم غيره * اى غير
 المحرم * ببيع صيده * يعنى صح ذلك عند الامام مع اشد كراهة كما صح ما مر لان العائد
 يتصرف باهليته وانتقال الملك الى الآمر امر حكيم وقال لا يصح وهو الا ظهر شر نبلا لية
 عن البرهان * ولا * بيع بشرط * عطف على النيروز يعنى الاصل الجامع في فساد العقل
 بسبب شرط * لا يقتضيه العقل ولا يلائمه وفيه نفع لاحدهما * او فيه نفع * ما بيع هو من اهل

الاستحقاق * للنفع بان يكون آدميا فلولم يكن كشرط ان لا يركب الدابة المبيعة لم يكن مفسد
 كما يجب * ولم يجز العرف به ولم يرد الشرع بجوازه * اما لو جرى العرف به كبيع نعل مع
 شرط تشريكه او ورد الشرع به كخيار شرط فلا نصاد * كشرط ان يقطعه * البائع * ويخيطه ثياب *
 مثال لما لا يقتضيه العقل وفيه نفع للمشتري * او يستخذمه * مثال لما فيه نفع للبائع وانما قال *
 شهرا * لما مر ان الخيار اذا كان ثلاثة ايام جاز ان يشترط فيه الاستخذام * او يعتقه * فان اعتقه
 صح ان يعد قبضه ولزم الثمن عندك والا لشرح مجمع * اريد بركته او يكاتبه او يستولها ولا يخرج
 القن عن ملكه * مثال لما فيه نفع لمبيع يستحقه ثم فرع علي الاصل بقوله * فيصح * البيع * بشرط
 يقتضيه العقل كشرط الملك للمشتري * وشرط حبس المبيع لاستيفاء الثمن والا * يقتضيه ولا نفع
 فيه لاحد * ولو اجنبيا ابن ملك فلو شرط ان يسكنها فلان وان يقرضه البائع او للمشتري كل
 فالظاهر الفساد ذكره اخي زاده وظاهر البحر ترجيح الصحة * كشرط ان لا يبيع * عبر ابن كمال
 بركب * الدابة المبيعة * فانها ليست باهل للنفع * اولا يقتضيه لكن يلايه * كشرط رهن
 معلوم وكفيل حاضر ابن ملك * او جرى العرف به كبيع نعل * اى صرم ساه باسم مايول
 عيني * على ان يحل و * البائع * ويشركه * اى يضع عليه الشراك وهو السير ومثله تسمير القبقاب *
 استحسانا * للتعامل بلا تكبر هذا اذا علقه بكلمة على وان بكلمة ان بطل البيع الا فى بيعت ان
 رضى فلان ووقته كخيار الشرط اشباهه من الشرط والعليق وبحر من مسائل شتى * واذا قبض
 المشتري المبيع برضاء * غير ابن كل باذن * بائعه صريحا او دلالة * بان قبضه فى مجلس
 العقل يحضرته * فى البيع الفاسد * وبه خرج الباطل وتقدم مع حكمه وحينئذ فلا حاجة لقول
 الهداية والعناية وكل من عوضه مال كافا فانه ابن كل تكن لجاب سعدى بانه لما كان الفاسد يعم الباطل
 مجازا كما مر حقق اخراجه بذكره فتنبه * ولم ينهه * البائع عنه ولم يكن فيه خيار شرط * ملكه *
 الا فى ثلث فى بيع الهاذل وفي شراء الاب من ماله لطفله اذ يبعه له كذا لك فاسد الا يملكه حتى
 يستعمله وفي المقبوض فى يد المشتري امانة لا يملكه به واذا ملكه ثبت كل احكام الملك الا
 خمسة لا يحل له اكله ولا لبسه ولا وطوها ولا ان يتزوجها منه البائع ولا شفعة لجار ولو عقارا
 اشباهه وفي الجوهره وشرح المجمع ولا شفعة بها فهى سادسة * بمثل ان مثاما والا بقيمتها *
 يعنى يعد هلاكه او تعد ورده * يوم قبضه * لان به يد خل فى ضمانه فلا تعتبر زيادة قيمته

كالمغصوب * والقول فيها للمشتري * لا تكاره الزيادة * و * يجب * على كل واحد منهما نسخه
 قبل القبض * ويكون امتناعه ابن ملك * اربع * ما دام * المبيع بحاله جوهره * في يد
 المشتري * اعد اما للفساد لانه معصية فيجب رفعها بحر * و * لذ * لا يشترط فيه قضا وقاض *
 لان الواجب شرعا لا يحتاج للقضاء درر * واذا اصر * احدهما * على امساكه وعلم به القاضي
 فله نسخه * جبرا عليهما حقا للشرع بزازية * وكل مبيع فاسد رده المشتري على بائعه بهبة او
 صدقة او بيع او بوجه من الوجوه * كاعارة واجارة وغصب * ووقع في يد بائعه فهي متاركة *
 للبيع * وبرى المشتري من ضمانه * قنية والاصل ان المستحق بجهة اذ وصل الى المستحق بجهة
 اخرى اعتبروا اصلا بجهة مستحقة ان وصل اليه من المستحق عليه والا فلا وتامه في جامع
 الفصولين * فان باعه * اى باع المشتري المشتري فاسدا * بيعا صحيحا باقا * فلو فاسدا
 او خيار لم يمتنع الفسخ * لغير بائعه * فلو منه كان نقض الاول كما علمت * وفساده بغير الاكراه * فلو به
 يتنقص كل تصرفات المشتري * اورهبه وسلم او اعتقه * وكاتبه واستولاه ولم تحبل ردها مع
 عقرها اتفاقا سراج * بعد قبضه * فلو قبله لم يعتقه بل يعتق البائع بامر * وكن الوامره
 بطحن الحنطة او ذبح الشاة فيصير المشتري قابضا اقتضاء نقل ملك المأمور ما لا يملكه الامر
 وما في الخانية على خلاف هذا امارا رواية او غلط من الكاتب كما بسطه العمادى * اوقفه *
 وقفا صحيحا لانه استهلكه حين وقفه واخرجه عن ملكه وما في جامع الفصولين على خلاف
 هذا غير صحيح كما بسطه المصنف * اورهنه او اوصى * او تصدق * به نفل * البيع الفاسد
 في جميع ما مر وامتنع الفسخ لتعلق حق العبد به الا في اربع مذكورة في الاشباه وكذا كل
 تصرف قولى غير اجارة ونكاح وهل يبطل نكاح الامة بالفسخ المختار نعم ولو الحجية ومتى زال
 المانع كرجوع هبة وعجز مكاتب وفك رهن عادى حق الفسخ لو قبل القضاء بالقيمة لا بعد * ولا
 يبطل حق الفسخ بموت احدهما * فيحلفه الوارث به يغتنى * و * بعد الفسخ * لا يأخذه *
 بائعه * حتى يرد ثمنه * المنقود بخلاف مالوشرى من مديونه بل ينده شراء فاسدا فليس للمشتري
 حبسه لاستيفاء دينه كاجارة ورهن وعقد صحيح والفرق في الكافى * فان مات احدهما * او
 المؤجرا والمستقرض او الراهن فاسدا عينى وزيلعى بعد الفسخ * فالمشتري * ونحوه * احق به *
 من سائر الغرماء بل قبل تجهيزه فله حق حبسه حتى يأخذ ماله * فيأخذ * المشتري * دراهم

الثمن بعينها لقائمة ومثلها لو هلكة * بناء على تعين الدراهم في البيع الفاسد وهو الأصح
 * و * انما * طاب للبائع ما ربح * في الثمن لعل في الرواية الصحيحة المقابلة للأصح بل
 على الأصل أيضا لأن الثمن في العقل الثاني غير متعين ولا يضر تعيينه في الأول كما افاد
 سعدى * لا * يطيب * للمشتري * ما ربح في بيع يتعين بالتعيين بان باعه بازيد لتعلق العقل
 بعينه فتمكن الخبث في الربح فيتصدق به * كما طاب ربح مال ادعاه * على آخر فصل قد
 على ذلك * نقضى * اى ارفاه اياه * ثم ظهر عدله بتصادقهما * انه لم يكن عليه شيء لان بل
 المستحق مملوك ملكا فاسدا والخبث لفساد الملك انما يعمل فيما يتعين لافيهما لا يتعين واما الخبث
 بعد م الملك كالغصب فيعمل فيها بسطه خسر ووابن كمال وقال الكمال لو تعمل الكذب في
 دعواه الدين لا يملكه اصلا وقواه في النهي وفيه الحرام ينتقل فلودخل بامان واخذ مال حربي
 بلا رضاه واخرجه اليها ملكه وصح بيعه لكن لا يطيب له ولا للمشتري منه بخلاف البيع الفاسد
 فانه لا يطيب له لفساد عقله ويطيب للمشتري منه لصحة عقله وفي حظر الاشياء الحرمات تعدد
 مع العلم بها الا في حق الوارث وقبله في الظهيرية بان لا يعلم ارباب الاموال وسنحققه
 ثم * بنى او غرس فيما اشتراه فاسدا * شروع فيما يقطع حق الاسترداد من الانواع الحسية
 بعد الفراغ من القولية * لزمه قيمتها * وامتنع الفسخ وقال ينقضها ويرد المبيع ورجحه الكمال
 وتعقبه في النهي لحصولها بتسليط البائع وكل زيادة متصلة غير متولدة كصبغ وخياطة وطحن
 حنطة ولتسويق وغزل وقطن : حارية علق من فلو منفصلة كولد او متولد كسمن فله الفسخ
 ويضمنها باستهلاكها سوى منفصلة غير متولدة جوهرية وفي جامع الفصولين لو نقص في يد المشتري
 بفعل المشتري او المبيع او بآفة سماوية اخذ البائع مع الارش ولو بفعل البائع صار مستردا
 ولو بفعل اجنبي خير البائع * وكره * تحريمها مع الصحة * البيع عند الاذان الاول * الا اذا
 تباعا يمشيان فلا بأس به تعليل النهي بالاخلال بالسعى فاذا انتفى انتفى وقد خص منه من
 لاجتماعه عليه ذكره المصنف * وكره * النجش * بفكتين ويسكن ان يزيد ولا يريد الشراء
 او يمدحه بما ليس فيه ليرجيه ويجرى في النكاح وغيرها ثم النهي محمول على ما * اذا كانت
 السلعة بلغت قيمتها ما اذا لم تبلغ لا يكره لانتفاء الخداع عناية * والسوم على سوم غيره *
 ولو ذميا او مستأنا وذكر الاخ في الحد يث ليس قيل ابل لزيادة التنغير نهر وهذا * بعد

الاتفاق على مبلغ الثمن * أو المهر * والألا * يكره لأنه بيع من يزيد وقد باع عليه أنضل
الصلوة والسلام قد حاشا بيع من يزيد * وتلقي الجلب * بمعنى المجلوب أو الجالب
وهذا * إذا كان يضر باهل البلد أو يلبس السعر * علي الواردين لعدم علمهم به فيكره للضرر
والغرر * وأما إذا انتفيا فلا * يكره * وكره * بيع الحاضر للبادي * وهذا * في حالة قحط
وعوز والألا * لا نعلم الضرر وقيل الحاضر المالك والبادي المشتري والأصح كما في المجتبى
أنهما السمسار والبائع لموافقته آخر الحديث دعوا إلى الناس يرزق الله بعضهم بعضا ولداعى
باللام لا يمن * لا * يكره * بيع من يزيد * لما مر ويصح بيع الدلالة * ولا يفرق * عبر بالنفي
مبالغة في المنع للعننه عليه أفضل الصلوة والسلام من فرق بين والد وولد وأخ وأخيه رواه ابن
ماجه وغيره عيني وعن الثاني فساد مطلقا وبه قال زفر والأئمة الثلاثة * بين وغير * غير بالغ *
وذى رحم محرم منه * أى محرم من جهة الرحم لا الرضاع كابن عم هو أخ رضا عافاهم *
الأذا كان * التفريق * باعتاق * وتوابعه ولوعلى مال أو بيع ممن حلف بعقده أو كان المالك
كافر لعدم مخاطبته بالشرائع أو متعد أو لواله الآخر لطفله أو مكاتبه فلا بأس به أو تعدد محارمه
فالباع ما سوى واحد غير الأقرب والأبوين والملحق بهما فتح * أو بحق مستحق * كزوج
مستحقا * وكل فع أحدهما بالجنابة وبيعه بالكين * أو باتلاف مال الغير * ورد * بعيب *
لان النظر في دفع الضرر عن الغير لا في الضرر بالغير * بخلاف الكبيرين والزوجين * فلا
بأس به خلافا لأحمد فالمستثنى أحد عشر * وكما يكره التفريق ببيع * وغيره من اسباب
الملك كصلقة ووصية * يكره * بشراء الامن حربى ابن ملك * بقسمة فى الميراث والغنائم *
جوهره واعلم ان فسخ المكره واجب على كل واحد منهما أيضا بحره وغيره لرفع الاثم مجمع
وفيه ويصح شراء كافر مسلما أو مصغفامع الأجبارة على اخراجها عن ملكه وسجى فى المتفرقات *

* فصل في الفصولى *

مناسبتة ظاهرة وذكره فى الكنز بعد الاستحقاق لانه من صورته * هو * من يشتغل بما لا
يعنيه فالقائل لمن يأمر بالمعروف انت فضولى يخشى عليه الكفر نتم واصطلاحا * من يتصرف
فى حق غيره * بمنزلة الجنس * بغير اذن شرعي * فصل خرج به نحو وكيل ووصي *
كل تصرف صدر منه * تمليكاً كان كبيع وتزويج أو اسقاطا كطلاق واعتاق * وله * جيز * أى

لهذا التصرف من يقل رطل اجازته * حال وقوعه انعقد موقوفا * وما لا يميز له حالة العقل لا ينعقد اصلا بمانه صبي باع مثلاثم بلغ قبل اجازة وليه فا جاز بنفسه جاز لان له ولما يميزه حالة العقل بخلاف ما لو طلق مثلاثم بلغ فا جاز به بنفسه لم يجز لان وقت العقل لا يميز له فبطل ما لم يقل او قعته فيصح ان شاء لا اجازة كما بسطه العمادى * وقف بيع مال الغير * لو الغير بالغ عاقل فلو صغير او مجنون لم ينعقد اصلا كما في الزواهرى معزيا للحاروى وهذا ان باعه على * انه لما لكه * اما لو باعه على انه لنفسه او باعه من نفسه او شرط الخيار فيه لما لكه المكلف او باع عرضا من غاصب عرض آخر للمالك به فالبيع باطل والحاصل ان البيع موقوف الا في هذه الخمسة فباطل فيه قيل بالبيع لا نه لو اشترى لغيره نفل عليه الا اذا كان المشتري صبيا او محجورا علمه فيتوقف هذا اذا لم يضغه الفضولى الى غيره فلو اضا نه بان قال بع هذا العبد لفلان فقال البائع بعته لفلان توقف برازية وغيرها لان بيعه لنفسه باطل كما في البحر والاشباه عن البذل ائع كانه لانه غاصب وكذا من نفسه لان الواحد لا يتولى طرفى البيع الا الاب كأمرو عبارة الاشباه بيع الفضولى موقوف الا فى ثلث فباطل اذا باع لنفسه بد ائع واذا شرط الخيار فيه للمالك تنقيح واذا باع عرضا من غاصب عرض آخر للمالك به فتح ككن ضعف المصنف الاولى لمخالفتها لغرور المذنب لتصر يحتم بان بيع الغاصب موقوف وبان المبيع اذا استحق فلم يستحق اجازته على الظاهر مع ان البائع باع لنفسه لا للمالك الذى هو المستحق مع انه توقف على الاجازة واما الثانية ففى النهروينبغي ايفاء الشرط فقط قلت وحاصله كما قال شيخنا ان بيعه موقوف لو لنفسه على الصحيح انتهى لكن فى حاشية الاشباه لابن المصنف وزدت عليه مسئلتين من الحاروى وهما بيع الفضولى مال صغير ومجنون لا ينعقد اصلا الى هذا * وقف * بيع العبد والصبي المحجورين * طى اجازة المولى والولى وكذا المعتوه وفى العمادية وغيرها لا تنعقد اتاير العبد ولا عقود وسنحققه فى الحجر * وقف * بيع ماله من فاسد عقل غير رشيد * طى اجازة القاضي * وبيع المار هوون والمستأجر والارض دي مزارعة الغير * طى اجازة مرتين ومستأجر ومزارع * وقف * بيع شئ برقمه * اى المكتوب عليه فان علمه المشتري فى مجلس البيع نفل والا بطل قلت وفى مريحة البحر انه فاسد له عزيمة الصحة لا بالعكس هو الصحيح وعليه فتحرم مباشرته وعلمي الضعيف لا وترك المصنف قول الدردويح المبيع من غير مشترية لدخوله

في بيع مال الغير * وبيع المرقن والبيع بما باع فلان والبائع يعلم والمشتري لا يعلم. البيع بمنزل
ما يبيع الناس به او بمنزل ما اخذ به فلان * فان علم في المجلس صح والابطال * وبيع الشيء بقيمته *
 فان بين في المجلس صح والابطال وفي * وبيع فيه خيارا للمجلس * وقف * بيع الغاصب * على
 اجازة المالك يعنى اذا باعه لملكه لا لنفسه على ما مر من البدائع ووقف ايضا بيع المالك المغضوب على
 البيعة او اقرارا للغاصب وبيع ما في تسليمه ضرر على تسليمه في المجلس وبيع المريض لوارثه على
 اجازة الباقي وبيع الورثة التركة المستغرقة على اجازة الغرماء وبيع احد الوكيلين او الوصيين
 او الناظرين اذا باع بحضرة الآخر توقف على اجازة او بغيثته فباطل واوصله في النهر الى نيف
 وثلاثين * وحكمه * اى بيع الفضولى لوله مجيز حال وقوعه كأم * قبول الاجازة * من المالك *
 اذا كان البائع والمشتري والمبيع قائما * بان لا يتغير المبيع بحيث يعد شيئا آخر لان اجازته كالبيع
 حكما * وكذا * يشترط قيام * الثمن * ايضا * او كان عرضا * معيننا لانه مبيع من وجه فيكون
 ملكا للفضولى وعليه مثل المبيع او مثليا والافقيته وغير العرض ملك للمجيز امانة في يد الفضولى
 ملتقى * و * كذا يشترط قيام * صاحب المتاع ايضا * فلا تجوز اجازة وارثه لبطلانه بموته * و *
 حكمه ايضا * اخذ * المالك * الثمن او طلبه * من المشتري ويكون اجازة عمادية وهل للمشتري
 الرجوع على الفضولى بمثله لو ملك في يده قبل الاجازة الاصح نعم ان لم يعلم انه فضولى
 وقت الاداء الا ان علم قنية واعتمده ابن الشحنة واقره المصنف وجزم الزيلعي وابن ملك بانه
 امانة مطلقا * وفواه * اسات نهر * بس ما صنعت او احسنت او اصبحت * على المختار فتح *
 ووجه الثمن من المشتري والتصدق عليه به اجازة * لو المبيع قائما عمادية * وقوله لا يجزى
 له * اى للمبيع الموقوف فلو اجاز بيعه لم يجز لان المقسوخ لا يجاز بخلاف المستأجر لو قال لا
 اجزى بيع الاجير ثم اجاز جاز واناد كلامه جواز الاجازة بالفعل وبالقول وان للمالك
 الاجازة والغسخ والمشتري الغسخ لا الاجازة وكل الفضولى قبلها في البيع لا النكاح لانه معبر محض
 بزازية وفي الجمع او اذ احدا المالكين خير المشتري في حصته الزمة محمل بها * سمع ان فضولا باع
 ملكه فاجاز ولم يعلم مقل ارا ثمن فلما علم رد البيع فالمعتبر اجازته * لصيرورته بالاجازة كالوكيل
 حتى يصح حظه من الثمن مطلقا بزازية * اشترى من غاصب عبد اناعتقه * المشتري *
 او باعه لاجار المالك * بيع الغاصب * او ادى الغاصب * الضمان الى المالك على الاصح

هداية * أو * ادعى * المشتري الضمان اليه * علي الصحيح زيلعي * نقل الاول * وهو العتق *
 لا الثاني * وهو البيع لان الاعتاق انما يفتقر للملك وقت نفاذه لا وقت ثبوته فيد بعث
 المشتري لان عتق الغاصب لا يغفل باء الضمان لثبوت ملكه به زيلعي * ولو قطعت يد *
 مثلا * عند مشريه فاجيز * البيع * فارشه * اى القطع * له * وكذا اكل ما يحدث من المبيع *
 كالكسب والولد والعقر * ولو * قبل الاجازة * يكون للمشتري لان الملك تم له من وقت
 الشراء بخلاف الغاصب لما مر * وتصدق بما زاد على نصف الثمن وجوبا * لعدم دخوله في
 ضمانه فتح * باع عبد غيره بغير امره * قيد اتفاقي * فبرهن المشتري * مثلا * على اقرار
 البائع * الفضولي * او * علي اقرار * رب العبد انه لم يأمره بالبيع * للعبد * واراد * المشتري
 رد المبيع رد * بينته ولم يقبل قوله للتناقض * كالأرقام * البائع * البينة انه باع بلا امره
 برهن على اقرار المشتري بذلك * واصله ان من سعى في نقض ما تم من جهته لا يقبل الا في
 مسئلتين * وان اقر البائع * المذكور ولو عند غير القاضي بحر * بان رب العبد لم يأمره
 بالبيع ووافقه عليه * على عدم الامر * المشتري انتقض * البيع لان التناقض لا يمنع صحة
 الاقرار لعدم التهمة فاذا اتوا فقا بطل * في حقهما لا في حق المالك * للعبد * ان كذبهما *
 وادعى انه كان بامره فيطالب البائع بالثمن لانه وكيل للمشتري خلافا للثاني * باع دار
 غيره بغير امره * واقتضها المشتري نهر واما ادخالها في بناء المشتري فقيد اتفاقي درر * ثم
 اعترف البائع * الفضولي * بالغصب وانكر المشتري لم يضمنه قيمة الدار * لعدم سرية
 اقراره علي المشتري * فان برهن المالك اخذها * لانه نورد عوا به فروع باعه فضولي
 وآجره آخره وزوجه اورهنه فاجيزا معا ثبت الاقوى فتصير مملوكة لازوجة فتح سكوت المالك
 عند العقد ليس باجازة خافية من آخر فصل الاقالة انتهى *

* باب الاقالة *

هي * لغة الرفع من اقال اجوف يائي وشرعا * رفع البيع * وعم في الجوهره فعبر بالعقد *
 وتصح بلفظين ماضيين * وهن اركانها * واحد هما مستقبل * كقلنى فقال اقلتك لعدم المساومة
 فيها فكانت كالنكاح وقال محله كالبيع قال البرجندى وهو المختار * وتصح ايضا * بغا سحتك
 وتركت وتاركتك ورفعت وبالتعاطى * ولو من احد الجانبين * كالبيع * هو الصحيح بزيادة

وفى السراجية لابد من التسليم والقبض من الجانبين * وتوقف على قبول الآخر فى المجلس ولو كان القبول فعلا * كالموقف أو قبضه فورا قول المشتري أنتك لان من شرائها اتحاد المجلس ورضى المتعاقد بين الورثة أو الوصى وبقاء المحل القابل للمسح بخيار فلوزاد زيادة تمنع الفسخ لم تصح خلافا لها وقبض بدل الصرف فى اقالته وان لا يهب البائع الثمن للمشتري قبل قبضه وان لا يكون البيع بائنا من القيمة فى بيع مأذون ووصى ومتول * وتصح اقالة المتولى ان خيرا للوقوف والا لا * الاصل ان من ملك البيع ملك اقالته الا فى خمس النكحة المذكورة والوكيل بالشراء تيل وبالسلم اشباهه ولا اقالة فى نكاح وطلاق وعتاق وجوهرة وبراء بحر من باب التحالف * وهى مندوبة للحديث وتجب فى عقد مكروه وناسل بحر وفيما اذا غره البائع يسيرا نهرا حشا فلو فاحشا فله الرد كما سيجى * وحكمها انها نسخ فى حق المتعاضدين فيما ومن موجبات * بفتح الجيم اى احكام * العقد * اما لو وجب بشرط ائذ كانت بيعا جديلا فى حقهما ايضا كان شرا بل يندب الموجل عينا ثم تقايلا لم يعد الاجل فيصير دينه حالا كانه باعه منه ولو رد به خيار بقضاء عاد الاجل لانه نسخ ولو كان به كفيلا لم تعد الكفالة فيها خانية ثم ذكر لكونها فسخا نروعا * فالاول * انها تبطل بعد ولادة المبيعة * لتعد را الفسخ بالزيادة المنفصلة بعد القبض حقا للشرع لا قبله مطلقا من ملك * والثاني * تصح بمثل الثمن الاول وبالسكوت عنه * ويرد مثل المشروط ولو المقبوض اجودا واردا ولو تقايلا وقد كسدت رد الكاس * الا اذا باع المتولى الوصى للوقوف او للصغير شيئا باكثر من قيمته واشترى شيئا باقل منها للوقوف او للصغير لم تجز اقالته ولو بمثل الثمن الاول وكذا المأذون كما مر * وان * وصيلة * شرط غير جنسه او اكثر منه او * اجله وكذا فى * الاقل الامع تعييبه * فيكون فسخا بالانل لو بقى والعيب لا يزيد ولا ينقص تيل الا بقدر ما يتغاضى الناس فيه * والثالث * لا تقصد بالشرط * الغاسل * وان لم يصح تعليقها به * كما سيجى * والرابع * جاز للبائع بيع المبيع منه * ثانيا بينها * قبل قبضه * ولو كان بيعا فى حقها لم يطل كبيعته من غير المشتري عمنى * والخامس * جاز قبض المكيل والموزون منه * بعد ما * بلا اعادة كميته ووزنه * السادس * جاز هبة المبيع منه بعد اقالته قيل القبض * ولو كان بيعا فى حقها لما جاز كل ذلك * و * انما * هى بيع فى حق ثالث * لو بعد القبض يلغى الاقالة فلو قبله فهى فسخ فى حق الكل فى غير العقار ولو بلغها فاسحة او متاركة او تراد

لم تجعل بيعا اتفاقا فلو بلفظ البيع فبيع اجماعا وثمرته في مواضع * فالاول * لو كان المبيع عقارا
فسلم الشفع الشفعة ثم تقايلا قضى له بها * تكونها بيعا جلد يد ا فكان الشفع ثالثهما * والثاني *
لا يرد البائع الثاني على الاول بعيب علمه بعد ما * لانه بيع في حقه * والثالث * ليس
للواهب الرجوع اذا باع الموهوب له لموهوب من آخر ثم تقايلا * لانه كالمشتري من المشتري منه *
و* الرابع * المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل نقل الثمن جاز للبائع شراؤه منه
بالاقل * والخامس * اذا اشترى بعروض التجارة عبد للمخدمة بعد ما حال عليها الحول و
وجد به عيبا فرد به غير قضاء واسترد العروض فملكته في يده لم تسقط الزكوة * فالغفيم ثالثهما
اذ ارد بعيب بلا قضاء اقاله زيزاد التقابض في الصرف وجوب الاستبراء لانه حق الله تعالى
خالله ثالثهما اصل الشريعة والاقالة بعد الاجارة والرهن فالمرتبه ثالثهما ثم وفي تسعة * والاقالة *
يمنع سحتها هلاك المبيع * ولو حكما كابق * لا الثمن * ولو في بدل الصرف * وهلاك بعضه
يمنع * الاقالة * بقدره * اعتبار اللجز وبالكل * ليس منه ما لو شرى صابونا فجف فتقايلا بقاء
كل المبيع فتح * واذا هلك احد البين في المقايضة * وكذا في السلم * صحت * الاقالة *
في الباقي منهما وعلى المشتري قيمة الهالك ان قيميا ومثله ان مثليا ولو ملك بطلت * الا في
الصرف * تقايلا فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه او ملك المبيع بعد ما قبل القبض
بطلت * بزائدة * وان اشترى * ارضا مشجرة فباعه * او عبد افقطت يده واخذ ارشها ثم
تقايلا صحت وزعمه جميع الثمن ولا شيء لبايعه من ارش الشجر وليل ان عالما به * بقطع اليد
والشجر * وقت الاقالة وان غير عالم خير بين الاخذ بجميع ثمنه او الترك * قنية وفيها شرى ارضا
مزروعة ثم حصله ثم تقايلا صحت في الارض بحصتها ولو تقايلا بعد ادراكه لم يجز فيها تقايلا
ثم علم ان المشتري كان وطى المبيعة ردها واخذ ثمنها وفيها مؤنة الرد على البائع مطلقا *
تصح اقالة الاقالة فلو تقايلا البيع ثم تقايلا ما * اى الاقالة * ارتفعت وعاد البيع * الاقالة السلم *
فانها لا تقبل الاقالة تكون المسلم فيه ديناسقط والساقط لا يعود اشباه وفيها رأس المال بعد الاقالة
كهو قبلها فلا يتصرف فيه بعد ما قبلها الا في مسئلتين لو اختلفا فيه بعد ما فلا تحالف ولو تفرقا
قبل تبضه جاز الا في الصرف وفيها اختلف المتبايعان في الصحة والاطلاق فالقول لمن عي
الاطلاق وفي الصحة والفساد لمن عي الصحة قلت الا في مسئلة اذا ادعى المشتري بيعه من

بائعه باقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع دعواه الفاسد و
لوعكسه تحالف بشرط قيام المبيع الا اذا استهلكه في يد البائع غمر المشتري ورايت معزيا
للخلاصة باع كراما وسلمه فاكل مشتريه نزله سنة ثم تقايل لم يصح انتهى *

* باب المراجعة والعولية *

لما بين المثلين شرع في الثمن ولم ينكر المساومة والوضعية لظهورهما * المراجعة * مصدر راجع
وشرعا * بيع ما ملكه * من العروض ولوبهبة او ارض او رصية او غصب فانه اذا ثمنه * بما قام
عليه * وبفضل مؤنة وان لم تكن من جنسه كاجر قصار ونحوه ثم باعه مراجعة على تلك القيمة جاز
مبسوط * والتولية * مصدر رولى غيرة وجعله واليا وشرعا * يبعه بثمنه الاول * ولو حكما يعني
بقيمته وعبر عنها به لانه الغالب * وشرط صحتها كون العرض مثليا * وقيما * مما وء للمشتري
و * كون * الربح شيئا معلوما * ولو قيميا * اشار اليه كهن الثوب لا نتفاء الجهالة حتي لو باعه
بربح ده يازده اى العشرة باحدى عشر لم يجز الا ان يعلم بالثمن في المجلس فيخير شرح المجمع
للعيني * ويضم * البائع * الى رأس المال اجر القصار والصبيغ * باى لون كان * والطراز *
بالكسر علم الثوب * والغتل وحمل الطعام وسوق الغنم واجرة الغسل والخياطة وكسوته * وطعام
المبيع بلا سرف وسقي الزروع وانكروم وكشعها وكري المئناة والانهار وغرس الاشجار وتخصيص
الدار * واجرة السمسار * هوالدال على مكان السلعة وصاحبها * المشروط في العقد * على
ما جزم به في الدرد ورجح في البحر الاطلاق وضابطه كلما يزيد في المبيع او في قيمته يضم درر
واعتمد العيني وغيره عادة التجار بالضم * ويقول قام علي بكذ او لا يقول اشتريته * لانه
كذب وكذا اذا قوم الموروث ونحوه ارباع برقمه لو صادقا في الرقم فتح * لا * يضم * اجر
الطبيب * والمعلم درر ولول العلم والشعر وفيه ما فيه نك اعلله في المبسوط بعدم العرف * واللالة
والراعي ولا نفقة نفسه * ولا اجر عمل بنفسه او تطوع به متطوع * وجعل الا بق و
كذ ابيت الحفظ * بخلاف اجرة المخزن فانها تضم كما صرحوا به وكأنه للعرف والا فلا فرق
يظهر فتدبر * وما يؤخذ في الطريق من الظلم الا اذا جرت العادة بضمه * هذا هو الاصل
كما علمت فليكن المعول عليه كما يفيد كلام الكمال * فان ظهر خيانة في مراجعة باقراره او
ببرهان * على ذلك * اربنكوله * عن اليمين * اخذ * المشتري * بكل نمته او رده *

لغوات الرضاء * وله الخطا * قد ر الخيانة * في التولية * لتتقق التولية * ولو هلك المبيع *
 او استهلكه في المراجعة * قبل رده او حدث به ما يمنع منه * من الرد * لزمه بجميع الثمن *
 المسمى * وسقط خياره * وقد من انه لو وجد المولى بالمبيع عيباً ثم حدث آخر لم يرجع
 بالنقصان * شراء ثانياً * بجنس الثمن الاول * بعد بيعه بربح فان رايح طرح ماريح * قبل
 ذلك الربح * وان استغرق الربح * بمنه لم يرايح * خلافاً لهما واهوارفق ، قوله اوثق الى آخره
 بحر ولو بين ذلك اوباع بغير الجنس او تخلل ثالث جازاً اتفاقاً فتح رايح * اى جازان
 يبيع مراجعة لغيره * سيل شرط من * مكاتبه او * مأذونه * ولم * المستغرق دينه لرقبته *
 فاعتبار هذا القيل لتحقيق الشراء بغير المال بين بالاولى * على ما شرط المأذون كعكسه *
 نغياً للتمهة وكذا اكل من لا تقبل شهادته له كاصله وفرعه ولو بين ذلك رايح على شراء نفسه
 ابن الكمال : ولو كان مضارباً معه : عشرة بالنصف اشترى بها ثوباً وباعه من رب المال
 بخمسة عشر * باع * الثوب * مراجعة رب المال باثنى عشر ونصف * لان نصف الربح
 ملكه كذا عكسه : سيجى فى باب تحقيقه في النهر * يرايح * يريد ما * بلا بيان * اى من
 غير بيان * انه اشتراه سليماً * اما بيان نفس العيب فواجب * لتعيب عند : بالتعيب :
 بآية سماوية اريصنع المبيع * ووطئ الشبهة ولم ينقصها الوطئ * كقرض فارو حرق نار المثلث
 المشتري وقال ابو يوسف وزفر والدلة لابد من بيان قال ابو الليث وبه تأخذ ورجه
 الكمال واقره المصنف * ويرايح ببيان بالتعيب * ولو بفعل غير : بغير امره وان لم يأخذ
 الارض وقيد اخذ : فى الهداية وغيرها اتفاقى فتح * ووطئ البكر * كتكسره بنشره : طئه
 لصيرورة الاوصاف مقصودا بالانكشاف ولذا قال ولم ينقصها الوطئ * اشتراه باللف نسبة
 وباع بربح مائة بلا بيان ، خير المشتري فان تلف * المبيع لتعيب او تعيب * فعلم * بالاجل *
 لزمه كل الثمن * حالاً * وكذا * حكم * التولية * في جميع ما مروى قال ابو جعفر المختار
 للفتوى الرجوع بفضل ما بين الحال والموجب بحر المصنف * ولما رجلاً شيئاً * اى باعه *
 تولية بما قام عليه او بما اشتراه به * ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد * البيع لجملة الثمن
 * وكذا * حكم المراجعة * خير المشتري بين اخذه وتركه * او علم فى مجلسه * ولا بطل
 * و : اعلم انه * لا رد بغير فاحش * هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين * فى ظاهر

الرواية * وبه افتى بعضهم مطلقا كما في القنية ثم رقم وقال * ويفتى بالرد * وفقا للناس
وعليه اكثر روايات المضاربة وبه يفتى ثم رقم وقال * ان غره * اى غر المشتري البائع
او بالعكس او غره الدال لانه الرد * والا لا * وبه افتى صدق الاسلام وغيره ثم قال *
وتصرفه في بعض المبيع * قبل عليه بالغبن * غير مانع منه * فيرد مثل ما تلغه ويرجع بكل
الثلث على الصواب انتهى ملخصا بقى لو كان قميلا لم اره قلت وبالاخير جزم الامام علاء الدين
السمرقندي في تحفة الفقهاء وصححه الزيلعي وغيره في كفالة الاشياء عن بيع
الخانية من فصل الغرور والغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلث منها هذه وضابطها ان يكون في
عقل يرجع نفعه الى الدافع كودية واجارة فلو هلكا ثم استحقا رجوع على الدافع بما
ضمنه ولا رجوع في عارية هبة لكون القبض لنفسه الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة
كبايعوا عبدى او ابنى فقلا اذنت له ثم ظهر حرا او ابن الغير رجعوا عليه المغرور ان كان الاب
حر او الافيعل العتق وهل ان اضافته اليه وامر بجايعته ومنه ابنى المشتري او استولد ثم
استحقا رجوع على البائع بقيمة البناء والولد ومنه ما يأتى في باب الاستحقاق اشترى فان عبد
بخلاف ارتهنى الثالثة اذا كان الغرور بالشرط كما لو وزجه امرأه على انها حر ثم استحققت رجوع
على المخبر بقيمة الولد المستحق وسيجيئ في آخر الدعوى فروع هل ينقل الرد بالتعزير
الى الوارث استظهر المصنف لا لتصرفهم بان لحقوق المجرور لا تورث قلت وفي حاشية الاشياء
لابن المصنف وبه افتى شيخنا العلامة على المقدسى مفتى مصر قلت وقد قد مناه في خيار
الشرط معزيا للرد لكن ذكر المصنف في شرح منظومة الفقيه ما يخالفه وما الى انه يورث
كخيار العيب ونقله عنه ابنه في كتابه معونة المفتى في كتاب الغرائض وايدى بما فى بحث
القول في الملك من الاشياء قبل التاسعة ان الوارث يرد بالعيب ويصير مغرورا بخلاف
الوصى فتأمل وقد مناه عن الخيانة انه متى عاين ما يعرف بالعيان انغي الغرور فتأمل انتهى *

* فصل في التصرف في المبيع وثلثين قبل القبض *

* والزبادة والحل فيهما وتاجيل الدين *

صح بيع عقار لا يخشى هلاكه قبل قبضه * من بائعه لعدم الغرور لنقد رهلاك العقار حتى لو كان
علوا او على شط نهر وسواء كان منقول فسلأ * يصح اتفاتها ككتابة واجارة * ببيع منقول * قبل

قبضه ولومن بائعه كما سيجي * بخلاف * عتقه وتك بيرة و * هبته والتصلق به واقرضه * ورهنه
واعارته * من غير بائعه * فانه صحيح * طي * قول محم وهو * الاصح * والاصل ان كل عوض ملك
يعقل ينغصم بهلاكه قبل قبضه فالتصرف فيه غير جائز مالا فجا ان عيني * والمنقول * لو وهبه من
البائع قبل قبضه فقبله * البائع * انتقض البيع ولو باعه قبله لم يصح * هذا البيع * لم ينتقض البيع
الاول لان الهبة مجاز عن الاثالة بخلاف بيعه قبله فانه باطل مطلقا جوهرية فلت وفي المواهب
فسل بيع المنقول قبل قبضه انتهى ونقي الصحة يحتملها فتنبه * اشترى مكيلة بشرط الكيل
حرم * اى كره تحريما * بيعه واكله حتى يكيله * وقد صرحوا بغساده وبانه لا يقال
لاكله انه اكل حراما لعدم التلازم كما بسطه الكمال لكونه اكل ملكه * ومثله المعلن ود والموزون *
بشرط الوزن والعلم لاحتمال الزيادة وهي المباح بخلاف مجازفة لان اكل المشتري وقيد
بقوله * غير الد راهم والد فانير * ليجوزا التصرف فيهما بعد القبض قبل الوزن كبيع التعايطي
فانه لا يحتاج في الموزونات الى وزن المشتري نائما لانه صار بيعا بالقبض بعد الوزن قنية و
عليه الفتوى خلاصة . وكفى كيله من البائع بحضرته * اى المشتري * بعد البيع * لاقبله اصلا
او بعد * بغيته ملوكيل بحضرة رجل نشراه فباعه قبل كيله لم يجز وان اكثاله الثانى لعدم كيل
الاول فلم يكن قابضا فتح * ولو كان * المكيل والموزون * نمنا جازا التصرف فيه قبل كيله ووزنه *
ليجوز قبل القبض قبل الكيل اولى * لا * بحرم المذروع قبل ذرعه * وان اشتراه
بشرطه الا اذا افرد لكل ذراع ثمنافه * في حرمة ما ذكر * كموزون * والاصل ما مر مرارا
ان الذرع نصف لا قد رفيكون كله للمشتري الا اذا امكن مقصودا واستثنى ابن الكمال من
الموزون ما يضره التبعض لان الوزن حينئذ فيه وصف * وجازا التصرف في الثمن * بهبة
او بيع او غيرهما لو عيناه اى مشار اليه ولو دينافا التصرف فيه تملكه ممن عليه الدين ولو دعوى
ولا يجوز من غيره ابن ملك * قبل قبضه * سواء * تعين بالتعيين * كميل * اولا * كنقود
فلو باع ابلا بد راهم او بكر بريد اجاز اخذ بدلها شيئا آخر * وكذا الحكم في كل دين قبل
قبضه كمهر اجرة وضمان متلف * وبدل خلع وعتق بمال وموروث وموصى به والحاصل جواز
التصرف في الاثمان والديون كلها قبل قبضها عيني * سوى صرف وسلم * فلا يجوز اخذ
خلاف جنسه لغوات شرطه * وصح * الزيادة فيه * ولومن غير جنسه في المجلس او بعد *

من المشتري اوارثته خلاصة ولغظ ابن ملك او من اجنبي * ان * في غير الصرف و * قبل
 البائع * في المجلس فلو بعد ما بطلت خلاصة وفيها لوند م بعد ما زاد اجبر * وكان المبيع قائما *
 فلا تصح بعد هلاكه ولو حكما على الظاهر بان باعه ثم شراه ثم زاد * زاد في الخلاصة وكونه
 محلا للمقابلة في حق المشتري حقيقة فلو باع بعد القبض او دبر او كاتب او ماتت الشاة فزاد
 لم يجز لغوات محل البيع بخلاف ما لو آجرا ورهن او جعل الحديق سيفا او ذبح الشاة لقيام
 الاسم والصورة وبعض المنافع * و * صح * الخط منه * ولو بعد هلاك المبيع وقبض الثمن
 * * الزيادة والخط * يلتحقان باصل العقد * بالاستناد فبطل خط الكل واثر الا لتحقاق
 في تولية ومراعاة شفعة واستحقاق وهلاك وحبس مبيع وفساد صرف لكن انما يظهر
 في الشفعة الخط فقط * و * صح * الزيادة في المبيع * ولزم البائع دفعها * ان * في غير
 سلم زيلعي و * قبل المشتري ويلتحق * ايضا * بالعقد فلم هلكت الزيادة قبل القبض سقط
 حصتها من الثمن * وكل الزيادة في الثمن عرضا فهلك قبل تسليمه انفسخ العقد بقدره
 قنية * ولا يشترط للزيادة هنا قيام المبيع * فتصح بعد دلاكه بخلافه في الثمن كما مر * و
 يصح الخط من المبيع ان * كان المبيع * دينا وان عيننا لا يصح لانه اسقاط واسقاط العين لا يصح
 بخلاف الدين فيرجع بما دفع في براءة الاسقاط لا في براءة الاستيفاء اتفاقا لو اطلقها فقولا ان
 وما الا براءة المضاف الى الثمن فصحيح ولو بهيمة او حط فيرجع المشتري بما دفع على ما ذكره
 السرخسي فمتأمل عند الفتوى بحر قال وفي النهر وهو المناسيب للاطلاق وفي البراءة به
 على ان يهيم من الثمن كل الا يصح ولو على ان يحط من ثمنه كذا اجاز للوق * خط باصل
 العقد دون الهبة * والاستحقاق * لبائع او مشتر او شفيع * يتعلق بما ونع عليه العقد و *
 يتعلق * بالزيادة * ايضا فلورد بحق عيب رجع المشتري بالكل * ولزم تاجيل كل الدين *
 ان قبل المديون * الامة * في سبع على ما في مد اينات الاشياء بل الى صرف وسلم ونمن عند
 اقالته وبعد ما اخل به الشفيع ود ين الميث والسابع * الغرض * فلا يلزم تاجيله الا في
 اربع اذ كان محجورا او حكمه ما لكي يلزمه بعد ثبوت اصل الدين عند اراحاله على
 آخر فاجله المقرض او احاله على مديون مؤجل دينه لان الحوالة مبرية والرابع الوصية *
 ارضى بان يقرض من ماله الف درهم الى فلانا الى سنة * فيلزم من ثلثه وتسامح فيها نظار الموصي *

او اوصى بتاجيل قرضه * الذي له * على زيد سنة * فيصح ويلزم : الحاصل ان تاجيل الدين
على ثلثه اوجه باطل في بدل صرف وسلم و صحة غير لازم في قرض واقالة وشفع ودين
ميت ولازم فيما عد اذ لك واقرة المصنف . تعقبه في النهر بان الملحق بالقرض تاجيله
باطل قلت ومن حيل تاجيل القرض كغالبه مؤجلا فيتاخر عن الاصيل لان الدين
واجل بحر ونهر فهي حصة نل غط وفي حيل الاشباه حملة تاجيل دين الميت ان يقر
الوارث بانه ضمن ما على الميت في حيوته مؤجلا الى كذا ارضه الطالب انه كان
موجلا عليهما ويقر الطالب بان الميت لم يترك شيئا والا لامر الوارث بالبيع للدين وهذا
على ظاهر الرواية من ان الدين اذا حل بموت المدين لا يحل على كفيله نلت وسيجي
في آخر الكتاب انه لو حل بموته اراد ان قبل حلواه ليس له من المراجعة الا بقدر ما مضى
من الايام وهو جواب المتأخرين *

* فصل في القرض *

هو * ائمة ما تعطيه من مثلي لتقاضاه وهو خصر من قرض * عقد مخصوص *
اي بلفظ القرض ونحوه * يرد على دفع مال * بمنزلة الجنس * مثلي * خرج القيمي *
لاخر لرد مثله * خرج به نحو رديعة رهبة * وصح * الترض * في مثلي * كل ما يضمن
بالمثل عند الاستهلاك * لا في غيره * من القيمات كحيوان وحطب وعقار وكل متغاون
لنقل ردد المثل واعلم ان المقبوض بقرض فاسد كما لمقبوض ببيع فاسد فمحرم الانتفاع
به لانه لثبوت الملك جامع انصوابين * فيصح ان يقرض الله راهاهم والدين فانير وكذا *
كل * ما يكال اريوزن اربعين متقاربافصح استقراض جوزوبعض * وكاغل عد اولهم
وناوخبزون فارعدا كما سيجي * استقرض من الغلوس الرائجة العمل الى فكسدت
فعليه مثلها * ولا * يهرم * قيمتها * وكل اكل ما يكال ويوزن لما مر انه مضمون بمثله
فلا غيره بغلايه ورخصه ذكر في الميسوع من غير خلاف رجعله في البرازية وغيره على
قول الامام وعند الثاني عليه قيمة يوم القبض عند الثالث قيمتها في آخر يوم رواجبه
وله الغنوم قال وكل الخراف * اذا استقرض طع ما بالعراق فاحذره صاحب القرض
بمكة فعليه قيمته بالعراق يوم اقترضه عند الثاني * عند الثالث يوم احتصا راس عليه

ان يرجع * معه * الى العراق فبأنه أخذ طعامه ولو استقرض الطعام ببلد الطعام فيه
 رخص فلقبه المقرض في بلد الطعام فيه غل فاحذر الطالب بحقه فليس له حبس لمطرب
 وبو المر المطلب بان يوثق له * بكفيل * حتى يعطيه طعاما في البلد الذي أخذ منه
 استقرض شيئا من لغواكه كيلا اوزنا فلم يقبضه حتى انقطع فانه يجبر صاحب القرض
 على تأخير الى مجئ الكندي الا ان يتراضيا على القيمة لعدم وجوده بخلاف الغلوس
 اذا كسدت وتماه في صرف الخانية * ويملك * المستقرض * القرض بنفس القبض
 عندهما * اى الامام ومحمد خلا فاللثاني فله رد المثل ولو قائما خلا فله بناء على انعقاده
 بلفظ القرض وفيه * محكمات * وينبغي اعتماد الانفة دلالة فادته الملك المحال بحر فجاز شراء
 المستقرض القرض ولو قائما من المقرض بدراهم مقبوضة فلو تغرقا قبل قبضها بطل لانه
 افتراق عن دين بزازية فليحفظ * اقترض صبيبا * محجورا * فاستهلكه الصبي لا بضن *
 خلا فاللثاني * وكذا * الخلاف لو باعه او اودعه ومثله * المعتوه * او * كان المستقرض *
 عبدا * محجورا لا يؤخذ به قبل العتق * خلا فاللثاني * وهو كالوديعه * سواء خانية وفيها *
 استقرض من آخر دراهم فاتاه المقرض بها فقال المستقرض * منه * القها في الماء فالتها *
 قال محمد * لا شيء على المستقرض * وكذا الدين والسلم بخلاف الشراء والوديعة فان
 بالالقاء يعد قابضا ولفرق ان له اعطاء غيره في الاول لا الثاني وغراء غريب الرواية *
 وفيها * القرض لا يتعلق بالجائز من الشروط فالعاسد منها لا يبطل . كنه يلغو شرط رد شيء
 آخر بلواستقرض الدراهم مكسورة على ان يؤدى * محكما كان باخلا * وكذا الواقضة
 طعاما بشرط رده في مكان آخر * ومن عليه مثل ما قبض * فان قضاء اجود بلا شرط جاز
 ويجبر الدائن على قبول الاجود وقيل لا بحر وفي الخلاصة القرض بالشرط حرام والشرط
 لغو بان يقرض على ان يكتب به لى بلد كذا الموفى دينه وفي الاشياء كل قرض جرنفع حرام فكره
 للمرتين السكني المرهونة باذن الراهن فروع استقرض عشرة دراهم وارسل عبدا
 لاحد ما فقال المقرض دفعته اليه واقرا العبد به وقال دفعته اليه مولاي فانكر المولى
 قبض العبد العشرة فالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد لانه اقرانه قبضها
 بحق انتمى عشرون رجلا جاؤا واستقرضوا من رجل وامروه بالدفع لاحدهم فدفع ليس

له ان يطلب منه الا حصته قلت ومغاداة صحة التوكيل بقبض القرص لا بالاستقرار قنية
وفيهما استقرار العجين وزنا يجوز وينبغي جوازها في الخميرة بلا وزن مثل رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن خيمرة يعطاهما الجيران ان يكون ربوا قتل ماراً المسلمون حسناً فهو عند الله
تعالى حسن وماراً المسلمون قبيحاً فهو عند الله تعالى قبيح وفيها شراء الشيء المسير بثمن غل الحاجة
القرص لجوز ويكره واقره المصنف قلت وفي معروضات المفتي ابي السعود لو ادان زيد ا
العشرة باثنى عشر او ثلاثة عشر بطريق المعاملة في زماننا بعد ان ورد الامر السلطاني
وفتوى شيخ الاسلام بان لا تعطى لعشرة بازيد من عشرة ونصف دينه على ذلك فلم يتمثل
ما اذا يلزمه فاجاب بمرور بحس الى ان يظهر تواتره وصلاحه فيترك وفي هذه الصورة
مليرو ما اخذ من الربح لصاحبه فاجاب ان حصله منه بالتراضى ورد الامر بعد الرجوع
لكن يظهر ان المناسب الامر بالرجوع واقبح من ذلك لسلم حتى ان بعض القرى قد خربت
بهذا الخصوص انتهى *

* باب الربوا *

هو لغة مطلق الزيادة وشرعاً * فضل * ولو حكما قد خل ربه النسبة والبوع الفاسدة فكيفها
من الربوا فيجب رد عين الربوا لو نأماً لارد ضمانه لانه يملك بالقبض قنية ويحرر * خال عن
عوض * خرج مسئلة صرف الجنس بخلاف جنسه * بمعيار شرعى * وهو الكيل والوزن
فليس الفرج والعقد برىوا * مشروط بذلك الغضل * لا حد المتعاقدين * اى بائع
او مشتر فلو شرط غيرهما فليس برىوا بل بيعا فاسداً * فى المعاوضة * فليس الغضل فى الهبة
برىوا فلو شرط عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم وزاد دنانيراً وهبه منه ان علم الربوا لم يقصد الشراء
وهذا ان ضررها اكمل لانها هبة مشاع لا يقسم كما في المنع عن الذخيرة عن محمد وفي صرف المجمع
ان صحة الزيادة والخط قول الامام وان محمد اجاز الخط وجعله هبة مبتدأ كخط كل الثمن
واطل الزيادة قال ابن الملك والفرق بينهما اخفى عندى قال وفي الخلاصة لو باع درهما
بد درهم واحد مما اكثر وزناً فحلله زيادته جاز لانه هبة مشاع لا يقسم ولو باع قطعة لحم بلحم
اكثرو زناً فهو هبة الغضل لم يجز لانه هبة مشاع يقسم قلت وما قد مناعن الذخيرة عن محمد
بحسب في عدم الفرق بينهما وعليه فاكل من الزيادة والخط والعقد صحيح عند محمد وكذا

عند الامام موسى العقد فيفسد اعدام التناوي فله حفظ فاني لم ارم من ينه على هذا *
 وعلته * اي علة تحريم الزيادة * القلب * المهور بكامل اوزن * مع الجنس فان وجد احرم
 الفضل * اي الزيادة * والنساء * بالمال التاخير فلم يجمع فقير برفقير منه متساويا واحدا
 نساء * وان عد ما * بكسر الهمزة * من باب علم ابن ملك * حلا * كهروى بروين لعدم العلة
 فبقي على اصل الاباحة * وان جد احد هما اي القدر وحده او الجنس * حل الفضل وحرم
 النساء * ولو مع التناوي حتى لو باع عبد ابعده الى اجل لم يجز له جود الجنسية واستثنى في
 المجمع ١٠ الى رد اسلام منقود في موزون كذا يفسد اكثر ابدان السلام ونقل ابن الكمال عن الغاية
 جواز اسلام الحنطة في الزيت نلت ومقادة ان القدر باكثر لا يحرم النساء بخلاف الجنس
 فلم يزد قد مر في السلم ان حرمة النساء تنحقق بالجنس وبالقدر المتفق قنية ثم مر على الاصل
 الاول بقوله * فحرم بيع كملى و زنى بنفسه متغاضلا ولو غير مطعوم * خلافا للمشافعي *
 كجس * كملى * وحل * زنى ثم اختلاف الجنس بحرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف
 المقصود كما بسطه الكمال * حل * به ذلك * متمذلا لاستغناء * وبلا معيار شرعي فان التورع
 لا يقدر بالمعيار بالذرة وبما دون نصف صاع * كحفنة * ففتين * ونلت وخمس مالم يبلغ نصف
 صاع * تغاضل بتغاضل بن وفسل بغاس بن * او اكثر * باع * انهما * لو اخره لكان الى ما في النهر انه
 قيل في اكله لو كانا غير معينين او احدهما لم يجز تغاضلا * وتمرة تمرتين * وبهضة بهضتين
 وجوز بهجوزتين وسيف بسيفين ودراة بدراةتين وانا با نقل منه ما لم يكن من احد النقلين
 قيمته المتفاضل فتح والبرة بابرتهين * وذرة من ذهب رفضة مما لا يدخل * تحت الوزن
 بمثل ما فجاز الفضل لفقد القدر وحرم النساء لوجود الجنس حتى لو اتى كحفنة برحفتي
 شعير فيحل مطلقا لعدم العلة وحرم الكل ومحمد رح صحح كما نقله الكمال * وما نص لشارع
 على كونه كبايا * كبير * شعير وتمر * ملح * ١٠ وزنيا * كذ ص وبهضة * فم وكذا المك * لا يتغير ابل *
 فلم يصح بيع حنطة بحنطة وزنايا لو باع ذهبا بل ذهب او فضة بفضة كبرا * ولو * مع التناوي *
 لان النص اقوى من العرف فلا يترك الاقوى بالادنى * ما لم ينص عليه حمل علي العرب *
 وعن الثاني اعتبار العرف مطلقا ووجه الكمال وخرج عليه سعدى اننى اسقراض
 الكراهة من اربع الدقيق وزنا في زماننا يعنى بمثله وفي الكافي الفتوى على عاد الناس

بحر واقره المصنف * والمعتبر تعمين الربوى في غير الصرف * ومصنوع ذهب وفضة * بلا
 شرط تقابض * حتى لو باع بربا بهر بعينها وتفرق قبل القبض جاز خلافا للشافعي في بيع الطعام
 ولو احدث ما دينا فان هو الثمن وقبضه وعين قبل التفريق جاز والا لا كبيع ما ليس عند
 سراج * وجعل مال الربوا * الا في حقوق العباد * ورد به سواء * الا في اربع مال وقف
 ويقيم ومريض وفي القلب الرهن اذا انكسر اشباه * باع فلو سا بمثلها او بد راسهم
 او دنانير فان نقل احد مما جاز * وان تفرق بلا قبض احد مما لم يجز كما مر * كما جاز بيع لحم
 يحمون ولو من جسده * لانه بيع الموزون بما ليس بموزون فيجوز كيف ما كان بشرط
 التعيين اما نسيتة فلا وشرط محمد زيادة المجانس ولو باع من بوحه بحية او من بوحه جاز اتفاقا
 وكف المسلوختين ان تساوي وزنا ابن ملك واراد بالمسلوخة المفصولة عن السقط ككرش
 وامعاء بحر * و * كما جاز بيع * كرباس بقطن مطلقا * كيف كان لا خلافا فيهما جنسا * كبيع
 قطن بغزل * القطن * في * قول محمد وهو الاصح حاوى وفي القنية لا بأس بغزل قطن بتياب
 قطن يد اييد لانها ليسا بموزونين ولا جنسين وكف لك غزل كل جنس بشيا به اذ الموزون *
 و * كبيع * رطب برطب او بتمر متما ثلا * كيلا لا وزنا خلافا للعينى في الحال لا المال خلافا
 لهما فلو باع مجازفة او موازنة لم يجز اتفاقا ابن ملك * وعذب * بعنب او * بزبيب * متما ثلا *
 كف لك * وكذا اكل ثمرة تجف كتين ورماني يباع رطبها برطبها ويا بسها كبيع برطبها او
 مبلولا بمثله وباليا بس وكف ابيع تمر وزبيب منقوع بمثله او باليا بس منهما خلافا لمحمد
 زيلعي وفي العناية كل تفاوت خلقي كالرطب والتمر والحميد والردى فهو ساقط الا اعتبارا
 كل تفاوت بصنع العباد كالحنطة بالدقيق والحنطة المقلية بغيرها يغسل كما سيجى * و * كبيع *
 لحوم مختلفة بعضها ببعض متغاضلا * يد اييد * وابن بقر وغنم وخل دقل * يفتحتين ردى
 التمر وخصه باعتبار العادة * بخل عنب وشحم بطن بالية * بالفتح ما يسميه العوام لية *
 او بلحم وخبز * ولومن بر * ببر او دقيق * واومنه وزيت مطبوخ بغير المطبوخ ودهن
 مربى بالبنفسج بغير المربى منه * متغاضلا * او وزنا كيف كان لا اختلاف اجناسها فلو اتحد
 لم يجز متغاضلا الا في لحم الطير لانه لا يوزن عادة حتى لو وزن لم يجز زيلعي وفي الفتح
 لحم الدجاج والا يوزن في عادة مصر وفي النهر لعله في زمنه اما في زمانه فلا والحاصل

ان الاختلاف باختلاف الاصل والمقصود او بتبدل الصفة فالمحفظ وجاز الاخضر ولو* في الخبز
نسيئة* به يفتى در اذا اتى بشرائط السلم لحاجة الناس والا حوط المنع اذ قل ما يقبض
من جنس ما سمي وفي القهستاني معنى للخبز انه الاحسن ان يبيع خاتما مثلا من الخبز بقدر
ما يريد من الخبز ويجعل الخبز الموصوف بصفة معلومة ثمنا حتى يصير دينا في ذمة الخباز
وبسلم الخباز الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر وفيه معنى للمضمرات يجوز السلم في الخبز
وزنا وكذا عددا وعليه الفتوى وسجى جواز استرضاه ايضا* و* جاز بيع* اللبن بالخبز*
لاختلاف المقاصد والاسم حاوي* لا* يجوز* بيع البر بدقيق او سويق* هو المجرش*
ولا يبيع دقيق بسويق مطلقا* ولوتساويا لعدم المساوي فيحرم لشبهة الربوا خلافا لهما
واما بيع الدقيق بالدقيق متساويا كالا اذا كانا مكبوسين فجائزا اتفاقا بين ملك كبيع
سويق بسويق وحنطة مقلية بمقلية واما المقلية بغيرها فمفسد كالمز* و* لا* الزيتون بزيت والسهم
بحل* بمهملة الشيرج* حتى يكون الزيت والحل اكثرا منافي الزيتون والسهم*
ليكون قدره بمثله والزائد بالنقل وكذا كل ما لنقله قيمة كجوز بلهنة ولبن بسمه وعنب
بعضيره فان لا قيمة له كبيع تراب ذهب بذهب فسد بالزيادة ولرب الفضل* ويستقرض الخبز
وزنا وعددا* عند محمد وعليه الفتوى ابن ملك واستحسنه الكمال واختاره المصنف تيسيرا
وفي المجتبى باع رغيفا نقل ابرغيفين نسيئة جاز وبعبكسه لا وجاز بيع كسراته كيف كان*
ولا ربوا بين سيم وعبد* ولومدبرا لا مكاتب* اذا لم يكن دينه مستغرا لقربته وكسبه*
فلو مستغرا يتحقق الربوا اتفاقا بين ملك وغيره لكن في البحر عن المعراج التحقيق الاطلاق
وانما يرد الزيادة للربوا بل لتعلق الغرماء* ولا ربوا بين متفاوضين وشريكي عنان
اذا تبايعا من مالها* اي مال الشركة زيلعى* ولا بين حربي ومسلم* مستأمن
ولو بعقل فاسد او قمار* ثمه* لان ماله ثمه مباح فيحل برضاه مطلقا بلا عدل خلافا للناي
والثلاثة* و* حكم* من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر كحربي* فللمسلم الربوا معه
خلافا لهما لان ماله غير معصوم فلوها جرائنا ثم عاد اليهم فلا ربوا اتفاقا جوهرية قلت ومنه
يعلم حكم من اسلم ثمه ولم يهاجر او احصل ان الربوا حرام الا في هذه الست مسائل*

* باب الحقوق في المبيع *

آخرها التبعية والترتيب للجامع الصغير * اشترى بيتا فوقه آخر لا يدخل فيه العلو *
 مثلث العين * ولو قال بكل حق * هو له اربكل قليل وكثير * ما لم ينص عليه * لان الشيء
 لا يستنبح مثله * وكذا الايدخل العلو لشرائه منزل * هو مالا اصطبل فيه * الا بكل حق هو له
او برافقه * اي حقوقه كطريق ونحوه وعند الثاني المرافق المنافع اشباه * او بكل قليل او
كثير هو فيه او منه ويدخل * العلو * بشرائه او ان لم يذ كر شيئا * ولو ا لا بنية بتراب او
 بخيام او قباب وهذا التفصيل عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو بلا ذكر في الصور كلها
 فتح وكافي سواء كان المبيع بيتا فوقه علوا وغيره الا اذا ار الملك فتسمى سرى نهر كما يدخل
 في شراء الدار * الكنيف وبئر الماء والاشجار التي في صحنها * كذلك البستان الداخل *
 وان لم يصرح بذلك * لا * البستان * الخارج الا اذا كان اصغر منها * فيدخل تبعها ولو مثلها
 او اكبر فلا الا بالشرط يلعي وعيني * والظلة لا تدخل في بيع الدار * لبنائها علمي الطريق
 فاحذت حكمه * الا بكل حق ونحوه * مما مر وقال ان مفتحتها في الدار تدخل كالعلو *
 ويدخل الباب الاعظم في بيع بيت او دار مع ذكر المرافق * لانه من مرافقها خانية *
 لا * يدخل * الطريق والمسيل والشرب الا بنحو كل حق * ونحوه مما مر * بخلاف الاجارة *
 لدار وارض فتدخل بلا ذكر لانها تعقد للانتفاع لا غير * والرهن والوقف * خلاصة *
 ولو اقر بدار او صالح عليها او اوصى بها ولم يذ كر حقوقها ومرافقها لا يدخل الطريق *
 كالبيع ولا يدخل في القسمة وان ذكر الحقوق والمرافق الا برضي صريح نهر عن الفتح
 وفي الحواشي المعقوبة ينبغي ان يكون الرهن كالبيع اذ لا يقصد به الانتفاع قلت هو جيد
 لولا مخالفته للمنقول كامر ولفظ الخلاصة ويدخل الطريق في الرهن والصدقة الموقوفة
 كالاجارة واعتمد المصنف تبعا للبحر نعم ينبغي ان تكون الهبة والنكاح والخلع والعق
 علي مال كالبيع والوجه فيها لا يخفى انتهى *

* باب الاستحقاق *

هو طلب الحق * الاستحقاق نوعان * احدهما * مبطل للملك * بالكلية * كالعق * والحرية
 الاصلية * ونحوه * كتدبير وكتابة * وانها * ناقلة له * من شخص الى آخر * كالاستحقاق
 به * اي بالملك بان ادعى زيد علي بكر ان مافى يده من العبد ملك له وبرهن * فالناقل

لا يوجب نسخ العقد * على الظاهر لأنه لا يوجب بطلان الملك * والحكم به حكم على ذى
اليد وعلى من تلقى * ذواليد * الملك منه * ولو مورثه فيتعدى الى بقية الورثة اشباه *
فلا تسمع دعوى الملك منهم * للحكم عليهم * بل دعوى التناج ولا يرجع * احد من
المشتريين * على بائعه ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل ما لم يقض على المكفول عنه * لئلا
يجتمع ثمنان فى ملك واحد لان بدل المستحق مملوك ولو صالح بشئ قليل او ابرأ عن ثمنه
بعد الحكم له يرجوع عليه فلبائعه ان يرجع على بائعه ايضا لزال البدل عن ملكه ولو حكم
للمستحق نصاله المشتري لم يرجع لانه بالصلح ابطال حق الرجوع وتاممه فى جامع الفصولين *
والمبطل يوجب * اى يوجب نسخ المعقود اتفاقا * فكل واحد من الباعة الرجوع على بائعه
وان لم يرجع عليه ويرجع * هو ايضا كذلك * على الكفيل ولو قبل القضاء عليه * لعدم اجتماع
الثنين اذ بدل الحر لا يملك * والحكم بالحرية الاصلية حكم على كافة * من الناس سواء
كان بيينة او بقوله انا حر اذ لم يسبق منه اقرار بالرق اشباه * فلا تسمع دعوى الملك من
احد كذا العتق وفروعه * بمنزلة حرية الاصل * واما * الحكم بالعتق * فى الملك المورخ
فعلى الكافة من وقت التاريخ * لا يكون قضاء * قبله * كاسطه ملا خسر ورويعقوب
باشا فاخفظه فان اكثر الكتب عنه خالية * و * اختلفوا * فى القضاء بالوقف قيل كالحرية
وقيل لا * فتسمع فيه دعوى ملك آخر ووقف آخر * وهو المختار * صححه العمادى وفى الاشباه
القضاء يتعدى الى اربع حرية ونسب ونكاح وولاء وفى الوقف يقتصر على الاصح *
يثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبيينة * كما سيجى انها
حجة متعديّة * اما اذا كان الاستحقاق باقرار المشتري او بنكوله او اقرار وكيل المشتري
بالخصومة او بنكوله فلا رجوع * لانه حجة قاصرة * و * الاصل ان * البيينة حجة
متعديّة * تظهر فى حق كافة الناس لكن لا فى كل شئ كاهو ظاهر كلام الزيلعي والعيني بل
فى عتق ونحوه كما ذكره المصنف * لا الاقرار * بل هو حجة قاصرة على المقر لعدم ولايته
على غيره * بقي لو اجتمعا فان ثبت الحق بهما قضى بالاقرار الا عند الحاجة فالبيينة اولى
فتح ونهر * فلو استحققت مبيعة ولد * عند المشتري لا بالاستيلاء * بيينة يتبعها ولها
بشرط القضاء به * اى الولد فى الاصح زيلعي وكلام البزازى يفيد تعيينه بما اذا سكنت

الشهود فلو بينا انه لدى اليد او قالوا لا ندري لا يقضى به نهر ثم استيلاده لا يمنع استحقاق
 الولد بالبينة فيكون ولد المغرور حرّاً بالقيمة لمستحقه كما مر في باب دعوى النسب * وان
 اقر * ذواليد * بها * لرجل * لا * يتبعها فياً خذها وحدها والفرق ما مر من الاصل وهذا
 اذا كان لم يدعه المقر له فلو ادعاه تبعها وكذا اسائر الزوائد نعم لا ضمان بهلاكها كزوائد
 المغصوب ولم يذكروا النكول لانه في حكم الاقرار قهستانى معزيا للعمادية * ومنع التناقض *
 اى التدافع في الكلام * دعوى الملك * لعين او منفعة لما فى الصغرى طلب نكاح امة يمنع
 دعوى تملكها ولا يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الا اذا وفق وهل يكفي امكان التوفيق خلاف
 مستحقة في متفرقات القضاء وفروع هذا الاصل كثيرة سيجي في الدعوى ومنها ادعى
 على آخر انه اخوه وادعى عليه النفقة فقال المدعى عليه ليس هو باخى ثم مات المدعى
 عن تركته فجاء المدعى عليه يطلب ميراثه ان قال هو اخى لم يقبل للتناقض وان قال ابى او
 ابني قبل * لا الحرية * والاصل ان التناقض لا يمنع ما يخفى سببه كالنسب والطلاق *
 وكذا الحرية * فلو قال عبد لمشتراى فانا عبد * لزيد * فاشترته * معتمد على مقالته * فاذا
 هو حر * اى ظهر انه حر * فان كان البائع حاضراً او غائباً غيبة معروفة * يعرف مكانه *
 فلا شئ على العبد * لوجود القابض * والارجع المشتري على العبد * بالثمن خلا فالتنازى
 ولو قال العبد اشترى فقط اوانا عبد فقط لا رجوع عليه اتفاقاً رد * ورجع * العبد على
 البائع * اذا ظفربه * بخلاف الرهن * بان قال ارتهنى فاني عبد لم يضمن اصلاً والاصل
 ان التغرير يوجب الضمان في ضمن عقل المعاوضة لا الوثيقة * باع عقاراً ثم برهن انه وقف
 محكوم بلزومه قبل والا لا * لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعتاق فتح واعتمده
 المصنف تبعاً للبحر على خلاف ما صوبه الزيلعى وتقدم في الوقف وسيجي آخر الكتاب *
 اشترى شيئاً ولم يقبضه حتى ادعاه آخر * انه له * لا تسمع دعواه بدون حضور البائع و
 المشتري * للقضاء عليهما او قضى له بحضورهما ثم برهن احدهما على ان المستحق باعه من
 البائع ثم هو باعه من المشتري قبل لزوم البيع وتامه في الفتح * لا عبرة بتاريخ الغيبة *
 بل العبرة بتاريخ الملك * فلو قال المستحق * عند الدعوى * غابت * عني * هذه * الدابة *
 منذ سنة * فقبل القضاء بها للمستحق اخبر المستحق عليه البائع عن القصة * فقال البائع لى

بينة انها كانت ملكا لي منذ سنتين * مثلا وبرهن على ذلك لا تندفع * الخصومة * بل يقضى
بها للمستحق لبقاء دعواه في ملك مطلق خال عن التاريخ من الطرفين * العلم بكونه
ملك الغير لا يمنع من الرجوع * على البائع * عند الاستحقاق * فلو استرد المشتري ما علم
غصب البائع اياها كان الولد رقيقا لا نعد ام الغرور يرجع بالثمن وان اقر بملكه المبيع
للمستحق درر وفي القنية لو اقر بالملك للبائع ثم استحق من يده ورجع لم يبطل اقراره فلو
وصل اليه بسبب ما مر بتسليمه اليه بخلاف ما اذا لم يقر لانه محتمل بخلاف النص * لا يحكم *
القاضي * بسجل الاستحقاق بشهادة انه كتاب قاض كذا * لان الخط يشبه الخط فلم يحز
الاعتماد على نفس السجل * بل لابد من الشهادة على مضمونه * ليقتضي للمستحق عليه
بالرجوع بالثمن * كذا * الحكم * فيما سوى نقل الشهادة والوكالة * من محاضر وسجلات
وصكوك لان المقصود بكل منهما الزام الخصم بخلاف نقل وكالة وشهادة لانها لتتصیل العلم
للقاضي ولذا الزم اسلامهم ولو الخصم كافر * ولا رجوع في دعوى حق مجهول * من دار صواح
على شيء معين واستحق بعضها لجواز دعواه فيما بقي * ولو استحق كلها رد كل العوض *
لدخول المدعي في المستحق * واستغيد منه * اى من جواب المسئلة امران احدهما *
صحة الصلح عن مجهول * على معلوم لان جهالة الساقط لا تقضى الى المنازعة * والثاني *
عدم اشتراط صحة الدعوى لصحته * لجهالة المدعى به حتى لو برهن لم يقبل ما لم يدع اقراره
به * ورجع * المدعى عليه * بحصته في دعوى كلها ان استحق شيء منها * لفوات سلامة
المبدل قيد بالمجهول لانه لو ادعى قد را معلوما كبرعها لم يرجع مادام في يده ذلك المقدار
وان بقى اقل رجع بحساب ما استحق منه فروع لو صالح من الدائن على الدراهم وقبض
الدراهم فاستحققت بعد التفرق رجع بالدائن لان هذا الصلح في معنى الصرف اذا استحق البدل
بطل الصلح فوجب الرجوع درر وفيها فروع اخر فلتنظر وفي المنظومة المجيبة مهمة منها
نظمها لو مستحقا للمبيع * له على بائعه الرجوع * بالثمن الذي له قد دفعا * الا اذا البائع
ههنا ادعى * بانه كان قد يما اشترى * ذلك من ذا اشترى بلا مرا * لو اشترى خرابة
وانفقا * شيئا على تعبيرا وطغفا * ذلك سوى بعد ما اكماها * ثم استحق رجل تامها *
نا اشترى في ذلك ليس راجعا * علي الذي غدا التلك بائعا * ولا على ذا المستحق مطالقا * بذرا

الذى كان عليها انفق * وان مبيع مستحق ظهر * ثم قضى القاضي على من اشترى * به
فصلح الذى ادعاه * صلحا على شئ له اداه * يرجع في ذاك بكل الثمن * على الذى
قد باعه فاستعين * وفي المنية شرى دارا وبني فيها فاستحقت رجوع بالثمن وقيمة البناء مبنيا
على البائع اذا سلم النقص اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثمن لا غير كالأول استحقت بجميع
بنائها لما تقرر ان الاستحقاق متى ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع بقيمة البناء
مثلا ولو حفر بئر او نقي بالوعة او رم من الدار شئ ثم استحقت لم يرجع بشئ على البائع لان
الحكم يوجب الرجوع بالقيمة لا بالنفقة كما في مسئلة الخرابه حتى لو كتب في الصك فما انفق
المشتري فيها من نفقة او رم فيها من مرمه فعلى البائع يفسد البيع ولو حفر بئر او طواها يرجع
بقيمة الطي لا بقيمة الحفر فاذا شرطه فسد وكل الحفر ساقية ان تنظر عليها رجوع بقيمة
بناء القنطرة لا بنفقة حفر الساقية وبالجملة فانما يرجع اذا بنى فيها او غرس بقيمة ما يمكن
نقصه وتسليمه الى البائع فلا يرجع بقيمة حص وطين وتامه في الفصل الخامس عشر من
الفصولين وفيه شري كرم ما فاستحق نصفه له رد الباقي ان لم يتغير في يد * ولم يأكل من ثمره
ولو شري ارضين فاستحقت احد بهما ان قبل القبض خير المشتري وان بعد * لزمه غير المستحق
بحصته من الثمن بلا خيار ولو استحق العبد او البقرة لم يرجع بما انفق ولو استحق ثياب القن
او بردة الحمار لم يرجع بشئ وكل شئ يدخل في البيع تبعا لخاصة له من الدهن ولكن يخير
المشتري فيه فنية ولو استحق من يد المشتري الاخير كان قضاء على جميع الباعة وكل ان
يرجع على بائعه بالثمن بلا اعادة بينة تكن لا يرجع قبل ان يرجع عليه المشتري عند ابي
حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رح له ان يرجع قال الا ترى ان المشتري الناني لو ابرأ
الاول من الثمن كان للاول الرجوع كما لو وجد العبد حرا فلكل الرجوع قبله خاتمة تكن
في الفصول ما يخالفه فتنبه ولو اشترى عبد اذا عتقه بمال اخذ منه ثم استحق العبد لم يرجع
المستحق بالمال على المعتق ولو شري دارا بعبد واخذت بالشفعة ثم استحق العبد بطلت
الشفعة ويأخذ البائع الذي ار من الشفع لبطان البيع انتهى *

* باب السلم *

هو * لغة كالسلف وزنا ومعنى وشرعا * بيع اجل * وهو المسلم فيه * بعاجل * وهو رأس

المال * وركنه ركن البيع * حتى ينعقد بلفظ البيع في الاصح * ويسمى صاحب الد را هم رب
 السلم والمسلم * بكسر اللام * و * يسمى * الاخر المسلم اليه والحنطة مثلا المسلم فيه *
 والتمن راس المال * وحكمه ثبوت الملك للمسلم اليه ولرب السلم في الثمن والمسلم فيه *
 لف ونشر مرتب * ويصح فيما امكن ضبط صفته * كجودته وردائه * ومعرفة قدره ككميل
 وموزون * وخرج بقوله * مثنى * الد را هم والد نانير لانها اثنان فلم يجز فيها السلم
 خلا لما لك * وعدى متقارب كجوز وببيض وفلس * وكثير من ومشمش وتين * ولبن *
 بكسر الباء * وآجر بملين معين * بين صفته ومكان ضربه خلاصة * وذريعي كثوب بين
 قدره * طولا وعرضا * وصفته * كقطن وكتمان ومركب منهما * وصنعتة * كعمل الشام او
 مصر او زيد او عمرو * ورقته * وغلظه * ووزنه ان يبع به * فان الد يباح كاثقل وزنه زاد
 قيمته والحريز كلما خف وزنه زاد قيمته فلا بد من بيانه مع الذرع * لا * يصح في عدى متفاوتة
 هو ما تتفاوت ماليتها * كبطيخ وقرع * ودور درمان فلم يجز عد دابل مميز وما جاز عد داجاز كيلا
 ووزنا نهر * ويصح في سمك ملىح * ومالحة لغة ردية * وفي * طرى حمين يوجل وزنا وضربا *
 اى نوعا قيد لهما لا عد دالتفاوت * ولو صغار اجاز وزنا وكيلا * وفي الكبار رو ايتان
 مجتبى * لا فى حيوان * ما خلا فاللشافعي * واطرافه * كرووس واكارع خلا لما لك وجاز
 وزنا فى رواية * و * لا * فى حطب بالحزم ورد طبة بالجرز الا اذا ضبط بما لا يؤدى
 الى نزاع * وجاز وزنا فتح * وجوه وخرز الا صغار لو لو تبا ع وزنا * لانه انما يعلم
 به * ومنقطع * لا يوجل فى الاسواق من وقت العقد الى وقت الاستحقاق ولو انقطع
 فى اقليم دون آخر لم يجز فى المنقطع ولو انقطع بعد الاستحقاق خير رب السلم بين انتظار
 وجوده والفسخ واخذ رأس ماله * ولحم ولومنزوع عظم * وجوازه اذا بين وصفه و
 موضعه لانه موزون معلوم وبه قالت الاثمة الثلاثة وعليه الفتوى لحر وشرح مجمع لكن فى
 القهستانى انه يصح فى المنزوع بلا خلاف انما الخلاف فى غير المنزوع قنية لكن صرح
 غيره بالروايتين فتدبر ولو حكم بجوازه صح اتفا قابز اية وفى العينى انه قيمى
 عند منلى عند صا * و * لا * بمكيال وذراع مجهول * قيل فيهما وجوزه الثانى فى الماء قربا
 للتعامل فتح * وبرقرية * بعينها * وثمر نخلة معينة الا اذا كانت النسبة لشجرة * او نخلة او قرية *

لبيان الصفة * لالتعيين الخارج كفتح مرجي اوبلكى بد يارنا فالمانع والمقضي العرف
 فتح * و * لا * فى حنطة حد ينة قبل حد وثها * لانها منقطعة فى الحال وكونها موجودة
 وقت العقد الى وقت المحل شرط فتح وفي الجوهره اسلم فى حنطة حد ينة اوفى ذرة حد ينة
 لم يجز لانه لا يدعى اكون فى تلك السنة شئ ام لا قلت وعليه فما يكتب فى وثيقة السلم
 من قوله حد ينة عامة مغسل له اى قبل وجود الجدين اما بعده فيصح كالا يخفى * وشرطه *
 اى شروط صحته التي تذكر فى العقد سبعة * بيان جنس * كبر او ثمر * و * بيان * نوع *
 كمسقي او بعلي * وصفه * كجيد وردى * وقد ر * ككل اكيلا لا ينقبض ولا ينسط *
 واجل واقله * فى السلم شهر * به يفتى وفى الحاروى لا بأس بالسلم فى نوع واحد
 على ان يكون حلول بعضه فى وقت وبعضه فى وقت آخر * ويبطل * الاجل * بموت المسلم
 اليه لا بموت رب السلم * فيؤخذ المسلم فيه * من تركته حالا * لبطلان الاجل بموت
 المدين لا الدائن ولد اشترط دوام وجوده لئلا يورثه على تسليمه بموته * و * بيان *
 قد رأس المال * ان تعلق العقد بمقداره كافى * مكمل وموزون وعدى غير متفاوت *
 واكتفيا بالاشارة كاني من روع وحيوان قلنا ربما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فاحتاج
 الى رد رأس المال ابن كمال وقد ينفق بعضه ثم يجد باقيه معيبا فيرده ولا يستبدل له رب السلم
 في مجلس الرد فينفسخ العقد في المردود ويبقى فى غيره فتلزم جهالة المسلم فيه فيما بقى
 ابن ملك فوجب بيانه * و * السابع بيان * مكان الايغاء * للمسلم فيه * فيما له حمل * وموئنه
 ومثله الثمن والاجرة والقسمه وعينا مكان العقد وبه قالت الثلاثة كبيع وقرض واتلاف و
 غصب قلنا هذا واجبة التسليم فى الحال بخلاف الاول * شرط الايغاء فى المدينه لكل محللاتها
 سواء فيه * اى فى الايغاء * حتى لو ارفاه فى محلة منها برئى * وليس له ان يطالبه فى
 محلة اخرى بزازية وفيها قبله شرط حمله الى منزله بعد الايغاء فى المكان المشروط ولم يصح
 لاجتماع الصفتين الاجارة والتجارة * وما لا حمل له كمسك وكافور وصغار لو لا بشرط
 فيه بيان مكان الايغاء * اتفاقا * يوفيه حيث شاء * فى الاصح * صحيح ابن الكمال مكان العقد *
 ولو عين * فيما ذكر * مكانا تعين فى الاصح * فتح * لانه يغفل عنقوط خطر الطريق * و * بقى
 من الشروط * قبض رأس المال * واوعينا * قبل الافتراق * ب * بك انها وان تاما وسارا

فرسخا او اكثر ولود خل ليخرج الد راسه ان توارى عن المسلم اليه بهل وان بحيث يراه
 لا وصحت الكفالة والحوالة والارتهان برأس مال السلم بزازية * وهو شرط بقائه على
 الصحة لا شرط انعقاده بوصفها * فينعقد صحته بطل بالافتراق بلا قبض * ولو ابي المسلم
 اليه قبض رأس المال اجبر عليه * خلاصة وبقي من الشروط كون رأس المال منقود او عدم
 الخيار وان لا يشمل الجدين احدهما علتي الربو وهو القدر المتفق او الجنس لان حرمة
 النساء تتحقق به وعدمها العيني تبعاً للغاية سبعة عشر وزاد المصنف وغيره القدر على تحصيل
 المسلم فيه ثم فرع على الشرط الثامن بقوله * فان اسلم مائتي درهم في كره * بضمير فتشديد
 ستون تغيز او القفيز ثمانية مكاكيك والمكوك صاع ونصف عيني * بر * حاله كون المائتين
 مقسومة * مائة دينا عليه * اى على المسلم اليه * ومائة نقل * نقل هارب السلم * وافتراقه على
 ذلك * فالسلم فيه * حصته * الدين باطل * لانه دين دين وصح في حصته النقل ولم يشع الفساد
 لانه طارحتى لو نقل الدين في مجلسه صح في الكل ولو احدث ما دنا نيرا وعلى غير العاقل فسد
 في الكل * ولا يجوز التصرف * للمسلم اليه * فى رأس المال * ولا لرب السلم في *
 المسلم فيه قبل قبضه بنحو * بيع * شركة * ومرا بحة * وتولية * ولو ممن عليه حتى او رهبه منه
 كان اقاله اذا قبل وفى الصغر اقاله بهض السلم جائزة * ولا * يجوز لرب السلم * شراء
 شئ من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة * في عقد السلم الصحيح فلو كان فاسداً جاز
 الاستبدال كسائر الديون * قبل قبضه * يحكم الاقالة لقوله عايه افضل الصلوة والسلام
 لا تأخذ الا سلمك او رأس مالك اى الاسلامك حال قيام العقد او رأس مالك حال انفساخه
 فامتنع الاستبدال * بخلاف * بدل * الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه * لكن *
 بشرط قبضه فى مجلس الاقالة * لجواز تصرفه فيه بخلاف السلم * ولو شرب * المسلم اليه فى
 كره * كراه امر * المشتري * رب السلم بقبضه قضاء * عما عليه * لم يصح * للزوم الكيل
 مرتين ولم يوجد * وصح لو كان * الكرقرضا * وامر مقرضه به * لانه اعارة لا استبدال *
 كما * صح * لو امر * المسلم اليه * رب السلم بقبضه منه له ثم لنفسه * فاكتاله مرتين
 لزاو المانع * امره * اى المسلم اليه * رب السلم ان يكيل المسلم فيه * في ظرفه *
 فكتاله في ظرفه * اى وعاء رب السلم * بغيبته * اما يحضرته فيصير قابضا بالتولية * او امر

المشتري البائع * بذ لك * فكال في ظرفه * ظرف البائع * لم يكن قابضا * لحقه * بخلاف
كيله في ظرف المشتري بامر * فانه قبض لان حقه في العين والاول في الذمة * كيل
العين * المشتراة * ثم كيل الدين * المسلم فيه وجعلها * في ظرف المشتري قبض بامر *
لتبعية الدين للعين * وعكسه * وهو كيل الدين اولا * لا * يكون قبضا وخيراه بين
نقض البيع والشركة * اسلم امة في كبر وقبضت فتقايلا * السلم * فماتت * قبل قبضها
بحكم الاقالة * بقى * عقد الاقالة * او ماتت فتقايلا صح * لبقاء المعقود عليه وهو المسلم
فيه * وعليه قيمتها يوم القبض فيهما * في المسئلتين لانه سبب الضمان * وكذا * الحكم
في * المقايضة بخلاف الشراء بالثمن فيهما * لان الامة اصل في البيع والحاصل جواز
الاقالة في السلم قبل هلاك التجارية وبعد * بخلاف البيع * تقايلا البيع في عهد فابق *
بعد الاقالة * من يد المشتري فان لم يقدر على تسليمه * للبائع * بطلت الاقالة
والبيع بحاله * تنية * والقول لمدي الرداء والتاجيل لالتا في الوصف * وهو الرداء *
والاجل * والاصل ان من خرج كلامه تعنتا فالقول لصاحبه بالاتفاق وان خرج خصومة
ورقع الاتفاق على عقد واحد فالقول لمدي الصحة عند ما وعند المنكر * ولو
اختلفا في مقدار القول للطالب مع يمينه * لا نكارة الزيادة * وان برهن قبل وان
برهنا قضي بينة المطلوب * اى المسلم اليه لاثباتها الزيادة * وان * اختلفا * قى مضيه
فالقول للمطلوب * اى المسلم اليه بيمينه الا ان برهن الآخر وان برهنا بيمينه
المطلوب ولو اختلفا في المسلم تحالفا فتح * والا ستصناع * هو طلب عمل الصنعة * باجل *
ذكر علي سبيل الاستمهال لا الاستعجال فانه لا يصير سلما * سلم * فتعبر شر ائطه * جرى
فيه تعامل ام لا * وقال الاول استصناع * وبذ ونه * اى الاجل * فيما فيه تعامل الناس
كخف ومقمة وطست * بمهمله وذكره في المغرب بالشين المعجمة وقد يقال طشوت * صح *
الاستصناع * ببيع الاعد * على الصحيح ثم فرع عليه بقوله * فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع
الامر عنه * ولو كان علق لما لزم * والمبيع هو العين لا عمله * خلافا للبردي * فان جاء *
الصانع * بمصنوع غيره او بمصنوعه قبل العقد * فاخله * صح * ولو كان المبيع عمله لما صح * ولا
يتعين * المبيع * له * اى الامر * بلا رضا * فصيح الصانع * لمصنوعه * قبل رؤية امره *

ولو تضمن له لما يبيع به * وله * اى للامر * اخذ وتركه * بخيار الرؤية ومفاده انه
لا خيار للصانع به رؤية المصنوع له وهو الاصح نهر * ولم يصح فيما يتعامل فيه كالثوب
الا باجل كما مر * فانه لم يصح فسدان ذكر الاجل على وجه الاستمهال وان للاستعجال
كعلي ان تفرغه غدا كان صحيحا فروع السلم في الدبس لا يجوز لما في اجارة جواهر
الفتاوى ولو جعل الدبس اجرة لا يجوز لانه ليس بمنلى لان النار عملت فيه ولد الا يجوز
السلم فيه فلا يجب في الدمة حتى لو كان هينا جائز قلت وسمي في الغصب ان الرب
والغطر واللحم والغنم والاجر والصابون والاصفر والسرقتين والجلود والصرم وبر مخلوط
بشعير تسمى فلم يحفظ انتهى *

* باب الممفقات *

من ابوابها وعبر في الكنز بمسائل متشورة وفي الدرب مسائل شتى والمعنى واحد *
اشترى ثورا او فرسا من خزف لاجل استئناس الصبي لا يصح * ولا قيمة له * فلا يضمن
متلفه وقيل بخلافه * يصح ويضمن قنية وفي آخر حظار المجتنب عن ابي يوسف يجوز
بيع اللعبة وان يلعب بها الصبيان * وصح بيع الكلب * ولو عقورا * والغهد * والعيل
والقرد * والسباع * بسائر انواعها حتى الهرة وكذا الطيور * علمت او لا * سوى
الخنزير وهو المختار للانتفاع بها وبجلدها كما قد مناه في البيع الفاسد والتمسخر بالقرد
وان كان حراما لا يمنع بيعه بل يكره كبيع العصير شرح وهبانية فروع لا ينبغي اتخاذ
الكلب الا لخوف لص او غيره فلا بأس ومثله سائر السباع عمنى وجازا قتنا * ولصيد
وحراسة ماشية وزرع اجماعا * كما صح بيع خر حمام كثير * صح * هبته * قنية *
وادنى القيمة التي تشتري الجواز البيع للمس ولو كانت كسرة خبز لا يجوز * قنية * كالا
يجوز بيع هوام الارض كالخنفس * والقنات والعقارب والوزغ والضب * و
لا هوام * البحر كالسرطان * وكما فيه سوى السمك وجوز في الغنبة بيع ماله ثمن
كسقفنقور وجلود خز وجل الما لو حيا واطلق الحسن الجواز وجوز ابو الليث بيع الحيات
ان انتفع بها في الادوية والا لا ورده في البدائع بانه غير سيد لان المحرم شرعا
لا يجوز الانتفاع به للسداوى كالخمر فلا تقع الحاجة الى شرع البيع * ويجوز بيع دهن

نجس * اى متنجس كما قد مناه فى البيع الفاسد * ويتنفع به للاستباح * فى غير مسجد
 كما مر * والد مى كالمسلم فى بيع * كصرف وسلم وربوا وغيرها * غير الخمر والخنزير
 وميتة لم تمت حتف انفسها * بل بنحو خنق او ذبح مجوسي فانها كخنزير وقد امرنا بتركهم
 وما يدنون * وصح شراؤه * اى الكافر كما قد مناه فى البيع الفاسد * عبد امسليما او
 مصحفا * او شقصا منهما * ويجبر على البيع * ولو المشتري صغيرا اجبر عليه وليه فلولم يكن
 اقام القاضى له وليا وكذا لو اسلم عند * ويتبعه طفله ولو اعنقه او كاتبه جاز فان عجز اجبر
 ايضا ولو دبره او استولدها سعيها في قيمتها ورجوع ضرر بالوطئه مسلمة وذلك حرام
 قريع من عادته شراء المرد ان يجبر على بيعه دفعا للفساد ونهرو غيره * وكذا
 محرم اخذ صيد ايو مربا رساله ولو اسلم مقرض الخمر سقطت ولو المستقرض
 فروايتان * وطى زوج * الامة * المشتراة * التي انكحها مشتريها قبل قبضها * قبض
 لمشتريها * لحصوله بتسليمه فصار نعله كفعله * لا * مجرد * نكاحها * استحسانا *
 فلو انقض البيع * قبل القبض * بطل النكاح فى * قول الثانى وهو * المختار * وتيد
 الكمال بما اذا لم يكن بطلا نه بموتها فلولبه قبل القبض لم يبطل النكاح وان بطل
 البيع فيلزمه المهر للمشتري فتح * اشترى شيئا * منقول لان العقار لا يبيعه القاضى *
 وغاب * المشتري * قبل القبض ونقل الثمن غيبة معروفة فاقام بائعه بينة انه باعه *
 منه لم يبع فى دينه لا مكان ذهابه اليه * وان جهل مكانه يبع المبيع * اى باعه القاضى
 او ما مورده نظر للغائب وادى الثمن وما فضل يمسكه للغائب وان نقص نبعه البائع
 اذا ظفر به * وان اشترى انسان * شيئا * وغاب واحد * منهما * فللحاضر * مع * كل
 ثمنه ويجبر البايع على قبول الكل ودفع الكل للحاضر * وله قبضه وحبسه * عن
 شريكه اذا حضر * حتى ينقل شريكه * الثمن بخلاف احد المستاجرين والغرق ان
 للبائع حبس المبيع لاستيفاء الثمن فكان مضطرا بخلاف المؤجر اللهم الا اذا شرط تعجيل
 الاجرة * باع * شيئا * بالف منقال ذهب وفضة تنصفا به * اى بالمثلقال فيجب خمسمائة
 منقال من كل منهما لعدم الاولوية * وفى * بيعه شيئا * بالف من الذهب والفضة *
 تنصفا وانصرف للوزن المعهود فالنصف * من الذهب مثاقيل و * النصف * من الفضة

وراهم * ومثله له طي آخر كرحنطة وشعير وسوسم لزمنه من كل ثلث كروهن اقلته
 في المعاملات كلها كسهر ووصية ووديعة وغصب واجارة وبل لخلع وغيره في موزون
 ومكيل ومعد ودومل روع عيني وقوله * وزن سبعة * تقدم في الزكوة وافاد الكمال
 ان اسم ال را هم ينصرف للمتعارف في بلد العقل ففي مصر ينصرف للفلوس وافاد في
 النهر ان قيمته تختلف باختلاف الزمان فاننى القاى بانه يساوي نصفاً وثلاثة فلوس
 فلواطلق الواقف ال را هم اعتبر زمنه ان عرف والاصرف للفضة لانه الاصل كما لو قيل : بالنقرة
 كواقف الشيخونية ونحوها فقيمة درهمها نصفان وافاد المصنف ان النقرة تطلق على
 الغضة والذهب وعلي الفلوس النحاس يعرف مصر الآن فلا بد من مرجح فان لم يوجد
 فالعمل على الاستيمارات القديمة للوقف كما عولوا عليها في نظائره كعمرة خراج
 ونحوه قال وبه اننى الملا ابو السعد افندى * ولو قبض زيفاً بل جيل * كان له
 على آخر * جاً صلابه * فلوا علم وانفقه كان قضاء اتفاقا * ونفق او انفقه * فلوقا امارده
 اتفاقا * فهو قضا * لحقه وقال ابو يوسف رح اذا لم يعلم يرد مثل زيفه ويرجع بجيل *
 استحسانا كما لو كانت ستوفة ازنبه رجة واختاروه للغنوى ابن كمال قلت ورجحه في البحر
 والنهر والشرنبلاية وبه يفتى * ولو فرخ او باض طير في ارض * لرجل * او تكسرها
 ظبي * اى انكسر رجله بنفسه فلو كسرها رجل كان للكا سر لا للاخذ * فهو للاخذ * اسبق
 يد له لمباح * الا اذا هم ارضه لك * فهو له * او كان صاحب الارض قريباً من الصيد *
 بحيث يقدر على اخذه لو مل يد * فهو لصاحب الارض لتمكينه منه فلواخذ غيره
 لم يملكه نهر * وكذا * مثل ما مر * صيد تعلق بشبكة نصبت للجفاف * او دخل دار
 رجل * ود رهم او سكر نثر فوق على ثوب لم يعد له * سا بقا * ولم يكف * لاحقاً
 فلواخذ * او كفه ملكه بهذا الفعل فروع غسل النحل في ارضه ملكه مطلقاً لانه
 صار من انزالها شرط اذا فطلب المشتري ان يكتب له البائع صكاً لا يجبر عليه ولا
 على الاشهاد والخروج اليه الا اذا جاء به بول وصك فليس له الامتناع من
 الاقرار شرطاً قطناً فغلته امرأته فكله له المرأة اذا كغنت زوجها بلاذن الورثة كغن
 مثله رجعت في التركة ولو اكبر لا ترجع بشئ قال رحمه الله تعالى ترجع بقيمة كغن

"المثل لا يبيعه اكتسب حراما واشترى به ارباك را هم المخصوصة شيئا قال الكرخي
 ان نقل قبل البيع تصدق بالربح والا لا وهن اقياس وقال ابو بكر كلاهما سواء ولا
 يطيب له وكذا الواشترى ولم يقل بهن : الك را هم واعطى من الك را هم دفع ما له مضاربة
 لرجل جاهل جازاخذ ربحه ما لم يعلم ان ك اكتسب الحرام من رمى ثوبه لا يجوز لاحد
 اخذ : ما لم يقل حين رمى لياخذ : من اراد باع الاب ضيعة طفله والاب مغفل فاسق
 لم يجز بيعه استحسانا شرت لطفها على ان لا ترجع عليه باليمن جاز وهو كالمهبة استحسانا قال
 الاسير اشترني او فكنتي فشراء رجوع بماد على كانه اقرضه ولو قال بالف فشراء باكثر لم يلزمه
 الفضل لانه تخلص لا شراء اشترى داراود بغ وتاذى جيرانه ان على الك وام يمنع
 وعلي الندرة يتحمل منه شري لهما على انه لحم غنم فوجد : لحم معزله الرد قال زن لى
 من هذا اللحم ثلثة ارطال فوزن له اجبر ومن هذا الخبز فوزن له لم يجبر شري
 بن راخر يفيا فاذا هو ربيعي او شري بن ر البطائح فاذا هو بن ر القباء ان فائمارد : وان
 مستهلكا فعليه مثله ساوم صاحب الزجاج فدفع له قل حال ينظر : فوقع منه على اقل اح فانكسر
 ضمن الاقل اح لا القبح شري شجرة باصلها وفي قطعها من الاصل ضرر بالبائع يقطعه
 من وجه الارض من حيث لا يتضرر به البائع ولو انه دم من سقوطه حائط ضمن القالع
 ما قولك من قلعه دفع الك را هم زيونا فكسرها المشتري لا شئ عليه ونعم ما صنع حيث
 غشه وخانه وكذا الودفع اليه لينظر اليه فكسره لا بأس ببيع المغشوش اذا بين غشه البائع
 او كان ظاهرا يري ولذا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في حنطة خلط فيها شعير وشعير
 يري لا بأس ببيعه وان طحنه لا يبيع وقال الثاني في رجل معه فضة نحاس لا يبيعهما حتى
 يبين وكل شئ لا يجوز فانه ينبغي ان يقطع ويباع صاحبها اذا انفتحه وهو يعرفه شري فلوسا
 بد رهبر فنفعها اليه وقال هي بد رهبر لا ينفقها حتى يعد ما شري بالك رهبر الزيف
 ورضى باقل مما يشترى بالجيد حل له شري ثيابا ببغداد على ان يوفي ثمنه بسمرقند لم
 يجز لجهالة الاجل باع نصف ارضه بشرط خراج كلها على المشتري فهو فاسد اخذ الخراج
 من الاكار له ان يرجع على المصدق ان استحسن اشري الكرم مع الغلة وقبضه ان رضي
 الاكار جاز البيع وله حصته من الثمن وان لم يرض لم يجز بيعه تضادهما وقال انفقه

فان نفق جازوا لافردة على فقبله ولم ينغقه له رده استحسانا بخلاف جارية رجل بها عيبا فقال
اعرضها او بعها فان نفقت والافرد ما فعرضها علي البيع سقط الرد قال ابو حنيفة رحمه الله
تعالى اذا وطئ الرجل امته ثم زوجها مكانه فللزوجة وطؤها بلا استبراء وقال ابو يوسف
استقبح ولا يقربها حتى تحيض حيضة كما لو اشترأها كما سمجى في الحظر والكل من
الملتقط * ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به * هنا اصلان احدهما ان كل ما كان
مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد كالبيع وما لا فلا كالقرض ثانيهما ان كل ما كان من التمليكات
او لتقييد ات كر جعة يبطل تعليقه بالشرط في الاصح لكن في اسقاطات والتزامات
يخلف بها كحج وطلاق يصح مطلقا وفي اطلاقات وللايات وتحريضات بالملا ثم بزازية
فالاول اربعة عشر على ما في الدرر والكنز واجارة الوقاية * البيع * ان علقه بكامة ان
لا بعلى على ما بيناه في البيع الفاسد * والقسمة * للمثلى اما قسمة القيمي فتصح بخيار شرط
ورؤية * والاجارة * الا في قوله اذا جاء رأس الشهر فقد آجرتك داري بكن ان يصح
به يغني عما دية وقوله لغاصب داره فرغها والافاجرتها كل شهر بكن اجاز كما سمجى
في متفرقات الاجارة مع انه تعليق بعد م التفرغ * والاجارة * بالزاء فقول البكر
اجزت النكاح ان رضيت امي مبطل للاجارة بزازية وكذا كل ما لا يصح تعليقه بالشرط
اذا انعقل موقوفا لا يصح تعليق اجازته بالشرط بحرف قصر ما علي البيع قصور * والرجعة *
قال المصنف انما ذكرتها تبعا للكنز وغيره قال شيخنا في بحره وهو خطأ والصواب
انها لا تبطل بالشرط اعتبارا لها باصلها وهو النكاح واطال الكلام لكن تعقبه في النهر
وفرقت بها لا تفتقر اشهود ومهر وله رجعة امة على حرة نكحها بعد طلاقها وتبطل بالشرط
بخلاف النكاح * والصلح عن مال * بمال درر وغيرها وفي النهر الظاهر الاطلاق حتى
لو كان عن سكوت او انكار كان فداء في حق المنكر ولا يجوز تعليقه * والابراء عن الديون *
لانه تملك من وجه الا اذا كان الشرط متعارفا او علقه بمر كائن كان اعطيت شريكي
فقد ابراءك وقد اعطاء صح وكن اموته ويكون وصية ولولوا رثه على ما بحثه في النهر *
وعزل الوكيل والاعتكاف * فانهما ليس مما يخلف به فلم يجز تعليقهما بالشرط وهذا في
احل الروايتين كما بسطه في النهر والصحيح الحاق الاعتكاف بالنذر * والمزارعة والمعاملات *

اى اساقات لانهما اجارة * الا قرار * الا اذا علقه بمجى الغد او بموته فمجاز ويلزمه
 للحال عيني * والوقف * الرابع عشر * التحكيم * كقول المحكمين اذا حل الشهر فاحكم
 بيننا لانه صلح معنى فلا يصح تعليقه ولا اضافته عند الثانى وعليه الفتوى كما في قضاء الخانية
 وبقي ابطال الاجل ففى البرازية انه يبطل بالشرط الفاسد وكذا الحجر على ما فى الاشياء *
 وما * يصح * لا يبطل بالشرط الفاسد * لعدم المعارضة المالية سبعة وعشرون على ما عده
 المصنف تبعاً للعيني وزدت ثمانية * القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع
 والعق والرهن والا يصاد * كجعلتك وصياً على ان تزوج بنتى * والوصية والشركة
 والمضاربة * كذا * القضاء والا مارة * كوليتهك بلد كذا مؤيد اصح وبطل الشرط
 فله عزله بلا جنحة وهل يشترط لصحة عزله كمد رس ايدى السلطان ان يقول رجعت
 عن التايد ابنى بعضهم بذ لك واختار فى النهر اطلاق الصحة وفى البرازية لو شرط
 عليه ان لا يشرب الخمر ولا يمثل قول احد ولا يسمع خصومة زيد صح التقليد
 والشرط * والكفالة والحوالة * الا اذا شرط فى الحوالة الاعطاء من ثمن دار المحيل
 فتنفسد لعدم قدرته على الوفاء بالملتزم كما عناه المصنف للبرازية واجاب فى النهر بان
 هذا من المحتال وعد وليس الكلام فيه فليحذر * والوكالة والا قالة والكتابة * الا اذا
 كان الفساد فى صلب العقل اى نفس البدن ككتابته على خمر تنفسد به وعليه يحل اطلاقهم
 كما حرمه خسرو * واذن العبد فى التجارة ودعوة الولد * كهذا الولد منى ان رضيت
 امرأتى * والصلح عن دم العمل * وكذا الا براء عنه ولم يذكروا اكتفاء بالصلح در *
 عن * الجراحة * التى فيها القود والا كان من القسم الاول وعن جناية غصب ووديعة
 وعارية اذا ضمنها رجل وشروط فيها حوالة وكفالة در والنسب والحجر عن المأذون
 نهر والغصب وامان القن اشياء * وعقد الذمة وتعليق الرد بالعيب * تعليقه * بخيار
 شرط وعزل القاضى * كعزلتك ان شاء فلان فيعزل ويبطل الشرط لما ذكرنا انها كلها ليست
 بمعارضة مالية فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط وهو مختص
 بالاسقاطات المحضة التى يحلف بها كطلاق وعتاق وبالالتزامات التى يحلف بها كحج وصلوة
 والتوليات كقضاء وامارة عيني وزيلعى وزاد فى النهر الاذن فى التجارة وتسليم الشفعة

والإسلام وحرر المصنف دخول الإسلام في القسم الأول لأنه من الإقرار ودخول الكفر
هنا لأنه ترك ويصح تعليق هبة وحوالة وكفالة وإبراء عنها بلا ثم * وما تصح إضافته إلى *
الزمان * المستقبل الأجارة ونسخها والمزارة والمعاملة والامضاربة والوكالة والكفالة
والإيلاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعتاق والوفاء * فهي أربعة عشر وبقي
العارية والأذن في التجارة فيصحان مضافين أيضا عمدا دية * وما لا تصح إضافته إلى المستقبل *
عشرة * البيع وأجازته ونسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال
والإبراء عن الدين * لأنها تمليكات للحال فلا تضاف للاستقبال كما لا تعلق بالشرط الفاسد
لما فيه من معني القمار وبقي الوكالة على قول الثاني المفتى به انتهى *

* باب الصرف *

عنوانه بالباب لا الكتاب لأنه من أنواع البيع * هو لغة الزيادة شرعا * بيع الثمن بالثمن
أي ما خلق المثلثية ومنه المصوغ * جنسا بجنس أو بغير جنس * كل هبة بفضة * ويشترط *
عدم التأجيل والخيار * والتماثل * أي التساوي وزنا * والتقابض * بالبراجم لا بالتخلية *
قبل الافتراق * وهو شرط بقائه صحيحا على الصحيح * أن اتحد جنسا وإن * وصيلة * اختلفا
جودة وصياغة * لما مر في الربوا * والأ * بأن لم يتجانسا * شرط التقابض * لحرمة النساء *
فلوباع * النقيضين * أحدهما بالآخر جزافا * أو بفضل * وتقابضا فيه * أي المجلس *
صح * العرضان * لا يتعينان * حتى لو استقرضا فاديا قبل افتراقهما وامسكا ما أشار إليه
في العقد وأديا مثلما جاز * ويفسد * الصرف * بخيار الشرط والجل * لا خلاصا بالقبض *
ويصح مع إسقاطهما في المجلس * لزوال المانع وصح خيار الرؤية وعيب في مصوغ لا نقد
فرع * الشرط الفاسد يلتحق بإصل العقد عند خلافهما نهر * ظهر بعض الثمن زيوفا
فرد * ينتقض فيه فقط لا يتصرف في ثمن الصرف قبل قبضه * لوجوبه حق الله تعالى * فلوباع
ديارا بدراهم واشترى بها * قبل قبضها * ثوبا * مثلا * فسد بيع الثوب * والصرف بحاله *
باع أمة نعل ألف درهم مع طوق * فضة نى عنقها * قيمته ألف * إنما بين قيمتها ليغفل
انقسام الثمن على المئتين أذانه غير جنس الطوق والأنا لعمرة بوزن الطوق لا بقيمته نقد *
مقابل به والباقي بالجارية * بالغبن * متعلق ببيع * ونقد من الثمن الفاء وباعها بالغبن ألف

نقل والف نسئة او باع شيئا حليته خمسون وتخلص بلا ضرر * فباعه * بمائة ونقل خمسين فما نقل *
 فهو * ثمن الغضة سواء سكت او قال خذ هذا من ثمنها * تحريا للجواز وكنى الوقال هذا
 المعجل حصه السيف لانه اسم للحلية ايضا لك خولها في بيعه تبعه ولو زاد خاصة فسد البيع
 لانه لا زالة الاحتمال * فان افتقر تامن غير قبض بطل في الحلية فقط * وصح في السيف * ان
 تخلص بلا ضرر * كطوق الجارية * وان لم تخلص * الا بضرر * بطل اصلا * والا صل انه
 متى بيع نقد مع غيره كمفضض ومزركش بنقل من جنسه شرط زيادة الثمن فلو مثله او اقل
 او جهل بطل ولو بغير جنسه شرط التفاض فقط * ومن باع اثناء فضة بغضة او بذهب ونقل
 بعض ثمنه * في المجلس * ثم افتقر فاصح فيما قبض واشتركا في الالة * لانه صرف *
 ولا خيار للمشتري * لتعيبه من قبله بعد م نقل * بخلاف هلاك احد العبدین قبل القبض *
 فتغير لعل م صنعته * وان استحق بعضه * اى الالة * اخذ المشتري ما بقى بقسطه او رد *
 لتعيبه بغير صنعته قلت ومغادره تخصيص استحقاقه بالابينة لا بالاقرار فليحذر * فان اجارا المستحق
 قبل فسخ الحاكم العقل جاز العقل * اختلفوا متى يفسخ البيع اذا ظهر الاستحقاق ظاهر الرواية
 انه لا يفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح فتح * وكان الثمن له يأخذه البائع من المشتري ويسلم له اذا لم يفتقر
 بعد الاجازة ويصير العاقل وكيل للمجهز فنعلق احكام العقل به دون المجهز * حتى يبطل العقل
 بمغارقة العاقل دون المستحق جوهرية * ولو باع قطعة نقره فاستحق بعضها اخذ * المشتري *
 ما بقى بقسطه بلا خيار * لان التعيين لا يضرها وهل لو كان الاستحقاق * بعد قبضها
 وان قبل قبضها له الخيار * لتفرق الصفقة وكنى الدينار والدرهم جوهرية * وصح بيع
 درهمين ودينار بدرهم ودينارين * بصرف الجنس بخلاف جنسه * و * مثله *
 بيع كبروكر شعير بكري بروكري شعير * كذا * بيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار *
 صح * بيع درهم صحيح ودرهمين غلة * بفتح فتش يد ما يرد بيت المال ويقبله التجار *
 بدرهمين صحيحين ودرهم غلة * للمساواة وزنا وعدم اعتبار الجودة * و * صح * بيع من
 عليه عشرة دراهم * دين * ممن هي له * اى من دائنه فصح بيعه منه * دينارها * اتفاقا
 وتقع المفاصة بنفس العقد اذ لا ربوا في دين سقط * او * بيعه * بعشرة مطلقة * عن التقييم
 بل ين عليه * اندفع * البائع * الدينار * للمشتري * وثقاصا العشرة * الثمن * بالعشرة

الذي يقي ايضا استحسانا * وما غلب فضته وذم به فضة وذم به * حكما * فلا يصح بيع الخالص
 به ولا بيع بعضه ببعض الا متساويا وزنا * وكل * لا يصح الاستقراض بها الا وزنا * كما مر
 في بابها * والغالب * عليه * الغش منها في حكم عروض * اعتبارا للغالب * فيصح بيعه
 بالخالص ان كان الخالص اكثر * من المغشوش ليكون قد ربه بمثله والزائد بالغش كما مر *
 وبجنسه متغاضلا * وزنا وعدا بصرف الجنس بخلافه * بشرط التقابض * قبل الافتراق *
 في المجلس * في صورتين لضرر التمييز * وان كان الخالص مثله * اى المغشوش * اراقل
 منه او لا يري فلا * يصح البيع للربوا في الاوليين ولا حتماله في الثالث * وهو * اى
 من الغالب الغش * لا يتعين بالتعيين ان راج * لثمنيته حينئذ * والا * يرج * تعين به * كسلعة
 وان قبله البعض فكز يوف فيتعلق العقل بجنسه زيفا ان علم البائع بحاله والا فبجنسه جيل *
 و * صح * المبايعة والا استقراض بما يروج منه * عملا باعرف فيما لا نص فيه فان راج *
 وزنا * فيه * او عددا * فيه * او بهما * فبكل منهما * والمتساوى * غشه وفضته او ذم به *
 كغالب الفضة * والذهب * في تبايع واستقراض * فلم يجز الا بالوزن الا اذا اشار اليها
 كما في الخلاصة * و * اما في * الصرف فكغالب غش * فيصح بالاعتبار للمار * اشترى شيئا به *
 بغالب الغش وهو نافق * او بغلوس نافقة فكسدت * ذلك * قبل التسليم * للبائع * بطل *
 البيع * كالمواضع * عن ادى الناس فانه كالكساد وكل احكم الدراهم لو كسدت او
 انقطعت بطل وصحاحه بقيمة المبيع وبه ينتى رفقا بالناس بحرو حقائق * وحل الكساد ان
 تترك المعاملة بها في جميع البلاد * فلو راجت في بعضها لم يبطل بل يتخير البائع لتعييبها *
 و * حل * الاقطاع عدم وجوده في السوق وان وجد في الصيارفة وفي البيوت * كذا
 ذكره العيني وابن ملك بالعطف خلا لما في نسخ المصنف وقد عزاه للهداية ولم اره فيها
 والله اعلم وفي البزازية اوراجت قبل نسخ البائع البيع عاد جائز العلم انفساخ العقد
 بلافسخ وعليه فقول المصنف بطل البيع اى ثبت للبائع ولاية فسخه والله الموفق * و * قيد
 بالكساد لانه * لو نقصت قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله * اجماعا ولا يتخير البائع * وعكسه *
 لو غلت قيمتها وزادت فكل لك البيع على حاله ولا يتخير المشتري ويطالب بنقل ذلك
 العيار الذي كان وقع وقت البيع * فتح * و * قيد بقوله تبطل التسليم لانه * لو باع الدلال *

وكذا فضولي * متاع الغير بغير اذنه بل راسم معلومة واستوفاهما فكدت قبل دفعها الى
 رب المتاع لا يفسد البيع * لان حق القبض له عينى وغيره * وصح البيع بالغلوس النافقة وان لم
 تعين كالداهم وبالكاسد لا حتى تعينها * كسلع * ويجب * على المستقرض * رد * مثل * الغلوس
 القرض اذا كدت * واوجب محل قيمتها يوم الكساد وعليه الغتوى بزيادة وفي النهر
 وتأخير صاحب الهداية دليلهما ظاهر في اختيا . قوامهما * اشترى شيئا بنصف درهم * مثلاً *
 فلوس صح * بلا بيان عدو للعلم به * وعليه فلوس تباع بنصف درهم وكذا بثلاث درهم
 او ربعة وكذا لو اشترى بل درهم فلوس او بل درهمين فلوس جاز * عند الثاني وهو الاصح للعرف
 كافى * ومن اعطى مبيعاً فدادهما * كبير * فقال اعطني به نصف درهم فلوسا * بالنصب
 صفة نصف * ونصفا * من النضة صغرها * الاحبة صح * ويكون النصف الاحبة بمثله وما بقي بالغلوس
 ولو كرر انظر نصف بطل في الكل للزوم الزوا * وما تقر رطهران * الاموال ثلاثة * الاول * ثمن
 بكل حال وهو النقلان * صحبه الباء او لا قبل بجنسه او لا * والثاني * مبيع بكل حال كالثياب
 والدواب * والثالث * ثمن من وجه مبيع من وجه كالمعاملات * فان اتصل بها الباء فثمن
 والا فمبيع واما الغلوس فان رائجة فكثمن والا فكسلعة * والثمن * من حكمه عدم اشتراط
 وجوده في ملك العاقد عند العقل وعدم بطلانه * اى العقل * بهلاكه * اى الثمن * ويصح
 الاستدلال به في غير الصرف والسلم * لافيهما * وحكم المبيع خلافه * اى الثمن * في
 الكل * فيشترط وجود المبيع في ملكه وهكذا من حكمها وجوب التساوى عند المغالبة بالجنس في
 المقدارات كما تقررقا في بيع العينة وبأتى متنافى الكفالة بيع التلجية ويأتى متنافى الاقرار
 وهو ان يظهر العقل او هو الايراد انه يلجى اليه لخوف عدو وهو ليس ببيع في الحقيقة بل كالتهميل
 كما بسطته في آخر شرحي على الممارز فملت عن التلويح ان الاقسام ثمانية وسبعون وعقد له
 قاضيه ان فضلاً آخر الاكراه ملخصة انه بيع منعقد غير لازم كالبيع بالخيار وجعله الباقي فاسد او
 لو ادعى احدهما بيع التلجية واكثر الآخر فاقول لم ادعى البطل بيمينته ولو برهن احدهما قبل ولو برهن
 فالتلجية ولو تابعا في العلافية ان اعترفنا ببنائه على التلجية فالبيع باطل لاتفاقهما انهما هزلان به والا
 فلازم ولولم تحتضر همانية فباطل على الظاهر منية قلت ومفادها انها لو تواضعا على الوفاء
 قبل العقل ثم عقد اخاليا عن شرط الوفاء فالعقد جائز ولا عورة للمواضعة وبيع الوفاء ذكرته

هنا تبعا للمدور وصورته ان يبيعه العين بلف على أنه ان رد عليه البع من رد عليه العين وسماء
 الشافعية بالرهن المعاد ويسمى بمصر بيع الامانة وبالشام بيع الاطاعة قيل هو رهن فتضمن
 زوائد وقيل بيع يفيد الانتفاع به وفي اقالة شرح المجمع عن النهاية وعليه الفتوى وقيل
 ان بلفظ البيع لم يكن رهنا ثم ان ذكر الفسخ فيه او قبله او زعماء غير لازم كان بيعا فاسدا الوعد
 على وجه الميعاد جازا ولم الوفاء به لان المواعيد قد تكون لازمة لحاجة الناس وهو الصحيح
 كما في الكافي والخانية واقراء خسرو هنا والمصنف في باب الاكراه وابن الملك في باب الاقالة
 بزيادة وفي الظهيرية لو ذكر الشرط بعد العقد يلتحق بالعقد عند ابي حنيفة ولم يذكر انه
 في مجلس العقل او بعد وفي البرازية ولو باءه لاخر با تا توقف على اجازة مشترية وفاء
 ولو باعه المشتري فللبائع او ورثته حق استرداد او فاد في الشرنبلالية ان ورثة كل من البائع
 والمشتري يقوم مقام مورثه نظر الجانب الرهن فليحفظ او استأجره بائعه لا يلزمه الاجر
 لانه رهن حكما حتى لا يحل الانتفاع به قلت وفي فناوي ابن الحلبي ان صدرت الاجارة
 بعد قبض المشتري المبيع وفاء او للبناء وحده فهي صحيحة والاجرة لازمة للبائع طول مدة
 التواجد انتهت قنية قلت وعليه فلو مضت المدة وبقي في يده فافتى علماء الروم بلزوم اجر
 المثل ويسمونه بيع الاستقلال وفي الدرس بيع الوفاء في العقار استحسانا واختلف في
 المنقول وفي المتقطر المنية اخلفا ان البيع بات او فاء جد او هزل فالقول لمع الجدل
 والبتات الا بقريضة الهزل والوفاء قلت لكنه ذكر في الشهادات ان القول لمع الوفاء
 استحسانا كما ينبغي فليحفظ ولو قال البائع بعثك بيعا باقا فالقول له الا ان يدل على الوفاء
 بنقصان النسيب كثير الا ان يدل على صاحبه تغير السعر وفي الاشباه في او اخر قاعدا العادة
 محكمة عن المنية لو دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف جوزة مشائخ بخاري للعرف ثم نقل
 في آخرها عن اجارة البرازية ان به انتهى مشائخ بلخ وخوارزم وابوعلى النسقي ايضا قال
 والفتوى على جواب الكتاب للطحان لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص وفيها من
 البيع الفاسد القول السادس في بيع الوفاء انه صحيح لحاجة الناس فرارا من الربوا وقالوا
 ما ضاق على الناس امر الا اتسع حكمه ثم قال والحاصل ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص
 ولكن افتى كثير باعتبار ما اتول على اعتباره ينبغي ان يفتي بان ما يقع في بعض الاسواق من خلو

الحوانيت لا زمر يصير الخلو في الحانوت حقالة فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتها لغيره ولو كانت وقفا وكذا القول علي اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالنزول عن الوظائف بما يعطي لصاحبها وينبغي الجواز وانه لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله قلت وايد في زواهر الجواهر بما في واقعات الصرعي رجل في يد كان فغاب فرفع المتولي امره للقاضي فامر القاضي بفتحه واجارته ففعل المتولي ذلك وحضر الغائب فهو ولي بد كانه وان كان له خلو فهو ولي بد بخلوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شاء نسخ الاجارة وسكن في مكانه وان شاء اجرها ورجع بخلوه على المستأجر ويؤمر المستأجر باداء ذلك ان رضي به ولا يؤمر بالخروج من الدكان والله تعالى اعلم انتهى بلغظه *

* كتاب الكفالة *

مناسبتها للبيع كونها فيه غالبا وتكونتها بالامر معاوضة انتهاء * صى * لغة الضم وحكى ابن القطاع كفلته وكفلت به وعنه وتثليث الغاء شرعا * ضم ذمة * التكفيل * الى ذمة * الاصيل * غني المطالبة مطلقا * بنفس اربابين او عين كمغصوب ونحوه كما سيجي لان المطالبة تعم ذلك ومن عرفها بالضم في الدين انما اراد تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال لانه محل الخلاف وبه يستغني عما ذكره ملا خسر * وركنها اثبات وقبول * بالالفاظ الاتية ولم يجعل الثاني الثاني وكذا * وشرطها كون المكفول به * نفسا او مالا * مقدر والتسليم * من التكفيل فلم يصح بحد وقود * وفي الدين كونه صحيحا قائما * لاساقطا بموته مفلسا ولا ضعيفا كبدل كتابة ونفقة زوجة قبل الحكم بها فماليس دينا بالاولى نهر * وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل * بما هو علي الاصيل نفسا او مالا * واصلها من مواهل التبرع * فلا تنفل من مجنون ولا صبي الا اذا استد ان له ولته وامره ان يكفل بالمال عنه فيصح ويكون اذا نافي الاداء محيط ومغاد ان الصبي يطالب بهن المال بموجب الكفالة ولو لاهل الطولب الولي نهر ولا من مريض الامن الثلث ولا من عبده ولو ما ذونا في التجارة ويطالب بعد العتق الا اذا اذن له المولى ولا من مكاتب ولو باذن المولى * والملك عي * وهو الدائن * مكفول له والمال على عايه * وهو المديون * مكفول عنه * ويسمى الاصيل ايضا * والنفس ارباب

المال مكفول به ومن لزمته المطالبة كفيل * ودليلها الاجماع وسنذكر له عليه الفصل
 الصلوة والسلام الزعيم غارم وتركها احوط مكتوب في التوربة الزعامة اولها ملامة
 واسطها ندامة وآخرها غرامة مجتبي * وكفالة النفس تنعقد بكفلة بنفسه ونحوها مما
 يعبر به عن بدنه * كالطلاق وقد منأته انهم لو تعارفوا طلاق اليد علي الجملة وقع به الطلاق
 فكذلك في الكفالة فتح * و * بجزء شائع ككفلة * بنصفه او ثلثه او ربعه * ينعقد * بضمنته او
 علي والي * او عندي * او انا به زعيم * اي كفيل * او تبيل به * اي بفلان او غيرهم او
 حميل بمعنى محمول بل ائح * و * ينعقد بقوله * انا ضامن حتى يجتمعا او * حتى * يلتقيا *
 ويكون كفيلا الى الغاية تاخر خاتمة * وقيل لا * ينعقد * لعدم بيان المضمون به * اصر
 نفس او مال كما نقله في الخاتمة عن الثاني قال المصنف والظاهر انه ليس المذهب لكن
 استنبط منه في فتاونه انه لو قال الطالب ضمنت بالمال وقال الضامن انما ضمنت بنفسه لا يصح
 ثم قال وينبغي انه اذا اعترف انه ضمن بالنفس ان يؤاخذ باقراره الى آخره فراجع *
 كما * لا تنعقد * في * قوله * انا ضامن * او كفيل * لمعرفته * علي المذهب خلا فاللثاني
 لانه لم يلتزم المطالبة بل المعرفة واختلف في انا ضامن لتعريفه او على تعريفه والوجه للزوم
 فتح كذا ضامن وجهه لانه يعبر به عن الجملة سراج وفي معرفة فلان علي يلزمه ان يدل عليه
 خاتمة ولا يلزم ان يكون كفلا نهر * واذا كفلا الى ثلاثة ايام * مثلا * كان كفيلا بعد الثلاثة * ايضا ابد حتى
 بسلمه لما في الملتقط وشرح المجمع لرسله للحال برئ وانما المدة لتأخير المطالبة واوزاد وانا برئ بعد
 ذلك لم يصرك كفيلا اصلا في ظاهر الرواية وهي الحيلة في كفالة لا تلزم درر واشباه قامت ونقاه في لسان
 الحكم عن ابن الليث وان عليه الغتوى ثم نقل عن الواقعات ان الفتوى انه يصير كفيلا
 انتهى لكن تغوى الاول بانه ظاهر المذهب قنية * ولا يطالب * بالمكفول به * في الحال *
 في ظاهر الرواية * وبه يفتى * وصححه في السراجية وفي البرازية كفلا على انه متى اركلما
 طلب فله اجل شهر وصحت وانه اجل شهر من طلبه فاذا اتم الشهر فطالبه لزمه التسليم ولا اجل
 له ثانيا ثم قال كفلا على انه بالخيار عشرة ايام او اكثر صح بخلاف البيع لان مبناها على
 التوسع * وان شرط تسليمه في وقت بعينه احضره فيه ان طلبه * كان بين مؤجل حل * فان
 احضره * فيها * والا حبسه الحاكم * حين يظهر مطاله واظهر عجزه ابتداء لا يحبس عيني

فان غاب * امهله الحاكم مدة ذهابه واياه ولو ان ار الحرب عيني وابن ملك * ولو لم
 يعلم مكانه لا يطالب به * لانه عاجز * ان ثبت ذلك بتصل بق الطالب * زيلعي زاد في
 المحر * اوبينة اقامها الكفيل * مستد لايما في القنية غاب المكفول فللدائن ملازمة الكفيل.
 حتى يحضره وحيلة دفعه ان يدعي الكفيل عليه ان خصمك غائب غيبة لا تدري من لي
 موضعه فان برهن على ذلك تدفع عنه الخصومة واو اخلفا فان له خرجة للتجارة معروفة
 امر الكفيل بالذهاب اليه والاحلف انه لا يدري موضعه ثم في كل موضع فلنا بذهابه اليه
 للطالب ان يستوثق بكفيل من الكفيل لئلا يغيب الآخر * ويبرأ * الكفيل بالنفس * بموت
 المكفول به * او عيلا * اراد به دفع توهم ان العبد مال فاذا تعذر تسليمه ازمته قيمته * وسمي
 ماله كفل برتبته * وبموت الكفيل * وقيل يطالب وارثه باحضاره سراج * لا * بموت *
 الطالب * بل وارثه ارضيه يطالب الكفيل وقيل يبرأ وها بنية والمال هب الاول * و *
 يبرأ * بل وجه الى من كفل له حيث * اى في موضع * يمكن مخاصمته * سواء قبله الطالب
 ام لا * وان لم يذل * رقت التكفيل * اذا دفعت اليك فانا برئ * ويبرأ بتسليمه مرة قال سلمته
 اليك بجهة الكفالة او لان طلبه منه الا فلا بد ان يقول ذلك * واو شرط تسليمه في مجلس القاضي
 سلمه فيه * لم يحضر تسليمه في غيره * به يغتنى في زمانها وان الناس في اعانة الحق ولو سلمه
 عند الامير او شرط تسليمه عند هذا القاضي فسلمه عند قاض آخر جاز يحضر ولو سلمه في السجن
 لو سجن هذا القاضي ازسجن امير البلد في هذا المصرازا ابن ملك * وكذا يبرأ * الكفيل *
 بتسليمه المطلوب نفسه * لتصول المقصود * وبتسليمه وكيل الكفيل * لقيامه مقامه * و
 رسوله * اليه لان رسوله الى غيره كالا جنبي وفيه يشترط قبول الطالب ويشترط ان يقول كل
 واحد من هؤلاء سلمت اليك عن الكفيل درر * من كفالته * اى بحكم الكفالة عيني والا لا يبرأ
 ابن كمال فليغفل * فان قال ان لم اوف * اى آت * به عن ادهونا من مال عليه * من المال *
 فلم يواف به مع قل رته عليه * فلو عجز بحبس او مرض لم يلزمه المال الا اذا عجز بموت المطلوب
 او جنونه كما افاده بقوله * او مات المطلوب * في الصورة المذكورة * ضمن المال * في
 الصورتين لانه علق الكفالة بالمال بشرطه فانفصم ولا يبرأ عن كفالة النفس لعدم
 التناهي فلوا برأه عنها فلم يواف به لم يجب المال لغتن شرطه بقي بموت المطلوب لانه لو مات

الطالب طلب وارثه وأومات الكفيل طواب وارثه في رر فان دفعه أو ارث للطالب برئ وان
 لم يدفعه حتى مضى الوقت كان المال على الوارث يعني من تركته الميت عيني * ولوا ختلفا في
 الموافاة * وعدمها * فالقول للطالب * لانه منكرها * و * حيثنن فسا مال لازم على الكفيل *
 خانية وفيها لو اختفي الطالب فلم يجد الكفيل نصب عنه القاضي وكيل ولا يصدق الكفيل
 على الموافاة الا بحجة * ادعى على آخر * حقا عيني او * مائة دينار ولم يبينها * اجدق ام
 رديئة ام شريفة لم تصح الدعوى * فقال رجل * الممدعى دعه فاننا كفيل بنفسه * ان لم
 يوافك به غل افعليه * اى فعلى المائة * فلم يوافق * الرجل * به غل افعليه المائة * اى التي
 يمينها المدعى اما باليمين او باقرار المدعى عليه وتصح الكفالتان لانه اذا بين التحق البيان باصل
 الدعوى فتبين صحة الكفالة بالنفس فترتب عليه الثانية * والقول له * اى الكفيل * في البيان *
 لانه يدعى صحة الكفالة وكلام السراج يفيد اشتراط اقرار المدعى عليه بالمال
 فليبرز * لا يجبر * الممدعى عليه * على اعطاء الكفيل بالنفس في * دعوى *
 حد وقود * مطلقا ولا يجبر في قود وحد قود وسرقة كتعزير لانه حق آدمى وامراد
 بالجبر الملازمة لا الحبس * ولو اعطي * برضاه كفيل في قود وقود وسرقة * جاز *
 اتقا ابن كمال فظاهر كلامهم انها في حقوقه تعالى لا يجوز نهر قلب وسيجيئ انها لا تصح
 بنفس حد وقود فليكن التوفيق * ولا حبس فيها حتى يشهد شاهدان مستوران او
 واحد عدل * يعرفه القاضي بالعدالة لان الحبس للتهمة مشروع وكذا تعزير المتهم
 بحر فواثل لا يلزم احد الحضار احد فلا يلزم الزوج احضار زوجته لسماح دعوى عليها
 الا في اربع كفيل نفس وسجان قاض والاب في صورتين في الاشباه وفي حاشيتها لابن
 المصنف معزيا لا حكومات العمادية والاب يطالب باحضار طفله اذا تعينت وفيها القاضي
 ياخذ كفيل باحضار المدعى وكذا المدعى عليه الا في اربع مكاتبه ومأذونه ووصى ووكيل
 اذ لم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وفي شرح المجمع عن محمد اذا كان المدعى عليه معروفا
 لا يجبر على الكفيل ولو كان غربيا لا يجبر اتقا قابل حقه في اليمين فقط انتهى ببراء الاصيل
 يبرأ الكفيل الا كفيل النفس الا اذا قال لاحق لى قبله ولا لموكلي ولا ليتيم انا وصيه
 ولا لوقف انا متوليه حينئذ يبرأ الكفيل اشباه * واما كفالة المال فتصح به ولو * المال *

مجهول اذا كان * ذلك المال * دينا صحيحا * الا اذا كان الدين مشتركا كما سيجي
 لان قسمة الدين قبل قبضه لا يجوز ظاهريه والا في مسئلة النفقة المقدرة فتصح مع انها تسقط
 بموت وطلاق اشباهه وكانهم اخذوا فيها بالاستحسان للحاجة لا بالقياس والا في بدل
 السعاية عنده بزأزية وكذا الحق ببذل الكتابة والافهولا يسقط لانه لا يغبل التعجيز
 فيلغز اي دين صحيح ولا تصح الكفالة به واي دين ضعيف وتصح به * و * الدين الصحيح *
 هو ما لا يسقط الا بالاداء او بالابراء * ولو حكما بفعل يلزمه سقوط الدين فيسقط دين المهر
 بمطاعيتها لابن الزوج للابراء الحكمى ابن كمال * فلا تصح ببذل الكتابة * لانه يسقط
 بدونها بالتعجيز ولو كفل وادعى رجوع بما أدى يحري عني لو كفل بامرأة وسيجي قيد آخر * بكفالت *
 متعلق بتصح * عنه باللف * مثال المعلوم * و * مثل المجهول باربعة امثلة * بمالك عايه
 وبما يدركك في هذا البيع * وهذا يسمى ضمان الدرك * وبما بايعت فلا نافعى *
 وكن اقول الرجل لامرأة الغير كفالت لك بالنفقة ابد اما دامت الزوجية خاتية
 فليحفظ * وما غصبك فلان فعلى * ما هنا شرطية اي ان بائعته فعلى لا ما اشتريته لما سيجي
 ان الكفالة بالمبيع لا تجوز وشرط في انك القبول ولود لالة بان بائعه او غصب منه للحال
 فهو ولو باع ثانيا لم يلزم الكفيل الا في كلما وقيل يلزمه الا في اذا ار عليه القهستاني و
 الشر بنبلالى فليحفظ ولو رجع عنه الكفيل قبل المبايعة صح بخلاف الكفالة بالذوب وبخلاف
 ما غصبك الناس او من غصبك من الناس او بايعك او قتلك او من غصبته او قتلتها فانا كفيله
 فانه باطل كقوله ما غصبك اصل هذه الدار فانا ضامنه فانه باطل حتى يسمى انسا نا بعينه * او علقت
 بشرط صريح ملائم * اي موافق للكفالة باحد امور ثلاثة بكونه شرطا للزوم الحق * نحو *
 قوله * ان استحق المبيع * او جحدك المودع او غصبك كذا او قتلك او قتل ابنك او صيدك
 فعلى الدية ورضى به المكفول جاز بخلاف ان اكلك سبع * او * شرطا * لا مكان الاستيفاء
 نحو ان قدم زيد * فعلى ما عليه من الدين وهو معنى قوله * وهو * اي والحال ان زيد *
 مكفول عنه * او مضاربه او مودعه او غاصبه جازت الكفالة المتعلقة بقدره ولو سله
 بالاداء * او * شرطا * لتعذره * اي الاستيفاء * نحو ان غاب زيد عن المصر فعلى *
 وامثله كثيرة فهذه جملة الشروط التي يجوز تعليق الكفالة بها * ولا تصح * ان علقت بغير

ملائمة * نحو ان هبت الريح اوجاء المطر * لانه تعليق بالخطر يتبطل ولا يلزم المال وما في
 الهداية سهو كما حرره ابن اكمال نعم لو جعله اجلا صحت ولزم المال للحال فليحفظ * ولا
 تصح * ايضا * بجهالة المكفول عنه * في تعليق واضافة لا تخيير ككلمات بما لك على فلان
 او فلانة فتصح والتعيين للمكفول له لانه صاحب الحق * و * لا * بجهالة المكفول له * وبه
 مطلقا نعم لو قالت كفلت رجلا او عارفة بوجهه لا باسمه جاز و اى رجل اتى به وحلف انه
 هو برقى بزازية وفي السراجية قال لضيغه وهو يتخاف على دابة من الذئب ان اكل الذئب
 حمارك فان اضا من فاكله الذئب لم يضمن * نحو ما ذاب * اى ثبت * لك على الناس او *
 على * احد منهم فعلى * مثال الاول ونحو ما بايعت به احد من الناس مغني المذنب *
 وما ذاب * عليك * للناس او لاحد منهم فعلى * مثال الثاني * ولا * تصح * بنفس
 حل وتصاص * لان النياية لا تجرى في العتوبات * و * لا * بحمل دابة معينة مستأجرة له
 وخذ مئة عمل معينة مستأجرة لها * اى المثلثة لانه يلزم تعيين المقود عليه شلاف غير المعين
 لوجوب مطلق الفعل لا التسليم * ولا بجميع * قبل قبضه * ومروءون وامانة * باعيانها
 فلو يتسلمها صح انكل در در و رجحه الكمال فلو لهلك المستأجر مثلا لاشى عليه ككفيل
 النفس * وصح * ايضا ان لو * المكفول به * ثمننا * لكونه ديننا صح على المشتري الا ان
 يكون صيما سجيورا عليه فلا يلزم انكفيل تبعا للاصيل خانية * و * كل * او مغصوبا او مقبوضا
 على سوم الشراء * ان سمي الثمن والا فهو امانة كامر * ومبيعا فاسل * و بدل صلح عن
 دم وخلع ومهر خانية والاصل انهم تصح بالاعيان المضمونة بنفسها لا بغيرها لا بالامانات *
 و * لا تصح الكفالة بنوعيهما * بلا قبول الطالب * او نائبه ولو فضوليا * في مجلس العقل *
 وجوزها الثاني بلا قبول وبه يسمى در در و بزازية واقرة في البحر وبه تالت الاثمة الثلاثة
 لكن نقل المصنف عن الطرسوسى ان الفتوى على توابعها واختاره الشيخ قاسم هكلى احكم
 الانشاء * ولو اخبر عنها * بان قال انا كفيل بمال فلان على فلان * حال غيبة الطالب او كفيل
 وارث المريض * الملى * عنه * بامر * بان يقول المريض لو ارثته تكفل عني بما على من
 الدين فكفل به مع غيبة الثرماء * صح * في الصورتين بلا قبول اتفاقا استحسانا لانها اوصية
 فلو قال لاجنبي لم يصح وقيل يصح شرح ميمع وفي الفتح الصحة اوجه وحقق انها كفالة لكن

يرد عليه توقفها على المال ولوله مال غائب هل يؤمر الغريم بانتظاره ويطالب الكفيل
 لم اره وينبغي على انه وصية ان ينتظر لا على انها كفالة وقيل نابا مرة لان تبرع الوارث
 بضمانه في غيبتهم لا يصح وروى الحسن الصحة ولو ضمنه بعد موته صح سراج ولعله قول
 الثاني لما مر نهر وفي البرازية اختلغا في الاخبار والانشاء فالقول للمخبر * ولا تصح *
 بنين * ساقط ولومن وارث * عن ميت مفلس * الا اذا كان به كفيل او رهن معراج او ظهر
 له مال فتصح بقدره ابن ملك او لحقه دين بعد موته فتصح الكفالة به بان حفر بشرط الطريق
 فتلف به شيء بعد موته لزومه ضمان المال في ما له وضمان النفس على عاقلة لغيره الدين مستند
 الى وقت السبب وهو الحفر الثابت حال قيام الذمة بحره عند وصحاها مطلقا وبه
 قالت الائمة الثلاثة ولو تبرع به احد صح اجماعا * ولا تصح كفالة الوكيل * بالثمن للموكل *
 فيما وكل ببيعه لان حق القبض له بالاصالة فيصير ضامنا لنفسه ومغاداة ان الوصي والناظر
 لا يصح ضمما نهما الثمن عن المشتري فيما باعاه لان القبض لهما وكذا الوارث عن الثمن
 صح وضمانا ولا تصح كفالة المضارب * لرب المال به * اى بالثمن لما مر ولان الثمن امانة
 عندهما فالضمان تغيير لحكم الشرع * ولا تصح * للشريك بين مشترك * مطلقا ولو بالارث
 لانه لو صح الضمان مع الشركة يصير ضامنا لنفسه ولو صح حصة صاحبه يؤدى الى قسمة
 الدين قبل قبضه وهذا لا يجوز نعم لو تبرع جاز كما لو كان صفتين * ولا تصح الكفالة *
 بالعمى * لاشتباها المراد بها * ولا * بالخلع * اى تخليص مبيع يستحق لعزاه عنه نعم
 لو ضمن تخليصه ولو بشراء ان قد روى الا فيرد الثمن كان كالرك عيني فائلا متى ادى
 بكفالة فاسد رجع كصححة جامع الفصولين ثم قال ونظيره لو كفل بيد لكتابة لم يصح فيرجع
 بما ادى اذا حسب انه يجبر على ذلك لزمانه السابق واقره المصنف فلم يحفظ * ولو كفل
 بامر * اى بامر المطلوب بشرط قوله عنى او على انه علي وهو غير صبي وعبد مجورين
 ابن ملك * رجع عليه بما ادى * ان ادى ماضنه والا فيما ضمن وان ادى اردى لملكه
 الدين بالاداء فكان كالتالي وكما لو ملكه بهبة وارث عيني * وان بغيره لا * يرجع لغيره
 الا اذا اجاز في المجلس فيرجع عمادية وحيلة الرجوع بلا امر ان يهبه الطالب الدين
 ويؤكده بقبضه ولو الهبة * ولا يطالب كفيل * اصلا * بما قبل ان يؤدى * الكفيل *

عنه * لان تمكنه بالاداء نعم للكفيل اخذ ره من الاصيل قبل ادائه خاتمة * فان لوزم *
 الكفيل * لازمه * اى لازم هو الاصيل ايضا حتى يخلصه * واذا حبسه له حبسه * هذا اذا
 كفل بامر * ولم يكن على كفيل للمطلوب دين مثله والا فلا ملازمة ولا حبس سراج وفي
 الاشياء اداء الكفيل يوجب براتهما للطالب الا اذا احاله الكفيل على مدبونه وشرط
 براءة نفسه فقط * وبرئ * الكفيل * باداء الاصيل * اجماعا الا اذا برهن على ادائه
 قبل الكفالة فيبرأ فقط كما لو حلف بحر * ولو ابرأ * الطالب * الاصيل ازاخر عنه *
 اى اجله * برئ الكفيل * تبعا للاصيل الا كفيل النفس كما مر * وتأخر * الد بن *
 عنه * تبعا للاصيل الا اذا صالح المكاتب من قتل العمد بمال ثم كفله انسان ثم عجز المكاتب
 تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل الآن اشباهه * ولا ينعكس *
 لعدم تبعية الاصيل للفرع نعم لو تكفل بالمال مؤجلا تأجل عنهما لان تأجيله على الكفيل
 تأجيل عليهما فيه يشترط قبول الاصيل الابراء والتأجيل لا الكفيل الا اذا وهبه او تصدق عليه
 ودرقلت وفي فتاوى ابن نجيم اجله على الكفيل بتأجيل عليهما وعزاه للحاوى القدسي فليحفظ
 وفي القنية طالب الدائن الكفيل فقال له اصبر حتى يجي الاصيل فقال لا تملق لي عليه انما
 نعلقى عليك هل يبرأ اجاب نعم وقيل لا وهو المختار * واذا حل الدين * المؤجل *
 على الكفيل بموته لا يحل على الاصيل * فلو اداه وارثه لم يرجع او الكفالة بامر
 الا ان اجله خلا فزفر * كما لا يحل * المؤجل * على الكفيل * اتفاقا * فاذا
 حل على الاصيل به * اى بموته ولو ما تأخر الطالب درر * صالح احد هارب
 المال عن الف * الدين * على نصه * مثلا * برئا الا * ان المسئلة مربعة فاذا شرط براءتهما
 وبرأة الاصيل او سكت برئا * اذا شرط براءة الكفيل وحده * كانت فسحا
 للكفالة لا اسقاط الاصل على الدين * فيبرأ هو * وحده عن خمسمائة * دون الاصيل *
 فيبقى عليه الالف فيرجع عليه الطالب بخمسمائة والكفيل بخمسمائة لو بامره لو صالح على
 جنس آخر رجع بالالف كما مر * صالح الكفيل الطالب على شيء ليمرنه عن الكفالة لم يصح *
 لصلح * ولا يجب المال على الكفيل * خاتمة وهو باطلاقة يعم الكفالة بالمال والنفس
 بحر * قال السالب للكفيل برئت الى من المال * الذي كفلت به * رجع * الكفيل بالمال *

على المطلوب اذا كانت * الكفالة * بامر * لاقراره بالقبض ومغادره براءة المطلوب للمطالب لاقراره
كالكفيل * وفي * توابعه للكفيل * برئت * بلا الي * او ابراء تك لا * رجوع كقوله انت في حل لانه
ابراه لا اقراره بالقبض * خلا ما لا يى يوسف في الاول * اى برئت فانه جعل كالاول اى
الى قيل هو قول الا مام واختاره في الهداية وهو اقرب الاحتمالين فكان اولى نهر
معزى باللعناية واجمعوا انه لو كتبه فى الصك كان اقرارا بالقبض عملا بالعرف * وهذا *
كله * مع غيبة المطالب ومع حضره يرجع اليه في البيان * لمراده اتفاقا لانه المجمل ومثل
تكفالة الحوالة * وبطل تعليق البراءة عن الكفالة بالشرط * الغير الملازم على ما اختاره في
الفتح والمعراج واقره المصنف هنا وفي المتفرقات لكن فى النهر ظاهر الزىلعى وغیره ترجيح
الاطلاق قيل بكفالة المال لان فى كفالة النفس تفصيلا مبسوطا فى الخاتمة * لا يسترد
صيل ما ادى الى الكفيل * بامر له يدفعه الى المطالب * وان لم يعطه طالبه * ولا يعمل
هبه عن الاداء لو كفيل بامر ه والا عمل لانه حينئذ يملك الاسترداد بحر واقره المصنف
لكنه قد م قبله ما يخالفه فلم يحرز * وان ربح * الكفيل * به طالب له * لانه نماء ملكه
حيث تبضه على وجه الا قضاء فلو على وجه الرسالة فلا لتمحضه امانة خلا فالثانى *
وندب ردة * على الا صيل ان تضى الدين بنفسه درر * فيما يتعين بالتعين * كحنطة
لا فيما لا يتعين كنقود فلا يندب ولورده هل يطيب للا صيل الا شبه نعم ولو غنيا عناية *
امر * الا صيل * كفيله بييع العينه * اى بييع العين بالربح نسبة ليبيعه المستقرض بال
يقض دينه اخترعه اكلة الربوا وهو مكروه من موم شرعا لما فيه من الاعراض عن ميرة
لا اقرار اض * ففعّل * الكفيل ذلك * ما اي للكفيل * وزيادة * الربح عليه * لانه العائد *
ولا * شئ * على الامر * لانه اما ضمان الخسران او توكيل بمجهول وذلك باطل * كفل *
عن رجل * بما اذ ابله او بما ضى له عليه او بما لزمه له * عبارة الدرر لزم بلا ضمير فى الهداية
وهذا اما ض اريد به المستقبل كقوله اطال الله بقائه * نغاب الا صيل فبرهن المدعي على
الكفيل ان له على الا صيل كذ الم يقبل * برهانه حتى يحضر الغائب فيقفى عليه فيلزمه
بما للا صيل * وان برهن ان له على زيد الغائب كذا * من المال * وهو * اى الحاضر *
ككفيل تضى * بالمال * على الكفيل * نقط * ولو زاد بامر تضى عليهما * فلنكفيل الرجوع

لان المكفول به هنا مال مطلق فامكن اثباته بخلاف ماتقدم وهذا حيلة اثبات الدين
 على الغائب لو خاف الطالب موت الشاهد يتواضع مع رجل ويدعى عليه مثل هذه
 الكفالة فيقر الرجل بالكفالة وينكر الدائن فيبرهن المدعى على الدائن فيقضى
 به على الكفيل والاصل ثم يبرأ الكفيل فيبقى المال على الغائب وكذا الحوالة وقامه في الفتح
 والتحرر * كفالته بالدرك تسليم * منه بالبيع كشفعة فلا دعوى له * ككتب شهادته في
 صك كتب فيه باع ماله او باع بيعا نافذا او باقا * فانه تسليم ايضا كالوشهد بالبيع عند
 القاضي قضى بها ولا * لا * يكون تسليم * كتب شهادته في صك بيع مطلق * عما ذكر *
 او كتب شهادته على اقرار العاقدين * لانه مجرد اخبار فلا تناقض ولم يذكر الختم لانه
 وقع اتفقا باعتبار عاقدتهم * قال * الكفيل * ضمنه لك الى شهر وقال الطالب * هو *
 حال فالقول للضامن * لانه ينكر المطالبة * وعكسه * اى الحكم المذكور * في * قوله *
 لك علي ما ثمة الى شهر * مثلا * اذا قال الآخر * وهو المقر له * حالة * لان المقر له ينكر
 الاجل والحيلة لمن عليه دين موجب وخاف الكذب او حلوله باقراره ان يقول اموح
 او موجب فان قال حال انكره ولا حرج عليه زيلعي * ولا يؤخذ من الدرك اذا استحق
 المبيع قبل القضاء على البائع بالتمن * اذ بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على الظاهر
 كما مر * وصح ضمان الخراج * اى الموظف في كل سنة وهو ما يجب عليه في الذمة بقرينة
 قوله * والرهن به * اذ الرهن بخراج المقاسمة باطل نهر على خلاف ما اطلقه في البحر
 وتجوز الزيلعي الرهن في كل ما تجوز به الكفالة بجامع التوثيق منقوض بالدرك لجواز
 الكفالة به دون الرهن * وكذا النوائب * ولو بغير حق كجنايات زماننا فانها في
 المطالبة كالدون بل فوقها حتى لو اخذه من الاكارفله الرجوع على مالك الارض
 وعليه الفتوى صدر الشريعة واقره المصنف وابن الكمال وقيد شمس الاثمة بما اذا
 امر به طائعا فلمكرها في الامر لم يعتبر امره بالرجوع ذكره الاكمل وقالوا ان من قام
 بتوزيعها بالعدل اجرو عليه فلا يفسق حيث عدل وهو نادروفي وكالة البزاية قال لرجل
 خلصني من مصادرة الوالى اذ قال الا سير ذلك فخلصه رجع بلا شرط علي الصحيح قلت
 وهذا يقع في ديارنا كثيرا وهو ان الصوابا شئ يمسك رجلا ويحبسه فيقول الاخر خلصني

فمخلصه بمبلغ فحينئذ يرجع بغير شرط الرجوع بل بمجرد الأمر فتدبر كذا بخط المصنف على
 ما مشها فلذلك حفظ * والقسمة * أي النصيب من النائبة وقيل هي النائبة الموظفة وقيل غمر
 ذلك وإيا ما كان فالكافة بها صحيحة صدق الشريعة * قال * رجل * لاخر اسلك هذا الطريق فانه
 آمن فسلك واخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان مخوفا واخذ ماله فانا ضامن * والمسئلة بحالها *
 ضمن * هذا وارد على ما قد منه بقوله ولا تصح بجهالة المكفول عنه كما في الشربلالية والاصل ان
 المغرور انما يرجع على الغار اذا حصل الغرور في ضمن المعارضة او ضمن الغار صفة السلامة للمغرور
 نصادر ورواها في الاشياء ومرفى المراجعة فروع ضمان الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفالة
 للكفيل منع الاصيل من السفر لو كفالاته حالة لم يخلصه منها بآداء او ببراءة وفي الكفيل بالنفس
 يرد هـ اليه كما في الصغر على أي لو بآمره من قام عن غيره بواجب بآمره رجوع بما دفع
 وان لم يشترطه كالامر بالانفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل امره بتعويض عن هبة
 وباطعام عن كفارته وباداءة زكوة ماله وبان يهب فلانا عنى الغافي كل موضع يملك المذنوع
 اليه المال المذنوع اليه مقابل بملك مال فان المأمور يرجع بلا شرط والا فلا رتمه في
 وكالة السراج والكل من الاشياء وفي الملتقط الكفيل للمختلعة بما لها على الزوج من الدين
 لا يبرأ بتجدد النكاح بينهما ثوب غاب عن الدلال لضمان عليه ولو غاب عن صاحب
 الحانوت وقد ساوم واتفقا على ثمن فعليه قيمة الثوب ولو طاف به الدلال ثم وضعه
 في حانوت فملك ضمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان على صاحب الحانوت عند الامام
 لانه مودع المودع دلال معروف في يده ثوب تبين انه مسروق فقال ردت على الذي
 اخذت منه برئ ولو قال طالب غريمي في مصر كذا فاذا اخذت مالي فلك عشرة منه
 يجب اجر المثل لايزاد على عشرة ملتقطا فتيت بان ضمان الدلال والسمسار النمن للبائع
 باطل لانه وكيل بالاجر وذكر وان الوكيل لا يصح ضمانه لانه يصير عاملا لنفسه فليحذر
 فائدة ذكر الطرسوسى في مؤلف له ان مصادرة السلطان لارباب الاموال
 لا تجوز الا بعمال بيت المال مستند لابان عمر رضى الله تعالى عنه صادر بامريرة انتهى
 وذلك حين استعمله على البحرين ثم عزله واخذ منه اثني عشر الفا ثم دعاة للعمل فابى
 رواه الحاكم وغيره واراد بعمال بيت المال اخذ منه الذين يخينون امواله ومن ذلك

كتبتة اذا توسعوا في الاموال لان ذلك دليل على خيانتهم ويلحق كتبة الاوقاف ونظارها
 اذا توسعوا ارتعاطوا انواع اللهو وبنوا الا ما كن فللحاكم اخذ اموالهم منهم وعزلهم فان
 عرف خيانتهم في وقف معين رد المال اليهم والاوضعه في بيت المال نهر وبحر وفي التلخيص
 لو كفل الحال مؤجلا تأخر عن الاصيل ولو قرضا لان الدين واحد قلت وقد منا انها
 حلية تأجيل القرض وسيجي ان للمديون السفر قبل حلول الدين وليس لك اثن منعه ولكن
 يسافر معه فاذا حل منعه لمؤنيه واستحسن ابو يوسف رحمه الله اخذ كفيل شهر الا امرأة
 طلبت كفيل بالنفقة لسفر الزوج وعليه الفتوى وقاس عليه في المحيط بقية الديون لكنه
 مع الفارق كما في شرح الوهبانية للشرنبلالي تكن في المنصورة المجيبة * لو قال مديون
 مراده السفر * واجل الدين عليه ما استقر * وطلبت التكفيل قالوا يلزم * عليه
 اعطاء كفيل يعلم * لو حبس الكفيل قالوا اجازله * اذا اراد حبس من قد كفله * لانه
 قد كان ذالاجله * حبس فليجازه بفعله * ثم اكفيل ان يمت قبل الاجل * لا شك ان
 الدين في ذالحال حل * عليه قالوا ارث ان اداه لم * يرجع به من قبل ما لتأجيل تمر *

* باب كفالة الرجلين *

دين عليهما للاخر * بان اشترى منه عبدا بمائة * وكفل كل صاحبه * بامره * جاز
 ولم يرجع على شريكه الا بما اداه زائد اعلي النصف * لرجحان جهة الاصاله علي
 النيابة ولانه لو رجع بنصفه لادى الى الدوردر * وان كفلا عن رجل بشي بالتعاقب *
 بان كان على رجل دين فكفل عنه رجلان كل واحد منهما بجميعه منفردا * ثم كفل
 كل * من الكفيلين * عن صاحبه * بامره * بالجميع وبهذه القيود خالفت الاولى * فما اداى *
 احد هما * رجع بنصفه على شريكه * لكون الكل كفالة هنا * او * يرجع ان شاء * بالكل
 على الاصيل * لكونه كفيل بالكل بامره * وان ابرأ الطالب احد هما اخذ * الطالب
 الكفيل * الاخر ب كله * بحكم كفالته * ولو افرق المفاوضان * وعليهما دين * اخذ
 الغريم ايا شاء منهما بكل الدين * لتضمنها تكفالة كما مر * ولا رجوع * علي صاحبه *
 حتى يؤدى اكثر من النصف * لما مر * كاتب عبدا بكتابة واحدة وكفل كل * من العبدین *
 عن صاحبه ص * استخسانا * و * حينئذ * فما اداى احد هما * رجع على صاحبه بنصفه

لا متواترهما للكفالة * ولو اعتق * المولى * أحدهما * والمسئلة بحالها * صح واخذ اياً شاء
 منهما بحصة من لم يعتقه * المعتق بالكفالة والآخر بالاصالة * فان اخذ المعتق رجوع على
 صاحبه * لكفاله * وان اخذ الآخر لا * لاصالته * واذا كفّل * شخص * عن عبد مالا *
 موصوفاً بكونه * لم يظهر في حق مولاه * بل في حقه بعد عتقه * كمال لزمه باقرار واستقرار
 واستهلاك ودیعة فهو * اى المال المذكور * حال وان لم يسه * اى الحلول لحلوله على
 العبد وعدم مطالبته لعسرتة والكفيل غير معسر ويرجع بعد عتقه لو بامر * ولو كفّل مؤجلاً
 فاجل * مر * ادعى * شخص * رقبة عبد كفّل به رجل فمات * العبد * المكفول * قبل
 تسليمه * فبرهن المدعى انه * كان * له ضمن الكفيل قيمته * لجوازه بالاعيان
 المضرونة كما مر * ولو ادعى على عبد مالا فكفّل بنفسه * اى بنفس العبد * رجل فمات
 العبد برئ الكفيل * كما مر في الحر * ولو كفّل عبد غير مدیون * استغرق * عن سيد بامره *
 جازلان الحق له * فاذا اعتق فاداه او كفّل سيد عنه بامره * فاداه * ولو * بعد عتقه لم يرجع
 واحداً منهما على الآخر * لان عقادها غير موجبة له للرجوع لان كلا منهما لا يستوجب
 دیناً على الآخر فلا تنقلب موجبة له بعد ذلك * كما لو كفّل رجل عن رجل بغير امره فبلغه
 فاجاز * الكفالة * لم تكن الكفالة موجبة للرجوع * لما قلنا * وقالوا فائدة كفالة المولى
 عن عبد وجوب مطالبته بايغاء الدين من ساير امواله وفائدة كفالة العبد عن مولاه تعلقه *
 اى الدين * برقبته * وهذا الم يثبت المصنف متناهي شرحه والله تعالى اعلم *

* كتاب الحوالة *

هي * لغة النقل وشرعاً * نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه * وهل توجب
 البراءة من الدين المصحح نعم فتح * المدیون محيل والدائن محتال ومحتال له ومحال
 ومحال له * ويزاد خامس وهو حويل فتح * ومن يقبلها محتال عليه ومحال عليه * فالفرق
 بالصلة وقد تحذف من الاول * والمال محال به * والحوالة * شرط لصحتها رضي الكل بلا
 خلاف الا في الاول * وهو المحيل فلا يشترط على المختار شرناً لبنة عن المواهب بل قال
 ابن الكمال انها شرطه القدرى للرجوع عليه فلا اختلاف في الرواية لكن استظهر الاكمل
 ان ابتداءها ان من المحيل شرط ضرورة والا لا اراد بالرضاء القبول فان قبولها

في مجلس الايجاب شرط الانعقاد بجرع البدائع لكن في الدردو غير هذا الشرط
 قبول المحتال او نائبه ورضا الباقيين لا حضورهما و اقر المصنف * وتصح في الدين *
 المعلوم * لافي العين * زاد في الجوهر * ولا في الحقوق انتهى وبه عرف ان حوالة الغازی
 بحقه من غنيمه محرزة لا تصح وكذا حوالة المستحق بمعلومه في الوقف علي الناظر
 نهر ثم قال بعد ورقتين وهذا في الحوالة المطلقة ظاهر واما المقيدة ففي البحر ان مال
 الوقف في يد الناظر ينبغي ان تصح كالا حالة على المودع والا لالا لانه مطالبة
 انتهى ومقتضاه صحتها بحق الغنيمه وعندى فيه تردد * وبرى المحيل من الدين *
 والمطالبة جميعا * بالقبول * من المحتال للحوالة * فلا يرجع المحتال علي المحيل الا بالتوكل *
 بالقصر ويبدل هلاك المال لان برأته مقيدة بسلامه حقه وقيد في البحويان لا يكون
 المحيل هو المحتال عليه ثانيا * وهو * باحد امرين * ان يحسد * المحال عليه الحوالة *
 ويحلف ولا يمينه له * اى المحتال والمحيل * او بموت المحال عليه مغلسا * بغير عين
 ودين وكفيل وقالوا بان فلسه الحاكم * ولو اختلفا فيه * اى فى موته مغلسا وكذا فى
 موته قبل الاداء وبعد * فالقول للمحتال مع يمينه علي العلم * لتمسكه بالاصل وهو العسرة
 زيلعي وقيل القول للمحيل بيمينه فتح * طالب المحتال عليه المحيل بما * اى بمثل ما *
 احال به * مدعي قضاء دينه بامر * فقال المحيل * انما * احلت بدين * ثابت * لى عليك *
 لم يقبل قوله بل * ضمن * المحيل * مثل الدين * للمحتال عليه لا نكاره وقبول الحوالة ليس
 اقرار بالدين لصحتها بدونه * فان قال المحيل للمحتال احلتك * على فلان بمعنى وكنتك *
 لتقبضه لى فقال المحتال * بل * احلتنى بدين لى عليك فالقول للمحيل * لانه منكر ولفظ
 الحوالة يستعمل في الوكالة * احال بماله عند زيد * حال كونه * ودیعة * بان اودع
 رجلا الغائم احال بها غريمه * صحت فان ملكك * الودیعة * برى * المودع واعاد الدين
 على المحيل لان الحوالة مقيدة بها بخلاف المقيدة بالمغصوب فانه لا يبرأ لان مثله يخلقه
 وتصح ايضا بدین خاص فصارت الحوالة المقيدة لثلاثة اقسام وحكمها ان لا يملك المحيل
 مطالبة المحتال عليه ولا المحتال عليه نعمها للمحيل مع ان المحتال اسوة لغرماء المحيل بعد
 موته بخلاف الحوالة المطلقة كما بسطه خسر وغيره * باع بشرط ان يحيل على المشتري

بألفين غريماله * أى للبائع * بطل ولو باع بشرط أن يحتال بالثمن صح * لأنه شرط ملائم
 كشرط الجودة بخلاف الأول * أدى المال فى الحوالة الفاسدة فهو بالخيار أن شاء رجع
 على * المحتال * القابض وإن شاء رجع على المحيل * وكذا فى كل موضع ورد الاستحقاق
 بزيادة وفيها من صور فساد الحوالة ما لو شرط فيها الاعطاء من ثمن دار المحيل مثلا
 لعجزه عن الوفاء بالملتزم نعم أو اجازة جاز كما لو قبلها المحتال عليه بشرط الاعطاء من ثمن
 داره ولكن لا يجبر على البيع ولو باع يجبر على الأداء * ولا يصح تأجيل عقد ما * فلو قال
 ضمنت بمالك على فلان على أن أحيلك به على فلان إلى شهر انصرف التأجيل إلى الدين
 لأنه لا يصح تأجيل عقد الحوالة بحر عن المحيط * وكسرت السفينة * بضم السين وتفتح
 وفتح الناء وهى اقراض لسقوط خطر الطريق فكانه حال الخطر المتوقع على المستقرض
 فكان فى معنى الحوالة وقالوا إذا لم تكن المنفعة مشروطة ولا متعارفة فلا بأس بفرع فى
 النهر والبحر عن صرف البزازية ولو ان المستقرض وهب منه الزائد لم يحسن لأنه مشاع يحتمل
 القسمة * ولو توكل المحيل عن المحتال بقبض دين الحوالة لم يصح * ولو شرط المحتال الضمان
 على المحيل صح ويطالب ايا شاء لأن الحوالة بشرط عدم برأة المحيل كغفلة خانية وفيها
 عن الثاني لو غاب المحال عليه ثم جاء المحال زاد على حدود المال لم يصدق وإن برهن لأن
 المشهود عليه غائب فلو حاضرا وحمل الحوالة ولا يمينه كان القول له وجعل حدوده فسحا فخرج
 الاب والوصى إذا احتال بمال اليتيم فإن كان خير اليتيم بأن كان الثاني املي صح سراجية
 والالم يجوز كافى مضاربة الجوهرة قلت ومفاد عدم الجواز لو تساويا وتقاربا وبه جزم فى
 الخاية والوجه له لأنه حينئذ اشتغال بما لا يفيد والعقد انما شرعت للفائدة انتهى *

* كتاب القضاء *

لما أن أكثر المنازعات تقع فى الديون والمبايعات اعقبها بما يقطعها * هو * بالمد ويقصر لغة
 الحكم شرعا * فصل الخصومات وقطع المنازعات * وقيل غير ذلك كما بسطه فى المطولات وأركانه
 ست على ما نظمه ابن العرس بقوله * أطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعد ما التحقيق *
 حكم ومحكوم به وله * ومحكوم عليه وحاكم وطريق * أهله أهل الشهادة * أى إذا واه على
 المسلمين كذا فى الحواشي السعدية ويرد عليه أن الكافر يجوز تقليد القضاء للحكم بين أهل الامة

ذكره الزيلعي في التحكيم * وشرط أهليتها أهليته * فان كلا منهما من باب الولاية والشهادة
اقول لا نهاملزمة علي القاضي والقضاء ملزم علي الخصم فإلّا قيل حكم القضاء يستغنى من
حكم الشهادة ابن كمال * والفاسق أهلها فيكون أهله لكنه لا يقلد * وجوبا وياثم مقلده
كقابل شهادته به يقتضى وقيد : فى القاعدة بما اذا غلب على ظنه صدقه فلم يحفظ درر واستثنى
الناى الفاسق ذالجاه والمروء فانه يجب قبول شهادته بزيادة قال في النهرو عليه فلا يآثم
ايضا بتولية القضاء حيث كان كذلك الا ان يفرق بينهما انتهى قلت سمعته تضعيفه فراجع
وفى معروضات المفتي ابي السعود لما وقع التساوى في قضاة زماننا فى وجود العدل الظاهر
ورد الا مر بتقديرهم الا فضل فى العلم والديانة والعدل * والعدل ولا تقبل شهادته على
عدوه اذا كانت دنيوية * ولو قضي القاضي بها لا ينفلذ ذكره يعقوب باشا * فلا تصح قضاة
عليه * لما تقرران أهله أهل الشهادة قال المصنف به انتهى مفتي مصر شيخ الاسلام امين
الدين بن عبد العال قال وكذا سجل العدل ولا يقبل على عدوه ثم نقل عن شرح الوهبانية
انه لم ير نقلها عندنا وينبغي النفاذ للقاضي عدلا وقال ابن وهبان بحثا ان يعلمه لم يجوز
وان بشهادة العدل بمحض من الناس جازا انتهى قلت واعتمد : القاضي محب الدين
في منظومته فقال * ولو على عدوه قاض حكم * ان كان عدلا صحت ذلك وانبرم * واختار
بعض العلماء فضلا * ان كان بالعلم قضاء لم يقبل * وان يكن بمحض من الملا * وبشهادة العدل
قبلا * قلت أكن نقل فى البحر والعيني والزيلعى والمصنف وغيرهم عند مسئلة التقليل
من الجائز عن الناصحى في تهذيب ادب القاضي للخصاف ان من لم يجوز شهادته لم يجوز
قضاؤه ولو لم يجوز قضاؤه لم يعتمد على كتابه انتهى وهو صريح او كالصريح فيما اعتمد : المصنف
كما لا يخفى فليعتمد وبه انتهى محقق الشافعية الرملي ومن خطه نقلت انه لو قضى عليه ثم اثبت
عداوته بطل قضاؤه فلم يحفظ فى شرح الوهبانية للشرنبلالى ثم ثبت العدل او بنحو
قتل وجرح وقتل ولى لا بمخاصمة نعم هى تمنع الشهادة فيما وقعت فيه المخاصمة كشهادة
واكل فيما وكل فيه ووصي وشريك * والفاسق لا يصلح مفتيا * لان الفتوى من امور الدين
والفاسق لا يقبل قوله فى الديانات ابن ملك زاد العينى واختاره كثير من المتأخرين
وبه جزم صاحب المجمع في متنه واه فى شرحه عبارات بليغة وهو قول الاثمة للثلة

وظاهر ما في التحرير انه لا يحل استغناؤه اتفاقا كما بسطه المصنف * وقيل نعم * يصلح وبه
 جزم في الكنز لانه يجتهد حل ارنسبة الخطاء ولا خلاف في اشتراط اسلامه وعقله وشرط
 بعضهم تيقظه لا حريته وذكرته ونطقه فيصح افتاء الاخرس لا قضاؤه * ويكتفى بالاشارة
 منه لامن القاضي * للزوم صيغة مخصوصة كحكمت والزمتم بعد دعوى صحة واما
 الاطرش وهو من يسمع الصوت القوي فالاصح الصحة بخلاف الاصم * ويغني القاضي *
 واو في مجلس القضاء وهو الصحيح * من لم يخاصم اليه * ظهيرية وسمتض * وبأخذ *
 القاضي كالمفتي * بقول ابي حنيفة على الاطلاق ثم بقول ابي يوسف ثم بقول محمد ثم بقول
 زفر بن الحسن بن زياد * وعبارة النهر ثم بقول الحسن قنية وهو الاصح منية وسراجية وصح
 في الحامى اعتبار قوة المدرك والاول اضبط انهر * ولا يخبر اذا لم يكن مجتهدا * بل
 المقلد متى خالف معتمدا من هبه لا ينقل حكمه وينقض هو المختار للفتوى كما بسطه المصنف
 في فتاواه وغيره وقد مناه اول الكتاب وسمي في القهستان في وغيره واعلم ان كل موضع
 قالوا الرأي فيه للقاضي فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد وانتهى وفي الخلاصة وانما ينقل
 القضاء في المجتهد فيه اذا علم انه مجتهد فيه والا فلا * واذا اختلف مفتيان * في جواب
 حادثة * اخذ بقول افقهما بعد ان يكون اورعهما * سراجية وفي الملتقط واذا اشكل
 عليه امر ولا رأى له فيه شاور العلماء ونظرا حسن اقوالهم وقضى بما رآه صوابا لا بغيره الا
 ان يكون غيره اقوى في الفقه ووجه الاجتهاد فيموزترك رأيه بزيادة ثم قال وان لم يكن
 مجتهدا فعليه تقليد هم واتباع رأيهم فاذا قضى بخلافه لا ينقل حكمه * المصر شرط لنفاذ
 القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر لا * فينقل في القرى وفي عقار لا في ولايته
 على الصحيح خلاصة * وبه يغنى * بزيادة * اخذ القضاء برشوة * للسلطان او لقومه وهو
 عالم بها او بشغاعة جامع الفصولين وفتاوى ابن نجيم * اوارتشى * هو راعوانه بعلمه
 شرعيا لية * وحكم لا ينقل حكمه * ومنه ما لو جعل لموليه مبلغا في كل شهرا يأخذ منه ويفرض
 اليه قضاء ناحية فتاوى المصنف لكن في الفتح من قلد بواسطة الشغعاء كمن قلد احتسابا و
 مثله في البرازية بزيادة وان لم يحل الطلب بالشغعاء * ولو كان عد لا ففسق ياخذها *
 او بغيرها وخصها لانها المعظم * استحق العزل * وجوبا وقيل يعزل وعليه الفتوى ابن

انكسار وابن الملك وفي الخلاصة عن التراد ولو فسق او ارتد او عمى ثم صلح و ابصر فهو
 على قضاائه وما قضى في فسقه ونحوه باطل واعتمده في الفتح والبحر وانفقوا في الامارة
 والسلطنة على عدم الانعزال بالغسق لانها مبنية على القهر والغلبة لكن في اول دعوى
 الخاتمة الاولى كلقاضى فليحفظ * وينبغي ان يكون موثقاً به في عفاؤه وعقله وصلاحه
 وفهمه وعلمه بالسنة والاثار ووجوه الفقه والاجتهاد شرط الاولوية * لتعذره على انه
 يجوز خلوا الزمن عنه عند الاكثر نهر فتصح تولية العامى ابن الكمال ويحكم بفتوى غيره
 لكن في ايمان البرازية المفتى يغنى بالديانة والقاضى يقضى بالظاهر وان الجاهل
 لا يمكنه القضاء بالفتوى ايضا فلا بد من كون الحاكم في الدماء والفروج عالماً بما كبريت
 الاحمر وابن الكبريت الاحمر وابن العلم * ومثله * فيما ذكر * المفتى * وهو عند الاصوليين
 المجتهد اما من يحفظ اقوال المجتهد فليس بمفتى وفتواه ليس بفتوى بل هو نقل كلام كما
 بسطه ابن الهمام * ولا يطلب القضاء * بقلبه * ولا يسأله بلسانه * في الخلاصة طالب
 الولاية لا بولى الا اذا تعين عليه القضاء او كانت التولية مشروطة له او ادعى ان العزل من
 القاضى الاول بغير جنحه نهر قال واستحب الشافعية والمالكية طلب القضاء لحامل الذكر
 نشر للعلم * ويختار * المقلد * الا قد رواه الاولى به ولا يكون فظا غليظاً جباراً عنيداً *
 لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في اطلاق اسم خليفة الله خلاف تارة خاتمة * وكره *
 تحريماً * التقليل * اى اخل القضاء * لمن خاف الحيف * اى الظلم * او العجز * يكفى
 احدهما فى الكراهة ابن كمال * وان تعين له او امانه لا * يكره فتح ثم ان انحصر فرض عينا
 والا كفاية بحر * والتقليل رخصة * اى مباح * والترك عزيمة * عند العامة برازية فالاولى
 عدمه * ويحرم على غير اهل الدخول فيه قطعاً * من غير تردد في الحرمة ففيه الاحكام
 الخمسة * ويجوز تقليد القضاء من السلطان العادل والجار * ولو كان اذكرة مسكين وغيره
 الا اذا كان يمنع عن القضاء بالحق فيحرم ولو نقل وال لغلبة كفار ووجب على المسلمين
 تعين وال وامام الجمعة نتج * ومن * سلطان الخوارج * اهل البغى * واذا اصحت التولية
 صح العزل واذا رفع قضاء الباغي الى قاضى العدل تغذيه وقيل لا وبه جزم الناصبي * و
 اذا تقلد طلب ديوان قاض قبله * يعنى السجلات * ونظر في حال المحبوسين * في سجن

القاضي واما المحروسين في سجن الوالي فعلى الامام النظر في احوالهم فمن لزمه الادب اذ به
والا اطلقه ولا يبيت احدا في قمل الارجل مطلوب ابدا ونفقة من ليس له مال في بيت المال
بحر* فمن اقر منهم بحق او قامت عليه بينة الزمه الحبس* ذكره مسكين وقمل الحق*
والا نادى عليه* بقدر ما يروى ثم يطلقه بكفيل بنفسه فان ابى نادى عليه شهر اثم
اطلقه* وعمل في الودائع وغلات الوقف بينة واقرا* ذى اليد* ولم يعمل* الوالى*
بقول المعزول* لالتحاطه بالرعايا فشهادة الفرد لا تقبل خصوصا بفعل نفسه دررو
مغاده رد هارلومع آخر نهر قلت لكن افتى قارى الهداية بقبولها وتبعه ابن نجيم
فتنبه* الا ان يقر ذواليد انه* اى المعزول* سلمها* اى الودائع والغلات* اليه
فيقبل قوله فيهما* انها زيد الا اذ ابدأ ذواليد بالاتقرار للغير ثم اقر بتسليم القاضي
اليه فاقر القاضي بانها لاخر فيسلم للمقر له الاول ويضمن المقر قيمته او بمثله القاضي باتقراره
الثاني يسلمه لمن اقر له القاضي* رقة قضى في المسجد* ويختار مسجد افى وسط البلد تيسيرا
للناس ويستنبر القبله كخطيب و مدرس خانبة واجرة المحضر على المدعي صوالص بحر
عن البرازية وفي الخانية علي المتورد وهو الصحيح* وكذا السلطان* والمفتى والفقهاء*
او* في* داره* واذن عموما* ويرودهية* التذكير للتقليل ابن كمال وهي ما يعطى
بلا شرط اعانة بخلاف الرشوة ابن ملك ولو تاذى المهدي بالرد يعطيه مثل قيمتها خلاصة
ولو تغلر الرد لعدم معرفته او بعد مكانه وضعها في بيت المال ومن خصوصيات عليه افضل
الصلوة والسلام ان هذا اياه له تاتار خانبة ومغاده انه ليس للامام قبول الهدية والالم
تكن خصوصية وفيها يجوز للامام والمفتي والواعظ قبول الهدية لانه انما يهدي للعالم لعلمه
بخلاف القاضي* الا* من اربع السلطان والباشا اشباه وبحرو* قريبه* المحرم*
او من جرت عادته بذلك* بقدر عادته ولا خصوصية لهما درر* ويرد اجابة*
دعوة خاصة وهي التي لا يتخذها صاحبها ولا حضورا لقاضي* ولو من محرم ومعتاد
وقيل وهي كالهدي وفي السراج وشرح المجمع ولا يجب دعوة خصم غير معتاد ولو عامة للتهمة*
ويشهد الجنائز ويعود المريض* ان لم يكن لهما ولا عليهما دعوى شر نبلا ليه عن البرهان*
ويسوى* وجوبا* بين الخصمين جلوسا واتيا الا وشارة ونظرا او يمتنع عن مسارة احدهما

والاشارة اليه * ورفع صوته عليه * والله اعلم في رجه * وكذا القيام له بالاولى * رضيا فته *
 نعم لو فعل ذلك معهما معا جاز فنه * ولا يمزح * في مجلس الحكم * مطلقا * ولولغمرهما
 لذمها به بهاته * ولا يلقنه حجة * وعن الثاني لا بأس به عيني * ولا * يلقي * الشاهد
 شهادته * واستحسنه ابو يوسف رح فيما لا يستغفل به زيادة عام والثبوت على قوله فيما يتعلق بالقضاء
 لزيادة تجرئته بزازية وفي الولوالجية حكى أن ابا يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم
 اني لم امل الى احد الخصمين حتى بالقلب الا في خصوصه نصراني مع الرشيد لم اسوينهما
 وقضيت علي الرشيد ثم بكى انتهى قلت ومغاده ان القاضي يقضى علي من ولاه وفي المتن في
 يصح لمن ولاه وعليه رسمين في روع في البدائع من جملة ادب القاضي انه لا يكلم احد
 الخصمين بلسان لا يعرفه الاخر وفي الناتا رخانية والاحوط ان يقول للخصمين احكم بينكما
 حتى اذا كان في التقليل خلل يصير حكما بتحكيمهما قضى بحق ثم امره السلطان بالاستئناف
 بمحضر من العلماء لم يلزمه بزازية طلب المأضي عليه نسخة السجل من المقضى له اعرضه
 علي العلماء هو صحيح ام لا فامتنع الزمه الثاني بذ لك جواهر الفتاوى في الفتح متى امكن
 اقامة الحق بلا ايفاء وصد وركان اولى وهل يقبل قصص الخصوم ان جالس القاضي للقضاء
 لا والاخذ ما ولا ياخذ بما فيها الا اذا اقر بلفظه صريحا انتهى *

* فصل في الحبس *

هو مشرع بقوله تعالى او ينفوا من الارض وحبس عليه افضل الصلوة والسلام رجلا بالتهمة
 في المسجد واحداث السجن علي رضي الله عنه بناء من قصب سماه نافع فنقبه اللصوص
 فبنوا غيره من مدروسا مخيما بفتح الياء وتكسر موضع التخبيس وهو التذليل وفيه يقول
 علي رضي الله تعالى عنه قال * الا تراني كيسا مكيسا * بنيت بعد نافع مخيسا * حصنا حصينا
 وامينا كيسا * صفته ان يكون بموضع لبس فيه فراش ولا وطاء * له فجر فيوفى ومغاده انه
 لو جرى له به منع منه * ولا يمكن احد ان يدخل عليه للاستيناس الا اقرار به وجيرانه * لاحتياجه
 للمشاورة * ولا يمكن * عند طويلا ومغاده ان زوجته لا تحبس معه ولو هي الحابسة
 له وهو الظاهر وفي المتن يمكن من ودائي جاريته لو فيه خلوة * ولا يخرج لجمعة
 لاجتماعه ولا لجمع فرض * وغیره اولی * ولا لحضور جنازة ولو كان بكفيل * زيلعي وفي

الخلاصة يخرج بكفيل لجنازة اصوله وفروعه لا غيرهم وعليه الفتوى * ولو مرض مرضا
 اضناه ولم يجد من يحد منه يخرج بكفيل والا * به يفتى ولا يخرج لمعالجة وكسب بل لا يكتسب
 فيه ولوله دين اخرج لمخاصم ثم يحبس خانية * ولا يضرب * المحبوس الا في ثلث اذا امتنع
 عن كفارة الظهار والالتحاق على قريبه او القسم بين نسائه بعد وعظه والضا بطما يغوث
 بالتأخير لا الى خلف اشباه قلت ويزاد ما في الوهبانية وان فر يضرب دون قيد تاد بار
 تطمين باب الحبس في العنت ينكر * ولا يغل * الا اذا خاف فراره فيقيد او يحول
 الى سجن اللصوص وهل يطمين الباب الرأى فيه للقاضي بزازية * ولا يجرد ولا يؤجر *
 وعن الثاني يؤجره لقضاء دينه * ولا يقام بين يدي صاحب الحق امانة * ولو كان ببلد
 الا قاضي فيها لازمة ليلا ونهارا حتى يأخذ حقه جواهر الفتاوى * وتعين مكانه * اى
 مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق * للقاضي الا اذا طلب * الملك * مكانا
 آخر * فمجيبه لذ لك قنية وانفى المصنف تبعا لقارى الهداية بان العبرة في ذلك لصاحب
 الحق لا للقاضي انتهى وفي النهر وينبغي ان لا يجاب لو طلب حبسه في مكان اللصوص ونحوه
 فر ع في البحر عن المحيط ويجعل للنساء سجن على حدة نفيا للفتنة * واذا ثبت الحق
 للمدعى * ولود انقا وهو سد درهم * ببينة عجل حبسه بطلب الملك على * لظهور الماثل
 بانكاره * والا * يثبت بينة بل باقرار * لم يعجل * حبسه بل يامر بالاداء فان ادى
 حبسه وعكسه السرخسي وسوى بينهما في الكنز والدرر استحسنة الزيلعي والاول
 مختار الهداية والوقاية والمجمع قال في البحر وهو الملك صعب عند ثا انتهى قلت وفي منية
 المفتي لو ثبت ببينة يحبس في اول مرة وبالاقرار يحبس في الثانية والثالثة دون الاولى
 فلم يكن التوفيق * ويحبس * المديون * في * كل دين هو بدل مال او ملتزم بعقد درر
 ومجمع وملتقي مثل * الثمن * ولو لمنفعة كالاجرة * والقرض * ولولد م * والمهر المعجل
 وما لزمه بكفالة * ولو بالرك او كفيل الكفيل وان كثروا بزازية لانه التزمه بعقد كالمهر
 هذا هو المعتمد خلافا لفتوى قاضه خان لتقديم المتون والشروح على الفتاوى بحر فليحفظ
 نعم ع في الاختيار كبدل الخلع هنا خطأ ظاهر فتنبه وزاد القلانسي انه يحبس ايضا
 في كل من يقلد على تسليمها كلعين المنصوبة * لا * يحبس * في غير * اى غير ما ذكر

وهو تسع صور بدل خلع ومغصوب ومتلف ودم عمد وعتق حظ شريك وأرش جنابة ونفقة قريب وزوجة ومهر مؤجل قلت ظاهرة ولو بعد طلاق وفي نفقات البزازية يثبت المسار بالأخبار هنا بخلاف سائر المديون لكن افتى ابن نجيم بأن القول له يمينه ما لم يثبت غناه فراجعوه ولو اختلفوا فقال المديون ليس بدل مال وقال الدائن أنه ثمن متاع فالقول للمديون ما لم يبرهن رب الدين طر سوسى بحثا وقره في النهر فرع لا يحبس في دين مؤجل وكذا لا يمنع من السفر قبل حل الاجل وإن بعد وله السفر معه فإذا حل منعه منه حتى يوفيه بدل أئع وقد مناه في الكفالة * أن ادعى * المديون * الفقر * إذا أصل العسرة * إلا أن يبرهن غريمه على غناه * أى قد رتقه على الوفاء ولو با تراض أو بتقاضي غريمه * فحبسه * حينئذ * بما رأى * ولو يومها هو الصحيح بل في شهادات الملتقط قال أبو حنيفة إذا كان المعسر معروفا بالعسرة لم احبسه وفي الخمانية ولو فقره ظاهر أسأل عنه عاجلا وقيل يمينه على أفلاسه وخلقى سبيله نهرو في البزازية قال المديون حلفه أنه ما يعلم أني معسر اجاب به القاضي فان حلف حبسه بطلبه وإن نكل خلاه وقره المصنف وغيره قلت قد منا أن الرأي لمن له ملكة إلا جهاد فتنبه * ثم * بعد حبسه بما يراه لو حاله مشكلا عند القاضي والأعمال بما ظهر بحر واعتدل المصنف * سأل عنه * احتياطا لا وجوبا من جيرانه ويكفى عدل بغيبة دائن وأما المستور فان وافق قوله رأى القاضي عمله والألائق الوسائل بحثا ولا يشترط حضرة الخصم ولا لفظ الشهادة إلا إذا تنازع في المسار والأعسار قهستانى قلت لكنها بالأعسار للنفي وهي ليست بحجة ولذلك لم يجب السؤال أنفع الوسائل فتنبه * فان لم يظهر له مال خلاه * بلا كفيل إلا في المثل مال يتيه ووقف وإذا كان الدائن غائبا لم لا يحبسه ثانيا للارول ولا لغيرة حتى يثبت غريمه غناه بزازية وفي القنية برهن المحبوس على أفلاسه فاراد الدائن الطلاق قبل تغلبه فعلى القاضي القضاء به حتى لا يعين الدائن ثانيا فرع احضر المحبوس الدين وغاب ربه يريد تطويل حبسه أن علمه وقد رة اخذ أو كفيل أو خلاه خانية وفي الاشباه لا يجوز اطلاق المحبوس إلا برضا خصمه إلا إذا ثبت أعساره أو احضر الدين للقاضي في غيبة خصمه * ولو قال * من يريد حبسه * ابيع عرضي واقضى ديني اجله القاضي * يومين أو * ثلاثة أيام ولا يحبسه * لأن الثلاثة مدق ضربت لا بلاه

الاصل ا ر * واوله عقار يحبس * اى * لمبيعه و يقضى الدين * الذى عليه * ولو بشئ
 قليل * بزازية وسجى تمامه فى الحجر * ولم يمنع غرما عنه * على الظاهر فبلازمونه
 نها را لا لالا ان يكتسب فيه ويستاجر المرأة امرأة تلازمها قنية فروع لو اختار
 المطلوب الحبس وابطال الملازمة نفي حجر الهداية لغير الطالب الا لضرورة وكلفه فى
 البرازية بتحويل بالنفس وللطالب ملازمة بلا امر قاض او مقر بحقه * ولا يقبل برهانه على
 افلاسه قبل حبسه * انما مهال على النفي وصحة عزمى زاده وصحح غيره قبولها والمعول عليه رايه
 كما مر فان علم اعساره قبلها والا لانهر فليحفظ * وبينه يساره احق * من بينه اعساره بالقبول لان
 اليسار عارض والبيئات للآيات نعم اربين سبب اعساره وشهد وابه فتقدم لاثباتها مرا عارضا فتح
 بشئ واعتمده فى النهر وفى القنية ان لم يبينوا اعتد ارماء ملك قبلت والالم يكن قبولها لانها قامت
 للمحبوس وهو منكر والبينة متى قامت للمكر لا تقبل * وابد حبس الماوس * لانه جزاء الظلم
 قلت وسجى فى الحجر انه يباع ماله لى منه عند ما وبه يغتنى وحينئذ فلا يتأبد حبسه فحبسه *
 ولا يحبس لما مضى من نفقة زوجته وولده * اذا ادعى الفقر ان تضل بها لانها ليست بدل
 مال ولا لزمته بعقد على ما مر حتى لو برهنت على يساره حبس بطلبها * بل يحبس اذا *
 برهنت على يساره بطلبها كما لو * ابل ان ينفق عليها * او على اصوله او فروعه فحبس
 احياء لهم بحر قلت وهل حبس لمحرمه لو ابل لم ادره وظاهر تقييدهم لا لكن ما مر عن الاشياء
 لا يضرب المحبوس الا فى ثلاثة يغيب * فتأمل عند الفتوى وسجى حبس الاولى بل بين الصغير *
 لا * حبس * اصل * وان علا * فى دين فرعه * بل يقضى القاضي دينه من عين ماله
 او قيمته والصحيح عند ما بيع عقاره كمنقوله بحر فليحفظ * ولا يستخلف قاض * نائبا * الا اذا
 فوض اليه * صريحا كقول من شئت او دلالة كجعلتك قاضى القضاة وال دلالة هنا اقوى لان
 فى الصريح المذكور يملك الاستخلاف لا العزل وفى الدلالة يملكها بقوله ول من شئت
 واستبدل او استخلف من شئت فان قاضى القضاة هو الذى يتصرف فيهم مطلقا تقليد او
 عزلا * بخلاف الما موربا قامة الجمعة * فانه يستخلف بلا تغويض للاذن دلالة ابن ملك
 وغيره وما ذكره ملاخسر وقال فى الحجر لا اصل له وانما وفهم فهمه من بعض العبارات وقد
 مر فى الجمعة * نائب القاضى المفوض اليه الاستنابة * فقط لا العزل * نائب عن الاصل *

وهو السلطان فحينئذ * فلا * يملك ان * يعزله القاضي بغمر تفويض منه للعزل ايضا * كوكيل
 * وكل * وكل * لا يعزل * ايضا * بعزله * ولا بموته ولا بموت السلطان بل بعزله
 زيلعي وعيني وابن ملك وغيرهم في الوكالة واعتمد في ذلك ردو الملتقى وفي البرازية
 وعليه الفتوى وتسامه في الاشياء وفي فتاوى المصنف هذه هو المعتمد في المذهب لا ما ذكره
 ابن الغرس لمخالفته للمذهب * وثائب غير * اي غير المفوض له * ان قضى عنه * او *
 في غيبته * اجازة * القاضي * صح * تضاروه لو اهل بل لو قضى فضولى او هو في غير نوبته
 واجازة جازان المتصود حصول رأيه بحرقا وبه علم دخول الفضولى في القضاء فخرج
 في الاشياء والمنظومة لمجيبه لو نوى لعبد نفوذ غير * صح * ولو حكم بنفسه لم يصح واو عتق
 فقضى صح بخلاف صبي بلغ * فاذا رفع اليه حكم قاض * خرج المحكم ودخل المايه والمعزول
 والمخالف رأيه لانه نكرة في سياق الشرط فيهم فافهم * آخر * قيل اتفانى اذ حكم نفسه
 قبل ذلك كذا لك ابن كمال * نقل * اي الزم الحكم والعمل بمقتضاه لو مجتهد فيه عالما
 باختلاف الغفاه فيه فلم يعلم لم يجز تضاروه ولا يمضيه الثاني في ظاهر المذهب زيلعي
 وعيني وابن كمال لكن في الخلاصة ويفتق بخلافه وانه تيسر ان يخطئ بعد دعوى صحيحة
 من خصم على خصم حاضرا لا كان افتاء فيحكم بمذهبه لا غير * سمع * آخر الكتاب وانه
 اذا ارتاب في حكم الازل له طلب شهود الاصل قال وبه عرف ان تناهين زما ذنا لا تعتبر
 لتروك * اذكرونا تعارفوا في زما اننا القضاء بالموجب وهو عبارة عن المعنى المتعاقب بما اضيف
 اليه في ان القاضي شرعا من انه يقضي به فاذا حكم حنفى بموجب بيع المالك بركان معناه الحكم
 بطلان البيع ولو قال الموثق وحكم بمقتضاه لا يصح لان الشئ لا يقتضى بطلان نفسه وبه
 ظهران الحكم بالموجب اعم نهر * الا ما * عرى عن دليل مجمع او * خالف كتابا * لم يختلف
 في تاريخه السلف كمتروك التسمية * او سنة مشهورة * كتحليل بلا وطى لمخالفة حديث
 العسيلة المشهورة * او اجماعا * كحل المنة لاجماع الصحابة على فسادها وكبيع ام وان على
 الاظهر وتيل ينفل على الاصح * وفي * من ذلك * ما لو قضى بشاهد وبين المالى * المخالفته
 للحديث المشهور بالبينة على من ادعى واليمين على من انكر * او بقصاص بتعيين الولي
 واحد من اهل المحلة او صحة كاح المنة او لموت او صحة بيع عبد معنق البعض او بسقوط

الدین بمضی سنین اوبصحة طلاق الد وروبقاء النکاح * کما مرفی بابه * وقضاء عبد
وصبی مطلقا * قضاء * کافر علی مسلم ابد اوتحوز ذلک * کالتغریق بین الزوجین بشهادة
المرضة * لا ینفد * فی الکمل وعد منها فی الاشباه نیفا زاربعین و ذکر فی الدردر لا ینفد
سبع صور منها وقضت المرأة بعد وقود وسجی متنا خلاف لما ذکره المصنف شرحا والاصل
ان القضاء یصح فی موضع الاختلاف لا الخلاف والغرق ان الاول دلیلا لا الثاني وهل
اختلاف الشافعی معتبرا الاصح نعم صدق الشریعة * یوم الموت لا یدخل تحت الغضاء بخلاف
یوم القتل * فلو برهن علی موت ایه فی یوم کذا ثم برهننت امرأة ان الامیت نکحها بعد
ذلک قضی بالنکاح ولو برهن علی قتله فیه فبرهننت ان المقتول نکحها بعد لا تقبل وکذا
جميع العقود والمک ایات الا فی مسألة الزوجة التی معها ولد فانه تقبل بینهما بتاریخ
مناقض لما قضی القاضی به من یوم القتل اشباه واستثنی محشوها من الاول مسائل منها
ادعاء میرانا بلا سبقها ناربخا برهن الوکیل علی وکالته وحکم بها فا دعی المطلوب
موت الطالب صح الدفع برهن انه شراء من ایه منذ سنة وبرهن ذوالی علی موته منذ سنتین
لم تسمع وقبل تسمع وسره ان القضاء بائینه عبارة عن دفع النزاع والموت من حیث انه
موت لیس محلا للنزاع لیرتفع اثباته بخلاف القتل فانه من حیث هو محل للنزاع کما
لا یخفی * وینفد القضاء بشهادة الزور ظاهر اوباطنا * حیث کان المحلی قابلا والقاضی غیر
عالم بزورهم * فی العقود * کبیع ونکاح * والقسوخ * کاتالة وطلاق لقول علی رضی الله
تعالی عنه لتلك امرأة شاهدک زوجاک وقالوا زنی والثلاثة ظاهر فقط وعلیه الغوی شربلا لیه
عن ابرهمن * بخلاف الاملاک المرسله * ای المطلقة عن ذکر سبب الملک فظاهر انقط
اجماعا لنزاعهم الا سباب حتی لو ذکر سببا معینا فعلی الخلاف ان کان سببا یمکن انشاؤه
والالا ینفد اتقا کالارث وکما لو كانت المرأة محرمة بنحو ذلک اوردہ وکما او علم القاضی
بذلک بالشهود حیث لا ینفد اصلا لقضاء بالیمن النکاذبة زیلعی ونکاح الفتح * قضی فی
مجتهد فیه بخلاف رآیه * ای من هبه مجمع وابن کمال * لا ینفد مطلقا * ناسیا او عاملا
عندهما والائمة الائمة ربه یفتی مجمع ووقایه وملتقی قبل بالنفاذ یفتی وفي شرح الوهبانية
لشربلا فی قضی من لیس مجتهد اکذفیه زمانا بخلاف من هبه عاملا لا ینفد اتقا

وكل اناسيا عندهما ولوقيل: السلطان بصحيح من هبه كز ما ننا تقيد بلا خلاف لكونه معزولا عنه انتهى وقد غمرت بيت الوهبانية فقلت: ولو حكم القاضي بحكم مخالف: لمذهب ماصح اضلا يسطر: قلت واما امير الا مير فتى صادف: فصلا مجتهد افيه نقل امره كما قد مناه عن سير التا قارخانية وغيرها فلم يحفظ: لا يقضي على غائب ولا له: اى لا يصح بل ولا ينقل على المقتضى به بحر: الا بحضور نائبه: اى من يقوم مقام الغائب: حقيقة كوكيله ووصيه ومتولى الوقف: افاد بالاستثناء ان القاضي انما يحكم على الغائب والميت لا على الوكيل والوصى فيكتب في السجل انه حكم على الميت وعلي الغائب بحضوره وكيله وبحضرة وصيه جامع الفصولين وافاد بانكاف عدم الحضر فان احد الورثة كل لك ينتصب خصما عن الباقيين وكل احد شريكى الدين واجنبى بيد مال اليتيم واحد الموقوف عليهم اى لو الوقف ثانيا كما مر فى باب: اوت: نائبه: شرعا كوصى نصبه القاضى: خرج المسخر كما سمجى: اوحكما بان يكون ما يدعى على الغائب سببا: لا محالة فلو شرب امة ثم ادعى ان مولاهما زوجها من فلان الغائب واراد ردها بعيب الزوج لم يقبل لاحتمال انه طلقها وزال العيب ابن كمال: لما يدعى على الحاضر: مثاله: كما اذا ادعى دارا فى يد رجل و: برهن: المدعى: على ذى اليد انه اشترى: الدار: من فلان الغائب فحكم: الحاكم: على ذى اليد: الحاضر كان: ذلك: حكما على الغائب: ايضا حتى لو حضر وانكر لم يعتبر لان الشراء من المالك سبب الملكية لا محالة: له صور كثيرة ذكر منها فى المجتبى تسعا وعشرين: ولو كان ما يدعى على الغائب شرطا: لما يدعى عليه الحاضر كما اذا ادعى عبد على مولاه انه علق عتقه بتطليق زيد وزوجته وهرهن على التطليق بغيبة زيد: لا يقبل فى الاصح: اذا كان فيه ابطال حق الغائب: فلم يكن كما اذا علق طلاق امرأته بدخول زيد الدار يقبل لعدم ضرر الغائب ومن حمل اثبات العتق على الغائب ان يدعى المشهور دعيه ان الشاهد عبد فلان فبرهن المدعى ان ماله الغائب اعتقه تقبل ومن حمل الطلاق حيلة انكفالة بمهرها معلقة بطلاقه ودعوى كفالته بنفقة العدة معلقة بالطلاق ومن اراد ان لا يزني فحيلته ما فى دعوى البزازية ادعى عليها ان زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فاقوت بزوجة الغائب وانكر طلاقه فبرهن عليها بالطلاق فيقضي عليها انها زوجة الحاضر

لا يحتاج الى اعادة البينة اذا حضر الغائب * ولوقضي على غائب بلا نائب ينفل *
 في اظهر الرايتمن عن اصحابنا ذكره ملاخسروفي باب خمار العيب * وقيل لا ينفل *
 وزجه غير واحد وفي المنية والبزازية ومجمع الفتاوى وعليه الفتوى وزجه في الفتح
 توفقه على امضاء قاض آخر وفي البحر والمعتمد ان القضاء على المسخر لا يجوز الا لضرورة
 وهي في خمسة مسائل اشترط بالخيار فتوارى المكفول له حلف ليوفيه اليوم فتغيب الا ان
 جعل امرها بيد ما ان لم تصل نفقتها فتغيب الخامسة اذا توارى الخصم فالماخرون ان
 القاضي ينصب وكيل في الكل وهو قول الناني خانية قلت ونقل شراح الوهبانية عن
 شرح ادب القاضي انه قول الكل وان القاضي يختم بينته مدقيرها ثم ينصب الوكيل *
 ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة * لعدم ملكهم حيث كان الدين
 لغيرهم * يقرض القاضي مال الوقف والغائب * واللقطة * واليتيم * من ملئ موتن حيث
 لا وصي ولا من يقبله مضاربة ولا مستغلا يشترط له اخذ المال من اب مبد روضعه عند
 عدل قنية * ويكتب الصك * ندب بالحفظه * لا * يقرضه * الاب * ولو قابضا لانه
 لا يقضي لولد * و * لا * الوصي * ولا الملتقط فان اقترضوا ضمنوا العجزهم عن التحصيل
 بخلاف القاضي ويستثنى اقراضهم للضرورة كحرق ونهب فيجوز تغايرهم متى جاز للملقط
 التصديق فالاقراض اولى * ولوقضى بالجواز فالغرم عليه في ماله ان متعمدا واقربه *
 اى العمى * ولو خطأ فالغرم * على المقضى له * ودرر في المنح معزيا للسراج قال محمد
 لو قال تعمد الجواز انزل عن القضاء وفيه عن ابي يوسف رح اذا غلب جورته ورشوته ردت
 قضايه وشهادته فروع القضاء مظهر لامثبات ويتخصص بزمان ومكان وخصومة حتى
 لو امر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة فسمعها لم ينفل قلت فلا تسمع الان
 بعد ما الا بالامر الا في الوقف والارث ووجود عدل شرعي وبه افتي المفتي ابو السعود فلم يحفظ امر
 السلطان انما ينفل اذا وافق الشرع والاملا اشباه من القاعلة الخامسة وفوائد شتى فلوامر قضاته
 بحليف الشهود وجب على العلماء ان ينصروه ويقولوا له لا تكلف قضاك الى امر يلزم
 منه سخطك او سخط الخالق تعالى قضاء الباشا وكتابته الى القاضي جائز ان لم يكن قاض مولى
 من السلطان والحاكم كالقاضي الا في اربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكنز يعني في البحر

وفي الفصل الاول من جامع الفصولين القاضى بتأخير الحكم يا ثم ويعزل ويعزرفى الاشياء لا يجوز للقاضى تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا فى ثلث لريبة ولرجاء صلح اقارب و اذا استمهل المدعى لا يصح رجوعه عن قضائه الا فى ثلث لو بعلمه او ظهر خطأ وده او بخلاف من هبه فعل القاضى حكم فلو زوج اليتيمة من نفسه او ابنه لم يحزن الا فى مسئلتين اذا اذن الولى للقاضى بتزويجها كان وكيلها واذا اعطى فقيرا من وقف الفقراء كان له اعطاء غيره امر القاضى حكم الا فى مسألة الوقف المذكورة فامره فتوى فلو صرف لغيره صح القاضى يحلف غريم الميت ولو اقربه المريض لا يقبل قول امين القاضى انه حلف المخدرة الا بشاهد من اعتمد على امر القاضى الذى لم يسر بشرعى لم يخرج عن العهد انتهى وقد منا فى الوقف عن المنظومة المجيبة معزيا للمبسوط ان للسلطان مخالفة شرط الوقف لو غلبه قرعى ومزارع وانه يعمل بامر هوان غائر الشرط فليحفظ قلت واجاب صفى افندى بانه متى كان فى الوقف سعة ولم يقصر فى اداء اخذ منه لا يمنع قنية وفى الوهبانية يحبس الولى بين الصغير حتى يوفيه ويظهر فقر الصغير قلت لكن قد م شاربها عن قاضى خان الحرو العبد والبالغ والصبي فى الحبس سواء فليتأمل نفيه هنا قال الشرنبلالى قال وليس للقاضى البيع مع وجود اب او وصي وهي فائدة حسنة قلت وفى القنية ومتى باعاف للقاضى نقضه لو ا صلح كما نظم الشارح فضمنه للمتن مغير البعض فقلت * وينقض بيعا من اب او وصيه * ولو مصلحا والا صلح النقض يسطر * ويحبس فى دين على الطفل والد * وصي * للتأديب بعض تصور * وفي الدين لم يحبس اب ومكاتب * وعبد لمولاه كعكس ومعسرة * نعم لو العبد مد يورث يحبس المولى بدينه لانه للفرماء وكذا يحبس بين مكاتبه الا فيما كان من جنس الكتابة ففي عتاق الوهبانية * وفي غير جنس الحق يحبس سيد * مكاتبه والعبد فيها مخير * وفى حجرها ويحبس ذوالكتب الصالح المحرر * علي الدين اذ بالكتب ما هو معسر *

* باب العه حكيم *

* هو * لغة جعل الحكم فيما لك لغيرك وعرضا * تولية الخصمين حاكما يحكم بينهما وركنه لغظه الدال عليه مع قبول الآخر * ذلك * وشرطه من جهة المحكم * بالكسر * العقل لا الحرية والاسلام * فيصح تحكيم ذمى ذميا * وشرطه * من جهة المحكم * بالفتح * صلاحيته

للقضاء * كافر * ويشترط الأهلية * المذكورة * وقته * أي التحكيم * ووقت الحكم جميعا
فلو حكما عبدا فاعتق أو صبيا فبلغ أو ذميا فأسلم ثم حكما لا ينبغي * هو الحكم *
في مقلد * بفتح اللام مشددة بخلاف الشهادة وقد منأته لو استقضى العبد ثم عتق فقتل
صح وغراه سعدى أفندى للمبتغى * حكما رجلا * معلوما أو لو حكما أول من يدخل المسجد
لم يجزا جماعا للجهالة * فحكم بينهما بيينة أو أقرارا ونكول * ورضا بحكمه * صح لو في غير حل و
قود ودية على عاقلة * الأصل أن حكم المحكم بمنزلة الصلح وهذه لا تجوز بالصلح فلا تجوز
بالتحكيم * وينفرد أحدهما بنقضه * أي التحكيم بعد وقوعه * كما * ينفرد أحد العاقلين
* في مضاربة وشركة ووكالة * بلا التماس طالب * فإن حكم لزمهما * ولا يبطل حكمه
بعزلها لصدوره عن ولاية شرعية * ولا * يتعدى حكمه إلى * غيرهما * إلا في مسألة مالو
حكم أحد الشريكين وغريماله رجلا فحكم بينهما والزم الشريك تعدى للشريك الغائب
لأن حكمه كالصلح بحر * فلو حكما * في عيب مبيع فقتل برده ليس للبائع رده على بائعه
إلا برضاء البائع الأول والثاني والمشتري * بتحكيمة فتح ثم استثناء * الثلاثة يفيد صحة
التحكيم في كل المجتهدين كحكمه بكون الكنايات رواجع وفسخ اليمين المضافة إلى الملك وغير
ذلك لكن هذا مما يعلم ويحكم وظاهر الهداية أنه يجب بلا سجل فتأمل * وصح أخباره
بأقرار أحد الخصمين وبعدالة الشاهد حال ولايته * أي بقاء تحكيمهما * لا * يصح * أخباره
بحكمه * لا نقضاء ولا يته * ولا يصح حكمه لأبويه وولده وزوجته * كحكم القاضي * بخلاف
حكمهما * أي القاضي والمحكم عليهم حيث يصح كالشهادة * حكم رجلين فلا بد من
اجتماعهما * على المحكوم به * ويمضي القاضي حكمه أن وافق مذهبه وإلا بطله * لأن حكمه
لا يرفع خلافا * وليس له * للمحكم * تفويض التحكيم إلى غيره وحكمه بالوقف لا يرفع
الخلاف * علي الصحيح خانية * فلورفع إلى موافق * لمذهبه * حكم * ابتداء *
بلزومه * بشرطه * ولا يمضيه * لأنه لم يقع معتبرا أو الجاصل أنه كلقاضي إلا في مسائل
عد في البحر منها سبعة عشر منها لو ارتد أو اعتزل فاذا أسلم احتاج لتحكيم جديد بخلاف
القاضي ومنها لورد الشهادة لهمة فلغيره قبولها وينبغي أن لا يلي الحبس ولماره وكذا
لم أر حكم قبول الهدية وينبغي أن لا يجوز إذا اهل على إليه وقت التحكيم انتهى *

* كتاب القاضي الي القاضي وغيره *

اراد بغيره قوله والمرأة تقضي الخ * القاضي يكتب الى القاضي * في كل حق به يفتى استحسانا *
 في غير حد وقود * للشبهة * فان شهد واملى خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكمه *
 فلم يحفظ وكتاب الحكم * هو السجل الحكمي * اى الحجية التي فيها حكم القاضي هذا في عرفهم
 وفي عرفنا كتاب كبير تضبط فيه وقائع الناس * وان لم يكن الخصم حاضرا لم يحكم * لانه
 حكم على الغائب * وكتب الشهادة * الى قاض يكون الخصم في ولاية * ليحكم * القاضي *
 المكتوب اليه بها على رأيه وان كان مخالفا لرأى الكاتب * لانه ابتداء حكم * وهو *
 نقل الشهادة حقيقة ويسمى * الكتاب الحكمي * وليس بسجل * وقرأ * الكتاب *
 عليهم * او اعلمهم به * وختم عند هم * اى عند شهود الطريق * وسلم * الكتاب *
 اليهم * بعد كتابة عنوانه في باطنه * وهو ان يكتب فيه اسمه واسم المكتوب اليه وشهادتهما *
 فلو كان * العنوان * على ظاهرة لم يقبل * قيل هذا في عرفهم وفي عرفنا يكون على الظاهر
 فيعمل به واكتفى الثاني بان يشهد هم انه كتابه وعليه الفتوى كما في الغريمة عن الكفاية
 وفي الملتقى وليس الخبر كالعيان * فاذا وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه * اولا *
 ولا يقبله * اى لا يقرأه * الا بحضور الخصم وشهوده ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لدمى على
 ذمى * لشهادتهم على فعل المسلم * الا اذا اقر الخصم فلا حاجة اليهم * اى الشهود * بخلاف كتاب
 الامان * في دار الحرب * حيث لا يحتاج الى بيعة * لانه ليس بملزوم وفي الاشياء لا يعمل
 بالخط الا في مسألة كتاب الامان ويلحق به البراءة ودفع ببيع وصراف وسمسار وجوزة
 محمد رح لو اوقاض وشاهد ان تيقن به قيل وبه يفتى * ولا بد من مسافة ثلاثة ايام بين القاضيين
 كالشهادة على الشهادة * على الظاهر وجوزهما الثاني ان بحيث لا يعود في يومه وعليه
 الفتوى شر نبلاية وسراجية * ويبطل * الكتاب * بموت الكاتب وعزله قبل وصول
 الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل القراءة * واجازة الثاني * واما بعد هذا فلا * يبطل *
 * يبطل * بجنون الكاتب ورده وحده لقذف وعمايه وفسقه بعد عدلته * لخروجه
 عن الاهلية واجازة الثاني * و * كذا * بموت المكتوب اليه * لخروجه عن الاهلية *
 الا اذا عمم بعد تخصيص * اسم المكتوب اليه * بخلاف ما لو عمم ابتداء * وجوزة الثاني

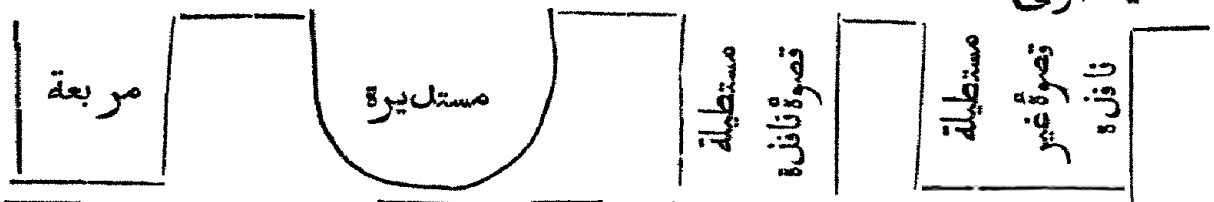
وعليه العمل خلاصة * لا * يبطل * بموت الخصم * ايا كان لقيام وارثه او وصيه مقامه
قلت وكذا لا يبطل بموت شاهد الاصل كما سيأتي متنا في بابه خلافا لما وقع في الخانية هنافانه
مخالف لما ذكره بنفسه ثمه فتنبه * و * اعلم ان * الكتابة بعلمه كالقضاء بعلمه * في الاصح
بحر فمن جوزه جوزها ومن لا فلا الا ان المعتمد على حكمه بعلمه في زماننا اشباه وفيها الامام
يقضى بعلمه في حد قذف وقود وتعزير قلت فهل الامام قيل كما قد مناه في حد ودلم اراه
لكن في شرح الوصاية للشرنبلالي والمختار الآن عدم حكمه بعلمه مطلقا كما لا يقضى بعلمه
في الحد رد الخلاصة لله تعالى كزنا وخمر مطلقا غير انه يعزى من به اثر السكر للتهمة وعن الامام
ان علم القاضى في طلاق وعتاق وغصب يثبت الحيلولة على وجه الحسبة لا القضاء *
ولا يقبل * كتاب القاضي * من محكم بل من قاض مولى من قبل الامام يملك * اقامة *
الجمعة * وقيل يقبل من قاضي رستاق الى قاضي مصر او رستاق واعتمد المصنف والكمال * كتب
كتبا الى من يصل اليه من قضاة المسلمين فوصل الى قاض ولى بعد كتابة هذا المكتوب لا يقبل *
لعدم ولايته وقت الخطاب جواهر الفتاوى وفيها لوجعل الخطاب للمكتوب اليه ليس لناثبه
ان يقبله * والمرأة تقضى في غير حد وقود وان ائتم المولى بها * لخير البخارى لم يفلح
قوم ولو امرهم الى امرأة * وتصلح ناظرة * لوقف * وصية * ليتيم * وشاهدة * فتح فيصح
تقريرها في النظر والشهادة في الاوقاف ولولا شرط واقف يحرق قال وقد افتمت فيمن
شرط الشهادة في وقفه لغلان ثم لولد فمات وترك بنتا انها تستحق وظيفة الشهادة وفي الاشباه
من احكام الانثى اختار في المسائر جواز كونها بنمة لارسولة لبناء حالهن على الستر * ولو
قضت في حد وقود فرفع الى قاض آخر * يرضى جوازه * فامضاه ليس لغيره ابطاله *
بخلاف شريح عيني والخنثى كالانثى بحر واعلم انه اذا وقع للقاضي حادثة اولولد فاناب
غيره * وقضى نائب القاضى له اولولد * جاز * قضاؤه * كما لو قضي للامام الذى فله
القضاء اولولد الامام * سراجية وفي البرازية كل من تقبل شهادته له وعليه انتهى خلافا
لجواهر والملقط فليحفظ * ويقضى النائب بما شهد وابه عند الاصل وعكسه * وهو قضاء
الاصل بما شهد وابه عند النائب فيجوز للقاضي ان يقضى بملك الشهادته باخبار النائب
وعكسه خلاصة فروع لا يقضى القاضي لمن لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب

قاص لمن لا يقبل شهادته له فهو قضاؤه اشباه وفيها لا يقضي لنفسه ولا لولد الا في الوصية
 وحرر الشربلالي في شرحه للوصية صح قضاء القاضي لام امرأته ولا امرأة ابيه واوفي
 حيوة امرأته وابيه وانما يقضي فيما هو تحت نظره من الاوقاف وزاد يمتين فقال * ويقضى
 لام العرس حال حيوتها * وعرس ابيه وهو حي محرر * وبعد وفاة ان خلي عن نصيبه *
 بميراث مقضي به فتبصروا * ويقضى لوقف مستحق لربعة * بوصف القضاء والعلم ان كان ينظر *

* هذه مسائل شتى *

اي متفرقة وجاروا شتى اي متفرقين * يمنع صاحب سفل عليه علو * اي طبقة * لاخر
 من ان يتل * اي يدق الولد * في سفله * وهو البيت التحتاني * وينقب كوة * بفتح
 اوضح الطائفة وكل ابا لعكس دعوى المجمع * بلا رضي الآخر * وهل اعند * وهو القياس
 وقال لكل فعل ما لا يضر ولوا نهى م السفل بلا صنع ربه لم يجبر على البناء لعدم التعدي
 ولذي العلوان يبني ثم يرجع بما اتفق ان بني باذنه اراذن قاض والا فبقيمة البناء يوم
 بني وتامه في العيني * زايدة مستطيلة * اي سكة طويلة * ينشعب عنها سكة مثلها * لكن *
 غير نافذة * الى محل آخر * يمنع اهل الاولى عن فتح باب * للمرور لا للاستضاءة والريح
 عيني * في القصوى * الغير نافذة علي الصحيح اذ لا حق لهم في المرور بخلاف النافذة *
 وفي زايدة مستديرة لثق * اي اتصل * طرفها * اي نهاية سعة اعوجا جا بالمستطيلة *
 لا يمنع * لانها كساحة مشتركة في دار بخلاف مالوك كانت مربعة فانها كسكة في سكة ولذا
 يمكنهم نصب البوابة ابن كمال بهذه الصورة *

مستطيلة اولي



ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر * بجاره * فممنوع
 من ذلك وعليه الفتوى بزايدة واختاره في العمادية وافتى به قاضي الهداية حتى يمنع
 الجار من فتح الطائفة وهذا جواب المشائخ استحسانا وجواب ظاهر الرواية عدم المنع مطلقا
 وبه افتى طائفة كالامام ظهير الدين وابن الشحنة ووالده ورجحه في الفتح وفي نسمة

المجتنبين وبه يقتضى واعتدله المصنف ثمه فقال وقد اختلف الافتاء وينبغي ان يعول على ظاهر
الرواية انتهى قلت وحيث تعارض متنه وشرحه فالعمل على المتون كما تقرر مرارا فقلت
وبقى ما لو اشكل هل يضر ام لا وقد حرر محشي الاشباه المنع قياسا على مسئلة السفل والعلوانه
لا يتبدل اذا اضر وكذا ان شكل علي المختار للفتوى كما فى الخانية قال المحشى فكذا تصرفه
فى ملكه اذا اضر او اشكل يمنع وان لم يضر لم يمنع قال ولم ادر من نبه عليه فليغتنم فانه من خواص
كتابى انتهى * ادعى * على آذر * هبة * مع قبض * فى وقت فسئل * المدعى * ببينة فقال *
قد * جعل فيها * اى الهبة * فاشتريتها منه * ولم يقل ذلك * اى جعل فيها ومفاده
الاكتفاء بامكان التوفيق وهو مختار شيخ الاسلام من اقوال اربعة واختار المحجدين انه
يكفى من المدعى عليه لامن المدعى لانه مستحق وذاك دافع والظاهر يكفى للدفع
للاستحقاق بزازية * فاقام بينة على الشراء بعد وقتها * اى وقت الهبة * تقبل * فى صورتين *
وقبله لا * لوضوح التوفيق فى الوجه الاول وظهور التناقض فى الثانى ولو لم يذكروها
تاريخا او ذكر لاحد مما تقبل لامكان التوفيق بنأخير الشراء وهل يشترط كون الكلامين
عند القاضى او الثانى فقط خلاف وينبغي ترجيح الثانى بحرلان به التناقض والتناقض
يرفع بتصديق الخصم ويقول المتناقض تركت الاول وادعى بكذا وبذلك يبى الحاکم وتاممه
فى البحر وقره المصنف * كما لو ادعى او لا انها * اى الدار مثلا * وقف عليه ثم ادعاها
لنفسه او ادعاها لغيره ثم * ادعاها * لنفسه * لم تقبل للتناقض وقيل تقبل ان وقف بان
قال كان لغلان ثم اشتريته دررفى واخر الدعوى قال * ولو ادعى الملك * لنفسه * اولاهم
ادعى الوقف * عليه * تقبل كما لو ادعاها لنفسه ثم لغيره * فانه تقبل * ومن قال لآخر
اشتريت منى هذه التجارية وانكر * الآخر الشراء جاز * للبائع ان يطاها ان ترك * البائع *
الخصومة * اقترن تركه بفعل يدل على الرضاء بالفسخ كما مساكها ونقلها لمنزله لما تقرر ان *
جحد * جميع العقود * ماعد النكاح فسخ * فللبائع ردّها بعيب قد يسهل تمام الفسخ
بالتراضى عينى اما النكاح فلا يقبل الفسخ اصلا فلذا * لو جحد انه تزوجها ثم ادعاها وبرهن *
على النكاح * يقبل * برهانه * بخلاف البيع * فانه اذا انكره ثم ادعاها لا يقبل لانفساخه
بالانكار بخلاف النكاح * اقرب قبض عشرة * دراهم * ثم ادعى انها زيف * او بهرجة *

صدق * بيمينه لان اسم الد راسم بعينها بخلاف السترة لغلبة غشها * و * لذ ا * لو ادعى
انها سترة لا * يصدق * ان * كان البيان * مفصولا و صدق لو * بين * موصولا * نهاية
فالتفصيل في المفصول لا في الموصول * ولو اقر بقبض الجيا دلم يصدق مطلقا * ولو موصولا
للتناقض * ولو اقرانه قبض حقه او * قبض * الثمن واستوفى * حقه * صدق في دعواه
الزيادة لو * بين * موصولا و الا لا * لان قوله جياد مفسر فلا يحتمل التاويل بخلاف
غيره لانه ظاهر ارنص فيحتمل التاويل ابن كمال * اقر بين ثم ادعى ان بعضه قرض
وبعضه ربوا * وبرهن عليه * قبل * برهانه قنية عن علاء الدين و سمي في الاقرار *
قال لاخر لك على الف * درهم * برده * المقرله * ثم صدقه * في مجلسه * فلا شيء عليه *
للمقرله الا بحجة او اقرار ثانيا وكذا الحكم في كل ما فيه الحق لواحد * ومن ادعى طى
آخر مالا نقال * المدعى عليه * ما كان لك طى شي تطبره من المدعى على * انه له عليه * الف
وبرهن * المدعى عليه * على القضاء * امى الايفاء * اولا براء ولو بعد القضاء * امى الحكم بالمال
اذ ال فبعد قضاء القاضى صحيح الافى المسئلة الخمس كما سمي * قبل برهانه * لا مكان
التوفيق لان غير الحق قد يقضى ويبر أمنه دفع للخصومة و سمي في الاقرار انه لو برهن
طى قول المدعى انا مبطل فى الدعوى او شهودى كذب او ليس لى عليه شي صح الدفع
الى آخره وذكره فى الدرد قبيل الاقرار فى فصل الاشترء * كما * يقبل * لو ادعى القصاص
طى آخر فانكر * المدعى عليه * فبرهن المدعى * على القصاص * ثم برهن المدعى عليه
على العفو او * على * الصلح عنه طى مال وكن افى دعوى الرق * بان ادعى عبودية
شخص فانكر فبرهن المدعى ثم برهن العبد ان المدعى اعنقه يفبل ان لم يصالحه ولو ادعى
الايفاء ثم صالحه قبل برهان الايفاء بحروفيه برهن ان له اربعمائة ثم اقر ان عليه للمنكر ثلث
مائة سقط عن المنكر ثلث مائة وقيل لا وعليه الفتوى ملتقط وكانه ما كان المدعى عليه جاحد افد مته
غير مشغولة فى زعمه فاين تقع المقاصة والله تعالى اعلم * وان زاد * كلمة * ولا اعرفك * ونحوه
كما ارأيتك * لا * يقبل لتعد التوفيق وقيل يقبل لان المستحب والمحذرة قد يتأذى بالشغب
على بابه فيا مر بارضاء الخصم ولا يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان ممن يعمل بنفسه لا يقبل نعم لو ادعى
اقرار المدعى عليه بالوصول او الاصال صح درد فى آخر الدعوى لان التناقض لا يمنع

بآية
 د

صحة الاقرار * اقر ببيع عبد * من فلان ثم جعله * صح * لان الاقرار بالبيع بلا ثمن باطل
 اقرار بزيادة * ادعى على آخر انه باعه امته * منه * فقال الآخر لم ابعها منك قط فبرهن *
 المدعى * على الشراء * منه * فوجد * المدعى * بها عيبا * واراد ردها * فبرهن البائع
 انه * اى المشتري * برئ اليه من كل عيب بها لم يقبل * بينة البائع للتناقض وعن
 الناني تقبل لامكان التوفيق ببيع وكيله وبراءته عن العيب ومنه واقعة سمرقند ادعت انه
 تكلمها بكن او طابته بالمهر فانكر فبرهنت فادعى انه خلعها على المهر تقبل لاحتمال انه
 زوجة ابوه ووصغير ولم يعلم خلاصة * يبطل * جميع * صك * اى مكتوب * كتب ان شاء
 الله في آخره * وقال آخره فقط وهو استحسان راجح على قوله فتم واغفوا ان الغرض كفاصل
 السكوت وعلى انصرافه لكل اى فى جمل عطف بواو واعقبت بشرط اما الاستثناء بالاول
 واخواتها فللاخير الاقرية كعلي مائة درهم وخمسون دينارا الا درهما فللاول استحسانا
 واما الاستثناء بان انشا الله تعالى بعد جملتين ايقاتين فاليهما اتفاقا ربوع طلاقين معلقين
 او طلاق معلق وعق معلق فاليهما عند الثلث وللخير عند الناني ولو بلا عطف او به بعد سكوت
 فللاخير اتفاقا وعطفه بعد سكوته لغو الا بما فيه تشديد على نفسه وتامه فى البحر * مات
 ذمى فقالت عرسه اسلمت بعد موته وقالت ورثته قبله صل قوا * تحكيما للحال * كما * يحكم
 الحال * فى مسألة * جريان * ماء الطاحونة * ثم الحال انما تصلح حجة للرفع للاستحقاق *
 كما فى مسلم مات فقالت عرسه * الزميمة * اسلمت قبل موته * فانه * وقالوا بعد *
 فالقول لهم لان الحادث يضاف لا قرب اوقاتة فرع وقع الاختلاف فى كفر الميت
 واصله فالقول للمدعى الاسلام بحر * قال المودع * بالفتح * هذا ابن مودعى * بالكسر *
 الميت لا وارث له غير * دفعها اليه * وجوبا كقوله هذا ابن دائنى قيد بالوارث لانه لو قرانه
 وصيه او وكيله او المشتري منه لم يدفعها * فان اقرتانيا با بن آخر له لم ينقل * اقراره *
 اذا كذب * الابن * الاول * لانه اقرار على الغير ويضمن للناني حظه ان دفع للاول
 بلا قضاء ذيلعى * تركه قسمت بين الورثة او الغرماء بشهود لم يقولوا نعلم * كذا نسخ المتن .
 والشرح وعبرة الدرو غيرها لا نعلم * له وارثا او غيرهما لم يكفلوا * خلا فاليهما اجهالة
 المكفول له ويتلوم القاضى مدة ثم يقضى ولو ثبت بالاقرار كفلا اتفاقا ولو نال الشهود ذلك

لا اتفاتها * ادخل * على آخر * دار نفسه ولا خيه الغائب * ارثا * وهر من عليه * على
ما ادماه * اخذ * المان عي * نصف المدي * مشاعا * وترك باقيه مع ذي اليد بلا كفيل
جند * ذو اليد * دعواه * ارلم يحسد * خلا فالحما وقولهما استحسان نهائية ولا تعاد البينة
ولا القضاء اذا حضر الغائب في الاصح لا انتصاب احد الورثة خصما للميت حتى تقضى منه
دونه ثم انما يكون خصما بشروط تسعة مبسطة في البحر والحق الفرق بين الدين والعين *
ومثله * امى مثل العقار * المنقول * فيما ذكر * في الاصح * درر كن اعتمد في الملتقى انه
يؤخذ منه اتفاقا ومثله في البحر قال واجمعوا انه لا يؤخذ لو مقر * او اوصى له بثلاث
ماله يقع * ذلك * على كل شيء * لانها اخذت الميراث * ولو قال مالي او ما املكه صدقة فهو
على * جنس * مال الزكوة * استحسانا * وان لم يجد غيره امسك منه * قد ر * توته فاذا
ملك * غيره * تصدق بقدره * في البحر قال ان فعلت كذا فما املكه صدقة فحيلته ان يبيع
ملكه من رجل بثوب في منديل ويقبضه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يرده بخيار الرؤية فلا يلزمه شيء و
لو قال الف درهم من مالي صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو يملك اقل لزمه بقدر ما يملك ولو لم يكن له
شي لا يجب شيء * وصح الايصاء بلا علم الوصي * نصح تصرفه * لا يصح * التوكيل بلا علم
وكيل * والفرق ان تصرف الوصي خلافة والوكيل نيابة * فلو علم * الوكيل بالتوكيل
ولومن * مميزا * فاسق صح تصرفه ولا يثبت عزله الا باخبار عدل * او فاسق
ان صدقه عناية * او مستورين او فاسقين * في الاصح * كاخبار السيد بجناية عبده *
فالواعه كان مختارا للمنفعة * والشفيع * بالبيع * والبكر * بالنكاح * والمسلم الذي لم يهاجر
بالشرائع * وكن الاخبار بعيب لمريد شراء وحجر ما ذون وفسخ شركة وعزل قاض ومتولى
وقف هي عشر يشترط فيها احد شطري الشهادة لالفاظها * ويشترط سائر الشروط في الشاهد
وقيده في البحر بالعزل القصدي ربما اذا لم يصدق ويكون المخبر غير المارسل ورسوله
فانه يعمل بشبهة مطلقا كما سمع في بابيه * باع قاض او امينه * وان لم يقل جعلتك امينا في
بيعه علي الصريح ولو الاجبة * عبد الدين للغرماء واخذ المال فضاع * ثم انه عند القاضي
واستحق العبد او ضاع قبل تسليمه لم يضمن لان امين القاضي والقاضي كالا مام
وكل منهما لا يضمن بل ولا يخلف بخلاف نائب الناظر * ورجع المشتري علي الغرماء *

لتعذر الرجوع على العاقد * ولو باعه الوصي له * اى لاجل الغرماء * بامر القاضي *
 او بلا امره * فاستحق * العبد * اومات قبل القبض * للعبد من الوصي * وضاع * الشئ *
 رجع المشتري على الوصى * لانه وان نصبه القاضي عاقد انيابة عن امانت نرجع الحقوق
 اليه * وهو يرجع على الغرماء * لانه عامل لهم ولو ظهر بعده للميت ما رجع الغريم فيه
 بل ينه هو الاصح * اخرج القاضي الثلث للفقراء ولم يعطهم اياه حتى ملك كان * الهالك *
 من مالهم * اى الفقراء * والنسبان للورثة * لما مر * امر كقاض * عدل * برجم او فطع *
 في سرفة * او ضرب * في حد * قضى به * بما ذكر * وسعك فعله * لوجوب طاعة رلى
 الامر ومنعه محل حتى يعاين الحجة واستحسنوه في زماننا وفي العيون وبه يغتنى الا في
 كتاب القاضي للضرورة وقيل يقبل لو عد لا عالما * وان عد لاجل اهلا ان استفسر
 فاحسن * تفسير * الشرائط صدق والا لا ركن * لا يقبل قوله * لو * كان * فاسقا *
 عالما كان ارجاهلا للهمة فالقضاء اربعة * الا ان يعاين الحجة * اى سببا شرعيا *
 صب دمه لا انسان عند الشهود * فادعى ما بكه ضامه * وقال * الصاب * كانت *
 الدمن * نخسة وانكره المالك فالقول للصاب * لانكاره الضمان والشهود يشهدون
 على الصب لا على عدم النجاسة * ولو قتل رجلا وقال تقتله لردته او لقتله ابنى لم يسمع *
 قوله لئلا يؤدي الى فتح باب العدان فانه يقتل ويقول كان القتل لك وامر الدم عظيم
 فلا يهمل بخلاف المال اقرار بزانية * صدق * اى قاض * معزول * بلايمين * قال لزيد
 اخذت منك العاقضيت به * اى الالف * لكرود فعت اليه او قال قضيت بقطع يدك في
 حق وادعى زيد اخذه * الالف * وقطعه اليد ظلما واقر بكونهما * اى الاخذ والقطع *
 في * وقت * قضائه * وكل الوزع فعله قبل التقليل او بعد العزل في الاصح لانه اسند فعله
 الى حالة معروفة منافية للضمان فيصدق الا ان يبرهن زيد على كونهما في غير قضائه
 فالقاضي يكون مبطلا صد الشريعة فخرج نقل في الاشياء عن بعض الشافعية اذ لم يكن
 للقاضي شئ في بيت المال فله اخذ عشر ما يتولى من اموال اليتامى والاوقاف وفي الخائبة
 للمتولى العشر في مسألة الطاحونة قلت لكن في البرازية كل ما يجب على القاضي والمفتي لاجل
 لهما اخذ الاجر به كائنا كسغير لانه واجب عليه وكحواب المفتي بالقول واما بالكتابة فيجوز لهما

على قد ركتبها لان الكتب لا تلزمها وتامه في شرح الوصائية وفيها قال * وليس له اجر وان
كان قاسما * وان لم يكن من يمت مال مقرر * ورخص بعض لا نعد ام مقرر * وفي عصرنا
فالقول الاول ينصر * وجوز للمفتي على كتب حفظه * على قد رة اذ ليس في الكتب يحصر *

* كتاب الشهادات *

اخرها عن القضاء لانها كالوسيلة وهو المقصود * هي * لغة خبر قاطع شرعا * اخبار صدق
لا ثبات حق * فتح قلت فاطلاقتها على الزور مجاز كاطلاق اليمين على الغموس * بلفظ
الشهادة في مجلس القاضى * ولو بلا دعوى كما في عتق الامة وسبب وجوبها طلب ذي
الحق او خوف فوت حقه بان لم يعلم بها ذوالحق وخاف فوته لزمه ان يشهد بلا طلب فتح *
شرطها * احد وعشرون شرائط مكانها واحد وشرائط التحمل ثلاثة * العقل الكامل * وقت
التحمل والبصر ومعينة المشهود به الا فيما ينبت بالتسامع * وشرائط الاداء سبعة عشر عامة وسبعة
خاصة منها * الضبط ولو لاية * في شرط الاسلام لو المدعى عليه مسلما * والقدر * على
التمييز * بالسمع والبصر * بين المدعي والمدعى عليه * ومن الشرائط عدم قرابة ولا د
او زوجية او عد او ذمية او دفع مغرم او جر مغنم كما سيجي * وركنها لفظ اشهد * لا غير
لتضمنه معني مشاهدة وقسم واخبار للحال فكا نه يقول اقسم بالله لقد اطلعت على ذلك
وانا اخبر به وهذه المعاني مفقودة في غيره فتعين حتى لو زاد فيما اعلم بطل للشك * و
حكمها وجوب الحكم على القاضى بموجبها بعد التزكية * بمعنى افتراضه فور الا في ثلث
قد منها * فلو امتنع * بعد وجود شرائطها * اثم * لتزكته الغرض * واستحق العزل * لغسقه
* وغرر * لا رتكا به ما لا يجوز شرعا زيلعى * وكفران لم ير الوجوب * اى ان لم يعتقد افتراضه
عليه ابن ملك واطلق الكافي فيجى كفره واستظهر المصنف الاول * ويجب ادائها بالطلب *
ولو حكما كما مر لكن وجوبه بشروط سبعة مبسوطة في البحر وغيره منها عد القاض وقرب
مكانه وعلمه بقبوله او بكونه اسرع قبول لا وطلب المدعي * لو في حق العبد ان لم يوجد بدله *
اى بدل الشاهد لانها فرض كفاية يتعين لو لم يكن الا الشاهد ان لتحمل او اداء وكذا الكاتب
اذ تعين لكن له اخذ الاجرة لا للشاهد حتى لو اركبه بلا عد لم تقبل وبه تقبل لحد يث
اكرموا الشهود وجوز الثاني الا كل مطلقا وبه يفتى بحر واقرة المصنف * ويجب الاداء *

بلا طلب لو * الشهادة * في حقوق الله تعالى * وهي كثيرة عد منها في الاشياء اربعة
عشر قال ومتى اخر شاهد الحسبة شهدا دته بلا عد رفسق فترد * كطلاق امرأة * اى بائنا *
وعتق امه * وتك بيرها وكذا اعتق عبد وتك بيرة شرح وهبانية وكذا الرضاع كما مر في
بابه وهل يقبل جرح الشاهد حسب الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى اشياء فبلغ ثمانية عشر
وليس لنا مل على حسبة الا في الوقف على المروج فليحفظ * وسرها في الكد ودابر *
لحد يث من ستر ستر فالاولى الكتمان الالمهتك بحروا الاولى * ان يقول * الشاهد *
في السرقة اخذ * احياء للحق * لا سرق * رعاية للستر * ونصا بها للزنا اربعة رجال *
لمس منهم ابن زوجها ولو علق عتقه بالزنا وقع برجلين ولا حد ولو شهد ابعتقه ثم اربعة
بزنائه مخصنا فاعتقه القاضي ثم رجمه ثم رجع الكل ضمن الاولان قيمته لمولاه والاربعة ديته له ايضا لو
وارنا * ولبقية الحد ودوا القود * منه * اسلام كافر ذكر * لما لها بقتله بخلاف الاثنى عشر *
و * مثله * ردة مسلم رجلان * الا المعلق فيقع ولا يحد كما مر * ولولا ردة واستهلال
الصبي للصلوة عليه * وللا رث عندهما والشانعي واحمد وهما رجع فتح * والبركة وعيوب
النساء فيما لا يطلع عليه الرجال امرأة * حرة مسلمة والننتان احوط والاصح قبول رجل واحد
خلاصة وفي البرجندى عن الملتقطان المعلم اذا شهد منفردا في حوادث الصبيان
تقبل شهادته انتهى فليحفظ * ونصا بها * لغيرها من الحقوق سواء كان الحق ما لا او غيره
كنكاح و طلاق ووكالة ووصية واستهلال صبي ولولا رث رجلان * الا في حوادث
صبيان المكتوب فانه يقبل فيها شهادة المعلم منفردا قهستاني عن التجنيس * او رجل وامرأتان *
ولا فرق بينهما لقوله تعالى فتد كرا حد بهما الاخرى ولم تقبل شهادة اربع بلا رجل لثلا
يكثر خروجهن وخصهن الا ثمة لثلاثة بالاموال وتوابعها * ولزم في الكل * من المراتب
الاربعة * لغضا شهد * بلغظ المضارع بالاجماع وكل ما لا يشترط فيه هذا اللفظ كطهارة ماء
ورؤية هلال فها اخبار لا شهادة * لقبولها والعدل لوجوبه * في ايمان بيع العدل من لم
يطعن عليه في بطن ولا فرج ومنه الكذب لخروجه من البطن * لاصحته * خلافا للشانعي *
فلوقضي بشهادة فاسق نفل * واثم فتح * الا ان يمنع منه * اى من الغشاء بشهادة الغاسق *
الا ما م فلا ينفل لما مر انه يتاقت ويتقيان بزمان ومكان وحادثه وقول معتمد حتى لا ينفل

قضاؤه باقوال ضعيفة وما في القنية والمجمعين من قبول ذي المروءة الصادق فنقول الثاني
بحر وضعفه انكمال بانه تعليل في مقابلة النص فلا يقبل واقره المصنف * وهي * ان * على
حاضر يحتاج * الشاهد * الى الاشارة الى * ثلثة مواضع اعنى * الخصمين والمشهود به
لوعينا * لادينا * وان على غائب * كما في نقل الشهادة * او ميت فلا بد * لقبولها * من
نسبة الى جده فلا يكفي ذكر اسمه واسم ابيه وصناعته الا اذا كان يعرف بها * اى بالصناعة *
لا محالة * بان لا يشار له في المصر غيره * فلو قضى بلا ذكر الجدل نفل * فالمتبر لتعريف
لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط اربلقبه وحده كفى جامع الفصولين وملتقط *
ولا يسأل عن شاهد بلا طعن من الخصم الا في حد وقود وعند مما يسأل في الكل * ان جهل
بحالهم بحر * سراوعلنا به يفتى * وهو اختلاف زمان لانهما كان في القرن الرابع ولو اكتفى بالسر
جاز مجمع وبه يفتى سراجية * وكفى بالتزكية * قول المزكي * هو عدل في الاصح * لثبوت
الحرية بالدارد رر يعنى الاصل فيمن كان في دار الاسلام الحرية فهي بعبارة جواب
عن النقض بالعبد وبدلالته عن النقض بالمدد وابن كمال * والتعديل من الخصم الذي
لم يرجع اليه في التعديل لم يصح * فلو كان ممن يرجع اليه في التعديل صح بزازية والمراد
بتعديل توكيته بقوله هو عدل زاد لكنهم اخطوا ونسوا ولم يزد * و * اما * قوله
صدقوا وهم عدول صدقة فانه اعتراف بالحق * فيقضى باقراره لا بالبينة عند التجرد
اختيار وفي البحر عن التهرب يحلف الشهود في زماننا لتعد والتزكية اذا المجهور لا يعرف
المجهول واقره المصنف ثم نقل عن الصيرفية تفويضه للقاضي قلت ولا تنس ما مر عن الاشياء *
والشاهد * له * ان يشهد بما سمع او رأى في مثل البيع * ولو بالتعاطي فيكون من المرى *
والاقرار * ولو بالكتابة فيكون مرثيا * وحكم الحاكم والغضب والقتل وان لم يشهد عليه *
ولو محتفيا يرى وجه المقر ويفهمه * ولا يشهد على محجب بسماعه منه الا اذا تبين القائل *
بان لم يكن في البيت غيره لكن لو نسر لا تقبل درر * او يرى شخصا * اى القائلة * مع
شهادة اثنين بانها فلانة بنت فلان ابن فلان * ويكفي هذا للشهادة على الاسم والنسب و
عليه الفتوى جامع الفصولين فروع في الجواهر عن محمد لا ينبغي للفقهاء كتب الشهادات لان
عند الاداء يبغضهم المدعى عليه فيضره * واذا كان بين الخطيين * بان اخرج المدعي

خطا قرار المدعى عليه فانكر كونه خطه فاستكتب فكتب وبين الخطمين * مشابهة ظاهرة *
 على انها خط كاتب واحد * لا يحكم عليه بالمال * هو الصحيح خانية وان يغتنى قارى الهداية
 بخلافه فلا يعول عليه وانما يعول على هذا التصحيح لان قاضيهان ممن يعتمد على تصحيحاته
 كذا ذكره المصنف هنا وفي كتاب الاقرار واعتمد في الاشياء لكن في شرح الوهبانية
 لو قال هذا خطي لكن ليس على هذا المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدرا معنونا لا
 يصدق ويلزم بالمال ونحوه في الملتقط وفتاوى قارى الهداية فراجع ذلك * ولا يشهد
 على شهادة غيره ما لم يشهد عليه * وقيد في النهاية بما اذا سمعه في غير مجلس القاضي
 فلو فيه جاز وان لم يشهد شربلاية عن الجوهرة وبخالفه تصوير صدق الشريعة وغيره وقولهم لا بد
 من التحمل وقبول التحمل وعدم النهي بعد التحمل على الاظهر نعم الشهادة بقضاء القاضي صحيحة
 وان لم يشهد بها القاضي عليه وقيد ابو يوسف بمجلس القضاء وهو الاحوط ذكره في
 الخلاصة * كفى * عدل * واحد * في اثني عشر مسألة على ما في الاشياء منها اخبار القاضي
 بافلاس المحبوس بعد المدة * للتركية * اى تركية السر واما تركية العلانية فشهادة اجماعا *
 وترجمة الشاهد * والخصم * والرسالة * من القاضي الى المزمع والاثنان احوط وجاز
 تركية عبد وصبي ووالد وقد نظم ابن وهبان منها احد عشر فقال * ويقبل عدل واحد
 في تقوم * وجرح وتعدل وارش يقدر * وترجمة والسلم مله وجيد * وافلاسه الارسل
 والعيب يظهر * وصوم على ما مر او عند علة * وموت اذا للشاهد بين بخير * والتركية
 للكمي * تكون * بالامانة في دينه ولسانه ويد * وانه صاحب يقظة * فان لم يعرفه المسلمون
 بما لو اعنه عدل المشركين اختيار وفي الملتقط عدل نصراني ثم اسلم قبلت شهادته ولو سكر
 الذي لا تقبل * ولا يشهد من رأى خطه ولم يذكرها * اى الحادثة * كذا القاضي والراوى *
 لمشابهة الخط للخط وجوازه لو في حوزة وبه تأخذ بحر عن المبتغى * ولا * يشهد احد * بما لم
 يعاينه * بالاجماع * الا في * عشرة على ما في شرح الوهبانية منها العتق والولاء عند التانى والمهر
 على الاصح بزازية * والنسب والموت والنكاح والدخول * وزوجة * وولاية القاضي واصل الوقف *
 قيل وشرائطه على المختار كما مر في باب * و * اصله * هوكل ما يتعلق به صحته وتوقف عليه * والا
 فمن شرائطه * فله شهادة بذلك اذا * اخبر بها * بهن * الاشياء * من يثق * الشاهد *

به * من خبر جماعة لا يتصور ثوابهم علي الكذب بلا شرط عدالة أو شهادة عدلين
 إلا في الموت فيكفي العدل ولو اثنى وهو المختار ملتقى وفتح وقيد شارح الوهبانية بان
 لا يكون المخبر منهما كوارث وموصى له * ومن في يد شيء سوى رقيق * علم رقة * ويعبر
 عن نفسه * والافهوكمتاع * فلك ان تشهد به انه له ان وقع في قلبك ذلك * اى انه ملكه
 والا لا ولو عاين القاضى ذلك جازله القضاء به بزيادة اى اذا ادعاه المالك والا لا *
 وان فسر الشاهد للقاضى ان شهدته بالتسامع او بمعاينة اليد ردت على الصحيح الا
 في الوقف والموت اذا * فسروا * قالوا خبرنا به من نثق به تقبل على الاصح * خلاصه وفي
 الغرمية عن الخانية معني التفسير ان يقول لا شهدنا لانا سمعنا من الناس اما لو قال لم نعاين
 ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت في الكل وصححه شارح الوهبانية وغيره والله اعلم *

* باب القبول وعدله *

اى من يجب علي القاضى قبول شهادته ومن لم يجب لامن يصح قبولها او لا يصح لصحة شهادة
 الغاسق مثلاً كما حققه المصنف تبعاً ليعقوب باشا وغيره * تقبل من اهل الا هواء * اى
 اصحاب يدع لا تكفر كجبر وقد رورفض وخروج وتشبيه وتعطيل وكل منهم اثنى عشر فرقة
 فصا روا اثنى وسبعين * الا الخطابية * صنف من الروافض يرون الشهادة لشيعتهم و
 كل من حلف انه محقق فردهم لا لبدعتهم بل لتهمة الكذب ولم يبق لمن همهم ذكر بحر * و
 من الكمي لو عد لا في دينهم جوهر * طي مثله * الا في خمس مسائل على ما في
 الاشباه وتبطل باسلامه قبل القضاء وكل ابعده لوبعقوبة كقود بحر * وان اختلفا ملة * كاليهود
 والنصارى والذمي * علي المستامن لا عكسه * ولو مرتد اعلى مثله في الاصح * وتقبل منه
 علي * مستأمن * مثله مع اتحاد الدار * لان اختلاف داريهما يقطع الولاية كما يمنع التوارث
 وتقبل * من عد وبسبب الدين * لانها من الدين بخلاف الدين نيوية فانه لا يأمن من القول
 عليه كما سمعنا واما الصديق لصديقه فتقبل الا اذا كانت الصداقة متناهية بحيث يتصرف كل
 في مال الآخر فتاوى المصنف معزيا لمعين الاحكام * ومن * مرتكب صغيرة * بلا اصرار *
 ان اجتنب الكبائر * كلها وغلب صوابه على صغائره درر وغيرها قال وهو معنى العدل
 وفي الخلاصة كل فعل يرفض المروءة والكرم كبيرة واقراء ابن الكمال قال ومتى ارتكب

كبيرة سقطت على الله * ومن * اقلف * لومن عدوا لا اوبه تأخذ بحر والاشتهر بشي
من الشرائع كفر ابن كمال * وخصي * واقطع * وولد الزنا * ولو بالزنا خلافا لما لك * وخنثى *
كانت لوم مشكلا والافلاشكال * وعتيق لمعتقه وعكسه * الاتهمة كما في الخلاصة شهد ابعل
عتقها ان الثمن كذا عند اختلاف بائع ومشتري لم تقبل لجر النفع باثبات العتق * ولاخيه
وعمه ومن محرم رضاعا او مضامرة * الا اذا امتدت الخصومة وخاصة معه على ما في
القنية وفي الخزانة تخاصم الشهود والمدة على عليه تقبل لوعده ولا * ومن كافر على عبد كافر مولاه
مسلم او * على وكيل * حر كافر موكله مسلم لا * يجوز * عكسه * لقيامها على مسلم قص او في
الاول غشنا * * تقبل * على ذمي ميت وصية مسلم ان لم يكن عليه دين مسلم * يحرق في الاشباه
لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا تبعا كما مر او ضرورة في مسئلتين في الايصاء شهد كافر ان
على كافر انه اوصى الى كافر واحضر مسلما عليه حق للميت وفي النسب شهد ان النصراني
ابن الميت فادعى على مسلم بحق وهذا استحسن ووجهه في الدرر * والعمال * للسلطان *
الا اذا كانوا اعوانا على الظلم * فلا تقبل شهادة تهم لغلبة ظلمهم كره من القرية والجاوي
والصراف والمعرفون في المراكب والعرفاء في جميع الاصناف ومحضر قضاة العهد الوكلاء
المغتلة والصكاك وضمان الجهات كمقاطعة سرق النجا سجن حتى حل لعن الشاهد لشهادته على
باطل فتح ويحرقون الوهبانية امير كبير ادعى فشهد له عماله وتوابعه ورعاياهم لا تقبل
كشهادة المزارع لرب الارض وقيل اراد بالعمال المحترفين اي بحرفة لا ثقة به وهي حرفة
آبائه واجل اده والافلامروء له لودنية فلا شهادة له لما عرف في حل العد التبع واقره
المصنف * لا * تقبل * من اعمى * اى لا يقضى بها ولو قضى صح وعم قواه * مطلقا * ماله
عمى بعد الاداء قبل القضاء وما جاز بالسماع خلافا للثاني وافاد عدم قبول الاخر من
مطلقا بالاولى * ومرتكب ومملوك * ولو مكاتب او مبعضا * وصبي * ومعتق ومجنون * الا *
في حال صحته الا * ان يتحولا في الرق والتميز واديا بعد الحرية * ولو لمعتقه كما مر *
و * بعد * البلوغ * وكذا ابعل ابصارا ولام وتوبة فسق وطلاق زوجة لان المعتبر حال
الاداء شرح تكملة وفي البحر متى حكم برده لعله لم زالت نشهد فيها لم تقبل الا اربعة عبد
وصبي واعى وكافر على مسلم ادخال النكاح احد الزوجين مع الاربعة سهو * ومحمد

في قذف * تمام الحد وقيل بالاكثير * وان تاب * بتكذيبه نفسه فتح لان الرد من
 تمام الحد بالنص والاستثناء منصرف لما يليه وهو واولئك هم الفاسقون * الا ان الحد كافرا *
 في القذف * فيسلم * فيقبل وان ضرب اكثره بعد اسلامه على الظاهر بخلاف عبد حد فعتق لم
 تقبل * اويقيم * المحل ود * بمئة على صدقه * اما اربعة على زناه واثنين على اقراره به كما لو
 برهن قبل الحد بحروفه الفاسق اذا تاب تقبل شهادته الا المحل ود بقبله والمعروف بالكذب
 وشاهد الزور لو عد لا تقبل ابد املتقط لكن سيحى ترجمه قبولها * ومسجون في حادثة * تفع
 في * السجن * وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب والشهادة النساء فيما يقع
 في الحمامات وان مست الحاجات مانع الشرع عما يستحق به السجن وملاعب الصبيان
 وحمامات النساء فكان التقصير مضافا اليهم لا الى الشرع بزيادة صغرهم وشرنبلالية لكن
 في الحاروي تقبل شهادة النساء وحد من في القتل في الحمام بحكم الدية كملا يهد رالم
 انتهى فليتنبه عند الفتوى وقد من قبول شهادة المعلم في حوادث الصبيان * والزوجة
 لزوجها وهولها * وجاز عليها الا في مسئلتين في الاشياء * ولو في علق من تلك * لما في
 القنية طلقها ثلثا وهي في العلق لم تجز شهادته لها ولو شهدا دتماله ولو شهد لها ثم تزوجها بطلت
 خانية فعلم منع الزوجية عند القضاء لا تحمل الاداء * والفرع لاصله * وان علا الا اذا
 شهد الحد لابن ابنه على ابيه اشياء قال وجاز على اصله الا اذا شهد على ابيه لامة واور
 بطلاق ضرتها والام في نكاحه وفيها بعد ثمان ورق لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في
 مسألة القاتل اذا شهد بعفوري المقتول فراجع * وبالعكس * للتممة * وسيل لعبه ومكاتبه
 والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما * لانها لنفسه من وجه في الاشياء للخصم ان يطعن
 بثلاثة بوق وحد وشركة وفي فتاوى النسفي لو شهد بعض اهل القرية على بعض منهم
 بزيادة الخراج لا تقبل ما لم يكن خراج كل ارض معيناً ولا خراج للشاهد وكذا اهل قرية
 شهدوا على ضيعة انهم من قريتهم لا تقبل وكذا اهل سكة يشهدون بشيء من مصالحه لو غير نافذ
 وفي النافذ ان طلب حقا لنفسه لا تقبل وان قال لا اخذ شيئاً تقبل وكذا في وقف المد رسة انتهى
 فليحفظ * والاحير الخاص لمستأجرة * مسانحة ارمشاهر ذ او الخادم او التابع او التلميذ
 الخاص الذي يعد ضررا سنا ذه ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه ودره هو منى قوله عليه افضل

الصلوة والسلام ولا شهادة للقانع باهل البيت اى الطالب معاشه منهم من القنوع لا من القناعة ومغادة قبول شهادة المستأجر والاستاذ له * ومخنث * بالفتح من يفعل الردى ويوتى واما بالكسر فالمتكسر المتلين فى اعضائه وكلامه خلقة فيقبل بحر * ومغنية * ولو لنفسها لحرمة رفع صوتها دررو ينبغي تقيده بمد او متها عليه ليظهر عند القاضى كما فى مد من الشرب على الله وذكره الوانى * ونائكة فى مصيبة غيرها * باجر درو فتح زاد فى العنى فلو فى مصيبتها تقبل وعلله الوافى بزيادة اضطرا دها وانساب صبرها واختيارها فكان كالشرب للتداوى * وعد وبسبب الدنيا * جعله ابن الكمال عكس الفرع لاصله فتقبل له لاعليه واعتمد فى الوهبانية والمجيبة قبولها مالم يفسق بسببها قالوا والحقد فسق للنهي عنه وفى الاشياء فى تمة قاعد اذا اجتمع الحلال والحرام ولو العداوة للدنيا لا تقبل سواء شهد على عدوه او غيره لانها فسق وهو لا يتجزئ وفى فتاوى المصنف لا تقبل شهادة الجاهل على العالم لفسقه بترك ما يجب تعلمه شرعا فحينئذ لا تقبل شهادة طئ مثله وغيره وللحاكم تعزيره على تركه ذلك ثم قال والعالم من يستخرج المعنى من التركيب كما يحق وينبغي * ومجازف فى كلامه * او يحلف فيه كثير او اعتاد شتم اولاده او غيره هم لانه معصية كبيرة كترك زكاة او حج على رواية فورية او ترك جماعة او جمعة او اكل فوق شبع بلا عن روخروج لغرحة قد وم امير وركوب بحر ولبس حرير وبول فى سوق او الى قبلة او شمس او قمر وطفيلي ومسخرة ورقاص وشتام للداية فى بلا دنا يشتمون بائع الدابة فتح وغيره وفى شرح الوهبانية لا تقبل شهادة البخيل لانه لخبلة يستقصي فيما يتعرض من الناس فيأخذ زيادة على حقه فلا يكون عدلا ولا شهادة الاشراف من اهل العراق لتعصبهم ونقل المصنف عن جواهر الفتاوى ولا من انتقل من مذهب ابي حنيفة الى مذهب الشافعي قال وكذا بائع الاكفان والحنوط لتمنية الموت وكذا الدلال والوكيل لو با ثبات النكاح اما لو شهد انها امرأته تقبل والحيلة ان يشهد بالنكاح ولا يذكروا لوكالة بزازية وتسهل و اعتمد قد ورمى افندي فى رآعاته وذكره المصنف فى اجازة معينة معزيا للبزازية و ملخصه انها لا تقبل شهادة الدالين والصكاكين والمحضرين والوكلاء المفتعلة على ايمانهم ونحوه فى فتاوى مرويد زاده وفيها وصي اخرج من الوصاية بعد قبولها لم تجزئها دته للميت

اهل اوكل الوكيل بعد ما اخرج من الوكالة ان خاصم اتفاقا والا فكل لك عند ابي يوسف
 رح * ومد من الشرب * لغمر الخمر لان بقطرة منها يرتكب الكبرية فترودها ذكروا
 ابن الصالح غلط كما حرره في البحر قال وفي غير الخمر يشترط الا دمان لان شربه صغيرة
 وانما قال * على اللهو * ليجوز ج الشرب للتد اوى فلا يسقط العدة لشبهة الاختلاف
 صدر الشريعة وابن كمال * ومن يلعب بالصبيان * لعدم مروته وكذا به غالبا كافي * و
 الطيور * الا اذا امسكها للاستيناس فيباح الا ان يجرح حمام غيره فلا لاكله الحرام عمنى
 وعناية * والطنبور * وكل لهو شنيع بين الناس كالطناير والمزامير وان لم يكن شنيعا نحو
 الحد او ضرب القصب فلا الا اذا افحش بان يرتصون به خافية لدخوله في حد الكبرية *
 ومن يغني الناس * لانه يجمعهم على كبيرة صايرة وغرها وكلام سعدى افندي يفيد تقييده
 بالاجرة فتأمل * اما المغنى لنفسه لدفع وحشة فلا بأس به عند العامة عناية وصحة العيني
 وغيره قال ولوفيه وعظا وحكمة في ائزنا قارونهم من اباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا
 انتهى ومنهم من اجاز في العرس كما جاز ضرب الدف فيه وفي البحر والمان هب حرمة
 مطلقا فانقاع الاختلاف بل ظاهر الهداية انه كبيرة ولو لنفسه واثرة المصنف قال لا تقبل
 شهادة من يسمع الغناء او يجلس مجلس الغناء زاد العيني او مجلس النجاة والشرب وان
 لم يسكر لان اختلاطه بهم وتركه الامر بالمعروف يسقط عدلته * او يرتكب ما يحسن به * للفسق
 ومراعاة من يرتكب كبيرة قاله المصنف وغيره * او يدخل الحمام بغير ازار * لانه حرام *
 او يلعب بنرد * او طاب مطلقا قمارا ولا اما الشطرنج فلشبهة الاختلاف بشرط واحد من
 ست فلن اقال * او يقامر بشرط نفع او يتك به الصلوة * حتى يغتفر وقتها * او يحلف عليه *
 كثيرا * او يلعب به على الطريق او يدكر عليه فسقا * اشباه او يد او م عليه ذكر سعدى
 افندي معزى للكافي والمعراج * او ياكل الربوا * قيد به بالشبهة ولا يخفى ان الفسق
 يمنعها شرعا الا ان القاضى لا يثبت ذلك الا بعد ظهوره له فالكل سواء بحر فليحفظ * او يبول
 او ياكل على الطريق * وكذا اكل ما يدخل بالمرورة ومنه كشف عورته ليستنجى من جانب البركة
 والناس حضور وقد كثر في زماننا فتح * او يظاهر سب السلف * لظهور فسقه بشلاف من
 يخفيه لانه فاسق مستور عمنى قال المصنف وانما نفيها بالسلف تبعالكلامهم والا فالاولى ان

يقال سب المسلم لسقوط العد إله بسبب المسلم وان لم يكن من السلف كما في السراج والنهاية
وفيها الفرق بين السلف والخلف ان السلف الصالح الاصل والاول من التابعين منهم
ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه والخلف بالفتح من بعد هم في الخير وبالسكون في الشر بحر
وفيه عن العناية عن ابي يوسف لا تقبل شهادة من سب الصحابة واقبلها ممن تبرأ منهم
لانهم يعتقون ديناً وان كان على باطل فلم يظهر فسقه بخلاف الساب * شهد ان اباهما
او صلى اليه فان ادعاه صحت * شهدا تهما استحسانا كشهادة دائني الميت ومديونه و
الموصي لهما ورضيه لثالث على الايصاء * وان انكر لا * لان القاضي لا يملك اجبار
احد على قبول الوصية عيني * كما * لا تقبل * لو شهد ان اباهما الغائب وكله بقبض ديونه
وادعي الوكيل وانكر * والفرق ان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصي *
شهد الوصي * اى وصى الميت * بحق للميت * بعد ما عزل له القاضي عن الوصاية نصب
غيره او بعد ما ادرك الورثة * لا تقبل * شهداته للميت في ماله او غيره * خاصم او لا *
لحلول الوصي محل الميت وان الايملك عزل نفسه بلا عزل قاض وكان كالميت نفسه فاستولى
خصامه وعنده بخلاف الوكيل فلذا قال * ولو شهد وكيل بعد عزله للموكل ان خاصم * في
مجلس القاضي ثم شهد بعزله * لا تقبل * انفاً للتممة * والاقبلت * بعد مها خلافاً
لثاني فيجعله كالوصي سراج وفي قسامة الزيلعي كل من صار خصماً في حالة لا تقبل شهادته
فيها من كان يعرضه ان يصير خصماً ولم ينتصب خصماً بعد تقبل وهذا ان الاصلان متفق
عليهما وتامه فيه قيد المجلس القاضي لانه لو خاصم في غيره ثم عزله قبلت عندضا كالوشهد في
غير ما وكل فيه وعليه جامع الفناوى وفي البرازية وكاله بالخصومة عند القاضي فخاصم المطلوب باللف
درهم عند القاضي ثم عزله فشهد ان لموكله على المطلوب مائة دينار تقبل بخلاف ما لو وكله عند غير
القاضي وخصمه وتامه فيها * كما قبلت * عند مها خلافاً للثاني * بشهادة اثنين
دين على الميت لرجلين ثم شهد المشهود لهما للشاهد بين دين على الميت * لان كل فريق
يشهد بالدين في الذمة وهى تقبل حقوقا شتى فلم تقع الشركة له في ذلك بخلاف الوصية
بغير عين كما في وصايا المجمع وشروحه وسبجي ثمه * وكشهادة وصيين لو ارث كبير * على
اجنبي * في غير مال الميت * فانها مقبولة في ظاهر الرواية كما لو شهد الوصيان على اقرار

الميت بشئ معين لو ارث بالغ تقبل بزازية * ولو * شهد * في ماله * اى الميت *
لا * خلافا لهما ولو لصغير لم تجز اتقا وسيجئ فى الوصايا * كما * لا تقبل * الشهادة على
جرح * بالفتح اى فسق * مجرد * عن اثبات حق الله تعالى او للعبد فان تضمنته قبلت
والالا * بعد التعديل ولو قبله قبلت * اى الشهادة بل الاخبار ولو من واحد
على الجرح المجرد كذا اعتمد المصنف تبعاً لما قرره صدر الشريعة واقرة ملا
خسر وادخله تحت قولهم الدفع اسهل من الرفع وذكر وجهه واطلق ابن الكمال
ردها تبعاً لعامة الكتب وذكر وجهه وظاهر كلام الوافي وعزمي زاده الميل اليه وكذا
اقهستاني وقال وفيه ان القاضى لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن يزكى الشهود سرا
وعلمنا فان عدلوا قبلها وعزاه للمضمرات وجعله البرجندى على قواها لا قوله فتنبه *
مثل ان يشهد واعلى شهود المدعي * على الجرح المجرد * بانهم فسقة او زناة او آكلة
الربوا او شرابة الخمر او على اقرارهم انهم شهدوا بوزور وانهم اجراء في هذه الشهادة
او ان المدعي مبطل فى هذه الدعوى او انه لا شهادة لهم على المدعى عليه في هذه
الحادثة * فلا تقبل بعد التعديل بل قبله درر واعتمد المصنف * وتقبل او شهدوا
على * الجرح المركب كاقراء * المدعى بفسقهم او اقراره بشهادتهم بوزور او بانه
استأجرهم على هذه الشهادة * او على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس الذى كان فيه
الحق عمنى * او انهم عبيد او محبوسون بقذف * او انه ابن المدعى او ابوه عناية او
قاذف والمقترف يدعيه * او انهم زنا او صغوة او سرقوا منى كذا * وبينه * او شربوا
الخمر ولم ينقادوا العهد * كما مر في بابهم او قتلوا النفس عمدا عمنى * او شركاء المدعى *
والمدعى مال * او انه استأجرهم بكنها * للشهادة * واعطاهم ذلك مما كان لى ذنبه *
من المال ولو لم يقله لم تقبل لدعواه الاستتجار لغيره ولا ولاية له عليه * او انى صالحتهم
على كذا او دفعتهم اليهم * اى رشوة والا فلا صلح بالمعنى الشرعى واول قال ولم ادفعه لم
يقبل * على ان لا يشهد واعلى زورا * قد * شهدوا زورا * وانا اطلب ما اعطيتهم و
انما قبلت في هذه الضرر لانها حق الله تعالى او العبد فمست الحاجة لحياتهما * شهد
عدل فلم يرح * عن المجلس القاضى ولم يبطل المجلس ولم يكن به المشهود له * حتى

قال اوهنت * اخطأت * بعض شهدا دتي ولا مناقضة قبلت * شهادته بجميع ما شهد به
لوعده لا ولو بعد القضاء وعليه الفتوى خائية وبحرقلت لكن عبارة الملقى تقتضى قبول
قوله اوهنت وانه يقضي بما بقى وهو مختار السرخسى وغيره وظاهر كلام الاكمل و
سعدى ترجمته فتنبه وتبصر * وان * قال الشاهد * بعد قيامه عن المجلس لا * تقبل
علي الظاهر احتياطا وكذا الوقوع الغلط فى بعض الحد ودو النسب هذه اية * بينة انه *
اى المجروح * مات من الجرح اه لى من بينة الموت بعد البراء * ولو * اقام اولياء
المقتول بينة على ان زيد اجرحه ونفله واقام زيد بينة على ان المقتول قال ان زيد ا
لم يجرحني ولم يقتلني فبينة زيد اولى من بينة اولياء المقتول * مجى الفتاوى * وبينة الغيب *
من يتم بلغ * اولى من بينة كون القيمة * اى قيمة ما اشتراه من وصيه فى ذلك الوقت *
مثل الثمن * لانها تثبت امر ازاله اولان بينة الفساد ارجح من بينة الصحة درر خلافا
لما فى الوهبانية اما بدون البينة فالقول لم عي الصحة منبهة * وبينة كون المتصرف *
فى نحو تدبير او خلع او خصومة * ذاعقل اولى من بينة الورثة مثلا كونه مخاوط العقل او
مجنونا * ولو قال اليهود لاند رى كان فى صحة او مرض فهو على المرض ولو قال الوارث كان
يهدى يصدق حتى يشهد انه كان صحيح العقل بزازية * وبينة الاكراه * فى اقراره * اولى
من بينة الطوع * ان ارضا واتحد تاريخهما فان اختلفا ازم يوم رخصا فبينة الطوع اولى ملتقط
وغيره واعتمده المصنف وابنه وعزمي زاده فروغ بينة الفساد اولى من بينة الصحة
وهما نية وفى الاشياء اختلف المتبايعان فى الصحة والبطالان فالقول لم عي البطلان
وفى الصحة والفساد لم عي الصحة الا فى مسألة الاقالة وفى المتلقطا اختلاف فى البيع والرهن
فالبيع اولى اختلفا فى البتات والوفاء فالوفاء اولى استحسانا شهادة قاصرة ينمها غيرهم
تقبل كان شهد ابالد اربلا ذكرانها فى يد الخصم فشهد به آخران او شهد ابا الملك فى المحل ود
وآخران بالحد ود او شهد ا على الاسم والنسب ولم يعرفنا الرجل بعينه فشهد آخران انه المسمى
به درر شهد واحد فقال البا قون نحن نشهد كشهادته لم تقبل حتى يتكلم كل شاهد بشهادته و
عليه الفتوى شهدا دة النفي المتواتر مقبولة الشهادة اذا بطلت فى البعض بطلت فى الكل الا
فى عمل بين مسلم ونصرانى فشهد نصرانى ان عابها بالاعتق قبلت فى حق النصرانى فقط

اشياء قلت وزاد محشيها خمسة اخرى معزية للبرازية انتهى *

* باب الاختلاف في الشهادة *

مبنى الباب على اصول مقررة منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوقه تعالى ومنها ان الشهادة باكثر من المدعي باطلة بخلاف الاقل الاتفاق فيه ومنها ان الملك المطلق ازيد من المقيّد لثبوته من الاصل والملك بالسبب مقتصر على وقت السبب ومنها موافقة الشهادتين لفظا ومعنى وموافقة الشهادة الدعوى معنى فقط وسبب *
تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبولها * لتوقفها على مطالبتهم ولو بالتوكيل * خلاف حقوق الله لوجوب اقامتها على كل واحد فكل احد خصم فكان الدعوى موجودة * فاذا وافقتها * اى وافقت الشهادة الدعوى * قبلت والا * ثوابقها * لا تقبل وهذا احد الاصول المتقدمه * فلوا دعى ملكا - طلقا - شهد * به * بسبب * كسرا او ارث * قبلت * لكونها بالاقل مما ادعى فتطابقا معنى كما مر * وعكسه * بان ادعى سبب وشهد بطلاق * لا تقبل لكونها بالاكثر كما مر قلت وهذا في غير دعوى ارث ونسب وشرع مجهول كما بسطه الكمال واستثنى في البحر ثلثة وعشرين * ولد يجب مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى الا * في اثنين واربعين مسئله مبسوطه في البحر وزاد ابن المصنف في حاشيته على الاشياء ثلثة عشر آخر تركتها خشية التطويل * بطريق الوضوح * لا تضمن واكتفيا بالموافقة المعنوية وبه قالت الثلثة * ولو شهد احد هما بالنكاح والاخر بالتزويج قبلت * لا تحاد معناهما * كذا الهبة والعطية * ونحوهما * ولو شهد احد هما بالف والاخر بالعين ومائة ومائتين او طلبة وطلعتين او ثلث ردت * لاختلاف المعنيين * كما لو ادعى غصبا او تلافى شهد احد هما به والاخر بالقرار به * لم تقبل ولو شهد ابا لا قرار به قبلت * وكذا * لا تقبل * فى كل قول جمع مع فعل * بان ادعى الفان شهد احد هما بالدفع والاخر بالقرارها لا تسمع للجمع بين قول وفعل قنية الا اذا اتحد اللفظا كشهادة احد هما ببيع او قرض او طلاق او اعتاق والاخر بالقرار به فتقبل لا تحاد صيغة الانشاء والقرار فانه يقول في انشاء بيع واقتضت وفى القرار كنت بيعت واقتضت فلم يمنع القبول بخلاف شهادة احد هما بقتله عمدا بسيف والاخر به بسكين لم تقبل لعدم تكرار الفعل تكرر الالة محيط وشرعية * وتقبل على الف فى *

شهادة احد هما * بالف * والآخر بالف * ومائة ان ادعى * المدعى * الاكثر * لا الاقل
 الا ان يوفق باستيفاء ابراء ابن كمال وهذا في الدين * وفي العبد تقبل على الواحد كما
 لو شهد واحد ان هذا بين العبدين له واخر ان هذا له ثبات علي * العبد * الواحد *
 الذي اتفقا عليه * اتفقا * درر * وفي العقد لا * تقبل * مطلقا * سواء كان المدعى اقل
 المالين او اكثرهما عزمي زادة ثم فرع على هذا الاصل بقوله * فلو شهد واحد بشراء عبد
 او كتابته على الف وآخر بالف وخمسة مائة ردت * لان المقصود اثبات العقد وهو يختلف
 باختلاف البذل فلم يعم العبد على كل واحد * ومثله العتق مال والصلح عن قود والرهن
 والخلع ان ادعى العبد والقاتل والراهن والمرأة * لف ونشر مرتب اذ مقصود هم اثبات
 العقد كما مر * وان ادعى الآخر * كما لو ائتملا * فكذلك عود الدين * اذ مقصود هم المال
 فتقبل على الاقل ان ادعى الاكثر كما مر * والاجازة كالمبيع * او * في اول المدة * للحاجة لا ثبات
 العقد * كالد بين بعلها * او ادعى المورج ولو المستأجر فدعى عوى عقد اتفقا * وصح
 النكاح * بالاقل اى * بالف * مطلقا * استحسانا * خلافا لهما * ولزم * في صحة لشهادة *
 الجرب شهادة ارث * بان يقول مات وتركه ميراثا للمدعى * الا ان يشهد بملكه * عند
 موته * او يدعيه او يدعى من يقوم مقامه * كمستأجر ومستعير وغاصب ومودع فيستغنى
 ذلك عن الجر لان الايدى عند المات تغلب يد ملك بوا سطة الضمان فاذا ثبت
 الملك ثبت الجبر ضرورة * ولا بد مع الجبر * المذكور * من بيان سبب الورثة و
 بيان * انه اخوه لا بيه وامه او لاحد هما * نحو ذلك ظهريه وبقي شرط ثلث * وهو *
 قول الشاهد لا وارث * او لا اعلم * له * وارثا * غيره * ورايع وهو ان يدرك الشاهد
 الميت والا فباطلة لعدم معاينة السبب ذكرهما الجزازي * وذكر اسم الميت ليس بشرط
 وان شهد ابيدحي * سواء قال * من شهر * او لا * ردت * لقيامها بمجهول لتنوع يد
 الحي * بخلاف ما لو شهد انها كانت ملكه او اقرا للمدعى عليه بل لك او شهد شاهد ان
 انه اقرا له فان في يد المدعى * دفع للمدعى لمعلومية الاقرار وجهالة المقر به لا تبطل
 الاقرار الاصل ان الشهادة بالملك المنقضى مقبولة لا بالدين المنقضية لتنوع اليد لا الملك
 بنزاهة ولو اقرا له كان بيد المدعى بغير حق هل يكون اقراره باليد المفتى به نعم جامع

الفصول من فروع شهد بالف وقال احد مما قضى بخمسائة قبلت بالف الا اذا شهد معه آخر ولا يشهد من علمه حتى يقر المدعى به شهد بسرقة بقره واختلغا في لونها قطع بخلافهما واستظهر صدق الشريعة قولهما وهذا اذا لم يذكرا المدعى لونها ذكره الزيلعي ادعى المدعى ان الاصل متصل متفرقا وشهد ا به مطلقا او جملة لم تقبل وهما نية شهد ا في دين الحي بانه كان عليه كذا تقبل الا اذا سألهم الخصم عن بقائه الآن فقالا لا نذكرى وفي دين الميت لا تقبل مطلقا حتى يقول مات وهو عليه بحر قلت ويخالفه ما في معين الحكم من ثبوته بهجرد بيان سببه وان لم يقول مات وعليه دين انتهى والاحتياط لا يخفى ادعى ملكا في الماضي وشهد ا به في الحال لم تقبل في الاصح كالشهد ا بالماضي ايضا جامع الفصولين انتهى والله اعلم *

* باب الشهادة على الشهادة *

هي مقبولة * وان كثرت استحسانا في كل حق على الصحيح * الا في حد وقود * لسقوطها بالشبهة وجاز الاشهاد مطلقا لكن لا تقبل الا * بشرط تعدد حضور الاصل بموت * اى موت الاصل وما نقله القهستاني عن قضاء النهاية فيه كلام فانه نقله عن الخائنة عنها وهو خطأ والصواب ما هنا * او مرض او سفر * واكتفى الثاني بغيبته بحيث يتعدى ان يثبت باصله واستحسنه غير واحد وفي القهستاني والسراجية وعليه الفتوى واقره المصنف * او كون المرأة مخدرة * لا تخالط الرجال وان خرجت لحاجة وحمام قنية وفيها لا يجوز الاشهاد لسلطان وامير وهل تجوز لمحبوس ان من غير حاكم الخصومة نعم ذكره المصنف في الوكالة وقوله * عند الشهادة * عند القاضي قيد للكل لا طلاق جواز الاشهاد لا الاداء كامر * و * بشرط * شهادة عدد * نصاب ولو رجلا وامرأتين وما في الحارث غلط بحر * عن كل اصل * ولو امرأة * لا تغاير فرعي هذا اذ ان * خلافا للشافعي * وكيفتها * ان يقول الاصل مخاطبا للفرع * ولو ابنه بحر * اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا * ويكفى سكوت الفرع ولو رده ارتد قنية ولا ينبغي ان يشهد على شهادة من ليس بعدل عند حارث * ويقول الفرع اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته بكذا او قال لي اشهد على شهادتي بذلك * هذا اوسط العبارات وفيه خمس شينات والاقصر منه ان يقول اشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادته بكذا وعليه فتوى السرخسي

وغيره ابن كمال وهو الاصح كما في القهستاني عن الزاهد * ويكفي تعدل الفرع
 لا صله * ان عرف الفرع بالعدالة والالزم تعدل الكل * كما يكفي تعدل اهل
 الشاهد بن صاحبه * في الاصح لان العدل لا يتهم بمناله * وان سكت * الفرع *
 عنه نظر * القاضي * في حاله * وكذا الرقاع لا اعرف حاله علي الصحيح شربلا لية و
 شرح المجمع وكذا الرقاع ليس بعدل على ما في القهستاني عن المحيط فتنبه *
 وتبطل شهادة الفرع * با مود بنهمهم عن الشهادة على الاظهر خلاصة وسمي متنا
 ما يخالفه ويخرج اصله عن اهليتها كفسق وخرس وعي * بانكار اصله الشهادة *
 كقولهم ما لنا شهداء اولم نشهد هم او شهدناهم وغلطنا ولو سئلوا فسكتوا قبلت خلاصة *
 شهد اهل شهادة اثنين على فلانة بنت فلان الغلانية وقالوا اخبرنا بما عرفتها وجاء المدعي
 بامرأة لم يعرفها انها هي قيل له مات شاهد بين انها هي فلانة * ولو مقررة * ومثله الكتاب
 الحكمي * وهو كتاب القاضي الى القاضي لانه كالشهادة على الشهادة فلو جاء المدعي
 برجل لم يعرفه كلفه اثبات انه هو ولو مقررا لاحتمال التزوير بحر ويلزم مدعي الاشتراك
 البينان كما بسطه قاضيان * ولو قال فيها التميمية لم يجز حتى ينسبها الى فخذها *
 كجاء ما يكفي نسبتها لزوجها والمقصود الاعلام * اشهد على شهادة ثم نهاه عنها لم
 يصح * اي نهيه فله ان يشهد على ذلك در رواقره المصنف هنا لكنه قدم ترجيح خلافة
 عن الخلاصة * كافران شهد اهل شهادة مسلمين لكافر على كافر لم تقبل كذا اشهادتهما على
 القضاء لكافر على كافر وتقبل شهادة رجل على شهادة ابيه وعلى قضاة ابيه * في الصحيح
 در خلافا للملتقط * من ظهر انه شهد بزور * بان اقر على نفسه ولم يدع سهوا ولا غلطا
 كما حرره ابن الكمال ولا يمكن اثباته بالبينة لانه من باب النفي * عزر بالتشهير * وعليه
 الفتوى سراجية وزاد اضره وحبه مجمع وفي البحر وظاهر كلامهم ان للقاضي ان يسخم
 وجهه اذ اراه سيماسة وقيل ان رجح مضر اضر اجماعا وان تائب لم يعزرا جماعا وتفويض
 مدة توبته لرأي القاضي على الصحيح لو فاسقا ولو عدلا او مستورا لا تقبل شهادته ابد

قلت وعن الثاني تقبل وبه يفتي عيني وغيره والله اعلم *

* باب الرجوع عن الشهادة *

هوان يقول رجعت عما شهدت به ونحوه فلو انكرها لا يكون رجوعا * ورجوع * شرطه
 مجلس القاضي * ولو غير الاول لانه فسخ او توبة وهي بحسب الجناية كما قال عليه الصلوة
 والسلام السر بالسرو العلانية بالعلانية * فلو ادعى * المشهود عليه * رجوعهما عند غيره
 وبرهن * او اراد يمينهما * لا يقبل * لغسالة دوى بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض
 وتضمنه اياهما ملتقى او برهن انهما اقرا برجوعهما عند غير القاضي قبل وجعل انشاء الحال
 ابن ملك * فان رجعا قبل الحكم بها سقطت ولا ضمان * وعزروا عن بعضها لانه فسق
 نفسه جامع القصورين * وبعد * لم يفسخ الحكم مطلقا * لترجعه بالقضاء * بخلاف ظهور
 الشاهد عند او محدد دافي قف * فان القضاء يبطل ويرد ما اخذه وتلزمه الدية لو قصاصا
 ولا يضمن الشهود ما امران الحاكم اذا اخطأ بالغرم على المتضي له شرح تكملة * وضمانا
 اتلفا للمشهود عليه * لتسببهما تعدى يجمع تعدى وتضمن المباشرة لانه كالمجاء الى القضاء * قبض
 المدعي المال ام لا به يغتنى * بحر وبزازية وخلاصة وخزانة المغنين وقيد في الوقاية
 وان كنز والدور والمتقى بما اذا قبض المال بعد ام الاتلاف قبله وقبل ان المال عينا
 فكالاول وان ديناف الثاني واقر القهستاني * والعبرة فيه لمن بقى * من الشهود * لا لمن رجع
 فان رجع احدهما من النصف وان رجع احدهما لم يضمن وان رجع آخر ضمنا النصف
 وان رجعت امرأة من رجل امرأتين ضمننت الربع وان رجعتا فالنصف وان رجع ثمان
 نسوة من رجل وعشر نسوة لم يضمن فان رجعت اخر على ضمن * التبع * ربه * لبقاء
 ثلثة ارباع النصاب * فان رجعوا ما لغرم بالاسداس * وقالوا عليهم النصف كما لو رجعن
 فقط * ولا يضمن راجع في النكاح شهد بمهر منها * او اقل اذا اتلاف بموض كالاتلاف *
 وان زاد عليه ضمناها * اوصي الدينة وهو المنكر عزمي زاده * ولو شهد ابا صل النكاح
 باقل من مهر مثلها فلا ضمان * علي المعتمد انغل والمائة بين البضع والمال * بخلاف
 ما لو شهد عليه اقبض المهر او بعضه ثم رجعا * ضمنا لها لا تلافهما المهر * وضمانا في البيع و
 الشراء ما نقص عن قيمة المبيع * لو الشهادة على البائع * او اراد * لو الشهادة على
 المشتري لا تلاف بلا عوض ولو شهد ابا البيع ونقل الثمن فلو في شهادة واحق ضمنا القيمة
 ولو في شهادة اثنين ضمنا الثمن عمنى * ولو شهد ابا البائع بالبيع بالغين الى سنة وقيمتها الف

فان شاء ضمن الشهود قيمته حالاً وان شاء اخذ المشتري الى سنة واياما اختار برعي الآخر *
وتمايه في خزانة المفتين * وفي الطلاق قبل وطئ وخلوة ضمنا نصف المال * المسمى *
او امانة * ان لم يسم * ولو شهد انه طلقها ثلثا وآخران انه طلقها واحدا قبل الدخول
ثم رجعا فضمن نصف المهر على شهود الثلث لا غير * للحرمة الغليظة * ولو بعد وطئ او
خلوة فلا ضمان * ولو شهد ابا لطلاق قبل الدخول وآخران بالدخول ثم رجعا فضمن
شهود الدخول ثلثة ارباع المهر وشهود الطلاق ربعة اختيار * ولو شهد ابعث فرجعا
ضمن القيمة * لمولاه * مطلقا * ولو معسرين لانه ضمان اطلاق * والولاء للمعتق * لعدم
تحول العتق اليهما با ل ضمان فلا يتحول الولاء هذه اية * وفي التل بيز ضمنا ما نقضه *
وهو ثلث قيمته ولو مات المولى عتق من الثلث ولزمها بقية قيمته وتمايه في البحر *
وفي الكتابة يضمن قيمته * كلها وان شاء اتبع المكاتب * ولا يعتق حتى يؤدى ما عليه
اليهما * وتصلق بالفضل والولاء لمولاه ولو عجز عاد لمولاه ورد قيمته على الشهود *
وفي الاستيلاء يضمنان نقصان قيمتها * بان تقوم قنة وام ولد لوجاز بيعها فيضمنان ما
بينهما * فان مات المولى عتقت وضمننا * بقية * قيمتها * امة * للورثة * وتمايه في العيني *
وفي القصاص الدية * في مال الشاهدين وورثاه * ولم يقتصا * لعدم المباشرة ولو شهدا
بالعقول يضمنان القصاص ليس بمال اختيار * وضمن شهود الفرع برجوعهم *
لاضافة التلغ اليهم * لا شهود الاصل بقولهم * بعد القضاء * لم تشهد الفرع على
شهادتنا او اشهدناهم وغلطنا * وكذا لو قالوا رجعنا عنها لعدم اتلافهم ولا الفرع
لعدم رجوعهم * ولا اعتبار بقول الفرع * بعد الحكم * كذب الاصول او غلطوا *
فلا ضمان ولو رجع الكل ضمن الفرع فقط * وضمن المزكون * ولو الدية * بالرجوع *
عن التزكية * مع علمهم بكونهم عبيدا * خلا فاليهما * اما مع الخطاء فلا * اجماعا بحر *
وضمن شهود التعليق * قيمة القن ونصف المهر لو قبل الدخول * لا شهود الا حصان *
لانه شرط بخلاف التزكية لانها علة * والشرط * ولو وحدهم على الصحيح عيني قال وضمن
شاهد الايقاع لا التفويض لانه علة والتفويض سبب انتهى والله اعلم *

* كتاب الوكالة *

منا سبته ان كلا من الشاهد والوكيل ساع في تحصيل مراد غميره * التوكيل صحيح *
 بالكتاب والسنة قال الله تعالى فاعبثوا احل لكم بورتكم وركل عليه افضل الصلوة والسلام
 حكمهم ابن حزام بشراء اضمية وعليه الاجماع وهو خاص وعام كانت وكيلي في كل شئ
 عم الكل حتى الطلاق وقال الشهيد به يفتي وخصه ابو الليث بغير طلاق وعتاق ووتف
 اعتمده في الاشياء وخصه قاضيان بالماوضات فلا يلي العتق والتبرعات وهو المذهب
 كما في تنوير البصائر وزواهر الجواهر وسجى انه به يفتي واعتمده في الملتقط فقال و
 اما الهبات والعتاق فلا يكون وكلا عند ابي حنيفة خلافا لمحمد وفي الشرنبلالية ولو لم
 يكن للموكل صناعة معروفة فالوكالة باطلة * وهو اقامة الغير مقام نفسه * ترفها او عجزا *
 في تصرف جائز معلوم * فلو جهل ثبت الادنى وهو الحفظ * ممن يملكه * اى التصرف
 نظرا الى اصل التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعارض النهي ابن الكمال * فلا يصح توكيل
 مجنون وصبي لا يعقل مطلقا وصبي يعقل * بتصرف ضار * نحو طلاق وعتاق وهبة وصلة
 وصح به ايمنه بلا اذن وليه كقبول هبة * وصح * ما تردد بين ضرر ونفع كبيع واجارة ان
 ما دونها الا توقف على اجازة وليه * كما لو باشره بنفسه * ولا يصح توكيل عبد *
 صح لو ما دونها ومكاتبه وتوقف توكيل مرتد فان اسلم نفل وان مات او لحق او قتل لا *
 خلافا لها * وصح * توكيل مسلم ذميا ببيع خمر او خنزير * او شرائها كما مر في البيع
 الفاسد * ومحرم حلالا ببيع صيد * وان امتنع عنه الموكل * بعارض النهي كما قد مناه ثم
 ذكر شرعا التوكيل فقال * اذ كان الوكيل يعقل والعقل ولو صبي او عبدا * لا يخفى
 ان الكلام الآن في صحة الوكالة لا في صحة بيع الوكيل فلزم الم يقل ويقصد به تبعا للكنز ثم ذكر
 ضابطا الموكل فيه فقال * بكل ما يباشره * الموكل * بنفسه * لنفسه فشميل الخصومة فلان قال *
 فصح بخصومة في حقوق العباد برضاء الخصم * وجوزاه بلا رضاه وبه قامت الثلثة وعليه
 فتوى ابو الليث وغيره واختاره العتابي وصححه في النهاية والمختار للفتوى تفويضه للحاكم
 د ر * الا ان يكون * الموكل * مريضا * لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقل ميه ابن كمال *
 او غائبا مدة سفر او مريدا له * ويكفي قوله انا اريد السفر ابن كمال * او مخدرة * لم تخاط
 الرجال كما مر * او حائضا * او نفساء * والحاكم باله سجد * اذ لم يرض الطالب بالتأخير

بحر * او محبوسا من غير حاكم * هذه * الخصومة * فلو منه فليس بعد ريزازية بحنا *
اولا بحسن الد عوى * خانية * لا * يكون من الاعذار * ان كان * الموكل * شريفا خاصا من
دونه * بل الشريف وغيره سواء بحر * وله الرجوع عن الرضاء قبل سماع الحاكم
الد على * لا بعد * قنيه * ولو اختلفا في كونها مخدرة ان من بنات الاشراف فالقول لها
مطلقا * ولو ثيبا فبرسل امينه ليخلفها مع شاهد بين بحر واقرة المصنف * وان من الاوساط
فالقول لها لو بكر وان * هي * من الاسافل فلا في الوجهين * عملا بالظاهر ريزازية *
* صح * بايغائها * كذا * باستيفائها الا في حد وقود * بغيبة موكله عن المجلس * وحقوق
عقل لا بد من اضافته * اى ذلك اعقل * الى الوكيل كبيع واجازة وصلاح عن اقرار يتعلق
به * ما دام حيا ولو غائبا ابن ملك * ان لم يكن * محجورا كتسليم مبيع وقبضه وقبض نمى
ورجوع به عند استحقاقه وخصومة في عيب بلا فصل بين حضور موكله وغيبته * لانه
العقد حقيقة وحكما لكن في الجوهره لو حضر انا لعهد على آخذ الثمن لا العاقد فى اصح
الا قاييل ولو اضاف اعقل الى الموكل تتعلق الحقوق بالموكل اتقا قايين ملك فليحفظ
فقوله لا بد فيه مافيه ولد اقال ابن الكمال يكتفى بالاضافة الى نفسه فافهم * وشرط * الموكل *
عدم تعلق الحقوق به * اى بالوكيل * لغو * باطل جوهره * والملك يثبت للموكل ابتداء *
فى الاصح * فلا يعتق قريب الوكيل بشرائه ولا يغسل ذكاح زوجته به * لكن * هما *
ثابتان * على الموكل لو اشترى وكيله قريب موكله وزوجته * لان الموجب للعتق والفساد
الملك المستقر * وفي كل عقد لا بد من اضافته الى موكله * يعنى لا يستغنى عن الاضافة
الى موكله حتى لو اضافته الى نفسه لا يصح ابن كمال * كنكاح وخلع وصلاح عن دم عمل او
انكار وعتق على مال وكتابة وهبة وتصدق واعارة وايداع ورهن واقراض * و
شركة ومضاربة عيني * تتعلق بموكله * لانه لكونه فيها سغيرا محضا حتى لو اضافته لنفسه
وقع النكاح له فكان كالرسول * فلا مطالبة عليه * فى النكاح * بمهر وتسليم * لزوجته *
وللمشتري الا باء عن دفع الثمن للموكل وان دفع له صح ولو مع نهى الوكيل * استحسانا *
ولا يطالبه الوكيل ثانيا * لعدم الغائى * نعم تقع المقاصة بين الوكيل او وحده ويضمنه
لموكله بخلاف وكيل يتيم وصرف عيني * ومناه * اى مثل الوكيل عبد * ما ذون لادين عليه

مع مولا * فلا يملك قبض ديونه ولو قبض صح استحسانا ما لم تكن عليه دين لانه للغرماء بزيادة
 فرع التوكيل بالاستقراض باطل لا الرسالة درر والتوكيل بقبض القرض صحيح والله اعلم

* باب الوكالة بالمبيع والشراء *

الاصل انها ان عمت او علمت او جهلت جهالة يسيرة وهي جهالة النوع المحض كقرس
 صحت وان فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة بطلت وان متوسطة كعبد فان بين الثمن
 والصفة كتركيب صحت والا لا * وكله بشراء ثوب ضروري او قس او بغل صح * بما يتحملة
 حال الامرز يلعي فراجع * وان لم يسم ثمننا * لانه من القسم الاول * وبشراء دار وعبد جاز
 ان سمي * الموكل * ثمننا * يخصص نوعا ولا يحرر * او نوعا * كحبشي زاد في البرازية او قل راككزا
 قفيزا * والا * يسم ذلك * لا * يصح والحق بجهالة الجنس * وهي ما او وكله * بشراء
 ثوب او دابة لا * يصح * وان سمي ثمننا * للجهالة الفاحشة * وبشراء طعام وبين قدره
 او دفع ثمنه وقع * في عرفنا * على المتبادر * المهميا * للاكل * من كل مطعوم يمكن اكله
 بلا ادام * كلحم مطبوخ ومشوى * وبه قالت الثلاثة * وبه يفتى * عيني وغيره اعتبارا
 للعرف كما في اليمين * وفي الوصية له * اى لشخص * بطعام يدخل كل مطعوم * ولودواء
 به حلاوة كسكنجبين بزيادة * وللوكيل الرد بالعيب مادام المبيع في يده * لتعلق الحقوق
 به * ولوارثه او وصيه ذلك بعد موته * موت الوكيل * فان لم يكونا فموكله ذلك * اى
 الرد بالعيب وكذا الوكيل بالبيع وهذا اذا لم يسلمه * فلو سلمه الى موكله امتنع رده الا
 بامره * لانتهاه الوكالة بالتسليم بخلاف وكيل باع فاسد افله الفسخ مطلقا الحق الشرع قنية *
 و * للوكيل * حبس المبيع بثمن دفعه * الوكيل * من ماله اولا * بالاولى لانه كالبائع * ولو
 اشتراه * الوكيل * بنقل ثم اجله البائع كان للوكيل المطالبة به حالا * وهي الحيلة خلاصة
 ولو وهبه كل الثمن رجع بكله ولو بعضه رجع بالباقي لانه حط بجزءه * فلو هلك المبيع من
 يده قبل محبسه هلك من مال موكله ولم يسقط الثمن * لان يده كيد * ولو هلك *
 بعد حبسه فهو كمبيع * فيهلك بالثمن وعند الثاني كرهن * ولا اعتبار بمغارقة الموكل بل
 بمغارقة الوكيل * ولو حاضر كما اعتمد المصنف تبعا للبحر خلافا للعيني وابن ملك بل
 بمغارقة الوكيل ولو صبيا * في صرف وسلم فيبطل العقد بمغارقة صاحبه قبل القبض *

لانه العاقل والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم لانه لا يجوز ان يكل * والرسول فيهما *
 اى اصرف والسلم * لا تعتبر مغارته بل مغارته مرسله * لان الرسالة فى العقد لا القبض
 واستفيع صحة التوكيل بهما * وكله بشرائه عشرة ارطال لحم بل درهم فاشترى ضعفه بل درهم
 ما يباع منه عشرة بل درهم لزيم الموكل منه عشرة بنصف درهم * خلا فالحما والثلثة قلنا
 انه ما مور بارطال مقدرة فينفذ الزائد على التوكيل ولو اشترى ما لا يساوى ذلك وقع
 للتوكيل اجماعا كغير موزون * ولو وكله بشراء شئ بعينه * بخلاف التوكيل بالنكاح اذا تزوجها
 لنفسه صح منية والفرق فى الوافى * غير الموكل لا يشتريه لنفسه * ولو لموكل آخر بالاولى *
 عند غيبته حتى لم يكن مخالفا * دفعا للضرر * فلو اشتراه بغير النقود او بخلاف ما سمي *
 الموكل له * من الثمن وقع الشراء للتوكيل * لمخالفة امره وينعزل فى ضمن المخالفة عيني *
 وان * بشراء شئ * بغير عينه فالشراء للتوكيل الا اذا نواه للموكل * وقت الشراء * او
 شراه بما له * اى بما للموكل ولو تكاد با فى النية حكم بالنقد اجماعا ولو توافقا
 انها لم تنضره فر وايتان * زعم انه اشترى على عين الموكله فهلك وقال موكله بل شريته
 لنفسك فان * كان العبد * معينا وهو حي * قائم * فالقول للمأ مور * اجماعا * مطلقا * نقى
 الثمن او لا لا خبره عن آمر يملك استينافه * وان ميت * والحال ان * الثمن منقود
 فكذلك * الحكم * والا * يكتفى منقودا * فالقول للموكل * لانه ينكر الرجوع
 عليه * وان * العبد * غير معين * وهو حي او ميت * فكذلك * اى يكون للمأ مور * ان
 الثمن منقودا * لانه معين * والا فلا امر * للتهمة خلا فالحما قال يعنى هذا العمر وفبا عه ثم
 انكر الامر اى انكر المشتري ان عمر امره بالشراء * اخذه عمرو ولغا انكاره *
 الامر لما قضته لا قراره بتوكيله بقوله يعنى لعمر * الا ان يقول عمرو لم امره به * اى
 بالشراء * فلا * ياخذ * عمرو لان اقرار المشتري ارتد برده * الا ان يسلمه المشتري اليه * اى
 الى عمرو لان التسليم على وجه البيع بيع بالتعاطي وان لم يوجد نقد الثمن للعرف * امره
 بشراء شئين معينين او غير معينين * اذا نواه للموكل كما مر بحر * والحال انه * لم يسم
 ثمنه فاشترى له احد هما بقدر قيمته او بزيادة * يسيرة * يتغابن الناس فيها صح * عن الامر *
 والا * اذ ليس لتوكيل الشراء شراء بغير فاحش اجماعا بخلاف وكيل البيع كما سيجى *

و* كذا* بشرائهما باللف وقيمتيهما سواء فاشترى على احد هما بنصفه او اقل صح ولو بالاكثير*
 ولو يسيرا* لا* يلزم الامر* الا ان يشتري الثاني* من المعينين مثلاً* بما بقي* من اللف*
 قبل الخصومة* للحصول المقصود وجوز ان بقي ما يشتري بمثله الآخر* ولو امر
 رجل* مديونه بشراء شئ معين بد ين له عليه وعينه او* عين* البائع صح* وجعل البائع
 وكيلاً بالقبض دلالة فيبرأ الغريم بالتسليم اليه بخلاف غير المعين لان توكيل المجهول
 باطل ولد اقال* والا* يعين* فلا* يلزم الامر* ونفذ على المأمور* فهلاكه عليه خلا فالحما
 وكذا الخلاف لو امره ان يسلم ما عليه ويصرفه بناء على تعيين النقود في الوكالات عند عدم
 تعيينها في المعاوضات عند صا* ولو امره* اى امر رجل مديونه* بالتصدق بما عليه صح*
 امره بجمعه المال لله تعالى وهو معلوم* كما* صح امره* لو امره بالاجر المستأجر بمرمة ما
 استأجره مما عليه من الاجرة* وكذا الوامر بشراء عبد بسوق الدابة وينفق عليها صح اتفاقا
 للضرورة لانه لايجب الاجر كل وقت فجعل المؤجر كالمؤجر في القبض قلت وفي شرح الجامع
 الصغير لقاضيه ان كان ذلك قبل وجوب الاجرة لايجوز بعد الوجوب قيل على الخلاف
 الخ فراجع* ولو امره* بشرائه باللف ودفع* اللف* فاشترى وقيمته كذا لك فقال*
 الامر* اشترى بنصفه وقال المأمور* بل بلكه صدق لانه امين* وان كان قيمته نصفه*
 فالقول* الامر* بلا يمين در رواين انك مال تبعالصل والشرعية حيث قال صدق في الكل
 بغير الحلف وتبعهم المصنف لكن جزم الوافى بانه تحريف وصوابه بعد الحلف* وان لم يدفع*
 اللف* وقيمته نصفه* فالقول* الامر* بلا يمين قاله المصنف تبعاللك رد كما قلت لكن
 في الاشياء القول للوكيل بيمينه الا في اربع فيها لينة فتنبه* وان* كان* قيمته الغايته لكان
 ثم يفسخ العقل* بينهما* فيلزم* المبيع* المأمور* وكذا الوامر* بشراء معين من غير بيان
 فمن فقال المأمور اشترى بكذا او* ان* صدق بانه بائعه* على الاظهر* وقال الامر بنصفه
 تحالفا* لوقوع الاختلاف في الثمن وموجبه التحالف* ولو اختلفا في مقداره* في الثمن*
 فقال الامر امرك اشوائه بمائة وقال المأمور باللف فالقول الامر* بيمينه* فان برهن
 قدم برهان المأمور* لانها اكثر اثباتا* ولو امره* بشراء اخيه فاشترى الوكيل فقال
 الامر ليس هذا* المشتري* باخى فالقول له* بيمينه* ويكون الوكيل مشترياً لنفسه*

والاصل ان الشراء متى لم ينقل على الآمر ينقل على المأمور بخلاف البيع كما مر في خيار
 الروية * وعقد العبد عليه * اى على الوكيل * لزومه * عتقه على مولاه فهو اخذ به خانيه * و
 لو امره عبد * بشراء نفسه الامر من مولا * بكن اود فع * المبلغ * فقال * الوكيل * لسيد *
 اشتريته لنفسه نيا على هذا * الوجه * عتق * على المالك وولاؤه * لسيد * وكان الوكيل
 سفيرا * وان قال * الوكيل * اشتريته * ولم يقل لنفسه * فابعد * ملك * للمشتري
 والالف للسيد فيها * لانه كسب عبده * وعلى هذا العبد الف اخرى * في الصورة الاولى
 بدل الا عتاق * على المشتري * الف * مثلها في الثانية * لان الاولى مال المولى
 فلا يصلح بدلا * وشراء العبد من سيد * اعتاق * فتلغواحكام الشراء فلن اقال * فلو شري
 العبد * نفسه الى العطاء صح * الشراء بحر * كما صح في حصته اذا اشترى نفسه من مولا *
 ومعه رجل * آخر * وبطل الشراء في حصته شريكه * بخلاف ما لو شري الاب
 ولد * مع رجل آخر فانه يصح فيهما بيع العتاقية من بحث الا استحقاق والفرق انعقاد
 البيع الثاني لا الاولان الشرع جعله اعتاقا ولد ابطال في حصته شريكه للزوم الجمع
 بين الحقيقة والمجاز * قال لعبد اشترى نفسك من مولاك فقال لمولا * يعني نفسي لفلان
 ففعل * اى باعه على هذا الوجه * فهو للامر * فلو وجد به عيبا ان علم به العبد فلا رد
 لان علم الوكيل كعلم الموكل وان لم يعلم فالرد للعبد اختيار * وان لم يقل لفلان عتق *
 لانه اتى بتصرف آخر فنقل عليه وعليه الثمن فيها لزال حجره بعقل باشره مقترنا باذن
 المولى در دفعه الوكيل اذا خالف ان خلا فالى خير في الجنس كبيع بالف درهم
 فباعه بالف ومائة نقل ولو بمائة دينار ولا ولو خيرا خلاصة ودرر *

فصل *

لا يعقد وكيل البيع والشراء * والاجارة والصرف والسلام ونحوها * مع من ترد شهادته له *
 للتمهة وجوزة بمثل القيمة الا من عبده ومكاتبه * الا اذا اطلق عليه الموكل * كبيع من شئت *
 فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة * اتفاقا * كما يجوز عقد معهم باكثر من القيمة * اتفاقا اى
 يبيعه لا شراؤه باكثر مما اتفاقا لو باع باقل منها بغبن فاحش لا يجوز اتفاقا وكذا ايسر عند
 خلافا لهما ابن ملك وغيره وفي السراجية لو صرح بهم جازا جماعا الا من نفسه وطفله وعبد *

غير المديون * وصح بيعه بما قل أو كثر وبالعرض * وخصاه بالقيمة وبالنفوذ وبه يغتني بزازية ولا يجوز في الصرف كد ينار به درهم بغبن فاحش اجما عالانه يبيع من وجه شراء من وجه صيرفية * وصح * بالنسيئة ان * التوكيل بالبيع * للتجارة وان * كان * للحاجة لا يجوز * كالمراة اذا دفعت غزلا الى رجل لبيعها لها رية عين النقد * به يغتني خلاصة وكذا في كل موضع قامت الدلالة على الحاجة كما افاده المصنف وهذا ايضا ان باع بما يبيع الناس نسيئة فان طول الما لم يجز به يغتني ابن ملك ومتى عين الامر شيئا تعين الا في بيعه بالنسيئة باللف فباع بالنقد باللف جاز بحر فلت وقد مناه ان خالف الى خير في ذلك الجنس جاز والاولا وانها تعقيد برمان ومكان لكن في المزازية الوكيل الى عشرة ايام وكيل في العشرة وبعدها في الاصح وكل الكفيل لكنه لا يطالب الا بعد الاجل كما في تنوير البصائر وفي زواهر الجواهر قال بعه بشهود او برأى فلان اذ علمه او معرفته وباع به ونهم جاز بخلاف لا تبع الا بشهود والا بمحض فلان به يغتني قلت وبه علم حكم واقعة الفتوى دفع له ما لا وقال اشترى زيتا بمعرفة فلان فذهب واشترى الا معرفته فملك الزيت | يضمن بخلاف لا تشتري الا بمعرفة فلان فليحفظ * وصح * اخذ رهنا وكفيلة بالسن ملا ضمان عليه ان ضاع * الرهن * في يده او تولى * اى المال * علي الكفيل * لان الجواز الشرعي بما في الضمان * وتقييد شراؤه بمثل القيمة وغبن يسير * وهو ما يقوم به مقوم به فان لم يكن سعرة معروها وان كان * سعرة * معروفا * بين الناس * كخبز ولحم * وموز وجبن * لا ينقل على الموكل وان قلت الزيادة * ولو فلسا واحدا به يغتني بحروبية * وكله ببيع عبد ببيع نصفه صح * لا طلاق التوكيل وقال ان باع الباقي قبل الخصومة جاز والاولا وهو استحسان مله في هذه اية وظاهرة ترجيح قولها والمغنى به خلافة بحروية ابن الكمال الخلاف بما يتعيب بالشركة والاجازاتغا فليراجع * وفي الشراء يتوقف على شراء باقيه قبل الخصومة * اتغا فا * ولورد مبيع بعيب على وكيله * بالبيع * بسنة انكواه او اقراره فيما لا يحدث به مثله في هذه المدة * رده * الوكيل على الامر لو بان اقراره فيما لا يحدث لا يرد * ولزم الوكيل * الاصل في الوكالة الخصوص وفي المضاربة العموم * وفرع عليه بقوله * فان باع الوكيل * نسيئة قال اسرتك بعد مال اطلقت صدق الامر ومضى * الا خلافا * في المضاربة * صدق * المصارف *

عملا بالاصل * لا ينفذ تصرف احد الوكيلين * معا كوكلتكما بكذا * وحده * ولو الآخر عبد او صبي او مات او جن * الا * فيما اذا وكلهما على التعاقب بخلاف الوصيين كما سيحكي في بابه و * في الخصومة * بشرط رأى الآخر لا حضرته على الصحيح الا اذا انتهيا الى القبض فحتى يجتهدا جوهره * وعق معين وطلاق معينة لم يعرضا * بخلاف معوض وغير معين * وتعليق بمشيتها * اى الوكيلين فانه يلزم اجتماعهما عملا بالتعليق قاله المصنف قلت وظاهره عطفه علي لم يعرضا كما يعلم من العيني والدردر فحق العبارة ولا علقا بمشيتها فتدبر * و * في تدبير وردين * كوديعة وعارية ومغصوب ومبيع فاسد خلاصة بخلاف استردادها فلو قبض احد هما ضمن كله لعدم امره بقبض شيء منه وحده سراج * و * فى * تسليم هبة * بخلاف قبضها ولو الهبة * وقضاء دين * بخلاف اقتضاؤه عيني * و * بخلاف * الوصاية * لاثنيين * وكذا * المضاربة والقضاء * والتحكيم * والتولية علي الوقف * فان هذه الستة * كالوكالة فليس لاحد مما لا نفراد * بحر الافى مسئلة ما اذا شرط الواقف النظر له والاستبدل مع فلان فان للواقف الانفراد دون فلان اشباهه * والوكيل بقضاء الدين * من ماله او من مال موكله * لا يجبر عليه * اذ لم يكن للموكل على الوكيل دين وهي واقعة الغتوى كما بسطه العمادى واعتمده المصنف قال ومفاده ان الوكيل يبيع عين من مال الموكل لو فاء دينه لا يجبر عليه كما لا يجبر الوكيل بنحو طلاق ولو يطلبها على المعتمد وعق هبة من فلان ويبيع منه لكونه متبرعا الافى مسا ئل اذا وكله بدفع عين ثم غاب او بيع رهن شرط فيه او بعه فى الاصح او بخصومة بطلب المدعى وغاب المدعى عليه اشباهه خلافا لما افتى به قارى الهداية قلت وظاهر الاشباه ان الوكيل بالاجر يجبر فتدبر ولا تنس مسئلة واقعة الغتوى وراجع تنوير البصائر فلعله اوفى وفى فروق الاشباه التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عند الامام الا ان يكون الموكل حاضرا بنفسه او مسافرا او مريضا او مخدرة * الوكيل لا يوكل الا باذن آمره * لوجود الرضاء * الا * اذا وكله * في دفع زكاة * فوكل الآخر ثم وثم فدفع الاخير جاز ولا يتوقف بخلاف شراء الاضيحة الضحية الخانية * و * الا الوكيل * في قبض الدين * اذا وكل * لمن في عياله * صح ابن ملك * و * الا * عند تقدير الثمن * من الموكل الاول * له * اى لو وكيله فيجوز بلا اجازته لحصول المقصود رد * والتفويض

الى رايه * كاعمل برأيك * كالأذن * في التوكيل * الا في طلاق وعتاق * لانها ما
 يحلف به فلا يقوم غيره مقامه قنية * فان وكل * الوكيل غيره * بك ونهما * بدون اذن
 وتفويض * ففعل الثاني * بحضرة او غيبته * فاجازه * الوكيل * الاول صح * وتعلق
 حقوقه بالعقد على الصحيح * الا في * ما ليس بعقد نحو * طلاق وعتاق * لتعلقهما بالشرط
 فكان الموكل علقه بلفظ الاول دون الثاني * وبراء * عن الد بن قنية * وخصومة وقضاء
 دين * فلا تكفي الحضرة ابن ملك خلا فاللخانية * وان فعل اجنبي فاجازه الوكيل * الاول *
 جاز الا في شراء * فانه ينغل عليه ولا يتوقف متى وجد نفاذا * وان وكل به * اى بالامر
 او التفويض * فهو * اى الذاتي * وكيل الامر * وحينئذ * فلا يعزل بعزل موكله او موته
 ويعزلان بموت الاول * كما مر في القضاء وفي البحر عن الخلاصة والخانية له عزله في قوله
 اصنع ما شئت لرضاه بصنعه وعزله من صنعه بخلاف اعمل برأيك قال المصنف فعليه لو تيل
 للقاضي اصنع ما شئت فله عزل نائبه بلا تفويض العزل صريح لان النائب كوكيل الوكيل و
 اعلم ان الوكيل وكالة عامة مطلقة مفوضة انما يملك المعاوضات والطلاق والعتاق والتبرعات
 به يفتى زواهر الجواهر وتنوير البصائر * قال * لرجل * فوضت اليك امرا امرأتى
 صاروكيلا بالطلاق وتقييد * طلاقه * بالمجلس بخلاف قوله وكلتك * في امر امرأتى فلا يتيقن
 به درر * من لا ولايته له على غيره لم يجز تصرفه في حقه * وحينئذ * فاذا باع عبد او مكاتب
 او ذمي * او حر بى عيني * مال صغيرة الحر المسلم او شرعى واحد منهم به او زوج صغيرة
 كذل لك * اى حرة مسلمة لم يجز * لعدم الولاية * والولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه
 ثم وصي وصيه * اذ الوصي يملك الايصاء * ثم الي * الجد * اب الاب ثم الي وصيه *
 ثم وصي وصيه * ثم الي القاضي ثم الي من نصبه القاضي * ثم وصى وصيه * وليس لوصي
 الام * ووصى الاخ * ولاية التصرف في تركة الام مع حضرة الاب او وصيه او وصى وصيه
 او الجد * اب الاب * وان لم يكن واحد مما ذكرنا فله * اى لوصي الام * الحفظ
 و * له * بيع المنقول لا العقار * ولا يشترى الا الطعام والكسوة لانها من جملة
 حفظ الصغير خاتمة فروع وصى القاضي كوصى الاب الا اذا قيل القاضي او امينه
 بنوع تقييد به وفي الاب نعم الكل عمادية وفي منغرات البحر القاضي او امينه

لا ترجع حقوق عقد با شراه لليتيم اليهما بخلاف وكيل ووصى و اب فلو ضمن القاضي او امينه ثمن ما باعه لليتيم بعد بلوغه صح بخلافهم وفي الاشباه جاز التوكيل بكل ما يعقد الوكيل لنفسه الا الوصى فله ان يشتري مال اليتيم لنفسه لا لغيره بوكالة و جاز التوكيل بالتوكيل

*** باب الوكالة بالخصومة والقبض ***

وكيل الخصومة والتقاضى * اى اخذ الدين * لا يملك القبض * عند زفروبه يفتى لفساد الزمان واعتمد فى البحر العرف * ولا * الصلح * اجماعا بحر * ورسول التقاضى يملك القبض لا لخصومة * اجماعا بحر ارسلتك او كن رسولاعنى ارسال وامر ترك بقبضه توكيل خلافا للمزيلعى * ولا يملكها * اى الخصومة والقبض * وكيل الملازمة كالا يملك الخصومة وكيل الصلح * بحر * وكيل قبض الدين يملكها * اى الخصومة خلافا لهما لو وكيل الاثن ولو وكيل القاضي لا يملكها اتفاقا كوكيل بقبض العيين اتفاقا واما وكيل قسمة واخذ شفعة ورجوع هبة ورد بعيب فملكها مع القبض اتفاقا ابن ملك * امره بقبض دينه وان لا يقبضه الا جميعا فقبضه الا درهمين لم يجز قبضه * المالك كور * علي الامر * لمخالفته له فلم يصروكيلا * الامر * له الرجوع على الغريم ب كله * وكل لا يقبض درهما دون درهم بحر * ولولم يكن للغريم بينة على الايفاء فقبض عليه * بالدين * وقبضه الوكيل فضاء منه ثم برهن المطلوب على الايفاء * للموكل * فلا سبيل له * للمدين * علي الوكيل وانما يرجع على الموكل * لان يد وكيله خير * الوكيل بالخصومة اذا بلى * الخصومة * لا يجبر عليها الا اذا كان وكيل بالخصومة بطالب المدعى وغاب المدعى عليه * فى الاشباه لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لتبرعه الا فى ثلث كما مر * بخلاف الكفيل * فانه يجبر عليها للائتمان * وكله بخصوماته واخذ حقوقه من الناس متى ان لا يكون وكيل فيما يدعى على الموكل جاز * هذا التوكيل * فلواثبت * الوكيل * المال له * اى لموكله * ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل * لانه ليس بوكيل فيه درر * وصح اقرار الوكيل بالخصومة * لا بغيرها مطلغا * بغير الحدود والقصاص * على موكله * عند القاضي دون غيره * استحسانا * وان انعزل * الوكيل * به * اى بهن الاقرار حتى لا يدفع اليه المال وان برهن بعد على الوكالة للتناقض درر * وكل اذا استثنى * الموكل * اقراره * بان قال وكلتك بالخصومة

غير جائز الاقرار صح التوكيل والاستثناء على الظاهر بزازية * فلواقرة عند * اى
القاضي * لا يصح * وخرج * به * عن الوكالة * فلا تسمع خصومته درر * صح التوكيل بالاقرار
ولا يصير به * اى بالتوكيل * مقرا * بحر * وبطل توكيل الكفيل بالمال * لئلا يصير
عاملا لنفسه * كما * لا يصح * لو وكله بقبضه * اى الدين * من نفسه او عبده * لان
الوكيل متى عمل لنفسه بطالت الا اذا وكل المديون بابراء نفسه فيصح ويصح عزاله قبل ابرائه
نفسه اشياء * او وكل المحتال المحيل بقبضه من المحال عليه * او وكل المديون وكيل
الطالب بالقبض لم يصح لاستحالة كونه قاضيا ومقضيا قذية * بخلاف كفيل النفس والرسول
ووكيل الامام ببيع الغنائم والوكيل بالتزويج * حيث يصح ضما نهم لان كلا منهم سفير *
الوكيل بقبض الدين اذا كفل صح وتبطل الوكالة * لان الكفالة اتوى للزومها فتصلح
ناسخة * بخلاف العكس وكل كلما صحت كفالة الوكيل بالقبض بطالت ودالته تقلد مت
الكفالة او تاخرت * لما قلنا * وكيل البيع اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يجز * لما مر
انه يصير عاملا لنفسه * فان ادعى بحكم الضمان رجوع * لبطالته * وبدونه لا * لتبرعه *
ادعى انه وكيل الغائب بقبض دينه فصلقه الغريم امر بدفعه اليه * عملا باقراره ولا
يصدق لو ادعى الايفاء * فان حضر الغائب فصلقه * فى التوكيل * فيها * ونعمت *
والامر الغريم بدفع الدين اليه * اى الغائب * ثانيا * لفساد الاداء بانكاره مع يمينه *
ورجع * الغريم * به على الوكيل ان باقيا فى يده ولو حكما * بان استهلكه فانه يضمن
مثله خلاصة * وان ضاع لا * عملا بتصل يقه * الا ان * كان قد * ضمنه عند الدفع *
لقد رما ياخذ * الدائن ثانيا لا ما اخذه الوكيل لانه امانة لا يجوز بها الكفالة زيلعي و
عيني * اوقال له قبضت منك على ابرأتك من الدين * فهو كالوقال الاب للختن عند
اخذ مهر بنته اخذ منك على ابرأتك من مهر بنتى فان اخذته البنت ثانيا رجعت الختن
على الاب فكذلك ابرازية * وكذا * يضمنه * اذا لم يصدقه على الوكالة * نعم صورتي
التكن يبو السكوت * ودفع له ذلك على زعمه * الوكالة فهذه اسباب للرجوع عند
الهلاك * فان ادعى الوكيل هلاكه او دفعه لموكله صدق * الوكيل * بحلفه وفي الوجوه *
المان كورة * كلها * الغريم * ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب * وان برهن انه ليس

يوكمل اوطى اقراره بذلك او اراد استخلافه لم يقبل تسعيه في نقض ما اوجبه للغائب نعم لو
 برهن ان الطالب جحد الوكالة واخذ منى المال تقبل بحر ولومات الموكل وورثه غريمه
 اذ وجه له اخذ قائما ولو ما نكاضمه الا اذ اصدقه علي الوكالة ولو اقر بالدين وانكر
 الوكالة حلف ما علم ان الدائن وكاه عيني * قال اني وكمل بقبض الوديعه فصده
 المودع لم يؤمر بالادفع اليه * علي المشهور خلافا لابن الشحنة ولو دفع لم يملك الاسترداد
 مطلقا لما مر * وكذا الحكم * لو ادعى شراءه من المالك وصده * المودع لم يؤمر بالادفع
 لانه اقرار علي الغير * ولو ادعى انتقالها بالارث او الوصية منه وصده امر بالادفع اليه *
 لا تغاقيهما على ملك الوارث * اذا لم يكن علي الميت دين مستغرق * ولا بد من التلوم فيهما
 لاحتمال ظهور وارث آخر * ولو انكر موته او قال لا ادرى لا * يؤمر به ما لم يبرهن
 ودعوى الايضاء كوكالة فليس لمودع ميت ومن يوثقه الدفع قبل ثبوت انه وصى ولو لا
 وصي ندفع لبعض الوارثة برقى عن حصته فقط * ولو وكله بقبض مال فادعى الغريم ما
 يسقط حق موكله * كاداء او ابراء او اقراره بانه ملكى * دفع * الغريم * المال * ولو
 عقارا * اليه * اى الوكيل لان جوابه تسليم ما لم يبرهن وله تحليف الموكل لا الوكيل
 لان النيابة لا تجرى في اليمين خلافا لزنفر * ولو وكله بعيب في امة وادعى البائع ان
 المشتري رضي بالعيب لم يرد عليه حتى يحلف المشتري * والفرق ان القضاء هنا نسخ
 لا يقبل النقص بخلاف ما مر خلافا لهما * ولورد ما الوكيل على البائع بالعيب فحضر
 الموكل وصده على الرضي كانت له لا للبائع * اتفاقا في الاصح لان القضاء لا عن
 دليل بل للجهل بالرضاء ثم ظهر خلافه فلا ينفذ باطنانهاية * والمأمر بالانفاق * على
 اهل او بناء * او لقضاء الدين او الشراء او التصديق * عن زكوة * اذا امسك ما دفع
 اليه ونقل من ماله * نارا للرجوع كذا قيد الخامسة في الاشياء * حال قيامه لم
 يكن متبرعا * بل يقع التقاص استحسانا * اذا لم يضاف الى غيره * فلو كانت وقت انفاقه
 مستهلكة ولو بصرها لدين نفسه او اضاف العقل الى دهره نفسه ضمن وصار مشتركا
 لنفسه متبرعا بالانفاق لان الدهر تنعين في الوكالة نهائية وبزاية نعم في الماتقى
 لو امره ان يقبض من مديونه الفار يتصدق فتصدق بالف ليرجع علي المديون جاز

استحصانا * وصى اتفق من ماله * الحال ان * مال اليتيم غائب فهو * اى الوصي كلاب * متطوع الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع * عليه جام مع الفصولين وغيره وعلمه في الخلاصة بان قول الوصى وان اعتبر في الاتفاق لكن لا يقبل في الرجوع فى مال اليتيم الا بالبينة فروع الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم وببانه في الدردر وصح التوكيل بالسلم لا بقبول عقد السلم فللناظر ان يسلم من ربه في زينه وحصره وليس له ان يوكل به من يجعله يجعل امينا على القرية فيأمره بعقل السلم ويسلم منه على ما قرر له باطلا لانه وكيل الواقف والوكالة امانة لا يصح بيعها وتامه في شرح الرهبانية انتهى والله اعلم *

* باب عزل الوكيل *

الوكالة من العقود الغير اللازمة * كالعارية * فلا يدخلها خيار شرط ولا يصح الحكم بها مقصودا وانما يصح في ضمن دعوى صحة على غريم * وببانه في الدردر * فللمركل العزل متى شاء ما لم يتعلق به حق الغير * كوكيل خصومة بطلب الخصم كاسمجي ولو الوكالة دورية في طلاق وعناق على ما صححه البرازي وسمجي عن العيني خلافة فنبيه * بشرط علم الوكيل * اى في القصصى اما الحكمي فيثبت وينعزل قبل العلم كالرسول * ولو عزله * قبل وجود الشرط فى المعلق به * اى بشرطه يغتنى شرح رهبانية * ويثبت ذلك * اى العزل * بمشاهدة به وبكتابه * مكتوب بعزله * وارساله رسولا * مميذا * هل لا اذ غيره * اتفاقا * حر او عبد اصغير او كبير * صدقه او كنه به ذكره المصنف فى متفرقات القضاء * اذا قال * الرسول * الموكل ارسلنى اليك لا بلغك عزله اياك عن وكالته ولو اخبره فضولى * بالعزل * فلا بد من احد شرطى الشهادة * عددا او عدالة * كاخوانها * المتقدمة فى المتفرقات وقد مناهه متى صدقه قبل ولو فاسقا اتفاقا ابن ملك * و * فرع على * عدم لزومها من الجانبيين * بقوله * فللوكيل * اى بالخصومة وبشراء المعين لا الوكيل بنكاح وطلاق وعناق وبيع ماله وبشراء شئ يغير عينه كما في الاشياء * عزل نفسه بشرط علم موكله * وكذا يشترط علم السلطان بعزل تاض وامام نفسيهما والا لا كاسطه فى الجواهر * وكله بقبض الد بين ملك عزله ان بغير حضرة المديون وان * وكله * بحضرته لا * لتعلق حقه به كامر * الا اذا علم به * بالعزل * المديون * فتح ينعزل ثم فرع عليه بقوله * نلو

دفع المديون دينه اليه * اى الوكيل * قبل علمه * اى المديون * بعزله يبرأ *
 وبعد * لال فعه لغير وكيل * ولو عزل العدل * الموكل ببيع الرهن * نفسه بحضرة المرتهن
 ان رضى به * بالعزل * صح والا لا * لتعلق حقه به وكذا الوكالة بالخصومة بطلب المدعي
 عند غيبته كما مر وليس منه توكيله بطلاقها بطلبها علي الصحيح لانه لا حق لها فيه ولا قوله
 كلما عزلتكم فانتم وكيلى لعزله بكما وكلتكم فانتم معزول عيني * وقول الوكيل بعد القبول
 بحضرة الموكل القيت توكيلي اوانا برى من الوكالة ليس بعزل كجحد الموكل * بقوله
 لم اوكلك لا يكون عزلا * الا ان يقول * الموكل للوكيل * والله لا اوكلك بشئ فقد عرفت
 انها وانك فعزل * ويلى نكته ذكر في الوصايا ان جحوده عزل وحمله المصنف على ما اذا
 وافقه الوكيل علي الترك نكن اثبت القهستاني اختلاف الرواية وقدم الثانى وعلله بان
 جحوده ما عد السكاح فسخ ثم قال وفي رواية لم ينعزل بالجحود انتهى فليحفظ * وينعزل
 الوكيل * بلا عزل * بنهاية * الشئ * الموكل فيه كما لو وكله بقبض دين فقبضه *
 بنفسه * او * وكله * بنكاح فزوجه * الوكيل بزازية ولو باع الموكل والوكيل معا ولم يعلم
 السابق فبيع الموكل اولى عند محمد وابي يوسف يشتركان ويخيران كما فى الاختيار وغيره *
 و * ينعزل * بموت احد هما وجنونه * عابقا * بالكسر اى مستوعبا سنة علي الصحيح د ر ر
 وغيره لكن فى الشربلية عن المضمرات شهر وبه يفتى وكذا فى القهستاني والباقاني
 وجعله فاضى خان فى فصل فيما يقضى بالمجهلات قول ابى حنيفة وان عليه الفتوى
 فليحفظ * و * بالحكم * بلحوقه مرتدا * ثم لا تعود بعوده مسلما على المذهب ولا
 بافاقة بحروفى شرح المجمع واعلم ان الوكالة اذا كانت لازمة لا تبطل بهذه العوارض فلذا
 قال * الا * الوكالة اللازمة * اذا وكل الراهن العدل او المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل
 فلا ينعزل * بالعزل ولا * بموت الموكل وجنونه كالوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء *
 لا ينعزل لان بموت الموكل بخلاف الوكالة بالخصومة او الطلاق بزازية قلت والحاصل كما فى
 البحر ان الوكالة ببيع الرهن لا تبطل بالعزل حقيقيا او حكما ولا بالخروج عن الاصلية
 بحنون وردة * وفيما عداهما من اللازمة لا تبطل بالتحقيق بل بالحكمي وبالخروج عن
 الاصلية قلت فاطلاق الد ر ر فيه نظر * و * ينعزل * بافتراق احد الشريكين * ولو بتوكيل

ثالث بالتصرف * وان لم يعلم الوكيل * لانه عزل حكمي * * وينعزل * بعجزه وكرهه او
 مكانها وحجره * اى موكله * لوما ذونا كذا لك * اى علم به او لانه عزل حكمي كما مر
 هذا * اذا كان وكيله في العقود والخصومة اما اذا كان وكيله في قضاء دين واقتضائه وقبض
 وديعة فلا * ينعزل بعجزه وحجره ولو عزل المولى وكيله عبد الما ذون لم ينعزل * * وينعزل *
 يتصرفه * اى الموكل * بنفسه فيما وكل فيه تصرفا يعجز الوكيل عن التصرف معه والا لا
 لو طلقها واحدة والعدى باقية * فللموكيل تطبيقها اخرى لبقاء المحل ولو ارتد الزوج او الحق
 وقع طلاق وكيله ما بقيت العدة * وتعود الوكالة اذا عا د اليه * اى الموكل * قد يم ملكه * كان
 وكله ببيع فباع موكله ثم رد عليه بما هو منسوخ بقي عليه وكالته * اى ابقى اثره * اى اثر ملكه
 كمسئلة العدة بخلاف ما لو تجد المالك فروع في الملتقط عزل وكتب لا ينعزل ما لم يصله
 الكتاب وكل غائبا ثم عزله قبل قبوله صح وبعد لا دفع اليه قمعة ايد نفعها الى انسان
 يصلحها قد نفعها ونسعى لا يضمن الوكيل بالذفع ابراره ما له عليه برى من الكل قضاء واما في
 الآخرة فلا الا بقل ما يتوهم ان له عليه وفي الاشباه قال لمن يونه من جاءك بعلامة
 كذا او من اخذ اصبعك او قال لك كذا افادفع اليه لم يصح لانه توكل مجهول فلا يبرأ بالذفع
 اليه وفي الوهبانية * ومن قال اعط المال قابض خنصر * فاعطاه لم يبرأ وبالمال يخسر *
 وبعه وبع بالنقل وبع بالخالد * فخالفه قالوا يجوز التغير * وفي الذفع قل قول الوكيل مقدم * كذا
 قول رب الدين والخصم يجبر * ولو قبض الدلال مال المبيع كى * يسلمه منه وضاع يشطر *
 * كتاب الد عوى *

لا يخفى مناسبتها للوكالة بالخصومة * هى * لغة قول يفصل به الانسان ايجاب حق ملو
 غيره والغها للتانيث فلا تنون وجمعها دعاوى بفتح الواو كفتوى وفتاوى ودرر لکن جزم
 في المصباح بكسرها ايضا فيهما محافظة علي الف التانيث وشرعا * قول مقبول * عند
 القاضي * يقصد به طلب حق قبل غيره * خرج الشهادة والاقرار * اودعه * اى
 دفع الخصم * عن حق نفسه * دخل دعوى التعرض فتسمع به يغتنى بزازية بخلاف دعوى
 تطع النزاع فلا تسمع سراجية وهذا اذا اريد بالحق في التعريف الامر الوجودى فلو اريد
 ما يعم الوجودى والعلمى لم يحتج له القيد * والام عى من اذا ترك دعواه ترك *

اى لا يجبر عليها * والمد على عليه بخلافه * اى يجبر عليها فلو في البلد قاضيان كل
 فى كل محلة فالجبار للمد على عليه عند محله وبه يقتضى بزازية ولو القضاة فى المداصب
 الا ربعة على الظاهر وبه اتفقت مراراً بحرقا المصنف لو الولاية لقاضيين فاكثروا على
 السواء فالعبرة للمد على نعم لو امر السلطان باجابة المد على عليه لزم اعتباره لعزله بالنسبة
 اليها كما مر مراراً قلت وهذا الخلاف فيما اذا كان كل قاض على محلة على حدة اما اذا كان فى
 المصر حنفى وشافعى ومالكي وحنبل فى مجلس واحد والولاية واحدة فلا ينبغي ان يقع
 الخلاف فى اجابة المد على لما انه صاحب الحق كذا بخط المصنف على ما مشى البزازية
 فليحفظ * وركنها اضافة الحق الى نفسه * لو اصيل كل على كذا * او * اضافة * الى من
 ناب * المد على * منابه * كوكيل ووصى * عند النزاع * متعلق باضافة الحق * واهلها
 العاقل المميز * ولو صبياً لوماً ذوقاً فى الخصومة والا لا شبهة * وشرطها * اى شرط جواز
 الدعوى * مجلس القضاء وحضور خصمه * فلا يقضى على غائب وهل يحضره بمجرد الدعوى
 ان بالمصر او بحيث يثبت بمنزله نعم والا فحتى يبرهن او يحلف منية * ومعلومية * المال *
 المد على * اذا لا يقضى بمجهول ولا يقال مد على فيه وبه الا ان يتضمن الاخبار * و *
 شرطها ايضا * كونها ملزمة * شيئاً على الخصم بعد ثبوتها والا كان عبثاً * وكون المدعى مما
 يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده * عقلاً او عادة * باطلة * لتيقن الكذب فى
 المستحيل العقلى كقوله لمعرف النسب او لمن لا يولد مثله لمثله هذا بنى وظهوره فى المستحيل
 العادى كدعوى معروف بالفقر اموالاً عظيمة على آخر انه اقترضها اياها دفعة واحدة
 او غصبها منه فالظاهر عدم سماعها بحروبه جزم ابن الغرس فى الفواكة البدرية * و *
 حكمها وجوب الجواب على الخصم * وهو المد على عليه بلا او بنعم حتى لو سكنت كان
 انكاراً فتسمع البينة عليه الا ان يكون اخرس اختياراً وسحققه وسببها تعلق البقاء
 الملقى ربتعا على المعاملات * فلو كان ما يدعيه منقولا فى يد الخصم ذكر *
 المدعى * انه فى يده بغير حق * لاحتمال كونه مرهوناً فى يده او محبوساً بالثمن
 فى يده * وطلب * المدعى * احضاره ان امكن * فعلى الغريم احضاره * ليشار اليه فى
 الدعوى والشهادة * والاستحلاف * وذكر * المدعى * قيمته ان تعذر * احضار العين

بان كان في ثقلها مؤنة وان قلت ابن الكمال معزيا للحرانة * بهلاكها او غيبتها * لانه مثله
 معنى * وان تعدر * احضارها * مع بقائها كرحى وصبرة طعام * وقطيع غنم * بعث
 القاضي امينه * ليشار اليها * والا * تكن باقية * اكتفى * المدعى في الدعوى * بذكر القيمة *
 وقالوا لو ادعى انه غصب منه عين كذا او لم يذكر قيمتها تسمع فتحلف خصمه او يجبر على
 البيان در رواين ملك ولهن المو * ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر
 قيمة الكل جملة كفى ذلك * الاجمال على الصحيح وتقبل بينته او يحلف خصمه على الكل
 مرة * وان لم يذكر قيمة كل عين على حدة * لانه لما صح دعوى الغصب بلا بيان فلان
 يصح اذا بين قيمة الكل جملة بالاولى وقيل في دعوى السرقة يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها
 نصا بافا في غيرها فلا يشترط عمادية وهذا اكله في دعوى العين لا الدين فلو * ادعى قيمة
 شئ مستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه * في الدعوى والشهادة ليعلم القاضي بما ذا
 يقضى * وقد اختلف في بيان الكور والاثرة في الدابة * فشرطه ابو الليث ايضا واختاره
 في الاختيار وشرط الصد والشهيد بيان السن ايضا وتامه في العمادية * وفي دعوى الايداع
 لابد من بيان مكانه * اى مكان الايداع * سواء كان له حمل او لا وفي الغصب ان له حمل
 ومؤنة فلا بد * لصحة الدعوى * من بيانه والا * حمل له * لا * وفي غصب غير المتلى يبين
 قيمته يوم غصبه على الظاهر عمادية * ويشترط التحديد في دعوى العقار كما * يشترط * في
 الشهادة عليه ولو * كان العقار * مشهورا * خلا فالحما * الا اذا عرف الشهود ان اربعينها
 فلا يحتاج الى ذكر حد ودها * كالدواعى ثمن العقار لانه دعوى الدين حقيقة بحر * ولا بد
 من ذكر بركة بها الا انهم المحلة ثم السكة * فيبدا بالاعم ثم بالاخص فالاخص كما في النسب *
 ويكتفى بذكر ثلاثة * فلو ترك الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لامتقن لان المدعى يختلف
 به ثم انما يثبت الغلط باقرارا لشاهد فصولين * وذكر اسماء اصحابها * اى الحدود * واسماء
 ابائهم ولا بد من ذكر الجحد * لكل منهم * ان لم يكن * الرجل * متورا * والا اكتفى
 باسمه لحصول المقصود * وذكر * انه * اى العقار * في يد * غير خصما * ويزيد *
 عليه * بغير حق ان كان * المدعى * منقولا * لما مر * ولا تثبت يد * في العقار بتصادقهما
 بل لابد من بينة او علم قاض * لاحتمال تزويرهما بخلاف المنقول لمعينة يد * ثم هذا

ليس على اطلاقه بل * اذا ادعى * العقار * ملكا مطلقا ما في دعوى الغصب و * دعوى *
الشراء * من ذي اليد * فلا * يفتقر لبينة لان دعوى الفعل كما تصح على ذي اليد تصح على
غيره ايضا بزيادة * وذكر * انه يطالب به * لتوقعه على طلبه ولا حتمال رهنه او حبسه بالثمن
وبه استغنى عن زيادة بغير حق فافهم * ولو كان * ما يدعيه * دينا * مكيلا او موزونا نقل
او غيره * ذكر وصفه * لانه لا يعرف الا به * ولا بد من دعوى المثليات من ذكر الجنس و
النوع والصفة والقدر وسبب الوجوب * فلوا دعى كبر دينا عليه ولم يذكر سببالم تسع
واذا ذكر في السلم انما له المطالبة في مكان عيناه وفي آخر قرض وخصب واستهلاك في
مكان القرض ونحوه يحرم الحفظ * ويسأل القاضي المدعى عليه * عن الدعوى فيقول
انه يدعى عليك كذا فماذا تقول * بعد صحتها والا * تصدق صحة * لا * يسأل لعدم
وجوب جوابه * فان اقر * فيها * او انكر نيرهن المدعى قضي عليه * بلا طلب المدعى *
والا * يبرهن * حلفه * الحاكم * بعد طلبه * اذ لا بد من طلبه اليمين في جميع الدعاوى
الا عند الثاني في اربع على ما في البرازية قال واجمعوا على التحليف بلا طلب في دعوى
الدين على الميث * واذا قال * المدعى عليه * لا اقر ولا انكر لا يستحلف بل يحبس
ليقر او ينكر * درر وكن والولزم السكوت بلا آفة عند الثاني خلاصة قال في البحر
وبه افتيت لما ان الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق بالقضاء انتهى ثم نقل عن البدائع
الا شبه انه انكار يستحلف قيد تا بتحليف الحاكم لانهما لو * اصطالحا على ان يحلف عند
غير قاض ويكون بريافه باطل * لان اليمين حق القاضي مع طلب الخصم ولا عبرة
ليمين ولا نكول عند غير القاضي * فليرهن عليه * اى على حقه * يقبل والا يحلف
ثانيا عند قاض * بزيادة الا اذا كان حلفه الاول عنده فيكفي درر ونقل المصنف عن القنية
ان التحليف حق القاضي فما لم يكن باستحلافه لم يعتبر * وكذا لو اصطالحا ان المدعى
لو حلف بالخصم فالخصم ضامن للمال وحلف * اى المدعى * لم يضمن * الخصم لان
فيه تغيير الشرع * واليمين لا ترد على مدعى * لتحديث البينة على المدعى وحديث
الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن معين بل انكره الراوى عيني * برهن *
المدعى * على دعواه وطلب من القاضي ان يحلف المدعى انه محق في الدعوى

أو على أن الشهود صادقون أو محقون في الشهادة لا يجيبه * القاضي إلى طلبه لأن
 الخصم لا يحلف مرتين فكيف الشاهد لأن لفظ الشاهد عندنا يمين ولا يكرار اليمين لأننا امرنا
 باكرام الشهود ولدالو * علم الشاهد أن القاضي يحلفه * ويعمل بالمنسوخ * له للامتناع
 عن أداء الشهادة * لأنه لا يلزمه بزاية * وبينه الخارج في الملك المطلق * وهو الذي
 لم يذكر له سبب * أحق من يمينه ذي اليد * لأنه المدعي واليمين له بالحديث بخلاف المقيّد
 بسبب كنتاج ونكاح فاليمينه لذى اليد أجماعاً كما سيجيى * وقضى * القاضي * عليه بنكوله
 مرة * بنكوله * في مجلس القاضي * حقيقة * بقوله لا يحلف أو * حكماً كان * سكت * وعلم
 أنه * من غير آفة * كخرس وطرش في الصحيح سراج وعرض اليمين الملائم القضاء أحوط *
 وهل يشترط القضاء على نور النكول خلاف * درر ولم ارفيه ترجيحاً قاله المصنف قلت قد منا
 أنه يغترض القضاء فوراً لا في المثلث * قضى عليه بالنكول ثم اراد أن يحلف لا يلتفت اليه
 والقضاء على حاله * ماض درر فيلغت طرق القضاء ثلثاً وعد ما في الاشياء سبعاً بيمينه وقرار
 ويمين ونكول عنه وقسامة وعلم قاض علي المرجوع والسابع ترينة قاطعة كان ظهر من دار
 خالية انسان خائف بسكمن متلوث بدم قد خلوها فوراً فرأوا من بوحالحيته اخذ به اذ لا
 يمتري احد انه قاتله * شك فيما يدعى عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يحلف * تحرزا
 عن الوقوع في الحرام * وان ابنى خصمه الا حلفه ان اكبر رأيه ان المدعي مبطل حلف
 والا * بان غلب على ظنه انه محق * لا * يحلف بزاية * وتقبل البينة لو اقامها المدعي
 وان قال قبل اليمين لا يمينه لى سراج خلافا لما في شرح المجمع عن المحيط * بعد يمين *
 المدعي عليه كما تقبل البينة بعد القضاء بالنكول خاتية * عند العامة * وهو الصحيح لقول
 شرح اليمين الفاجرة احق ان ترد من البينة العادلة ولان اليمين كالحلف عن البينة
 فاذا جاء الاصل انتهى حكم الحلف كانه لم يوجد اصلاً بحر * ويظهر كذبها قاطعتها * اى البينة *
 لو ادعاه * اى المال * بلا سبب فحلف * اى المدعي عليه ثم اقامها حتى يثبت في
 يمينه وعليه الفتوى طلاق الخاتية خلافاً لطلاق الدرر * وان * ادعاه * بسبب فحلف *
 انه لا دين عليه * ثم اقامها * المدعي على السبب * لا * يظهر كذبها لجواز انه وجد القرض
 ثم وجد الابراء او الايفاء وعليه الفتوى فصولين وسراج وشمى وغيرهم * ولا تحليف

في نكاح * انكره هو او هي * ورجعة * جعلها موازهي بعد علق * وفي ايلاء * انكره
احدها بعد الملك * واستملا د * قد عيه الامة ولا يتأقن عكسه لثبوتها باقراره * ورق
ونسب * بان ادعى على مجهول انه قنه او ابنه وبالعكس * ورلاء * عتاقة او موالاة
ادعاء الا على او الاسفل * وحد ولعان والغتوى على انه يحلف * المنكر * في الاشياء
السبعة * ومن عد هاستد الحق امومية الاول بالنسب ازال ورق والحاصل ان المأخوذ به التحليف
في الكل الا في الحد ورونها حد قذف ولعان فلا يمين اجماعا الا اذا تضمن حقا بان على
عتق عب * بثنا نفسه بللعين تحليفه فان ثل ثبت العتق لا الزنا * وكذا * يستحلف السارق *
لاجل المال * فان ثل ضمن ولم يقطع * وان اقر بها قطع وقالوا يستحلف في التعزير كما
بسطه في الدرر وفي الفصول ادعى نكاحها فحيلة دفع يمينها ان تزوج فلا يحلف وفي الخائفة
لا استحلاف في احد على ثلثين مسألة * النمابة تجرى في الاستحلاف لا الحلف * وفرع
على الاول بقوله * فالوكيل والوصي والمأخوذ وبالصغير يملك الاستحلاف * فله طلب يمين
خصمه * ولا يحلف * واحد منهم * الا اذا * ادعى عليه العقد * وصح اقراره * على الاصل
فيستحلف كالوكيل بالبيع فان اقراره صحيح على الماكل نكح انكره وفي الخلاصة كل موضع
لواقراره فاذا انكره يستحلف الا في ثلث ذكرها والصواب في اربع وثلثين لما مر عن الخائفة
وزاد ستة اخرى في البحر وزاد اربعة عشر في تنوير البصائر حاشية الاشياء والنظائر
لابن المصنف ولو لا خشية التطويل لا وردتها كلها * التحليف على فعل نفسه يكون على
البتات * اي القطع بانه ليس كذلك * والتحليف على فعل غيره * يكون *
على العلم * اي انه لا يعلم انه كذلك لعلم علمه بما فعل غيره ظاهرا اللهم * الا اذا كان *
فعل الغير * شيئا يتصل به * اي بالحلف وفرع عليه بقوله * فان ادعى * مشتري العبد *
سرة العبد او ابنته * واثبت ذلك * يحلف * البائع * على البتات * مع انه فعل الغير
وانما صح باعتبار وجوب تسليمه سليمان رجح الى نعل نفسه فحلفه على البتات لانها اكل و
لذا تعتبر مطلقا بخلاف العكس درر عن الزيلعي وفي شرح المجمع عنه هذا اذا قال المنكر
لا علم لي بذلك ولو ادعى العلم حلف على البتات كمودع ادعى قبض ربهما وفرع على قوله
وفعل غيره على العلم بقوله * اذا ادعى * بكر * سبق الشراء * له على شراء زيد ولا

بينة * يحلف خصمه * وهوبكر * على العلم * أي انه لا يعلم انه اشتراه قبله لما مر *
 كل اذا ادعى دينا او عينا على وارث اذا علم القاضي كونه ميراثا واقربه المدعى
 ابره من الخصم عليه * فيحلف على العلم * واوداه * أي الدين والعين * الوارث *
 على غيره * يحلف * المدعى عليه * دلي ابتداء * فهو هو له وشراءه ورده * يحلف *
 جاحل القود * اجماعا * فان نكل فان كان في النفس حيس حتى يقر او يحلف فيما
 دونه يغتصر * لان الاطراف خلقت ناية للنفس كالمال فيجري فيها الا بتدال خلافا
 لهما * قال المدعى لي بينه حاضرة * في المص * وطلب بهمين خصمه لم يحلف * خلافا لهما
 ولو حاضرة في مجلس الحكم لم يحلف اتفاقا لو غائبة عن المص حلف اتفاقا ان سلك
 وقد ر في المجتبى الغيبة بمدة السفر * يا حيا القيادي * في مسألة المخن فيما لا يسقط
 بشبهة * كغلاظة * يؤمن هو به بحر نكاحه من خصمه * ولو وجهها المال حقيرا
 في ظاهر المذهب عمن * بنفسه نلثة ايام * في الصحيح وعن الناني الى مجله الناني
 وصح * فان امتنع من * اعطاء * ذلك * الكفيل * لازمه * بنفسه او امينه * مقدر
 مدة الكفيل * لئلا يغيب * الا ان يكون * التمس * غريبا * أي مسافرا فيلازم او
 يكفل * الى انتهاء مجلس القاضي * دفعا للضرر حتى لو علم وقت سفره يكذله اليه وينظره
 في ربه ازا يستخبر رفاقا لو انكره المدعى بزازية * قال لا بينة لي وطلب به فحلفه
 القاضي ثم برهن * دلي دعواه بعن اليمين قبل ذلك * البرهان عند الامام * منه *
 وكذا لو قال المدعى كل بينة اتى بها فهي شهود زور او قال اذا حلفت فانت بري من المال
 فحلف * ثم برهن * على الحق قبل خاتمة وبه جزم في السراج كما مر * وقيل لا * يقبل
 قائله محمد كمانى العمادية وعكسه ابن الملك وكذا الخلاف لو قال لا دفع لي ثم اتى به
 او قال الشاهد لا شهادة لي ثم شهد * الاصح القبول لجواز النسيان ثم التذكر كما في
 الدرر واقرا المصنف * ادعى المديون الايصال فانكر المدعى * ذلك * ولا بينة له على
 مدعا * فطلب يمينه قال المدعى اجعل حقي في الختم ثم استخفى له ذلك * قنية *
 واليمين بالله تعالى * لحد يث من كان حالفا لم يحلف بالله تعالى اولي ذرعه وتول والله خزنة
 وظاهره انه او حلف بغيره لم يكن يميننا ولم اره صريحا بصر * لا بطلاق وعناق * وان الح

الخصم وعليه الغموض آثار خائية لان التحليف بهما حرام خائية * وقيل ان مست الضرورة
 فوض الى القاضي * اتبا عال للبعض * فلو حلفه بالقاضي * به فكل فقضى عليه * بالمال *
 لم ينفل * تضار * على * قول * الاكثر * كذا في حزانة الغتمين وظاهره انه مفرع علي قول
 الاكثر اما على القول بالتحليف بهما فيعتبر نكوله ويقضي به والا فلا فائدة بحره واعتمده
 المصنف قلت واوحلف بالطلاق انه لا مال علمه ثم رهن المانع علي المال ان شهد وا
 على السبب كالاقراض لا يفرق وان شهد واعلى قيام الدين يفرق لان السبب لا يستلزم
 قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يثبت لاحتمال صدقه خلا فالابي
 يوسف كذا في شرح الوهابية للشرفيلا في وقد تقدم * ويغلظ بكراوصافه تعالى * و
 قيل : بعضهم بغاسق ومال خطير * والاختيا * فيه * في صفته الي القاضي * ويجتنب
 العطف كيلا تتكرر الممنون . فلو حلف بالله ونكل عن التغليظ لا يقضى عليه به * اى بالنكول
 لان المقصود الحلف بالله وقد حصل زيلعى * لا * يستحب التغليظ على المسلم * بزمان
 ولا يمكن * كذا في الحاروى فظاهرة انه سباح * ويستحب اليهودى بالله الذى انزل
 التوراة على موسى والنصرانى بالله الذى انزل الانجيل على عيسى والمجوسى بالله الذى
 خلق النار * فيغلظ لى كل بمعتقد فلو اكتفى بالله كفى كالمسلم اختيار * ولو نى بالله تعالى *
 لانه يقربه وان عهد غير وجزم ابن الكمال بان الدورية لا يمتنع : نه تعالى قلت وعليه
 فيما ذابحون وبقي تحليف الاخرس ان يقول له القاضي عليك عهد الله وميثاقه وان
 كان كذا او كذا فاذا اراد برأسه اى نعم صار حالفا ولو اصرم ايضا كتب له لتجيب بخطه ان
 عرفه والا فباشارته ولو اصرم ايضا فابوه او وصيه او من نصبه القاضي شرح وهابية *
 ولا يحلفون في بيوت عباداتهم * لكراهة دخولها بحر * ويحلف القاضي * في دعوى
 سبب يرتفع * على الحاصل * اى على صورة انكار المنكر ونسره بقوله * اى بالله
 ما بينكما نكاح قائم * ما بينكما * بيع قائم وما يجب عليك رده * لو قاتما اربل له لو
 مالكا * وما هي بائن منك * قوله * الآن * متعلق بالجميع مسكين * في دعوى نكاح
 وبيع وغصب وطلاق * فيه لف ونشر لا على السبب اى بالله ما نكحت وما بيعت خلافا
 للثاني نظر المولى عليه ايضا لاحتمال طلاقه واتالته * الا اذا الزم * من الحلف علي

الحاصل * ترك النظر للمدعي فيحلف * بالاجماع * على السبب * اى على صورة
دعوى المدعى * كدعوى شفعة بالجوارر ونفقة مبتوتة والخصم لا يراهما * تكونه شاهدا
لصدق حلفه على الحاصل في معتقده فيتضرر المدعى قلت ومغاداة انه لا اعتبار بمنصب
المدعى عليه واما من ذهب الى ان نفيه خلاف والاروجه ان يسئلة القاضي هل تعتقد
وجوب شفعة الجوارر ولا واعتمد المصنف * وكذلك * اى يحلف على السبب اجماعا *
فى سبب لا يرتفع * براجع بعد ثبوته * كعبد مسلم يدعى * على مولاه * عتقه * لعدم تكرار
رقه * و * اما * في الامة * والمسلمة * والعبد الكافر * فلتكررتهم اباللحاق حلف مولاها *
على الحاصل * والحاصل اعتبار الحاصل الا لضرر مدعى وسبب غير متكرر * وصح فداء
اليمين والصلح منه * لتحديث ذبوا عن اعراضكم باموالكم وقال الشهيد الاحتراز عن اليمين
الصادقة واجب قال في البحر اى ثابت بدليل جواز الحلف صادقاً ولا يحلف * المنكر *
بعده * ابد الا انه اسقط حقه * وتبين بالغداء والصلح لان المدعى * لو اسقطه * اى
اليمين * قصدا بان قال برئت من الحلف او تركته عاياه او وهبته لا يصح وله التكليف *
بخلاف البراءة عن المال لان التكليف للحاكم بزازية وكذا اذا اشترط يمينه لم يجز لعدم
ركن البيع درر فرع استخلفه خصمه فقال حلفتني مرتان عند حاكم او محكم وبرهن قبل
والا لله تخليفه درر نلت ولم ارع ما قال اني قد حلفت بالطلاق انى لا احلف فمحرر *

*** باب النكاح ***

لما قدم يمين الواحد ذكر يمين الاثنين * اختلفا * اى المتبائعان * في تدريس * او
وصفه او جنسه * او * فى قد ر * مبيع حكم لمن برهن * لانه نورد عواذ بالحجة * وان
برهن فلمثبت الزيادة * اذا البينات للاثبات * وان اختلفا فيهما * اى الثمن والمبيع
جميعا * قدم برهان البائع لو * الاختلاف * في الثمن وبرهان المشتري لو في المبيع *
نظر الاثبات الزيادة * وان عجزا * فى الصور الثلث عن البينة فان رضي كل بمقالة الآخر
فيها * و * ان * لم يرض واحد منهما بدعوى الآخر فالحال * ما لم يكن فيه خيار فيفسخ
من له الخيار * وبدأ * يمين * المشتري * لانه البادى بالانكار وهذا * لو * كان * بيع عمن
بدن * والا * بان كان مقايضة او صرفا * فهو غير * وقيل يفرع ابن ملك ويقتصر على الذمي في

الاصح * وفسخ القاضي البيع بطلب احدهما * او طلبهما ولا يفسخ بالتحالف ولا يفسخ
 احدهما بل يفسخهما بغير * ومن نكل * منهما * لزمه دعوى الآخر * بالقضاء واصله قوله
 صلى الله عليه وسلم اذا اختلفا المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تحالفا وترا دأوهن اكله لو
 الاختلاف في البذل مقصودا فلوفى ضمن شئ كما ختلا فهما في الزق فالقول للمشتري في انه
 الزق ولا تحالف كالتحالف في وصف المبيع كقوله اشتريته على انه كاتب او خباز وقال البائع
 لم اشترطه فالقول للبائع ولا تحالف ظهيرية * و * قيل باختلافهما في ثمن ومبيع لانه * لا تحالف في *
 غيرهما لانه لا يختل به قوام العقل نحو * اجل وشرط * رهن او خيارا وضمان * قبض بعض ثمن
 والقول للمنكر * بيمينه وقال زفر والشافعي يتحالفان * ولا * تحالف اذا اختلفا * بعد
 هلاك المبيع * او خروجه عن ملكه او تعييبه بما لا يرد به * وحلف المشتري * الا اذا
 استهلكه في يد البائع غير المشتري وقال محمد والشافعي رح يتحالفان ويفسخ على قيمة
 الهالك وهذا الثمن دينا فلو مقايضة تحالفا اجماعا لان المبيع كل منهما ويرد مثل الهالك
 او قيمته كما لو اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بان قال احد هما دراهم والاخر
 دنانير تحالفا ولزم المشتري رد القيمة سراج * ولا * تحالف * بعد هلاك بعضه * او
 خروجه عن ملكه كعبد يمين مات احدهما عند المشتري بعد قبضهما ثم اختلفا في قد رالتمن
 لم يتحالفا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى * الا ان يرضى البائع بترك حصة الهالك * اصلا
 فحينئذ يتحالفان هذا على تخريج الجمهور وصرف مشائخ بلخ الاستثناء الى يمين المشتري *
 ولا في * ت * بدل كتابة * لعدم لزومها * و * قد ر * رأ * س * مال بعد اقاله * عقد * السلم *
 بل القول للمعبد والمسلم اليه ولا يعود السلم * وان اختلفا * اى المتعاقدان * في مقدار
 الثمن بعد الاقاله * ولا بينة * تحالفا * وعاد البيع * لو كان كل من المبيع والتمن مقبوضا
 ولم يرد المشتري الى بائعه * بحكم الاقاله * فان ردده اليه بحكم الاقاله لا * تحالف
 خلا فالمحمد * وان اختلفا * اى الزوجان * في * مقدار * المهر * او جنسه * قضى لمن
 اقام البرهان وان برهننا فللمرأة اذا كان مهر المثل شاهد الزوج * بان كان كمقالته او اقل *
 وان كان شاهد الهاء * بان كان كمقاتلتها او اكثر * فبينته اولى * لا ثباتها خلاف الظاهر *
 وان كان غير شاهد لكل منهما * بان كان بينهما * فالتها تر * للاستواء * ويجب مهر المثل * علي

الصحيح * فان هجزا * عن البرهان * تحالفا ولم يفسخ النكاح * لتبعية المهر بخلاف البيع * ويبدأ
بيمينه * لان اول التسليمين عليه فيكون اول اليمينين عليه ظهورية * وتحكم * بالتشديد اي يجعل *
مهر مثلها * حكما السقوط اعتبار العسمية بالتحالف * فيقضي بقوله لو كان كمقالاته او اقل بقولها
لو مقالاتها واكثر وبه لويينهما * اي بين ماتد عنه ويد عنه * ولو اختلفا * اي الموثر والمستاجر *
في * بدل * الاجارة * او في قد المدة * قبل الاستيفاء * للمنفعة * تحالفا * وتتراد او بد أ
بيمين المستأجر لو اختلفا في البدل والموثر لو في المدة ولو يرهننا فاليمين للموثر في البدل
وللمستأجر في المدة * وبعد لا والقول للمستأجر * لانه منكر للمزيد * ولو * اختلفا * بعد *
التمكين من * استيفاء البعض * من المنفعة * تحالفا وفسخ العقل في الباقى والقول في
الماضي للمستأجر * لان عقدا ها ساعة فساعة فكل جزء كعقد بخلاف البيع * وان اختلف
الزوجان * ولو مسلوكين او مكاتبين او صغيرين والصغير بجامع او ذمية مع مسلم قام
النكاح اولا في بيت لهما او لا احد هما خزانة الاكمل لان العبرة للبدل للملك * في متاع *
هو هنا ما كان في * البيت * ولو ذهبا او فضة * فالقول لكل واحد منهما فيما صلح له مع
يمينه * الا ذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح لآخرنا لقول له لتعرض الظاهرين
ورر وغيرها * والقول له في الصالح لهما * لانها واماني يد ها في يده والقول لذي اليدين بخلاف
ما يختص بها لان ظاهر ها اظهر من ظاهرة وهو يد الاستعمال * ولو اقاما بيبة يقضى
ببينتها * لانها خارجة خانية والبيت للزوج الا ان يكون لها بيبة بحر وهذا لو
حين * وان مات احد هما واختلف وارثه مع الحي في المشكل * الصالح لهما *
فالقول * فيه * للحي * ولو رقيقا وقال الشافعي ومالك الكل بينهما وقال ابن ابي
ليلى الكل له وقال الحسن البصري الكل لها وهي المسبعة وعد في الخانية تسعة اقوال *
ولو احد هما مملوكا * ولو مأذونا او مكاتبنا وقالا والشافعي هما كالحر * فالقول للحر في
الحيرة والحي في الموت * لان يد الحر اقوى ولا يد للميت * اعتقت الامة * او المكاتبة
او المدة * واختارت نفسها فما في البيت قبل العنق فهو للرجل وما بعد * قبل ان تختار
نفسها فهو على ما وصفنا في الطلاق * بحر وفيه طلقها ومضت العدة فالمشكل للزوج و
لورثته بعد * لانها صارت اجنبية لا يد لها ولما ذكرنا ان المشكل للزوج في الطلاق فكذا

لوارثه اموالومات وهى في العدة فامشكل لهاكانه لم يطلقها بل ليل ارثها ولو اختلف المورث
 والمستأجر فى متاع البيت فالقول للمستأجر بيمينه وليس للمورث الا ما عليه من ثياب بدنه
 ولو اختلف اسكافي وعطاري في آلات الاساكفة وآلات العطارين وهى في ايديهما فهي بينهما
 بلا نظر لما يصلح لكل منهما وتامه في السراج * رجل معروف بالفقر والحاجة صار بينه
 غلام وعلى عنقه بدرة وذلك بدرة فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار
 فهي للمعروف باليسار وكذا كناس في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول * الذي هي على
 عنقه * هي لى وادعاه صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل رجلان في سفينة بهاد قيق فادعى كل
 واحد السفينة وما فيها واحد هما يعرف ببيع الدقيق والآخر يعرف بانه ملاح فالدقيق للذي
 يعرف ببيعه والسفينة لمن يعرف انه ملاح * عملا بالظاهر ولو فيها راكب وآخر ممسك
 وآخر يجذبها وآخر يمدها وكلهم يدعونها فهي بين الثلاثة اثلاثا ولا شئ للماد رجل يقود
 قطارا بل وآخر راكب ان على اكل متاع للراكب فكلها له والقائد اجيره وان لا شئ عليها
 فللراكب ما هو راكبه والباقي للقائد بخلاف البقر والغنم وتامه في خزانه الاكمل *

*** فصل في دفع الدعاوى ***

لما قدم من يكون خصما ذكرا من لا يكون خصما * قال ذواليد هذا الشئ * الملك على
 منقولا كان او عقارا * اود عليه او اعارنيه او آجر فيه او رهنيه زيد الغائب
 او غصبته منه * من الغائب * وبرهن عليه * على ما ذكر والعين قائمة لاهالكه وقال
 الشهود نعرفه باسمه ونسبه او بوجهه وشرط محله رح معرفته بوجهه ايضا فلو حلف لا يعرف
 فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه لا يحث ذكره الزيلعي وفي الشرع بلائية عن خط العلامة المقلد
 عن البرازية ان تعويل الائمة على قول محله رح انتهى فلم يحفظ * دفعت خصومة الملك على *
 للملك المطلق لان يد هو لاء ليست يد خصومة وقال ابو يوسف ان عرف ذواليد بالحييل
 لا تندفع وبه يؤخذ ملتقى واختاره في المختار وهذه خمسة كتاب الدعوى لان فيها اقوال خمسة
 علماء كما بسطه في الدرر اوان صورها خمس عيني وغيره قلت وفيه نظر اذ الحكم
 كذلك لو قال وكلني صاحبه يحفظه او اسكنني فيها زيد الغائب وسرقته منه وانترعته
 منه او ضل منه فوجله بحرا وهي في يدى مزارة بزازية فالصور احد عشر قلت لكن الحق في

البزازية المزارة او الوديعه قال فلا يزاد علي الخمس وقد حررته في شرح
 الملتقى * وان * كان هالكا او قال الشهود او دعه من لا نعرفه او اقر ذواليد بيد الخصومة
 كان * قال * ذواليد * اشتريته * واتهبته * من الغائب او * لم يدع الملك المطلق بل ادعى
 عليه الفعل بان * قال المدعي غصبه * مني * او * قال * سرق مني * وبناء للمفعول للمستوعب عليه فكانه
 قال سرقتني بخلاف غصب مني او غصبه مني فلان الغائب كما سيأتي حيث تندفع
 وهل تندفع بالمصدر الصحيح لا بزازية * وقال ذواليد * في الدفع * اودعني فلان وبرهن
 عليه لا * تندفع في اكل لما قلنا * قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه
 انه وديعة عندى * اودعني * من فلان تندفع مع البرهان على ما ذكر ولو
 برهن المدعي على مقالته الاولى يجعله خضعا ويحكم عليه * لسبق اقرار يمنع الدفع بزازية *
 وان قال المدعي اشتريته من فلان * الغائب * وقال ذواليد في الدفع اودعني فلان
 ذلك * اى بنفسه فلو بوكيله لم تندفع بلا بينة * دفعت الخصومة وان لم يبرهن * لتوافقهما
 ان اصل الملك للغائب الا اذا قال اشتريته وركني بقبضه وبرهن ولو صدقه في الشراء
 لم يؤمر بالتسليم لثلا يكون قضاء على الغائب باقراره وهي عجيبة ثم اقتصر الد رر وغيرها
 على دعوى الشراء قيد اتفاقي فلن اقال * ولو ادعى انه له غصبه منه فلان الغائب وبرهن
 عليه وزعم ذواليد ان هذا الغائب اودعه عنده اذن دفعت * لتوافقهما ان اليد لك الرجل *
 ولو كان مكان دعوى الغصب دعوى سرقة لا * تندفع برغم ذى اليد ايداع ذلك الغائب
 استحسانا بزازية وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي ولو اتفقا على الملك لزيد وكل يدعى
 الاجارة منه لم يكن الثانى خصما للاول علي الصحيح والمدعي رهن او شراء اما المشتري فخصم
 لكل فر وع قال المدعي عليه لى دفع يمهل الى المجلس الثانى صغرى للمدعي تحليف
 مدع الايداع على البتات درروله تحليف المدعي على العلم وتماه في البزازية وكل
 ينقل امته فبرهنت انه اعتقها قبل للدفع لالعتق ما لم يحضر المولى ابن ملك *

* باب دعوى الرجولين *

تقدم حجة خارج في ملك مطلق * اى لم يذكرك له سبب كما مر * على حجة ذى اليد وان
 وقت احدهما فقط * وقال ابو يوسف ذوالوقت احق وثمرته فيما لو * قال * في دعواه *

هذا العهد في غايته من شهر وثمانين سنة بقضى لليد على * لان ما ذكره
 تاريخ غيبته لا ملك فلم يوجد التاريخ من الطرفين فقضى بيمنة الخارج وقال ابو يوسف
 يقضي للمورخ ولو في حالة الانفراد وينبغي ان يقضى بقوله لانه اوفق واظهر كذا ذكره
 في جامع البصيرين واقترعه المصنف * ولو برهن خارجان على شيء قضى به لهما فان
 برهننا في * دعوى * نكاح سقطا * لتعدد الجمع لوحدة ولو ميتة قضى به بينهما وطل كل
 نصف المهر وورثان ميراث زوج واحد ولو ولد ثبت النسب منهما وتامه في الخلاصة *
 وهي لمن صدقته اذ لم تكن في يد من كذبته ولم يكن دخل * من كذبته * بها * هذا اذ لم
 يورخا * فان ارخا فالسابق احق بها * فلو ارخا احد هما فهي لمن صدقته اولى اليد
 بزازية قلت وعلى ما مر عن الثاني ينبغي اعتبار تاريخ احدهما ولم ار من ثبته على هذا افتاء مل *
 ولو اقرت لمن لا حجة له فهي له وان برهن الاخر قضى له ولو برهن احدهما وقضى له ثم
 برهن الاخر لم يقض له الا اذا ثبت سبقه * لان البرهان مع التاريخ اقوى منه بل ونه *
 كما لم يقض ببرهان خارج على ذي يد ظهر نكاحه الا اذا ثبت سبقه * اي ان نكاحه سابق *
 وان * ذكرنا سبب الملك بان * برهننا على شراء شيء من ذي اليد فلكل نصفه بنصف الثمن *
 ان شاء * واقترعه * اما خير لتفريق الصفقة عليه * وان ترك احدهما بعد ما قضى لهما لم
 ياكل الا آخر كله * لانفساخه بالقضاء فلو قبله فله * وهو * اي ما ادعيا شراء * للسابق *
 تاريخا * ان ارخا * فيرد البائع ما قبضه من الآخر اليه سراج * وهو * لذى يد ان لم
 يورخا او ارخا احدهما * او استوى تاريخهما * وهو * لذى وقت ان وقت احدهما
 فقط * والحال انه * لا يد لهما * وان لم يوقتا فقد مر ان لكل نصفه بنصف * والشراء احق
 من هبة او صدقة * ورهن ولو مع قبض وهذا * ان لم يورخا فلو ارخا واتحد الملك
 فالسابق احق * لقوته * ولو ارخت احد بهما فقط فالمرخة اولى * واختلف الملك
 استويا وهذا لا يقسم اتفاقا واختلف التصحيح فيما يقسم كالدائر والاصح ان الكل
 لمدعى الشراء لان الاستحقاق من قبيل الشروع المقارن لا الطاوي هبة الدار * والشراء
 والمهر سواء * فينصف وترجع هي بنصف القيمة وهو بنصف الثمن اريغى لما مر * هذا
 اذ لم يورخا او ارخا واستوى تاريخهما فان سبق تاريخ احدهما كان احق * قيل بشراء

لان النكاح احق من هبة او رهن او صلقة عما دية و المراد من النكاح المهر حكما حرره
 في البحر مغالطا للجامع نعم يستوى النكاح والشراء لو تنازعا في الامة من رجل واحد ولا
 مرجح فتكون ملكا له منكوحة للآخر فتدبر * ورهن مع قبض احق من هبة بلا عوض
 معه * استحسانا ولو به فهي احق لانها بيع انتهاء والبيع ولو بوجه اقوى من الوهن ولو العين معها
 استويا مال السريور خا واحد هما اسبق * وان برهن خارجا ن على ملك مؤرخ او بشراء
 مؤرخ من واحد * غير ذي يد * او * برهن * خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك
 مؤرخ اقدم فالسابق احق وان برهن على شراء متفق تاريخهما * او مختلف عيني وكل يد على
 الشراء * من * رجل * آخر اوقت احد صا فقط استويا * ان تعدد البائع وان اتحد فذو
 الوقت احق ثم لا بد من ذكر المدعي وشهوده ما يفيق ملك بائعه ان لم يكن المبيع في يد
 البائع وان شهدوا ببطلان فقولا ن بزازية * فان برهن خارج على الملك وذو اليد على
 الشراء منه او برهن على سبب ملك لا يتكرر كالنتاج * وما في معناه كنسج لايعاد وغزل
 قطن * وحلب لبن وجز صوف * ونحوها ولو عند بائعه درر * فذو اليد احق * من الخارج
 اجبا عا الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا كغصب او ردعة او اجارة ونحوها في رواية درر
 او كان سببا يتكرر كبناء وغرس ونسج خز وزرع بر ونحوه او اشكل على اهل الخبرة فهو
 للخارج لانه الاصل وانما عدلنا عنه بحديث النتاج * وان برهن كل * من الخارجين
 او ذي اليد او الخارج وذو اليد عيني * على الشراء من الآخر بلا وقت سقطا وترك
 المال * الملك على به * في يد من معه * وقال محمد يقضى للخارج قلنا الا قد ام على الشراء
 اقرار منه بالملك له ولو اثبتا قبضا تھا تروا اتفاقاد در * ولا يرجع بزيادة عدد الشهود *
 فان العرجم عندنا بقوة الدليل لا بكثرته ثم فرع على هذا الاصل بقوله * فلو اقام احد
 الملك عيين شاهدين والاخر اربعة فهما سواء * في ذلك * وكذا لا ترجع بزيادة
 العدل * لان المعتبر اصل العدالة اذ لا حد للعدلية * وادعى آخر اذ على رجل نصفها
 وآخر كلها وبرهنان لاثرون ربعها والباقي للاخر بطريق المنازعة * وهو ان النصف سالم لمدعي الكل
 بلا منازعة ثم استوت منازعتهم في النصف الآخر فنصف * وقالوا الثلث له والباقي للنازي
 بطريق العول * لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتعمل الى ثلثة واعلم ان انواع القسمة

اربعة ما يقسم بطريق العول اجماعا هو ثمانية ميراث وذيون وروضة وحيا باع وذرهم
 مرسلة وسنائة وجناية رقتى او بطريق المنازعة اجماعا وهى مسألة الفضولين وبطريق المنازعة عنده
 والعول عند صا وهر ثلث مسائل محئلة الكتاب واذا اوصى لرجل بكل ماله او بغيره بعينه ولا آخر
 بنصف ذلك وبطريق العول عند هـ والمنازعة عند صا وهر خمس كما بسطه الزيلي والعيني وتامة
 فى البحر والاصل عنده ان القسمة متى رجبت لحق ثابت فى عين او ذمة شائعا فعولية او مميزات او
 لاحد مما شاعا وللآخر فى الكل فمنازعة وعند صا متى ثبتا معا على الشروع فعولية ولا فمنازعة
 فلمحفظ * ولوالد ارضى ايديهما فهى للثاني * نصف لابي لقضاء ونصف به لانه خارج ولو فى يد
 ثلثة وادعى احد هم كلها وآخر نصفها وآخر ثلثها وبرهنوا قسمت عنده بالمنازعة وعند صا بالعول
 وببانه فى الكافي * ولو برهنوا على نتاج دابة * فى ايديهما او احد صا وهر صا * وارضا قضي
 لمن وافق منها تاريخه * بشهادة الظاهر * فلو لم يؤرخا قضي بهالكى اليد ولهما ان فى
 ايديهما او فى يد ثالث وان لم يوافقهما * بان خالف او اشكل * فلهما ان كانت فى
 ايديهما او كانا خارجين فان فى يد احد صا قضي بهاله * هو الاصح قلت ومنه الاولى مما وقع
 فى الدرر والكنز والملتقى فتبصر * برهن احد الخارجين على الغصب * من زيد * و
 الآخر على اللو دعة * منه * استويا * لانها بالجد تصير غصبا * الناس احرار * بلا بيان *
 الا فى * اربع * الشهادة والحد ودوا الغصاص والعقل * كذا فى نسخة المصنف وفى نسخة
 والعقل وعبرة الاشياء والى وحينئذ * فلو ادعى على مجهول الحال * احرام لا * انه عبد
 فأنكر وقال انا حر الاصل فالقول له * لتمسكه بالاصل * واللابس * للثوب * احق
 من اخذ انكم والراكمب * احق * من اخذ اللجام ومن فى السرج اولى من رد يقه وذو حملها
 ممن علق كوز بهها * لانه أكثر تصرفا * والجالس على البساط والمتعلق به سواء * كجالسه
 وراكبي سرج * كمن معه ثوب وطرفه مع الآخر لا هـ يته * أى طرفه الغير منسوجة لانها
 ليست بثوب * بخلاف جالسي دار تنازعا فيها * حيث لا يقضى لهما لاحتمال انها فى
 يد غير صا وصناعا علم انه ليس فى يد غير صا عيني * والحائط لمن جده وعه عليه او متصل به
 اتصال تربع * بان تعد اخل انصاف لبناته فى لبنات الآخر ولو من خشب فبان تكون
 الحديقة مركبة فى الآخر على لانه على انهما بنيا معا ولد اسمي يد لك لانه حينئذ يبنى

مر بها * لا لمن له * اتصال ملازقة او نقب واو خال او * مرادى * كقصد وطبق يوضع
على الجذوع * بل * يكون * بين الجارين لوتنازعا * ولا يختص به صاحب الهراوى
بل صاحب الجذوع الواحد احق منه خانية ولولا احد هما جذوع والآخر اتصال فلذى
الاتصال وللآخر حق الوضع وقيل لذى الجذوع ملتقى وتما مه في العمى وغيره واما
حق المطالبة برفع جذوع وضعت تعد يا فلا يسقط بابراء ولا صلح وعفور بيع واجارة اشباه
من احكام الساقط لا يعود فلم يفظ * وذويت من دار * فيها بيوت كثيرة * كل لى
بيوت * منها * في حق ساحتها فهي بينهما نصفين * كا لطريق * بخلاف الشرب *
اذا تنازعا فيه * فانه يقدر بالارض * بقدر سقمها * برهنا * اى الخارجان * على
ين * لكل منهما * في ارض قضى بيدهما * فتنصف * ولو برهن عليه * اى على اليد *
احدهما او كان تصرف فيها * بان لبن او بنى * قضى بيد * لوجود تصرفه * ادعى الملك
فى الحال وشهد الشهود ان هذا العين كان ملكه تقبل * لان ما ثبت فى زمان يحكم ببقائه
ما لم يوجد المزيل ورر * صبي يعبر عن نفسه * اى يعقل ما يقول * قال انا حرنا لقول له *
لانه فى يد نفسه كالبالغ * فان قال انا عبد لغلان * لغير ذى اليد * قضى * به * لذى اليد *
كمن لا يعبر عن نفسه لا قراره بعد م يده * فلو كبر وادعى الحرية تسمع مع البرهان *
لما تقرران التناقض فى دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى والله سبحانه وتعالى اعلم *

* باب دعوى النسب *

الدعوى نوعان دعوى استيلاء وهو ان يكون اصل العلوق في ملك المادى ودعوى تحرير
وهو خلافه والاول اقوى لسبقه واستنادها لوقت العلوق واقتصاد دعوى التحرير على الحال
وسيتضح * مبينة ولدت لاقل من ستة اشهر منذ بيعت فادعاه * البائع * ثبت نسبه *
منه استحسانا للوقته فى ملكه ومبنى النسب على الخفاء فيعفى فيه التناقض * و * اذا
صححت استندت فـ صارت ام ولد فيفسخ البيع ويرد الثمن * لكن * ان ادعاه
المشتري قبله ثبت * نسبه * منه * لوجود ملكه واميتها باقراره وقيل يحمل على انه
نكحها واستولد هائم اشترىها * ولو ادعاه معه * اى مع ادعاء البائع * او بعد * لا * لان
دعوته تحرير والبائع استيلاء فكان اقوى كما مر * وكذا * يثبت من البائع * لو ادعاه بعد

موت الام بخلاف موت الولد * لغوات الاصل * وبأخذ * البائع بعد موت امه *
ويسترد المشتري كل الثمن * وقالا حصته * واعتاقهما * اى اعتاق المشتري الام والولد *
كموتهما * فى الحكم * والتدبير كالاعتاق * لانه ايضا لا يحمل الا بطلان ويرد حصته اتفاقا
ملتقى وغيره وكذا حصتها ايضا على الصحيح من مذهب الامام كما فى القهستاني والبرهان
ونقله فى الدردر والمنع عن النهى اية على خلاف ما فى الكافى عن المبسوط وعبارة الموصف
وان ادعاه بعد عتقها او موتها ثبت منه وعليه رد الثمن واكتفيا برد حصته وقيل لا يرد
حصتها فى الاعتاق بالاتفاق انتهى فليحفظ * ولورلدت * الامة المذكورة * لاكثر
من حولين من وقت البيع وصدقه المشتري ثبت النسب * بتصديقه * وهى ام ولد *
على المعنى اللغوى * نكاحا * حملا لامره على الصلاح بقى لورلدت فيما بين الاقل
والاكثر ان صدقه فحكمه كالاول لاحتمال العلوق قبل بيعه والا لملتقى ولوتنازعا
فالقول للمشتري اتفاقا وكذا البينة له عند الثانى خلافا للثالث شربلا لية وشرح مجمع وفيه
لورلدت عند المشتري ولد بن احد هالد ون ستة اشهر والاخر لاكثر ثم ادعى البائع
الاول ثبت نسبهما بلا تصديق المشتري * باع من ولد عند ادعاه بعد بيع مشتريه ثبت
نسبه * لكون العلوق فى ملكه * ورد بيعه * لان البيع يحتمل النقص * وكذا * الحكم *
لو كاتب الوال اورهنه منه او آجره واكتب الام اورهنها او آجرها وزوجها ثم ادعاه * فثبت
نسبه وتردها * التصرفات بخلاف الاعتاق كما مر * باع احد التواأمين المولودين *
يعنى علقا وولدا * عند * واعتقه المشتري ثم ادعى البائع * الولد * الاخر ثبت نسبهما
منه وبطل عتق المشتري * بامرفوقه وهو حرة الاصل لانهما علقا فى ملكه حتى او اشتراها
حبلين لم يبطل عتقه لانها د عوة تحرير فتقتصر عيني وغيره وجزم به المصنف ثم قال وحيلة
اسقاط د عوة البائع ان يقر البائع انه ابن عبد فلان فلا تصح دعواه ابل امجيبى وقد
افاد بقوله * قال * عمرو * لصبى معه * اومع غيره عيني * وهوا بن زيد * الغائب *
ثم قال هوا بنى لم يكن ابنه * ابل * وان * وصيلة * جعل زيد بنوته * خلافا لهما لان
النسب لا يحتمل النقص بعد نبوته حتى لو صدقه بعد تكذيبه صح وكذا لو قال لصبي
هذا الولد منى ثم قال ليس منى لم يصح نفيه لانه بعد الاقرار به لا ينتفى بالتفى فلا حاجة الى

الاقرار به ثانيا ولا سهو في عبارة العبادية كما زعمه ملا خسر وكما افاده الشر بنبلالي وهذا
 اذا صدقه الابن ا ما بدونه فلا الا اذا عاد الابن الى التصديق لبقاء اقرار الاب ولو انكر
 الاب الاقرار فبرهن عليه الابن قبل واما الاقرار بانه اخوه فلا يقبل لانه اقرار علي
 الغير فهو لو قال لست وارثه ثم ادعى انه وارثه وبين جهة الارث صح اذا العناقض
 في النسب عفو ولو ادعى بنوة العم لم يصح ما لم يذكر اسم الجد وثوبره من انه اقراني ابنه تقبل
 لثبوت النسب باقراره ولا تسمع الاطلى خصم هو وارث او دائن او مديون او موصى له ولو ا حضر
 رجلا ليدعى عليه حقا لابييه وهو مقربه اولا فله اثبات نسبه بالبينة عند القاضي بخضرة ذلك
 الرجل ولو ادعى ارثا عن ابيه فلو اقر به امر بالكفح اليه ولا يكون قضاء على الاب حتى اوجاه حيا
 ياخذ من الدافع والدافع علي الابن ولو انكر قيل للابن برهن على موت ابيك وانك وارثه و
 لا يمين والصحيح تحليفه على العلم بانه ابن فلان وانه مات ثم يكلف الابن للبينة بذالك وتماه في
 جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين * ولو كان * الصبي * مع مسلم وكافر فقال
 المسلم هو عبدى وقال الكافر هو بنى فهو حر ابن الكافر * لنيله الحرية حالا والاسلام مالا لكن جزم
 ابن الكمال بانه يكون مسلما لان حكمه حكم دار الاسلام وعزاه للمتخفة فليحفظ * قال زوج
 امرأة لصبي معها هو ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيره فهو ابنيها * ان ادعياما
 والا فغيبه تفصيل ابن الكمال وهذا * او غير معبر والا * بان كان معبرا * فهو لمن صدقه *
 لان قيام ايد بهما و فراسهما يغيب انه منهما * ولورلد تامة اشتراها فاستحققت غرم
 الاب قيمة الولد * يوم الخصومة لانه يوم المنع * وهو حر * لانه ولد مغرور والمغرور
 من يطا امرأه معتمد اطل مالك يمين او نكاح فتلك منه ثم تستحق فلذا قال * وكذا الحكم *
 لو ملكها بسبب آخر * بائى سيب كان عيني * كالزوجها على انها حرة فولدت له ثم استحققت *
 عرم قيمة ولد * فان مات الوالد قبل الخصومة فلا شئ على ابيه * لعدم المنع كما مر *
 وارثه له * لانه حر الاصل في حقه فيرثه * فان قتله ابوه او غيره * وقبض الاب من
 ديتة قل رقيمتة * غرم الاب قيمته * للمسنحق كما لو كان حيا ولم يقبض شيئا لا شئ عليه
 وان قبض اقل لزمه بقدره عيني * ورجع بها * اى بالقيمة في الصورتين * كما يرجع
 بشتمها ولو هالكه * على بائنها وكن الواسترد لها المشتري الثاني كن انما يرجع المشتري

الاول على البائع الاول بالثمن فقط كما في المواهب وغيرها * لا يعقرها * الذي اخذه منه المستحق للزومه باستيفاء منافعتها كما في باب المراجعة والاستحقاق مع مسائل التناقض وغالبها من في متفرقات القضاء ويحیی فی الاقرار قرر وع التناقض في موضع الخفاء عفو لا تسمع الد عوى على غريم الميت الا اذا اوصب جميع ماله لاجنبي وسلمه له فانها تسمع عليه لكونه زائداً الا يجوز للمدعى عليه الانكار مع علمه بالحق الا في دعوى العيب ليرهن فيتمكن من الرد وفي الوصى اذا علم بالدين لا تحليف مع البرهان الا في ثلث دعوى دين على ميت واستحقاق مبيع ودعوى آبق الاقرار لا يجمع البينة الا في اربع وكالة وصاية واثبات دين على ميت واستحقاق عين من مشرود دعوى الآبق لا تحليف على حق مجهول الا في ميت اذا اتهم القاضي وصى يتيم ومتولى وقف وفي رهن مجهول ودعوى سرقة وغصب وخيانة مودع لا تحلف المدعى اذا حلف المدعى عليه الا في مسألة في دعوى البحر قال وهي غريبة يجب حفظها اشباه قلت وهي ما لو قال المغصوب منه كانت قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب لم ادروا لكنها لا تبلغ المائة صدق بيمينه والزم ببمانه فلم يبين يحلف على الزيادة نمر يحلف المغصوب منه ايضا ان قيمته مائة ولو ظهر خيرا لغاصب بين اخذه او قيمته فليحفظ *

* كتاب الاقرار *

مناسبتها ان المدعى عليه اما منكر او مقر وهو اقرب لغلبة الصدق * هو * لغة لا ثبات يقال اقر الشيء اذا ثبت وشرعا * اخبار بحق عليه * للغير * من وجه انشاء من وجه * قيد عليه لانه لو كان لنفسه يكون دعوى الاقرار ثم فرع على كل من الشبهين فقال * فلو وجه * الاول * وهو الاخبار * صح اقراره بمال مملوك للغير * ومتى اقر بملك الغير * يلزمه تسليمه * الى المقر له * اذا ملكه * برصة من الزمان لسفاده على نفسه ولو كان انشاء لما صح لعدم وجود الملك وفي الاشباه اقر بحرية عبد ثم شراء عتق عليه ولا يرجع بالثمن او بوقفية دار ثم شراها او ورثها صارت وقفا مواخذة له بزعمه * ولا يصح اقراره بطلاق وعتاق مكرها * ولو كان انشاء لصح لعدم التخلف * وصح اقرار المأذون بعين في يده * المسلم بخمر ونصف داره مشاعا والمرأة بالزوجية من غير شهود * ولو كان انشاء لما صح * ولا تسمع دعواه عليه * بانه اقر له * بشي * معين * بناء على الاقرار * له بذلك به يغنى

لأنه أخبار يحتمل أن كذب حتى لو أقر كاذباً لم يحل له لأن الاقترار ليس سبباً للملك نعم أو سلمه
 برضاه كان ابتداءً هبة وهو ألا وجه بزازية * إلا أن يقول * في دعواه * هو ملكي * و
 أقر لي به أو يقول لي عليه كذا أو هكذا أو غيره فتسمع أجماعاً لأنه لم يجعل الاقترار سبباً
للو جوب ثم لو أنكر الاقترار هل يحلف الفتوى أنه لا يحلف على الاقترار بل على المال وأما
 دعوى الاقترار في الدفع فتسمع عند العامة * ولس لوجه * الثاني * وهو الانشاء * لورد *
 المقر له * اقراره ثم قيل لا يصح * ولو كان أخباراً الصحح وأما بعد القبول فلا يرتد
 بالرد ولو أعاد المقر اقراره فصلته لزمه لأنه اقرار آخر ثم لو أنكر اقراره
 الثاني لا يحلف ولا تقبل عليه بينة قال في البديع والاشبه قبولها واعتمده ابن الشحنة
واقره الشرنبلالي * والملك التابت به * بالاقرار * لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة
 فلا يملكها المقر له * ولو أخباراً الملكها * أقر حر مكلف * يقظان طائعا * أو عبد * أو صبي
 أو معتوه * ما ذون * لهم أن أقرروا بجارة كاقترار محجور بحد وقود أو أبيع عتقه ونائبه
 ومغمى عليه كمجنون وسمي السكران ومراكمرة * بحق معلوم أو مجهول صح * لأن جهالة
 المقر به لا تضر إلا إذا بين سبباً تضره الجهالة كبيع وإجارة وأما جهالة المقر فتضر كقوله لك
 على أحد ألف درهم لجهالة المقضى عليه إلا إذا جمع بين نفسه وعبد أو فيصح وكذا تضر جهالة
 المقر له أن فحشت كل واحد من الناس على كذا أو لا كذا أحد من بين علي كذا فيصح ولا يجبر
 على البيان لجهالة المدعى بحره ونقله في الدركين باختصار مخل كما بينه عزمي زاده *
 ولزمه بيان ما جهل * كشيء وحق * بذى قيمة * كفلس وجوزة لا بما لا قيمة له كحبة
 حنطة وجلد ميتة وصبي حر لأنه رجوع فلا يصح * والقول للمقر مع حلفه * لأنه المنكر *
 أن ادعى المقر له أكثر منه * ولا بينة * ولا يصدق في أقل من درهم في مال ومن النصاب *
 أي نصاب الزكاة في الأصح اختصار وقيل أن المقر فقير فنصاب السرقة وصح * في مال
 عظيم * لو بينه * من الذهب أو الفضة ومن خمس وعشرين من الأبل * لأنها أدنى نصاب
 يؤخذ من جنسه * ومن قدر النصاب قيمة في غير مال الزكاة ومن ثلثة نصب في أموال
 عظام * ولو فسر به غير مال الزكاة اعتبر قيمتها كما مر * في درهم ثلثة و * في * دراهم *
 أو دنانير أو ثياب * كثيرة عشرة * لأنها نهاية اسم الجمع * وكذا درهم درهم * علي

المعتمد ولو خفضه لزمه مائة درهم وفي درهم او درهم عظيم درهم والمعتبر الوزن المعتاد
 الا بحجة زيلعي * وكذا كذا * درهما * احد عشر وكذا او كذا احد وعشرون * لان نظيره
 بالواحد وعشرون * ولو ثلث بلا واو فاحد عشر * اذ لا نظير له فحمل علي التكرار * ومعها
 فمائة واحد وعشرون وان ربع * مع الواو * زيد الف * ولو خمس زيد عشرة آلاف ولو
 سدس زيد مائة الف ولو سبع زيد الف الف وهكذا يعتبر نظيره ابد * و * لو قال له *
 علي او * له * قبلي * فهو * اقرار بدين * لان علي لا يجاب وقبلي للضمان غالبا *
 وصدق ان وصل به هو ودیعة * لانه يحتمله مجازا * وان فصل لا * يصدق لتقرر به بالسكوت *
 عندی او معي او في بيتي او في كيسي او صندوقي * اقرار * بالامانة * عملا بالعرف * جميع
 مالي او املكه له * اوله من مالي او من دراهمي كذا فهو * هبة لا اقرار * ولو عبر بقي مالي
 او بقي دراهمي كان اقرارا بالشركة * فلا بد * لصحة الهبة * من التسليم * بخلاف الاقرار
 والاصل انه متى اضاف المفربه الي ملكه كان هبة ولا يراد ما في بيتي لانها اضافة نسبة لملك
 ولا الارض التي حد ودها كن الطغلي فلان فانه هبة وان لم يقبضه لانه في يد * الا ان يكون مما
 يحتمل القسمة فيشترط قبضه مغرزا لاضافة تقدير ابد ليل قول المصنف اقر لاخر ببعين
 ولم يصفه لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا وتعليكا ينبغي الثاني
 فيراعى فيه شرائط التملك فراجع * قال لي عليك الف فقال اتزنه او انتقله او اجلني به
 او قضيتك اياه او ابرأتني منه او تصدقت به علي او وصيته لي او احلتك به علي زيد * ونحو
 ذلك * فهو اقرار له بها * لرجوع الضمير اليها في كل ذلك عزمي زاده فكان جوابا وهذا
 اذا لم يكن على سبيل الاستهزاء فان كان وشهد الشهود بدين لك لم يلزمه شيء اما لو ادعي الاستهزاء
 لم يصدق * وبلا ضمير * مثل اتزن الى آخره وكذا انتحاسب او ما استقرضت من احد سواك
 او غيرك او قبلك او بعدك * لا * يكون اقرارا لعدم انصرافه الى الملك كور فكان كلاما
 مبتدأ والاصل ان كلما يصلح جوابا باللا يبدأ به يجعل جوابا وما يصلح للابتداء لا للبناء و
 يصلح لهما يجعل ابتداء لئلا يلزمه المال بالشك اختيار وهذا اذا كان الجواب مستقلا
 ولو غير مستقل كقوله نعم كان اقرارا مطلقا حتى لو قال اعطني ثوب عبدی هذا او افتح
 لي باب دارى هذه او حصص لي دارى هذه او اسرج دايتي هذه او اعطني سرجها

اولجامها فقال نعم كان اقرارا منه بالعبد والد ادراكه كافي * قال آليس لي عليك الف فقال
 بلى فهو اقرار له بها وان قال نعم لا * وقيل نعم لان الاقرار يحمل علي العرف لا على دقائق العربية
 كذا في الجوهر والفرق ان بلى جواب الاستفهام المنفي بالاثبات ونعم جوابه بالنفي * والايام
 بالراس * من الناطق * ليس باقرار بما لوعتق وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف
 افتاء ونسب وسلام وكفر * واما نكاح وافتاء وكفر * واما نكاح وافتاء وكفر * واما نكاح وافتاء وكفر *
 والطلاق في انت طالق هكذا واثار بثلاث اشارات الاشباه ويزاد اليمين كحلغه لا يستخدم فلانا ولا
 بظهوره او لا يدل عليه واثار حنث عمادية فتحرر بطلان اشارة الناطق الا في تسع فليغظ *
 وان اقرب بين مؤجل وادعى المقر له حمله لزمه * الدين * حالا * وعند الشافعي مؤجلا
 بيمينه * كاقراءه بعبد في يده انه لرجل وانه استأجره منه * فلا يصدق في تاجيل واجارة
 لانه دعوى بلا حجة * وح * يستخلف المقر له فيهما بخلاف ما لو اقربا لك ارضهم السود
 فكذلك به في صفتها * حيث * يلزمه ما اقرب به فقط * لان السود نوع والا جل عارض لثبوته
 بالشرط والقول للمقر في النوع وللمنكر في العوارض * كاقرار الكفيل بدين مؤجل *
 فان القول له في الاجل لثبوته في كفاية المؤجل بلا شرط * وشرأوه * امة * متنقبة اقرار
 بالملك للبائع كقوب في جراب وكذا الاستيلاء والاستيلاء * وقبول الوديعة بجر * والاعارة
 والاستيلاء والاستيلاء * وكذا اقرار بملك ذي اليد فيمنع
 دعواه لنفسه ولغيره بوكالة او وصاية للتناقض بخلاف ابرائه عن جميع الدعاوى ثم الدعوى
 بهما لعدم التناقض ذكره في الد رتبيل الاقرار وصحة في الجامع خلا فالتصحيح
 الوهبانية ووقف شارحها الشرنبلالي بانه ان قال بعني هذا كان اقرارا وان قال آتبع
 هذا الايود * مسألة كتابته وختمه على صك البيع فانه ليس باقرار بعدم ملكه * وله
 علي * مائة درهم كلها دراهم * وكذا المكمل والموزون استحسانا * وفي مائة وثوب
 ومائة وثوبان يفسر المائة * لانها مبهمه * وفي مائة وثلاثة اثنان كلها ثياب * خلا فالشافعي
 قلنا الا ثواب لم تذكر بحرف العطف فانصرف التفسير اليهما لاستوائيهما في الحاجة اليه *
 والاقرار بدابة في اصطبل تلزمه * الدابة * فقط * والاصل ان ما يصلح ظرفا ان امكن
 نقله لزمه والا لزم المظروف فقط خلا فالمحمد وان لم يصلح لزم الاول فقط كقوله درهم

في درهم ودرقلت ومغادة انه لو قال دابة في خيمة لزماه ولو قال ثوب في درهم لزماه
 الثوب ولم اره فليحذر * ويخاتم * تلزمه * حلقتة ونصه * جميعا * وبسيف جفنه وحما ثله ونصله
 وبهجلة * يحاء فحيم بمت مزين بستور وسرر * العيد ان والكسوة ويتمر في قوصرة او بطعام في
 جوالق او * في * سفينة او ثوب في مند يل او * في * ثوب يلزمه الطرف كالمظروف * لما قل مناه *
 ومن قوصرة * مثلا * لا * تلزمه القوصرة ونحوها * كثوب في عشرة وطعام في بيت *
 فيلزم المظروف فقط لما مر اذا العشرة لا تكون ظرفا لواحد عادة * وبخمس في خمسة وعنى *
 معنى على او * الضرب خمسة * لما مر والزمه زفر بخمسة وعشرين * وعشرة ان عنى مع *
 كما مر في الطلاق * ومن درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة تسعة * لد خول
 الغاية الاولى ضرورة اذا وجود لما فوق الواحد بدونه بخلاف الثانية وما بين الحائطين
 فلذا قال * و * في له * كرحنطة الى كرى شعير لزماه * جميعا * الا قفيرا * لانه الغائة الثانية *
 ولو قال له على عشرة دراهم الى عشرة دنانير يلزمه الدراهم وتسعة دنانير * عند
 ابي حنيفة لما مر نهاية * وفي * له * من دارى ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما *
 فقط لما مر * وصح الاقرار بالحمل المحتمل وجودة وقته * اى وقت الاقرار بان تلد لدون
 نصف حول لو مزوجة اولد ون حولين لو معتدة لثبوت نسبه * ولو * الحمل * غير آدمى *
 ويقدر ببادئى مدق يتصور ذلك عند اهل الخبرة زيلجى لكن في الجوهره اقل مدق حمل الشاة
 اربعة اشهر واقلها البقية الدواب ستة اشهر * و * صح * له ان بين * المقر * سببا صالحا * يتصور
 للحمل * كالارث والوصية * كقوله مات ابو فوره او ارصى له به فلان فتهجوزوا الا فلا
 كما ياتى * فان ولدته حيا لاقل من نصف حول * من اقر * فله ما اقر وان ولدته حيين
 فلهما * نصفين واواحد هما ذكر والاخر انثى فكذلك في الوصية بخلاف الميراث اى فانه يعطى
 للذكر مثل حظ الانثيين * وان ولدته ميتا فيرد لورثة * ذلك * الموصى والمورث * لعدم اصلية
 الجنين * وان نسره * بما لا يتصور كهبة او * بيع واقراض او ائتمهم الاقرار * ولم يبين سببا * لغا *
 وحمل محل المبهمة على السبب الصالح وبه قالت الثلثة * و * اما * الاقرار للرضع *
 فانه * صحيح وان بين * المقر * سببا غير صالح منه حقيقة كالاقراض * او ثمن مبيع لان هذا
 المقر محل لثبوت الدين للصغير في الجملة اشباه * اقر بشئ على انه بالخمار * ثلثة ايام *

لزمه بلا خيار * لان الاتقرار اخبار فلا يقبل الخيار * وان * وصلية * صدقه المقر له * في
 الخيار لم يعتبر تصد يقه * الا اذا اقر بعقد * بيع * وقع بالخيار له * فيصح باعتبار العقد
 اذا صدقه او برهن فلذا قال * الا ان يكذب به المقر له * فلا يصح لانه منكرو القول له *
 كاتقراره بد ين بسبب كفالة على انه بالخيار في مدغ ولو * المدغ * طويلة * او قصيرة فانه يصح
 اذا صدقه لان الكفالة عقد ايضا بخلاف مامر لانها افعال لا تقبل الخيار زيلعى * الامر
 بكتابة الاتقرار اقرار حكما * فانه كما يكون باللسان يكون بالبنان فلو قال للصكاك اكتب خط
 اقرارى بالف علي اراكتب بيع دارى او طلاق امرأتى صح كتب ام لم يكتب وحل للصكاك
 ان يشهد الاني حل وقود خائفة وقد منافى الشهادات عدم اعتبار مشابهة الخطين * احد
الورثة اقر بالدين * المدعى به على مورثه وجده الباقون * بلزمه * الدين * كله * يعني
 ان وفى ما ورثه به برهان وشرح مجمع * وقيل حصته * واختاره ابو الليث وفعا
 للضرر ولو شهد هذا المقر مع آخران الدين كان علي الميث قبلت وبهذا علم انه لا يحل
 الدين في نصيبه بمجرد اقراره بل بقضاء القاضى عليه باقراره فليحفظ هذه الزيادة
 ودر * اشهد على الف في مجلس اراشهد رجلين آخرين في مجلس آخر * بلا بيان
السبب * لزم * المالان * الفان * كمالواختلف السبب بخلاف مالواحد السبب او
 الشهود اراشهد على صك واحد واقر عند الشهود ثم عند القاضى او بعكسه ابن ملك
 والا صل ان المعروف او المنكر اذا اعيد معر فانا كان الثاني عين الاول او منكر فغيره ولو
 نسي الشهود في موطن او موطنين فهما مالان ما لم يعلم اتحاده وقيل واحد وتماه في
الخائفة * اقر ثم ادعى * المقر * انه كاذب في الاتقرار يحلف المقر له ان المقر لم يكن
 كاذبا في اقراره * عند الثاني وبه يقتضى ودر * وكذا * الحكم يجرى * لو ادعى وارث
المقر * فيحلف * وان كانت الدعوى على ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم انا لا نعلم
 انه كان كاذبا * صدق الشريعة *

* باب الاستثناء وما فى معناه *

فى كونه مغيرا كالشرط ونحوه * هو * عندنا * تكلم بالباقى بعد الثنيا باعتبار الحاصل
 من مجموع التركيب ونفى واثبت باعتبار الاجزاء * فالقائل له على عشرة الاثلاثة له عبارتان

مطلوبة وهي ما ذكرناه ومختصرة وهي ان يقول ابتداء له على سبعة وهذا معنى قولهم
تكلم بالباقي بعد الثمنا أي بعد الاستثناء * وشرط فيه الاتصال * بالاستثنى منه * إلا
لضرورة كتفيس أو سعال أو اخذ قم * به يفتى * والنكاح بينهما لا يضر * لأنه للتنبيه
والتأكيد * كقوله لك على الف درهم يفلان الا عشرة بخلاف لك على الف فاشهد والا كذا
ونحوه * مما يعد فاصلا لان الا شهادة يكون بعد تمام الاقرار فلم يصح الاستثناء * فمن
استثنى بعض ما اقربه صح * استثناء * ولو الاكثر عند الاكثر * ولزمه الباقي * ولو ما
لا يقسم كهدا العبد لفلان الا ثلثه او ثلثيه صح علي المذهب * والاستثناء * المستغرق
باطل ولو فيما يقبل الرجوع كوصية * لان استثناء الكل ليس برجوع بل هو استثناء فاسد هو
الصحيح جوهرية وهذا * ان كان * الاستثناء * بعين لفظ الصدرا ومسار له * كأيأ تي *
وان بغيرهما كعبيد أو احرار الا هؤلاء او الاسامى وغانما وراشد * ومثله نسائي طوالق
الا هؤلاء او الا زينب وعمره وهند * وهم الكل صح * استثناء * وكذا اثلث مالى لزيد
الا الف والثلث الف صح فلا يستحق شيئا اذ الشرط ابهام البقاء لاحقيقته حتى لو طلقها ستا
الا اربعا صح ووقع ثنتان * كاصح استثناء الكيلى والوزنى والمعدود الذى لا تتفاوت
آحاده كالغلوس والجوز من الدراهم والدنانير ويكون المستثنى القيمة * استحسانا
للبوتها فى الذمة فكانت كالتميزين * وان استغرقت * القيمة * جميع ما اقربه * لا استغراقه
بغير المساوى * بخلاف * له على * دينار الا مائة درهم لاستغراقه بالمساوى * فيبطل لانه
استثناء الكل بحر لكن فى الجوهرية وغير ما علي مائة درهم الا عشرة دنانير وقيمتها مائة
او اكثر لا يلزمه شىء فليحذر * واذا استثنى عددين بينهما حرف الشك كان الاقل مخرجا
نحوه على الف درهم الا مائة * درهم * او خمسين * درهما فيلزمه تسعة وخمسون
على الاصح بحر * واذا كان المستثنى مجهولا ثبت الاكثر نحوه علي مائة درهم الاشياء او *
الا * قليلا او * الا * بعضا لزمه احد وخمسون * لوقوع الشك فى المخرج فيحكم بخروج
الاقل * ولو وصل اقراره بان شاء الله * او فلان او علقه بشرط على خطر لا بكائن كان
مت فانه تنجيز * بطل اقراره * بقى لو ادعى المشيئة هل يصدق لم اره وقد منافى الطلاق
ان المعتمد لا يليكن الاقرار كن لك لتعلق حق العبد ناله المصنف * وصح استثناء البيت

من الدار لا استثناء البناء * منها لك خوله تبعاً فكان رضا واستثناء الوصف لا يجوز *
 وان قال بناؤها وعرضها لك فكما قال * لان العرصة هي البقعة لا البناء حتى لو
 قال وارضها لك كان له البناء ايضاً لك خوله تبعاً الا اذا قال بناؤها لزيد والارض لعمر
 فكما قال * واستثناء * فص الخاتم ونخلة البستان وطوق الجارية كالبناء * فيما مر * و
 ان قال * مكلف * له علي الف من ثمن عبد ما قبضته * الجملة صفة عبد وقوله * موصولا *
 باقراره حال منها ذكره في الحاروي فلم يحفظ * وعينه * اي عين العبد وهو في يد المقر له *
 فان سلمه الى المقر لزمه الالف والالا * عملاً بالصفة * وان لم يعين * العبد * لزمه *
 الالف * مطلقاً * وصل ام فصل وقوله ما قبضته لغو لانه رجوع * كقوله من
 ثمن خمر او خنزير او مال قمار او حرام مئة اودم * فيلزمه مطلقاً * وان وصل * لانه رجوع *
 الا اذا صدقه او اقام بينة * فلا يلزمه * ولو قال له علي الف درهم حرام او ربوا فهي
 لازمة مطلقاً * وصل ام فصل لاحتمال حله عند غيره * ولو قال ملي زور او باطلا لزمه
 ان كذب به المقر له والالا * بان صدقه * لا * يلزمه * والا قرار بالبيع تلجئة *
 هي ان يلجئك الى ان تأتي امرأاً باطنه علي خلاف ظاهره فانه * على هذا التفصيل *
 ان كذب به لزم البيع والالا * ولو قال له علي الف درهم زيوف * ولم يذكر السبب *
 فهي كما قال علي الاصح * بحر * ولو قال له علي الف * من ثمن متاع او تعرض وهي زيوف
 مثلاً لم يصدق مطلقاً لانه رجوع ولو قال * من غصب او ودعة الا انها زيوف او نبهجة
 صدق مطلقاً * وصل ام فصل * وان قال ستوة او رصاص فان وصل صدق وان فصل
 لا * لانها دراهم مجازاً * وصدق * بيمينه * في غصبته * او اودعني * ثوباً اذا جاء بمعيب *
 ولا بينة * وصدق * في له علي الف * ولو من ثمن متاع مثلاً * والا انه ينقص كذا *
 اي الدراهم وزن خمسة لا وزن سبعة * متصلاً وان فصل * بلا ضرورة * لا * يصدق
 لصحة استثناء القدر لا الوصف كالزينة * ولو قال * لا آخر * اخذت منك الف او دعة
 فهلك * في يدي بلا تعد * وقال الآخر بل * اخذت هاهنا * غصباً ضمن * المقر لا قراره
 بالالاخذ وهو سبب الضمان * وفي * قوله انت * اعطيتني دعة وقال الآخر * بل * غصبته *
 مني * لا * يضمن بل القول له لا نكارة الضمان * وفي هذا كان دعة * او قرضاً *

عندك فاخلته * منك * فقال * المقر له * بل هو لي اخذ * المقر له * لو قائما والا فمحمته
 لا قراره باليد له ثم بالاخل منه وهو سبب الضمان * وصدق من قال آجرت * فلا نا * فرسى *
 هذا * او ثوبى هذا افر كيه او لبسه * او اعزته ثوبى او اسكنته بيتى * ورده او خاط *
 فلان * ثوبى هذا ابكذ اقبضته * منه وقال فلان بل ذلك لي فاقول للمقر استحسانا لان
 اليد في الاجارة ضرورية بخلاف الوديعة * هذا الف وديعة فلان لا بل وديعة فلان
 فالالف للاول وعلى المقر * الف * مثله للثاني بخلاف هي لغلان لا بل لغلان * بلا ذكر
 ايداع * حيث لا تجب عليه للثاني شيء * لانه لم يقر بايداعه وهذا * ان كانت معينة وان
 كانت غير معينة لزمه ايضا كقوله غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكر حنطة بل فلانا
 لزمه لكل واحد منهما كله ولو كانت بعينها فهي للاول وعليه للثاني مثلها ولو كان المقر له
 واحد ايلزمه اكثرهما قد راوا فضلها وصفا * ونحوه الف درهم لا بل الغان او الف
 درهم جواد لا بل زيوف او عكسه * ولو قال الدين الذي لي على فلان لغلان او الوديعة
 التي عند فلان * هي * لغلان فهو اقرار له وحق القبض للمقر * تكن * لو سلم الى المقر له
 برقي * اقرارا خلاصة لكنه مخالف لما مر انه ان اضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم ولد اقال
 في الحامى القديسي ولولم يسلطه على القبض فان قال واسمى في كتاب الدين عارية صح
 وان لم يقله لم يصح قال المصنف وهو المالك كور في عامة المعتمبرات خلافا للخلاصة فتأمل عند القول *

* باب اقرار المريض *

يعنى مرض الموت وحده مرفى طلاق المريض وسيمحى في الوصايا * اقراره بد ين لاجنبى
 تافد من كل ماله * باثر عمر ولو بعين كذا الا اذا علم تملكه لها في مرضه فيتقيد بالثلث
 ذكره المصنف في معينه فليحفظ * وآخر الا يرث عنه ود ين الصحة * مطلقا * وما لزمه في
 مرضه بسبب معروف * ببينة او بمعاينة قاض * قد م على ما اقربه في مرض موته ولو *
 المقر به * وديعة * وعند الشافعي الكل سواء * والسبب المعروف * ما ليس بتبرع * كمنكاح
 مشاهد ان بمهر المثل * اما الزيادة فباطلة وان جاز النكاح عناية * ويصح مشاهد و اطلاق
 كذلك * اى مشاهد * و * المريض * ليس له ان يقضى دين بعض الغرماء دون بعض ولو *
 كان ذلك * اعطاء مهر و ايقاء اجرة * فلا يسلم لهما * الا * في مسئلتين * اذا قضى ما استقرض

في مرضه اولى ثمن ما اشترى فيه * لو بمنزل القيمة كما في البرهان * وقد علم ذلك *
 اى ثبت كل منهما * بالبرهان * لا باقراره للتهمة * بخلاف * اعطاء المهر ونحوه * ما
 اذ لم يرد حتى مات فان البائع اسوة للغرماء * في الثمن * اذ لم تكن العين * المبيعة * في
 يده * اى يد البائع فان كانت كان اولى * واذا اقر المريض * بد ين ثم اقر بد ين تحاصا
 وصل او فصل * لا ستواء * ولو اقر بد ين ثم بود يعة تحاصا وبكسه الوديعة اولى وابراة
 مد يونه وهو مد يون غير جائز * اى لا يجوز * ان كان اجنبيا وان كان * وارثا فلا يجوز *
 مطلقا * سواء كان المريض مد يونا او بالتهمة وحيطة صحته ان يقول لاحق لى عليه
 كما افاده بقوله * وقوله لم يكن لى على هذا المطلوب شى * يشمل الوارث وغيره *
 صحيح قضاء لاديانته * فترفع به مطالبة الد نيا لامطالبة الاخرة حارمى الا المهر فلا يصح
 علي الصحيح بزازية اى لظهور انه عليه غالبا بخلاف اقرار البنات في مرضها بان الشى
 الغلانى ملك ابى ارامى لاحق لى فيه وانه كان عندى عارية فانه يصح ولا تسمع
 دعوى زوجها فيه كما بسطه في الاشياء قائلا فاغتنم هذا التحريم فانه من مفردات
 كتابى * وان اقر المريض لوارثه * بمفرده او مع اجنبى بعين اودين * بطل * خلافا للشافعى
 ولنا حديث لا وصية لوارث ولا اقرار له بد ين * الا ان يصدقه * بقية * الورثة *
 فلوم يكن وارث آخر او وصى لزوجته او وصى له وصية واما غيرهما فيرث
 لكل فرضا او رد افلا يحتاج لوصيته شر نبلا لية وفي شرحه للوهبانية اقرب وقف ولا
 وارث له فلو على جهة عامة صح تصديق السلطان او نائبه وكذا لو وقف خلافا لما زعمه
 الطرسوسى فليحفظ * ولو * كان ذلك * اقرارا بغض دينه * او غصبه او رهنه ونحوه
 ذلك * عليه * اى على وارثه او عبد وارثه او مكاتبه لا يصح لوقوعه اولا ولا فعله ثم
 برأثم مات جاز كل ذلك لعدم مرض الموت اختيار ولو مات المقر له ثم المريض وورثة
 المقر له من ورثة المريض جاز اقراره كاقراءه للاجنبى بحرو سمجى عن الصيرفية *
 بخلاف اقراره له * اى لوارثه * بود يعة مستهلكة * فانه جائز وصورته ان يقول كانت
 عندى وديعة لهذا الوارث فاستهلكتها جوهرية والحاصل ان الاقرار للوارث موقوف
 الا فى ثلث مذكورة في الاشياء منها اقراره بالامانات كلها ومنها النفي كلاحق لى

قبل ابي ارامي وهذا الحمل في ابراء المريض وارثه ومنه هذا الشيء الغلاني ملك ابي
 ارامي كان عندي عارية وهذا احسن لا قرينة وتما منه فيها فليحفظ فانه مهم * اقر فيه *
 ابي في مرض موته * لو ارثه يوم مرقى الحال بسلمه الى الوارث فاذا مات يرد *
 بزازية وفي القنية تصرفات المريض نافذة وانما ينقض بعد الموت * والعبرة بكونه وارثا وقت
 الموت لا وقت الاقرار * فلو ان اخيه مثلا ثم ولد له صح الاقرار لعدم ارثه * الا اذا صار وارثا *
 وقت الموت * بسبب جد يد كل تزويج * عقل الموالاة * فيجوز كما ذكره بقوله * فلو اقر لها *
 ابي لا جنبية * ثم تزوجها صح بخلاف اقراره لاختيه المحجوب * بكفر اوابن * اذا زال
 حجبها * باسلامه او بموت الابن فلا يصح لان ارثه بسبب قد بم لا جد يد * وبخلاف
 الهبة * لها في مرضه * والوصية لها * ثم تزوجها فلا تصح لان الوصية تملك بعد
 الموت وهي حادثة * اقر فيه انه كان له طين ابنته امة عشرة دراهم قد استوفيتها
 وله * ابي المقر * ابن بنكر ذلك صح اقراره * لان الميت ليس بوارث * كما لو اقر لامرأته
 في مرض موته بل ين ثم ماتت قبله وترك * منها * وارثا * صح الاقرار * وقيل لا *
 ما ثلله بل بيع الد بن صير فيه ولو اقر فيه لو ارثه ولا جنبى بل ين لم يصح خلا فالحمد رح
 عمادية * وان اقر لاجنبى * مجهول نسبه * ثم اقر ببنوته * وصلته وهو من اهل التصديق *
 ثبت نسبه * مسند الوقت العلوق * و * اذا ثبت * بطل اقراره * لما مر ولولم يثبت
 ان كان به او عرف نسبه صح الاقرار لعدم ثبوت النسب شرعيا له معزيا للينا بيع * ولو
 اقر لمن طلقها نكاحا * بمعنى بائنا * فيه * ابي في مرض موته * فلها الاقل من الارث *
 الد بن * ويدفع لها ذلك بحكم الاقرار لا بحكم الارث حتى لا تصير شريكة في اعيان
 لفرقة شريكة له * وهذا اذا كانت في العدة * و * طلقها بسواها * فان مضت العدة
 جائز لعدم النهمه عزيمة * وان طلقها بلا سواها لطلبها الميراث بالغاما بلغ ولا يصح الاقرار لها *
 لانها وارثة ادهر فاروا صله * كبر المشائخ لظهوره من كتاب الطلاق * وان اقر لغلان
 مجهول * النسب في مولده او في بلد هو فيها وهما في السن يثبت * يوان مثله لملكه انه
 انه وصلته الغلام * لو ميرار الا لم يستج لنصل يقه فامروح * ثبت نسبه ولو * المتور
 مريضا * اذا نسب * تارك * الغلام * الورثة * فان انتفت هذه الشروط يواخذ الماتم

من حيث استحقاق المال كما لو اقر باخوة غيره كما مر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذا في الشرع لئلا يمتنع من
عند الفتوى * وصح اقراره * اي المريض * بالولد والوالدين * قال في البرهان و
ان عليا قال المقدسي وفيه نظر لقول الزيلعي لو اقر بالجد وابن الابن لا يصح لان فيه حمل
النسب على الغير * بالشروط * الثلاثة * المتقدمة * في الابن * وصح * بالزوجة بشرط
خلوها عن زوج وعدته وخلوها * اي المقر * عن اختها * مثلاً * واربع سواها * وصح * بالمولى
من جهة العتاقة ان لم يكن ولاؤه ثابتاً من جهة غيره * اي غير المقر * والمرأة * وصح * اقرارها
بالوالدين والزوجة والمولى * الاصل ان اقرار الانسان على نفسه حجة لا على غيره قلت
وما ذكره من صحة الاقرار بالام كالأب هو المشهور الذي عليه الجمهور وقد ذكر الامام
العتابي في فرائضه ان الاقرار بالام لا يصح وكذا في ضوء السراج لان الانساب للاباء لا للامهات
وفيه حمل الزوجة على الغير فلا يصح انتهى ولكن الحق صحته بجامع الاصاله فكانت
كالأب فليحفظ * و * كذا صح * بالولد ان شهدت * امرأة ولو * قابله * بتعيين الولد
اما النسب فبالفراس شمني ولو معتدة حملت ولادتها فحجة تامه كما مر في باب ثبوت
النسب * او صدقها الزوج ان كان * لها زوج * او كانت معتدة * منه * و * صح * مطلقاً
ان لم تكن كذلك * اي مزوجة ولا معتدة * او كانت * مزوجة * وادعت انه من غيره *
فصار كما لو ادعاه منها لم يصدق في حقها الا بتصديقها قلت بقى لولم يعرف لها زوج
غيره لم اره فيعبر * ولا بد من تصديق هو لاء الا في الولد اذا كان لا يعبر عن نفسه *
لما مر انه ح كالمناح * ولو كان المقر له عبد الغير اشترط تصديق مولاه * لان الحق له * وصح
التصديق * من المقر له * بعد موت المقر * لبقاء النسب والعقد بعد الموت * الا تصديق
الزوج بعد موتها * مقرة لانقطاع النكاح بموته ولهذا ليس له غسلها بخلاف عكسه *
واقر * رجل * بنسب * فيه تحمیل * على غيره * لم يقل من غير ولا د كما في الدرر افساده
بالجد وابن الابن كما قال * كالأخ والعم والجد وابن الابن لا يصح * الاقرار * في حق
غيره * الا ببرهان من اقرار اثنين كما مر في باب ثبوت النسب فليحفظ وكذا لو صدق
المقر عليه او الورثة زعم من اهل التصديق * ويصح في حق نفسه حتى يلزمه * اي المقر *
الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا تصادقا عليه * اي على ذلك الاقرار لان اقراره

حجة عليهما * فان لم يكن له * اى له المقر * وارث غيره مطلقا * لا اثر يباذ وي الارحام ولا بعيد اكسولى الموالاة عيني وغيره * ورثه والا لا * لان نسبه لم يثبت فلا يزاحم الوارث المعروف والمراد غير الزوجين لان وجودهما غير مانع قاله ابن الكمال ثم للمقر ان يرجع عن اقراره لانه وصية من وجه زيلعى اى وان صدقته المقر له كما في البدائع لكن ثقل المصنف عن شرح السراجية ان بالتصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع فلم يكرز عند الفتوى * ومن مات ابوه فاقرباخ شاركه في الارث * فيستحق نصف نصيب المقر * ولم يثبت نسبه * لما تقر ان اقراره مقبول في حق نفسه فقط قلت بقي لو اقر الاخ بابن هل يصح قال الشافعية لا لان ما ادعى وجوده الى نفقه انتفى من اصله ولم اراه لا ثمتنا صريحا وظاهرا كلا مهمم نعم فلمراجع * وان ترك * شخص * ابنيين وله على آخر مائة فاقرا احدهما بقبض ابيه خمسين منها فلا شئ للمقر * لان اقراره ينصرف الى نصيبه * وللاخر خمسون * بعد حلغته انه لا يعلم ان اباة قبض شطرا المائة قاله الاكمل قلت وكل الحكم لو اقر ان اباة قبض كل الدين لكنه هنا يحلف لحق الغريم زيلعى *

* فصل في مسائل شتى *

قوت الحرة المكفأة بدين * لاخر * فكذلك بها زوجها صح * اقرارها * في حقه ايضا * عند ابي حنيفة * فتحبس * المقر * وتلازم * وان تضر الزوج وهذه احدى المسائل الست الخارجة من قاعدة الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعلق الى غيره وهى في الاشياء وينبغي ان يخرج ايضا من كان في اجارة غيره فاقرا لاخر بدين فان له حبسه وان تضر المستأجر وهى واقعة الفتوى ولم نرها صريحة * وعند همالا * تضيق في حق الزوج فلا تحبس لا تلازم درقات وينبغي ان يعول على قولهما افتاء وقضاء لان الغالب ان الاب يعلمها الاقرار له او لبعض اقاربها ليتوصل بذلك الى منعها بالحبس عند * عن زوجها كما وقفت عليه مرارا حين ابتليت بالقضاء كذا ذكره المصنف * مجهولة النسب اقرت بالرق لانسان * وصلتها المقر له * ولها زوج واولا دمنه * اى الزوج * وكل بها * زوجها * صح في حقها خاصة * فوالد علق بعد الاقرار فيق خلافا لمحمد * لا * في * حقه * يرد عليه انتقاص طلاؤها كالحقة في الشربلية * وحق الاولاد * ونزع على حقه بقوله * فلا يبطل النكاح * وعلى

حق الاولا بقله * واولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقتها احرار * لمصولهم قبل
 اقرارها بالرق * مجهول النسب حر وعبد * ثم اقر بالرق لانسان وصلة * المقر له *
 صح * اقراره * في حقه * فقط * دون ابطال العتق فان مات العتيق يرثه وارثه ان كان *
 له وارث يستغرق العتقة * والا فميرث * الكل اذ الباقي كما في شرعية * المقر له فان
 مات المقر ثم العتيق فانه لعصبة المقر * ولو جنى هذا العتيق سعى في جنايته لانه لا
 عاقلة له ولو جنى عليه يجب ارش العبد * وكامله في الشهادة لان حريته با لظاهر وهو
 يصلح للدفع لا للاستحقاق * قال * رجل * آخر * لي عليك الف فقال * في جوابه * الصدق
 اوالحق واليقين اواذكر * كقوله حنا ونحوه * اذكر لفظ الحق والصدق * كقوله الحق الحق
 وحقا حقا * ونحوه اقرن بها البر * كقوله البر حق والحق بر الخ * فاقرار ولو قال الحق
 حق او الصدق صدق او اليقين يقين لا * يكون اقرارا لانه لا م تام بخلاف ما مر لانه لا يصح
 للابتداء فيجعل جوابا فانه قال ادعيت الحق الخ * قال لامته يا سارقة باز اذبة يا مجنونة
 يا آبهة او قال هذه السارقة فعلت كذا او باعها فوجد بها واحدا منها * اى من هذه
 العموب * لا ترد به * لانه نداء او شتم لا اخبار * بخلاف هذه سارقة او صدق آبهة
 او هذه زانية او مجنونة * حيث ترد با حد هالانه اخبار وهو لتعقيق الوصف * بخلاف
 يا طائى از هذه المطلقة فعلت كذا * حيث تطلق امرأته لتمكنه من انبائه شرعا
 فجعل ايجابا ليكون صادقا بخلاف الاول درر * اقرار السكران بطريق مختار *
 اى ممنوع مكرم * صحيح * في كل حق نلوا اقر بقود اتم عايمه السيد في سكره وفي سرقة
 يضمن المسروق كابطه سعدى افندى في باب حد الشرب * الا في * ما يقبل الرجوع
 كالردة * حد الزنا وشرب الخمر وان * سكر * بطريق مباح * كشربه مكرهاته
 لا * يعتبر بل هو كالا غماء الا في سقوط القضاء وتامه في احكامات الاشياء * المقر له اذا
 كذب المقر بطل اقراره * لما تقرر انه يرتد بالرد * الا في * ست * ما هنته بالاشياء
 الا اقرارا بالحرية والنسب ولاء العتقة والوقف * في الاسعاف لو وقف على رجل نقيلا
 ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد * والطلاق والرق * فكانها لا ترتد ويراد
 الميراث بزانية والنكاح كما في متفرقات قضاء البحر وتامه * واستثنى منه مسئلتين

من الأبراء وهما أبراء الكفيل لا يرتد وأبراء المل يون بعن قوله أبراءني فأبراء لا يرتد
 فاستثنى عشرة فلم يحفظ وفي وكالة الوهبانية ومتى صدقه فيها ثم رده لا يرتد بالرد وهل
 يشترط لصحة الرد مجلس الأبراء خلاف والضابط أن ما فيه تملك مال من وجه يقبل
 الرد والافلا كإبطال شفعة وطلاق وعناق لا يقبل الرد وهذا ضابط جيد فلم يحفظ * صالح
 أحد الورثة وأبراء أبراء عاماً * وقال لم يبق لي حق من تركته أبي عند الوصي أو
 قبضت الجميع ونحو ذلك * ثم ظهر في يد وصيه من * التركة شيء لم يكن وقت الصلح * و
 تحققه * تسع دعوى حصته منه على الأصح * صلح البرازية ولا تناقض لحمل قوله لم يبق لي
 حق أي مما قبضته على أن الأبراء عن الأعيان باطل وح فالوجه عدم صحة البراءة
 كما أفاده ابن الشحنة واعتمد الشرنبلالي وسحقه في الصلح * أقر * رجل * بمال
 في صك واشهد عليه * به * ثم ادعى أن بعض هذا المال * المقر به * قرض وبعضه ربوا
 عليه فإن أقام على ذلك بينة تقبل * وإن كان متناقضاً لنا نعلم أنه مضطر إلى هذا الاقرار
 شرح وهبانية قلت وحرر شارحها الشرنبلالي أنه لا يفتى بهذا الفرع لأنه لا عدل مان
 أقر غايته أن يقال بأنه يحلف المقر له على قول أبي يوسف المختار للفتوى في هذه ونحوها
 انتهى قلت وبه جزم المصنف فيما مر فتدبر * أقر بعن الدخول * من هنا إلى كتاب الصلح
 ثابت في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح * أنه طلقها قبل الدخول لزمه مهر * بالدخول *
 ونصف * بالاقرار * أقر المشروط له الربع * أو بعضه * أنه * أي ربع الوتف * يستحقه فلان
 دونه صح * وسقط حقه ولو كتاب الوتف بخلافه * وأوجعه لغيره * أو أسقطه للاح * لم يصح
 وكذا المشروط له النظر على هذا * كما مر في الوتف وذكره في الأشباه ثمه وهنا وفي الساقط
 لا يعود فراجع * القصص المرفوعة إلى القاضي لا يؤخذ رافعها بما كان فيها من أقرار
 وتناقض * لما قدمنا في القضاء أنه لا يؤخذ بما فيها * إلا إذا أقر * بلغظه صريحاً * قال له
 على ألف في علمي أو فيما أعلم أو حسب أو أظن لا شيء عليه * خلا فالثاني في الأول
 تلناهي للشك عرفانهم لو قال تد علمت لزمه اتفاقاً * قال غصبنا الف * من فلان * ثم قال كنا
 عشرة أنفس * مثلاً * وادعى الطالب ككما عبر به في المجمع وقال شراحه أي المغصوب
 نسخ الشرح وصوابه وادعى الطالب ككما عبر به في المجمع وقال شراحه أي المغصوب

منه * انه هو موت * غصبها * لزومه الا لسا كلها * والزومه زفر بعشورها قلنا هذا الضمير يستعمل في الواحد والظاهر انه يحمر بفعله دون غيره فيكون قوله هكذا عشرة رجوعا فلا يصح نعم لو قال غصبناه كلنا صح اتفاقا لانه لا يستعمل في الواحد * قال * رجل * اوصى ابي بثلاث ماله لزيد بل لعمر وابل لمكرنا الثلث للاول وليس لغيره شيء * وقال زفر لكل ثلث وليس للابن شيء فلنا نفاذ الوصية في الثلث وقد اقر به للاول فاستحقه فلم يصح رجوعه بعد ذلك للثاني بهما بخلاف الدين لنفاذه من الكل لكل من المجمع والله اعلم فروع اقرب شيء ثم ادعى الخطأ لم يقبل الا اذا اقر بالطلاق بناء على افناء المفتى ثم تبين عدم الوقوع لم يقع ديانة فنية اقرار المكره باطل الا اذا اقر السارق مكرها فانتهى بعضهم بصحته ظهيرة الا اقرار بشيء محال وبالدین بعد الابراء منه باطل ولو بمهر بعد هبتها له علي الاشبه نعم لو ادعى ديناً بسبب حادث بعد الابراء العام وانه اقرب به يلزمه ذكره المصنف في فتاويه فلت ومفاده انه لو اقر ببقاء الدين ايضا فحكمه كالاول وهي واقعة الفتوى فتأمل الفعل في المرض احط من نعل الصحة لاني مسئلة اسناد الناظر النظر لغيره بلا شرط فانه صحيح في المرض لاني الصحة تتمه وتماه في الاشباه وفي الوهبانية شعور واسناد بيع فيه للصحة اقبلن * وفي القبض من ثلث الترات يقدر * اقرب بمهر المثل في ضعف موته * فبينه الا يهاب من قبل تهدي * وليس بلا تشهد مقر انعه * ولو قال لا تخبر فحلف بسطر * ومن قال ملكي ذالذ كان منشأ * ومن قال هذا ملك ذافهم ومظهر * ومن قال لا دعوى لي اليوم عند ذ * نمايد عي من بعد منها فمكرر *

* كتاب الصلح *

مناسبتة ان انكار المقر سبب للخصومة المستندة للصالح * هو لغة اهم من المصالحة وشرعا * عقل يرفع النزاع * ويقطع الخصومة * ركه الا ليجاب * مطلقا * والقبول * فيما يتعين اما فيما لا يتعين كالكراهية فيتم بلا قبول عناية وسجى * وشرطه العقل لا البلوغ والحرية فصح من صبي ما ذون ان عوى * صلحه * عن ضررين و * صح * من عبد ما ذون ومكاتب * لو فيه نفع * و * شرطه ايضا * كون المصالح عليه معلوما ان كان يحتاج الى قبضه و * كون المصالح عنه حقا يجوز الا عياض عنه ولو * كان * غير مال كالقصاص والتعزير معلوما كان *

المصالح عنه * أرجهولا لا * يصح لو المصالح عنه * مما لا يجوز إلا بمقتضى عنه * وبينه بقوله *
كحق شفعة وحد ثلث ف وكفالة بنفس * ويبطل به الأول والثالث وكذا الثاني لو قبل
الرفع للحاكم لا حد زنا وشرب مطلقا * وطلب الصلح كاف عن القبول من المالك على عليه
ان كان المالك على به فما لا يتعين بالتعيين * كالدراهم والدنانير وطلب الصلح على ذلك
لانه اسقاط للبعض وهو يتم بالمسقط * وان كان مما يتعين بالتعيين * فلا بد من قبول المالك على
عليه * لانه كالبيع بحر * وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى * وقوع المالك في مصالح عليه
وعنه لو مقرا * وهو صحيح مع اقرار او سكوت او انكار * فالاول حكمه * كبيع ان وقع
عن مال بمال * وح * فتجوز فيه * احكام البيع * كالشفعة والرد بعيب وخيار رؤية وشرط
ويفسد جهالة البذل * المصالح عليه لاجهالة المصالح عنه لانه يسقط وتشترط القدرة على تسليم
البذل * وما يستحق من المالك على * اي المصالح عنه * يرد المالك على حصته من العوض *
اي البذل ان كلا فكل او بعضا فبعضا * وما استحق من البذل يرجع * المالك على * بحصته
من المالك على * كما ذكرنا لانه معاوضة وهذا حكمها * وحكمه كالأجارة ان وقع * الصلح *
عن مال بمنفعة * كخمس مئة عبد وسكنى دار * فشرط التوقيت فيه * ان احتج اليه والا لا
كصبيغ ثوب * ويبطل بموت احد هما وبهلاك المثل في المدة * وكذا الوقوع عن منفعة
بمال او بمنفعة عن جنس آخر ابن كمال لانه حكم الاجارة * والآخران * اي الصلح بسكوت
وانكار * معاوضة في حق المالك على وفاء يمين وقطع نزاع في حق الآخر * وح * فلا شفعة في
صلح عن دار مع احد هما * اي مع سكوت او انكار لكن للشفيع ان يقوم مقام المالك على
فيدلى بحجته فان كان للمالك على يمينه اقامها للشفيع عليه واخذ المالك بالشفعة لان باقاة
الحجة تبين ان الصلح كان في معنى البيع وكذا لو لم يكن له يمينه فحلف المالك على عليه فنكّل
شرئلا لية * وتجب في صلح * وقع * عليها باحد هما * او باقرار لان المالك على يأخذها
عن المال فهو * اخذ بزمعه * وما استحق من المالك على رد المالك على حصته من العوض ورجع
بالخصومة فيه * فيخاصم المستحق لخلوا العوض عن الغرض * وما استحق من البذل رجعا الى
الدعوى في كله او في بعضه * هذا اذا لم يقع الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجعا للمالك على نفسه
لا بالالدعوى لان اقل امله على المبايعة اقرار بالملكية عمنى وغيره * وهلاك البذل *

كلاً أو بعضاً * قبل التسليم له * أي للمدعي * كاستحقاقه * كذا لك * في الفصلين * أي
 مع اقرار أو مع سكوت وانكاه هذا الوالد لـ ما يتعين والالام يطل بل يرجع به إليه * أي صالح
 من * كذا نسخ المتن والشرح وصوابه على * بعض ما يدعيه * أي عين يدعيها الجواز وفي
 الدين كاستحقاقه فإودع عليه داراً فصالحه على بيت معلوم منها فلو من غير صاحب قهستاني *
 لم يصح * لأن ما قبضه من عين حقه وحيلة صحته ما ذكره بقوله * إلا بزيادة شيء * آخر
 كثوب ودرهم * في البدل * فيصير ذلك عوضاً عن حقه فيما بقي * أو * يلحق به *
 الإبراء عن دعوى الباقي في * لكن ظاهر الرواية الصفة مطلقاً شرطاً لية ومشى عليه
 في الاختيار وعزاه في العزيمة الجزائية وفي الجلاية لشئ الإسلام وجعل ما في المتن
 رواية ابن سماعة وقولهم الإبراء عن الأعيان باطل معناه بطل الإبراء عن دعوى
 الأعيان ولم يصح ملكاً للمدعي عليه وإن الوظف بتلك الأعيان حل له أخذها لكن لا تسع
 دعواه في الحكم وأما الصلح على بعض الدين فيصح ويبرأ عن دعوى الباقي أي قضاء
 لاديانة ذلك الوظف به أخذ قهستاني وتبامه في أحكام الدين من الأشباه وقد حققته
 في شرح الملتقى و * صح * الصلح * عن دعوى المال مطلقاً * ولو باقراراً بمنفعة *
 و * عن دعوى * المنفعة * ولو بمنفعة من جنس آخر * و * عن دعوى * الرق وكان عتقاً على
 مال * ويثبت الولاء لو باقراراً ولا لا بينة درر قلت ولا يعود بالبيعة رقيقاً وكذا
 في كل موضع أقام بينة بعد الصلح لا يستحق الملك عي لأنه يأخذ البدل باختياره
 نزل بائناً فليحفظ * و * عن دعوى الزوج * النكاح * على غير مزرعة * وكان خلعة
 ولا يطالب لمبطلا ويحل لها الزوج لعدم الدخول ولو ادعت المرأة فصالحها لم يصح
 وقاية وزناية ودرر وملتقى وصحة في المجتبى والاختيار وصحة الصفة في درر البتار *
 وإن تتل العبد المأذون له رجلاً عملاً لم يجز صلحه عن نفسه * لأنه ليس من تجارته
 فلم يلزم المولى أن يكتسب قطبه أو يورثه أخذاً بالبدل بعن عتقه * وإن قتل عبداً له *
 أي للمأذون * رجلاً عملاً أو صالحاً * المأذون * عنه جاز * لأنه من تجارته والمكاتب
 كالحر * والصلح عن المأصوب اليها لك على أكثر من قيمته قبل القضاء بالقيمة جاز * كصلحه
 بعرض * فلا نقبل بيعة الغاصب بوجه * أي الصلح على * أن قيمته أقل مما صالح عليه

ولا رجوع للغاصب * على المغصوب منه شيء * لو اتصا دينا بعد : انها اقل *
 بحر * ولو اتفق موسر عبد او مشترك فصاله * الموسر * الشريك على اكثر من نصف قيمته
 لا يجوز * لانه مقد ر شرعا فبطل الفضل اتفقا * كاصلح في * المسئلة * الاولى *
 على اكثر من قيمة المغصوب * بعد القضاء بالقيمة * فانه لا يجوز زلان نقد ير القاضى
 كالشارع * وكذا الوصاله يعرض صح وان كانت قيمته اكثر من قيمة مغصوب تلف * لعدم
 الربوا * و * صح * في * الجاية * العمد * مطلقا ولو نى نفس مع اقراره * باكثر من الدية
 والارش * او باقل لعدم الربوا * وفي الخطأ * كذ لك * لا تصح الزيادة لان الدية
 في الخطأ مقد رة حتي لو صالح بغير مقدارها صح كيف كان بشرط المجلس لئلا يكون ديننا
 بين وتعبين القاضى احد ما يصير غيره كجنس آخر او صالح على خمر فسدت فتلزم
 الدية في الخطأ يسقط القود لعدم ما يرجع اليه اختيار * وكل * زين * عمرا بالصلح عن
 دم عمد ارطى بعض دين يدينه * على آخر من مكبل او مؤزون * لزمت له الموكل *
 لانه اسقاط فكان الوكيل سقيرا * الا ان يضمه الوكيل * فيؤخذ بضمانه * كمالو
 وقع اصلح * من الوكيل * عن مال بمال عن اقراره * فيلزم الوكيل لانه ح كبيع *
 اما اذا كان عن انكار لا * يلزم الوكيل مطلقا بحرود رد * صالح عنه * فضولي * بلا
 امر صح ان ضمن المال او اضاف * الصلح * الى ماله او قال على * هذا او * كذا او سلم * المال
 صح وصار متمتع عافى الكل الا اذا ضمن بامر عزمي زاده * والا * وسلم في الصورة
 الرابعة * فهو موقوف فان اجازته المدعى عليه جاز ولزمه * البذل * والابطال والخلع
 في جميع ما ذكرنا من الاحكام * الخمسة * كاصلح ادعى وقفية دار ولا بيعة له
 فصالحه المنكر لقطع المحصومة جاز وطالب له * البذل * لو صادفنا في دعواه وقيل *
 قائله صاحب الاجناس * لا * يطيب له لانه بيع معني وبيع الوقف لا يصح * كل صلح بعد صلح
 فالثاني باطل وكذا * النكاح بعد النكاح والحوالة بعد الحوالة * والصلح بعد الشراء * و
 الاصل ان كل عقد اعيد فالثاني باطل الا في ثلاث مذكورة في موع الاشهاد الكفائة والشراء و
 الاجارة فلنراجع * انام * المدعى عليه * بيعة بعد الصلح عن انكار ان المدعى قال قبله *
 قبل الصلح * ليس لي قبل فلان حق فالصلح ماض * علي الصحة * ولو قال * المدعى * بعني

وجوب دينهما عليه حتى * وقعت المقاصة بدينه السابق * لانه قاض لا قابض * ولو ابرأ *
 الشريك المدينون * عن البعض قسم الباقي على سهامه * ومثله المقاصة ولو اجل نصيبه
 صح عند الثاني والغصب والاستحجار بنصيبه قبض لا التزويج والصلح عن جناية عمد وحيلة
 اختصاصه بما قبض ان يهبه الغريم قد رد دينه ثم يبريه او يبيعه به كفا من قمر مثلا ثم يبريه
 ملتقط وغيره وموت في الشركة * صالح احد ربي سلم عن نصيبه على ما دفع من رأس
 المال فان اجاز الشريك * الآخر * نفذ عليهما وان رد * لان فيه قسمة الدين
 قبل قبضه وانه باطل نعم لو كانا شريكي مغاوضة جاز مطلقا بحر *

* فصل في التخارج *

اخرجت الورثة احد هم عن * التركة وهي * عرض او هي * عقار * بما ل اعطوه له *
 او * اخرجوه * عن * تركة هي * ذهب بغضة * ونحوها له * او * على * العكس * اذ عن
 نقد ين بها * صح * في الكل صرفا للجنس بخلاف جنسه * قل * ما اعطوه * او كثر * لكن
 بشر ما التقاض فيما هو صرف * وفي اخراجه عن * نقد ين وغيرهما باحد النقصين لا
 يصح الا ان يكون ما اعطي له اكثر من حصته من ذلك الجنس * تحرزا عن الربوا والاب من
 حضور النقل ين عند الصلح وعلمه بقدر نصيبه شرفا لاية جلالته ولو بعرض جاز مطلقا لعدم
 الربا وكذا لو انكر وارثه لانه ح ليس ببطل بل لقطع المنازعة * وبطل الصلح ان اخرج
 احد الورثة وفي التركة ديون بشرط ان تكون الدينون لبقيةتهم * لان تملك الدين
 من غير من عليه الدين باطل ثم ذكر لصحته حيلة فقال * وصح لو شرطوا ابراء الغرماء *
 منه * اى من حصته لانه تملك الدين ممن عليه الدين فيسقط قدر نصيبه عن الغرماء * او
 قضاو نصيب المصالح منه * اى الدين * ترعا * منهم * واحالهم بخصته او اقر صوة قل ر
 حصته منه وصاحوه عن غيره * بما يصلح به لا * واحالهم بالقرض على الغرماء * و
 يقبلوا الحوالة وهذه احسن التحمل ابن كمال والاوجه ان يبيعه كفا من قمر او نحوه
 بقدر الدين ثم يحيلهم على الغرماء ابن ملك * وفي صحة صلح عن تركة مجهولة * اعيانها
 ولا دين فيها * على مكمل او موزون * متعلق بصلح * اختلاف * والصحيح الصحة زيلعي
 لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن الكمال ان في التركة جنس بدل الصلح لم يجز

والاجاز وان لم يد رفعلي الاختلاف * ولو * التركة * مجهولة وهي غير مكمل او موزون
 في يد البقية * من الورثة * صح في الاصح * لانها تقضي للمنازعة لقيا مهافي يد هم حتى
 لو كانت في يد المصالح او بعضها لم يجز ما لم يعلم جميع ما في يد الحاجة الى التسليم ابن
 ملك * وبطل الصلح والقسمة مع احاطة الدين بالتركة * الا ان يضمن الورثة الدين بلا
 رجوع او يضمن اجنبي بشرط براءة الميت او يوفى من مال آخر * ولا * ينبغي * ان
 يصلح * ولا يقسم * قبل القضاء * للدين * في غير دين محيط ولو فعل الصلح * والقسمة * صح *
 لان التركة لا تخلو عن قليل دين فلو وقف الكل تضرر الورثة فموقف قد رالدين استجسانا
 وقاية لثلاثا جوا الى نقض القسمة بحر * ولو اخرجوا واحدا * من الورثة * فخصته
 تقسم بين الباقي على السواء * ان كان ما اعطوه من مالهم غير الميراث وان كان * المعطى *
 مما ورثوه فعلى قدر ميراثهم * يقسم بينهم وقيد * الخصاف بكونه عن انكار فلو عن اقرار
 فعلى السواء * وصلح احد هم عن بعض الاعيان صحيح ولو لم يد كرفى صك التخارج ان في
 التركة دين ام لا فالصك صحيح وكذا الولم يد كره في الفتوى في صحة ويحمل على
 وجود شرائطها مجمع الفتاوى * والموصى له * بمبلغ من التركة * كوارث فيما قد مناه *
 من مسألة التخارج * صالحا * اى الورثة * احد هم * وخرج من بينهم * ثم ظهر
 للميت دين او عين لم يعلموها هل يكون ذلك د اخلا في الصلح * المذكور * قولان
 اشهرهما لا * بل بين الكل والقولان حكاهما في الحانية مقدم لعدم الدخول وقد
 ذكر في اول فتاواه انه يقدر ما هو الا شهر فكان هو المعتمد كذا في البحر قلت وفي
 البرازية انه الاصح ولا يبطل الصلح وفي الوهبانية شعير وفي مال طفل بالشهود فلم
 يجز * وما يدعي خصم ولا يتنور * وصح على الابرء من كل غائب * ولو زال عيب عنه
 صالح يهدر * ومن قال ان تحلف فتبرأ فلم يجز * ولو مدع كالا جنبي يصور *

* كتاب المضاربة *

هي * لغة مغاملة من الضرب في الارض وهو السير فيها وشرعا * عقد شركة في الربح
 بمال من جانب * رب المال * وعمل من جانب * المضارب * وركنها الايجاب والقبول
 وحكمها * انواع لانها * ايداع ابتداء * ومن حيل الضمان ان يقرضه المال الادرها

ثم يعقد شركة عنان بالذم وبما اقترضه على ان يعبلا والربح بينهما ثم يعمل المستقرض
 فقط فان ملك فالقرض عليه * وتوكيل مع العمل * لتصرفه بامر * وشركة ان ربح و
 غصب ان خالف وان اجاز رب المال بعد * لغيره غاصبا بالمخالفة * واجارة
 فاسدة ان فسدت فلا ربح * للمضارب * حبل له اجر * مثل * عمله مطلقا * ربح او لا *
 بلا زيادة على المشروط * خلافا للمحمد والنمثلة * الا في وصى اخذ مال يتيم مضاربة فاسد *
 كشرطه لنفسه عشرة دراهم * فلا شيء له * في مال اليتيم * اذا عمل * اشباهه فهو استثناء
 من اجر عمله * و * الفاسد * لا ضمان فيها * ايضا * كصححة * لانه امين * ودفع
 المال الى آخر مع شرط الربح * كله * للمالك بضاعة * فيكون وكيل متبرعا * ومع شرطه
 للعامل قرض * لقلته ضرورة * وشرطها * امور سبعة * كون رأس المال من الايمان * كما مر
 في الشركة * وهو معلوم * للعاقدين * فكفت فيه الاشارة * والقول في قدره و
 صفته للمضارب بيمينه والبينة للمالك واما المضاربة بدين فان على المضارب لم تجز وان
 على ثالث جاز وكره ولو قال اشترى عبد انسيئة ثم بعه وضارب ثمنه ففعل جاز كقوله
 لغاصب او مستودع او مستبضع اعمل بما في يدك مضاربة بالنصف جاز مجتبى * وكون
 رأس المال عين الادينا * كما بسطه في الدرر * مسلما الى المضارب * ليتمكنه التصرف *
 بخلاف الشركة * لان العمل فيها من الجانبين * وكون الربح بينهما شائعا * فلو عين
 قدرا فسدت * وكون نصيب كل منهما معلوما * عند العقد * ومن شروطها كون نصيب
 المضارب من الربح حتى لو شرط له من رأس المال او منه ومن الربح فسدت في الجلاية
 كل شرط يوجب جهالة في الربح او يقطع الشركة فيه يفسدها والابطال الشرط وصح العقد
 اعتبارا بالوكالة * ولو ادعي المضارب مسادها فالقول لرب المال وبعبه للمضارب *
 الاصل ان القول لك عي الصحة في العقود الا اذا قال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا
 عشرة وقال المضارب الثلث فالقول لرب المال ولو فيه فسادها لانه ينكر زيادة يد غيرها
 المضارب خاتمة وما في الاشباه فيه اشتباه فانهم * ويملك المضارب في المطلقة * التي لم
 تقم بمكان ارزمان او نوع * البيع * ولو فاسد * بنقل ونسيئة متعارفة والشراء والتوكيل
 بهما والسفر بر او بحرا * ولو دفع له المال في بلد علي الظاهر * ولا بضاعة * اى دفع

المال بضاعة * ولولرب المال ولا تفسد به * المضاربة كما تجي * ويملك الايداع والرهن
 والارتهان والاجارة والاستيجار * فلوا سناً جرادضا بيضا ليزرعها او يغرسها جاز ظهيرة *
 والاحتياال * اى قبول الحوالة * بالعين مطلقا * على الايسر والاعسر لان كل ذلك
 من صنيع التجار * لا * يملك * المضاربة * والشركة والخلط بمال نفسه * الا باذن او
 اعمل برأيك * اذ الشئ لا يتضمن مثله * ولا * الاقراض والاستدانة وان قيل له
 ذلك * اى اعمل برأيك لانهما ليسا من صنيع التجار فلم يدخل في التعميم * ما لم ينص *
 المالك * عليهما * فيملكهما اذا استدان كانت شركة وجوه وح * فلوا شترى بمال المضاربة
 ثوبا وقصر بالماء ارحمل * متاع المضاربة * بماله * وقد * قيل له ذلك فهو منطوع * لانه لا
 يملك الاستدانة بهذه المقالة وانما قال بالماء لانه لو قصره بالنشاء فحكمه كصبغ * وان
 صبغه احمر فشريك بما زاد * الصبغ ودخل فى اعمل برأيك كالخلط * وكان له * حصه *
 قيمة * صبغه ان بيع وحصه الثوب * ابيض * فى مالها * ولولم يقل اعمل برأيك لم يكن
 شريكا بل غاصبا وانما قال احمر لما مر ان السواد نقص عند الامام فلا يدخل فى اعمل
 برأيك بحر * ولا * يملك ايضا * تجا وزبل او سلعة او وقف او شخص عينه المالك * لان
 المضاربة تقبل تقييد المغيل ولولبعث العقد ما لم يصير المال عرضا لانه لا يملك عزله فلا يملك
 تخصيصه كما سمجى قيل نا بالمغيل لان غير المغيل لا يعتبر اصلا كنهيه عن بيع الحال واما المقيد فى
 الجملة كسوق من مصر فان صرح بالنهاى صح والا لا * فان فعل ضمن * بالمخالفة * وكان
 ذلك الشراء له * ولولم يتصرف فيه حتى عاد للوفاق عادت المضاربة وكذا الوعاد فى
 البعض اعتبارا للجزء بالكل * ولا * يملك * تزويج قن من مالها ولا شراء من يعتق على
 رب المال بقرابة او يمين بخلاف الوكيل بالشراء * فانه يملك ذلك * عند عدم القرينة *
 المقيدة للوكالة كاشترى لى عبد البيعه او استحل منه اوجارية اطأها * ولا من يعتق عليه * اى
 المضارب * اذا كان فى المال ربح * هو هنان تكون قيمة هذا العبد اكثر من كل رأس
 المال كما بسطه العيني فلم يحفظ * فان فعل * شراء من يعتق على واحد منهما * وقع الشراء
 لنفسه وان لم يكن * ربح كما ذكرنا * صح * للمضاربة * فان ظهر * الربح * بزيادة قيمته
 عند الشراء عتق حظه ولم يضمن نصيب المالك * لعقده لا بصنعه * وسعي * العبد * الماعتق فى

قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك من يعتق على شريكه أو الأب أو الوصي من يعتق على الصغير نقل على العاقل * إذا نظر فيه للصغير * والمأذون إذا اشترى من يعتق على المولى صح وعق عليه ان لم يكن مستغرقاً بالدين والألا * خلا فالهما زيلعي * مضارب معه ألف بالنصف اشترى مئة فولدت ولداً مساوياً له * أى للألف * فادعاه موصراً فصارت قيمته * أى الولد وحده كما ذكرنا * الفاونصة * أى خمسمائة ونقلت دعوته لوجود الملك بظهور الربح المذكور فعتق * سعى لرب المال فى الألف وربعة * ان شاء المالك * أو اعتقه * ان شاء * ولرب المال بعد قبض الفه * من الولد * تضمين المدعى * ولو معسراً لانه ضمان قميلىك * نصف قيمتها * أى الأمانة لظهور نفوذ دعوته فيها ويحمل على انه تزويجها ثم اشتراها حبلى منه ولو صارت قيمتها الفاونصفه صارت أم ولد ضمن للمالك الفاونربعة ولو موصراً لمعسراً فلا سعاية عليها لان أم الولد لا تسعى وتماهه فى البحر *

*** باب المضارب أيضاً رب ***

لما قدم المفردة شرع فى المركبة فقال * مضارب المضارب * آخر * بلاذن * المالك * لم يضمن بالدفع مالم يعمل الثانى ربح * الثانى * أولاً * على الظاهر لان الدفع ايداع وهو يملكه فاذا عمل تبين انه مضاربة فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح بل للثانى أجر مثله على المضارب الاول وللأول الربح المشروط * فان ضاع المال * من يد * أى يد الثانى * قبل العمل * الموجب للضمان * فلا ضمان * على احد * وكذا * لا ضمان * لو غصب المال من الثانى و * انما * الضمان على الغاصب فقط ولو استهلكه الثانى او وصبه فالضمان عليه خاصة فان عمل * حتى ضمنه * خير رب المال ان شاء ضمن * المضارب * الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثانى * ولو اختار اخذ الربح ولا يضمن ليس له ذلك بحر * فان اذن * المالك بالدفع * ودفع بالثلث * وقد قيل * للأول ما رزق الله فبيننا نصغان فللمالك النصف * عملاً بشرطه * وللأول السدس الباقي وللثانى الثلث * المشروط * ولو قيل ما رزقك الله بكاف الخطاب * والمسئلة بحالها * فللثانى ثلثه والباقى بين الاول والمالك نصغان * باعتبار الكاف فيكون لكل ثلث * ومثله ما ربحت من شئ او ما كان لك فيه من ربح * ونحو ذلك وكذا الوشرط للثانى اكثر من الثلث اقل فالباقى بين المالك والاول *

ولو قال له ما ربحت * بيننا * نصغان ودفع بالنصف فللثاني النصف واستويا فيما بقي * لأنه لم يربح
سواه * ولو قيل ما رزق الله فلي نصفه أو ما كان من فضل الله فبيننا نصغان فدفع بالنصف فللمالك
النصف وللثاني كذا لك ولا شيء للاول * ليجعله ماله للثاني * ولو شرط * الاولي * للثاني
ثلثيه * والمسئلة بحالها * ضمن الاولي للثاني سدسا * بالتسمية لأنه التزام سلامة الثلثين *
وان شرط * المضارب * للمالك ثلثه * وشرط * لعبه * المالك ثلثه * وقوله * متى ان يعمل معه *
عادي وليس بقيد * وشرط * لنفسه ثلثه صح * وصار كأنه اشتراط للمولى ثلثي الربح كذا في عامة
الكتب وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط فاجتنبه * ولو عقد المال ذون مع اجنبي وشرط
المال ذون عمل مولا له لم يصح ان لم يكن * المال ذون * عليه دين * لأنه كاشتراط العمل على
المالك * والاصح * لأنه لا يملك كسبه * واشتراط عمل رب المال مع المضارب مفسد *
للعقد لأنه يمنع التخلية فيمنع الصحة * وكذا اشتراط عمل المضارب مع مضاربه او عمل رب
المال مع * المضارب * الثاني * بخلاف مكاتب شرط عمل مولا له كما لو مضارب مولا له *
ولو شرط بعض الربح للمساكين او للحج او في الرقاب * او لامرأة المضارب او مكاتبه صح
العقد * لم يصح الشرط ويكون * المشروط * لرب المال ولو شرط البعض لمن شاء المضارب فان
شاء لنفسه او لرب المال صح * الشرط * والا * بان شاء لا جنبي * لا يصح ومتى شرط البعض
لا جنبي ان شرط عليه عمله صح الشرط والا لا قلت لكن في القهستاني انه يصح مطلقا للمشروط
للاجنبي ان شرط عمله والا فللمالك ايضا وعزاه للذخيرة خلافا للبرجندى وغيره فتنبه
ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب او دين المالك جاز ويكون للمشروط له قضاء دينه
ولا يلزم بدفعه لغرمائه بحر * وتبطل * المضاربة * بموت احد هما * لكونها وكالة وكذا
بقنله وحجر يطرأ على احد هما ويجنون احد هما مطبقا قهستاني وفي البرازية مات المضارب
والمال عروض باعها وصيه ولو مات رب المال والمال نقد تبطل في حق التصرف ولو
عرضا تبطل في حق المسافرة لا التصرف فله بيعه بعرض ويقبل * و * بالحكم * بلحق المالك
مرندا فان عاد بعول لحونه مسلما فالمضاربة على حالها * حكم بلحاظه ام لا عناية * بخلاف
الوكيل * لأنه لا حق له بخلاف المضارب * ولو ارتد المضارب فهي على حالها فان مات
او قتل او لحق به ارا الحرب وحكم بلحاظه بطلت * وما تصرف نافذ وعهدته على المالك عند

الامام بعز * ولو ارتد المالك نكاح * اى ولم يلحق * فتصرفه * اى المضارب * موقوف ورده
 المره * لانه لا تقبل فلم ينقل بسبب التلف فى حقها * غير مؤثرة ويغزل بعزله * لانه وكيل *
 ان علم به * بجبر رجلين مطلقا ونضولى عدل اورسل ممين * والا * يعلم * لا * ينزل * فان علم *
 بالعزل ولو حكما كموت المالك ولو حكما * والمال عروض * هو هنا ما كان خلاف جنس رأس
 المال فالك راسهم والك ناير جنسان * باعها * ولو نسيته وان نهاه عنها * ثم لا يتصرف فى ثمنها *
 ولا فى نقل من جنس رأس ماله ويبدل خلاقه به استحسانا لوجوب رد جنسه ولظهور الربح * ولا
 يملك المالك نسخها فى هذه الحالة * بل ولا تخصيص الاذن لانه عزل من وجه نهاية *
 بخلاف احد الشريكين اذا نسخ الشركة ومالها متعة * صح * افترقا وفى المال ديون وبيع
 يجبر المضارب على اقتضاء الديون * اذ حينئذ يعمل بالاجرة * والا * ربح * لا * جبر
 لانه حينئذ متبرع * و * يؤمر بان * يوكل المالك عليه * لانه غير العاقد * وح * فالوكيل بالبيع
 والمستبضع كالمضارب * يؤمر ان بالتوكيل * والسمسار يجبر على التقاضى * وكذا الدلال
 لانهم يعملون بالاجرة **فروع** استوجر علي ان يبيع ويشترى لم يجز لعدم قدرته عليه
 والحيلة ان يستأجره مدة للخدمة ويستعمله فى البيع زيلعى * وما ملك من مال المضاربة
 فيصرف الى الربح * لانه تبع * فان زاد الهالك على الربح لم يضمن * ولو فاسد * من
 عمله لانه امين * وان قسم الربح وبقيت المضاربة ثم هلك المال او بعضه تراد الربح
 لياخذ المالك رأس ماله وما فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن * لما مر ثم ذكر مفهوم قوله
 وبقيت المضاربة فقال * وان قسم الربح وفسخت المضاربة والمال فى يد المضارب ثم
 هلك ما هلك المال لم يتراد وبقيت المضاربة * لانه عقد جدي وصى الحيلة النافعة للمضارب *

* فصل فى المعفقات *

المضاربة لا تغسل بدفع كل المال او بعضه * تقيد الهداية بالبعض اتفاقا على عناية * الى
 المالك بضاعة لا مضاربة * لما مر * وان اخذه * اى المالك المال * بغير امر المضارب
 وباع واشترى بطلت ان كان رأس المال نقدا * لانه عامل لنفسه * وان صار عرضا لا *
 لان النقص الصريح لا يعمل فهناك اولى عناية ثم ان باع بعرض بقيت وان بنقل بطلت
 لما مر * واذا سافر * ولو يوما * فطامه وشرابه وكسوته وركوبه * بفتح الراء ما يركب و

لو بكرة * وكلما يحتاجه عادة * اى فى عادة التجارة بالمعروف * فى مالها * لو صححة
 لا فاسد * لانه اجير فلا نفقة له كمستبضع ووكيل وشريك كافى وفي الاخير خلاف * وان
 صل فى المصر * سواء ولد فيه او اتخذ * دارا * فنفقته فى ماله * كذا وبه على الظاهر اما
 اذ انوى الاقامة بمصر ولم يتخذ * دارا * فله النفقة ابن ملك مالم يأخذ مالا لانه لم يحتبس
 بماله ولو سافر بماله وماله او خلط باذن اربابين لرجلين انفق بالحصه واذا قدم رد ما بقي
 مجمع ويضمن الزائد على المعروف فلو انفق من ماله ليرجع فى ماله له ذلك ولو صلح لم
 يرجع على المالك * وبأخذ المالك قد رما انفق المضارب من رأس المال ان كان ثمه ربح
 فان استوفاه وفصل شئ * من الربح * اقتسمه * على الشرط لان ما انفقته يجعل كالمالك
 والمالك يصرف الى الربح كما مر * وان لم يظهر ربح فلا شئ عليه * اى المضارب * وان باع
 المتاع مرا بجهة حسب ما انفق على المتاع من الحملان واجرة السمسار والقصار والصباغ و
 نحوه * مما اعتيد ضمه * ويقول * البائع * قام على بكن او كذا يضم الى رأس المال
 ما يوجب زيادة فيه حقيقة او حكما او اعتاده التجارة * كاجرة السمسار هذا هو الاصل
 نهية * لا * يضم * ما انفق على نفسه * لعدم الزيادة والعادة * مضارب بالتصفى شرعى
 بالحق بزا * اى ثوبا * وباعه بالغين وشرى بهما عبد انصاعا فى يد * قبل نقلهما لبائع
 العبد * غرم المضارب * نصف الربح * ربحهما * غرم * المالك الباقي * يصير *
 ربع العبد * ملكا * للمضارب * خارجا عن المضاربة لكونه مضمونا عليه وما من المضاربة
 امانة وبميسماتناف * وباقيه لهما ورأس المال * جميع ما دفع المالك وهو * الفان وخمسائة *
 ولكن * رابع * المضارب فى بيع العبد * على الغين * فقط لانه شراء بهما * ولو بيع * العبد *
 بضعفهما * باربعة آلاف * فحصتها ثلثة آلاف * لان ربحه للمضارب * والربح منها نصف
 الالف بينهما * لان رأس المال الفان وخمسائة * ولو شرى من رب المال بالالف عبد ا
 شراء * رب المال * ينصفه رابع بنصفه * وكذا عكسه لانه وكيله ومنه علم جواز شراء المالك
 من المضارب وعكسه * ولو شرى بالغها عبد ا قيمته الفان فقتل العبد رجلا خطاء فثلثة ارباع
 الف على المالك ورابعه على المضارب * على قدر ملكهما * والعبد يحد م المالك ثلثة
 ايام والمضارب يوما * لخروجه عن المضاربة بالغل * للتناهي كما امر ولو اختار المالك الدفع

والمضارب بالنقد آفته ذلك لعوضه الربح ايضا * اشترى بالفها عبد او هلك العمن قبل
النقد * للمائع لم يضمن لانه امين بل * دفع المالك * للمضارب * الفها اخره ثم وثم *
اي كلما هلك دفع اخره الى غير نهاية * ورأس المال جميع ما دفع * بخلاف الوكيل
لان يده ثانيا يد استيغاء لا امانة * معه الفان فقال * للمالك * دفعت الى الفاور يست
الفان وقال المالك دفعت القين فالقول للمضارب * لان القول في مقد ار المقبوض
للقابض امينا وضمننا كما لو انكره اصلا * ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقد ار الربح فالقول
لرب المال في مقد ار الربح فقط * لانه يستفاد من جهته * وايهما اقام بينة تقبل وان اقامها
فالبينة بينة رب المال في دعواه الزيادة في رأس المال وبينة المضارب في دعواه
الزيادة في الربح * قيل الاختلاف بكونه في المقدار لانه لو كان في الصفة فالقول لرب
المال فلان قال * معه الف فقال هو مضاربة بالنصف وقد ربح الفان قال المالك هو بضاعة
فالقول للمالك * لانه منكر * وكذا لو قال * المضارب * هي قرض وقال رب المال هي بضاعة
او ودعة او مضاربة فالقول لرب المال والبينة بينة المضارب * لانه يدعى عليه
التمليك * والمالك ينكر واما لو ادعى المالك القرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب *
لانه ينكر الضمان وايهما اقام البينة قبلت * وان اقاما بينة رب المال اولى * لانها اكبر
اثباتا واما الاختلاف في النوع فان ادعى المضارب العموم او الاطلاق وادعى المالك
الخصوص فالقول للمضارب لتمسكه بالاصل ولو ادعى كل نوعا فالقول للمالك والبينة
للمضارب فيقيمها على صحة تصرفه ويلزمها نفى الضمان ولو وقتت البيئات قضى بالمناخوة
والا فبينة المالك فروع دفع الوصي مال الصغير الى نفسه مضاربة جاز وقيد
الطرسوسي بان لا يجعل الوصي لنفسه من الربح اكثر مما يجعل لامثاله وتمامه في شرح
الوهبانية وفيها مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عا دينا في تركته
وفي الاختيار دفع المضارب شيئا للعاشر ليكف عنه ضمن لانه ليس من امور التجارة
لكن صرح في مجمع الفتاوى بعدم الضمان في زماننا قال وكذا الوصي لانهما يقصدان
الاصلاح وسيجي آخر الوديعة وفيه لو شرى بما لها متاعا فقال انا امسكه حتى اجل ١٠ سنة
كثير او اراد المالك بيعه فان في المال ربح اجبر على بيعه لعلمه باجر كما مر الا ان يقول

للمالك اعطيك راس المال وحضتك من الربح فمجبور المالك على قبول ذلك وفي البرازية دفع اليه الفانصفها مئة ونصفها مضا ربة فهلكت يضمن حصة الهبة انتهى قلت والمفتي به انه لا ضمان مطلقا في المضاربة لانها امانة ولا في الهبة لانها فاسدة وهي تملك بالقبض على المعتمد المفتي به كما هييجب فلا ضمان فيها وبه يضعف قول الوهابية شعروا ودعه عشر اعلي ان خمسة * له مئة ناستهلك الخمس بخسر *

* كتاب الايداع *

لا خفاء في اشتراكه مع ما قبله في الحكم وهو الامانة * هو لغة من الودع اي الترك وشرا * تسليط الغير على حفظ ما له صريحا او دلالة * كان انفتق رق رجل فاخذ رجل بغيبة مالكه ثم تركه ضمن لانه بهن الاخذ التزم حفظه دلالة بحر * والوديعة ما تترك عند الامين * وهي اخص من الامانة كما حققه المصنف وغيره * وركانها الايجاب صريحا * كارد عتك * او كناية * كقوله لرجل اعطني الفادهم ارا عطني هذا التوب مثلا فقال اعطيتك كان وديعة بحر لان الاعطاء يحتمل الهبة لكن الوديعة ادنى وهو متيقن نصار كناية * او فعلا * كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل شيئا فهو ايداع * والقبول من المودع صريحا * كقبلت * او دلالة * كالموسكت عند وضعه فانه قبول دلالة كوضع ثوبا به في حمام برأ من الثيابي وكقوله لرب الخان اين اربطها فقال هناك كان ايداعا خانية وهذا في حق وجوب الحفظ واما في حق الامانة فتتم بالايجاب وحده حتى لو قال للغاصب اودع عتك المغموص برئ عن الضمان وان لم يقبل اختمار * وشرطها كون المال قابلا لاثبات اليد عليه * فلو اودع الآبق او الطير في الهواء لم يضمن * وكون المودع مكلفا شرط لوجوب الحفظ عليه * فلو اودع صبيا فاستهلكها لم يضمن ولو عبد امحجورا ضمن بعد عتقه * وهي امانة * هذا حكمها مع وجوب الحفظ والاداء عند الطلب واستحباب قبولها * فلا تضمن بالهلاك * الا اذا كانت الوديعة باجرا شباة معزيا للزيلي * مطلقا * سواء امكن التحرز ام لا هلك معها شيء ولا لحد يث اند ارتطنى ليس على المستودع غير المغل ضمان * واشتراط الضمان علي الامين * كالحمامي والخاني * باطل به يفتي * خلاصة وصدر شريعة * وللمودع حفظها بنفسه وعياله * كما له * وهم من يسكن معه

حقيقة او حكما لا من يموت * فلو دفعها الولد المميز وزوجته ولا يسكن معها ولو لا ينفق عليها
لم يضمن خلاصه وكذا لو دفعها الزوجها لان العبرة للمساكنة لا للنفقة وقيل يعتبر ان معا
عيني * وشرط كونه * اى من فى عياله * آمينا * فلو علم خيانتها ضمن خلاصه * و * جاز *
لمن فى عياله الذى دفع لمن فى عياله ولونها * عن الذى دفع الى بعض من فى عياله فادفع ان
وجل يد ا منه * بان كان له عيال غيره ابن ملك * ضمن والا لا وان حفظها بغيرهم
ضمن * وعن محمد رح ان حفظها بمن يحفظ مالها كوكيله وما ذونه وشريكه مغاوضة وعنا
جاز وعليه الفتوى ابن ملك واعتمد ابن الكمال وغيره واقرة المصنف * الا اذا خاف
الحرق او الغرق وكان غالبا محيطا * فلو غير محيط ضمن * فسلمها الى جارة او * الى * فلك
آخر * الا اذا سكنه دفعها لمن فى عياله او القاصا فوكت فى البحر ابتداء او بالتدريج
ضمن ذيلعي * فان ادعاه * اى الذى دفع لجارته او فلك آخر * صدق ان علم وقوعه * اى
الحرق * ببينة * اى بدال المودع * والا * يعلم ونوع الحريق فى دارة * لا * يصدق الا ببينة
فحصل بين كلامى الخلاصة والهداية التوفيق وبالله التوفيق * ولو منعه الوديعه ظلمابعد طلبه *
لردود يعتنه فلو حملها اليه لم يضمن ابن ملك * بنفسه * ولو حكما كوكيله بخلاف رسوله
ولو بعلامة منه على الظاهر * قاد راعلى تسليمها ضمن والا * بان كان عاجزا او خاف على
نفسه او ماله بان كان مدفونا معها ابن ملك * لا * يضمن كطلب الظالم * فلو كانت
الوديعه سيغا اراد صاحبه ان يأخذ ليضرب به رجلا فله المنع من الذى دفع * الى ان يعلم
انه ترك الراى الاول وانه ينتفع به على وجه مباح جواهر * كما لو ادعت * امرأة *
كتابا فيه اقرار منها للزوج بمال او بقبض مهرها منه * فله منعه منها الثلاثين صب حق
الزوج خاتية * ومنه * اى من المنع ظلما * موته * اى موت المودع * مجهلا فانه
يضمن * فتصير دينا فى تركته الا اذا علم ان وارثه يعلمها فلا ضمان ولو قال الوارث
انا علمتها وانكر الطالب ان فسرهما وقال هى كذا وانا علمتها وهلكت صدق هذا وما
لو كانت عند سواه الا فى مسئلة وهى ان الوارث اذا دل السارق على الوديعه لا يضمن و
المودع اذا دل ضمن خلاصة الا اذا منعه من الاخذ حال الاخذ * كاني سائر الامانات *
فانها تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل كشرىك ومغاوض * الا * فى عشر على ما فى

الاشياء منها * فاذ ارد ع غلات الوقف ثم مات مجهلا * فلا يضمن قيد بالغلة لان الناظر
 لو مات مجهلا لمال الولد ضمنه اشياء اخرى لثمن الارض المستعمل لة قلت فلعين الوقف
 بالاولى كالك راهم الموقوفة على القول بجوازها قاله المصنف واقرة ابنه في الزواجر وقيد
 موته بكتاب الفجأة فلز يمرض ونحوه ضمن لتمكنه من بيعها فكان مانعا لها ظمما فيضمن ورد
 ما يحده في انفع الوسائل فتنبه * و * منها * قاض مات مجهلا لاموال اليتامى * زاد في
 الاشياء عند من اودعها ولا بد منه لانه لو وضعها في بيته ومات مجهلا ضمن لانه مودع
 بخلاف ما لو اودع غيره لان للقاضي ولاية ايداع مال اليتيم على المعتمد كما في تنوير
 البصائر فليحفظ * و * منها * سلطان اودع بعض الغنمة عند غازي مات مجهلا * وليس
 منها مسألة حل المتغاضين على المعتمد لما نقله المصنف هنا وفي الشركة عن وقف الخانية ان
 الصواب انه يضمن نصيب شريكه بموته مجهلا وخلافه غلط قلت واقرة محشوها فبقى
 المستثنى تسعة فليحفظ وزاد الشرنبلالي في شرحه للرهبانية علي العشرة تسعة الجيد ووصيه
 ووصي القاضي وستة من المحجورين لان الحجر يشمل سبعة فانه لصغر ورق وجنون وغفلة
 ودين وسفه وعتوه والمعتوه كصبي وان بلغ ثم مات لا يضمن الا ان يشهد وانها كانت في يده
 بعد بلوغه لزوال المانع وهو الصبا فان كان الصبي والمعتوه مأذون اليهما ثم ماتا قبل البلوغ
 والافاقه ضمنا كل في شرح الجامع الوجيز قال فبلغ تسعة عشر ونظم عاتقا على بيتي الرهبانية
 بيتين وهي شعري كل امين مات والعين يحصر * وما وجد ت عينا فلين تصير *
 سوى متولى الوقف ثم مغاوض * ومودع مال الغنم وهو المودع * وصاحب دار القوت الريح
 مثل ما * لو القاه ملاك بها ليس يشعر * كذا اوالد جد وقاض وصيهم * جميعا ومحجورا
 فوارث يسطر * وكذا لو خلطها المودع * بجنسها او بغيره * بماله * او مال آخر ابن كمال *
 بغير اذن * المالك * بحيث لا يتميز * الا بكلفة كحنطة بشعيرود راهم جواد بن يوسف مجتبى *
 ضمنها * لا ستهلاكه بالخلط لكن لا يباح تناولها قبل اداء الضمان وصح الابرار ولو خلطه
 بردي ضمنه لانه عيبه وبكسه شريك لعدم مجتبى * وان باذنه اشركا * شركة املاك *
 كما لو اختلطت بغير صنعه * كان انشق الكيس لعدم التعدي ولو خلطها بغير المودع ضمن
 الخياط ولو صغير او لا يضمن ابوه خلاصه * ولو انفق بعضها فرد مثلها فخلطه بالباقي * خلطا

لا يتميز مئة ^{فمن} * الكل لخلط ماله بها فلوقا تي التمييز او انفق ولم يرد او اودع ود يعين
 فانفق احد نهما ضمن ما انفق فقط مجتبى وهل اذالم يضره التبعض * واذا تعدى
 عليها * فليس ثوبها او ركب دابتها او اخذ بعضها * ثم رد * عينه الى يد * حتى زال
 التعدى زال * مايو * دى الى * الضمان * اذالم يكن من نيته العود اليه اشباه من شروط
 النية * بخلاف المستعير والمستأجر * فلوازاله لم يبر العملهما لانفسهما بخلاف مودع ووكيل
 بيع او حفظ او اجارة او استيجار و مضارب و مستبضع و شريك عاونا او مغاوضة و مستعير
 لرهن اشباه والحاصل ان الامين اذا تعدى ثم ازاله لا يزول الضمان الا فى هذه العشرة
 لان يد وكيل المالك ولو كذب به فى عوده للوفاق فالقول له وقيل للمودع عمادية * و * بخلاف *
 اقراره بعد جحوده * اى جحود الايداع حتى لو ادعى هبة او بيعا لم يضمن خلاصه وقيل
 بقوله * بعد طلب * ربه * ردها * فلوسأله عن حالها فجدد ما فهلك امر يضمن بحرو
 قيد بقوله * ونقلها من مكانها وقت الانكار * اى حال جحوده لانه لو لم ينقلها وقته فهلك
 لم يضمن خلاصه وقيد بقوله * وكانت * الوديعة * منقولا * لان العقار لا يضمن بالجحود
 عند صاحبه خلافا لمحمد فى الاصح غصب الزيلعى وقيد بقوله * ولم يكن هناك من يخاف منه
 عليها * فلو كان لم يضمن لانه من باب الحفظ وقيد بقوله * ولم يحضرها بعد جحودها * لانه
 لو جدد هائم احضرها فقال له ربهاد عنها رديعة فان امكنه اخذها لم يضمن لانه ايداع
 جدي والاضمنها لانه لم يتم الرد اختيار وقيل بقوله * لما لكها * لانه لو جدد هالغيره لم يضمن
 لانه من الحفظ فاذا تمت هذه الشروط لم يبرأ باقراره الا بعقل جدي ولم يوجب * ولو
 جدد هائم ادعى ردها بعد ذلك وبرهن عليه قبل * وبرى * كما لو برهن انه ردها قبل
 الجحود وقال غلطت فى الجحود او نسيت او ظننت اني دفعتها * قبل برهانه ولو ادعى
 هلاكها قبل جحودها حلف المالك ما يعلم ذلك فان حلف ضمنه وان نكل برى وكذا العارية
 منهاج ويضمن قيمتها يوم الجحود ان علم والانيوم الايداع عماديه بخلاف مضارب
 جدد ثم اشترط لم يضمن خانية * و * المودع * له السفر بها * ولولها حمل درر * عند
 عدم نهى المالك * عدم * الخوف عليها * بالاخراج فلونها او خاف فان له بد من
 السفر ضمن والا فان سافر بنفسه ضمن وباهله لا اختيار * ولو اودع عا شيا * مثليا او قيميا *

لم يجز ان * يدفع المودع الى احد ما حفظه في غيبة صاحبه * ولو دفع هل يضمن في الدرد
 نعم وفي البحر الاستحسان لا فكان هو المختار * فان اودع رجل عند رجلين ما يقسم اتسماه
 وحفظه كل نصفه * كمرتهنين ومستبضعين ووصيين وعدلى رهن ووكيلى شراء * ولو
 دفعه * احد هما * الى صاحبه ضمن * الدافع * بخلاف ما لا يقسم * لجواز حفظ احدهما
 باذن الآخر * ولو قال لا تدفع الى عمالك او احفظ في هذا البيت فذفعها الى من لا بد
 منه او حفظها في بيت آخر من الدار فان كانت بيوت الدار * مستوية في الحفظ * او احرز *
 لم يضمن والا ضمن * لان التقييم مفقود * ولا يضمن مودع المودع * فيضمن الاول فقط
 ان هلك بعد مغارقه وان قبلها الا ضمان ولو قال المالك هلك عند الثاني قال بل رد هار
 هلك عندى لم يصدق وفي الغصب منه يصدق لانه امين سراجية وفي المجتبى القصار اذا
 غلط فذفع ثوب رجل الى غيره فقطعه فكلاهما من وعن محل اصاب الوديعة شئ فامر المودع
 رجلا ليعالجها فعطبت من ذلك فله بها تضمن من شاء لكن ان ضمن المعالج رجع على الاول
 ان لم يعلم انها لغيره والالم يرجع انتهى * بخلاف مودع الغاصب * فيضمن ايا شاء واذا ضمن
 المودع رجع على الغاصب وان علم على الظاهر رد رر خلا فالما نقله القمستانى والباقانى و
 والبرجندى وغيرهم فتنبه * معه الف ادعى رجلان كل منهما انه له اودعه اياه فنكل *
 عن الحلف * لهما فهولهما وعليه الف آخر بينهما * ولو حلف لاحد هما ونكل للآخر
 فالالف لمن نكل له * دفع الى رجل الف وقال ادفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها حتى
 ضاعت لم يضمن * اذ لا يلزمه ذلك * كما لو قال له احملى الوديعة اليوم فقال
 افعل ولم يفعل حتى مضى اليوم * وهلك لم يضمن لان الواجب عليه التخلية عما دية *
 قال * رب الوديعة * للمودع ادفع الوديعة الى فلان فقال دفعت وكذبه * في
 الدفع * فلان وضاعت * الوديعة * صدق المودع مع يمينه * لانه امين سراجية * قال *
 المودع * ابتداء لا ادرى كيف ذهبت لا يضمن علي الاصح كما لو قال ذهبت ولا
 ادرى كيف ذهبت * فان القول قوله بخلاف قوله لا ادرى اضا عت ام لم تضع او لا
 ادرى وضعتها اود فنتها في ادرى او موضع آخر فانه يضمن ولو لم يبين مكان الدفن
 لكنه قال سرقت من المكان المذكور فون فيه لا يضمن وتما مه في العمادية فروع صد

المودع أو الوصي على دفع بعض المال ان خاف تلف نفسه أو عرضه فلم يمتنع من ان يخاف
 الحبس أو العقول ضمن وان خشي اخذ ما له كله فهو حله وكما لو كان الجائر هو الآخر بنفسه
 فلا ضمان عما دية خيف على الوديعته الفساد دفع الامر للحاكم لبيعه ولو لم يرفع حتى
 فسد فلا ضمان فلو اتفق عليها بلا امر قاض فهو متبرع قرأ من مصحف الوديعته أو ارضى فملك
 حالة القراءة فلا ضمان لان له ولاية هذا التصرف صوفية قالي وكذا لو وضع السراج على
 المنارة وفيها اردع صكا وعرف اداء بعض الحق ومات الطالب وانكر الوارث الاداء
 حبس المودع الصدق ان اوفى الاشياء ولا يبرأ من الميث بدفع الدين الى الوارث
 وعلى الميث دين ليس للسيد اخذ وديعته العبد العامل لغيره امانة لا اجرة الا الوصي
 والناظر اذا عملا قلت فعلم منه ان لا اجر للنظر في المسقف اذا احميل عليه المستحقون
 فلم يفظوني الوهبانية شعير ودافع الف مقرضا ومقارضا * وريح القراض الشرط جازو
 يسنر * وان يدعي ذوالمال قرضا وخصمه * قراضا قرب المال قد قيل اجدر * وفي
 العكس بعد الربح فالقول قوله * كذا لك في الابضاع ما يتغير * وان قال قد ضاعت من
 البعث وحلها * ويصح ويستحلف فقل يتصور * وتارك في يوم لامر صحيحة * فراحوا وراحت
 يضمن المتأخر * وتارك نشر الصوف صيفا فعت لم * يضمن وقرض الغار بها لعكس يؤثر *
 اذ لم يسد التقب من بعد علمه * ولم يعلم الملاك ما هي تنفر * قلت بقى اوسد * مره ففتحه
 الغار وفسد * لم ينكره ينبغي تفصيله كما مر فتدبر والله اعلم *

* كتابات العارية *

اخروا عن الوديعته لان فيها تمليكاً وان اشتركا في الامانة ومساحتها النيابة عن الله تعالى
 في اجابة المضطر لانها لا تكون الا لمحتاج كالقرض مثل اكانت الصدقة بعشرة والقرض
 بشمالية عشر * هي * لغة مشددة وتخفف اعارة الشيء قاموس وشرعا * تمليك المنافع
 سجانا * افاد بالتمليك لزوم الانجاب والقبول واوفعلا وحكمها كونها امانا وشرطها
 قابلية الاستعار للانتفاع وخلوها عن شرط العوض لانها تصير اجارة وصرح في العمادية
 بجواز اعارة المشاع وايداعه وبيعه بعين لان جهالة العين لا تقضى الى المنازعة لعدم
 لزومها وقالوا علف الالة على المستعير وكل النفقة عمن اماكنه فله المعير وهذا

اذا طلب الاستعارة فلو قال المولى خذ واستخذ منه من غير ان يستعيره فنفقته على المولى
 ايضا لانه ودعة * وتصح باعرتك * لانه صريح * وا طعتك ارضي * ابي غلتها لانه صريح
 مجازا من اطلاق اسم المحل على الحال * ومنحك * بمعنى اعطيتك * ثوبي او جاريتي
 هذه وحملتك لمن دأبتي هذه اذا لم يرد به * بمنحك * وحملتك * الهبة * لانه صريح
 فيقول العارية بلا نية والهبة بها اي مجازا * واخذ منك عبدى * واجرتك دارى شهرا
 مجازا * ودأرى * مبتدأ * لك * خبر * سكنى * تميزاى بطريق السكنى * ودأرى لك عمري *
 مفعول مطلق اي اعمرتها لك عمري * سكنى * تميزاى يعني جعلت سكناها لك مدة عمرك *
 و * لعنم لزومها * يرجع المعير متى شاء * ولو مونة او فيه ضرر فتبطل وتبقى العين باجر
 المثل كمن استعار امة لترضع ولد * وصار لا يأخذ الا ندىها فلها اجر المثل الى انقطاع
 تمامه فى الاشياء ونحوها معزيا للقيمة. يلزم العارية فيها اذا استعار رجل ارغفة فوضع جلد وعه
 فوضعها ثم باع المعير الجدل ار لم يس للمشتري دفعها وقيل نعم الا اذا شرطه وقت البيع قلت
 وبالقيل جزم فى الخلاصة والبرازية وغيرهما واعتدل * محشيها فى تنوير البصائر ولم يتعقبه ابن
 المصنف فكانه ارتضا فلم يفظ * ولا تضمن بالهلاك من غير تعد * وشرط الضمان باطل كشرط عدله
 فى الرهن خلافا للجوهرة * ولا توجر ولا ترهن * لان الشئ لا يتضمن ما فوقه * كالودعة *
 فانها لا توجر ولا ترهن بل ولا تودع ولا تعار بخلاف العارية على المختار واما المستأجر
 فيؤجر ويودع ويعار ولا يرهن واما الرهن فكالودعة وفى الوهبانية نظم تسع مسائل
 لا يملك فيها تمليكا لغيره بدون اذن سواء قبض او لا فقال شعير ومالك امر لا يملكه بدون * ن
 امر و كمل مستعير موجر * ركو باوليسا فيهما ومضارب * ومترهن ايضا وقاض يومر *
 ومستودع مستبضع ومزارع * اذا لم يكن من عنده البذل رييل ر * قلت والبعارة * وما
 للمساقي ان يساقى غيره * وان اذن المولى له ليس ينكر * فان اجر * المستعير * اورهن فهلك
 ضمنه المعير * للعدى * ولا رجوع له * للمستعير * طلى احد * لانه بالضممان ظهر انه اجر
 مالك نفسه ويتصدق بالاجر خلافا للثاني * او * ضمن * المستأجر * سكت عن المرتهن و
 فى شرح الوهبانية الخامسة لا يملك المرتهن ان يرهن فيضمن وللمالك الشارو يرجع
 الثانى على الاول * ورجع * المستأجر * على المستعير اذا لم يعلم بانه عارية فى يده * دفعا

لضرر الغور * وله ان يعير ما اختلف استعماله اولا ان لم يعين * المعير * منتفعا * يعير *
 ما لا يختلف ان عين * وان اختلف لا للتفاوت وعزاه في زواجر الجواهر للاختيار *
 ومثله * اى كالمعار * الموجر * وهذا عند عدم النهى فلو قال لا تدفع لغيرك فذلك فعليك
 ضمن مطلقا خلاصة * فمن استعار دابة او استأجرها مطلقا * بلا تقييد * يحمل * ما شاء *
 ويعير له * للحمل * ويركب * عملا بالاطلاق * وايا فعل * اولا * تعين * مراد * وضمن
 بغيره * ان عطيت حتى لو البس او اركب غيره لم يركب بنفسه بعد * هو الصحيح كافي * وان
 اطلق * المعير او الموجر * الانتفاع في الوقت والنوع انتفع ما شاء * في اى رقت شاء لما مر *
 وان قيد * بوقت او نوع اربهما * ضمن بالخلاف الى شرفقط * لا الى مثل او خير * وكذا اتقيد
 الاجارة بنوع او قدر * مثل العارية * عارية الثمنين والمكمل والموزون والمعد ودالمقارب *
 عند الاطلاق * قرض * ضرورة استهلاك عينها * فيضمن * المستعير * بهلاكها قبل
 الانتفاع * لانه قرض حتى لو استعارها ليعير الميزان او يزين الالكان كان عارية ولو اعاره
 قصعة ثريد فقرض ولو بينهما مباحة فاباحة وتصح عارية السهم ولا يضمن لان الرمي يجري
 مجرى الهلاك صيرفيه * ولو اعار رارضا للبناء والغرس صح * للعلم بالمنفعة * وله ان يرجع
 متى شاء * لما تقرر انها غير لازمة * ويكلفه قلعها الا اذا كان فيه مضرة بالارض فيترك بالقيمة
 مقلوعين * لئلا يتلف ارضه * وان وقت * العارية * فرجع قبله * كلفه قلعها * وضمن * المعير
 للمستعير * ما نقص * البناء والغرس * بالقلع * بان يقوم قائما الى المدق المضروبة وتعتبر القيمة يوم
 الامتداد بحر * واذا استعارها ليزرعها لم تؤخذ منه قبل ان يحصد الزرع وقتها اولا * فتترك
 باجر المثل مراعاة للحقين فلو قال المعير اعطيك البذر وكلفتك ان كان لم ينبت لم يجز لان
 بيع الزرع قبل نباته باطل وبعد نباته فيه كلام اشار الى الجواز في المغني نهاية * وموئنة
 الرد على المستعير فلو كانت موئنته فامسكها بعد * فهلكت ضمنها * لان موئنة الرد عليه نهاية *
 الا اذا استعارها ليرهنها * فتكون كالاجارة رهن الخانية * وكذا الموصى له بالخس مئة موئنة الرد
 عليه وكذا الموجر والغاصب المرتهن * موئنة الرد عليهم لحصول المنفعة لهم هذا هو الاخراج
 باذن رب المال والا فموئنة رد مستأجر او مستعار على الذى اخرجه اجارة البرازية بخلاف
 شركة ومضاربة وهبة قضى بالرجوع مجتبى * وان رد المستعير الى ابيه مع عبء او اجيره

مشاهرة * لامياومة * اومع عبد ربها مطلقا * يتوم عليها اولا في الاصح * اواجيره * اى مشاهرة
 كما مر فها كنت قبل قبضها * برى * لانه اتى بالتسليم المتقارن * بخلاف نفيس * كجوهرة *
 و بخلاف الرد مع الاجنبى * اى * بان كانت العارية موقته فصحت ملتها ثم بعثها مع
 الاجنبى * لعدم يده بالامساك بعد المدة * والا فالمستعير يملك الايداع * فيما يملك الا عارة *
 من الاجنبى * به يفتى زيلعى فتعين حمل كلامهم على هذا بخلاف رد ودیعة ومغصوب
الى دار المالك فانه ليس بتسليم * واذا استعار ارضا * بيهضاء * للزراعة يكتب المستعير * انك *
 اطعمني ارضك لا زرعها * فتخصص لثلايمم البناء ونحوه * العبد اما ذون يملك الا عارة
 والمجور اذا استعار واستهلكها يضمن بعد العنق وله عار * عبد مجور عبد امجور * مثله
 فاستهلكها ضمن * الثانى * للمالك ولو استعار ذهبا فعلى صبيبا فسرق الذهب منه *
 اى من الصبى * فان كان الصبى يضبطه حفظ * ما عليه * من الثياب * لم يضمن *
 والا ضمن لانه اعادة والمستعير يملكها * وضعها * اى العارية * بين يده فنام فضاعت
 لم يضمن لو نام جالسا * لانه لا يعد مضى مالها * وضمن لو نام مضطجعا * لتركه الحفظ *
 ليس لالباع اعادة مال طفله * لعدم البدل وكذا القاضى والوسى * طلب * شخص * من
 رجل بورا عارية فقال اعطيت غنالمما كان الغن ذهب السالب واخذه بغير اذنه و
 استعمله بمات * الثور * لضمان عليه * خانية عن ابراهيم بن يوسف لكن في المجتبى
 وغيره انه يضمن * جهز ابنته بما يجهز مثلها ثم قال كنت اعزتها بالامتنع ان العرف مستمر *
 بين الناس * ان الاب مما يدفع ذلك * الجهاز * ملكا لا اعادة لا يقبل قوله * انه اعادة لان
 الظاهر يكى به * وان لم يكن * العرف * كذلك * او تارة وتارة * فالقول له * به يفتى كما
 لو كان اكثر مما يجهز به مثلها فان القول له اتفاقا * والام * وولى الصغيرة * كالاب * فيما
 ذكر وفيما يدعيه الاجنبى بعد الموت لا يقبل الابينة شرح وهبانية وتقدم فى باب المهر
 فى الاشياء * كل امين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله * بيمينه * كالمودع
 اذا ادعى الرد والوكيل والناظر * اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم يعنى من الاولاد
 والمفقراء او امثالهما واما اذا ادعى الصرف الى وظائف المرتزقة فلا يقبل قوله فى حق
 ارباب الوظائف لكن لا يضمن ما انكروه له بل يدفعه ثانيا من مال الوتف كما بسطه فى

حاشية اخي زاده قلت وقد مر في الوقف عن المولى ابي المعود واستحسنه المصنف و
 اقره ابنه فلم يحفظ * وسواء كان في حيوة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين
 اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه رد فعه له في حيوته لم يقبل * قوله * الا بيمينه بخلاف
 الوكيل بقبض العين * كودعة قال قبضتها في حياتي وهلك وانكرت الورثة او قال دفعتها
 اليه فانه يصدق لانه ينفي الضمان عن نفسه بخلاف الوكيل بقبض الدين لانه بوجوب
 الضمان علي الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق وكالة الواو الحجة قلت و ظاهره
 انه لا يصدق لاني حق نفسه ولا في حق الموكل وقد انتفى بعضهم انه يصدق في حق نفسه
 لاني حق الموكل وحمل عليه كلام الواو الحجة فيتأمل عند الفتوى فروع اوصى بالعارية
 ليس للورثة الرجوع العارية كالاجارة تنفسخ بموت احدهما مات وعليه دين وعند
 رد يعة بغير عينها فالتركة بينهم بالخصص استأجر بعير الى مكة فعلي الذهاب وفي العارية
 على الذهاب والمجي لان ردها عليه استعارة دابة الذهاب فامسكهاني بيته فهلك ضمن
 لانه اعارها للذهاب لا للمساك استقرض ثورا فاغار عليه الا تراك لم يضمن لانه عارية
 عوفا استعار ارضا يبني ويسكن واذا اخرج فالبنا للمالك فللمالك اجر مثلها مقل ارا السكني
 والبناء للمستعير لان الاعارة تمليك بلا عوض فكانت اجارة معني وفدت بجهالة المدة
 وكذا الوشرط الخراج على المستعير لجهالة البدل والحيلة ان يوجره الارض سنين معلومة
 بيد معلوم ثم يامر به باد الخراج منه استعار كتابا فوجد فيه خطا اصلحه ان علم
 رضا صاحبه قلت ولا يأنم بتركه الا في القرآن لان اصلاحه واجب بخط مناصب وفي
 الوهبانية شعر وسفر راى اصلاحه مستعيره * يجوز اذا مولاه لا يتأثر * وفي معاياها
 شعر راى معير ليس يملك اخذها * اعار وفي غير الرهان التصور * وهل واصب لابن
 يجوز رجوعه * وهل مودع ما ضيع المال يخسر *

* كتاب الهبة *

وجه المناسبة مظاهر * هو لغة التنفل على الغير ولو غر مال وشرعا * تمليك العين مجازا *
 اى بلا عوض لان عدم العرض شرط فيه واما تمليك الدين من غير من عليه الدين فان
 امره بقبضه صحت لرجوعها الى هبة الدين * وسببها ارادة الخير للواهب * دهمي

كعوض وصحة وحسن ثناء واخرى قال الامام ابو منصور يجب علي المؤمن ان يعلم
 ذلك الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلمه التوحيد والايمان اذهب الدينارا من
 كل خطيئة نهاية وهي مندوبة وقبولها سنة قال عليه الصلوة والسلام تهاد وانجابوا*
 وشرائط صحتها الواهب العقل والبلوغ والملك* فلا تصح هبة صغير ورقيق ولو مكاتباً*
 و* شرائط صحتها في الموهوب بان يكون مقبوضاً غير مشاع مميزاً غير مشغول* كما
 سيتضح* وركناتها* هو* الايجاب والقبول* كما سيبيح* وحكمها ثبوت الملك للموهوب
 له غير لازم* فله الرجوع والفسخ* وعدم صحة خيار الشرط فيها* فلو شرطه صحت ان اختارها
 قبل تغيرتها وكذا لو ابرأه صح البراء وبطل الشرط خلاصة* و* حكمها انها* لا تبطل
 بالشرط الفاسد* فهبة عبد على ان يعتقه تصح ويبطل الشرط* وتصح باليجاب كوهبت
 ونحلت واطعمتك هذا الطعام ولو* ذلك* على وجه المزاج* بخلاف اطعمتك ارضى
 فانه عارية لرغبتها واطعام لغلتها بحر* او الاضافة الى ما* اى جزء* يعبر به عن الكل
 كوهبت لك فرجها وجعلته لك* لان اللام للتملك بخلاف جعلته باسمك فانه ليس بهبة وكذا
 هي لك حلال الا ان يكون قبله كلام يغيد الهبة خلاصة* واعمرتك هذا الشيء وحملتك
 على هذه الدابة نارياً* بالحمل الهبة كامر* وكسرتك هذا الثوب ودأري لك هبة*
 او عمرى تسكنها لان قوله تسكنها مشورة لا تفسير لان الفعل لا يصلح تفسير الاسم
 فقد اشار عليه في ملكه بان يسكنه فان شاء قبل مشورته وان شاء لم يقبل* لا* لو قال*
 هبة سكنى او سكنى هبة* بل تكون عارية آخذ بالمتيقن وحاصله ان اللفظ ان انبأ عن
 تملك الرقبة فهبة او المنافع فعارية او احتمال اعتبار النية فوازل وفي البحر اغرسه باسم
 ابني الا قرب الصحة* و* تصح* بقبول* اى فى حق الموهوب له اما في حق الواهب
 فتصح بالايجاب وحده لانه متبرع حتى لو حلف ان يهب عبد لغلان فهو هبة ولم يقبل
 بر* وبعبكسه حنث بخلاف الجميع* و* تصح* بقبض بلا اذن في المجلس* فانه هنا
 كالقبول فاختص بالمجلس* وبعد* به* اى بعد المجلس بالاذن وفي المحيط لو كان امره
 بالقبض حين وهبه لا يتقيد بالمجلس ويجوز قبضه بعد* والتمكن من القبض كالقبض
 فلم وهب لرجل نيا في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق ولم يكن قبضاً* لعدم تمكنه

من القبض * وان مفتوحا كان قبضا لتمكينه منه * فانه كالتخلية في البيع اختيار وفي
الرد والمختار صحته بالتخلية في صحيح الهبة لا فاسد ما وفي التنف ثلاثة عشر عقل الا تصح
بلا قبض * ولونها عن القبض لم يصح قبضه مطلقا * ولو في المجلس لان الصريح
اقول من الدلالة * و تتم * الهبة * بالقبض * الكامل * ولو الموهوب شاغلا للملك
الواهب لا مشغولا به * والاصل ان الموهوب ان مشغولا بملك الواهب منع تمامها وان
شاغلا فلا يورث جرا بانه طعام الواهب ارد اذ فيها متاعه اود اذ بها سرجه وسلمها
كن لك لا تصح وبعبكسه تصح في الطعام والمتاع والسر ج فقط لان كلامها شاغل للملك
الواهب لا مشغول به لان شغله بغير ملك واهبه لا يمنع تمامها كرمه وصدقه لان القبض
شرط تمامها وتامه في العمادية وفي الاشياء هبة المشغول لا تجوز الا اذا وهب الاب
لطفله قلت وكذا الازالمعارف والتي وصبتها زوجها على المذهب لان المرأ اذ ومتاعها
في يد الزوج فصح التسليم وقد غمرت بيت الوهابية - لمت شعرو ومن وهبت للزوج
دار الهايبها * متاع وهم فيها تصح المتردد * وفي الجوهرة وحيلة هبة المشغول ان يودع
الشاغل او اعزل الموهوب له ثم يسلمه الى ارملة فتصح لشغلها بالمتاع * في يده * في متعلق
بتتم * محوز * مفرغ * مقسوم ومتاع لا - يبقى منتفعابه بعد ان * يقسم * كبيت وحمام
صغيرين لانها * لا * تتم بالقبض * فيم يقسم ولو * وهبه * لشر يكه * او لاجنبي لعدم
تصور القبض الكامل كما في عامة الكتب فكان هو المذهب وفي الصيرفية عن العتايبي و
قيل يجوز لشر يكه وهو المختار * فان قسمه وسلمه صح * لزوال المانع * ولو سلمه شائعا
لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه * فيضمنه وينفذ تصرف الواهب د ر لكن فيها عن الفصل
الهبة الفاسدة تفوق الملك بالقبض وبه يفتى ومثله في البرازية على خلاف ما صحه
في العمادية لكن لفظ الفتوى اكل من لفظ الصحيح كما بسطه المصنف مع بقية
احكام المشاع وهل للقريب الرجوع في الهبة الفاسدة قال في الدرر ونعم وتعقبه في
الشر نبلاية بانه غير ظاهر على القول المفتى به من افادتها للملك بالقبض فليحفظ *
والمانع * من تمام القبض * شيوع مقارن * للعقل . لا طارئ * كان يرجع في بعضها
شائعا فانه لا يغسلها اتفاقا * والاستحقاق * شيوع * مقارن * لا طارئ فيغسل

الكل حتى لو وهب ارضا وزرعا وسلمها فاستحق الزرع بطلت في الارض لا استحقاق البعض
الشائع فيما يحتمل القسمة والاستحقاق اذا اظهر بالبينة كان مستند الى ما قبل الهبة فيكون
مقارناتها لا طارئا كما زعمه صدق الشريعة وان تبعه ابن الكمال فتنبه * ولا تصح هبة لبن
في فرع وصوف طين غنم ونخل في ارض وتور في نخل * لانه كمشاع * ولو فصله * وسلمه *
جاز * لزال المانع وهل يكفى فصل الموهوب له باذن الواهب ظاهر الرواية نعم * بخلاف
دقيق في برودهن في سمس وسمن في لبن * حيث لا يصح اصلا لانه معدوم فلا يملك
الا بعقل جد يد * وملك * بالقبول * بلا قبض جد يد لو الموهوب في يد الموهوب له *
ولو قبض او امانة لانه ح عامل لنفسه والاصل ان القبضين اذا تجا نساب احدهما
عن الآخر واذا تغاثر انا اب الاطى عن الادنى لا عكسه * وهبة من له ولاية علي الطفل
في الجملة * وهو كل من يعوله فلخل الاخ والعم عند عدم الاب لو في عيالهم * تتم
بالعقل * لو الموهوب معلوما وكان في يد اريد مودعه لان قبض الولي ينوب عنه و
الاصل ان كل عقد يتولاه لو احد يكتفى فيه بالاجاب * وان وهب له اجنبي تتم بقبض
ولبه * وهو احد اربعة الاب ثم وصيه ثم الجبل ثم وصيه وان لم يكن في حجرهم عند عدمهم
تتم بقبض من يعوله كعمه * وامه واجنبي * ولو ملتقطا * لو في حجرهما * والا لا لغوات
الولاية * وقبضه لو مميزا * يعقل التحصيل * ولو مع وجود ابية * مجتبى لانه في النافع
كالمحض البالغ حتى لو وهب له اعمى لا نفع له وتلقاه مؤنته لم يصح قبوله اشباه قلت لكن
في البرجندى اختلف فيما لو قبض من يعوله والاب حاضر فقبل لا يجوز والصحيح هو
الجواز انتهى وظاهرا لقهستانى ترجمته وعزاه لغفر الاسلام وغيره على خلاف ما
اعتمد المصنف في شرحه وعزاه للخلاصة لكن متنه يحتمله بوصوله وبوامه والا جنبي ايضا
فتأمل * وصح رد لها كقبوله * سراجية وفيها حسنات الصبي له ولا بويه اجر التعليم
ونحوه ويباح لو اديته ان يأكل من مأكول وهب له وقيل لا انتهى فاذا ان غير المأكول
لا يباح لهما الا الحاجة وضعا هذا ايا الختان بين يدى الصبي فما يصلح له كغنياب الصبي ان
فالهدية له والا فان المهدى من اقارب الاب او معارفه فلا باب او من معارف الام
فلام قال هذا للصبي اولا ولو قال اهديت للاب او للام فالقول له وكل ازفاف البنت

خلاصة وفيها انخذ لولد ار لتلميذ ثانيا ثم اراد ونعها لغيره ليس له ذلك ما لم يبين وقت
 الاتخاذ انها عارية وفي المبتغي ثياب البدن يملكها بلبسها بخلاف نحو ملحفة ورسادة
 وفي الخانية لا بأس بتفضيل بعض الاولاد في المحبة لانها عمل القلب وكذلك في العطايا
 اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد يسوي بينهم يعطى البنت كالابن عند الثاني وعليه
 الغنوى ولو وهب في صحته كل المال لولد جائز واثم وفيها لا يجوز ان يهب شيئا من مال
 طفله ولو بعوض لانها تبرع ابتداء وفيها لا يبيع القاضي ما وهب للصغير حتى لا يرجع
 الواهب في هبته * ولو قبض زوج الصغيرة * اما البالغة فالتقبض لها * بعد الزفاف ما
 وهب لها صح * قبضه ولو بحضرة الاب في الصحيح لنيا بته عنه نصح قبض الاب كقبضها
 مميزة * وقبله * اى الزفاف * لا يصح * لعدم الولاية * وهب اثنان دار الواحد صح *
 لعدم الشيوع * وبعبارة * تكبيرين * لا * عند الشيوع فيما يحتمل القسمة اما لا يستعملها
 كالبيت فيصح اتفاقا قيدا بكبيرين لانه لو وهب لكبير وصغير في عيال الكبير او لابنيه
 صغير وكبير لم يجز اتفاقا وقيدا بالهبة لجواز الرهن والاجارة من اثنين اتفاقا * واذا
 تصدق بعشرة * دراهم * او وهبها للفقيرين صح * لان الهبة للفقير صدقة ولصدقة يراد بها
 وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيوع * لا لغنيين * لان الصدقة على الغني هبة فلا تصح للشيوع
 اى لا تملك حتى لو قسمها وسلمها صح فروع وهب لرجلين درهما ان صحاحص و
 ان مغشوشا لانه ما يقسم تكونه في حكم العروض معه درهما فقال لرجل وهبت
 لك احد هما ونصفهما ان استويا لم يجز وان اختلفا جائز لانه مشاع لا يقسم وان الوهب
 ثلثهما جائز مطلقا تجوز هبة حائطين دارين دار جارة وهبته البيت من الدار
 فهنا يدل على كون سقف الواهب طين الحائط او اخلاط البيت يحيطان الدار لا يمنع صحة
 الهبة مجتنب والله اعلم بالصواب *

* باب الرجوع في الهبة *

صح الرجوع فيها بعد القبض * اما قبله فلم تتم الهبة * مع انتفاء مانعه * الا ترى * وان كره *
 الرجوع تحريما وقيل تنزيها نهاية * ولو مع اسعاط حقه من الرجوع * فلا يسقط باسقاطه
 خانية وفي الجواهر لا يصح البراءة عن الرجوع واوصالته من حق الرجوع على شيء صح و

كان عوضا عن الهبة لكن سيجب اشتراطه في العقد * ويمنع الرجوع فيها * حروف * دمع
 خرقة * اى الموانع السبعة الآتية * فالدال الزيادة * فى نفس العين الموجهة لزيادة القيمة *
 المتصلة * فان زالت قبل الرجوع كان له الرجوع كان شب ثم شاخ لكن فى الخانية ما يخالفه
 واعتل القهستاني فليتنبه له لان الساقط لا يعود * كبناء * وغرس * ان عد ازيادة فى كل
 الارض والارجع ولو عد افى قطع منها امتنع فيها فقط زيلعى * وسمن * وجمال وخياطة
 وصبغ وقصر ثوب وكبر صغير وسماع اصم وابصار اعشى واسلام عبد ومداواته وعفوجانية
 وتعليم قرآن وكتابة او قراءة ونقط مصحف باعرابه وحمل تمر من بغد ادا الى بلخ مثلا و
 نحوها وفي البرازية والحبل ان زاد خيرا منع الرجوع وان نقص لا ولو اختلفا فى الزيادة
 ففي المتولدة ككبر القول للواهب وفى نحو بناء وخياطة وصبغ للموهوب له خانية وحاروى
 ومثله فى المحطة لكنه استمنى ما لو كان لا يبنى فى مثل تلك الامدة * لا يمنع * الزيادة *
 المنفصلة كولد وارث وعقر * وثمرة فيرجع فى الاصل لا الزيادة لكن لا يرجع بالام
 حتى يستغني الولد عنها كذا نقله القهستاني لكن نقل البرجندى وغيره انه قول ابي
 يوسف رح فليتنبه له ولو حبلى ولم تلد هل للواهب الرجوع قال في السراج لا وقال
 الزيلعى نعم وفي الجوهرة مريض مد يون بمستغرق وهب امه فمات وقد وطئت ردها مع
 عقرها هو المختار * والميم موت احد المتعاقدين * بعد التسليم فلو قبله بطل ولو اختلفا
 والعين فى يد الوارث فالقول للوارث وقد نظم المصنف ما يسقط بالموت فقال * ثغارة
 دية خراج ورابع * ضمان لعنق مكن انفقات * كذا هبة حكم الجميع سقوطها *
 بموت لما ان الجميع صلات * والعين العوض * بشرط ان ينكر لفظا يعلم الواهب انه
 عوض كل هبته * فان قال خذ عوض هبتك او بدل لها * او فى مقابلتها ونحو ذلك *
 فقبضه الواهب سقط الرجوع * ولولم ينكر انه عوض رجع كل بهبته * و * لدا * يشترط
 فيه شرائط الهبة * كقبض واقرار وعدم شيوخ ولو اوعى مجانسا او يسيرا فى بعض
 نسخ المتن بدل البهية العقد وهو تحريف * ولا يجوز للاب ان يعرض عما وهب للصغير
 من ماله * ولو وهب العبد التاجر ثم عوض فلكل منهما الرجوع بحر * ولا يجوز
 تعويض مسلم من نصرانى عن هبته خمر او خنزيرا * اذ لا يصح تملكهما من المسلم بحر *

ويشترط ان لا يكون العوض بعض الموهوب فلو عوضه البعض عن الباقي * لا يصح * فله الرجوع في الباقي * ولو الموهوب شيئين فعوضه احد هما عن الآخر ان كانا في عقدين صح والا لان اختلاف العقل كاختلاف العين والد راهم تتعين في هبة ورجوع مجتبه * ودقيق الكنطة يصلح عوضا عنها * لحد وانه با لطحن وكذا الوصبع بعض الثياب اولت بعض السويق ثم عوضه صح خانية * ولو عوضه ولد احد على جاريتين موهوبتين وجد * ذلك الولد * بعد الهبة امتنع الرجوع وصح * العوض * من اجنبى ويسقط حق الواهب في الرجوع اذا قبضه * كبذل السلع * ولو * التويض * بغير اذن الموهوب له * ولا رجوع ولو بامر الا اذا قال عوض عني على انى ضامن لعدم وجوب التعويض بخلاف قضاء الدين * والاصل ان كل ما يطالب به الانسان بالحبس والملازمة يكون الا مرادائه مثبتا للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا * الا اذا شرط الضمان ظهيرية وح * فلوامر المديون رجلا بقضاء دينه رجع عليه * وان لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال انفق على بناء دارى او قال الا سمر اشترى فانه يرجع فيهما بلا شرط رجوع كفالته خانية مع انه لا يطالب بهما لا بحبس ولا بملازمة فتأمل * وان استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض وعكسه لا مالم يرد ما بقى * لانه يصلح عوضا ابتداء فكذلك ابقاء لكنه يجبر لمسلم العوض ومراده العوض الغير المشروط فان المشروط فمبادله كما سيجى فيوزع البذل على المبدل نهاية * كما لو استحق كل العوض بحيث يرجع فى كلها ان كانت قائمة لان كانت هائلة * كما لو استحق العوض و قد ازدادت الهبة لم يرجع خلاصة * وان استحق جميع الهبة كان له ان يرجع في جميع العوض ان كان قائما وبمثله ان * العوض * هائلا وهو مثلى وبقية ان قيمها * غاية * ولو عوض النصف رجع بالم يعرض * ولا يضر الشروع لانه طارى تنبيهه نقل فى المجتبى انه يشترط في العوض ان يكون مشروطا في عقل الهبة اما اذا عوضه بعد فلا ولم ار من صرح به غيره وفروع المذهب مطلقة كما مر فتدبر * والشاء خروج الهبة عن ملك الموهوب له * ولو بهبة الا اذا رجع الثاني فللاول الرجوع سواء كان بقضاء او رضا لما سيجى ان الرجوع فسخ حتى لو عادت بسبب جديد بان تصدق بها الثالث على الثاني او باعه منه لم يرجع الا ول ولو باع نصفه رجع فى الباقي لعدم المانع وقيد الشروع بقواه * بالكافة * بان يكون

خروجاً عن ملكه من كل وجه ثم فرع علمه بقوله * فلو ضحى الموهوب له بالشاة الموهوبة أو
نذراً التصديق بها وصارت لهما لا يمنع الرجوع * ومثله المتعة والقرآن والنذر مجتبى
 وفي المنهاج وان وهب له ثوباً فجعله صدقة لله تعالى فله الرجوع خلا فالثاني * كما
 لو ذبحها من غير نضحية * فله الرجوع اتفاقاً فرع عبد عليه دين أو جنابة خطأ فوهبه
 مولاه لغريمه أو لولي الجنابة سقط الدين والجنابة ثم لو رجع صح استيساراً ولا يعود الدين
 والجنابة عند محمد ورواية عن الإمام كما لا يعود النكاح لو وهبها لزوجها ثم رجع خائبة *
 والزنا الزوجية وقت الهبة فلو وهب لامرأة ثم فكها رجع ولو وهب لامرأة لا * كعكسه انتهى
فرع لا تصح هبة المولى لام ولد له أو في مرضه ولا تنقلب وصية إذا لا بد للمعجور أما
 لو أوصى لها بعد موته تصح لعنتها بموته فيسلم لها كافي * والقاف القرابة فلو وهب لذي
 رحم محرم منه * نسبا * وأوذاً * مستأمناً لا يرجع * شمني * ولو وهب لمحرم بلا رحم
 كاخيه رضاعاً * ولو ابن عمه * ومحرم بالمصاهرة كأمهات النساء والربائب وأخيه وهو
 عبد لأجنبي أو لعبد أخيه رجع ولو كانا * أي العبد ومولاه * ذارحم محرم من الواهب
 فلا رجوع فيها اتفاقاً على الأصح * لان الهبة لا يهاو رعت تمنع الرجوع بحر فرع
 وهب لأخيه وأجنبي ما لا يقسم فقبضه له الرجوع في حظ الأجنبي لعدم المانع درر *
والهاء هلاك العين الموهوبة ولو أدها * أي الهلاك * صدق بلا حلف * لانه ينكر
 الرد * فان قال الواهب هي هذه * العين * حلف * المنكر * انها ليست هذه * خلاصة *
 كما يحلف الواهب ان الموهوب له ليس بأخيه إذا ادعى * الأخ * ذلك * لانه يدعي
 سبب النسب لا النسب خائبة * ولا يصح الرجوع الابتراض ما أوصى الحاكم * للاختلاف
 فيه فيضمن بمعنه بعد القضاء لا قبله * وإذا رجع أحدهما * بقضاء أو رضاء * كان نسخاً *
 لعقل الهبة * من الأصل * وإعادة ملكه القديم لا هبة للواهب فلهذا * لا يشترط فيه
 قبض الواهب وصح * الرجوع * في الشائع * ولو كان هبة لما صح فيه * ولو الواهب رده على
 بائعه مطلقاً * بقضاء أو رضاء * بخلاف الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء * لان حق
 المشتري في وصف السلامة لا في الفسخ فانترقائه مرادهم بالفسخ من الأصل ان لا يترتب
 على العقل اثر في المستقبل لا بطلان اثره أصلاً ولا لعدا المنفصل اليه ملك الواهب برجوعه

فصولين * اتفقا * الواهب والموهوب له * علي الرجوع في موضع لا يصح * رجوعه من
المواضع السبعة السابقة * كالهبة لقرايته جاز * هذا الاتفاق بينهما جوهرية وفي المجتبى
لا يجوز الاقالة في الهبة والصدقة في المحارم الا بالقبض لانها هبة ثم قال وكل شيء
يفسخه الحاكم اذا اختصما اليه فهنا حكمه ولرهب الد بين لطغل المديون لم يجوز لانه غير
مقبوض وفي الد رر قضى بطلان الرجوع لما منع ثم زال المانع عاد الرجوع * تلغت *
العين * الموهوبة واستحقها مستحق وضمن * المستحق * الموهوب له لم يرجع علي الواهب
بما ضمن * لانها عقل تبرع فلا يستحق فيه السلامة * والاعارة كالهبة * هنا لان قبض المستعير
كان لنفسه ولا غرور لعدم العقل وتما فيه في العمادية * واذا رقت الهبة بشرط العوض
المعين فهي هبة ابتداء فيشترط التقابض في العوضين ويبطل العوض * بالشروع *
فيما يقسم * بيع انهاء فترد بالعيب وخيار الرؤية ويؤخذ بالشفعة * هذا اذا قال وهبتك
علي ان تعوضني كذا الما لو قال وهبتك بكذا فهو بيع ابتداء وانتهى وقيل العوض يكونه
معينا لانه لو كان مجهولا بطل اشتراطه فيكون هبة ابتداء وانتهى فخرج وهب الواقف
ارضا بشرط استبداله بلا شرط عوض لم يجوز ان شرط كان كبيع ذكره الناصبي وفي
المجمع واجاز حمل هبة مال طفله بشرط عوض مساو ومنعاه قلت فيحتاج على قولهما الى الفرق
بين الوقف ومال الصغير *

* فصل في مسائل متفرقة *

وهب امه لاهلها او على ان يردها عليه او يعتقها او يستولكها او * وهب * دارا على ان
يردها عليه شيئا منها * ولو معين كذا الدار او ربيعها * او على ان يعوض في الهبة والصدقة شيئا عنها
صحت * الهبة * وبطل الاستثناء * في الصورة الاولى * وبطل * الشرط * في الصور الباقية
لانها بعض او مجهول والهبة لا تبطل بالشرط ولا تنس ما مر من اشتراط معلومية العوض *
اعتق حمل امه ثم وهبها صح ولوديرة ثم وهبها لم يصح * لبقاء الحمل على ملكه فكان مشغولا
به بخلاف الاول * كما لا يصح * تعليق * الابراء عن الدين * بشرط محض كقوله ما يونه اذا جاء
غدا وان مات بفتح التاء فانت بري من الدين وان مات من مرضك هذا وان مات من
مرضى هذا فانت في حل من مهرى فهو باطل لانه مخاطرة وتعليق * الا بشرط كائن * ليكون

تنجز انك قوله لم يوفه ان كان لى عليك دين ابرأتك عنه صح. كذ المن مت بضم التاء فانت برى
 منه اوفى حل جازو كان وصية خانية * جاز العمرى * للمعمر له ولورثته بعد لبطلان الشرط *
لا تجوز * الرقى * لانها تعليق بالخطر واذ لم تصح تكون عارية شمني لحد يث احمد وغيره
 من عمر عمرى فهمي لمعمره في حموته ومما قد لا ترقبوا من ارقب شيأ فهو سبيل الميراث * بعث
 الى امرأته متاعا * هدا يا ليها * وبعثت له ايضا * هدا اي عوضا للهبة صرحت بالعوض
اولا * ثم افترقا بعد الزفاف وادعى * الزوج * انه عارية * لاهبة وحلف * فاراد الاسترداد
وارادت * هي * الاسترداد ايضا يسترد كل * منهما * ما اعطى * اذ لاهبة فلا عوض ولوا استهلك
احدهما ما بعثه الا خرضه لان من استهلك العارية ضمنها خانية * هبة الدين ممن عليه
الدين وابرأه عنه يتم من غير قبول * اذ لم يوجب انفساخ عقد صرف او سلم لكن يرتد
بالرد في المجلس وغيره لما فيه من معنى الاسقاط وقيل يتقيد بالمجلس كذا في العناية لكن في
الصيرفية لوم يقبل ولم يرد حتي افترقا ثم بعد ايام رد لا يرتد في الصحيح لكن في المجتبى الا صح
ان الهبة تمليك والابراء اسقاط * تمليك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا * في ثلاث
حوالة او وصية * اذ اسلطه * اى سلط المملك غير المديون * على قبضه * اى الدين * في صح * حينئذ
ومنه مالو وهبت من ابنها ما على ايه فالمعتمد الصحة للتسليط ويتفرع على هذا الاصل
لوقضى دين غيره على ان يكون له لم يجز ولو كان وكيلا بالبيع فصولين * و * ليس منه *
ما اذا اقر الدائن ان الدين لغلان وان اسمه * في كتاب الدين * عارية * حيث * صح *
اقراره لكونه اخبار الا تمليكا فللمقر له قبضه بز ازية وقامه في الاشباه من احكام الدين
وكذا الوقال الدائن الى طى فلان لغلان بز ازية وغيرها قلت وهو مشكل لانه مع
الاضافة الى نفسه يكون تمليكا وتمليكا الدين ممن ليس عليه باطل فتأمله وفي الاشباه في
قاعدة تصرف الامام معز يا لصلح البرزازية اصطالحا ان يكتب اسم احد هما في الديوان
فالعطاء لمن كتب اسمه الخ * والصدقة كالهبة * بجامع التبرع وح * لا تصح غير مقبوضة
ولا في مشاع يقسم ولا رجوع فيها * ولو طلى غنى لان المقصود فيها الثواب لا العوض ولو اختلفا
فقال الواهب هبة والآخر صدقة فالقول للواسب خانية فرورع كتب قصة الى السلطان يسئله
تمليك ارض محمود ودة فامر السلطان بالتوقيع فكتب كاتبه جعلتها ملك له هل يحتاج الى القبول

فى المجلس القياس نعم لكن لما تعدد الوصول اقيم السؤال بالقصة مقام حضوره
 اعطت زوجها ما لا يسو له لمتوسع فظفر به بعض غرماؤه ان كانت وهبته او اقترضته
 ليس لها ان تسترد من الغريم وان اعطته لمتصرف فيه على ملكها فلها ذلك لاله دفع لابنه
 ما لا يتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فمات الاب ان اعطاء هبة فالكمل له والافيراث وتماجه
 فى جواهر الفتاوى بعث اليه بهدية فى اثناء اهل يباح اكلها فيه ان كان ثريدا ونحوه مما لو حوله
 الى اثناء آخر ذهبت لذته يباح والا فان كان بينهما انبساط يباح ايضا والا فلا دعى قوما
 الى طعام وقرعهم على اخوته ليس لاهل خوان مناولة اهل خوان آخر ولا اعطاء سائل وخادم
 وهرة لغير رب المنزل ولا كاب ولوارب البيت الا ان يناله الخبز المحترق للاذن عادة وتماجه
 فى الجوهرة وفي الاشياء لا جبر على الصلوة الا فى اربع شفعة ونفقة زوجة وعين موصى بها
 ومال وقف وقد حررت ابيات الوهبانية على وفق ما فى شرحها للشر نبلالى فقلت شعروا بهب
 دين ليس يرجع مطلقا * و ابراء ذى نصف يصح المحرر * على حجها وتركه ظلمه لها * اذا
 وهبت مهر او لم يوف بخسر * معلق تطليق بابراء مهرها * وانكاح اخر على لويدي فظفر * وان قبض
 الانسان مال مبيعه * فابراء يؤخذ منه كالدائن اظهر * ومن دون ارض فى البناء صالحة * وعندى
 فيه رقة فمحرر * قلت وجه توفيقى تصريحهم فى كتاب الرهن بان رهن البناء دون الارض
 وعكسه لا يصح لانه كالشائع فتأمل واشرت باظهر لما فى العمادية عن خواهر زاده انه لا يرجع
 واختاره بعض المشائخ ويظفر اى بنكاح ضررها لانه برده للابراء ابطله فلا حث فليفظ *

* كتاب الاجارة *

قدم الهبة لانها تملك عين وهذه تملك منفعة * هى لغة اسم للاجرة وهو ما يستحق
 على عمل الخير ولد ابدى به يقال اعظم الله اجرک وشرعا * تملك نفع * مقصود
 من العين * بعوض * حتى لو استأجر ثوبا او اوانى لتجمل بها او دابة ليجبها بين يديه
 او دارا لا يسكنها او عبد او دراهم او غير ذلك لا يستعمله بل ايظن الناس انه له فالاجارة
 فاسدة فى الكل ولا اجر له لانها منفعة غير مقصودة من العين بزاوية وسيجي * وكل
 ما يصلح ثمنا * اى بدلا فى البيع * صلح اجرة * لانها ثمن المنفعة ولا ينعكس كلما فلا
 يقال ما لا يجوز ثمنا لا يجوز اجرة لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا كما سيجي *

تعتقد بأمرتك هذه الدار شهرا بكذا * لان العارية بعوض اجارة بخلاف العكس *
 او صبتك واخرجتك منها * شهرا بكذا انا دان ركنها الايجاب والقبول وشرطها كون
 الاجارة والمنفعة معلومتين لان جهاتهما تقضي الى المنازعة وحكمها وقوع الملك في
 اليد لمن ساعته وساعة وهل تعتقد بالتعاطي ظاهر الخلاصة نعم ان علمت المدة وفي البرازية ان
 قصرت نعم والا لا * ويعلم النفع ببيان الملك كالسكنى والزراعة مدة كذا * اى مذك كانت وان طالمت
 ولو مضافه كاجر تكها غدا او للمو جريبعها اليوم وتبطل الاجارة به يغتني خانية * ولم تزد
 في الارقاف على ثلاث سنين * في الضياع وعلى سنة في غيرها كما مر في بابها والحيلة ان يعتقد
 عقود امتغرة كل عقد سنة بكذا فيلزم العقد الاول لانه ناجز لا الباقي لانه مضاف فللمتولي
 فسخره خانية وفيها لوشرط الواقف مدة يتبع الا اذا كانت اجاراتها اكثر نفعا فيوجرها القاضي
 لا المتولى لان ولايته عامة تلت وقد منافي الوقف ان الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة
 ولو بعقود وسيجي متنا فيراجع ولم يفظ * فلو آجرها المتولى اكثر لم يصح * الاجارة وتفسخ
 في كل المدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسد في كله فتاوى قارى الهداية ورجحه المصنف
 على ما في انفع الوسائل وافاد فساد ما يقع كثيرا من اخذ كرم الوقف او اليتيم مساقاة فيستأجر
 ارضه الخالية من الاشجار بمبلغ كثير ويساقى على اشجاره بسهم من الف سهم فالنظر ظاهر
 في الاجارة لا في المساقاة فمفاد فساد المساقاة بالاولى لان كلامهما عقد على حدة قلت
 وقيل وابسراية الفساد في باب البيع الفاسد بالفساد القوي المجمع عليه فيسرى كجمع بين
 حر وعبد بخلاف الضعيف المختلف فيقتصر على محله ولا يتعداه كجمع بين عبد ومملوك فقل
 وجعلوه ايضا من الفساد الطارئ فتنبيه ومن حوادث الروم وصي زيد باع ضيعة من
 تركته لدين على انها ملكه ثم ظهر ان بعضها وقف مسجد هل يصح البيع في الباقي اجاب
 فريق بنعم وفريق بلا الف بعضهم رسالة ملخصها ترجم جميع الاول فتأمل وفي جواهر الفتاوى آجر
 ضيعة وقنالت سنين وكتب في الصك انه آجر ثلاثين عقدا كل عقد عقيب الآخر لا تصح الاجارة
 وهو الصحيح وعليه الفتوى صيانة للاوقاف ثم قال ولو قضى قاض بصحتها تجوز ويرفع
 الخلاف انتهى قلت وسيجي ان المتولي والوصي لو آجر بدون اجر المثل يلزم المستأجر
 تمام اجر المثل وانه يعمل بالانفع للوقف وفي صلح الخانية متى فسد العقد في البعض

لمفسد مقارن يفسد في الكل * و * يعلم النفع ايضا * ببيان العمل كالصياغة والصنع والحياطة *
 بما يرفع الجهالة فيشترط في استمجار الدابة للركوب بيان الوقت او الموضع فلو خلا عنها
 فهي فاسدة بزيادة * و * يعلم ايضا * بالاشارة كنقل هذا الطعام الى كذا * و * اعلم ان * الاجر
 لا يلزم بالعقل فلا يجب تسليمه به بل بتعجيله او شرطه في الاجارة * فانجزه ما المضافة فلا
 تملك فيها الاجرة بشرط التعجيل اجما عاويل تجعل عقود اخي كل الاحكام فيفتى برواية
 تملكها بشرط التعجيل للحاجة شرح وهما نية للشرنبلالي * او الاستيفاء * للمنفعة * وتمكنه
 منه * الا في ثلث مذكورة في الاشياء ثم فرع على هذا بقوله * فيجب الاجر لدان قبضت ولم
 تسكن * لوجود تمكنه من الانتفاع وهذا * اذا كانت الاجارة صحيحة اما في الفاسدة
 فلا * يجب الاجر * الا بحقيقة الانتفاع * كما بسطه في العمادية فظاهر ما في الاسعاف اخراج
 الوقف فتجب اجرة في الفاسدة بالتمكن كذا في الاشياء قلت وهل مال اليتيم والمعد للاستغلال
 والمستأجر في البيع وفاء على ما افتى به علماء الروم كذلك محل تردد فلتراجع بقوله * ويسقط
 الاجر بالغصب * اى بالملوكة بين المستأجر والعين لان حقيقة الغصب لا تجري في العقار
 وهل تنفسخ بالغصب قال في الهداية نعم خلا فالقاضي خان ولو غصب في بعض المدة
 فحسابه * الا اذا امكن اخراج الغاصب * من الدار مثلاً * بشغاعة او حامية * اشياء *
 ولو انكر ذلك * اى الغصب * المؤجر * وادعاه المستأجر * ولا بينة له * ليحكم اليان *
 كمسئلة الطاحونة ولا يقبل قول الساكن لانه فرد ذخيرة وبقوله * ولا يعتق قريب
 المؤجر لو كان آجرة * لانه لم يملكه بالعقد المراد من تمكنه من الاستيفاء تسليم المحل الى
 المستأجر بحيث لا مانع من الانتفاع * فلو سلمه * العين المؤجرة * بعد مضي بعض المدة *
 المؤجرة * فليس لاحدهما الامتناع * من التسليم والتسلم في باقى المدة * اذا لم
 يكن في مدة الاجارة وقت يرغب فيها لاجله فان كان فيها * اى في العين المؤجرة *
 وقت كذلك * كبيوت مكة ومنى وحوانيتهما * من الموسم فانه لا يرغب فيها بعد الموسم فلو لم
 يسلم في الوقت الذي يرغب لاجله * خير في قبض الباقي * كما في البيع كذلك
 في المحر ولو سلمه المفتاح فلم يقدر على الفتح لضياعه ان امكنه الفتح بلا كلفة وجب
 الاجر والا لا اشياء قلت وكن الوعجز المستأجر عن الفتح بهذا المفتاح لم يكن تسليمه

لان التخلية لم تصح صير فيه ولو اختلفا يحكم الحال ولو بوهنا فبينة الموءجر ذخيرة وكذا
 البيع وقيل ان قال له اقبض المفتاح وافتح الباب فهو تسليم والا لا كما بسطه المصنف*
 وللموءجر طلب الاجر لك ارض كل يوم والمدا ابنة كل مرحلة* اذا اطلقه ولو بين تعيين*
 وللخياطة ونحوها* من الصنائع* اذا فرغ وسلم* فهلكه قبل تسليمه يسقط الاجر وكذا اكل من
 لعمله اثر وسالا اثر له كحمال له الاجر كما فرغ وان لم يسلم بحر* وان* وصلية* عمل في بيت
 المستأجر* نعم لو سرق بعن ما خا ط بعضه او انهدم بعد ما بناه فله الاجر بحسابه على المالك حسب
 بحر وان كمال* ثوب خا طه الخياط باجر ففتقه رجل قبل ان يقبضه رب الثوب فلا اجر
 له* بل له تضمين الغائق* ولا يجبر على الاعادة وان كان الخياط هو الغائق فعليه
 الاعادة* كانه لم يعمل بخلاف فتق الاجنبي وهل للخياط اجر التفصيل بلا خياطة الاصح
 لا شبهه لكن في حاشيتها معزيا للمضمرات المفتحة به نعم وقال المصنف ينبغي ان يحكم العرف
 انهم ثم رأيت في التاخر خانية معزيا للكبرى ان الفتوى على الاول فتأمل* وللشباب
 طلب الاجر* للخبز في بيت المستأجر بعن اخر اجه من التنوير* لان تمامه بذ لك باخراج
 بعضه بحسابه جوهره* فان احترق بعن* اي بعن اخر اجه بغير فعله* فله الاجر* لتسليمه
 بالوضع في بيته* ولا غرم* لعدم التعدي وقال لا يغرم مثل دقيقه ولا اجر وان شاء ضمن
 الخبز واعطاه الاجر ولو احترق قبله لا اجر* له* ويغرم* اتفاقا لتقصيره بحر ودرر*
 وان لم يكن الشجر فيه* اي في بيت المستأجر سواء كان في بيت الخباز ولا* فاحترق*
 او سرق* فلا اجر له* لعدم التسليم حقيقة* ولا ضمان* لو سرق لانه في يد امانة خلافا
 لهما وهي مسألة الاجر المشترك جوهره* وان* احترق الخبز وسقط من يد* قبل
 الاخراج فعليه الضمان* ثم المالك بالخير* فان ضمنه قيمته مخبوزا فله الاجر وان
 ضمنه قيمته دقيقا فلا اجر له* للهلاك قبل التسليم ولا يضمن الحطب والملح* وللطبخ بعد العرف*
 الا اذا كان لاهل بيته جوهره والاصل في ذلك العرف* فان انفسد* اي الطعام*
 الطباخ او احرقته او لم ينضجه فهو ضامن* للطعام ولو دخل بنار الخبز او لطبخ بها فوقعت
 منه شرارة فاحترق البيت لم يضمن الاذن لا يضمن صاحب الدار لو احترق شيء من
 السكان لعدم التعدي جوهره* وضرب* اللبن بعن الاقامة* وقال بعن تشرجه اي جل

بعضه على بعض ويقولها يغتني ابن كمال معزيا للعميون وهذا اذا ضربه في بيت المستأجر
فلو في غير ملكه فلا اجر حتى يعد منصرفا عند مسازيلعى فروع الملبن على
اللبن والتراب على المستأجر وادخال الحمل المنزل على الحمل لا صبه في الجوالق
او صعوده للغرفة الا بشرط وان يكاف دابة للحمل على المكارى وكن الحبال والجوالق
والحبر على الكاتب واشترطا الورق عليه يغسل هاهن هاهن * ومن * كان * لعمله اثر في العين
كالصباغ والقصار حبسها لاجل الاجر * وهل المراد بالانزعين مملوكة للعامل كالنشا والغرام
مجرد ما يعاين ويرأى قولان اصحهما الثاني فغسل الثوب وكسر الفستق والخطب والطحان
والخياط والخفاف وحالق رأس العبد لهم حبس العين بالاجر على الاصح مجتبى * وهذا
اذا كان حالا اما اذا كان * الاجر * مؤجلا فلا يملك حبسها كعمله في بيت المستأجر لتسليمه
حكما ويضمن بالتعدي ولو في بيت المستأجر غاية * فان حبس فضاع فلا اجر ولا ضمان *
لعدم التعدي * ومن لا اثر لعمله كالحمال * على ظهر اودانة * والملاح * وغاسل الثوب
اي تطهيره لا تحسب فيه مجتبى فليحفظ * لا يتحبس * العين للاجرة * فلو حبس ضمن
ضمان الغصب * وسيجى في بابه * وصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها * اي بدلها
شرعا * محمولة وله الاجر وان شاء غير محمولة ولا اجر * جوهره * واذا شرط عمله بنفسه *
بان يقول له اعمل بنفسك او يملك * لا يستعمل غيره الا القائل فلها اسنعمال غيرها *
بشرط وغيره خلاصة * وان اطلق كان له * اي للاجير * ان استأجر غيره * اناد
بالاستيجار انه لودفع لاجنبى ضمن الاول والثاني وبه صرح في الخلاصة وقيل بشرط العمل
لانه لو شرطه اليوم او غدا فلم يفعل وطالبه مرارا ففطر حتى سرق لا يضمن واجاب سمس الائمة
بالضمان كذا في الخلاصة * وقوله على ان تعمل اطلاق لا يقييد * مستصفى * فله ان يستأجر
غيره استأجره لئلا يبعي له فمات بعضهم فبإيه بمن بقى فله اجر بحسابه * لانه او فلى بعض
المعقود عليه وقيل بقوله * لو كانوا * اي عياله * معلومين * اي للعائد بن يكون الاجر
مقابلا بجملة لهم * والا * يكونوا معلومين * فله * اي له كل اجر ونقل ابن الكمال ان
كانت المونة تقل بنقصان عدد هم فبحسابه والا كله * استأجر رجلا لا يصال قط * اي كتاب *
او زاد اليه زيد ان رده * اي المكتوب والناد * لموته * اي زيد * او غيبته لاشئ له *

لان نقضه بعوده كالحيا ط اذا خاطئ فتنق وفي الخانية استا جرة ليند صب لموضع كذا اريد هو
 فلانا باجر مسمى فذهب للموضع فلم يجد فلان وجب الاجر * فان دفع القط الى
 ورثته * في صورة الموت * او من يسلم اليه اذا حضر في * صورة * غيبته وجب الاجر
 بالذهاب * وهو نصف الاجر المسمى كذا في الدرر والغرر وتبعه المصنف ولكن
 تعقبه المحشون وعولوا على لزوم كل الاجر لكن في القهستاني عن النهاية انه اذا شرط
 المجيء بالجواب فنصفه والا فكله فليكن التوقيع * واذا اوجده ولم يوصله اليه لم يجب له
 شيء لا انتفاء المعقود عليه * وهو الايصال واختلف فيما لو مزقه * متولى ارض الوقف آجرها
 بغير اجر المثل يلزم مستأجرها * اى مستأجر ارض الوقف لا المتولى كما غلط فيه بعضهم *
 تمام اجر المثل * على المفتى به كما في البحر عن التلخيص وغيره وكذا حكم وصي واب
 كما في مجمع الفتاوى * يقتضى بالاضمان في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا *
 يقتضى * بكل ما هو نفع للوقف * فيما اختلف فيه العلماء حتى نقضوا الاجارة عند الزيادة
 الفاحشة نظر للوقف وصيانة لحق الله تعالى حارم القديسي * مات الاجر وعليه ديون *
 حتى فسخ العقد بعد تعجيل البدل * فالمستأجر * لو العين في يده ولو بعقد فاسد اشباه * احق
 بالمستأجر من غرمائه * حتى يستوفى الاجرة المعجلة * الا انه لا يسقط الدين بهلاكه * اى
 بهلاك هذا المستأجر لانه ليس برهن من كل وجه * بخلاف الرهن * فانه مضمون باقل من
 قيمته ومن الدين كما سيجي * في بابه مجمع الفتاوى فروع الزيادة في الاجرة من المستأجر
 تصح في المدة وبعد ما الزيادة طلى المستأجر فان في الملك ولو ليعتم لم تقبل كالمورخصت
 وان في الوقف فان الاجارة فاسدة آجرها الناظر بلا عرض طلى الا ول لكن الاصل صحتها
 باجر المثل ولو ادعى رجل انها بغبن فاحش فان اخبر القاضي ذو خبرة انها كذا لك
 فسخها وتقبل الزيادة وان شهد وارقت العقد انها باجر المثل والا فان كانت اضرارا
 تعنتا لم تقبل وان كانت الزيادة اجرا للمثل فالمختار قبولها فيفسخها المتولى فان امتنع فالقاضي
 ثم يوجرها ممن زاد فان كانت دارا او حانوتا او ارضا فارغة عرضها طلى المستأجر فان
 قبلها فهو احق ولزمه الزيادة من وقت قبولها فقط وان انكر زيادة اجر المثل وادعى
 انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها آجرها المتولى وان كانت مزروعة لم

تصح اجارتها لغير صاحب الزرع لكن تضم عليه الزيادة من وقتها وان كان بنى او هرس
فان كان استاجرها مشاهرة فانها تورجر لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها لان عقادها عند
رأس كل شهر والبناء يتملكه الناظر بقيمته مستحق القلع للوقوف او يصبر حتى يتخلص بناؤه
وان كانت المدة باقية لم تورجر لغيره وانما تضم عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع واما اذا
زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد فللمتولى نسخها وعلمه الفتوى وما لم تفسخ
كان على المستاجر المسمى اشباهه معزبا للصغرى قلت وظاهر قوله والبناء يتملكه الناظر الخ
انه يتملكه لجهة الوقف قصر اعلى صاحبه وهذا هو الارض تنقص بالقلع والا شرط رضا
كما في عامة الشروح منها البحر والمنح فيقول عليها لانها الموضوعة لنقل المذهب بخلاف
نقول الفتاوى وفي فتاوى مؤيد زادة من الوقف معزب بالمفصولين حانوت وقف بنى فيه
ساكنه بلا اذن متوليه ان لم يضر رفعة رفعه وان ضربه والمضيق ماله فليترص الى ان يتخلص
ماله من تحت البناء ثم يأخذ ولا يكون بناؤه مانعا من صحة الاجارة لغيره اذ لا بد له على
ذلك البناء حيث لا يملك رفعه ولو اطلحوا ان يجعلوا ذلك للوقف بمن لا يجاوزاقل
القيمتين منزوعا ومبني فيه صح ولولحق الآجر دين رفع الامر الى القاضي لفسخ العقد
وليس للآخر ان يفسخ بنفسه وعليه الفتوى ونجوز بمنزل الاجر او باكثر او باقل ما يتغابن
فيه الناس بما لا يتغابن به فتكون فاسدة فيؤجره اجارة صحيحة اما من الاول او من
غيره باجر المثل او بزيادة بقدر ما يرضى به المستأجر انتهى وفي فتاوى الحانوتي بينة
الاتبات مقدمه وهي التي شهدت بان الاجرة او الاجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا
تنقض قال وبه اجاب بقية المذهب فليحفظ والله اعلم *

* باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها *

اي في الاجارة * تصح اجارة حانوت * اي دكان * ود اربلا بيان ما يعمل فيها * يصرفه للمتعارف *
و * بلا بيان * من يسكنها * فله ان يسكنه اغيرة باجارة غيرها كما سيجي * وله ان يعمل فيها * اي
الحانوت والد * كل ما اراد * فيتم ويبرط دوابه ويكسر حطبه ويستنجي بجلاره ويتخذ بالوعة
ان لم تضر ويطن برحى اليد وان ضربه يفتى فنية * غير انه لا يمكن * بالبناء للفاعل
والمفعول * حل اذا ارتصارا وطبانا من غير رضى المالك واشترطه * ذلك * في * عقد

الاجارة * لانه يوهن البناء فيترقب على الرضاء * ولو اختلفا في الاشهر ايا فالقول للمؤجر * كما
 لو انكروا صل العقد * وان اقاما البينة فالبينة بنمة المستاجر * لا ثباتها الزيادة خلاصة وفيها
 استا جرة للقصاره فله الحلا ادة ان اتحد ضررها ولو فعل ما ليس له لزمه الاجر وان انهى م به
 البناء ضمنه ولا اجر لانها لا يجتمعان * وله السكنى بنفسه واسكان غيره باجارة وغيرها *
 وكذا كل ما لا يختلف بالمستعمل يبطل التعقيب لانه غير مفيد بخلاف ما يختلف به كما سيجي
 ولو اجر باكثر تصدق بالفضل الا في مسئلتين اذا آجرها بخلاف الجنس او اصلح فيها شيئا ولو
 آجرها من المؤجر لا تصح وتنفسخ الاجارة في الاصح بحر معزيا للجوهره وسيجي تصحيح
 خلا فنه تنبيه * و * تصح اجارة * ارض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها او قال على ان ازرع
 فيها او قال على ان ازرع فيها ما اشاء * كيلا تقع المنازعة والانهى فاسدة للجهالة و
 تنقلب صحيحة بزرعها ويجب المسمى وللمستأجر الشرب والطريق ويزرع زرعين ربيعا
 وخريفا ولو لم يمكنه الزراعة للحال لاحتياجها السقي او كرمي ان امكنه الزراعة في مدة العقد
 جازوا الا لاوتسامه في القنية * آجرها وهي مشغولة بزرع غيره ان كان يحق لا تجوز * الاجارة
 لكن * لو حصده وسلمها انقلبت * جائزة * ما لم يستحصل الزرع * فتجوز ويؤمر بالحصاد و
 التسليم به يغتني بزازية * الا ان يؤجرها مضافة * الى المستقبل فتجوز مطلقا * وان * كان
 الزرع * بغير حق صحت * لا مكان التسليم يجبره على قلعه ادرك او لا فتاوى
 قارى الهداية وفي الوهبانية تصح اجارة الار المشغولة بعنى ويؤمر بالتفريغ وابتداء الملك
 من حين تسليمها وفي الاشباه استأجر مشغولا وفارعا صح في الفارغ فقط وسيجي في المتفرقات *
 و * تصح اجارة ارض * للبناء والغرس * وسائر الانتفاعات كطبخ آجر وخزف و
 مقيلا ومراحا حتى تلزم الاجرة بالتسليم امكن زرعها ام لا بحر * فان مضت الملك قلعهما
 وسلمها فارغة * لعدم نهايتها * الا ان يغرم له المؤجر قيمته * اى البناء والغرس *
 مقلوما * بان تقوم الارض بهما وبذنها فيضمن ما بينهما اختيار * ويملكه * بالنصف
 عطف على يغرم لان فيه نظر الهما قال في البحر وهذا الاستثناء من لزوم القلع على
 المستاجر فافاد انه لا يلزمه القلع لو رضى المؤجر بدفع القيمة لكن ان كانت تنقص
 بتملكها جبرا على المستأجر والا فبرضاءه * او يرضى * المؤجر عطف على يغرم * بتركه *

اى البناء او الغرس * فيكون البناء والغرس لهن او الارض لهن * وهذا الترك ان
 باجر فاجارة والا فاعارة فلها ان يؤجر مال ثالث ويقتسم الاجر على قيمة الارض بلا
 بناء وعلى قيمة البناء بلا ارض فيأخذ كل حصته مجتمعي وفي وقف القنية بنى فى الدار المسئلة
 بلا اذن القيم ونزع البناء يضر بالوقف يجبر القيم على دفع قيمته للبانى الخ * ولو استأجر
 ارض وقف وغرس فيها * وبنى * ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر استبقاؤها باجر
 المثل اذا لم يكن فى ذلك ضرر * بالوقف * نوابى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك *
 كذا فى القنية قال فى البحر وبهذا تعلم مسئلة الارض المحتكرة وهى منقولة ايضا فى
 اوقاف الخصاص * والرطوبة * لعدم نهايتها * كالشجر * فتقلع بعد مضى المدة ثم المراد
 بالرطوبة ما يبقى اصله فى الارض ابد او انما يقطف ورقه ويباع او زهره واما اذا كان له
 نهاية معلومة كما فى العجل والجزر والباذنجان فينبغى ان يكون كالزراع يترك باجر المثل
 الى نهايته كذا احمره المصنف فى حواشي الكنز وقواه بما فى معاملة الخانية فليحفظ قلت
 بقى لوله نهاية معلومة لكنها بعيدة طويلة كالقصب فيكون كالشجر كما فى فتاوى ابن الحلبي
 فليحفظ * والزراع يترك باجر المثل الى ادراكه * رعاية للجانين لان له نهاية
 كما مر * بخلاف موت احد هما قبل ادراكه فانه يترك بالمسمى * على حاله * الى التصاد *
 وان انفسخت الاجارة لان ابقاءه على ما كان اول ما دامت المدة باقية اما بعد ما فباجر
 المثل * ويلحق بالمستأجر المستعير * فيترك الى ادراكه باجر المثل * واما الغاصب فيؤمر
 بالقلع مطلقا * لظلمه ثم المراد بقولهم يترك الزرع باجراه بقضاءه او بعقله ما احتل لا يجب
 الاجر الا باحد هما كما فى القنية فليحفظ بحر * و * تصح * اجارة الدابة للوكوب والحمل والثوب
 للبس لا * تصح اجارة الدابة * ليجنبها * اى لاجل ان يجعلها جنبية بين يديه * ولا
 يركبها ولا * تصح اجارتها ايضا * ل * اجل * ان يربطها على باب داره ليراه الناس *
 فيقال له فرس * او * لاجل ان * يزين بيته * او حانوته * بالثوب * لما قد منا ان
 هذه منفعة غير مقصودة من العين واذا نسفت فلا اجر وكن الواستأجر بيتا ليصلى فيه او طيبا
 ليشمه او كتابا ولو شعر الاقرأه او مصحفا شرح وصبانية * وان لم يقيدها براكب ولا لبس
 واركب من شاء * وتعين اول راكب ولا بس ولو لم يبين من يركبها نسفت

للجهالة وتنقلب صححة ركوبها * وان قيل براكب او لابس فخالف ضمن اذا عطيت
 ولا اجر عليه وان سلم * بخلاف حائض اقل فيه حل اذا مثل حائض يجب الاجر اذا سلم لانه
 لما سلم تبين انه لم يخالف وانه مما لا يوهن الدار كما في الغاية لانه مع الضمان ممتنع *
 ومثله * في الحكم * كل ما يختلف بالمستعمل * كالغسائط * وفيما لا يختلف فيه بطل التقييد *
 به كما لو شرط سكنى واحد له ان يسكن غيره * لما مر ان التقييد غير مغيب *
 وان سمى نوعا وقد راكم بر له حمل مثله واخف لا اضر كالمح * والاصل
 ان من استحق منفعة مقلدة بالعقد فاستوفاه او مثلها او دونها جاز ولو اكثر لم يجز ومنه
 تحميل وزن البر تظنا لا شعير افي الاصح * ولو اردف من يستمسك بنفسه وعطيت الدابة
 يضمن النصف * ولا اعتبار للنقل لان الآدمي غير موزون وهذا * ان كانت الدابة *
 تطيق حمل الاثنين والا فاكل * بكل حال * كما لو حملة * الراكب * على عاتقه * فانه يضمن
 الكل * وان كانت تطيق حملها * لكونه في مكان واحد * وان كان الرديف * صغيرا
 لا يستمسك يضمن بقدر ثقله * كحملة شياً آخر ولو من ملك صاحبها كولد النانة لعدم الاذن
 وليس المراد ان الرجل يوزن بل ان يسأل اهل الشجرة كم يزن ولو ركب على موضع الحمل
 ضمن الكل لما مر وكذا الواس ثيابا كثيرة ولو ما يلبسه الناس ضمن بقدر ما زاد مجتنب *
 واذا اهلك بعلم بلوغ القصد وجب جميع الاجر * لركوبه بنفسه * مع التضمن * اى لنصف
 القيمة لركوب غيره * ثم ان ضمن الراكب لا يرجع وان ضمن الرديف رجوع لو مستأجر ا من
 المستأجر والا لا قيل بكونها عطيت لانها لو سلمت لزم المسمى بقطوب كونه ائذنه لانه لو ائذنه
 في السرج صار غاصبا فلا اجر عليه بحر عن الغاية لكن في السراج الوهاج عن المشكل ما يخالفه
 فليتأمل عند الفتوى كيف وفي الاشباه وغيرها ان الاجر والضمان لا يجتمعان * واذا
 استأجر ليحمل عليها قد ارافحمل عليها اكثر منه فعطيت ضمن مازاد الثقل * وهذا اذا
 حملها المستأجر * فان حملاها صاحبها * بئذ * وحده فلا ضمان على المستأجر * لانه هو المباشر
 عما دية * وان حملا * الحمل * معا * ووضعاه عليها * وجب النصف على المستأجر * بفعله
 وهذا فعل ربها مجتنب * واو * كان البر مثلاً * في جولين فحمل كل واحد * منهما * جولين
 اى وعاء كعمل من لا * وحده * ووضعاه عليها معا ومتعاقبا * لا ضمان على المستأجر * ويجعل

حمل المستأجر ما كان مستحقاً بالعقد غاية ومفادها أنه لا ضمان على المستأجر سواء تقلد
أو تأخر وهو الوجه ومن ثمة عولنا عليه على خلاف ما في الخلاصة كذا في شرح المصنف
قلت وما في الخلاصة هو ما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله * وكذا لا ضمان لو حمل
المستأجر أو لا ثم رب الدابة وإن حملها ربه أو لا ثم المستأجر ضمن نصف القيمة * انتهى
قتنبيه * وهذا * أي ما مر من الحكم * إذا كانت الدابة * المستأجرة * تطيق مثله أما
إذا كانت لا تطيق فجميع القيمة لازم * على المستأجر زيلعي * ويجب عليه كل الأجر *
الأجر للحمل والضمن للزيادة غاية وأفاد بالزيادة أنها من جنس المسمى فلو من غيره
ضمن الكل كما لو حمل المسمى وحده ثم حمل عليه الزيادة وحده ما بحر قال ولم يتعرضوا
للأجر إذا سلمت لظهور وجوب المسمى فقط وإن حملها المستأجر لأن منافع الغصب لا
تضمن عندنا ومنه علم حكم المكارث في طريق مكة * وضمن بضربها وكسبها * بلجامها
لتقييد الأذن بالسلاطة حتى لو ملك الصغير بضرب الأب أو الوصي للتأديب ضمن لوقوعه
بزجر وتعريك وقال لا يضمنان بالمتعارف وفي الغاية عن التهمة الأصح رجوع الإمام
لقولهما * لا * يضمن * بسوقها * اتفاقاً وظاهر الهداية أن للمستأجر الضرب للأذن العرفي
وأما ضربه دابة نفسه فقال في القنية عن أبي حنيفة لا يضربها صلاً ويخاضم فيما زاد
على التأديب * و * ضمن * بنزع السرج * وضع * الأيكاف * سواء أو كف بمثله
أولاً * وبالإسراج بما لا يسرج * هذا الحمار * بمثله في جميع قيمته * ولو بمثله أو أسرجها مكان
الأيكاف لا يضمن إلا إذا زاد وزناً فيضمن بحسابه ابن كمال * كما * يضمن * لو استأجرها
بغير لجام فاللجام بلجام لا يلجم بمثله * وكذلك الوايل له لأن الحمار لا يختلف باللجام وغيره
غاية * أو سلك طريقاً غير ما عينه * المالك * ونفاً وتاً * بعد أو وعراً أو خوفاً بحيث لا يسلكه
الناس ابن كمال * أو حمله في البحر ذاقيل بالبره طلقاً * سلكه الناس أو لا لخطر
البحر فلو لم يقيد بالبر لا ضمان * وإن بلغ * المنزل * دله الأجر * لحصول المقصود *
وضمن بزرع رطبة وقد أمر بالبر ما نقص * من الأرض لأن الرطبة أضرم من البر * ولا أجر *
لأنه غاصب إلا فيما استثنى كما سيأتي قيل بزرع الأرض لأنه بالقل ضرراً لا يضمن ويجب
الأجر * و * ضمن * بخياطة قباء وأمر بقميص قيمة ثوبه وله * أي صاحب الثوب * أخذ

القباء ودفع اجر مثله * لا يجاوز المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة * وكذا اذا خاطه
 سراويل * وقد امر بالقباء فان التحكم كذا لك * في الاصح * فتعقيم الدرد بالقباء اتفاتي *
 وضمن * بصبغه اصغر وقد امر باحمر قيمة ثوب ابيض وان شاء * المالك * اخذه واعطاه
 ما زاد الصبغ فيه ولا اجر له واوصى رد يا ان لم يكن * الصبغ * فاحشا لا يضمن * الصباغ * وان *
 كان * فاحشا * عند اهل ننه * يضمن * قيمة ثوب ابيض خلاصة فروع قال للخياط اقطع
 طوله وعرضه وكما كذا انقصا ان قد راصبع ونحوه عفروا ان اكثر ضمنه قال ان كفا نى قميصا
 فاقطعه بد رهم وخطه فقطعه ثم قال لا يكفيك ضمن ولو قال ايكفينى قميصا فقال نعم فقال اقطعه
 فاقطعه ثم قال لا يكفيك لا يضمن نزل الجمل في مغارة ولم ير تحل حتى فسد المال بسرقته
 او مطر ضمن لو السرقة والمطر غالبا خلاصة وفي الاشياء استعان برجل في السوق لبيع متاعه
 فطلب منه اجرا فالعبرة لعادتهم وكذا الوادخل رجلا في حانوته ليعمل له وفي الدرد
 دفع غلامه وابنه لحائك مدة كذا يعلمه النسج وشرط عليه كل شهر كذا اجاز ولولم يشترط
 فبعد التعليم طلب كل من المعلم والمولى اجرا من الآخرة اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل
 وفيها استأجر دابة الى موضع فجاوز بها الى آخر ثم عاد الى الاول فعطبت ضمن مطلقا في الاصح
 كما في العارية وهو قولهما راجع اليه رجع الامام كما في مجمع الفتاوى وفيه خوف المكارى فراجع
 واعاد الحمل لمحلله الاول لا اجر له وينبغي ان يجبر على الاعادة وفيه دفع ابريسما الى صباغ
 ليصبغه بكذا اثم قال لا تصبغه ورده على فلم يرد ثم هلك لاضمان وفيه سئل ظهير الدين عن
 استأجر رجلا ليعمل له في الضيعة فلما خرج نزل المطر وامتنع بسببه هل له الاجر قال لا استأجر
 دابة ليحملها كذا ان مرضت فحملها ورده هل للمستكرى الرجوع بحصته قال لا لانه رضى
 بذلك استأجر رجلا فممنعه ليجبر ان عن الطحن لتوهين البناء وحكم القاضي بمنعه هل
 تسقط حصته مدة المنع قال لا ما لم يمنع حسا من الطحن استأجر حماما سنة فغرق مدة هل يجب
 كل الاجر قال انما يجب بقدر ما كان منتفعا وفي الوهبانية قال شعير ويسقط في وقت العمارة
 مثل ما * لو انهدم بعض الدار فالهدم يحزر * وخالف في قدر العمارة آمر * يقدم فيها
 قوله لا المعمر * قلت ومغاد رجوع المستأجر بما ثبت على المؤجر بمجرد الا مر يعنى
 الا في توربنا لوعة فلا بد من شرط الرجوع عليه ولو خربت الدار سقط كل الاجر ولا

تنفسخ به ما لم يقسمها المستأجر بحضرة المؤجر والاصح واذا بنيت لاختيار له وفي سنن
 عروصها لا يجب الاجر قاله ابن الشحنة قلت وفي نفيه نظروا لعله اريد المسمى اما
 اجرة المثل او حصّة العرصة فلا ما نع من لزومها فتأمل له وسيجيى في فسحها ما يغفل عنه فتنبه
 استأجر حيا ما وشرط حط اجرة شهرين للعطلة فان شرط حطه قدر العطلة صح بزيادة
 اجرة السجن والسجان في زماننا يجب ان تكون علي رب الدين خزانة الفتاوى انقضت
 مدة الاجارة ورب الاربغائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراء لهذه السنة
 لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذلك لو انقضت المدة والمستأجر غائب والد ارى يد امرأته
 لان المرأة لم تسكنها باجرة آجر دارة كل شهر بكنه لكل الفسخ عند تمام الشهر فلو غاب
 المستأجر قبل تمام الشهر وترك زوجته ومتاعه فيها لم يكن للآجر الفسخ مع المرأة لانها ليست
 بنصم والحيلة اجارتها الاخر قبل تمام الشهر فاذا تم تنفسخ الاولى فتعقد الثانية فتخرج
 منها المرأة وتسلم للثاني خاتمة والله تعالى اعلم *

* باب الاجارة الفاسدة *

الفاسد * من العقود * ما كان مشروعا باصله دون وصفه والباطل ما ليس مشروعا
 اصلا * لا باصله ولا بوصفه * وحكم الاول * وهو الفاسد * وجوب اجرة المثل
 بالاستعمال * لو المسمى معلوما ابن كمال * بخلاف الثاني * وهو الباطل فانه لا اجر فيه
 بالاستعمال حقا ئق * ولا تملك المنافع في الاجارة الفاسدة بالقبض بخلاف البيع
 الفاسد * فان المبيع يملك به بالقبض بخلاف فاسد الاجارة حتى لو قبضها المستأجر ليس
 له ان يؤجرها ولو آجرها وجب اجرة المثل ولا يكون غاصبا وللاول نقض الثانية بحرم معني الخلاصة
 وفي الاشياء المستأجر فاسد الوآجر صحيحا جاز وسيجيى * ففسد الاجارة بالشرط
 المتخالفه ما غضى العقل فكل ما افسد البيع * مما مر * يفسد ما * كبيعها لة ما جورا وحرة او
 مدة او عمل وكشرط طعام عبيد وعلف دابة ومرومة دار ومغارمها وعشر وخراج وموثة
 ودأشياء * و * ففسد ايضا * بالشروع * بان يؤجر نصيبا من داره ارضيه من دار مشتركة
 من غير شريكه او من احد شريكه انفع الوسا ئل وعدا ية في الفصل الثاني و
 احتوز بسالا صلي * عن المطار رضى فلا يفسد ما على المالك ان كان اجبا لكل ثم فسخ في البعض او

أجر الواحد فئات احد هما او باللعكس وصى الحيلة في اجارة المشاع كما لو قضى بجوازه *
 الا اذا اجر كل نصيبه او بعضه * من شريكه * فتجوز وجوازه بكل حال وعليه الفتوى زيلعي
 وبحرم عزيا للمعنى لكن رده العلامة قاسم في تصحيحه بان ما في المعنى شاذ مجهول
 القائل فلا يعول عليه قلت وفي البدائع لو اجر مشاعا يحتمل القسمة فنقسم وسلم حازل زوال
 المانع ولو ابطالها الحاكم ثم قسم وسامر لم يجز ويغتنى بجوازه لو البناء لرجل والعرصة لآخر
 فصولين من الفصل الحادي والعشرين يعنى الوسط منه * و * تغسل * بجهالة المسمى *
 كله او بعضه كتسمية ثوب اوداية او مائة درهم على ان يرمها المستاجر لصيرورة المرمية من
 الاجرة فيصير الاجر مجهولا * و * تغسل * بعلم التسمية * اصلا او بتسمية خمر او خنزير *
 فان فسدت بالاخيرين * بجهالة المسمى وعلم التسمية * وجب اجرا لمثل * يعنى الوسط منه ولا
 ينقص عن المسمى لا بالتكمين بل * باستيفاء المنفعة * حقيقة كما مر * بالغاما بلغ * لعدم ما يرجع اليه
 ولا ينقص عن المسمى * والا * تغسل * بهما بل بالشرط والشروع مع العلم بالمسمى * لم يزد * اجر المثل *
 على المسمى * لرضائهما به * وينقص عنه * لفساد التسمية واستثنى الزيلعي ما لو استأجر دارا
 على ان لا يسكنها فسدت ويجب ان سكنها اجر المثل بالغاما بلغ وحمله في البحر على ما اذا جهل المسمى
 لكن ارجعه قاضيخان في شرح الجامع الى جهالة المسمى فانهم وعلى كل فلا استثناء فتنبه قلت
 وينبغي استثناء الوقف لان الواجب فيه اجر المثل بالغاما بلغ فتأمل * فان آجر داره * تغريغ
 على جهالة المسمى * بعبد مجهول فسكن مدة ولم يدفعه فعليه للمدة اجر المثل بالغاما بلغ وتفسخ
 في الباقي * من المدة * آجر حانونا كل شهر بكذا صح في واحد فقط وفسد في الباقي * لجهالتها
 والاصل انه متى دخل كل فيما لا يعرف منتهاه وتعين ادناه واذا اتم الشهر فاكل فسحها بشرط
 حضور الآخر لانتهاه العقد الصحيح * و * في * كل شهر سكن في اوله * هو الليلة الاولى ويومها عرفنا
 وبه يغتنى * صح العقل فيه * ايضا وليس للمؤجر اخراجه حتى ينقضي الابدع كما لو عجل اجرة
 شهرين فاكثر لكونه كالمسمى زيلعي * الا ان يسمى الكل * اى جملة شهر ومعلومة فيصح لزوال
 المانع * واذا آجرها سنة بكذا صح وان لم يسمى آجر كل شهر * وتقسم سوية * واول المدة
 ماسى * ان سمي * والافوت العقل * هو اولها * فان كان * العقل * حين يهل *
 بضم ففتح اى يبصر الهلال والمراد اليوم الاول من الشهر شمئى * اعتبر الالهة والا

فالايام * كل شهر ثلثون يوما وقالوا يوم الاول بالايام والباقي بالاهلة * استأجر عبدا
 باجر معلوم وبطعامه لم يجز * لجهالة بعض الاجركما مر * وجاز اجارة الحمام * لانه
 عليه الصلوة والسلام دخل حمام الحنفية لتعارف اناس وقال عليه السلام ما رآه المؤمنون
 حسنا فهو عند الله حسن قلت والمعروف وقفه على ابن مسعود كما ذكره ابن حجر * و
 جاز * بناؤه للرجال والنساء * هو الصحيح للحاجة بل حاجتهم اكثر لكثرة اسباب
 اغتسالهن وكراهة عثمان محموله على ما فيه كشف عورة زيلعي وفي احكامات الاشياء
 ويكره لها دخول الحمام في قول وقيل الا لمرضة او نغساء والمعتدل ان لا كراهة مطلقا
 قلت وفي زماننا لا شك في انكراهة لتحقيق كشف العورة وقد مر في النفقة * والحجامة *
 لانه عليه الصلوة والسلام احتجم واعطى اجرتة وحديث النهي عن كسبه
 منسوخ * والظئر * بكسر فهمز المرضة * باجر معين * لتعامل الناس بخلاف بقية
 الحيوانات لعدم التعارف * و * كذا * بطعامها وكسوتها * ولها الوسط وهذا عند الامام
 لجرى ان العادة بالتوسعة على الظئر شفقة على الولد * وللزوج ان يطأها * خلافا
 لما لك * لافي بيت المستأجر * لانه منك فلا يدخله * الا باذنه * الزوج * له في نكاح
 ظاهر * اى معلوم بغير الاقرار * نسختها مطلقا * شأنه اجارتها او لافي الاصح * ولو
 غير ظاهر * بان علم باقرارهما * لا * يفسخها لان قولهما لا يقبل في حق المستأجر * وللمستأجر
 نسختها بحملها ومريضها ونجورها * فجورا بينا ونحو ذلك من الاعتدال * لا بكفرها * لانه
 لا يضر بالصبي * ولومات الصبي او الظئر انتقضت * الاجارة * ولومات ابوه لا وعلمها
 غسل الصبي وثيابه واصلاح طعامه ودهنه * بفتح الدال اى طليه بالدهن المعروف
 هو معتبر فيما لا نص فيه * لا * يلزمها * نمن شئ من ذلك * وما ذكره محمد رح من ان الدهن
 والريحان عليها فعادة اهل الكوفة * وهو * اى ثمنه * واجرة عملها على ابيه ان لم يكن
 له * للصغير * مال والا فقي ماله * لانه كالفقة * فان ارضعته بلبين شاة او غنمه بطعام
 ومضت المدة لا اجر لها * لان الصحيح ان المعقود عليه هو الارضاع والتربية لا اللبن
 والغذية عناية * بخلاف ما لو دفعته الى خادما حتى ارضعته * او استأجرت من
 ارضعته حتى تستحق الاجرة الا اذا شرط ارضاعها علي الاصح شره بلالى عن الذخيرة

آجرت نفسها لك لقوم آخرين ولم يعلم الاولون فارضتهما وفرغت اثمت ولها الاجر
 كاملا على الغريقين لشبهها بالاجير الخاص والمشترك وتامه في العناية * لا تصح الاجارة
 لعسب التمس * وهو نزوه علي الاناث * ولا لاجل المعاصي مثل * الغنا والنوح و
 الملاهي * ولو احدث بلا شرط يباح * ولا لاجل الطاعات مثل * الاذان والحج والامامة
 وتعليم القران والفقه ويغنى اليوم بصحتها لتعليم القرآن والفقه والامامة والاذان و
 يجبر المستأجر على دفع ما قبل * فتجب المسمى بعقل واجر المثل اذا لم يذكر مدة شرح وهبانية
 من الشركة * ويحبس به * به يغنى * ويجبر * على دفع الحلوة المرسومة * هي ما يهدى
 للمعلم على رؤس سور القرآن سميت به لان العادة اهداء الحلواني * ولو دفع
 غزلا لا خير لينسجه له بنصفه * اى بنصف الغزل * واستأجر بغلا لحمل طعامه ببعضه او
 ثورا ليطحن برة ببعض دقيقه * فسدت في الكل لانه استأجره بجزء من عمله والاصل
 في ذلك نهيه عليه الصلوة والسلام عن قفيز الطحان وقد مناه في بيع الوفاء والحيلة ان يغرز
 له الاجرا ولا ويسمى قفيزا بلا تعيين ثم يعطيه قفيزا منه فيجوز ولو استأجره لحمل له نصف
 هذا الطعام بنصفه الآخر لا اجر له اصلا لصيرورته شريكا وما استشكله الزيلعي اجاب
 عنه المصنف قال وصرحوا بان دلالة النص لا عموم لها فلا يخصص عنها شئ بالعرف
 كما زعمه مشائخ بلخ * او * استأجر * خباز الخبز له كذا * كقفيز دقيق * اليوم بدرهم *
 فسدت عند الامام لجمعه بين العمل والوقت ولا ترجع لاحد مما فيغضي للمنازعة
 حتى لو قال في اليوم او على ان تقرغ منه اليوم جازت اجماعا * اوارضا بشرط
 ان يشيها * اى يحرقها مرتين * او يكرئها رما * العظام * ويسرقها *
 لبقاء اثر هذه الافعال لرب الارض فلوله يبق لم تفسد * او * بشرط ان * يزرعها بزرعة ارض
 اخرى * لما يجي * ان اجنس بانفراده يحرم النسا وقوله * فسدت * جواب الشرط وهو قوله ولو
 دفع الخ * وصحت لو * استأجرها * على ان يكرئها ويزرعها او يسقيها ويزرعها * لانه شرط
 يقتضيه العقل * ولو استأجره لحمل طعام * مشترك * بينهما فلا اجر له * لانه لا يعمل شئاً
 لشريكه الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر * كراه من استأجر الرهن من المرتين * فانه لا
 اجر له لنفعه به لانه وفي جواهر الفتاوى او استأجر حماما فدخل الموءجر مع بعض اصل قائمه

الحمام لا اجر عليه لانه يسترد بعض المعقود عليه وهو منفعة الحمام في الملك ولا يسقط شيء من الاجر لانه ليس بمعلوم * استأجر ارضا ولم يكسرها يزرعها او اى شيء يزرعها * فسدت الا ان يعم بخلاف الدار لو قوعه على السكنى كما مرواذا فسدت * فزرعها فمضى الاجل * عاد صحيحا * فله المسمى * استحسانا وكذا الوالم يمض الاجل لارتفاع الجهالة بالزراعة قبل تمام العقد قلت فلرحل ف قوله فمضى الاجل كقاضيخان في شرح الجامع كان اولي * وان استأجر حمارا الى بغداد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فهلك * الحمار * لم يضمن * لفساد الاجارة فالعين امانة كما في الصحة * فان بلغ فله المسمى * لما مر في الزراعة * فان تنازعا قبل الزرع * في مسألة الزراعة * او الحمل * في مسئلتنا * فسخت الاجارة ونفا للفساد * لقيامه بعد * استأجر دابة ثم جسد الاجارة في بعض الطريق وجب عليه اجرا ما ركب قبل الانكار ولا يجب لما بعد * عند ابي يوسف رح لانه بالجحود صار غاصبا والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب المسمى درر و كانه لا قول الا امام وفي الاشباه قصر الغوب المجحود فان قبله فله الاجر والا لا وكذا الصباغ والنساج * اجارة المنفعة بالمنفعة تجوز اذا اختلفا * جنسا كاستمجار سكنى دار بزراعة ارض * واذا اختلف الا * يجوز كاجارة السكنى بالسكنى واللبس باللبس والركوب بالركوب ونحو ذلك لما تقرران الجنس بافراد * يحرم النساء فيجب اجر المثل باستيفاء النفع كما مر لفساد العقد * استأجره ليصيده او يستطبل * له * فان وقت * لك وقتا * جاز * ذلك * والا لا * فلولا يوقت وعين الخطب فسد * الا اذا عين الخطب وهو * اى الخطب * ملكه * فيحوز * مجتنب وبه يغتنى صيرفية فروع استأجر امرأته لتخبز له خبز اللاكل لم يجوز للبيع جاز صيرفيه آجرت دارها لزوجها فسكنها فلا اجر خانم واشباه قلت لكن في حاشيتها تنوير البصائر عن المضمرات معزى للكبرى قال قاضيخان هنا الفتوى على صحتها التبعيتها له في السكنى فليحفظ و جاز اجارة الماشطة لتزوين العروس ان ذكر العمل والمدة بزيادة و جاز اجارة القناء والنهر مع الماء به يغتنى لعموم البلوى مضمرات *

*** باب ضمان الاجير ***

الاجراء على ضربين مشترك وخاص فالاول من يعمل لا لواحد * كالنخياط ونحوه * او يعمل له عملا غير موقت * كان استأجره للنخاطة في بيته غيمه مقيل بمدة كان اجير امشركا

وان لم يعمل لغيره * او مؤقتا بلا تخصيص * كان استا جرة لرعي غنمه شهرا بل رهن كان
 مشتركا لا ان يقول ولا ترعى غنم غيري وسيتمتع وفي جواهر الفتاوى استأجر حائكا
 لينسج ثوبا ثم أجر الحائك نفسه من آخر للنسج صح كالا العقلين لان المعقود عليه العمل
 لا المنفعة * ولا يستحق * المشترك * الا جرحته يعمل كالقصار ونحوه * كفتال وحمال وملاح
 ودلال وله خيار الرؤية في كل عمل يختلف باختلاف المحل مجتبيى * ولا * يضمن آدميا
 مطلقا ولا متاعا هلك بلا عمله وقيل يصالح على نصف قيمته ويجبر عليه واجره بحسابه ان
 ضمنه في مكان كسره والحجام ونحوه ان جاوز المعتاد ضمن الزيادة ما لم يهلك فيضمن
 نصف دية النفس ففي قطع الختان الحشفة الدية ان برئ ونصفها ان مات لموته بفعلين
 مأذون فيه وغير مأذون * ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان * لان شرط الضمان
 في الامانة باطل كالمودع * وبه يفتى * كما في عامة المعتبرات وبه جزم اصحاب المتون
 نكان هو المالك صلا فلا في الاشياء وافتنى المتأخرون بالصالح على نصف القيمة وقيل
 ان الاجير مصلحا لا يضمن وان بخلافه يضمن وان مستورا لئلا يؤمر بالصالح عمادية
 قلت وهل يجبر عليه حرر في تنوير البصائر نعم كمن تمت مدته في وسط البحر او البرية تبقي
 الاجارة بالبحر * ويضمن ما هلك بعمله كتخريق التوب من دقه وزلق الحمال وغرق
 السفينة * من مد جاوز المعتاد لا بخلاف الحجام ونحوه كما يأتي عمادية والفرق في
 الدرد وغيره ما على خلاف ما بحثه صدر الشريعة فتأمل لكن قوى القهستاني قول صدر
 الشريعة فتنبه وفي المنية هذا اذ لم يكن رب المتاع او وكيله في السفينة فان كان لا
 يضمن اذ لم يتجاوز المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه وفيها حمل رب المتاع متاعه
 على الدابة وركبها فساقتها المكارى فعثرت وفسد المتاع لا يضمن اجماعا قلت و
 قد مناعن الاشياء معزيا للزيلي ان الودعة باجر مضمونة تليحفظ * ولا يضمن به بني آدم
 مطلقا ممن غرق في السفينة او سقط عن الدابة وان كان بسوقه او قوده * لان الآدمي
 لا يضمن بالعقل بل بالجناية ولا جناية لاذنه فيه * وان انكسردن في الطريق * ان شاء
 المالك * ضمن الحمال قيمته في مكان حمليه ولا اجرا وفي موضع الكسروا جرة بحسابه * وهذا
 لو انكسر بصنعه والابان زاحمه الناس فانكسر فلا ضمان خلا فالحما * ولا ضمان على حجام

وبزاع * امى بيطار * ونصاد ولم يجا وزالموضع المعتاد فان جاوز * المعتاد * ضمن
 الزيادة كلها اذ الم يملك * المجنى عليه * وان هلك ضمن بنصف دية النفس * لتلفها بما ذون فيه
 وغير ما ذون منه فمتنصف ثم فرع عليه بقوله * فلو قطع الختان الشفة وبرئ المقطوع تجب عليه
 دية كاملة * لانه لما برئ كان عليه ضمان الشفة وهى عضو كامل كاللسان * وان مات فالواجب
 عليه نصفها * لحصول تلف النفس بفعلين احدهما ما ذون فيه وهو قطع الجلق والاخر
 غير ما ذون فيه وهو قطع الشفة فيضمن النصف ولو شرا على السجام ونحوه العمل على وجه
 لا يبرى لا يصح لانه ليس في وسعه الا اذا فعل غير المتاد فيضمن عماديه وفيها سئل صاحب
 المحيط عن نصاد قال له غلام اربعل اقصل نبي نفصله فصل المعتاد ا فمات بسببه قال تجب دية
 السر وقيمة العبل على عاقلة النصاد لانه خطأ وسئل عن فصل نا ثما وتركه حتى مات من
 السيلان قال يجب التصاص * والنا نى وهو * الاجير * الخاص * ويسمى اجير وحل *
 وهو من يعمل لواحد عملا موقتا بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه فى الملق وان لم يعمل
 كمن استؤجر شهرا للخدمة او شهرا لرعى الغنم * المسمى باجر مسمى بشلاف مالو
 اخر الملق بان استأجر للرعى شهرا حيث يكون مشتركا الا اذا شرط ان لا يشترك غيره ولا
 يرعى لغيره فيكون خاصا وتقيقه في الدرد وليس للشخص ان يعمل لغيره ولو عمل نقص
 من اجرته بقل رما عمل متاوىل النوازل * وان هلك فى الملق نصف الغنم او اكر * من
 نصفه * فله الاجرة كاملة * مادام يرمى منها شيئا ما مر ان المعقود عليه تسليم نفسه جوهره
 وظاهر التعليل بقاء الاجرة لو هلك كلها وبه صرح فى العمادية * ولا يضمن ما هلك فى يد
 او بعمله * كتشريق الثوب من دونه الا اذا عمل النصاد فيضمن كما مودع ثم فرع على هذا
 الاصل بقوله * فلا ضمان على ظئر فى صبي ضاع فى يد ها او سرق ما عليه * من السلى
 لكونها اجير وحل وكذا الاضمان على حارس السوق وحافظ الشان * وصح ترديد الاجر
 بالترديد فى العمل * كان خطه فارسيا فبد رهم اوروميا فبد رهمين * وزمانه فى الاول *
 كذا بخط المصنف ملحقا ولم يشرحه وسيوضح قال شيخنا الرملى ومعناه يجوز فى اليوم الازل
 دون الثانى كان خطه اليوم فبد رهم او غل ا فنصفه * ومكانه * كان سكنت هذه
 فبد رهم او هذه فبد رهمين * والعالم * كان سكنت عطارا فبد رهم او حاد انبد رهمين

* والمسافة * كان ذهبية الكوفة فيل رم او البصرة فيل رهمين * والعمل * كان
 حملت شعير ابل رهم او بر ابل رهمين وكنن الوخيره بين ثلثة اشياء ولوبين اربعة لم
 يجز كما في البيع ويجب اجر ما وجد الا في تغيير الزمان فيجب بثما طته في الاول ما
 سمى وفي الغل اجر المثل لايزاد علي درهم ولو خاطه بعد غل لايزاد طل نصف درهم
 وفيه خلافهما * بنى المستأجر تنورا او دكانا * عبارة الدار او كانونا * في الدار المستاجرة
 فاحترق بعض بيوت الجيران اوال الدار لضمان عليه مطلقا * سواء بنى باذن رب الدار
 ام لا * الا ان يحا وزما يصنعه الناس * في وضعه وايقاد نار لا يوقد مثلها في التنور
 والكانون * استأجر حمارا فضل عن الطريق ان علم انه لا يجد به بعد الطلب لا يضمن
 كل اراع ذ من قطيعة شاة فخاف على الباقي * الهلاك * ان تبعها * لانه انما ترك الحفظ
 بعد ر فلا يضمن كل فع الوديعه حال الغرق وقالوا ان كان الراعي مشتركا ضمن ولو خلط
 الغنم ان امكنه التمييز لا يضمن والقول له في تعيين الدواب بانها الغلان وان لم يمكنه ضمن
 قيمتها يوم الخلط والقول له في قدر القيمة عمادية وليس للراعي ان ينزل على شيء منها
 بلا اذن ربها فان فعل فعطبت ضمن وان نزعى بلا فعله فلا ضمان جوهره * ولا يسافر بعبد
 استأجره للخنقة * لمشقة * الابشرط * لان الشرط املك عليك ام لك وكن الوعر فبالسفر
 لان المعروف كالمشروط * بخلاف العبد الموصى بخنقته فان له ان يسافر به مطلقا * لان موثقه
 عليه * واوسافر * المستأجر * به * فهلك * ضمن * قيمته لانه غاصب * ولا اجر عليه
 ان سلم * لان الاجر والضمان لا يجتمعان وعند الشافعي له اجر المثل * ولا يسترد مستأجر
 من عبد * اوصى * مجرد * اجر ادفعه اليه لاجل عمله * لعودها بعد الفراغ صححة استسكانا *
 ولا يضمن غاصب عبد ما اكل * الغاصب * من اجرة * الذي آجر العبد نفسه به لعدم
 تقومه عند ابي حنيفة * كما * لا يضمن اتفاقا * لو آجره الغاصب * لان الاجر له لا لما لكة *
 وجاز للعبد قبضها * لو آجر نفسه لا لو آجره المولى الا بوكالة لانه العاقد عناية * فلو وجدها
 مولاه * قائمة * في يده اخلها * لبقاء ملكه كمسروق بعد القطع * استأجر عبد شهرين
 شهر اباربعة وشهر الخمسة صح على الترتيب * المذكور حتى لو عمل في الاول فقط ناله
 اربعة وبعكسه خمسة * اختلفا * الاجر والمستأجر * في اباق العبد او مرضه او جرى ماء

الرحى حكم الحال فيكون القول قول من شهد له * الحال * مع يمينه كما يحكم * الحال *
 نوباع شجر فيه ثمر واختلفا في بيعه * اى الثمر * معها * اى الشجر * فالقول قول من فى
 يد * الثمر * والاصل ان القول لمن يشهد له الظاهر وفي الخلاصة انقطع ماء الرحى سقط من
 الآجر بحسابه ونوعا د عادت ولو اختلفا فى قدر الا انقطاع فالقول للمستأجر ولو فى نفسه
 حكم الحال * والقول قول رب الثوب * يمينه * فى القميص والقباء والحبرة والصغرة *
 كذا * فى الاجرة وعده * وقال ابو يوسف ان كان الصانع معاملا له فله الاجر والا لا *
 وقيل * اى وقال محمد * ان كان الصانع معروفا بهن * الصنعة بالاجر وقيام حاله بها *
 اى بهن * الصنعة * كان القول قوله * بشهادة الظاهر * والا فلا وبه يفتى * زيلعي
 وهذا بعد العمل اما قبله فتمتسا لغان اختيار فرورع فعل الاجر فى كل الصنائع يضاف
 لاستاذة فيما تلغه يضمنه الاستاذ اختيار يعنى ما لم يتعل فيضمنه هو عمادية وفي الاشياء
 ادعى نازل الخان وداخل الحمام وساكن المعد للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر
 واجب قلت وكذا مال اليتيم علي المفتى به قنية وفيها الاجرة للارض كالخراج على
 المعتمل فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط
 ما بعد * قلت وهو ما اعتمد * فى ان لو الحبة تكن جزم فى الثانية بر رواية عدم سقوط
 شئ حيث قال اصاب الزرع آفة فهلك او غرق ولم يثبت لزوم الاجر لانه قد زرع ولو
 غرقت قبل ان يزرع فلا اجر عليه انتهى *

* باب فسخ الاجارة *

تفسخ * بالقضاء او الرضاء * بخيار شرط وراوية * كالبيع خلا فاللشاعي * و * بخيار *
 عيب * حاصل قبل العقد او بعد * بعد القبض او قبله * يغوت النفع به * صفة عيب *
 كخراب الدار او انقطاع ماء الرحى * انقطاع ماء * الارض * وكذا لو كانت تسقي بماء
 السماء فانقطع المطر فلا اجر خانية اى وان لم تنفسخ على الاصح كما مروى في الجوهرة
 لوجاء من الماء ما يزرع بعضها فالمستأجر بالخيار ان شاء فسخ الاجارة كلها او ترك ودفع بحساب
 ما روى منها وفى الولو الحبة لو استأجرها بغير شربها فانقطع ماء الزرع على وجه لا يرجى
 فله الخيار وان انقطع قليلا قليلا ويرجى منه السقي فالاجر واجب وفى لسان الحكم استأجر

حماً ما في قرية فغزوا ورحلوا سقط الاجر عنه وان نغر بعض الناس لا يسقط الاجر *
 او يغفل * عطف على يغوت * به * اي بالنفع بحيث ينتفع به في الجملة * كمرض العبد ودبر
 الدابة * اي قرحتها وسقوط حائط دار وفي التبيين لو انقطع ماء الرحى والبيت مما ينتفع
 به لغير الطحن فعليه من الاجرة بحصته لبقاء بعض المعقود عليه فاذا استوفاه لزمته حصته *
 فان لم يغفل * العيب * به او ازاله المؤجر * او انتفع بالمحل * سقط خياره * لزوال
 السبب * وعما رده الدار * المستأجرة * وتطمينها واصلاح الميزاب وما كان من البناء على
 رب الدار * وكذا كل ما يغفل بالسكنى * فان ابنى صاحبها * ان يفعل * كان للمستأجر ان
 يخرج منها الا ان يكون * المستأجر * استأجرها وهي كذلك وقد رآها * لرضاها بالعيب *
 واصلاح ماء البئر والبالوعة والمخرج على صاحب الدار * لكن * بلا جبر عليه * لانه
 لا يجبر على اصلاح ملكه * فان فعله المستأجر فهو متبرع * وله ان يخرج ان ابنى بها خانية
 اي الا اذا رآها كما مر وفي الجوهرة وله ان يتفرد بالفسخ بلا قضاء ولو استأجر دارين
 فسقطت او تعيبت احد بهما فله تركهما والعقل عليهما صفة واحدة قلت وفي حاشية الاشباه
 معزيا للنهي ان العبد رظاه ويتفرد وان مشتهها لا يتفرد وهو الاصح * وبعده * عطف
 على بخيا شرط * لزوم ضرر لم يستحق بالعقد ان بقى العقل كما في سكون ضرر
 استؤجر لقلعه وموت عرس واختلاعها استؤجر * طباخ * لطبخ وليمتها * وبعده *
 لزوم دين * سواء كان ثابتا * بعيان * من الناس * او بيان * اي بيينة * او اقراره *
 الحال انه * لا مال له غيره * اي غير المستأجر لانه يحبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المعجلة
 تستغرق قيمتها اشياء * و * بعده * افلاس مستأجر دكان ليتجره * وبعده * افلاس خياط
 يعمل بماله * لا بآبائه * استأجر عبد الخياط فترك عمله * و * بعده * بل اء مكترى دابة
 من سفر * ولو في نصف طريقه فله نصف الاجران استويا صعوبة وسهولة والانبقل رة شرح
 وهبانية وخانية * بخلاف بدل المكارى * فانه ليس ببعده راذي مكنه ارسال اجيره وفي
 الملتقى ولو مرض فهو عدل وفي رواية الكرخي دون رواية الاصل قلت وبالاولى يفتى ثم قال
 ولو استأجر دكانا لعمل الخياطة فتركه لعمل آخر فعند ركن الواسطأجر عقار اثم اراد السفر
 انشأه وفي القهستاني سفر مستأجر دار للسكنى عند ردون سفر مؤجرها ولو اختلفا

فالقول للمستأجر فمخلف بأنه عزم علي السفر وفي الواو الحجة تحوله عن صنعيته الي غير ما
 عن روان لم يفلس حيث لم يمكنه ان يتعاطاها فيه وفي الاشباه لا يلزم المكاري الذ هاب
 معها ولا ارسال غلام وانما يجب الاجر بتخليتها * و * بخلاف * ترك خمائة مستأجر
 عبد له خطا ليعمل * متعلق بترك * في الصرف * لا مكان الجمع * و * بخلاف * بيع ما اجره *
 فانه ايضا ليس بعن ريد ون لحقوق دين كما مر يوقف بيعه الى انقضاء مدتها وهو المختار
 لكن لو قضى بجوازه نفل وتماه في شرح الوهبانية وفيه معزيا للبخانية لو باع الاجر المستأجر
 فاداد المستأجر ان يفسخ بيعه لا يملكه هو الصحيح ولو باع الراهن الرهن للمرتين فسخه *
وتنفسخ * بلا حاجة الى الفسخ * بموت احد العاقلين * عندنا لا يحنونه مطبقا *
 عقلها لنفسه * الا لضرورة كموته في طريق مكة ولا حاكم في الطريق يتبقى الى مكة فيرفع
 الامر الى القاضي ليفعل الا صلح فهو جرها له لو امينا او يبيعها بالقيمة ويدفع له اجرة
 الا ياب ان يرهن على دفعها وتقبل البينة هنا بلا خصم لانه يردن الاخذ من ثمن ما في يده
 اشباه وفي البخانية استأجر دارا او حاما او ارضا شهرا فسكن شهرين هل يلزمه اجر الشهر الثاني
 ان معد اللا ستغلال نعم والا لا به يغتنى قلت فكذا الوقف ومال اليتيم وكن الوتقاضاه
 المالك وطالبه بالاجر فسكن يلزمه الاجر بسكناه بعد ولو سكن المستأجر بعد موت المؤجر
 هل يلزمه اجر ذلك قيل نعم لمضيه علي الاجارة وقيل هو كالمسئلة الاولى وينبغي ان لا يظهر
 الا نفساخ هنا ما لم يطالبه الوارث بالتقريغ او بالتزام اجر آخر فلو معد اللا ستغلال لانه
 فصل مجتهد فيه وهل يلزم المسمى او اجر المثل ظاهر القنية الثاني وتماه في شرح الوهبانية
 وفي المنية مات احد هما والزرع بقل بقى العقل بالمسمى حتى يترك ويبعد المنق بالاجر
 المثل وفي جامع القصولين لورضي الوارث وهو كبير ببقاء الاجارة ورضى به المستأجر
 جازا انتهى اى فمجعل الرضاء بالبقاء انشاء عقل اى ليتوارثها بالتعاطى فتأمله وفي حاشية
 الاشباه المستأجر والمرتين المشتري احق بالعين من سائر غير ماء لو العقل صحتها ولو فاسدا
 فاسوة الغرماء فليحفظ * فان عقلها لغيره لا * تنفسخ * كوكيل * اى بالاجارة وما
 الوكيل بالاستيجار اذا مات تبطل الاجارة لان التوكيل بالاستيجار توكيل بشراء المنافع
 نصا ركا لتوكيل بشراء الاعيان فيصير مستأجر نفسه ثم يصير مؤجرا للموكل فهو معنى قولنا

ان الوكيل بالاستعجار بمنزلة المالك كل انقله المصنف عن الذ خيرة قلت ومثله في شرح
المجمع والبرزازية والعمادية ثم قال المصنف قلت هل مستقيم على ما ذكره الكرخي من
ان الملك يثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل واما على ما قاله ابو طاهر من انه يثبت للموكل
ابتداء وبه جزم في الكنز والاصح كما في البحر فلا يستقيم والله اعلم انتهى قلت و
تعقبه شيخنا بانه غير مستقيم على ما ذكره الكرخي ايضا لا تغا قهم على عدم عتق قريب
الوكيل لان ملكه غير مستقر والموجب للعتق والفساد الملك المستقر ثم قال والحاصل ان
الاصح ان الاجارة لا تنسخ بموت المستأجر والنقل به مستفيض انتهى والله اعلم * ووصي *
واب وجد وقاض * ومتولى الوقف * لبقاء المستحق عليه والمستحق حتى لو مات المعقود له
بطلت در الا اذا كان متولى وقف خاص به وجميع غلته له كما في وقف الاشياء معزيا للوصفانية
قال واطلاق التون بخلافه قلت وباطلاق المتون افتى قارى الهداية فكان هو المذهب
المعتمد كما قاله المصنف في حاشيته على الاشياء ولد اقال في الاشياء بعد اربع اوراق
لا تنسخ الاجارة بموت مؤجر الوقف الا في مستثنتين ما اذا آجرها الواقف ثم ارتد ثم مات
لبطلان الوقف برده وفيما اذا آجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات تنسخ وفي وقف
فتاوى ابن نجيم سئل اذا آجر الناظر ثم مات فاجاب لا تنسخ الاجارة في الوقف بموت
المؤجر والمستأجر كن رأيت في عدة نسخ لكنه مخالف لما في اجارة فتاوى قارى الهداية
فتنبه وفيها ايضا لا تنسخ بموت المتولى ولو الغلة له بمفرده فتنبه وفي الغيض الواقف لو
آجر الواقف بنفسه ثم مات نفى الاستحسان لا تبطل لانه آجر لغيره ومثله في البرازية
وفي السراجية وحكم عزل القاضي والمتولى كالموت فلا تنسخ * و * تنسخ ايضا * بموت
احل المستأجرين او مؤجرين في حصته * اوحصة الميت لو عقد ما لنفسه * فقط * وبقيت في
حصته الحي فرع في وقف الاشياء تحلية البعيد با طلة فلوا ستأجرت قرية وهو بالمصر لم
تصح تخليتها على الاصح فينبغي للمتولي ان يذهب للقرية مع المستأجر او غيره فيخلي
بينه وبينها او يرسل وكيله او رسوله احياء مال الوقف فليحفظ قلت لكن نقل محشيها ابن
المصنف في زواهر الجواهر عن بيوع فتاوى قارى الهداية انه متى مضى مدة يتمكن من
الذهاب اليها او الدخول فيها كان نابضا والا فلا فتنبه انتهى مسأ ثلث شغى احرق

حسائذ * اى بقايا اصول تصب محسود في * ارض مستأجرة او مستعارة * ومثله ارض
 بيت المال المعدة لحط القوافل والاحمال ومرعى الدواب وطرح الحسائذ قلت وحاصله
 انه ان لم يكن له حق الانتفاع فى الارض يضمن ما احرقته فى مكانه بنفس الوضع لا ما
 نقلته الريح على ما عليه الفتوى قاله شيخنا * فاحترق شيء من ارض غيره لم يضمن * لانه
 تسبب لامباشرة * ان لم تضطرب الرياح * فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر
 فى ارضه فيكون مباشرا * وكذا كل موضع كان للواضع حق الوضع فيه * اى في ذلك الموضع *
 لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الموضوع شيء * سواء تلف به وهو فى مكانه او بعد ما زال
 عنه * بخلاف ما اذا لم يكن للواضع فيه حق الوضع * حيث يضمن الواضع اذا تلف به شيء
 وهو فى مكانه وكذا بعد ما زال لا بمزيل كوضع جرة فى الطريق ثم آخر اخر على فتك حرجها
 فانكسر تاضمن كل جرة صاحبه وان زال بمزيل كريح وسيل لا يضمن الواضع هذا هو الاصل
 فى هذه المسائل كما حققه فى الخاتمة ثم فرع عليه بقوله * فلو وضع جرة فى الطريق فاحترق
 بذلك شيء ضمن * لتعدى به بالوضع * وكذا * يضمن * فى كل موضع ليس له فيه حق المرور
 الا اذا هبت به * اى بالموضوع * الريح فلا ضمان * لنسخها بعله وكذا الدوح حرج السيل الحجير *
 وبه يفتى * خانبة واخراج الحداد الحد يد من الكبر فى دكانه ثم ضربه بمطرقة فخرج الشرار
 الى الطريق واحرق شيئا ضمن ولو لم يضر به واخرجه الريح لازيلعى * سقى ارضه
 سقيا لا تحتمله فتعدى * الماء الى ارض جاره * فانفسها * ضمن * لانه مباشر لا متسبب *
 اقول خياط او صباغ فى حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف * سواء اتحل العمل
 ام اختلف كخياط مع قصار * صح * استحسانا لانه شركة الصنائع فهو ابو جاهته
 يقبل وهذا الحد اقته يعمل * كاستمجا رجل ليحمل عليه محملا او راكبين الى مكة
 وله الحمل المعتاد ورويته احب * وكذا اذا لم يبرأ الطراحة واللياف وفي الولوالجية
 ولو تكررى الى مكة ابلا مسماة بغير اعيانها جاز ويجعل المعقود عليه حملا فى ذمة المكارى
 والابل آلة وجهها لا تقصد قتلها فيغله الحجاج من الاجارة للحمل او الركوب الى
 مكة بلا تعيين الابل صحيح والله اعلم * استأجر جملا لحمل مقل ارض من الزاد فاكل منه
 ردعه * من زاد ونحوه * قال لخاصب دارة فرغها والا فاجرنها كل شهر بكذا فلم يفرغ

وجب * على الغاصب * المسمى * لان سكوته رضاء * الا اذا انكر الغاصب ملكه وان
 اثبت * بهينة لانه اذا انكره لم يكن راضيا بالاجارة * واقتر * عطف على انكر * به * اى
 بملكه * و * لكن * لم يرض بالاجر * لانه صرح بعد م الرضاء فى الاشباه السكوت فى الاجارة
 رضاء وقبول فلو قال للساكن اسكن بكذ او الا فانتقل او قال الراعى لا ارضى بالمسمى بل
 نكذ انسكت لزم ما سمي بقى لو سكت ثم لما طال به قال لم اسمع كلامك هل يصدق ان به صم
 نعم والا لاعملا بالظاهر * للمستأجر ان يؤجر المجر * بعد قبضه قيل وقبله * من غير مؤجره
 واما من مؤجره فلا * يجوز ان تخلل ثالث به يقتضى لزوم تمليك المالك وهل تبطل الاول
 بالاجارة للمالك الصحيح لا وهبانية قلت وصححه قاضى خان وغيره وفى المضمرات وعليه
 الفتوى وقد مناعن البحر معزيا للجوهرة الاصح نعم واقره المصنف ثمه ونقل مناعن
 الخلاصة ما بغيل انه ان قبضه منه بعد ما استأجر بطلت والا فلا يمكن التوفيق فتأمل وهل
 تسقط الاجارة ما دام فى يد المؤجر خلاف مبسوط فى شرح الوهبانية * وكله باستيجار
 عقار ففعل * الوكيل * وقبض ولم يسلمها * اى لم يسلم الوكيل العين المؤجرة * اليه *
 اى الى الموكل * حتى مضت المدة * فالاجر على الوكيل لانه اصيل فى الحقوق * ورجع
 الوكيل بالاجر على الامر * لنيايته عنه فى القبض فصار قابضا حكما * وكذا * الحكم *
 ان شرط * الوكيل * تعجيل الاجر وقبض * الدار * ومضت المدة ولم يطلب الامر * الدار
 منه فانه يرجع ايضا لصيرورة الامر قابضا بقبضه سالم يظهر المانع * وان طلب * الامر الدار *
 وايلى * الوكيل * لتعجيل * الاجر * لا * يرجع لانه لما حبس الدار بحق لم يبق يد
 يد نيابة فلم يصير الموكل قابضا حكما فلا يلزمه الاجر * يستحق القاضي الاجر على كتب
 الوثائق * والمحاضر والسجلات * قد رما يحوز لغيرة كالمفتى * فانه يستحق اجرا للمثل
 على كتابة الفتوى لان الواجب عليه الجواب باللسان دون الكتابة بالبنان ومع هذا
 الكف اوليا احتراز عن القيل والقال وصيانة لما لوجه عن الابتال بزيادة وتامه
 فى قضاء الوهبانية وفى الصيرفية حكم وطلب اجرة ليكتب شهادته جاز وكن المفتى لوفى
 البلاء غيره وقيل مطلقا لان كتابته لى * ت بواجبة عليه وفيها استأجره ليكتب له تعويذا
 لا جل السحر جازان بين له قد زال غف والخط وكذا المكتوب * المستأجر لا يكون خصما

لمن عى الاجارة والرهن والشراء * لان الد عوى لا تكون الا على مالك العين * بخلاف
 المشتري * والموهوب له للملكهما العين وهل يشترط حضور الاجر مع المشتري قولان *
 ونصح الاجارة ونسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والا يضاء
 الوصية والقضاء والا مارة والطلاق والعناق والوقف * حال كون كل واحد مما ذكر *
 مضافا * الى الزمان المستقبل كاجر تك او فاسحتك رأس الشهر يصح بالاجماع * لا يصح
 مضافا للاستقبال كل ما كان تملكه الحال مثل * البيع واجازته ونسخه والقسمة والشركة
 والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال وبراء الدين * وقد مر فى منقرات البيوع *
 زاد اجر المنزل فى نفسه من غير ان يزيد احد فلم يتولى فسخها ومالم يفسخ كان على المستأجر
 المسمى * به يفتى * فسخ العقل بعد تعجيل البدل فللمعجل حبس البدل حتى يستوى
 مال البدل * صححا كان العقل او فاسد الوالعين فى يد المستأجر فليغض * استأجر
 مشغولا وفارغاصح فى الفارغ فقط * لا المشغول كما مر لكن حرر مشي الاشباه ان الراجح
 صحة اجارة المشغول ويؤمر بالتفريغ والتسليم مالم يكن فيه ضرر فله فسخها فتنبه * استأجر
 شاة لارضاع ولده او جد به لم يبيز * لعدم العرف * المستأجر فاسد اذا آجر صححا
 جازت * لو بعد قبضه فى الاصح منية * وقيل لا * وتقدم الكل والكل فى الاشباه فروع
 اعلم ان المقاطعة اذا وقعت بشروط الاجارة فهى صحيحة لان العبرة للمعاني وقد منه
 فى الجهاد صح استيبار قلم بيمان الاجر والملق استأجر شيئا لينتفع به خارج المصرفا ينتفع به
 فى المصرفان كان ثوبا لزم الاجروان كان دابة لاساقها ولم يركبها لزم الاجر لا لعن ربها
 اخطاء الكاتب فى البعض ان الخطاء فى كل ورقة خير ان شاء اخذها واعطى اجر مثله او
 تركه عليه واخذ منه القيمة وان فى البعض اعطاء بحسابه من المسمى المير فى باجر اذا
 ظهرت الزيادة فى الكل استرد الاجرة وفى البعض بحسابه ان دلنى على كذا فله كذا
 قد له فله اجر مثله ان مشى لاجله من دلنى على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر لمن دله
 الا اذا عين الموضع استأجره لسفر حوض عشرة فى عشرة وبين العمق فحفر خمسة فى خمسة كان
 له زرع الاجر الكل من الاشباه وفيها حازا استيبار طريق للمروران بين المدة نلت وفى
 حاشيتها من اقولها وهما المختار شرح مجمع وفى الاختيار من دلنا على كذا اجاز لان

الاجرة يتعين بل لالتة وفي الغاية د ارى لك اجارة صبة صحت محرم لازمة فكل نسخها و
 لو بعد القبض فله حفظ وفي لزوم الاجارة المضافة تصحيحان وايد عدم لزومها بان عليه
 الفتوى وفي المجتبى لا تجوز اجارة البناء وعن محل تجوز او منتفعا به كجل اروسقف وبه
 بفتى ومنه اجارة بناء مكة وكرة اجارة ارضها وفي الوصمانية شعرو وفي الكلب والبازي
 قولان والبناء * كام القرى ١ ارضها ليس تؤجر * ولود فع الدلال ثوبا لتأجر * يقلبه
 لوراح ليس يخسر * ومن قال قصدي ان اسافر فاسخن * فحلفه او فاسأل رفا قالين كروا *
 ويغسخ من ترك التجارة ما اكترى * ولو كان في بعض الطريق وموؤجر * له نسخها الو
 مات منها معين * واطلق يعقوب وبالضعف ين كر * واجار ذي ضعف من الكل جائز * ولوان
 اجر المثل من ذاك اكتر * ومن مات مد يونا واجر عقارة * فوفاه للمستأجر الحبس اجدر *

*** كتاب المكاتب ***

ما سبته للاجارة ان في كل منهما ملك الرقبة لشخص ومنفعته لغيره * الكتابة * لغة من
 الكتب وهي جمع الحروف سمى به لان فيه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة وشرعا * تحرير
 المملوك يد * اى من جهة اليد * حالا ورقبة مالا * يعني عند اداء البدل حتى لو اداه
 حالا عتق حالا * وركنها الايجاب والقبول * بلغظا لكتابة او ما يؤدى معناه * وشرطها
 كون البدل * المذكور فيها * معلوما * قدره وجنسه وكون الرق في المحل قائما * لا * كونه
 مسجما او مؤجلا * لصحتها بالحال * وحكمها في جانب العبد انتقاء الحجر * في الحال
 * وثبوت الحرية في حق اليد لا الرقبة * الا بالاداء * وفي * جانب * المولى ثبوت ولاية
 مطالبة البدل في الحال ان كانت حالة والمملك في البدل اذا قبضه * وعودة المملك
 اذا عجز * كاتب قنه ولو * القن * صغيرا يعقل بمال حال * اى نقل كله * او مؤجل *
 كله * او منجم * اى مقسط على اشهر معلومة * ارفال جعلت عليك الغاتو ديه نجوم
 اولها كذا واخرها كذا فان اديته فانت حروا ان عجزت فقن وقبل * العبد
 ذلك * صح * وصار مكاتب لا طلاق قوله تعالى فكاتبوههم والامر للمدب على الصحيح
 والمراد بالخيران لا يضربا المسلمين بعد العتق فلو يضربا لافضل تركه ولو فعل صح ولو كاتب
 نصف عبد جاز ونصفه الآخر مأذون له في التجارة ولو اراد منعه ليس له ذلك كيلا

يبطل على العبد حق العتق وتما مه في العاتار خانية * و * اذ اصحت الكتابة * خرج
 من يد * دون ملكه * حتى يؤدى كل البذل لحد يث ابي داود المكاتب عبد ما بقي
 عليه درهم ثم فرع عليه بقوله * وغرم المولى * العقر * ان وطئ مكاتبته * لعمرته عليه *
 او جني عليها * فانه يغرم ارشها * او * جنى * على ولدها واتلف * المولى * مالها *
 لانه بعقد الكتابة صار كل منهما كالا جنبي نعم لا حد ولا قود علي المولى للشبهة شمني *
 ولو اعتقه عتق مجانا * لا سقاط حقه * و * فسد * ان كاتبه على خمرا وخنزير * لعدم
 ماليتة في حق المسلم فلو كانا ذميمين جاز * او * على * قيمته * اى قيمة نفس العبد
 لجهالة القدر * او على عين معينة لغيره * لعجزه عن تسليم ملك الغير * او على مائة
 دينار ليرد * سيد * عليه * وصيفا * غير معين لجهالة القدر * فهو * اى عقد الكتابة *
 فاسل * في الكل لما ذكرنا * فان ادى * المكاتب * الشمر عتق * بالاداء * وكذا الخنزير *
 لما ليتها في الجملة * وسعى في قيمته * باللغة ما بلغت يعني قبل ان يترافعا للقاضي ان
 كمال * و * اعلم انه متى سمي مالا وفست الكتابة بوجه من الوجوه * لم ينقص من
 المسمى * بل يزداد عليه * ولو * كاتبه * على ميتة ونحوها * كالد * بطل * العقد لعدم
 ماليتها اصلا عند احد فلا يعتق بالاداء الا اذا علقه بالشرط صريحا فيعتق للشرط لا
 للعقد * وصح * العقد * على حيوان بين جنسه فقط * اى لا نوعه وصفته * ويؤدى
 الوسط او قيمته * ويجبر على قبولها * و * صح ايضا * من كافر كاتب قذا * كافرا * مثله
 على خمر * لما ليتها عند هدم * معلومة * اى مقدرة ليعلم البذل * و اى * من المولى
 والعبد * اسلم فله قيمة الشمر عتق بقبضها * لتعلق عتقه باداء الشمر لكن مع ذلك يسعى
 في قيمته كما مر * و * صح ايضا على * خد منه شهراله * اى للمولى * او لغيره * او حرس
 او بناء دارا ذا ايبين قد رالمعمول والاجر بما يرفع النزاع * لحصول الركن والشرط *
 لا تفسد الكتابة بشرط * اشبهه بالانكاح ابتداء لانها مبادئة بغير مال وهو لا تصرف * الا ان يكون
 الشرط في صلب العقد * فتفسد لشبهه بالبيع انتهاء لانه في البذل هذا هو الاصل والله اعلم *

* باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله *

وما لا يجوز * للمكاتب البيع والشراء * ولو محاباة يسيرة * والسفر وان شرط * المولى *

على ماله وتزويج أمته وكتابة عبده والولاء له ان ادى * الثاني * بعد عتقه والا * بان ادله قبله
 او ادبها * فليس له الا التزوج بغير اذن مولاه * ولا الهبة ولو بعوض * ولا التصديق الا
 بمسير منهما * ولا التكفل مطلقا * ولو باذن مولاه بنفسه لانه تبرع * ولا الاقراض و
 اعتاق عبده ولو بماله وبيع نفسه منه وتزويج عبده * لنقصه بالمهر والنفقة * واب روصى
 وقاض وامينه فى رقيق صغير * تحت حجرهم * كمكاتت * فيما ذكر * بخلاف مضارب
 وما ذون وشريك * ولو مفاوضة بلى الا شبه لا اختصاص تصرفهم بالتجارة * ولو اشترى
 اياه او ابنه ثكاتب عليه * تبعه والمراد قرابة الولاد لا غير * ولو اشترى * ممرما * ذير
 الولاد * كالاخ والعلم لا * يكاتب عليه خلا فلهما * ولو اشترى ام وان مع ولد * منها *
 وكذا لو اشترى امه ثم شراه جوده * لم يجز بيعها * لتبعية لولها * ولا تكن * لا تدخلنى
 كتابه * ثم نزع عليه بقوله * فلا تعتق بعتقه ولا يفسخ نكاحه * لانه لم يملكها * فيجوز له ان
 يطلها بملك النكاح وكذا المكاتبه اذا اشترت بعلها غير ان لها بيعه مطلقا * لان الحرية
 لم تثبت من جهتها * واو ملكها بدونه * اى بدون الولد * جاز له بيعها * خلا فلهما *
 وان ولد له من امته وان * فاعاده * فكاتب عليه * تبع له * كان * كسبه له * لانه كسب
 كسبه * زوج * المكاتب * امته من عبده فكاتبهما فولد له دخل فى كتابتها وكسبه * و
 قيمته لو قتل * لها * لان تبعيتها رجح * مكاتب او ما ذون نكح امه زعمت انها حرة باذن
 مولاه * متعلق بنكح * فولدت منه ثم استحققت فالولد رقيق فلمس له اخله بالقيمة * خلافا
 لمحمد لانه وان المغرور وخصا المغرور بالحر باجماع الصحابة واستشكله الزياعى * ولو اشترى
 المكاتب امه شرا فاسل افوطتها ثم ردها للفساد * لشرائها * او شراها * فاستحققت
 وجب عليه العقر فى حالة الكتابة * قبل عتقه لدخوله فى كتابته لان الاذن بالشراء
 اذن بالوطع * ولو وطئها * بنكاح * بلا اذن * اخل به * بالعقر * مثل عتق * اى بول
 عتقه لدخوله فيها كما مر * والما ذون كالمكاتب فيها * فى الفصلين * واذا ارادت
 مكاتبه من سيدها * فلها الشيران شاءت * مضت بلى كتابتها * وتأخل العقر منه * او
 ان شاءت * عجزت * نفسها * وهى ام ولد * وينبت نسبه بلا تصديقها لانها ملكه رتبة *
 ولو كاتب شخص ام ولد او ولد بر صبح وعنقت * ام الولد * مبيحا باموته * بالاستيلاء *

وسعى المد برفى ثلثي قيمته * ان شاء * أو * سعي * في كل البدل بموت سيد * فقير * لم
يترك غيره * ولود بر مكاتبه صح فان عجز بقى مد برا والا سعى في ثلثي قيمته * ان شاء *
او * في * ثلثي البدل بموته * اى المولى * معسرا * لم يترك غيره * وان * كان * مات
موسرا بحيث يخرج * المد بر * من الثلث عتق * بالنك ببر * وسقط عنه بدل الكتابة كما
لوا عتق المولى مكاتبه * فانه يعتق مجانا لقيام ملكه * كاتبه على الف مؤجل ثم صالحه على
نصفه حالا صح * استحسانا * مريض كاتب عبد * على الفين الى سنة فمات * المريض *
و * الحال ان * قيمة المكاتب الف * درهم * ولم تجز الورثة * التأجيل ولم يترك غيره *
ادى * المكاتب * ثلثي البدل * وعند محمد ثلثي القيمة * حالا والباقي الى اجله او رد
رقيقا * لقيام البدل مقام الرقبة فتنفذ في ثلثه * وان كاتبه على الف الى سنة و * الحال
ان * قيمته الفان ولم يجز وادى ثلثي القيمة حالا * وسقط الباقي * او رد رقيقا * اتفانا
لوقوع المحاباة في القدر والنأخير فتنفذ بالثلث * حر قال لمولى عبد كاتبك فلا *
الغائب * على الف درهم على اني ان اديت اليك الغافه حر فكاتبه المولى على هذا الشرط
وقبل * المولى * ثم ادى * الحر * الفاعق * العبد يحكم الشرط وكل الولم يقل ان اديت
فادى يعتق استحسانا لنفوذ تصرف الفضولي في كل ما ليس بضرر ولا يرجع الحر على العبد
لانه متبرع * واذا بلغ العبد * هذا الامر * فقبل صار مكاتبيا * انما يحتاج لقبوله لاجل
لزوم البدل عليه * قال عبد حاضر لسيد كاتبني عن نفسي وعن فلان الغائب فكاتبهما
فقبل * العبد * الساخر صح * العقد استحسانا في الساخر اصاله والغائب تبعه * ويهرج
ادى بدل الكتابة عتقا جميعا * بلا رجوع * ويجبر المولى على القبول * للبدل من احدهما *
ولا بطلان * العبد * الغائب بشئ * لعدم التزامه * وقبوله * الكتابة * لغو * لا يعتبر *
كرد * اياها ولو حرره سقط عن الساخر حصنه ولو حرر الساخر او مات ادى الغائب
حصته حالا والارد قناروا برأ الساخر ورهبه له عتقا جميعا * وان كاتب الامة عن نفسه
وعن ابنين صغيرين لها * وقبلت * صح * استحسانا لما مر * وادى ادى * ممن ذكر * لم
يرجع * على الآخر لانه متبرع ويجبر على القبول الى آخر ما مر فسر ع كاتب نصف
عبد * فادى الكتابة عتق نصفه وسعى في بقية قيمته وقال العبد كله مكاتب على ذلك ان

وبه نأخذ حاوي القديسي *

* باب كتابة العبد المشترك *

عبد لشريكين اذن احدهما لصاحبه ان يكتب حظه بالف ويقبض بدل الكتابة فكاتب *
الشريك المأذون له تغل في حظه فقط عند الامام لتجزى الكتابة عنه وليس لشريكه
فسخه لاذنه * واذن * قبض بعضه * بعض الالف * فعجز فالمقبوض * كله * للقبض * لاذنه
له بالقبض فيكون متبرعا ولو قبض الالف عتق حظا القابض * امة بين شريكين كاتبها فوطئها
احدهما فولدت فادعاه * الواطئ * ثم وطئها * الشريك * الآخر فولدت فادعاه *
الواطئ الثاني صحت دعوته لقيام ملكه ظاهر اخلا فالحما * فان عجزت * بعد ذلك
جعلت الكتابة كان لم تكن وح * فهي * في الحقيقة * ام ولد للاول * لزال المانع من
الانتقال ووطئها سابق * وضمن * الاول * لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن
شريكه عقرها * كاملا لو طئها ام ولد الغير حقيقة * وقيمة الولد * ايضا * وهو ابنه * لانه
بمنزلة المغرور * واي * من الشريكين * دفع العقر الى المكاتبة صح * اي قبل العجز
لاختصاصها بمنافعتها اذ عجزت ترد للمولى * وان دبر الثاني ولم يطأها * والمسئلة بحالها *
وعجزت بطل التدبير وضمن * الاول * لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها والولد للاول *
وهي ام ولد * وان كاتبها فحررها احدهما مورا فمعجزت ضمن * المعتق * لشريكه
نصف قيمتها ورجع * الضامن * به عليها * لما تفرران الساكت اذا ضمن المعتق يرجع
عنه * لا عندهما فرج عبد لرجلين دبره احدهما ثم حرره الآخر غنيا وعكسا اعتق
المدبر ان شاء او استسعى في الصوتين او ضمن شريكه في الاولى فقط والله تعالى اعلم *

* باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى *

مكاتب عجز عن اداء نعيم ان كان له مال سيصل اليه لم يعجزه الحاكم الى ثلاثة ايام *
لانها ملة ضربت لايلاء الاعلار * والعجزه * الحاكم في الحال * وفسخها بطلب مولاه
او فسخه مولاه برضا ولو * كانت الكتابة * فاسدة * فالمولى * له الفسخ * بغير رضا * ويملك
المكاتب فسخها * مطلقا * في الجائزة والغاسدة وان لم يرض المولى وعاد رقه * بفسخها * ومافي
بدل لمولاه * والمكاتب * اذا مات وله مال * بقي بالبدل * لم تنفسخ وتؤدى كتابته من ماله

وحكم بعثته في آخر * جزء من اجزاء * حياته كما يحكم بعث اولاده * المولودين في
كتابته لا قبلها * والباقي من ماله ميراث لورثته ولو * لم يترك مالا * ترك ولد اول
في كتابته ولا وفاء بقيت كتابته وسعى * الابن في كتابة ابيه * على نجومه * المقسطة *
فاذا ادعى حكم بعث ابيه قبل موته وبعثته * تبعاً * ولو ترك ولد الشتره * في كتابته *
ادى البذل حالاً او رد * الى حاله * رقيقاً * وسوا بينهما * اما الابوان فيردان للرق
كما مات وتالا ان ادبا حالاً اعتقا والا * اشترى * المكاتب * ابنه فمات عن وفاء ورثه
انه * لموته حر اعن ابن حر كما مر * وكل * برثه * لو كان هو * اى المكاتب * وانه *
الكبير * مكاتبين كتابة واحدة * لصيرورتهما كشخص واحد ضرورة ان اد العقل *
فان ترك * المكاتب * ولد امن حرة * اى معتقة * و * ترك * ديناً بقي بيد لها * بنى الولد
فقتضى به * بما جنى * على عاقلة امه * ضرورة ان الاب لم يعتق بعد * لم يكن ذلك *
القضاء * تعجز الابيه * لعدم المنافاة ولا رجوع قيد بالدين لان في الدين لاية اى القضاء
بالالساق بالام لا مكان الوفاء في الحال * ولو قضى به * بالولاء * لقوم امه بعد خصومه
مع قوم الاب في ولائه فهرقة اى القضاء بما ذكر * تعجز * لانه في فصل مجتهد فيه * وكتاب
لسيد * وان لم يكن مصرفاً * للصلقة * ما ادعى اليه من الصلقات تعجز * لتبدل الملك
واصله حل بث بريرة هي لك صلقة ولنا هدية * كما في وارث * شخص * وقبرسات عن
صلقة اخذها * وارثه الغنى * و * كما في * ابن السبيل اخذها ثم وصل الى ماله وصي
في يد * اى الزكوة وكفقر استغنى وصي في يد * فانها تطيب له بثلاف فقير اباح لغني
اوها شمي عين زكوة اخذها لا يبدل لان الملك لم يتبدل * فان جنى * وكاتبه سيد *
جاهلاً * بجنايته * او * جنى * ما تب فلم يقض به * بما جنى * تعجز * فان شاء المولى *
دفع * العبد * او فدى * لزوال المانع بالعمى * وان قضى به عليه * حال كونه * مكاتباً تعجز
بيع فيه * لا انتقال الحق من رقبته الى قيمته بالقضاء قيد بالعمى لان جنائيات المكاتب عليه
في كسبه ويلزمه الاقل من قيمته ومن الارش وان تكررت قبل القضاء فعليه قيمة واحد
ولو بعد فقير ولو اقر بجناية خطاء لزمته في كسبه بدل الحكم بها ولو لم يحكم عليه حتى عجز
بطلت * وان مات السيد لم تنفسح الكتابة كالتدبير وامومية الولد * وكاجل الابن اذا

مات الطالت * ويؤدى المال الى ورثته على نجومه * كأجل الدين بخلاف موت المطلوب
 لخراب ذمته هذا اذا كاتبه وهو صحيح ولو فى مرضه لا يصح تأجيله الا من الثالث *
 وان حرره * اى كل الورثة في مجلس واحد * عتق مجانا * استحسانا ويجعل ابراء
 اقتضاء * فان حرره بعضهم * في مجلس والآخر فى آخر * لم ينفل عتقه * على الصحيح
 لانه لم يمكنه ولو عجز بعد موت المولى عاد رقه * مكاتب تحتها امة طلقها انتمين فملكها لا
 تحل له * ان يطاها * حتى تنكح زوجا غيره * وكذا الحر كما تقرر فى محله * كاتبا عبدا
 كتابة واحدة * اى بعقد واحد * وعجز المكاتب لا يعجزه القاضى حتى يجتمعا * لانهما
 كواحد بخلاف الورثة فان القاضي يعجزه بطلب احد هم مجتبه وفيه كاتبا عبدا به بمره
 تعجز احد هما فرد المولى فى الرق والقاضى ولم يعلم بكتابة الآخر لم يصح فان غاب هذا
 المردود وجاء الآخر ثم عجز فليس للآخر رد فى الرق فرع اختلف المولى والمكاتب فى
 قدر البذل فالقول للمكاتب عندنا ولا يحبس المكاتب فى دين مولاه فى الكتابة وفيما
 سوى دين الكتابة قولان سراجية قلت وفى اعتاق الوهبانية شعير وفى غير جنس الحق
 يحبس سيدا * مكاتبه والعبد فيها مخير * ولأولاد الزوجين حررا * لمولى ابيهم ليس
 للام معبر * توفى وما وفى فامليت * من الولد بع والحي تسعى ونحضر * اى وان لم يكن معها
 ولد بيعت وان كان استسعت على نجومه صغيرا كان ولد ما او كبيرا عند ما تسعى مطلقا *

* كتاب الولاء *

هو * لغة النصره والمحبة مشتق من الولى وهو الغرب وشرعا * عبارة عن التناصر بولاء
 العتاقة او بولاء الموالاة * زيلعي * ومن آثاره الارث والعقل * وولاية الانكاح و
 بهن اعلم ان الولاء ليس بنفس الميراث بل قرابة حكمية تصلح سببا لارث * وسببه
 العتق على ملكه * لا الاعتاق لان بالاستيلاء وارث القريب يحصل العتق بلا اعتاق
 واما حديث الولاء من اعتق فجرى على الغالب * من اعتق * اى حصل له عتق *
 باعتاق * ولومن وصيه * او بفرع له * ككتابة وتادير واستيلاء * او بملك قريب بولاءه
 لسيد * ولو امرأة او ذميا او ميتا حتى تنفل وصايا وتقصى ديونه منه * ولو شرط عده *
 لمخالفته للشرع فيبطل * ومن اعتق امته * الحال ان * زوجها قن * الغير * نولت * لا قبل

من نصف حول من عتقت لا ينتقل ولا الحمل المأجود عند العتق عن موالى الام ابل
وكل الولدات ولد بين احد هما لا قبل من ستة اشهر والاخر لاكثر منه وبينهما اقل من نصف
حول ضرورة كونها نوا ميين فاذا ولدت بعد عتقها لا كن من نصف حول فولاؤه لموالى الام
ايضا المعن رتبه للاب لرتبه فان عتق القن وهو الاب قبل موت الولد لا بعد :
ولاء ابنه الى مواليه لزوالم المانع هل اذا لم تكن معتدة فلو معتدة فولدت لا كن من
نصف حول من العتق ولد ون حوايين من الفراق لا ينتقل موالى الاب عتق له موالى
موالاه ولم يكن له ذلك وقيل بالعجمى لان وللاء الموالا لا يكون فى العرب لقوة انسابهم
المع معتقة ولولعرب فوانت منه فولاء ولد هالموالاه لقوة وللاء العتافة حتى اعتبروت
فيه الكفاءة لافى اعجم ووللاء الموالاة والمعنى مقدم على الرد ومقدم على ذرى
الارحام مؤخر عن العصبة النسبية لانه عصبة سببية فان مات الموالى نهم المعتق ولا
وارث له نسبي فميراثه لا قرب عصبة المولى الذكور وسنحققه في بابيه وليس للنساء
من الولاء الا ما عتقن كما فى الحديث ان كور فى الذرر وغيره وان كان ذل العنى وغيره
انه حديث منكروا اصل له وسيمى الجواب عنه فى الفرائض ثم فرج دلى الاصل المذكور بقوله
بلومات المعتق ولم يترك الا ابنة معتقة فلا شي لها ما لا ابنة المعتق ويوضع ماله فى بيت المال
هذا غايه الرواية وذكر الزيلعى معزيا للمنهاية ان بيت المعتق نزل فى زمان الفساد بيت المال
وكن افاضل عن فرض احد الزوجين يرد عليه وكل المال يكون للابن واليه بنت ربيعة كذا
فى فرائض الاشباة واقراء المصنف وغيره واذا ملكت لدمى عبد او لموسلمة فاءتته فولاؤه
له لان الولاء كنسب فينوزلون به عند عدم البنات كالمسلمين لزمه مسلم الا يرد ولا
يعقل عنه وبهذا اتضح فساد القول بان الولاء هو الميراث حق الاتصاح ولولاء عتق حربي
فى دار الحرب عبد احربيا لا يعتق :
مجرد اعتنا به الا ان يشلى سبيلا ذ احلاء عتق :
ولا وللاء له حتى لو خرج الى بلاد مسلمين لا يرد عليه خلافا لما فى :
من شاءت لانه لا وللاء لاحد عليه وادخل مسلم فى دار الحرب فاشترى عبد له فاهله
بالقول عتق فلا اشمية ولو كان العبد مسلما باعتقه مسلم او عربى فى دار الاسلام فولاؤه له
امى معتقه فروع ادعياء لاء بيت وبرهن كل انه اعتقه ينضى بالولاء والميراث لهما

المولى يستحق ميراث الولاء والا حتى تنفصل منه وصاياه وتقضى منه ديونه الكفاءة تعتبر في
ولاء العنقة فمعتق العتاق العطار دون الد باغ الام اذا كانت حرة الاصل بمعنى
عن م الرق في اصلها فلا ولأه على ولدها والاب اذا كان كذا لك فلو عربيا لا ولأه عليه
مطأنا او عجميا لا ولأه عليه لقوم الاب ويرث معتق الام وعصبته خلا فاللغاني *

* فصل في ولأه الموالاة *

اسلم رجل * مكاف * على يد آخر وولأه او * والى * غير * الشرط كونه عجميا لا مسلمان
على ما مر وسبق * على ان يرثه * اذا مات * ويعقل عنه * اذا جنى * ص * هذا
لعقل * وعقله عليه وارثه له * وكذا الوشرط الارث من الجانبين * ولو والى صبي عاقل
باذن ابيه او وصيه صح * لعدم المانع * كما لو والى العبد باذن سيده آخر * فانه يصح
ربون وكيله عن سيده بعقل الموالاة * وآخر * ارثه * عن ذى الرحم * لضعفه * وله
نقل عنه محضه الى غيره ان لم يعقل عنه او عن ولده وان عقل عنه او عن ولده لا *
باعتقلا * كذا * ولا يواى معتق احد * للزوم ولأه لعنقة * امرأة * والتم *
مجهول النسب * يتبعها المولود فيما عقلت * وكذا لو اقرت بعقل الموالاة او انشأه و
الولد معها لانه نفع محض في حق صغير لم يدر له اب * وعقل الموالاة * شرطه ان
يكون * حرا * مجهول النسب * بان لا ينسب الى غيره امانسبة غيره اليه فغير مانع عناية *
والاني * ان لا يكون عربيا * الثالث * ان لا يكون له ولأه عتاقه ولا ولأه سوا لاه مع
احد وقد عقل عنه * والرابع ان لا يكون عقل عنه بيت المال والخامس ان يشترط العقل
والارث واما الاسلام فليس بشرط فتجوز موالاة المسلم الذمي وعكسه والذمي الذمي
وان اسلم الاسفل لان الموالاة كالوصية كما بسط في البدائع وفي الوهبانية شعبي ومعتق
عبد عن ابيه ولاؤه * له وابوه بالمشيئة يورث * يعني اعتق عبد عن ابيه المميت فالولأه
له والاجر للاب ان شاء الله تعالى من غير ان ينقص من اجر الابن وكذا الصلقات والاعوان
لا يورثه وكل مرء من يكون الاجر لهم من غير ان ينقص من اجر الابن شيء مضمورات والله اعلم *

* كتاب الاكراه *

ع * لغة حمل الانسان على شيء ذكره شرعا * فعل يوجب من المكروه فيسبب في المل معين

يصبر به من قوعا الى الفعل الذي طلب منه * وهو نوعان تام وهو الملقى بتلف نفس او عضو
 او ضرب مبرح والا فناقص وهو غير الملقى * وشرطه * اربعة امور * قدرة المكرة
 على ايقاع ماهد به سلطانا او لصا * او نحوه * و * الثاني * خوف المكرة * بالفتح
 ايقاعه * اى ايقاع ماهد به فى الحال بغلبة ظنه ليصير ملجاء * و * الثالث * كون
 الشئ المكره به متلفا نفسا او عضوا او موجبا عما يعدم الرضا * وقد اذن مراتبه وهو يختلف
 باختلاف الاشخاص فان الاشراف يعمون بكلام خشن والارذال ربما لا يعمون الا
 بالضرب المبرح ابن كمال * و * الرابع * كون المكرة ممتنعا عما اكره عليه قبله * اما *
 لحقه * كبيع ماله * او لحق * شخص * آخر * كتلاف مال الغير * او لحق الشرع *
 كشرب الخمر والزنا * فلوا كره بقتل او ضرب شد يد * متلف لا بسوط او سوطين الا على
 المذ اكبر والعين بزازية * او حبس * او قيد مل يد بين بتلاف حبس يوم او قيلة او ضرب
 غير شد يد الا لذي جاه درر * حتى باع او اشترى او اقرا او اجر فسوخ * ماعقد ولا
 يبطل حق الفسخ بموت احد هما ولا بموت المشتري ولا بالزيادة المنقصة وتضمن بالتعدي و
 سمجى انه يسترد وان قد اولته الا ليدى * او امضى * لان الاكره الملقى وغير الملقى يعد مان
 الرضاء والرضاء شرط لصحة هذه العقود وكل الصحة الاقرار فلذ اصار له حق الفسخ و
 الامضاء ثم ان تلك العقود نافذة عندنا * و * ح * يملكه المشتري ان قبض فيصح اعتمائه * وكل
 كل تصرف لا يمكن نقضه * ولزومه قيمته * وقت الاعتاق ولو معسرا زاهدى لا تلافه بعقد
 فاسد * فان قبض ثمنه او سلم * المبيع * طوعا * قيد للمذكورين * نقد * معنى لزوم
 لما مر ان عقود المكرة نافذة عندنا والمعلق على الرضا والاجازة لزومه لا نفاذه اذ اللزوم
 امروراء النفاذ كما حققه ابن الكمال نلت والضابطان ما لا يصح مع الهزل ينعقد فاسدا
 وله ابطاله وما يصح فيضمن الحامل كما سمجى * وان قبض * الثمن * مكرهالا *
 يلزم * ورده * ولم يضمن ان هلك الثمن لانه امانة درر * ان بقي * فى يد المفسد
 العقل * لكنه يخالف البيع الغاسق فى اربع * صور * يجوز بالاجازة * القولية * والفعلية *
 و * الثاني * انه * ينقض تصرف المشتري منه * وان قد اولته الا ليدى * و * الثالث *
 تعتبر القيمة وقت الاعتاق دون * وقت * القبض * الرابع * الثمن والمتمن امانته فى

يد المكره * لا خذ * باذن المشتري فلا ضمان بلا تعد بخلافها في الغاسل بزانية * امر
السلطان اكراهه وان لم يتوعد * وامر غمزه لا ان لم يعلم * المأ مور * يد لالة الحال انه لو لم
 يمتثل امره يقتله او يقطع يده او يضربه ضربا يخاف على نفسه او تلف عضوه * منية المفتى
 وبه يغتفى وفي البزازية الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه * اكراه المحرم على
 قتل صيد فابى حتى قتل كان ماجورا * عند الله تعالى اشباهه * ولو اكراه البائع * على
البيع * لا المشتري وملك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع * لقبضه بعقل فاسد * و * البائع
المكره * له ان يضمن ايا شاء * من المكره بالكسر والمشتري * فان ضمن المكره رجع
علي المشتري بقيمته وان ضمن المشتري نفق * اى جاز لما مر * كل شراء بعد * ولا
 ينقل ما قبله * لو ضمن المشتري الثانى مثلا لصيرورته ملكه فيجوز ما بعد * لا ما قبله
 فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بائعه بخلاف ما اذا اجاز لما لك احد البياعات
 حيث يجوز الجميع ويأخذ الثمن من المشتري الاول لزوال المانع بالاجازة * فان
اكراه على اكل ميتة اودم او لحم خنزير او شرب خمر * باكره غير ملجئ * يحبس
 او ضرب او قيد لم يحل * اذ لا ضرورة في اكراه غير ملجئ نعم لا يحل للشرب للشبهة *
 * ان اكراه بملجئ * يقتل او يقطع * عضوا وضرب مبرح ابن كمال * حل * الفعل بل فرض *
 فان صبر فقتل اثم * الا اذا اراد به مغايظة الكفار فلا بأس به وكذا لو لم يعلم الاباحة بالاكراه
 لا يأنم لغفائه فيعدل بالجهل كالجهل بالخطاب في اول الاسلام وفي دار الحرب * كما
 في المخمصة * كما قد مناه في الحج * و * ان اكراه على الكفر * بالله او بسب النبي عليه
 الصلوة والسلام مجمع وقد وردى * بقطع او قتل رخص له ان يظهر ما امر به * على لسانه
 ويوردى * وقلبه مطمئن بالايان * ثم ان وردى لا يكفر وبانت امرأته قضاء لا ديانته
 وان خطربا له التوريق ولم يور كفرو بانت امرأته ديانته وقضاء نوازل وجلاية * ويوجر
 لو صبرته لتركه الاجراء المحرم ومثله سائر حقوقه تعالى كافساد صوم وصلوة وقتل دين حرم
 اوفى احرام وكل ما ثبتت فرضيته بالكتاب اختيار * ولم يرخص في الاجراء *
بغيرهما * بغير التطلع والقتل يعني بغير الملجئ ابن كمال اذ التكلم بكلمة الكفر لا يحل ابن كمال
 ورخص له اطلاق مال مسلم * او ذمي اختيار * بقتل او قطع * ويوجر لو صبر ابن ملك *

وضمن * رب الهال * المكره * بالكسر لان المكره بالفتح كالآلة * لا * يرخص *
 قتله * اوسبه او قطع عضوه وما لا يسع باح حال اختياره * ويقاد في * القتل * العمل المكره *
 بالكسر لو مكلفا على ما في المبسوط خلا فالما في النهاية * فقط * لان القاتل كالآلة واروجه
 الشافعي عليهما ونفاه ابو يوسف عنهما لنسبه * ولو اكره على الزنا لا يرخص له * لان
 فيه قتل النفس بضماها لكنه لا يحل استحسانا بل يغرم المهر ولو طائفة لانها لا يسقطان
 جميعا شرح وهبانية * وفي جانب المرأة يرخص * لها الزنا * بالاكراه الملجئ * لان نسب
 الولد لا ينقطع فلم يكن في معنى القتل من جانيها خلاف الرجل * لا بغيره لكنه يسقط
 الحل في زنا ما لا زناه * لانه لما لم يكن الملجئ رخصة له لم يكن غير الملجئ شبهة له فرع
 ظاهر تعليمهم ان حكم اللواط كحكم المرأة لعدم الولد فترخص بالملجئ الا ان يفرق بكونها
 اشد حرمة من الزنا لانها لم تبج بطريقه او تكون قبها عقليا ولد الا تكون في الجنة على
 الصحيح قاله المصنف * وصح نكاحه وطلاقه وعتقه * لو بالقول لا بالفعل كشرائه قريبه ابن
 كمال * ورجع بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يطاق ونفده وبمينه وظهاره ورجعته وايلاه
 وقيمه فيه * اى فى الايلاء بقول او فعل * واسلامه * ولو ذميا كما هو اطلاق كثير من
 المشايخ وما في الخمانية من التفصيل فقياس والاستحسان صحته مطلقا نلبيظ * بلا قتل لو رجع *
 للشبهة كما مر في باب المرتد * وتوكيله بطلاق وعتاق * وما في الاشباه من خلافه فقياس
 والاستحسان وقوعه والاصل عندنا ان كل ما يصح مع الهزل يصح مع الاكراه لان ما يصح مع الهزل لا
 يحتمل الغسخ وكل ما لا يحتمل الغسخ لا يؤثر فيه الاكراه وعد ما ابو الليث في خزانة النسخة ثمانية
 عشر وعدنا ما في باب الطلاق نظما عشرين * لا * يصح مع الاكراه * ابرأه مديونه او *
 ابرأه * كفيله * بنفس او مال لان البراءة لا تصح مع الهزل وكذا الوأكره الشفيع على ان يسكت
 عن طلب الشفعة فسكت لا تبطل شفيعه * ولا * رده * بلسائه وقلبه مطمئن بالايمان *
 فلا تبين زوجته * لا * ينكح * والقول له استحسانا قلت وقد مناعن النوازل غلامه
 فلعله قياس فتا * اكره * الاذى رجلا لمقر بسرقة اذ قتل رجل بمم او * لمقر * بخلع يد رجل
 يعمل باقر بن الت فبطلت يده او قتل * طر * اذكر * ان كان الممر موصوفا بالصلاح اقتص
 من الغاضي وان منها بالسرقة معروفا بها وبالقتل لا * يعتص من الغاضي استحسانا

للشبهة خافية * قيل له اما ان تشرب هذا الشراب او تبيع كرمك فهو اكراه ان كان شرا بالاحل *
 كالحجر * والافلا * قنية قال وكذا الزنا وسائر المحرمات * صادرة السلطان ولم يعين
 بيع ماله فباعه صح * لعدم تعيينه والحيلة ان يقول من اين اعطى ولا مال لى فاذا قال
 الظالم بع كذا فقد صار مكرها فيه بزانية * خوفها الزوج بالضرب حتى وصبت
 مهرها لم تصح * الهبة * ان قل الزوج علي الضرب * وان هدد باطلاق او تزوج عليها
 او تسر فليس باكراه خافية وفي مجمع الفتاوى منع امره اريضة عن المسير الى ابويها الا
 ان تهبه مهرها فوهبت بعض المهر فالهبة باطلة لانها كالمكره قلت ويرى خذ منه جواب حادثة
 الفتوى وهي زوج البنت البكر من رجل فلما ارادت الزفاف منعها الاب الا ان يشهد عليها
 انها استوفت منه مهرها فاقوت ثم اذن لها بالزفاف فلا يصح اقرارها لكونها في معنى المكره
 وبه انتهى ابو السعود مفتي الروم قاله المصنف في شرح منظومته تحفة الاقران في بحث
 الهبة * المكره يأخذ الا ان لا يضمن * ما اخذ * اذ انوى * الاخذ * وقت الاخذ انه يرد على
 صاحبه والا يضمن واذا اختلفا * اى المالك والمكره * فى النية فالقول للمكره مع يمينه * ولا يضمن
 مجتنب وفيه المكره على الاخذ والدفع انما يسعه مادام حاضر عند المكره واللام يحل لزوال القدر
 والا لجا بالبعد منه وبهذا تبين انه لا عد ولا عوان الظلمة فى الاخذ عند غيبة الامير
 اورسوله فلمحفظ فروغ اكره على اكل طعام نفسه ان جائعا لا رجوع وان شعبا نارجع
 بقيمته على المكره لحصول منفعة الاكل له في الاول لا النانى قال اهل الحرب لنبي اخذوه
 ان قلت است بنبي تركناك ولا قتلناك لا يسعه قول ذلك وان قيل لغير نبي ان قلت هذا ليس
 بنبي تركنا نبينا وان قلت بنبي قتلنا وسعه لا متناع الكذب على الانبياء قال حربى
 لرجل ان دفعت جاريته لاني بها دفعت لك الف اسير لم يحل اقربعتق عبده مكرها
 لم يعتق فى الصبح وهل الاكراه باخذ المال معتبر شرعا على ظاهر القنية نعم وفى الوهبانية
 قال شعبي وان يقل المديون انى مرافع * لتبرئى فالاكراه معنى مصور * وصح فى
 الاستحسان اسلام مكره * ولا قتل ان يرتد بعد ويجبر *

* كتاب الحجر *

هو * لغة المنع مطلقا وشرعا * منع من نقاذ تصرف قولى * لا فعلى لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن

رفة فلا يتصور الحجر عنه قلت يشكل عليه الرقيق لمنع نفاذ فعله في الحال بل بعد العتق كما صرح
 به في البدائع اللهم الا ان يقال الاصل فيه ذلك لكنه آخر لعتقه لقيام المانع فتأمل * وسببه
 صغير او جنون * يحرم القوي والضعيف كما في المعتوه وحكمه كصغير كما سيجي في المأذون *
 ورق فلا يصح طلاق صبي ومجنون مغلوب * اى لا يفيق بحال واما الذي يحن ويفيق
 فحكمه كصغير نهية * و * لا * اعتاقهما واقرا رصا * نظرا لهما * وصح طلاق عبد واقتراره
 في حق نفسه فقط * لا سيد * فلوا قريبا لآخر الى عتقه * لو غير مولا ولو له هدر *
 ويحل وقود اقيم في الحال * لبقائه على اصل الحرية في حقهما * ومن عقل * عقد ايدور
 بين نفع وضرر كما سيجي في المأذون * منهم * من مولا * المحجورين * وهو يعقله * يعرف
 ان البيع سالب للملك والشراء جالب * اجاز وليه اورد * وان لم يعقله فباطل نهية *
 وان اتلفوا * اى مولا المحجورون سواء عقلوا اولادهم * شيئا * مقوما من مال او
 نفس * ضمنوا * اذ لا حجر في الفعل لكن ضمان العبد بعد العتق على ما مروى في الاشباه
 الاصبى المحجور مؤاخذا بفعاله فيضمن ما اتلفه من المال للحال واذا قتل فالدية على
 عاقلته الا في مسائل لو اتلف ما اقترضه وما اودع عند بلا اذن وليه وما اعير له وما بيع
 منه بلا اذن ويستثنى من ايداعه ما اذا اودع صبي محجور مثله وهي ملك غيرهما فللمالك
 تضمين الالف او الاخذ * ولا يحجر على حر مكلف بسفه * هو تيلير المال وتضييعه على
 خلاف مقتضى الشرع والعقل درر ولوني الخمر كان يصرفه في بناء المساجد ونحو ذلك
 فيحجر عليه عند تمامه في فوائد شتى من الاشباه * ونسق ودين * وغفلة * بل *
 يمنع * مفت * اجن * يعلم الحيل الباطلة كتعليم الردة لتبيين من زوجها وتسقط عنها الزكاة *
 وطبيب جاهل ومكارم غلس وعندهما يحجر علي الحرب بالسفه * والغفلة * به * اى بقولهما *
 يفتى * صيانة لماله وعلى قولهما المفتى به * فيكون في احكامه كصغير * ثم هن الخلاف
 في تصرفات تستعمل الفسخ ويبطلها الهزل واما ما لا يستعمله ولا يبطله الهزل فلا يحجر
 عليه بالاجماع فلذا قال * الا في نكاح وطلاق وعتاق واستيلاء وتكبير ووجوب زكوة *
 وفطرة * وحي وعبادات وزوال ولاية ابيه وجن * وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي
 الانفاق وفي صحة وصاياه بالقرب من الثالث فهو في هذه * وكبالغ * وفي كفارة كعده

اشياء والحاصل ان كل ما يستوى فيه الهزل والجد ينقل من المحجور وما لا فلا الا باذن
القاضي خافية * فان بلغ * الصبي * غير رشيد لم يسلم اليه ما له حتى يبلغ خمساً وعشرين
سنة فصح تصرفه قبله * اي قبل المقلد ان المذكور من المدة * وبعد * يسلم اليه * وجوبا
حتى لو منعه منه بعد طلبه ضمن وقبل طلبه لاضمان كما يفيد كلام المجتهد وغيره قاله شيخنا *
وان لم يكن رشيد * وقال لا لا يدفع حتى يورث رشداً ولا يجوز تصرفه فيه * والرشيد *
المذكور في قوله تعالى فان انستم منهم رشداً * هو كونه صالحاً في ما له فقط * ولو فاسداً
قاله ابن عباس * والقاضي يحبس الحر المليون لبيع ما له لدينه وقضى دراهم دينه
من دراهمه * يعني بلا امره وكذا لو كان دنانير * وباع دنانير * لدراهم دينه وبالعكس
استحساناً * لا تحادها في الثمنية * لا * يبيع القاضي * عرضه * ولا * عقاره * للدين *
خلا فالحما وبه * اي بقولهما يبيعهما للدين * يقتل * اختياراً وصحة في تصحيح القول في
وبيع كل ما لا يحتاجه في الحال ولو اقرب مال يلزمه بعد الدين ما لم يكن نابتاً ببينة او
علم قاض فيزاحم الغرماء كمال استهلكه اذ لا حجر في الفعل كما مر * ائلس ومعه عرض
شراءه فقبضه بالاذن * من بائعه ولم يورث ثمنه * فبائعه اسوة للغرماء * في ثمنه * وان *
ائلس * قبل قبضه * وبعد * لكن * بغير اذن بائعه كان له استرداد وحبسه بالثمن * و
قال الشافعي للبائع الفسخ * حجر القاضي عليه ثم رفع الى * قاض * آخر فاطلقه * و
اجاز ما صنع المحجور كن في الخاوية وهو ساقط من الدرر والمنح * جاز اطلاقه * وما صنع
المحجور في ما له من بيع او شراء قبل اطلاق الثاني وبعد * كان جائز لان حجر الاول مجتهد
فيه فيتوقف على امضاء قاض آخر فروع يصح الحجر على الغائب لكن لا ينحجر ما لم يعلم
خافية ولا يرفع الحجر بالرشيد بل باطلاق القاضي ولو ادعى الرشيد راد على خصمه بقاء
على السفه زبرهنا ينبغي ثقل يمين بقاء السفه شبهة وفي الوهبانية قال شعرون ومن
يدعي اقراره قبل الحجر * فمن يدعيه وقتة فهو اجد * ولو باع والقاضي اجاز وقال
لا * توردها اداء من بعد ينشر *

* فصل *

بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال * والاصل هو الانزال * والجارية بالاحتلام

والحيض والحبل * ولم يذكر الانزال صريحاً لانه قل ما يعلم منها * فان لم يوجد فيها شيء *
 منها فحتى يتم لكل منهما خمسة عشرة سنة به يقتضى * لقصر اعمار اصل زماننا * وادنى مدته
 له اثنتى عشرة سنة ولها تسع سنين * هو المختار كما فى احكام الصغار * فان راسقاً * اى بان
 بلغا هذا السن * فقالا بلغنا صل قان لم يكذبهما الظاهر * كذا اقبل : في العمادية وغيرها
 بعد اثنتى عشرة سنة يشترط شرطاً آخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو ان يكون بحال يستلزم
 منله والا لا يقبل قوله شرح وهبانية * وهما * ح * كالبالغ حكماً * فلا يقبل جوده البلوغ
 بعد اقراره مع احتمال حاله فلا تنقض قسمته ولا بيعه وفي الشرع بلالية يقبل قول
 المراهقين قل بلغنا مع تفسير كل بماذا بلغ بلا يمين وفي الخزانة اقرار بالبلوغ فقبل اثنتى عشر
 سنة لا تصح الا بالبيينة وبعد : تصح انتهى *

* كتاب المأذون *

الاذن * لغة الاعلام وشرعاً * فك الحكر * اى فى التجارة لان التجار لا ينفك عن
 العمل المأذون فى غير باب التجارة ابن كمال * واسقاط الحق * المسقط هو المولى لـ
 المأذون رقيقاً والمولى لوصبياً وعند زفر والشافعى هو وكيل واثابة * ثم يصرف *
 العبد * لنفسه باهليته فلا يتوقف * بوقت ولا يتخصص بنوع تفريع على كونه اسقاطاً *
 ولا يرجع بالعهد على سيده * لفكه التجار * فلو اذن لعبد * تفريع على ذلك التجار *
 يوماً * او شهراً * صار مأذوناً مطلقاً حتى يتجر عليه * لان الاسقاطات لا تتوقف *
 ولم تخصص بنوع فاذا اذن فى نوع عم اذنه فى الانواع كلها * لانه ذلك التجار لا وكيل
 ثم اعلم ان الاذن بالتصرف الذرى اذن بالتجارة وبالشخصى اشخص ام * وبثبت *
 الاذن * دلالة فعبد رأه سيد * يبيع ملك اجنبى * فلو ملك مولاه لم يجز حتى يأذن
 بالنطق بزازية ودرر عن الخانية لکن سوى بينهما الزيلعى وغيره جزم بالنسوية ابن
 الكمال وصاحب الملقى ورجحه في الشرع بلالية بان ما فى المتون والاشروح اولى مما
 فى كتب الغناوى فليحفظ * ويشترى * ما اراد * وسكت * السيل * مأذون * حبر
 المبدأ الا اذا كان المولى قاضياً اشياء واكن * لا * يكون مأذوناً * في * بيع * ذلك
 الشئ * او شرائه فلا ينفك على المولى بيع ذلك المتاع لانه يلزم ان يصير مأذوناً قبل ان

يصير ما ذونا وهو باطل قلت لكن قيد : القهستانى معزى بالذخيرة بالبيع دون الشراء من
 مال مولاه اى فيصح فيه ايضا وعليه فيفتقر الى الغرق والله الموفق * * * يثبت * * * صريحا
 فلواذن مطلقا * * * بلا قيد * * * صحيح كل تجارة منه اجما عا * * * اما لوقيد فعند ذايعة خلافا للشافعى * *
 فيبيع ويشترى ولو بغبن فاحش * * * خلافا لهما * * * ويؤكل بهما ويرهن ويرهن ويبيع من مولاه
 والد ابة * * * لانه من عادة التجار * * * ويصالح من قصاص وجب على عبده ويبيع من مولاه
 بمثل القيمة واما باقل * * * منها * * * فلا * * * يبيع * * * مولاه منه بمثل القيمة او اقل والمولى
 حبس المبيع لقبض آمنه * * * من العبد * * * ويبطل الثمن * * * خلافا لما صححه شارح المجمع معزى
 له محيط * * * لوسلم * * * المبيع * * * قبل قبضه * * * لانه لا يجب له على عبده دين فخرج مما نا حتى
 لو كان الثمن عرضا لم يبطل لتعيينه بالعتق وهذا كله لو اذن من مولا والا لم يجز بينهما
 بيع نهائية * * * ولو باع المولى منه باكثر حط الزائد او فسخ العتق * * * اى بومر السيل بان
 يعمل واحد منهما لتحق الغرماء * * * فيما كان من التجارة وتقبل الشهادة عليه * * * اى على
 العبد المأذون بحق ما * * * وان لم يحضر مولاه * * * ولو محجورا لا تقبل يعنى لا تقبل على
 مولاه بل عليه فيؤاخذ به بعد العتق ولو حضر امعافان الد عوى باستهلاك مال او
 غصبه قضى على المولى وان باستهلاك وديعة ارضاعة على المحجور تسمع على العبد
 قيل على المولى ولو شهد واعلى اقرار العبد بحق لم يقض على المولى مطلقا * * *
 العمدية * * * وبأخذ الارض اجارة ومساواة ومزارعة ويشترى بن رايزرعه * * * ويؤاجر
 ويزارع * * * ويشارك عانا لا مغاوضة ريسا جر وجر * * * ولو * * * نفسه ويقرب بدنة وغصب
 ودين * * * ولو عليه دين * * * لغير زوج وولد ووالد * * * وسيد فان اقراره له * * * م بالدين بال
 عند خلافا لهما درر ولو بعين صحيح ان لم يكن م يونا وهبانية * * * ويهدى طعاما يسيرا * *
 بما لا يعد سرفا ومغادة انه لا يهدى من غير المأكل اصلا ابن كمال وجزم به ابن
 الشحنة والمحجور لا يهدى شيئا وعن الثاني اذا دفع للمحجور قمرت يومه فد على بعض زفائه
 للاكل منه فلا بأس بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر ولا بأس للمرأة ان تنصت من بيت
 سيدها وزوجها باليسير كغيف ونحوه ملتقى او علم منه عدم الرضاء * * * لم يجز * * * ويضيف
 من يطعمه * * * ويتخذ الضيافة اليسيرة بقل رماله * * * وبحط من الثمن بعد
 ب قد رما : حط التجار *

ويحايى ويوجل مجتنب * ولا يتزوج * الا باذن * ولا يتسرى وان اذن له * المولى *
 ولا يزوج رقيقه * وقال ابو يوسف يزوج الامة * ولا يكاتبه * الا ان يجيزه المولى ولا
 دين عليه ولا لاية القبض للمولى * ولا يعتق بمال * الا ان يجيزه المولى الى آخر
 ما مر * ولا يغيره ولا يقرض ولا يهب ولو بعوض ولا يكفل مطلقا * بنفس او مال * ولا
 يصالح عن قصاص وجب عليه ولا يعفو عن القصاص * ويصالح عن قصاص وجب على عبده
 خزانة الفقه * وكل دين وجب عليه بتجارة او بما هو في معناها * امثلة الاول *
 كبيع وشراء واجارة واستيجار * امثلة الثانى * غرم ودية وغضب واسانة جسد مما عباد
 الد ر وغير ما حيل ما بلا ميم فتنبه * وعقر وجب بوطى مشترية بعد الاستتقاق * كل
 ذلك * يتعلق برقبته * كد ين الاستهلاك والمهر ونفقة الزوجة * يباح فيه * ولهم
 استسعاؤه ايضا يلغى ومفاده ان زوجته لو اختارت استسعاؤه لنفقة كل يوم ان يكون
 لها ذلك ايضا يحرم من النفقة * بحضرة مولاه * او نائبه لاحتمال ان يغل يه بخلاف بيع
 الكسب فانه لا يحتاج لحضور المولى لان العبد خصم فيه * ويقسم ثمنه بالخصص *
 يتعلق * بكسب حصل قبل الدين اربع * و * يتعلق * بما رصب له وان لم يضر * مولاه
 هذا قيد للكسب والاتهاب لكن يشترط حضور العبد لانه الخصم في كسبه ثم انما يسلأ
 بالكسب وعند عدله يستوفي من الرقبة قلت واما الكسب الحاصل قبل الاذن فيحق
 المولى فله اخذ مطلقا لثنا ومفاده انه لو اكتسب المحجور شيئا وارده عند آخر
 ملك فى يد المودع للمولى تضمينه لانه كمودع الغاصب فتأمل * لا * يتعلق الدين * بما
 اخذه مولاه منه قبل الدين وطولب * المأذون * بما بقى * من الدين زائد عن كسبه
 و ثمنه * بعد عتقه * ولا يباع ثانيا * ولمولا : اخذ غلة مثله بوجود دينه وما زاد * عليه *
 للغرماء * يعنى لو كان المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل لحوق الدين
 كان له ان ياخذها بعد لحوقه استحسانا لانه لو منع منها يسجر عليه ينسد باب الاكتساب *
 وينتجر تحجره ان علم هو نفسه لرفع الضر عنه * واكثر اهل سوته ان كان الاذن
 شائعا اما اذا لم يعلم به * اى بالاذن * الا العبد * وحده * كفى فى حجرة علمه به نكط *
 ولا يشترط مع ذلك علم اكثر اهل سوته لا تنفاه الضرر وفى البرازية باع عبده المأذون

ان لم يكن عليه دين صار محجورا عليه علم اهل سوته ببيعه ام لا لصحة البيع وان عليه دين لا مالم يقبضه المشتري لفساد البيع وهل للغرماء فسخه ان ديونهم حالة نعم الا اذا كان بالنمن وفاء او ابرؤ العبد ارادى المولى وتمامه فى السراجية * وبموت سمله وجنونه مطابقا لحقوقه * وكل البتة المأذون ولحقه ايضا * بدار الحرب مرتدا وان لم يعلم احد به * لانه موت حكما * ولا ينحجر حكما * با بآقه * وان لم يعلم احد كجنونه * ولو عاد منه * او افاق من جنونه * لم يعد الاذن * فى الصحيح زيلعى وقهستاني * وبا ستيلادها * بان ولدت منه فاعاد * كان حيراد لالة مالم يصرح بخلافه * لا * فنحجر بالتدبير وضمن بهما قيمتهما * فقط * للغرماء * لو عليهما دين محيط * اقراره * مبتدأ * بعد حجره ان مامعه امانة او غصب او دين عليه * لاخر * صحيح * خبر * فيفضيه منه * قالالا يصح * احاط دينه بماله ورقبته لا يملك سيد مامعه فلم يعتق عبد من كسبه بتحرير مولاه * وقال لا يملكه فيعتق وعليه قيمته موسرا ولو معسرا فلهم ان يضموا العبد المعتق ثم يرجع على المولى ابن كمال * ولو اشترى ذارحم محرم من المولى لم يعتق * ولو ملكه يعتق * ولو اتلف المولى ما فى يد من الرقيق ضمن * ولو ملكه لم يضمن خلا فالحما بناء على ثبوت الملك وعدمه * وان لم يحط دينه بماله ورقبته * صح تحريره * اجما عا * وصح اعتاقه * حال كون المأذون * مديونا * ولو محيط * وضمن المولى للغرماء الاقل من دينه و قيمته * وان شاءوا اتبعوا العبد بكل ديونهم وباتباع احد هما لا يبرأ الاخر فهما ككفيل مع سكفول عنه * وطولب بما بقى * من دينهم اذا لم تف به قيمته * بعد عتقه * لتقرره فى ذمته وصح تدبيره ولا ينحجر ويخمر الغرماء كعتقه الا ان من اختار احد الشئيين ليس له الرجوع شرح تكمله وفى الهداية ولو كان المأذون مدبرا او ام ولد لم يضمن قيمتهما لان حق الغرماء لم يتعلق برقبتهما لانها لا يباعان بالدين ولو عتقه المولى باذن الغرماء فلهم تضمين مولاه زيلعى * والمأذون * ان باعه سيد * باقل من الديون * وغيبه المشتري * قيل به لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم فسخ البيع كما مر * ضمن الغرماء البائع قيمته * لتعد به * فان رد العبد * عليه بعيب قبل القبض * مطلقا او بخيار روية او شرط * او بحد * بقضاء رجوع * السيل * بقيمته على الغرماء *

باد * حقهم في العبد * لزوال المانع * وان رد بعد القبض لا بقضاء فلا سبيل لهم على
 العبد ولا للمولى على القيمة * لان الد بالتراضي اقالة وهي بيع في حق غيرهما * وان
 نزل من دينهم شيء رجعوا به على العبد بعد الحرية * كما من * اؤضمنوا مشريه * عطف
 على البائع اي ان شأوا ضمنوا المشتري ورجع المشتري بالثمن على البائع * اوجازوا
 البيع واخذوا الثمن * لا قيمة العبد * وان باعه * السيد * معلما بل ينفه * يعني مقرابه لا
 منكر كما ينبغي لتحقق الخصوصية ويسقط خيار المشتري لا الغرماء * فللغرماء رد البيع * ان
 لم يصل ثمنه اليهم لان قبضهم الثمن دليل على الرضاء للبيع الا اذا كان فيه مما باء فاما
 ان ترفع او ينقض البيع ابن كمال وقال المصنف هل اذا كان الدين حالا وكان البيع بلا طلب
 الغرماء والثمن لا يغني عن بيعهم * الا فالبيع نال لزوال المانع * وان غاب البائع * وقد تبضه المشتري *
 فالمشتري ليس يخصم لهم * لو منكر اد ينفه خلاف الثاني ولو مقر انخصم كما هو * ولو بقلبه *
 بان غاب المشتري والبائع حاضر * فالحكم * كك * اي لا خصومة * اجما عا * حتى
 يحضر المشتري لكن لهم تضمين البائع قيمته اذ اجازة البيع واخذ الثمن * عبد قد م مصرأ
 وقال انا عبد فلان مأ ذون في التجارة فباع واشترى * فهو مأ ذون وح * لزومه كل شيء
 من التجارة وكف * الحكم * او اشترى * العبد * وباع ساكتا عن اذنه وحيد * كان
 مأ ذونا استحسننا لضرورة التعامل وامر المسلم بمحمول على الصلاح فيحمل عليه ضرورة
 شرح الجامع ومفادته تقييد المسئلة بالمسلم ابن كمال * و * ك * لا يباع له ينفه * اذ لم
 يف كسبه * الا اذا اقر مر لاد به * اي بالا ذن او اثبته الغريم بالبينة * وتصرف الصبي
 والمعتوه * الذي يعقل البيع والشراء * ان كان ناعا * معناه * لا سلام والالتهاب صح
 بلا اذن وان صار احكاما لطلاق والطلاق * والصدقة والقرض * لا وان اذن به وليهما
 وما تردد * من المتوعد * بين زرع رخصا البيع والشراء ترتف على الاذن * حتى
 او بعلنا جازة نفل * فان اذن لهما الولي فمجانا شراء وبيع كسبه مأ ذون * في كل احكامه *
 والشرط * لصحة الاذن * ان يعقلا البيع ساليا للملك * عن البائع * والشراء جاليا له *
 زاد الزيلعي وان يقصم الربع ويمرنا القين الميسر من الناحش وهو ظاهر * ووليها ابنهم وصيه *
 بعد موته ثم وصى * به كما في القهستاني عن العمادية * ثم نزل * وم * جولة في البيع وان

علا * ثم وصيه * ثم وصى وصيه قهستانى زاد الزيلعى والقهستانى ثم الوالى بالطريق
الاولى * ثم القاضي اوصيه * ايها تصرف فلن الم يقل ثم * دون الام اوصيه *
هنا في المال بخلاف النكاح كما مر في بابيه * رأى القاضي الصبي والمعتوه اوعيد هما *
او عيد نفسه كما مر * يبيع ويشترى نسكت لا يكون * سكوته * اذنا في التجارة * القاضي *
له ان يأذن للميتيم والمعتوه اذالم يكن له ولي ولعبد هما اذا كان لكل واحد منهما * من
الصبي والمعتوه * ولي وامتنع * الولي * من الاذن عند طلب ذلك منه * اى من القاضي
زيلعي قلت وفي البرجندى عن الخزانة لوايلى ابوه اوصيه صح اذن القاضي له زاد
شارح الوهبانية لا يفتقر بعد ذلك اصلا لانه حكم الا يفتقر قاض آخر فتدبر فروع
لواقرا الانسان بما معها من كسب او ارث صح علي الظاهر كما دون درر المأذون
لا يكون مأذونا قبل العلم به الا في مسألة ما اذا قال بايعوا عبدى فاني اذنت له
ببايعوه وهو لا يعلم بذلك صار مأذونا بخلاف قوله بايعوا بني الصغير لا يصح الاذن للابى و
المغصوب المتجود ولا يمينه ولا يصير متجورا بهما علي الصحيح اشباه وفي الوهبانية شعرو
لو اذن القاضي لطفل وقد ابى * ابوه يصح الاذن منه فيمتجر * وضمن يعقوب الصغير وديعة *
وتخليغه يغتنى به حيث ينكر * ولورهن المتجور او باع او شرى * وجوزة المولى فما
بتغير * لتوقف تصرف المتجور على الاجازة فلم يجز بل اذن له في التجارة فاجازها
العبد جازا استحسانا ولولم بأذن له فاعتقه فاجازها لم تصح اجازته قال وكذا الصبي
المميز قلت ولا يشق ان ما هو تبرع ابتداء صار فلا يصح باذن ولي الصغير كالقرض *

* كتاب النصب *

هو لغة اخل الشئ ما لا اغير كالسر على وجه التغلب وشرعا * ازالة يد محقة * ولو حكما
كمتجود * لما اخل * قبل ان يدونه * با ثبات يد مبطله * واعتبر الشافعي رحمه الله تعالى
'نبات اليل فقط والشمر' في الزايف فتمرة بستان مغصوب لا تضمن عند فاخلاله درر *
في مال * فلا يتحقق في مية وحرة متقوم * اى مباح شرعا قهستاني فلا يتحقق في خمر
مسلم * متقوم * فلا يتحقق في مال حربي * قابل للنقل * فلا يتحقق في العقار خلافا
لمحمد * بشر ان ماله * احذر ذبه عن الود يمينه واعلم ان الموتوف مضمون بالانقلاب

مع انه ليس بملوك اصلا كما صرح به في البدائع فلو قال بلا اذن من له الاذن كما فعل
ابن الكمال كان اولي * ولا بخفية * احتريزه عن السرقة وفيه لابن الكمال كلام *
فاستحل ام العبد وتحميل الدابة غصب * لا زالة يد المالك * لاجلوسه على بساط * لعد م
ازالتهما فلا يضمن ما لم يهلك بفعله وكذا الدخول اذا اراد انسان واخذ متاعه وجعل فهو ضامن
وان لم يحوله ولم يمسح لم يضمن ما لم يهلك بفعله او يخرج من الدار خائفة * وحكمه الا انه
لمن علم انه مال الغيور ورد العين قاتمة والغرم هاتكة * بفعله او غيره او آفة سماوية
قهرتاني * ولغير من علم الا خيرا ان * فلا اثر لانه خطأ وهو مرفوع باليد يث *
المغصوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان في الوقف المغصوب
بان غصبه وقيمته اكبر وكان الثاني املا من الاول فان الضمان على الثاني * كذا في
وقف الخائفة وفي غصبها غصب عيلا فاستهلكه ويبس لبن امه ضمن قيمة العجل ونقصان
الام وفي كراهيتها من هدم حائط غيره ضمن نقصانه ولم يؤمر بعمارة الا في حائط المسجد
وفي القنية تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في
مال امراته فماتت وادعى انه كان باذنها وانكر الوارث فالقول للزوج * ويجب رد
عين المغصوب * ما لم يتغير تغيرا فاحشا مجتبى * في مكان غصبه * لتفاوت القيم باختلاف
الاماكن * ويرأب ردها ولو تغير علم المالك * في البرازية غصب دراهم انسان من كيسه ثم ردها
فيه بلا علمه برئ وكذا الوسلمها اليه بجهة اخرى كهبة او ايداع او شراء وكذا الواطعنه ذاك
خلافا للشافعي رحمه الله تعالى زيلعي * ويجب رد مثله ان هلك وهو مثلي وان انقطع المثل *
بان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت ابن كمال * فقيمته يوم
الخصومة * اي وقت القضاء وعند ابي يوسف روح يوم الغصب وعند محمد يوم الاقطاع
ورجحا تهستانى * وتجب القيمة في القيمة يوم الغصب * اجماعا * والمثلي المخلوط بثلاث
جنسه * كبر مخلوط بشعير وشيرج مخلوط بزيت ونحو ذلك كمن نجس * قيمي * فتجب
قيمته يوم غصبه وكذا اكل موزون يختلف بالصنعة كقمقم وقد رد ردود بس ذكره في الجواهر
زاد المصنف ورب وقطر لان كلا منهما يتفاوت بالصنعة ولا يصح السلم فيها ولا تثبت دينان في الذمة
قلت وفي الذخيرة والجبن قيمي في الضمان مثلى في غيره كالسلم وفي المجتبى السويق

فسي لغا وقه بألقي وقيل مثلي وفي الاشياء المفقودة واللحم واوايا والآجر قيمي وفي حاشيتها
لا بن المصنف هنا وفيما يجلب التمسير معزيا للفصولين وغيره وكل الصابون والسرقمن و
الورق والابر والعصفر والصّرم والجلد والد من المتنجش وكل الحفنة وكل مكيل وموزون
مشرف علي الهلاك مضمون بقيمته في ذلك الوقت كسغينة موقورة اخذت في الفرق و
القل الملاح ما فيها من مكيل وموزون يضمن قيمتها ساعته كما في المجتبى وفي الصيرفة
صب ماء في حنطة فانفسها وزاد في كيلها ضمن قيمتها قبل صبه الماء لا مثلها هذا
اذ لم ينقلها فلو نقلها لمكان ضمن المثل لانه غصبه وهو مثلي بخلاف ما لو صب الماء في الموضع
الذي فيه الحنطة بغير نقل انتهى والحاصل كما في الدرد وغيره ان كل ما يوجد له مثل
في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك فقيمي فلم يحفظ * فان ادعى
هلاكه * مرتبط بوجوب رد العين لانه الموجب الاصلى ورد المثل والقيمة مخلص على
الراجح * حبس حتى يعلم * الحاكم * انه لو بقي لظهر * اى لا ظهره * ثم قضى *
الباكم * عليه بالبدل * من مثله وقيمته * ولو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه
بعد الرد وعكس المالك * اى ادعى الهلاك عند الغاصب * واقام البرهان فبرهان الغاصب *
انه رد هلاكه عند المالك * اولى * خلافا للثاني ملتقى ولو اختلفا في القيمة وبرهنا
فالبينة للمالك ومجيى واوفي نفس المصوب فالقول للغاصب * والغصب * انما يتحقق *
فيما ينقل فلو اخذ عقارا وهلك في يد * باقته سارية كغلبة سبل * لم يضمن * خلافا لمحمد
وبقوله قالت الثلثة وبه يغتفى في الوقف ذكره العيني وذكر ظهير الدين في فتاويه الفتوى
في غصب العقار والدرد الموقوفة بالضمان وان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان
وفي فوائد صاحب المحيط اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف او كانت للصغير لزمه
اجر المثل صيانة لمال الوقف والصغير وفي اجارة العيوض انما لا يتحقق الغصب عندهما
في العقار في حكم الضمان اما فيما وراء ذلك فيتحقق الاثرى انه يتحقق في الرد فكذلك
في استحقاق الاجرة انتهى فلم يحفظ * قيل * قائله الاستروشنى وعما الدين في فصوليهما
والاصح انه * اى العقار * يضمن بالبيع والتسليم * كذلك * بالبحرود في * العقار *
الوديعة وبالرجوع عن الشهادة * بعد القضاء وفي الاشياء العقار لا يضمن الا في مسائل

وعد هذه الثلاثة * واذا نقص * العقار * بسكناء وزراعتة ضمن المنقصان * بالاجماع
 فيعطي ما زاد البذر وصحته في المجتبى وعن الثاني مثل بذره ونبي الصيرنية هو المختار
 ولو نبت له قلعه وتماه في المجتبى * كما * يضمن اتقا * في النقلي * ما نقص بفعله
 كما في قطع الاشجار ولو قطعها رجل آخر اهدم البناء ضمن هو لا الغاصب * كما لو غصب عبدا
 آجره فنقص في ملك الاجارة * بالاستعمال ومن ساقط من نسخ الشرح لدخوله تحت قوله * وان
 استغله * فنقصه الاستغلال او آجر المستعار ونقص ضمن النقصان و * تصدق بما بقي من *
 الغلة * والاجرة خلافا لابي يوسف كذا في الملتقى لكن نقل المصنف عن البرازية ان
 الغنى يتصدق بكل الغلة في الصحيح * كما لو تصرف في المغصوب والوديعة * بان باعه *
 وبيع * فيه * اذا كان * ذلك * متعينا بالاشارة او بالشراء بالدراهم الوديعة او لغصب
 ونقلها * يعني يتصدق ببيع حصل فيها اذا كانا مما يتعين بالاشارة وان كانا مما لا
 يتعين فعلى اربعة اوجه فان اشار اليها ونقلها فذلك يتصدق * وان اشار اليها و
 نقل غيرهما * اشار * الى غيرهما * ونقلها * او اطلق * ولم يشر * ونقلها لا * يتصدق
 في الصور الثلث عند الكرخي قيل * وبه يفتى * والمختار انه لا يحل مطلقا كذا في
 الملتقى ولو بعد الضمان هو الصحيح كما في فتاوى النوازل واختار بعضهم الفتوى على
 قول الكرخي في زماننا لكثرة الحرام وهذا اكله على قولهما وعند ابي يوسف لا يتصدق
 بشيء منه كما لو اختلف الجنس ذكره الزيلعي فله حفظ * فان غصب وغير * المغصوب * فزال
 اسمه واعظم منافعه * اى اكثر مقاصده احترازا عن دراهم فسبكا بلا ضرب فانه وان
 زال اسمه لكن يبقى اعظم منافعه ولد لا ينقطع حق المالك عنه كما في المحيط وغيره فلم
 يكن زوال الاسم مغنيا عن اعظم منافعه كما ظنه ملاخسرو وغيره * ازا ختلط * المغصوب *
 بملك الغاصب بحيث يمنع امتياز * باختلاط ببربره * او يمكن بحرج * كبر بشعيرة * ضمه
 وملكه بلا حل الانتفاع قبل اداء ضمانه * اى رضا مالكة باداء او ابراء او تضمين قاض
 والقياس حله وهو رواية فلو غصب طعاما فمضغه حتى صار مستهلكا يبتلعه حلالا في
 رواية حراما على المعتمد حسا لمادة الفساد * كذب شاة * بالتنوين بدل الاضائة اى شاة
 غيره ذكره ابن سلطان * وانما ارشدها وطحن بر او زرقه وجعل حلين سيقار عفر آنية

والبناء على ساجدة * بالجيم خشبة عظيمة تثبت بالهند * وقيمتها * اى البناء * اكثر منها * اى من قيمة الساجدة يملكها الباقي بالقيمة وكذا الوغصب ارضا بنى عليها او غرس او ابتلعت دجاجة لولة او ادخل البقر رأسه فى قنار او ادع فصيلا فكبر في بيت المودع ولم يكن اخراجه الا بهدم الجبل او اسقط ديناره فى محبرة غيره ولم يكن اخراجه الا بكسرها ونحو ذلك يضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل والاصل ان الضرر الاشد يزال بالاخف كما فى هذه القاعدة من الاشياء ثم قال ولو ابتلع لولة فمات لا يشق بطنه لان حرمة الادمى اعظم من حرمة المال وقيمتها فى تركته وجوزة الشافعية قيا سا على الشق لاخراج الولى قلت وقد منا فى الجناز عن الفتح انه يشق ايضا فلا خلاف وفى تنوير البصائر انه الاصح فليست خطا بقى لو كانت قيمة الساجدة والبناء سواء فان اصطحا على شي جاز وان تنازعا يباع البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر ما لهما من بلالية عن البرازية بقى لو اراد العاصب نقض البناء ورد الساجدة هل له ذلك ان قضى عليه بالقيمة لا يحل وقيله قولان لتضييع المال بلا فائدة وتمايمه فى المجتبى * وان ضرب العجورين درهما ودينارا او اناه لم يملكه وهو لما لكه ميانا * خلافا لهما * فان ذبح شاة غيره * ونحوها مما يؤكل * طرحها المالك عليه واخذ قيمتها او اخذها وضمنه نقصانها وكل * الحكم * لو * قطع يدها او قطع طرف دابة غير مأكولة كذا فى الملتقى تيل ولفظ غير غير سدى هنا قلت قوله غير سدى غير سدى لشبوت العجور فى غير المأكولة ايضا لكن اذا اختار ربها اخذها لا يضمنه شيئا وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن العمادية فان حفظ بخلاف طرف العين فان فيه الارش او * خرق ثوبا * خرقا * فاحشاو * صوما * فوت بعض العين وبعض نفعه لأكله * فلو كله ضمن كلها * وفي خرق يسير * نقصه * ولم يفوت شيئا * من النفع * ضمنه المقصان مع اخذ عينه لابس غير * لقيام العين من كل وجه ما لم يبين فيه صنعة او يكون ربه كما بسطه الزيلعى قلت ومنه يعلم جواب حادثة وهى غصبت حياصة فضة موهبة نال صاحب فزال تمويهها يغير ما تكها بين تضمينها موهبة او اخذها بلا شيء لانها تابع مستهلكة ولو كان مكان الغصب شرط بوزنها فضا فلا رد لتعيبها ولا رجوع بالنقصان للزوم الربوا فاغتنيته فقل من صرح به قاله شيخنا * ومن بنى او غرس فى ارض غيره * بغير اذنه * امر بالقلع والرد * لو قيمة الساجدة اكثر كما مر * وللمالك ان يضمن له قيمة بناء او

شجر امر بقلعه * اى مستحق القلع فتقوم به ونه ما ومع احد مما مستحق القلع فيضمن القفل *
 ان نقصت الارض به * اى بالقلع ولو زرعها يعتبر العرف فان اقتسموا الغلة انصافا او
 ارباعا اعتبروا الا فالخارج للزارع وعليه اجر مثل الارض واما في الوقف فتجب الحصة
 والاجر بكل حال فصولين * غصب ثوبا فصبغه * لا عبرة للالوان بل لحقيقة الزيادة والنقصان *
 او سويقا فلتنه بسمن فالمالك مخير ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض ومثل السويق * عبر في المبسوط
 بالقيمة لتغييره بالقلبي فلم يبق مثليا وسما * هنا مثلا لقيام القيمة مقامه كذا فى الاختيار
 وقد منا قولين عن المجهول * وان شاء اخذ المصبر غ او الملتوت وغرم ما زاد الصبغ و *
 غرم * السمن * لانه مثلي وقت اتصاله بملكه والصبغ لم يبق مثليا قبل اتصاله بملكه لا متزاجه
 بالماء مجتبى * رد غاصب الغاصب المغصوب على الغاصب الاول يبرأ عن ضمانه كما لو هلك
 المغصوب فى يد غاصب الغاصب فادى القيمة الى الغاصب * فانه يبرأ ايضا لقيام القيمة مقام
 العين * اذا كان قبضه القيمة معروفا * بقضاء او ببيعة او تصديق المالك لا باقرا والغاصب
 الا فى حق نفسه وغاصبه عما دية * غصب شيئا ثم غصبه آخر منه فاراد المالك ان يأخذ
 بعض الضمان من الاول وبعضه من الثاني فله ذلك * سراحية والمالك بالخيار فى تضمين
 ايها شاء واذا اختار تضمين احد مما لم يكن تركه وتضمين الآخر وقيل يملكه عما دية *
 الا جازة لا تلحق الا تلاف فلوا تلف مال غيره فعلى المالك ان يعرضه او يعرضه لم يبرأ
 من الضمان * اشباه معزيا للبرازية لكن تقل المصنف عن العما دية ان الا جازة تلحق
 الانعال هو الصحيح قال وعليه فتلحق الا تلاف لانه من جملة الانعال فليحفظ * كسر *
 الغاصب * الخشب * كسرا * فاحشالا يملكه واوكسره الموصوب له لم ينقطع حق الرجوع *
 اشباه وفيها آجرها الغاصب ورد اجرتها الى المالك تطيب له لان احل الاجرة اجارة
 فروع استعار منشارا فانقطع فى النشر فوصله بلا اذن مالكه انقطع حقه وعلى المستعير
 قيمته منكسر اشرح وهبانية ركب دار غيره لا طفاء حريق وقع فى البلك فانهدم شئ
 بهركوبه لم يضمن لان ضرر الحريق عام فكان لكل دفعه جوهره لا يجوز دخول بيت انسان
 الا باذنه الا فى الغزو وفيما اذا سقط ثوبه فى بيت غيره وخاف لو اعلمه اخذ حفر قبره
 فلن فيه آخر ميتا فهو على ثلثة اوجه ان الارض للحافر فله نبشه وله تسويته وان مباحة

فله قيمة حفره وان وتغافكن لك ولا يكره لو الارض متسعة لان الحافر لا يدري باى
ارض يموت لا يجوز التصرف في مال غيره بلا اذنه ولا ولايته الا في مسائل من كورة
في الاشياء غصب حمارة فتبعها جحشها فاكله الذئب ضمنه كما في معاينة الوهبانية شحى
وغاصب شىء كيف يضمن غيره * وليس له فعل بما يتغير * وغاصب نهر هل له منه
شربه * وهل ثم نهر طاهر لا يطهر *

* فصل *

غيب * بمعجمة * ما غصبه وضمن قيمته * للمالك * ملكه * عند ناملكا * مستند الى وقت الغصب *
فتسلم له الا كساب لا الا ولاد ملتقى * والقول له * بيمينه لو اختلفا * في قيمته ان لم يبرهن
المالك على الزيادة * فان برهن ابرهنا فللمالك ولا تقبل بينة الغاصب لقيامها على نفي
الزيادة هو الصحيح زيلعي ونقل المصنف عن البحر والجواهر لو قال الغاصب ار المردع
المتعدى لا اعرف قيمته لكن علمت انها اقل مما يقوله فالقول للغاصب بيمينه ويجبر على
البيان فان لم يبين حلف على الزيادة فان نكل لزمته ولو حلف المالك ايضا على الزيادة
اخذ هائم ان ظهر المغضوب فللغاصب اخذ ودفع القيمة او رده واخذ القيمة وهي من
خواص كتابنا في حفظ * فان ظهر * المغضوب * وهي * اى قيمته * اكثر مما ضمن * او مثله
اودونه على الاصح عناية فالاولى ترك قوله وهي اكثر * وقد ضمن بقوله اخذه المالك و
يرد عرضه او امضى الضمان * ولا خيار للغاصب ولو قيمته اقل للزومه باقراره ذكره الوانى
نعم متى ملكه بالضمان فله خيار عيب وروية مجتبى * ولو ضمن بقول المالك او بيمينه
او نكول الغاصب فهو له ولا خيار للمالك * لرضاء بحيث ادعى هذا المقدار فقط * وان باع *
الغاصب * المغضوب ضمنه المالك نخل ببعه وان حرره * اى الغاصب لان تحرير المشتري
من الغاصب نافذ في الاصح عناية * ثم ضمنه لا * لان الملك الناقص يكفى لنفاذ البيع
لا لعنق * وزوائد المغضوب مطلقا * متصلة كانت كسمن وحسن او منفصلة كدروث *
امانة لا تضمن الا بالتعدى او بالمنع بعد طلب المالك * لانها امانة ولو طلب المتصلة لا يضمن *
وما تقتضيه التجارية بالولادة مضمون ويجبر بولكها * بقيمتها او بغرتها ان وفى به والا فيسقط
بمسابه ولومات وبالول وفاء كفى هو الصحيح اختيار * زنى بامه مغضوبة * اى غصبها * فردها

حاملة فماتت بالولادة ضمن قيمتها * يوم علقته * بخلاف الحرة * لأنها لا تضمن
 بالغصب لم يقضى ضمان الغصب بعد فساد الرد ولو ردوها محبوبة فماتت لا تضمن وكذا لو زنت
 عنده فردوها فجلدت فماتت به ملتقى ولو زنى بها واستولى لها يثبت النسب والولد
 رقيق درر * و * بخلاف * منافع الغصب استوفاهما أو عطلها * فإنها لا تضمن عندئذ
 ويوجد في بعض المتون ومنافع الغصب غير مضمونة إلى آخره لكن لا يلايمه ما يأتي
 من عطف خمر المسلم الخ مع أنه اخصرتك بر * إلا * في ثلث فيجب أجر المثل على
 اختيار المتأخرين * أن يكون * المغصوب * وقفا * للسكنى أو للاستغلال *
 أو مال يتيم * إلا في مسألة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس لهما ذلك ولا أجر
 عليهما كل في الأشباه معزيا لوصايا القنية قلت ويستثنى أيضا سكنى شريك اليتيم فقد
 نقل المصنف وغيره عن القنية أنه لا شيء عليه وكذا إلا جنبي بلا عقد وقيل دار اليتيم
 كالوقوف انتهى قلت ويمكن حمل كلا الفرعين على قول المتقدمين بعد ما أجرته ورسا
 على القول المعتمد أنها كالوقوف فتجب الأجرة على الشريك والزوج تكون سكنى المرأة
 واجبة عليه وهو غاصب لدار اليتيم فتلزمه الأجرة وبه افتى ابن نجيم وما في الصيرفية
 من التفصيل لو اليتيم يقدر على المنع فلا أجر والأفعليهما غير ظاهر وعليه فهو عليه لأعليها كما
 أفاده في تنوير البصائر ثم نقل عن الخانية أن مسألة الدار كمسألة الأرض وإن الباعض أراد
 سكن فيما إذا كان لا يضرها فللغائب أن يسكن قد رشيحه قالوا وعليه الفتوى * أو معد *
 أي أعد صاحبه * للاستغلال * بأن بناءه لك أو اشتراه لك قيل أو أجره ثلث سنين
 على الولاء وفي الأشباه لا تصير الدار معدة له باجارتها بل بينائها أو شرائها له ولا باعد
 البائع بالنسبة للمشتري ويشترط علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب الأجر وإن لا يكون
 المستعمل مشهورا بالغصب قلت ولو اختلفا في العام وعدمه فالقول له بيمينه لأنه منكر
 الآخر مدع قال شيخنا وموت رب الدار وبيعه يبطل الأعداء لو بنى لنفسه ثم أراد
 أن يعد فان قال بلسانه ويخبر الناس جاز ذكره المصنف * إلا * في المعد للاستغلال فلا ضمان
 فيه * إذا سكن بتأويل ملك * كبيت سكه أحد الشركاء في الملك ولو أيتيم كما
 مر عن القنية وتنبه أما في الوقف إذا سكنه أحدهما بالغلبة بلا إذن لزم الأجر * أو عقد *

كبرت الوهن اذا سكنه المرتين ثم بان للغير معد الاجارة فلا شيء عليه بقى لو آجر الغاصب
 احد هما فعلى المستأجر المسمى لا اجر المثل ولا يلزم الغاصب الا اجر هل يرد ما قبضه
 للمالك اشباه وقنية وفي الشر نبلا لية وينظر ما لو عطل المنفعة هل يضمن الاجرة كما لو سكن *
 وخلاف * خمر المسلم وخنزيره * بان اسلم وصافي يد * اذا اتلفها * مسلم او ذمي * فلا *
 ضمان * وضمن * المتلف المسلم قيمتها لان الخمر في حقنا قيمي حكما * لو كانا لذي * والمتلف
 غير الامام او ما مورده يرد ذلك عقوبة فلا يضمن ولا الزق خلافا لمحمد مجتبي ولا ضمان
 في ميتة ردم اصلا * بخلاف ما لو اشتراها * اى الخمر * منه * اى الذمي * وشر بها فلا ضمان
 ولا تمن * لانه فعله بتسليط بائعه بخلاف غصبها مجتبي وفيه اتلف ذمي خمر ذمي ثم
 اسلم او احد هما لا شيء عليه الا في رواية عليه قيمة الخمر * غصب خمر مسلم فخللها بما
 لا قيمة له * كحنطة او ملح يسير لا قيمة له او تشميس * او * غصب * جلد ميتة فل يغبه به * بما لا
 قيمة له كتراب وشمس * اخذها المالك مجانا * لكن * لو اتلفها ما ضمن * لا لو تلغا وفي
 شرح الوهبانية يضمن قيمته من بوعا واعتمد في الملتقى * ولو خللها بذى قيمة كالمخ *
 الكثير * والخل ملكه ولا شيء عليه * لما لكه خلافا لهما * ولود بغ به * اى بذى قيمة كقرط
 وعص * الجبل اخذ المالك ورد ما زاد الدبغ * والغاصب حبسه حتى ياخذ حقه *
 ولو اتلفه فلا يضمن * كما لو تلف ولا ضمان با تلاف الميتة ولو لذمي ولا با تلاف متروك
 التسمية عمد او لولم يبيحه ملتقى لان ولاية الحاجة ثابتة * وضمن بكسر معزف * بكسر
 الميم آلة الله ولو لكافرا بن كمال * قيمته * خشبا منحوتا * صالحا لغير اللهو * ضمن القيمة
 لا المثل * باراتة سكر ومنصف * سيجى بيانه في الاشربة * وصح بيعها * كلها وقال لا يضمن
 ولا يصح بيعها وعليه الفتوى ملتقى ودروزي لمعى وغيرهما وقره المصنف واما طبل الغزاة
 زاد في حظر الخلاصة والصيادين والذى يباح ضرب به في العرس فمضمون اتفاقا *
 كلامة المغنية ونحوها * ككبش تطوح وحمامة طيارة وديك مقاتل وعجل خصى حيث
 تجب قيمتها غير صالحة لهذا * الا مور * ولو غصب ام ولد فهلك لا يضمن بخلاف * موت *
 المدبر * لتقوم المالك بردون ام الولد وقال لا يضمنه التقومها * حل قيد عبد غيره ا ورابطا دابته
 او فتح باب اصطبله او قفص طائره فل هبت * هن * المذكورات * او سعى الى سلطان بمن

يؤذيه * الحال انه * لا يدفع بلا رفع * الى السلطان * او * سعي * بمن يباشر الفسق
ولا يمنع بنهية او قال لسلطان قد يغرم وقد لا يغرم * فقال * انه وجد كنزاً فغرمه *
السلطان * شيئاً لا يضمن * في هذه المذكورات * ولو غرمه * السلطان * البتة * بمثل
هذه السعاية * ضمن * وكذا * يضمن * لو سعى بغير حق عند محمد زجراله * اى للساعي *
وبه يفتى * وعزروا الساعي عبد اطلب بعد عتقه * ولو مات الساعي فلم يسمى به ان
يأخذ قد والخسران من تركته * هو الصحيح جواهر الفتاوى ونقل المصنف انه لو مات المشكو
عليه بسقوطه من سطح الخوفه غرم الشاكي دية لا لومات بالضرب لئلا يورده وقد مر في
باب السرقة * امر * شخص * عبد غيره بالابق او قال * له * اقتل نفسك ففعل * ذلك *
وجب عليه قيمته * ولو قال له ائلف مال مولاي فائلف لا يضمن الامر والفرق ان بامره
بالابق والقتل صار غاصباً لانه استعمله في ذلك الفعل وبامره بالائلف لا يصير غاصباً
للمال بل للعبد وهو قائم ثم يتلف وانما التلف بفعل العبد واعلم ان الامر لضمان عليه
بالامر الا في ستة اذ كان الامر سلطاناً او اباً او سيداً او مالاً مورثاً او عبداً او امره بالائلف
مال غير سيد * واذا امره بحفر باب في حائط الغير غرم الحافر ورجع على الامر اشباه *
استعمل عبد الغير لنفسه * بان ارسله في حاجته * وان لم يعلم انه عبد او قال ذلك
العبد * الذي استعمله * انى حر ضمن قيمته ان هلك * العبد عمادية وفيها جاء رجل
الى اخرو قال انى حر فاستعملنى في عمل فاستعمله فهلك ثم ظهر انه عبد ضمنه علم او لم
يعلم هذا اذا استعمله في عمل نفسه * ولو استعمله لغيره * اى في عمل غيره * لا ضمان
عليه لانه لا يصير به غاصباً كقوله لعبد ادق هذه الشجرة وانثر المشمش لنا كله انت فسقط
لم يضمن الا مروه لو قال لتأكله انت وانا ضمن قيمته كله لانه استعمله كله في نفعه * غلام
جاء الى فصاد فقال افصل بى ففصل * فصل امعتاد * فغيره بالاولى * فمات من ذلك
ضمن قيمة العبد عاقلة الفصاد وكل * الحكم في * الصبي تجب دية يابى عاقلة الفصاد *
عمادية فرع غصب عبد او معه مال من المولى صار غاصباً للمال ايضا بل قالوا يضمن
ثيابه تبع الضمان عينه بخلاف الحر عمادية وفي الوهبانية شععى ولونسى الحرفات يضمن
نقصها * ولونسى القرآن او شاخ يذكر * ولو علم الدال قيمة سلعة * فقوم للسلطان

انقص بخسر * و متلف احد من فردتين يسلم البقية والمجموع منه يحضر * قلت وعن
ابي يوسف لا يضمن الا للسلعة التي اتلفها وفي البرازية هو المختار و اقره الشرنبلالي
وذكر ما يغيد ان السلطان ليس بقيد وانه ينبغي القول بتضمن القاضي ايضا سيما في
استنبال الوقف و مال المقيم فليحفظ والله اعلم *

* كتاب الشفعة *

مناسبتة تملك مال الغير بغير رضا * هي لغة الضم و شرعا * تملك البقعة جبرا على المشتري
ما قام عليه * بمثله لو مثليا و الا فقيمه * و سببها اتصال ملك الشفع بالمشترى * بشركة
او جوار * و شرطها ان يكون المحل عقارا * سغلا كان او علوا و ان لم يكن طريقه في السفل
لانه التحق بالعقار بما له من حق القرار و رقت و اما ما جزم به ابن الكمال في اول باب
ما هي فيه من ان البناء اذا بيع مع حق القرار يلتحق بالعقار فرد * شيخنا الرملي و افتى
بعونها تبع للبرازية و غيرها فليحفظ * و ركنها اخذ الشفع من احد المتعاقدين * عند
وجود سببها و شرطها * و حكمها جواز الطلب عند تحقق السبب * ولو بعد سنين * و صفتها
ان الاخذ بها بمنزلة شراء مبتدأ * فيثبت بها ما يثبت بالشراء كالرد بنية و عيب * يجب *
له لا عليه * بعون البيع * ولو فاسد انقطع فيه حق المالك كما يأتى او بغيره للمشتري *
و تستقر بلا شاهد * في مجلسه اى طلب الماوية فلا تبطل بعده * و تملك بالاذن بالتراضي
او بقضاء القاضي * عطف على الاخذ لثبوت ملك الشفع بمجرد الحكم قبل الاخذ كما
حرره ملا خسرو * بقدر رؤس الشفعاء لا الملك * خلافا للشافعي * للخليط * متعلق
بتجب * في نفس المبيع ثم * ان لم يكن او سلم له * في حق المبيع * وهو الذي قاسم و بقيت
له شركة في حق العقار * كالشرب و العاريق خاصين * ثم فسر ذلك بقوله * كشراب نهر *
صغير * لا تجري فيه السفن و الطريق لا ينفذ * فلو عامين لا شفعة بهما في شرب نهر
مشترك بين قوم تسقي ارضهم منه بيعت ارض منها لكل اهل الشرب الشفعة و لو النهر
عاما و امة لانه بها فالشفعة للجار الا لصق نقط * ثم لجا رملاسق * و لو ذميا و امة و نفا
او مكاتب * بابه في سكة اخرى * و ظهر دارة لظهورها فو بابه في تلك السكة فهو
خليط كما مر * و واضح جرح على حائنه و شريك في خشبة عليه جاري * ولو في نهر

الجدد ارشديك ملتقى قلت لكن قال المصنف ولو كان بعض الجيران شريكاً في الجدار لا يتقدم على غيره من الجيران لان الشركة في البناء المجرى دون الارض لا يستحق بها الشفعة وفي شرح المجمع وكذا اللجاء المقابل في السكة الغير النافذة الشفعة بخلاف النافذة * اسقط بعضهم حقه * من الشفعة * بعد القضاء * فلو قبله فلمن بقي اخذ الكل لزوال المزاحمة * ليس لمن بقي اخذ نصيب التارك * لانه بالقضاء قطع حق كل واحد منهم في نصيب الآخر زيلي * ولو كان بعضهم غائباً يقضى بالشفعة بين الحاضرين في الجميع * لا احتمال عدم طلبه فلا يؤخر بالشك * وكذا لو كان الشريك غائباً فطلب الحاضر يقضى له بالشفعة * كلها * ثم اذا حضر وطلب قضى له بها * فلو مثل الاول قضى له بنصفه ولو فوته فبكره ولو دونه منعه خلاصة * اسقط * الشفيع * الشفعة قبل الشراء لم يصح * لغفل شرطه وهو البيع * اراد الشفيع اخذ البعض وترك الباقي لم يملك ذلك جبراً على المشتري * لضرر تفريق الصفقة * ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لم يصح وسقط حقه به * لا عراضه وبقسم بين البقية بل لو طلب احد الشريكين النصف بناء على انه يستحقه فقط بطلت شفيعته اذا شرط صحتها ان يطلب الكل كما بسطه الزيلعي فله حفظ * وصح بيع دور مكة فتجب الشفعة فيها * وعليه الفتوى اشباه قلت ومغادة صحة اجارتها بالاولى وقد قد مناه فله حفظ لكنه يكره وسنحققه في الخطر وفيها * ويصح الطيب من وكيل الشراء ان لم يسلم الى موكله وان سلم لا * وبطلت هو المختار * ولا شفعة في الوقف * ولا له نوازل * ولا بجواره * شرح مجمع وخانية خلافاً للشلاصة والبرازبة ولعل لا سقاطه قاله المصنف قلت وحمل شيخنا الرملى الاول على الاخذ به والثاني على اخذه بنفسه اذا بيع نفى القبض حق الشفعة يمتني على صحة البيع انتهى فمغادة ان مالا يملك من الوقف يحال لاشفعة فيه وما يملك بحال ففيه الشفعة واما اذا بيع لجواره او كان بعض المبيع ملكاً وبعضه وقفاً وبيع الملك فلا شفعة للوقف والله اعلم *

* باب طلب الشفعة *

ويطلبها الشفيع في مجلس عامه * من منتهى ورسوله او عدل او عد * بالبيع * وان امتد المجلس كما في غير هذه الاصح درر وعامه المتون خلافاً لما في جواهر الفتاوى انه على

الغور وعليه الفتوى * بلغا يفهم طلبها كطلبت الشفعة ونحوه * كانا طالبها او اطلبها * وهو *
 يسمى * طلب الموائبة * اى المبادرة والاشهاد فيه ليس بلازم بل لمخافة الجحود * ثم * يشهد *
 على البائع لو * العقار * فى يده او على المشتري * وان لم يكن ذائد لانه مالك او عند
 العقار * فيقول اشترى فلان هذه الدار وانا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الان فاشهدوا
 عليه وهو طلب اشهاد * ويسمى طلب تقرير * وهذا الطلب * لابد منه حتى لو تمكن *
 ولو بكتاب او رسول * ولم يشهد بطلت شفيعته وان لم يتمكن * منه * لا * تبطل ولو اشهد فى
 طلب الموائبة عند احد هو لآءكفاه وقام مقام الطالبين * ثم بعد * هذا ين الطالبين *
 يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان دارك وانا شفيعها بد اركن الى * لو قال بسبب
 كذا كما فى الملتقى شمل الشريك فى نفس المبيع * فمرة يسلم * الدار * الى * هذا
 لو قبضها المشتري و طلب الخصومة لا يتوقف عليه * وهو * يسمى * طلب تمليك
 وخصومة وبتاخير * مطلقا * بعد روى غير شهر او اكثر * لا تبطل الشفعة * حتى
 يسقطها بلسانه * به يفتى * وهذا ظاهر المذهب وقيل يفتى بقول محمد ان اخره شهرا
 بلا عد وبطلت كل افي الملتقى يعنى د فعلا للضرر قلنا دفعه برفعه للقاضي ليامره بالاخت
 او الترك * واذا طلب * الشفيع * سأل القاضى الخصم عن ملكية الشفيع لما يشفع به فان
 اقربها * اى بملكية ما يشفع به * او نكل عن الحلف على العلم او برهن الشفيع *
 انها ملكه * سأل له عن الشراء * هل اشترى ام لا * فان اقربه او نكل عن اليهين على
 الحاصل * فى شفعة الخليط * او * على * السبب * فى شفعة الجوار لخلاف الشافعي كما
 مرفى كتاب الدعوى * او برهن الشفيع قضى له بها * هذا اذ لم ينكر المشتري طلب الشفيع
 . الشفعة فان انكر فالقول له بيمينه ابن كمال * وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى واذا قضى
 لزمه احضاره وللمشتري حبس الدار ليقبض ثمنه فلو قيل للشفيع * اى بعد القضاء
 واما قبله فتبطل عند محمد رحمه الله تعالى لعدم التاكيد ذكره الزيلعي * اذ الثمن
 فاخر لم تبطل * شفيعته * والخصم * المشفيع المشتري مطلقا * البائع قبل التسليم * لاول
 بسلوكه والثاني بيد ابن كمال * و * لكن * لا تسمع البينة عليه حتى يحضر المشتري *
 لانه المالك * ويفسخ بحضوره * ولو سلم للمشتري لا يلزم حضور البائع لزوال الملك

واليد منه ابن كمال * ويقضى * القاضي * بالشفعة والعهد * لضمان الثمن عند
الاستحقاق * على البائع قبل تسليم المبيع الى المشتري * والعهد * على المشتري لو بعد *
لما مر * للشفيع خيار الرؤية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه * دون خيار
الشرط والاجل اختيار وفي الاشياء الشفعة بيع في كل الاحكام الا ضمان الغرور
للجبر * وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن * والد امر مقبوضة والثمن منقود *
صلق المشتري * بيمينه لانه منكر ولا يتحالفان * وان برهنا فالشفيع احق * لان بينته
ملزمة * ادعى المشتري نمناو * ادعى * بانه اقل منه بلا قبضه فالقول له * اى
للبيع * ومع قبضه للمشتري * ولو عكس فبعد قبضه القول للمشتري وقبله يتحالفان وائى نكل
اعتبر قول صاحبه وان حلفا فسخ البيع وبأخذ الشفيع بما قاله البائع ملتقى * وحط البعض
يظهر في حق الشفيع * فيأخذ بالباقى وكذا هبة البعض الا اذا كانت بعد القبض اشياء *
وحط الكل والزيادة لا * نياً * أخذ * بكل المسمى ولو حط النصف ثم النصف يأخذ بالنصف
الاخير ولو علم انه شراء بالف فسلم ثم حط البائع مائة فله الشفعة كما لو باعه بالف فسلم
ثم زاد البائع له جارية او متاعاً قنية * وفي الشراء بمثلي * ولو حكما كالخمر في حق المسلم
ابن كمال * يأخذه بمثله وفي * الشراء بانه لقيمي بالقيمة * اى يوم الشراء * ففي بيع دقار
بعقارياً * أخذ * الشفيع * كلا * من العقارين * بقيمة الاخرى * في الشراء * بنس سو جل
ياخذ بحال او طلب الشفعة في الحال واخذ بعد الاجل * لا يتعجل ما عدي المشتري
لو اخذ بحال * واوسكت عنه * فلم يطلب في الحال * وصبر حتى يطلب عند * حلول *
الاجل بطلت شفעתه * خلا فالانى يوسف * وتأخذ * بمثل الشئ وقيمة الشئ ان كان *
البائع والمشتري * والشفيع ذمياً * لا بد ان يكون البائع ايضاً ذمياً الا يفسد
البيع فلا تثبت الشفعة ابن كمال معزياً للمبسود * وتأخذ * بقيمة * لما مر * لو
كان الشفيع * مسلماً * لمنعه عن تملكيهما وملكهما ثم قيمة الشئ يبرهننا نائمة مقام
الدال لا مقام الشئ يبرهننا لا يبرهن تملكيهما بخلاف الموروث الاشرى * وطريق معرفة قيمة
الخمر والشئ يبرهن بالرجوع الى ذمى اسلم او فاسق تاب * ولو اختلف فيه فالقول للمشتري
عناية * وتأخذ * الشفيع * بالثمن وقيمة البناء والغرس * مستحق القاع كما مر في الغصب

قلت وإما لود منها بالوان كثيرة أو طلاها بحص كثير خير الشفيع بين تركها أو اخذها وإعطاء ما زاد الصبغ فيها العنق ونقصه ولا قيمة لنقصه بخلاف البناء حاوي الزاهدى وسيجى * لو بنى المشتري أو غرس أو كلف * الشفيع * المشتري قلعهما * إلا إذا كان فى القلع نقصان الأرض فان الشفيع له أن يأخذها مع قيمة البناء والغرس مقلوعة غير ثابتة قهستانى وعن الثاني أن شاء أخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس أو ترك به قال الشافعى ومالك رحمهما الله قلنا بنى فيما لغيره فيه حق أقول وإن اتقدم عليه فينقصه * كما ينقص * الشفيع * جميع تصرفاته * أى المشتري * حتى الوقف والمسجد والمقبرة * والهبة زيلعى وزاهدى واما الزرع فلا يقطع استحسانا له نهاية معلومة ويبقى بالاجر * ورجع الشفيع بالثمن فقط أن أخذ * بالشفعة * ثم بنى أو غرس ثم استتقت * ولا يرجع بقيمة البناء والغرس على أحد لأنه ليس بمغرور بخلاف المشتري * ويأخذ * بكل الثمن أن خربت الدار أو جف الشجر * فلا فعل أحد والأصل أن الثمن يقابل الأصل لا الوصف * وهذا إذا لم يبق شئ من نقض أو خشب * فلو بقى وأخذ المشتري لا انفصاله من الأرض حيث لم يكن تبعاً للأرض تسقط حصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة النقض يوم الأخذ زيلعى قلت فلو لم يأخذ المشتري كان ملك بعد انفصاله لم يسقط شئ من الثمن لعدم حبسه إذ هو من التوابع والتوابع لا يقابلها شئ من الثمن وبالأخذ بالشفعة تحولت الصفقة إلى الشفيع فقد هلك ما دخل تبعاً قبل القبض ولا يسقط بمثله شئ من الثمن قاله شيخنا * بخلاف ما إذا تلف بعض الأرض بخرق حيث يسقط عن الثمن حصته * لأن الغائبة بعض الأصل زيلعى * ويأخذ * بحصة العرصة * من الثمن * أن نقض المشتري البناء * لأنه قصد الثلاث وفى الأول الآفة سماوية ويقسم الثمن على قيمة الأرض والبناء يوم العقد بخلاف النهى كما مر لتقومه بالحبس * ونقص الأجنبي كنقصه * أى المشتري * والنقص * بالكسر المنقوض * له * أى للمشتري وليس للشفيع أخذ الزوال التبعية بانفصاليه * ويأخذ * بثمنها * استحساناً لا اتصاله * أن ابتاع أرضاً وبشلا وتمر أو ثمر * بعد الشراء * فى يد غيره وان جده المشتري * فليس للشفيع أخذ * لما مر * أو هلك بآفة سماوية أو نزل الشراها بثمنها سقط حصته من الثمن فى الأول *

أى شراها بثمنها * بكل الثمن فى الثانى * لحد وثه بعد القبض * قضى بالشفعة للشفيع
 ليس له تركها * شرح ومبانة لتحويل الصفقة اليه بخلاف ما قبل القضاء * الطلب
 فى بيع فاسد وقت انقطاع حق البائع اتفاقا وفى هبة بعوض * مشروط ولا شيوع فيهما *
 وقت التقبض * وفى بيع فصرلى او بخيار بائع وقت البيع عند الثانى ووقت الاجازة
 عند الثالث وبخيار مشتر وقت البيع اتفاقا مجتبى * من لم ير الشفعة بالجوار * كالشافعي
 رحمه الله تعالى مثلا * طلبها عند حاكم يراه يقول له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم *
 اعتقد ذلك * حكم له بها والا * يقل له * لا * يحكم منية وبزازية فروع اخر الشفيع
 ايجاب الطلب لكون القاضي لا يراها فهو معد وروكنا لو طلب من القاضي احضاره فامتنع
 بخلاف سبت اليهود كما يأتى شرطا رضا بمائة فرفع ترابها وباعه بمائة ثم اخذها الشفيع
 بالشفعة اخذها بخمسين لان ثمنها يقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة
 التراب الذى باعه وهما سواء ولو كبسها كما كانت فالجواب لا يتفاوت ويقال للمشتري
 ارفع ما كبست فيها فهو ملكك حاروى الزاهدى وفيه شرى دارا الى الحصاد فليس
 للشفيع ان يعجل الثمن ويأخذها بالشفعة لانه ملكها ببيع فاسد انتهى قلت وسيجيئ انه لا
 شفعة فيما يبيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا اسقط الفسخ ببناء ونحوه وجبت
 وفى المبسوط الهبة بشرط العوض انما تنبت الملك للموهوب له اذا قبض الكل فلورهب دارا
 على عوض الف درهم نقبض احد العوضين دون الآخر ثم سلم الشفيع الشفعة فهو باطل حتى
 اذا قبض العوض الآخر كان له ان يأخذ الى اربا لشفعة *

* باب ما تثبت هى فيه أولا *

تثبت * لان ثبت قصد الان في عقار ملكه بعوض * خرج الهبة * هو مال * خرج المهر * وان لم
 يكن * يقسم * خلا فاللشافعي رحمه الله * كرحلى * اى بيت الرحلى مع الرحلى نهاية * وحمام
 و بشر * ونهر * وبيت صغير * لا يمكن قسمته * لافى عرض * بالسكون ما ليس بعقار فيكون ما
 بعده من عطف الخاص على العام * وفلك * خلا فالملك * وبناء ونخل * اذا * بيعا قصدا *
 ولومع حق القرار خلا فالما فهمه ابن الكمال لمخالفته المنقول كما افاده شيخنا الرملى *
 و * لافى * ارث وصلة وهبة لا بعوض * مشروط * ودار قسمت او جعلت اجرة او بدل

خلع أو عتق أو صلح عن دم عمد أو مهر وان قبول ببعضها * أي الدار * مال * لان
 معني البيع تابع فيه وأوجبا هافي حصة المال * أو * دار * بيعت بخيار البائع ولم يسقط
 خياره فان سقط وجبت ان طلب عند سقوط الخيار * في الصحيح وقيل عند البيع و
 صحيح * أو بيعت * الدار بيعا * فاسل أو لم يسقط فسخه فان سقط * حق فسخه كان بنى
 المشتري فيها * تثبت * الشفعة كما مر * آورد بخيار ردوية أو شرط أو عيب بقضاء *
 متعلق بالآخر فقط خلا لما زعمه المصنف تبعاً للرد * بعد ما سلمت * أي اذا بيع و
 سلمت الشفعة ثم رد المبيع بخيار ردوية أو شرط كيف ما كان أو عيب بقضاء فلا شفعة لانه
 فسخ لا بيع * بخلاف الرد * بعيب بعد القبض * بلا قضاء أو باقالة * فان له الشفعة لان
 الرد بعيب بلا قضاء والاقالة بمنزلة بيع مبتدأ * وتثبت * الشفعة * للعبد المأذون
 المستغرق بالدين * احاطة الدين برقبته وكسبه ليس بشرط ابن كمال * في مبيع
 سيلة * و * تثبت * لسيله في مبيعه * بناء على ان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء وشراء
 احد ما يجوز من الآخر * و * تثبت * لمن شرط * اصاله أو وكالة * واشترط له *
 بالوكالة وفائده انه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكاً أو لداً أو شريكاً آخر فلها
 الشفعة ولو هو شريك ولداً أو جاراً فلا شفعة للجار مع وجوده * لا * شفعة * لمن باع * اصاله
 أو وكالة * أو بيع له * أي وكل بالبيع * أو ضمن الدرك * والاصل ان الشفعة تبطل
 باظهار الرغبة عنها لا فيها *

* باب ما يبطلها *

يبطلها ترك طلب الموانبة * تركه بان لا يطلب في مجلس اخبر فيه بالبيع ابن كمال
 وتقدم ترجمته * أو * ترك طلب * الاثهاد * عند عقار أو ذي يد لا الاشهاد عند طلب
 الموانبة لانه غير لازم * مع القدر * كما مر * و * يبطلها * تسليمها بعد البيع * علم
 بالسقوط أو لا * فقط * لا قبله كما مر * ولو * تسليمها * من اب أو وصي * خلافاً لمحمد
 فيما بيع بقيمته أو اقل ملتقى * الوكيل بطلبها اذا سلم * الشفعة * أو اقر على الموكل
 بتسليمه * الشفعة * صح * لو كان التسليم أو الاقرار * عند القاضي * والالم يصح لكنه
 يخرج من الخصومة وسكوت من يملك التسليم تسليم * و * يبطلها * صلحه منها على

عوض * اى غير المشغوع لما يأتى * وعليه رده * لانه رشوة * و يبطلها * بيع شفعتها
بمال * ولا يلزم المال وكذا الكفالة بخلاف القود ولو صالح على اخذ نصف الدار ببعض
الثلث صح ولو صالح على اخذ بيت بخصته من الثلث لاجهالة الثلث عند الاخذ ولا تسقط
شفعتها * و يبطلها * موت الشفيع قبل الاخذ بعد الطلب او قبله * ولا تورث خلافا
للسانعى رحمه الله ولو مات بعد القضاء لا تبطل * لا * يبطلها * موت المشتري * لبقاء
المستحق * و يبطلها * بيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة مطلقا * علم ببيعها ام لا و
كذلك جعل ما يشفع به مسجد او مقبرة او وقف مسجلا درر * ولو باع بشرط الضمان *
لنفسه * لا * تبطل لبقاء السبب * و يبطلها * شراء الشفيع من المشتري * فلمن
دونه او مثله اخذها منه بالشفعة بالعقد الاول او الثانى بخلاف ما لو اشتراها ابتداء
حيث لا شفعة لمن دونه * وكذلك * يبطلها * ان استأجرها او ساومها * بيعا او اجارة
ملتقى * او طلب منه ان يولىه * عقد الشراء * او ضمن الدرك * مستدرك بما مر
آتفا تبطل في الكل لدليل الاعراض زيلعى * قيل للشفيع انها بيعت بالالف فسلم ثم علم
انها بيعت باقل او بغير او شعير * او عدى متقارب * قيمته الف او اكثر فله الشفعة ولو
بان انها بيعت بنائير * او بعروض * قيمتها الف فلا شفعة * والفرق بينهما ان هذا
قيمي وذاك مثلي فربما يسهل عليه وان كثر * ولو علم ان المشتري زين فسلم ثم بان انه بكر
فله الشفعة ولو علم ان المشتري هو مع غيره كان له اخذ نصيب غيره * لعدم التسليم في
حقه * ولو بلغه بشراء النصف فسلم ثم بلغه شراء الكل فله الشفعة في الكل وفي عكسه * بان
اخبر بشراء الكل فسلم ثم ظهر شراء النصف * لا * شفعة له على الظاهر لان التسليم في الكل
تسليم في كل ابعاضه بخلاف عكسه ثم شرع في التحيل فقال * وان باع * رجل * عقارا الا
ذراعا * مثلا * في جانب * حل * الشفيع فلا شفعة * لئلا يمتنع الاتصال والقول بان نصب ذراعا هو
* وكذلك * لا شفعة * لو وهب هذا القدر للمشتري * وتبضه * وان ابتاع سهامه بثمن ثم
ابتاع بغير قيمتها فالشفعة للجاري في السهم الاول فقط * والباقي للمشتري لانه شريك وحيلة كانه
ان يشتري الدراع او السهم بكل الثمن الادرهما ثم الباقي بالباقي وليس له تحليفه
بالله ما اردت به ابطال شفعتى وله تحليفه بالله ان البيع الاول ما كان تلجئة مؤيد زاده

والمعتبر في هذا * أي العبد والالتحاد * العاقد * لتعلق حقوق العقل به * دون المالك *
فلو وكل واحد جماعة فللشفيع اخذ نصيب بعضهم * اشترى نصف دار غير مقسومة فقام *
المشتري * البائع اخذ الشفع نصيب المشتري الذي حصل له بالقسم * وان وقع في
غير جانبه على الاصح * وليس له * أي للشفيع * نقضها مطلقا * سواء قسم بقضاء او رضاء
على الاصح لانها من تمام القبض حتى لو قسم الشريك كان للشفيع النقص كما ذكره
بقوله * بخلاف ما اذا باع احد الشريكين نصيبه من دار مشتركة وقاسم المشتري الشريك
الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه * كنقض بيعه وهبته * كما لو اشترى اثنان دارا وصا
شفيعان ثم جاء شفيع ثالث بعد ما اقتسما بقضاء او غير ذلك * أي للشفيع * ان ينقض
القسم * ضرورة صيرورة النصف ثلثا شرح وهبانية * اختلف الجار والمشتري في
ملكية الدار التي يسكن فيها * الشفع الذي هو الجار * فالقول للمشتري * لانه ينكر
استحقاق الشفعة * وللجار تحليفه * أي تحليف المشتري * على العلم عند أبي يوسف رح
وبه يغني كما لو انكر المشتري طلب الموائبة * فانه يحلف على العلم * وان انكر * المشتري *
طلب الاشهاد عند لقائه حلف * المشتري * على البتات * لانه محيط به علما دون
الاول حاوي الزاوي ولوربها فبيئته الشفع احق وقال ابو يوسف رح بيئته المشتري
فروع باع ما في اجارة الغير وهو شفيعها فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطلت
الاجارة وان ردها شرى لطغله والاب شفيع له الشفعة والوصى كالأب اذا كانت دار
الشفيع ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لا زقه فقط تلت لكن في شرح المجمع ما
يشالغه فتنبه ولو فيه تغريق الصغفة الأبراء العام من الشفع يبطلها قضاء مطلقا لاديانته
ان لم يعلم بها اذا صيغ المشتري البناء فبجاء الشفع خيرا ان شاء اعطاها ما زاد الصيغ وانكر
آخر الجار طلبه لكون القاضي لا يراها فهو معد وربودى سمع بالبيع يوم السبت فلم
يطلب لم يكن عن راقلت يؤخذ منه ان اليهودى اذا طلب خصمه من القاضي حضارة
يوم سبته فانه يكلفه الحضور ولا يكون سبته عن راضى واقعة الفتوى قاله المصنف فلت
وهى في واقعات الحسامى ادعى الشفع على المشتري انه احتال لابطالها بخلاف وفي
الرهبانية خلافه قلت وسنذكره لان ابن المصنف في حاشيته للاشياء ايدى بما لا مزيد عليه

فليحفظ تعليق. ابطالها بالشرط جازله دعوى في رقبة الدار وشفعته فيها يقول من هـ
 الدار دارى وانا ادمعها فان وصلت الى والا فانا على شفعتي فيها استولى الشفع على
 بلا قضاء ان اعتمد على قول عالم لا يكون ظالما والاك ان ظالما اشباه على عد الرؤس
 العقل والشفعة واجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه لكل في الاشياء لا شفعة لم ترد
 عناية صبي شفيع لاولى له لا تبطل شفعته وان نصب القاضي فيما يطلبها جازجواهر
 شري كرم وله شفيع غائب فاثمرت الاشجار فاكلها المشتري ثم اتى الشفع واخذ هـ ان
 الاشجار وقت القبض مثمرة سقط بقدره والا لانه لا حصه له من الثمن ح مؤثذاده
 معزى بالواقعات الحسامى وفي الوهبانية شعرياً يأخذ فيما يشتري لصغيره * اب ووصى
 للبلوغ يؤخره * وليس له تفريق دارين بيعتا * ولو غير جار فالتفرق اجدره * وما ضر
 اسقاط التحيل مسقطاً وتحليفه في النكر لا شك انكره *

* كتاب القسمة *

ومناسبتة ان احل الشريكين اذا اراد الافتراق باع فتجب الشفعة او قسم * هـ *
 لغة اسم للاقتسام كالقدرة للاقتنار وشرعا * جمع نصيب شائع له في مكان معين وسببها طلب
 الشركاء او بعضهم للانتفاع بملكه على وجه الخصوص * فلو لم يوجد طلبهم لاتصح القسمة *
 وزكناها هو الفعل الذي يحصل به الافراز والتمييز بين الانصاء * ككيل وذرع * وشرطها
 عدم فوت المنفعة بالقسمة * وذلك الا يقسم نحو حائط حمام * وحكمها تعيين نصب كل *
 من الشركاء * على حدة وتشتمل * مطلقا * على * معنى * الافراز * وهو اخذ عين
 حقه * و * على معنى * المباداة * وهى اخذ عوض حقه * و * الافراز * هو الغالب في
 المثل * وما في حكمه كالعدى المتقارب فان معنى الافراز غالب فيه ايضا ابن كمال
 عن الكافي * والمباداة * غالبية * في غيره * اى غير المثل * وهو القيمي اذا تقرر هذا
 الاصل * فإخذ الشريك حصته بغية صاحبه في الاول * اى المثل لعدم التفاوت *
 لا الثاني * اى القيمي لتفاوته في الخانية مكمل او موزون بين حاضر وغائب او بالغ
 وصغير فإخذ الحاضر او البالغ نصيبه فقلت القسمة ان سلم حظ الاخرين والا لا كصبرة
 من دهقان وزراع امره الى دهقان بقسمها ان ذهب بما افترزه للدهقان ولا

فهلاك الباقي عليهما وان يحفظ نفسه او لا فالهلاك علي الدهقان خاصة كذا قاله بعض
المشائخ انتهى ملخصا * وان اجبر عليهما * اى على قسمة غير المثللي * فى متعل الجنس *
منه * فقط * سوى رقيق غير المغنم * عند طلب الخصم * فيجبر لما فيها من معنى الافراز
على ان المبادلة قد تجرى فيها الجبر عند تعلق حق الغير كما فى الشفعة ويبيع ملك
المد بون لو فاء دينه * وينصب قاسم يرزق من بيت المال ليقسم بلا * اخذ * اجر * منهم *
وهو احب * وما فى بعض النسخ واجب غلط * وان نصب باجر * المثل * صح *
لانها ليست بقضاء حقيقة فجاز له اخذ الاجرة عليهما وان لم يجز على القضاء ذكره اخي
زاده * وهو على عدد الرؤس * مطلقا لا الا نصباء خلا فاليهما قيدنا بالقاسم لان اجرة
الكيل والوزان بقدر الانصاء اجماعا وكن اسائر المون كاجرة الراعى والحمل والحفظ
وغيرها شرح مجمع زاد فى الملتقى ان لم يكن للقسمة وان كان لها فعلى الخلاف لكن ذكره
فى الهداية بلفظ قليل وتامه فيما علقته عليه * و * القاسم * يجب كونه عدلا امينا عالما
بها ولا يتعين واحد لها * لثلاث يتحكم بالزيادة * ولا يشترك القسام * خوف تواطئهم *
وصحت برضاء الشركاء الا اذا كان فيهم صغير * او مجنون * لانايب عنه * او غائب لا وكيل
عنه لعدم لزومها الا باجازة القاضي او الغائب او الصبي اذا بلغ او وليه هذا الورثة
ولو شركاء بطلت منية المفتي وغيرها * وقسم نقل يد عون ارثه بينهم * او ملكه مطلقا
او شراة صدر الشريعة فلا فرق فى النقلى بين شراة وارث وملك مطلق قلت ومن النقلى
البناء والا شيا رحيم لم تبدل المنفعة بالقسمة وان تبدلت فلا جبر قاله شيخنا * وعقار
يد عون شراة او ملكه مطلقان ادعوا انه ميراث عن زيد لا * يقسم * حتى يبرهنوا على
موته وعدد ورثته * وقالوا يقسم باعتبارهم كما فى الصور الآخرة * لان برهنان
العقار معها حتى يبرهنانه لهما * اتفقا فى الاصح لانه يحتمل انه معها باجارة او
اعارة فتكون قسمة حفظ والعقار محفوظ بنفسه * ولو برهننا على الموت وعدد الورثة و
هو * اى العقار قلت قال شيخنا وكذا المنقول بالاولى * معها * وفيهم صغير او غائب
قسم بينهم ونصب قابض لهما * نظرا للغائب والصغير ولا بد من البينة على اصل الميراث
عنده ايضا خلافا لهما كما مر * فان برهن * وارث * واحد * لا يقسم اذ لا بد من حضور

اثنين ولو احد هما صغيرا والاخر موصى له * او كانوا * اى الشركاء * مشترعين * اى
 شركاء بغير الارث * وغاب احد هم * لان فى المشرء لا يصلح الحاضر خصما عن الغائب
 بخلاف الارث * او كان * فى صورة الارث العقار او بعضه * مع الوارث الطفل او
 الغائب او * كان * شى منه لا * يقسم للزوم القضاء على الطفل او الغائب بلا خصم حاضر
 منهما * وقسم * المال المشترك * بطلب احد هم ان انتفع كل * حصته * بعد القسمة وطلب
 ذى الكثير ان لم ينتفع الاخر لقلة حصته * وفى الخانية يقسم بطلب كل وعليه الفتوى
 لكن المتون على الاول نعليها الممول * وان تضرر الكل لم يقسم الا برضاهم * لئلا يعود
 على موضوعه بالنقض فى المجتبى حانوت لهما يعملان فيه طلب احد هما القسمة ان
 امكن لكل ان يعمل فيه بعد القسمة ما كان يعمل فيه قبلها قسم والا لا * وقسم عروض
 النحل جنسها لا الجنس * بعضها فى بعض لوقوعها معاوضة لا تمييزا فيعتل التراضى دون
 جبر القاضى * و * لا * الرقيق * وحده لغشش التفاوت فى الادمى وقال لا يقسم لو
 ذكور فقط او اناث فقط كما يقسم الابل والغنم ورقمق المغنم * و * لا * الجواهر * لغشش تفاوتها *
 و * لا * الحمام * والبئر والرحى والكتب وكل ما فى قسمته ضرر * الا برضاهم * لما مرولو
 اراد احد هما البيع وابى الاخر لم يجبر على بيع نصيبه خلا فالملك وفى الجواهر لا تقسم
 الكتب بين الورثة ولكن ينتفع كل بالمهاياة ولا تقسم بالاوراق ولو برضاهم وذلك لو
 كان كتابا ذا مجلدات كثيرة ولو تراضيا ان تقوم الكتب ويأخذ كل بعضها بالقيمة لو كان
 بالتراضى جازوا لا وفى الثقات رخصته دارا وحانوت بين اثنين لا يمكن قسمتها
 فبشاجرافيه فقال احد هما لا كرى ولا انتفع وقال الاخر اريد ذلك امر القاضى
 بالمهاياة ثم يقال لمن لا يريد الانتفاع ان شئت وانتفع وان شئت ما غلق الباب * دور
 مشتركة او دار روضة او دار وحانوت قسم كل واحد ما * منفردة مطلقا ولو
 متلازمة او فى محلين او مصر بن مسكين * اذا كانت كلها فى مصر واحد او لا *
 وقال لا ان الكل فى مصر واحد بالراى فيه للقاضى وان فى مصرين نقولهما كقولهم *
 ويصور القاسم ما يقسمه على قرطاس * ليرفعه للقاضى * ويعمل له على سهام القسمة
 وبذره ويقوم البناء ويغرز كل نصيب بطريقة وشربه وبلقب الانصاء بالاول

والثاني والثالث * وهلم جرا * ويكتب اسامهم ويقرع * لطيب القلوب * فمن
خرج اسمه اولاً فله السهم الاول ومن خرج ثانياً فله السهم الثاني الى ان ينتهي الى
الاخير * اعلم ان * الد راهم لا تدخل في القسمة * لعقار ومنقول * الا برضاهم *
فلو كان ارض وبناء او منقول قسم بالقيمة عند الثاني وعند الثالث يرد من العروة بمقابلة
البناء فان بقي فضل ولا يمكن التسوية رد الفضل د راهم للضرورة واستحسنه في الاختيار *
قسم ولا حد هم مسيل ماء او طريق في ملك الآخرو * الحال انه * لم يشترط في القسمة
صرف عنه ان امكن والانسخت القسمة * اجماعاً واستونغت ولو اختلفوا نقال بعضهم
ابقينا * مشتركاً كما كان ان امكن افر ازل فعل كما بسطه الزيلعي * اختلفوا في مقدار
عرض الطريق جعل * عرضها * قد رعرض باب الد ار * واما في الارض فبقدر مرور
النور زيلعي * بطوله * اى ارتفاعه حتى يخرج كل واحد منهم جناحاً في نصيبه ان
فوق الباب لا فيماد ونه لان قد رطول الباب من الهواء مشترك والبناء على الهواء
المشترك لا يجوز الا برضاء الشركاء جلاية * ولو شرطوا ان يكون الطريق في قسمة الد ار
على التفاوت جاز وان * وصلية * كان سهامهم في الد ار متساوية * ذلك لان *
القسمة على التفاوت بالتراضي في غير الاموال الربوية جائزة * فجاز قسمة التبن
بالاكرار لانه ليس بوزني لا العنب بالسريحة علي الصحيح بل بالقبان او الميزان لانه
وزني * سفل له * اى فوقه * علوه * مشتركان * وسفل مجرد * مشترك والعلو للآخر *
وعلمو مجرد * مشترك والسفل للآخر * قوم كل واحد * من ذلك * على حد * وقسم بالقيمة *
عد محم وبه يغنى * انكر بعض الشركاء عد القسمة استيفاء نصيبه وشهد القاسمان
بالاستيفاء * لحقه * يقبل * وان قسما باجر في الاصح ابن ملك * وان شهد قاسم
واحد لا * لانه فرد * ولواد على احد هم ان من نصيبه شيئاً رفع في يد صاحبه غلطاً وقد كان افر
بالاستيفاء * اولم يقربه ذكره البرجندی * لم يصدق الا بيهان * واقرار الخصم او
نكوله فلو قال الا بحجة لعمت ولا تناقض لانه اعتمد على عدل الامين ثم ظهر غلطه *
وان قال قبضته فأخذ شريكى بعضه وانكر * شريكه ذلك * حلف * لانه منكر * وان
قال قبل اقرارها لاستيفاء اصابني من ذلك كذا الى انك او لم يسلمه الى وكل به شريكه

تجافوا وتفسخ القسمة * كالاختلاف في قدر المبيع * ولواقتهما دارا واصاب كلا طائفة
فادعى احد هما بيتا في يد الاخراته من نصيبه وانكر الاخر فعليه البينة لانه مدعى *
وان اقاماها فالعبرة لبينة المدعى * لانه خارج وان كان قبل الاشهاد على القبض
تجافوا فسخت وكل الواختلاف في الحد ود * وان استحق بعض معين من نصيبه لا تفسخ
القسمة اتفاقا علي الصحيح وفي استحقاق بعض شائع في الكل تفسخ * اتفاقا * وفي *
استحقاق * بعض شائع من نصيبه لا تفسخ * جبر اخلافا للثاني * بل * المستحق منه *
يرجع * بحصة ذلك * في نصيب شريكه * ان شاء او نقض القسمة دفعا لضرر التشخيص قلت
قد بقي ههنا احتمال آخر وهو ان يستحق بعض من نصيب كل واحد فان كان شائعا فسخت
وان كان معينان تساويا فظاهر والا فالعبرة لذلك الزائد كما مر فلنالم يفرد بها
بالذكر * ظهر دین فی التركة المقسومة تفسخ * القسمة * الا اذا قصوه * ای الدین *
او ابرا الغرماء ذمم الورثة او يبقى منها * ای من التركة * ما بقى به * لزوال المانع *
ولو ظهر غبن فاحش * لا يدخل تحت التقويم * فی القسمة * فان كانت بقضاء * بطلت *
انفاقا لان تصرف القاضي مقيد بالعدل ولم يوجد * ولو وقعت بالتراضي * تبطل
ايضا * فی الاصح * لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها خلافا لتصحيح
الخلاصة قلت فلو قال ككنز تفسخ لكان أولى * وتسمع دعواه ذلك * ای ما ذكر من الغبن
الفاحش * ان لم يقر بالاستيفاء وان اقربه لا * تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقض
الا اذا ادعى العضب فتسمع دعواه وتماه في الخانية * ادعى احد المتقاسمين *
للتركة * دينا في التركة صح * دعواه لانه لا تناقض لتعلق الدين بالمعنى والقسمة بالصورة *
ولو ادعى عينا * باى سبب كان * لا * تسمع للتناقض اذا لاقد ام علي القسمة اعتراف
بالشركة وفي الخانية اتسموا دارا وارضاهم ادعى احد هم في قسم الآخريناء ونخل زعم
انه بناء او غرسه لم تقبل بينته * وقعت شجرة في نصيب احد هما اغصانها متلية في
نصيب الاخر ليس له ان يجبره علي قطعها به يغني * لانه استحق الشجرة باغصانها اختيار *
بنى احد هما * ای احد الشريكين * بغير اذن الاخر * في عقار مشترك بينهما * فطلب
شريكه رفع بنائه قسم * العقار * فان وقع * البناء * في نصيب الباني فيها * ونعمت * والاهدم *

البناء وحكم الغرس كذل لك بزازية * القسمة تقبل النقص فلوا قسموا واخذوا حصتهم
ثم تراصوا على الاشتراك بينهم صح * وعادت الشركة في عقار او غيره لان قسمة
التراضى مبادلة ويصح فسخها ومبادلتها بالتراضى بزازية * المقبوض بالقسمة الفاسدة *
كقسمة على شرط هبة او صلقة او بيع من المقسم او غيره * يثبت الملك فيه ويغيب *
جواز * التصرف فيه * لقابضه ويضمنه بالقيمة * كالمقبوض بالشراء الفاسد * فانه يغيب الملك كما
مر في باب به * وقيل لا * يثبت جزم بالقييل في الاشياء وبالاول في البرازية والقنية *
ولو تهاثيا في سكنى دار * واحدة يسكن هن ابعضا وذ ابعضا وهن اشهر اذ اشهر *
او دارين * يسكن كل دار * او في خدمة عبد * يخدم هن ايوما وذ ايوما * او عبد ين *
يخدم هن اهن او الآخر الآخر * او في غلة دار دارين * كذل لك * صح * التهاثي في
الوجوه الستة استحسننا اتفاقا والاصح ان القاضي يهاثي بينهما جبرا بطلب احدهما ولا
تبطل بموت احدهما ولا بموتهما ولو طالب احدهما القسمة فيما يقسم بطلت ولو اتفقا
على ان نفقة كل عبد على من يخدمه جازا استحسننا بخلاف الكسوة وما زاد في نوبة احدهما
في الدار الواحدة مشترك لافى الدارين ونجوز في عبد ود ارعلي السكنى والخدمة وكذا في
كل مختلفى المنفعة ملتقى وتماه فيما علقته عليه * و * لو تهاثيا * في غلة عبد او غلة عبد ين * و *
تهاثيا * في غلة بغل او بغلين او * في * ركوب بغل او بغلين او * في * تمر وشجره او *
في * لبن شاة لا * يصح في المسائل الثمان وحيلة الثمار ونحوها ان يشتري حظ شريكه
ثم يبيع كلها بعد مضي نوبته او ينتفع باللين بمقدار معلوم استقرضا لنصيب صاحبه اذ قرض
المشاع جائز فروع الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فاقسمة على قدر الملك وان
لحفظ النفس فعلى عدد الرؤس ولا يدخل صبيان ونساء فلو غرم السلطان قرية تقسم
على هذا ولو خيف الغرق فاتفقوا على القاء امتهة فالغرم بعدد الرؤس لانها لحفظ
النفس المشترك اذ الله لم يابى احد هما العماراة ان احتمل القسمة لاجبر وقسم والا بنى
ثم آجره ليرجع بما اتفق لو باصر القاضي والافقيمة البناء وقت البناء وله التصرف في
ملكه وان تضر رجاره في ظاهر الرواية الكل في الاشياء وفي المختبى وبه يقتضى وفي
السراجية الغتوى على المنع قال المصنف فقد اختلف الافتاء وينبغي ان يعول على ظاهر الرواية

انتهى قلت و مر في متفرقات القضاء وفي الوصاية و شرعها شعروا لوزرع
 الانسان ارض اياه * فليس ليجار منعه لو يضرر * و حيط له اهل فحمل واحد * ولا
 حمل فيه قيل ليس يغير * وما الشريك ان يعلى حيطه * و قيل التعلی جا ئز فيعمر * و ممنوع
 قسم عند منع مشارك * من الرم قاض مؤجر فيعمر * و ينفق في المختار راض باذنه *
 و يمنع نفعا من ابي قيل يفسد * و خذ منفقها لاذن منه لحاكم * و خذ قيمة ان لا وهن المحرر *

* كتاب الزراعة *

من اسبتها ظاهرة * هي * لغة مفاعلة من الزرع و شرعا * عقد على الزرع ببعض الخارج * و اركانها
 اربعة ارض و بذر و عمل و بقر * و لا تصح عند الامام * لانها كقنبر الطحان * و عملها تصح
 و به ينتهى * الحاجة و تما ساعلى المضاربة * بشروط * ثمانية * صلاحية الارض للزراعة و اهلية
 الماقلين و ذكر المدة * اى مدة متعارفة فتفسد بما لا يتمكن فهم امنها و بما لا يعيش اليها
 احد هما غالبا و قيل فى بلاد ناتصح بلا بيان مدة و يقع على اول زرع واحد و عليه الفتوى
 مجتبى و بزازبة و اقره المصنف * و ذكر * رب البذر * و قيل يحكم العرف * و ذكر *
 جنسه * لاذن به لعلمه باعلام الارض و شرطه في الاختيار * و ذكر * شرط * العامل *
 الآخر * و اوبينا حظا رب البذر و سكتا عن حظ العامل جازا استحسانا * و شرط *
 التناهي بين الارض * و لومع البذر * و العامل * و بشرط * الشركة في الخارج * ثم فرع
 على الاخير قوله * تبطل ان شرط لاحد هما فخران مسماة او بالخرج من موضع معين
 او رفع * رب البذر * بن دة او رفع الخراج الموظف و تنصيف الباقي * و بعد رنعه *
 بخلاف * شرط رفع * خراج المغاسمة * كملت او ربع * او شرط رفع * العشر * للارض
 او لاحد هما لانه مشاع فلا يؤدى الى قطع الشركة * او شرط * النين لاحد هما الحب
 للآخر * اى تبطل لقطع الشركة فيما هو المقصود * او شرط * تنصيف الحب و التين
 لغير رب البذر * لانه خلاف مقتضى العقل * او شرط * تنصيف التين و الحب لاحد
 هما * لقطع الشركة في المقصود * و ان شرط تنصيف الحب و التين لصاحب البذر * كما
 هو مقتضى العقل * و لم يتعرض المتن صحت * و ح التين لرب البذر و قيل انما تبعها
 للحب كن اقاله المصنف تبعها للصود و غيره لكن اعتمد صاحب المائى الثانى حيث قلده

فقال والتبن بينهما وقيل لرب البئر رقلت وفي شرح الوهبانية عن القنمية المزارع بالربح
 لا يستحق من التبن شيئاً وبالثلث يستحق النصف * وكذا أصحت * لو كان الأرض والبئر لزينا
 والبقر والعمل للآخر والأرض له والباقي للآخر والعمل له والباقي للآخر * فهذه
 الثلاثة جائزة * وبطلت * في أربعة أوجه * لو كان الأرض والبقر لزيد والبئر له
 والآخران للآخر أو البقر والبئر له والباقي للآخر * فهي بالتقسيم العقلي سبعة أوجه
 لأنه إذا كان من أحد هما واحد والثلاثة من الآخر فهي أربعة وإذا كان من أحدهما
 اثنان واثنان من الآخر فهي ثلثة ومتى دخل ثالث فأكثر بحصة فسدت * وإذا أصحت
 فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل أن لم يخرج شيء * في الصحة * ويجبر من ابتدأ عن
 المضي لأرب البئر فلا يجبر قبل القائه * وبعد * يجبر درر * ومتى فسدت المزارعة
 فالخارج لرب البئر * لأنه نماء ملكه * ويكون * للآخر أجر مثل عمله أو أرضه ولا
 يزاد على الشرط * بالغاما بلغ عند محله * وإن لم يخرج شيء * في الفاسدة * فإن كان البئر
 من قبل العامل فعليه أجر مثل الأرض والبقر وإن كان من قبل رب الأرض فعليه أجر
 مثل العامل * حارم * ولو امتنع رب الأرض من المضي فيها وقد كرب العامل * في
 الأرض * فلا شيء له * لكرابه * حكماً * أي في القضاء إذا لا قيمة للمناع * ويسترضى
 ديانته * فيفتى بان يوفيه أجر مثله لغرضه * وتفسخ المزارعة بين محتوج إلى
 بيعها إذا لم ينبت الزرع لكن يجب أن يسترضى المزارع ديانة إذا عمل * كما مر * أما
 إذا انبت ولم يستحصل لم تبع الأرض لتعلق حق المزارع * حتى لو أجاز جاز * فان مضت
 المدة قبل ادراك الزرع فعلى العامل أجر مثل نصيبه من الأرض إلى ادراكه * أي
 الزرع كما في الأجازة بخلاف ما لو مات أحد هما قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل
 على العامل أو وارثه لبقاء العقد استحساناً كما سيجي * دفع * رجل * أرضه إلى آخر
 على أن يزرعها بنفسه وبقره والبئر بينهما نصفان والخارج بينهما كذا لك فعلاً على
 هذا فالمزارعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعامل على رب الأرض أجر *
 لشركته فيه * والعامل * يجب عليه نصف أجر الأرض لصاحبها * لفساد العقد * وكذا
 لو كان البئر ثلثاً من أحد هما وثلثه من الآخر والربح بينهما * نصفين أو * على

قد ربن رهبا * فهو فاسد ايضا لا شرائطه الا مارة في المزارعة عمادية * و * اعلم
 ان * نفقة الزرع * مطلقا بعد مضي مدة المزارعة * عليهما بقدر الحصص * واما
 قبل مضيها فكل عمل قبل انتهاء الزرع كنفقة بن زر مؤنة حفظ وكري نهر علي العامل و
 لو بلا شرط فاذا انتهت بقي ما لا مشتركا بينهما فتجب عليهما مؤنته كحصاد ود ياس كذا
 حرره المصنف وحمل عليه اصل صدر الشريعة فليحفظ * فان شرطاه علي العامل فسدت *
 كما لو شرطاه علي رب الارض * بخلاف مالومات رب الارض والزرع بقل فان
 العمل فيه جميعا علي العامل او وارثه * لبقاء مدة العقل والعقل يوجب علي العامل
 عملا يحتاج اليه الي انتهاء الزرع كما مر ولومات قبل البذر بطلت ولا شئ لكرابه
 كما مر وكذا لو فسخت بين محوج مجتنب * وصح اشتراط العمل * كحصاد ود ياس و
 نسف علي العامل * عند الثاني للتعامل وهو الاصح * وعليه الفتوى ملتقى * الغلة في
 المزارعة سطلقا * ولو فاسدة * امانة في يد المزارع * ثم فرع عليه بقوله * فلا ضمان
 عليه لو هلك * الغلة في يده بلا صنعه فلا تصح بها الكفالة نعم لو كفله حصته ان استهلكها
 صحت المزارعة والكفالة ان لم تكن على وجه الشرط والافسدت المزارعة خاتمة *
 ومثله * في الحكم * المعاملة * اي المساواة فان حصته الدهقان في يد العامل امانة *
 واذا قصر المزارع في سقي الارض حتى هلك الزرع * بهن السبب * لم يضمن *
 المزارع * في * المزارعة * الغاسلة يضمن في الصحة * لوجوب العمل عليه فيها
 كما مر وهي في يد امانة فيضمن بالتقصير في السراجمة اكار ترك السقي عمدا حتى يبس
 الزرع ضمن وقت ما ترك السقي قيمته ثابتا في الارض وان لم يكن للزرع قيمة قومت
 الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن فضل ما بينهما فروع اخر الاكار السقي ان
 تأخير اعتاد الا يضمن والا ضمن شرط عليه الحصاد فتغافل حتى هلك ضمن الا ان يؤخر
 تاخير اعتاد ترك حفظ الزرع حتى اكله الدواب ضمن وان لم يرد الجراد حتى اكل كله
 ان امكن طرده ضمن والا لا بزاوية زرع ارض رجل بلا امره طال به بحصة الارض فان
 كان العرف جرى في تلك القرية بالنصف او بالثلث ونحوه وجب ذلك حرث بين رجلين
 * اي احدهما ان يسقيه اجبر فلو فسد قبل رفعه للحاكم لا ضمان عليه وان رفع الى القاضي

وامره بذلك ثم امتنع ضمن جواهر الفتاوى شرط البن رطل المزارع ثم زرعهما رب الارض
ان على وجه الاعانة فمزارعة والا فتغض لها دفع الارض المستأجرة من الآجر
مزارعة جازان البن ومن المستأجر ومعاملة لم يجز استأجر ارضا ثم استأجر صاحبها
ليعمل فيها جاز الكل من نسخ المصنف قلت وفيه في آخر باب جنابة البهيمية معزيا للخلاصة
ستانى ضيع امر البستان وغفل حتى دخل الماء وتلقت الكروم والحيطان قال يضمن
الكروم ولا الحيطان ولو فيه حصرم ضمن الحصرم لا العنب لأنها يتة فصا وحفظه عليهما فلت
قال ق ويضمن العنب في عرفنا انتهى انفق بلا اذن الآخر ولا امر قاض فهو متبرع كمرمة
دار مشتركة مات العامل فقال وارثه انا اعمل الى ان يستحصل فله ذلك وان ابدى رب
الارض ملتقى وفي الوهبانة شعروا يأخذ ارضا لليتيم وصيه * مزارعة ان كان ما هو
بين ر * ولو قال بذل الارض منى مزارع * له القول بعد الفصل والخصم بذل كـ *

* كتاب المساقاة *

لا تخفى مناسبتها * هي * المعاملة بلغة اهل المدينة فهي لغة وشرعا معاقبة * * دفع الشجر *
والكروم وهل المراد بالشجر ما بعيم غير المثمر كالجوز والصفصاف لم اره * الى من يصلحه
بيز * معلوم * من ثمره وهي كالمزارعة حكما وخلافه * كل * شروطا * تمكن هنا ليشترج بيان
البن رواه * الالف اربعة اشياء * فلا تشترط هنا * اذا * امكن احد هما بغير عليه * اذا
لا ضرر * بخلاف المزارعة * كما مر * واذا انقضت المدة تترك بلا اجر * ويعمل بلا اجر و
في المزارعة باجر * واذا استحق النخل يرجع العامل باجر مثله وفي المزارعة بقيمة
الزرع و * الرابع * بيان المدة ليس بشرط * هنا استحسننا للعلم بوقت عاد * * و * ح * يقع
على اول ثمر يخرج * في اول السنة وفي الرطبة على ادراك بن رها اذا الرغبة فيه وحل *
فان لم يخرج في تلك السنة ثمر فسدت * ولو ذكر ملة لا يخرج الثمر * بمرافست ولو
تبلغ * السرة فيها * ولا * تبلغ * صح * لعدم التيقن بفوات المقتصود * فلو حرج في
الوقت المسمى فعلي الشرط * لصحة العقد * والا فسدت فله اجر المثل * ايدوم
عمله الى ادراك الثمر * ولو دفع غراسا في ارض لم تبلغ الثمرة على ان يصلحها فما
خرج كان بينهما اتفقت * هذه * المساقاة ان لم يذكر اعراما معلومة * وان ذكر ذلك *

صح * وكن الودفع اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسم المدة بخلاف الرطبة فانه
 يجوز * وان لم يسم المدة * ويقع على اول جز يكون ولودفع رطبة انتهت جل اذا
 على ان يقوم عليها حتى يخرج بذرها ويكون بينهما نصفين جاز بلا بيان مدة
 والرطبة لصاحبها ولو شرط الشراكة فيها * اى فى الرطبة * فسدت * لشرطها
 الشراكة فيما لا ينمو بعمله * وتصح في الكروم والشجر والرطاب * المراد منها
 جميع البقول * واصول الباذنجان والنخل * وخصها الشافعي رحمه الله بالكرم
 والنخل * لو فيه * اى الشجر المذكور * ثمرة غير من ركة * يعنى تزيد بالعمل * وان
 من ركة * قد انتهت * لا * تصح * كالمزارعة * لعدم الحاجة * دفع ارضا بيضاء مدة
 معلومة ليغرس وتكون الارض والشجر بينهما لا تصح * لا شترطا الشراكة فيما هو موجود
 قبل الشراكة كان كقفيز الطحان فتفسد * والثمر والغرس لرب الارض * تبعالارضه *
 وللآخر قيمة غرسه * يوم الغرس * واجرمثل عمله * وحيلة الجوزان يبيع نصف الغراس بنصف
 الارض ويستأجر رب الارض العامل ثلاث سنين مثلاً بشئ قليل ليعمل فى نصيبه صد
 الشريعة * ذهبت الريح بنواة رجل والقتها فى كرم آخر فنبت منها شجرة فهى لصاحب
 الكرم اذ لا قيمة للنواة وكن الودفعت خوخة فى ارض غيره فنبتت * لان الخوخة
 لا تنبت الا بعد ذهاب لحمها * وتبطل * المساقاة * كالمزارعة بموت احدهما ومضي مدتها
 والثمر نعى * هذا قيل لصورتى الموت ومضي المدة * فان مات العامل تقوم ورثته عليه *
 ان شاؤا حتى يدرك الثمر * وان كره الدافع * اى رب الارض وان اراد والقلم
 يجبر واعلى العمل * وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورثته الدافع *
 د فعلا للضرر * وان ماتا فالثمار فى ذلك لورثة العامل * كما مر * وان لم يميت احدهما
 بل انقضت مدتها * اى المساقاة * فالخيار للعامل * ان شاء عمل على ما كان * وتفسخ
 بالعد كالمزارعة * كما فى الاجارات * ومنه كون العامل عاجزاً عن العمل وكونه
 سارقاً يضاف على ثمرة وسعفه منه * د فعلا للضرر فروع ما قبل الادراك كسقي وتلقيح
 وحفظ فعلى العامل وما بعد كجنى اذ وحفظ فعليهما ولو شرط على العامل فسدت اتفاقا
 ملتقى والاصل ان ما كان من عمل قبل الادراك كسقى فعلى العامل وبعد كحصاد فعليهما

كما بعل القسمة فليحفظ ودفع كرمه معاملة بالنصف ثم زاد احد هما على النصف ان زاد
 رب الكرم لم يجز لانه هبة مشاع يقسم وان زاد العامل جاز لانه اسقاط دفع الشجر لشريكه
 مساقاة لم يجز فلا اجر له لانه شريك فيقع العمل لنفسه وفي الوهبانية شجر ومال المساقى
 ان يساقى غيره * وان اذن المولى له ليس ينكر * وفي معاياتها * واى شيا دون
 ذبح يحلها * واى المساقى والمزارع يكفر *

* كتاب الذبائح *

مناسبتها للمزادة كونها اتلاف في الحال لا انتفاع بالنبات واللحم في المال الذبيحة
 اهم ما يذبح كالدب * والكسر واما بالفتح فقطع الاوداج * حرم حيوان من شأنه الذبح *
 خرج السمك والجراد فحلان بلا ذكاة ودخل المتردة والنطيحة وكل * ما لم يذبح *
 ذكاة شرعية اختياريا كان او اضطراريا * وذكاة الضرورة جرح * وطعن وانهار دم *
 في اى موضع وقع من البدن * وذكاة الاختيار ذبح بين السلق واللبة * بالفتح المنحر من
 الصدر * وعروته الحلقوم * كله وسطه اواعلاه واسفله وهو مجرى النفس على الصحيح *
 والمرى * هو مجرى الطعام والشراب * والودجان * مجرى الدم * وحل * الملك بوح * بقطع
 اى ثلث منها * اذ لا كثر حكم الكل وهل يكفي قطع اكثر كل منها خلاف وصح
 البزازی قطع كل حلقوم ومرى واكثر ودج وسبي * انه يكفي من الحيوة قد رما يبقى
 في الملك بوح * وحل الذبائح * بكل ما فرى الاوداج * اراد بالاذاج كل
 الاربعة تغليها * فانهير الدم * اى اساله * ولو بنار او بليطة * اى تشر تبص * او مروة *
 هي حبر ابيض كالسكين يذبح بها * الا سنا وظفرا قائم من ولو كانا سنزوعين حل * عندنا *
 مع الكراهة * لما فيه من الضرر بالحيوان كنى به بشفرة كلبلة * وندب احد اد
 شجرة تبيل الاضجاع وكرد بعل ذك ليجر برجله الى المذبح وذبحها من تغاضا * ان بقيت حية حتى
 تقطع العروق والام تحل بموتها بلا ذكاة * والنشع * بنشع فسكون بلوغ السكين النخاع وهو عرق
 ابيض في جوف عظم الرقبة * وكرد كل تعذيب بلا فائدة مثل * قطع الرأس و
 السلخ قبل ان تمرد * اى تسكن من الاضطراب وهو تفسير باللازم كما لا يخفى * و
 كرد * ترك التوجه الى القبلة * لمخالفة السنة * وشروط كون الذابح مسلما حلالا خارج الحرم

ان كان صيدا * فصيد الحريم لا تحله الذكاة في الحريم مطلقا * او كتابا ذميا او خريفا *
 الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر المسيح * فتحل ذبيحتهما واو * الذابح * مجنونا او امرأة
 او صبيا يعقل التسمية والذبح * ويقدر * او اقلف او اخرس لا * تحل * ذبيحة * غير كتابي
 من * وثني * ومجوسي * ومرتد * وجني وجبري لو ابوه سنيا ولو ابوه جبريا حلت اشباهه
 لانه صار كمرتد فتنبه بخلاف يهودي او مجوسي تنصر لانه يقر على ما انتقل اليه عندنا
 فيعتبر ذلك عند الذبح حتى او تمجس يهودي لا تحل ذكوته والمتوالي بين مشرك وكتابي
 ككتابي لانه اخذ * وتارك التسمية عند * خلافا للشافعي وهو مخالف للاجماع
 كما بسطه الزيلعي * فان تركها فاسيا حل * خلافا لما لك * وان ذكر مع اسمه * تعالى *
 فمرد فان وصل * بلا عطف * كركه بقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان * او مني ومنه بسم الله
 محمد رسول الله بالرفع لعدم العطف فيكون مبتدأ لكن يكره للوصل صورة ولو بالجر او للنصب
 حرم ذكر قيل هذا اذا عرف النحر والوجه ان لا يعتبر الا عراب بل يحرم مطلقا
 بالعطف لعدم العرف زيلعي كما افاده بقوله * وان عطف حرمت نحو بسم الله واسم فلان
 او فلان * لانه اهل به لغیر الله قال عليه الصلوة والسلام موطنان لا اذكر فيها عند
 العطاس وعند الذبح * فان فصل صورة ومعنى كالدعاء قبل الاضجاع * والدعاء * قبل
 التسمية او بعد الذبح لا بأس به * لعدم القران اصلا * والشرط في التسمية هو ان ذكر
 الخالص عن شوب الدعاء * وغيره * فلا يحل بقوله اللهم اغفر لي * لانه دعاء وسؤل *
 بخلاف الحمد لله او سبحان الله مريد اياه التسمية * فانه يحل * واوعطس عند الذبح
 فقال الحمد لله لا يحل في الاصح * لعدم قصد التسمية * بخلاف الخدابة * حيث يجزيه
 قلت ينبغي حمله على ما اذا نوى والا لا يوفق اليه وبين ما مر في الجمعة فتأمل * والمستحب
 ان يقول بسم الله الله اكبر بلا واروكره بها * لانه يقطع فور التسمية كما عزاها الزيلعي
 للحلواني وقال قبله والمتداول المنقول عن النبي عليه الصلوة والسلام بالوارو * ولو سمى
 ولم تحضره النية صح بخلاف ما لو قصص بها التبرك في ابتداء الفعل * او نوى بها امر آخر
 فانه لا يصح فلا تحل * كما لو قال الله اكبر واراد به متابعة المردن فانه لا يصير شارعا
 في الصلوة * بزازية وفيها * ونشترط * التسمية من الذابح * حالة الذبح * او الرمي

بصيد او الارسال او حال وضع اليد لبحار الوحش اذا لم يقم عن طلبه كما سمع
 والمعتبر الذبح عقب التسمية قبل تبدل المجلس * حتى لو اضع شاتين احداهما فوق
 الاخرى فذبحهما ذبحة واحدة بتسمية واحدة حلنا بخلاف ما لو ذبحهما على التعاقب لان
 الذبح يتعد ويتعد التسمية وذكره الزيلعي في الصيد ولو سعى الذبح ثم اشتغل
 باكل او شرب ثم ذبح ان طال وقطع الغور حرم والا لا وحده الطول ما يستكثره الناظر
 واذا حل د الشفرة ينقطع الغور بزازية * وحب * بالسياء * نحر الابل * في اسفل العنق *
 وكرة ذبحها والحكم في غنم وبقر عكسه * فندب ذبحهما وكرة نحرهما ترك السنة ومنعه
 مالك * ولا بد من ذبح صيد مستأنس * لان ذكاة الاضطرار انما يصار اليها عند العجز عن
 ذكاة الاختيار * وكفى جرح نعم * كبقر وغنم * توحش * فيمخرج صيد * او تعد ذبحة * كان
 تردى في بئر او نك او صال حتى لو قتله المصول عليه مريد اذكاته حل وفي النهاية بقرة
 تعسرت ولادتها فادخل ربه ايد ذبح الولد حل وان جرحه في غير محل الذبح ان لم يقدر
 على ذبحه حل وان قد رلا قتلت ونقل المصنف ان من التعول وما لو ادرك صيد حيا او
 اشرف ثوره على الهلاك وضاق الوقت على الذبح ولم يسل آلة الذبح فيجرحه حل في رواية
 وفي منظومة النسفى شعر ان البنين مغرد بكمه * لم يتل كن ذكاة امه * فينف المصنف
 ان وقال ان تم خلقه اكل لقوله عليه الصلوة والسلام ذكاة البنين ذكاة امه وحمله الامام
 على التشبيه اى كذكرة امه بل ليل انه روى بالنصب وليس في ذبح الام اضاءة الولد لعدم
 التيقن بموته * ولا يسل ذناب يصيد بناه * فخرج نحر البعير * او مقلب * يصيد بمخالبه
 اى ظفيرة فخرج نحر السمامة * من سبع * بيان لذى ذاب والسبع كل مشتطف منتهب
 جرح قاتل عادة * او طير * بيان لذى مقلب * ولا اشترات * هي صغار دواب
 الارض واحد ها حشرة * والحمر الاهلية * بخلاف الوحشية فانها وليها حلال * والبغل *
 الذى امه حمارة فلوا امه بقرة اكل اتقا ولو فرسا ذكاة امه * والشيل * وعندهما والشافعي
 يسل وقيل ان ابا حنيفة رجع عن حرمة قبل موته بثلاثة ايام وعليه الفتوى عمادية ولا بأس
 بلبنها على الاوجة * والضبع * والثعلب * لان لهما نابين وعند الثلاثة يسل * والسليفاة *
 بريئة او بحرية * والغراب * الذى يأكل الجيف لانه ملحق بالحيث قاله

المصنف ثم قال والجيمث ما تستخبثه الطباع السليمة * والغداف * بوزن غراب النسر
جمعه غدان قاموس * والفيل * والضب وماروى من اكله محمول على الابتداء *
واليربوع وابن عرس والرخم واليغات * هو طائر دنى الهمة يشبه الرخم وكلها من سباع
البهائم وقيل الخفاش لانه ذوناب * ولا * يحل * حيوان مائي الا السملك * الذى
مات بافة ولو متوال فى ماء نجس ولو طافية مجروحة وهبانية * غير الطافى * على وجه
الماء الذى مات حتف انفه وهو ما بطنه من فوق فلو ظهره من فوق فليس بطاف فيؤكل
كما يؤكل ما فى بطن الطافى وما مات بحر الماء او برده و بربطه فيه او القاء شئى فموته
بافه وهبانية * ولا * الجريث * سمك اسود * والمارماهى * سمك فى صورة الحية و
افردهما بالذكر للخفاء وخلاف محمل * وحل الجراد * وان مات حتف انفه بخلاف
السمك * وانواع السمك بلا ذكاة * لحد يث احلت لنا ميتتان السمك والجراد ودان
الكبد والطحال بكسر الطاء * وحل * غراب الزرع * الذى يأكل الحب * والارنب
والعقق * هو غراب يجمع بين اكل الحب والجيف والاصح حله * معها * اى مع الذكوة *
وذبح ما لا يؤكل يطهر لحمه وشحمه وجلده * تغل م فى الطهارة ترجيح خلافه * الا الادمي
والخنزير * كما مر * ذبح شاة * مريضة * فتحركت او خرج الدم حلت والا لان لم تدرك
حيوته * عند الذبح * وان علم * حيوته * حلت * مطلقا * وان لم تتحرك ولم يخرج الدم * و
هذا يأتى فى منسقة ومتردية وطليحة والذى يقره الذئب بطنها فلكافة هذه الاشياء تحلل
وان كانت حيا تها خفية وعليه الفتوى لقوله تعالى الاماذكيتم من غير فصل وسيجى
فى الصيول * ذبح شاة لم تدركها وقت الذبح * ولم تتحرك ولم يخرج الدم * ان فتحت
فاهها لا تؤكل وان ضمته اكلت وان فتحت عينها لا تؤكل وان ضمته اكلت وان مدت
رجلها لا تؤكل وان قبضتها اكلت وان نام شعرها لا تؤكل وان قام اكلت لان الحيوان
يستريح بالموت ففتح فم وعين ومك رجل ونوم شعر علامة الموت لانها استرخاء مقابلها
حركات تختص بالحى فدل على حيوته وهذا اكله اذ لم تعلم الحيوة * وان علمت حياتها *
وان قتلت * وقت الذبح اكلت مطلقا * بكل حال ذيلعى * سمكة فى سمكة فان كانت المظروفة
سمكة حلتا يعنى المظروف والمظروف لموت المبلوعة بسبب حادث * والا * تكون صالحة * حل

الظرف لا المظروف * كما لو خرجت من دبرها لاستحالتها عند ذرة جوهرية وقد غير المصنف عبارة مثله الى ما سمعته ولو وجد فيها ذرة ملكها حلالا ولو خاتما اردنا رامضروبا لا و هو قطة * ذبح لقل وم الامير ونحوه * كواحد من العظام * يحرم * لانه اهل به لغير الله * ولو * وصليته * ذكر اسم الله تعالى ولو * ذبح * للضيف لا * يحرم لانه سنة الخليل و اكرام الضيف اكرام الله تعالى والفارق انه ان قل مهاليا اكل منها كان الذبح لله والمنفعة للضيف او للوليمة او للربح وان لم يقد مهاليا كل منها بل يدنعها لغيره كان لتعظيم غير الله تعالى فتحرم وهل يكفر قولان بزازية و شرح و هبانية قلت وفي صيد المنية انه يكره ولا يكفر لانا لانسى الظن بالمسلم انه يتقرب الى الآدمي بهذا النحر ونحوه نرى شرح الوهبانية عن الذخيرة ونظامه فقال شعري فاعله جمهورهم قال كافر * وفضلى واسماعيل ليس بكفر * العضو * بمعنى الجزء * المنفصل من الشيء * حقيقة وحكما لانه مطلق فيصرف للكامل كما حقه في تنوير البصائر تلت لكن ظاهر المتن النعمم يدل على الاستثناء فتأمل * كميتته * كالاذن المتطوعة والسن الساقط الا في حق صاحبه فظاهر وان كبر اشباه من الطهارة وهو المختار كما في تنوير البصائر * الامن مذبح قبل موته فيمل اكله لو من * الحيوان * المأكول * لان ما بقى من الحيوة غير معتبر اصلا بزازية تلت لكن يحكره كما مر وحررنا في الطهارة قول الوهبانية شعري وقد حملنا ليم البغال وامها * من الخيل قطعاً والكراهة تذكر * وان بمنزلة اكل فوق عنز فجاءه ما * فاج له رأس ككلب فندثر * فان اكلت لحماً بكلب جميعها . وان اكلت تباذل الرأس يتر * ويؤكل باقيها وان اكلت لذ * وذافاضر منها والصياح يشهر * وان اشكت فاذبح فان كرشها بل * فعنزوا لافهوكاب فيضاهر * وفي سعادتها شمس واي شبه دون ذبح يكلها * ومن ذالذي نحى ولا دم ينهر *

* كتاب الاضحية *

من ذكر الخاص بعد العام * هي لغة اسم ما يذبح ايام الاضحية من تسمية الشيء باسم وقته وشروعاً * ذبح حيوان مخصوص بنية القرية في وقت مخصوص وشرائعها الاسلام والاقامة واليسار الى يتعلق به * وجرب * صدقه الغطار * كما من * لا الذكور

فتجب على الاثنين * خانية * وسببها الوقت * وهو ايام النحر وقيل الراس وقد مه في
 التاتارخانية * وركنيتها * ذبح * ما يجوز ذبحه * من النعم لا غير فيكره ذبحه حاجة وديك
 لانه تشبه بالمجوس بزازية * وحكمها الخروج عن عهد الراجب * في الدنيا *
 والوصول الى النواب * بفضل الله تعالى * في العقبى * مع صحة النية اذ لا ثواب بل ونها *
 فتجب النصحية * اي اراقة الدم من النعم عملا لا اعتقاد ابقلا مرة ممكنة هي ما يجب بمجرد
 التمكن من الفعل فلا يشترط بقاءها لبقاء الوجوب لانها شرط محض لا ميسرة هي ما
 يجب بل التمكن بصفة اليسر فغيرته من العسر الى اليسر فيشترط بقاءها لانها شرط في
 معني العلة كما سر في الفطرة بل يل وجوب اتصاله بعينها او بقيمتها الوضعت اياها * على
 حر مسلم متيم * بمصر او قرية او بادية عيني فلا تجب على حاج مسافرا ما اهل مكة نتلزمهم
 وان حجوا وقيل لا تلزم المتحرر سراج * موسم * يسار الفطرة * عن نفسه لا عن طفله *
 على الظاهر بخلاف الفطرة * شاة * بالرفع بل من ضمير تجب ارفاعه * اوسع
 بل نة * هي الابل والبقر سميت به لضخامتها ولولا اهل هم اقل من سبع لم يجر عن اهل ونيزي
 عمادون سبعة بالاولى * فجر * نصب على الظرفية * يوم النحر الى آخر ايامه * وهي ثلثة
 افضلها اولها * ويضحى عن ولد الصغير من ماله * صححه في الهل اية * وقيل لا * صححه
 في التا في قال وليس للاب ان يفعل من مال طفله ورجحه ابن الشحنة قلت وهو المعتمد لما
 في متن مواهب الرحمن من انه اصح ما يقتضى به وعمله في البرهان بانه ان كان المقصود
 الاتلاف فالاب لا يملكه في مال ولد كالتعق او التصديق باللحم فما الصبي لا يحتمل صدقة
 التطوع وعزاه للمبسوط فليحفظ ثم فرع على القول الاول بقوله * فاكل منه الطغل * و
 ادخله قد راحته * وما بقي يبذل بما ينتفع * الصغير * بعينه * كنوب وخف لا بما يستهلك
 كخبز ونحوه ابن كمال وكذا اهل الوصي * وصح اشتراك ستة في بل نة شريت لاضحية *
 اي ان يوفى بنت الشراء الاشتراك صح استحسانا والا * استحسانا رذا * اي الاشتراك *
 قبل الشراء احب ويقسم اللحم وزنا لا جزا فالأذا ضم معه من الاكارع والجلل * صار
 للجنس لثلا فجنسه * واول وقتها بعد الصلوة ان ذبح في مصر * اي بعد الصلوة
 صلوة عيى ولو قبل الخطبة لكن بعد ما احب وبعد مضى وقتها لو لم يصار العذ ويحوز

الغد وبعد * قبل الصلوة لان الصلوة في الغد تقع قضاء لا اداء زيلعي وغيره * وبعد
 طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غيره * و آخره قبيل غروب يوم الثالث وجوزة الشافعي
 في الرابع والمعتبر مكان الاضحية لا مكان من عليه فحيلة مصرى اراد التعجيل ان يخرجها
 لخارج المصر فيضحي بها اذا طلع الفجر مجتنب * والمعتبر آخر وقتها للفقير وضد * والولادة
 والموت فلو كان غنيا في اول الايام فقير افي آخرها لا تجب عليه وان ولد في اليوم
 الآخر تجب عليه وان مات فيه لا * تجب عليه * تبين ان الامام صلى بغير طهارة تعاد الصلوة
 دون الاضحية * لان من العلماء من قال لا يعيد الصلوة الا الامام وحده فكان الاجتهاد
 فيه مبالغ زيلعي وفي المجتنب اما تعاد قبل التفريق لا بعد * وفي البزازية بلكة فيها فتنة
 فلم يصلوا وصحوا بعد طلوع الفجر جاز في المختار لكن في الينا بيع ولو تعمدا الترك فسق
 اول وقتها لا يجوز الذبح حتى تزول الشمس انتهى وقيل لا تجوز قبل الزوال في اليوم
 الاول وتجوز في بقية الايام قلت وقد منا انه مختار الزيلعي وغيره وبه جزم في المواهب
 فتنبه * كما لو شهد وانه يوم العيد عند الامام فصلوا * ثم ضحوا * ثم بان انه يوم عرفة
 اجزأتهم الصلوة والتضحية * لانه لا يمكن التحرز عن مثل هذا الخطاء فيكم بالجواز
 صيانة لجميع المسلمين عن الخطاء زيلعي * وكراهة * تنزيها * الذبح ليلا * لاحتمال الغلط *
 ولو تركت التضحية ومضت ايامها تصدق بها حية نادر * فاعل تصدق * لمعينة * ولو
 فقير اولو ذبحها تصدق بلحمها ولو نقصها تصدق بقيمة النقصان ايضا ولا يأكل الناذر
 منها فان اكل تصدق بقيمة ما اكل * وفقر * عطف عليه * شراها لها * لوجوبها عليه
 بل لك حتى يمنع عليه بيعها * و * تصدق * بقيمة غنى شراها ولا * لتعلقها بنعمة
 شراها ولا فالمراد بالقيمة قيمة شاة تجزى فيها * وصح الجذع * ذو ستة اشهر *
 من الضأن * ان كان بحيث لو خلط بالانس لا يمكن التمييز من بعد * و * صبي *
 الثني فصاعدا من الثمنة و * الثني * هو ابن خمس من الابل وحولين من البقر
 والجاموس وحول من الشاة * والمعز والمتولد بين الاهلي والوحشي يتبع الام قاله
 المصنف فروع الشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم * انكبش افضل
 من النعجة اذا استويا فيهما والانشى من المعز افضل من التيس اذا استويا قيمة والانشى

من الابل والبقر افضل حادى وفى الوهبانية ان الانثى افضل من الذكر اذا استويا
قيمة والله اعلم ولدت الاضحية ولد اقبل الذبيح يذبح الولد معها وعند بعضهم يتصدق
به بلا ذبيح ضلت او سرقت فاشترى اخرى ثم وجدها فالا فضل ذبحها وان ذبح الاول
جا زوكن الثانية ولو قيمتها كالا ولما واكثر وان اقل ضمن الزائد ويتصدق به بلا
فرق بين غني وفقير وقال بعضهم ان رجبت عن يسار فكن الجواب وان عن اعسار
ذبحهما ينابيع * ويضحي بالجماء والخصي والثولاء * اى المجنونة * اذا لم يمنعها من
السوم والرعى وان منعها لا تجوز النضحية بها * والجرباء السميمة * فلو مهزولة لم
يجز لان الجرب فى اللحم نقص * لا بالعمياء والعور أو العجفاء * المهزولة التى لا منح
فى عظامها * والعرجاء التى لا تمشي الى المنسك * اى المذبح والمريضة لبين مرضها *
ومقطوع الاذن او الذنب او العين * اى التى ذهب اكثر نور عينها فا طلق القطع
على الذهاب مجازا وانما يعرف بتقريب العلف * او * اكثر * الالية * لان للاكثر
حكم الكل بقاء وذهابا فيكفى بقاء الاكثر وعليه الفتوى مجتبى * ولا بالهتماء * النى لا
اسنان لها ويكفى بقاء الاكثر وقيل ما تعلقت به * والسكاء * التى لا اذن لها خلقه فلولها
اذن صغيرة خلقه اجزأت زيلعي * رالجاء * مقطوعة رؤس ضر وعها اريا بسها ولا
الجدعاء مقطوعة الانف ولا المصومة اطباها وهى التى عولجت حتى انقطع لبنها ولا
التى لا الية لها خلقه مجتبى ولا بالخنثى لان لحمها لا ينضج شرح وهبانية وتامه فيه *
* لا * الجلالة * التى تأكل من درة ولاتا كل غيرها * ولو اشترى اسليمة ثم تعيبت بعيب
مانع * كما امر * فعليه اقامة غيرها مقامها ان كان غنيا وان كان فقيرا اجزاه ذلك * وكذا
لو كانت معيبة وقت الشراء لعدم وجوبها عليه بخلاف الغني ولا يضر تعيبها من اضطرابها عند
الذبيح وكذا لو مات فعلى الغنى غيرها لا الفقير ولو ضلت او سرقت فشرى اخرى
فظهرت فعلى الغنى احداها وعلى الفقير كلاهما شمنى * وان مات احد السبعة *
المشتركين فى الابل * وقال الورثة اذ يحوا عنه وعنكم صح * عن الكل استحسانا
لقصد القرية من اكل ولو ذبحوها بلا اذن الورثة لم يجزهم لان بعضها لم يقع قرية *
وان كان الشريك الستة نصر انما او مر يد اللحم لم يجز عن واحد * منهم لان الارقة

لا تجزى هذه اية لما مر فروع ولوان ثلثة نفر اشترى كل واحد منهم شاة للضحية
احد هم عشرة والاخر بعشرين والاخر بثلثين وقيمة كل واحدة منها مثل ثمنها
فاختلطت حتى لا يعرف كل واحد منهم شاته بعينها فاصطلحوا على ان يأخذ كل واحد منهم شاة
يضى بها اجزائهم ويتصدق صاحب الثلثين بعشرين وصاحب العشرين بعشرة ولا يتصدق
صاحب العشرة بشيء وان اذن كل واحد منهم لصاحبه ان يذبحها عنه اجزأته ولا شيء
عليه كما لو ضحى اضحية غيره بغير امره يابيع * وياكل من لحم الاضحية ويؤكل غنيا
ويكخر ونذبا ان لا ينقص التصديق عن الثلث * ونذبا تركه لذي عيال توسعة
عليهم * وان يذبح بيده ان علم ذلك والا * يعلمه * يشهد ما * بنفسه ويا من غيره
بالذبح كولا يجعلها ميتة * وكره ذبح الكتابي * واما المحوسى فيحرم لانه لبس من اهله
در * وينصق بجللها او يعمل منه نحو غرابا وجراب * وقرنة وسفرة ودلو *
او يمد له بما ينتفع به باقيا * كما مر * لا بمسئلك كمثل ولحم ونحوه * كل را هم * فان بيع
اللحم او اللجل به * اى بمسئلك * او بل را هم تصدق بمسئله * ومفاده صحة البيع مع
الكراهة وعن الثانى باطل لانه كالوقوف مجتبى * ولا يعطى اجر الزارستها * لانه كبيع
واستغنىت من قوله عليه الصلوة والسلام من باع جلا اضحيته فلا اضحية له من اية *
وكره جزؤها قبل الذبح * لينتفع به فان جزءه تصدق به ولا يركبها ولا يحمل عليها شيئا و
لا يؤجرها فان نعل تصدق بالاجرة حاوى الفتاوى لانه التزم اقامة القرية بجميع
اجزائها * بخلاف ما بعده * للحصول المقصود مجتبى * ويكره الا تنفعا بلبسها قبله *
كما فى الصوف ومنهم من اجازهما للغنى لوجودها في الذمة فلا تتعين زيادتي * ولو غلط
اثنان وذبح كل شاة صاحبه * يعنى عن نفسه على ما دل عليه قوله غلطا او لم يغلطا فيكون
كل واحد وكيفا عن الآخر دلالة هذه اية قاله ابن الكمال وظاهر كلام صدرا الشريعة وغيره
وقوعه عن صاحبه * صح * استحسانا * بلا عزم * ويتحالان ولو اكلا ولم يعرفا فمعرفة
هذه اية وان تشاحا ضمن الكل لصاحبه قيمة لحمه واتصدق بها قلت وفى اوائلى القاعدة
الاولى من الاشباه لو شرها بنية الاضحية فنذبحها غيره بلا اذنه فان اخذها
من بوحه ولم يضمنه اجزأته وان ضمنه لا تجزئه وهذا اذا ذبحها عن نفسه اما اذا

ذبحها من مالكمها فلا ضمان عليه انتهى فراجعكم * كما * يصح * لو ضحى شاة الغصب *
 ان ضمنه قيمتها حية كما اذا باعها وكذا الواقلها ضمن لصاحبها قيمتها هدية لظهور انه
 ملكها بال ضمان من وقت الغصب * لا الوديعة وان ضمنها * لان سبب ضمانه هنا
 بالذبح والمملك يثبت بعد تمام السبب وهو الذبح فيقع في غير ملكه قلت ويظهر ان العارية
 كالوديعة والمرهونة كالمغصوبة تكونها مضمونة بالدين وكذا المشتركة فليراجع فروع لون
 اضحيته عليه الصلوة والسلام سوداء ثل عشرة اضحيات لزمه ثنتان لمجيئ الاثر بهما
 خانية والاصح وجوب الكل لا يجابه ما لله من جنسه ايجاب شرح وهبانية قلت ومغادة
 لزوم الذبح ربما من جنسه واجب اعتقادي ارا اصطلاحى قاله المصنف فلم يحفظ غنم بين
 رجلين ضحيا بها جاز بخلاف العتق لصحة تسمية الغنم لا الرقيق ضحى بدنتين فالاضحية
 كلاهما وقيل الزائد لحم والافضل الاكثر قيمة فان استويا فالأكثر لحما فان استويا فاطيبهما و
 لو ضحى بالكل فالكل فرض كارك ان الصلوة فان الفرض منها ما يطلق عليه الاسم فاذا طولها
 يقع الكل فرضا مجتبي شري الاضحية وامر رجلا بن بئها فقال تركت التسمية عمد الزمه
 قيمتها يشتري الا امر بها اخرى ويضحي ويتصدق ولا ياكل لوايام النحر باقية والا تصدق
 بقيمتها على الفقراء خانية وفيها اراد التضحية فوضع يده مع يد القصاب في الذبح واعانه
 على الذبح سمي كل وجوبا فلو تركها احد هما او ظن ان تسمية احد هما تكفى حرمت وهي
 تصلح لغزا فيقال اى شاة لا تحل بالتسمية مرة بل لا بد ان يسمى عليهما مرتين وقد نظمه
 شطنا الخيال لملي نقال شعري اى ذبح لا بد للحل فيه * ان يثني بن كروذى التنزيه *
 فاجب عنه بالقرض فاننا * لا نرا نثرا ولا نرضيه * فقلت في الجواب * شعري * خذ جوابا
 نظما كما تبتغيه * من فقيه مرويه عن فقيه * هي شاة في ذبحها اشترك اثنا * ن فتكرار
 الذبح كشرط كما نرويه * ذاك ذبح قصابه وضع اليد * مع صاحب الذبيحة *
 نعلي كل واحد منهما ان * يذكر الله جل عن تشبيه * وفي الوهبانية وشرحها قال * شعري *
 ولو ذبحا شاة معا ثم واحد * اخل ببسم الله فالشاة تهجر * وان يشتري منها ثلاثا ثلثة *
 واشكل فالتوكيل بالذبح يحسر * وكيل شري الشاة للغير ان شري * يصح خلاف
 العكس والقرد يحسر * ولو قال سوداء فغير صحيح لا * اذا كان في قرناء * ما يغفر * بدنتين

ممن ينذرا العشر الزموا * وتصحيح الجباب الجمع محرر * وعن ميت بالامر الزم تصدقا *
والاذكل منها وهذا المخير * ومن مال طفل فالصحيح سقوطها * وعن ابيه في حقه وهو ظاهر *
وراهب شاة راجع بعد ذبحها * فديجزي من ضحى عليها ويؤجر *

* كتاب الحظر والاباحة *

مناسبتها ظاهرة والحظر لغة المنع والحبس وشرعا ما يمنع من استعماله شرعا والمحذور ضد
المباح والمباح ما اجيز للمكلفين فعله وتركه بلا استحقاق ثواب وعقاب نعم يحاسب عليه
حسابا يسيرا اختيار * كل مكروه * اى كراهة تحريم * حرام * اى كالحرمان في العقوبة
بالنار * عند محمد * واما المكروه كراهة تنزيه فالى الحل اقرب اتفاقا * وعندهما *
وهو الصحيح المختار ومثله الشبهة والبدعة * الى الحرمان اقرب * فالمكروه تحريما * نسبه
الى الحرمان كنسبة الواجب الى الغرض * فيثبت بما يثبت به الواجب يعني بظنى الثبوت
ويأثم بارتكابه كما يأثم بترك الواجب ومثله السنة المؤكدة وفي الزيلعي في بحث حرمة
الخيل القريب من الحرمان ما تعلق به محذور دون استحقاق العقوبة بالنار بل العتاب
كترك السنة المؤكدة فانه لا يتعلق به عقوبة النار ولكن يتعلق به الحرمان عن شفاعته
النبي المختار صلى الله عليه وسلم لحد يث من ترك سنتي لم ينل شفاعتي فترك السنة المؤكدة
قريب من الحرمان وليس بحرمان انتهى * الاكل * للغذاء والشرب للعطش ومن حرام
ارميتة او مال غيره وان ضمنه * فرض * يثاب عليه بحكم الحد يث ولكن * مقدار ما
ينفع * الانسان * الهلاك عن نفسه وما جور عليه وهو مقل ارمي يتمكن به من الصلوة
قائما ومن صومه * مفاده جواز تقليل الاكل بحيث يضعف عن الغرض لكنه لم يجز كما في
الملتقى وغيره قلت ولغظا لم يتغى بالغين الغرض بقدر ما ينفع به الهلاك ويمكن معه
الصلوة قائما انتهى فتنبيه * ومباح الى الشيع لتزويل قوته وحرام * عبر في الثانية بيكره *
وهو ما فوقه * اى الشبع وهو اكل طعام غلب على ظنه انه افسد معدته وكذا في الشرب
قهيستاني * الا ان يقصد قوة صوم الغد او لئلا يستحي خيفه * ونحو ذلك ولا تجوز الرياضة
بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء العبادات ولا بأس بانواع الفواكه وتركه افضل واتخاذ
الاطعمة سرف وكذا وضع الخبز فوق الحاجة وسنة الاكل بالبسملة اوله والحمد لله

آخره وغسل المدين قبله وبعد * ويبدأ بأشباب قبله وبالشيخوخ بعد * ملتقى *
 وكره لحم اللاتان * اى الحماره الاصلية خلا فالملك * ولبنها * لبن * الجلالة *
 التى تأكل العذرة * * * لبن * الرمكة * اى الفرس وبول الابل واجازة ابو يوسف
 للتداوى * * * وكره * لهما * اى لحم الجلالة والرمكة وتحبس الجلالة حتى يذهب
 فتن لهما وقد ربثلثة ايام لد حاجه واربعه لشاة وعشرة لابل وبقر على الاظهر ولو اكلت
 النجاسة وغيرها بحيث لم ينتن لهما حلت كما حل اكل جدى غدى بلبن خنزير لان
 لحمه لا يتغير وما غدى به يصير مستهلكا لا يبقى له اثر * ولو سقى مايؤكل لحمه خمر اقل بح
 من ساعته حل اكله ويكره * زيلعي وصيد شرح الوصانية * وذكره * الاكل والشرب
 والادمان والتطيب من اناء ذهب وفضة للرجل والمرأة * لا طلاق الحديث * وكل *
 يكره * الاكل بملقعة الفضة والذهب والاكتحال بميلها * وما اشبه ذلك من الاستعمال
 كمكحلة ومراة وقلم ودواة ونحوها يعنى اذا استعملت ابتداء فيما صنعت له بحسب
 متعارف الناس والافلاكرامة حتى لو نقل الطعام من اناء الذهب الى موضع آخر او
 صب الماء او الدهن في كفه لا طلى رأسه ابتداء ثم استعماله لا بأس به مجتبى وغيره وهو ما
 حرره فى الدردر فليحفظ واستثنى القهستاني وغيره استعمال البيضة والجوشن والساعد
 ان منهما فى الحرف للضرورة وهذا فيما يقع الى البدن واما لغيره تجهل ابا وان تتخذ من ذهب
 وفضة وسرير كذللك وفرش عليه من ديباج ونحوه فلا بأس به بل فعله السلف خلاصة
 حتى اباح ابو حنيفة توسد الديباج والنوم عليه كما ياتي ويكره الاكل في نحاس او
 صفرو الا فضل الخزف قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ او انى بيمته خرفا زارته الملائكة
 اختيار * لا * يكره ما ذكر * من * اناء * رصاص وزجاج وبلور عقيق * خلافا لشافعي رحمه الله *
 وحمل الشرب من اناء مغضض * اى مزوق بالفضة * والركوب على سرج مغضض و
 الجلوس على كرسي مغضض * لكن بشرط ان * يتقى * اى يجتنب * موضع الفضة *
 بغم قيل وين وجلس سرج ونحوه وكذا الاناء المضرب بذهب او فضة والكرسى المضرب
 بهما وحلية مراة ومصفف بهما * كما ارجله * اى التفضيض * فى نصل سيف وسكين
 ارفى قبضتهما ولجام اوركاب ولم يضع يد موضع الذهب والفضة * وكل اكتابة الذوب بذهب

ارفضة وفي المجتبى لأبأس بالسككين المفضض والمحابر والركاب وعن الثاني يكره الكل
 والخلاف في المفضض اما المطلق فلا بأس به بالاجماع بلا فرق بين لجام وركاب وغير
 هما لان الطلا مستهلك لا يخلص فلا عبرة لئونه عيني وغمرة * ويقبل قول كافر * ولو
 مبنوسيا * قال اشتريت اللحم من كتابي فيحل اوقال * اشتريته * من مجوسى فيحرم *
 ولا يرد به قول الواحد واصله ان خبر الكافر مقبول بالاجماع في المعاملات لا في
 الديانات وعليه يحمل قول الكنز ويقبل قول الكافر في الحل والحرمه يعنى الحاصلين
 في ضمن المعاملات لا مطلق الحل والحرمه كما تراه الزيدى * ويقبل قول المملوك *
 ولو انثى * والصبى في الهدية * سواء اخبر باهل المولى غيره او نفسه * والاذن *
 سواء كان بالتجارة او بدخول الدار من لا وقيله في السراج بما اذا غلب على رأيه صدقهم
 فلو شرى صغيرا نوصا بون واشنان لأبأس ببيعه ولو نوزيب وحلولا ينبغي بيعه لان الظاهر
 كنه به وتماه فيه * ويقبل قول الفاسق والنافر والعبد في المعاملات * اكثره
 وقومها * حكما اذا اخبرانه وكيل فلان في بيع كذا فيجوز الشراء منه * ان غلب على
 الرأي صدقته كما مر وسيجيء آخر البشارة * وشرط العبد في الديانات * هي النفي
 بين العبد والرب * كالشجر عن نجاسة الماء فيتميم * ولا يتروضا * ان اخبر بها مسلم عدل *
 من جرح ما يعتقل حرمة * ولو عبد * ارامة * ويتحرى في خبر الفاسق * نجاسة
 الماء * وخبر المستور ثم يعمل بغالب ظنه ولو اذاق الماء فيتميم فيما اذا غلب على رايه
 صدقه ويتروضا فيتميم فيما اذا غلب * ان رأيه * كل به كان احوط * وفي الجوهر * و
 تيسره بعد الرضوخ احوط قلت واما الكافر اذا غلب صدقه على كنهه فارقته احب تم ستاني
 وخلاصة وخانية قلت لكن لو تيمم قبل الا راقلم يجز تيممه بخلاف خبر الفاسق لصلاحيته
 ملتزم ما في الجملة بخلاف الكافر ولو اخبر عدل بطهارته وعدل بنجاسته حكمهم بهما اذ
 بخلاف الذي يسمو وتعتبر الغلبة في اوان ظاهرة ونجاسة وذكية وميتة فان الاغلب ظاهرا
 تحرى ربا بعكس والسواء لا الا لعطش وفي الثياب يتحرى مطلقا * دعي الى وائمة ونه
 لعب او غناء تعد واكل * لو المنكر في المنزل ولو على المائدة لا ينبغي ان يقعد بل يخرج معرضا
 لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين * فان قد رعى المنع فعل والا

يقدر * صبر ان لم يكن ممن يقتل به فان كان * مقتدى * ولم يقدر على المنع خرج ولا يقدر * لان فيه شين الدين والمحكى عن الامام كان قبل ان يصير مقتدى به * وان علم اولاً * باللعب * لا يحضر اصلاً * سواء كان ممن يقتل به او لالان حق الله عوداً انما يلزمه بعد الحضور لا قبله ابن كمال وفي السراج ودلت المسئلة ان الملاهي كلها حرام ويدخل عليهم بلا اذ نهم لانكار المكثر قال ابن مسعود وصوت اللهور والغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء النباتات قامت وفي البزازية استماع صوت الملاهي كضرب قصب ونحوه حرام لقوله عليه الصلوة والسلام استماع الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر اى بالنعمة فصرف الجوارح الى غير ما خلق لاجله كفر بالنعمة لا شكر فالواجب كل الواجب ان يجتنب كيلاً يسمع لما روى انه عليه الصلوة والسلام ادخل اصبعه في اذنيه عند سماعه واشعار العرب لوفيهما ذكر الفسق تكرة انتهى اولاً غليظاً ان نب كما في الاختيار او الاستحلال كما في النهاية فائلاً ومن ذلك ضرب النوبة للتفاخر فلو للتعبيه فلا بأس به كما اذ ضرب في ثلث اوقات لتدبير ثلث نفخات الصور لمناسبة بينهما فبعد العصر للاشارة الى نفخة الذرع وبعد العشاء الى نفخة الموت وبعد نصف الليل الى نفخة البعث وتامه فيما علقته على الملنقى والله اعلم

* فصل في اللبس *

يحرم لبس الحرير ولو بحائل * بينه وبين بدنه * على المذهب * الصحيح وعن الامام انما يحرم اذا لمس الجلب قال في القنية وهي رخصة عظيمة في موضع عمت به البلوى * او في الحر * فانه يحرم ايضا عند وقال لا يحل في الحر * على الرجل لا المرأة الا قد اربع اصابع * كاعلام الثوب * مضمومة * وقيل منشورة وقيل بين وبين وظاهر المذهب عدم جميع التفرق ولو في عمامة كما بسط في القنية وفيها عمامة طرازها قد اربع اصابع من ابريسم من اصابع عمر رضى الله تعالى عنه وذلك قيس بشير ناير خص فيه * وكذا الثوب المنسوج بدنه يحل اذا كان هذا المقدار * اربع اصابع * والا لا يحل للرجل زيلعى وفي المجتبى العلم في العمامة في موضعين او اكثر يجمع وقيل لا وفيه وعن ابي حنيفة عمامة عليها علم من تصب نضة قد رثلت اصابع لا بأس ومن ذهب يكره وقيل لا يكره وفيه

تكره الحجة المكفوفة بحريز قلت وبهذا يثبت كراهة ما اعتاده اهل زماننا من القمص البصرية
وفيه المرخص العلم في عرض العوب قلت ومغادة ان القليل في طوله يكره انتهى قال المصنف
وبه جزم من لا خسر ووصل را لشرعية لكن اطلاق الهداية وغيرها يخالفه وفي السراج
عن السير الكبير العلم حلال مطلقا صغيرا كان او كبيرا قال المصنف وهو مخالف لما مر من
التقييد بأربع اصابع وفيه رخصة عظيمة ان ابتلي به في زماننا انتهى قلت قال شيخنا واظن
انه الراجعة وما يعقد على الرمح فانه حلال ولو كبير لانه ليس بلبس وبه يحصل التوفيق *
ولا بأس بكلمة الديباج * هو ما سداه ولحمته ابريسم شرح وهبانية * وللرجال * الكلمة
بالكسر الشخانة والناموسية لانه ليس بلبس ونظمه شارح الوهبانية فقال * شعر * وفي
كلمة الديباج فالنوم جائز * وفي قنية والملتقى ذامسطار * وتكره الكلمة منه * اى من
الديباج وهو الصحيح وقال لا بأس بها * وكذا * تكره * القلنسوة وان كانت تحت
العمامة والكيس الذى يعلق * قنية * واختلف في عصا بقا لجرأحة به * اى بالحريز
كذا فى المجتبى وفيه ان له ان يزين بيته بالديباج ويتجمل بالزاني ذهب فضة بلا
تفاخر وفي القنية يحسن للفقهاء لف عمامة طويلة ولبس نيا ب واسعة وفيها لا بأس
بشدها را سود على عينيه من ابريسم لعن رقلت ومنه الرمد وفي شرح الوهبانية
عن الملتقى لا بأس بعروة القمص وزر من الحرير لانه تبع وفي التناوخانية عن السير
الكبير لا بأس بازار الديباج والذهب وفيها عن مختصر الطحاوى لا يكره
علم اللوب من الفضة ويكره من الذهب قالوا وهذا مشكل فقد رخص الشرع في
الكفاف والكفاف قد يكون من الذهب انتهى * ويحل توسده واقتراشه * والنوم
عليه وقالوا لشافعى وما لك حرام وهو الصحيح كما في المواهب قلت فليست هذا
لكنه خلاف المشهور وما جعله دنارا واذا اراد انه يكره بالاجماع سراج واما الجلوس
على الغضة فحرام بالاجماع شرح مجمع * ويحل * لبس ما سداه ابريسم ولحمته غيره *
ككتان وفطن وخز لا ن الثوب انما يصير ثوبا بالنسج والنسج بالليمة فكانت هي المعتبرة
دون السداه قلت وفي الشر نبلاية عن المواهب يكره ما سداه ظاهر كاعتابى وقيل لا يكره
ونحوه في الاختيارات ولا يخفى ان الاصح اعتبار اللحمة كما يعلم من العزيمة بل في المجتبى

ان اكثر المشائخ انتوا بخلافه وفي شرح المجمع الخز صوف غنم البحر انتهى قلت وهذا
كان في زمانهم واما الآن فمن الحرير روح فيحرم به برجندي و تاتا رخانية فليحفظ * و
حل * عكسه في الحرب فقط * لوصفها يحصل به اتقاء العد و فلور قيقا حرم بالاجماع
لعنم الغائنة سراج واما خالصه فيكره فيها عند خلافها لهما ملتقي قلت ولم ار مالو
خلطت اللينة بابريسم وغيره والظاهر اعتبار الغالب في حاوي الزاهد في يكره ما كان
ظاهره قزا وخط منه خز وخط منه قز فظاهر المذهب عن م جمع المتفرق الا اذا كان خط منه
قز وخط منه غيره بحيث يرى كله قزا فاما اذا كان كل واحد مستبيناً كالطراز في العمامة
فظاهر المذهب انه لا يجمع انتهى واقره شيخنا قلت وقد علمت ان العبرة للحمية
للاظهار على الظاهر فانهم * ذكر لبس المعصفر والمزعفر الاحمر والاصفر للرجال * مفاده
انه لا يكره للنساء * ولا بأس بسائر الالوان * وفي المحتسب والقهستاني وشرح النقاية
لا يبي المكارم لا بأس بلبس الثوب الا حمرا انتهى ومفاده ان الكراهة تنزيهية لكن صرح
في التحفة بالحرمه فادانها تحريمية وهي المحمل عند الاطلاق قاله المصنف قلت وللمشرب لا ي
فيها رسالة نقل فيها ثمانية اقوال منها انه مستحب * ولا يتحلى الرجل بذهب و
ذضة * مطابقا * الاختام ومنطقة وحلية سيف منها * اى الفضة اذا لم يرد به التزيين و
في المحتسب لا يحل استعمال منطقة ومطها من ديباج وقيل يحل اذا لم يبلغ عرضها اربع
اصابع وفيه بعد سبع ورق ولا يكره في المنطقة حلقة حديد ونحاس وعظم وسيجي حكم
لبس اللؤلؤ * ولا يتشتم * الا بالفضة لحصول الاستغناء بها فيحرم * بغيرها كحجر * و
صحح السرخسي جواز اليشب والعقيق وعمم ملا خسرو * وزهب وحديد وصغر * ودر صاص
وزجاج وغيرها لما مر فاذا ثبت كراهة لبسها للتختم ثبت كراهة بيعها وصيغها لما فيه من الاعانة
على ما لا يجوز وكل ما ادى الى ما لا يجوز لا يجوز وتسامه في شرح الوهبانية * والعبرة
بالثلاثة * من الفضة * لا بالفص * قهجوز من حجر وعقيق وياقوت وغيرها وحل سمار
الكهيب في حجر الفص ويجعله لبطن كفه في يد اليسرى وقيل اليمنى الا انه من شعار
الروافض فيجب التحرز عنه قهستاني وغيره قلت ولعله كان وبان فتبصر وينقشه اسمه او اسم
الله تعالى لا تمثال انسان او طير ولا محل رسول الله ولا يزيد على مثقال * وترك التشتم

لغير السلطان والقاضي * وذى حاجة اليه كمتول * افضل ولا يشد سنه * الممحرر *
 بن سب بل بغضة * وجوزهما محيل * ويتخذ انقامها * لان الغضة تنتنه * وكره الباس
 الصبي ذهابا او حريرا * فان ما حرم لبسه وشربه حرم الباسه واشرا به * لا * يكره * خرقه
 لوضوء * بالفتح بقية بلله * او مخاط * او عرق لو الحاجة واول التكبر تكبره * و * لا *
 الرئمة * هي خيط يربط باصبع او خاتم لتذكر الشئ والحاصل ان كل ما فعل نجس اكره
 وما فعل لحاجة لا عناية فرع في المجتبى التهمة المكروهة ما كان بغير العربة انتهى *

* فصل في النظر *

والمس * وينظر الرجل من الرجل * ومن غلام بلغ حد الشهوة مجتبى ولو ارد صبيح
 الوجه وقد مر في الصلوة والاولى تنكير الرجل لئلا يتوهم ان الثاني عين الاول وكذا
 الكلام فيما بعد قهستاني قلت وتريئة المقام تكفي فتدبر ثم نقل عن الزاهدى انه لو نظر
 لعورة غيره باذنه لم يأثم قلت وفيه نظار ظاهر بل لفظ الزاهدى نظر لعورة غيره وهى غير
 باذنه لم يأثم انتهى للمعظم * سوى ما بين سرقة الى تحت ركبته * فالركبة عورة لا المرأة *
 ومن عرسه وامته الحلال * له وطئها فخرج المجوسية والمكاتبة والمشاركة ومنكوحة الغير
 والمحرمه برضاع او مصاهرة فحكمها كالاجنبية مجتبى ويشكل بالمغضاة فانه لا يحل له وطئها
 وينظر اليها قهستاني قلت وقد يجاب بانه اغلبي * الى فوجها * بشهوة وغيره والاولى
 تركه لانه يورث الهسيان * ومن محرمة * هى من لا يحل له نكاحها اهل انفس او سبب
 ولو بزنا * الى الرأس والوجه والصدر والساق والعضدان امن شهوته * وشبهوته ايضا
 ذكر بنى الهداية فمن قصره على الاول فقد قصر ابن كمال * والا لا الى الظهر والبطن *
 خلا فالشافعى رحمه الله * والفخذ * واصله قوله تعالى ولا يبد بين ذينهم الا ليعولتهم
 الآية وتلك المذكورات مواضع الزينة بخلاف الظهر ونحوه * وحكمه غيره * ولو مد يده
 او ام ولد * كل لك * فينظر اليها كمحرمة * وما حل نظره * مما عر من ذكر او انثى *
 حل لمسه * اذا امن الشهوة على نفسه وعليها لانه عليه الصلوة والسلام كان يقبل رأس
 فاطمة وقال عليه الصلوة والسلام من قبل رجل امه فكانه قبل عتبة الجنة وان لم يامن
 ذلك اوشك فلا يحل له اللبس والنظر كشف الحقائق لابن سلطان والمجتبى * الا من

اجبية * فلا يحل مس وجهها وكفها وان امن الشهوة لانه اغلظ ولذا اثبت به حرمة المصاهرة وهذا في الشابة اما العجوز التي لا تشتهي فلا بأس بمصافحتها ومس يدها ان امن ومتى جاز المس والنظر جاز سفره بها ويخلو اذا امن عليه وعليها والا وفي الاشياء المخلوة بالاجنبية حرام الا ملازمة مد يوته هربت ودخلت خربة او كانت عجوزا شوها او بحائل والمخلوة بالمحرم مباحة الا الاخت رضاعا والصهرة الشابة وفي الشربة لية معزيا للجمهورية ولا يكلم الا اجنبية الا عجوزا عطست او سلمت فيشمتها ويرد السلام عليها والا لا انتهى وبه بان ان الغظة لا في نقل القهستاني ويكافها بما لا يحتاج اليه زائد فتنبه * وله مس ذلك * اي ما حل نظره * ان اراد الشراء وان خاف شهوته * للضرورة وقيل لا في زمانا وبه جزم في الاختيار * وامة بلغت حل الشهوة لا تعرض * على البيع * في ارار واحد * يستمر ما بين السرة والركبة لان ظهرها وبطنها عورة * و * ينظر * من الاجنبية * ولو كان في مجتبى * الى وجهها وكفها فقط * للضرورة قيل والقدم راث راع اذا آجرت نفسها للخبز تا تاريخا نيه * وعبد ما كالا جنبي معها * فينظر اوجهها وكفها فقط نعم يدخل عليها بلا اذنها اجما عا ولا يسافر بها اجما عا خلاصة وعند الشافعي ومالك ينظر كمحرمه * فان خاف الشهوة * او شك * امتنع نظره الى وجهها * فحل النظر مقيد بعدم الشهوة والافحرام وهذا في زمانهم اما في زماننا فيمنع من الشابة قهستاني وغمره * الا * النظر والمس * لحاجة كقاض وشاهد يحكم ويشهد عليها * لف ونشر مرتب لا لتحمل الشهادة في الاصح * وكل امرئ نكاحها * ولو عن شهوة بنبة السنة لا قضاء الشهوة * وشرائها ومن اوثها فينظر * الطبيب * الى موضع مرضها بقدر الضرورة * اذا الضرورات تنقد بقدرها وكل انظر قابلة وختان وينبغي ان يعلم امرأة قد اويها لان نذر الجنس الى الجنس اخف * وننظر المرأة المسلمة من المرأة كالرجل من الرجل * وقبل كالرجل محرمه والاول اصح سراج * وكل * تنظر المرأة * من الرجل * كنظر الرجل للرجل * ان امنت شهوتها * فلم تأمن او خافت او شكت حرم استحسانا كالرجل هو الصحيح في الفصلين تا تاريخا نيه معزيا للمضمرات * والنميمة كالرجل الا جنبي في الاصح فلا تنظر الى بدن المسلمة * مجتبى * وكل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال

لا يجوز بيعه * ولو بيع الموت كشعر عانة وشعر رأسها وعظم ذراع حرة فمئة وساقها وقلامة ظفر رجلها دون يديها مجتبى وفيه النظر الى ملاة الا جنبية بشهوة حرام وفي الاختيار ووصل الشعر بشعر الا دمي حرام سواء كان شعرها او شعر غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشرة والمستوشرة والنائمة والمتنمصة النامصة التي تنعف الشعر من الوجه والنامصة التي تفعل بها ذلك * والخصي والمجبوب والمخنث في النظر الى الا جنبية كالفعل * وقيل لا بأس بمجبوب جف ماؤه لكن في الكبريت ان من جوزة فمن قلة التجربة والى ياته * وجاز عزله عن امته بغير اذنها وعن عرسه به * اى باذن حرة او مولى امة وقيل يجوز بل ونه لغساد الزمان ذكره ابن سلطان *

* باب الاستبراء وغيره *

من ملك * استمتع * امة * بنوع من انواع الملك كـ شراء وارث وسبي ودفع جنابة ونسخ بيع بمل القبض ونحوها وقيل ت بالاستمتاع لم يخرج شراء الزوجة كما سمى * ولو بكر او مشترية من امرأة او عبد * ولو عبد * كما كتبه وما ذونه لم يستغرقا بالبن والا لا استبراء * او * من * محرما * غير رحمها كيلا تعتق عليه * او من مال صبي * ولو طفله * حرم عليه وطئها * كذا * دواعيه * في الاصح لاحتمال وقوعها في غير ملكه بظهورها حبلى * حتى يستبرأ بها بحضة فيمن تحيض وبشهر في ذات اشهر * وهي صغيرة وآيسة ومنقطعة حيض ولو حاضت فيه بطل الاستبراء بالايام ولو ارتفع حيضها بان صارت ممتة الطهر وهي ممن تحيض استبراءها بشهرين وخمسة ايام عند حمل رح وبه يفتى والمستحاضة بل عنها من اول الشهر عشرة ايام برجندي وغيره فليحفظ * وبوضع الحمل في الحمل ولا يعتد بحضة ملكها فيها ولا التي * بعد الملك * قبل قبضها ولا بولادة حصلت كذا لك * اى بعد ملكها قبل قبضها * كما لا يعتد بالحاصل من ذلك * اى من حيضة ونحوها بعد البيع * قبل اجازة بيع فضولى وان كانت في يد المشتري ولا * يعتد ايضا * بالحاصل بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشتريها * شراء * لا نفاء الملك * ويجب بشراء نصيب شريكه من امة مشتركة بينهما * لتام ملكه * ان * ربيزى بحضة حاضتها وهي مجوسية او مكاتبة بان * اشترى امة مجوسية او مسلمة و * كتبتها بعد

الشراء * قبل الاستبراء فحاضتها * ثم اسلمت المجوسية او عجزت المكاتبه * لوجودها
 بعد الملك * ولا يجب عند عود الابقه * اى في دار الاسلام خانية * ورد المغنوبة * اى
 اذ لم يصبها الغاصب خانية * والمستأجرة وفك المهرهونه * لعدم استحاث الملك ولو
 اقال البع قبل القبض لا استبراء على البائع كما لو باعها بخيار و قبضت ثم ابطله بخياره لعدم
 خروجها عن ملكه وكذا لو باع مدبرته او ام ولد و قبضت ان لم يطاها المشتري وكذا
 لو طلقها الزوج قبل الدخول ان كان زوجها بعد الاستبراء وان قبله فالمختار وجوبه
 زيلعى قلت وفي الجلالية شري معتدة الغير وقبضها ثم مضت عدتها لم يستبها لعدم حل
 وطئها للبائع وقت وجود السبب * ولا بأس بحيلة اسقاط الاستبراء اذ اعلم ان البائع لم
 يقر بها في طهرها ذلك والا لا يفعلها به يفتى * وهى اذ لم تكن تحت حرة * او اربع آماء *
 ان ينكحها * ويقبضها * ثم يشتريها * فتحل له للحال لانه بالنكاح لا يجب ثم اذا اشترى
 زوجته لا يجب ايضا ونقل في الدرعن ظهرا لدين اشتراط وطئه قبل الشراء
 وذكر وجهه * وان كانت تحت حرة * فالحيلة * ان ينكحها البائع * اى يزوجه ممن يثق
 به كما سيجى * قبل الشراء * ان ينكحها * المشتري قبل قبضه * لها فلو بعد * لم يسقط * من
 مونوق به * ليس تحت حرة * او يزوجه بشرط ان يكون امرها بيدها * او بيد * يطلقها
 متى شاء ان خاف ان لا يطلقها * ثم يشتري * الامة * ويقبض او يقبض فيطلق الزوج *
 قبل الدخول بعد قبض المشتري فيسقط الاستبراء وقيل المسئلة التي احل ابو يوسف
 عليها مائة الف درهم ان زينة حلفت الرشيد ان لا يشتري عليها جارية ولا يستوهبها
 فقال يشتري نصفها ويوهب له نصفها ملتقط * اريكتها * المشتري * بعد الشراء * و
 القبض كما يفيد * اطلاقهم وعليه فيطلب الفرق بين الكتابة والنكاح بعد القبض وقد
 نقله المصنف عن شيخه بحثا كما سنذكره لكن في الشرح لاجلية عن المواهب التصريح بتقيد
 الكتابة بكونها قبل القبض فليحذر قلت ثم وقفت على البرهان شرح مواهب الرحمن
 فلم ارا لقييد المذكور فتدبر * ثم يفسخ برضاها فيجوز له الوطئ بلا استبراء * لزوال
 ملكه بالكتابة ثم يجدد * بالتعجيز لكن لم يحث ملكه حقيقة فلم يوجد سبب الاستبراء
 وهذا سهل الحيل تارة خانية * له امتان * لا يجتمعان نكاحا * اختان * ام لا *

قبلها * فلو قبل او وطئ احد منهما يحل له وطئها وتقبيلا دون الاخر على * بشهوة * الشهوة
 في القبلة لا تعتبر بل في المس والنظر ابن كمال * حرمتا عليه وكذا لك * يحرم عليه *
 الد و اعى كالتنظر والتقبيلا حتى يحرم فرج احداهما * عليه ولو بغير فعله كاستيلاء كفار
 عليها ابن كمال * بملك * ولو لبعضها باى سبب كان * او نكاح * صحيح لا فاسد الا
 بال دخول * او عتق * ولو لبعضها او كتابة لانها تحرم قوجها بخلاف قد بين و رهن
 واجارة قلت والمستحب ان لا يمسه حتى تمضي حيضة على المحرمة كما بسطته في شرح
 المتقن * وكره * تحريمهما قهستاني * تقبيل الرجل * فم الرجل او يد او شيئا منه وكذا
 تقبيل المرأة المرأة عند لقاء او وداع قنية وهذا النوع شهوة واما على وجه البر فجايز عند
 الكل خانية وفي الاختيار عن بعضهم لا بأس به اذا قصد به البر وامن الشهوة كقبيل
 وجه وخل نقيه ونحوه * وكذا * معانقته في ازار واحد * وقال ابو يوسف لا بأس بالتقبيل
 والمعاينة في ازار واحد ولو كان عليه قميص او جبة جاز * بلا كراهة بالاجماع وصححه
 في الهداية وعليه المتون وفي التقايق لو القبلة على وجه المبررة دون الشهوة جاز
 بالاجماع * كالمصافحة * اى كما تجوز المصافحة لانها سنة قد يمة متواترة لقوله عليه الصلوة
 والسلام من صافح اخاه المسلم وحرك يده تناثرت ذنوبه واطلاق المصنف تبع للدور
 والكنز والوقاية والنقاية والمجمع والمتقن وغيرهما يغيد جوازها مطلقا ولو بعد العصر و
 قولهم انه بدعة اى مباحة حسنة كما افاد النورى في اذكاره وغيره في غيره وعليه يحمل
 ما نقله عنه شارح المجمع من انها بعد الفجر والعصر ليس بشئ توفيقا فتأمل عليه وفي القنية
 السنة في المصافحة بكتايديه وتمامه فيما علقه على المتقن * ولا يجوز للرجل مضاجعة
 الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب من الفراش * قال عليه الصلوة والسلام لا
 يغضى الرجل الى الرجل في نوب واحد ولا تغضي المرأة الى المرأة في السوب الواحد
 واذا بلغ الصبي او الصبية عشر سنين يجب التفريق بينهما ابن اخيه و اخته و امه و ابيه في
 المضجع لقوله عليه الصلوة والسلام و فرتوا بينهم في المضجع وهم ابنا عشر وفي التنف اذا
 بلغوا استاكذانى المجتبى وفيه الغلام اذا بلغ حد الشهوة كالفحل والكافرة كالمسلمة عن ابي
 حنيفة رح لصاحب الحمام ان ينظر الى العورة وحجته الختان وقيل في ختان الكبير

إذا أمكنه ان يخطن نفسه فعل والالم يفعل الا ان لا يمكنه النكاح او شراء الجارية والظاهر
 في الكبير انه يخطن ويكفى قطع الاكثر * ولا بأس بتقبيل يد * الرجل * العالم * والمتورع
 على سبيل التبرك ودر ونقل المصنف عن الجا مع انه لا بأس بتقبيل يد الحاكم المتدين *
 والسلاطان العادل * وقيل سنة مجتبي * وتقبيل راسه * اى العالم * اجود * كما في البرازية
 * ولا رخصة فيه * اى فى تقبيل اليد * لغيرها * اى لغير عالم وعادل هو المختار
 مجتبي وفي المحيطان لتعظيم اسلامه واكرامه جازوان لنيل الدنيا كره * طلب من عالم
 اوزاهد ان * يدفع اليه قد مه و * يمكنه من قد مه ليقبله اجابه وقيل لا * يرخص فيه
 كما يكره تقبيل المرأة فم اخر على او حلها عند اللقاء او الوداع كما في القنية مقن ما للقليل
 قال * و * ما يفعله الجهال من * تقبيل يد نفسه اذ القى غيره * فهو * مكروه * فلا
 رخصة فيه واما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء فمكروه اجما عا * وكل * ما يفعلونه من *
 تقبيل الارض بين يدي العلماء * والعظماء فحرام والفاعل والراعى به آثمان لانه
 يشبه عبادة الوثن وهل يكفران على وجه العبادة والتعظيم كفر وان على وجه التحية لا
 وصار آثما مرتكبا للكبيرة وفي المتنقط التواضع لغير الله حرام وفي الوهبانية يجوز بل يندب
 القيام تعظيما للقادم كما يجوز القيام ولوللقيام بين يدي العالم وسيجى نظاما فائلا
 قيل التقبيل على خمسة اوجه قبلة المودة للول على الخن وقبلة الرحمة لوالد به على الرأس
 وقبلة الشفقة لاخيه على الجبهة وقبلة الشهوة لامرأته او امته على النعم وقبلة التحية
 للمؤمنين على اليد وزاد بعضهم قبلة اليانة للحجر الاسود جوهرية قلت وتقدم في الحج
 تقبيل عتبة الكعبة وفي القنية في باب ما يتعلق بالمقابر تقبيل المصحف قيل بدعة لكن
 روى عن عمر رضى الله عنه انه كان يأخذ المصحف كل غداة ويقبله ويقول عهد ربي
 ومنشور ربي عز وجل كان عثمان رضى الله عنه يقبل المصحف ويمسحه على وجهه واما
 تقبيل الخبز فجوز الشافعية انه بدعة مباحة وقيل حسنة وقالوا يكره دوسه لا يوسه ذكره ابن
 قاسم في حاشيته على شرح المنهاج لابن حجر في بحث الوليمة وقواعد نالاتا باه وجاء
 لا تقطعوا الخبز بالسكين واكرموه فان الله اكرمه *

* فصل فى الميع *

كره بيع العذرة * رجيع الادمى * خالصة لا * يكره بل يصح بيع * السرقين * اى
 الزبل خلا فالشافعى رحمه الله * ويصح * بيعها * مخلوطة بتراب او رما د غلب عليها *
 فى الصحيح * كما صح الانتفاع بمخلوطها * اى العذرة بل بها خالصة على ما صححه
 الزيلعى وغيره خلا فالصحيح الهداية نقد اختلاف التصحيح وفى الملتقى ان الانتفاع
 كالبيع اى فى الحكم فانهم * وجاز اخذ دين على كافر من ثمن خمر * لصحة بيعه *
 بخلاف * دين على * المسلم * لبطلانه الا اذا وكل ذميا ببيعه فيجوز عنده خلا فالهماو
 على هذ الروايات مسلم وترك ثمن خمر باعه مسلم لا يحل لورثته كما بسطه الزيلعى
 وفى الاشباه الحرمه تنتقل مع العلم الا للوارث الا اذا علم ربه قلت ومر فى البيع
 الفاسد لكن فى المجتبى مات وكسبه حرام فالمرأث حلال ثم رمز وقال لا ناخذ
 بهذه الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة فتنبه * و * جاز * تحلية المصصف * لما فيه من
 تعظيمه كما فى نقش المسجد * وتعشيره ونقطه * اى اظهار اعزاه وبه يحصل الفرق جد
 خصوصا للعلم فيستحسن وعلى هذ الا بأس بكتابة اسامى المورود على الآى وعلامات
 الوقف ونحوها فهى بدعة حسنة ودرر وقنية وفيها لا بأس بكوادخ اخبار ونحوها فى
 مصصف وتفسير ونقه وتكره فى كتب نجوم وادب ويكره تصغير مصصف وكتابتة بقلم دقيق
 يعنى تنزيها ولا يجوز لف شى فى كاغل نقه ونحوه وفى كتب الطب يجوز * و * جاز * دخول
 الذمى مسجد * مطلقا وكرهه مالك مطلقا وكرهه محمد والشافعى واحمل فى المسجد الحرام
 قلنا النهى تكوينى لا تكليفى وقد جوزوا عبورا بهر السبيل جنبا وح نهى لا يقر بوالا
 يحجوا ولا يعتنوا وعراة بعد حج عامهم هذ اعام تسع حين امر الصديق ونا دى على بعير
 بسورة براءة وقال الا لا يحج بعد عامنا هذ امشرك ولا يطوف عريان رواه الشيخان و
 غيرهما فليحفظ قلت ولا تنس ما مر فى فصل الجزية * و * جاز * عيادته * بالاجماع
 وفى عيادة المجوسى قولان * و * جاز * عيادة فاسق * على الاصح لانه مسلم والعيادة
 من حقوق المسلمين * و * جاز * خصاء البهائم * حتى الهرة واما خصاء الادمى فحرام قيل
 والغرس وقيدوه بالمنفعة والا فحرام * وانزاع الحمير على الخيل * كعكسه قهستاني *
 والحقنة * للتداوى ولولرجل بطاهر لا بنجس وكذا اكل تد ولا يجوز الا بطاهر و

جوزة في النهاية بمحرم اذا اخبره طبيب مسلم ان فيه شفاء ولم يجد ميا حاي يقوم مقامه قلت وفي النزاية ومعنى قوله عليه الصلوة والسلام ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ففي الحرمة عند العلم بالشفاء دل عليه جواز اساعة اللقمة بالخمر وجواز شربه لازالة العطش انتهى وقد قد مناه * و * جاز * رزق القاضي * من بيت المال لو بيت المال حلالا جمع بحق والا لم يحل وعبر بالرزق ليفيد تقديره بقدر ما يكفيه واهله في كل زمان ولو غنيا في الاصح وهذا الوجه لا شرط ولوجه كالاجرة فحرام لان القضاء طاعة فلم تجز كسائر الطاعات قلت وهل يجري فيه كلام المتأخرين بحرر * و * جاز * سفر الامة وام الول * والمكاتب والمبعدة * بلا محرم * هذا في زمانهم اما في زماننا فلا لغلبة اهل الفساد وبه يقتضى ابن كمال * و * جاز * شراء ما لا بد للصغير منه وبيعه * اى بيع ما لا بد للصغير منه * لا خ و عم وام و ملتقطه في حجرهم * اى فى كنفهم والا * و * جاز * اجارته لامة فقط * لو في حجرها وكذا الملتقط على الاصح كذا اعزاه المصنف لشرح المجمع ولم اراه فيه ويأتي متنا ما يناهيه فتنبه وكذا العمة عند الثانى خلا فاللثالث واو آجر الصغير نفسه لم يجز الا اذا فرغ العمل لتخصه نفعا فيجب المسمى وصح اجارة اب وجد و قاض ولو بون اجر المثل في الصحيح كما يعلم من الدرر فنبصر * و * جاز * بيع عصير * عنب * ممن * يعلم انه * يتخذ خمر * لان المعصية لا تقوم بعينه بل بعد تغييره وقيل يكره لاعنائه على المعصية ونقل المصنف عن السراج والمشكلات ان قوله ممن اى من كافرا ما يبيعه من المسلم فيكره ومثله في الجوهر والبا قانى وغيرهما زاد القهستاني معزيا بالخانية انه يكره بالاتفاق * بخلاف بيع امرد ممن يلوط به وبيع سلاح من اهل الفتنة * لان المعصية تقوم بعينه ثم الكراهة فى مسألة الامر د مصرح بها في بيع الخانية وغيرها واعتمده المصنف على خلاف ما فى الزيلعى والعيني وان اقره المصنف في باب البغاة قلت وقد منا ثم معزيا للنهر ان ما قامت المعصية بعينه يكره بيعه تحريما والافتنزيها فليحفظ توفيقا * و * جاز تعمير كنيسة * و * حمل خمر ذمي * بنفسه او دابته * باجر * لا عصرها لقيام المعصية بعينه * و * جاز * اجارة بيت بسواد الكوفة * اى قربها * لا بغيرها على الاصح * واما الامصار وقرى غير الكوفة فلا يمكنون لظهور شعار الاسلام فيها وخص

سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة * ليتخذ بيت نارا وكنيسة او بيعا فيه الخمر * وقال لا ينبغي ذلك لانها اعانة علي المعصية وبه قالت الثلاثة زيلعي * و*
 جاز * بيع بناء بيوت مكة وارضها * بلا كراهة وبه قال الشافعي رحمه الله وبه يقتضى عيني
 وقد مرفى الشفعة وفي البرهان في باب العشر ولا يكره بيع ارضها كبنائها وبه يعمل وفي
 مختارات النوازل لصاحب الهداية لا بأس ببيع بنائها واجارتها لكن في الزيلعي
 وغيره يكره اجارتها وفي آخر الفصل الخامس من التانارخانية واجارة الوهبانية قال ابو حنيفة
 اكره اجارة بيوت مكة في ايام الموسم وكان يقتضى لهم ان ينزلوا عليهم في دورهم
 لقوله تعالى سوا العاكف فيه والباد ورخص فيها في غير ايام الموسم انتهى فليحفظ قلت
 وبه يظهر الفرق والتوفيق وهكذا كان ينادى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ابام
 الموسم ويقول يا اهل مكة لا تتخذن البيوتكم ابوابا ينزل البادية حيث شاء ثم يتلو الآية
 فليحفظ * و* جاز * قيد العبد * تحرزا عن التمرد والابق وهو سنة المسلمين في
 الفساق * وقبول هدية عبد تاجر واجابة دعوته واستعارة دابته * استحسانا *
 وكره كسوته * اى قبول هدية العبد * ثوبا واهل او هالنقلين * لعدم الضرورة *
 واستخدام الخصى * ظاهره الاطلاق وقيل بل دخوله على الحريم لو سنة خمسة عشر *
 و* كره * اقراض * اى اعطاء * يقال * كشبا ز وغيره * دراهم * او بر الخوف هلاكه
 لو بقى يده يشترط * لياخذ * متفرقا منه * بن لك * ماشاء * لو لم يشترط حال العقد
 لكن يعلم انه يدفع لك شرفيلا لانه قرض جر نفعاً وهو بقاء ماله فلو اودعه لا يكره
 لانه لو هلك لا يضمن وكل الوشرط ذلك قبل الاقراض ثم اقضه لم يكره اتفاقه ستاني
 وشرفيلا لية * و* كره تحريما * اللعب بالنرد و* كذا * الشترنج * بكسر اوله ويهمل ولا
 يفتح الا نادرا وابعه الشافعي رحمه الله زابو يوسف رح في رواية ونظمها شارح الوهبانية
 فقال نظما * شعري * ولا بأس بالشطرنج وهي رواية * عن البحر قاضى الشرق والغرب
 تؤثر * وهذا اذا لم يقامر ولم يداوم ولم يخل بواجب والا فحرام بالاجماع * و* كره *
 كل لهو * لقوله عليه الصلوة والسلام كل لهو والمسلم حرام الا ثلاثة ملاعبة امله وتأديبه
 بفرسه ومناخلته بقوسه * و* كره * جعل الخيل * طوق له رواية * في عنق العبد * يعلم

باباته وفي زماننا لأبأس به لغلبة الألباق خصوصاً في السودان وهو المنيحاً ركباً في شرح المجمع
 للعيني * بخلاف القيد * فانه حلال كما مر * و * كره * قوله في دعائه بمعقل العزم من
 عرشك * بتقل يم العين وعن أبي يوسف لأبأس به وبه أخذ أبو الليث للآثر و
 الأحوط الامتناع ككونه خبر واحد فيما يخالف القطعي إذا المتشابه انما بت بالقطعي هـ اية
 وفي التاتار خانية معزياً للمنتقى عن أبي يوسف رح عن أبي حنيفة رح لا ينبغي
 لأحد أن يدعوا لله إلا به والدعاء المأذون فيه المأمور به ما استغفيل من قوله تعالى والله
 الأسماء الحسنى فادعوه بها قال وكان الأيضي أحد على أحد الأعلی النبی صلی الله عليه وسلم
 و * كره * قوله * بحق رسلك وانبيائك واوليائك * أو بحق البيت لأنه لاحق للبيت على
 الخالق تعالى وأما ما لا يخرب حق الله أو بالله أن تجعل كذا الألبان ذلك وإن كان الأولى
 فعله درروني المختارات قال ابن المبارك سأل لوجه الله أو لحق الله يعزبني أن لا يعطيه
 شيئاً لأنه عظم ما حفر الله وفيها قرآ القرآن ولا يعمل بموجبه يثاب على قراته كمن
 يصلى ويعصى فرح هل يكره رفع الصوت بالكرد والدعاء فيل نعم ونسأله
 قبيل جنات البرازية * و * كره * احتكار قوت البشر * كتين وعنب ولوز * والبهائم *
 كتين وقت * في بلد يضر بأهله * لحد يث الجالب مرزوق والمحتكر ملعون فإن لم
 يضر لم يكره ومثله تلقى الجلب * و * يجب أن * يأمره القاضي ببيع ما فضل عن نية
 وقوت أهله فإن لم يبيع * بل خالف أمر القاضي * عزه * بما يراه رادعاً له * وباع *
 القاضي * عليه * طعامه * وفاقاً * على الصحيح وفي السراج لو خاف الإمام على أهل
 بلد الهلاك أخذ الطعام من المحتكرين وفرق عليهم فاذ وجدوا سعة ردوا مثله وهذا ليس
 بحرج بل للضرورة ومن اضطر لمال غيره وخاف الهلاك تناوله بلا رضا ونقله الزياجي
 عن الأختيار وأقره * ولا يكون محتكراً بحبس غلة أرضه * بلا خلاف * ومجلبه من
 بلد آخر * خلافاً للناني وعند محمد أن كان يجلب منه عادة كره وهو المختار ملتقى * ولا
 يسعر الحماكم * لقوله عليه الصلوة والسلام لا تسعروا فإن الله هو المسعر القابض الباسد الرزاق *
 إلا إذا تعدى الأرباب عن القيمة تعدى فاحشاً فيسعر بمشورة أهل الرأي * وقال
 مالك رح على الوالي التسعير عام الغلاء وفي الاختيار ثم إذا سمر وخاف البائع ضرب

الا امام لو نقص لا يحل للمشتري وحيلته ان يقول له بغني بما تجبه ولو اصطالحوا على سعر
 الخبز واللحم ووزن ناقص ارجع المشتري بالنقصان في الخبز لا اللحم لشهرة سعره عادة
 بخلاف اللحم قلت وافاد ان التسعير في القوتين لا غير وبه صرح العتابي وغيره لكنه اذا
 تعدى ارباب غير القوتين وظلموا على العامة فیسعر عليهم الحاكم بناء على ما قاله ابو يوسف
 رح ينبغي انه يجوز ذكره القهستاني فان ابا يوسف رح يعتبر حقيقة الضرر كما تقرر
 فتدبر * يكره امساك الحمامات * ولو في برجها * ان كان يضرب بالناس * بنظر او جلب
 والاحتياط ان يتصلق بهائم يشتريها او توهب له مجتنب * فان كان يطيرها فوق السطح
 مطالعا على عورات المسلمين و يكسر زجاجات الناس برميها تلك الحمامات عزروا ومنع
 اشد المنع فان لم يمتنع بذلك ذنبها * اى الحمامات * المحتسب * وصرح في الوهبانية
 بوجوب التعزير وذبح الحمامات ولم يقيد بما مر ولعله اعتمد عادتهم وان للاستيناس
 فمباح كشراء عصفور ليعتقها ان قال من اخذها فهي له ولا تخرج عن ملكه باعتاقه وقيل
 يكره لانه تضيق المال جامع الغنات وفي المختارات سيب دا بته وقال هي لمن اخذها لم يأخذها
 ممن اخذها ومن في الحج ورجاز ركوب الثور وتحميله والكراب على الحمير بلا جهل وضرب اذ ظلم
 الابنة اشد من ظلم الذمي وظلم الذمي اشد من ظلم المسلم * ولا بأس بالمسابقة في الرمي
 والفرس * والبغل والسمار كن في الملتقى والمجمع واقره المصنف هنا خلافا لما ذكره في
 مسائل شتى فتنبه * والابل * علي * الا قد ام * لانه من اسباب الجهاد فكان مندوبا
 وعند الثلاثة لا يجوز في الا قد ام اى بالجعل واما بدونه فيباح في كل الملاعب كما
 يأتي * حل الجعل * وطاب لانه يصير مستحقا ذكر البرجندى وغيره وعلله البرزاقى
 بانه لا يستحق بالشرط شيء لعدم العقد والقبض انتهى ومفاده لزومه بالعقد كما يقول
 الشافعية فتبصر * ان شرط المال * في المسابقة * من جانب واحد وحرم لوشراط * فيها *
 من الجانبين * لانه يصير قمارا * الا اذا ادخلنا * محلا * بينهما * بفرس كفى
 لفرسيهما بتوهم ان يسبقهما والالم يجرثم اذا سبقهما اخذ منهما وان سبقاه لم يعطهما
 وفيما بينهما ايها سبق اخذ من صاحبه * وكن الحكم * في المنفقة * فاذا
 شرط لمن معه الصواب صح وان شرط لكل على صاحبه لا درر ومجتنب والمصارعة

ليست نبيذ عة الا للتلهي فتكره برجندي واما السباق بلا جعل فيحل في كل شيء كما
ياتي وعند الشافعية المسابقة بالاقدام والطير والبقر والسباحة والصولجان والبنديق
والسفن ورمى الحجر واشالته باليد والشباك والوقوف على رجل ومعرفة ما يبد
من زوج او فرد واللعب بالخاتم وكذا يحل كل لعب خطر لحاذق تغلب سلامته كرمى
لرام وصيد لحمة ويحل التفرج عليهم ح وحديث حل ثوا عن بني اسرائيل يفيد حل
سماع الاعاجيب والغرائب من كل ما لا يتيقن كذ به بقصد الفرجة لا الحجة بل وما
يتيقن كذ به لكن بقصد ضرب الامثال والمواعظ وتعليم نورا لشجاعة علي السنة
آدميين او حيوانات ذكره ابن حجر * ويستحب قلم اظافيره * الا لمجاهد في
دار الحرب فيستحب توفير شاربه واطفاره * يوم الجمعة * وكونه بعد الصلوة افضل
الا اذا اخره اليه تاخير افا حشا فيكره لان من كان ظفره طويلا كان رزقه ضيقا و
في الحديث من قلم اظافيره يوم الجمعة اعاده الله من البلايا الى يوم الجمعة الثانية
وزيادة ثلثة ايام ورو عنه عليه الصلوة والسلام من قلم اظفاره مخالفا لم ترمد
عينه ابد اي عني كقول علي رضي الله تعالى عنه * شعري * قلموا اظفاركم بسنة وادب * يمينها
خوا بس يسارها او خصب * وبيانه وتامه في مفتاح السعادة وفي شرح الغزوية وروى
انه صلى الله عليه وسلم بداه بمسبحة اليمنى الى الخنصر ثم بخنصره اليسرى الى الابهام
وختمه بالابهام اليمنى وذكر له الغزالي في الاحياء وجهها وحيها ولم يثبت في اصابع الرجل
نقل والا دلى تقليدها كتخليها قلت وفي الموهب اللدنية قال الحافظ ابن حجر انه يستحب
كيف ما احتاج اليه ولم يثبت في كيفيته شيء ولا في تعيين يوم له عن النبي صلى الله عليه وسلم
وما يعزى من النظم في ذلك الامام علي بن ابي طالب * قال شيخنا انه باطل * ويستحب *
حلق عانته وتنظيف بدنه بالاغسال في كل اسبوع مرة * والا فضل يوم الجمعة وجاز
في كل خمسة عشر وكرة تركه وراء الاربعين مجتنب وفيه حلق الشارب بدعة وقل
سنة ولا باس بنشف الشيب واخذ اطراف اللحية والسنة فيها القبضة وفيه قطعت شعر رأسها
اثمت ولعنت زاد في البزازية وان باذن الزوج لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق و
لك يحرم على الرجل قطع لحيمته والمعني المؤثر التشبه بالرجال انتهى قلت واما حلق راسه

ففي الوهانية قال **نشعر** * وقد قيل حلق الراس في كل جمعة **يحب** وبعض الجواز
 يهر **رجل تعلم علم الصلوة** أو نحوه **ليعلم الناس** وآخر **ليعمل به** فالاول افضل **لانه** متعل
 وروى من اكرة العلم ساعة خير من احواء ليله وله الخروج **لحلب العلم الشرعي** بلا اذن
 والى به لو ملتجيا وتمامه في الكرد **واذا كان الرجل يصوم** ويصلى ويضر الناس بيده
 ولسانه فلكره بما فيه ليس بغيبة حتى لو اخبر السلطان بذلك **ليزجره** لا اثم عليه **وقالوا**
 ان علم ان ابا يعقوب رطب منعه اعلمه ولو بكتابة والا لا كيلا تقع العلة وادتمامه في
 الكرد **وكذا لا اثم عليه** * وذكر مسامحة اخيه على وجه الامتناع لا يكون غيبة انما
 الغيبة ان بن كرعلى وجد الغصب بريد السب **ولو اعتاب اهل قرية فليس بغيبة** لانه
 لا يريد بدكاهم بل يحضهم وهم مجهول خائفة فتباح غيبة مجهول ومتظاهرين بفسح المعاصرة
 وسوء اعتقاد تسئل يرأسه ولشكوك في ذلك منه للتأكد شرح وهجانية **وكما تكون الغيبة**
 باللسان **صريحا** * تكون **اخفاء** ان فعل وبالضم وبالكناية وبالسركة وبالرمز **وبغز**
 الحين والاشارة بالليل **وكما يفهم من المتصود** فهو داخل في الغيبة وهو حرام ومن
 من ذلك ما تالت عائشة رضي الله عنها دخلت علينا امرأة فلما رأت ايمى اى
 قصيرة فقال عليه السلام اغتبتها ومن ذلك المتصودات كان يمشى منعارجا وكما
 بمشي فهو غيبة بل اتبع لانه اعظم في التصور والتفهم ومن الغيبة ان يقول بعض من
 مر بنا اليوم او بعض من رأينا اذا كان المخاطب يفهم شخصنا معينا لان المتكلم ومفهومه
 دون ما به التمهيم وما اذا لم يفهم عينه حاد وتمامه في شرح الوهانية ونهاية الغيبة ان
 تصف اخاك حال كونه غائبا بوصف يكرهه اذا سمعه عن اى هو يرد قال عليه الصلوة
 والسلام اقل دون ما الغيبة فالوا الله ورسوله اعلم قال ذكر كحاك ما ذكره قيل
 افرايت ان كان في اخى ما اقول قال ان كان فيه ما تقول اخته وان لم يكن فيه نقل بهته
 واذا لم تبلغه يكتفيه **النكاح** والاشراط بيان كل ما غنابه به **وصلى الرحمن واجبة ولو**
 كانت **بسلام** وتحييه **وهديته** * وعارضة ومجاسة ومكاملة وتلطف واحسان وبزورهم
 غبا ليزيل حبا بل يزور اقرباءه كل جمعة او شهرا ولا يرد حاجتهم لانه من القطاعة في
 الحين يث ان الله يصل من وصل رحمه ويقطع من قطعها وفي الحديث يث الله الرحمن عز وجل

في العمر وتنامه في الدرز * ويسلم * المسلم * على اهل التمة * لوله حاجة اليه والا
 كره وهو الصحيح كما كره للمسلم مصافحة الذي كره في نسخ الشرح واكثر الماتون بلفظ
 يسلم فاولتها هكذا ولكن بعض نسخ الماتن ولا يسلم وهو الاحسن الا يسلم فانهم وفي
 شرح البخاري للعيني في حديث اي الاسلام خير قال تطعم الطعام وتقرأ السلام على
 من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا التميمي مخصوص بالمسلمين فلا يسلم ابتداء على كافر
 لقوله عليه الصلوة والسلام لا قبل واليهود ولا النصراني بالسلام فاذا القيتهم احد هم
 في طريق فاضطروه الى اضيقه رواه البخاري وكل شخص منه الغاسق بل ليل آخر وما
 من شك فيه فالاصل فيه البقاء على العموم حتى يثبت الشخص ويمكن ان يقال ان
 الحديث المذكور كان في ابتداء الاسلام لمصلحة التعارف ورد النهي انتهى فليست بلفظ ولو سلم
 يهودي او نصراني او مجوسي على مسلم فلا بأس بالرد * * * لكن لا يزيد على قوله
 وعليك * كما في الثانية * * * واسلم على الذي تبيله لا يكفر * لان تبيل الكافر كفر
 لو قال لمجوسي يا استاذ تبيل لا كفر كما في الاشياء وفيها لو قال اني اعال الله بقائك ان
 نوى بقلبه اعلمه يسلم او يرد في الجزية ذليلا فلا بأس به * * * ولا يجب رد سلام السائل *
 لانه ليس للتحية ولا من يسلم وقت الشجاعة خانية وفيها واذا اتى دار انسان يجب ان
 يستأذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم او لا ثم يتكلم وفي قضاء يسلم او لا ثم يتكلم ولو قال السلام
 عليك يا زيد لم يسقط برد غيره ولو قال يا فلان او اشار لمعين سقط وشرط في الرد وجواب
 العاطس اسماعه فلو صم يريه تحريك شفته انتهى قلت وفي المجتبي ويسقط عن الباقي
 برد صبي يعقل لانه من اهل اقامة الغرض في الجملة بل ليل حل ذبيته وقيل لا وفي
 المجتبي ويسقط برد العجوز وفي رد الشابة والصبي والمجنون قولان وظاهر التاجية ترجيح
 عدم السقوط ويسلم على الواحد بغضا لجمع وكذا الرد ولا يزيد البراد على وبركاته
 ورد السلام وتشميت العاطس على الغور ويجب رد كتاب التحية كرد السلام ولو قال لا خير
 اقرأ بنا السلام يجب عليه ذلك ويكره السلام علي الغاسق لو معاناه الا لا كما يكره
 على عا جز عن الرد حقيقة ككل او شرعا كصل وقارعي ولو سلم لا يستحق الجواب انتهى
 وقد عا في باب ما يغسل الصلوة كراهته في نيف وعشرين موضعاً وانه لا يجب رد سلام

عليكم يجزم ولودخل ولم يراحد يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 فرع يكره اعطاء سائل المسجد الا اذا لم يتخط رقاب الناس في المختار كما في الاختيار
 ومعنى مواهب الرحمن لان عليا رضى تصدق بخاتمه في الصلوة فدلحه الله تعالى بقوله
 ويؤتون الزكاة وهم راكعون * احب الاسماء الى الله عز وجل عبد الله وعبد الرحمن *
 وجاز التسمية بعلي ورشيد وغيرهما من الاسماء المشتركة ويراد في حقنا غير ما يراد
 في حق الله لكن التسمية بغير ذلك في زماننا اولى لان العوام يصغرونها عند النداء
 كذل في السراجية وفيها * وسن كان اسمه محمد لا بأس بان يكتفى ابا القاسم * لان قوله
 عليه الصلوة والسلام سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي قد نسخ لان عليا رضى الله عنه كنى
 ابنه محمد ابن الحنفية ابا القاسم * ويكره ان يدعى الرجل اباؤه وان تدعى المرأة
 زوجها باسمه * انتهى بلفظه * وفيها يكره * الكلام في المسح وخلف الجنابة و
 في الخلا وفي حالة الجماع * وزاد ابو الهيثم في البسنان وعند قراءة القرآن وزاد في
 الملتقى تبعا للمختار وعند الذكير فما ظنك به عند الغناء الذي يسمونه وجل الله للعربية
 فضل على سائر الالسن وهو لسان اهل الجنة من تعلمها او علمه غيره فهو أجور * وفي
 الحديث احبوا العرب لثلاثة لاني عربي والقرآن عربي ولسان اهل الجنة في الجنة عربي و
 فيها * تطمين الغيور لا يكره في المختار * وقيل يكره ونال البزدي لم يحتج للكتابة
 كيلا يذهب الاثر ولا يمتنعن لا بأس به ذكر المصنف في آخر باب الوصية الاقارب و
 قد مناه في الجنائز * يكره تسمية الميت بغضبه او بغيره عيشة الا لشوف الوقوع في
 المعصية * اى يكره لشوفه الذنبا لا الذنوب بل يغضب او يتعشع الا لشوف الوقوع في
 خلاصة * لا بأس بلبس الصبي الدار لولو وكذا البالغ * كذا في شرح الوصاية معز بالمنية
 وقاس عليه الطرسوسى بقيمة الاحياء ركيا قوت وزمرد و نارعه ابن وهبان باذنه يساج الى
 نقل صريح وجزم في الجوهرة بحرمه اللولو قلت وحمل المصنف ما في المية على قوله
 وما في الجوهرة على قولهما قال وقد رجحوا قولهما على الكافي قولهما اقرب الى عرف ديارنا
 فيفتى به ثم قال المصنف وعليه الفتوى فالمعتدل في المنع حرمه لبس اللولو واتى على
 الرجال لانه من حلى النساء * ويكره للولى الباس * التخلخال او السوار للصبي * ولا بأس بثقب

اذن البنات والاطفال استحسننا ملنقط قلت وهل يجوز الحزام في الالف لم اراه * ويكره للذكر
 والالف الكناية بالقلم المتخذ من الذهب والفضة او من دواة كذل لك * سراجية ثم قال
 لا بأس بتعميره السلاح بن ذهب وفضة ولا بأس بسرج ولجام ونغر من الذهب عند ابي حنيفة
 رح خلا فالأبي يوسف رح * جارية لزيد قال بكر وكلني زيد ببيعها حل لعمر وشراؤها
 ووطئها * لقبول قول بكر ان اكبر رأيه صدقه كما مروا ان اكبر رأيه كذب لا يقبل قوله و
 لا يشتري منه ولو لم يخبره ان ذلك الشيء لغيره فلا بأس بشراؤه منه * كما حل وطي من
 زفت اليه وقال النساء هي امرأتك وحل * نكاح من قالت طلقني زوجي وانقضت عدتي او
 كنت امه لفلان واعتقني * ان وقع في قلبه صدقها وتامه في الخيانة قلت وحاصله
 انه متى اخبرت بامر محتمل فان ثقة او وقع في قلبه صدقها لا بأس بتزوجها وان بامر
 مستنكر لا مالم يستفسرها فروع كتب ما قول الشافعي رح يكتب جواب ابي حنيفة واذا
 كتب المفتي بدين يكتب ولا يصلح قضاء ليقضي القاضي بسننه الترحيع بالقرآن والاذان
 بالصوت الطيب طيب ان لم يزد فيه الحروف وان زاد كره له ولمستمعه وقوله احسنت
 ان لسكوته فحسن وان لتلك القراءة يمشى عليه الكفر المناظرة في العلم لنصرة الحق عبادة
 ولاحد ثلثة حرام لقهر مسلم واظهار علمه ونيل دنيا او مال او قبول التكبير على المناابر
 للوعظ والاعتاظة سنة الانبياء والمرسلين ولرياسة ومال وقبول عامة من ضلالة اليهود و
 النصارى قراءة القرآن بقراءة معروفة وشاذة دفعة واحدة مكره كما في الحاوي
 القدسي يستحب الرجل خضاب شعره ولحيته ولو نوى غير حرب في الاصح والاصح انه
 عليه الصلوة والسلام لم يفعله ويكره بالسراويل لا يجمع الفتاوى والكل من منه المصنف
 الكتب التي لا ينتفع بها يسمى عنها اسم الله عز وجل يكره ويسرق الباقي ولا بأس ان
 تلقى في ماء جار كما هي اوتد فن وهو احسن كما في الانبياء القصص المكره ان يحل ثهم بما
 ليس له اصل معروف اربع عظمهم بما لا يتوابعه او يزيل وينقص يعنى في اصله اما التزيين
 بالعبارات اللطيفة المرتقة والشرح لنوائده فذاك حسن الافضل مشاركة اهل محله في
 اعطاء النائبة لكن في زماننا اكثر ما ظلم فمن تمكن من دفعه عن نفسه فحسن و
 ان اعطي فليعط من عجز ليس لدى الحق ان يأخذ غير جنس حقه وجوزة الشافعي

وهو الاوسع معلم طلب من الصبيان اثمان الحصر فجمعها وشرى ببعضها واخذ بعضها
له ذلك لانه تملك له من الالباء والاباس بوطى المنكوحة بمعينة الامة دون عكسه وجل مالا
قيمة له لا باس بالانتفاع به ولوله قيمة وهو غنى تصدق به لا باس بالجماع فى بيت فيه مصحف
للبلوى لا تركب مسلمة على السرج للحد يث هذا الول للتمهى ولو الحاجة غزوا وحج او مقصد
دينى او دينوى لا بد لها منه فلا باس به تغنى بالقرآن ولم يخرج بالحيانة من قد وهو صحيح
فى العربية مستحسن ذكر الله من طلوع الفجر الى طلوع الشمس اولى من قراءة القرآن
وتستحب القراءة عند الطلوع او الغروب لا باس للامام عقيب الصلوة بقراءة آية انكرسى
وخواتيم سورة البقرة والاخفاء افضل قراءة الغائصة بعد الصلوة جهرا اللهم مات بدعة قال
اسيادنا لكنها مستحسنة للعادة والآثار الرشوة لا تملك بالقبض لا باس بالرشوة اذا خاف
على دينه والنبي عليه الصلوة والسلام كان يعطى الشعراء ولمن اشاف لسانه وكفى بسهم
المؤلفة من الصلوات دليلا على امثاله جمع اهل المحلة للامام فحسن ومن السحت ما يؤخذ
على كل مباح كملح وكلاء ومعادن وماء وما يؤخذ غزل لغزو وشاعر لشعر ومسخرة وحكواتي
قال الله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث واصحاب المعازف وقواد و
كاهن ومقامروا شمة وفروعه كثيرة فيل له يا خبيث ونسوه جازله الرد في كل شمة لا
توجب الحد وتركه افضل كره قول الصائم المتطوع اذا سئل اصائم قال حتى انظر
فانه نفاق او حرق من له اطفال ومال نليل لا يوصى بنفل من على وتصدق يرائى به
الناس لا يعاقب بتلك الصلوة ولا يثاب بها قيل هذا فى الغرائض وعمه الزاهد فى للنوافل
لقولهم الريا لا يدخل الغرائض غزل الرجل على هبة غزل المرأة يكره يكره
للمرأة سوز الرجل وسورها له وله ضرب زوجته على ترك الصلوة على الا يهر لا يجب
على الزوج تطليق الفاجرة لا يجوز الوضوء من الكياس المعدة للشرب فى الصحيح ويمنع
من الوضوء منه وفيه وحمله لاهله ان مأذونا به جازوا الا لا الكذب مباح لا حياء حقه
ودفع الظلم عن نفسه والمراد التعريض لان عين الكذب حرام قال وهو الحق قال الله
نعال قتل الخراصون الكل من الممتد وفى الرواية قال شمس وللصالح جاز الكذب
او دنع ظالم زاهد لترضى والقتال ليظاير ويكره فى السمام تغذين خادما ومن

شاء تنوير افقا لوابنور * من قام اجلا لا لشخص فجائز * وفي غير اهل العلم بعض يقرر * و
يفسق معتاد المرور بجامع * ومن علم الاطفال فيه ويوزر * وجوز نقل الميت البعض مطلقا *
وعن بعضهم ما فوق ميلين يحظر * وللزوجة القسمين لا فوق شبعها * ومن ذكرها التعوين
للحب تحظر * ويكره ان تسقى لاسقاط حملها * وجاز زلع رحيث لا يتصور * وان اسقطت
ميتا ففي السقط غرة * لو ائده من عاقل الام تحضر * وفي يوم عاشوراء يكره كلهم *
ولا باس بالاعتاد خلطا ويؤجر * وبعضهم المختار في الكحل جائز * لفعل رسول الله نهو
المقرر * وضرب عبيد الغير جازبا مره * وما جاز في احرار والاب يأمر * واثوب من
ذكر القرآن استماعه * وقالوا نواب الطفل للطفل يحصر * ودرسك باقي الذكر اولى من الصلوة *
فانفلا ودرس العلم اولى وانظر * وقد كرهوا والله اعلم ونحوه * لاعلام ختم الدرس حين يقرر *
* كتاب احياء الموات *

لعل منا سبته ان فيه مايكره وما لا يكره الحياة نوعان حاسة ونامية والمراد هنا النامية و
سمي مواتا لبطلان الانتفاع بها و احياءه ببناء او غرس او كرب او سقي * اذا احيى مسلم
ارضى غير منتفع بها وايست بمملوكة لمسلم ولاذمي * فلو كانت مملوكة لم تكن مواتا نار
لم يعرف مالكمها فهي لقطة يتصرف فيها الامام ولو ظهر مالكمها ترد اليه ويضمنه نقصانها اذا
نقصت بالذرع * وهي بعيدة من القرية اذا صاح من باقضي العامر * وهو جمهورى الصوت
بزازية * لا يسمع بها صوت ملكها * عند ابي يوسف رح وهو المختار كما في المختار وغيره واعتبر
محمد رح عدم ارتقاني اهل القرية به وبه قالت الثلثة قلت وهذا ظاهر الرواية وبه يعتنى كما
في زكوة الكبر على ذكره القهستاني وكذا في البرجندى عن المنصورية عن تاجه عن ان
الفتوحى على قول محمد رح فالعجب من اشر نبلاى كيف لم يذكر ذلك فليحفظ * ان اذن له
الامام فى ذلك * وقال لا يملكها بلاذنه وهذا او مسلما فلو ذميا شرط الاذن اتفانا ولو
مستأ من لا يملكها ادلا اتفانهم ستانى * ولو تركها بعد الاحياء وزرعها غيره فالاول احق
بها * فى الاصح * ولو احيى ارضا ميتة ثم احاط بالاحياء ونحوها الا ربعة من اربعة نفر
على التعاقب تعيين طريق الاول فى الارض الاربعة ومن حجار ارضا * اى منع غيره منها
بوضع علامة من حجر او غيره * ثم اهلها ثلث سنين دفعت الى غيره وتبناها و احق بها

وان لم يملكها * لانه انما يملكها بالاحياء والتعمير لا بمجرد التحجير * ولو كرهها وضرب
عليها المسناة واشق لها نهرا اربن رها فهو احياء * مبسوط * ولا يجوز احياء ما قرب
من العامر * بل يترك مرعى لهم ومطر حار لخصائدهم لتعلق حقهم به فلم يكن هوانا
وكذا لو كان محتطبا * و * اعلم انه * ليس للامام ان يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه *
من المعادن الظاهرة وهي ما كان جوهرها الذي اودعه الله تعالى في جواهر الارض
بارزا * كالمعادن الملح * والكحل والقارور النقط * والابار * التي لم تملك بالاستنباط و
السعي وفي المستنبط بالسعي كالماء الصريح والماء المترز في الطرف فملك المحرز والمستنبط
وتامه في شرح المصباح في حديث المسلمين شركا في ثلث في الماء والكلا والنار *
التي يستقى منها الناس * زياعى يعنى النبي لم تملك بالاستنباط والسعي فلو قطع هذه
المعادن الظاهرة لم يمكن لقطعها حكم بل المقطع وغيره سواء فلو منعهم المقطع كان
بمنعه متعل يا وكان لما اخذ ما لا لا انه منعه بالمنع لا بالاختار وكف عن المنع وصرف عن
من اومة العمل لئلا يشبهه اقطاع بالصحة او بصيرمه في حكم الاملاك المنقضية ذكره
العلامة قاسم في رسالته احكام اجارة اقطاع البرجندى * وحرير بئر الناضح * وهي
التي ينزع الماء منها بالبعير * كمنزاع العطن * وهي التي ينزع الماء منها باليد والعطن
مناخ الابل حول البئر * اربعون ذراعا من كل جانب * وقالوا ان لنا ضح فستون وفي
الشرنبلالية عن شرح المبيح لوعشق البئر نوت اربعين يزار عليها انتهى لكن نسبه
القنستانى لمحمد رح ثم قال وبغنى بقران الاسام وعزاه المنتمة ثم قال وقيل المتقير في
بشروعين بما ذكرني اراضيهما لصلا بهما وفي اراضيهما دفن دفن لا ينقل الماء الى
الثاني وعزاه للهداية وعزاه البرجندى فكان في ذمة اذ حفرها في موات باذن الامام *
فلو في غير موات اوفيه بلا اذن الامام لم يكن اليكم كذلك اذ ذكره المصنف وعزاه لقنستانى
وفيه رمز الى انه لو حفر في ملك الغير لا يستحق الحرير فلو حفر في ملكه فله من الحرير
ما شاء والى ان الماء لو غلب على ارض تركها الملاك وماتوا وانقرضوا لم يجر احياءها ولو تركها
الماء بحيث لا يعود اليها لم يكن حريرا لعامر جاز احياءها وعزاه للمضمرات * وحرير
العين خمسائة ذراع * من كل جانب * كما في الحديث والذراع والمكسرة وهو ست قبضات

وكان ذراع الملك اى ملك الاكاسرة سبع قبضات فكسرو منه قبضة * ويمنع غيره من الحفر *
 وغيره * فيه * لانه ملكه فلو حفر فللول ردعه او تضمينه وتماه فى الدردر * ولو حفر الثانى
 بشرافى منتهى حريم البشر الاولى باذن الامام قل صب ماء البشر الاولى وتحول الى
 الثانية فلا شئ عليه * لانه غير متعل والماء تحت الارض لا يملك فلا مخالصة * كمن بنى
 حانوتا بجانب حانوت غيره فكسدت * الحانوت * الاول بسببه * فانه لاشئ عليه درر
 وزيلعي وفيه لو هدم جد ارغيره فلصاحبه ان يواخذ به قيمته لا ببناء الجدار وهو الصحيح *
 وللحافر الثانى الحريم من الجوانب الثلاثة دون الجانب الاولى * لسبق ملك
 الاولى فيه * وللقناة * هى مجرى الماء تحت الارض * حريم بقدر ما يصلحه * للاقاء الطين
 ونحوه وعن محمد رح كالبشر ولو ظهر الماء فكالمعين وفى الاختيار فوضه لرأى الامام اى
 لو باذنه والا فلا شئ له ذكره الامر جندى * وحريم شجر يغرس فى الارض الموات خمسة
 اذرع من كل جانب * فليس لغيره ان يغرس فيه * ويلحق ما امتنع عود دجلة والفراة اليه
 بالموات اذ لم يكن * ذلك * حريما * عامرا * وان * كان حريما او * جازعه * لم يجز
 احياءه * لانه ليس بموات * والنهر فى ملك الغير لا حريم له الا ببرهان * وقال له مسناة
 النهر لمشييه والقاء طينه وقد ره محمد رح بقدر عرض النهر من كل جانب وهو ارفق ملتقى و
 قد ره ابو يوسف رح بنصف بطن النهر وعليه الفتوح قهستانى معزيا للكرمانى وفيه معزيا
 للاختيار والحوض طى هذا الاختلاف وفيه معزيا للكرمانى ولو كان النهر صغيرا احتاج الى
 كرية فى كل حين فله حريم بالاتفاق وفيه معزيا للكرمانى ان الخلاف فى نهر مملوك له
 مسناة فارغة بلزقها ارض لغير صاحب النهر فالمسناة له عندهما ولصاحب الارض عنده
 وفيه معزيا للمتمة الصحيح ان له حريما بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه للاقاء الطين ونحوه
 انتهى قلت ومن نقل الاتفاق الشرنبلالى عن الاختيار وشرح المجمع والله تعالى اعلم *

* فصل *

الشرب * هو لغة * نصيب الماء * وشرعا نوبة الانتفاع بالماء سقى للزراعة والدواب * والشفة
 شرب بنى آدم والبهائم * بالشفة * ولكل حقها فى كل ما لم يحرز بانه * اوجب * و
 لكل * سقى ارضه من بحر او نهر عظيم كدجلة والفراة ونحوهما * لان الملك بالاحراز

ولا احراز لان قهر الماء يمنع قهر غيره * و * لكل * شق نهر لسقى ارضه منها او لنصب
 الرحى ان لم يضرب بالابرة * لان الانتفاع بالمباح انما يجوز اذا لم يضرب احد كالا انتفاع
 بشمس وقمر وهواء * لا سقى دابة ان خيف تخريب النهر لكثيرتها ولا * سقى * ارضه وشجره
 وزرعه ونصب دولاب * ونحوها * من نهر غيره وقناته وبئر الا باذنه * لان الحق له فتمتوقف
 على اذنه * وله سقى شجرة وخضر زرع في داره حملا اليه بجراره * واوانه * في الاصح *
 وقيل لا الا باذنه * والمحذور في كوز وحب * بمهمله مضمومة الشاذية * لا ينتفع به الا
 باذن صاحبه * ملكه باحرازه * ولو كانت البئر او الحوض او النهر في ملك رجل فله ان
 يمنع من يد الشفعة من الدخول في ملكه اذا كان يبعد ماء بقر به فان لم يبعد يقال له * اي
 لصاحب البئر ونحوه * اما ان تخرج الماء اليه او تتركه * لياخذ الماء * بشرط ان لا يكثر
 صفته * اي جانب النهر ونحوه * لان له حق الشفعة * لحديث احمد المسلمون شركاء
 في ثلث في الماء والكلاء والنار * وحكم الكلاء كحكم الماء فيقال للمالك اما ان ترفع اليه
 والا تتركه لياخذ تدري ما يريد * زيلعي * ولو منع الماء وهو يخاف على نفسه ودابته
 العطش كان له ان يقاتله بالسلاح * لا نوحه * وان كان مسترخيا في الارض في ذاته * السلاح *
 كقطع عند المصلحة ضرورة اذا كان به نفع من حاجته في ملكه بالاحراز فصار له * الطعام *
 نيل في البئر ونحوها الا ان يقاتله بغير سلاح لانه ارتكب محصية فكان كالنهر في ملكه * وكبرى
 نهر * اي حفرة * غير مملوك من بيت المال فان لم يكن ذمه * في بيت المال * شى بغير
 النار على كرمه * ان * منعوا عنه دفعا لضرره * وكبرى * النهر * المملوك على * له * بغير
 اهل منهم على ذلت * وقيل في الشاة لا يجردها لرجوعه ان ياعر القاضى نعم * وسؤفة
 كرمه اسهر المشترك عليهم من اهلادها اذا جاز ارض رجل * منهم * بريح * من * اهل الكرم
 وقالوا عليهم كرمه من اهل الى آخره بالخصص كما يستمرن في استحقاق الشفعة ولا كرم على اهل
 الشفعة * وتصح دعوى الشر * بغير ارض * استسنانا * واذا كان لرجل ارض ولا شرف فيها
 نهر فاراد رب الارض ان لا يجري النهر في ارضه لم يكن له ذلك ويتركه * له * وان
 لم يكن في يد * ولم يكن جاريا فيهم * اي في الارض * فعليه اليان ان والى المهراته وان كان
 نيل * مخراته في هذا النهر مسؤفة لستى اراضه * وعلى من المذهب في ارضه ملك

سطح او الميزاب او المشى كل ذلك في دار غيره فحكم الاختلاف فيه نظيره في الشرب *
 زيلعي * نهر بين قوم اختصمو في الشرب فهو بينهم على قدر اراضيهم * لانه المقصود *
 بختلاف اختلافهم في الطريق فانهم يستوزون في ملك رقبته * بلا اعتبار سرعة الدار وضيقها
 لان المقصود الامتطراق * وليس لاحد من الشركاء * في النهر * ان يشق منه نهرا
 او ينصب عليه رحى * الا وحى ونص في ملكه ولا يضر بنهر ولا بماء وقاية * اود الية كناية
 عورة او جسر * او تنطرية * او يوسع فم النهر او يقسم بالايام * الحال انه * قد كانت
 القسمة بالكرسى * بكسر الكاف جمع كوة بفتحها النقب لان القل يترك على تلك
 لظهور الحيق فيه * او يسوق نصيبه الى ارض له اخرى ليس له منه * اى من النهر * شرب
 بلارضاهم * بتعلق بالجميع وانهم نقضه بعد الاجازة واورثهم من بهد * وليس
 للاعلى من النهر بلارضاهم وان لم تشرب ارضه بدونه ملتقى * كطريق مشترك اراد
 احد هم ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى ساكنها غير ساكن هذه الدار التي مفتحتها في هذا
 الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن الدارين واحد احيث لا يمنع * لان المارة لا تزاد
 ويورث الشرب وبوصلى بالانفعا * اما الايصاء ببيع فباطل * ولا يباع * الشرب *
 ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصلق به * لانه ليس بمال متقوم في ظاهر الرزية وعليه الغول
 كما سيجى * ولا بوصلى بك * اى ببيعه واخويه * ولا يصلح * الماء * بدل خلع وبيع
 عن دم ومهر ونكاح وان صحت هذه العقود * لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة لان
 الشرب لا يملك بسبب ما حتى لو مات وعليه دين لم يبع الشرب بلا ارض فلو لم يكن له
 ارض قيل يجمع الماء في كل نوبة في حوض فباع الماء الى ان ينقضى دينه وقيل ينظر
 الامام لارض لا شرب لها فيضمه اليها فيبيعها براضائها فينظر لقيمة الارض بلا شرب
 ولقيمتها معه فيصرف تفاوت ما بينهما الى بن الميت وتما ملى الزيلعي * ولا يضمن من
 ملاء ارضه ماء فنزلت ارض جارة او غرقت * لانه تسبب غير متعل وهل اذا سقاها سقيا
 معتادا لتحمله ارضه عاده والا فيضمن وعليه الغولى وفي الن خيرة وهل اذا سقى في
 نوبته مقل ارحقه واما اذا سقى في غير نوبته او زاد على حقه يضمن اى مال اسماعيل
 الزاهدى قهسنانى * ولا يضمن من سقى ارضه * او زرعه * من شرب غيره بغير ذنه *

فى رواية الاصل وعليه الفتوى شرح وصيانة وابن الكمال عن الخلاصة لما مر انه
غير متقوم ولو تصدق بنزله فحسن لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف العلف المغصوب فان الدابة
اذا سمت به انعم وصار شيئاً آخر فمستأني * فان تكرّر ذلك منه * لا ضمان و*
ادبه الامام بالضرب والحبس ان رأى * الامام * ذلك * خائفة وتماه فى شرح
الوصيانة وقال وجوز بعض مشائخ بلخ بيع الشرب لتعامل اهل بلخ والقياس يترك بالتعامل
ونوقض بانه تعامل اهل بلد واحدة وافتمى الناصبي بضمانه ذكره فى جواهر الفتاوى
قال وينفذ الحكم بصفة بيعه فليحفظ قلت وفى الهداية وشروحها من البيع الفاسد
انه يضمن بالاتلاف فلوسقى ارض نفسه بماء غيره ضمنه وبه جزم فى النقاية هنا فافهم
قلت وقد مر ما عليه الفتوى فتنبه وفى الوصيانة شعور وساق بشرب الغير ليس بضامن *
ضمنه بعض وما مر اظهر * وما جوزوا اخذ التراب الذى على * جوانب نهردون
اذن يقرر * ولو حفروا نهرا او لقواتر اياه * فلو فى حريم ليس بالنقل يؤمر *

* كتاب الاشربة *

هى جمع شراب و* الشراب * لغة كل ما تئى يشرب واصطلاحاً * ما يسكر والمحرم منها
اربعة * انواع الاول * الخمر وهى النى * بكسر النون فتشديد الياء * من ماء العنب
اذا غلا واشتد وقذف * اى رمي * بالزبد * اى الرغوة ولم يشترط ان منه وبه قالت
الثلاثة وبه اخذ ابو حفص الكبير وهو لا يظهر كما فى الشرنبلالية عن المواصب ويأتى
ما يفيد * وقد تطلق الخمر على غير ما ذكر مجازاً شرع فى احكامها العشرة فقال *
وحرم قليلها وكثيرها * بالاجماع * لعينها * اى لذاتها وفى قوله تعالى انما الخمر
الميسر الاية عشرة الاثل على حرمتها مبسوطة فى المبتدئ وغيره * وهى نجسة نجاسة
غليظة كالبول ويكفر مستعملها وسقط تقومها * فى حق المسلم * لاماليتها * فى الاصح *
وحرم الانتفاع بها * ولولسقى دواب اولطين ارنظر للتلهي او فى دواء او دهن او طعام
او غير ذلك الا لتخليل او لخوف عطش بقدر الضرورة فلوزاد فسكر حل مباح * ولا يجوز
بيعها * لحد يث مسلم ان الذى حرم شرابها حرم بيعها * ويحل شاربها وان لم يسكر منها و*
يحل * شارب غيرها ان سكر ولا يؤثر فيها الطبخ * الا انه لا يحل فيه ما لم يسكر منه

لاختصاص الحد بالنى ذكره البرزلى واستظهره المصنف وضعف ما فى الغنية والمجتبى
 ثم نقل عن ابن وهبان انه لا يلتفت لما قاله صاحب الغنية محال لغا للقواعد ما لم يعضده
 نقل من غيره انتهى وفيه كلام لا بن الشحنة ولا يجوز بها التدوى على المعتمد قاله
 المصنف قلت ولو باحتقان او اقطار فى احليل نهية * ويجوز تحليلها ولو بطرح شئ
 فيها * خلا فاللشافى رح * * * الثانى * * * الطلاء * * * بالكسر * وهو العصير يطبخ حتى
 ينصب اقل من ثلثيه * ويصير مسكرا وصوب المصنف ان هذا يسمى الباقد واما الطلاء
 فما ذكره بقوله * وقيل ما يطبخ من ماء العنب حتى ذمب شاة ويبقى ثلثه * وصار مسكرا *
 وهو الصواب * كما جرى عليه صاحب المحيط وغيره يعنى فى التسمية لا فى الحكم لان حل
 هذا المثلث المسمى بالطلاء على ما فى المحيط ثابت بشرب كبار الصباقة رضى الله تعالى
 عنهم كما فى الشرنبلالية قال وسمى بالطلاء لقول دمر رضى الله تعالى عنه ما شبه هذا
 بطلا البعير وهو القطران الذى يتلأ به البعير الجربان * ونجاسته * اى الطلاء على
 التفسير الاول كل اقاله المصنف * كالخمر * به يفتى * * * الثالث * * * السكر * * * يفتى *
 وهو الذى من ماء الرطب * اذا اشتد وتلأ بالزبد * * * الرابع * * * نقيع الزبيب وهو
 النى من ماء الزبيب بشرط ان يقذف بالزبد بعد الغليان * والكل * اى الثلثة المذكورة *
 حرام اذا غلى واشتد * والالم يحرم اتقا وان تنف حرم اتقا وظاهر كلامه كبقية
 المتون انه اختار ههنا قولها قاله البرجندى نعم قاله القهستانى وترك القيد هنا لانه اعتمد
 على السابق انتهى فتنبه ولم يبين حكم نجاسة السكر والنقيع ومفاد كلامه انها خفيفة وهو
 مختار السرخسى واختار فى الهداية انها غليظة * وحرمتها دون حرمة الخمر فلا يكفر
 مستحلها * لان حرمتها بالاجتهاد * والحلال منها * اربعة انواع الاول * نبيذ التمر
 والزبيب ان طبخ اذ نى طبخة * يحل شربه * وان اشتد * وهذا * اذا شرب * منه * بلا لهو
 وطرب * فلو شرب للهو فقليله وكثيره حرام * * * ومالم يسكر * فلو شرب ما يغلب على ظنه انه
 مسكر فيحرم لان المسكر حرام فى كل شراب * * * الثانى * * * النليطان * * * من الزبيب
 والتمر اذا طبخ اذ نى طبخة وان اشتد يحل بلا لهو * * * الثالث * * * نبيذ العسل والتمر
 والبر والشعير والورد * يحل سوا * * * طبخ اولاه * بلا لهو وطرب * * * الرابع * * * المثلث العنبى *

وان اشتد وهو ما طبع من ماء العنب حتى ينصب ثلثاه ويبقى ثلثه اذا قصص به استمر الطعام والتداوى والتقوى على طاعة الله تعالى ولولله ولا يحل اجماعا حقائق * وصح بيع غير الخمر * مما مر ومغاد * صحة بيع الحشيشة والافيون قلت وقد سئل ابن نجيم عن بيع الحشيشة هل يجوز فكتب لا يجوز فحمل على ان مراده يعلم الجواز عدم الحل فانه المصنف * وتضمن * هذه الاشارة * بالقيمة لا بالمثل * لمنعنا عن تمليك عمه وان جاز فعله بخلاف الصليب حيث تضمن قيمته صليبا لانه مال متقوم في حقه وقد امرنا بتركهم وما يد ينون زيلعي * وحرصها محمد رح * اى الاشارة المتخذة من العسل والعين ونحوها فانه المصنف * مطلقا قليلا وكثيرا * وبه يفتى * ذكره الزيلعي وغيره واختاره شارح الوهبانية وذكر انه مروي عن الكل ونظمه فقال شعر ونى عصرنا فاختير حل واوتعوا * طلاقا من مسكر الحب يسكر * وعن كلهم يروى وافتى محمد * بتحريم ما قد قل وهو المسكر * قلت وفي طلاق البرازية وقال محمد رح ما اسكر كثيرا فقليله حرام وهو نجس ايضا ولو سكر منها المختار في زماننا انه يسر زاد في الملتقى ووقوع طلاق من سكر منها تابع للحرمة والكل حرام عند محمد رح وبه يفتى والخلاف انه امر عند قصص التقوى اساعند قصص التلهي فحرام اجماعا انتهى وتما مه فيما علقته عليه زاد القهستاني ان لبن الابل اذا اشتد لم يحل عند محمد رح حلا فالهما والسكر منه حرام بلا خلاف والحد والطلاق على الخلاف وكذا لبن الرماك اى الغرس اذا اشتد لم يحل وصح في الهل اية حله وفي الجزالة انه يكره تحريما عند عامة المشايخ على قوله * وحل الا نبياذ * اتخاذ النبيذ * فى الدباء * جمع دباء ذو هو القرع * والحنتم * جرة خضراء * والمانت * المطالب بالزنت اى القير * والنتير * الخشبة المنقورة وما ورد من الهوى نسخ * وكراه شرب دردى الخمر * اى عكره * والاستشاط * بالدردى لان فيه اجزاء الخمر وقليله ككثيره كما مر * و * لكن * لا يحل شارب * عندنا * بلا سكر * وبه يحل اجماعا * ويحرم الكل البنج والحشيشة * هي ورق القنب * والافيون * لانه مفسد للمثقل ويصل عن ذكر الله تعالى وعن الصلوة * لكن دون حرمة الشرفان اكل شيئا من ذلك لاحد عاينه وان سكر * منه * بل بعزرها دون الحل كن الله في الجوهرة وكل التبرم جوزة لطيب كن دون حرمة

الحشيشة قاله المصنف ونقل عن الجامع وغيره ان من قال يحل النجس والحشيشة فهو زنديق مبتدع بل قال نجم الدين الزاهدى انه يكفر ويباح قتله قلت ونقل شيخنا النجم الغزى الشافعى فى شرحه على منظومة ابيه البدرى والمتعلقة بالكبائر والصغائر عن ابن حجر المصنف انه صرح بتحريم جوزة الطيب باجماع الائمة الاربعة وانها مسكرة ثم قال شيخنا النجم والتتن الذى حدث وكان حدثه بل مشق فى سنة خمسة عشر بعد الالف يدعى شاربه انه لا يسكر وان سلم له فانه معتز وهو حرام لحديث احمد عن ام سلمة رض قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومعتز قال وليس من الكبائر ثرنا وله المرة والمرتين ومع نهى ولى الا مرعنه حرم قطعاً على ان استعماله ربما يضر بالبدن نعم الاصرار عليه كبيرة كسائر الصغيرة انتهى بحروقه وفى الاشباه فى قاعدة الاصل الاباحة او التوقف وبظهور اثره فيما اشكل حاله كالحيوان المشكل امره والنباتات المجهول سميته انتهى قلت فيفهم منه حكم النبات الذى شاع فى زماننا المسمى بالتتن فتنبه وقد كرهه شيخنا العمادى فى هدى السالكين الحاقه بالثوم والبصل بالاولى فتدبر ومن جزم بحرمه الحشيشة شارح الوهبانية فى الحظر ونظمه فقال شعروا بتحريم الحشيش وحرقه * وتطبيق محتش لزجر وقرروا * لبائعه التاديب والفسق اثبتوا وزندقة للمستحل وحرروا *

* كتاب الصيد *

اعلم منا سبته ان كلا منهما مما يورث السرور وهو مباح * بخمسة عشر شرطاً مبسوطاً فى العناية وسنقررها فى اثناء المسائل ، الصيد المحرم فى غير الحرم او للتلهي * كما هو ظاهر * او حرقة * على ما فى الاشباه قال المصنف وانما زدته تبعاله والا فالتحقيق عندى اباحة اتخاذ حرقة لانه نوع من الاكتساب وكل انواع الكسب فى الاباحة سواء على المنصب الصحيح كما فى البرازية وغيرها * نصب شبكة الصيد ملك ما تعلق بها بخلاف ما اذا نصبها للجفاف * فانه لم يملك ما تعلق بها * وان وجد * المقلش او غيره * خاتماً او ديناراً مضروباً * بضرب الاسلام * لا يملكه ويجب تعريفه اعلم ان اسباب الملك ثمانية ناقلة كبيع وهبة وخلافة كارث واصالة وهو الاستيلاء حقيقة بوضع اليد او حكماً بالتهمة كنصب شبكة لصيد لا لجفاف على المباح الخالى عن مالك بل او استولى فى مغارة على حطب غيره

لم يمكنه ولم يحل للمقلش ما يجب به بلا تعريف وتام التعريف في المطولات * وحل الصيد
بكل ذي ناب ومثلب * تقل ما في الذبائح * من كلب وباز ونحوهما بشرط قابلية التعليم و*
بشرط * كونه ليس بنجس العين * ثم فرع على ما صهد من الاصل بقوله * فلا يجوز * الصيد *
بدب واسد * لدن م قابليتهما التعليم فانهما لا يعملان للغير الا سد لعلو صوته والدب
لخساسته والحق بعضهم بالدب الحدأة لخشاستها * ولا يخنزير * لنجاسته عينه وعليه
فلا يجوز بالكب علي القول بنجاسته عينه الا ان يقال ان النص ورد فيه فتنبه به يندفع قول
القهستاني ان الكلب نجس العين عند بعضهم والخنزير نجس العين عند ابي حنيفة
رح على ما في التجريد وغيره فتأمل * بشرط علمهما * علم ذي ناب ومثلب * وذا
يتروك الاكل * اما الشرب من الصيد فلا يضر قهستاني ويأتي * ثلثاني الكلب * زخه *
وبالرجوع اذا دعوته في البازي * ونحوه * و* شرط * جرحهما في اى موضع منه *
على الظاهر وبه يقتضى وعن الثانی يحل بلا جرح وبه قال الشافعي رحمه الله * و* بشرط *
ارسال مسلم او كتابي و* بشرط * التسمية عند الارسال * واولحكما فالشرع عدم
تركها عمد * على حيوان ممتنع * اى قادر على الامتناع بقوائمه او بجناحيه * متوحش *
فالذى وقع فى الشبكة او سقط فى البئر واستأنس لا يتحقق فيه الحكم ان كور و
لذا قال * يؤكل * لان الكلام فى صيد الاكل وان حل صيد غيره كما سبق او اعم
لحل الانتفاع بالجلد مثلاً كما يأتى فتأمل * و* بشرط * ان لا يشرك الكلب المعلم كلب
لا يحل صيده ككلب * غير معلم وكلب * مجوسى * اولم يرسل اولم يسم عليه * و* بشرط
ان * لا يطول وقفته بعد ارساله * اى يكون الاصطياد مضافا لارسال * بخلاف ما اذا
كمن واستخفى كالقهل * اى كما يحكم القهل على وجه التسمية لا الاستراحة والقهل
خصال حسنة ينبغي لكل عاقل العمل بها كما بسطه المصنف * فان اكل منه البازي اكل *
لان تعليمه ليس بترك اكله * وان اكل الكلب منه * ونحوه * لا * يؤكل مطلقا عندنا *
كاكله منه * اى كما لا يؤكل الصيد الذى اكل الكلب منه * بعد تركه * للاكل * ثلث
مرات * لانه علامة الجهل * وكذا * لا يؤكل * ما صاد بعل * حتى يتعلم * ثانياً يترك
الاكل ثلثاً * او * ماداده * قبله لوبقى فى ملكه * فان ما اتلفه من الصيد لا تظهر

فيه الحرمة اتفاقا لغوات المحل وفيه اشكال ذكره القهستاني * كصقر فر من صاحبه فمكث
حينئذ رجع اليه فارسله فصاد * لم يؤكل لتركه ما صار به معلما فيكون كالكلب اذا اكل *
ولو اكل * الصيد من الكلب وقطع منه بضعة والقاها اليه فاكلها او خطف
الكلب منه واكله اكل ما بقي كما لو شرب الكلب من دمه * لانه من غايته علمه * ولو نهش
الصيد فقطع منه بضعة فاكلها ثم ادركه فقتله ولم يأكل منه لا يؤكل * لانه حاله الاضطراب *
ولو القى ما نهشه وتبع الصيد فقتله ولم يأكل منه حتى اكل صاحبه ثم اكل ما القى حل *
لانه لو اكل من نفس الصيد لم يضر كما مر * واذا ادرك المرسل او الرامي * الصيد حيا *
بحياة فوق ما في الملك بوح * ذكاه * وجوبا * وشرط لعله بالرمي التسمية * ولو حكما
كما مر * وشرط * الجرح * لتحقيق معني الذكاه * وشرط * ان لا يقعد عن طلبه
لو غاب * الصيد * متعاملا لسهمة * فساد ام في طلبه يحل وان قعد عن طلبه ثم اصابه
ميتا لا يؤكل لاحتمال موته بسبب آخر وشرط في الخانية لعله ان لا يتوارى عن بصره
وفيه كلام مبسوط في الزيلعي وغيره * فان ادركه الرامي او المرسل حيا ذكاه * وجوبا
فلو تركها حرم وسيجيى * والسمية المعتبرة هنا * ما يكون * فوق ذكاه الملك بوح * بان
يعيش يوما وروى اكثره مباح اما من ارها وهو ما لا يتوهم بقا * كما في الملتقى فلا يعتبر
ههنا حتى لو وقع في ماء لم يسرم * والمعتبر * في المتردية واخواتها * كنطيمة وموقوذة
وما اكل السبع * والمريضة * مطلق * السمية وان قلت * كما اشرنا اليه * وعليه التمول *
وتقدم في الذبائح * فان تركها * اى الذكوة * عمد * مع القدره عليها * فمات *
حرم وكذا يحرم لو عجز عن التذكية في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله تعالى يحل وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى قال المصنف وفي متني ومتن
الموقاية اشارة الى حله والظاهر ما سمعته انتهى قلت ووجه الظاهر ان العجز عن التذكية
في مثل هذا لا يحل الحرام * او ارسل مجوسي كلبه فزجره مسلم فانزجرا وقتله معراض
بعرضه * وهو سهم لا ريش له سمي به لاصابته بعرضه ولولرأسه حدة فاصاب به حل *
او بندقة ثقيلة ذات حدة * لقتلها بالمثل لا بالحد * ولو كانت خفيفة لها حدة حل *
لقتلها بالجرح * ولو لم يجرحه لا يؤكل مطلقا وشرط في الجرح الاداء وقيل لا ملقن وقامه

في ما علقته عليه * اورمى صيد افوق في ماء * لاحتمال قتله بالماء فيحرم ولها لطير ماثيا
 فوق نيه فان انغمس جرحه فيه حرم والا حل ملتقى * او * وقع * على سطح او جبل فتروى
 منه الى الارض حرم * في المسائل كلها لان الاحتراس من مثل هذا ممكن * فان وقع
 على الارض ابتداء * اذا الاحتراس عنه غير ممكن فيحل * او ارسل مسلم كلبه فزجره * اي
 اغراه بصياحه * مجوسي فانزجر * اذا الزجر دون الارسل والفعل يرفع بما هو فوقه
 او مثله كنسخ الحد يث * اولم يرسله احد فزجره مسلم فانزجر * اذا الزجر ارسل
 حكما * او اخذ غير ما ارسل اليه * لان غرضه اخذ كل صيد يتمكن منه حتى لو ارسله
 على صيود كثيرة بتسمية واحدة فقتل الكل اكل الكل * اكل * في الوجوه المذكورة لما
 ذكرنا * كصيد رمى فقطع عضومنه فانه يؤكل لا العضو * خلا فاللشافعي ولنا قوله عليه
 الصلوة والسلام ما بين من السبي فهو ميتة ولو قطعه ولم يبينه واحتمل الثامه اكل العضو
 ايضا والا لا ملتقى * وان قطعه * الرامي * انلا تا واكثره مع عجزه او قطع نصف راسه
 او اكثره او قل نصفين اكل كله * لان في هذه الصور لا يمكن حياة فوق حياة المذبوح
 فلم يتناول الحد يث المذکور بخلاف ما لو كان اكثره مع راسه لا مكان المذکور *
 وحرم صيد مجوسي ورتني ومرقن ومترم * لانهم ليسوا من اهل الذكوة بخلاف كتابي
 لان ذكوة الاضطراب كذا الاختيار * وان رمى صيد افلم يشنه فرماه آخر فقتله
 فهو لثاني وحل وان اشنه الاول * بان اخرجته عن حيز الا متناع وفيه من
 الحياة ما يعيش * فالصيد * للاول وحرم * لقدرته على ذكوة الاختيار فصار
 قاتلا له فيحرم * وضمن الثاني للاول قيمته * كلها وقت اتلافه * غير ما نقصته جراحته وحل
 اصطيا دما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه * لمنفعة جلد او شعره او ريشه اولدفع شره وكله
 مشروع لا طلاق النص وفي القنية يجوز ذبح الهرة والكلب لنفعه او الاولى ذبح الكلب
 اذا اخذته مرارة الموت * وبه يطهر لحم غير نجس العين * كخنزير فلا يطهر اصلا *
 وجلده * وقيل يطهر جلد لا لحمه وهذا اصح ما يفتى به كما في الشر نبلا لية عن
 المواهب هنا ومرفى الطهارة * اخذ الصيد ليلا مباح والاولى عدم بعله * خانية * ويكره
 تعليم البازي بالطير الحي * لتعديبه * سبع * الصائد * حس انسان او غيره من

الاصليات * كفرس وشاة * فرمى * اليه * فاصاب صيد الم يحل بخلاف ما اذا سمع حس
 اسد * او خنزير * فرمى اليه * او ارسل كلبه * فاذا هو صيد حلال الاكل حل * ولو لم
 يعلم ان الحس حس صيد او غيره لم يحل جوهره لانه اذا اجتمع المبيع والمحرم غلب
 المحرم * رمى ظبيا فاصاب قرنه او ظلفه فمات ان ادماه اكل * لوجود الجرح * والا
 لا والعبرة بحالة الرمي فحل الصيد برده اذا رمى * مسلما * لا باسلامه ووجب الجزاء
 بحله * اذا رمى محرما * لا باحرامه * وميجى * قبيل كتاب الديات فرع لو ان
 بازبا معلما اخذ صيدا فقتله ولا يدري ارسله انسان او لا لا يؤكل لوقوع الشك في
 الارسال ولا ابا حة بل ونه وان كان مرسل فهو مال الغير فلا يحوز تناله الا باذن صاحبه زيلعي
 قلت وقد وقع في عصرنا حادثة الفتوى وهي ان رجلا وجد شاته مذبوحة ببستان هل
 يحل له اكلها ام لا ومقتضى ما ذكرناه انه لا يحل لوقوع الشك في ان الذابح ممن يحل
 ذكوته ام لا وهل سمي الله تعالى عليها ام لا لكن في الخلاصة من اللقطة قوم اصابوا بغيرها
 من بوحافي طريق البادية وان لم يكن ذلك قريبا من الماء ووقع في قلبه ان صاحبه
 فعل ذلك ابا حة للناس لا ناس بالاخل والاكل لان الثابت بالذلة كالتا بت بالصریح انتهى
 فقد اباح اكلها بالشرط المذكور فعلم ان العلم بكون الذابح اهلا للذكوة ليس بشرط قاله
 المصنف قلت قد يفرق بين حادثة الفتوى واللقطة بان الذابح في الاول غير المالك قطعاً
 وفي الثاني يحتمل ورأيت بخط ثقة سرق شاة فذبحها بتسمية فوجد صاحبها هل يؤكل
 الاصح لا لكفره بتسميته على الحرام القطعي بلا تملك ولا اذن شرعي انتهى فيحرم روفي
 الوهبانية قال شعري ومامات لا تطعمه كلبا فانه * خبيث حرام نفعه متعذر * وتمليك
 عصفور لواحد آجز * واعتاقه بعض الائمة ينكر * وان يلقيه مع غيره جاز اخذ *
 كقشر ليمان وماه المقشر * وفي معاياتها شعري واي حلال لا يحل اصطيا د * صيود
 وما صيدت ولا هي تنفر * هو صيد دخل دار رجل فغلق عليه بابها ملكه فلا يملك غيره
 ولو بعد خروجه انتهى *

* كتاب الرهن *

منا سبته ان كلام الرهن والصيد سبب لتجصيل المال * هو * لغة حبس الشيء وشرا *

حبس شيء مالى * اى جعل الشيء محبوسا لان الحبس هو المرتهن * تحقق يمكن استيفاء *
 اى اخذه * منه * كلا * وبعضا كان كان قيمة المرهون اقل من الدين * كالدين * كاف
 الاستقصاء لان العين لا يمكن استيفاء * من الرهن الا اذا صار دينا حكما كما سيجى *
 حقيقة * وهو دين واجب ظاهر او باطنا او ظاهرا فقط ككتمان عبد او خل وجد حرا
 او خمر * او حكما * كالايمان المضمونة بالمثل او القيمة كما سيجى * وينعقد باليجاب و
 قبول * حال كونه * غير لازم * وح * للراهن تسليمه والرجوع عنه * كافي الهبة *
 فاذا سلمه وتبضه المرتهن * حال كونه * مسوزا * لا متفرقا كتمويل شجر * مغرغا * لا مشغولا
 بدق الراهن كشترين ون النمر * مميزا * لا مشاعا ولو حكما بان اتصل المرهون بغير المرهون خلقته
 كالشجر وسيتضح * لزوم * افاد ان القبض شرط الزوم كافي الهبة وصحيح في المبتعبي انه شراء الجواز *
 والتخلية * بين الرهن والمرتهن * قبض * حكما على الظاهر * كالبيع * فانها فيه ايضا قبض * وهو
 مضمون اذا ملك بالاقبل من يمينه ومن الدين * وعند الشافعي رحمه الله تعالى هو امانة * والمعتبر
 قيمته يوم القبض * لا يوم الهلاك كما توهمه في الاشياء المشابهة للمنقول كما حرره المصنف *
 المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار * اى - قل - وما يريد اخذه من الدين *
 ليس بمضمون في الاصح * كذا في القنية والاشياء * فان * هلك * سارت قيمته
 الدين صار مستوفيا * دينه * حكما او زادت كان الفضل امانة * فيضمن بالاعلى *
 او نغصت سقط بقله ورجع المرتهن بالفضل * لان الاستغناء بقله المالية * وضمن *
 المرتهن * بد عوى الهلاك بلا برهان مطلقا * سواء كان من اموال * هرد او باطنه و
 خصه مالك روح بالباطنة * وله طلب دينه من راضيه وله حبسه به وان كان الرهن في يد *
 لان الحبس جزاء مطله * وله حبس رهنه بعد الفسخ * للعلل * حتى يقبض دينه او
 يبرئه * لان الرهن لا يبطل بمجرد الفسخ بل يبقى رهنما بقي القبض والدين معا فاذا
 فات احد هما لم يبق رهننا يلغى ود رر وغيرهما * لا الانتفاع به مطلقا * لا باستئام
 ولا سكنى ولا اجارة او اعاره سواء كان من مرتهن او راضى * لا باذن *
 كل الاخر وقيل لا يسئل للمرتهن لانه ربوا وقيل ان شرطه كان ربوا لا لا في الاشياء
 والجواهر اباح الراهن للمرتهن اكل النما او سكنى الدار ولين الشاة المرهونة ناكلها المضمن

وله منعه ثم اذا دفي الاشياء انه يكره للمرتهن الا انتفاع بذلك وهو في آخر الرهن * ماتت
الشاة في يد المرتهن قسم الدين على قيمة الشاة ولبنها الذي شربه فحظ الشاة يسقط وحظ
اللبن يأخذ المرتهن فلو فعل * الا انتفاع قبل اذنه * صار متعديا ولم يبطل * الرهن *
به واذا طلب المرتهن * دينه امر باحضار رهنه * لئلا يصير مستوفيا مرتين الا اذا كان
له حمل او عند العدل لانه لم يأتمنه شرح مجمع * فان احضر سلم * له * كل دينه
اولا ثم * سلم المرتهن * رهنه * تحقيقا للتسوية * وان طلب * دينه * في غير بلد
العقد * للرهن * فكذلك * الحكم * ان لم يكن للرهن مؤنة وان كان * لحمله مؤنة * سلم
دينه وان لم يحضره * لان الواجب عليه التسليم يعنى التخلية لا النقل من مكان الى مكان
ونقل القهستانى عن الذخيرة انه لو لم يقدر على احضاره اصلا مع قيامه لم يؤمر به انتهى فليحفظ *
و * كن * للراهن ان يحلفه بالله ما صلك * وهذا كله اذا ادعى الراهن هلاكه اما اذا لم يدع
فلا نأخذ في احضاره وكذا الحكم عند كل نجم حل كما حرد ابن الشحنة ونظامه شارح الوهبانية
وقال شعير ولا دفع ما لم يحضر الرهن اريكن * بغير مكان العقد والحمل يعسر * كذا النجم
اولى دون دعوى مدينه * هلاكه وهذا في النهاية ينكر * ولا يكاف مرتهن * قد *
طلب دينه احضار رهن قد وضع عند العدل بامر الراهن ولا * احضار * ثمن رهن
باعه المرتهن بامره * اى بامر الراهن * حتى يقبضه * لاذنه بذلك وح * اذا قبضه *
اى الثمن * يكاف احضاره * لقيام العدل بمقام المبدل * ولا * يكاف * مرتهن معه
رهنه تمكين الراهن من بيعه ليقضى دينه * بغيره لان حكم الرهن الحبس الدائم حتى
يقبض دينه * ولا * يكلف * من قضى بعض دينه * او ابرا بعضه * تسليم بعض رهنه
حتى يقبض البقية من الدين * او يبرئها اعتبارا بحبس المبيع * ويجب * على المرتهن *
ان يحفظه بنفسه وعياله * كما في الوديعة * وضمن ان يحفظ بغيرهم * كما مر فيها * و *
ضمن * بايداعه * واعارته واجارته واستعمله * وتعد به كل قيمته * فيسقط الدين
بقدره * وكذا * يضمن كل قيمته * يجعل خاتم الرهن في خنصرة * سواء جعل فيه
لباطن كفه او لا به يغى برجندى * اليسرى واليمنى * على ما اختاره الرضى لكن
قد منافي السطار عن البرجندى فيها انه من شعار الروافض وانه يجب التحرز عنه فتنبه

قلت ولكن جرت العادة في زماننا بلبسه كذلك فينبغي لزوم الضمان قيا سا على مسألة
السيف الآتية فليحذر ولا يجعله في اصبع اخر على الا اذا كان المرتهن امرأة فتضمن لان
النساء يلبسن كذلك فيكون استعما لا لحفظا ابن كمال معزيا للزيلي * و * مثله * تقليل
سيقي الرهن لا الدلثة * فان الشيطان يتقلد ون في العادة بسميعين لا لثلثة * و * في *
لبس خاتمه * اى خاتم الرهن * فوق آخر يرجع الى العادة * فان كان ممن يتجمل
بلبس خاتمين ضمن والا كان حافظا فلا يضمن * ثم ان قضى بها * اى بالقيمة المذكورة من
جنس الدين يلتقيان قصاصا * بمجرد * اى بمجرد القضاء بالقيمة * اذا كان الدين حالا
وطالب * المرتهن * الراهن بالفضل ان كان * ثمه فضل * وان * كان الدين * مؤجلا
يضمن المرتهن قيمته ويكون رهنا عند * فاذا حل الاجل اخل * بدينه وان قضى
بالقيمة من خلاف جنسه كان الضمان رهنا عند * الى قضاء * ودينه * لانه بدل الرهن فاخذ
حكمه * واجرة بيت حفظه وحافظه * وما روى الغنم * على المرتهن واجرة راعيه *
لوحيا * ونفقة الرهن والخراج * والعشر * على الراهن * والاصل فيه * كل ما يحتاج
اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبعيته فعلى الراهن لانه ملكه وكما كان لحفظه فعلى المرتهن لان
حبسه له واعلم انه لا يلزم شئ منه لو اشترى على الراهن قهستانى عن الزخيرة * واما
مؤنه رده * كجعل آبق * اورد حزو منه * كمد اواة جريح * الى يد * اى الى يد
المرتهن * فتقسم على المضمون والامانة فالمضمون على المرتهن والامانة مضمونة على الراهن *
لو قيمته أكثر من الدين والافعلي المرتهن وكن امعاجة امراض وقرح وفك اء جنانية * وكل
ما وجب على احد هما فاداه الاخر كان متبرعا الا ان يأمر القاضى به ويجعله ديناعلى
الاخر * فيمنع يراجع عليه وبمجرد امر القاضى بلا تصريح يجعله ديناعليه لا يرجع كما فى
المتقطوعن الامام لا يرجع لو صاحبه حاضر امطلقا خلا فاللشاني وهى مسألة الحجر
زيلي * قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا هو الذى رهنه عندى
فالقول للمرتهن * لانه القابض بخلاف ما لو ادعى المرتهن رده على الراهن بعد قبضه
فان القول للراهن لانه امانكر فان برهنا فللراهن ايضا ويسقط الدين لا ثباته الرياء
ولو قبل قبضه فالقول للمرتهن لانكاره دخوله فى ضمانه وان برهنا فللراهن لا ثباته

الضمان بزازية * يجوز له السفر به * بالرهن * اذا كان الطريق آمناً * كما في الوديعة *
وان كان له حمل وموئنة * وكذا الانتقال من البلد وكذا العدل الذي الرهن
في يد كافي العمادية معزيا للعدالة على خلاف ما في فتاوى لقاصيخان ولعل ما في الوديعة قول
الامام وما في الفتاوى قولهما كما يفيد كلام القنية فائقة في الحديث اذا عني
الرهن فهو بما فيه قالوا معنله اذا اشتبهت قيمته بعد هلاكه بان قال كل لا ادرى كم
كانت قيمته ضمن بما فيه من الدين كذا ذكره المصنف اول الباب والله اعلم *

* باب ما يجوز ارتهاؤه وما لا يجوز *

لا يصح رهن مشاع * لعدم كونه مميزا كامرا * مطلقا * مقارنا وطاريا من شريكه او غيره
يقسم اولاً ثم الصحيح انه فاسد يضمن بالقبض وجوزة الشافعي وفي الاشباه ما قبل البيع
قبل الرهن الا في اربعة المشاع والمشغول والمتصل بغيره والمعلق عتقه بشرط قبل وجوده
غير المملوك بر فيجوز بيعها لارهنها وفيها الحيلة في جواز رهن المشاع ان يبيعه النصف
بالخيار ثم يرهنه النصف ثم يفسخ البيع قال المصنف وفيه نظر ولعله مفرع على الضعيف
في الشيوع الطاري على قلت بل ولا على الصحيح لانه بالخيار لا يخلو اما ان يبقى في ملكه
او يعود لملكه وعلى كل يكون رهن المشاع ابتداء كما بسطه في تنوير البصائر فتنبه قلت و
الحيلة الصحيحة ما في حيل منية المفتي اراد رهن نصف داره مشاعا يبيع نصفها من طالب
الرهن ويقبض منه الثمن على ان المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم ينقض البيع بحكم
الخيار فيبقى في يد بمنزلة الرهن بالثمن واعتمده ابن المصنف في زواهر الجواهر
وفيها الشيوع الثابت ضرورة لا يضر لما في الولوالجية ولو جاء بثويين وقال خذ احدهما
وهنا والاخر بضاعة عندك فان نصف كل منهما يصير رهنا بالدين لان احدهما ليس
بارد من الآخر فيشيع الرهن فيهما بالضرورة فلا يضر * و * لا رهن * ثمرة على نخلة دونه *
لا * زرع ارض او نخلة او بناء * بن ونهما وكل اعكسها * كرهن الشجر لا الثمر والارض
لا النخل والاصل ان المرهون متي اتصل بغير المرهون خلقه لا يجوز لامتناع قبض المرهون
وحد درر وعن الامام جواز رهن الارض بلا شجر ولو رهن الشجر بمواضعها او بالاربعاء فيها جاز
ملتقى لانه متصل اتصال مجاورة وفي القنية رهن دارا والحيطان مشتركة بينهما وبين الجيران صح

في العرصة ولا يضر اتصال السقف بالحيطان المشتركة لكونه تبعاً * ولا * رهن الحرق والمدبر
 والمكاتب وام الولد والوقف * ثم لما ذكر ما لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز الرهن به فقال *
 ولا * بالامانات * كوديعة وامانة * ولا * بالكرك * خوف استحقاق المبيع فالرهن به
 باطل بخلاف الكفالة كما مر * ولا * لبيعين مضمونة بغيرها اي بغير مثل او قيمة مثل * المبيع في
 يد البائع * فانه مضمون بالثمن فاذا اهلك ذهب بالثمن * ولا * بالكفالة بالنفس و*
 لا * بالقصاص مطلقاً * في نفس ومادونها * بخلاف الجناية خطاء * لا مكان استيفاء
 الارش من الرهن * ولا * بالشفعة وباجرة النائحة والمغنية وبالعين الجاني والمديون *
 واذا لم يصح الرهن في هذه الصور فللراهن اخذه فلو اهلك عند المرتهن قبل الطلب
 اهلك مجازاً اذ لا حكم الباطل فبقى القبض باذن المالك صد والشرعية وابن كمال *
 ولا * رهن خمر وارتها من مسلم او ذمي للمسلم * اي لا يجوز للمسلم ان يرهن
 خمر او يرتها من مسلم او ذمي * ولا يضمن له * اي للمسلم * مرتتها * حال كونه *
 ذمياً وفي عكسه الضمان * لتقومها عند هم لا عندنا * وصح * الرهن * ببيع مضمونة *
 بنفسها اي * بالمثل او بالقيمة كالمغصوب وبدل الشلع والمهر وبدل الصلح عن دم عمداً *
 اعلم ان الاعيان ثلثة عين غير مضمونة اصلاً كالامانات وعين غير مضمونة ولكنها
 تشبه المضمونة كبيع في يد البائع عين مضمونة بنفسها كالمغصوب ونحوه ونظامه في الدرر *
 وصح * بالدين الموعود بان رهن ليقرضه كذا * كالف مثلاً فلو دفع اليه البعض و
 امتنع لا جبراً شأه * فاذا اهلك * هذا الرهن * في يد المرتهن كان مضموناً عليه بما وعد *
 من الدين فيسلم الالف للراهن جبراً * اذا كان الدين مساوياً للقيمة او انل اما اذا
 كان اكثر فهو مضمون بالقيمة * هذا اذا سمي قد رالدين فان لم يسمه لم يكن مضموناً
 في الاصح كما مر في المقبوض على سوم الرهن بان رهنه على ان يعطيه شيئاً فملك في يد *
 هل يضمن خلاف بين الامامين مذكور في البزازية وغيرها والاصح انه غير مضمون و
 قد تقدم ان المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار غير مضمون في الاصح * و*
 صح * برأس مال السلم وثمن الصرف والمسلم فيه فان اهلك * الرهن * في المجلس *
 ثم الصرف والسلم و* صار * المرتهن * مستوفياً * حكماً خلافاً للثلاثة * وان افترقا قبل

نقل وهلاك بطلا * اى السلم والصرف واما المسلم فيه فيصح مطلقا فان هلك الرهن
تم العقد وصار عوضا للمسلم فيه * ولو لم يهلك ولكن * تغا سخا السلم وبالمسلم فيه
رهن فهو رهن برأس المال * استحسانا لانه بد له فقام مقامه * وان هلك * الرهن *
بعد الفسخ * المذكور * هلك به * اى بالمسلم فيه فيلزم رب السلم دفع المسلم فيه لبقاء
الرهن حكما الى ان يهلك * وللاب ان يرهن بنين * كائن * عليه عبد طفله * لان
له ايداعه فهذه الولي لهلاكه مضمونا والوديعة امانة * والوصي كذلك * وقال ابو يوسف
رح لا يملكان ذلك ثم اذا هلك ضمنا قد راد بين للصغير لا الفضل لانه امانة وقال
التمرتاشى يضمن الوصى القيمة لان للاب ان ينتفع بمال الصبي بخلاف الوصى لكن
جزم فى ذلك خيرة وغيرها بالنسوية بينهما * وله * اى للاب * رهن ما له عند ولده
الصغير بنين له * اى للصغير * عليه * اى على الاب * ويحسبه لاجله * اى لاجل الصغير
بخلاف الوصى فانه لا يملك ذلك سرا جية * وكذلك عكسه * فللاب رهن متاع طفله من نفسه
لانه لو فور شغفته جعل كشيئين وعبارتين كشرائه مال طفله * بخلاف الوصى لانه
وكبل محض فلا يتولى طرفى العقد فى رهن ولا بيع وتما مه فى الزيلعى * و * صح *
بمن عبد اوخل او ذكوة ان ظهر العبد حرا والخل خمرا والذكوة ميته * و * صح *
ببدل صلح عن انكار ان اقر * بعد ذلك * ان لادين عليه * والا صل ما مران وجوب الدين ظاهرا
يكفى لصحة الرهن والكفيل * و * صح * رهن السجّرين والماكيل والموزون فان رهن *
المان كور بخلاف حنسه هلك بقيمته وهو ظاهر وان * بحسنه وهلك هلك بمنله * وزنا او كيلا
لا قيمة خلا فالحما * من الدين ولا عبرة بالجودة * عند الما قالبة بالجنس ثم ان تساويا
فظاهر وان الذبن ازيد فالزائد فى ذمة الراهن وان الرهن ازيد فالزائد
امانة درر وصدرا الشريعة * باع عبد اعلى ان يرهن المشتري بالثمن شيئا بعينه او يعطي
كفيلا * كذلك بعينه * صح ولا يجبر * المشتري * على الوفاء * لما مرانه غير لازم *
وللبائع فسخه * لغوات الوصف المارغوب * الا ان يدفع المشتري الثمن حالا * يدفع *
قيمة الرهن * المشروط * رهنا * للحصول المقصود * وان قال * المشتري * لبا ثعه *
وقد اعطاه شيئا غير مبيعه * امسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهن * لتلغظه بما يغيد

الرهن والعبرة للمعاني خلا فاللغاني والغلة و * لو كان * ذلك الشيء الذي قال له
 المشتري امسكه هو * المبيع * الذي اشتراه بعينه لو * بعد قبضه * لانه يحصل ان
 يكون رهنا بثمنه * ولو قبله لا * يكون رهنا لانه محبوس بالثمن كما مر بقي لو كان المبيع
 مما يفسد بمكته كليهم وخبر وجدنا فاطمة المشتري وخاف البائع تلفه جاز بيعه وشراؤه و
 لو باعه بازيد تصدق به لان فيه شبهة * رهن * رجل * عينا عند رجلين بدین لكل
 سهمما صح وكله رهن من كل منهما * ولو غير شريكين * فان تهاينا كل واحد منهما في
 نوبته كالعدل في حق الآخر * هذا هو ما لا يجوز ان ما يتجزئ من فعل كل حبس المصنف
 فلو دفع له كله ضمن عند خلا فإلهما واصله مسئلة الودعة زيلعي * ولو ملك ضمن كل
 حصته * لتجزئ الاستيفاء * فان تضر دين احدهما فله رهن للاخر * لما مر ان كل
 العين رهن في يد كل منهما بلا تفرق * وان رهنا رجلا رهنا * واحد * بين عليهما
 صح بكل الدين ويمسكه الى استيفاء كل الدين * اذ لا شيوخ * ولو رهن بين يدين بالالف لا
 يأخذ احدهما بقضاء حصته * لحبس الكل بكل الدين كما مبيع في يد البائع * فان سرق
 لكل واحد منهما منه امن الدين له ان يتضرر احدهما اذا ادرك ما سرق له فلا في البيع *
 لتعد والعقل بتفصيل الثمن في الرهن والبيع هو الاصح * ولو بطل يئذ كل منهما * من
 الرجلين * على رجل انه * اى ان كل واحد * رهنه وفي الشرح * كقول * عند *
 وقبضه * لاستحالة كون كله رهنا لهما اذ كانا لك في آن واحد ولا يمكن تخصيص الزمان والشيء
 فتها ترنا وجه من فيهم لك امانة اذا الباع لا حكم له وان اذ البائع رهنه فان اراد كان
 صاحب الدار يخ الا قدم اولي وكل اذا كان * الرهن * في يد احد دما دن ذوالين *
 احق * لقريته سبقه * فإرسات راحته * اى رهن العبد مثله * وثالث * الرهن
 معهما * اى في ايديهما * اولاه * اى اوليس العبد معهما فان الحكم واحد زيلعي *
 في رهن كل كل لك * كما وصفتنا * كان في يد كل واحد منهما نصيبه * اى العبد * رهن
 سبقه * استحسانا لا نقلا به بائوت استيفاء والشائع بقبضه * اخذ عمامة اهل يوت لتكون
 رهنا عند * لم تكن رهنا * واذا هكت تملك هلك المرهون قال وهن انا مر اذا رضى المطلب
 بتركه رهنا عادية ومغادرة انه ان رضى بتركه كان رهنا والا لا رعايه فتعمل الغل في راجية

وغيرها كما افاده المصنف وفي المجتبى لرب المال مسك ما لي المديون رهنا بلا اذنه و
 قيل اذا ايسر فله اخذ مكان حقه قضاء عن دينه اقره المصنف * دفع ثوبين فقال خذ
ايهما شئت رهنا بك افاخذ هما لم يكن واحد منهما رهنا قبل ان يختار احدهما * سراجية
فروع غصب الرهن كماله الا اذا غصب في حال انتفاع مرتهن باذن الراهن امره
 بدفعه للذال فل دفعه فلهلك لم يضمن حمامي وضع المصحف الرهن في صندوقه ووضع
 عليه قصعة ماء للشرب فانصب الماء على المصحف فلهلك ضمن ضمان الرهن لا الزيادة و
 المودع لا يضمن شيئا قنية الاجل في الرهن يغسله سلطه ببيع الرهن وماد للمرتهن ببيعه
 بلا محض واره غاب الراهن غيبة منقطعة فرفع المرتهن امره للقاضي لبيعه بدينه ينبغي
 ان يجوز ولومات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره جاز كل افي متفرقات بيع
 النهر وفي الذخيرة ليس للمرتهن بيع ثمره الرهن وان خافه تلفها لان له ولاية الحبس
 لا البيع ويمكن رفعه الى القاضي حتى لو كان في موضع لا يمكنه الرفع للقاضي او كان
 بحال يغسل قبل ان يرفع جاز له ان يبيعه *

* باب الرهن يوضع على يد - ل *

سمى به لعل الله في زعم الراهن والمرتهن * اذا وضع الرهن على يد عدل صح ويتم
بقبضه ولا يأخذ واحد هما منه وضمن او دفع الى احدهما * لتعلق حقهما به فلرد دفعه
 فتلف ضمن اتحد به واخذ منه قيمته وجعلها عند او عند غيره وليس للعدل جعلها
 رهنا في يده لئلا يصير قاضيا ومقتضيا وهل للعدل الرجوع مبسوط في المديونات * واذا
هلك يهلك من ضمان المرتهن فان وكل * الراهن * المرتهن او وكل * العدل او غيره
 ببيعه عند حلول الاجل صح * توكيله * لوكيله * اهلا ان لك * اي للبيع * عند
التوكيل والا * يكن اهلا ان لك عند التوكيل * لا تصح الوكالة وح * فلو وكل ببيعه
صغير * لا يعقل * فبا حه بعول بلوغه لم يصح * خلا نالهما * فان شرطت * الوكالة *
 في عقل الرهن امر ينمزل بعزله * لا يموت لراهن * ولا المرتهن * للزومها بلزوم
 العقل فهي تعالف الوكالة المفردة من وجود احد هاهنا * والثاني ان الوكيل هنا *
 يجوز علي البيع عند الامتناع وكل الشروط بعول الرهن في الاصل * زيلي على خلاف

ظاهر الرواية وان صححها تاضي خان وغمرة على ما نقله القهستاني وغمرة فتنبه بخلاف الوكالة
 المفردة * * * الثالث انه * * * يملك بيع الولد والارض و * * * الرابع * * * اذا باع بخلاف جنس
 الدين كان له ان يصرفه الى جنسه * * * اى الدين بخلاف الوكالة المفردة * * * الخامس * * * اذا كان
 عبدا وقتله عبدا خطأ فدفع بالبتاية كان له بيعه بخلاف المفردة * * * متعلق بالجميع * * * وله بيعه
 فى غيبة ورثته * * * اى ورثة الراهن * * * كما كان له حال حياته البيع بغير حضرته * * * اى حضرة
 الراهن * * * وتبطل * * * الوكالة * * * بموت الوكيل * * * مطلقا وعن الثانى ان وصيه يشكك لكونه
 خلاف جواب الاصل * * * ولو اوصى الى آخر ببيعته لم يصح الا اذا كان مشروا له * * * ذلك فى الوكالة * *
 ولا يملك راهن ولا مرتهن بيعه بغير رضا الآخر فان حل الاجل وغاب الراهن اجبر الوكيل
 على بيعه كما هو * * * الحكم * * * فى الوكيل بالخصومة * * * اذا غاب موكله واباه فانها لا يجبر عليها
 بان يبيعه اياها لبيع فان لم يبع ذلك باع القاضى دفعا للضرر * * * فان باعه العدل فالتمن
 رهن * * * كالمتمن * * * فيهلك كهلاكه فان اوفى ثمنه * * * بعل بيعه * * * المرتهن واستحق الرهن * * * و
 ضمن * * * فان * * * كان المبيع * * * هالكافي يد المشتري ضمن المستحق الراهن * * * ان شاعلانه فاصب * *
 و * * * ح * * * صح البيع والقبض * * * لتملكه بضمائه * * * او * * * ضمن المستحق العدل * * * اولى به المبيع * *
 ثم هو * * * اى العدل * * * يضمن الراهن وصفا * * * ايضا * * * او * * * ضمن المرتهن ثمنه * * * الذى اداه اليه * *
 وهو * * * اى الثمن * * * له * * * اى للعدل لانه بدل ملكه * * * ويرجع المرتهن على راهنه لانه * *
 ضرورة بطلان قبضه * * * وان * * * كان الرهن * * * قائما * * * فى يد مشتريه * * * اخذ المستحق من مشتريه
 ورجع هو * * * اى المشتري * * * على العدل بتمنه * * * لانه العاقد * * * ثم * * * يرجع * * * اى العدل * * على
 الراهن به * * * اى بتمنه * * * و * * * اذا رجع عليه * * * صح القبض * * * وسلم الثمن للمرتهن * * * او * * * رجع العدل * *
 على المرتهن بتمنه ثم * * * رجع * * * هو * * * اى المرتهن * * * على الراهن به * * * اى لانه زاد هافى الم ر
 والوقاية وان شرطت الوكالة بعد الرهن رجع العدل على الراهن وتيسر قبض المرتهن
 ثمنه اولا * * * فان هلك الرهن عند المرتهن فاستحق * * * الرهن * * * وضمن الراهن قيمته
 هلك * * * الرهن * * * بل ينفذ * * * وان ضمن المرتهن * * * القيمة * * * يرجع على الراهن بقيمتها * * * اني
 ضمنها لضرره * * * وبنيته * * * لا ننقض قبضه **فرع** فى الرهن لقيمة ذهبت عين دار
 الرهن يسقط ربع الدين وسببى انتهى والله اعلم *

* باب التصرف فى الرهن والجنائية عليه وجنانيته *

أى الرهن * على غيره توقف بيع الراهن رهنه على اجازة مرتهنه او قضاء دينه فان
 وجد احد هاتئذ وصار ثمنه رهنا * فى صورة الاجازة * وان لم يجز * المرتهن البيع
 وفسخ * بيعه * لا يفسخ * بفسخه فى الاصح * و * اذا بقي موقفاً لمشتري * بالخيار *
 ان شاء صبر الى فكك الرهن او رفع الامر الى القاضى ليفسخ البيع * وهذا اذا اشتراه
 ولم يعلم انه رهن ابن كمال * ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه * الراهن ايضا * من *
 رجل * آخر قبل ان يميز المرتهن * البيع * فالثانى موقوف ايضا على اجازته * اذا الموقوف
 لا يمنع توقف الثانى * فايهما اجاز لزم ذلك وبطل الآخر ولو باعه * الراهن * ثم
 آجره او رهنه او وهبه من غيره فاجاز المرتهن الاجارة والرهن والهبة جازا لبيع الاول *
 لحصول النفع بتحول حقه للثمن على ما تقرروا فى محله تحرر * دون غير من هذه العقود *
 المذكورة اذ لا منفعة للمرتهن فيها فكانت اجازته اسقاطا لحقه فزال المانع فينفذ البيع
 وفى الاشياء باع الراهن الرهن من زيد ثم باعه من المرتهن انفسخ الاول * وصح اعتاقه
 وتدبيره واستيلاده * اى نفذ اعتاق الراهن * رهنه فان * كان * غنياً و * كان *
 دينه * اى المرتهن * حالاً اخذ * المرتهن * دينه من الرهن وان مؤجلاً اخذ قيمته
 للرهن بل له الى * زمان * حلولة * فاذا حل استوفى حقه لو من جنسه ورد الغضل * وان * كان
 الراهن * معسراً نفى العتق سعى العبد فى الاقل من قيمته ومن الدين ورجع
 على سيد غنياً وفى التدبير والاستيلاد سعى * اى كل * فى كل الدين بلا رجوع *
 لان كسب المالك بروام الولد ملك المولى * فاذا اتلف * الراهن * الرهن فحكمه
 حكم ما اذا اعتقه غنياً * كما مر * و * الرهن * اذا اتلفه اجنبى * اى غير الراهن *
 فالمرتهن يضمه * اى المتلف * قيمته يوم هلك وتكون * القيمة * رهنا عنده * كما مر
 واما ضمانه على المرتهن فتعتبر قيمته يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق زيلعى *
 وباعارته * اى المرتهن الرهن * من رهنه يخرج من ضمانه * تسميتها عارية مجاز *
 فلو هلك * الرهن * فى يد الراهن هلك مجازاً * حتى لو كان اعطاه به كفيلاً لم يلزم
 الكفيل شئ لخروجه من الرهن نعم لو كان الراهن اخذ به بغير رضا المرتهن جاز ضمان

الكفيل تاتارخانية * فان عاد * قبضه * عادضانه و للمرتهن استرداد عنه الي يد
 فلو مات الراهن قبل ذلك * اى قبل الاسترداد * بالمرتهن احق به من سائر الغرماء *
 لبقاء حكم الرهن * ولو اعاره * او اودعه * احد هما اجنبيا باذن الآخر سقطضانه
 واكمل واحد منهما ان يعيده رهنا * كما كان * بخلاف الاجارة والبيع والهبة * والرهن *
 من المرتهن او من اجنبى اذا باشرهما احد هما باذن الآخر * حيث يشرح عن الرهن
 ثم لا يعود الا بعقد مبتدأ لا بها عقود لازمة بخلاف العارية وبخلاف بيع المرتهن من الراهن
 لعدم لزومها بقى لو مات الراهن قبل رهنه ثانيا فالمرتهن اسوة للغرماء * ولو اذن
 الراهن للمرتهن فى استعماله او اعارته للعمل فهلك * الرهن * قبل ان يشرع في العمل
 او بعد الغراغ منه هلك بالدين * لبقاء عقد الرهن * ولو هلك في حالة العمل * والاستعمال *
 هلك امانته * لثبوت يد العارية ح * ولو اختلف في وقته * اى وقت هلاكه فقال المرتهن
 هلك في حالة العمل وقال الراهن فى غيره * فالقول للمرتهن * لانه منكر * والبينة
 للراهن * لانهما اتفقا على زوال يد الرهن فلا يصدق الراهن فى عوده الا حجة بزيادة
 وفيها اذن للمرتهن فى لبس ثوب الرهن يوما فبجاء به المرتهن متشرقا ونال تشرق فى
 لبس ذلك اليوم وقال الراهن ما لبسته فيه ولا تشرق فيه فالقول للراهن وان انزل الرهن
 باللبس فيه ولكن قال تشرق قبل لبسه او بعد * فالقول للمرتهن فى ذلك ما عاد من
 الضمان فروع رهن الاب من مال بالغه شيأ يد بن بلى نفسه جازاؤ الرهن قيمته اكبر
 من اليد بن فهلك ضمن الاب قد رال بن دون الزبادة بخلاف الوصي فانه ضمن قيمته
 والفرق ان الاب ان ينتفع بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصى ولو اذرك الابن
 ومات الاب ليس لابن اخيه قبل قضاء الدين ويرجع الابن فى مال الاب ان كان
 رهنه لنفسه لانه مضطركم غير الرهن ولو رهن شيأ ثم اقرب الرهن لغيره لا يصدق فى حق
 المرتهن ويؤمر بقضاء الدين ورده الى المقر له ولو رهن دار غرة فاجاز صاحبها جازو
 بينة الراهن على قيمة الرهن اولى وزوائد الرهن كولد وثمره رهن لا غلة دار وارض و
 عبد فلا يصير رهنا والرهن الفاسد كالصبيح في ضمانه * وصح استعاره شي لبرهنه ويرهن
 بما شاء * اذا اطلق ولم يقبل بشي * وان قيل * بقول راجنس او مرتهن او بلك نقيض

به * روح * فان خالف * ما قيل به المعير * ضمن المعير المستعير او المرتهن * لتعدي كل
 منهما * الا اذا خالف الى خير بان عين له اكثر من قيمته فرضنه باقل من ذلك * لم
 يضمن لمشا لفته الى خير * فان ضمن * المعير * المستعير تم غفل الرهن * لتملكه بالضمان *
 وان ضمن المرتهن يرجع بما ضمن وبالك بين على الراهن * كما في الاستحقاق * فان
 وافق وملك عند المرتهن صار * المرتهن * مستوفيا لدينه ووجب مثله * اى مثل
 الدين * للمعير على المستعير * وهو الراهن لقضاء دينه به * ان كان كله مضمونا والا *
 يكن كله مضمونا * ضمن قدر المضمون والباقي امانة * وكل التوعيب فيه صعب من
 الدين بمسا به ويجب مثله للمعير * ولو افته * اى الرهن * المعير اجبر المرتهن على
 القبول ثم يرجع * المعير * على الراهن * لانه غير متبرع لتخلص ملكه بخلاف
 الاجنبى * بما ادعى * بان ساروى الدين القيمة وان الدين ازيد فالزائد تبرع وان
 اقل فلا جبر در ذلك استشكله الزيلعى وغيره واقرة المصنف فلن لم يعرج عليه فى متنه
 مع كمال متابعتة للدور فتدبر * ولو ملك الرهن المستعار مع الراهن قبل رهنه او بعد
 فكه لم يضمن وان استخدمه او ركبته * ونحو ذلك * من قيل * لانه امين خالف ثم
 عاد الى الوفاق فلا يضمن خلافا للشافعى لكن فى الشر نيل لية عن العمادية المستأجر
 والمستعير اذا خالفان عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه الفتوى انتهت بقى
 لو اختلفا فالقول للراهن لانه ينكر الايفاء بما له ولو اختلفا فى قدر امره بالرهن
 به فالقول للمعير هداية اختلفا فى الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتهن فى
 قدر الدين وقيمة الرهن شرح تكمله * ولومات مستعيرة مغلصة * مديونا * فالرهن *
 باق * على حاله فلا يباع الا برضاء المعير * لانه ملكه * ولو اراد المعير بيعه وابتاع المرتهن *
 البيع * بيع بغير رضا ان كان به * اى بالرهن * وفاء والا لا يباع الا برضاء اى المرتهن *
 ولومات المعير مغلصة وعليه دين امر الراهن بقضاء دين نفسه ويرد الرهن * ليصل كل ذى
 حق حقه * وان عجز لفقره فالرهن على حاله * كما لو كان المعير حيا * ولو ورثته * اى ورثة
 المعير * اخذه * اى الرهن * بعد قضاء دينه * كمورث * فان طلب غرماء المعير من ورثته
 يبعه فان به وفاء يبيع والا فلا يباع الا برضاء المرتهن * كما مر * واعلم ان * جناية الراهن

علي الرهن * كلا او بعضا * مضمونة كجناية المرتهن عليه ويسقط من دينه * اي دين المرتهن *
 بقدرها * اي الجناية لانه اكلف ملك غيره فلزمه ضمانه واذا الزمه وقد حل الدين سقط
 بقدره ولزمه الباقي بالاتلاف لا بالرهن وهذا هو الدين من جنس الضمان والالم يسقط منه شيء
 والجناية علي المرتهن وللمرتهن ان يستوفي دينه لكن لو اورد عينه يسقط نصف دينه عنه قهستاني
 وبرجندى * وجناية الرهن عليهما * اي علي الراهن والمرتهن * وعلي مالهما صدر * اي باطل *
 اذا كانت * الجناية * غير موجبة للقصاص * في النفس دون الاطراف اذ لا تود بهن طرفي
 حر وعبد * وان كانت موجبة للقصاص فمعتبرة * فيقتص منه ويبطل الدين خانية وعبارة
 القهستاني وشرح المجمع يبطل الرهن * كجنايته * اي الرهن * علي ابن الراهن او علي ابن
 المرتهن * فانها معتبرة في الصحيح حتى يدفع بها او يدفع وان كانت علي المال فبيع كما لو جنى
 علي الاجنبي اذ هو اجنبي لثمانين الاملاك زيلعي * ولو رهن عبد ايساوى الغا بالفسخ مؤجل
 فرجعت قيمته الي مائة فقتله رجل وغرم مائة وحل الاجل فالمرتهن يقبضها * اي المائة * قضاء
 لحقه ولا يرجع علي الراهن بشيء * كموته بلا قتل والاصل ان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين
 بخلاف نقصان العين فاذا كان الدين باقيا ويد المرتهن يد الاستيغاء فيصير مستوفيا للملك من
 لا يتلوه * ولو باعه * اي العبد المذكور * بمائة بامر الراهن قبض المائة قضاء لحقه ورجع بمائة *
 لانه لما كان الدين باقيا وقد اذن ببيعه بمائة كان الباقي في ذمته وصار كانه استرده
 وباعه بنفسه * ولو قتله عبد قيمته مائة فلزمه افتيكه * الراهن وجوبا * بكل الدين
 وهو الالف * لقيام الناني مقام الاول لهما ود ما وقال محمد رح ان شاء افتيكه بكل
 دينه او تركه علي المرتهن بدينه وهو المختار كما في الشر بلا لية عن المواهب لكن عامة
 المتون والشروح علي الاول * فان جنى * ترك التفريع اولى * الرهن حطاء فداه
 المرتهن * لانه ملكه * ولم يرجع * علي الراهن بشيء * ولا يملك ان * يدفعه الي
 ولي الجناية * لانه لا يملك التملك * فان ابى * المرتهن من الفداء * دفعه الراهن *
 ان شاء * او فداه ويسقط الدين * بكل منهما * لو اقل من قيمة الرهن او مساويا
 ولو اكثر يسقط قدر قيمة العبد * فقط * ولا * يسقط * الباقي * من الدين ولو استهلك
 ما لا يستغرق رقبته فداه المرتهن فان ابى باعه الراهن او فداه ولو قتل ولد الرهن

انسانا واستهلك ما لادفعه الراهن وخرج عن الرهن او فداه وبقي رهنا مع امه واماجناية الدابة
 فهو رويصير كانه هلك بأفنة مساوية وتمامه في الخائبة * مات الراهن باع وصيه رهنه باذن
 مرتبه وقضى دينه * لقيامه مقامه * فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وامره
 ببيعه * لان نظره عام وهل الورثته صغارا فلو كبا راخلفوا الميث في المال فكان عليهم
 تخليصه جوهرة فروع رهن الوصي بعض التركة لدين على الميث عند غريم من غير مائه
 توقف على رضا البقية ولهم رده فان قضى دينهم قبل الرد نقل ولواخذ الغريم جازو
 بيع في دينه واذا ارتهن بدين للميث على آخر جازو دروفى معين المفتي للمصنف لا يبطل
 الرهن بسوت الراهن ولا بسوت المرتهن ولا بسوتها ويبقى الرهن رهنا عند الورثة *

* فصل في مسائل متفرقة *

رهن عَصِيرًا قيمته عشرة بعشرة فتخمر ثم تخلل وهو يساوي العشرة فهو رهن بعشرة * كما كان نم
 المعتبر فيه الزيادة والنقصان القدر لا القيمة على ما افاده ابن الكمال وعليه الفتوى فان
 انتقص شئ من قدره سقط بقدره والا فلا * ولو رهن شاة قيمتها عشرة بعشرة * هذا قيل
 لا بد منه لانه لو كان قيمتها اكثر من الدين يكون الجدل ايضا بعضه امانة بحسابه فتنبه * فماتت *
 بلا ذبح * فل يغل جلد ها * بما لا قيمة له فلوله قيمة ثبت للمرتهن حق حبسه بما زاد باغه
 وهل يبطل الرهن قولان * وهو * اى الجدل * يساوى رهنا فهو رهن به بخلاف ما اذا ماتت
 الشاة المبينة قبل القبض فل يغل جلد ها * حيث لا يعود البيع بقدره على المشهور والفرق
 ان الرهن يتقرر بالهلاك والبيع قبل القبض يفسخ به * ولو ابق عبد الرهن وجعل * العبد *
 بالدين ثم عاد يعود الدين والرهن * خلا فالزفرح * ونماء الرهن كالولك والثمر والمبن والصوف *
 والوبر والارش ونحو ذلك * للراهن * لتولده من ملكه * وهو رهن مع الاصل * تبعاله *
 بخلاف ما هو بدل عن المنفعة كالكسب والاجرة * وكذا الهبة والصقة * فانها غير داخله
 في الرهن ويكون للراهن * الاصل ان كل ما يتولد من عين الرهن يسرى اليه حكم الرهن
 وما لا فلا مجمع الفتاوى * واذا هلك النماء * المذكور * هلك مبيانا * لانه لم يدخل تحت العقد
 مقصودا * واذا بقي * النماء اى ولو حكما بان اكل بالاذن فانه لا يسقط حصه ما اكل منه
 فيرجع به على الراهن كما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه يقسم الدين على قيمتهما

قهستانى كما ذكره بقوله * بعد هلاك الاصل فك يخصصه * من الدين لانه صار مقصودا
 بالفيكاح والتبع يقا به شيء اذا كان مقصودا * و * ح * يقسم الدين على قيمته يوم الفكاك
 وقيمة الاصل يوم القبض ويسقط من الدين حصة الاصل وفك النماء بخصته * كما لو كان
 الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة النماء يوم الفك خمسة فنلتنا العشرة حصة
 الاصل فيسقط ونلت العشرة حصة النماء فيفك به * ولو اذن الراهن للمرتبهين في اكل الزائد *
 اى اكل زائد الرهن بان قال له مهما زاد نكاه * فاكلها * ظاهرة يعمر اكل ثمنها وبه انتمى
 المصنف قال الا ان يوجد نقل يخصص حقيقة الاكل فيتبع * فلا ضمان عليه * اى على
 المرتبهين لانه اتلفه باذن المالك والا تلاق يجوز تعليقه بالشرط والخطر بشلاف التملك *
 ولا يسقط شيء من الدين * قال فى الجواهر رجل رهن دارا وراح السكنى للمرتبهين
 فوقع بسكناه خلل وخرب البعض لا يسقط شيء من الدين لانه لما اباح له السكنى اخذ حكم
 العارية حتى لو اراد منعه كان له ذلك وفي المضمرات ولو رهن شاذ فقال له الراهن كل
 ولد هار شرب لونها فلا ضمان عليه وكذا الواذن له في ثمرة المستان فصا راكله كاكل الراهن
 ثم نقل عن التهذيب انه يكره للمرتبهين ان ينتفع بالرهن وان اذن له الراهن قال المصنف و
 عليه يعمل ما عن محمد بن اسلم رح من انه لا يبطل للمرتبهين ذلك ولو بالاذن لانه ربوا
 قلت وتعليقه يغفل انها تحريمية فتأمل * وان لم يفكك * الراهن * الرهن * بل بقي عند
 المرتبهين على حاله * حتى هلك * الرهن في يد المرتبهين * قسم الدين على قيمة النماء *
 اى الزبادة * التي اكلها المرتبهين وعلى قيمة الاصل فما اصاب الاصل سقط وما اصاب الزبادة
 اخذ المرتبهين من الراهن * كما في الهداية والكافي والخانية وغيرها وفى الجواهر
 الاصل ان الا نلاف باذن الراهن كاتلاف الراهن بنفسه لتسايطه وفيها اباح للمرتبهين نفعه
 هل للمرتبهين ان يؤجره قال لا قيل فلو آجره ومضت المدة فالاجرة له ام للرهن قال له ان
 آجره بلا اذن وان باذنه فللما لك ربحا للرهن وفيها رهن كرماء تسلمه الموتين ثم دعه
 للراهن ليسقيه ويقوم بمصالحه لا يبطل الرهن رهن كرماء وراح ثم باع الكرم
 فقبض المرتبهين النمن ان ثمرة حصل بعد البيع فلم يشرى وان قبله للرهن ان قضى
 دين المرتبهين ولا يكون رهنا ويبطل البيع رجوعا عن الا باحة فانها تقبل الرجوع كما مر

وفيهما زرع المرتهن ارض الرهن ان ابيع له الا نتفاع لا يجب شيء وان لم يبيع لزوم نقصان
الارض وضمان الماء لو من قناة مملوكة فليحفظ زرعها الراهن او غرسها بائن المرتهن ينبغي
ان تبقى رهنا ولا يبطل الرهن فتنبيه استحق الرهن ليس للمرتهن طلب غير مقامه استحق
بعضه ان شأنا يبطل الرهن فيما بقي وان مغرور باقى فيما بقي ويحبس بكل الدين لكن هلكت حصته
آجر داره لغيره ثم رهنها منه صح وبطلت الاجارة ولو ارتهن ثم آجره من راحته
فالاجارة باطلة باقى الرهن سقط الدين كهلاكه فان عاد سقط بحساب نقصه لان الا باق عيب
حدث فيه ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية ذكر الزيادة القصدية فقال * والزيادة في
الرهن تصح * وتعتبر قيمتها يوم القبض ايضا * وفي الدين لا تصح خلافا لثاني والاصل
ان اللاحق باصل العقد انما يتصور اذا كانت الزيادة في معقود به او عليه والزيادة في
الدين ليست منهما فان رهن * نسخ المتن والشرح بالغاء مع انه نبيه في شرحه على انه انما عطفها
بالواو لا بالفاء ليغيد انها مسألة مستقلة لا فرع للاولى فتنبيه * عبد بالف فدفع عبد آخر
رهنا مكان الاول وقيمة كل من العبد بين الف فالاول رهن حتى يرد الى الراهن والمرتهن
في الآخر امين حتى يجعله مكان الاول * بان برد الاول الى الرهن فح يصبر انا في
مضمونا * ابو المرتهن الراهن عن الدين او رهنه منه ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك بغير شيء *
استحسانا لسقوط الدين اذا منعه من صاحبه فيصير غاصبا بالمنع * ولو قبض المرتهن دينه *
كله * او بعضه من راحته او غيره * كمتطوع * او شرعى * المرتهن * بالدين عينا او صالح عنه * اى عن
دينه * على شيء * لانه استيفاء * او احوال الراهن مرتهنه بدينه على آخر ثم هلك رهنه
معه * اى في يد المرتهن * هلك بالدين ورد ما قبض الى من ادعى * في صورة ايفاء
راهن او متطوع او شراء او صلح * وبطلت الحوالة * وهلك الرهن بالدين لانه في معنى
الابراء بطريق الاداء هداية ومغادرة عدم بطلان الصلح وان الدين ليس باكثر من
قيمة الرهن والا فينبغي ان لا تبطل الحوالة في قدر الزيادة قهستانى * وكذا * اى
كما يهلك الرهن بالدين في الصورة المذكورة يهلك به ايضا * لو تصاد قاعلى ان لا دين *
عليه * ثم هلك الرهن * بالدين لتوهم وجوب الدين له اذ قدما على قيامه فتكون
المطالبة به باقية بخلاف الابراء فانه يسقط الدين اصلا * كل حكم * عرف * في الرهن

الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد * كما في العبادية قال وذكر الكرخي ان المقبوض
بحكم الرهن الفاسد يتعلق به الضمان وفيها ايضا * وفي كل موضع كان الرهن مالا و
المقابل به مضمونا الا انه فقد بعض شرائط الجواز * كرهن المشاع * ينعقد الرهن *
لوجود شرط الانعقاد لكن * بصفة الفساد * كالفاسد من البيوع * وفي كل موضع لم يكن *
الرهن * كذالك * اى لم يكن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا * لا ينعقد الرهن اصلا *
وحينئذ * فاذا هلك ملك بغير شيء * بخلاف الفاسد فانه يهلك بالاكل من قيمته ومن الدين
ومن مات وله غرماء فالمرتهن احق به كما في الرهن الصحيح فروع رهن الرهي باطل
كما حررناه في العارية معزيا للوهبانية وفي معاياتها شعراى رهن لا يرام انعكاسه *
ومجنيه لومات بالموث يسطر * قال وهذا التعبير كل نفس بما كسبت رهينة والمعنى كل
نفس ترهن بكسبها عند الله تعالى والله اعلم بالصواب *

* كتاب الجنائيات *

مناسبتة ان الرهن لصيانة المال وحكم الجنائية لصيانة الانفس والمال وسيلة للنفس
فقد م ثم الجنائية لغة اسم لما يكتسب من الشر وشرع اسم لفعل محرم حل مال او نفس و
خص الفقهاء الغصب والسرقه بما حل بمال والجنائية بما حل بنفس و اطراف * القتل *
الذى يتعلق به الاحكام الآتية من قودودية وكفارة واثم وحرمان ارث خمسة والا
فانواعه كثيرة كرجم وصلب وقتل حربى الاول * عمد او هو ان يتعمد ضربه * اى ضرب
الآدمى في اى موضع من جسد * بالة * تفرق الاحزأ مثل * سلاح * ومثقل لوم من حد بد
جوهره * ومسد من خشب * وزجاج * وحجر * وابره فى مقنل برهان * وليطة *
وتوله * وبار * عطف على مسد دلالتها شق الجسد وتعمل عمل الكره حتى لو وضعت
فى الملك فاحترقت العروق اكل يعنى ان سال بها الدم والا لا كما في الكعابة قلت وفي
شرح الوهبانية كلما به الذكوة يجب به القود والا فلا انتهى وفي البرهان وفي حد يد
غير مسد ذك الصنجة روايتان اظهرهما انه عمد وفي المجتبى واحماء التنوير يكفي للقود و
ان لم يكن فيه نار وفي معين المفتي للمصنف الابرة اذا اصاب المقتل ففيه القود والا
فلا فليحفظ وقالوا والنلثة ضربه قصا ابما لا تطيقه البنية كخشب عظيم عمد * وموجه

الاثم * فان حرمة اشد من حرمة اجراء كلمة الكفر لجوازه لمكروه بخلاف القتل * و*
 موجهه * القود عيناً * فلا يصير ما لا الا بالتراضي فيصح صلحا ولو بمثل الدية واكثر ابن
 كمال عن الحقائق * لا الكفارة * لانها كبيرة محضة وفي الكفارة معنى العبادة فلا يناب
 بها قلت لكن في الخاتمة لو قتل مملوكه او ولده المملوك لغيره عمد اكان علمه الكفارة * و*
 الثاني * شبهه وهو ان يقصد ضربه بغمر ما ذكر * اى بما لا يفرق الاجزاء ولو بحجر وخبث
 كبير بن عند * خلافا لغيره * وموجهه الاثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة * سيجي
 تفسير ذلك * لا القود * لشبهه بالخطاء نظرا لانه الا ان يتكرر منه فلا مام قتله سيما
 اختيار * وهو * اى شبه العمل * فيما دون النفس * من الاطراف * عمد * موجب
 للقصاص فليس فيما دون النفس شبه عمد * و* الثالث * خطأ * وهو نوعان لانه اما خطأ
 في ظن الفاعل * كان يرمى شخصا ظنه صيدا او حربيا * او مرتدا * فاذا هو مسلم او *
 خطأ في نفس الفعل كان يرمى * غرضا * او صيدا * فاصاب آدميا * او رمى غرضا فاصابه
 ثم رجع عنه او تجاوز عنه الى ما وراءه فاصاب رجلا او قصص رجلا فاصاب غيره اراد يد
 رجل فاصاب عنق غيره ولو عنقه فعمد قطعاً او اراد رجلا فاصاب حائطا ثم رجع السهم
 فاصاب الرجل فهو خطأ لانه اخطأ في اصابة الحائط ورجوعه سبب آخر الحكم يضاف
 لآخر اسبابه ابن كمال عن المحيط قال وكذا لو سقط من يد خشبة او لبنة فقتل رجلا
 يتحقق الخطأ في الفعل ولا تصح فيه فكلام صدق رابطة فيه ما فيه وفي الوهبانية رحم الله المولف
 شعور وقاصد شخص ان صاب خلافه * فن اخطأ والقتل فيه معد * وقاصد شخص حالة النوم
 ان يمت * فيقتص ان ابقى دما منه ينهر * و* الرابع * ما جرى مجراه * مجرى الخطاء *
 كنا ثم انقلب على رجل فقتله * لانه معد وركا لخطي * وموجهه * اى موجب هذا النوع
 من الفعل وهو الخطاء وما جرى مجراه * الكفارة والدية على العاقلة * والاثم دون
 اثم القتل اذ شرع الكفارة يؤذن بالاثم لترك العزيمة * و* الخامس * قتل بسبب كحائر
 البئر وواضع الحجر في غير ملكه * بغير اذن من السلطان ابن كمال وكذا واضع خشبة
 على قارعة الطريق ونحو ذلك الا اذا مشى على البئر ونحوه بعد علمه بالحفر ونحوه
 درر * وموجهه الدية على العاقلة لا الكفارة * ولا اثم القتل بل اثم الحفر والوضع في

غير ملكه درر * وكل ذلك يوجب حرمان الارث * لو ايجاني مكافا ابن كمال * الاصل *
اي القتل بسبب لعدم قتله والحقه الشافعي بالخطا في احكامه *

*** فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه ***

يجب القود * اي القصاص * بتل كل مستقون الدم * بالنظر لقائله * وروسي تضح عند قوله
ولو قتل القاتل اجنبى * على التأييد عمدا * وهو المسلم والذمي لا المستأمن والحرى *
بشرط كون القاتل مكافا * لما تقره انه ليس لصبي ومجنون عمل في الزاوية حكم عليه
بقود فحين قيل دفعه الولي انقلب دية قتل من يمين ويفيق قتل في اناقته فان جن بعده ان
مطابقا سقط وان غير مطابق قتل تمل عبد مولاه عمل الارواية فيه وقال ابو جعفر يقتل قتل عبد
الوقوف عمل الاقود فيه قتل ختنه عمل اربنته في نكاحه سقط الاقود انتهى * بشرط
انتفاء لشبهة * كولد او ملك او اعم كقوله اقمته نبي فقتله * بينهما * كما سيجي * فيقتل * وبالحر
بالعبد * غير الوقف كما مر خلافا للشافعي رح ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه
ناسخ لقوله تعالى الحر بالحر الآية كما رواه السيوطي في الدر المنثور عن النحاس عن ابن عباس
على انه تخصيص بالانكر فلا ينفى ما عداه كيف ولودل لوجب ان لا يقتل الذمي بالانثى
ولا قاتل به تمل ولا الحر بالعبد ورد بدخوله بالاولى والابى الفتح البستي انما شمر
قوله خن وابدى في هذا الغزال فانه يجر ما في بهي مقنتيه على عمل * ورواه ابو النضر
انا عبد * ولم ارحر اقطا يقتل بالعبد * فاجا به بعض الحنفية راداعليه شمر خن وا
بدى من رام تمل بلظه * وان شئنا شئنا في قتل العمل * وقود وابدى حر وان
كنت عبد * ليعلم ان الحر يقتل بالعبد * والمسلم بالذمي * خلافا لاهل السنة المستأمن
بل هو بمنزلة قيا ساء للمساواة لا استتسا بالتيام المبيع مالاية ومجتنب ودرود غيرها
قان المصنف وينبغي ان يعزل عن الاستتسا ان لتصرف بهم بالعمل به الافى مسائل مضبوطة
ليست هذه منها وقل انصرف ملاخسر وفي منته على القياس انتهى يعني بجمعه المصنف
رحمه الله على عادته فقلت وبعض : عامة الماتون حتى الماتقى * ويقتل * العاتل بالمجنون
وابايع بالاصي والاصح با دعى ونزمن وناقص الاطراف والرجل بالمرأة * بالاجماع *
والفرع باصله وان علا عكسه * خلافا لما لك رح فيها ذبح ابنه ذبحا اي لا يقتص

الاصول وان علوا مطلقا ولو اناثا من قبل الام في نفس او اطراف بغر وعهم وان سفلوا
 لغوله عليه الصلوة والسلام لا يقاد الوالد بولده وهو وصف معلل بالجزئية فيمتنع على من
 علا لا نهم اسباب احياؤه فلا يكون سببا لانهم وحي فتجب الدية في مال الاب في
 ثلث سنين لان هذا عمد والعاقلة لا تعقل العمد وقال الشافعي رحمه الله تعالى تجب
 حالة كبد الصلح زبلعي وجوهرة وسبي في المعاقلة وفي الملتقى ولا قصاص على شريك
 الاب او المولى او المخطي او الصبي او المجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله لما تقر من
 عدم تجزى القصاص فلا يقتل العامل عندنا خلافا للشافعي رح برهان * ولا سيد بعبد *
 اى بعبد نفسه * ومذبرة ومكاتبه وعبد ولد * هذا دخل تحت قولهم ومن ملك قصاصا
 على ابيه سقط كما سيجي * ولا بعبد يملك بعضه * لان القصاص لا يتجزى * ولا
 بعبد الرهن حتى يسمع العاقل ان * وقال محمد رح لا توردان اجتماع جوهرة وعليه
 يحمل ما في الدرد معزى بالذكا في كما في المنع لكن في الشريعة عن الظهريته انه
 اقرب الى الفقه بقي لو اخدنا فلها القيمة تكون رهنا مكانه واو قتل عبد الاجارة فالقود
 للموثر واما المبيع اذ اقبل في يد بائعه قبل القبض فان اجاز المشتري البيع فالقود له وان
 رده فللبائع القود وقيل القيمة جوهرة * ولا بمكاتب * وكل ابنه وعبد * شريلا لية *
 قتل عمد الله لا حاجة لقيل العمد لانه شرط في كل قود * عن وفاء ووارث وسيد وان
 اجتماع * لا اختلاف الصحابة في موته حرا او رقيقا فاشبه المولى فارفع القود * فان لم
 يدع وارثا غير سيد * سواء ترك وفاء او لاة او ترك وارثا ولا وفاء * اقاد سيد * لتعينه وفي
 اولى الصور الاربع خلاف محمد رح * ويسقط قود * قد * ورثه على ابيه * اى اصله لان الفرع
 لا يستوجب العقوبة على اصله وصورة المسئلة فيما اذا قتل الاب اب امرأته مثلا ولا وارث
 له غيرها ثم ماتت المرأة فان ابنها منه يرث القود الواجب على ابيه فسقط لما ذكرنا
 واما تصوير صدر الشريعة فثبوته فيه للابن ابتداء لا ارثا عند ابي حنيفة رح وان اتحد
 الحكم كما لا يخفى وفي الجوهرة لو عفا المجرور او وارثه قبل موته صح استحسانا لا انعقاد
 السبب لهما * لا قود بقتل مسلم مسلما ظنه مشركا بين الصغين * لما مر انه من التلا * و
 انما اعاد اليه من موجب بقتله * بل القاتل عليه كفارة ودية * فالواحد اذا اختلفوا

فان كان في صف المشركين لا يجب شئ لسقوط عصمته قال عليه الصلوة والسلام من كثرة مواد
 قوم فهو منهم قلت فاذا كان مكثروا منهم وان لم يتزى بزيهم فكيف بمن تزى
 قاله الزاهدى قال المصنف حتى لو تشكل جنى بما يباح قتله كحبة فينبغي الاقدام على قتله
 ثم اذا تبين انه جنى فلا شئ على القاتل والله اعلم * ولا يقاد الا بالسيف * وان قتله بغيره
 خلا للشافعي رح وفي الدر عن الكافي المراد بالسيف السلاح قلت وبه صرح في حجج
 المضمرات حيث قال والتخصيص باسم العبد لا يمنع الحاق غيره به الا ترى انا اليقنا
 الرمح والخنجر بالسيف في قوله عليه الصلوة والسلام لا قود الا بالسيف فما في السراجية
 من له قود قاذب بالسيف فلوا لقاء في بئر او قتله بحجر او بنوع آخر عزروا كان مستوفيا
 يحمل على ان مراد بالسيف السلاح والله اعلم * ولا يبي المعتوه القود * تشفيا للصمد ر * اذا
 ملكه ملك * الصلح * بالاولى * لا العفو * مجانا * بقطع يد * اى يد المعتوه * وقتل
 قريبه * لانه ابطال حقه ولا يملكه * وتقييد صلته بقدر الدية واكثر منه وان وقع باقل منه
 لم يصح * الصلح * وتجب الدية كاملة * لانه انظر للمعتوه * والقاضي كلاب * في جميع
 ما ذكرنا في الاصح كمن قتل ولاولى له للثأكم قتله والصلح لا العفو لانه ضرر المعاملة *
 والوصي * كالاخ * يصلح * عن القتل * فقط * بقدر الدية وله القود في الاراف استسنا
 لانه يسلك بها مسلك الاموال * والصبي كالمعتوه * فيما ذكر * والمكبر القود قبل كبر الصغار *
 خلا فلهما والاصل ان كل مالا يتجزى اذا وجد سببه كاملا ثبت لكل على انكمال كولاية
 انكاح وامان * الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير فلا * يملك القود * حتى يبلغ الصغير *
 اجما عازي ليعي فليست * ولو قتل القاتل اجنبى وجب القصاص عليه في القتل * العمل *
 لانه محقون الدم بالنظر لقاتله كما مر * والدية على العاقلة * اى القاتل * في الخطاء
 ولو قال ولي القاتل بعتل القتل * اى بعتل قاتل الاجنبى * كنت اسرته بقتله ولا بينة له *
 على مقاتله * لا يصدق * ويقتل الاجنبى در خلاف من حفر بئر في دار رجل فمات
 فيها شخص فقال رب الدار كنت امرته بالحفر صدق مجتنبى يعني لانه يملك استينافه للحال
 فيصدق بخلاف الاول لغوات الملل بالقتل كما هو القاعدة وظاهره ان حق الولي يسقط
 رأسا لو مات القاتل حتف انغه * ولم استوفاه بعض الاولياء لم بضمن شيا * وفي الدر

والمجتبى دم بين اثنين فعفا احدهما وقتله الآخران علم ان هقربعضهم يسقط حقه يقادر
 الافلا والدية في ماله بخلاف ممسك رجل ليقتل عمدا فقتل رلى القتل الممسك فعليه
 القود لانه ما لا يشكل علي الناس * جرح انسانا ومات * المجروح * فاقام اولياءالمقتول
 بيعة انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بيعة انه برئ * من الجرح احة * ومات بعد
 مدة فبيعة رلى المقتول اولى * كذا في معين الحكم معزى للحاوى القاسي * اقام اولياءالمقتول
 البيعة على انه جرحه زيد وقتله واقام زيد البيعة على ان المقتول قال ان زيد لم يجرحني
 ولم يقتلني فبيعة زيد اولى * كذا في المشتمل معزى لجمع الفتاوى * قال المجروح لم يجرحني
 فلان ثم مات * المجروح * لمس لورنته الد عوى علي الجارح بهذا السبب * مطلقا
 وقيل ان الجرح معروف عند القاضي او الناس قبلت قنية وفي الد رعن المسعودية
 لو عفا المجروح او اولياءه بعد الجرح قبل الموت جاز العفو استحسانا وفي الوهبانية جريح
 قال قتلني فلان ومات فبرهن وارثه على آخرانه قتله لم تسمع لانه حق المورث وقد اكد بهم ولو قال
 جرحني فلان ومات فبرهن ابنه على ابن آخرانه جرحه خطاء قبلت لقيامها على حرمانه الارث *
 سقاء سماحتى مات ان دعه اليه حتى اكله ولم يعلم به فمات لا قصاص ولا دية لكنه يحبس ويعزرو
 اوجره * السم * ايجار اتجب الدية * على عاقلته * وان دعه له في شربة فشرب ومات منه
 فكلازل * لانه شرب باختياره الا ان الد فع خدعة فلا يلزم الا التعزير والاستغفار خالية *
 وان قتله بمر * بفتح الميم ما يعمل به في البطين * يقتص ان اصابه حد احد يد * او ظهرة
 وجرحه اجماعا كما نقله المصنف عن المجتبى * والا * يصبه حد بل قتله بظهوره ولم يجرحه *
 لا * يقتص في رواية الطحاوى وظاهر الرواية انه يقتص بلا جرح في حد يد ونحاس و
 ذهب ونحوها وعزاه في الد رر لقاضيخان لكن نقل المصنف عن الخلاصة ان الاصح
 اعتبار الجرح عند الامام لوجوب القود وعليه جرى ابن الكمال وفي المجتبى ضرب بسيف
 في غمد فخرق السيف الغمد وقتله فلا قود فيه عند ابي حنيفة رح * كالخنق والتفريق *
 خلافا لهما والشافعي رحمهم الله تعالى ولو ادخله بيتا فمات فيه جو عالم يضمن شيئا وقال
 تجب الدية ولو دونه حيا فمات فيه جو عالم يضمن شيئا وقال لا تجب الدية ولو دونه حيا
 فمات عن محد رح يقاد به مجتبى بخلاف قتله بموالة ضرب السوط كما يجي وفيه لو اعتاد

الخنق قتل سامة ولا تقبل توبته لو بد مسكه كالساحر وفيه * ققط رجلا وطرحه قد ام
اسد او سمع بقتله بلا تود فيه ولا دية ويعزرو يضرب ويحبس الى ان يموت * زاد في
الجزازية وعن الاسام عليه الدية وله ققط صبي او القاد في الشمس او البرد حتى مات
فعلى عاقلة الدية وفي الثانية ققط رجلا والناد في البحر فرسب وغرق كما القاد فعلى عاقلة
الدية هذا ابي حنيفة رح . لو سمع ساعة ثم غرق بلا دية لانه غرق بعينه وفي الازل غرق
بطرحه في الماء * قطع عمقه وبقى من الخنوم قلا ونيه الارض فقتله آخر فلا تود فيه *
عليه لانه في حكم الميت * واوقته . وني * حالة * النزع قتل به * الا اذا كان يعلم انه
لا يعيش منه كمن افى الثانية وفي الجزازية شق بطنه يد يد وقطع آخر عنقه ان توهم
بقاؤه . ما بعد الشق قتل قاطع الخنق والاقبل الشاق وعز القاطع * ومن جرح رجلا
عمل احدا في افراش ومات يقص * الا اذا وجد ما يقتله كمن الرقبة . الجرح منه وقد منا
انه لو دعه الجرح او الاولياء قتل به ته صح استمسنا * وان مات * شمس * بفعل نفسه
وذلك واسل واحدة . من ذبل ثاثة الدية في ماله ان كان * القتل * عمل * الا على * قله *
لان فعل اسل والدية جسد واحد لانه قد دني الدارين وفعل ذبل من دني الدارين
وفعل نفسه قد دني الدارين لا العقبى حتى ياتم بالاجماع فصارت ذلة الناس وحقا ودان
يه يرفى المفتول التكليف لكون عمله جنسا آخر غير جنس فعل اسل والدين وان
لا يزيد على الثلث او عن دقائه لان فعل الكل جنس واحد ان كان * ويجب ذبل من شهر
سيفا على المسلمين * يعني في الحال كما نص عليه ابن الكمال حيث قال غر دجاء الوفاة يقال
ويجب دفع من شهر سيفا على المسلمين ولو بقتله ان لم يمكن دفع ضرر الا به صرح به في
انكفاية ابي لانه من باب دفع الصائل صرح به الاحمى وغيره . ياتي . باب * ولا شيء
بقتله * بخلاف الصائل * ولا * ذبل * من شهر سيفا على رجل لا ارهاه راى مصر
وغيره ار شهر عليه عصا يلاف مصر او ياراي ديرة نقله مشهور * دله وان شهر الممنون
على * وسلا حاققتله المشهور * عليه عمل * يجب الدية * نبي * وماله الصبي و
الذابة * الصائلة ونال الشافع روح لا ضمان في الكل لانه لا دفع * ولا ضرر به الشهر
فانصرف * وكف عنه على وجه لا يربك ضرره ثانيا * فقتله الا خبر * في الشهر وعلمه از

غير كذا عمه ابن الكمال تيمالكافي والكفاية * قتل القاتل * لانه بالانصراف عادت
 حصته قلت نتجروا انه ما دام شاعر السيف له ضربه والا فلا يحفظ * ومن دخل عليه غيره
 ليلا فاخرج السرقة * من بيته * فاتبعه * رب البيت * فقتله فلا شيء عليه * لقوله عليه
 الصلوة والسلام قاتل دون مالك وكل القاتل قبل الاخذ اذا اتى اذن ما لم يتمكن
 من دفعه الا باقتل صررا شريعة وفي الصغرى قصص ماله ان عشرة ارا كثر له قتله وان
 اقل قاتله ولا يقتله وهل يقبل قوله انه كابره ان ببينة نعم والا فان المقتول معروفنا
 بالسرقة والشرم يقتض استمسنا والدية في ماله لورثة المقتول بزازية هذا * اذا لم يعلم
 انه لو صاح عليه طرح ما لم وان علم ذلك فقتله مع ذلك وجب عليه القصاص * لقتله بغير
 حق * كما يغضوب منه اذا قتل الغاصب * فانه يجب القود لقتله على دمه بالاستغاثة
 بالمسلمين والغاضي * مباح الى م التجر الى الحرم لم يقتل فيه * خلا فاللشافعي رح * ولم
 يخرج هذه للقتل لكن يمنع عنه الطعام والشراب حتى يضطر فيخرج من الحرم فيقتل
 يقتل * خا رجها وما فيهما دون النفس فيقتض منه في الحرم اجماعا * ولو انشا القتل في
 الحرم قتل فيه * اجماعا سراحية ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ذكره المصنف في الحج *
 ولو قال انتلني بقتله * بسيف * فلا نصاص وتجب الدية * في ماله في الصحيح لان الاباحة
 لا تجري في النفس بسقط القود لشبهة الاذن وكل الوقال اقل اخي ارا بنى ارا بنى فتارمه
 الدية استمسنا ناكافي البزازية من الكفاية وفيها عن الواقعات لو ابنه صغير ايقصر وفي
 الخانية بعنك دمي بفلس اربالف فقتله بقتل * وفي انتل ابي عليه دية لانه في اتطع يد
 فقتل يد بقتل * وفي شج ابنى فقتله لا شيء عليه فان مات فعليه الدية * وقيل لا * يجب الدية
 ايضا * ركن الاسلام كما في العمادية واستظهره طرسوسي لكن رد ابن
 وهبان في قوله القاتل اقل عبد من ارا بطع يد * فعل فلا ضمان عليه * اجماعا لقوله اتطع
 يد من ارا رجلي وان سرى لنفسه ومات لان الاطراف كالاموال فصيح الامر اوقال اتطعه
 على ان تعطيني هذا الثوب او هذا الراحم نقطع يجب ارش اليل لا القود وبطل الصلح
 بزازية فر مع هبة القصاص لغير القاتل لا يجوز لانه لا يجري فيه التملك عن اولي عن
 القاتل اقل من الصالح والصالح افضل من القصاص وكل اعفو للمجروح لا تصح توبة القاتل

حتى يسلم نفسه للقود وهبانية الامام شرط استيفاء القصاص كالحد ود عند الاصوليين
وفرق الفقهاء اشباه وفيها في قاعدة الحد ود تدن رضى بالشبهات القصاص كالحد ود الا في سبع
يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الحد ود القصاص يورث والحد لا يصح عفو القصاص
لا الحد التقادم لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد سوى حد القذف ويثبت باشارة اخرس
وكذا بته بخلاف الحد تجوز الشفاعة في القصاص لا الحد السابعة لا بد في القصاص من
الدعوى بخلاف الحد سوى حد القذف انتهى وفي القنية نظرى باب دار رجل نقتل الرجل
عينه لا يضمن ان لم يمكنه تنحيته من غير قتلها وان امكنه ضمن وقال الشافعي لا يضمن
فيها ولو ادخل رأسه فرما به بحجر فقتلها لا يضمن اجماعا انما الخلاف فيمن نظر من
خارجها والله تعالى اعلم *

* باب القود فيما دون النفس *

وهو في كل ما يمكن فيه رعاية حفظ المماثلة * وح * فيقاد قاطع اليد عمل امن المفصل *
فلو القطع من نصف ساعد او ساق او من قصبة انف لم يقل لا متناع حفظ المماثلة وهي
الاصل في جريان القصاص * وان كانت يده اكبر منها * لانها الممنوعة * وكذا الحكم
في * الرجل والمارن والاذن و * كذا * عين ضربت فزال ضوؤها وهي قائمة * غير
منخسفة * فيجعل على وجهه تطن وطب وتقابل عينه بمرا آذ محماة ولو قلعت لا * قصاص
لتعذر المماثلة في المجتنب نقا اليمنى ويسرى العاقى ذاهبة اقتص منه وترك اعين وعن
الثاني لا قود في نقي عين حواء * وكذا هو ايضا * في كل شجة يراعى * ويتحقق *
فيها المماثلة * كموضحة * ولا قود في عظم الا السن في كل شجة وان تغارتا * طولاً او كبرا
لما مر * فتقلع ان قلعت وقيل تبرد الى * اللحم * موضع اصل السن * ويسقط ما سواه لتعذر
المماثلة اذ ربما تفسد لها ته وبه اخذ صاحب الكافي قال المصنف وفي المجتنب وبه يفتى *
كما تبرد * الى ان يتماويا * ان كسرت * وفي المجتنب ويؤجل حولا فان لم ينبت يقتص
وقيل يؤجل الصبي لا البالغ فلو مات الصبي في الحول برأ وقال ابو يوسف فيه حكومة
عدل وكذا الخلاف اذ اجل في تحريكه فلم يسقط فعند ابي يوسف يجب حكومة
عدل الا لم اى اجرة القالع والطبيب انتهى وسنحققه * وتؤخذ التنية بالثنية والنا

بالثياب ولا يؤخذ الاطى بالا سفل ولا الاسفل بالا طى * مجتنب والخاص انه لا يؤخذ
 عضو الا بمثله * و * لا قود عند با في * طرفى رجل وامرأة * طرفى * حر وعبد *
 طرفى * عبد ين * لتعد والمماثلة بدليل اختلاف ديتهم وقممتهم والاطراف كالاموال
 قلت هذا هو المشهور لكن في الواقعات لو قطعت المرأة يد رجل كان له القود لان الناقص
 يسته في بالكمال اذا رضى صاحب الحق فلا فرق بين حر وعبد ولا بين عبد ين واقره
 القهستانى والبرجندى * وطرف المسلم والكافر سمان * للتساوى في الارش وقال الشافعى
 رح كل من يقتل به يقطع به ومن لا فلا * و * لا فى * قطع يد من نصف الساعد * لما مر *
 و * لا فى * جائفة برئت * وان لم تبرأ فان سارية يقتص والا ينتظر البرأ والسراية ابن كمال *
 لسان وذكر * ولو من اصلهما به يغنى شرح وهبانية واقره المصنف لانه ينقبض وينبسط قلت
 لكن جزم قاضى بخان بلزوم القصاص وجعله فى المحيط قول الامام ونصه قال ابو حنيفة
 رح ان قطع ذكره من اصله او من الحشفة اقتص منه اذ له حد معلوم واقره فى
 الشرنبلالية نليفظ * الا ان يقطع كل الحشفة * فيقتص ولو بعضها لا وسيجى ما لو قطع
 بعض اللسان * ويجب القصاص فى الشفة ان استقصاها بالقطع * لا مكان المماثلة * والا *
 استقصاها * لا * يقتص مجتنب وجوهة وفي لسان اخرس وصبى لا يتكلم حكومة عدل *
 وان كان القاطع اشل او ناقص الاصابع او كان رأس الشاج اكبر * من المشجوج * خير
 المجنى عيله بين القود واخذ الارش * وطى هذا فى السن وسائر الاطراف التي تقاد
 اذا كان طرف الضارب القاطع معيبا يتخير المجنى عليه بين اخذ المعيب والارش كاملا قال
 برهان الدين هذا هو الشلاء ينتفع بها فلوم ينتفع بهالم تكن محلا للقود فله دية كاملة بلا خيار
 وعليه الفتوى مجتنب وفيه لا تقطع الصحيحة بالشلاء * ويسقط القود بموت القاتل * لغوات
 المحل * وبغزو بعض الاولياء وصلاحهم على مال ولو قايلا ويجب حالا * عند الاطلاق *
 ويصلح احد هم وعفوة وامن بقى * من الورثة * حصته من الدية * في ثلث سنين طى
 القاتل هو الصحيح وقيل على العاقلة ملتقى * امر الحر القاتل وسيد * العبد * القاتل
 رجلا بالصلح عن دمها * الذى اشتركا فيه * على الف ففعل المأمور * الصلح عن دمها *
 فالالف على * الحر والسيد * الامر بين نصفان * لانه مقابل بالقود وهو عليهما سوية

فيه له كذا لك * ويقتل جمع بفرد ان جرح كل واحد جرحاً مهلكاً * لان رهوق الروح
 يتحقق بالمشاورة لانه غير متجزى بخلاف الاطراف كما سيجي * والا لا * كما في قصص العلامة
 قاسم وفي المجتبى انما يقتلون اذا جرح من كل جرح يصلح لزهوق الروح فاما اذا كانوا نظارة
 او مقرين او معينين باسماك : احد فلا قود عليهم والا رلى ان يعرف الجمع بلام العهد
 فانه لو قتل فرد اجمع احد هم ابو او سجنون سقط القود قهستاني * و * يقتل * فرد بجمع
 اكتفاء * به للباقيين خلافاً للشافعي ر ح * ان حضروهم فان حضر * رلى * واحد قتل
 له وسقط * عندنا * حق البقية كهم القاتل * حتف انغه لغوات الملح كما مر * قطع
 رجلان * فاكتر * يد رجل * اورجله او قلعاسنه ونحو ذلك مما دون النفس جوهره * بان
 اخذ اسكيناً وامراً صا طي يد : حتى انفصلت فلا قصاص * عندنا * على واحد منهما * او منهم
 لانعد ام المماثلة لان الشرط في الاراء المساواة في المنفعة والقيمة بخلاف النفس فان الشرط
 فيها المساواة في العصمة فقط درر * وضمننا * او ضمنوا * ديتهما على عددهم بالسوية *
 وان قطع واحد يميني رجلين فلهما قطع يمينه ودية يد بينهما * ان حضر اعدا * فان
 حضر احد هما وقطع له فلا خير عليه * اى على القاعاج * نصف الية * لما مر ان الاطراف
 ليست كالنفوس * ولو قضى بالقصاص بينهما تم عفا احد هما قبل استيفاء الية فلا خير
 القود * وعند محل له الارش * ويقاد عبد اتر يقتل عمل * خلافاً لفرزح * ولو اتر اشتاء *
 او بمال * لم ينفذ اقراره * على مولا * بل يكون في رتبته الى ان يعتق كما نقله المصنف
 عن الجوهره قال وظاهر كلام الزبلى بطلان اقراره بالاشتاء اصلاً يعنى لاني حقه ولا يبي
 حق سيده ونحوه في احكام العبيد من الاشهاد به لملابان موجب الرفع والفعل انتهى
 فتأمل له لكن علله القهستاني بانه اقرار بالية علي العاقلة انتهى فتدبره * اذ قد اجمع
 العلماء علي العمل بمقتضى قوله عليه الصلوة والسلام لا نعقل العراقل عبيد ولا عمل ولا
 صلحا ولا اعترافا حتى لو اقر لبحر بالقتل خطاء لم يكن اقراره اقراراً علي العاقلة اى الا ان
 يصل قوه وكن اقراره القهستاني في المعاتل فتنبه * ومن رجلا عمل اذ غفل السهم منه الى
 آخر فما تا يقتص للاول * لانه عمل * والثاني الية على عاقلة * لانه خطأ * وقعت
 حية عليه فنفعها عن نفسه فسقطت على آخر فنفعها عن نفسه فوقعت على ثالث فلهسته *

اى الثالث فهلك فعلى من الديه هكنا سئل ابو حنيفه رح يحضرة جماعه فقال لا
 يضمن الا ل لان الحية لا تضر الثانى وكنك لك لا يضمن الثانى والثالث لو كثروا واما
 الاخير * فان لسعته مع سقوطها * فورا * من غير مهلة فعلى الدافع الديه * لو رثته
 الها لك * والا * تلسغه فورا * لا * يضمن دافعها عليه ايضا فاستصوبوه جميعا وهذه من
 مناقبه رضى الله عنه صيرفية ومجمع الفتاوى قال المصنف وبهذا التفصيل اجبت فى
 حادثة الفتوى وهي ان كلبا عقورا وقع على آخر فاقاه علي الثانى والثانى على
 الثالث والله اعلم فروع القى حية او عقربا فى الطريق فلدغت رجلا ضمن الا اذا
 تحولت ثم لدغته وضع سيفا فى الطريق فعثر به انسان ومات وكسر السيف فديته على
 رب السيف وقيمته على العاثر تور نطوح سيره للمرعى فنتطح ثور غيره فمات ان اشهد عليه
 ضمن . الا لا وقال فى البدائع لا ضمان لان الاشهاد انما يكون فى الحائض لا فى
 الحيوان تاجية * و * اعلم * انه اذا اشترك قاتل العمد مع من لا يجب عليه القود كاجنبى
 شارك الاب فى قتل ابنه * وكاجنبى شارك الزوج فى قتل زوجته وله منها ولد وكعا مد مع
 مخطي وعامل مع مجنون وبائع مع صغير وشريك حية وسبع كما فى الحائية * فلا قود
 على احد هما * اى لا قصاص على واحد منهما فيما ذكر * دخل رجل بيته فراه رجلان مع
 امرأته او جاريته فقتله حل له ذلك ولا قصاص * عليه هذا ساقط من نسخ المتن ثابت فى
 نسخ الشرح معزيا لشرح الوهبانية وقد حققناه فى باب التعزير فروع صبي مجنون قال
 له رجل شد فرسى فاراد شد ها فرسته فمات فديته على عائلته الامر وكذا الواعطى صبي
 عصا او سلاحا او امره بحبل شئ او كسر خطبه ونحو ذلك بلا اذن وليه فمات ولو اعطاه
 السلاح ولم يقل امسكه فقولان صبي على حائض صاح به رجل فوقع فمات ان صاح به فقال
 لا تقع توقع لا يضمن ولو قال وقع توقع ضمن به يفتى وقيل لا يضمن مطلقا تاجية *

* فصل فى الفتلين *

قطع يد رجل ثم قتله اخذ بالامرين * اى بالقطع والقتل * ولو كانا عمدين او * كانا *
خطائين او * كانا * مختلفين * اى احد هما عمد او الآخر خطاء * تخلل بينهما برو
اولا * فيؤخذ بالامرين فى الكل بلا تدخل * الا فى خطائين لم يتخلل بينهما برا * فانما

يدخل اخلاق * فتجب فيها دية واحدة * وان تخطئ برؤم يذل اخلا كما علمت فالجاصل
ان القطع اما عمد او خطأ والقتل كذلك صار اربعة ثم اما ان يكون بينهما برؤا ولا
صارت ثمانية وقد علم حكم كل منهما * كمن ضربه مائة سوط فبرأ من تسعين ولم يبق اثرها *
اي اثر الجراحة * ومات من عشرة * ففيه دية واحدة لانه لما برأ من تسعين لم تبق معتبرة
الا في حق التعزير وكذا كل جراحة انكملت ولم يبق لها اثر عند ابي حنيفة وعند ابي
يوسف رح في منله حكومة عدل وعن محمد رح تجب اجرة الطبيب وثمان الادوية درر
وصد الشريعة وهذا في غيرها * وتجب حكومة * عدل مع دية النفس * في مائة
سوط جرحته وبقي اثرها * بالاجماع لبقاء الاثر ووجوب الارش باعتبار الاثر وهذا في
غيرها وفي جواهر الفتاوى رجل جرح رجلا فعجز المجرع عن الكسب يجب على الجراح
النفقة والمداواة وفيها رجل جاء بعوان الى رجل فضربه العوان وعجز عن الكسب
فمداواة المضروب ونفقته على الذي جاء بالعوان انتهى قال المصنف والظاهر انه مفرع
على قول محمد رح قلت وقد قلنا معزيا للمجتبى عن ابي يوسف رح نحوه وسننقحه في
الشجاج * ومن قطع * اي عمد او خطأ بليل ما يأتي به صرح في البرهان كما في
الشرنبلية لكن في القهستاني من شرح الطحاوي ان الدية على العاقلة في الخطاء و
من ظن انها على القاطع في الخطاء فقد اخطأ وكذا الوشج او جرح * دفعاً عن قطعه * او
شجته او جراحته * فمات منه ضمن قاطعه الدية * في ماله خلافا لما قلنا انه عفا عن
القطع وهو غير القتل * ولو عفا عن الجناية او عن القطع وما يحد ث منته فهو دفع عن
النفس * فلا يضمن شيئاً * فالخطأ يعتبر من ثلث ماله * فان خرج من الثلث فيها
والا فعلى العاقلة ثلثا الدية كما في شرح الطحاوي فمن ظن انها على القاطع نقول اخطأ
قطعا ومغاده ان دفعوا الصحيح لا يعتبر من الثلث ذكر القهستاني * والعمل من كله يتعلق
حق الورثة بالدية لا بالقود لانه ليس بمال * والشجة منله * اي مثل القاطع حكما و
خلافا * قطعت امرأة يد رجل عمد * اي او خطأ لما يأتي فلوا غلق كما سبق وكما التقى
وغيره كان اولي فئام * فنكحها * المقطوع يد * على يد * تم مات * فلوم بمات من
السراية فمهرها الارش ولو عمد اجماعا * يجب * عند ابي حنيفة رح * مهرها *

الدية في مالها ان تعدت * وتقع المقاصة بين المهر والدية ان تساويا والا ترد
 الفضل * وعلى ما قلته ان اخطأت * في قطع يده ولا يتقاصن لان الدية على
 العاقلة في الخطا بخلاف العمد فان الدية عليها والمهر على الزوج فيتقاصن قلت و
 قال صاحب الدردر ينبغي ان تقع المقاصة في الخطاء ايضا لانها عليها دون العاقلة علي
 القول المختار في الدية لكنه ليس على اطلاقه بل في العجم ولعله اطلقه لاحالته
 لمحلته فليست * وان نكحها على اليد وما يحدث منها او علي الجناية ثم مات * منه *
 وجب * لها * في العمد مهر المثل ولا شيء عليها * لرضاه بالسقوط * ولو خطا رفع عن
 العاقلة مهر مثلها والباقي وصية لهم * اى للعاقلة * فان خرج من الثلث سقط والاسقط
 ثلث المال * فقط * ولو قطعت يده فانتص له فمات * المقتوع * الاول قبل *
 الثاني * قبل * الثاني * به * لسرايته وعن ابي يوسف رح لا تود لانه لما قدم علي القطع
 فقد ابرأه عما وراءه وظاهره ان شكل ابن الكمال يفيد تقوية قول ابي يوسف رح قال
 المصنف * ولو مات المقتص منه فديته على عاقلة المقتص له * خلافا لهما قلت هذا اذا استوفاه
 بنفسه بلا حكم الحاكم واما الحاكم والحكام والختان والغصادة والبزاع فلا يتقيد فعلهم بشرط
 السلامة كالا جمر وتماه في الدردر الاصل ان الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح
 يتقيد به ومنه ضرب الاب ابنه تاديبا او الام او الوصي ومن الاول ضرب الاب او الوصي
 او المعلم باذن الاب تعليما فمات لا ضمان لضرب التاديب مقيم لانه مباح وضرب التعليم
 لانه واجب ومحل في الضرب المعتاد واما غيره فموجب للضمان في الكل وتماه في
 الاشياء * وان قطع * ولي القتل * يد القاتل * بعد ذلك * عفا * عن القتل * ضمن
 القاطع دية اليد * لانه استوفى غير حقه لكن لا يقتص للمشبهة وقال لا شيء عليه *
 وضمان الصبي اذا مات من ضرب ابيه او وصيه تاديبا * اى للتاديب * عليهما * اى على
 الاب والوصي لان التاديب يحصل بالزجر والتعريكة وقال لا يضمن لو معتادا واما غير
 المعتاد ففيه الضمان اتفاقا * كضرب معلم صبي وعمل ابغير اذن ابيه ومولاه * لف
 ونشر مرتب فالضمان علي المعلم اجماعا * وان * الضرب * باذنه * ضمان علي
 المعلم اجماعا قيل هذا رجوع من ابي حنيفة رح الي قولهما * وكل اضمن زوج امرا

ضربها تاديباً * لان تاديبها للرلى كذا اعزاه المصنف لشرح المجمع للعمى قلت وهو في
 الاشباه وغيرها كما قد مناه وفي ديات المجتبى الزوج والوصى كالاب تفصيلاً وخلاً فان عليهم
 الدية والكفارة وتميل رجوع الامام الى قولهما وتماه ثمه فروع ضرب امرأة فافضاهما
 فان كانت تستمسك بولها ففيه المثل الدية والا مكل الدية وان افتض بكراً بالزنا فافضاهما
 فان مطاوعة حل او لا غرم وان مكرهة فعليه الحد وارش الا فضاء لا العقر حاوى القنسى
 قطع السجام لحم من عينه وكان غير حا ذق فعميت فعليه نصف الدية اشباه وفي القنية
 سئل نجم الدين عن صببية سقطت من سطح فانفتح رأسها فقال كثير من الجراحين ان شققتم
 رأسها تموت وقال واحد منهم ان لم تشقوه اليوم تموت وانا اشقوها برأسها فشقه فماتت بعد
 يوم او يومين هل يضمن فتأمل ملياً ثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان الشق معتاداً ولم يكن
 فاحشاً خارج الرسم قيل له فلو قال ان ماتت فانا ضامن هل يضمن قال لا انتهى قلت انما لم
 يعتبر شرط الضمان لما تقرران شرطه على الامين باطل على ما عليه الفتوى انتهى والله اعلم *

* باب الشهادة في القتل واعتبار حاله *

اي حالة القتل * القود ينبت للمورثة ابتداء بطريق الخلافة * من غير سبقي ملك المورث
 لان شرعية القود لم تشفي الصلور ودرى التاؤرو الميت ايس باهل له وقوله تعالى نقتل
 جعلنا لوليها سلطاناً فانص فيه * وقالوا بطريق الارث * كما لو انقلب ما لا ورثه من الاولاد
 ما افاد به بقوله * لا يصير احد هم * اي احد الورثة * خصما عن البقية تنفي استيفاء
 القصاص خلافاً لهما والاصل ان كل ما يملكه الورثة بطريق الورثة فاحد هم خصم
 عن الباقيين وقائم مقام الكل في الخصومة وما يملكه الورثة لا بطريق الورثة لا يصير
 احد هم خصما عن الباقيين ثم فرع عليه بقوله * فلو قام حجة بقتل ابيه عمل اسع غيبة
 اخيه * يريد الفرد لا ينفصل * اجماعاً حتى يحضر الغائب لكنه يحبس لانه مما رتبهما *
 فان حضر الغائب * يعيد هاتين الايتين * انما قل وقالوا لا يعيد * وفي القتل *
 الخطأ والدين لا * يحتاج الى اعادة البينة بالاجماع ما امر * فلو برهن القاتل على عفو
 الغائب فالخاضر خصم * لا نقلا به مالا * وسقط القود وكذا لو قتل عبداً ما عدا او
 خطأ * الحال ان السيلين * احد هما غائب * فهو على التفصيل السابق * ولو اخبر

. وايا قود بعفواخيها * الثالث * فهو * اي اخبارهما * عفو للقصاص منهما * عملا بزعمهما
وصى رباعية فالاول * ان صد قهما * اي المخبرين * القاتل والاخ * الشريك * فلا شئ
له * اي للشريك عملا بتصد يقه * وليهما لثا الدية * والثاني * ان كذب باهما فلا شئ
للمخبرين ولاخيها لثا الدية * والثالث * ان صد قهما القاتل وحده * فلكل منهما ثلثها *
الرابع * ان صد قهما الاخ فقط فله ثلثها * لان اقراره اقراره بتكذيب القاتل اياه فوجب
له ثلث الدية * ولكنه * يصرف * ذلك * الى المخبرين * استحسانا * وهو الاصح * زيلعى * لانه
صار مقرا لهما بما اقرب به القاتل * وان شهد انه ضربه بشئ جارج فلم يزل صاحب فراش
حتى مات يقتص * لان الثابت بالبينة كالنات معاينه ولا يحتاج الشاهد ان يقول انه مات
من جرحته بزازية * وان اختلف شاهد اتى في الزمان او في * المكان ارفى آله
او قال احد ما قتله بعصا * قال * الاخر لم ادريماذا قتله او شهد احد ما طلى معاينة
القتل والاخر على اقرار القاتل به بطلت * لان القتل لا يتكرر * وكذا تبطل الشهادة *
لو كمل النصاب في كل واحد منهما * لتيقن القاضي بكدب احد الفريقين ولا اوابية *
ولو كمل احد الفريقين دون الآخر قبل الكمال منهما * لعدم المعارض ولو شهدا
بقتله وقالاهما آله توجب الدية في ماله * في ثلث سنين شربلا لية * استحسانا * ناحملا على
الادنى وهو الدية * وكانت في ماله لان الاصل في القتل العمل * وان اقر كل واحد منهما *
اي من الرجلين * انه قتله * قال الولي قتلتما جميعا له قتلها * عملا باقرارهما * ولو كان
مكان الاقرار * وامسئلة بها لها * شهادة لغت * الشهادتان لان التكذيب تغسيق ونسق
الشاهد يبطل شهادته * اما نسق المقر لا يبيح الاقرار * وله قال * الولي * في صورة *
الاقرار * السابقة * صد قتما ليس له ان يقتل واحدا منهما * لان تصد يقه باففراد
كل بقتله وحده اقرار بان الآخر لم يقتله بخلاف قوله قتلتما لانه دعوى القتل بلا نصديق
فيقتلها باقرارهما زيلعى * واواقر رجل بانه قتله وقامت البينة على آخر انه قتله وقال
الولي قتله كلاهما كان له للولي * قتل المقر دون المشهود عليه * لان فيه تكن يبا لبعض موجه
كما مر * ولو قال * الولي * لا احد المقربين صد قت انت قتلته وحده كان له قتله * لتصاد قهما
على وجوب القتل عليه وحده * كما لو قال ذلك لا احد المشهود عليهما * كان له قتله

لعن م تكل يبه شهوده عليه وانما كذب الاخرين وكذا حكم الخطاء في كل ما ذكر ذكره الزيلعي *

شهد اعلى رجل يقتله خطأ وحكم بالدية * على العاقلة * في المشهود بقتله حيا ضمن العاقلة

الولي * لقبضه الدية بلا حق * ازال الشهود ورجعوا * اى الشهود * عليه * على الولي لعلمكم

المضون الذى فى يد الولي * و * الشهادة على القتل * العمل * فى هذا الحكم *

كالخطاء * فاذا جاء حيا بخير الورثة بمن تضمنين الولي الدية والشهود * الا فى الرجوع *

فلا رجوع للشهود على الولي لانهم اوجبوا له القود وهو ليس بما لوقا لا يرجعون كالخطأ *

ولو شهد على اقراره * اى اقرار القاتل بالخطأ زال العمل ثم جاء حيا * او شهد على شهادة غير صافي

الخطأ * وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء حيا * لم يضمن * اذا لم يظهر كذبهما فى شهادتهما *

وضمن الولي الدية * في الصورتين * للعاقلة * اذا ظهر انه اخذها منهم بغير حق *

والمعتبر حالة الرمي * في حق الحمل والضمان * لا الوصول * وح * فتجب الدية * في

ماله وسقط القود للشبهة * بردة المرمي اليه قبل الوصول * ونالا لاشئ عليه * لا * يجب

دية المرمي اليه * باسلامه * بالاجماع * و * يجب * القيمة بعقده * بعد الرمي قبل الاصابة *

و * يجب * الحزاء على محرم رمى صيد افحل فوصل لا على حلال رماه فاحرم فوصل ولا

يضمن من رمى مقضيا عليه بجرمه فرجع شاهدا فوصل وحل صيد رماه مسلم فتس

فوصل لا * يحل * ما رماه مجوسي ناسلم فوصل * لما عرفت ان المعتبر حالة الرمي * لغز *

اى جان لومات مجنيه فعليه نصف الدية ولو عاش فالدية فقل ختان تطع الشفة باذن

ابيه اى انسان بقطع اذنه يجب نصف الدية وبقطع رأسه نصف عشرها فقل جنين خرج

رأسه فقطعه نقيه الغرة اى شئ يجب بالتلافه دية وثلاثة خماسها فقل دية الاسنان اشباه

والله تعالى اعلم بالصواب *

* كتاب الدييات *

الدية في الشرع اسم للمال الذى هو بدل النفس لا تسمية للمفعول بالماضى لانه من

المنقولات الشرعية والارش اسم للواجب فيما دون النفس * دية شبه العمل مائة من

الابل ارباعا من بنت مخاض * وبنت لبون وحقة * الي جذعة * با دخال الغاية *

وهي * الدية * المغلظة لا غير * الدية * فى الخطاء اخماس منها ومن ابن مخاض

اوالف دينار من الذ صب او عشرة آلاف درهم من الورق * وقال الشافعي رحمه
 الله تعالى اثنا عشر الفارقا لا منها ومن البقر ما ثنا بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الحلل
 ما ثنا حلة كل حلة ثوبان ازار ورداء هو المختار * وكفارتها * اى الخطاء وشبه العمل * عتق *
 قن * مؤمن فان عجز عنه صام شهرين ولا اطعام فيهما * اذ لم يرد به النص والمقادير
 توقيفه * وصح * اعتاق * رضيح احد ابويه مسلم * لانه مسلم تبعها * لا الجنين ودية المرأة
 علي النصف من دية الرجل في دية النفس وما دونها * روى ذلك عن علي رض موقوفا
 ومرفوعا * والذمي والمستأمن والمسلم * في الدية * سواء * خلا فالشافعي رحمه الله تعالى
 وصح في الجوهرة انه لا دية في المستأمن واقرة في الشربلية لكن بالتسوية جزم في
 الاختيار وصححه الزيلعي * وفي النفس * خير المبتدأ وهو قوله الا تى الدية * والانف *
 وما رنه وارنبته وقيل في ارنبته حكومة عدل علي الصحيح * والذ كروا الحشفة
 والعقل والشعر والوق والسع والبصر واللسان ان منع النطق * افا دان في لسان
 الاخرس حكومة عدل جرصرة وهذا ساقط من نسخ الشرح فتنبه * او منع اداء اكثر الحروف *
 والا قسمت الدية على عدد حروف الهجاء الثمانية والعشرين او حروف اللسان الستة
 عشر تصحكان فما اصاب الغائت يلزمه وتماه في شرح الوهبانية وغيرها * ولحجة حلت
 فلم تنبت * ويوجب ستة فان مات فيها برح وفي نصفها نصف الدية وفيما دونها حكمه
 عدل كشارب ولحجة عدل في الصحيح ولا شئ في لحجة كوسج على ذقنه شعرات معدودة
 ولو على خده ايضا ولكنه غير متصل فحكومة عدل ولو متصلا فكل الدية * وشعر الرأس
 كذ لك * اى اذا حلق ولم ينبت كذا روى عن علي رض وعند الشافعي رحمه الله فيها
 حكومة عدل واعلم انه لا قصاص في الشعر مطلقا ولو مات قبل تمام السنة ولم ينبت فلا
 شئ عليه كشعر صدروسا عد وساق * والعينين والشفنتين والحاجبين والرجلين و
 الاذنين والانيبين * اى الخصيتين * ونذى المرأة * وحلمتيها والاليتين اذا استأصلاهما
 والا فحكومة عدل وكذا افرج المرأة من الجانبين * الدية * وفي نذى الرجل
 حكومة عدل * وفي كل واحد من هذه الاشياء * المزدوجة * نصف الدية وفي
 اشجار العين الاربعة * جمع شجرة بضم الشين وتفتح الجمن او الهب * الدية * اذا

قلعها ولم تنبت * وفي احدها ربعها * ولو قطع جفون اشغارها فدية واحدة لانها مكشوفة
واحد وفي جفن لا شعر عليه حكومة عدل لكن المعتمدان في كل دية كاملة جفنا او شعرة *
وفي كل اصبع من اصابع اليدين او الرجلين عشرها وما فيها مفاصل ففي احد ما ثلث
دية الا اصبع ونصفها * اي نصف دية الا اصبع * لو فيها مفصلان * كالا بهام * وفي كل
سن * يعني من الرجل اذ دية سن المرأة نصف دية الرجل تجوهره * خمس من الابل *
او خمسون ديناراً * او خمسمائة درهم * لقوله عليه الصلوة والسلام في كل سن خمس
من الابل يعني نصف عشر دية لوجها او نصف عشر قيمته لو عبد فان قلت تزيد دية
الاسنان كلها على دية النفس بثلاثة اخماسها قلت نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنص على
خلاف القياس كما في الغاية وغيرها وفي العناية وليس في البدن ما يجب بتفوقه اكثر
من قدره الا ان يسهل الاسنان وقد يوجد نواجذ اربعة فتكون اسنانه ستا وثلثين ذكره
القهستاني قلت وح فذلك كوسج دية وخمس دية ولغيره اما دية ونصف او ثلاثة اخماس او
اربعة اخماس وعلمت ان المراد على النصف فتبصر * وتجب دية كاملة في كل عضو
ذهب نفعه * بضرب ضارب * كيد شلت وعين ذهب ضوؤها وصلب انقطع ماؤه * و
كل اسل سب بوله او احد به ولو زالت العين وبه فلا شيء عليه ولو بقي اثر الضربة فتكرومة
عدل * وتجب حكومة عدل باللاف عضو ذهب نفعه ان لم يكن فيه جمال كاليد الشلاء
او ارشه كاملاً ان كان فيه جمال كالاذن الشاحصة * وهو الطرش وسيجي ما هو الصقة والتسم

في اواخر هذا الفصل *

* فصل في الشجاج *

وتختص الشجة بما يكون * بالوجه والرأس * لغة * وما يكون بغيرهما فجراحة *
اي تسمى جراحة وفيها حكومة عدل مجتهد ومكبر * وهو * اي اسجاج * عشرة
التارصة * بمهلات وهي التي تنز الجلد اي تأخذ شه * والد امعة * مهملات النبي
تظهر الدم كالدمع ولا تسيله * والامية * التي تسيله * والباضعة * التي تبضع الجلد اي
تقطعه * والمتلاحمة * التي تأخذ في اللحم * والسحاق * التي تصل الى السمحاق اي حلد
رفيقة بين اللحم وعظم الرأس * والموضحة * التي توضح العظم اي تظهره * والهاشمة *

التي تهشم العظم اى تكسره * والمنقلة * التي تنقله بعد الكسر * والامة * التي تصل
الى ام الدماغ وهي الجلد التي فيها الدماغ وبعد ما الدماغ يغين معجمة وهي التي
تخرج الدماغ ولم يدكرها محمد رح للموت بعد ما عادة فتكون قتلا لا شجا فعلم
بالاستقراء بحسب الآثار انها لا تزيد علي العشرة * ويجب في الموضحة نصف عشر الدية *
اى لو غير اصلع والافيهما حكومة لان جلد * انقص زينة من غيره قهستانى عن الذخيرة *
وفي السائمة عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الامة والجاثفة ثلثها فان نفدت
الجاثفة ثلثها * لانها اذا نفدت صارت جاثفتين فيجب في كل ثلثها * وفي الخارصة و
الدائمة والدامية والباضعة والمتلاحمة والسحاق حكومة عدل * اذ ليس فيه ارش
مقدر من جهة السمع ولا يمكن اهدارها فوجب فيها حكومة عدل * وهي * اى حكومة
العدل * ان ينظر كم مقدار هذا الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية *
قاله الكرخى وصححه شيخ الاسلام * وقيل * قائله الطحاوى * يقوم * المشجوج * عبد
بلا هذا الاثر ثم معه فقار التفاوت بين القيمتين * في الحر * من الدية * وفي العبد
من القيمة فان نقص الحر عشرة قيمته اخذ عشر دية وكل افي النصف والثلث * هو * اى
هذا التفاوت * هي * اى حكومة العدل * به يغنى * كما في الوقاية والنقاية والملتقى
والدرر والخانية وغيرها وجزم به في المجمع وفي الخلاصة انما يستقيم قول الكرخى لو
الجناية في الوجه والرأس فتح يغنى به ولو في غيرها وتعرض علي المغنى بقول الطحاوى
مطلقا لانه ايسر انتهى ونحوه في الجوهرة بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه
من النفقة اجرة الطبيب والا دوية الى ان يبرأ * ولا قصاص * وفي جميع الشجاج *
الافى الموضحة عمد * وما لا قود فيه يستوى العمد والخطاء فيه لكن ظاهر المان ص
وجوب القصاص فيما قبل الموضحة ايضا ذكره محمد رح في الاصل وهو الاصح درر ومجتبى
وابن الكمال وغيرها لا مكان المساواة بان يسبر غورها بمسار ثم تتخذ حليدة بقدره
فيقطع واستثنى في الشربلية السحاق فلا يقاد اجما كما لا قود فيما بعد ما كالمها شمة
والمنقلة بالاجماع وعزاه للجوهرة فلتحفظ ثم قال في المجتبى ولا قود في جلد رأس وبدن
ولحم خد وبطن وظهور ولا في لطامة ووكزة ووجاة وفي سلخ جلد الوجه كمال الدية *

وفي * كل * اصابع اليد الواحدة نصف دية ولو مع الكف * لانه تبع للاصابع * ومع
نصف ساعد نصف دية * للكف * وحكومة عدل * لنصف الساعد وكذا الساق * وفي *
قطع * كف وفيها اصبع او اصبعان عشرها او خمسها * لف ونشر مرتب * ولا شيء في
الكف * عند ابي حنيفة رح كما لو كان في الكف ثلث اصابع فانه لا شيء في الكف
اجما عا اذ لاكثر حكم الكل وفي جواهر الفتاوى ضرب يد رجل وبرئ الا انه لا تصل يده
الى تقاضى فبقدر والنقصان يوضح من جملة الدية ان نقص الثلثان فنلتا الدية وهناك اواقره
المصنف ولو قطع مفصلا من اصبع فثل الباقي او قطع الاصابع فثل الكف لزم دية
المقطوع فقط وسقط القصاص فانهمه وان خائف الدركن اذكر الشربل الى وسبب متنا *
وفي الاصبع الزائدة وعين الصبي وذكره ولسانه ان لم يعلم صحته ينظر * في العين * و
حركة * في الذكر * وكلام * في اللسان * حكومة عدل * فان علمت الصفة فكما لغ
في خطأ او عمد اذا ثبت ببينة او باقرار الجاني وان انكر او قال لا اعرف صحته فحكومة
العدل جوهرية * ودخل ارض موضوعة اذ هبت عقله او شعر رأسه في الدية * لدخول
الجزء في الكل كمن قطع اصبعاً فشلت اليد * وان ذهب سمعه او بصره او ذاقه لا يفتل
لانها كاعضاء مختلفة بخلاف العقل لعود نفسه للخل * ولا قود ان ذهبت عيناه بل الدية
فيهما * خلا فالهما * ولا يقطع اصبع شل جاريه * خلا فالهما * ولا * اصبع قطع يخله
الاطل فثل ما بقى * من الاصابع * بل دية المفصل والحكومة فيما بقى ولا * قود *
بكسر نصف سن اسود * او اصفر او احمر * باقياها * بعد كسر مائة * بل كل دية السن *
اذ فات منفعة المضغ والافلو مما يرى حالة النكاح فالدية ايضا والالحكومة عدل
زيلي فقول الدرو الا فلا شيء فيه ما فيه ثم الاصل ان الجزاية متى وقعت على مسلمين
متباينين حقيقة فارش احد هما لا يمنع قود الآخر ومتى وقعت على مسلمين
فارش احد هما يمنع القود * ويجب الارش على من افاد سنه * بعد مضي حول *
ثم نبتت * بعد ذلك لتبين الخطأ وسقط القود للشبهة وفي الملتقى ويستأني في
افتصاص العين والموضحة حولا وكذا لو ضرب سنه فتحرك لكن في الخلاصة الكبير
الذي لا يرجى نباته لا يؤجل به يغتلى قلت وقد يوفق بما نقله المصنف وغيره عن النهاية

الصحيح تأجيل البالغ كبير السنة لان نباته نادر * او قلعه فردت * اى ردها صاحبها *
الى مكانها ونبت عليها اللحم * لعدم عود العروق كما كانت وفى النهاية قال شيخ الاسلام
ان عادت الى حالتها الاولى فى المنفعة والجمال لا شئ عليه كما لو نبتت * وكذا
الاذن * اذا الصقها فالتحمت يجب الارش لانها لا تعود الى ما كانت عليه درر * الا
ان قلعت * السن * فنبتت اخرى * فانه يسقط الارش عنه كس الصغيرة خلا فلهما
ولو نبتت معوجة فحكومة عدل ولو نبتت الى النصف فعليه نصف الارش ولا شئ فى ظفر
نبتت كما كان * او التحم شجة او التحم * جرح * حاصل ذلك * بضرب ولم يبق *
له * ان * فانه لا شئ فيه وقال ابو يوسف رح عليه ارش الالم وصي حكومة عدل وقال محمد
رح قد رما لحقه من النفقة الى ان يبرأ من اجرة الطبيب وثمان دواء وفى شرح الطحاوى
فسر قول ابى يوسف رح ارش الالم باجرة الطبيب والمك او اة فعليه لا خلاف بينهما قاله
المصنف وغيره قلت وقول من انسوه عن المجتهدين وذكرهنا عنه روايتين فتنبه * ولا يقاد
جرح الا بعد برئه * خلا فاللشافعى رح * وعمل الصبي والمجنون * والمعتوه * خطاء *
بخلاف السكران والمغمي عليه * وطى عاقلته الالية * ان بلغ نصف العشر فاكثر ولم يكن من
العجم والا ففى ماله درر * ولا كفارة ولا حرمان ارث * خلا فاللشافعى رح ولو جن نعن
القتل قتل وقيل لا رما مه نيماء علقته على المنقلى * صبي ضرب سن صبي فانتر عها ينتظر
بلوغ الصبي المضروب * ان بلغ ولم ينبت فعلى عاقلته الالية ولو من العجم ففى ماله درر
وسنحقه فى المعقل انتهى * موهمة * حكومة العدل لا تحملها العاقلة مطابقا على الصحيح كما

فى تنوير البصائر معزيا للتاتار خانية *

* فصل فى الجنين *

ضرب بطن امرأة حرة * حامل خرج الامة والبهيمة وسبيى حكمهما نلت بل الشرط حرية
الجنين دون امة كامة علق من سيلها ومن المغرور فغيم الغرة على العاقلة درر عن الزيدى
والعجب من المصنف كيف لم يذكرو * فلو * كانت * المرأة كناية او مجوسية * او زوجية *
فالقت جنينا ميتا * حرا * وجب * على العاقلة * عرة * غرة الشهر اوله وهذه اول مقادير
الديات * نصف عشر الية * اى دية الرجل لوالجنين ذكر او عشرين دية المرأة لوانثى

وكل منها خمسائة درهم * في سنة * وقال الشافعي رح في ثلث سنين كالدية وقال
 مالك رح في ماله ولنا فعله عليه الصلوة والسلام * فان القته حيا فماتت دية كاملة وان
 القته ميتا فماتت الام فدية * في الام * وغرة * في الجنين لما تقرر ان الفعل يتعد
 بتعد اثره وصرح في ذلك خيرة بتعد الغرة لو ميتين فاكثر انتهى قلت وظاهرة تعد الدية و
 لم اراه فليراجع * وان ماتت فالقت ميتا فدية فقط * وقال الشافعي رح غرة ودية *
 وان القته حيا بعد ما ماتت يجب عليه ديتان كما اذا القته حيا وما تار ما يجب فيه * من
 غرة او دية * يورث عنه وترث * منه * امه ولا يرث ضاربه * منها * فلو ضرب بطن امراته
 فالقت ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث منها * لانه قاتل * وفي جنين الامة * الرقيق
 * الذي كره نصف عشرين قيمته لو حيا وعشرين قيمته لو انثى * لما تقرر ان دية الرقيق قيمته ولا يلزم
 زيادة الانثى لزيادة قيمة الذكرا غالبه وفيه اشارة الى انه اذا لم يمكن الوقوف على كونه
 ذكرا او انثى فلا شيء عليه كما لو القى بلا رأس لانه انما يجب القيمة اذا نفع فيه الروح و
 لا تنفع من غير رأس ذخيرة * في مال الضارب للامة حالا * ولو القته حيا وقد نقصتها
 الولادة فعليه قيمة الجنين لا نقصانها لو بقيتمته وفاء به والا فعليه اتمام ذلك مجتنب وقال
 ابو يوسف رح فيه نقصانها كالبهيمة وقال الشافعي رح فيه عشرين قيمة الام صل والشرعية
 ولا يخفى انها للمولى * فان حرره * امي الجنين * سيلا * بعد ضربه * ضرب بطن الامة *
 فالقته * حيا * فمات ففيه قيمته حيا * للمولى لا ديتته وان مات بعد العتق لان الاعتبار حالة
 الضرب وعند الثلاثة يجب دية وهو رواية عنا * ولا كفارة في الجنين * عندنا وجوب بابل
 ذلك بازيلعي * ان وقع ميتا وان خرج حيا ثم مات ففيه الكفارة * كل اصرح به في البخاري
 القل سي وهو مفهوم من كلامهم اتصروا بهم بوجوب الدية * فتجب الكفارة فيه كما لا يشغى
 فليحفظ * وما استبان بعض خلقه * كظفر وشعر * كنائم فيما ذكر * من الاحكام وعبد ونفاس
 كما مر في بابه * وضمن الغرة عاقلة امرأة * حره في سنة واحدة وان لم يكن لها عاقلة ففي
 مالها في سنة ايضا صدرا لشرعية ولم تأثم ما لم يستبين بعض خلقه ومر في الحظا نظما * اسقطته
 ميتا * عمل * بلاء او فعل * كضربها بطنها * بلا اذن زوجها فان اذن * ولم تتعمل *
 لا * غرة لعدم التعدي ولو امرت امرأة ففعلت لا تضمن المأمورة وامام الولد اذا فعلته

بنفسها حتى اسقطته فلا شيء عليها لاستحالة الد ين على مملوكه ما لم يستحق فتح تجب للمولى
 الغرة لانه مغرور وفي الواقتات شربت دواء لتسقطه عمد فان القته حيا مات فعليها
 الدية والكفارة وان ميتا فالغرة ولا تراث في الحالين * وتجب في جنين البهيمة ما نقصت
 الام * ان نقصت * وان لم تنقص * الام * لا * يجب فيه شيء سراجية فرع
 في البزازية ضرب بطن امرأته بالسيف فقطع البطن ووقع احد الولدين حيا مجروحا
 بالسيف والاخر ميتا وبه جراحة السيف وماتت ايضا يقتص منه لاجل الزوجة لانه عمد
 وعلى عاقلته دية الولد الحي اذا مات وتجب غرة الولد الميت لانه لما ضرب ولم يعلم
 بالولد ين في بطنها كان الضرب خطاء والله اعلم بالصواب *

* باب ما يحد ثه الرجل في الطريق وخيمه *

لما ذكر القتل مباشرة شرع فيه تسبيبا فقال * اخرج الى طريق العامة كنيفا * هويت
 الخلا * او ميزابا او جرسنا * كبرج وجذع وممر علو وحوض طاقه ونحوها عيني * او
 دكانا جاز * احد ائه * ان لم يضر بالعامة * ولم يمنع منه فان ضرر لم يحل كاسيبي * ولكل
 واحد من اهل الخصومة * ولو ذميا * منعه * ابتل * ومطالبته بنقضه * ورفع * بعد *
 اى بعد البناء سواء كان فيه ضرر او لا وقيل انما ينقض بخصومته اذ لم يكن له مثل ذلك
 والا كان متعنتا زيلعي * هذا * كله * اذ ابني لنفسه بغير اذن الامام * زاد الصغار ولم يكن
 للمطالب مثله * وان بنى للمسلمين كمسجد ونحوه * ابني باذن الامام * لا * ينقض *
 وان كان يضر بالعامة لا يجوز احد ائه * لقوله عليه الصلوة والسلام لا ضرر ولا ضرار في
 الاسلام * والقعود في الطريق لبيع وشراء * يجوز ان لم يضر باحد والا * طي هذا *
 التفصيل السابق وهذا في النافذ * وفي غير النافذ لا * يجوز ان * يتصرف * باحداث *
 مطلقا * اضر بهم ام لا * الا باذنه * لانه كالمملك الخاص بهم ثم الاصل فيما جهل حاله
 ان يجعل حد يثا لو في طريق العامة وقد يما لو في طريق الخاصة برجندي * فان مات
 احد * من الناس * بسقوطها عليه فل يته على عاقلته * اى عاقلة المخرج لتسببه *
 كما * تدى العاقلة * لو حفر بئر في طريق اوضع حجرا * او ترابا او طينا ملتقى * فتلف
 به انسان * لانه سبب * فان تلف به * اى بواحد من المالكورات * بهيمة ضمن * في ماله *

ان لم ياذن به الامام فان اذن الامام في ذلك * اومات واقع في بشر طريق جوعا * او عطاشا *
 او غملا * ضمان به يقتل خلا فالحمول رح * ولو سقط الميزاب فاصاب ما كان في الد اخل
 رجلا فقتله فلا ضمان اصلا * لكونه في ملكه فلم يكن متعل يا * وان اصابه الخارج * او
 وسطه بزازية * فالضمان على واضعه * لتعل به ولو مستأجرا او مستعيرا او غاصبا ولا
 يبطل الضمان بالبيع لبقاء نفعه وهو الموجب للضمان بخلاف الحائط المائل كما بسطه
 الزيلعي * ولو اصابه الطرفان * من الميزاب * وعلم ذلك وجب * على واضعه * النصف
 وهد النصف ولو لم يعلم اى طرف * منهما * اصاب به ضمن * النصف * استيسا * زيلعي *
 ومن نسي حجر او ضعه آخر فعطاب به رجل ضمن * لان فعل الاول نسخ بفعل الثاني *
 كمن حمل * على رأسه او ظهره * شيئا في الطريق فسقط منه على آخر او دخل بتصغير
 او قنديل او حصاة في مسجيد غيره * اى جعل فيه حصي او بوارى ابن كمال * او جلس
 فيه لا للصلاة * ولو قرآن او تعليم * فعطاب به احد * كما علم ضمن خلا فالهما * لا *
 يضمن * من سقط منه رداء لبسه * عليه * او ادخل هذه * الاشياء * المذكورات في
 مسجيد حيه * اى محتله لان تدبير المسجيد لاهله دون غيره وهم ففعل الغير مباح فيتعين
 بالسلامة * او جلس فيه للصلاة * الحاصل ان الجالس للصلاة في مسجيد حيه او غيره
 لا يضمن واغير الصلوة يضمن مطلقا خلا فالهما واستشهر في الشرائع لية معزيا للز يلعي
 وغيره قولهما وقد حقه في شرح الملتقى وفيه ولو استأجره ليمني او يستغفر له في فناء
 حائوته او داره فتلف به شئ ان قبل فراغه فعلى الآجروان بعن * وعلي الامر كما لو كان
 في غير فناءه ولم يعلم به الا جبر فان علمه فمليه كما لو امره بالبناء في وسط الطريق
 لفساد الامر لو قال الامر هو فنأى وليس لي حق المسفر فملى الاجير قيا سا اى لعلمه
 بفساد الامر فما اغره وعلى المستأجرا استيسا نا انتهت قلت وقت قد م هو * وغيره القياس
 هنا وظاهره ترجمته سيما على د اب رواية صاحب الملتقى من تقل بمه الاتوى فبأمل *
 ومن حفر بالوعة في طريقى بامر السلطان او في ملكه او وضع خشبة بها * اى الطريق *
 او قنطرة بلا اذن الامام * ركن اكل ما فعل في طريق العامة * فتعمل رجل المروءة عليها *
 لم يضمن * لان الاضافة الى المباشر الى من المتسبب وبهذه تبين ان المتسبب انما يضمن

في حفر البئر ووضع الحجر اذ الم يعمل الواقع المرور كذا في المجتبى وفيه حفر في طريق مكة او غير ها من الغيا في الم يضمّن بخلاف الامصار قلت وبهذا عرف ان المراد بالطريق في الكتب الطريق في الامصار دون الغيا في الصحارى لانه لا يمكن العدول عنه في الامصار غالبا دون الصحارى * ولو استأجر رجل * اربعة لحفر بئر له فوقعت * البشر * عليهم * جميعا * من حفرهم فمات احد هم فعلى كل * واحد * من الثلاثة الباقيّة ربع الدية ويسقط ربعها * لان البئر وقع عليهم بفعلهم فمات من جنايته وجناية صاحبه فيسقط ما قبل فعله خانية وغير هازاد في الجوهره وهذا هو البئر في الطريق فلو في ملك الماستأجر فينبغي ان لا يجب شيء لان الفعل مباح فيما يحدث غير مضمون انتهى قلت وبوخل منه جواب حادثة هي ان رجلا له كرم وارضه تارة تكون مملوكة وعلمها الخراج كراعى بيب المال وتارة تكون للوقف وتارة في يده مدق طويلة يؤدي خراجها ويملك الا انتفاع بها بغرس او غيره فيستأجر هذا الرجل جماعة يحفرون له بئرا يغرس فيه اشجار العنب وغيره فتسقط على احد هم هل لورثته مطالبته بدية قال المصنف والحكم فيها او شبهها عدم وجوب شيء على المستأجر وكذا على الأجر كما يفيد كلام الجوهره ويحمل اطلاق الفتاوى على ما وقع مقيل الاتحاد الحكم والحادثة والله اعلم فروع لو استأجر رب الدار الفعلة لاخراج جناح او ظلة فوقع فقتل انسانا ان قبل فراغهم من عمله فالضمان عليهم لانه لم يكن مسلما لرب الدار ويضمن لودش الماء بحيث يزلق واستوعب الطريق فبنى حائطا باذن صاحبه فالضمان على الامر استحسانا وتما مه في الملتقى والله اعلم *

* فصل في الحائط المائل *

مال حائط الى طريق العامة ضمن ربه * اى صاحبه * ما تلف به من نفس * انسان او حيوان * او مال ان طالب ربه حقيقة او حكما كالواقف والقيم ولو حائط المسجد فتضمن عاقلة الواقف والقيم الولي والراهن والمكاتب والعبد التاجر وكذا احد الشركاء ولو الورثة استحسنوا نعم في الظهيرية لو مات ربه عن ابن فقط ودين مستغرق صح الاشهاد علي الابن وان لم يملك الدار برجندي وغيره * بنقضه مكلف مسلم او ذمي * يعنى من اهل الطلب فيشترط في الصبي والعبد اذن وليه ومولاه بالخصومة زيلعي * حرا ومكاتب و

ان لم يشهد * ولا يصح الطلب قبل الميل لعدم التعدي * و الحال انه * لم ينقضه *
 وهو يملك نقضه * في مدة يقدر على نقضه فيها * لان دفع الضرر العام واجب ثم ما تلف
 به من اندغوس فعلى العاقلة ومن الاموال فعليه لان العاقلة لا تعقل المال ولا ضمان الا بالاشهاد
 على ثلاثة اشياء على التقدم اليه وعلى الهلاك بالسقوط عليه وعلى كون الجدل ارملاكه اى من
 وقت الاشهاد الى وقت السقوط ولد اقال * ولو تقدم الى من * لا يملك نقضه ممن *
 يسكنها باجارة او اعادة او الى المرتهن او الى المودع لا يعتد به * لعدم قدرتهم على التصرف
 وح * فلو سقط * بعد التقدم لمن ذكر * وتلف شيئا فلا ضمان اصلا * لا على ساكن ولا على
 مالك * كما لو خرج * السائط * عن ملكه ببيع * او غيره كهبة حاوى القدسى وكذا الوجن
 مطبقا ارتد ولحق وحكم بلحاظه ثم عاد او افاق خانية * بعد الاشهاد ولو قبل القبض *
 لزوال ولايته بالبيع ونحوه وان عاد ملكه بعد حاوى وخانية بخلاف نحو الجناح لبقاء
 فعله كسائر * وان مال الى دار انسان * من مالك او ساكن باجارة او غيرها فلاضافة
 لادنى ملاسة قهستا نى * فالطلب اليه * لان الحق له * فيصح ناجيا له وبراءة منها * اى
 من الجنائية * وان مال الى الطريق فاجله القاضى او من طلب النقض لا * يبرأ لانه حق
 العامة وتصرف القاضى فى حق العامة نافذ فيما ينفعهم لا فيما يضرهم ذخيرة بخلاف تأجيل
 من بالد او مال بعضه للطريق وبعضه للدار فائى طلب دفع الطلب لانه ذاصح الاشهاد
 في البعض صح في الكل بمرجندى * فان بنى ما لا يتلوا ضمن بلا طلب كما فى اشراع
 الجناح وغيره * كميراب لتعدي به * حائطا بين خمسة اشهد على احد هم فسقط على رجل
 ضمن * عاقلة * خمس الدية * اى خمس ما تلف به من مال او نفس اتمكنه من
 اصلاحه بموافقة للحكام * دار بين ثلاثة حفر احد هم فيها بشر او بنى حائطا يعطى به
 رجل ضمن تلى الدية * لتعدي به في الثلاثين وقد حصل التلف بملة واحد فيعتبر بالحصاة
 وقال انصافا لان التلف قسمان معتبر وهن * الاشهاد على الحائط شهاد على النقض *
 بالكسر ما ينقض من الجد اروح * فلو وقع السائط على الطريق بعد الانهاء فعمرا انسان
 بنقضه فمات ضمن * لان النقض ملكه فتفرغه عليه * وان عشر * رجل * بقبيل مات
 بسقوطها * اى الحائط * لا يضمنه * لان تفرغه للاولياء لا اليه * بخلاف الجناح *

حيث يضمن ربه القتل الثاني ايضاً لبقاء جنايته فيلزمه تغريغ الطريق عن القتل الثاني
 ايضا يؤيد انه لو باع الحائط والنقض برئ ولو باع الجناح لازيلعي * ولا يصح الاشهاد
 قبل ان يهي الحائط * لانعدام التعدي ابتداء وانتهاء * وتقبل فيه شهادة رجل و
 امرأتين * لانه شهادة على التقنم لا على القتل فروع حائط بعضه صحيح وبعضه واه
 فاشهد عليه فسقط كله وتتل انسا ناضمه الا ان يكون الحائط طويلا فيضمن ما اصاب الواهي
 فقط لانه ح كحائطين فالاشهاد يصح في الواهي لا في الصحيح حائطان احدهما مائل
 والاخر صحيح فاشهد علي المائل فسقط الصحيح فالتلف شيئاً كان هدرا خانية مسجد مال
 حائطه فالاشهاد علي من بناه والدية على عاقلة من بناه وحائط الوقف على المساكين
 على عاقلة الوقف وحائط العبد الناجر على عاقلة مولاه ولو مستغرقا استحسانا قال ولي
 القتل اذا جاء غدا عفوت عن القصاص لا يصح لانه تمليك دل عليه مسئلة الاصل جارية
 قتلت رجلا عمدا فزنا بها ولي القتل قبل ان يقتص لا يحل لانها صارت مملوكة والوجبة *

*** باب جنائية اجهمة الجنائية عليها ***

الاصل ان المرور في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه * ضمن
 الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما اصابته يدها او رجلها او رأسها او كدمت *
 بغمها * او خبطت * يدها او صدمت * فلو حدثت * المذكورات * في السير في ملكه
 لم يضمن ربه الا في الوطئ وهو ركبها * لانه مباشرة لقتله بنقله فيحرم الميراث * ولو حدثت
 في ملك غيره باذنه فهو كملكه * فلا يضمن كما اذا لم يكن صاحبها معها قهستانى * والا *
 يكن باذنه * ضمن ما اتلف مطلقا * لتعديده * لا * يضمن الراكب * ما انحلت برجلها *
 او ذنبها سائرة خلا فاللشافعي رح * او عطب انسان بما راتت او بالت في الطريق
 سائرة او واقعة لاجل ذلك * لان بعض الدواب لا تفعله الا واقعا * فلو * اوقفها *
 لغيره * فبالت * ضمن * لتعديده بايقافه * الا في موضع اذن الامام بايقافها * فلا يضمن
 ومنه سوق الدواب واما باب المسجد فكل طريق الا اذا اعد الامام لها موضعا * فان
 اصابته يدها او رجلها حصاة او نواة او نار غبارا او حجارا صغيرا فغقا عينا * او فسد
 ثوبا * لم يضمن * لعنم امكان الاحتراز عنه * ولو * الحجر * كبير اضمن * لامكانه *

وضمن السائق والقائد ما ضمنه الراكب * وصحح في الدردانه مطرد ومنعكس * و
 الراكب * عليه الكفارة * في الوطى كما مر * لا عليها * اى لا على سائق وقائد ولو
 كان سائق وراكب لم يضمن السائق علي الصحيح خلا لما جزم به القهستاني وغيره لان
 الاضاقه الى المباشر اولى من المتسبب كما مر اى اذا كان سببا لا يعمل بانفراد اقل فاما هنا
 اما في سبب يعمل بانفراد فيشتركان كما يأتى في مسئله نخس الدابة باذن راکبها
 فليحفظ * وضمن عاقلة كل فارس * اوراجل * دية الاخر ان اصطلح ما وما قامنه *
 فوقعا علي القفاء * لو * كانا * حرين * ليسا من العجم ولا عا مد بن ولا وقع علي وجههما *
 ولو * كانا * عبد بن * او وقع علي الوجه ابن كمال * يهد رد * في العمل والخطا
 سربلاية وغيرها ولو كانا من العجم فالدية في مالهم كما مر مراد اولو كانا مد بن فعلى
 كل نصف الدية ولو وقع احد هما علي وجهه هدر دمه فقط ولو احدهما حرا والآخر
 عبد فعلى عاقلة الحر قيمة العين في الخطأ ونصفها في العمل * كما لو تجاذب رجلان حبلا
 فانقطع الحبل فسقطا وما تا علي القفاء * هدر دمه ما موت كل بقوة نفسه * فان وقع علي الوجه
 وجب دية كل واحد منهما علي عاقلة الآخر * لموته بقوة صاحبه * فان تعا كسا * فوقع
 احد هما علي القفاء والآخر علي الوجه * ندية الواقع علي الوجه علي عاقلة الآخر * لموته بقوة
 صاحبه * وهدر دم * من وقع علي القفاء * لموته بقوة نفسه * ولو قطع اسنان الحبل بينهما فوقع
 كل منهما علي القفاء فما تادى بينهما علي عاقلة القاطع * لتسببه بالقطع * و * علي * سائق
 دابة وقع آداتها * اى آلتها كسرج ونحوه * علي رجل مات وقائد قطار * بالسر قطار
 الابل * واتي بعير منه رجلا الدية وان كان معه سائق ضمنا * لا استوائهما في التسبب لكن
 ضمان المغس علي العاقلة وضمان المال في ماله هذا هو السائق من جانب من الابل فلو
 توسطها واخذ بزمام واحد ضمن ما خلفه وضمانا قدامه وراكب وسطها ايضمنه فقط ماله
 يأخذ بزمام ما خلفه * فان قتل بغير ربطا علي قطار سائر بلا علم قائد * رجلا * منعول
 تلت * ضمن عاقلة القائد الدية ورجعوا بها علي عاقلة الرباط * لانه دية لا خسران كما
 توهمه صدر الشريعة فلوربط والقطار واقتف ضمناها عاقلة القائد بلا رجوع لقوده لا اذن *
 ومن ارسل بهيمة * او كلبا ملتقى * وكان خلقها سايقا لها فاصابت في فودها ضمن به لانه

الحامل لها وان لم يمش خلفها فإدامت في فورها فسائق حكما وان تراخي انقطع
السوق فالمراد بالسوق المشى خلفها والمراد بالبهيمة الكلب زيلعى * وان ارسل طيرا *
ساقه او لا اود ابة * او كلبا ولم يكن سايقا له او انفلتت دابة * بنفسها * واصابت مالا او آدميا
نهارا او ليلا لضمان * في الكل لقوله عليه الصلوة والسلام العجماء جبا راي المنفلتة هدر *
كما لو جهت * الدابة * به * اى بالراكب ولو سكران * ولم يقل * الراكب * على ردها *
فانه لا يضمن كالمنفلة لانه ليس بمسير لها فلا يضاف سيرها اليه حتى لو اقلعت انسانا فدمه
هدر عادية * ومن ضرب دابة عليها راكب او نخسها * يعود بلا اذن الراكب * فنفتحت او
ضربت بيدها * شخصا * آخر * غير الطاعن * او نقرت فصل منه وقتلته ضمن هو * اى
الناخس * لا الراكب * وقال ابو يوسف رح يضمنان نصفين كما لو كان موقفا دابته على
الطريق لتعديده في الايقاف ايضا وكما لو كان باذنه ووطئت احد افي فورها ذممه عليها
ولو نفتحت الناخس فدمه هدر ولو اقلت الراكب فقتلته فدمه يته على عاقلة الناخس ثم
الناخس انما يضمن لو الوطي فهو رالنخس والا فالضمان على الراكب لا نقطاع اثر النخس
درر وبزازية * و * ضمن * في فقى عين دجاجة او شاة قصاب او غيرها ما نقصها * لانها
للحم وفي عينها خير ربها ان شاء تركها على الفاقى وضمنه قيمتها او امسكها وضمنه النقصان
زيلعى * وفي عين بقرة جزار وجزرة * اى ابله فائدة الاضاعة عدم اعتبار الاعلاد
للحم في الحكم الا تي ابن كمال * وحمار وبغل وفرس ربع القيمة * لان اقامة العمل بها
انما يمكن بربع العين عيناها وعينا مستعملها فصارت كانه ذات العين اربع وقال الشافعي
رحمه الله تعالى كالشاة والغرق ما قل مناه لكن يرد عليه انه لو فقأ عيني حمار مثلا ان يضمن
نصف قيمته وليس كذلك كما سرفا لولي التمسك بما روى انه عليه الصلوة والسلام قضى
في عين الدابة بربع القيمة والتقيل بالعين لانه لو قلع اذنها ارضنها يضمن نقصانها
كذل لسان النور والسمار وتيل جميع القيمة كما لو قطع احد على قوائمها فانه يضمن قيمتها
وعليه الفتوى اى لو غير مأكول وان مأكولا خير كما مر في العينين لكن في العينون ان امسكه
لا يضمنه شيئا عند ابي حنيفة رح وعليه الفتوى وعرضها كقطعها فروع نقل المصنف عن
الرداء كلب ياكل عنب الكرم فاشهد عليه فيه فلم ينفذه حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن

فما اشهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائط المائل ونطح الثور وعقر كلب عقور فيضمن اذا لم يحفظه انتهى قال المصنف ويمكن حمل المتلف في قول الزيلعي وان اتلف الكلب فعلى صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا كالحائط المائل على آدمي انتهى فحصل التوقيق قلت وقد وقع الاستفتاء عن له نحل يضعه في بستانه فيخرج فيها كل عنب الناس وفواكههم هل يضمن رب النحل ما اتلفه النحل من العنب ونحوه ام لا وهل يؤمر بتحويله عنهم الى مكان آخر ام لا وجوابه ان لا يضمن ربه شيئا مطلقا اشهد واعليه ام لا اخذ امن مسألة الكلب بل اولى وكل اذكرة المصنف في معينه لكن رأيت في فتاواه انه افتى بالضمان في مسألة النحل فراجع عند الفتوى واما تحويله من ملكه فلا يؤمر بذلك على ما هو ظاهر المذهب واما جواب المشائخ فينبغي ان يؤمر بتحويله اذا كان الضرر بينا على ما عليه الفتوى وفي الصيرفة حمار يأكل حنطة انسان فلم يمنع حتى اكل الصحيح ضما نه ادخل غنما ازثورا او فرسا او حمارا في زرع او كرم ان سائقا ضمن ما اتلف والا لا وقيل يضمن وتاممه في البزازية *

* باب جزاياة المملوك والجنباية عليه *

اعلم ان جنايات المملوك لا توجب الادفع او احد المولى والا فقيمة واحق واوغى القن ثم جنين نكالا ولثم ونم بخلاف المدبر واختيه فانه لا تجب الاقيمة واحق سيضع * جمى عبد خطاء * النقيين هذا بالشهادة انما يغيب في النفس لان بعمد يقتصر واما غيره ادونهم فلا يغيب لاستواء خطائه وعمده فيما دونها ثم انما يثبت الخطاء وبالبينة واقرار مولاه و علم القاضي لا باقراره اصلا بل ائع قلت لكن قوله وعلم القاضي على غير المفتى به فانه لا يعمل بعلم القاضي في زماننا شرنا لاية عن الاشياء وتقل م * دعه مولاه * ان شاء * بها فيملكه وليها او * ان شاء * قد اذمارشها حالا * لكن الواجب الاصل هو انفع على الصحيح وان اسقط الواجب بموته بخلاف موت الحر كما ذكره المصنف وغيره لكن في الشر نبلا لينة عن السراج والجمهور عن البزدوى ان الصحيح هو الغناء حتى لو اختاره ولم يقدر عليه اذاه متى وجد ولا يبرأ بهلاك العبد وعمله الزيلعي وغيره بانه اختار اصل حقهم فبطل حقهم في العبد عند ابي حنيفة رح انتهى

ومغادرة ان الاصل عند الفداء لا دفع و انما د شارح المجمع في تعليل الامام ان
الواجب احدهما و انه متى اختار احدهما تعين لكونه قد م ان الدفع هو الاصل
وانه ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه * فان ذاك فجنى بعد فبهى كالاولي * حكما *
فان جنى جنايتين دفعه بهما الى وليهما و ذاك بارشهما فان وهبه * المولى * ارباهه
او اعتقه او دبره واستولك هاتين عالم بها * بالجنانية * ضمن الاقل من قيمته و * الاقل من *
الارش وان علم بها غرم الارش * فقط اجماعا * وكبيعه * عالما بها * وكتعليق عتقه
بقتل زيد اودميه او شجه ففعل * اعبد * ذلك * كما يصير فاربقر له ان مرضت فانت طالق
ثلثا * وان قطع عبيد حر عمل او دفع اليه فاعتقه فمات من السراية فالعبد صلح بها *
اي بالجنانية لان عتقه دليل تصحيح الصلح * وان لم يعتقه * وقد سري * يرد على سيده
فيقتل او يعفى * لبطلان الصلح * فان جنى ما ذون له مديون خطأ فاعتقه سيده بلا
علم بها غرم لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه وغرم لوليها الاقل منها * اي
القيمة * ومن الارش ولو اتلفه * اي العبد الجاني * اجنبي فقيمة واحدة لمولا لا غير
فان ولدت ما ذونة مديونة بيعت مع ولد هافي الدين * ان كانت الولادة بعد لحرق
الدين فلم يولدت ثم لحقها الدين لم يتعلق حق الغرماء بالولد بخلاف اكسابها * فان
جنت فولدت لم يدفع الولد له * اي لولي الجنانية لتعلقها بدم المولى لا ذمتها بخلاف
الدين * عبد * لرجل * زعم رجل ان سيده حرره فقتل * العبد المعتق * وليه *
اي ولي الزاعم عتقه * خطأ فلا شيء للحر عليه * لانه بزعمه عتقه اقرانه لا يستحق العبد
بل الدية لكنه لا يصدق على العاقلة الا بحجة * فان قال معتق * رقه معروف لرجل *
فقتل اذاك * يخاطب به مولا * الذي اعتقه * خطأ قبل عتقى فقال الاخ * الذي
هو المولى * لا بل بعد صدق الاول * لانه منكر للضمان * وان قال لها قطعت يدك
وانت امتي وقالت * هي لابل * فعلته بعد العتق فالقول لها * لانه اقر بسبب الضمان
ثم ادعى ما يبرئه فلا يكون القول له * وكل * القول لها في * كل ما اخذ * المولى *
منها * من المال لما ذكرنا استحسانا * الا لجماع والغلة * فالقول له لا سناد له لانه لا سناد له
منافية للضمان * عبد * جورا وصبي * من صبي يقتل رجل فقتله فلينه على عاقلة اقال *

لان عمل الصبي خطأ * ورجعوا على العبد بعد عتقه * وقيل لا * لا علي الصبي الامر
 ابل * لقصور اهليته * فان كان مأمورا العبد * عبد * مثله دفع السيل القاتل او فداه
 في الخطاء ولا رجوع له على الامر في الحال ويرجع بعد العتق العبد بالاكل من الغداء
 وقيمة العبد * لانه مختار في دفع الزيادة لا مضطر * وكذا * الحكم في العمل * ان
 كان العبد القاتل صغيرا * لان عمله خطأ * فان كبير اقتضى * منه * عبد حفر بئرا
 فاعتقه مولاه ثم وقع فيها انسان او اكثر فملك فلا شيء عليه * لان جنائية العبد لا توجب
 عليه شيئا * ويجب على المولى قيمة واحدة * ولو الواقع الفأ زيلعى * فان قتل * عبد *
 عمل * رجلين * حريين لكل * منهما * وليا ان فعفا احد وليى كل منهما دفع السيل نصفه
 الى الحريين * اللذين لم يعفوا * او فداه بديته كاملة لانه بذل لك العفو سقط القود
 وانقلب مالاهوديتان وقد سقط دية نصيب العافيين وبقي دية نصيب الساكتين او دفع
 نصفه لهما * فان قتل * العبد * احد هما عمل او الاخر خطأ وعفا احد وليي العمل
 فدى بديته لو ابي الخطاء وينصفها لاحد وليي العمل * الذي لم يعف * او دفع اليهما وتسم
 اثلثا عولا * عند * وارباعا من اربعة عند هما * فان قتل عبد هما قريبهما وعفا احد هما
 بدال كاه * وقالين دفع الذي عفا نصف نصيبه للاخر او يغل به برقع الدية وقيل محارح مع
 الامام ووجهه انه انقلب بالعموما لاولى لا يستوجب دية عبد * دينا ولا ثلثه الموزنة فيه *

* فصل في الجنائية على العبد *

دية العبد قيمته فان بلغت هي دية الحر * بلغت * قيمة الامة دية الحر فتص من كل *
 من دية عبد وامة * عشرة * دراهم اظهار الانطمارية الرقبة عن الحر وتعين العشرة بالنواص
 مسعود رضي الله عنه وعنه من الامة خمسة وتكون ح على العائلة في ثلث سنين خلا لا يبي
 يرسف رح * وفي النصب يجب القيمة بالغة ما بلغت * بالاجماع * ومات حر دية الحر
 قل من قيمته * وح * بفي يد نصف قيمته * بالغة ما بلغت في البيع * ورويل لايزاد على
 خمسة آلاف الا خمسة وجزم به في الملتقى * ويجب حكومة دل في ابعته * في البيع وقيل
 كل قيمته * قطع يد عبد فدرده سيل * فسرى * فمات منه وله للعبد * وردة غير * غير اولى *
 لا يقتص * لاشتباها من له الحق * والا * يكن له خير المولى * اقتص منه * خلا للمسلم رح *

قَالَ * لِعَبْدٍ يَه * أَحَدُ كَمَا حَرَفَ شَجَابِينَ * الْمَوْلَى * الْعَتَقُ فِي أَحَدٍ مِمَّا * بَعْدَ الشَّحْ * فَأَرْشُهُمَا
لِلسَّيْلِ * لِأَنَّ الْبَيَانَ كَالْإِنْشَاءِ وَلَوْ قَتَلَتْهُ يَتِيمَةٌ عَبْدٌ لَوْ الْقَاتِلُ وَاحِدًا مَعَ وَتَمَتَّهِمَا سَوَاءٌ وَ
أَنْ قَتَلَ كِلَا وَاحِدٍ مَعَ أَوْ عَلَيَّ التَّعَاتِبِ وَلَمْ يَدْرِ الْأَوَّلُ نَقِيْمَةَ الْعَبْدِ بْنِ زَيْلَعِي * فَقَاءُ * رَجُلٌ *
عَيْنِي عَبْدٌ * خَيْرٌ مَوْلَاهُ * أَنْ شَاءَ * دَفَعَ مَوْلَاهُ عَبْدٌ * الْمَفْقُورُ لِلْفَقَائِ * وَاحِدٌ * مِنْهُ *
قِيَمَتُهُ * كَامِلَةٌ * أَوْ أَمْسَكَهُ وَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ النِّقْصَانُ * وَقَالَ لَهُ أَخْذِ النِّقْصَانَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ
رَحِمَهُ الْقِيَمَةُ وَأَمْسَكَ الْجَنَّةَ الْعَمِيَاءُ * وَلَوْ جَنَى مَدِيرًا أَوْ مَدِيرًا مِنَ السَّيْلِ الْأَقْلَ مِنْ
الْقِيَمَةِ وَمِنْ الْأَرْضِ * لَقِيَامُ قِيَمَتِهَا مِثْلُهَا * فَإِنْ دَفَعَ الْقِيَمَةَ بِقَضَاءٍ فَجَنَى * الْمَلِكُ بِرَأْوَامِ الْوَلَدِ
جَنَايَةً * آخَرُهَا يَشَارِكُ الثَّانِي الْأَوَّلُ * أَذْ لَيْسَ فِي جَنَايَاتِهِ كُلِّهَا الْقِيَمَةُ وَاحِدَةٌ وَلَا
شَيْءٌ عَلَى الْمَوْلَى لِأَنَّهُ مُجْبُورٌ عَلَى الدَّفْعِ * وَلَوْ * دَفَعَ الْقِيَمَةَ لَوَلَّى الْأَوَّلَى * بِغَيْرِ قَضَاءٍ أَتَبَعَ
السَّيْلُ * بِمِثْلِهِ مِنَ الْقِيَمَةِ وَرَجَعَ بِهَا عَلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ نَبَضَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ لِأَنَّ الْمَوْلَى لَا يَجِبُ عَلَيْهِ
الْأَقِيْمَةُ وَاحِدَةً * أَوْ * أَتَبَعَ * وَلَّى الْجَنَايَةَ * الْأَوَّلَى وَقَالَ لَا شَيْءٌ عَلَى الْمَوْلَى * وَأَنْ
اعْتَقَ * الْمَوْلَى * الْمَدِيرُ وَقَدْ جَنَى جَنَايَاتٍ لَمْ تَلْزِمَهُ * أَيْ الْمَوْلَى * الْأَقِيْمَةُ وَاحِدَةً عِلْمًا
بِالْجَنَايَةِ * قَبْلَ الْعَتَقِ * أَوْ لَا * لِأَنَّ حَقَّ الْوَلَى لَمْ يَتَّعَلَقْ بِالْعَبْدِ فَلَمْ يَكُنْ مَقْوُومًا بِالْأَعْتَاقِ *
وَأَمَّا الْوَلَدُ كَالْمَدِيرِ * فِيمَا مَرَّ * أَقْرَبَ الْمَدِيرُ أَوْ أَمَّا الْوَلَدُ بِجَنَايَةٍ تَوْجِبُ الْمَالَ لَمْ يَجْزِ أَقْرَارُهُ *
لِأَنَّهُ أَقْرَارُ عَلَى الْمَوْلَى * بِخِلَافِ مَا إِذَا أَقْرَبَ الْقَتْلَ عَمَلًا فَإِنَّهُ يَصَحُّ أَقْرَارُهُ * عَلَى نَفْسِهِ * فَيَقْتُلُ بِهِ *
وَلَوْ حَنَى الْمَالَ بِرِخْطٍ فَمَاتَ لَمْ تَسْقُطْ قِيَمَتُهُ عَنْ مَوْلَاهُ وَلَوْ قَتَلَ الْمَدِيرُ مَوْلَاهُ خَطَا * سَعَى فِي
قِيَمَتِهِ وَلَوْ عَمِلَ أَقْتَلَهُ الْوَارِثُ أَوْ اسْتَسْعَاهُ فِي قِيَمَتِهِ ثُمَّ قَتَلَهُ دَرْدُ *

* فَمِلَ فِي غَصْبِ الْقَنْ وَغَيْرِهِ *

نَطَعَ يَدَ عَبْدٍ * فَغَصَبَهُ رَجُلٌ * وَسَرَى * فَمَاتَ مِنْهُ ضَمِنَ * الْغَاصِبُ * قِيَمَتَهُ أَقْطَعَ وَأَنْ قَطَعَ
يَدَهُ * وَهُوَ * فِي يَدِ غَاصِبٍ فَمَاتَ مِنْهُ بَرِيءٌ * الْغَاصِبُ أَصِيرُ وَرَثَتِهِ * تَلَفًا فَيَصِيرُ مُسْتَرْدًا *
غَصَبَ عَبْدٌ * مَجْبُورٌ مَتْلُهُ فَمَاتَ فِي يَدِهِ * ضَمِنَ * لِأَنَّ الْمَجْبُورَ مُؤَاخَذٌ بِأَفْعَالِهِ لَا بِأَتْوَالِهِ الْأَبْعَدُ
عَتَقَهُ * مَلِكٌ بِرَجْنِيٍّ عِنْدَ غَاصِبِهِ * فَرَدَّ * نِمْرُ جَنَى عِنْدَ سَيْلَةٍ * آخَرُهَا * ضَمِنَ السَّيْلُ قِيَمَتَهُ
لَهُمَا * نَصْفَيْنِ * وَرَجَعَ * الْمَوْلَى * بِنِصْفِ قِيَمَتِهِ عَلَى الْغَاصِبِ وَدَفَعَهُ * أَيْ دَفَعَ الْمَوْلَى
نِصْفَ قِيَمَتِهِ * إِلَى * وَلَّى الْجَنَايَةَ * الْأَوَّلُ * لِأَنَّ حَقَّهُ لَمْ يَجِبْ إِلَّا وَارِثًا حَمَقًا ثَمَرًا *

ثم رجع * المولى * به علي الغاصب * لانه اخذ منه بسبب كان عند الغاصب * وبعبارة
 بان جنس عند مولاه ثم عند غاصبه * لا يرجع * المولى علي الغاصب * به ثانيا * لان
 الجناية الاولى كانت في يد مالكه * والقن * في الفصلين * كما ملك بوغمران
 المولى يد فع العبد * نفسه * هنا وثمة * اي في الملبس * القيمة * كما مر * بل يرجع
 عند غاصبه فرده فغصب * ثانيا * فجنس عند * كان في علي * قيمته لهما ورجع
 بقيمته * علي الغاصب * لكونها عند * ودفع * المولى * نصفها * اي القيمة المأخوذة
 ثانيا * الى * ولي الجناية * الاول ورجع * المولى * بذلك النصف علي الغاصب *
 وام المولى في كلهما كمل بر * غصب * رجل * صبيحا حرا لا يعبر عن نفسه وامراده بغصبه
 الذهاب به بلا ذن وليه * فمات * هذا الحر * في يد * فجاءه اربعون لم يضمن وان سات
 بصا حقة وانهم حمة فل يته دلي عاقلة الغاصب * استجسنا لتسببه بنقله لمكان الصواعق
 والحيات حتى او نقله لموضع يغلب فيه السم والامراض فمن اتجب فيه اليه على العاقلة
 لكونه قتل تسببا لاية وغيرها قلت بقي لو نزل الحر الكبير لانه الا ما كن تعول يا ان مقبل
 ولم يمكنه التجوز عنه ضمن وان لم يمنعه من حفظ نفسه لانه بتقصيره فماتكم صغيرا مقبل
 عناية * ولو غصب صبيحا غلب عن يد * حرم * الغاصب * حتى شجى به ان يعلم مرته *
 خانية كما لو دخل حرة رجل حتى وقعت الفرجة بينهما فانه يضمن حتى يرد لها الرتموت
 خلاصة نه امر خاتمة ليشترى صبيحا بفعل * الاثنان ذلك * بقتل حشانه وماتت العبيتي * من
 ذلك * فعلى عاقلة ابنته ان تصيب ديتته وان لم يمت فماتت عاقلة له نام بالزورق فماتت من باب
 ضمان الاجير وفي معايات الرهمانية فماتت من * ان * ان ماتت جارية له عليه اذا
 ما ماتت بالموت يشترى ان يكون حمل * جارية دابة رول اسكنها * فماتت العبيتي * ان
 منه تمير فماتت كان على عاقلة من حمل ديتته * ابر * دية الجارية * كان * من يركب
 مثله اولا يركب وتمايه في الثانية * كصبي اودع عينه اذ قبله * اي * تذل العبيتي العبد
 المودع ضمن عاقلة الصبي قيمته * وان اودع طعابا * بلا ذن وليه وان ساذفنا له في
 التجارة فمات لم يضمن * لانه سلبه عاقلة وقال يوسف والشافعي رح يضمن ركنه لو
 اودع صبي مسجور ما لا فاستهلكه بجهنم بعد عنقه وعند ابي يوسف والشافعي رح في

الرجال وكل الخلفاء لو اقرضا ولو كان باذن او ما فؤونه فيمن بالاجماع كما
لو استهلك الصبي مال الغير بلا رد يعة ضمنه للحال قلت وهذا كله لو ايجب عا قلا والا
فلا يضمن بالاجماع وتباه في العنابية والبهرلية عن الشيلي وممكن طر خلا ف. ما في
المنقذ والهداية والزياحي فليحفظ *

* باب القسامتي *

هي لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقا وشرعا اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعيد
مخصوص على شخص مخصوص على وجه مخصوص سيما في بيانه * ميت * حر ولو ذميا او محنونا
شربلا لية * به جرح او اثر ضرب او خنق او خروج دم من اذنه او عينه وجده في محلة او *
وجد * بل نه ارا كثره * من اى جانب كان * ارنصفه مع رأسه * والنصب وان ورد في البدن
لكن الاكثر حكم الكل حتى لو وجد اقل من نصفه ولو مع رأسه لا يشلا يوجب لتكرار
القسامة في فتيل واحد وهو غير مشروع * ولم يعلم فاقله * اذ لو علم كان هو الخصم وسقط
القسامة * وادعى عليه القتل على اهلها * اى المصلحة كلهم * او * ادعى على * بعضهم
حلف خمسون رجلا منهم فثبتا رهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا * بان يحلف كل
منهم بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا * لا * يحلف * الولي * وقال الشافعي رح ان كان ثمة
لوث استحلف الا ولىاء خمسين يميناً ان اهل المحلة قتلوه ثم يقضى بالدية على المدعى
عائيه وتضى ما لك رح بالقود لو ادى المدعى بالعمى * ثم قضى على اهلها بالدية * لا مطلقا
بل * ان وقعت الدوى بقتل عم وان * وقعت الدوى * بخطأ على * اى فيقضى
بالدية على * عوائلهم * كما في شرح المجمع معزيا للابن خيرة والنجامة ونقل ابن الكمال
عن المبسوط ان في ظاهر الرواية القسامة على اهل المحلة والابن عا قلمه اى
في ثلث سنين وكل اقيمة القن نوبخ في ثلث سنين شربلا لية * وان لم يتم العدو كرر
التلف عليهم اتمر خمسين يميناً وان تم * العدو * وادعى الابن نكراره لا ومن نكل
منهم حبس حتى يحلف * علي الوجه المذكور هنا هل افي دعوى القتل العمى اى في
الخطأ فيقضى بالدية على عائلتهم ولا يحبسون ابن كمال معزيا للنجانية ولو اقر على نفسه
او عينه قبل اقراره ولو على غيره فعلى الولي سقط التلغف عن اهل المحلة ولا

قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولادية في ميت لا اثر به * لانه ليس
بقتيل لان القتل عرفا هو فائت الحيوة بسبب مباشرة الحى وانه مات حتف انفه والغرامة
تتبع فعل العبد * او يسيل دم من فمه او انفه او دبره او ذكره * لان الدم يخرج منها
عادة بلا فعل احد بخلاف الاذن والعين * او نصف منه * اى ولا قسامة في نصف
ميت * شق طولا او اقل منه * اى من نصفه * ولومعه الرأس * لما مر * او على رقبته *
اى الميت * حية ملتوية * لان الظاهر انه مات بها بزازية * وما تم خلقه ككبير * اى
وجد سقط تام الخلقة به اثر الضرب وجبت القسامة والدية وفي الظهيرة ما يشالقه * فان
ادعى الولي على واحد من غيرهم * كان ابراء منه لاهل المحلة * سقطت * القسامة
عنهم * و * ان ادعى الولي * على معين منهم لا * تسقط وقيل تسقط * قتيل على
داية معها سائق او قائد وراكب قد يته على عاقلته * دون اهل المحلة لانه في يد
فصار كانه في دارة * ولو اجتمع * فيها * سائق وقائد وراكب فالدية عليهم جميعا
وان لم تكن منكاهم * عملا بيدهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة كالارد وقيل
لا يجب على السائق الا اذا كان يسوقها مستغيا وبه جزم في الجوهرة * وان لم يكن معها
احد فالدية والقسامة على اهل المحلة * التي فيها القتل على الدابة * وان مرت
داية عليها قتيل بين قريتين * او قبيلتين * فعلى اقر بهما * لما روى انه عليه الصلوة
والسلام امر في قتيل وجد بين قريتين بان يذرع فوجد الى احد بهما اقرب بشبر فقضي
عليهم بالقسامة ولو استويا فعليهما وقيل الدابة اتفاقي قهستاني * بشرط استماع الصوت
منهم * هكنا عبارة الزيلعي وعبارة الدرر وغيرها منه وعبارة البرجندى نقلا
عن النكا في يسمعون صوته لانه ح يلحقه الغوث فينسبون الى التقصير في النصرة * والا *
بان كان في موضع لا يسمع منه الصوت * لا * تلزمهم نصرتة فلا ينسبون الى التقصير فلا
يجعلون قاتلين تقديرا * ويراعى حال المكان الذي وجد فيه القتل فان كان مملوكا يجب
القسامة على الملاك والدية على عاقلته * وكذا الموقوف على ارباب معلومين لان
العبارة للملك والولاية كما افاده المصنف مستند اللوا والجمية والبزازية قلت و *
التصريح به في المتن تبعاً للدرر وغيره لا عبرة بالمقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا

ملك فيه لحد ولا يد والا فعلى ذى الملك واليد والمراد بالولاية واليد الخصوص ولولجماعة
يحصون فلولجماعة المسلمين فلا قسامة ولا دية على احد بل ائع كمن سمجى وجوبها فى بيت
المال فتأمل والمراد باليد ايضا اليد المحققة واما الاراضى التى لهما ملك اخذها وال
ظلمها فينبغى ان يكون القتل فيها هـ والانه ليس على الغاصب دية قهستانى عن
الكرمانى فليحذر * وان مباحا لكنه فى ايدى المسلمين تجب الدية فى بيت المال *
لما ذكرنا انه اذا كان بحال يسمع منه الصوت يجب عليه الغوث كذا فى الولوالجية وفيها *
ولو وجد * قتيل * فى ارض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض منها * اى
من اهل القرية * فهى عليه * على رب الارض * لا على اهلها * اى القرية لان العبرة
للملك والولاية انتهى قلت فهذه اصرىح فى ان القرب انما يعتبر اذا وجد فى ارض مباحة
لا مملوكة ولا موقوفة لان تدبيره لاربابه وسمجى متنافته * وان وجد فى دار انسان
فعليه القسامة * ولو عاقلته حضورا دخلوا فى القسامة ايضا خلافا لابي يوسف رح ملتقى *
والدية على عاقلته * ان ثبت انها له بالحجة كما سمجى وكان له عاقلته والا فعليه *
وهى * اى الدية والقسامة * على اهل الخطة * الذين خط لهم الامام اول الفتح ولو
بقى منهم واحد * دون السكان والمشتريين * وقال ابو يوسف رح كلهم مشتركون *
فان باع كلهم فعلى المشتريين * بالاجماع * وان وجد فى دار بين قوم لبعض اكثر
فهى على * عد * الروس * كالشفعة * وان بيعت ولم تقبض * حتى وجد فيها قتيل *
فعلى عاقلته البائع وفى البيع بخيار على عاقلته ذى اليد * خلافا لهما * ولا تعقل عاقلته
حتى يشهد الشهود انها * اى الارائى فيها قتيل * لذى اليد * ولو هو القتل
كما سمجى ولا يكفى مجرد اليد حتى لو كان به لم تد عاقلته ولا نفسه در معللا بانه لا يمكن
الاجاب على الورثة للمورثة بشئ ثم الورثة يخلفونه فيكون الاجاب على الورثة للميت لا للمورثة كذا
قيل قلت وقد يقال لما كان هو لا يدى لنفسه فغيره بالاولى لقوة الشبهة فتأمل * وان *
وجد * فى الفلك والقسامة * والدية در * على من فيها من الركاب والملاحين *
اتفاقا لانه فى ايدى يهم كالدابة * وكذا العجلة * حكمها كفلك * وفى مسجد محلة
وشارعها * الشاخص باهلها كما افاده ابن الكمال مستند للبلد ائع وقد حققه ملا خسر

واقره المصنف * على اهلها وسوق مملوك علي الملاك * وعند ابي يوسف رح على السكان
 ملتقى * وفي غمره * اى غمر المملوك * والشارع الاعظم * هو النافل * والسجن
 والجامع * وكل مكان يكون التصرف فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة يحصون *
 لا قسامة * ولا دية على احد ابن كمال * واما * الدية فى بيت المال * لان الغرم
 بالغنم ثم انما تيب الدية فيما ذكر على بيت المال * اذا كان نائيا * اى بعيدا * عن
 المحلات والا * يكن نائيا بل قريبا منها * فعلى اقرب المحلات اليه * الدية والقسامة
 لانه محفوظ بحفظ اهل المحلة فتكون القسامة والدية على اهل المحلة وكذا فى السوق
 النائي اذا كان من يسكنها فى الاى الى اركان لا حد فيها دار مملوكة تكون القسامة
 والدية عليه لانه يلزمه صيانة ذلك الموضع فيوصف بالتصغير فموجب التقصير
 كما فى العناية معزى النهاية قلت وبه افتي المرحوم ابو السعود مفتى الروم واعمل
 المصنف وان خلا عنه المتون لانه مصرح به فى غالب الفتاوى والشروح فليحفظ * ويهدى زلوه *
 وجل * فى برية وفى وسط الفرات * اذا كان يمر به الماء لا مستبسا كما سيجى اذ لا ين
 لاحد وتيل اذا كان موضع انبعاث مائه فى دار الاسلام تيب الدية فى بيت المال لانه
 فى ايدى المسلمين ابن كمال * وفى نهره غير نه وهو ما يستحق به الشفعة * على اهله *
 لا اختصاصهم به * ولودت البرية مملوكة * او رقة * لا احد * كما مر * سوى * وكانت
 تربية من القرية * او الاخبية او الفسطاط بحيث يسمع منه الصرير * تيب على المالك *
 او ذى اليد * وعلى اهل الترية * او غرب الاخبية زياعى * ولو مستبسا بالسط * او الجزيرة
 او مربوطا او ملقى على الشطبة فعلى اتراب * الموضع اليه من * القرية * والا صار * فى
 الثانية والاراضى واقره المصنف * اذا كان يصل صوت دبل الارض والقرى اليه
 والا لا * حتما من * وان القلى قوم بالسيوف داخلوا * اى تعرقوا * عن قتيل على اهل
 المحلة * لان حفظهم عليهم * الا ان يدعى الزلى على اولئك او يبدع * على * بعض * معين
 منهم * فلم يكن على اهل المحلة شئ ولا دلى اولئك حتى يبرهن لاس * مجرد * على
 لا يثبت الحق ويرى اهل المحلة لان قوله حجة عليه * وسئل * على صينة اسم المذلول *
 قال قتله زيد حاف بالله دانهات ولا يبرنت * تا لا غير زيد * ولا يقبل قوله فى حق من

يُزعم أنه قتله * وبطل شهادة بعض أهل المحلة بقتل غمرهم * خلا فإلهما * أو * بقتل *
واحد منهم * بعينه للتهمة * ومن جرح في هيقتل * منه * فبقي ذافر اشحتى مات
فألدية والقسامة على * ذلك * الحي * خلا فالأبى يوسف رح فلو معه جريح به رمق
فجمله آخر لاهله فمكث مدق فمات لم يضمن الحامل عند أبى يوسف رح وفي قياس قول
أبى حنيفة رح يضمن * وفي رجلين بلا ثالث وجد أحدهما قتيلا ضمن الآخر * لان
الظاهران الا انسان لا يقتل نفسه * ديته * عند أبى حنيفة رح خلا فالمحمل رح * وفي
قتيل قرية لامرأة كره الحلف عليها وتدى عاقتها * وعند أبى يوسف رح القسامة
على العاقلة ايضا قال المتأخرون والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسئلة
كذا في الملقى وهو الاصح ذكره الزيلعي * وان وجد * قتيلا * في دار نفسه فالدية
على عاقلة ورثته * عند أبى حنيفة رح * وعندهما وزفر لا شئ فيه * أى في القتيلا
الملك كور * وبه يقتل * كذا ذكره ملا خسر وتبعه لما رجحه صد الشريعة وتبعهما المصنف وخالفهم
ابن الكمال فقال لهما ان الدار في هذه حين وجد الجرح فيجعل كأنه قتل نفسه فيكون هذا
وله ان القسامة انما تجب بظهور القتل وحال ظهوره الدار لورثته فديته على عاقتهم لا يقال
العاقلة انما يتحملون ما يجب على الورثة تخفيفا لهم ولا يمكن الا يجب على الورثة للورثة لان
الايجاب ليس للورثة بل للمقتول حتى بقضي منه ديونه وتغذ وصاياه ثم بخلفه الوارث فيه وهو
نظير الصبي والماتوه ان قتل ابا به تجب الدية على عاقلته وتكون ميراثا له فتنبه * ولوجود
في ارض موقوفة اودار كل لك * يعنى موقوفة * على ارباب معلومة فالقسامة والدية على
اربابها لان قتل بيرة اليهم * وان كانت الارض اوالدار * موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد
فيه * أى في المسجد زيلعي ودرر وسراجة وغيرها وتلد قل مناة قلت والتقيل يكون الارباب
الموقوف عليهم معلومين ليخرج غير المعلومين كما لو كان وقفا على الفقراء والمساكين فان الظاهر
ان الدية تكون في بيت المال لانه لا يكون من جملة ما اعد لمصالح المسلمين فاشبه الجامع
قاله المصنف بحثا * ولوجود في معسكر في فلا غير مملوكة ففي الخيمة والغسقاط على من
يسكنها وفي خارجها * أى الخيمة والغسقاط * ان كانوا * أى ساكنوا خارجها * تبائل
فعلى قبيلة وجد القتل فيها ولربن القبيلتين كان حكمه * كما مر * بين القريتين * ولونزلوا

جملة مختلفين فعلى كل العسكر ولو كانوا قد قاتلوا عدوا فلا قسامة ولا دية ملتقى * فلو * كانت الارض التي نزل فيها العسكر * مملوكة فعلى المالك * بالاجماع لانهم سكان ولا يراحمون المالك في القسامة والدية درر لكن في الملتقى خلا فالابي يوسف رح فتنبه * و * فيها * ولو وجد في قرية لا يتام لم يكن على الايتام قسامة وهي على عاقلتهم * لانهم ليسوا من اهل اليمن * وان كان فيهم مدرك فعليه * لانه من اهل اليمن ولو البية فروع لو وجد في دار صبي او معتوه فعلى عاقلتهما ولو في دار ذي حلف خمسين ويدي من ماله ولو تعاقلوا فعلى عاقلتهما ولو مر رجل في محلة فاصابه سهم او حجر ولم يدر من اين ومات منه فعلى اهل المحلة القسامة والدية سراجية وفي الثانية وجد بهيمة او دابة مغتولة فلا شئ فيها وان وجد مكاتب او مدبر او ام ولد قتيلا في محلة فالقسامة والقيمة على عاقلهم في ثلث سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه فهو رالامد يونا فقيمه على مولاه لغرمائه حالة والامكاتب فقيمه على مولاه وجملة ولو وجد المولى قتيلا في داره ذونه مد يونا ولا فعلى عاقله المولى ولو وجد الحر قتيلا في دار ابيه او امه او المرأة في دار زوجها فالقسامة والدية على العاقل ولا يصر من الميراث والله تعالى اعلم *

* كتاب المعاقلة *

هي جمع معقله * بفتح فسكون فضم * وهي الدية * وتسمى عقلا لانها تعقل الدماء من ان تسفك اى تمسكها ومنه 'العقل لانه يمنع القبائح' والعاقلة اهل الديوان * وهم العسكر وعند الشافعي رح اهل العشيرة وهم العصبات * لمن هو منهم فتجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل * خرج ما انقلب ما لا يصلح 'وشبهة تقتل الاب ابنه عمه اذ يتنه في ماله كما مر في الجنايات * فتوخذ من عطاياهم * او من اوراقهم والفرق بين العطية والرزق ان الرزق ما يفرض في بيت المال بقدر الحاجة والكفاية مشاهرة او مياومة والعطاء ما يفرض في كل سنة لا بقدر الحاجة بل لصبر وعناؤه في امر الدين * في ثلث سنين * من وقت القضاء وكل ما يجب في مال القاتل عمه ابان قتل الاب ابنه يوذخ في ثلث سنين عندنا وعند الشافعي يجب حالا * فان خرجت العطايا في اكثر من ثلث سنين * او اقل توخذ منه * لحصول المقصود * وان لم يكن * القاتل * من اهل الديوان فعاقلته

قبيلته * واقاربه وكل من يتناصرو به تنوير البصائر * وتقسم * الدية * عليهم في ثلث
 سنين * ثم السنين بمعنى العطيات قهستاني فليحفظ * لا يؤخذ في كل سنة الا درهم او درهم
 وثلث ولم تزد على كل واحد من كل الدية في ثلث سنين على اربعة * على الاصح * فان
 لم تسع القبيلة لك تضم اليهم اقرب القبائل نسبا على ترتيب العصابات والقاتل * عندنا *
 كاحد هم ولو * القاتل * امرأة او صبيا او مجنونا * فيشاركهم على الصحيح زيلعي * وعائلة
 المعتق قبيلة سيد * ويعقل عن مولى الموالاة مولاه وقبيلة مولاه * اعلم انه * لا تعقل
 العائلة جناية عبد ولا عبد * وان سقط قوده بشبهة او قتله ابنه عمدا كما مر * ولا
 ما لزم بصلح او اعتراف * ولا ما دون نصف عشر الدية لقوله عليه الصلوة والسلام لا تعقل
 العواقل عمدا ولا عبد او لا صلحا ولا اعترافا ولا ما دون ارش الموضحة بل الجاني *
 الا ان يصد قوه في اقراره او تقوم حجة * وانما قبلت البينة هنا مع الاقرار مع انها لا
 تعتبر معه لانها تثبت ما ليس يثبت باقرار المدعي عليه وهو الوجوب على العائلة * و
 لو تصادق القاتل وارلياء المقتول على ان قاضي بلد كذا اقضى بالدية على عاقلته
 بالبيينة وكذا بهما العائلة فلا شيء عليها * اي على العائلة لان تصادقهما ليس بحجة
 عليهم ولا عليه في ماله الا حصته لان تصادقهما حجة في حقهما زيلعي واعلم ان الخصم
 في ذلك هو الجاني لان الحق عليه ولو كان صبيا فالخصم ابوه خانية قلت يؤخذ من
 قوله الخصم هو الجاني لا العائلة جواب حادثة الفتوى وهي ان صبيا نقأ عين صببية
 ن مات فاراد وليها تحليف العائلة على نفي فعل الصبي والجواب انه لا يحلف لان
 ذلك فرع صحة الدعوى وهي غير متوجهة على العائلة وبقي هنا شيء وهو ان العائلة
 لو اقروا بفعل الجاني هل يصح اقرارهم بالنسبة اليهم حتى يقضي عليهم بالدية ام لا
 فان قلت نعم ينبغي ان يجري الحلف في حقهم لظهور فائده قاله المصنف بحثا فيحذر *
 وان جنى حر على نفس عبد خطاء فهي على عاقلته * يعني اذا قتله لان العائلة لا
 تتحمل اطراف العبد وقال الشافعي رح لا تتحمل النقس ايضا * ولا يدخل صبي وامرأة
 ومجنون في العائلة اذ لم يتناصروا * يعني لو القاتل غيرهم والا فيدخلون على الصحيح
 كما مر * ولا يعقل كافر عن مسلم ولا بعكسه * لعدم التناصرو * والمكفار يتعاقلون فيما

بينهم وان اختلفت ملهم * لان الكفر كله ملة واحدة يعني ان تناصر واولا نفى ماله
 في ثلث سنين كما اسلم كما بسطه في المجتبى * واذا لم يكن للقاتل عاقلة * كلقيط وحرابي
 اسلم * فائدة في بيت المال * في ظاهر الراية وعليه الفتوى درر ويزازية وجعل الزيلعي
 رواية وجوبها في ماله رواية شاذة قلت وظاهر ما في المجتبى عن خوارزم من ان تناصرهم
 قد انعدم وبيت المال قد انهدم يرجع وجوبها في ماله فيؤدي في كل سنة ثلثة دراهم
 او اربعة كما نقله في المجتبى عن الناطقي قال وهذا حسن لا بد من حفظه واقره
 المصنف فليحفظ نقل وقع في كثير من المواضع انها في ثلث سنين فافهم وهذا * اذا كان *
 القاتل * مسلما * فلو ذميا ففي ماله اجماعا بزازية * ومن له وارث معروف مطلقا *
 ولو بعيدا او محروما بوق او كافر * لا يعقله بيت المال * وهو الصحيح كما بسطه في الثانية *
 ولا عاقلة للعجم * وبه جزم في الدرر قاله المصنف لعدم تناصرهم وقيل لهم عواقل
 لانهم يغناصرون كالاساكفة والصياد بن والصرايين والسراجين فاهل محلة القاتل
 وصنعتهم عاقلته وكذا لك طلبة العلم قلت وبه اتفق الحلواني وغيره خاتمة زاد في المجتبى
 والحاصل ان التناصر اصل في هذا الباب ومعنى التناصر انه اذا حزبه امر قاموا معه
 في كفايته وتمامه فيه وفي تنوير البصائر معزي الحافضية والحق ان التناصر فيهم بالحرف
 فهم عاقلته الخ فليحفظ واقره القهستاني لكن حرر شيخنا الحانوتي ان التناصر منتف
 الآن لغلبة الحسد والبغض وتمني كل واحد المكروه لصاحبه فتنبه قلت وحيث لا قبيلة
 ولا تناصر فائدة في ماله اوصيت المال والله تعالى اعلم بالصواب *

* كتاب الوصايا *

يعم الوصية والايصاء يقال اوصى الى فلان اي جعله وصيا والاسم منه الوصاية وسيجي
 في باب مستقل واوصى لفلان بمعنى ملكه بطريق الوصية فتح * هي تملك مضاف الى
 ما بعد الموت * عينا كان او دين قلت يعني بطريق التبرع ليخرج نحو الاقرار بالدين فانه
 نافذ من كل المال كما سيجي ولا ينافيه وجوبها لكونه تعالى فتأمله * وهي * طي ما في المجتبى
 اربعة اقسام * واجبة بالركوة * والكفارات * وفدية * الصيام والصلوة التي فرط فيها *
 ومباحة لغني ومكرهة لاهل فسوق * والا فمستحبة * ولا تجب للموالدين والاقرين لان

آية البقرة منسوخة بآية النساء * سببها * ما هو * سبب التبرعات وشرائطها كون
الموصى اهلا للتمليك * فلم تجز من صغير ومجنون ومكاتب الا اذا اضاف لعتقه كما سمعني *
وعلم استغراته بالدين * لتقدمه على الوصية كما سمعني * وكون * الموصى له حيا
وقتها * تحقيقا وتقديرا ليشتمل الحمل الموصى له فانهم فانه به يسقط ايراد الشرط لئلا يـ
* وكونه * غير وارث * وقت الموت * ولا قاتل * وهل يشترط كونه معلوما
قلت نعم كما ذكره ابن سلطان وغيره في الباب الآتي * وكون * الموصى به قابلا
للتملك بعد موت الموصي * بعقل من العقود مالا او نفعا موجودا للحال ام بعد زمان
يكون بمقدار الثلث * وركنها قوله اوصيت بكذا لفلان وما يجري مجراه من
الالفاظ المستعملة فيها * وفي البدائع ركنها الايجاب والقبول وقال زفر رح الايجاب
نقط قلت والمراد بالقبول ما يعم الصريح والدلالة بان يموت الموصى له بعد موت الموصى
بلا قبول كما سمعني * وحكمها كون الموصى به ملكا جديدا للموصى له * كما في الهبة
فيلزم منه استبراء الجارية الموصى بها * وتجاوزا لثلث للاجنبي * عند عدم المانع *
وان لم تجز الوارث ذلك لالزيادة عليه الا ان تجوز ورثته بعد موته * فلا تعتبر اجازتهم
حال حيوته اصلا بل بعد وفاته * وهم كبار * يعني يعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت الموت
لا وقت الوصية على عكس اقرار المريض للوارث * وتثبت باقل منه * ولو * عند غني ورثته
او استغنائه بخصتهم كتركها * اى كماند بتركها * بلا احد هما * اى غني او استغناء
لانه حصة وصلة * وتؤخر عن الدين * لتقدم حق العبد * وصحت بالكل عند
عدم ورثته * ولو حكما كمستأمن لعدم المزاحم * ولملوكه بثلت ماله * اتفاقا
وتكون وصية بالعتق فان خرج من الثلث فيها والاسعى في بقية قيمته وان فضل
من الثلث شئ فهو له * وبن نائير اورد اهرام رسالة لا * تصح في الاصح كما لا تصح
بعين من اعيان ماله * وصحت ملكا تب نفسه او ملك برة او لام ولده * استحسنانا لا
ملكاتب وارثه * وصحت * للحمل وبه * كقوله اوصيت بحمل جارياتي اود ابنتي هذه
لفلان ثم انما تصح * ان ولد * الحمل * لا قل من ستة اشهر * لو زوج الحامل حيا ولو
ميت ارضى معتق حين الوصية فلا قل من سنتين بل ليل ثبوت نسبه اختيا رجوة ولا فرق

بين الآدمي وغيره من الحيوانات فلو أوصى لما في بطن دابة فلان لينفق عليه صح ومدة
الحمل للآدمي ستة اشهر وللغيل احدى عشرة سنة وللابل والخيول والحمار سنة وللبقرة
تسعة اشهر وللشاة خمسة اشهر وللسنور شهران وللكلب اربعون يوما وللطير احدى وعشرون
يوما فهستاني معزيا للاستيفاء * من وقتها * اى وقت الوصية وعليه المتون وفي النهاية
من وقت موت الموصى وفي الكافي ما يغيل انه من الاول ان كان له ومن الثاني ان كان
به زاد في الكنز ولا تصح الهبة للحمل لعدم قبضه ولا ولاية لاحد عليه ليقبض عنه زيلعي
وغيره فلو صالح ابو الحمل عنه بما اوصى له لم يجز لانه لا ولاية للاب علي الجنين ولو الهبة
قلت وبه علم جواب حادثة الغتوط وهي انه ليس للرصى ولو مشتارا التصرف فيما وقف
للحمل بل قالوا الحمل لا يلي ولا يولى عليه * وصحت بالامة الا حملها * لما تفرزان كل ما
صح افراده بالعقد صح استثنائه منه وما لا فلا * ومن المسلم للكمى وبالعكس لا حرمى
في دارة * قيم بداره لان المستأمن كالدمي كما افاده الماخسر وبمناقضتي وبه صرح
الحل ادى والزيلعي وغيرهما وسيجي متنا في وصايا الذمى * ولا لوارثه وفاتله مباشرة *
لا تسببا كما مر * الا باجازه ورثته * لقوله عليه الصلوة والسلام لا وصية لوارث الا ان
يجوزها الورثة يعنى عند وجود وارث آخر كما يغفل آخر الحديث وسنحققه * وهم كبار عقال
فلم تجز اجازة صغيرة ومجنون واجازة المريض كابتداء وصية ولو اجاز البعض ورد البعض
جاز طي المجيز بقدر حصته * او يكون القاتل صبيا او مجنونا * فتجوز بلا اجازة لانها ليسا
اهلا للعقوبة * ولم يكن له وارث سواء * كما في الثانية اى سوى الموصى له القاتل والوارث
حتى لو اوصى لزوجته او هي له ولم يكن ثمه وارث آخر تصح الوصية ابن الكمال زاد في
المجيبه فلو اوصت لزوجها بالنصف وان له الكل قلت وانما قيدوا بالزوجين لان غيرهما
لا يحتاج الى الوصية لانه يرث الكل برد او رحم وقد قد مناه في الاقراره معزيا للشر نبلا لية
وفي فتاوى النوازل اوصى لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثا الا امرأته فان لم تنز
فلها السدس والباقي للموصى له لان له الثلث بلا اجازة فبقي الثلثان فلها ربعهما وهو
سدس الكل ولو كان مكانها زوج فان لم يجز فله الثلث والباقي للموصى له * ولا من صبي
غير مميز اصلا * ولو في رجوه الخير خلا فاللشافعي رح * وكذا * لا تصح * من مميز الا

فى تجهيزه و امر د فنه * فميجوز استحسانا و عليه تحمل اجازة عمر رضى الله عنه لوصية
 يافع يعنى المراهق * وان * وصلية * مات بعد الادراك او اضا فيها اليه * كان ادركت
 فنلشي لغلان لم تجز لقصور ولايته فلا يملكه تنجيزا او تعليقا كما في الطلاق بخلاف
 العبد كما افاده بقوله * ولا من عبد ومكاتب وان ترك * المكاتب * وفاء * وقيل عند
 هاتصح في صورة ترك الوفاء درر * الا اذا اضا فيها * كل منهما وعبارة الد ر ر اضا فاهما *
 الى العتق * فتصح لزوال المانع وحق المولى * ولا من معتقل اللسان بالاشارة الا اذا
 امتدت عقلته حتى صار له اشارة معهودة فهو كاخرس * وقد ر الامتداد سنة وقيل ان
 امتدت لموته جازا قراره بالاشارة والا شهاد عليه وكان كاخرس قالوا وعليه الفتوى
 درر وسيمى في مسائل شتى * وانما يصح قبولها بعد موته * لان او ان ثبتت حكمها
 بعد الموت * فبطل قبولها وردا قبله * وانما تملك بالقبول * الا اذا مات موصيه ثم
 هو بلا قبول فهو * اى المال الموصى به * لورثته * بلا قبول استحسانا كما مروكنا
 لوارصى للجنين يدخل في ملكه بلا قبول استحسانا لعدم من يلي عليه ليقبل عنه
 كما مر * وله * اى للموصى * الرجوع عنها بقول صريح او فعل يقطع حق المالك
 عن الغصب * بان يزيل اسمه واعظم منافعه كما عرف في الغصب * او * فعل * يزيد في
 الموصى به ما يمنع تسليمه الابه كمت السويق * الموصى به * بسمن والبناء * في الدار
 الموصى بها بخلاف تجصيصها وهدم بنائها لانه تصرف في التابع * وتصرف * عطف
 على بقول صريح وعطف ابن الكمال تبعاً للدرر باو وعليه فهو اصل ثالث في كون فعله
 يغيد رجوعه عنها كما يغيد * متن الدرر فتدبر * يزيل ملكه * فانه رجوع عاد لملكه
 ثانياً لا * كالبيع والهبة * وكذا اذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تميزه * لا * يكون
 راجعا * بغسل ثوب او صلى به * لانه تصرف في التابع واعلم ان التغير بعد موت الموصى
 لا يضر اصلاً * ولا بحجودها * درر كنز ووفاية وفي المجمع به يغني ومثله في العينو
 ثم نقل عن العيون ان الفتوى على انه رجوع وفي السراجية وعليه الفتوى واقرة المصنف *
 وكذا * لا يكون راجعا بقوله * كل وصية اوصيت بها فحرام او ربوا واخرتها بخلاف
 قوله * تركتها * بخلاف قوله * كل وصية اوصيتها فهي باطلة اذ لا وصية

لزيد فهو لعمره وأولفان وارثي * فكل ذلك رجوع عن الأول وتكون لوارثه
 بالأجازة كما مر * ولو كان فلان * الآخر * ميتا وقتها فالأولى من الوصيتين بحالها *
 لبطلان الثانية ولو حيا وقتها فمات قبل الموصي بطلت الأولى بالرجوع والثانية بالموت *
 وتبطل هبة المريض ووصيته لمن نكحها بعد صما * أي بعد الهبة والوصية لما تقرانه يعتبر
 لجواز الوصية كون الموصي له وارثا أو غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية * بخلاف
 الأقرار * لأنه يعتبر كون المقر له وارثا أو غير وارث يوم الأقرار فلو أقر لها فنكحها
 فمات جاز * ويبطل أقراره ووصيته وهبته لابنه كافرا أو عبدا * أو مكاتبا * إن أسلم
 أو اعتق بعد ذلك * لقيام البدوة وقت الأقرار فيورث تهمته الأيثار * وهبة مقعد ومغلول
 وأشل ومسلول * به علة السل وهو قرح في الرئة * من كل ماله إن طالت مدته *
 سنة * ولم يخف موته منه والأ * تطل وخيف موته * فمن ثلثه * لأنها أمراض مزمنة
 لا قاتلة قيل مرض الموت إن لا يخرج لسوائج نفسه وعليه اعتمد في التجريد بزانية والمختار
 أنه ما كان الغالب منه الموت وإن لم يكن صاحب فراش قهستاني عن هبة الذخيرة *
 وإذا اجتمع الوصايا قدم الغرض وإن أخره الموصي وإن تساوت * قوة * قل م ما قدم إذا
 ضاق الثلث عنها * قال الزيلعي كفارة قتل وظهار ويمين مقومة على الفطرة لوجوبها
 بالكتاب دون الفطرة وعلي الأضحية لوجوبها إجماعا دون الأضحية وفي القهستاني
 عن الظهيرية عن الإمام الطو أوى بيد أب كفارة قتل ثم يمين ثم ظهار ثم إظهار ثم النذر ثم
 الفطرة ثم الأضحية وقد م العشر على الشراج وفي البرجندى من هب أبى حنيفة رح
 آخر أن حج النفل أفضل من الصدقة * أوصى بتج * أي حجة الإسلام * أحج عنه ركب *
 فلم يبلغ النفقة * من بلد * فقال رجل أنا أحج عنه بهذا المال ماشيا لا يزيده قهستاني معزى بالتمتع
 فلو من بلد * إن كفى نفقته ذلك ولا فمن حيث تكفى وإن مات حاج في طريقه وأوصى بالحج
 عنه يحج من بلد * ركبوا وقالوا من حيث مات استحسننا هذه أمة ومجتبى وعلمنى قلت ومغاده
 إن قوله قيا س وعليه المتون فكان القياس هنا هو المعتمد فانهم * إن بلغ نفقته ذلك ولا فمن
 حيث تبلغ * ومن لا وطن له فمن حيث مات إجماعا * أوصى بأن يشتري بكل ماله عبدا
 فيعتق عنه * عن الموصى * ولم تجز الورثة بطلت كل إذا أوصى بأن يشتري له عبدا بالف

درهم وزاد الالف على الثلث * وقا لا يشتري بكل الثلث في المسئلتين جميع * مريض
 اوصى بوصايا ثم برئ من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية ان لم يقل ان مت
 من مرضي هذا فقد اوصيت بكذا * كذا في الخانية * اوصى بوصية ثم جن ان اطبق
 الجنون * حتى بلغ ستة اشهر * بطلت والا لا * وكذا لو اوصى ثم اخذ بالوسواس فصار
 معتوها حتى مات بطلت خانيته * اوصى بان يعا زبنته من فلان او بان يسقى عنه الماء
 شهرا في الموسم اوفى سبيل الله فهو باطل * في قول ابي حنيفة رح خانيته * قالوا وصي
 بهذا التبن لدواب فلان * فان الوصية باطلة ولو قال يعلف بها دواب فلان جاز ولو
 اوصى بان ينفق على فرس فلان كل شهر كذا جاز ويبطل بيعها ولو اوصى بسكنى داره
 لرجل ولا مال له سواها جاز وله سكناها ما دام حيا وليس للوارث بيع ثلثيها وقال ابو
 يوسف رح له ذلك وله ان يقاسم الورثة ايضا ويغرز الثلث للوصية خانية * ولو اوصى
 بقطنه لرجل ونحبه لا خروا وصى بلحم شاه معينة لرجل ويملكها لا خروا وصى بكنطة
 في سنبلها لرجل وبالتبن لا خروا وصى بخرج زت الوصية لهما * وعلي الموصى لهما ان يدرس
 ويسلخ الشاة * اوصى بثلاث ماله لبنت المقدس جاز ذلك وينفق في عمارة بيت المقدس
 وفي سراجيه ونحوه * قالوا وهذا يغيب جو از النفقة من وقف المسجد علي قناديله
 وسرجه وان يشتري بذلك الزيت والنفط للقناديل في رمضان خانية وفي المجتبى
 اوصى بثلاث ماله للكعبة جاز ويصرف لفقراء الكعبة لا غير وكذا للمسجد والمقدس وفي
 الوصية لفقراء الكوفة جاز لغيرهم وفي الخانية اوصى بعبدة نخلم المسجد ويؤذن فيه
 جاز ويكون كسبه لوارث الموصى ولو اوصى بثلاث ماله لا عمال البر لا يصرف ثلثه
 لبناء السجن لان اصلاحه علي السلطان * اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته للناس
 ثلاثة ايام فالوصية باطلة * كما في الخانية عن ابي بكر البلخي رح وفيها عن ابي جعفر
 رح اوصى باخذ الطعام بعد موته ويطعم الذين يحضرون التعزية جاز من الثلث
 ويحل لمن طال مقامه ومسافته لا لمن لم يطل ولو نضل طعام ان كثيرا يضمن والا لا انتهى
 قلت وحمل المصنف الاول على طعام يجتمع له النائحات بقية ثلاثة ايام فتكون وصية لهم
 فبطالت والنائي على ما كان لغيرهم فروع اوصى بان يصلى عليه فلان او يحمل

بعد موته الى بلد آخر او يكفن في ثوب كذا او يطحن قبره او يضرب على قبره قبة او لمن
يقرا عند قبره بشئ معين فهي باطلة سراجية وسنحقيقه او وصى بثلاث ماله لله تعالى فهي باطلة
وقال محمد رح تصرف لوجرة البر قال اوصيت لغلان بالف وهو عشر مائى لم يكن له الا
الالف وفي اوصيت له بجميع ما فى هذا الكيس وهو الف فاذا فيه الغان ود فانبرو
جواهر فكله له ان خرج من الثلث مجتبى قال لم يونه اذا امت فانت برحى من دينى عليك
صحت وصيته ولو قال ان مت لا يبرأ للمخاطرة يد خل المجنون في الوصية للمرضى وفي
الوصية للعلماء يد خل المتكلمون فى بلاد خوارزم دون بلاد نارا ولو اوصى للعقلاء يصرف
للعلماء الزاهدين لانهم هم العقلاء فى الحقيقة فتنبه واعلم ان الوصية في يد الموصى
او ورثته بمنزلة الوديعة سراج *

* باب الوصية بثلاث المال *

اذا اوصى بثلاث ماله لزيد ولا آخر بثلاث ماله ولم تجز ثلثه لهما * نصفين اتفاقا * وان
اوصى * بثلاث ماله لزيد و * لا آخر بسدس ماله فالثالث بينهما * اثلثا اتفاقا * وان
اوصى لاحد هما بجميع ماله ولا آخر بثلاث ماله ولم تجز * الورثة ذلك * ثلثه بينهما نصفان *
لان الوصية باكثر من الثلث اذا لم تجز تقع باطلة فيجعل كانه اوصى لكل بالثلث فينصف
وقالا ارباعا لان الباطل ما زاد على الثلث فاضرب الكل فى الثامين يحصل اربعة يجعل
ثلث المال * ولا يضرب الموصى له باكثر من الثلث عند ابي حنيفة رح * المراد بالضرب
المصطلح بين الحساب فعند سهام الوصية اثنان فاضرب نصف كل فى الثلث يكون سدسا
فلكل سدس المال وعندهما اربعة كما قد منا * الا فى * ثلث سدسا ثل وهو * المتحابه و
السعاية والندراهم المرسله * اى المطلقة غير المقيده بثلاث او نصف او نحوهما ومن صور
ذلك ان يوصى لرجل بالف درهم مثلا او يساويه فى بيع بالف درهم او يوصى بعق عبد قيمته
الف درهم وهى ثلثا ماله ولا آخر بثلاث ماله ولم تجز فالثالث بينهما اثلثا اجماعا * وبمثل
نصيب ابنه صحت * له ابن اولا * ونصيب ابنه لا * لوله ابن موجود وان لم يكن له
ابن صحت عناية وجوهرة زاد فى شرح التكملة وصار كما لو اوصى بنصيب ابن لو كان انتهى
وفى المجتبى ولو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان فله النصف انتهى ونقل المصنف عن السراج

ما يخالفه فتنبه * وله * في الصورة الاولى * ثلث ان اوصى مع ابنين * ونصف مع ابن
 واحد ان اجاز ومثلهم البنات والاصل انه متى اوصى بمثل نصيب بعض الورثة يزداد
 مثله على سهام الورثة مجتبى * وبجزء اوصهم من ماله فالبيان الى الورثة * يقال لهم اعطوه
 ما شئتم ثم التسوية بين الجزء والسهم عرفنا واما اصل الرواية فبمخلافه * وان قال سدس
 مالى له ثم قال ثلثه له واجاز وانه ثلث * اى حقه الثلث فقط وان اجازت الورثة لدخول
 السدس في الثلث مقد ما كان او مؤخر اخذ بالمتيقن وبهذا اندفع سؤال صدر الشريعة
 واشكال ابن الكمال * وفي سدس مالى مكررا له سدس * لان المعرفة قد اعيدت
 معرفة * بثلث د راضه او غنمه او ثيابه * متفاوتة ولو متحدت فكانت راضه * اوعبيد ان
 هلك ثلثاه فله * جميع * ما بقى في الاولين * اى الد راضه والغنم ان خرج من ثلث باقى
 جميع اصناف ماله اخي جلى * وثلث الباقي في الآخرين * اى الثياب والعبيد وان
 خرج الباقي من ثلث كل المال * وكالاول كل متحد الجنس كمكيل وموزون * وثياب
 متحد وضابطه ما يقسم جبراً او كالتاني كل مختلف الجنس وضابطه ما لا يقسم جبراً * وبالف
 وله دين * من جنس الالف * وعن فان خرج * الالف * من ثلث العين دفع اليه
 والا * يخرج * فنلت العين * يدفع له * وكلما خرج * شئ * من الدين دفع اليه ثلثه
 حتى يستوفى حقه * وهو الالف * وبنثله لزيد وعمرو وصو * اى عمرو * ميت لزيد كاله *
 اى كل الثلث والاصل ان الميت او المولى لا يستحق شيئاً فلا يزاحم غيره وصار * كما لو
 اوصى لزيد وجد ارضا اذ اخرج المزاحم من الاصل اما اذا خرج * المزاحم * بعد صحة
 الايجاب يخرج حصته * ولا يسلم للآخر كل الثلث اثبتت الشركة * كما لو قال ثلث مالى
 لفلان وفلان ابن عبد الله ان مت وهو فقير فمات الموصى وفلان ابن عبد الله غنى كان
 لفلان نصف الثلث * وكذا الوما مات احدهما قبل الموصى وفروعه كثيرة * واصله المعول
 عليه انه متى دخل في الوصية ثم خرج لفقد شرط لا يوجب الزيادة في حق الآخر
 متى لم يدخل في الوصية لفقد الاصلية كان الكل للآخر * ذكره الزيلعي * وقيل العبرة
 لوقت موت الموصى * واليه يشمر كلام الدرر قبالا في حيث قال اوله ولولد بكر فمات ولد
 قبل موت الموصى الخ لكن قول الزيلعي فيما مر اما اذا خرج المزاحم بعد صحة الايجاب

الخ صريح في اعتبار حالة الایجاب وقيل فيه روايتان * ولو قال بين زيد وعمر * وهو ميت * لزيد نصفه * لان كلمة بين توجب التنصيف حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت فله نصفه ايضا * وبثلثه وهو * اى الموصى * فقير * وقت وصيته * له ثلث ماله عند موته * سواء * اكتسبه بعد الوصية او قبلها * لما تقرران الوصية بايجاب بعد الموت * اذ لم يكن الموصى به عينا او نوعا معيننا اما اذا اوصى بعين او نوع من ماله كثلث غنمه فهلكت قبل موته بطلت * لتعلقها بالعين فتبطل بغواتها وان اكتسب غيرها * ولولم يكن له غنم عند الوصية فاستفادها * اى الغنم * ثم مات صحت * في الصحيح لان تعلقها بالنوع كتعلقها بالمال * ولو قال له شاة من مالى وليس له غنم يعطى قيمة الشاة بخلاف * قوله * له شاة من غنمى ولا غنم له * يعنى لا شاة له فانها تبطل وكذا لو لم يصفها لماله ولا غنم له وقيل تصح * وكذا الحكم فى كل نوع من انواع المال كالبحر والنوب ونحوها * زيلعي * وبثلثه لاسمات اولاده ومن ثلث وللفقراء والمساكين * اى امهات الاولاد * ثلاثة اسهم من خمسة وسهم للفقراء وسهم للمساكين * وعند محمد رح يقسم اسباعا لان لفظ الفقراء والمساكين جمع واقله اثنان قلنا الالجنسية تبطل الجمعية * وبثلثه لزيد والمساكين لزيد نصفه ولهم نصفه * وعند محمد رح اقلنا كما مر * ولو اوصى بثلثه لزيد وللفقراء والمساكين قسم اقلانا * عند الامام وانصافا عند ابى يوسف رح واخماسا عند محمد رح اختيار * ولو اوصى بالمساكين كان له صرفه الى مسكين واحد * وقال محمد رح لاثنيين على ما مر فلا يجوز صرف ماله للمساكين الاقل من اثنين عند * والخلاف فيما اذا لم يشرك مساكين فلمواشار لجماعة وقال قلت مالى لهؤلاء المساكين لم يجوز صرفه واحدا تغافا واوصى الفقراء باخ فاعطى غيره ثم جاء عند ابى يوسف رح وعليه الفتوى خلاصة وشرذم لالية * ومائة ارجل ومائة لاخر فقال لاخر اشركتك مع ماله ثلث كل مائة * لتساوى نصيبهم ما فامكنت المساواة فلكل ثلثا المائة * ونحوه باربع مائة * مثلا * له وبمائتين لاخر فقال لاخر اشركتك مع ماله نصف ما لكل منهما * لتفاوت نصيبهما فيساوى كلامهما * وثلث ماله لرجل ثم قال لاخر اشركتك او ادخلتك معه فالثلث بينهما * لما ذكرنا * وان قال لورثته لفلان على دين فصل قوه فانه يصلق * وجوابه الى الثلث * استيسانا * بخلاف * قوله * كل من ادعى على تيمانا عطاوه * لانه خلاف الشرع * الا ان

يقول ان رأى الوصى ان يعطيه فيجوز من الثلث * ويصير وصية ولو قال ما ادى فلان
من مال فهو صادق فان سبق منه دعوى في شئ معلوم فهو له والا لا مجبى * فان اوصى
بوصايا مع ذلك * اى مع قوله لورثته لفلان على دين فصل قوه * عزل الثالث لاصحاب الوصايا و
الثلاث للورثة وقيل لكل * من اصحاب الوصايا والورثة * صد قوه فيما شئتم وما بقي من الثلث
فللوصايا * والدين وان كان مقدما على الحقين الا انه مجهول وطريق تعيينه ما ذكر
فيؤخذ الورثة بثلاثي ما اقروا به والموصى لهم بثلاث ما اقروا به وما بقي فلم يخالف
كل على العلم لو ادى الزيادة قلت بقي لو كانت الوصايا دون الثلث هل يعزل
الثلث كله ام بقدر الوصايا لم اراه وبقي ايضا هل يلزمهم ان يصل قوه في اكثر من الثلث
يراجع ابن الكمال به * ولا جنبي ووارثه اوقاقله له نصف الوصية وبطل وصيته للوارث و
القاتل * لانهما من اهل الوصية على ما مر ولذا تصح باجازه الوارث * بخلاف ما اذا اقر بعين
او دين لوارثه ولا جنبي * حيث * لا يصح في حق الا جنبي ايضا * لانه اقرار يعقل سابق
بينهما فاذا الغاب عنه لغايبه ضرورة قيل هذا اذا اتصاد قان انكرا حدهما شركة الاخر صرح اقراره
في حصة الا جنبي عند محل رح وعندهما تبطل في الكل لما قلنا زيلعى * ولو *
اوصى * بثياب متعارفة * جيد ووسط وردى * لثلاثة * انفس لكل منهم
بثوب * فضاع * منها * ثوب ولم يدر * اى هو * والوارث يقول لكل * منهم *
هلك حقه بطلت * الوصية لجهالة المستحق كوصيته لاحد من الرجلين * الا ان *
بسا محورا * وسلموا ما بقي منها * فتعود صحته لزوال المانع وهو الجحود فتقسم * لدى
الجيد ثلثاه ولدى الردى ثلثاه ولدى الوسط ثلث كل واحد منهما * لان التسوية بقدر
الامكان * و * لو اوصى احد الشريكين * ببیت معين من دار مشتركة وقسم وقوع في
حظه فهو للموصى له والا * يقع في حظه * فله مثل ذرعه * صرح صدر الشريعة و
غيره بوجوب القسمة فلو قال قسم فان وقع الخ لكان اولى * والاقرار ببیت معين
من دار مشتركة مثلها * اى مثل الوصية فى الحكم المذکور * وبالف عين * اى
معين بان كانت ودیعة عند الموصى * من مال آخر فاذا ضرب المال * الوصية * بعد
موت الموصى ودفعه * اليه * صح وله المانع بعد الاجازة * لان اجازته تبرع فله ان

يمنع من التسليم وأما بعد ذلك فلا رجوع له شرح تكمله * بخلاف ما إذا وصى بالزيادة على الثلث أو لوارثة فجازتها الورثة * حيث لا يكون لهم المنع بعد الإجازة بل يجبروا على التسليم لما تقرران المجاز له يتملكه من قبل الموصى عندنا وعند الشافعي رح من قبل المجهز * ولو أقر أحد الأبنين بعد القسمة بوصيه أبيه * بالثلث * صح * إقراره * في ثلث نصيبه * لا نصفه استحسانا لأنه أقر له بثلث شائع في كل التركة وهي معهما فيكون مقرا بثلث مامعه وبثلث مامع أخيه بخلاف ما لو أقر أحدهما بدين على أبيهما حيث يلزمه كله لتقدم الدين على الميراث * وبأمة فولدت بعد موت الموصي ذلك أو كلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصى له زالا * يخرجان * أخذ الثلث منها ثم منه * لأن التبع لا يزاحم الأصل وقالوا يأخذ منها على السواء هذا إذا ولدت قبل القسمة وقبول الموصى له فلو بعد هما فهو للموصى له لأنه نساء ملكه وكذا لو بعد القبول وقبل القسمة على ما ذكره القدرى ولو قبل موت الموصى فلولورثة وانكسب كالولد فيما ذكر *

* باب العتق في المرض *

يعتبر حال العقل في تصرف منجز * هو الذي أوجب حكمه في المال * فان كان في الصحة فمن كل ماله والأفمن ثلثه * والمراد بالتصرف الذي هو إنشاء ويكون فيه معني التبرع حتى أن الإقرار بالدين في المرض ينقل من كل المال والكناح فيه ينقل بقدر مهر المثل من كل المال * والمضاف إلى موته * وهو ما أوجب حكمه بعد موته كانت حر بعد موتها أو هذا الزيد بعد موتها * من الثلث وإن كان في الصحة * ومرض صح منه كالصحة والمقعول والمفلوج والمسلول إذا قطن ولم يفعل في الفراش كالصحيح مجتنب تم رمزحل البطايل سنة وفي المرض المعتبر المبيع لصلواته فاعدا * اعتاقه ومحاباة له ووقفه وهبته وضمانه * كل ذلك حكمه كحكم * وصية فيعتبر من الثلث * كما قلنا من في الوقف أن وقف المريض المديون بحيط باطل فليحفظ وليحذر * وبزاحم أصحاب الوصايا في الضرب ولم يسع * العبد * أن اجيز * عتقه لأن المنع لحقهم فيسقط بالاجازة * فان حابى فحرر * وضاق الثلث عنهما * فهي * أى المحاباة * أحق وبعبكسه * بان حرر فحابى * استويا * وقالوا عتقه أولى فيهما * ووصيته بان يعتق عنه بهن المائة عبد لا تنقل * الوصية *

بما بقي ان هنك درهم * لان القربة تتفاوت بتفاوت قيمة العبد * بخلاف الحج * وقال
 صا سوا * وتبطل الوصية بعقد عبد * بان اوصى بان يعتق الورثة عبد * بعد موته *
 ان جنى بعد موته فلنفع * بالجناية كما لو بيع بعد موته بالدين * وان فدى * الورثة
 العبد * لا * تبطل وكان الغداء في اموالهم بالتزامهم * ولو اوصى * بثلاثة * اى
 ثلث ماله * لبكر وترك عبد * فاقر كل من الوارث وبكر ان الميت اعتق هذا العبد *
 فادعى بكر عتقه في الصحة * لينفذ من كل المال * وادعى * الوارث * عتقه * في
 المرض * لينفذ من الثلث ويقدم علي بكر * فالقول للوارث مع اليمين * لانه ينكر
 استحقاق بكر * ولا شيء لزيد * كذا في نسخ المتن والشرح قلت صوابه لبكر لانه المذكور ولا
 غاية الا مر ان القوم مثلوا لزيد بغيره المصنف ولا ونسبه ثانيا والله تعالى اعلم * الا ان
 يفضل من ثلثه شيء * من قيمة العبد * او تقوم حجة على دعواه * فان الموصى له خصم
 لانه يثبت حقه وكذا العبد * ولو ادعى رجل ديناً على الميت * وادعى * العبد * عتقا
 في الصحة ولا مال له غيره فصل قهما الوارث يسعى في قيمته ويدفع الى الغريم *
 وقال لا يعتق ولا يسعى في شيء وعلى هذا الخلاف لو ترك ابنا والفا درهم فادعاهما
 رجل ديناراً آخر وديعة وصد قهما الابن فالالف بينهما نصفان عند * وقالوا الوديعة اقوى
 قلت وعكس في الهداية فقال عند * الوديعة اقوى وعند صا سوا * والاصح ما ذكرنا
 كما في الكافي وتامه في الشريعة فليحفظ *

* باب الوصية للابن قارب ونحوهم *

جاءه من لصق به * وقال من يسكن في محله ويجمعهم مسجد المحلة وهو استحسن
 وقال الشافعي رح الجار الى اربعين داراً من كل جانب * وصهره كل ذي رحم محرم
 من عرسه * كأبائهما واعمامهما واخوالهما واخواتهما وغيرهم * بشرط موته وهي منكوحته
 او معتلته من رجعي * فلو من بائن لا يستحقها وان ورثت منه قال الحلواني رح هذا
 في عرفهم واما في عرفنا فيختص بابوها عناية وغيرها واقرة القهستاني قلت لكن جزم
 في البرهان وغيره بالاول واقرة في الشريعة ثم قل عن العيني ان قول
 الهداية او غيرها انه عليه الصلوة والسلام لما تزوج صغية رض صوابه جويرية

بنت الحارث قلت فليتحفظ هذه الفأفة * وختنه زوج كل ذي * كذا في النسخ قلت لما وافق
 لعامة الكتب ذات * رحم محرم منه كزوج بناته * وعماته وكل اكل ذي رحم من
 ازواجهم قيل هل اني عرفهم وفي عرفنا الصهر ابوالمرأة وامها والختن زوج المحرم فقط
 زيلعي وغيره زاد القهستاني وينبغي في ديارنا ان يختص الصهر بابي الزوجة والختن
 بزواج البنت لانه المشهور * واهله زوجته * وقال اكل من في عياله ونفقته غير ما اليه
 وقولها استبان شرح تكملة قال ابن الكمال وهو مؤيد بالنص قال الله تعالى فتيبيناه
 واهله الا امرأته انتهن قلت وجوابه في المسولات * والله اهل بيته * وقبيلته التي ينسب
 اليها * وتحت * ينخل فيه * كل * من ينسب اليه من قبل آباءه الى اقصى ابيه في الاسلام *
 سوى الاب الا قصي لانه من انساب اليه قهستاني عن الكرمانى * الا قوب والابن والكر
 والاثني والمسلم والكافرو والصير والكسوف فيه سواء * وينخل فيه الغنى والفقير
 وان كانوا لا يتصورون كما في الاختيار وينخل فيه ابوه وولده وزوجته كما في
 شرح التكملة يعنى اذا كانوا الا يرثون * ولا ينخل فيه اولاد البنات * واولاد
 الاخوات ولا احل من قرابة امه لان الولد انما ينسب لابيه لا لاسمه * وبنده اهل
 بيت ابيه لان الانسان يتجنس بابيه لا بامه * وكل اهل بيته واهل نسبه * وبنده
 فحكمه حكمه * ووارثه امرأته لبينها واولادها لاهل بيتها لا لان ذلك لم يأت في وراثتها
 لانه ينسب اليه لا اليها لان الان يكون ابوه من اهل البيت * فمحل خلع
 لانه من جنسها ودرجتها في غيرهما قلت ومفاد * ان الشرف من الام فقط غير معتبر
 في اواخر فتاوى ابن نجيم وبه اقل شيخنا الرسلعي نعم له سرية في الجملة * وان او من
 لا قارب له اولاد من قرابته * كذا النسخ قلت * والله لك ومنه اولاد حاشاه اولاد نسائه فهي
 لا قرب فالقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يلد حل الاولاد ان * قيل من قال
 للوالد قريبا فهو عاق * والوالد * ولو عمره عشرين بكفرا ورق كماله * وعوم قوله *
 والوارث * واما الجين وول الولد فيلخل في ماص الرواية وقيل لا واختاره في الاختيار *
 ويكون للثنتين فصاعدا * يعنى اقل الجمع في الوصية اثنان كما في الميراث * فان كان
 له * للموصى * عمان وخالان فهي لعميه * لا لزوجته * وقال اربعة * ولله عم وخالان

كان له النصف ولهما النصف * وقالوا ثلاثا * ولوعم واحد لا غير فله نصفها ويرد النصف *
 الآخر * الى الورثة * لعدم من يستحقه * ولوعم وعمه استويا * لا استواء قرابتهما *
 ولوانعم المحرم بطلت * خلا فإلهما * ولول فلان * فهي * للذكر والا نثى
 سواء * لان اسم الولد يعم الكل حتي الحمل ولا يدخل ولد ابن مع ولد صلب فلولاه
 بنات لصلبه وبنوا بن فهي للبنات عملا بالحقيقة فلو تعدت صرف الى المجاز تحرزا عن
 التعطيل ولا يدخل اولاد البنات ومن حمل روح يدخلون اختيارا * ولورثة فلان للذكر
 مثل حظ الانثيين * لانه اعتبر الورثة * وشرط صحتها * اى الوصية * صانها اى فى
 الوصية لورثة فلان وما فى معناها كعقب فلان * موت الموصى لورثته * او لعقبه * قبل
 موت الموصى . لان الورثة والعقب انما يكون بعد الموت ثم ان كان معهم موصى له آخر
 نسب بينهم وبينه على عدل الرأس ثم ما اصاب الورثة يقسم بينهم للذكر كالا نثيين كما مر *
 فلو مات الموصى قبل موته * الموصى لورثته وعقبه * بطلت * الوصية لورثته او عقبه ثم
 ان كان معهم موصى له آخر كقوله اوصيت لفلان ولورثة وعقبه كانت الوصية كلها لفلان الموصى
 له دون ورثته وعقبه لان الاسم لا يتناولهم الا بعد الموت وتمامه فى السراج وفيه عقبه
 وله من الذكور والاثاث فان ماتوا فولد له كل لك ولا يدخل اولاد الاثاث
 لانهم عقب لا بائهم لا له * وفى ايتام بنيه * اى بنى فلان واليتيم اسم لمن
 مات ابوه قبل الحلم قال عليه الصلوة والسلام لا يتيم بعد البلوغ * وعهيا نهم وزمنائهم
 وازمائهم * الارمل الذى لا يقدر على شئ رجلا كان او امرأة ويؤيد قوله * دخل *
 فى الوصية * فقيرهم وغنيهم وذكرهم وانثاهم * وقسم سوية * ان احصوا * بغير كتاب
 او حساب فانه ح يكون تملية كالمهم والا لفقرا نهم يعطى الوصى من شاء منهم شرح تكملة
 لتعذر التملية ح فيراد به القرابة * وفى بنى فلان يختص بن كورهم * ولو اغنياء *
 الا اذا كان * فلان عبارة عن اسم قبيلة او اسم * فدخل فيتناول الاثاث * لان
 المراد ح مجرد الانتساب كما فى بنى آدم * وله لهن ايدخل فيه ايضا * مولى العتاقة و *
 مولى * الموالاة وخلفاءهم * يعنى وهم يحصون والا فالوصية باطله والا صل ان
 اوصية متى وقعت باسم ينبى عن الحاجة كايتم بنى فلان تصح وان لم يحصوا على ما مر لوقوعها

لله تعالى وهو معلوم وان كان لا ينبى عن الحاجة فان احصوا صحت ويجعل تملك والا
 بطلت وقامه في الاختيار * اوصى من له معتقون ومعتقون لمواليه بطلت * لان اللفظ مشترك ولا
 عموم له عندنا ولا قرينة تدل على احدهما ولا فرق في ذلك عند عامة اصحابنا بين النفي والاثبات
 واختار شمس الاثمة وصاحب الهداية انه يعم اذا وقع في حيز النفي وح نقولهم لو حلف
 لا يكلم موالى فلان يعم الا على والا سفل لالوقوعه في النفي بل لان السامع على اليمين
 بعضه وهو غير مختلف عن اية واقرة المصنف * الا اذا عينه * اى الا على والسفل قبل
 موته فبحسب لزوال المانع * ويدخل فيه * اى فى الموالى * من اعتقه في صفة ومروءة
 لا * يدخل فيه * مدبره وامهات اولاده * وعن ابى يوسف روح يدخلون *
 اوصى بثلاث ما له الى الفقهاء دخل فيه من يد قن النظر في المسائل الشرعية وان علم ذلك
 مسائل مع ادلتها * كذا فى الغنية قال حتى قيل من حفظ الوفاء من المسائل لم يدخل تحت
 الوصية * اوصى بان يطحن قبره او يضرب عليه قبة فهو باطل * كما فى الثانية وغيرها
 قد مناه عن السراجية وغيره الكون قد مناه منها فى الكرامة انه لا يكره تطحن القبور
 فى المختار فينبغى ان يكون القول بطلان الوصية بالنطمين سنيا على القول بالكرامة
 لانها ح رصية بالمكره فانه المصنف تلت وكذا ينبغى ان يكون القول بطلان الرصية
 لمن يقرأ عند قبره بقاء على القول بكراهة القراءة على القبور او بعد م جواز الاجازة
 على الطاعات اما على المفتى به من جوارهما فينبغى جوارهما مطلقا وتامه فى حواشي
 الاسماء من الوقف وحرر فى تنوير البصائر انه ينبغى المكان الذى عينه الوافف لقراء
 القرآن اولئك ريس فلوم يباشرفيه لا يستحق المشروء له ما فى شرح المنظومة يجب اتعا
 شرط الواقف وبالمباشرة فى غير المكان الذى عينه الوافف بغت غرضه من احياء تلك
 البقعة قال وتحقيقه فى الدرة السنية فى مسئلة استحقاق الجامية انهم

* باب الوصية بالاحل والسكنى والتمره *

صحت الوصية بخل مة عبده وسكنى دارة مة معلومة وابدل * ويكون محبوسا على ملك
 الميت فى حق المنفعة كما فى الوقف كما بسطه فى الدرر * وبغلتها فان خرجت الرقعة
 من الثلث سلمت اليه * اى الى الموصى له * لها * اى لاحل الوصية * والا فلا يخرج

من الثلث * تقسم الدار اثلاثاً * أى فى مسألة الوصية بالسكنى اما فى الوصية بالغلة فلا تقسم على الظاهر كفى * وتها يا العبد * فيحل منهم اثلاثاً هذا اذا لم يكن له مال غير العبد والد اولا فحل مئة العبد وقسمة الدار بقدر ثلث جميع المال كما افاده صدر الشريعة * وليس للورثة بيع ما فى ايديهم من ثلثها * على الظاهر لثبوت حقه فى سكنى كلها بظهور مال آخر او بخراب ما فى يده فتح يزاحمهم فى باقيها والبيع ينافيه فمنعوا عنه وعن ابي يوسف رح لهم ذلك * وليس للموصى له بالحل مئة او السكنى ان يؤجر العبد او الدار * لان المنفعة ليست بمال على اصلنا فاذا ملكها بعوض كان مملكا اكثر مما ملكه يعنى وهو لا يجوز * ولا للموصى له بالغلة استئجاره * أى العبد * او سكنها * أى الدار * فى الاصح * ومثله الدار الموقوفة عليه وعليه الفتوى شرح الوصاية لان حقهم فى المنفعة لا العين وقد علمت الفرق بينهما * ولا يخرج * لموصى له * العبد * الموصى بحل مئة * من الكوفة * مثلاً * الا اذا كان ذلك مكانه * واهله فى موضع آخر * ان خرج من الثلث والا فلا * يخرج * الا باذن الورثة * لبقاء حقهم فيه * وبموته * أى الموصى له * فى حياة الموصى بطلت * الوصية * وبعد موته يعود * العبد والد * الى الورثة * أى ورثة الموصى بحكم الملك ولو تلفه الورثة ضمنوا قيمته ليشتري بها عبد يقوم مقام الاول ولهن ايمنع المريض من التبرع باكثر من الثلث كذا ذكره المصنف فى الرهن ولو اوصى بهن العبد لغلان ويحل مئة لآخر وهو يخرج من الثلث صح وتما مئة فى الدرر فى الشربلية ونفقتة اذا لم يطق الحل مئة على الموصى له بالرقبة الى ان يدرك الحل مئة فيصير كالكبير ونفقة الكبير على من له الحل مئة وأن ابي الانفاق عليه رده الى من له الرقبة كالمستعبر مع المعير فان جنى فالغدا على من له الحل مئة ولو ابنى فله صاحبه الرقبة اريد فعه وبطلت الوصية * وبثمرة بستانه فمات * والحال ان * فيه فمرة له هذه الثمرة * فقط * وان زاد ابل له هذه الثمرة وما يستقبل كذا * فى الوصية * بغلة بستانه * فان له هذه وما يبعث ضم ابل الاول * وان لم يكن فيه * أى البستان والمسئلة بحالها * ثمرة * حين الوصية * فهي * كالوصية * بالغلة * فى تناولها الثمرة المعد ومدة ما عاش الموصى له زيلتى ونى العناية السقى والشراج وما فيه اصلاح البستان على صاحب الغلة

لانه هو المنتفع به فصارت كالنفقة في فصل الخدم ممة تنجيمية الغلة كل ما يحصل من ربع الارض وكرائتها واجرة الغلام ونحو ذلك كذا في جامع اللغة قلت وظاهره دخول ثمن الجوز ونحوه في الغلة فلم يحرر * وبصوف غنمه وولدها ولبنها له ما * بقى * في وقت موته سواء قال ابد او لا * لان المعدوم منها لا يستحق بشئ من العقود فكذا بالوصية بخلاف الثمرة بل ليل صحة المساواة * اوصى يجعل داره مسجدا ولم يخرج من الثلث واجازوا يجعل مسجدا * لزوال المانع باجازتهم * وان لم يجيزوا يجعل ثلثها مسجدا * رعاية لجانب الوارث والوصية * وبظهر مركبه في سبيل الله بطلت * لان وقف المنقول باطل عند فكاك الوصية وعند هما يجوز ان درو تال المصنف وفيه نظر لان الوصية تصح حيث لا يصح الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة والصوف ونحو ذلك كما مر * اوصى اشئ للمسجد لم يجر * الوصية لانه لا يملك وجوزها محمد رح قال المصنف ويقول محمد رح افق مولا نا صاحب البحر * الا ان يقول * الموصى * ينفق عليه * فيجوز اتفقا * قال اوصيت بثلثي لعلان او فلان بطلت * عند ابي حنيفة رح لجهالة الموصى له وعند ابي يوسف رح لهما ان يصتلمحا على اخذ الثلث وعند محمد يشر الورثة فايها ما شاء اعطوا *

* فصل في وصايا الالمى وصغيره *

ذمي جعل داره بيعة او كنسية * اوبت نار * في صحته فمات فهي ميراث * لانه كوقف لم يسجل واما عند هما فلا في معصية وليس هو كالسجين لانهم يسكنون وبن فنون فيه موتاه حتى لو كان المسجل كذلك يورث قطعا قاله المصنف وغيره لانه حينئذ لم يصير ميرزا خالصا لله تعالى * وان اوصى الالمى ان يبنى داره بيعة او كنيسة للمعينين فزوجا من الثلث * وتعمل تملكا * و * ان اوصى * بل داره * ان تبنى * كنيسة * اربعة * في القرى * لموفي المصير لا يجوز اتفقا * لقوم غير معينين صحت * عند هما * امرانه معصية ربه انه يتركون وما ينون فتصح كوصية حربي مستأمن * لا وارث له هنا * بكل ماله مسلم او ذمي * كذا في الوقاية ولا عمة بمن امة لانهم اموات في حقنا ولو اوصى بنصفه من ثقل ورد باثيه يورثه لا ارنا بل لانه لا مستحق له في دارنا وكذا لو اوصى لمستأمن مثله ولو اعتق عبدا عند الموت ارد بره نفل من الكل لما قلنا ولو اوصى له مسلم او ذمي جاز على الاظهر فيعني * وصاحب

الهوى اذا كان لا يكفر فهو بمنزلة المسلم في الوصية * لانا امرنا ببناء الاحكام على ظاهر
 الاسلام * وان كان يكفر فهو بمنزلة المرتد * فتكون موقوفة عند نافذة عند هما شرح
 المجمع * والمرتد في الوصية كذمية * في الاصح لانها لا تقتل * الوصية المطلقة * كقوله
 هذا القدر من مالي او ثلث مالي وصية * لا تحل للغنى * لانها صدقة وهي على الغني
 حرام * وان عمت كقوله يأكل منها الغني والفقير لان اكل الغنى منها انما يصح بطريق
 التملك والتملك انما يصح لمعين والغنى لا يعين ولا يحصى * ولو خصت الوصية * به *
 اى بالغنى كقوله هذا القدر من مالي وصية لزيد وهو غنى * او بقوم اغنياء * محصورين
 حلت لهم * لصحة تملكهم * وكذا * الحكم في * الوقف * كما حرره ملا خسر وفي جامع
 الفصولين المتولى على الوقف كالوصى فروع اوصى بثلث ماله للصلوة جاز للوصى صرفه
 للورثة لو محتاجين يعني لغير قرابة الولاد ممن يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطلق
 الوصية للمساكين فانها تجوز لكل ورثته ولا حد هم يعني لو محتاجين حاضرين بالغين
 راضين فلو فيهم صغير او غائب او حاضر غير راض لم يجز اوصى بكفارة صلوة لرجل معين لم
 تجز لغيره به يفتى لفساد الزمان اوصى لصلوته وثلث ماله ديون علي المعسرين فتركها
 الوصي لهم عن الغلبة لم يجز ولا بد من القبض ثم التصديق عليهم ولو امران يتصدق بالثلث
 فمات فغصب غاصب ثلثها مثلا واستهلكه فتركه صدقة عليه وهو معسر يجزيه لحصول قبضه
 بعد الموت بخلاف الدين الكل من القنية وفي الجواهر اوصى لرجل بعقار ومات فقسمت
 التركة والموصى له في البطل وقد علم بالقسمة ولم يطلب ثم بعد سنين ادعى تسمع ولا
 يبطل بالنسخ ان لم يكن رد الوصية اوصى له بن ارباعها بعد موته قبل القبض صح
 ليجوز ان تصرف في الموصى به قبل قبضه وقفت ضيعة على ولدها وجعلت عم الولد
 متوليا وللولد اب فالمتولى اولى من الاب شري دارا اوصى بها لرجل فاخذها الشفيع
 من يد الموصى له يؤخذ الثمن ولو احتقق الدار لا يرجع الموصى له علي الورثة بشئ لانه
 ظهر انه اوصى بمال الغير انتهى *

* باب الوصى *

وهو الموصى اليه * اوصى الي زيد * اى جعله وصيا * وقبل عند صح فان رد عند *

اى يعلمه * يرتد والا لا * يصح الرد بغيبته لئلا يصير مغرورا من جهته ويصح اخراجه
 عنها ولو فى غيبته عند الامام خلافا للثانى بزيادة * فان سكت * الموصى اليه * فبات *
 موصيه * فله الرد والقبول ولزم * عقد الوصية * ببيع شئ من التركة وان جهل به *
 اى بكونه وصيا فان علم الوصي بالوصاية لمس بشرط فى صحة تصرفه * بخلاف الوكيل *
 فان علمه بالوكالة شرط * فان * سكت ثم * رد بعد موته ثم قبل صح الا اذا انفذ قاض رده *
 فلا يصح قبوله بعد ذلك * ولو * اوصى * الى صبي وعبد غيره وكافر وفاسق بدل * اى
 بدل لهم القاضى * بغيرهم * انما ما للنظر ولغظ بدل يفيض صحة الوصية فلو تصرفوا قبل الاخراج
 جاز سراجية * فلو بلغ الصبي وعتي العبد واسلم الكافر * والمرتد وقاب الفاسق
 مبيح وفيه فوض ولاية الوقف لصبي صح استحسانا * لم يخرجهم القاضى عنها * اى
 عن الوصايا الزوال الموجب للعزل الا ان يكون غير امين اختيار * والى عبد * و *
 الحال ان * ورثته صغار صح * كايضا انه الى مكاتبه او مكاتب غيره ثم ان رد فى الرق فكالعبد *
 والا لا * وقال لا يصح مطلقا درر * ومن عجز عن القيام بها * حقيقة لا بمجرد اخباره *
 ضم * القاضى * اليه غيره * رعاية لحق الموصى والورثة * ولو ظهر للقاضى عجزه اصلا
 استدلل غيره ولو عزله * اى الوصى المختار * القاضى مع اهله لئلا ينفذ عزله وان جاز *
 القاضى * واثم * فى الاشباه اخلفوا فى صحة عزله والا كبر على الصحة كما فى شرح
 الوهبانية لكن يجب الافتاء بعدم الصحة كما فى الفصولين واما عزل الشاغل فواجب
 انتهى قلت وعبارة جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين الوصى من الميتم
 لو عد لا كافيا لا ينبغي للقاضى ان يعزله فلو عزله قيل ينعزل اقول الصحيح عندى انه
 لا ينعزل لان الموصى اشفق بنفسه من القاضى فكيف يعزله وينبغي ان يفتل به لفساد
 قضاة الزمان انتهى قال المصنف قال شيخنا فقد ترجح عدم صحة العزل للموصى فكيف
 بالوظائف فى الاوقاف * وبطل فعل احد الوصيين كالمتولين * فانهم فى الحكم كالوصيين
 اشباه ووقف القنية ومغاد * انه لو آجر احد صغار الوقف لم تجز بلا رأى الآخر
 وقد صارت واقعة الفتوى * ولو * وصلية * كان ايصاره لكل منهما على الاغتراد *
 وقيل ينغرد قال ابو الليث وهو الاصح * تأخذ لكن الاول صحته فى الميسور وحزم

به في الك ردوني القهستاني انه اقرب الى الصواب قلت وهل اذا كانا وصيين او متوليين
من جهة الميت او الواقف او قاض واحد اما اذا كانا من جهة قاضيين من بلدتين فينفرد
احدهما بالتصرف لان كلام من القاضيين لا تصرف جاز تصرفه فكل انا ثبته ولو اراد كل
من القاضيين عزل منصوب القاضي الآخر جاز ان رأى فيه المصلحة والا لا وتامه
في وكالة تنوير البصائر معنى الملتقطات وغيرها فليحفظوا في وصايا السراج لو لم يعلم
القاضي ان للميت وصيا فنصب له وصيا ثم حضر الوصي ما راد الك خول في الوصية فله
ذلك وينصب القاضي الآخر لا يخرج الاول * الابشراء كفته وتجهيزه والخصومة في
حقوقه وشراء حاجة الطفل والاتهاب له واعتاق عب * ممين * وردود يعة وتنفيذ وصية
معينتين * زاد في شرح الوهبانية عشرة اخرى منها رد مغصوب ومشتري شراء فاسدا
وقسمة كيلى او زني وطلب دين وقضاء دين بجنس حقه * وبيع ما يشاف تلفه وجمع
اموال ضائعة * وقال ابو يوسف رح ينفرد كل بالتصرف في جميع الامور ولو نص على
الانفراد والاجتماع اتبع اتفاقا شرح وصبا نية * وان مات احد هما فان اوصى الى
البي او الى آخر فله التصرف في التركة وحده * ولا يستاج الى نصب القاضي وصيا *
والا * يوصي * ضم * القاض * اليه غيره * درد وفي الاشياء مات احد هما اقام
القاضي الآخر مقامه اوصى اليه آخر ولا تبطل الوصية الا اذا اوصى لهما ان يتصلقا
بذلك حيث شاء انتهى وتامه في شرح الوهبانية وهل فيه خلاف ابي يوسف رح
قولان وعنه ان المشرف ينفرد دون الوصي كما قررته فيما علقته على الملتقى ويأتى *
وصى الوصى * سواء اوصى اليه في ماله او في مال موصيه وقاينه * وصى في التركتين *
خلافا للشاذلي رح * وتصح قسمته * اي الوصى حال كونه * نائبا عن ورثة * كبار *
غيب اوصغار مع الموصى له * بائلا * ولا رجوع للورثة عليه * اي الموصى له * ان ضاع
قسطهم معه * اي الوصي لصحة قسمته * و * اما قسمته عن الموصى له * الغائب او
الحاضر بلا اذنه * معهم * اي الورثة ولو صغار اذ يلعي * فلا * تصح و * فيرجع
الموصى له بثلاث ما بقى * من المال * ان ضاع قسطه * لانه كالشريك * معه * اي مع الوصي
فلا يضمن الوصى لانه امين * وصح قسمة القاضي واخذ قسمته الموصى له ان غاب * الموصى له فلا

شيء له ان هلك في يد القاضي او امينه وهذا * في المكيل والموزون * لانه انرازا * وفي
 غيره مالا * تجوز لانه مبادلة كالبيع وبيع مال الغير لا يجوز فكل القسمة * وان قاسمهم
 الوصي في الوصية بحجج * عن الميت * بثلاث ما بقي ان هلك * المال * في يد الوصي * في
 يد * من دفع اليه ليحجج * خلا فاليها وقد تقرر في المناك * ولو افرز الميت شيئا من ماله
 للحجج فضايع بعد موته لا * يحجج عنه بثلاث باق لانه عينه فاذا اهلك بطلت * وصح بيع الوصي
 قبل ان يتركه بغيبة الغرماء للغرماء * لتعلق حقهم بالمالية * وضمن وصي باع ما اوصى ببيعه
 وتصدق عنه بثمنه فاستحق العبد بعد هلاك ثمنه * اى ضياعه * عنده * لانه لا عاقل
 فالعهد عليه * ورجع * الوصي * في التركة * كلها وقال محمد رح في الثلث قلنا انه مغرور فكان
 ديننا حتى لو هلك التركة او لم تف فلا رجوع وفي الملتقى انه يرجع على من تصدق عليه
 لان غنمه لهم فغرمه عليهم * كما يرجع في مال الطغل وصي باع ما اصابه * اى الطفل * من
 التركة وهلك ثمنه معه فاستحق * المال المبيع * والطغل يرجع على الورثة نصته * لا يتقاض
 القسمة باستحقاق ما اصابه * وصح احتياله بمال اليتيم لو خيرا * بان يكون الثاني اسلا
 ولو مثله لم يجوز منه * وصح * بيعه * وشراؤه * من اجنبي بما يتغابن الناس * لا بما لا يتغابن وهو
 الفاحش لان ولايته نظرية فلم يباح به كان فاسد احتيا يملكه المشتري بالقبض قهستاني وهذا
 اذا تابع الوصي للصغير مع الاجنبي * وان باع * الوصي * واشترى * مال اليتيم * من نفسه فان
 كان وصي القاضي لا يجوز ذلك * مطلقا * لانه وكيله * وان كان وصي الاب جازي بشرا منفعة ظاهرة
 للصغير * وهو قد ر النصف زيادة او نقصا و قال لا يجوز مطلقا * وبيع الاب مال صغير من
 نفسه جائز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه * وهو ليس بوال ولا هو من الاكل في المنقول اسافي العقار
 فسيجيى * ولو زاد الوصي على كفن مثله في العبد ضمن الزيادة وفي القيمة وقع الشراء
 له * و * ح * ضمن ما دفعه من مال اليتيم * ولو الهبة * و * فيها * لو دفع المال الى اليتيم
 قبل ظهور رشده بعد الادراك فضايع ضمن * لانه دفعه الى من ليس له ان يدفع اليه *
 و جازي بعه * اى الوصي * علي الكبير * الغائب * في غير العقار * الا لدين او خوف
 هلاكه ذكره عزمي زاده معزيا للخانية قلت وفي الزيلعي والقهستاني الاصح لانه نادر
 و جازي بعه عقار صغير من اجنبي لا من نفسه بضعف قيمته او لنفقة الصغير او دين الميت او

وصية مرسلة لا نفاذ لها الا من له او لكونه غلاته لا تزيد على مؤنته او خوف خرابه او نقصانه او كونه فى يد متغلب درر اشباه ملخصا قلت وهذا الوالبائع وصيا لا من قبل ام او اخ فانهما لا يملكان بيع العقار مطلقا ولا شراء غير طعام وكسوة ولو البائع ابا فان محمود اعند الناس او مستورا الحال يجوز ابن كمال * ولا يدجر * الوصي * فى ماله * اى اليتيم * لنفسه * فان فعل تصدق بالزبح * وجاز * لو اتجر من مال اليتيم * لليتيم * وتما منه فى الدرر قلت وفي الاشباه لا يملك الوصي بيع شىء باقل من ثمن المثل الا فى مسألة الوصية ببيع عبء من فلان وفيها فى الكلام فى اجر المثل للمتولى اجر مثل عمله فلولا يعمل لا اجر له واما وصي الميت فلا اجر له على الصحيح وهذا اذا عين القاضى للمتولى اجرا فان لم يعين وسعى فيه سنة فلا شىء له وعزاه للقنية ثم ذكر ما يخالفه فافهم وقد مر فى الوقف واما وصى القاضى فان نصبه باجر مثله جائز انتهى وفى القهستانى معزيا للخير ولو كانوا صغارا وكبارا باع حصة الصغار كما مر وكذا الكبار على ما مر من التفصيل ونقل عن العمادية ان فى بيعه للعقار وفاء اختلاف المشايخ وجوزوه صاحب الهداية لان فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة وان لغير الوصي التصرف لخوف متغلب وعليه الفتوى وتما منه فيما علقته على الملتقى * ولا يجوز اقراره بدى بن علي الميت ولا بشىء من تركته انه لفلان الا ان يكون المقر وارثا فيصح فى حصته ولو اقر * الوصي * بعين لا خرائم ادعى انه للصغير لا تسمع * درر * ووصى ابي الطفل احق بماله من جده وان لم يكن وصيه فالجبل * كما تقرر فى الحجر وفى المنية ليس للجيد بيع العقار والعروض لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا بخلاف الوصي فان له ذلك والله اعلم *

* فصل فى شهادة الاوصياء *

وبطلت شهادة الوصيين لو ارث صغير بمال * مطلقا * او كبير بمال الميت وصحت * شهدتهما * بغيره * اى بغير مال الميت لا نقطاع ولا يتهامعنه فلا تهمة ح * كشهادة رجلين لا آخرين بدى بن الف على ميت و * شهدا * الا آخرين للاولين بمثله بخلاف شهادة كل فريق بوصية الف * وقال ابو يوسف رحمه الله لا تقبل فى الدين ايضا وقد تقدم فى الشهادات * او * شهادة * الاولين بعين والآخرين بثلاث ماله * او الراضى

المرسله لاثباتها الشركة فتبطل * و يصح لو شهد رجلان لرجل من با الوصية بعين *
 كالعبد * وشهد المشهود لهما للشاهد بين بالوصية بعين آخر * لانه لا شر كة فلا تهمة
 زيلعي * شهد الوصيان ان الميت ارصى لزيد معهما لغت * لاثباتهما لانفسهما معينا
 وح فيضم القاضي لهما نالدا وجوب الاقرار صا بآ خر فيمتنع تصرفهما بك ونه كما تقرر * الا
 ان يدعى زيد ذلك * امي يدعى انه ارصى معهما فتح تقبل شهادتهما استحسانا لانهما اسقط
 مؤنة التعيين عنه * وكل ابنا الميت اذا شهد ان اباهما ارصى الى رجل * بجرهما دفعا لنصب
 حافظ للنزكة * * * * * هذا الوعد هو ينكره ولو يدعى تقبل استحسانا * * * * * بخلاف شهادة ابيهما
 وكل زيد اقبض ديونه بالكونة حيث لا تقبل مطلقا * ادعى زيد الوكالة ام لا لان القاضي
 لا يملك نصب الوكيل عن المتي بطالبهما ذلك بخلاف الوصية وشهادة الوصي تصح على
 الميت لاله ولو بعد العزل وان لم يخصه ملتقى * وصى انفل الوصية من مال نفسه رجع
 مطلقا * وعليه الفتوى درر * كوكيل ادعى الثمن من ماله * فان له ان يرجع *
 وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير او * اشترى * ما ينفق عليه من مال نفسه *
 فانه يرجع اذا شهد على ذلك في البزازية وانما شرط الاشهاد لان قول الوصي في
 حق الاتفاق يقبل لان حق الرجوع بلا شاهد انتمى فليست فقلت لكن في القنية والصلابة
 والحانية له ان يرجع بالثمن وان لم يشهد بخلاف الابوين وسيجى ما يفهم وتنبه * او
 قضى دين الميت * انما ثبت شرعا * او كفنه * او ادعى خراج اليتيم او عشرة * من مال
 نفسه او اشترى الوارث الكبير او ما او كسوة للصغير * او كفن الوارث الممت او نضى
 دينه * من مال نفسه * فانه يرجع ولا يكون متطوعا * ولو كفن الوصي الميت من مال
 نفسه قبل قوله فيه * قبل هو مستدرك بقوله او كفنه * ولو باع الوصي شيئا من مال
 اليتيم ثم طلب منه باكثر * مما باعه * رجع القاضي فيه الى اهل البصرة * والامانة * ان
 اخبره اثنان منهم انه باع بقيمة وان قيمته ذلك لا ينفقت * القاضي * الى من يزيد
 وان كان في المزائيد يشتري باكثر وفي السوق باقل لا ينقض بيع الوصي انك *
 امي لا جل تلك الزيادة * بل يرجع الى اهل البصرة فان اجتمع رجلا من منهم على
 شئ يؤخذ بقولهما * عند محل رح * وكفى قول واحد في ذلك * عندهما كما في النزكة

وعلى هذا اقيم الوقف اذا آجر مستغل الوقف ثم جاء آخر يزيد في الاجر الكل في الكل رر
 معزى بالغاية فروع يقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق بلا بينة الا في ثلثي
 عشرة مسألة على ما في الاشياء ادعى قضاء دين الميت او ادعى قضاء من ماله بعد بيع
 التركة قبل قبض ثمنها او ان اليتيم استهلك مالا آخر فذفع ضامنه او اذن له بتجارة فركبه
 ديون فقضاها عنه او ادعى خراج ارضه في وقت لا تصلح للزراعة او جعل عبدا الا بق
 اوفد اعبده الجاني او الاتفاق على محرمه او على رقيقه الذين ماتوا والاتفاق عليه مما في ذمته
 وكذا امن مال نفسه حال غيبة ماله واراد الرجوع او انه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها
 من ماله وهي مائة الثانية عشرة تجرور ربح ثم ادعى انه كان مضارباً والاصل ان كل شيء
 كان مسلطاً عليه فانه يصلح فيه وما لا فلا ينصب القاضى وصيا في سبعة مواضع مبسوطة
 في الاشياء منها اذا كان له دين او عليه او لتنفيد وصيته وزاد في الزواهر موضعين اخرين
 اشترى الاب من طفله شيئاً فوجده معيباً ينصب القاضى وصيا ليرده عليه واذا احتيج
 لاثبات حق صغيراً بوجه غائب غيبة منقطعة ينصب والافلا وعزاهما لمجمع الفتاوى وصي
 القاضى كوصي الميت الا في ثمان ليس لوصي القاضى الشراء لنفسه ولا ان يبيع ممن
 لا تقبل شهادته له ولا ان يقبض الا باذن مبتدأ من القاضى ولا ان يؤجر الصغير لعمل
 ما ولا ان يجعل وصيا عند عدده ولو خصصه القاضى تخصصاً ولو نهاه عن بعض التصرفات صح
 نهيه وله عزله ولو عدل لا بخلاف وصي الميت في ذلك كله وفي الخزانة وصي وصي القاضى كوصيه
 لو الوصية عامة انتهت وبه يحصل التوفيق وفي الفتاوى والصغرى تبرعه في مرضه انما ينفذ
 من الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرعه في المنافع فينفذ من الكل بان آجر باقل من اجرة
 المثل لانها تبطل بموته فلا اضرا على الورثة وفي حياته لا ملك لهم لكن في العمدية
 انها من الثلث فلعله روايتان باع مال اليتيم ارضيته والمشتري مغلس يؤجل ثلثة ايام
 فان نقل والا فسخ فان انكر الشراء وقد قبض يرفع الوصى الامر للحاكم فيقول ان كان بينكما
 بيع فقل فسخته قبل الوصاية ثم اراد عزل نفسه لم يجز الا عند الحاكم دفع لليتيم ماله بعد
 بلوغه واشهد اليتيم على نفسه انه لم يبق له من تركة والده الا قليل ولا كثير ثم ادعى شيئا
 من يد الوصي انه من تركة ابي وبرهن تسمع للوصي الاكل والركوب بقدر الحاجة قال

الله تعالى ومن كان فقيراً فلما كل بالمعروف وله ان ينفق في تعلم القرآن والادب ان
تأمل لك والافلينفق عليه بقدر ما يتعلم القراءة الواجبة في الصلوة مجتنب وفيه جعل
للوصي مشرفاً لم يتصرف به ونه وقيل للمشرف ان يتصرف وفيه للاب اعادة طفله اتفاقا
لا ماله على الاكثر وفيه يملك الاب لا الجد عند عدم الوصي ما يملكه الوصي يملك الاب
قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصي يملك الاب والجد بيع مال احد طفليه
للآخر بخلاف الوصي ولو باع الاب او الجد مال الصغير من الاجنبي بمثل قيمته جازاً لم
يكن فاسد الرأى ولو فاسد فان باع عقاره لم يجز وفي المنقول روايتان ولو اشترى
لطفله ثوباً او طعماً او شهد انه يرجع به عليه يرجع به لوله مال والا لوجوبهما عليه
وبمثلته لو اشترى له داراً او عبد ايرجع سواء كان له مال او لا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن
ابي يوسف رحمه الله وهو حسن يجب حفظه انتهى والله تعالى اعلم *

* كتاب النكاح *

لما ذكر من غلب وجود ذكرنا دال الوجود * وهو ذ وفرج وذكر ارم عن
الانثيين * جميعاً * فان بال من الذكر فغلام وان بال من الفرج فانثى وان بال منهما
فالحكم للاسبق وان استويا فمشكل ولا تعتبر الكثرة * خلافاً لهما هذا قبل البلوغ * وان
بلغ وخرجت لحيته او وصل الى امرأة او احتلم * كما يحتلم الرجل * فرجل وان ظهر له
ثدي او لبن او حاض او حبل او امكن وطوءه فامرأة وان لم تظهر له علامة اصلاً او تعارضت
العلامات فمشكل * لعدم المرجح وعن الحسن انه تعدى اصلاً عنه فان ضلع الرجل يزبد
على ضلع المرأة بواحد ذكره ان يزيل عي وح * فهو خذل في امره بما هو الاحوط * في كل الاحكام
قلت لكن قد مناه لا يجب الغسل بايلاج فيه وانه لا يتعلق التحريم بلبنه تنبه * فيقف
بين صف الرجال والنساء * واذ ابلغ حدا لشهرة * تباع له امته لتختنه من ماله * فتكون
امته او مثله * ويكره ان يخطنه رجل او امرأة * احتياطاً ولا ضرورة لان الشتان عندنا
سنة * وان لم يكن له مال فمن بيت المال ثم تباع * او يزوج امرأة ختانه لتختنه لانه
ان كان ذكر اصح النكاح وان انثى فنظر الجنس اخف ثم يطلقها وتعتد ان خلا بها احتياطاً *
ويكره له لبس الحرير والحلي ولا يخلو به غير محرم * وان قبله رجل تنبت حرمة المصاهرة *

ولا يسافر بغير محرم * لا حتمال انه امرأة * وان قال ان الرجل او امرأة لا عبرة به *
 في الصحيح لانه دعوى بلاد ليل * وقيل يعتبر * لانه لا يقف عليه غيره لكن في الملتقى
 بعد تقرير اشكاله لا يقبل وقيله يقبل قلت وبه يحصل التوفيق ويضعف ما نقله القهستاني
 عن شرح الغرائض للسيد وغيره الا ان يحمل على هذا فتنبه * ولومات قبل ظهور حاله
 لم يغسل ويتيمم بالصعيد * لتعد الغسل * ولا يحضر * حال كونه * مراصقا غسل ميت
 ذكره او انثى وذب نسجته قبره ويوضع الرجل بقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليهم *
 رعاية لحق الترتيب وتام فروعه في احكامه من الاشياء بل عندى فيه تاليف مجلد
 منيف * وله * فى الميراث * اقل النصيبين * يعني اسوء الحالين به يغنى كما سنحققه
 وقالوا نصف النصيبين * قلومات ابوه وترك * معه * ابنا * واحد * له سهمان ولخنثى
 سهم * وعند ابى يوسف رح له ثلاثة اسهم من سبعة وعند محمد رح له خمسة من اثنى عشر
 وعند ابى حنيفة رح له سهم من ثلاثة * لانه الاقل * وهو متيقن به فيقتصر عليه لان المال
 لا يجب بالمشك حتى لو كان الاقل تقدره ذكر اقل راينا كزوج وام وشقيقة هي خنثى
 نله السلس على انه عصبة لانه الاقل ولو قد رانثى كان له النصف وعالت الى ثمانية ولو كان
 محروما على احد التقدرين فلا شىء له كزوج وام وولد يها وشقيق خنثى فلا شىء له لانه
 عصبة ولو قد رانثى كان له النصف وعالت الى تسعة ولومات عن عمه وولد اخيه خنثى
 قد رانثى وكان المال كله للعم والله اعلم *

* مسائل شتى *

جمع شتمت بمعنى متفرقة وهو من داب المصنفين لتدارك ما لا ينكر فيما كان يحق ذكره
 فيه قلت وقد الحقت غالبها بحالها والله الحمد * عرق مد من الخمر خارج نجس * هذه
 مقلدة صغرى في تسليمها كلام وقد وعدتك به في اول نواقض الوضوء * وكل خارج
 نجس ينقض الوضوء * هذه مقلدة كبرى وهى مسلمة عندنا فينتج ان * عرق مد من
 الخمر ينقض الوضوء * لكنه يحتاج لاثبات الصغرى وحاصله ما فى الذخائر الاشرفية
 لابن الشحنة معزيا للمجتبى عرق الدجاجة الجلالة نجس قال وعليه فعرق مد من
 الخمر نجس بل اولى ثم قال وما اسمع من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن

العزف ينقض الوضوء وهو فرع غريب وتخريج ظاهر قال المصنف وظهوره مولنا عليه
قلت قال شيخنا الرملة حفظه الله تعالى كيف يعول عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية
ولا دراية أما الأولى فظاهر إذ لم يرو عن أحد ممن يعتمد عليه وأما الثانية فلعمد تسليم
المقدمة الأولى ويشهد لبطلانها مسألة الجدي إذا غفل عن بلبن الخنزير فقد عللوا حل
أكله بصيرورته مستهلكا لا يبقى له أثر فكذلك نقول في عرق مد من الخمر ويكفيها في
ضعفه غرابته وخروجه عن الجادة فيجب طرحه عن السرح من متن وشرح في خبز وجل
في خلا له خرف فانه فان كان * الشر * صلبا رمى به وأكل الخبز ولا يغسل * خرف
الغارة * الدهن والماء والحنطة * الضرورة * إلا إذا ظهر طعمه أو لونه * في الدهن
ونحوه لفحشه وإمكان التحرز عنه * خانية * و * السنن * الرواتب لا يصلى ولا يستفتح *
تقدم في باب الوتر * الدعوة المستجابة في الجمعة وقت العصر عندنا * على قول عامة
مشائنا أشباه وقد مناه في الجمعة عن التاتارخانية * الخروج من الصلوة لا يتوقف على *
قوله * عليكم * وح * فلو دخل رجل في صلوته بعد ما لا يصير دأخلا فيها * قد مناه في صفة
الصلوة * لف ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس فظهرت رطوبته على ثوب طاهر *
كذا في النسخ وعبارة الكنز على الثوب الطاهر * لكن لا يسيل لو عصر لا ينجس *
قد مناه قبيل كتاب الصلوة * كما لو نشر الثوب المبلول على جبل نجس يابس * أو غسل
رجله ومشى على أرض نجسة أو نام على فراش نجس فعرق ولم يظهر أثر لا ينجس خابية *
نوى الزكوة إلا أنه سماه قرضا جازية في الأصح لأن العبرة للغلب لا للسان * من له
حظ في بيت المال * كالأعلماء * فغير ما وجد لبيت المال فله أحد * ديانة * قد مناه قبيل باب
المصرف * افطر في رمضان في يوم ولم يكفر حتى افطر في يوم آخر فعليه كفارة واحدة *
ولو في رمضانين على الصحيح وقد مناه في الصوم * ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين
اليوم صح ولو عن رمضانين كقضاء الصلوة صح * أيضا * وإن لم ينو في الصلوة * أول صلوة
عليه أو آخر صلوة عليه * كذا في الكنز قال المصنف قال الزيلعي والأصح اشتراط التعيين
في الصلوة وفي رمضانين إن قلت وهكذا قد مناه في باب قضاء الغواثت تبعا للرد
وغيرها نرى رايته في البحر قبيل باب اللعان ما نصه ونية التعيين لم تشترط باعتبار أن الواجب

مختلف متعل دبل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكنه مراعاته الا بنية التغيين
حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوائت يكفيه نية الظاهر لا غير كذا في المحيط وهو تفصيل
حسن في الصلوات ينبغي حفظه انتهى بلغظه ثم رأيت نقله عنه في الاشباه في بحث تعيين
المنوى ثم قال وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا كقاضى خان وغيره خلافاً وهو المعتمد كذا
في التبيين انتهى بحروفيه فليعتبه لذلك * رأس شاة متلخخ بدم احرق * الراس * وزال عنه
الدم فاخذ منه مرفة جاز * استعما لها * والحرق كالغسل * وقد مناه من المطهرات *
سلطان جعل الخراج لرب الارض جاز وان جعل له العشر لا * لانه زكوة قلت وقد
قد منه في الجهاد وقد منه في الزكوة ايضا * عجز اصحاب الخراج عن زراعة الارض
واداء الخراج ودفع الامام الاراضى الى غيرهم * بالاجرة * ليعطوا الخراج * من
اجرتها المستحقة * جاز * فان فضل شئ من اجرتها دفعه لما لكها رعاية للحقين فان لم
يجل الامام من يستأجرها باعها لقادر واخذ الخراج الماضى من الثمن لو عليهم خراج
ورد الفضل لاربائها زيلعي قلت وقد مناه في الجهاد جميع سقوطه بالبدل اخل فيحمل على
المرجوح او على ان مراده اخل خراج السنة الماضية فقط * غنم من بوحه وميتة فان
كانت المن بوحه أكثر تحرى واكل والا * بان كانت الميتة اكثر واستويا * لا * يتحرى
لو في حالة الاختيار بان يجب ذكوة والا تحرى واكل مطلقاً ومر في اناء الماء *
اياء الاخرس وكتابتها كالبيان * باللسان * بخلاف معتقل اللسان * وقال الشافعى
رحمهما سواء * في وصية ونكاح وطلاق وبيع وشراء وقود * وغيرهما من الاحكام اى ايماء
الاخرس فيما ذكر معتبر ومثله معتقل اللسان ان علمت اشارته وامتدت عقلته الى موته
به يغنى قلت ومر في الوصايا وذكره هنا الاكمل وابن الكمال والزيلعي وغيرهم ثم
مقاد كلامهم انه لو اقر بالاشارة او طلق مثلاً توقف فان مات على عقلته نقل مستند او لا
لا وعليه فلو تزوج بالاشارة لا يحل له وطئها لعدم نفاذه لكنه اذا مات بحاله كان لها
المهر من تركته قاله المصنف لكن ذكر ابنه في الزواجر عند ذكر الاشباه الاحكام
الاربعة ان قولهم وايضا بطل للمقتصر والمستند ان ما صح تعليقه بالشرط يقع مقتصر او مالا
يصح تعليقه يقع مستند اكا في البحر من باب التعليق بخالف ذلك اذ مقتضاها وقوع الطلاق

والعتاق ونحوها مما يصح تعليقه بالشر ما يقتصر افتنه * لا * تكون اشارته وكتابته
 كالبيان * في حل * لانها تد رأيا لشبهة لكونها حق الله تعالى ولا في شهادة ما منية وصل
 يصح اسلامه بالاشارة ظاهر كلامهم نعم ولم اره صريحا اشباه * ابتلع الصائم بل اقي
 محبوبه * يقضى * ويكفر والا * يكن محبوبه * لا * يكفر ومرفى الصوم * قتل بعض
 الحجاج عد رفى ترك الحج * مرفى الحج * منعها زوجها من الدخول عليها وهو يسكن
 معها في بيتها نشوز * حكما كما حررناه في باب النفقة * ولو كان المنع لينقلها الى
 منزله * فليست ناشزة لوجوب السكنى عليه * او كان يسكن في بيت الغصب فاعتنعت
 منه لا تكون ناشزة * لانها محقة اذا السكنى فيه حرام بخلاف ما لو كان فيه شبهة *
 قالت لا اسكن مع امتك واريد بيتا على حدة ليس لها ذلك * وكل ام ولد
 وكله مرفى النفقة * قال لعبد يا مالك انا لا متك لا تعتق * لا نه
 ليس بصريح ولا بكناية * بخلاف قوله * لعبد * يا مولاي * لانه كناية على ما مرفى
 محله * العقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذى اليد ما لم يبرهن الملك على * على وفق
 دعواه بخلاف المنقول * او يعلم به القاضى * ولا يكفى تصديق المال عليه انه
 في يده في الصحيح لاحتمال المواضعة قلت قد مناصرة في باب جنابة المملوك
 ان المغتنى به في زماننا انه لا يعمل بعلم القاضي فتأمل وهل اذا ادعى ملكا مملوكا ما اذا
 ادعى الشراء من ذى اليد واقراره بانه في يده فانكر الشراء واقر بكونه في يده لم
 يحتج لبرهانه على كونه في يده لان دعوى الفعل كما يصح على ذى اليد تصح على غيره ايضا كما
 بسطه في البرازية * عقار لا فى ولا يه القاضى يصح نضاره فيه * كمنقول هو الصحيح و
 تقدم في القضاء ان المصرايس بشرط فيه به يفتى ويكتب باليكم لغاضى تملك الناحية
 ليا مره بالتسليم * وقيل لا يصح * ومشى عامه في الكنز والمتن * قضى المتنازع بهينه في
 حادثة ثم قال رجعت عن قضائى او بدلى غير ذلك اوتعت فى تلبيس الشهود او طلعت
 حكما او نحو ذلك لا يعتبر قول القاضي في كل ذلك لتعلق حق الغير به وهو الملك على *
 والقضا ما ضان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة * الا فى ثلاث مرات في القضاء
 لو علمه او بخلاف مذهبه او ظهر خطاؤه * اذا قال الشهود قضيت وانكر القاضي فالقول

لَهُ * بِهِ يَفْتِي قَالَهُ ابْنُ الْعَرَسِ فِي الْفَوَاكِهَ الْبُذْرِيَّةِ زَادَ فِي الْبُزَارِيَّةِ خَلَا فَالْمَحْمَدُ رَحِمَهُ
 زَادَ فِي الْبَحْرِ * مَا لَمْ يَنْغَلِقْ قَاضٍ آخَرَ * فَحَيٌّ لَا يَكُونُ الْقَوْلُ ثَوْلَهُ فِي أَنَّهُ لَمْ يَقْضَ لَوْجُودِ
 قَضَاءِ الثَّانِي بِهِ قَالَ الْمَصْنُفُ وَهُوَ قَوْلُ حَسَنِ لَمْ أَتَّفَقْ عَلَيْهِ لِغَيْرِ صَاحِبِ الْبَحْرِ * شَرْطُ نَفَازِ
 الْقَضَاءِ فِي الْمَجْتَهِدِ أَنْ * مِنْ حَقُوقِ الْعِبَادِ * أَنْ يَصِيرَ الْحَاكِمُ فِي حَادِثَةٍ * بَانَ يَتَقَلَّبُ
 دَعْوَى صَحِيحَةٍ مِنْ خَصْمٍ عَلَى خَصْمٍ حَاضِرٍ مِنْ أَزْعِ شَرْعِي فَلَوْ بَرَهَنَ بِحَقِّ مَلَى آخَرَ عِنْدَ قَاضٍ
 فَقَضَى بِهِ بَرَهَانَهُ بَدَلِ وَنِ مَنَازَعَةٍ وَمَخَاصِمَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَنِزَاعٍ بَيْنَهُمَا لَمْ يَنْغَلِقْ قَضَاؤُهُ لِقَوْلِ شَرْطِهِ *
 وَهُوَ أَنْ تَلْجَأَ إِلَى بَخْصُومَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَكَانَ إِيَّاهُ مُعْجَزًا * بَدَلُ هَبْهُ لَا غَيْرَ كَمَا قَدْ مَنَاءَ فِي الْقَضَاءِ
 وَأَنَادَهُ بِقَوْلِهِ * فَلَوْ رَفَعَ إِلَيْهِ * أَيْ إِلَى الْحَنْفِيِّ * قَضَاءُ مَا لَكَ بِلَادَ عَرُودٍ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ وَ
 عَمِلَ الْحَنْفِيُّ بِمَقْضِي مَا هَبْهُ * لَعَلَّ مَقْلَمَ مَا يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ لَخُرُوجِ قَضَاءِ الْمَالِكِيِّ
 مَخْرَجِ الْفَتْوَى لَعَلَّ مَقْلَمَ الْخُصُومَةِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي هِيَ شَرْطُ انْعِقَادِ الْقَضَاءِ فِي
 حَقُوقِ الْعِبَادِ * إِذَا ارْتَابَ * الْقَاضِي * فِي حُكْمٍ * الْقَاضِي * الْأَوَّلُ لَهُ طَلَبُ شَهُودِ
 الْأَصْلِ * مَرَفِي الْقَضَاءِ قِيلَ بِإِثْبَاتِهِ فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ فَأَنَادَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَرْتَبِ فِيهِ لَا يَتَعَرَّضُ لَهُ
 قَالَ فِي الْفَوَاكِهَ الْبُذْرِيَّةِ قَالُوا قَضَاءُ الْعَدْلِ الْعَالَمِ لَا يَنْقُضُ وَيَحْمِلُ عَلَى السَّادِ بِخِلَافِ قَضَاءِ
 غَيْرِهِ يَعْنِي إِذَا تَبَيَّنَ وَجْهُ نِسَادِهِ بِطَرِيقِهِ فَلِلثَّلَاثِ نَقْضُهُ * إِذَا تَرْتَبَ بَيْعُ التَّعَاطِي عَلَى بَيْعِ
 بَاطِلٍ أَوْ فَاسِدٍ لَا يَنْعَقِدُ * مَرَفِي أَوَّلِ الْبَيْعِ عَنِ الْخِلَاصَةِ وَالْبُزَارِيَّةِ وَالْبَحْرِ * خَبَأَ قَوْمَاتِهِ
 سَالِ رَجُلًا عَنْ شَيْءٍ فَأَقْرَبَهُ وَهَمَّ بِرُؤْيِهِ وَيَسْمَعُونَ كَلَامَهُ وَهُوَ لَا يَرَاهُمْ جَازَتْ شَهَادَتُهُمْ عَلَيْهِ *
 بِذَلِكَ الْأَقْرَارِ * وَأَنْ سَمِعُوا كَلَامَهُ وَلَمْ يَرَوْهُ لَا تَجُوزُ * شَهَادَتُهُمْ عَلَيْهِ لِأَنَّ النِّعْمَةَ تَشْتَبِهُ
 فَتَقَعُ الشُّبْهَةُ إِلَّا إِذَا عَلِمُوا أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ غَيْرُهُ بَانَ دَخَلُوا الْبَيْتَ ثُمَّ خَرَجُوا وَجَلَسُوا عَلَى بَابِهِ
 وَلَا مَسْلَكَ لَهُ غَيْرُهُ ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ فَسَمِعُوا أَقْرَارَهُ وَلَمْ يَرَوْهُ وَقْتَهُ * بَاعَ عَقَارًا * أَوْ حَيوانًا أَوْ ثَوْبًا *
 وَابْنَهُ أَوْ مَرَأَتَهُ * أَوْ غَيْرَ هَؤُلَاءِ مِنْ أَقَارِبِهِ * حَاضِرٌ يَعْلَمُ بِهِ ثُمَّ أَدْعَى الْإِبْنَ * مِثْلًا * أَنَّهُ مِلْكُهُ
 لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ * كَذَا أَخْلَقَهُ فِي الْكَذْرِ وَالْمُلْتَقَى وَجَعَلَ سَكُوتَهُ كَالْفَصَاحِ قِطْعًا لِلتَّزْوِيرِ وَالْحِيلِ وَكَذَا
 لَوْ ضَمِنَ الدَّرَكُ أَوْ تَقَاضَى التَّمَنُّ وَقَالُوا فِيمَنْ زَوْجُهُ بَلَا جَهَا زَانٍ سَكُوتُهُ عَنْ طَلَبِ
 الْجَهَا زَعِنْدَ الزَّانِ رَضَى فَلَا يَمْلِكُ طَلَبُ الْجَهَا زَعِنْدَ سَكُوتِهِ كَمَا مَرَفِي بَابِ الْمَهْرِ * بِخِلَافِ
 الْأَجْنَبِيِّ * فَإِنْ سَكُوتُهُ * وَلَوْ جَارًا * لَا يَكُونُ رِضًا * إِلَّا إِذَا * سَكَتَ الْجَارُ وَرَقَّتِ الْبَيْعُ وَالتَّسْلِيمُ * وَ

تصرف المشتري فيه زرعاً وبناءً * فتح * لاتسمع دعواه * على ما عليه الفتوى قطعاً لا طماع
 الفاسدة وبخلاف ما اذا باع الفضولي ملك رجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوته
 رضا عندنا خلافاً لابن ابي ليلى بزانية آخر الفصل الخامس عشر وغيره * باع ضمة ثم ادعى
 انها وقف عليه * او على مسجد كذا او كنت وقفها * واراد تحليف المالك على عليه ليس له
 ذلك * اتفقا للتناقض * وان اقام بيمينه تقبل * على الاصح لا لصحة الدعوى بل لقبول
 البينة في الوقف بلا دعوى خلافاً لما صوبه الزيلعي وقد حققناه في الوقف وباب الاستيقاق *
 وصبت مهرها لزوجها فماتت وطالبت ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها
 وقال بل في الصحة فالقول للورثة * هذا ما اعتمد في الثانية تبعاً لرواية الجامع الصغير
 بعد نقله لما في فتاوى النسفي ان القول للزوج يقال والاعتماد على تلك الرواية لانهم
 تصادقوا على رجوب المهر واختلغوا في السقوط بالقول المنكره الخ قلت وافر في تنوير
 البصائر واعتمد شيننا على خلاف ما جزم به في الملتقى كالكنز من ان القول للزوج وان
 جزم به شراحه كالزيلعي وابن سلطان بانه الاستحسان فتنبه قلت واستظهره ابن الهمام
 في آخر المهر فقال وجه الظاهر ان الورثة لم يكن لهم حق بل لها وهم يدعونه لانفسهم والزوج
 ينكره فالقول له * وكلها بطلانها لا يملك عزلها * لانه يمين من جهته * وكلنك بكذا على
 اني متى عزلتك فانت وكيلى * فطريقه ان * يقول * في عزله * عزلتك هم عزلتك * لان
 متى لعموم الاوقات واما كلما فله عموم الافعال * فنقول كلما عزلتك فانت وكيلى يقول * في
 عزله * رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنجزة * الحاصلة من لفظ كلما فتح
 ينعزل * قبض بدل الصلح شرطان * كان * دينارين * بان صالح على درهم عن
 دنانير او عن شيء آخر في الذمة * والا * يكون دينارين * لانه يشترط قبضه لان الصلح
 اذا وقع على عينين تعين لا يبقى ديناً في الذمة فجاز الانفراق عنه * قال * المالك *
 لا بينة لي فبرهن * ولو بعد حلف خصمه جواهر الفتاوى وكذا لو قال عند طلبه ليمينه اذا
 حلقت فانت برئ من المال الذي لي عليك وحلف ثم برهن على الحق قبل وقضى له بالمال
 خافية * او * قال الشاهد * لاشهادي في فشهد تقبل * لا يمكن التوفيق بالنسيان ثم بالتذكر *
 كما لو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد او قال لا حجة لي على فلان ثم انى بها *

بالحقبة فانها تقبل لما قلنا بخلاف ما اذا قال ليس لي حق ثم ادعى حقاً لم تسمع للتناقض *
 للامام الكشي ولأه الخليفة ان يقطع * من الاقطاع * انساناً من طريق الجادة ان لم
 يضر بالمارية * لان للامام ولاية ذلك فكذلك انائبه * صادره السلطان ولم يعين بيع ماله *
 فلو عينه فمكره الا ان يأخذ الثمن طوعاً * فباع ماله * بسبب المصادرة * صح * بيعه لانه
 غير مكره كما مر في الاكره * كالكاذب اثن اذ احبس بالكين فباع ماله لقضائه * صح اجماعاً *
 خوفها * زوجها او غيره * بالضرر حتى وصبت مهرها لم يصح ان قد رعى الضرب *
 لانها مكرمة عليه * وان اكرهها علي الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المأل * لان طلاق
 المكره واقع ولا يلزم المأل به لما قلنا * ولو احوالت انساناً علي الزوج ثم وصبت المهر للزوج
 لم يصح * قالوا وهي الحيلة قلت انما تتم بقبوله فيعلم حملتها الا ان يقال انه يتمكن المحال
 من مطالبة برفعه الي من لا يشترط قبوله * اتخذ بئر افي ملكه او بالوعة فنز منها حائط
 جاره وطلب جاره تحويله لم يجبر * عليه ومغادره انه يومر بالرفق دفعا للاذى * وان سقط الحائط منه
 لم يضمن * لعنم تعديه اذا حفره في ملكه فكان تسبباً ومر في آخر لاجارة انه لو سقى ارضه
 سقياً لا يحتمله فتعدى لجاره ضمن * عمر د ارز ورجته بماله باذنها فالعمارة لها والنفقة
 دين عليها * لصحة امرها * ولو عمر لنفسه بلاذنها فالعمارة له * ويكون غاصباً للعرصة
 فيومر بالتفريع بطلبها ذلك * ولها بلاذنها فالعمارة لها وهو متطوع * في البناء فلا رجوع
 له ولو اختلفا في الاذن وعلمه ولا بينة فالقول لمنكره بيمينه وفي ان العمارة لها وله
 فالقول له لانه هو الممتلك كما افاد شيخنا وتقنم في الغصب * قال هذا رضى عنى ثم اعترف
 بالخطأ وصدقه * في خطائه * فناء ان يتزوجها اذا لم يثبت عليه بان قال * افا دانه لا يثبت
 الا بالقول كقوله * هو حق او صدق او كما قلت او اشهد عليه بن لك شهود او ما في
 معنى ذلك * من الثبوت اللفظي الدال على الثبوت النفسى وهل يكون تكرار اقراره
 بن لك ثباتاً خلاف مبسوط في المبسوط وحاصله ان التكرار لا يثبت به الاقرار * ولو اخذ
 رجل * غريمه فنزعه انسان من يده لم يضمن * لانه تسبب * وكن اذا دل السارق
 على مال غيره او امسكها رباسن عدوه حتى قتله * عذب وما قلنا * في يده مال لانسان
 فقل له سلعتك ان ادفع الي هذا المال والا * تدفعه الي * اقطع يدك اذا ضربك خمسين

قد فعه لم يفسن * الك افع لانه مكره * قال تركت دعوى على فلان وفوضت امرى الى
 الآخر لا تسمع دعواه بعده * اى بعد هذا القول ذكره فى القنية * الاجازة تلحق
 الافعال * على الصحيح * فلو غصب عينا لانسان فاجاز المالك غصبه صح * اجازته وح *
 فيبرأ الغاصب عن الضمان * ولو انتفع به فامره باللفظ لا يبرأ عن الضمان ما لم يحفظه
 وتما منه فى العمدية * رضع سنجلا فى الصبراء ليصيد به خمرا ورحش وسمي عليه وفجاء
 فى اليوم الثانى * قيل اتفاقت اذ لو وجد ميتا من ساعتى لم يحل زيلعي زوج الحمار ومجروحا
 ميتا لم يؤكل لان الشرطان ين بحد انسان او يجرحه والا فهو كالنطيخة * ذكره تحريرا *
 وقيل تمنزيتها والا دل اوجه * من الشاة * سبع * الحياء والخصية والغدة والمثانة والمرارة
 والدم المسفوح والذكر * لا اثر لو ارد فى كراهة ذلك وجمعها بعضهم فى بيت واحد فقال
 شعير نقل ذكر والانتيان مثانة * كذا * دم ثم المرارة والغدة * وقال غيره شعير
 اذا ما زكيت شاة فكلها * سوى سبع نفهين الوبال * فحاء ثم خاء ثم غين * ودال ثم عيمان
 وذال * للقاصي اقراض مال الغائب والطفل والمقطعة * بشرى تقول مت فى القضاء *
 بخلاف الاء والوصى والمملوك * الا اذا انشدها حتى ساغ تصدقه فاقرضه اولى بيلعى *
 قال ان كان الله يعذب المشركين فامرأته طالق لا تصلى امرأته لان من المشركين من
 لا يعذب * كذا * انى الشامة و ظاهر توجيهه ان المراد بهن البعض من بعضى عليه
 المشرك فى الجملة بان يكون مشركا فى عمره ثم يستتم له بالسنن اداء الغال المشركين فانهم
 مشركون شرعا واذا ثبت ان البعض لا يعذب وهى سائلة جزئية لم تصدق الموجبة الكلية
 القائلة كل مشرك يعذب قاله المصنف وقد ارد هذا اللغز على غيره من الوجهين وهما
 فقال شعير وهل قائل لا يدخل النار كفر * ولكنها بالمو منين تعمم * قال ومعناه ان انكفار
 لما يرون الذاريون منون بالله تعالى ورسوله ولا يفتهم قال الله تعالى ولم يك يفتهم ايمانهم
 لما رأوا بأسنا ولعجز البيت معنى آخر وهو ان عما رها خزنيتها القائلون بما مرها وهم مؤمنون
 ففي البيت سوء الان قال ابن الشنينة وعندي ان هذا مما ينكر ذكره والتلفظ به ولا ينبغي
 ان يدون ويسطر ولا يقبل تاويل قايله انتهى قلت هذا مع وضوح وجهه تكلم فيه فكيف
 الاول فلا تغفل ثم رأيت شيخنا قال قد قضى بنقله عن نفسه بالانكار والله ما كان ينبغي له

ان يدونه وبالله التوفيق * صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه مختونا ولا تقطع
 جلقة ذكره الابتشيد * الم * ترك * على حاله * كشيخ اسلم وقال اهل النظر لا يطيق الختان *
 ترك ايضا * ولو ختن ولم تقطع الجلقة كلها ينظرنا ن قطع أكثر من النصف كان ختنا وان
 قطع النصف فما دونه لا * يكون ختنا يعتد به لعدم الختان حقيقة وحكما * والاصل
 ان * الختان سنة * كما جاء في الخبر * وهو من شعائر الاسلام * وخصاؤه * بلواجتمع
 اهل بلقة على تركه حاربهم الامام * فلا يترك الا لعذر روعه رشيخ لا يطيقه ظاهر * وروقه *
 غير معلوم وقيل * سبع سنين * كذا في الملتقى وقيل عشرة وقيل اقصاد اثنا عشرة سنة وقيل
 العبرة بطاقتة وهو الاشبه وقال ابو حنيفة رح لا علم لي بوقتة ولم يرد عنها فيه شيء فلذا
 اختلف المشائخ فيه وختان المرأة ليس سنة بل مكرومة للرجال وقيل سنة وقد جمع السيوطي
 من ولد مختونا من الانبياء عليهم الصلوة والسلام فقال شتى وفي الرسل مختون لعمر ك
 خلقة * ثمان وتسع طمبون اكارم * وهم زكريا شيث ادريس يوسف * وحنظلة عيسى
 وموسى وآدم * ونوح شعيب سام او ط و صالح * سليمان يحيى هود ويس خاتم * ويجوز
 كي الصغير بطاقتة وغيره من المداواة للمصلحة * ويجوز * فصل اليها ثم ركبها وكل
 علاج فيه منفعة لها رجا ز قتل ما يضر منها ككلب عقور وهريرة * تضر * ويل بحبها * اى
 الهريرة * ذبحا * ولا يضرها لانه لا يفيد ولا يحرقها وفي المبتغى يكره احراق جراد وقملة
 وعقرب ولا بأس باحراق حطب فيها نمل والقاء القملة ليس بادب * وجازت المسابقة
 بالفرس والابل والارجل والرمي * ليرتاض للجهاد * وحرم شرطا لجعل من الجانبين *
 الا اذا دخلنا لثا محلا بشرطه كما يرفى الحظر * لا * يحرم * من احد الجانبين * استسنا
 ولا يجوز الاستباق في غير هذه الاربعة كالبغل بالجعل واما بلا جعل فيجوز في كل شيء وتماه
 في الزيلعي * ولا يصلي على غير الانبياء * لا على * غير الملائكة الا بطريق التبع *
 وهل يجوز لترحم علي النبي قولان زيلعي قلت وفي الذخيرة انه يكره وجوزه السيوطي
 تبعا لاستقلا فلا يكتن التوفيق وبالله التوفيق * ويستحب الترضى للمصحابة * وكذا
 من اختلف في نبوته كذا القرنين ولقمان وقيل يقال صلى الله علي الانبياء وعليه وسلم
 كما في شرح المقتداة للكرمانى * والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر

الاخيار وكن يجوز عكسه * وهو ان ترحم للصحابة والترضي للتابعين ومن بعد حم * على
الراجح * ذكره انكر ماني وقال الزيلعي الاول ان يدعوا للصحابة بالترضي وللتابعين
 بالرحمة ولمن بعد هم بالمغفرة والتجاوز * والاعطاء باسم النير وزوال مهر جان لا يجوز *
 اى الهدايا باسم هذين اليومين حرام * وان قصد تعظيمه * كما يعظمه المشركون *
 يكفر * قال ابو حفص الكيمر لو ان رجلا عبد الله خمسين سنة ثم اهدى لمشارك يوم النير وز
 بيضة يريد تعظيم يومه فقد كفر وحبط عمله انتهى ولو اهدى لمسلم ولم يرد تعظيم اليوم
 بل جرى على عادة الناس لا يكفر وينبغي ان يفعله قبله اربعه نفيا للشبهة ولو شرب فيه
 ما لم يشتره قبله ان اراد تعظيمه كفر وان اراد الاكل والشرب والتنعيم لا يكفر زيلعي *
 ولاباس بلبس القلائس * غير حویر وكراس عليه ابريسم فوق اربع اصابع سراجية
 وصح انه حرم لبسها * وبلبس السواد ارسال ذنب العمامة بمن كنفه الى وسط
 ظهره * وقيل لموضع الجلوس وقيل شبر * ويكره * اى للرجال كما عرفى باب الكراهية *
 لبس المعصفر والمزعفر * لقول ابن عمر رضيهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس
 المعصفر وقال اياكم والاحمر فانها زى الشيطان ويستحب التجميل وابعاح الله الزينة بقوله
 تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده الآيات وخرج صلواته وعلية رداء تيممه
 الفادهم زيلعي * والمشاب العالم ان يقدم على الشيخ الجاهل * ولو قرأ شيئا قال الله تعالى
 والذين ارتقوا العلم درجات فالرفع هو الله فمن وضعه يضعه الله في جهنم وهم اولوا الامر على
 الاصح وورثة الانبياء بلا خلاف * اخنضب لا جل التزين النساء والجوازي جازى
 الاصح ويكره بالسواد وتدل لا ورفى المظهر كما يجوز ان يأكل متكيا * فى الاصح لما روى
 انه عليه الصلوة والسلام كل متكيا * مجمع الفتاوى * اخذته الزلزلة فى ايمته فقر الى الغشاء
 لا بكره بل يستحب * لغزارا النبي صلى الله عليه وسلم عن الحائض اما ائى * واذا خرج
 من بلد بها طاعون فان علم ان كل شئ بقدر الله تعالى فلا بأس بان يخرج ويدخل
 ان كان عند انه لو خرج نجا ولو دخل ابتلى به كره له ذلك * فلا يدخل ولا يخرج صيانة
 لا اعتقاد به عليه حمل النهى فى الحديث الشريف مجمع الفتاوى * مقبه فى بلاد اس
 فيها غيره افقه منه يريد ان يغزو ليس له ذلك * بزازية وغيرها * قضى الما يؤمن الذين

المؤجل قبل الحلول او مات * فحل بموته * فاخذ من تركته لا يأخذ من المراجعة التي
جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب المتأخرين * فتية وبه انقي المرحوم
ابو السعد افندي مفتي الروم وعلمه بالرفق للجانبيين وقد قد منه قبل فصل القرص
فرع في اخر التكنزينبغي لفاظ القرآن في كل اربعين يوما ان يستتم مرة *
* كتاب الفرائض *

هي علم باصول من فقه وحساب تعرف بها حق كل من التركة والحقوق فهنا خمسة
 بالاستقراء لان الحق اما للميت او عليه اولا ولا الاول التجهيز والثاني اما ان يتعلق بالذمة وهو
 الدين المطلق اولا وهو المتعلق بالعين والثالث اما اختماري وهو الوصية او اضطراري
 وهو الميراث رسمي فرائض لان الله تعالى قسمه بنفسه وارضحه ووضح انها ربشمة
 قلت ولد اسما عليه الصلوة والسلام نصف العلم لثبوته بالنص لا غير واما غيره فبالنص
 تارة وبالقياس اخرى وقيل لتعلقه بالموت وغيره بالحيوة او بالضرورة وغيره
 بالاختيار وهل ارث الحي من الحي ام من الميت المعتمد الثاني شرح وضمانية * بيد
 من تركته الميت الخالية عن تعلق حق الغير بعينها كالرهن والعبد الجاني * والمأذون
 المليون والمبيع المحبوس باللعن والد ار المستأجرة وانما قدمت علي التكفين لتعلقها
 بالمال قبل صيرورته تركة * بتجهيزه * يعم التكفين * من غير تقدير ولا تبذير * ككفن
 السنة او قد رما كان يلبسه في حيوته ولو صلك كغفنه فلو قبل نفسه كفن مرة بعد اخرى
 وكل من كل ماله * ثم تقدم ديونه التي لها مطالب من جهة العباد * ويقدم دين الصحة
 على دين المرض ان جهل سببه والافسيان كما بسطه السيّد واما دين الله فان اوصى به وجب
 تنقيده من ثلث الباقي والا لا * ثم * تقدم وصيته * او مطلقة على الصحيح خلافا لما
 اختاره في الاختيار * من ثلث ما بقي * بعد تجهيزه وديونه وانما قدمت في الآية
 اهتماما لكونها مظنة التقريط * ثم * رابع ابل خامسا * يقسم الباقي * بعد ذلك * بين
 ورثته * اي الذين ثبت ارثهم بالكتاب او السنة كقوله عليه الصلوة والسلام اطعموا
 الجادات السدس او الاجماع كجعل الجدل كالباب وابن الابن كالباب * ويتسحق الارث *
 ولو لمصحف به يغتن وتيل لا يورث وانما هو للمقارن من ولد له صيرفية با حل ثلثة * برحم

ونكاح * صحيح فلا توارث بغايد ولا باطل اجماعا * وولاء * والمستحقون للتركة عشرة اصناف مرتبة كما افاد بقوله * فيبدل أبني ذوى الفروض * أى السهام المقدرة وهم اثنا عشر عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء واثنان من النسب وهما الزوجان * ثم بالعصبات * آل للجنس فيستوى فيه الواحد والجمع وجمعه لا زد واج * النسبة * لانها اقوى * ثم بالمعتق * وبوائى وهو العصة السببية * ثم عصبة الذكور * لانه ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن * ثم الرد * على ذوى الفروض النسبية بقدر حقوقهم * ثم ذوى الارحام ثم * بعد هم * مولى الموالاة * كما مر فى كتاب الولاء وله الباقي بعد فرض احد الزوجين ذكره السيد * ثم المقر له بنسب * على غيره * لم يثبت * فلو ثبت بان صدقه المقر عليه او اقر بمنزل اقراره او شهد رجل آخر ثبت نسبه حقيقة وزاحم الورثة وان رجع المقر وكذا الوصل قد المقر له قبل رجوعه وتماه فى شروح السراجية سيما روح الشروح وقد اخصته فيما علقته عليها * ثم * بعد هم * الموصى له بما زاد على الثلث * ولو باكل وانما قد م عليه المقر له لانه نوع قرابة بخلاف الموصى له * ثم * يوضع * فى بيت المال * لا ارثا بل نيا للمسلمين * وموانعه * على ما هنا اربعة * الرق * ولو ناقصا مكاتب وكذا بعض عند ابى حنيفة ومالك رحمهما الله وقال ابو حنيفة ويحجب وقال الشافعى رح لا يرث بل يرث وقال احمد يرث ويورث ويحجب بقدر ما فيه من الحرية قلت وقد ذكر الشافعية مسألة يرث فيها الرقيق مع رق كله صورتهام مستأ من جنى عليه فليحق بل ار الحرب فاسترق ومات رقيقا بسراية تلك الجناية قد يتنه لورثته ولم اره لا ئمتنا فليسرر * والقتل * الموجب للعود او الكفارة وان سقطا بحرمة الابوة على ما مرو عند الشافعى رح لا يرث القاتل مطلقا ولو مات القاتل قبل المقتول ورثه المقتول اجماعا * واختلفا الملتين * اسلاما وكفرا وقال احمد رح اذا اسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث واسا المرقد فيورث عندنا خلافا للشافعى رح قلت وذكرنا لشافعية مسألة يرث فيها الكافر صورتهام كافر مات عن زوجته حاملا ووقعنا ميراث الحمل فاسلمت ثم ولدت ورث الولد ولم اره صريحا لا ئمتنا * و * الرابع * اختلاف الارين * فيما بين الكافر عندنا خلافا للشافعى رح * حقيقة * كحربى وذمى * او حكما * كمستأ من وذمى وكحربيين من دارين مختلفين

كتر كى وهندى لا تقطاع العصاة فيما بينهم بخلاف المسلمين قلت بقى من الموانع جهالة
 تاريخ الموتى كالغرقى والحرقى والهدمى والقتلى كما سمعنى ومنها جهالة الوارث و
 ذلك فى خمس مسائل واكثر مبسوطه فى المجتبى منها ارضعت صبيا مع ولدها وماتت وجهل
 ولدها فلا توارث وكذلك لو اشبه ولد مسلم من ولد نصراني عند الظير وكبرافهما مسلمان
 ولا يرثان من ابويهما زاد فى المنية الا ان يصطلحا فلهما ان يأخذ الميراث بينهما ثم بين
 ذوى الغروض مقدما للزوجة لانها اصل الولاد اذ منها تتولد الاولاد فقال * فيغرض
 للزوجة فصاعدا الثمن مع ولد او ولد الابن * وان سفل * والربع لها عند عد مهما *
 فللزوجة حالان الربع بلا ولد والثمن مع الولد * والربع للزوج * فاكثر كما لو ادعى
 رجلان فاكثر نكاح ميمته وبرهنا ولم تكن في بيت واحد منهم ولا دخل بها فانهم يقسمون
 ميراث زوج واحد لعدم الاولوية * مع احد صما * اى الولد او ولد الابن * والنصف له عند
 عد مهما * فللزوجة حالان النصف والربع * وللأب والجد * ثلثة احوال الغرض المطلق وهو *
 السدس * وذلك * مع ولد او ولد الابن * والتعصيب المطلق عند عد مهما او لغرض والتعصيب
 مع البنت او بنت الابن قلت وفى الاشباه الجد كالأب الا فى ثلاث عشر مسألة خمس فى
 الغرائض وباقيها فى غيرها وزاد ابن المصنف فى زواجر اخرى من الفصولين ضمن الأب
 مهر صبيه فادى رجوع لو شرط والا لولو ليا غيره او وصيا رجوع مطلقا انتهى فقوله او
 وليا غيره يعم الجد فيرجع كالوصى بخلاف الأب * وللأم * ثلثة احوال * السدس مع
 احد صما او مع اثنين من الاخوة او * من * الاخوات * فصاعدا من اى جهة كانا
 ولو مختلطين والثلث عند عد مههم وثلث الباقي مع الأب واحد الزوجين * والسدس *
 للجد مطلقا * كام ام او ام اب * فصاعدا * يشتركن فيه * اذا كن ناهيات * اى
 صحبات كالمذكورتين فان الفاسدة من ذوى الارحام كما سمعنى * متحاذيات فى
 الدرجة لان القربنى تعجب البعدى * مطلقا كما سمعنى * والسدس * لبنت الابن *
 فاكثر * مع البنت * الواحد * تكملة للثلثين * والسدس * للاخت * الأب * فاكثر *
 مع الاخت * الواحد * لا بويين * تكملة للثلثين * والسدس * للواحد من ولد الأم
 والثلث لاثنين فصاعدا من ولد الأم * ذكورهم كانوا ثمهم * والثلث * للأم عند

عد م من لها معه السدس * كما مر * ولها ثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين * كما
قد منا ذلك * في زوجة وابوين * وام فلها آح الربع * او زوج وابوين * وام فلها آح
السدس وسمي ثلثا تاديا مع قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث * والثلثان لكل اثنين
فصاعد ممن فاضه النصف * وهو خمسة البنت وبنت الابن والاخت لابوين والاخت
لاب والزوج * الا الزوج * لانه لا يتعد د *

* فصل في العصابات *

العصابات النسبة ثلثة عصبه بنفسه وعصبه بغيره وعصبه مع غيره * يحوز العصبه بنفسه وهو
كل ذكر * فالانثى لا تكون عصبه بنفسها بل بغيرها او مع غيرها * لم يدخل في نسبته الى الميت
انثى * فان دخلت لم يكن عصبه كولد الام فانه ذو فرض وكاب الام وابن البنت فانها
من ذوى الارحام * ما ابقت الفرائض * اى جنسها * وعند الانفراد يحرز جميع
المال * جهة واحدة ثم العصابات با نفسهم اربعة اصناف جز الميت ثم اصله ثم جز ابيه
ثم جزء جد * ويقدم الاقرب فالاقرب منهم * بهن الترتيب فيقدم جز الميت * كالا بن
ثم ابنه وان سفل ثم اصله الاب ويكون مع البنت * فاكتر * عصبه وذاسهم * كما مر *
ثم الجمل الصحيح * وهو اب الاب * وان علا * واما اب الام فغاسل من ذوى الارحام *
ثم جزء ابيه الاخ * لابوين ثم لاب * ثم ابنه * لابوين ثم لاب * وان سفل * تاخير الاخوة عن
الجمل وان علا قول ابي حنيفة رح وهو المثار للغتوى خلا فاليها والشافعي قيل وعليه الفتوى *
ثم جزء جد * العلم * لابوين ثم لاب * ثم ابنه لابوين ثم لاب * وان سفل ثم عم الاب ثم ابنه
ثم عم الجمل ثم ابنه * كذلك وان سفل فاسبا بها اربعة بنوة ثم ابوة ثم اخوة ثم عمومة وبع
ترجيحهم بقرب الد رجة * يرجحون * عند التفاوت بابوين واب كما مر * بقوه
القرابة فمن كان لابوين * من العصابات ولو انثى كالحقيقة مع البنت تقدم على الاخ
لاب * مقدم على من كان لاب * لقوله عليه الصلوة والسلام ان اعيان بني الام
ينوارثون ذون بني العلات والحاصل انه عند الاستواء في الد رجة يقدم ذوالقرابتين
وعند التفاوت فيها يقدم الاعلى ثم شرع في العصبه بغيره فقال * ويصير عصبه بغيره
البنات بالابن وبنات الابن بالابن * وان سفلوا * والاخوات * لابوين

اولاب * باخيهن * فهن اربع ذوات النصف والثلاثين يصرون عصبه باخوتهن
 ولو حكما كما بن ابن ابن يعصب من مثله او فوقه ثم شرع في العصبه مع غيره
 فقال * ومع غيره الاخوات مع البنات * وبنات الابن لقول الفرعيين اجعلوا
 الاخوات مع البنات عصبه والمراد من الجمع هنا الجنس * وعصبه ولد الزنا *
 ولد * الملا عنة مولد الام * المراد بالمولى ما يعم المعتق والعصبه ليعم ما لو كانت الام
 حرة الاصل كما بسطه العلامة قاسم لانه لا اب لهما ويفترقان في مسئلة واحدة وهى ان ولد
 الزنا يرث من توأمة ميراث اخ لام وولد الملا عنة يرث من توأمة ميراث اخ لابوين * وتخت
 العصبات با * لعصبه السببية اى * المعتق ثم عصبته * بنفسه دلى الترتيب المتقدم لقوله
 عليه الصلوة والسلام الولاء لخدمة كل حمة النسب * واذا ترك * المعتق * اب مولاه وابن مولاه
 فلكل للابن * وقال ابو يوسف رح للاب السدس * او * ترك * جد * اى جد مولاه *
 واخاه فهو للجد * على الترتيب المتقدم * وقال بينهما * كالميراث وليس هنا عصبه بغيره
 ولا مع غيره لقوله عليه الصلوة والسلام ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن الحد يث وهو ان
 كان فيه شئ وذ لكه تاكد بكلام كبر والصحابة فصا بمنزلة المشهور كما بسطه السيد واقره
 المصنف ثم شرع فى الحجب فقال * ولا يحرم ستة * من الورثة * بحال * البتة * الاب
 والام والابن والبنت * اى الابوان والولدان * والزوجان * وفريق يرثون بحال
 ويحجبون حجب الحرمان بحال اخرى وهم غير هؤلاء الستة سواء كانوا عصباء او ذوى
 فروض وهم بنى على اصلين احدهما انه * يحجب الاقرب ممن سواهم الا بعن * لما مر
 انه يقلم الاقرب فالاقرب التحل افي السبب ام لا * والثانى ان * من ادلى بشخص
 لا يرث معه * كابن الابن لا يرث مع الابن * الاول الام * فيرث معها لعن مستغراقها
 للتركة بجهة واحدة * والمحرم * كابن كافر او قاتل * لا يحجب * عندنا صلا * ويحجب
 المحجوب * اتفاقا كام الاب تحجب بالاب وتحجب ام ام الام * كالاخوة
 الاخوات * فانهم * يحجبون بالاب * حجب حرمان * ويحجبون الام من الثلث الى
 السدس * حجب نقصان ويختص حجب النقصان بخمسة بالام وبنت الابن والاخت
 لاب والزوجين * ويسقط بنو الاعيان * وهم الاخوة والاخوات لاب وام بثلاثة *

بالابن * وابنه وان سفل * وبالاب * اتفاناً * وبالجد * عند ابي حنيفة رح * وقالوا
يقاسمهم على اصول زيد ويفتق بالاول * وهو السقوط كما هو من هب ابي حنيفة رح
واصول زيد مبسوطة في المطولات وفي الوصائية شعبي وما سقطا اولاد عيين وعلة * وقد اسقط
النعمان وهو المحرر * وعليه الفتوى كافي الملتقى والسراجية وان قال مصنفها في شرحها و
على قولها الفتوى * و * يسقط * بنو العلات * وهم الاخوة والاخوات لاب * بهم * اى بيني
الايمان ايضا * وبهؤلاء * اى بالابن وابنه وبالاب والجد وكل ابا لاخت لا يوين اذا
صارن عصبه كما علمته * و * يسقط * بنو الاخياف * وهم الاخوة والاخوات لام *
بالولد ولد الابن * وان سفل * وبالاب والجد * بالاجماع لانهم من قبيل الكلاله
كما بسطه السيوطي * و * تسقط * الجدات مطلقا * ابويات ام اميات * باللام والابويات
بالاب * وكل ابا لجد الام الاب وان علت فانها ترث مع الجد لانها ليست من قبله بل
هي زوجته فكانا كالا يوين * ونسب القربى * من اى جهة كانت * البعدى * نك * وارثه
كانت القربى ام متجربة * كما قل مناه * واذا اجتمعتا وكانت احداهما ذات قرابة واحده
كام الاب * كذا في نسخ المتن والشروح والاصواب الموافق للسراجية وغيرها كام
ام الاب وقد تقدم ان القربى نسب البعدى مطلقا فانهم * والاخرى ذات قرابتين * واكثر كام
ام الام وهي ايضا ام اب الاب * بهذه الصورة *

صبي

ام اب

ام اب ام

ام هذه ذات قرابتين ام هذه ذات قرابة واحده
ونوضحها ان امرأة زوجت ابن ابنها بنت بنتها فولدت بينهما اولاد فهذه المرأة جلده
لا يويه * قسم محمد رح السلس بينهما اذ لا ثمة باعتبار الجهات * وهما * اى ابو حنيفة
وابو يوسف رح * انصافا * باعتبار الابدان وبه قال مالك والشافعي رح وبه جزم
في الكنز فقال ذات جهتين كل ات جهة * اذا استكمل البنات والاخوات لا يوين
فرضهن * وهو الثلثان * سقط بنات الابن * سقط * الاخوات لاب * ايضا * لا بتعصيب

ابن ابن * في الصورة الاولى * اراخ * في الثانية * مواز * اى مساو * او نازل *
 اى سافل فحينئذ يعصبهم ويكون الباقي لان كرا لا نعيمين قاله المصنف في شرحه قلت وفي
 اطلاقه نظر ظاهر لتصريحهم بان ابن الاخ لا يعصب اخته كالعم لا يعصب اخته وابن العم لا يعصب
 اخته وابن المعتق لا يعصب اخته بل المال للذكور لانثى لانها من ذوى الارحام قال فى السراجية
 شعير وليس ابن الاخ بالمعصب * من مثله اوفوقه فى النسب * بخلاف ابن الابن وان سفل
 فانه يعصب من مثله اوفوقه ممن لم تكن ذات سهم ويسقط من وئله فلو ترك ثلث بنات ابن بعضهم
 اسفل من بعض وثلث بنات ابن ابن اخر كذلك وثلث بنات ابن ابن كذلك بهذه الصورة *

ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن
ابن بنب	ابن بنت	ابن بنت
	ابن بنت	ابن بنت
		ابن بنت

فالعليا من الفريق الاول لا يوازيها احد فلها النصف والوسطى من الفريق
 الاول يوازيها العليا من الفريق الثاني فيكون لهما السدس تكملة للثلثين ولا شئ
 للسفليات الا ان يكون مع واحد منهن غلام فيعصبها ومن يحاذيها ومن فوقها ممن
 لا تكون صاحبة فرض وسقط السفليات * وبأخذ ابن عم * كذا في نسخ المتن والشرح
 وعبارة السيد وغيره وبأخذ احد ابني عمر * هواخ لام السدس * بالفرض وكذا
 لو كان الآخر زوجا فله النصف * ويقتسمان الباقي * بينهما نصفين بالعصوبة حيث لا مانع
 من ارثه بهما فيرث بجهتي فرض وتعصيب واما بغرض وتعصيب معا بجهة واحدة فليس
 الا الاب وابوه قلت وقد يجتمع جهتا تعصيب كما بن هوا بن ابن عمر بان تزكح ابن عمها
 فتعزل ابنا وكابن هو معتق وقد يجتمع جهتا فرض وانما يتصور فى المجوس لنكاحهم المحارم
 ويتوارثون بهما جميعا عندنا وعند الشافعي رح باقوى الجهتين وتماه في كتب الفرائض

وتأتى الإشارة إليه فى الفرقى * ولو تركت زوجا واما اوجة واخوة لام واخوة
 لا بويين اخذ الزوج النصف والام * او الجدة * السدس وولد الام الثلث ولا شئ
 للاخوة لا بويين * لا نهم حصبة ولم يبق لهم شئ وعند مالك والشافعي رح يشرك بين
 الصنفين الآخرين كان الكل اولاد ام وكل لك يفرض مالك والشافعي رح للاخت لا بويين
 اولاب النصف وللجد السدس مع زوج وام فتعول الى تسعة وعند ابى حنيفة رح واحمد
 تسقط الاخت قلت وحاصله انه ليس عند الحنفية مسئلة المشتركة اتفاقا ولا مسئلة
 الاكد رية على المغتنى به كما مر *

* باب العول *

وضد * الرد كما سيجي * هو زيادة السهام * اذا كثرت الفروض * على مخرج الفريضة *
 ليل خل النقص على كل منهم بقدر فرضه كنقص ارباب الديون بالمحاصه واول من
 حكم بالعول عمر رضي الله عنه ثم المخرج سبعة اربعة لا تعول الا ثنان والسلمة والاربعة
 والثمانية وثلاثة قد تعول بالاختلاف كما سيجي فى باب المخرج * فسنه تعول اربع
 عولات * الى عشرة وتر او شغما * فتعول لسبعة كزوج وشقيقتين التمانية كهم وام
 وتسعة كهم واخ لام ولعشرة كهم واخ آخر لام * واثناعشرة تعول المنة * الى سبعة
 عشر وتر او شغما * فتعول لثلاثة عشر كزوج وشقيقتين وام ولخمس عشرة كهم واخ لام ولسبعة عشر
 كهم واخ لام * واربعة وعشرون * تعول * الى سبعة وعشرين * فقط * كأمراة وبنتين وابوس *
 وتسمى المنبربة * والرد ضد * كما مروح * فان فضل عنها * اى عن الفروض * و * المال
 انه * لا عصبه * ثم * برود ذلك * الفاضل * عليهم بقدر سهمها مهم * اجماعا لغساد بيت
 المال * الا على الزوجين * فلا يرد عليهما وقال عثمان رضي الله عنه يرد عليهما ايضا
 قاله المصنف وغيره قلت وجزم في الاختيار بان هذا وهم من الراوى فراجعته فلت
 وفي الاشباه انه يرد عليهما فى زمانا لغساد بيت المال وقد مناه فى الولاء تم مسائل
 الرد اربعة اقسام لان المردود عليه اما صنف او اكثر وعلى كل اما ان يكون من لا يرد
 عليه او لا يكون * فالاول ان اتحد الجنس المردود عليهم * كبنتين او اختين او جدتين *
 قسمت المسئلة من عد دروسهم * ابتداء قطعاً للتطويل * و * الناني * ان كان * المردود

عليه * جنسين * وثلاثة لا أكثر بالاستقرار * فمن عدد سها مهم * فمن اثنين لو سداً وثلاثة
لو ثلث وسدس واربعة لو نصف وسدس وخمسة كثلثين وسدس تقصير للمسافة * و
الثالث * ان كان مع الاول * اى الجنس الواحد * من لا يرد عليه * وهو الزوجان * اعطي *
من لا يرد عليه * فرضه من اقل مخارجه وقسم الباقي على * رؤس * من يرد عليه كزوج وثلث
بنات * فهي من اربعة للزوج واحد بقي ثلثة وهى تستقيم عليهن فلا حاجة الى الضرب * وان
لم يستقم فان وافق رؤسهم * اى رؤس من يرد عليهم * كزوج وست بنات ضرب وفقها * وهى
اثنان * فى مخرج فرض من لا يرد عليه * وهى اربعة تبلغ ثمانية للزوج اثنان وللبنات ستة *
والا * يوافق بل يباين * ضرب كل عدد رؤسهم فيه * اى المخرج المذكور * كزوج وخمس بنات *
فالمخرج هنا اربعة للزوج واحد بقي ثلثة تباين الخمسة فاضرب الاربعة فى الخمسة تبلغ عشرين كان
للزوج واحد اضربه فى المضروب يكن خمسة فهى له والباقي ثلثة اضربها فى المضروب تبلغ خمسة عشر
فكل بنت ثلاثة * والرابع * لو كان مع الثانى * اى الجنسين فقط الاكثر هنا بحكم الاستقرار اذ لا ردمع
اربع طوائف اصلاً بالاستقرار * ولعل هذه انكدة اقتصاها فيما مرتنا على الجنسين والافراد بالثانى
بعضه لاكماله فتأمل * من لا يرد عليه فاقسم الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسألة
من يرد عليه * ان استقام * كزوجة واربع جدات وست اخوات لام * فمخرج من
لا يرد عليه اربعة للزوجة واحد بقي ثلثة تستقيم على سهم الجدات وسهمي الاخوات
لكنه منكسر على احاد كل فريق كما سمع * وان لم يستقم ضربت جميع مسألة من يرد
عليه فى مخرج من لا يرد عليه * فالمبلغ الحاصل بهذا الضرب مخرج فروض الفريقين *
كاربع زوجات وتسع بنات وست جدات * فمخرج من لا يرد عليه ثمانية للزوجات الثمن
واحد بقي سبعة لا تستقيم على مسألة من يرد عليه وهى هنا خمسة لان الفرضين اثنان
وسدس فاضرب الخمسة فى الثمانية تبلغ اربعين فهى مخرج فرض الفريقين * ثم
اضرب سها من لا يرد عليه * وهى سهم الزوجات * فى * خمسة * مسألة من يرد عليه *
يكن خمسة فهى حق الزوجات الاربع من الاربعين * و * اضرب * سهام * كل فريق * من
يود عليه * وهى اربعة للبنات وسهم للجدات * فيما بقى * اى فى السبعة الباقية * من
مخرج فرض من لا يرد عليه * يكن للبنات ثمانية وعشرون وللجدات سبعة فاستقام

فرض كل فريق لكنه منكسر على احاد كل فريق فصحة بالا صول السبعة الآتية في باب المخارج تصح من الف واربعائة واربعين وتصح الاولى من ثمانية واربعين ولولا خشية الامالة لا وسعت الكلام هنا والله اعلم بالصواب *

* باب توريث ذوي الارحام *

هو كل * قريب ليس بندي سهم ولا عصبية * فهو قسم ثالث ح * ولا يرث مع ذي سهم * ولا عصبية سوى الزوجين * لعدم الرد عليهما * فياخذ المنفرد جميع المال * بالقرابة * ويتحجب اقربهم الا بعد * كترت العصبية ففهم اربعة اصناف جزء الميت ثم اصله ثم جزء ابويه ثم جزء جد به او جد تبه * و ح * يقلم * جزء الميت وهم * اولاد البنات واولاد بنات الابن * وان سفلوا * ثم اصله وهم * الجد الفاسد والجدات الفاسدات * وان علوا * ثم جزء ابويه وهم * اولاد الاخوات لا بويين اولاد اب واولاد الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة لا بويين اولاد اب وان نزلوا يقلم الجد عليهم * خلا فاليهما * ثم جزء جد به او جد تبه وهم * الاخوال والخالات والاعمام لام والعمات وبنات الاعمام واولاد هؤلاء ثم عمات الالباء والامهات واخواتهم واخالاتهم واعمام الالباء لام واعمام الامهات كلهم واولاد هؤلاء * وان بعدوا بالعلو والسفل ويقلم الاقرب في كل صنف * واذا استووا في درجة * وانبت البهية * قد م ولد الوارث * فلمواختلفت فلقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث وعند الاستواء فان تغت صفة الاصول في الذكورة او الانوثة اعتبر اهل ان الفروع اتفاقا * واما * اذا * اختلفت الفروع * والاصول كبنات ابن بنت وابن بنت بنت اعتبر * محل في ذلك الاصول وقسم * المال على اول بطن اختلف بالذكورة والانوثة وهو هنا البطن الثاني وهو ابن بنت وبنت بنت فمحمد اعتبر صفة الاصول في البطن الثاني في مسئلتنا فنقسم * عليهم اثلثا واعطي كلا من الفروع نصيب اصله * فتح يكون ثلثا لبنت ابن البنت نصيب ابوها وثلثه لابن بنت البنت لانه نصيب امه وتمامه في السراجية وشروحها * وهما * اعتبارا * الفروع فقط * لكن قول محل اشهر الراييين عن ابي حنيفة رح في جميع ذوي الارحام وعليه الفتوى كل افي شرح السراجية لمصنفها وفي المتقى بقول محل رح يغنى سئل

ومن ترك بنت شقيقة وابن وبنت شقيقته كيف تقسم فاجبت بالهم قد شرطوا هذا الغرور
في الاصول فح تصير الشقيقة كشقيقتين فيقسم المال بينهما نصفين ثم يقسم نصف
الشقيقة بين اولادها اثلاثا *

* فصل في الغرقى والكرقى *

وغیرهم * ولا توارث بين الغرقى والكرقى الا اذا علم ترتيب الموتى * فيرث المتأخر فلو جهل عيـنه
اعطي كل باليقين ووقف المشكوك فيه حتى يتبين اوصطلاحوا شرح مجمع قلت واقره المصنف
لكن نقل شيخنا عن ضوء السراج معزيا لمحمد رح انه لو مات احدهما ولم يد رايهما هو يجعل
كأنهما ماتا معا لتحقيق التعارض بينهما وهو مخالف لما مر فتدبر * و * اذا لم يعلم ترتيبهم *
يقسم مال كل منهم على ورثته الا حياء * اذا لا توارث بالشك * والكافر يرث بالنسب
والسبب كالمسلم ولو * اجتمع * له قرابتان * لو تفرقتا * في شخصين حجب احدهما الآخر
فانه يرث بالماجب وان لم يحجب احدهما الآخر يرث بالقرابتين * عندنا كما قد مناه *
ولا يرثون بالنكحة مستحقة عند هم * اي يستحلونها كتزوج مجوسى امه لان النكاح الفاسد
لا يوجب التوارث بين المسلمين فلا يوجب بين المجوسى كذا فى الجوهره قال وكل
نكاح لو اسلما يقران عليه يتوارثان وما لا فلا انتهى وصحة فى الظهيرية * ويرث ولد الزنا
واللعان بجهة الام فقط * لما قد منافي العصابات انه لا اب لهما * ووقف للحمل حظ ابن واحد *
او بنت واحدة ايها كان اكثر وعليه الفتوى لانه الغالب ويكفلون احتيا طاكما لو ترك
ابوين وبنتا وزوجة حبلى فان المسئلة من اربعة وعشرين ان فرض الحمل ذكر وتعمل
لسبعة وعشرين ان فرض انثى لان للبننتين الثلثين قلت هذا على كون الحمل من الميت
والا فمثله كثيرة كما لو تركت زوجا واما حبلى فللزوجة النصف وللام الثلث وللحمل ان
قد رذكر السلس لانه عصبه فيقد رانثى ليغرض له النصف وتعمل لثمانية كما لا يخفى
قلت ولم ار مالو كان على احد النقر يرين يرث وعلى الآخر لا كهم واخوين لام فان
قد رذكر لم يبق له شىء فينبغي ان يقدر انثى وتعمل لتسعة احتيا طا وفى الوصاية قال
شعروها ملة ان تات بابن فلم يرث * وان ولدت بنتا لها الثلث يقدر *

* فصل في المناسخات *

مات بعض الورثة قبل القسمة للتركة صحت المسئلة الاولى * واعطيت سهام كل وارث *
 ثم الثانية * الا اذا اتحد كان مات عن عشرة بنين ثم مات احد هم عنهم * فان استقام
 نصيب الميت الثاني على تركته فيها * ونعمت * وان لم يستقم فان كان بين سهامه ومسئلته
 موافقة ضربت وفق التصحيح في * كل * التصحيح الاول والا * يكن بينهما موافقة بل
 مباينة * ضربت كل الثاني في * كل * الاول يحصل مخرج المسئلتين فتضرب سهام ورثة
 الميت الاول في المضروب * اى في التصحيح الثاني اوفى وفقه * وسهام ورثة الميت الثاني
 في كل ما في يد * اوفى وفقه من التصحيح * الاول وان كان فيهم من يرث من
 الميتين ضربت نصيبه من الاول في الثاني اوفى وفقه ونصيبه من الثاني فيما في يد الميت
 الثاني اوفى وفقه * ولومات ثالث قبل القسمة * جعل المبلغ * الثاني * مقام الاول
 و * جعل * الثالثة مقام الثانية * في العمل * وهكذا * كما مات واحد تقيمه مقام
 الثانية والمبلغ الذي قبله مقام الاول الى ما لا يتناهى وهذا العلم العمل فلا تغفل *

* باب المخرج *

الفروض * المذكورة في القرآن * نوعان الاول النصف * ومخرج كل كسر سميته كربع
 من اربعة الا النصف ذاته * من اثنين والرابع من اربعة والثلث من ثمانية والثاني الثلث
 والثلاثان * كلاهما * من ثلثة والسادس من ستة * علي التخصيف والتخصيف فنقول مثلاً النصف
 وضعفه وضعفه او تقول النصف ونصفه ونصفه قلت واخصر الكل ان تقول الربع و
 الثلث ونصف كل وضعفه فاذا جاء في المسئلة عن مد * الفروض احاد فخرج كل فرد منفرد سميته
 الا النصف كما مر واذا جاء اثنين او ثلث وهما من نوع واحد فكل عد يكون مخرجاً للجزء
 فللك العد ايضا يكون مخرجاً لضعفه واضعافه كالستة هي مخرج للسادس والضعفه
 وضعف ضعفه * فاذا اختلف النصف * من النوع الاول * بكل * النوع الثاني * اى الثلثة
 الآخر * او ببعضه * فاذا كان في المسئلة نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج وشقيقتين
 واختين لام وام * فمن ستة * لتركبها من صرب اثنين في ثلثة * او * اختلف الربع *
 من النوع الاول بكل الثاني او ببعضه فاذا كان في المسئلة زوجة ومن ذكر * فمن اثني

عشر * لتركبها من ضرب الاربعة في ثلاثة لموافقة الستة بالنصف * او * اختلط * الثمن *
من النوع الاول ببعض الثاني واما بلكه فغير متصور الا على رأى ابن مسعود رضي الله عنه
الوصايا فليحفظ * فمن اربعة وعشرين * كزوجة وبنتين وام لتركبها من ضرب الثمانية
في ثلاثة لما قد منا من موافقة الستة بالنصف ولا يجتمع اكثر من اربعة فروض في مسألة
واحدة ولا يجتمع من اصحابها اكثر من خمس طوائف ولا ينكسر على اكثر من اربع
فرق * واذا انكسر سهم كل فريق عليهم ضربت عددهم في اصل المسئلة * وعولها
ان كانت عائلة * كأمراة واخوين * للمرأة الربع يبقى لهما ثلاثة لا تستقيم ولا توافق فاضرب
اثنين في اربعة فتصح من ثمانية * وان وافق سهمهم عددهم ضربت وفق عددهم
في اصل المسئلة * وعولها * كأمراة وست اخوة * فلهم ثلاثة توافقهم بالثلث فاضرب اثنين في
اربعة فتصح من ثمانية ايضا * فان انكسر سهم فريقين ازاكثر وعد دروسهم متماثل
ضربت احد الاعل ادى اصل المسئلة * وعولها * كثلاث بنات وثلاثة اعمام * فتكتفي
بالحل المتماثلين فاضرب ثلاثة في اصل المسئلة تكن تسعة منها تصح وان انكسر على
ثلاث فرق او اربع فاطلب المشاركة اولابين السهام والاعداد ثم بين الاعل والاعداد
ثم انفل كما فعلت في الفريقين في المداخلة والمماثلة والموافقة والمباينة فما حصل
يسمي جزء السهم فاضربه في اصل المسئلة اشار اليه بقوله * وان دخل بعض الاعل ادى
بعض كاربع زوجات وثلاث جلات واثنى عشر عما ضربت اكثر الاعل ادى * لتد اخلها *
في اصل المسئلة * وهو اثنى عشر تكن مائة واربعة واربعم منها تصح * وان وافق
بعضها بعضا كاربع زوجات وخمسة عشر جلات وثمان عشرة بنات وستة اعمام ضربت وفق
احدهما * اى احد الاعل ادى في جميع الآخر والخارج في وفق الثالث ان وافق والا
في جميعه ثم الرابع كل ذلك * ثم المجتمع وهو جزء السهم وهو في مسئلتنا مائة وثمانون
في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون يحصل اربعة الاف وثلثمائة وعشرون منها تصح *
وان تباينت * اعل ادروس من انكسر عليهم سهامهم * كأمراة تين وعشر بنات وست
جلات وسبعة اعمام ضربت احدهما * اى احد الاعل ادى في جميع الثاني والحاصل
في جميع الثالث والحاصل في جميع الرابع * يحصل جزء السهم وهو هنا ثمان وعشرة

لوافق رؤس البنات والجدات لسهامهم بالنصف فاضربها في اصل المسئلة وهو هنا اربعة و
عشرون لحصل خمسة آلاف واربعون ومنها تستقيم * واذا اردت معرفة التماثل والتداخل
والتوافق والتباين بين العددين * هذا مقدمة يحتاج اليها في تقسيم التركة *
فتماثل العددان يكون احدهما مساويا للآخر * كثلاثة وثلاثة * وتداخل العددان
المختلفين * باحد امر بن علي ما هنا ما * بان يعد اقلهما الاكثر * اي يغنيه * او
يكون اكثر لعددين منقسما على الاقل قسمة صحيحة * بلا كسر قسمة الستة على ثلاثة
هراثنين * وتوافق العددين ان لا يعد * اي لا يغني * اقلهما الاكثر لكن يعد هما عد
ثالث * كالثمانية مع العشرين يعد هما اربعة فيتوافقان بالربع * وتباين العددين ان لا يعد
العددين * المختلفين * معادل ثالث * اصلا كالسبعة مع العشرة * واذا اردت معرفة
التوافق والتباين بين العددين المختلفين اسقط الاقل من الاكثر من الباقين * مرارا
حتى اذا اتفقا في درجة واحدة * فان توافقا في واحد تباينا * ولا وفق * وان توافقا في
اثنين فبالنصف او ثلثة نبالثلث * هكذا * الى العشرة * وتسمى السور المطفة * واحد عشر
جزء من احد عشر وهكذا * ويسمى الاصم * واذا اردت معرفة نصيب كل فريق * كالبناات
والجدات والاعمام وغيرهم * من التصحيح * الذي استقام علي الكل * فاضرب ما كان له * اي
الفرق * من اصل المسئلة فيما * اي في جزء السهم الذي * ضربته في اصل المسئلة فخرج
نصيبه * اي ذلك الفرق * ثم اذا * اردت معرفة نصيب كل واحد من احاد ذلك الفرق *
ضربت سهام كل وارث في * جزء السهم * المضروب بخرج نصيبه * والاوضح الفرق النسيبة
وهو ان تنسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم وحدهم ثم تعطى بمثل تلك
النسيبة من المضروب لكل واحد من احاد ذلك الفرق * واذا اردت قسمة التركة بين الورثة
والغرماء * يعني كلا واحد * لا معا لتقدم الغرماء على قسمة الموارث كما في شرح السراجية
نريد * فان كان بين التركة والتصحيح * مماثلة فظاهرا * موافقة ضربت سهام كل وارث
من التصحيح في جميع التركة * كذا في نسخ المتن والشرح والموافق السراجية وغيرهافي وفق
التركة وانما يضرب في جميع التركة عند المباينة هذه المعرفة نصيب كل فرد * وتعمل كذلك
في معرفة نصيب كل فريق * منهم واما قضاء الديون فان وفي فيها * ان لم يوف وتعد .

الغرماء * ينزل مجموع الد يون كالتصحيح * للمسئلة * و * ينزل * كل دين غريم كسهام
وارث * وتعمل كما مر ثم شرع في مسئلة التخرج فقال * ومن صالح من الورثة والغرماء
على شئ * معلوم * منها طرح * اى طرح سهامه من التصحيح وجعل كانه استوفى نصيبه * ثم
قسم الباقي من التصحيح * اوالد يون * على سهام من بقى منهم * فتصح منه كزوج وام
وعم فصالح الزوج على ما فى ذمته من المهر وخروج من بين الورثة فاطرح سهامه من
التصحيح وهى ثلثة واقسم باقى التركة وهى ما عد المهر بين الام والعم اثلاثا بقدر سهامهما من
التصحيح قبل التخرج وح يكون سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز ان يجعل الزوج
كان لم يكن لثلاثا ينقلب فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث الباقي لانه ح يكون
للأم سهم وللعمر سهمان وهو خلاف الاجماع قاله السيد وغيره قلت وهذا هو
الصواب ولقد غلط فى قسمة هذه المسئلة صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين وغيرهما
على ما عندى من النسخ فانهما قسما الباقي للامام سهم وللعمر سهمان وقد علمت انه
خلاف الاجماع وقال العلامة قطب الدين محمد بن سلطان فى شرحه ولكن زوجه فاجعله
كان لم يكن فيه نظر ثم ذكر نحو ما تحرر فتن بر قال مؤلفه العبد الفقير العاجز الحقير محمد علاء الدين
ابن شيخ علي الحسكى الحنفى العباسي الامام بجامع بنى اميه ثم المفتى بد مشق المحمية
قد فرغت من تاليفه فى اخر شهر المحرم الحرام سنة احدى وسبعين والى هجرية على
صاحبها افضل الصلوة وازكى التحمات وقد بالغت فى تلخيصه وتحريره وتنقيحه وتبعت
المصنف رحمه الله تعالى فى تغييره لمواضع كثيرة من مثنه وتصحيحه ونهيت عليه غالبا
وعلى مواضع سهو آخر وبالجملة فالسلامة من هذا الخطر امر يعز على البشر فستر الله على
من ستر وغفر لمن غفر * وان تجد عيبا فسد الخلا * جل من لا فيه عيب وعلا * كيف
لا وقد بيضته وفي قلبى من نار البعاد عن البلاد والاولاد والاخوان والا حفا د مايفتت
الا كباد فرحم الله التفتازانى حيث اعتد رواجاد حيث قال نظاما شعري يوما بخن وى
وبوما بالعقيق وبالسنن يوبوما يوما بالخليصاء * لكن لله الحمد اولا واخر اظاهرا وباطنا قلند
من بابن اء تبويضه تجاه وجه صاحب الرسالة والقد المنيف * وبختمه تجاه قبر صاحب
هذا المتن الشريف * نلعه علامة القبول منهم والتشريف قابل مؤلفه شعري افنان

كنت ربي قبلته * وان كان كل الناس ردوه عن حسد * نتقبلني مع ماتن واساتك *
وتحشرنا جميعا مع المصطفى احمد * واخواننا المسكين لنا الخمر دايما * وثوالد ناداع لنا
طالب الرش * وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير من آخر ما علقه المصنف
رحمه الله تعالى ورحم مشائخه وتلاميذه والآخذ عنهم والآخذ بين عنهم بمنه وكرمه اللهم
صل وسلم وبارك على خاتم الانبياء وسيد الاصفياء ومعدن الاسرار ومبني الانوار
وجمال الكونين وشرف الدارين سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا دايما
امين امين امين *



خاتمة الطبع

نحمد ونشكره على الطبع واتمام هذه الدرر الشريفة * المختارة عند العلماء المنيفة
هي التي كدر العقود على فحول الملاح * سيما وفي باب الانباء كالمصباح * والصلوة والسلام
على رسوله الكريم * وعلى آله واصحابه الذين جاهدوا في اعلاء الدين القويم * اما
بعد فيقول العبد الضعيف الجاني المغموس * مير عبد القل وس * صانه الله تعالى
من البؤس * لما رايت قلة الكتب المطبوعة السابقة * وكثرة اشتياق المشتاقين الحاليه *
صرفت عنا ن السعي بطبعه * ونقشته بمقابلة النسخ الثلاث احدها المطبوعة المصرية *
مع حاشيته الطحطاوي * وذا نيتها مطبوعة المولى عبد الله * غفر عنه الله * وذا نيتها
المطبوعة الحجزية * وبصحة المولى محمد محسن * حماد الله المهيمن * والجامع العلوم
العقلية * الماهر الغنون النقليه * وحميد العصر * المولى غلام كبر * صانه الله الاكبر *
والكاشف علم الاصول والفقه * المقبول بحضرة الاله * المولى عبد الله * حفظ الله تعالى
وقد استطاع طبعها في اواخر الشهر الرحب الموجب من السنة اثنائية والسبعين من
الالف والمائتين الهجرية * عليه وعلى صحبه افضل الصلوات واكمل التحيات واحر
دعواتنا الحمد لله رب العالمين *

To: www.al-mostafa.com